(رسالة علمية)

الإقليد في تخريج كتاب التوحيد

للإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله

تأليف

محمد بن إبراهيم بن محمد التويجري





أصل الكتاب

رسالة علمية تقدَّم بها الباحث إلى قسم السنة وعلومها، في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة القصيم، ونوقشت الرسالة يوم الأربعاء بتاريخ ٢/٣/١٤٤٤هـ، ونال بها الباحث درجة الماجستير بتقدير (ممتاز).



مُقَدِّمَة

الحمد لله الواحد الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، أحمدُه أبلغَ الحمدِ وأكملَه، وأزكاه وأشملَه، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، المتفرد بالوحدانية، والمستحق للعبودية، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمدٍ خاتمِ النبيين، وإمامِ الموحدين، وصفوةِ المرسلين، وعلىٰ آله وأصحابه الطيبين الطَاهرين، ومن تَبِعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

أما بعد:

فإن الله ﷻ قد فطر الناس علىٰ معرفته وتوحيده، وإخلاص العبادة له وحده لا شريك له، وأشهدَهم علىٰ ذلك فشهدوا وأقروا، ثم ابتُلوا بالشياطين التي صرفت كثيرًا منهم عن توحيدِ الله وإفرادِه بالعبادة، قال الله تعالىٰ -كما في الحديث القدسي-: «**وإني خلقت عبادي حنفاءَ كلَّهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم**»[(١)]، فبعث الله الرسل داعين إلىٰ توحيد الله ﷻ، مبشرين ومنذرين، وأقام لهم من البينات والحجج ما يؤمن عليها البشر، وتستقيم لها الفِطَر.

فلما ختم اللهُ النبوةَ بمحمدٍ ﷺ، وقضىٰ ألّا يبعث نبيًا بعده، أقام لهذه الأمة من العلماء الصادقين من يجدد لها أمر دينها، ويدعو فيها إلىٰ ما دعت إليه الرسل -عليه الصلاة والسلام- ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وهو الإسلام الذي لا يقبل الله دينًا سواه.

وإن من العلماء الذين جاهدوا في سبيل الدعوة إلىٰ توحيد الله وإفراده بالعبادة: الإمامُ محمد بن عبد الوهاب ؒ، فقد أفنىٰ في ذلك حياتَه، وبذل

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار المجاشعي ؓ.

الغالي والنفيس، وكان من أهم نتائجه في هذه الدعوة «كتابُ التوحيد» الذي أَلَّفه دليلًا للمسترشدين، وحجةً علىٰ المعارضين، وأقامه علىٰ نصوص الوحيين، وكان ذلك سمة ظاهرة في هذا الكتاب، وتلقَّىٰ الناسُ مِنْ بعده كتابَه، من حافظٍ ودارسٍ وشارح، حتىٰ يومنا هذا، وأصبح من الأصول العقدية التي يربَّىٰ عليها الطلاب.

وقد تبوأ الكتاب مكانة سَنِيَّة، من جهة الاهتمام به، ومن جهة اعتماده علىٰ الأحاديث والآثار اعتمادًا كبيرًا، فلَمَّا كان الكتابُ من الأهميةِ بمكانٍ لا يخفىٰ، وكانت الأحاديثُ والآثارُ مادةً غزيرة في الكتاب، أحببتُ أن أضرب سهمًا في خدمتِها، وأغرف غرفًا من بركتها، ولقد مَنَّ الله عليّ -وآلاؤه كثيرة- بالانضمام إلىٰ الدراسات العليا، فاخترتُ أن أعمل في بحث (الماجستير) علىٰ تخريجِ هذه المروياتِ ودراستِها دراسةً مفصلة، وكان عنوان البحث: (الأحاديث والآثار الواردة في كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: تخريج ودراسة).

ثم بعد إجازة البحث -بحمد الله- والتوصيةِ بطباعته، اختصرتُ اسمَه فسَمَّيتُه: (الإِقْلِيد في تخريج كتاب التوحيد)، والإِقْلِيد هو: المفتاح، ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وحديثُ البراء بن عازب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، في قصة عبد الله بن عَتيك مع أبي رافع، قال عبد الله بن عَتيك: «فقمتُ إلىٰ الأقاليد فأخذتُها، ففتحتُ الباب»[1]، فلعل الكتابَ يكون مفتاحًا لمستغلق المسائل والفوائد، وخزانةً لِحسان الدلائل والفرائد.

و(التخريج) المراد به في عنوان الكتاب هو التخريج بمعناه العام، الذي يعمّ تخريجَ الحديث ودراستَه والحكمَ عليه.

والبحث يشمل جميعَ ما في «كتاب التوحيد» من أحاديث مرفوعة، وآثار

---

(١) صحيح البخاري (٤٠٣٩).

موقوفة علىٰ الصحابة والتابعين وأتباعهم، ومجموعها: مئةٌ وخمسةٌ وسبعون حديثًا وأثرًا، وسيأتي تفصيلُ عِدّتِها في الفصل الأول من الدراسة.

الدراسات السابقة والجديد في البحث:

حين عزمت علىٰ البحث، حصرتُ ما أمكنني حصره من الكتب التي اعتنت بمرويات الكتاب، فوقفت علىٰ عدد منها، من شروح الكتاب، وحواشيه، وغيرها، وهي علىٰ قسمين:

قسمٌ اعتنىٰ بأحاديث الكتاب كله.

وقسمٌ اعتنىٰ ببعض أحاديث الكتاب.

وذكرتُ في مقدمة أصل البحث تفاصيلَ هذه الكتب، وكان الغرض من ذلك -كما هو معلوم- بيان الحاجة إلىٰ دراسة أحاديث الكتاب وآثاره، لقبول البحث لدىٰ القسم.

ولا أرىٰ بعد إتمام البحث فائدةً من ذكر هذه الكتب، فلَدَىٰ الناظر ما يمكنه من المقارنة بينها في الأحاديث التي يقصدها، وإني لَأَحْفَظُ لجميع الكتب السابقة فضلَها وسبقَها، غير أن كثرةَ أحاديثِ الكتابِ وآثارِه تتطلب قدرًا من التفرغ للنظر فيها، ومعالجةِ إشكالاتِها، علىٰ أن الآثارَ قد طالها قدرٌ زائدٌ من الاختصار في بعض هذه الكتب، وإغفالٌ في كتب أخرىٰ.

وخلاصة ما سيقدمه هذا البحث يتمحور في ستةِ أمور:

١- التدقيقُ في نص الحديث، وبيانُ مواضعِ نصوص المؤلف ومصادرِها من كتب السنة الأصول، ومعالجةُ الاختلاف في الألفاظ والزيادات المؤثرة التي يوردها المؤلف.

٢- تخريجُ الحديث تخريجًا موسعًا بالمنهج الموضح في الخطة، وتحليلُ طرقه وتلخيصُ أسانيده.

٣- دراسةُ الحديث دراسةً تفصيليةً، ومقارنةُ الطرقِ والاختلافاتِ، وغيرها من مشكلات الحديث المؤثرة.

٤- الاجتهادُ في تحقيق النظر في المواضع المشكلة، التي وقع فيها اختلافٌ بين الباحثين ممن تصدىٰ للحكم علىٰ أحاديث الكتاب.

٥- تحرير الشواهد والدلالات الشرعية لبعض الأحاديث التي رأيتُ أنها بحاجةٍ إلىٰ ذلك.

٦- تقديمُ دراسةٍ حولَ منهجِ المؤلف في سياق الحديث، والحكمِ عليه، وفي ذكره للحديث الضعيف، وحول مصادر المؤلف.

إجراءات البحث في نص الحديث، وتخريجه، ودراسته:

أولًا: نص الحديث وإسناده:

١- أذكر الأبواب كما هي عند المؤلف، وأُتْبِعُ كلَّ باب بما تحته من الأحاديث والآثار، مع ترقيمها ترقيمًا تسلسليًا من أول البحث إلىٰ آخره.

٢- أذكر طرفَ الحديثِ الذي ذكره المؤلف وأختصره، اكتفاءً بنص الحديث الذي سأُثْبِتُه بعد ذلك من المصدر الأصل، إلا إن كان الحديث قصيرًا، أو احتاج المقام إلىٰ مقارنة لفظ المؤلف بلفظ المصدر الأصل، وأذكر كذلك ما يورده المؤلف من طرق وروايات وغيرها -إن كان ذكرها-، معتمدًا في كلِّ ذلك علىٰ تحقيق د. دغش العجمي، مع مقارنته بغيره.

٣- أذكر بعد ذلك إسنادَ الحديث ومتنَه من المصدر الذي عزا إليه المؤلف، مقتصرًا -حين تتعدد المصادر في عزو المؤلف- علىٰ مصدر واحد حسب ترتيب الكتب الستة المعهود، ثم مسند أحمد، ثم الأقدم وفاة من المؤلفين، فإن لم أجده في المصدر الذي عزا إليه ذكرتُ إسناد الحديث من أَولىٰ المصادر علىٰ الترتيب السابق.

٤- أبين معنىٰ غريب الحديث -إن وجد- في الحاشية عند إيراد متن الحديث.

ثانيًا: تخريج الحديث:

١- أُخَرِّج الحديث من المصادر الأصلية، علىٰ طريقة المتابعات، جاعلًا الإسنادَ الذي أَثْبَتُّه منطلقًا لترتيبها، مبتدئًا بالمتابعات التامة، ثم القاصرة، وأضع علامةَ النجمة (*) في بداية كل متابعة، وعلامةَ الشرطة (-) لطريقِ كلِّ متابعٍ داخل المتابعة الواحدة، ثم أختم المتابعة ببيان الفروق الإسناديةِ والمتنيَّةِ المؤثرة، ومقارنة عزو المؤلف ومتنِه بما في المصادر.

٢- أكتفي بتسمية الراوي موضع المتابعة دون ذكر الوسائط بينه وبين المصنفين، ما لم يكن هناك غرض يقتضيه التخريج، من بيان فروق الإسناد والمتن التي اختَلَف فيها مَنْ دون الراوي موضع المتابعة.

٣- أُرَتِّب المصادر في التخريج علىٰ الترتيب الذي سبق بيانه.

٤- إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدِهما فإني أكتفي بتخريجِه من الكتب الستة، إلا إن دعت حاجةٌ إلىٰ التخريجِ من غيرها، فإني أُخَرِّجُه بقدر تلك الحاجة، كأن تكون هناك علة مؤثرة، أو لفظٌ في المتن الذي ذكره المؤلف لم أجده في الكتب الستة.

٥- وإن كان الحديث خارجَ الصحيحين فإني أستوعب في تخريجه الطرقَ دون المصادر، فإن كان الطريق في الكتب التسعة اكتفيت بتخريجه منها، ما لم تدع حاجة إلىٰ تخريج هذا الطريق من مصادر أخرىٰ، وإن لم يكن الطريق في الكتب التسعة فإني أُخَرِّجُه من أحد المصادر علىٰ حسب الشهرة ثم أقدمية الوفاة.

٦- أقتصر في الإحالة إلىٰ المصدر علىٰ رقم الحديث إن كان مرقمًا، وإلا أحلت إلىٰ الجزء والصفحة، أو الجزء ورقم الحديث، دون ذكر الكتاب والباب، لئلا يتضخم التخريج.

٧- إذا كان لبعض الأئمة المُخَرِّجين كلام علىٰ الحديث فإني أؤخره إلىٰ موضعه في الدراسة، فإذا أَخَّرْتُه إلىٰ الدراسة اكتفيتُ بالعزو الأول عن تكرار

العزو مرة أخرىٰ اختصارًا، فإذا وَجَدَ القارئُ نقلًا في الدراسة لم يُذكر له مصدر، فمصدره في التخريج في الموضع الذي أَخْرَج الإمامُ الحديث فيه.

ثالثًا: دراسة الحديث والحكم عليه:

١- أبدأ أولًا بتعيين مدار الحديث، وتعيين أصحاب المدار الذين رووا عنه.

٢- أترجم ترجمة مختصرة في أثناء الدراسة للمدار ولمن كان بيانُ حالِه مؤثِّرًا في الحكم علىٰ الحديث، وأذكر في الترجمة مِنْ اسمِ الراوي ونَسَبِهِ وكنيتِهِ ما يتميز به، ثم إن كان ظاهره التوثيق أو التضعيف فإني أكتفي بعبارة الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في التقريب غالبًا، أو غيرها مما يفي بالغرض، وإن كان الراوي مختلَفًا فيه، فإني أسوق من أقوال أئمة الجرح والتعديل ما يتبين به حال الراوي، مقدمًا عبارات التعديل ثم التوسط ثم الجرح، وأختم كلام الأئمة بعبارة الحافظ ابن حجر في التقريب، وأُرَجِّح إن اقتضىٰ الأمر ترجيحًا.

٣- إذا تكرر اسم الراوي مرة أخرىٰ فإني أحيل علىٰ ترجمته في الموطن الأول من البحث.

٤- فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدها اكتفيت بالإشارة إلىٰ أنه مخرج عندهما، إلا إن كان هناك علة مؤثرة أو اختلاف، وإن لم يكن الحديث في الصحيحين أو أحدهما، أو كان فيهما أو في أحدهما وله علة فإني ألتمس في ذلك ما ورد عن الأئمة من الكلام علىٰ تلك الأسانيد ما استطعت إلىٰ ذلك سبيلًا، فإن لم أجد فيه كلامًا لأحد النقاد فإني أجتهد في الحكم علىٰ إسناده، وعلىٰ الحديث بجملته بما تقتضيه حاله من خلال دراستي.

٥- هذا فيما إذا لم يكن في الحديث اختلاف، فإذا كان في الحديث اختلافٌ بَيَّنْتُ هذا الاختلاف بعد تعيين المدار، ولخصت الاختلاف عليه وعلىٰ أصحابه، ذاكرًا رواة كل وجه من أوجه الاختلاف، ثم أوازن بين هذه الأوجه مستعملًا قرائن الترجيح، وأُدْرِج تراجم الرواة في مواضعها من معالجة

الاختلافات، وأذكر ما أقف عليه من كلام الأئمة علىٰ الأوجه والترجيح بينها، ثم أُبيّن ما يظهر لي رجحانه من الأوجه مع بيان السبب، وأختم بالحكم علىٰ الحديث من وجهه الراجح.

٦- إذا تبين ضعف جميع الأحاديث التي أوردها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في الباب، فإني أذكر في ختم الكلام علىٰ أحاديث الباب ما يدل علىٰ تبويب المؤلف من الكتاب والسنة وآثار السلف.

٧- اقتضت بعض الأحاديث توسعًا في تتبع عللها وإشكالاتها، وذلك أنه ربما وقع فيها إشكال بين دارسي أحاديث الكتاب وغيرهم، أو أحضر بعضهم طريقًا معينًا للحديث، أو مسألة معينة في دراسته، فإذا رأيتُ الإشكالَ مؤثِّرًا في الدراسة اجتهدتُ في تتبع أطرافه ومعالجته[(١)].

خطة البحث:

وقد قسمت البحث إلىٰ تمهيد وفصلين وخاتمة:

تمهيد: في ترجمة موجزة للإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ، والتعريف بالكتاب، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حياته الشخصية.

المطلب الثاني: حياته العلمية.

المطلب الثالث: مكانته العلمية وآثاره.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب التوحيد، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عنوانه ونسبته إلىٰ المؤلف.

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

---

(١) كتبت ذلك اعتذارًا عمّا يظنه القارئ إطالةً أو استطرادًا خارج البحث.

المطلب الثالث: موضوعه ومحتواه.

الفصل الأول: دراسةُ المنهجِ الحديثيِّ للمؤلفِ في الكتاب، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في سياق الحديث.

المبحث الثاني: منهجه في الحكم علىٰ الحديث.

المبحث الثالث: منهجه في ذكر الحديث الضعيف.

المبحث الرابع: موارد المؤلف في الكتاب.

الفصل الثاني: تخريجُ أحاديثِ الكتابِ وآثارِه ودراستُها.

خاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

وأود أن أُنبِّه علىٰ أمور متعلقة بالتخريج والدراسة:

أولًا: التخريج علىٰ المتابعات مبنيٌ علىٰ الإسناد الأصل الذي أَثْبَتُّه قبل التخريج، ثم يُبْنىٰ التخريج عليه، فيكون مرتبطًا به، فما وافَقَه إسنادًا ومتنًا قلتُ فيه: بمثله، أو بنحوه، وما خالَفَه بَيَّنْتُ هذه المخالفة، سواء كانت في الإسناد أو المتن، فقارئ التخريج لا ينفكّ نظره عن الإسناد الأصل ومتنه.

ثانيًا: حرصتُ عند التخريج أن أختصر العزو بما يفي بالغرض، فالمصنفات التي اشتهر ارتباطُها بمؤلفيها اقتصرتُ فيها علىٰ اسم المؤلف دون اسم كتابه اختصارًا، فأقول مثلًا: «أخرجه البخاري»، إذا كان في صحيحه، ولا أذكر اسم الكتاب، إلا إذا كان في كتاب آخر غير كتابه المشهور، ومثله بقية الكتب الستة، ومسند أحمد، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، وسنن الدارمي، ومسند البزار، وسنن البيهقي الكبير، وغيرها، فما اقتصرت فيه علىٰ اسم المؤلف فالمراد كتابُه المشهور.

ثالثًا: إذا خَرَّجتُ الحديثَ من مصدرٍ يمر بطريق مصدرٍ آخر فلا أبيِّن ذلك -اختصارًا- إلا عند الحاجة، إلا إذا كان صاحب المصدر الأعلىٰ متابعًا

للإسناد الأصل، والقاعدة في ذلك: إن كان صاحبُ المصدر الأعلىٰ (المتابعُ) مُقَدَّمًا -حسب الترتيب المذكور في إجراءات التخريج- علىٰ جميع المصادر التي تروي من طريقه، صَدَّرتُه في سياق المتابعة، وقلتُ فيه -مثلًا-: «وأخرجه **عبد الرزاق**، ومن طريقه: الحاكم، والبيهقي»، ثم أسوق المصادر التي أخرجتْ من طريقه.

وإن كان أحدُ المصادر التي تروي من طريق المصدر الأعلىٰ مُقَدَّمًا حسب ترتيب التخريج، سُقْتُ المصادر النازلة أولًا، ابتداءً بالمصدر المقدَّم، ثم قلت: «من طريق **عبد الرزاق**، وهو في مصنفه»، وقد اجتمعتْ الطريقتان في تخريج حديث واحد، وهو الحديث رقم (٢٣).

رابعًا: من المعلوم أن دراسة الحديث تعني التحقق من توفر الشروط الخمسة للحديث الصحيح في الحديث محل الدراسة، وأحد هذه الشروط: اتصال الإسناد، وهذا الشرط له مسائله وأحكامه وبحوثه المعروفة، لكنّي أريد التأكيد هنا علىٰ مسألة البحث التطبيقي لاتصال الإسناد، وذلك في تفقد السماع للأحاديث المدروسة، فإذا وجدتُ السماع في أسانيد الحديث محل الدراسة أَثْبَتُّ هذا السماع من هذه الأسانيد، وإلا أَثْبَتُّه من أسانيد أخرىٰ أو مما ذُكِر في ترجمته، كما في «التاريخ الكبير» للبخاري.

فكل مَنْ ثَبَتَ له أصلُ السماع من شيخه فعنعنتُه محمولةٌ علىٰ الاتصال ما لم يكن مدلِّسًا، فإن كان مدلِّسًا فله قواعده الخاصة في الحكم باتصال روايته، **هذه قاعدة عامة يُحمل عليها سائرُ البحوث التطبيقية داخل الكتاب**، فالاستفادة من السماعات الموجودة في أسانيد الحديث محل الدراسة هي في أحد أمرين: إثبات أصل السماع بين الراويين، أو إثبات سماع المدلِّس، ولا يُراد من ذلك إثبات سماع غير المدلِّس من شيخه في كل حديثٍ حديث، فهذا غير مراد، بل المراد بيان أصل السماع من خلال أسانيد الحديث محل الدراسة، فإنها أقرب في التناول من البحث في أحاديث أخرىٰ، وآكد في الاتصال.

خامسًا: كثيرًا ما تتضمن الموازنةُ بين أوجه الاختلافِ في الدراسةِ الحكمَ علىٰ بعض الأوجه بالوهم أو التقصير أو التدليس، وهذا الحكمُ مبنيٌّ علىٰ قرائن مذكورة في مواضعها، وغالبًا ما تكون هذه القرائن واضحةً وظاهرة، بَيْد أن بعض المواضع يقع فيها ترددٌ في تحميل عهدة هذا الوجهِ المحكومِ عليه بما سبق، والترددُ في تحميلِ عهدة الوجه لا يَنْقضُ الحكمَ علىٰ الوجه ولا يُضْعِفه، بل هو بحث تكميلي في تَلَمُّسِ واقع الراوية، ومحاولةٍ لإعادة رسمها بصورة مقاربة للواقع، فالمقصود: أن إيراد الاحتمالات في تحميل عهدة الوجه لا ينقض الحكم علىٰ الوجه بما حُكِم عليه به.

سادسًا: سيأتي في الفصلِ الأولِ مبحثٌ خاصٌ حول منهج المؤلف في ذكر الحديث الضعيف، وقُرِّرَ في هذا المبحث بعضُ ما يتعلق بمنهجية التعامل مع الحديث الضعيف، وأهم ما ورد في ذلك: التنبيه علىٰ أن تضعيف الحديث لا يعني أنه مردود من جميع الجهات، فلا يقتضي ضرورةً أنه لا يُسْتَدلُ به أو لا يُحْتَجُّ به مطلقًا، بل للحديث الضعيف مراتب متفاوتة، وله مواضع يَحْتَجُّ به فيها كثيرٌ من الأئمة بشروط وضوابط، فأريد هاهنا التأكيد علىٰ هذا، وأن أحاديث «كتاب التوحيد» التي حُكِم عليها بالضعف لا يقتضي ذلك ردَّها وعدمَ الاحتجاجِ بها أو الاستدلالِ بها، بل يُنظر لكل حديثٍ ومسألةٍ نظرًا خاصًا في الاحتجاج والاستدلال، كما أشيرَ إلىٰ خلاصة ذلك في المبحث المذكور.

وأحببت التنبيه علىٰ هذا هنا كي يستحضر القارئُ خلاصةَ المبحث المشار إليه عند اطلاعه علىٰ دراسة الأحاديث، ولأستغنيَ به عن تكرار التنبيه بعد كل حديثٍ ضعيفٍ علىٰ أن باب الاستدلال والاحتجاج له ضوابطه وقرائنه، ولأن المسائل التي يُستدل لها من الحديث الواحد متفاوتة، فرُبَّ حديثٍ احْتُجّ به علىٰ مسألةٍ دون مسألة، لاختلاف حالهما وقرائنهما، والله أعلم.

وبعد: فلقد ردَدْتُ الفكرَ في الكتاب مرَّات، ورَجَعْتُ البصرَ إليه كرَّات، وفي كلِّ مرةٍ أُسَدِّد خلل إشارة، وأُقوِّم قلق عبارة، فأخفض ما رفعت، وأرفع ما خفضت، حتىٰ اطمأنَّ علىٰ هذه الحال، وقد يَئِسْتُ أن أتركه علىٰ حالٍ لا أزيد فيه ولا أنقص، وأُعَزِّي النفسَ بقولِ الرَّبيع بن سليمان: «قرأت كتاب الرسالة المصرية علىٰ الشافعي نيّفًا وثلاثين مرة، فما من مرة إلا كان يصححه، ثم قال الشافعي في آخره: أبىٰ الله أن يكون كتابٌ صحيحٌ غيرَ كتابه، قال الشافعي: يدل علىٰ ذلك قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾»[1].

وهذا قول الشافعي إمام الأئمة، وليس لمزجي البضاعة، كاسد الخبرة في الصناعة، أن يتشبه بحال الشافعي، ولا يحوم حوله، ولكنَّ المرادَ تنزيلُ قوله علىٰ واقع الحال، والتمثُّل بكلماته الجِزال، والمرجو من القارئ أن يدفن مساوئ ما يراه في محاسنه، وأن يقيل عثراتِه بتقديم النصح لكاتبه، فحقُّ العلم مقدَّمٌ، والناصح مأجور.

وإني لأرجو الله تعالىٰ أن يجعل الكتاب من أعمال البر، وأن يجعل ما فيه من العلم مما يحمل كاتبَه علىٰ الإخلاص لله، والسعي إلىٰ مرضاته، فإن العلم النافع يسوق المرء إلىٰ تصحيحِ نيته، وتقويمِ هِمّته، وإصلاحِ قلبه، وتزكيةِ نفسه، واللهُ أكرم مسؤول، وأجود مأمول، وهو الولي الحميد.

والحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، وأشكرُه تعالىٰ وأستغفره لا أحصي ثناءً عليه، فالنعمة له والفضل إليه، ثم أشكر والِدَيَّ الكريمين اللذَيْن ربياني صغيرًا، واعتنيا بي كبيرًا، ولم يزالا يتلطفان برعايتي إلىٰ يومي هذا، فجزاهما اللهُ خيرَ ما جزىٰ والدًا عن ولده، وأعطف بالشكر علىٰ زوجتي التي

---

(١) مناقب الشافعي، للبيهقي (٢/٣٦)، وبنحوه عن الإمام أحمد والمزني، في موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب (١/٦).

تحمّلتْ معي مشقةَ العملِ بالبحثِ والتفرغِ له، وصبرتْ علىٰ كثرةِ انشغالي به، وانصرافي إليه.

وأسدي وافر الشكر لمشايخي الفضلاء ممن درسوني ووجهوني، وعلىٰ رأسهم فضيلةُ الشيخ المشرف علىٰ هذه الرسالة: أ. د. سليمان بن عبد الله القصيِّر، والمناقشان الفاضلان: د. سامي الخليل، ود. ياسر السلمان، وفضيلةُ شيخنا: أ. د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم، فأياديه مشكورة، وأفضاله منشورة، وفضيلةُ شيخنا: أ. د. تركي بن فهد الغميز، وقد كان له فضلٌ في اقتراحِه موضوعَ هذا البحث، وفضيلة الشيخ: د. عبد الكريم البرادي، إذْ كان مرشدًا وموجهًا لي في فترة تسجيل البحث وتهيئته، والشيخان الفاضلان: د. محمد السريّع، والشيخ محمد الشيبان، حيث باحثتهما حول مسائل متعلقة بالكتاب، فأفدت منهما كثيرًا، والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

مُحَمَّد بن إبْرَاهِيم بن مُحَمَّد التُّوَيْجِرِي
mimt72@gmail.com



تمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حياته الشخصية.

المطلب الثاني: حياته العلمية.

المطلب الثالث: مكانته العلمية وآثاره.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب التوحيد، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عنوانه ونسبته إلىٰ المؤلف.

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

المطلب الثالث: موضوعه ومحتواه.



المبحث الأول
ترجمة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله

المطلب الأول: حياته الشخصية.

هو الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن أحمد بن راشد بن بريد بن محمد بن بريد بن مُشرَّف أبو علي الوهيبي التميمي النجدي.

ووالدة الشيخ هي: ابنة محمد بن عَزّاز المُشرَّفي الوهيبي التميمي.

ولد سنة ١١١٥هـ في بلدة العُيَينة، ونشأ فيها في كنف والده، وكان والده حينها علىٰ قضاء العيينة، ثم انتقل والده إلىٰ حريملاء سنة ١١٣٩هـ، وكان الشيخ محمد غائبًا في بعض أسفاره، فرجع من سفره قاصدًا حريملاء حيث يقيم والده.

واستقرّ في حريملاء حتىٰ توفي والده سنة ١١٥٣هـ، ومكث بعد وفاة أبيه قليلًا ثم رجع إلىٰ العُيَينة لأمور تتعلق بالدعوة، حين رجا من أمير العُيَينة أن يُناصره في الدعوة.

لم يستقم أمر الدعوة للشيخ في العُيَينة، إذْ اعتذر أميرها من نصرته خوفًا من أمير الأحساء، فانتقل الشيخ إلىٰ الدرعية سنة ١١٥٧هـ، وتحالف مع أمير الدرعية محمد بن سعود علىٰ الدعوة والنصرة.

توفي الشيخ رحمه الله في ذي القعدة سنة ١٢٠٦هـ بالدرعية، وقد جاوز التسعين عامًا.

وتزوج الشيخ مرتين، مرة في صغره، ومرة بعد وفاة والده حين انتقل من حريملاء إلىٰ العُيَينة، فالتقىٰ بأمير العيينة عثمان بن حمد بن عبد الله بن معمر،

فزوجّه عمته الجوهرة بنت عبد الله بن معمر، وكان عمر الشيخ وقتها في أول الأربعين.

وله من الأولاد ستة أبناء: علي، وبه كان يكنىٰ، وحسين، وعبد الله، وحسن، وإبراهيم، وعبد العزيز، وللأربعة الأوائل ذرية وعقب.

وأربع بنات: فاطمة، وسارة، واثنتين أشار لهما ابن بسام ولم يعرف اسميهما(١).

❁ ❁ ❁

المطلب الثاني: حياته العلمية.

نشأ الشيخ محمد بن عبد الوهاب في بيت علم وفضل، فجده ووالده وعمه كانوا من أهل العلم والفقه والقضاء.

فجدّه الشيخ سليمان بن علي كان أحد كبار الحنابلة النجديين في زمنه، وتقلّد قضاء العُيَينة، وألّف كتاب «مصباح السالك في أحكام المناسك»، وهو مطبوع، وأراد تأليف شرح علىٰ الإقناع فلما رأىٰ شرح الشيخ منصور البهوتي اكتفىٰ به، توفي رحمه الله سنة ١٠٧٩هـ(٢).

ووالده عبد الوهاب بن سليمان بن علي من العلماء المعروفين، تقلّد قضاء العيينة ثم حريملاء سنوات طويلة، حتىٰ توفي سنة ١١٥٣هـ(٣).

---

(١) تاريخ ابن غنام (١/٢٠٨)، عنوان المجد لابن بشر (١/٦١، ١٩٨)، مشاهير علماء نجد وغيرهم، لعبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ (ص٢٠-٣٣)، علماء نجد خلال ثمانية قرون، لابن بسام (١/١٢٥-١٦٨)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب حياته وفكره، د. عبد الله بن صالح العثيمين (ص٢٥ وما بعدها)، وينظر في التوسع في زواج الشيخ وبناته: مقال للشيخ حمد الجاسر في مجلة العرب «عدد ٣-٤ سنة ١٤٠٠هـ» (ص٢٦١-٢٨٦).

(٢) السحب الوابلة، لابن حميد (٢/٤١٣)، عنوان المجد لابن بشر (١/٤٠، ١٩٩)، علماء نجد خلال ثمانية قرون، لابن بسام (٢/٣٦٦-٣٧٢).

(٣) السحب الوابلة، لابن حميد (٢/٦٧٥)، عنوان المجد لابن بشر (١/٨٥، ١٩٩)، علماء نجد خلال ثمانية قرون، لابن بسام (٥/٤٠).

وعمه إبراهيم بن سليمان بن علي من الفقهاء، ولد في آخر حياة أبيه، وتقلّد قضاء أشيقر، وتوفي سنة ١١٤١هـ، وله ولد اسمه عبد الرحمن، توفي عبد الرحمن في سنةِ وفاةِ الشيخ محمد بن عبد الوهاب[(١)].

ففي بيتِ العلمِ هذا نشأ الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فحفظ القرآن صغيرًا، وتوسّم والده فيه النجابة، وحجّ مبكرًا حين بلغ ١٢ عامًا، ولقي بعض شيوخ مكة.

فكانت هذه أولىٰ رحلاته العلمية، ثم مرّ بالمدينة قبل عودته من الحج، فمكث فيها شهرًا أو شهرين، ولقي شيوخها، ومن أبرز من أخذ عنهم:

الشيخ محمد حياة السندي، والشيخ عبد الله بن إبراهيم بن سيف الشمري.

ثم تردد عليهما بعد ذلك في رحلاته المتكررة للحجاز، واستفاد منهما كثيرًا في تشكل منهجه في العلم الشرعي.

ومن رحلاته العلمية أيضًا: رحلته إلىٰ البصرة ونواحيها، حيث رحل في سنٍ متقدم أيضًا، ولقي بعض شيوخ البصرة، منهم: محمد المجموعي البصري وغيره، واستفاد منهم، وقرأ بعض كتب الحديث والفقه واللغة، ونسخ شيئًا منها، وأظهر الإنكار علىٰ ما لقي من مظاهر الشرك في تلك البلاد -علىٰ صغر سنه- ودعا إلىٰ توحيد الله ﷻ.

ومن رحلاته أيضًا: رحلته إلىٰ الأحساء، فرحل إليها ولقي بعض مشايخهم، واستفاد منهم، وناقش بعضهم في التوحيد والعقيدة[(٢)].

---

(١) السحب الوابلة، لابن حميد -مع حاشية المحقق- (١/ ٣١-٣٣)، عنوان المجد لابن بشر (١/ ٧٥، ١٩٩)، علماء نجد خلال ثمانية قرون، لابن بسام (١/ ٣٠٣-٣٠٥، ٣/ ١٨).

(٢) تاريخ ابن غنام (١/ ٢٠٨-٢١٢)، المقامات لعبد الرحمن بن حسن (ص٦٦-٧٢)، عنوان المجد لابن بشر (١/ ٨٢، ٢٠٣)، مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص٢٢)، علماء نجد خلال ثمانية قرون، لابن بسام (١/ ١٣٠-١٣٥)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب حياته وفكره، د. عبد الله العثيمين (ص٣٠-٤٠).

وعاد الشيخ رحمه الله بعد رحلاته العلمية إلىٰ حريملاء حيث يقيم والده بعد انتقاله من العُيَينة، ورجّح الدكتور عبد الله العثيمين -بعد تحليل التواريخ- أن تاريخ عودة الشيخ من رحلاته كان بين سنتي: ١١٤٤هـ-١١٤٩هـ[١].

هذه كانت رحلات الشيخ رحمه الله، فلم يرحل إلىٰ غير الحجاز والبصرة والأحساء، وأما ما ذكره بعضهم من رحلاته إلىٰ بغداد والشام وكردستان وفارس ومصر فغير صحيح، تفرد بذكره من ليس له علم بالشيخ[٢].

بقي الشيخ بعد ذلك في مكان إقامته في حريملاء ثم العُيَينة ثم الدرعية يعلم الناس ويدعوهم إلىٰ توحيد الله، ويكاتب العلماء والأمراء ووجهاء الناس، يناصحهم ويناظرهم حول التوحيد والعقيدة ومسائل الشريعة، حتىٰ توفاه الله جل وعلا وقد جاوز التسعين عامًا.

وتتلمذ علىٰ الشيخ خلال هذه الفترات جماعة من أهل العلم ممن تصدروا للقضاء والفتيا، من أبرزهم: أبناء الشيخ المذكورين سابقًا[٣]، وأحد أحفاده وهو الشيخ عبد الرحمن بن حسن، والأميران عبد العزيز بن سعود، وابنه سعود بن عبد العزيز، وحمد بن ناصر بن معمر، وعبد العزيز الحصيّن الناصري، وعبد الرحمن بن محمد بن خميس الفرضي، وعبد الرحمن بن نامي، وغيرهم[٤].



---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب حياته وفكره، د. عبد الله العثيمين (ص٤٣-٤٤).

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب حياته وفكره، د. عبد الله العثيمين (ص٤٠-٤٣).

(٣) باستثناء ابنه حسن، فلم يذكروه فيمن طلب العلم علىٰ والده، ولعله مات شابًا كما ذكره بعضهم، وكأنّ ابنه عبد الرحمن صار عوضًا عن أبيه في التتلمذ علىٰ جده، يُنظر: «الشيخ محمد بن عبد الوهاب» لأحمد آل أبو طامي (ص٣٠).

(٤) عنوان المجد (١/٢٠٣-٢٠٨)، مشاهير علماء نجد (ص٣٢)، علماء نجد خلال ثمانية قرون، لابن بسام (١/١٦٧).

المطلب الثالث: مكانته العلمية وآثاره.

تبوأ الشيخ مكانة علمية رفيعة، وصار من رؤوس علماء عصره، ورحل إليه الناس ليستفيدوا من علمه ومنهجه ودعوته، قال الشوكاني: «الشيخ العلامة محمد بن عبد الوهاب، الداعي إلىٰ التوحيد، المنكر علىٰ المعتقدين في الأموات»[(١)].

ومن أبرز ما انتفع به الشيخ وميّزه في الجانب العلمي والمنهجي والإصلاحي: انكبابه علىٰ كتب الحديث والتفسير[(٢)]، إضافة إلىٰ اهتمامه بكتب بعض العلماء كابن تيمية وابن القيم ونحوهما[(٣)].

واهتم الشيخ منذ صغره بالجانب الدعوي الإصلاحي، واتخذ هذا الهم هدفًا أساسيًا في حياته، وسخر لذلك ما أمكنه من جهد ووقت ومال، حتىٰ صارت عامة مؤلفاته في سبيل هذا الهدف، وقد خلّف الشيخ آثارًا علمية ودعوية إصلاحية:

فأما الآثار العلمية فهي مؤلفات الشيخ ورسائله التي كتبها في سبيل دعوته التي كانت أساس همه، ومشروع حياته، فألف كتابًا ورسائل عديدة، من أبرزها:

١- كتاب التوحيد، وهو أهم كتب الشيخ وأشهرها، وسيأتي الكلام عليه في المبحث الثاني.

٢- كشف الشبهات.

٣- مسائل الجاهلية.

٤- كتاب الكبائر.

---

(١) البدر الطالع (١/ ٢٦٢).

(٢) المقامات لحفيد الشيخ عبد الرحمن بن حسن (ص٧٦).

(٣) «الشيخ محمد بن عبد الوهاب» لأحمد آل أبو طامي (ص١٥).

٥- آداب المشي إلىٰ الصلاة[(١)].

وغيرها من الكتب والرسائل، ورسائل الشيخ كثيرة بسبب طبيعة مشروعه الإصلاحي، حيث أَكْثَرَ الشيخ من مكاتبة العلماء ووجهاء الناس لدعوتهم ومناصحتهم[(٢)].

وسيأتي كلام الشوكاني في رسائل الشيخ ومكانتها العلمية.

وأما الآثار الدعوية الإصلاحية فدعوة الشيخ التي طار ذكرها في الآفاق، وكُتِبت فيها دراسات كثيرة مختصة، وسأكتفي بذكر مثال واحد من عالم معروف قريب من زمن الشيخ، يصف حال دعوة الشيخ وأثرها علىٰ القاصي والداني، وهو الإمام الشوكاني ﷺ، فقد ذكر بعض المدن التي دخلت تحت حكم الدولة السعودية ودعوة الشيخ فقال: «وصاروا مقيمين لفرائض الدين بعد أن كانوا لا يعرفون من الإسلام شيئًا، ولا يقومون بشيء من واجباته، إلا مجرد التكلم بلفظ الشهادتين، علىٰ ما في لفظهم بها من عوج، وبالجملة فكانوا جاهلية جهلاء، كما تواترت بذلك الأخبار إلينا، ثم صاروا الآن يصلون الصلوات لأوقاتها، ويأتون بسائر الأركان الإسلامية علىٰ أبلغ صفاتها».

وذكر الشوكاني أن الوفود ما زالت تصلهم من الأمير سعود بن عبد العزيز بالدعوة إلىٰ التوحيد وهدم القبور المشيد والقباب المرتفعة حتىٰ هُدِم كثير من ذلك في صنعاء وما جاورها[(٣)].

وقد امتلأت المكتبات مما كُتِب حول ترجمة الشيخ وسيرته وأخباره

---

(١) وهذا الكتاب فيه مسائل من الزكاة والصيام، ذكر ابن بشر أن الشيخ ألّفه من «شرح الإقناع» ليُقرأ علىٰ الناس تعليمًا لهم ما يهمهم من أمور دينهم، وليدفع الشيخ ما اتّهم به من الطعن في كتب المذهب، عنوان المجد (١/٢٠٣).

(٢) تاريخ ابن غنام (١/٢٤٦)، عنوان المجد (١/٢٠٢)، مشاهير علماء نجد (ص٣٢)، علماء نجد خلال ثمانية قرون (١/١٤٩)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب حياته وفكره، د. عبد الله العثيمين (ص٨١-١١١).

(٣) البدر الطالع (١/٢٦٢، ٢/٥، ٧).

ودعوته وآثارها، وكتب فيها من الغربيين ممن عاصرها وممن بعدهم[(١)]، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.



(١) من أحسن ما حُرِّر في ترجمة الشيخ كتاب «الشيخ محمد بن عبد الوهاب حياته وفكره» د. عبد الله العثيمين، ويُنظر: «الشيخ محمد بن عبد الوهاب» لأحمد آل أبو طامي، عناية العلماء بكتاب التوحيد لعبد الإله الشايع (ص١٥-٢٤)، فقد أفرد مبحثًا فيما كُتِب حول الشيخ ودعوته.



المبحث الثاني
التعريف بكتاب التوحيد

المطلب الأول: عنوانه ونسبته إلىٰ المؤلف.

يعتبر كتاب التوحيد من أشهر كتب المؤلف ﵀ إن لم يكن أشهرها علىٰ الإطلاق، ونسبه إليه عامة من ترجم للشيخ، مثل حفيده عبد الرحمن بن حسن، وابن غنام، وابن بشر، وغيرهم، وشرحه بعض أحفاده كما هو معلوم، فنسبته للمؤلف لا يتخالجها شك.

واشتهر الكتاب بعنوانه المختصر: «كتاب التوحيد»، وعنوانُه الكامل وقع فيه اختلاف يسير -كعادة عناوين الكتب المطولة-، وأصحها ما جاء بخط حفيد المؤلف الشيخ سليمان بن عبد الله: «كتاب التوحيد الذي هو حق الله علىٰ العبيد»[(١)].

وذكر الدكتور عبد الله العثيمين أن المصادر متفقة علىٰ أن كتاب التوحيد هو أول ما ألف الشيخ ﵀ من مؤلفاته، علىٰ خلافٍ في زمن تأليفه، هل كان ذلك حينما أقام الشيخ بالبصرة في إحدىٰ رحلاته كما قال حفيده الشيخ عبد الرحمن بن حسن، أو أن تأليفه بعدما عاد من جميع رحلاته واستقر بحريملاء كما يقول ابن غنام[(٢)].

---

(١) كتاب التوحيد، تحقيق: دغش العجمي (ص١٦).

(٢) المقامات لعبد الرحمن بن حسن (ص٦٦)، تاريخ ابن غنام (١/ ٢١٥)، مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص٢٤)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب حياته وفكره، د. عبد الله العثيمين (ص٨٢).

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه.

لقد اتّسم كتاب التوحيد بسمات رفعتْ من شأنه، وأعلتْ من قدره، فأثنىٰ عليه العلماء وشرحوه ودرسوه واتخذوه أصلًا يربّىٰ عليه طلاب العلم.

وأهم مميزات الكتاب: أنه مبني أساسًا علىٰ نصوص الكتاب والسنة وآثار السلف، لا يكاد يُذكر في أصل الكتاب غير ذلك.

وكَثُر كلام العلماء في مدحه والثناء عليه، فمن ذلك قول الشيخ سليمان بن عبد الله حفيد المؤلف: «وهو كتاب فرد في معناه، لم يسبقه إليه سابق، ولا لحقه فيه لاحق»(١).

وأفعال العلماء تسبق أقوالهم في الثناء علىٰ الكتاب، فليس اهتمامهم به شرحًا وتدريسًا إلا دليلًا علىٰ تعظيمهم لهذا الكتاب(٢).

ومما يُبيّن مكانة هذا الكتاب خارج مدرسة المؤلف: ما كان من الشوكاني حين سُئل عن التوسل بالأموات والأحياء، والاستعانة بهم ومناجاتهم، وتعظيم قبورهم، وقصدها لدعاء الله عندها، فأجاب علىٰ ذلك الشوكاني، ثم أشار بعد كلام طويل إلىٰ تعظيم العوام لبعض الصالحين واعتقادهم فيهم ما لا يقدر عليه إلا الله، ثم قال: «وها نحن أولاء نقص عليك أدلة في كتاب الله ﷻ وفي سنة رسوله ﷺ فيها المنع مما هو دون هذا بمراحل، وفي بعضها التصريح بأنه شرك، وهو بالنسبة إلىٰ هذا الذي ذكرناه يسير»، ثم لخص جملة كبيرة من كتاب التوحيد، حذا فيها حذو المؤلف في سياق الأحاديث وعزوها ولفظها وترتيبها، مما يُشير إلىٰ أن كتاب التوحيد له المكانة العليّة عند الشوكاني(٣).

---

(١) تيسير العزيز الحميد (١/١٠٧).

(٢) وينظر في ثناء العلماء عليه: عناية العلماء بكتاب التوحيد لعبد الإله الشايع (ص٣٩).

(٣) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد للشوكاني (ص٨، ٢٨-٦٤).

المطلب الثالث: موضوعه ومحتواه.

تقدم في آخر ترجمة المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند الكلام علىٰ مؤلفاته أنه اهتم كثيرًا بالمشروع الإصلاحي، وجعله فَلَكًا تدور فيه أعماله ومشاريعه، ومن أهم أعماله بل هو أهمها: كتاب التوحيد، فقد ألّفه المؤلف في هذا السياق الإصلاحي، حين رأىٰ ما وقع فيه الناس من الانحراف في باب توحيد العبادة وفروعه، وبعض مسائل توحيد الربوبية والأسماء والصفات.

والكتاب يدور في غالب موضوعاته حول تعريف توحيد العبادة، وتوضيحه وتقريره وصيانته، وبيان الشرك ومعانيه، وما يدخل فيه والتحذير منه، ومسائل متفرقة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات.

فافتتح المؤلف كتابه في بيان التوحيد وتفسيره وفضله، ثم توضيح الشرك والتخويف منه، ثم عطف علىٰ ذلك جملة من المسائل المؤثرة في التوحيد من لبس الحلقة والخيط، والرقىٰ والتمائم، والتبرك بالأشجار والأحجار، والذبح لغير الله، والنذر لغير الله، والاستعاذة والاستغاثة بغير الله، وبيان حال المدعو من دون الله وأنه لا ينفع ولا يضر.

ثم عقد المؤلف -بعد المسائل السابقة- عدة أبواب في صيانة التوحيد وحمايته مما يقدح فيه من الغلو في الصالحين، أو قصد العبادة عند قبورهم، أو الغلو في قبورهم، وتحذير النبي ﷺ الصريح من ذلك.

ثم انتقل إلىٰ بيان بعض ما يقدح في التوحيد قدحًا كليًا أو جزئيًا، فذكر مسائل السحر وفروعه، والكهانة، والنُّشْرة، والطِيَرة، والتنجيم، والاستسقاء بالأنواء.

بعد ذلك أورد المؤلف مسائل مهمة في التوحيد، مثل: محبة الله، والخوف من الله، والتوكل علىٰ الله، وعدم الأمن من مكر الله، والصبر علىٰ أقدار الله.

وذكر بعدها بعض ما يدخل في الشرك: كالرياء، وإرادة الإنسان بعمله

الدنيا، وطاعة العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله، والتحاكم إلىٰ غير الله.

ثم أورد بابًا خارج توحيد العبادة، وهو باب فيمن جحد شيئًا من الأسماء والصفات.

وذكر بعد ذلك مسائلَ متعددةً في التأدب مع جناب الله ﷻ، والبعد عن الألفاظ الشركية، كنسبة النِّعَم إلىٰ غير الله، وقول لولا الله وفلان، والحلف بغير الله، وقول ما شاء الله وشاء فلان، وسب الدهر، والتسمي بقاضي القضاة، واحترام أسماء الله تعالىٰ وتغيير الاسم من أجل ذلك، وقول السلام علىٰ الله، وتعليق المغفرة بالمشيئة، وقول عبدي وأمتي، وغيرها من المسائل الداخلة في تعظيم جناب الله ﷻ، كالرضا بالحلف بالله، وعدم الهزل بشيء فيه ذكر الله، وألّا يُرَدّ من سأل بالله، ولا يُسأل بوجه الله إلا الجنة، والنهي عن سب الريح، ووجوب حسن الظن بالله.

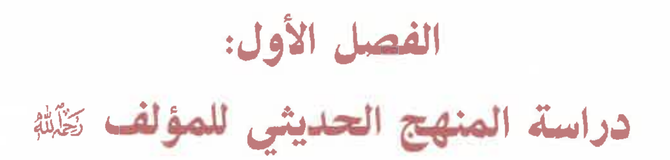
ثم أفرد بابًا فيما جاء في منكري القدر.

ثم رجع إلىٰ مسائل تعظيم الله ﷻ كعدم الإكثار من الحلف بالله، وحفظ ذمة الله وذمة رسوله ﷺ، وما جاء في الإقسام علىٰ الله، وألّا يُستشفع بالله علىٰ خلقه.

ثم ختم الكتاب ببابين مهمين، باب في حماية النبي ﷺ جناب التوحيد، وباب في بيان عظمة الله ﷻ، ليجعل هذه الخاتمة تأكيدًا علىٰ أهمية توحيد الله جل وعلا وإفراده بالعبادة وحده لا شريك له.

فعامة موضوعات الكتاب تدور حول توحيد العبادة لله ﷻ، وتحرير ذلك وتقريره، وبيان ما ينقضه أو يخدشه أو يقدح فيه.

هذا هو موضوع الكتاب، وأما محتواه فقد كان أكثره من نصوص القرآن والسنة وآثار السلف من الصحابة والتابعين، وقلما يورد المؤلف شيئًا غيرها، وهذا يعطي الكتاب قيمة علمية، ومتانة منهجية، وسيأتي تعداد هذه الأحاديث والآثار في المبحث الأول من الفصل القادم، والله أعلم.



الفصل الأول:
دراسة المنهج الحديثي للمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في سياق الحديث.

المبحث الثاني: منهجه في الحكم علىٰ الحديث.

المبحث الثالث: منهجه في ذكر الحديث الضعيف.

المبحث الرابع: موارد المؤلف في الكتاب.



المبحث الأول
منهجه في سياق الحديث

لقد اتسم منهج المؤلف في سياقه للحديث بالاختصار بوجه عام، إذْ كان مقصد المؤلف من تأليفه للكتاب هو مشروعه الإصلاحي -كما تقدمت الإشارة إلىٰ ذلك في التمهيد-، وبناء عليه يعمد المؤلف غالبًا إلىٰ الاستدلال علىٰ المسألة المقصودة مباشرة، تقريبًا وتيسيرًا.

والكلام علىٰ منهجه هاهنا في مطلبين: منهجه في سياق الحديث الواحد، ومنهجه في سياق جملةٍ من الأحاديث داخل الباب الواحد، ومطلب ثالث في عِدّة أحاديث الكتاب.

المطلب الأول: (منهجه في سياق الحديث الواحد):

إن الناظر في أحاديث كتاب التوحيد يلمس أن المؤلف يريد من إيراد الحديث وجهَ الشاهد منه -غالبًا-، لذلك اختصر المؤلف عامة الأحاديث التي يوردها من عدة نواحي:

١- من ناحية الإسناد، فالمنهج العام عند المؤلف حَذْفُ إسناد الحديث، والاقتصار علىٰ متنه، وجرىٰ علىٰ ذلك في معظم الأحاديث، إلا أنه ربما خالف هذا فأورد إسناد الحديث كاملًا، أو طرفًا منه[١]، وهو قليل جدًا مقارنة بحذفه للإسناد.

بل ربما دفع الاختصار بالمؤلف إلىٰ حذف صحابي الحديث وإيراد المتن مباشرة[٢]، وأحيانًا يكون ذلك بسبب الاعتماد علىٰ مصدر وسيط -كما سيأتي

(١) انظر الأحاديث (٤٨، ٤٩، ٦٢، ١١٢، ١٧٢، ١٧٣).
(٢) انظر الأحاديث (٨، ١٣، ٤٧، ١١٠، ١١٣).

في المبحث الرابع-، وإن كان الغالب علىٰ المؤلف أن يذكر صحابي الحديث، وهذا هو الأصل عنده، بدليل أنه أحيانًا إذا لم يذكر صحابي الحديث يكون قد بيّض لمكانه؛ أملًا في إلحاقه بعد ذلك[(١)].

٢- من ناحية المتن، وعامة الأحاديث التي يذكرها المؤلف هي من الأحاديث القصيرة نسبيًا، وفي مواضع عديدة يختصر الحديث مقتصرًا علىٰ ما يُريده من محل الشاهد، حتىٰ وإن كان الحديث قصيرًا[(٢)]، ويتبين هذا الاختصار بمقارنة متن المؤلف بالمتن الأصل المثبت بعده في الدراسة من أجل التخريج عليه.

وكذلك إذا كان الحديث طويلًا فهو يختصره مقتصرًا علىٰ محل الشاهد[(٣)]، إلا أنه ربما خالف ذلك فأورد الحديث مطولًا[(٤)].

٣- عزو الحديث والحكم عليه، والمؤلف يختصر في العزو بما يفي بالمقصود، فيذكر أهم مصادر الحديث، ويكتفي غالبًا بمصدر أو مصدرين، وإذا حَكَم علىٰ الحديث أو نقل حكم أحد العلماء عليه فيذكره مختصرًا أيضًا، كما سيأتي في المبحث الثاني.

وفي مواضع متعددة يحمله الاختصار إلىٰ حذف العزو، خصوصًا الآثار[(٥)]، وربما كان السبب عدم الوقوف علىٰ المصدر الأصلي للحديث أو الأثر، لكنّ العزو هو الأصل عند المؤلف، بدليل أنه ترك العزو في أحد المواطن وبيّض له رجاء أن يُلحقه بعد ذلك[(٦)].

---

(١) انظر الأحاديث (٢٩، ٤٠، ٦٨).

(٢) انظر الأحاديث (٦، ٨، ٩٣، ١٠٤، ١٠٩، ١١٤).

(٣) الأحاديث (٤، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٥).

(٤) الأحاديث (٧، ١٣٦، ١٦٣).

(٥) انظر علىٰ سبيل المثال الأحاديث (١، ٨، ٤٠، ٤٥، ٤٩، ٥٥-٥٧، ٦٠، ٦١، ٧٢، ٧٥، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ٩٨، ١٠٦، ١٠٩، ١١٠، ١١٣-١١٥، ١١٨، ١٢٠، ١٢٨-١٣٥).

(٦) حديث (١٥٣).

المطلب الثاني: (منهجه في سياق جملةٍ من الأحاديث داخل الباب الواحد):

تتفاوت أبواب كتاب التوحيد في عِدّة الأحاديث الواردة فيها، فبعضها يقتصر المؤلف فيها علىٰ حديث واحد، كما صنع ذلك في أبواب كثيرة، وبعضها يورد فيه عددًا من الأحاديث، وأكثر ما أورد المؤلف في باب واحد سبعة أحاديث وآثار، وذلك في بابين: «باب ما جاء في السحر»، والباب الأخير من الكتاب.

فإذا أورد المؤلف أكثر من حديث أو أثر في الباب الواحد فإنه لم يقصد أن يلتزم في ترتيبها منهجًا واحدًا مطردًا في جميع الكتاب، بل جعل لكل باب ترتيبًا يخصه، ذلك أن الخيط الذي يمكن أن ينتظم به ترتيب علمي واحد لأحاديث الكتاب، إما أن يكون الترتيب بناء علىٰ مصدر الحديث، فيُقدَّم ما في الصحيحين ثم ما بعدهما، ويندرج في هذا التقسيم تقديم الحديث الصحيح علىٰ الضعيف، وإما أن يكون التقسيم بناء علىٰ الأحاديث المرفوعة، ثم الآثار الموقوفة ثم المقطوعة، لكن المؤلف لم يقصد شيئًا من هذا الترتيب، إلا أنه يغلب عليه نوعًا ما تصديرُ أحاديث الصحيحين، لكنه ليس علىٰ سبيل اللزوم والاطراد، ومن مظاهر ذلك:

١- فيما يتعلق بمصدر الحديث وصحته: يبدأ المؤلف أحيانًا بأحاديث الصحيحين، ثم الأحاديث خارج الصحيحين، ثم الآثار -إن كان فيه آثار-[(١)].

---

(١) سأذكر اسم الباب وأرقام أحاديثه مباشرة: باب فضل التوحيد (٣-٦)، باب الرقىٰ والتمائم (١٧-٢٢)، باب الذبح لغير الله (٢٤-٢٥)، باب التغليظ فيمن عبد الله عند قبر (٤٢-٤٦)، باب ما جاء في الكهان (٦٧-٧٢)، باب ما جاء في التطير (٧٦-٨١)، باب قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ (٨٩-٩٢)، باب ما جاء في الرياء (١٠٣-١٠٤)، باب ما جاء في منكري القدر (١٥٢-١٥٤)، باب ما جاء في الإقسام علىٰ الله (١٦٤-١٦٥)، باب قوله تعالىٰ ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ (١٦٩-١٧٥).

وربما بدأ بأحاديث الصحيحين، ثم أعقبها بأحاديث خارج الصحيحين، ثم رجع إلىٰ أحاديث الصحيحين[(١)].

وأحيانًا يبدأ بالأحاديث خارج الصحيحين -وربما كان فيها ضعف-، ثم يعطف عليها أحاديث الصحيحين[(٢)]، ويدخل في هذه الجزئية ما سيأتي من تقديم الآثار علىٰ الأحاديث المرفوعة، ففي كثير منها تكون الآثار خارج الصحيحين، والأحاديث في الصحيحين.

هذا إذا جمع المؤلف في الباب الواحد أحاديث الصحيحين مع غيرها، فإنه ربما اقتصر علىٰ أحاديث الصحيحين[(٣)]، وربما اقتصر علىٰ ما هو خارج الصحيحين.

٢- وفيما يتعلق بمَن نُسب إليه الخبر مرفوعًا أو موقوفًا أو مقطوعًا: فهو كثيرًا ما يقتصر علىٰ الأحاديث المرفوعة، أو الآثار الموقوفة، لكنه إذا جمع بينهما فأحيانًا يبدأ بالأحاديث المرفوعة ثم الآثار[(٤)]، وربما وسّط الآثار بين الأحاديث المرفوعة[(٥)].

وكثيرًا ما يبدأ بالآثار، ثم يعطف عليها الأحاديث المرفوعة[(٦)].

---

(١) باب سبب كفر بني آدم الغلو في الصالحين (٣٨-٤١)، باب ما جاء في كثرة الحلف (١٥٩-١٦٢).

(٢) الباب الأول (١-٢)، باب الخوف من الشرك (٨-١٠)، باب الغلو في قبور الصالحين (٤٧-٥٠)، باب بيان شيء من أنواع السحر (٦٢-٦٦).

(٣) **عشرون بابًا اقتصر المؤلف فيها علىٰ أحاديث الصحيحين**، وهذه أرقام أحاديثها: (٧)، (١١-١٢)، (١٣)، (٢٧)، (٢٨)، (٣٠-٣٢)، (٣٥-٣٦)، (٣٧)، (٥٣-٥٤)، (٨٦-٨٨)، (٩٥)، (١٠٥)، (١٢٥)، (١٢٦)، (١٤٥)، (١٤٦)، (١٤٧)، (١٥٠)، (١٥٥-١٥٨)، (١٦٣).

(٤) باب لبس الحلقة والخيط (١٤-١٦)، باب الرقىٰ والتمائم (١٧-٢٢)، باب النشرة (٧٣-٧٥)، باب قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ (٨٩-٩٢)، باب قوله تعالىٰ: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ (٩٦-٩٧).

(٥) باب الغلو في قبور الصالحين (٤٧-٥٠)، باب ما جاء في الكهان (٦٧-٧٢)، باب قوله تعالىٰ ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ (١٦٩-١٧٥).

(٦) الباب الأول (١-٢)، باب سبب كفر بني آدم الغلو في الصالحين (٣٨-٤١)، باب ما جاء في السحر=

والقصد مما سبق: بيان أن المؤلف لم يقصد التزام منهج موحد في الترتيب، بل رتّب أحاديث كل باب بما يقتضيه، ومن ذلك -علىٰ سبيل المثال-: أن المؤلف أحيانًا يقدم الآثار علىٰ الأحاديث من أجل أن الآثار فيها تفسير لمعنىٰ الآيات التي يصدر بها الباب، فاقتضىٰ ذلك تقديمها لتعلقها بالآيات، وهكذا ينظر لكل باب بنظر خاص به، والله أعلم.

المطلب الثالث: (عِدّة أحاديث الكتاب):

عِدّة أحاديث الكتاب وآثاره كلها حسب دراستي لها: (١٧٥) حديثًا وأثرًا.

مع التنبيه إلىٰ أن الأثر رقم (٦١) داخل ضمن الحديث رقم (٥٨)، والحديث رقم (١٢٢) داخل ضمن الحديث رقم (١١٩)، والأصل ألّا أفرد هذين الحديثين بأرقام، وفعلت ذلك لأن المؤلف أوردهما في موضعين مختلفين، ولا يوجد لهما نظير في الكتاب، فأما إذا أورد المؤلف حديثين متتابعين وتبين لي أنهما حديث واحد فأجعل لهما ترقيمًا واحدًا.

وتفصيل عِدّة أحاديث الكتاب كما يلي:

الأحاديث والآثار في الصحيحين:

	الأحاديث المرفوعة	الآثار الموقوفة	المجموع
المتفق عليه	٣٦	-	٣٦
البخاري	٧	٣	١٠
مسلم	٢٠	-	٢٠
المجموع	٦٣	٣	٦٦

= (٥٥-٦١)، باب التنجيم (٨٢-٨٥)، باب من الإيمان بالله الصبر علىٰ أقدار الله (٩٨-١٠٢)، باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله (١٠٦-١٠٧)، باب قوله تعالىٰ ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١١٦-١٢٠)، باب قوله تعالىٰ ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِن بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾ (١٣١-١٣٦).

فمجموع الأحاديث والآثار في الصحيحين أو في أحدهما: (٦٦) حديثًا وأثرًا.

الأحاديث والآثار في الكتاب كله:

	الأحاديث المرفوعة	الآثار الموقوفة	الآثار المقطوعة	المجموع
في الصحيحين	٦٣	٣	-	٦٦
خارج الصحيحين	٦٥	٢٢	٢٢	١٠٩
المجموع	١٢٨	٢٥	٢٢	١٧٥

فمجموع الأحاديث المرفوعة في الكتاب: (١٢٨) حديثًا.

ومجموع الآثار في الكتاب: (٤٧) أثرًا، منها (٢٥) أثرًا موقوفًا، و(٢٢) أثرًا مقطوعًا.

أحد الآثار مما هو خارج الصحيحين: أخرج البخاري أصله، وهو أثر عمر في قتل الساحر ورقمه (٥٩).

وخمسة آثار مما هو خارج الصحيحين علّقها البخاري في صحيحه بصيغة الجزم، اثنان منها موقوفان، وثلاثة مقطوعة، وهي ذوات الأرقام (٥٥، ٥٦، ٧٤، ٨٢، ١٣١).

ومجموع أحاديث الكتاب وآثاره كلها: (١٧٥) حديثًا وأثرًا.



المبحث الثاني
منهجه في الحكم على الحديث

يختتم المؤلف ﷺ بعض الأحاديث التي يوردها بالحكم عليها، وهذا الحكم مختصر في عامّة المواضع، كما سبقت الإشارة إلىٰ ذلك في المبحث الأول في المطلب الأول منه، وأن هذا من جملة الاختصار الذي هو السياق العام لمنهج المؤلف.

وحكم المؤلف علىٰ الأحاديث علىٰ نوعين: إما أن ينقل حكم عالمٍ من العلماء علىٰ الحديث، أو يحكم هو علىٰ الحديث من عند نفسه.

١- **فأما نقله عن العلماء** فقد نقل عن جماعة منهم نقلًا مختصرًا، فمنهم الترمذي، نقل عنه المؤلف تصحيحه لبعض الأحاديث، وتحسينه، وحكمه علىٰ حديثٍ بالوقف، وحكمه علىٰ جملةٍ من حديثٍ بالإدراج[(١)]، والترمذي هو أكثر مَن نَقَل عنه المؤلف.

ونقل عن النسائي تصحيحه لحديث واحد، وهذا النقل عن النسائي مبحوث في موضعه من الدراسة، وخلاصته أن الظاهر أن المؤلف نقل ذلك عن ابن حجر في فتح الباري، حيث ذكر تصحيح النسائي للحديث، ولم أقف علىٰ تصحيح النسائي، وذكرتُ في الدراسة احتمالات أخرىٰ في مراد ابن حجر في التصحيح المقصود[(٢)].

---

(١) التصحيح: أحاديث (٢٣، ٧٩، ١٥١)، التحسين (٦، ١٠٢، ١٠٧، ١١٧)، الوقف (٥٨)، الإدراج (٧٩).

(٢) حديث (١٢٢)، وهذا الحديث ضمن اختلاف وقع في الحديث رقم (١١٩)، فالبحث المذكور في دراسة الاختلاف في الحديث (١١٩).

ونقل عن الحاكم تصحيحه لحديثين، ونقل في موضع ثالث تصحيحه علىٰ شرط الشيخين[١].

ونقل تصحيح النووي علىٰ حديث واحد[٢].

ونقل عن الذهبي حكمَه علىٰ أثرٍ بأن له طرقًا، ونقل عنه أيضًا تضعيفه لحديث واحد، إلا أن النقل الأخير ليس موجودًا في الكتاب، إنما ذكره الشيخ سليمان بن عبد الله عن المؤلف[٣].

٢- **وأما حكم المؤلف نفسه علىٰ الأحاديث** فهو أكثر مما سبق، وعامة أحكامه مختصرة أيضًا، وتنوعت صيغ حكمه.

وأكثر أحكام المؤلف في تصحيح الأحاديث، أو تحسينها وتجويدها ونحو ذلك، ومن ذلك:

حكمه بالصحة بقوله: «إسناده صحيح»، وقوله: «وصح عن»، وقوله: «صحيح علىٰ شرطهما»[٤].

وحَكَم علىٰ بعض الأحاديث بقوله: «بإسناد جيّد»، وقوله: «بسند لا بأس به»[٥].

وحَكَم علىٰ بعضها بالحسن فقال: «بإسناد حسن»، وقال: «بإسناد حسن ورواته ثقات»[٦].

وحَكَم -علىٰ قلة- بضعف الحديث، لكنه غير موجود في نسخ الكتاب، وإنما نقله الشيخ سليمان بن عبد الله من خط المؤلف، وذلك في قوله في حديث: «فيه رجل مختَلَفٌ فيه، وفيه انقطاع»[٧].

---

(١) أحاديث (٥، ١١٧)، علىٰ شرطهما حديث (٦٨).

(٢) حديث (١٠٨).

(٣) أحاديث (١٧٤)، (٦٤).

(٤) الأحاديث (٦٣، ٧٨، ١١٩، ١٣٨، ١٣٩ ١٤٨، ١٥٤، ١٦٠)، (٦٠، ٦١)، حديث (٢٦).

(٥) الأحاديث (٤٦، ٦٢، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ١٦٧، ١٦٨)، (١٤).

(٦) الأحاديث (٧١، ١٢١)، (٥١).

(٧) حديث (٨١).

وأحكام المؤلف أشرتُ إليها في مواضعها من دراسة الأحاديث التي حَكَم عليها المؤلف، وأود أن أشير إلىٰ نقطتين:

الأولىٰ: أن المؤلف يجري في مواضع عديدة علىٰ ما جرىٰ عليه كثير من العلماء ممن جاؤوا بعد زمن الرواية، من الحكم علىٰ ظاهر الإسناد، دون قصد الحكم علىٰ الحديث بمجموع طرقه، لما يحتاج الحكم علىٰ الحديث بمجموع طرقه من التفرغ لبحث الحديث المعين، واستيعاب طرقه، كما هو معلوم في كتب علوم الحديث من التفريق بين الحكم علىٰ الإسناد والحكم علىٰ الحديث.

الثانية: أن بعض أحكام المؤلف التي حكم عليها بنفسه ربما استفادها من علماء سابقين، وقد أشرت إلىٰ ذلك في مواضعه من دراسة الأحاديث، وسيأتي بيان ذلك في آخر المبحث الرابع من هذا الفصل عند الكلام علىٰ المصادر الوسيطة.

ومما يدخل في حكم المؤلف علىٰ الحديث أو علىٰ جزء منه:

تصرفُ المؤلف مع حديث الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، فقد ورد في هذا الحديث من الطريق الذي أورده المؤلف: «**هم الذي لا يرقون** ...»، فحذف المؤلف هذه الكلمة، واقتصر علىٰ لفظة: «**لا يسترقون**»، وهذا هو الصحيح في هذا الحديث، وذُكِر في دراسة الحديث أن لفظة: «**لا يرقون**» تفرد بها: سعيد بن منصور، شيخ مسلم في هذا الحديث، وخالفه جماعة من الثقات، وهذا التصرف من المؤلف يشير إلىٰ استنكار هذه اللفظة[1].

وكذلك إصلاحُ المؤلف لأثر ابن مسعود: «بين السماء الدنيا والتي تليها خَمْسُمئة عام»، ففيه: «وبين الكرسي وبين الماء خَمْسُمئة عام، والكرسي فوق الماء، والله ﷻ فوق الكرسي»، فأصلحه المؤلف إلىٰ: «والعرش فوق الماء،

(١) الحديث رقم (٧).

والله فوق العرش»، واللفظ الأول مشكل، وهو وهمٌ من أحد الرواة، والصواب ما أصلحه المؤلف، وعليه رواية عامة أصحاب حماد بن سلمة، كما بيَّنت ذلك في تخريجه[١]، والله أعلم.



(١) الأثر رقم (١٧٤).

المبحث الثالث

منهجه في ذكر الحديث الضعيف

كثيرًا ما يُنْتَقد كتاب التوحيد بتضمُّنِه أحاديثَ ضعيفة، ودَورانُ هذا النقد في الأوساط العلمية مما لا يخفىٰ علىٰ المعتني بهذا الكتاب.

وقبل أن أدخل في بيان هذا الإشكال أود التنبيه علىٰ أن أكثر اعتماد المؤلف في أصول مسائل هذا الكتاب علىٰ أحاديث الصحيحين، وتقدم في بيان أحاديث الكتاب أن مجموع أحاديث الصحيحين بلغ (٦٣) حديثًا مرفوعًا، ويقابلها (٦٥) حديثًا مرفوعًا خارجهما، فتبين أن قرابة نصف أحاديث الكتاب هي في الصحيحين.

فيأتي سؤال المبحث: هل يحتوي كتاب التوحيد علىٰ أحاديث ضعيفة؟

الجواب: تبين من خلال ما خلصتُ إليه في الدراسة التفصيلية لأحاديث الكتاب وآثاره أن الكتاب يتضمن بعض الأحاديث الضعيفة.

وكم عدد هذه الأحاديث؟ لا يصح لي أن أذكر إحصائية لعِدّة الأحاديث الصحيحة وعِدّة الأحاديث الضعيفة، وليس هذا منهجًا مستحسنًا في نظري، لسببين:

الأول: أنه لا يصح -إطلاقًا- جمع الأحاديث الضعيفة كلها في سلة واحدة، ولا التعامل معها علىٰ أنها في رتبة واحدة، ذلك أنّ مِن الضعيف ما هو ضعيف مرفوعًا وهو في غاية الصحة موقوفًا، ومن الضعيف ما هو ضعيف بسبب إرساله وهو صحيح إلىٰ التابعي، ومنه ما فيه انقطاع يسير، أو ضعف يسير، وهذا كله لا يصح أن يُرْكَم مع الأحاديث شديدة النكارة، والأحاديث الموضوعة، ونحوها.

قال عمر بن بدر الموصلي: «إن جماعة من المحدثين ذكروا الموقوف في موضوعاتهم، وذلك غلط، فإن الموضوع لا يوجب العمل، والموقوف إذا كان عن الصحابي واجب العمل»[١]، يعني أن بعض ما حكموا عليه بالوضع هو موضوع مرفوعًا، لكنه صحيح موقوفًا، فلا يصح أن يجمع بينه وبين ما هو باطل من أصله.

ومن هذا جملةٌ من أحاديث كتاب التوحيد، هي ضعيفة مرفوعة، وصحيحة موقوفة.

وبعض هذه الأحاديث يكون ضعفها لأنها لم تتوفر فيها شروط الصحيح الخمسة، لكنها مقبولة في بابها، كما في جملة من الأحاديث والآثار في التفسير وغيره، وستأتي الإشارة إلىٰ ذلك في المسألة الأولىٰ من آخر هذا المبحث.

الثاني: ما استقرّ عند بعض طلاب العلم من أن الحديثَ الضعيفَ مرادفٌ للحديث المردود، بمعنىٰ أن كل حديث ضعيف فهو مردود ضرورةً، وهذا القول غير صحيح، كما سيأتي في المقام الثاني بعد قليل.

ولهذين السببين لم أجوِّز لنفسي ذكر هذه الإحصائية، بل لا بد من النظر لحكم كل حديثٍ وأثرٍ بمفرده، فإن كان ضعيفًا فما درجة ضعفه؟ وما صحة الاحتجاج به؟ وما هو القدر المحتج به عند المؤلف؟ وهل لمعناه شواهد من القرآن والسنة وآثار الصحابة؟ إلىٰ غير ذلك من المؤثرات في التعامل مع الحديث الضعيف.

❖ وأعود إلىٰ بيان أصل الإشكال وتحريره، **والكلام عليه في مقامين**، سأذكرهما ثم أختم المبحث بثلاث نقاط تتعلق بمنهجية التعامل مع هذا الإشكال:

---

(١) الوقوف علىٰ الموقوف (ص١٣).

المقام الأول: في بحث موقف المؤلف من الحديث الضعيف وشرطه في هذا الكتاب، وهل التزم المؤلف أصلًا ألّا يذكرَ إلا حديثًا صحيحًا في كتابه؟

إن إيراد المؤلف لبعض الأحاديث الضعيفة مع عِلْم المؤلف بضعفها يشير إلىٰ جواب واضح في هذه المسألة، وأن المؤلف لم يلتزم أصلًا الاقتصارَ علىٰ الأحاديث الصحيحة.

ومن خلال دراسة الأحاديث تبين لي وجود أحاديث ضعيفة أوردها المؤلف مع علمه بضعفها، ومن ذلك:

١- حديث جندب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**حد الساحر ضَربُهُ بالسيف**»، أورده المؤلف ونقل بعده حكم الترمذي عليه بالوقف[(١)]، أي أن المرفوع ضعيف.

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**مَن عَقَدَ عُقدةً ثم نَفَثَ فيها فقد سَحَرَ**»، أورده المؤلف، ونقل الشيخ سليمان بن عبد الله أن المؤلف نقل حكم الذهبي عليه بضعف الحديث[(٢)].

٣- حديث الفضل بن العباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «**إنما الطيرة ما أمضاك أو رَدَّك**»، نقل الشيخ سليمان بن عبد الله من خط المؤلف: أنه ضعف الحديث بأحد رواته، وبالانقطاع في إسناده[(٣)].

٤- حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «أنه كان في زمن النبي ﷺ منافق يؤذي المؤمنين»[(٤)]، أشرت في دراسة الحديث إلىٰ أن المؤلف أخذ الحديث عن ابن تيمية -وسيأتي الإشارة إلىٰ ذلك في المبحث الرابع-، وابن تيمية قد ضعّف الحديث في نفس الموضع الذي أخذ عنه المؤلف، وأشار ابن تيمية إلىٰ

(١) حديث (٥٨).
(٢) حديث (٦٤).
(٣) حديث (٨١).
(٤) حديث (٢٩).

أنه أورد الحديث للاستشهاد به، فالمؤلف -في غالب الظن- قد عَلِم بضعف الحديث.

٥- أورد المؤلف عددًا من المراسيل[١]، والمراسيل داخلةٌ في الحديث الضعيف، حيث لم تتوفر فيها شروط الحديث الصحيح، والمؤلف لا شك أنه مستحضر لذلك.

وهذا كله يدل علىٰ أن المؤلف لم يقصد الاقتصارَ علىٰ الأحاديث الصحيحة، وإن كان اعتماده عليها في أصل الكتاب، بل علىٰ أحاديث الصحيحين، كما تقدم في أول المبحث.

فإذا كان ذلك كذلك فليس من المنهج العلمي انتقاد المؤلف وإلزامه بما لم يلتزمه، بل يُنظر في صحة الاحتجاج بالحديث المقصود، ويكون البحث مع المؤلف في صحة الاحتجاج بهذا الحديث المعين علىٰ هذه المسألة، ليس في مجرد صحة الحديث وضعفه.

المقام الثاني: إذا أردنا تأمل منهجية الأئمة في التعامل مع الحديث الضعيف، نجد أنَّ مِنْ أوائل مَنْ رصد مناهجهم في ذلك أبا داود صاحبَ السنن، في رسالته إلىٰ أهل مكة، فقد ذكر المراسيل والاحتجاج بها، ويعني بالمرسل: المنقطع عمومًا، وهو من أنواع الضعيف بلا خلاف.

قال أبو داود: «وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضىٰ، مثل: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتىٰ جاء الشافعي فتكلم فيها، وتابعه علىٰ ذلك أحمد بن حنبل، وغيره، فإذا لم يكن مسند ضدّ المراسيل، ولم يوجد المسند فالمرسل يحتج به، وليس هو مثل المتصل في القوة»[٢]، يعني في آخر كلامه: إذا لم يوجد في المسألة إلا المرسل،

(١) أحاديث (٤٧، ١٠٩، ١٢٩-١٣٠).
(٢) رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة (ص٢٤)، شرح علل الترمذي (١/٢٩٧).

ولا يوجد ما يخالفه مما هو أقوىٰ منه، فإنه يحتج به، ومع ذلك لا يُحتج به احتجاج المتصل الذي هو الصحيح.

والمقصود مما سبق أن أبا داود ذكر أن عامة الأئمة كان يحتجون بالمنقطع، وهو من أنواع الحديث الضعيف، وذكر أن أول من ترك الاحتجاج به الشافعي وأحمد، ومعلوم أن أبا داود من خاصة تلاميذ أحمد، وأحمد قد اشتهر عنه العمل بالحديث الضعيف -كما سيأتي-، فالذي يظهر من مراد أبي داود: أن الشافعي وأحمد تركا إطلاق الاحتجاج بالمرسل، فضَيَّقَاه ووضعَا له شروطًا معينة، لا أنهما ردَّا الاحتجاج به مطلقًا.

وبعض مَن يحكي عن أهل الحديث أن أكثرهم لا يحتجون بالمرسل فمرادهم: أنهم لا يجعلونه صحيحًا علىٰ طريقة أهل الحديث، أو لا يجعلونه حجة لازمة مستقلة من حيث الأصل، بل يتحرون في كل حديثٍ قرائنه ومسائله التي دلّ عليها، إضافة إلىٰ حال الراوي المُرْسِل[(١)].

وبما أن الشافعي وأحمد مِنْ أشهر مَنْ ذُكِر عنهم تضييق الاحتجاج بالحديث الضعيف، خصوصًا الشافعي، فسأشير اختصارًا إلىٰ تعاملهم مع الحديث الضعيف، ليُعْلَم به أن غيرهم من الأئمة بنحوهم أو أوسع منهم.

فالشافعي اشتهر عنه ترك الاحتجاج بالمراسيل عمومًا، باستثناء مرسل سعيد بن المسيب، وله كلام مشهور أيضًا في شروط الاحتجاج بالمرسل، وهذا ما أكده البيهقي، وهو أن الشافعي يحتج بالمراسيل حين يقترن بها ما يؤيدها، وذكر علىٰ ذلك عدة أمثلة احتجّ فيها بالمراسيل، وأمثلة أخرىٰ ترك الاحتجاج فيها بالمراسيل[(٢)].

وهناك رسالة متخصصة حول منهج الإمام الشافعي في العمل بالحديث الضعيف، توصلتْ الباحثة فيها إلىٰ أن الشافعي يحتج بالحديث الضعيف لكن

(١) أشار إلىٰ نحو ذلك ابن رجب في شرح علل الترمذي (١/ ٢٨٠، ٢٩٧).

(٢) رسالة البيهقي إلىٰ الجويني (ص٨٧-٩٦)، شرح علل الترمذي (١/ ٢٩٩-٣١٠).

بشروط وضوابط، وأشارتْ إلىٰ أنه ربما احتج بالمراسيل، وبروايات المجهولين من رواية الثقات عنهم، وغير ذلك من وجوه الضعف، إذا احتفتْ بالحديث قرائنُ تقويه[(١)].

وأما الإمام أحمد فقد اشتهر عنه الاحتجاج بالحديث الضعيف، وله نصوص كثيرة صريحة في ذلك، والحديث الضعيف الذي يقصده هو ما كان في رواته ضعف، أو في إسناده انقطاع، وهذا صريح عن الإمام أحمد في عدد من نصوصه، كتصريحه بأسماء بعض الرواة الذين يحتج بهم مع ضعفهم، وتصريحه بانقطاع الإسناد وإرساله مع احتجاجه به[(٢)].

ومن صريح نصوصه بالاحتجاج بالضعيف: أنه أخذ بحديثٍ وهو يضعفه، فقيل له: تأخذ به وأنت تضعفه؟ فقال: «إنما نضعف إسناده، لكن العمل عليه»[(٣)]، واحتج بحديثٍ آخر مرسل وقال: «ليس بصحيح، والعمل عليه»[(٤)]، والمرسل من الحديث الضعيف اصطلاحًا.

وقال الأثرم عن الإمام أحمد: «ربما كان الحديث عن النبي ﷺ في إسناده شيء فيَأْخُذ به إذا لم يجئ خلافه أثبت منه، مثل حديث عمرو بن شعيب، ومثل حديث إبراهيم الهجري، وربما أخذ بالحديث المرسل إذا يجئ خلافه»[(٥)].

وكُتبت في هذا رسالتان متخصصتان، إحداهما من جانب فقهي، والأخرىٰ من جانب حديثي، توصل كلا الباحثين إلىٰ أن الإمام أحمد يحتج

(١) رسالة دكتوراة بعنوان: «العمل بالحديث الضعيف عند الإمام الشافعي من خلال كتابه الأم»، للباحثة: إيمان عصفورة.
(٢) يُنظر: الرسالة التي سيأتي الإشارة إليها: «منهج الإمام أحمد فيما ضعفه من الحديث واستدل به» (١/ ٢١٠-٢٦١).
(٣) العدة لأبي يعلىٰ (٣/ ٩٣٨).
(٤) العدة لأبي يعلىٰ (٣/ ٩٤٠)، شرح علل الترمذي (١/ ٣١٧).
(٥) العدة لأبي يعلىٰ (٣/ ١٠٣٢)، الفقيه والمتفقه للخطيب (١/ ٥٣٤).

بالحديث الضعيف بضوابط وقرائن ينظر إليها في كل حديث ومسألة بخصوصها[(١)].

ومن النصوص التي تُلخّص طريقة الأئمة في ذلك وتفريقهم بين تصحيح الحديث والاحتجاج به: ما جاء عن الإمام أحمد أنه قال -في بيان طريقتِه لابنه عبد الله-: «لو أردتُ أن أقصد ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بنيّ تعرف طريقتي في الحديث، لستُ أخالف ما ضَعُف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه»[(٢)].

فتلخص من ذلك: أن عامة الأئمة يعتبرون بالحديث الضعيف، وينظرون فيه، ويحتجّون به إذا لم يكن في المسألة ما يخالفه، واحتفت به قرائن تقويه.

والكلام في هذه المسألة هو في الاحتجاج بالحديث الضعيف، أي: بناءُ حكمٍ ما علىٰ حديثٍ ضعيف.

أما الاستشهاد بالحديث الضعيف فيما دلّت عليه النصوص الصحيحة، وليس في هذا الحديث الضعيف زيادة حكم، فلا شك أنه من باب أولىٰ.

وسيأتي في نهاية المبحث أنه لا يُراد من هذا التقرير أن يُعامل الحديث الضعيف معاملة الحديث الصحيح في الاحتجاج، وإنما المراد ألّا يُعاملَ الحديث الضعيف علىٰ أنه حديث مردود بإطلاق.

---

(١) «منهج الإمام أحمد في بناء الحكم الفقهي علىٰ الحديث الضعيف»، تأليف: د. عبد الرحمن العامر (رسالة دكتوراة منشورة)، «منهج الإمام أحمد فيما ضعفه من الحديث واستدل به: دراسة حديثية»، تأليف: محمد الشيبان (رسالة ماجستير لم تُنشر)، وقد توسع الباحث في تتبع أطراف الاحتجاج بالحديث الضعيف عند الإمام أحمد، أسبابه، وبواعثه، ومراتبه، وضوابطه، ونصوص أحمد فيه، مع تحليلها وتوجيهات العلماء لها.

(٢) الفروسية لابن القيم (ص٢٠٢)، منهج الإمام أحمد فيما ضعفه من الحديث واستدل به (١/ ٢٢٢).

❖ **لكن هل كان الأئمة يحتجُّون بالحديث الضعيف في العقائد؟** ذكر الباحثان اللذان بحثا منهج الإمام أحمد أن الإمام لم يرد عنه ما يدل علىٰ أنه يحتج بالحديث الضعيف في العقائد[١].

لكن أود التنبيه إلىٰ أن العقائد الكبار الأصول لا شك أنه لا بد فيها من الأحاديث الصحاح، غير أن فروع العقائد وتفاصيلها ليس هناك ما يُحتِّم دخولها في العقائد دون بقية أبواب الدين، إذْ لا يوجد عن الأئمة ما يدل علىٰ أنهم يتعاملون مع فروعَ ما استقر الاصطلاح علىٰ اعتباره من العقيدة تعاملًا خاصًا، بل بعض هذه الفروع إلىٰ الفقه والآداب الشرعية أقرب، مثل الأيمان والنذور، والألفاظ التي ورد النهي عنها، والأسماء التي نُهي عنها أو أُمِر بتغييرها، وبعض مسائل الطب والرقىٰ، والأدعية والأذكار، ونحوها.

فمثل هذه الفرعيات المذكورة في كتب الفقه والآداب الشرعية لا بأس بمعاملتها معاملةَ الأحكام والحلال والحرام التي ورد الكلام فيها في الاحتجاج بالحديث الضعيف، وأشار إلىٰ نحو ذلك أحد الباحثين في منهج الإمام أحمد[٢].

وعامّة الأحاديث الضعيفة في كتاب التوحيد إن لم تكن في باب الاستشهاد بالحديث الضعيف فهي في فروع المسائل، لا في أصولها، بل أصول المسائل في كتاب التوحيد اعتُمد فيها علىٰ صريح القرآن وصحيح السنة، كما في تقرير أصول التوحيد، والشرك، فقد اعتمد فيها المؤلف علىٰ القرآن والأحاديث الصحيحة، كما في أول أبواب الكتاب.

❖ وأختم المبحث بثلاث نقاط حول منهجية التعامل مع الحديث الضعيف:

---

(١) بحث د. العامر حاشية (ص٧٧)، بحث الشيبان -وأطال في بحث المسألة- (١/ ١١٥).
(٢) «منهج الإمام أحمد فيما ضعفه من الحديث واستدل به» (١/ ١١٩).

النقطة الأولىٰ: سأورد بعض الأحاديث الضعيفة التي أوردها المؤلف، وأذكر طبيعة التعامل معها في الاحتجاج والاستشهاد، وهذا علىٰ سبيل التمثيل لا الحصر:

١- بعض هذه الأحاديث تكون ضعيفة مرفوعة، ولكنها صحيحة موقوفة، والموقوف يُحتجّ به إذا لم يأت ما يُخالفه[1]، من ذلك: حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: «**إن الرقىٰ والتمائم والتولة شرك**»، وحديث جندب رضي الله عنه مرفوعًا: «**حد الساحر ضربُه بالسيف**»، وحديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: «**من التمس رضا الله** . . .»، وحديث أبي بن كعب رضي الله عنه مرفوعًا: «**لا تسبوا الريح**»، كل هذه الأحاديث معدودة في الأحاديث الضعيفة، وهي ضعيفة مرفوعة، لكنها صحيحة ثابتة موقوفة علىٰ الصحابة الذين رووها، علىٰ ما هو مبين في دراستها[2].

ومما يمكن أن يشار له هنا: حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: «دخل رجلٌ الجنة في ذباب»[3]، فهذا الحديث موقوف من حيث الأصل، وَهِم ابن القيم في رفعه، وتابعه علىٰ ذلك المؤلف -كما هو مبين في دراسة الحديث وفي المبحث الرابع من هذا الفصل-، وهو صحيح موقوفًا علىٰ سلمان، والظاهر أنه أخذه عن بني إسرائيل، لكن لا بأس بالاستشهاد به في مسألة تعظيم خطورة الذبح لغير الله ونحو ذلك، لا أن يُؤخذ بظواهر ألفاظه وما فيها من تفاصيل.

٢- هناك جملة من الآثار ضعيفة بسبب الانقطاع ونحوه، لكنها مقبولة في بابها، وهذه أكثر آثار التفسير، وهي مع هذا الانقطاع ضعيفة ولا بد، لعدم

---

(١) الموقوف حجة عند عامة الأئمة، يُنظر: أعلام الموقعين لابن القيم (٥٧٩/٤ وما بعده)، حجية قول الصحابي عند السلف، د. ترحيب الدوسري (ص٣٥)، قول الصحابي وحجية العمل به، أنس القهوجي «رسالة ماجستير».

(٢) أحاديث (١٨)، (٥٨)، (٩٤)، (١٥١).

(٣) حديث (٢٥).

توفر شرط الاتصال، إلا أنها تعتبر من أصح أسانيد التفسير، مثل تفسير سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، وتفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد، ونحوها، فهذه الآثار مقبولة في التفسير عند عامة المفسرين[١].

٣- هناك بعض الأحاديث الضعيفة يكون ضعفها يسيرًا، كبعض المراسيل، أو ما في رواتها ضعف يسير، فهذه الأحاديث إذا وردتْ في معنىٰ عامّ فلا بأس بالاحتجاج بها علىٰ ما دلت عليه من هذه المعاني العامة، إذا لم يتضمن شيئًا منكرًا، ومن ذلك:

مرسل محمود بن لبيد رضي الله عنه -وهو صحابي له رؤية وليس له سماع-، عن النبي ﷺ قال: «**أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر**» -علىٰ ما في لفظه من اختلاف-، ومرسل عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ قال: «**اللهم لا تجعل قبري وثنًا يُعبد**»، ومرسل الشعبي في سبب نزول آية النساء: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾[٢]، وغيرها من المراسيل، فهذه المراسيل صحيحة إلىٰ مَنْ أرسلها، فلا بأس بالاحتجاج بها إذا لم تتضمن ما يُستنكر، ولم يأتِ في المسألة ما يُخالفها مما هو أقوىٰ منها.

٤- وهناك أحاديث ضعيفة قد جاءت أحاديث أخرىٰ تدل علىٰ معناها، إما أحاديث صحيحة وحسنة، أو أحاديث ضعيفة ومراسيل معتبرة، ومن ذلك:

أثر ابن مسعود رضي الله عنه قال: «من سرّه أن ينظر إلىٰ الصحيفة التي عليها خاتم محمد ﷺ ...»، فهذا ضعيف عن ابن مسعود، وهو صحيح عن الربيع بن خُثَيم[٣].

---

(١) علىٰ سبيل المثال: الآثار (٩٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٣).

(٢) أحاديث (٨، ٤٧، ١٠٩).

(٣) حديث (١).

وحديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه في نذر بُوانة، هو حديث معلول، لكنّ قصة نذر بوانة جاءت عن ميمونة بن كَرْدَم رضي الله عنهما -وأبوها صاحب القصة-، وحديثها حسن بمجموع طرقه[(١)].

وحديث أبي هريرة وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «**لا تجعلوا قبري عيدًا**»، هذان الحديثان ضعيفان، لكن جاء هذا الحديث من طريق الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ مرسلًا، وإسناده حسن[(٢)]، فهو صالح للاحتجاج به في هذه المسألة التي تدل عليها أصول عامة، احتجاجًا عامًا وليس احتجاجًا تفصيلًا كما يُحتج بالحديث الصحيح.

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك**»، وهو حديث ضعيف، لكن جاء وصف الحلف بغير الله بأنه داخل في مسمىٰ الشرك بوجه عام في عِدّة أحاديث صحيحة مذكورة في الدراسة، منها حديث قُتيلة، وأثرٌ لابن عباس، وغيرها[(٣)].

فهذه الأحاديث والآثار -مع ما فيها من ضعف- صالحةٌ للاحتجاج أو الاستشهاد في مسائلها، ويُقاس عليها ما وراءها من الأحاديث والآثار.

النقطة الثانية: الاستشهاد أو الاحتجاج بالحديث الضعيف ينبغي أن يكون في مسائل نحو المسائل التي سبقت، لا فيما يتفرد هذا الحديث الضعيف بمعناها، ولم يعضده ما يؤيده من نصوص الشريعة، فضلًا عمّا إذا وُجد ما يعارضه.

وكذلك لا يحتج بظاهر الأحاديث الضعيفة احتجاجًا محكمًا، بأن يُجعَل ظاهرُها كما لو كان حديثًا في غاية الصحة، بل يُتوخّىٰ في التعامل معها تعامل الأئمة السابقين، والأخذ بالمعنىٰ الكلي الذي تدل عليه، حسب السياق الذي وردت به.

---

(١) حديث (٢٦).

(٢) حديث أبي هريرة وعلي رضي الله عنهما برقم (٥١، ٥٢)، ومرسل الحسن بن الحسن في دراسة الحديث الثاني.

(٣) دراسة حديث ابن عمر برقم (١١٧).

وسأضرب لذلك مثالين من هذا الكتاب يُقاس عليهما غيرهما:

في حديث جابر ﷺ مرفوعًا «**لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة**»[١]، تبين في دراسته أنه ضعيف، وأنه وردتْ أحاديثُ تخالف بعضَ ما يُفهم من ظاهره، فلا بأس من إيراد الحديث والاستشهاد به علىٰ معناه العام من كراهية السؤال بوجه الله إلا الجنة، كما بوب عليه أبو داود، وبيّنتُ في الدراسة ما يؤيده من آثار صحيحة عن بعض الصحابة والتابعين، تفيد كراهة ذلك.

لكن لا يصح أن يؤخذ ظاهر الحديث علىٰ أنه تحريم قطعي، وأن مَنْ خالف ذلك فقد وقع في محرم صريح، فلا يصح التعامل مع هذا الحديث الضعيف بهذا النحو، لما سبق من وجود ما يخالف هذا الإطلاق.

وكذلك الأحاديث الدالة علىٰ المسافة بين السماء والأرض، والتي تتضمن أيضًا الدلالة علىٰ عظمة الله ﷻ وعلوه علىٰ عرشه[٢]، تبين من دراستها وجمع شواهدها أن أصح ما ورد فيها مراسيل للحسن وقتادة وغيرهما، فلا بأس بالاستشهاد بهذه الأحاديث علىٰ عظمة الله جل وعلا، وعلوه علىٰ عرشه، لكن لا يُجزم ويُقطع بأن المسافة المذكورة هي المسافة الواقعية بالنسبة لسير البشر المعتاد، فيقتضي ذلك الجزمَ برد بعض العلوم المعاصرة بناء علىٰ ذلك، والأحاديثُ الواردة في هذه المسافة بعينها لا يُجزم بصحتها، والله أعلم.

النقطة الثالثة: إذا كان الحديث الضعيف يُحتج به أو يستشهد به فلماذا إذن يتوسع في دراسته ثم يحكم بضعفه، وما الفرق بينه وبين الحديث الصحيح؟

جوابه: أن الحديث الضعيف ليس مثل الحديث الصحيح أبدًا، ولا يقول بذلك أحد، بل الحديث الصحيح حجة قوية لازمة محكمة من أعلىٰ مراتب

(١) الحديث رقم (١٤٩).

(٢) أحاديث (١٧٤، ١٧٥).

الأدلة، بخلاف الحديث الضعيف فهو دون الحديث الصحيح في مراتب الأدلة، فليس الحديث الضعيف كالحديث الصحيح، لا في قوة الاحتجاج، ولا في الإلزام، ولا في غيرها، هذا أمرٌ محكم.

وأما فائدة دراسة الحديث فهي من أجل معرفة ضعفه أولًا، فلا ينزَّل منزلة الحديث الصحيح، ومن أجل أن تُعرف مرتبةُ ضعفِه ثانيًا، فإن الضعيف له درجات، بعضها يُحتج به وبعضها لا يُحتج به مطلقًا، وما يحتج به يتفاوت في منزلته أيضًا، كل ذلك يُعرف بدراسة الحديث ومعرفة مكامن ضعفه.

وفي ختام هذا المبحث أذكر تنبيهين:

أولهما: من المعلوم أن المقصود بالحديث الضعيف في هذا المبحث هو الحديث الضعيف ضعفًا يسيرًا، نحو المرسل، وما فيه انقطاع يسير، أو جهالة محتملة، أو اضطراب يسير، والشروط المعروفة في العمل بالحديث الضعيف، ولا يدخل فيه الحديث المنكر والموضوع ونحوها، فهذه غير معتبرة، بل يتجاوزها الباحث إلىٰ أحاديث أصلح منه.

ومن ذلك أن في الكتاب حديثًا حُكِم عليه بأنه منكر(١)، غير أن المؤلف ذكر حديثًا آخر في نفس الباب يُغني عنه، وفيه أيضًا حديث آخر ضعيف جدًا بل حُكِم بوضعه(٢)، ويغني عنه أيضًا في معناه العام حديثٌ آخر ذكره المؤلف في نفس الباب، وفيه أيضًا أثر في التفسير لم أقف عليه مسندًا(٣).

ثانيًا: هذا المبحث لا يدعو إلىٰ القول بأن جميع أحاديث كتاب التوحيد صالحة للاحتجاج علىٰ ما فيها من مسائل وأحكام، بل الذي يُراد تقريره: أن

---

(١) حديث النواس بن سمعان ﷺ في تكلم الله ﷻ بالوحي، رقمه (٣٤)، وأورد قبله حديثًا في صحيح البخاري يغني عنه.

(٢) حديث أبي سعيد ﷺ مرفوعًا: «إن مِنْ ضعف اليقين أن تُرضي الناس بسخط الله ...»، رقم الحديث (٩٣)، ويغني عن معناه العام حديث عائشة موقوفًا المذكور بعده.

(٣) برقم (١٣٢).

تضعيف الحديث لا يلزم منه عدم الاحتجاج به، ويكون محل البحث حينها في الحديث الضعيف هو صلاحيته للاحتجاج أو الاستشهاد علىٰ وفق عمل الأئمة، فإن الأئمة يحكمون علىٰ الحديث بضعفِه بناءً علىٰ الصنعة الحديثية، وينظرون إليه عند الاحتجاج به نظرًا خاصًا متكاملًا مع ما يحتف به من قرائن وأصول، علىٰ ما تقدمت الإشارة إليه في هذا المبحث(١)، والله تعالىٰ أعلم.



(١) وانظر للاستزادة في بعض المسائل: بحث (خطورة مساواة الحديث الضعيف بالموضوع) للدكتور: خليل ملا خاطر ﷺ، ففيه إشارة إلىٰ تعامل الأئمة مع الحديث الضعيف، والمراد بالحديث الضعيف عند الإمام أحمد، والعمل بالحديث الضعيف إذا لم يُوجد في الباب غيره، والحديث الضعيف إذا جرىٰ عليه العمل، وأسباب الأخذ بالحديث الضعيف، وخلاصات منهجية في هذا الباب.

المبحث الرابع
موارد المؤلف في الكتاب

إن الناظر في كتاب التوحيد لا تخطئ عينه أن الآيات والأحاديث والآثار هي معظم مادة الكتاب وعمدتُها، بل لا يكاد يذكر المؤلف غيرها.

والأحاديث والآثار التي أوردها المؤلف كثيرًا ما يَنص المؤلف علىٰ مصادرها، وذلك بالعزو إليها، وتقدم بيان أن الأصل عند المؤلف هو عزو الحديث، وأوردت دليلًا علىٰ ذلك، وهو أن المؤلف ترك العزو في أحد المواطن، وبيّض لذلك ليُلحقه فيما بعد، تقدم ذلك في آخر المطلب الأول من المبحث الأول من هذا الفصل.

هذا وربما أهمل المؤلف عزو الحديث أو الأثر -كما تقدم في الموضع المشار إليه-، إلا أن الغالب عنده هو العزو.

وقد نص علىٰ العزو إلىٰ كتب كثيرة من كتب السنة وغيرها، فمن ذلك: الصحيحان، والسنن الأربعة، ومسند أحمد، وعزا لوكيع، وعبد الرزاق، وحرب الكرمانيِّ، والبزار، وأبي يعلىٰ، وابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، وابن حبان، والطبراني، والحاكم، والبرقاني، والأحاديث المختارة للضياء المقدسي، ونقل عن النووي والذهبي تعليقهما علىٰ الأحاديث -كما تقدم في المبحث الثالث- في إشارة إلىٰ أخذه الحديث عنهما.

فهل يلزم من عزو المؤلف الحديثَ إلىٰ مصدرٍ أن يكون المؤلفُ أخذ الحديث مباشرةً عن هذا المصدر بعينه، وهل قصد المؤلف ذلك؟

الجواب: لا، هذا ليس بلازم، وليس مقصودًا للمؤلف أيضًا فيما يظهر، فقد جرت عادة عامة العلماء علىٰ مثل هذا، وهو أن المقصودَ من العزو بيانُ مصدر هذا الحديث من كتب السنة المسندة، ليرجع له القارئ، ليس مقصودُهم

بيانَ مورد المؤلف في استفادته هذا الحديث، فهذا لم يكن غرضًا حاضرًا في أذهانهم كثيرًا، فإذا استفاد مؤلفٌ ما حديثًا ممن سبقَه، ونَصَّ السابقُ علىٰ مصدرِ الحديث، فغرضُ هذا اللاحق الإشارةُ إلىٰ هذا المصدر، لا أن يَنصَّ علىٰ أنه استفاد هذا الحديثَ والعزوَ من مؤلفٍ سابق.

وكانوا يتجوزون في مثل هذا كثيرًا، وسببه كما تقدم من أن الإفصاح عن كل معلومة مستفادة ممن سبق لم يكن كثير الحضور في الأوساط العلمية، هذا سبب، وثمت سببٌ آخر، وهو أن السابق المستفاد منه، كثيرًا ما يكون هو نفسُه مستفيدًا ممن سبقَه، ومَن سبقه كذلك، والمعلومة تنتقل بين كتب العلماء، وربما تكون المعلومة قريبة وصفيّة لا يُحتاج إلىٰ الإفصاح عن مصدرها، كالعزو إلىٰ كتب الحديث ونحو ذلك.

❖ فإذا تقرر ذلك فما الذي يدفع إلىٰ أن يُقال بأن الشيخ داخل في هذا السياق العلمي، وأنه لا يقصد بالعزو إلىٰ هذه المصادر أنه أخذ عنها مباشرة؟

هناك عدد من القرائن تشير إلىٰ ذلك، **وأن المؤلف يستفيد بعض الأحاديث من مصادر وسيطة**، وهي قرائن واضحة في نظري، سأذكرها ثم أذكر بعدها عددًا من المواضع التي ظهر لي بالمقارنة أن المؤلف استفادها من مصادر وسيطة:

القرينة الأولىٰ: التبييض، وذلك أن المؤلف يبيض لمعلوماتٍ في الحديث موجودةً في المصدر الأصل، وهذا يدل علىٰ أنه لم ينقل عن هذه المصادر الأصلية، إنما نقل عن مصادر وسيطة حَذَفَت هذه المعلومات، وبيّض لها المؤلف ليُلحقها فيما بعد، وقد نَصّ علىٰ تبييض المؤلفِ الشيخُ سليمان بن عبد الله في جميع المواضع التي ستأتي الإشارة إليها.

وأوضحُ أفراد هذه القرينة: حديث: «**من أتىٰ عرافًا** . . .»، فقد ذكره المؤلف وعزاه لأصحاب السنن الأربعة والحاكم، ونقل تصحيح الحاكم له، وقال في أوله: «عن . . . .» وبيّض لاسم الصحابي ولم يذكره، وهذا

يدل ضرورة علىٰ أن المؤلف لم ينقله عن هذه الكتب الخمسة، لأن اسم الصحابي موجود فيها.

وإنما نقله المؤلف عن مصدر وسيط كما ذُكِر ذلك في دراسة هذا الحديث، وهذا المصدر هو كتاب «الزواجر عن اقتراف الكبائر» لابن حجر الهيتمي، والهيتمي ساق الحديث بمثل سياق المؤلف تمامًا، وعادةُ الهيتمي في هذا الموضوع حذف اسم الصحابي، وحذف صيغة الرفع، يفعل ذلك اختصارًا، فتابعه المؤلف علىٰ ذلك، ولكنه أراد إثبات اسم الصحابي، فبيّض له رجاء أن يُلحقه فيما بعد[1].

ومما يؤكد ما سبق: أن المؤلف حين لم يظهر له اسم الصحابي كرر الحديث نفسه في نفس الموضع -علىٰ ما بيّنته في موضعه من الدراسة-، وسبب ذلك أنه لم يتبين له الصحابي، فلم يظهر له حينئذ أنه هو نفس الحديث الذي قبله.

وهذا المصدر الوسيط «الزواجر عن اقتراف الكبائر» للهيتمي استفاد منه المؤلف في «باب ما جاء في الكهان ونحوهم»[2]، في سياق الأحاديث وترتيبها واختصارها والحكم عليها، لا يخفىٰ ذلك علىٰ من يتأمل هذه الأحاديث في الموضعين، والهيتمي استفادها ولخّصها من كتاب «الترغيب والترهيب» للمنذري، أشرت إلىٰ ذلك في أواخر أحاديث هذا الباب، وبينتُه بصورة أوضح في دراسة الحديث المشار إليه هاهنا: «**من أتىٰ عرافًا** . . .»، وهو ثاني أحاديث الباب.

وسيأتي الكلام علىٰ أن هذا المصدر الوسيط كان متداولًا عند المؤلف رحمه الله وتلاميذه وطلابه، ويستفيدون منه بالتصريح باسمه فيما يرونه مناسبًا.

---

(١) حديث (٦٨) ينظر آخر دراسة هذا الحديث.

(٢) الأحاديث (٦٧-٧٢).

ومن أفراد هذه القرينة: حديث «أنه كان في زمن النبي ﷺ منافق يؤذي المؤمنين، فقال بعضهم: قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق»، أورد المؤلف هذا الحديث وصدَّره بقوله: «وروىٰ الطبراني بإسناده (........): أنه كان» فذكر الحديث، هكذا بيضّ لمكان الراوي، ولو كان المؤلف نقله عن كتاب للطبراني لم يحتج إلىٰ التبييض، وإنما نقله -فيما ظهر لي- من ابن تيمية كما في «تلخيص الاستغاثة»، ولم يذكر ابن تيمية صحابي الحديث، بينت ذلك في دراسة الحديث، وذكرت ما يشير إلىٰ أن ابن تيمية هو مصدر المؤلف[1].

وهناك حديثان آخران أيضًا، بيّض المؤلف لاسم الصحابي والعزو[2]،يقال فيهما مثل ما قيل فيما سبق.

القرينة الثانية: أن المؤلف في مواضع عديدة يذكر الحديث ويعزوه إلىٰ مصدر معين، ولكنه يورده مع مخالفةٍ في متنه أو إسناده عمّا هو في المصدر الذي عزا له المؤلف.

فمن المخالفة في المتن مما يدخل في هذه القرينة: أثر عمر رضي الله عنه في قتل الساحر، ذكره المؤلف وعزاه للبخاري، وبيّنت في الدراسة منشأ هذا الإشكال، وأنه ليس عند البخاري إلا أصله، وأن المؤلف أخذ ذلك عن ابن كثير في تفسيره -فيما يظهر-، حيث صنع كما صنع المؤلف، ومقارنة هذا الموضع من تفسير ابن كثير بـ«باب ما جاء في السحر» يلمح الناظر فيهما أن المؤلف استفاد قدرًا من هذا الباب من ابن كثير في هذا الموضع[3].

ومنها حديث أبي سعيد الخدري المشهور في الصحيحين، عن النبي ﷺ قال: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم**»، أورده المؤلف بلفظ: «**حذو القذة بالقذة**»،

---

(١) حديث (٢٩).

(٢) اسم الصحابي: حديث (٤٠)، العزو: حديث (١٥٣).

(٣) أثر عمر (٥٩)، وباب ما جاء في السحر أحاديثه (٥٥-٦١).

وهو في الصحيحين بغير هذا اللفظ، وأشار الشيخ سليمان بن عبد الله إلىٰ أن المؤلف لعله أخذه من مصدر وسيط، وقد بينت ذلك في الدراسة، وأشرت إلىٰ مصدر المؤلف المحتمل في ذلك، وهو ابن تيمية في عدد من كتبه[(١)].

وهناك أحاديث أخرىٰ متعددة غير ما تقدم، أوردها المؤلف وعزاها لمصادر معينة، لكنّ متونها تخالف ما في هذه المصادر، وذكرت في دراسة هذه الأحاديث ما يمكن أن يكون مصدرًا وسيطًا صَدَر عنه المؤلف[(٢)].

ومن المخالفة في الإسناد: حديث «دخل رجلٌ الجنة في ذباب»، أورده المؤلف من حديث طارق بن شهاب، عن النبي ﷺ فذكره، وعزاه لأحمد، وهو عند أحمد في كتاب «الزهد»: عن طارق بن شهاب، عن سلمان رضي الله عنه موقوفًا عليه، وهو كذلك في جميع المصادر المسندة، والمؤلف أخذ ذلك عن ابن القيم -كما أشار إليه الشيخ سليمان بن عبد الله-، فقد أورده ابن القيم في «الداء والدواء» كما أورده المؤلف[(٣)].

وكذلك حديث ابن الديلمي في القدر، أورده المؤلف عن ابن مسعود وحذيفة مرفوعًا وعزاه للحاكم، والحديث عن ابن مسعود وحذيفة موقوفًا في جميع المصادر، ولم أقف علىٰ الحديث عند الحاكم، ولا عزاه إليه ابن حجر -كما أشرتُ لذلك في الدراسة-، وإنما أخذ المؤلف ذلك فيما يظهر من ابن القيم في «شفاء العليل»[(٤)].

القرينة الثالثة: مقارنة الأحاديث بسياقها وترتيبها وزيادات فيها وكلام عليها مع مصادر وسيطة، يُشير ذلك إلىٰ أن المؤلف استفاد الحديث من هذه

---

(١) حديث (٥٣).

(٢) الأحاديث (٢٣، ٦٣، ٦٧، ٧٦، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٦٦، ١٧٥).

(٣) الأثر رقم (٢٥).

(٤) حديث (١٥٤)، وينظر أيضًا الحديث (١١٧)، حيث أورده المؤلف من حديث عمر رضي الله عنه، وهو عند مَن عزا إليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أشرت لذلك في الدراسة.

المصادر، ويبعد معه القول بالتوارد علىٰ أوجه التشابه، وبعض هذه المقارنات أشرت إليها في دراسة الأحاديث والآثار المذكورة.

فمن ذلك سياقه لحديث قبيصة بن مخارق، عن النبي ﷺ: «**إن العيافة والطَّرْق والطيرة من الجبت**»، فسياقه للإسناد، وحكمه عليه، وتلخيص مَن أخرجه والفروق بينهم بعبارة فيها غرابة، إضافة إلىٰ تصحيف وقع في كلام الحسن علىٰ معنىٰ الحديث، كل ذلك مشابه لسياق ابن مفلح في «الآداب الشرعية»، مما يشير إلىٰ أخذ المؤلف ذلك عنه، كما هو مذكور في دراسة الحديث(١).

والمؤلف استفاد من كتاب «الآداب الشرعية» في مواضع متعددة من خلال ما ظهر بالمقارنة، فاستفاد منه في أصل بعض الآثار وعزوها، ووقع في عزوها إشكال، واستفاد منه في حديثٍ بعزوه والحكم عليه، وذِكْرِ كلامٍ لأحمد بعده، واستفاد منه في سياق الحديث وألفاظه -ووقع في متنه إشكالٌ يظهر أنه بسبب نقله عن ابن مفلح-، واستفاد منه في حديثٍ وقع فيه حذف لصيغة الرفع، وحديثٍ يليه مباشرة في الحكم عليه(٢).

ومن ذلك سياق أثرين الأول عن مجاهد، والثاني عن ابن عباس رضي الله عنهما، يشابه سياقَ ابن القيم في «إغاثة اللهفان»، وسياق آثار أخرىٰ وصياغتها يشابه سياق ابن القيم في «شفاء العليل»(٣).

وكذلك سياقه لسبب نزول آية التوبة ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾، فقد ساق جملة من الأحاديث سياقًا واحد، ثم قال: «دخل حديث

---

(١) حديث رقم (٦٢).

(٢) الموضع الأول: الأثران (٢١، ٢٢)، الثاني: حديث (٧٣)، الثالث: حديث (٧٦)، الرابع والخامس: (٨٠، ٨١).

(٣) الأثران بأرقام (٤٨، ٤٩)، مقارنة بإغاثة اللهفان (١/ ٣٣٣)، والآثار (١٣٣-١٣٥) مع شفاء العليل (١/ ١٢٦).

بعضهم في بعض»، وبيّنتُ في الدراسة أن أول من صاغ هذه الأحاديث بصياغة واحدة هو الثعلبي فيما يظهر، وأخذه عنه جماعة من المفسرين، ثم جاء بعده ابن تيمية فأضاف كلمة: «دخل حديث بعضهم في بعض»، مما يشير إلىٰ أن المؤلف استفاد ذلك من ابن تيمية[(١)].

وكذلك سياقه واختصاره لحديثَي باب «ما جاء في الإقسام علىٰ الله»، يشابه سياق ابن القيم في «الداء والدواء»[(٢)].

ويشابه سياقه أيضًا لبعض الأحاديث مع حكمه عليها سياقَ ابن تيمية وحكمَه كذلك، كما في باب «حماية النبي ﷺ جناب التوحيد»، مقارنة بكتاب «الإخنائية» لابن تيمية[(٣)].

وفي سياق الحديث وعزوه ومتنه: يظهر من خلال المقارنة استفادة المؤلف من ابن رجب في أثرين، وذُكِر ذلك في دراستهما، وكذلك أثر ثالث يشير سياقُ المؤلف لمتنه استفادتُه من ابن رجب[(٤)].

وفي حذف صيغ رفع الحديث: أورد المؤلف حديثًا صورته صورة الموقوف وعزاه للنسائي، وهو عند النسائي مرفوعًا، ومنشأ الإشكال فيما يظهر -كما ذُكر في دراسة الحديث[(٥)]- أن المؤلف لعله أخذه عن الهيتمي، لأنه استفاد منه عددًا من الأحاديث في هذا الباب، كما تقدم في القرينة الأولىٰ، وتقدم أن الهيتمي من عادته حذف صيغ الرفع، وإبقاء الحديث مشكلًا كأنه علىٰ صورة الموقوف.

وتقدم في المبحث الثاني: أن المؤلف نقل أحكامًا علىٰ الأحاديث عن النووي، والذهبي.

---

(١) الأحاديث (١٢٨-١٣٠).

(٢) الأحاديث (١٦٤-١٦٥).

(٣) الأحاديث (٥١، ٥١)، وذكر في دراسة الحديثين المقارنة مع الإخنائية.

(٤) الآثار (٨٣-٨٤، ١١٢).

(٥) حديث رقم (٦٤).

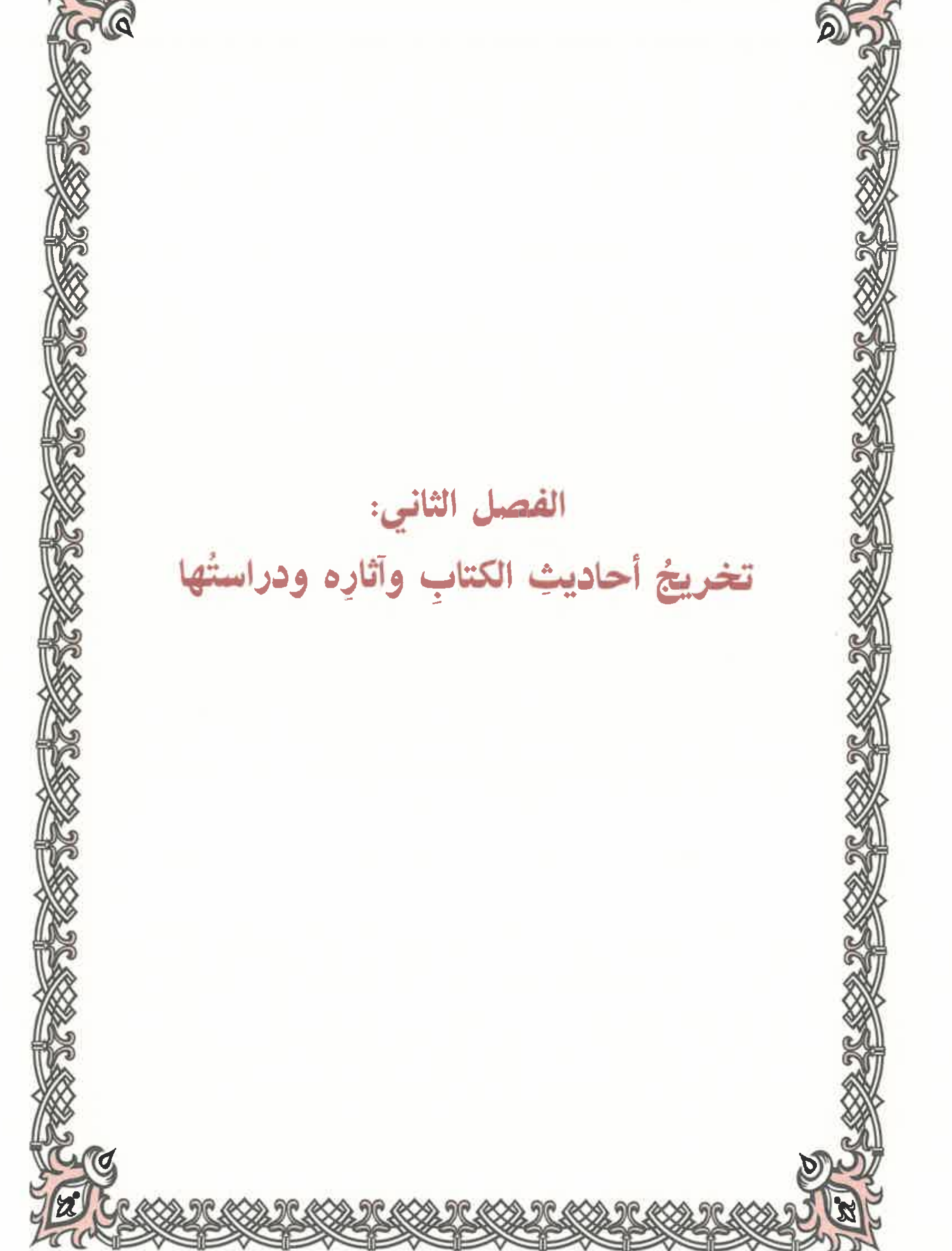
وكل ما سبق يُظهِر أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ اعتمد كثيرًا علىٰ المصادر الوسيطة، وليس في هذا إشكال في كثير من المواضع، وما وقع فيه إشكال فقد بيّنته في الدراسة.

وتلخص مما سبق: أن من المصادر الوسيطة التي اعتمد عليها المؤلف: النووي في «الأربعين»، وابن تيمية في عدد من كتبه، والذهبي في «العلو» وغيره، وابن القيم في عدد من كتبه، وابن كثير في تفسيره، وابن مفلح في «الآداب الشرعية»، وابن رجب في عدد من كتبه، وابن حجر الهيتمي في «الزواجر عن اقتراف الكبائر».

وفي خصوص الكتاب الأخير، فقد ذكر ابن المؤلف الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ابنَ حجر الهيتمي وحالَه ووقوعَه في بعض المخالفات العقدية، لكنه ذكر أنه ممن صحت ديانته، وشهر صلاحه، وعُلِم ورعه وزهده، وحسنت سيرته، ثم قال: «ولهذا نعتني بكتبه، كشرح الأربعين، والزواجر، وغيرها، ونعتمد علىٰ نقله إذا نقل، لأنه من جملة علماء المسلمين»[١]، فهذا يدل علىٰ اشتهار هذا الكتاب عند المؤلف وطلابه رحمهم الله واعتنائهم به، والله أعلم.



(١) الدرر السنية (١/ ٢٣٦).



الفصل الثاني:
تخريجُ أحاديثِ الكتابِ وآثارِه ودراستُها





كتاب التوحيد

قال المؤلف رحمه الله:

[١] قال ابن مسعود رضي الله عنه: «من أراد أن ينظر إلىٰ وصية محمد ﷺ التي عليها خاتمه فليقرأ: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام الترمذي (٣٠٧٠): حدثنا الفضل بن الصبَّاح البغدادي قال: حدثنا محمد بن فُضَيل، عن داود الأودي، عن الشعبي، عن علقمة، عن عبد الله، قال: «من سرّه أن ينظر إلىٰ الصحيفة التي عليها خاتم محمد ﷺ فليقرأ هذه الآيات: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ الآية إلىٰ قوله ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١-١٥٣]».

التخريج:

* أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٤١٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٥٤٠)، من طريق **الحسن بن عرفة**، وهو في جزئه (٦٥)،

- والطبراني في الكبير (١٠/ح١٠٠٦٠)، من طريق **أبي كريب محمد بن العلاء**،

- والطبراني في الأوسط (١١٨٦)، من طريق **خالد بن يوسف السَّمْتي**،

ثلاثتهم (الحسن بن عرفة، وأبو كريب، وخالد بن يوسف)، عن محمد بن فضيل بن غَزْوان، به بنحوه،

وسمىٰ خالدُ بن يوسف شيخَ شيخِه: داود بن يزيد الأودي،

وروٰاية الحسن بن عرفة، وخالد بن يوسف: «وصية محمد ﷺ . . .» بدل: «الصحيفة»،

ولم يذكر خالد بن يوسف لفظ الخاتم.

الدراسة:

هذا الأثر يرويه محمد بن فضيل، عن داود الأودي، عن الشعبي، عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفًا، ورواه عنه أربعة -كما سبق-، وهو صحيح عن محمد بن فضيل.

وقد اختُلف علىٰ محمد بن فضيل في بعض ألفاظ الحديث، والصحيح عنه لفظ: «من سره أن ينظر إلىٰ الصحيفة التي عليها خاتم محمد ﷺ . . .»، رواه عنه: الفضل بن الصَّبَّاح، ومحمد بن العلاء أبو كريب، وهما أوثق من روىٰ الحديث عن محمد بن فضيل، ووافقهما علىٰ لفظ الخاتم: الحسن بن عرفة.

❖ ومحمد بن فضيل بن غَزْوان الضبي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي، صدوق عارف، توفي سنة ١٩٥هـ، أخرج له الجماعة[(١)].

وقد اختلف في تعيين داود الأودي، شيخ محمد بن فضيل، ففي هذه الطبقة ممن يروي عن الشعبي ويروي عنه محمد بن فضيل اثنان: داود بن يزيد الأودي، وداود بن عبد الله الأودي، وترميز المزي في تهذيب الكمال يشير إلىٰ أنه يرىٰ أن الراوي هنا هو: داود بن عبد الله الأودي أبو العلاء الكوفي، وهو ثقة.

ولكن الأظهر أنه داود بن يزيد، لما سبق من مجيئه مصرَّحًا به في رواية خالد بن يوسف السَّمْتي وإن كان فيه لين[(٢)]، ولأن داود بن يزيد أشهر بالشعبي

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٥٧)، التقريب (٦٢٦٧).

(٢) الثقات (٨/ ٢٢٦)، الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٤٨١)، سؤالات السلمي للدارقطني (٤٣٠)، تاريخ الإسلام (٥/ ١١٣١)، ديوان الضعفاء للذهبي (١٢٥٨)، المغني في الضعفاء (١٨٩٨)، وأكثر ما ضعّفوه في روايته عن أبيه، والضعف من أبيه.

من داود بن عبد الله، فقد ذكر البخاري وأبو حاتم في شيوخ ابن يزيد: الشعبي، بخلاف داود بن عبد الله، فلم يذكرا الشعبي في شيوخه، ونص الدارقطني والنخشبي علىٰ تعيينه بأنه: داود بن يزيد[(١)].

❖ وداود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، أبو يزيد الكوفي، تكلم فيه الشعبي، وحمل عنه شعبة قديمًا، وتكلم فيه الثوري وروىٰ عنه، وتعجب من رواية شعبة عنه، وتركه يحيىٰ القطان، وابن مهدي، وضعفه ابن معين، وابن المديني، وأحمد، وأبو داود، وأبو حاتم، والعجلي، والنسائي، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، وغيرهم، ونص بعضهم علىٰ تضعيفه في الشعبي بخصوصه، وأنه ربما لُقّن أحاديث فرواها عن الشعبي، قال ابن حجر: «ضعيف»، توفي سنة: ١٥١هـ، أخرج له الترمذي وابن ماجه[(٢)].

وقد تفرد بهذا الحديث داود بن يزيد، عن الشعبي، وتفرد به عنه: محمد بن فضيل، نص علىٰ ذلك الطبراني والدارقطني[(٣)]، وقال الترمذي بعد تخريجه: «حسن غريب»، وداود بن يزيد ضعيف كما مرّ، فلا يقبل تفرده، وسبق أنه -زيادة علىٰ ضعفه- متكلم في حديثه عن الشعبي بخصوصه.

والخلاصة: أن هذا الأثر ضعيف عن ابن مسعود، والله أعلم.

واللفظ الذي ساقه المؤلف كأنه مأخوذ من تفسير ابن كثير[(٤)]، فلم أقف عليه بنصِّه إلا عنده.

❖ **ومما رُوي في هذا المعنىٰ:** ما رواه المبارك بن سعيد الثوري، وسفيان الثوري -في رواية قبيصة بن سعيد-، عن أبيهما سعيد بن مسروق، عن

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٣٨٢١)، فوائد الحنائي (تخريج النخشبي) (٢٧١).

(٢) العلل لأحمد-رواية عبد الله (١٥١)، التاريخ الكبير (٣/ ٢٣٩)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٤٠)، الجرح والتعديل (٣/ ٤٢٧)، الكامل (٣/ ٥٣٩)، السنن الكبير للبيهقي (١٤٥٠٣)، تهذيب الكمال (١٧٩١)، تقريب التهذيب (١٨٢٧).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٣٨٢١).

(٤) في تفسيره لآية الأنعام تفسير ابن كثير (٦/ ٢٠٥-٢٠٦).

منذر الثوري، قال: قال لي الرَّبيع بن خُثَيم: «أيسرك أن تلقىٰ صحيفة من محمد ﷺ عليها خاتمه؟ قلت: نعم، وأنا أرىٰ أنه سيُطْرِفُني، قال: فما زادني علىٰ هؤلاء الآيات من آخر سورة الأنعام ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] إلىٰ آخر الآيات»[(١)].

ورواه يحيىٰ القطان، عن الثوري، عن سالم بن أبي حفصة، عن منذر الثوري، به بنحوه، وهذا أصح من رواية قبيصة[(٢)].

ورواه جراح بن مليح، عن سعيد بن مسروق الثوري، عن رجل، عن الربيع بن خُثَيم بنحوه، فذُكِر ذلك لسفيان الثوري، فأنكره إنكارًا شديدًا[(٣)]، كأنه ينكر أن يكون من حديث أبيه.

ورواه ابن المبارك، عن عيسىٰ بن عمر، عن عمرو بن مرة، أنه حدثهم قال: قال الربيع بن خُثَيم لجليس له: «أيسرك أن تُؤتىٰ بصحيفة من النبي ﷺ لم يُفَكَّ خاتمها؟» فذكر الآيات[(٤)].

وروىٰ روح بن عبادة، عن شعبة، عن مزاحم بن زُفَر -وكان من قوم ربيع بن خُثَيم- قال: قال رجل للربيع بن خُثَيم: «أوصني، قال: ائتني بصحيفة، قال فكتب فيها: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ إلىٰ أن بلغ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، قال: إنما أتيتُك لتوصيني، قال: عليك بهؤلاء»[(٥)]، وإسناده صحيح.

---

(١) رواية المبارك في فضائل القرآن لأبي عبيد -واللفظ له- (٢٧٥)، ورواية سفيان في المعرفة والتاريخ (٢/٥٦٨)، وتاريخ دمشق (٦٠/٣٠٢)، وفي أوله: «رآني ربيع بن خثيم وأنا تُعجبني الصحف...».

(٢) أنساب الأشراف للبلاذري (١١/٣٠٨)، وسالم بن أبي حفصة صدوق في الحديث إلا أنه غالٍ في التشيع، تهذيب الكمال (٢١٤٣)، تقريب التهذيب (٢١٨٤).

(٣) مسائل محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه (٣٨)، تفسير الطبري (٩/٦٦٨).

(٤) الزهد لابن المبارك -من رواية نعيم بن حماد عنه- (٢/٩).

(٥) الطبقات لابن سعد (٨/٣٠٦)، تاريخ دمشق (٥٧/٣٦٩).

فالصحيح في هذا الأثر أنه من قول الربيع بن خُثَيم، وهو من خاصة أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، وروىٰ عنه الشعبي[١]، وقد أورد ابن تيمية هذا الأثر منسوبًا إلىٰ الربيع بن خُثَيم[٢].

❖ وروىٰ الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، أنه جاء إليه نفر فقالوا: قد جالست أصحاب محمد ﷺ فحَدِّثْنا عن الوحي، فقرأ عليهم هذه الآيات من الأنعام: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: «فما عندنا وحي غيره»[٣]، ويظهر أنه أثر آخر مستقل، غير الأثر محل الدراسة.

وليس في هذا الأثر إلا بيان عظيم منزلة هذه الآيات التي في سورة الأنعام، الدالة علىٰ وجوب التوحيد وأهميته، فاعتماد المؤلف علىٰ الآيات لا علىٰ الأثر، والله أعلم.



(١) تهذيب الكمال (١٨٥٩).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٢٥/١٢٧).

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة-الثالث (٣٩٤٢)، تفسير الطبري (٩/٦٦٨).



قال المؤلف رحمه الله:

[٢] وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: كنت رديف النبي ﷺ علىٰ حمار، فقال لي: «يا معاذ، أتدري ما حق الله علىٰ العباد . . .» الحديث، أخرجاه في الصحيحين.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٢٨٥٦): حدثني إسحاق بن إبراهيم، سمع يحيىٰ بن آدم: حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن معاذ رضي الله عنه، قال: كنت رِدْف النبي ﷺ علىٰ حمار يقال له عُفَير، فقال: «**يا معاذ، هل تدري حقَّ اللهِ علىٰ عباده، وما حقُّ العباد علىٰ الله؟**»، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «**فإن حقَّ الله علىٰ العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، وحق العباد علىٰ الله ألّا يعذب من لا يشرك به شيئًا**»، فقلت: يا رسول الله أفلا أبشر به الناس؟ قال: «**لا تبشرهم، فيتَّكلوا**».

التخريج:

* أخرجه مسلم (٣٠)، عن **أبي بكر بن أبي شيبة**،

- وأبو داود (٢٥٥٩)، عن **هنّاد بن السَّرِي**،

كلاهما عن أبي الأحوص سلّام بن سُليم، به بنحوه،

واختصره هنّاد مقتصرًا فيه علىٰ قصة الإرداف علىٰ الحمار وتسميته.

* وأخرجه الترمذي (٢٦٤٣)، من طريق **سفيان الثوري**،

- والنسائي في الكبرىٰ (٥٨٤٦)، عن محمد بن عبد الله بن المبارك المُخرِّمي، عن يحيىٰ بن آدم، عن **أبي الأحوص عمار بن رُزَيق**[(١)]،

(١) واستدل ابنُ حجر برواية النسائي من طريق شيخِ شيخِ البخاري (يحيىٰ بن آدم) علىٰ أن أبا الأحوص الذي في إسناد البخاري هو عمار بن رُزيق، وليس سلام بن سليم، فتح الباري (٦/ ٧٠)، وتعقبه في =

كلاهما (الثوري، وعمار بن رُزَيق)، عن أبي إسحاق السَّبيعي به بنحوه، ولم يذكرا قصة الحمار.

* وأخرجه البخاري (٥٩٦٧، ٦٥٠٠، ٦٢٦٧)، ومسلم (٣٠)، والنسائي في الكبرىٰ (٩٩٤٣)، من طريق همام بن يحيىٰ، والبخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٢)، من طريق هشام الدستوائي، والنسائي في الكبرىٰ (١٠٩٠٧)، من طريق شعبة، ثلاثتهم (همام، وهشام، وشعبة)، عن قتادة،

والبخاري (١٢٩)، والنسائي في الكبرىٰ (١٠٩٠٨)، من طريق سليمان التيمي،

والنسائي في الكبرىٰ (١٠٩٠٥، ١٠٩٠٦)، من طريق أبي حمزة عبد الرحمن بن عبد الله المازني،

ثلاثتهم (قتادة، والتيمي، وأبو حمزة)، عن **أنس بن مالك**،

- والبخاري (٧٣٧٣)، ومسلم (٣٠)، من طريق **الأسود بن هلال**،

- والنسائي في الكبرىٰ (١٠٩٠٩-١٠٩١١)، وابن ماجه (٣٧٩٦)، من طريق **عبد الرحمن بن سمرة** رضي الله عنه،

- وابن ماجه (٤٢٩٦)، من طريق **عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ**،

= ذلك العيني، عمدة القاري (١٤/١٤٨)، ويشكل علىٰ قول ابن حجر أن لفظ سلام بن سليم -الذي عند مسلم- أقرب إلىٰ لفظ حديث البخاري من لفظ عمار بن رُزيق، إضافة إلىٰ ذكر الحمار وتسميته عفيرًا، ففي كلام ابن منده ما يُشير إلىٰ أن سلام بن سليم تفرد بتسمية الحمار، الإيمان (١٠٨)، ثم إن البخاري لم يخرج لعمار بن رُزيق شيئًا -سوىٰ هذا الموضع المختلف فيه-، بخلاف سلام بن سليم، وورود عمار بن رُزيق في الأسانيد بكنيته نادر جدًا، بخلاف سلام بن سليم أيضًا، وهذا هو ظاهر رأي البيهقي في السنن الكبير (١٩٨٣٤)، وفي «الأربعون الصغرىٰ» (ص٢٦)، والبغوي في شرح السنة (٤٨)، وعبد الغني المقدسي في التوحيد (٤٧)، والمزي في تحفة الأشراف (١١٣٥١)، وفي تهذيب الكمال في ترجمة عمار بن رُزيق (٤١٥٩)، وهو رأي ابن حجر في عوالي مسلم (١١)، كلهم يرون أن أبا الأحوص الذي في إسناد البخاري هو سلام بن سُليم، كما عند مسلم وأبي داود.

أربعتهم (أنس، والأسود بن هلال، وعبد الرحمن بن سمرة، وابن أبي ليلىٰ)، عن معاذ بن جبل بنحوه،

ولم يذكر قتادة -في رواية هشام-، وأبو حمزة، عن أنس: معاذًا في الإسناد، جعلوه من مسند أنس، وقال سليمان التيمي: عن أنس، قال: «ذُكر لي أن النبي ﷺ قال لمعاذ . . .»،

ولم يذكروا جميعًا -ما عدا ابن أبي ليلىٰ- قصة الإرداف علىٰ الحمار، لكن قال قتادة -في رواية همام وهشام-: «رديفه علىٰ الرَّحْل»،

ولفظ قتادة -في رواية هشام- بعدما ذَكَر نداء النبي ﷺ لمعاذ ثلاثًا: «. . . **ما من أحدٍ يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، صدقًا من قلبه، إلا حرّمه الله علىٰ النار**»، وزاد: «وأخبر بها معاذ عند موته تأثمًا»، وبنحوه لفظُ قتادةَ -في رواية شعبة-، وسليمانَ التيميِّ، وأبي حمزة، ثلاثتهم عن أنس رضي الله عنه، وكذلك لفظُ عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه.

الدراسة:

الحديث متفق عليه.

ووقع بعض الاختلاف علىٰ أنس رضي الله عنه -أحد رواة الحديث عن معاذ- في ذكر معاذ في الإسناد وحذفه، علىٰ وجهين، ووجه ثالث عن أنس أنه يقول: ذُكِر لي أن النبي ﷺ.

والوجهان الأولان صحيحان عن أنس، وقد سمع الحديث من معاذ، كما جاء التصريح بذلك عند أحمد(١) وغيره، فربما حدث أنس بهذا الحديث عن معاذ، وربما أرسله ولم يذكر معاذًا، وقد اتفق البخاري ومسلم علىٰ إخراج هذين الوجهين عن أنس.

والوجه الثالث أخرجه البخاري كذلك، غير أن يحيىٰ القطان تكلم في رواية سليمان التيمي هذه، وهي قوله: أن أنسًا قال: «ذكروا أن النبي ﷺ قال

---

(١) مسند أحمد (٢١٩٩٣).

لمعاذ . . .»، وقال يحيىٰ: «أدركت أنا التيمي وهو لا يحدث به»[(١)]، ورُوي عن سليمان التيمي أيضًا التصريح بأن أنسًا لم يسمعه من معاذ[(٢)]، والصحيح أن أنسًا سمعه من معاذ كما تقدم.

ورویٰ الحديث عن معاذ بن جبل جماعةٌ غير أنس، منهم: عمرو بن ميمون، والأسود بن هلال، وعبد الرحمن بن سمرة، وعبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجهٍ عن معاذ بن جبل».

وعبد الرحمن بن أبي ليلىٰ لم يسمع من معاذ[(٣)].

❖ وقد تبين من خلال التخريج اختلاف الرواة في لفظ الحديث علىٰ لفظين:

الأول: أن النبي ﷺ أردف معاذًا، وناداه ثلاث مرات وهو يجيب، ثم سأله عن حق الله ﷻ وحق العباد، وأجابه ﷺ علىٰ ذلك، ثم طلب معاذ من النبي ﷺ أن يبشر به الناس، فنهاه عن ذلك لئلا يتكلوا.

وهذا لفظ عمرو بن ميمون، والأسود بن هلال، وابن أبي ليلىٰ، وأنس بن مالك رضي الله عنه -في رواية همام، عن قتادة، عنه-.

---

(١) وقال ابن منده: «ذكر يحيىٰ بن سعيد أن سليمان التيمي كان لا يحدث بهذا الحديث **قديمًا**»، وذكر ابن منده أيضًا أن سليمان التيمي خالف أصحاب أنس في هذا، الإيمان لابن منده (٩٨، ١٠٣).

(٢) وهو قول التيمي -لما روىٰ الحديث عن أنس-: «كنت أشتهي أن أسمعه ممن سمعه من معاذ بن جبل»، كأن أنسًا لم يسمعه من معاذ، قال ابن منده: «وفيه ما يدل علىٰ أن أنسًا لم يسمعه من معاذ»، ثم ذكر إعلال يحيىٰ القطان له، وذكر ابن حجر أن معاذًا إنما حدث به عند موته بالشام، وأنسٌ إذْ ذاك بالمدينة، فلم يشهده، فابن حجر هنا يؤيد رواية سليمان التيمي بأن أنسًا لم يسمعه من معاذ مباشرة، ولكن سبق أنه ورد التصريح بأن أنسًا سمعه من معاذ، التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٧٨٨-٧٨٩)، الإيمان لابن منده (١٠١، ١٠٢)، فتح الباري (١/ ٢٢٧).

(٣) العلل للدارقطني (٩٧٦)، الإيمان لابن منده (١١٠)، السنن الكبير للبيهقي (٦١٣، ٢٠٠١) تحفة التحصيل (ص٣٠٤-٣٠٥).

الثاني: أن النبي ﷺ أردف معاذًا، وناداه ثلاث مرات وهو يجيب، ثم أخبره ﷺ بأن من أتىٰ بالشهادتين حُرّم علىٰ النار، ثم طلب معاذ من النبي ﷺ أن يبشر به الناس، فنهاه عن ذلك لئلا يتكلوا، وأن معاذًا أخبر بها عند موته خشية الإثم.

وهذا لفظ أنس ﷺ -في رواية هشام، عن قتادة، عنه-، وبنحوه مختصرًا رواية شعبة، عن قتادة، ورواية سليمان التيمي، وأبي حمزة، ثلاثتهم عن أنس ﷺ، ورواية عبد الرحمن بن سمرة ﷺ.

وبسبب الاختلاف في لفظ الحديث المرفوع مال بعض العلماء إلىٰ أنهما حديثان مختلفان، فقد فَصَل بينهما مسلمٌ في «صحيحه» بحديثٍ لأبي هريرة مستقل، مما يشير إلىٰ أنه يراهما حديثين مستقلين، هذا إن لم يكن هناك إشكال في الروايات أو النسخ، وقد جاء في مستخرج أبي نعيم علىٰ هذا الترتيب أيضًا، مما يقوي كون هذا الترتيب من مسلم(١).

وقال ابن حجر: «هما حديثان، ووهم الحميدي ومن تبعه حيث جعلوهما حديثًا واحدًا، نعم وقع في كل منهما مَنْعُه ﷺ أن يخبر بذلك الناس لئلا يتكلوا، ولا يلزم من ذلك أن يكونا حديثًا واحدًا، وزاد في الحديث الذي في العِلْم «فأخبر بها معاذ عند موته تأثما»، ولم يقع ذلك هنا»، وقال بعد أن ذَكَر الاختلاف علىٰ قتادة، عن أنس: «وهذا كله بناء علىٰ أنه حديث واحد، وقد رَجَح لي أنهما حديثان وإن اتحد مخرجُهما عن قتادة، عن أنس، ومتنُهما في كون معاذ ردف النبي ﷺ؛ للاختلاف فيما وردا فيه، وهو أن حديث الباب في حق الله علىٰ العباد وحق العباد علىٰ الله، والماضي فيمن لقي الله لا يشرك به شيئًا»(٢).

---

(١) مستخرج أبي نعيم (١٣٧-١٤٢).

(٢) وقد انتزع ابن الصلاح وغيره من اختلاف الروايات في المركوب هل هو بعيرٌ بدلالة لفظ «الرَّحْل» الذي يختص بالبعير أو هو حمار، انتزع من ذلك احتمال تعدد الحادثة، ولكن يشكل علىٰ ذلك أن =

والذي يظهر لي أنه حديث واحد اختصره بعض الرواة فرواه بالمعنىٰ، وأن أصل الحديث هو اللفظ الأول، وأن اللفظ الثاني وما دار في فلكه مختصرٌ من الأول، ويدل لذلك اتفاق اللفظين في الإرداف، والمناداة ثلاث مرات، وسؤال معاذ أن يبشر به الناس، ونهيه ﷺ عن ذلك لئلا يتكلوا، وقد قال ابن حجر -فيما سبق- بأن المخرج متحد، وهذا يقتضي أن القصة واحدة، وهذا هو ظاهر رأي الحُميدي، وعبد الحق الأشبيلي، وابن الأثير، والمزي، وساق ابن منده طرقه وذَكَر اختلاف ألفاظه بتفصيل وبيان[1]، والله أعلم.



= الرَّحْل ورد في الحديثين، حديث همام عن قتادة، وحديث هشام عن قتادة، ولا يختص ذلك بأحد الحديثين، ويبعد جدًا أن يقال بتكرر حادثة أحد الحديثين لأجل الاختلاف في هذا اللفظ فقط، والظاهر أن هذا من اختلاف الرواة، وأن أحد اللفظين وهم، وقد رد ابن حجر هذا الانتزاع من وجه آخر، صيانة صحيح مسلم (ص١٨٦)، فتح الباري (٦/ ٦٠، ١١/ ٣٣٨-٣٣٩).

(١) الإيمان لابن منده (٩٢-١١٠)، الجمع بين الصحيحين للحميدي (٦٣٩)، الجمع بين الصحيحين للأشبيلي (٤٠-٤٣)، جامع الأصول (٧٠٠٥)، تحفة الأشراف (١١٣٠٨).



باب فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٣] عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من شهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله ...» الحديث، أخرجاه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٣٤٣٥): حدثنا صَدَقة بن الفضل، حدثنا الوليد، عن الأوزاعي، قال: حدثني عُمير بن هانئ، قال: حدثني جُنَادة بن أبي أمية، عن عبادة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «**من شهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن عيسىٰ عبد الله ورسوله، وكلمتُه ألقاها إلىٰ مريم وروح منه، والجنة[١] حق، والنار حق، أدخله اللهُ الجنةَ علىٰ ما كان من العمل**».

التخريج:

* أخرجه مسلم (٢٨)، من طريق **مُبشِّر بن إسماعيل**،

- والنسائي في الكبرىٰ (١٠٩٠٤، ١١٠٦٧)، من طريق **عمر بن عبد الواحد بن قيس**،

كلاهما (مُبَشِّر بن إسماعيل، وعمر بن عبد الواحد)، عن الأوزاعي به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٣٤٣٥)، ومسلم (٢٨)، والنسائي في الكبرىٰ

---

(١) ضُبطت في الطبعة السلطانية علىٰ الوجهين بالرفع والنصب، ومثلها: «النار».

(١٠٩٠٣)، من طريق **عبد الرحمن بن يزيد بن جابر**، عن عمير بن هانئ به بنحوه،

وقال في أوله: «**من قال: أشهد . . .**»، وقال: «**وأن عيسىٰ عبد الله وابنُ أَمتِه**» ولم يذكر: «**علىٰ ما كان من العمل**»، وزاد: «**من أبوابِ الجنةِ الثمانيةِ أيها شاء**».

* وأخرجه مسلم (٢٩)، والترمذي (٢٦٣٨)، والنسائي في الكبرىٰ (١٠٩٠١)، وأحمد (٢٢٧١٢)، عن قتيبة بن سعيد، عن الليث بن سعد، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن يحيىٰ بن حَبان، عن عبد الله بن محيريز، **عن أبي عبد الله الصنابحي**،

- والنسائي في الكبرىٰ (١٠٩٠٢)، من طريق **قيس بن الحارث المَذْحِجي**،

كلاهما (الصنابحي، وقيس بن الحارث)، عن عبادة رضي الله عنه بنحوه،

إلا أن النسائي لم يذكر الصنابحي في الإسناد، وجعله: عن ابن محيريز، عن عبادة،

وذكر الصنابحي قصةً لتحديث عبادة بهذا الحديث وقد حضره الموت، وفيه قول عبادة: «والله ما من حديث سمعتُه من رسول الله ﷺ لكم فيه خير إلا حَدَّثْتُكموه، إلا حديثًا واحدًا، وسوف أحَدِّثُكموه اليوم، وقد أحيط بنَفْسِي»، واقتصر -عند النسائي- علىٰ المرفوع،

والمرفوع عند الصنابحي: «**من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، حرّم الله عليه النار**»، **وعند قيس**: «**من مات لا يشرك بالله شيئًا فقد حرّم الله عليه النار**».

الدراسة:

الحديث متفق عليه من طريق جنادة بن أبي أمية، عن عبادة.

وأخرجه مسلم أيضًا من طريق الصنابحي، إلا أنه وقع في هذا الطريق اختلاف عن قتيبة بن سعيد في ذكر الصنابحي وحذفه: فرواه مسلم،

والترمذي، وأحمد، عن قتيبة: بذكر الصنابحي، ورواه النسائي عنه ولم يذكره، ونص علىٰ طريقه هذا المزيُّ في تحفة الأشراف[١].

والصحيح هو الوجه الأول، رواه كذلك عن الليثِ شيخِ قتيبة: يونسُ بن محمد، وشعيب بن الليث، وداود بن منصور، ورواه يحيىٰ بن أيوب، وإسماعيل بن جعفر، وزيد بن أبي أنيسة، عن محمد بن عجلان كذلك[٢]، قال الترمذي عن هذا الوجه: «حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

وقيس بن الحارث المَذْحِجي، تابعي شامي ثقة، سمع هذا الحديثَ من عبادة مع الصنابحي، دخلا سويًا علىٰ عبادة فسمعوا منه هذا الحديث[٣].

والاختلاف الواقع بين ألفاظ الحديث لا يخرجه عن كونه حديثًا واحدًا رواه بعضهم بالمعنىٰ، ولذلك عقد النسائي في السنن الكبرىٰ بابًا في «اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عبادة»، وذكر فيه طرق الحديث الثلاث، والله أعلم.



(١) تحفة الأشراف (٥٠٩٨).

(٢) أحمد (٢٢٧١١)، التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٨٠٠)، مستخرج أبي عوانة (٩١-٩٢).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٥٩)، تاريخ دمشق (٣٥/ ١٣٠، ٤٨/ ٢٠)، تقريب التهذيب (٥٦٠٠).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٤] ولهما في حديث عِتْبان: «فإن الله حرم علىٰ النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٤٢٥): حدثنا سعيد بن عُفَير، قال: حدثني الليث، قال: حدثني عُقَيل، عن ابن شهاب، قال: أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري، أن عِتْبان بن مالك -وهو من أصحاب رسول الله ﷺ ممن شهد بدرًا من الأنصار- أنه أتىٰ رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله قد أنكرت بصري، ... (فذكر قصة إتيان النبي ﷺ إليه في بيته)، قال: فآب في البيت رجال من أهل الدار ذوو عدد، فاجتمعوا، فقال قائل منهم: أين مالك بن الدُّخَيْشِنِ أو ابن الدُّخْشُنِ؟ فقال بعضهم: ذلك منافق لا يحب الله ورسوله، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تقل ذلك، ألا تراه قد قال: لا إله إلا الله، يريد بذلك وجه الله**»، قال: الله ورسوله أعلم، قال: فإنا نرىٰ وجهه ونصيحته إلىٰ المنافقين، قال رسول الله ﷺ: «**فإن الله قد حرّم علىٰ النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله**».

التخريج:

* أخرجه البخاري (٤٠٠٩، ٥٤٠١)، عن **يحيىٰ بن بكير**، عن الليث بن سعد، به بنحوه، مقتصرًا في الموضع الأول علىٰ إثبات صحبة عتبان وشهوده بدرًا.

* وأخرجه البخاري (٦٨٦، ٨٣٨، ٨٤٠، ٦٤٢٣، ٦٩٣٨)، ومسلم (٣٣)، والنسائي (٨٤٤) (١٣٢٧)، من طريق **معمر بن راشد**،

- والبخاري (٤٠١٠)، ومسلم (٣٣)، من طريق **يونس بن يزيد**،
- والبخاري (٦٦٧)، والنسائي (٧٨٨)، من طريق **مالك بن أنس**،

- والبخاري (٤٢٤، ١١٨٦)، وابن ماجه (٧٥٤)، من طريق **إبراهيم بن سعد**،

- ومسلم (٣٣)، من طريق **الأوزاعي**،

خمستهم (معمر، ويونس، ومالك، وإبراهيم بن سعد، والأوزاعي)، عن الزهري، به بنحوه،

إلا أن مالكًا جعله عن محمود مرسلًا، لم يذكر عتبان،

ولم يذكر الشاهد الذي أورده المؤلف إلا: يونس، وإبراهيم بن سعد -عند البخاري في الموضع الثاني-، ومعمر -عند البخاري في الموضع الرابع والخامس ومسلم-، ولفظ معمر عند البخاري: «**لن يوافي عبدٌ يوم القيامة، يقول: لا إله إلا الله، يبتغي به وجه الله، إلا حرم الله عليه النار**»،

وزاد معمر: قال الزهري: «ثم نزلتْ بعد ذلك فرائضُ وأمورٌ نرىٰ أن الأمر انتهىٰ إليها، فمن استطاع ألّا يغترّ فلا يغتر».

* وأخرجه مسلم (٣٣)، من طريق **أنس بن مالك**، عن محمود بن الربيع، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٤٢٥، ٤٠١٠، ٥٤٠١)، ومسلم (٣٣)، من طريق **الحصين بن محمد الأنصاري، أحد بني سالم**(١)،

- ومسلم (٣٣)، من طريق **أنس بن مالك**،

كلاهما (الحصين بن محمد، وأنس)، عن عِتْبان رضي الله عنه بنحوه،

ولم يسق الحصين متن الحديث، إنما صدّق محمود بن الربيع في حديثه،

ورواية أنس في موضع الشاهد: «**لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فيدخل النار، أو تطعمه**».

(١) وسياق روايته: أن الزهري سأله عن حديث محمود بن الربيع فصدقه، وسيأتي تحرير روايته.

الدراسة:

الحديث متفق عليه من طريقين عن عِتْبان بن مالك رضي الله عنه، من طريق محمود بن الربيع، والحصين بن محمد الأنصاري، وأخرجه مسلم من طريق أنس بن مالك رضي الله عنه، عن عتبان رضي الله عنه.

ووقع إشكال في طريق الحصين بن محمد، وأنس بن مالك:

❖ **فأما الحصين بن محمد الأنصاري فظاهر روايته أنه يروي الحديث عن عِتْبان، كما سيأتي**، غير أن أبا حاتم قال في ترجمته كلامًا أوقع إشكالًا في حديثه، قال أبو حاتم: «روىٰ عن عتبان بن مالك، روىٰ عنه الزهري، مرسل»، فحمله ابن حجر علىٰ أن الزهري لم يسمع من الحصين بن محمد، فقال في ترجمة الزهري: «وقال أبو حاتم: لم يسمع من حصين بن محمد السالمي»[(١)].

وحمله مغلطاي علىٰ وجه آخر فقال: «والذي يظهر من قول أبي حاتم: أن الزهري روىٰ عنه حديثًا مرسلًا كما هو الواقع عند الشيخين، لا أن الزهري لم يسمع منه كما يظهر من كلام المزي»، ونسبته ذلك إلىٰ المزي فيه إشكال[(٢)].

وتخلّص المزي والذهبي من هذا الإشكال فقالا في ترجمته: «سأله الزهري عن حديث محمود بن الربيع، عن عِتْبان، فصدّقه»[(٣)].

والظاهر أن مراد أبي حاتم: أن حصين لم يسمع من عِتْبان، وإن كان روىٰ عنه هذا الحديث، لا أنه يرسل الحديث ويرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم، لذلك قال

(١) الجرح والتعديل (٣/١٩٦)، تهذيب التهذيب (٣/٦٩٦).

(٢) التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال (ص٢١٠)، والمزي لم يصرح بذلك، وإنما استظهره مغلطاي من كلامه، وليس بظاهرٍ من كلام المزي، ولعل كلام مغلطاي هو الذي حمل ابن حجر علىٰ فَهْمه الذي فَهِمه من كلمة أبي حاتم، يعني كأن ابن حجر فهم أن هذا هو توجيه المزي لكلام أبي حاتم.

(٣) تهذيب الكمال (١٣٧١)، الكاشف (١١٣٢).

البخاري وأبو حاتم وابن حبان في ترجمته: روىٰ عن عتبان، وروىٰ عنه الزهري، وذكر ابن حجر أن أبا حاتم قال في هذا الحديث: «هو من رواية حصين، عن عِتْبان بن مالك»[(١)]، والحصين بن محمد -مع ذلك- من قوم عِتْبان بني سالم، ومن سَراتهم أيضًا، فلهذا سأله الزهري عن هذا الحديث.

❖ وأما **أنس بن مالك** فقد اختلف عنه في هذا الحديث علىٰ وجهين:

الأول: أنس، عن محمود بن الربيع، عن عِتْبان.

الثاني: أنس، عن عِتبان، (من غير ذكر محمود)، وفيه تصريح أنس بسماعه من عِتْبان.

والوجهان صحيحان عن أنس، سمع الحديث من محمود بن الربيع ثم سمعه من عِتْبان بعد ذلك، جاء ذلك صريحًا في رواية سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس، ومن طريق آخر عن أنس، وكان أنس سمع من محمود بالشام، فلما قدم المدينة أتىٰ عِتْبان فسمع منه[(٢)]، والله أعلم.



---

(١) التاريخ الكبير (٣/٧)، الجرح والتعديل (٣/١٩٦)، الثقات (٤/١٥٩)، الإصابة (٢١٠٨).

(٢) السنن الكبرىٰ للنسائي (١٠٨٨٠، ١١٤٢٩)، مسند أحمد (٢٣٧٧١)، الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (١٩٣٦)، التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٧٨١)، مسند أبي يعلىٰ (٣٤٦٩)، مستخرج أبي عوانة (٢١)، المعجم الكبير (١٨/ح٤٥).

قال المؤلف رحمه الله:

[٥] وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «قال موسىٰ: يا رب، عَلِّمْني شيئًا أذكرك وأدعوك به، قال: قل يا موسىٰ: لا إله إلا الله، قال: كل عبادك يقولون هذا، قال: يا موسىٰ، لو أن السماواتِ السبعَ وعامرَهن غيري، والأرضينَ السبعَ في كفة، ولا إله إلا الله في كفة، مالت بهن لا إله إلا الله»، رواه ابن حبان، والحاكم وصححه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام ابن حبان (٦٢١٨):

أخبرنا ابن سَلْم، حدثنا حرملة بن يحيىٰ، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، أن دَرّاجًا حدّثه، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**قال موسىٰ: يا رب، عَلِّمْني شيئًا أذكرك به وأدعوك به، قال: قل يا موسىٰ: لا إله إلا الله، قال: يا رب، كلُّ عبادِك يقول هذا، قال: قل لا إله إلا الله، قال: إنما أريد شيئًا تخصُّني به، قال: يا موسىٰ، لو أن أهلَ السماواتِ السبعِ والأرضين السبع في كفة، ولا إله إلا الله في كفة، مالت بهم لا إله إلا الله**».

التخريج:

* أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٣٢٧)، عن **محمد بن الحسن بن علي أبي جعفر اليَقْطِيني**،

عن عبد الله بن محمد بن سَلْم المقدسي، به بنحوه،

وقال: «**لو أن السماواتِ السبعَ وعامرَهن غيري . . .**»، كما ورد في لفظ المؤلف.

* وأخرجه ابن المقرئ في «الأربعون» (٦٥)، عن **محمد بن الحسن بن قتيبة أبي العباس اللخمي**،

عن حرملة بن يحيىٰ التُّجِيبي، به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (١٠٦٠٢، ١٠٩١٣)، عن **أحمد بن عمرو بن السرح أبي الطاهر المصري**،

- والطبراني في الدعاء (١٤٨٠)، من طريق **أحمد بن صالح المصري**،

- والحاكم في المستدرك (١٩٣٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١٨٥)، من طريق **أصبغ بن الفرج**،

- والشجري في الأمالي الخميسية (٩٨)، من طريق **هارون بن معروف**،

- وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦١/١٣٧)، من طريق **أحمد بن عيسىٰ بن حسان التستري**،

- وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦١/١٣٧)، من طريق **يونس بن عبد الأعلىٰ**[١]،

ستتهم (أحمد بن عمرو، وأحمد بن صالح، وأصبغ، وهارون بن معروف، وأحمد بن عيسىٰ، ويونس بن عبد الأعلىٰ)، عن عبد الله بن وهب، به بنحوه،

وجعله يونس بن عبد الأعلىٰ -في رواية-: موقوفًا علىٰ أبي سعيد الخدري رضي الله عنه،

وقالوا: «**لو أن السماوات السبع وعامرهن غيري . . .**»، كما ورد في لفظ المؤلف.

* وأخرجه الطبراني في الدعاء (١٤٨١)، من طريق أسد بن موسىٰ، وهو عنده في الزهد (٦٥)، وأبو يعلىٰ (١٣٩٣)، من طريق الحسن بن موسىٰ،

(١) الراوي عن يونس هو: أبو الطاهر أحمد بن محمد بن عمرو المديني المصري الخامي، وليس هو شيخ النسائي في هذا الحديث، وبينهما اشتراك في الاسم والكنية والنسبة.

والبغوي في شرح السنة (١٢٧٣)، من طريق أبي الأسود النضر بن عبد الجبار، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦١/١٣٦)، من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث، أربعتهم عن **عبد الله بن لهيعة**،

عن دَرّاج بن سمعان أبي السّمح، به بنحوه،

ولم يذكر أسدُ بن موسىٰ قصة موسىٰ عليه السلام، بل اقتصر علىٰ آخره: «**لو أن السماوات السبع** . . .»، وزاد أبو صالح كاتب الليث: «**أن موسىٰ سأل ربه تعالىٰ حين أعطاه التوراة** . . .».

الدراسة:

الحديث يرويه دَرّاج بن سمعان أبو السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد رضي الله عنه.

ورواه عن دَرّاج اثنان: عمرو بن الحارث، وعبد الله بن لهيعة.

❖ فأما **عمرو بن الحارث** فرواه عنه عبد الله بن وهب، ورواه عن ابن وهب جماعة، منهم يونس بن عبد الأعلىٰ، ووقع اختلاف نازل في رواية يونس في رفع الحديث ووقفه، وقع ذلك علىٰ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، عن أحمد بن محمد بن عمرو المديني المصري، عن يونس، به، فرواه عنه مرفوعًا: ابنه عبد الوهاب، ورواه عنه موقوفًا: أبو المظفر عبد الله بن شبيب الأصبهاني، والراجح الرفع، ولعل الوقف تقصير من راويه.

وتفرد بالحديث عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، كما نص علىٰ ذلك أبو نعيم، ويُحتمل منه ذلك فهو ثقة حافظ، كثير الحديث، مكثر عن عمرو بن الحارث[١]، وعمرو بن الحارث ثقة فقيه حافظ[٢]، فالحديث ثابت عن دَرّاج من هذا الطريق.

---

(١) الجرح والتعديل (٥/١٩٠)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٣٤١)، تقريب التهذيب (٣٧١٨).
(٢) تقريب التهذيب (٥٠٣٩).

❖ وأما عبد الله بن لهيعة، فهو ضعيف، ويُعتبر به من رواية الثقات عنه: العبادلة ونحوهم[(١)]، وقد روي عنه من أربعة طرق، أحدها عن أبي الأسود النضر بن عبد الجبار، وأبو الأسود هو كاتب ابن لهيعة كما قال يعقوب بن سفيان، وقد أثنىٰ أحمد بن صالح وغيره علىٰ روايته عن ابن لهيعة، وسيأتي تفصيل ذلك[(٢)]، ولعل متابعة ابن لهيعة مما يعتبر بها.

❖ ودَرَّاج بن سمعان، أبو السمح المصري القاص، قال أبو سعيد بن يونس: «كان يَقصُّ بمِصر»، وثقه يحيىٰ بن معين، وسأله الدوري عن حديث دَرّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، فقال: «ما كان بهذا الإسناد فليس به بأس، دَرّاج ثقة، وأبو الهيثم ثقة»، وقال عثمان الدارمي تعقيبًا علىٰ توثيق يحيىٰ: «ليس بذاك، وهو صدوق»، وضعفه أحمد، وأبو حاتم، والنسائي، والعقيلي، والدارقطني، ونص أحمد وأبو داود علىٰ نكارة ما يرويه دَرّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد، وقال أبو حاتم: «في حديثه صَنْعة»، ونقل ابن حجر أن البخاري قال: «دَرّاج في حديثه نظر»، وذُكر لِفَضْلَك الرازي توثيقَ ابن معين لدَرّاج فقال: «ما هو بثقة، ولا كرامة له».

وحاول ابن عدي التوفيق بين ما جاء عن الأئمة وما جاء عن ابن معين، فأقرّ بنكارة بعض أحاديث دَرّاج، وأراد تبرئته من نكارة أحاديث أخرىٰ، وقال: «وأرجو إذا أخرجتُ دَرّاجًا وبرأته من هذه الأحاديث التي أنكرت عليه أن سائر أحاديثه لا بأس بها، وتقرب صورته مما قال فيه يحيىٰ بن معين»، لكن الإشكال أن ابن معين ذُكرَتْ له بعض الأحاديث التي أنكرها ابن عدي نفسه علىٰ دَرّاج، فقال يحيىٰ: هما ثقتان يعني دَرّاجًا وأبا الهيثم[(٣)].

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٧)، الكاشف (٢٩٣٤)، تحرير تقريب التهذيب (٣٥٦٣).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٨٤، ٤٣٤)، تهذيب الكمال (٣٥١٣)، وانظر: الحديث رقم (١٥).

(٣) تاريخ الدارمي عن ابن معين (٣١٥)، تاريخ الدوري عن ابن معين (٥٠٣٩)، مسائل أحمد - رواية أبي داود (٢٥٩)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٤٣)، الجرح والتعديل (٣/ ٤٤١)، علل ابن أبي حاتم =

لخص حاله ابن حجر بقوله: «صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف»، والظاهر أنه ضعيف، لذلك قال الذهبي: «وثقه ابنُ معين بَس»[(١)]، يعني أن الجمهور علىٰ تضعيفه، والله أعلم.

❖ وأبو الهيثم سليمان بن عمرو الليثي العُتْواري المصري، صاحب أبي سعيد الخدري، وثقه يحيىٰ بن معين -كما سبق-، ويحيىٰ بن بكير وقال: «كان أبو الهيثم قاص الجماعة بمصر أيام بني أمية»، والعجلي، وكان يتيمًا في حجر أبي سعيد الخدري، أوصىٰ به أبوه إلىٰ أبي سعيد، قال ابن حجر: «ثقة»[(٢)].

والذي يظهر أن هذا الحديث لا يصح، لضعف دَرّاج، وضَعْفِ روايته عن أبي الهيثم بصفة خاصة، قال الخليلي: «وحديث عمرو بن الحارث إذا كان عن دَرّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد: يكتب ولا يحتج به»[(٣)].

والخلاصة: أن الحديث ضعيف، لضعف دَرّاج، وكونِه يروي بهذا الإسناد مناكير.

❖ **ومما رُوي في قصة موسىٰ في هذا المعنىٰ**: ما رواه يحيىٰ بن آدم، عن المفضل بن مهلهل، عن منصور، عن مجاهد، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن كعب الأحبار، قال: «قال موسىٰ: يا رب دلني علىٰ عمل إذا عَمِلتُه كان شكرًا لك فيما اصطفيتَ إلي، قال: يا موسىٰ قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو علىٰ كل شيء قدير، قال: فكأن موسىٰ أراد من العمل ما هو أَنْهدُ لجسمه مما

= (١١٨١)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ١٥)، تهذيب الكمال (١٧٩٧)، تعجيل المنفعة لابن حجر (١/ ٥٦٦).

(١) الكاشف (١٤٧٣)، تقريب التهذيب (١٨٣٣) تحرير تقريب التهذيب (١٨٢٤).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٤٣٤)، تهذيب الكمال (٢٥٥٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٤)، تقريب التهذيب (٢٦١٤).

(٣) الإرشاد (١/ ٤٠٥).

أُمر به، قال: فقال له: يا موسىٰ لو أن السماوات السبع، والأرضين السبع، وُضِعتْ في كفة، ووضعت لا إله إلا الله في كفة، لرجحت بهن»[(١)].

ورواه حفص بن غياث، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، قال: نبئت عن كعب، أن موسىٰ ﷺ قال: يا رب! فذكره بنحوه، وفيه: «فأوحىٰ الله إليه: أغرك أن ذَللتُ بها لسانَك؟»[(٢)].

ورواه أبو جعفر الرازي، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي بكر بن أبي عبد الرحمن، من قوله، ولم يذكر كعبًا، وقال: ابن أبي عبد الرحمن، هكذا[(٣)].

ورواه محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن القاسم بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن هشام، بنحوه[(٤)].

ويظهر أن الوجه الأول أصح الأوجه عن الأعمش، وحفص بن غياث مقدم في أصحاب الأعمش، كان يحيىٰ القطان يقدمه علىٰ أصحاب الأعمش[(٥)]، ونص يحيىٰ القطان أن أحاديث الأعمش عن عمارة بن عمير صِحاح، يعني غير مدلَّسة[(٦)]، وهو صحيح إلىٰ أبي بكر بن عبد الرحمن، إلا أن أبا بكر بن عبد الرحمن لم يسمعه من كعب كما نص علىٰ ذلك بقوله: نُبِّئت عن كعب.

وروىٰ وهب بن جرير، عن هشام بن حسان، عن الحسن البصري،

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٣٠٠٧٦).
(٢) المجالسة وجواهر العلم للدينوري (٢٥٤٠).
(٣) الغيلانيات (١٠٨٠)، تاريخ دمشق ط: مجمع اللغة العربية بدمشق (٧٠/ ٣٠٤).
(٤) تاريخ دمشق ط: مجمع اللغة العربية بدمشق (٧٠/ ٣٠٥).
(٥) معرفة أصحاب الأعمش، محمد التركي (ص٢٨، ١٠٧، ١٤٣).
(٦) علل الحديث للفلاس (ص١٤١)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٩٤).

بنحوه من قول الحسن، إلا أن رواية هشام بن حسان عن الحسن فيها مقال[١].

وأصح ما جاء في هذه القصة أنها من كلام كعب الأحبار كما تقدم، علىٰ ما فيه من انقطاع.

وأما ما يعلل به الحديث من أن موسىٰ كان أعلم وأجل من أن يجهل فضل "لا إله إلا الله"، فهذا بعيد في نظري؛ لأنه ورد في غالب روايات حديث أبي سعيد: «**إنما أريد شيئًا تَخُصُّني به**»، وفي حديث كعب: «فكأن موسىٰ أراد من العمل ما هو أنْهَد لجسمه مما أُمِر به»، فهذا يدل علىٰ أن الطلب لم يكن عن جهل بفضل هذه الكلمة، وإنما كان عن رغبة في الاختصاص بمزيد من أبواب العبودية، أو لما فيه مشقة ينتج عنها مزيد فضل وأجر، والله أعلم.



(١) تاريخ دمشق ط: المجمع (٧٠/ ٣٠٥)، تقريب التهذيب (٧٣٣٩).



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٦] وللترمذي وحسّنه: عن أنس رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله تعالىٰ: يا ابن آدم، لو أتيتني بقُراب الأرض خطايا، ثم لقيتَني لا تشرك بي شيئًا لأتيتك بقرابها مغفرة».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام الترمذي (٣٥٤٠): حدثنا عبد الله بن إسحاق الجوهري البصري، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا كَثير بن فائد، قال: حدثنا سعيد بن عُبيد، قال: سمعت بكر بن عبد الله المزني يقول: حدثنا أنس بن مالك، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**قال الله تبارك وتعالى: يا ابن آدم، إنك ما دعوتني ورجوتني غفرتُ لك علىٰ ما كان فيك ولا أبالي، يا ابن آدم، لو بلغتْ ذنوبُك عَنان السماءِ ثم استغفرتني غفرتُ لك ولا أبالي، يا ابن آدم، إنك لو أتيتني بقُراب الأرض خطايا، ثم لقيتَني لا تشرك بي شيئًا لأتيتك بقُرابها مغفرة**».

التخريج:

* أخرجه **البخاري** في التاريخ الكبير (٣/ ٤٩٦)[(١)]، عن عبد الله بن إسحاق الجوهري، به، بنحوه مختصرًا بلفظ: «**قال الله تعالىٰ: ادعوني**».

* وأخرجه الطبراني في الأوسط (٤٣٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ٢٣١)، من طريق **عمرو بن أبي عاصم النبيل**، عن أبيه أبي عاصم النبيل الضحّاك بن مَخْلَد، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ٤٩٦)، والبزار (٦٧٦٠)، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (١٧٨)، والضياء المقدسي في

(١) كل ما في هذا الحديث عند البخاري في التاريخ الكبير هو في بعض رواياته، واستظهر محققو التاريخ الكبير «تحقيق: الدباسي» أنها رواية ابن فارس، التاريخ الكبير «تحقيق: الدباسي» (٤/ ٤٩٥).

المختارة (٤/ح١٥٧٢)، من طريق يحيىٰ بن حكيم المُقوِّم، والبخاري في التاريخ الكبير (٣/ ٤٩٦)، عن الجراح بن مَخْلَد، كلاهما (يحيىٰ بن حكيم، والجراح بن مَخْلَد)، عن **أبي قتيبة سَلْم بن قتيبة**،

- والضياء المقدسي في المختارة -تعليقًا- (٤/ح١٥٧٢)، وابن رجب في جامع العلوم والحكم -تعليقًا- (٢/ ٤٠٠)، من طريق **أبي سعيد مولىٰ بني هاشم عبد الرحمن بن عبد الله البصري جَرْدَقة**،

كلاهما (سَلْم بن قتيبة، وأبو سعيد مولىٰ بني هاشم)، عن سعيد بن عُبيد الهُنَائي[1]، به بنحوه،

إلا أن سلم بن قتيبة -في رواية الجراح بن مَخْلَد- وقفه علىٰ أنس ولم يرفعه.

* وأخرجه البزار (٦٤٩٨)، من طريق أحمد بن مالك القشيري، عن زائدة بن أبي الرُّقَاد، عن **زياد بن عبد الله النُّميري**،

- وابن أبي حاتم في العلل -تعليقًا- (١٨٧٦)، من طريق محمد بن منيب العدني، عن قريش بن حيان، عن **ثابت البناني**،

- وابن فتحويه في أوقات السؤال والتضرع [كما في الفتوحات الربانية لابن علان (٧/ ٢٨٣)]، من طريق **أبي عثمان الجعد بن دينار اليشكري**،

ثلاثتهم (زياد النُّميري، وثابت، والجعد بن دينار)، عن أنس رضي الله عنه

(١) نص علىٰ تعيينه الدارقطني، وابن الجوزي، والمزي، وابنُ رجب، ونفىٰ الدارقطني وابن الجوزي أن يكون سعيد بن عبيد الجُبَيري، والظاهر أن الدارقطني يشير إلىٰ قول البزار، فإن البزار قال في مسنده بعد تخريجه: «وسعيد بن عبيد قد قالوا: سعيد بن عبيد، وقالوا: سعيد بن عبيد الله، وليس به بأس»، ثم أخرج بعده في نفس الترجمة حديثًا للجُبَيري، عن بكر، عن أنس، في تحريم الخمر، وقد أشار الدارقطني إلىٰ حديث الخمر هذا، وذكر أنه من رواية الجبيري وليس الهنائي، هذا وذكر ابن الجوزي أن ابن أبي داود يرىٰ أنهما واحد، وتعقّبه في ذلك، أطراف الغرائب والأفراد (٦٦٥)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص٤٢٦)، تحفة الأشراف (ح٢٥٣)، جامع العلوم والحكم (٢/ ٤٠٠).

بنحوه، ولم يذكر زياد النُّميري موضع الشاهد: «**لو أتيتني بقُرابِ الأرض خطايا** . . .».

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن أنس رضي الله عنه من أربعة طرق:

❖ **الطريق الأول (طريق بكر بن عبد الله المزني):**

وهذا يرويه سعيد بن عبيد الهُنائي، واختُلف عنه علىٰ وجهين:

الأول: سعيد بن عبيد، عن بكر بن عبد الله، عن أنس، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: كَثير بن فائد، وسَلْم بن قتيبة -فيما رواه عنه يحيىٰ بن حكيم-، وأبي سعيد مولىٰ بني هاشم.

الوجه الثاني: سعيد بن عبيد، عن بكر بن عبد الله، عن أنس رضي الله عنه موقوفًا.

وهذه رواية: سَلْم بن قتيبة -فيما رواه عنه الجراح بن مَخْلَد-.

فتبين من ذلك أنه اختُلف عن سَلْم بن قتيبة علىٰ الوجهين، وراوي الوجه الأول يحيىٰ بن حكيم ثقة حافظ، فيظهر صحة الوجه الأول عن سَلْم بن قتيبة، وأما الوجه الثاني فراويه الجراح بن مَخْلَد ثقة[1] أيضًا، فالظاهر أن هذا الوجه فيه تقصير بالحديث، إما من سَلْم بن قتيبة، أو من الجراح بن مَخْلَد.

وقد أشار الطبراني والدارقطني إلىٰ تفرد كَثير بن فائد برفع الحديث[2]، لكن الظاهر أنه متابع علىٰ ذلك، كما سبق في حفظ هذا الوجه عن سَلْم بن قتيبة في رواية يحيىٰ بن حكيم عنه، ورواه عن يحيىٰ بن حكيم أربعة: البخاري، والبزار، ومحمد بن هارون الحضرمي، وأحمد بن عمرو بن أبي عاصم.

---

(١) تقريب التهذيب (٩١٥، ٧٥٨٤).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٦٦٥).

وذكر الضياء المقدسي وابن رجب أن أبا سعيد مولىٰ بني هاشم -وهو ثقة[١]- رواه أيضًا عن سعيد بن عبيد مرفوعًا، ولم أقف علىٰ روايته مسندة.

فالوجه الأول صحيح عن سعيد بن عُبيد الهُنائي.

❖ وسعيد بن عبيد هو الهُنائي البصري، قال يحيىٰ بن معين: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «شيخ»، وقال الدارقطني: «صالح»، وقال ابن حجر: «لا بأس به»، روىٰ له الترمذي والنسائي[٢].

❖ وبكر بن عبد الله المزني أبو عبد الله البصري، «ثقة ثبت جليل»[٣].

وقد سمع الحديث سعيد بن عبيد من بكر بن عبد الله، وسمعه بكر من أنس، كما في أسانيده.

ونص الأئمة كالبزار، والطبراني، وأبو نعيم، علىٰ تفرد سعيد بن عبيد بهذا الحديث عن بكر بن عبد الله، وأشاروا أيضًا إلىٰ غرابته عن أنس، كما قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

والذي يظهر أن إسناد الحديث حسن، قال ابن رجب: «إسناده لا بأس به»[٤]، ويُقبل تفرده في مثل هذا الحديث، لكثرة الأحاديث الواردة في معناه، ولأنه لم ينفرد بحكم بحيث تتوافر الدواعي علىٰ روايتِه ونقلِه، فيُستغرب -حينئذٍ- أن يتفرد به مثل سعيد بن عبيد.

وخلاصة هذا الطريق: أنه حسن الإسناد.

❖ **الطريق الثاني (طريق زياد بن عبد الله النُّميري):**

وهذا يرويه أحمد بن مالك القشيري، عن زائدة بن أبي الرُّقَاد، عن زياد بن عبد الله النُّميري، عن أنس ﷺ مرفوعًا، وزائدة بن أبي الرُّقَاد منكر

---

(١) الكاشف (٣٢٣٨).

(٢) من كلام ابن معين في الرجال-رواية يزيد بن الهيثم (١٨١)، الثقات لابن شاهين (٤٣١، ٤٤٩)، الجرح والتعديل (٤/٤٧)، سؤالات البرقاني للدارقطني (١٨٦)، تقريب التهذيب (٢٣٧٥).

(٣) تقريب التهذيب (٧٥١).

(٤) جامع العلوم والحكم (٢/ ٤٠٠).

الحديث، وزياد النميري ضعيف، وقال أبو حاتم عن زائدة بن أبي الرُّقَاد: «يحدث عن زياد النُّميري، عن أنس، أحاديث مرفوعة منكرة، فلا ندري منه أو من زياد»[١]، فلا عبرة بهذا الطريق.

❖ **الطريق الثالث (طريق ثابت البناني):**

وهذا يرويه محمد بن منيب العدني، عن قريش بن حيان، عن ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا، ورواة هذا الإسناد ثقات، لكنّه غريب من حديث ثابت البناني، لذلك قال أبو حاتم عنه: «هذا حديث منكر»[٢].

❖ **الطريق الرابع (طريق الجعد بن دينار اليشكري):**

وهذا يرويه عبد الله بن أبي بكر العتكي، عن عقبة بن عبد الله الرِّفَاعي الأصم، عن الجعد بن دينار، وعقبة الرِّفَاعي ضعيف، قال السخاوي عن هذا الإسناد: «إسناده ضعيف»[٣].

وتلّخص مما سبق أنه لا يصح من هذه الطرق إلا الطريق الأول طريق بكر بن عبد الله المزني، وسبق أن الأئمة ذكروا تفرد سعيد بن عبيد بهذا الحديث، وغرابة الحديث عن أنس، وأنه لا يُعرف إلا من هذا الطريق، وهذا يدل علىٰ نكارة هذه المتابعات.

والخلاصة: أن الحديث حسن الإسناد من طريق بكر بن عبد الله المزني، والله أعلم.

وذكر العراقي -وعزاه للخطيب البغدادي-، وابنُ حجر، فيمن روىٰ من الصحابة عن التابعين: رواية أنس رضي الله عنه، عن وقّاص بن ربيعة، عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعًا: «**يقول الله تعالىٰ: ابن آدم، إنك ما دعوتني**

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٦١٣)، تقريب التهذيب (٢٠٩٨، ١٩٩٢).
(٢) علل ابن أبي حاتم (١٨٧٦)، تقريب التهذيب (٥٥٧٩، ٦٣٧٠).
(٣) في تخريج الأربعين النووية، كما في الفتوحات الربانية لابن علان (٧/ ٢٨٤)، تقريب التهذيب (٤٦٧٦).

ورجوتني . . .»، لكن ضعّف إسناده العراقي[(١)]، وأبرز ابن حجر من إسناده: عبد الله بن رُشَيد، عن مُجَّاعة بن الزبير الأزدي العتكي، عَن أبان بن أبي عياش، عن أنس به[(٢)].

ورواه إبراهيم بن طهمان، عن أبان بن أبي عياش، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن معدي كرب، عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعًا بنحوه، والحديث معروف من رواية شَهْر بن حَوْشَب، وأبان بن أبي عيّاش متروك، وكان يخلِّط بين حديث أنس رضي الله عنه وحديث شَهْر بن حَوْشَب[(٣)].

❖ والنص الذي أثبته المؤلف رحمه الله قد جاء نحوه في صحيح مسلم: من حديث الأعمش، عن المعرور بن سويد، عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يقول الله عز وجل: . . .، ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئًا لقيته بمثلها مغفرة**»[(٤)]، والله أعلم.



(١) التقييد والإيضاح (٢/ ١٢٩)، «نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين» لابن حجر (٦١).

(٢) وعبد الله بن رُشيد له ترجمة في الثقات (٨/ ٣٤٣)، وذيل ميزان الاعتدال (٤٦٩)، ومُجَّاعة بن الزبير تحرف في المطبوع من «نزهة السامعين» إلىٰ: «مجاهد بن الزبير»، وترجمته في الجرح والتعديل (١/ ١٥٤، ٨/ ٤٢٠)، ميزان الاعتدال (٦٦٨١).

(٣) مشيخة ابن طهمان (١٠٢)، الجرح والتعديل (٢/ ٢٩٦)، تقريب التهذيب (١٤٣)، وينظر في حديث شَهْر بن حَوْشَب: مسند أحمد (٢١٣٦٨، ٢١٤٧٢، ٢١٥٠٥).

(٤) صحيح مسلم (٢٦٨٧).

باب من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧] عن حصين بن عبد الرحمن قال: كنت عند سعيد بن جبير فقال: أيكم رأىٰ الكوكب الذي انقض البارحة؟ ... الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٢٢٠)(١):

حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا هشيم، أخبرنا حصين بن عبد الرحمن، قال: كنت عند سعيد بن جبير، فقال: أيكم رأىٰ الكوكب الذي انقضّ البارحة؟ قلت: أنا، ثم قلت: أما إني لم أكن في صلاة، ولكني لُدِغت، قال: فماذا صنعت؟ قلت: استرقيت، قال: فما حملك علىٰ ذلك؟ قلت: حديث حَدَّثَنَاه الشعبي، فقال: وما حدثكم الشعبي؟ قلت: **حدثنا عن بريدة بن حصيب الأسلمي**، أنه قال: «لا رقيةَ إلا من عين أو حُمَة»، فقال: قد أحسن من انتهىٰ إلىٰ ما سمع، ولكن **حدثنا ابن عباس**، عن النبي ﷺ قال: «**عُرِضَتْ عَلَيَّ الأمم، فرأيت النبي ومعه الرهيط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي ليس معه أحد، إذْ رُفِع لي سواد عظيم، فظننت أنهم أمتي، فقيل لي: هذا موسىٰ ﷺ وقومه، ولكن انظر إلىٰ الأفق، فنظرتُ فإذا سواد عظيم، فقيل لي: انظر إلىٰ الأفق الآخر، فإذا سواد عظيم، فقيل لي: هذه أمتك، ومعهم سبعون**

(١) أثبتُّ إسناد مسلم مع أنه عند البخاري من أجل أن السياق الذي ساقه المؤلف هو لفظ مسلم، ولأن الحديث الأول فيه -حديث: «لا رقية ...»- إنما أخرجه البخاري من حديث عمران رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وحَبَّرتُ بالأحمر الألفاظ التي لم يذكرها المؤلف أو تغيّرت عنده.

ألفًا يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب»، ثم نهض فدخل منزلَه، فخاض الناسُ في أولئك الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ، وقال بعضهم: فلعلهم الذين وُلِدوا في الإسلام ولم يشركوا بالله، وذكروا أشياء، فخرج عليهم رسول الله ﷺ، فقال: «ما الذي تخوضون فيه؟» فأخبروه، فقال: «**هم الذين** لا يَرْقون، **ولا يَسْترقون، ولا يتطيرون، وعلىٰ ربهم يتوكلون**»، فقام عُكاشة بن مِحْصن، فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: «**أنت منهم**»، ثم قام رجل آخر، فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: «**سبقك بها عُكاشة**».

التخريج:

❖ الحديث الأول «لا رقيةَ إلا من عين أو حُمَة»[(١)]:

* أخرجه أحمد (٢٤٤٨)، عن **سُريج بن النعمان الجوهري**، عن هُشيم بن بشير، به بمثله.

* وأخرجه البخاري (٥٧٠٥)، والطبراني في الكبير (١٨/ح٥٨٧)، من طريق **محمد بن فضيل بن غَزْوان**،

- وأبو داود (٣٨٨٤)، وأحمد (١٩٩٠٨، ١٩٩٣٠، ٢٠٠١٠)، من طريق **مالك بن مِغْوَل**،

- والترمذي (٢٠٥٧)، من طريق **سفيان بن عيينة**،

- والطبراني في الأوسط (١٤٤٩)، وأبو القاسم الحُرفي في فوائده -رواية الثقفي- (١٣)، من طريق عثمان بن عمر بن فارس، والبيهقي (١٩٥٧٢)، من طريق روح بن عبادة، كلاهما عن **شعبة بن الحجاج**، وعلق روايته: الترمذي (٢٠٥٧)[(٢)]، وأبو حاتم في العلل (٢٥٦٦)، والدارقطني في العلل (٢٤٩٠)،

(١) إسناده عند مسلم: سعيد بن منصور، عن هشيم، عن حُصَين، عن عامر الشعبي، عن بريدة رضي الله عنه موقوفًا.

(٢) وقع في بعض طبعات جامع الترمذي حكاية رواية شعبة موقوفة، ولكنها في تحقيق أحمد شاكر، =

- وابن ماجه (٣٥١٣)، من طريق **أبي جعفر الرازي عيسىٰ بن أبي عيسىٰ**،

- والروياني في المسند (٥٢)، من طريق **عباد بن العوام الكلابي**،

ستتهم (ابن فضيل، ومالك بن مِغْوَل، وابن عيينة، وشعبة، وأبو جعفر الرازي، وعباد بن العوام)، عن حصين بن عبد الرحمن أبي الهذيل السلمي، به بنحوه،

وجعله محمد بن فضيل، ومالك بن مِغْوَل، وابن عيينة، وشعبة -في رواية عثمان بن عمر عند الطبراني-: «عن عمران» بدل «بريدة»، ووقفه محمد بن فضيل علىٰ عمران رضي الله عنه، ورفعه البقية،

ورواية شعبة -في رواية عثمان بن عمر عند أبي القاسم الحرفي، وفي تعليق الترمذي وأبي حاتم الدارقطني-، وأبي جعفر الرازي، وعباد بن العوام: عن بريدة مرفوعًا.

* وأخرجه أبو داود (٣٨٨٩)، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (٢٣٩٧)، وابن أبي حاتم في العلل (٢٥٦٦)، والطبراني في الكبير (١/ح٧٣٣)[(١)]، من طريق شريك بن عبد الله النخعي، عن **العباس بن ذَرِيح**، عن عامر الشعبي،

وجعله -في رواية أبي داود والطبراني ورواية عند ابن أبي حاتم-: عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا، وعند البغوي وروايةٍ عند ابن أبي حاتم: عن الشعبي مرسلًا.

= وتحقيق بشار عواد، وفي طبعة جمعية المكنز: مرفوعة، وأشار محققو دار التأصيل (الطبعة الثانية) إلىٰ اختلافٍ في النسخ، وأثبتوها مرفوعةً من بعض نسخ روايات أبي ذر الترمذي، عن الترمذي.

(١) وقع سقط في المطبوع، لم يُذكر شريك في الإسناد.

❖ **الحديث الثاني «عُرِضَتْ عَلَيَّ الأمم . . .»[١]:**

* أخرجه أبو عوانة (٣١١)، عن **أبي يحيىٰ بن أبي مَسَرَّة، عبد الله بن أحمد بن زكريا**، عن سعيد بن منصور به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٦٥٤١)، عن **أَسيد بن زيد بن نجيح الجَمّال**،

- وأحمد (٢٤٤٨)، عن **سُريج بن النعمان**،

- وعبد الله بن أحمد في زوائده علىٰ المسند (٢٤٤٩)، عن **شجاع بن مخلد الفلاس**،

- وابن أبي الدنيا في التوكل (٣٩)، عن **أبيه محمد بن عبيد بن سفيان**،

- وابن حبان (٦٤٣٠)، من طريق **زكريا بن يحيىٰ بن صبيح زحمويه**،

- وأبو نعيم في المستخرج (٥٢٦)، من طريق **محمد بن الصبَّاح البزاز الدولابي**،

ستتهم (أَسيد بن زيد، وسُريج، وشجاع، ومحمد بن عبيد، وزكريا، ومحمد بن الصبَّاح)، عن هشيم بن بشير به بنحوه،

ولم يذكروا: «**لا يرقون**»، وذكروا كلهم إلا محمد بن عبيد: «**لا يكتوون**».

* وأخرجه البخاري (٥٧٠٥، ٦٥٤١)، ومسلم (٢٢٠)، وابن أبي شيبة (٢٣٦٢١)، من طريق **محمد بن فضيل بن غَزْوان**،

- والبخاري (٦٤٧٢)، وأحمد (٢٩٥٢)، من طريق **شعبة بن الحجاج**،

- والبخاري (٣٤١٠، ٥٧٥٢)، من طريق **حُصين بن نُمير أبي محصن الواسطي**،

---

(١) إسناده عند مسلم: سعيد بن منصور، عن هشيم، عن حُصَين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا.

- والترمذي (٢٤٤٦)، والنسائي في الكبرىٰ (٧٥٦٠)، من طريق **عَبْثَر بن القاسم**،

- وأبو عوانة (٣١٢)، من طريق **سليمان بن كثير العبدي**،

- والبزار (٥١١٦)، من طريق **زياد بن عبد الله البكائي**،

ستتهم (ابن فضيل، وشعبة، وحصين بن نمير، وعَبْثَر، وسليمان بن كثير، وزياد بن عبد الله)، عن حُصين بن عبد الرحمن أبي الهذيل السلمي به بنحوه،

ولم يذكروا: «**لا يرقون**»، وذكروا جميعًا إلا شعبة: «**لا يكتوون**»، وقال شعبة -عند أحمد-: «**ولا يَعْتَافُون**».

الدراسة:

❖ **الحديث الأول «لا رقية إلا من عين أو حُمَة»:**

هذا الحديث يرويه حصين بن عبد الرحمن السلمي، عن عامر الشعبي، واختلف عنه علىٰ وجهين:

الأول: جعله من مسند بريدة رضي الله عنه.

وهذه رواية هشيم، وأبي جعفر الرازي، وعباد بن العوام، وشعبةَ فيما رواه عنه: عثمانُ بن عمر -عند أبي القاسم الحُرْفي وعلقها عنه الدارقطني في العلل[(١)]-، وروحُ بن عبادة، وعلقها عن شعبة: الترمذي، وأبو حاتم.

الثاني: جعله من مسند عمران بن حصين رضي الله عنه.

وهذه رواية محمد بن فضيل، ومالك بن مِغْوَل، وابن عيينة، وشعبة فيما رواه عنه: عثمان بن عمر -عند الطبراني، وعلقها عنه الدارقطني أيضًا-.

وقد تفرد بالوجه الثاني عن شعبة: عثمان بن عمر، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا عثمان»، وعثمان بن عمر قد روىٰ هذا الوجه

---

(١) العلل (٢٤٩٠).

عن مالك بن مِغْوَل أيضًا[١]، فلعل روايته هذا الوجه عن شعبة وهم، والصحيح عن شعبة هو الوجه الأول، كما نسبه إليه الترمذي وأبو حاتم.

والوجه الأول هو الراجح، لأنه من رواية هشيم، وهو أعلم الناس في حديث حصين، وأصحهم سماعًا منه[٢]، ووافقه عليه شعبة وغيره، قال أبو حاتم في هذا الحديث: «شعبة أحفظهم»، ثم إن حصين بن عبد الرحمن قد اختلط وتغير حفظه، وهشيم وشعبة ممن سمع منه قبل الاختلاط[٣].

ورواة الوجه الثاني ثقات أثبات، ولعل ذلك من اختلاط حصين بن عبد الرحمن، فإنه قد تغير حفظه في الآخر.

وقد اختلف علىٰ حصين -أيضًا- في رفعه ووقفه، فرفعه عنه: شعبة -في الرواية المشهورة عنه-، وأبو جعفر الرازي، وعباد بن العوام، ووقفه عنه: هُشيم، وشعبة -في رواية روح بن عبادة عنه-، ورواه روح بن عبادة عن شعبة بنحو رواية هشيم، فتكلم الدارقطني في تفرد روح بن عبادة بهذه الرواية، وأنه «غريبٌ من حديث شعبة عن حصين»[٤]، وأشار في العلل إلىٰ أن رواية شعبة مرفوعة.

والظاهر أنه عند حصين مرفوعًا، فلما حدّث به سعيدَ بنَ جبير -كما في رواية هشيم- قصّر به فحدثه به موقوفًا.

وعن الشعبي وجه ثالث، وهو: جعله من مسند أنس ﵁.

وهذه رواية شريك بن عبد الله النخعي، عن العباس بن ذَرِيح، عن الشعبي، وقد اختلف فيه علىٰ شريك، فرواه بعضهم -كمحمد بن الأصبهاني

(١) في رواية أحمد عنه في مسنده (٢٠٠١٠).

(٢) «من كلام ابن معين-رواية يزيد بن الهيثم» (١٣، ٣٢٩)، سؤالات أبي داود لأحمد (٤٤٣)، الجرح والتعديل (٩/ ١١٥).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٦١)، الكواكب النيرات (١٤).

(٤) الأفراد-الجزء الثالث (٥٣)، أطراف الغرائب والأفراد (٢٣٤١).

وغيره- عنه علىٰ هذا الوجه، ورواه بعضهم عنه: عن الشعبي مرسلًا، والراجح عن العباس بن ذَرِيح هو الإرسال، والاختلاف من شريك فيما يظهر، قال أبو حاتم: «ليس لما روىٰ ابن الأصبهاني من ذكر أنس معنىً؛ لأن الحفاظ يرسلونه من حديث شريك، إلا أن يكون هذا من شريك؛ لأن ابن الأصبهاني كان متقنًا».

وهناك أوجه أخرىٰ عن الشعبي، ساق بعضها الدارقطني في العلل، منها ما علقه عن عبد الله بن أبي السفَر، عن الشعبي، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفًا[١]، ثم قال الدارقطني بعد ذلك: «والحديث مضطرب»[٢].

ولعل أصح الأوجه عن الشعبي هو ما روي عنه، عن بريدة رضي الله عنه مرفوعًا، كما يبدو من ترجيح أبي حاتم السابق بأن شعبة أحفظهم، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه موقوفًا، وهو تقصير كما سبق، وأخرجه البخاري عن عمران رضي الله عنه موقوفًا، قال ابن حجر: «وجدت في نسخة الصغاني: "قال أبو عبد الله -هو المصنف-: إنما أردنا من هذا حديثَ ابن عباس، والشعبي، عن عمران مرسل"»، قال ابن حجر: «فأشار بذلك إلىٰ أنه أورد حديث الشعبي استطرادًا ولم يقصد إلىٰ تصحيحه»[٣]، وكذلك مسلم، لأن الحديث عنده موقوف، وليس من شرط الكتاب.

وبقي من ذلك سماع الشعبي، من بريدة رضي الله عنه، فلم أجد من ذكر له سماعًا منه، بل إن الأئمة نفوا سماعه ممن توفي بعد بريدة من الصحابة رضي الله عنهم، كابن عمر، وعوف بن مالك، وأبي سعيد الخدري، إضافة إلىٰ أن بريدة رضي الله عنه أقام بمرو مدة طويلة حتىٰ توفي فيها[٤]، فالظاهر أن روايته عنه منقطعة، والله أعلم.

---

(١) وتابعه عليه زكريا بن أبي زائدة، عند ابن أبي شيبة (٢٤٠٠٣)، ولكن زكريا يدلس عن الشعبي كثيرًا، كما سيأتي (ص٦٠٠-٦٠١).

(٢) العلل (٢٤٩٠).

(٣) فتح الباري (١٠/١٥٦)، ومعنىٰ قوله: «الشعبي، عن عمران مرسل» أي: أنه لم يسمع منه.

(٤) الإصابة (١/٥٣٣).

❖ الحديث الثاني «عُرِضَتْ عَلَيَّ الأمم . . .»:

هذا الحديث متفق عليه من حديث حصين بن عبد الرحمن، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد روىٰ مسلم، عن سعيد بن منصور، عن هشيم، عن حصين، في هذا الحديث: «**لا يرقُون**»، وتابع مسلمًا عليها عن سعيد بن منصور: أبو يحيىٰ بن أبي مَسَرَّة عبد الله بن أحمد بن زكريا، وهذه اللفظة تفرد بها سعيد بن منصور عن سائر أصحاب هشيم، وهم ستة -كما سبق في التخريج-، وخالفه أيضًا سائر أصحاب حصين، وهم ستة أيضًا.

وسعيد بن منصور وإن كان ثقة إلا أن هذا التفرد وهذه المخالفة غير محتملة، فاللفظة شاذة، والله أعلم.

وقال أكثر الرواة عن هشيم، وعن حصين: «**ولا يكتوون**» بدل: «**لا يرقون**»، وقال شعبة -في بعض الروايات عنه-: «**ولا يَعتَافُون**»، جمع بينها وبين «**ولا يتطيرون**».

ومتن الحديث عند أكثر الرواة بالخصال الأربع: «**لا يسترقون، ولا يكتوون، ولا يتطيرون، وعلىٰ ربهم يتوكلون**»، كما ذكر المؤلف رحمه الله، والله أعلم.





باب الخوف من الشرك

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٨] وفي الحديث: «أخوفُ ما أخاف عليكم: الشركُ الأصغر»، فسئل عنه، فقال: «الرياء».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أحمد (٢٣٦٣٦): حدثنا إسحاق بن عيسىٰ، حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن أخوفَ ما أخاف عليكم: الشركُ الأصغر**»، قالوا: يا رسول الله وما الشرك الأصغر؟ قال: «**الرياء، إن الله يقول -يوم تُجازىٰ العبادُ بأعمالهم-: اذهبوا إلىٰ الذين كنتم تراؤون بأعمالكم في الدنيا، فانظروا، هل تجدون عندهم جزاء**».

التخريج:

* أخرجه أحمد (٢٣٦٣١)، عن **إبراهيم بن أبي العباس**، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، به بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٢٣٦٣٠)(١)، من طريق **يزيد بن عبد الله بن الهاد**،

- وعلي بن حُجْر السعدي في حديثه (٣٨٤)، وأبو الليث السمرقندي في تنبيه الغافلين (ص٢٣)، من طريق إبراهيم بن يوسف بن ميمون البلخي،

(١) نص علىٰ إسناد أحمد: ابنُ الجوزي، وابن كثير، والهيثمي، ذكرتُ ذلك لما يأتي في ختم المتابعة من احتمال وجود سقط، جامع المسانيد لابن الجوزي (٦١٩٦)، جامع المسانيد والسنن لابن كثير (٩٣٠٥)، غاية المقصد للهيثمي (١٥٠).

والحسن بن إسماعيل الضَّرَّاب في ذم الرياء (١٢)، من طريق سُنَيد بن داود، والثعلبي في تفسيره (١٧/ ٣١٠)، وقوام السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (١٢٠)، من طريق سُريج بن يونس، أربعتهم (علي بن حُجْر، وإبراهيم بن يوسف، وسُنَيد، وسُريج بن يونس)، عن **إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير**،

- والطبراني في الكبير (٤/ح٤٣٠١)، من طريق **عبد العزيز بن محمد الدراوردي**،

- والحسن بن إسماعيل الضَّرَّاب في ذم الرياء (٣١)، من طريق **يعقوب بن عبد الرحمن القاري الإسكندراني**،

- والدارقطني في غرائب مالك [كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (٢/ ٣١٥)]، معلقًا عن عبد الرحمن بن محمد بن سلام، عن إسحاق بن عيسىٰ ابن الطباع، عن **مالك بن أنس**،

خمستهم (يزيد بن الهاد، وإسماعيل بن جعفر، والدراوردي، ويعقوب بن عبد الرحمن، ومالك)، عن عمرو بن أبي عمرو، مولىٰ المطلب بن حَنْطَب، به بنحوه،

ولم يذكر يزيد بن الهاد في الإسناد: عاصم بن عُمر بن قتادة، جعله: عن عمرو، عن محمود،

ورواه إسماعيل بن جعفر -في رواية سريج بن يونس- عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا: «**اتقوا الشرك الأصغر** . . .» بنحوه،

وزاد الدراوردي في إسناده: رافع بن خديج، بعد محمود بن لبيد.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٨٤٨٩)، وأبو سعيد الأشج في حديثه (١١٦)، وابن خزيمة (٩٣٧)، والحسين الجمَّال في فوائده (مخطوط: ٢٢)، والبيهقي في السنن الكبير (٣٦٢٩)، وشعب الإيمان (٢٨٧٢-٢٨٧٤)، والنسفي في

القَنْد في ذكر علماء سمرقند (ص١٩٤)، من طريق **سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة**، عن عاصم بن عمر بن قتادة به بنحوه،

إلا أن روايته -عند النسفي- ليس فيها: عاصم، جعله: عن سعد، عن محمود،

وجعله في إحدىٰ الروايات عند البيهقي في الشعب: عن محمود، عن رافع بن خديج،

وجعله عند البيهقي في السنن ورواية في الشعب: عن محمود، عن جابر بن عبد الله،

ولفظ سعد بن إسحاق: قال النبي ﷺ: «**أيها الناس، إياكم وشرك السرائر**»، قالوا: يا رسول الله، وما شرك السرائر؟ قال: «**يقوم الرجل فيصلي، فيُزَيِّن صلاته جاهدًا، لِمَا يرىٰ من نظر الناس إليه، فذلك شرك السرائر**».

الدراسة:

الحديث يرويه عاصم بن عمر بن قتادة، واختُلف عنه وعمّن دونه علىٰ أوجه:

الأول: عاصم بن عمر، عن محمود بن لبيد، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: عمرو بن أبي عمرو فيما رواه عنه: عبد الرحمن بن أبي الزناد، ويعقوب بن عبد الرحمن، ومالك بن أنس، وإسماعيل بن جعفر -في رواية الجماعة-.

وسعد بن إسحاق فيما رواه عنه: أبو خالد الأحمر -في رواية الجماعة- وعيسىٰ بن يونس.

الثاني: عاصم بن عمر، عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: عمرو بن أبي عمرو فيما رواه عنه: عبد العزيز الدراوردي.

وسعد بن إسحاق فيما رواه عنه أبو خالد الأحمر -في روايةٍ عنه-.

الثالث: عاصم بن عمر، عن محمود بن لبيد، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: سعد بن إسحاق فيما رواه عنه أبو خالد الأحمر -في روايةٍ عنه-.

وهناك اختلافات نازلة خارج مدار الاختلاف: فكلّ واحد من الراويين عن عاصم بن عمر وهما: عمرو بن أبي عمرو، وسعد بن إسحاق، وقع عنهما اختلاف في ذكر عاصم بن عمر وحذفه، ووقع اختلاف خارج المدار علىٰ أحد الرواة عن عمرو بن عمرو وهو إسماعيل بن جعفر.

❖ فأما الاختلافات عن عمرو بن أبي عمرو وعمّن دونه:

١- وقع الاختلاف علىٰ إسماعيل بن جعفر، فرواه عنه الجماعة علىٰ الوجه الأول -كما سبق-، ورواه سريج بن يونس عن إسماعيل بن جعفر، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، رواه عن سريج بن يونس: حامد بن محمد البلخي، ورواه عن حامد اثنان: محمد بن عبد الله الجوهري، ودعلج بن أحمد.

والصحيح ما رواه الجماعة، وهم علي بن حُجْر، وسُنَيد بن داود، وإبراهيم بن يوسف البلخي، وأما الوجه الآخر فهو وهم، إما من سريج، أو من حامد بن محمد البلخي الراوي عنه، وإسناد العلاء بن عبد الرحمن هذا جادة لإسماعيل بن جعفر.

٢- وقبل ذكر الاختلاف علىٰ عمرو بن أبي عمرو أشير إلىٰ إشكال في رواية مالك عنه، إذْ تفرد بها: عبد الرحمن بن محمد بن سلام، عن إسحاق بن عيسىٰ ابن الطباع، عن مالك، كما قال الدارقطني، ووثقهما الدارقطني بعد ذكر تفردهما، أعني: عبد الرحمن بن محمد، وابن الطباع.

ولكن رواه الإمام أحمد عن ابن الطباع هذا فجعله: عن ابن أبي الزناد -كما سبق في التخريج-، وهذا هو الأظهر، ورواية مالك هذه لم أجدها إلا

معلقة، ومالكٌ مُقل في الرواية عن عمرو بن أبي عمرو، قال أبو داود: «روىٰ عنه مالك حديثين»، وأحدهما في الموطأ[١].

٣- واختُلف عن عمرو بن أبي عمرو في موضعين من إسناده:

الأول: في ذكر عاصم بن عمر بن قتادة شيخًا له:

فرواه الجماعة عنه، وذكروا عاصم بن عمر بن قتادة، ورواه يزيد بن عبد الله بن الهاد عنه وحذف عاصم بن عمر، وجعله: عن عمرو، عن محمود بن لبيد، **والصحيح رواية الجماعة**، وهم: عبد الرحمن بن أبي الزناد، وإسماعيل بن جعفر، والدراوردي، ويعقوب بن عبد الرحمن.

الثاني: في زيادة رافع بن خديج رضي الله عنه بعد محمود بن لبيد:

فرواه الجماعة عنه، ولم يذكروا رافع بن خديج، جعلوه: عن محمود بن لبيد، عن النبي ﷺ، ورواه عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عمرو، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ.

والصواب رواية الجماعة بدون ذكر رافع بن خديج، والوجه الآخر وهم، والإسناد إلىٰ الدراوردي فيه عبد الله بن شبيب الربعي، قال عنه الذهبي: «مجمع علىٰ ضعفه»[٢].

❖ وأما الاختلافات عن سعد بن إسحاق وعمّن دونه:

١- فوقع اختلاف علىٰ سعد بن إسحاق في ذكر عاصم بن عمر بن قتادة شيخًا له:

---

(١) الموطأ-رواية يحيىٰ بن يحيىٰ (٢٥٩٩)، وأخرجه من طريقه البخاري (٣٣٦٧).

(٢) وذكر ابن أبي حاتم أن أباه سمع منه، وكان رفيقًا له في إحدىٰ رحلاته، ولم يذكر فيه جرحًا، ولعله لم يتبين له من أمره ما تبين لمن بعده، الجرح والتعديل (٥/ ٨٣)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٣٠)، تاريخ بغداد (٥٠٥٩)، لسان الميزان (٤٢٧٣) ديوان الضعفاء (٢٢٠٤).

فرواه عنه أبو خالد الأحمر وعيسىٰ بن يونس وذكروا عاصم بن عمر بن قتادة، ورواه عنه ضمرة[١] وحذف عاصم بن عمر، وجعله: عن سعد بن إسحاق، عن محمود بن لبيد.

والصحيح رواية أبي خالد الأحمر وعيسىٰ بن يونس، والوجه الآخر وهمٌ، وضمرة لم يتحرر لي من هو -كما سبق في الحاشية-، والراوي عنه: سعيد بن خداش السمرقندي، في حاله جهالة.

٢- والاختلاف علىٰ الأوجه الثلاثة التي سبق ذكرها أول الدراسة واقع علىٰ أحد الرواة عن سعد بن إسحاق، وهو **أبو خالد الأحمر**:

فأما الوجه الثاني منها (ذكر رافع بن خديج) فهو اختلاف نازل جدًا، وقع علىٰ **أبي جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي**، عن أبي رجاء الجوزجاني القاضي، عن أبي سعيد الأشج، عن أبي خالد الأحمر.

فرواه عن أبي جعفر: أبو عبد الله الحاكم وزاد فيه رافع بن خديج، ورواه عن أبي جعفر: أبو عبد الرحمن السلمي محمد بن الحسين علىٰ الوجه الأول، لم يذكر فيه رافع بن خديج، ذكر هذا الاختلاف البيهقي في «شعب الإيمان»، وهذا الاختلاف محتمل من أبي جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي، فهو ضعيف[٢].

ورواه يزداد بن عبد الرحمن الكاتب -راوي جزء «حديث أبي سعيد الأشج»-، وابن خزيمة، عن أبي سعيد الأشج، علىٰ الوجه الأول (ليس فيه رافع بن خديج)، **فالوجه الثاني (بذكر رافع بن خديج) لا يصح أصلًا عن أبي سعيد الأشج.**

---

(١) هكذا وردت روايته في «القَنْد في ذكر علماء سمرقند»، تحقيق: يوسف الهادي (ص١٩٤)، تحقيق: نظر الفاريابي (ص٨٠)، مخطوطة القند نسخة مكتبة طرخان (ل٢١/أ)، ويظهر أن فيه سقطًا، فلم أقف علىٰ من اسمه ضمرة يروي عن سعد بن إسحاق، ويحتمل أن يكون المقصود به: أبو ضمرة، وهو أنس بن عياض، يروي عن سعد بن إسحاق.

(٢) لسان الميزان (٦٣٨٠، ٦٤١٦).

٣- فبقي من الاختلاف علىٰ **أبي خالد الأحمر** الوجه الأول (محمود بن لبيد، عن النبي ﷺ) والوجه الثالث (محمود بن لبيد، عن جابر، عن النبي ﷺ):

فرواه عنه علىٰ الوجه الأول: ابن أبي شيبة، وأبو سعيد الأشج، وإسحاق بن راهويه، ورواه عنه علىٰ الوجه الثالث: محمد بن سعيد بن سليمان ابن الأصبهاني.

والصحيح عنه الوجه الأول، لأنه من رواية الجماعة الثقات، وأما الوجه الثالث فهو وهم من ابن الأصبهاني، أو من بشر بن موسىٰ الراوي عنه، أو ممن دونهم، والله أعلم.

❖ **فسقطت أوجه الاختلاف كلها دون المدار الأساس (عاصم بن عمر بن قتادة)**، وتبين أن الصحيح في هذا الحديث: عن عاصم، عن محمود بن لبيد، عن النبي ﷺ.

❖ وعاصم بن عمر هو ابن قتادة بن النعمان الظفري المدني، ثقة، قال ابن سعد: «كان ثقةً كثيرَ الحديثِ عالمًا»، توفي سنة ١٢٠هـ تقريبًا، وقيل بعد ذلك، سمع من محمود بن لبيد(١).

❖ ومحمود هو ابن لبيد بن عقبة الأوسي الأشهلي، أبو نعيم المدني، رأىٰ النبي ﷺ وهو صغير ولم يسمع منه، فمِن ثَم اختُلف في صحبته بناءً علىٰ الاختلاف في إطلاق لفظ الصحابي علىٰ من أدرك النبي ﷺ ولم يسمع منه.

ويبقىٰ خلاف يسير في سماعه من النبي ﷺ، فإن البخاري أورد في ترجمته ما يُشير إلىٰ سماعه، فأخرج بسنده: عن محمود بن لبيد قال: «أسرع النبي ﷺ حتىٰ تقطّعتْ نعالنا يوم مات سعد بن معاذ»(٢)، ولعل ذلك هو مراد

---

(١) الطبقات (٧/ ٤١٥)، التاريخ الكبير (٦/ ٤٧٨)، الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٦)، تهذيب الكمال (٣٠٢٠)، التقريب (٣٠٨٨).

(٢) التاريخ الكبير (٧/ ٤٠٢).

ابن أبي حاتم حين قال: «قال البخاري: له صحبة، فخط أبي عليه، وقال: لا يعرف له صحبة»، وأبو حاتم وغيره ينفون الصحبة عمن لم يثبت له سماع، وإن ثبتت له الرؤية[(١)].

وقد أخرج الإمام أحمد حديثه في المسند، وقال أبو داود: «سمعت أحمد، قيل له: محمود بن لبيد، قال: «كنا مع النبي ﷺ»؟ فقال: ما أرىٰ من هذا شيئًا، محمود يحدث عن رافع»[(٢)]، فكأن الإمام أحمد أدخله في المسند لِما جاء من رؤيته، ولم يثبت عنده سماعُه من النبي ﷺ.

وأورد الترمذي اختلافًا في حديثٍ لمحمود بن لبيد، وقال في أحد أوجه الاختلاف: «عن محمود بن لبيد، عن النبي ﷺ مرسلًا»، ثم قال بعد ذلك: «ومحمود بن لبيد قد أدرك النبي ﷺ، ورآه وهو غلام صغير»[(٣)].

وقد ذكره جمع من الأئمة في التابعين لهذا السبب، وهو أنه لم يسمع من النبي ﷺ، فبعضهم إنما يعتبر بالصحبة المقترنة بالسماع، المؤثرة في الرواية والاتصال[(٤)].

وخلاصة الأمر: أنه رأىٰ النبي ﷺ، ولم يسمع منه شيئًا، وجل روايته عن الصحابة، فروايته عن النبي ﷺ منقطعة، وحال مراسيله هي حال مراسيل كبار التابعين أو أعلىٰ[(٥)].

قال ابن حجر عن صغار الصحابة: «ومن ليس له منهم سماع من

---

(١) المراسيل (٣٥١، ٤٤٢، ٧٣٦، ٨٧٢)، وفيه عن يحيىٰ بن معين: (٦٦٣، ٦٦٤).

(٢) التاريخ الكبير (٧/ ٤٠٢)، الجرح والتعديل (٨/ ٢٩٠)، مسائل أحمد-رواية أبي داود (٢٠٤٨)، معجم الصحابة للبغوي (٤/ ٤٦٢).

(٣) جامع الترمذي (٢٠٣٦).

(٤) مثل صنيع ابن سعد حين ذكره في التابعين، وقال: «ولد في عهد النبي ﷺ»، وذكره يعقوب بن سفيان أيضًا في التابعين من أهل المدينة، وذكر فيهم السائب بن يزيد، والمسور بن مخرمة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه، ثم قال بعد ذلك: «انقضىٰ من كان له رؤية»، الطبقات لابن سعد (٧/ ٨٠)، المعرفة والتاريخ (١/ ٣٥٦-٣٥٩)، فتح المغيث (٤/ ١٢١).

(٥) فتح الباري لابن حجر (٧/ ٤).

النبي ﷺ فحديثه مرسل من حيث الرواية»[١]، وسبق عن الترمذي أنه سمىٰ حديثه مرسلًا.

❖ وفيما يتعلق بمتن الحديث: وقع اختلاف عن عاصم بن عمر في لفظ الحديث -كما تقدم في التخريج-:

فرواه عنه عمرو بن أبي عمرو بلفظ: «**إن أخوفَ ما أخاف عليكم الشرك الأصغر**»، قالوا: يا رسول الله وما الشرك الأصغر؟ قال: «**الرياء، إن الله يقول -يوم تُجازىٰ العبادُ بأعمالهم-: اذهبوا إلىٰ الذين كنتم تراؤون بأعمالكم في الدنيا، فانظروا، هل تجدون عندهم جزاء**».

ورواه عنه سعد بن إسحاق بلفظ: «**أيها الناس، إياكم وشرك السرائر**»، قالوا: يا رسول الله، وما شرك السرائر؟ قال: «**يقوم الرجل فيصلي، فيُزَيِّن صلاته جاهدًا، لما يرىٰ من نظر الناس إليه، فذلك شرك السرائر**».

وعمرو بن أبي عمرو مولىٰ المطلب بن حَنْطَب، ثقة ربما وهم، وسعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة ثقة[٢]، وكأن اللفظ الأول مروي بالمعنىٰ، حيث اختصر الجملة الأخيرة من اللفظ الثاني: «**يقوم الرجل فيصلي** ...»، اختصرها بلفظ: «**الرياء**»، واللفظ الأول في آخره زيادة لم ترد في اللفظ الآخر، وهي مقبولة.

---

(١) نزهة النظر (ص١٣٨)، وجعل في النكت علىٰ ابن الصلاح (٢/٥٤١) قَيْد المسألة: إمكان السماع، لا ورود السماع، والأول هو الصحيح الذي عليه عمل الأئمة، وهو أنهم يشترطون ورود سماع هذا الصحابي من النبي ﷺ، كما قال أبو حاتم في عبد الله بن عُكيم: «ليس له سماع من النبي ﷺ، إنما كتب إليه»، قال ابن أبي حاتم: قلت: أحمد بن سنان أدخله في مسنده قال: «من شاء أدخله في مسنده علىٰ المجاز»، المراسيل (٣٧٠)، ونفىٰ أبو حاتم -أيضًا- الصحبة عن طارق بن شهاب وأثبت له الرؤية، وقال في حديثه: «مرسل»، وقد أدخله في مسند الوحدان، فسأله ابنه عن ذلك، فقال: «إنما أدخلته في الوحدان لما يحكىٰ من رؤيته النبي ﷺ»، وانظر: المراسيل (٣٥١، ٤٧٤، ٥١٣، ٧٣٦).

(٢) تهذيب الكمال (٢٢٠١)، إكمال تهذيب الكمال (٥/٢٢٨، ١٠/٢٣٦)، تقريب التهذيب (٢٢٤٢، ٥١١٨).

والخلاصة: أن إسناده إلىٰ محمود بن لبيد حسن، وهو مرسل، لكنه مرسل حسن؛ لأن جُلَّ رواية محمود بن لبيد عن الصحابة ﷺ، واللفظ الثاني أصح، والله أعلم.

وقد ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام هذا الحديث، واستدل به علىٰ تقسيم الشرك وتنوعه[١].

❖ وروىٰ أبو صالح كاتب الليث، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن الزهري، عن محمود بن لبيد، عن شداد بن أوس ﷺ قال: «يا نَعَايا العربَ[٢]، إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية»[٣]، وهو حديث آخر لا علاقة له بالحديث محل الدراسة، وتسمية محمود بن لبيد وهم، والصحيح أنه: محمود بن الربيع كما سيأتي، وقد قال البزار في حديث آخر رُوي عن الزهري، عن محمود بن لبيد، عن شداد: «إنما هو الزهري، عن محمود بن الربيع، ... والزهري لم يُحَدّث عن محمود بن لبيد»[٤].

وحديث شداد بن أوس هذا اختلف فيه عن الزهري علىٰ عدة أوجه:

منها ما روي عن الزهري، عن عباد بن تميم، عن عمه عبد الله بن زيد، عن النبي ﷺ، ولا يصح، قال أبو حاتم: «ليس هذا الحديث من حديث عباد بن تميم»[٥].

وأصح الأوجه عن الزهري: ما رواه ابن عيينة، وصالح بن كيسان -في

---

(١) الإيمان لأبي عبيد (٧٢، ٨٨).

(٢) قال الأصمعي وغيره: «قوله: "يا نعايا" إنما هو في الإعراب: يا نعاءِ العرب، تأويلها: اِنعِ العربَ، يأمر بنَعْيِهم، كأنه يقول: قد ذهبت العرب»، غريب الحديث لأبي عبيد (١٩١/٥)، وينظر: تهذيب الآثار-مسند عمر، للطبري (٨٠٩/٢).

(٣) المعرفة والتاريخ (٣٥٦/١)، شعب الإيمان (٦٤٠٨).

(٤) مسند البزار (٣٤٧٨).

(٥) علل ابن أبي حاتم (١٨٦٤)، الكامل لابن عدي (٣٥٦/٥)، شعب الإيمان (٦٤٠٥)، الأحاديث المختارة (٣٧٠/٩).

الصحيح عنه-، عن الزهري، عن محمود بن الربيع، عن شداد بن أوس رضي الله عنه موقوفًا[(١)].

ورواه رجاء بن حيوة، وغيره، عن محمود بن الربيع، عن شداد، بنحوه[(٢)]، **وهو صحيح عن شداد بن أوس رضي الله عنه.**

ورواه بعض الضعفاء من طرق، عن شداد، عن النبي ﷺ[(٣)]، ولا يصح، والصحيح الموقوف.

❖ وروي عن شداد حديثٌ آخر في الرياء، وهو ما رواه يحيىٰ بن أيوب المصري، وابن لهيعة، قالا: حدثنا عُمَارة بن غَزية، قال: حدثني يعلىٰ بن شداد بن أوس، عن أبيه شداد بن أوس رضي الله عنه قال: «كنا نعد الشرك الأصغر علىٰ عهد رسول الله ﷺ الرياء»[(٤)].

ورواه ابن لهيعة -مرة أخرىٰ-، عن عبد ربه بن سعيد، عن يعلىٰ بن شداد بن أوس به[(٥)]، وهذا اضطراب من ابن لهيعة، ويحيىٰ بن أيوب صدوق له أوهام، وستأتي ترجمته[(٦)].

---

(١) الزهد لأبي داود (ص٣٠٣-٣٠٥)، تهذيب الآثار-مسند عمر (١١٢١)، ذم الرياء للضَّرَّاب (١٩، ٢١-٢٣)، شعب الإيمان للبيهقي (٦٤٠٩)، وفي رواية عن صالح بن كيسان، وَهِمَ فيها إسماعيل بن أبي أويس، فجعله: عن عبادة بن الصامت، بدل: شداد، التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٩/ ٢٣٧).

(٢) التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٩/ ٢٣٧)، الزهد (ص٣٠٦-٣٠٧)، تهذيب الآثار (١١٢٤)، الحلية (١/ ٢٦٩).

(٣) ابن ماجه (٤٢٠٥)، أحمد (١٧١٢٠، ١٧١٤٠)، حلية الأولياء (١/ ٢٦٨)، شعب الإيمان (٦٤١١).

(٤) البزار (٣٤٨١)، تهذيب الآثار-مسند عمر (١١١٩)، معجم ابن الأعرابي (٢٢٤٦)، المعجم الكبير (٧/ ح٧١٦٠)، المعجم الأوسط (١٩٦)، المستدرك (٧٩٣٧)، شعب الإيمان (٦٤٢٤، ٦٤٢٦)، ووقع في بعض نسخ «شعب الإيمان» طريق آخر لهذا الحديث عن شداد، ولم أقف عليه في غير هذا الموضع، ويبدو من اختلاف النسخ أنه خطأ من النُّسّاخ.

(٥) معجم الصحابة لابن قانع (١/ ٣٤)، شعب الإيمان (٦٤٢٥).

(٦) في دراسة الطريق الثالث من الحديث رقم (٩٤).

وقد تفرد بهذا الحديث عُمَارة بن غَزية كما نص عليه الطبراني، ولم أقف علىٰ سماع لعُمَارة بن غَزية من يعلىٰ بن شداد إلا في هذا الحديث، من رواية يحيىٰ بن أيوب -عند ابن الأعرابي والحاكم-، وقد تكلم الإسماعيلي في تَجَوُّزِ يحيىٰ بن أيوب خصوصًا، والمصريين والشاميين عمومًا، في حكايتهم للسماع من غير ضبطٍ له[1]، فالحديث فيه ضعف.

وأشار الحاكم إلىٰ أن هذا الحديث مختصر من حديث آخر، وهو حديث عبد الحميد بن بَهْرام، عن شَهْر بن حَوْشَب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من صلىٰ وهو يرائي فقد أشرك، ومن صام وهو يرائي فقد أشرك، ومن تصدق وهو يرائي فقد أشرك**»[2]، مع أنه قال عن الحديث الأول: «صحيح الإسناد ولم يُخرِّجاه».

وما ذكره الحاكم بعيد في نظري، ذلك أن مخرج الحديثين مختلف، وحديث شَهْر بن حَوْشَب أصله مطول، وفيه غرائب، وهو ضعيف، قال صالح بن محمد البغدادي في شَهْر بن حَوْشَب: «روىٰ عنه عبد الحميد بن بَهْرام أحاديث طوالًا عجائب»[3].

وسيأتي في «باب ما جاء في الرياء» حديث أبي سعيد الخدري مرفوعًا: «**ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال؟**»، قالوا: بلىٰ، قال: «**الشرك الخفي** . . .»[4]، والله أعلم.



(١) فتح الباري لابن رجب (٢/ ٢٢١).
(٢) المستدرك (٧٩٣٨).
(٣) مسند أحمد (١٧١٤٠)، البزار (٣٤٨٢)، تهذيب الكمال (١٢/ ٥٨٥-٥٨٦).
(٤) الحديث رقم (١٠٤).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٩] وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وهو يدعو لله ندًا دخل النار»، رواه البخاري.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٤٤٩٧): حدثنا عبدان، عن أبي حمزة، عن الأعمش، عن شقيق، عن عبد الله: قال النبي ﷺ كلمةً وقلتُ أخرىٰ، قال النبي ﷺ: «**من مات وهو يدعو من دون الله ندًا دخل النار**»، وقلت أنا: من مات وهو لا يدعو لله ندًا دخل الجنة.

التخريج:

* أخرجه البخاري (١٢٣٨، ٦٦٨٣)، من طريق **حفص بن غياث، وعبد الواحد بن زياد العبدي**،

- ومسلم (٩٢)، من طريق **عبد الله بن نمير، ووكيع بن الجراح**،
- والنسائي في الكبرىٰ (١٠٩٤٤)، من طريق **شعبة بن الحجاج**،

خمستهم (حفص بن غياث، وعبد الواحد بن زياد، وعبد الله بن نمير، ووكيع، وشعبة)، عن سليمان الأعمش، به بنحوه،

وفي رواية حفص بن غياث، وابن نمير، ووكيع: «**من مات يشرك بالله شيئًا** . . .»، وفي رواية عبد الواحد، وشعبة: «**من مات يجعل لله ندًا** . . .».

الدراسة:

هذا الحديث متفق عليه، وقد أورد المؤلف المرفوع منه فقط، واقتصر علىٰ عزوه للبخاري، وذكره بلفظ: «**يدعو لله ندًا**»، ولفظ البخاري: «**يدعو من دون الله ندًا**» ولعله أخذه من لفظ الموقوف، أو من اللفظ الآخر: «**يجعل لله ندًا**»، والمعنىٰ واحد، والله أعلم.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٠] ولمسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «من لقي الله لا يشرك به شيئًا دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به شيئًا دخل النار».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٩٣): حدثني أبو أيوب الغيلاني سليمان بن عبيد الله، وحجاج بن الشاعر، قالا: حدثنا عبد الملك بن عمرو، حدثنا قرة، عن أبي الزبير، حدثنا جابر بن عبد الله، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«من لقي الله لا يشرك به شيئًا دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به دخل النار»**.

التخريج:

* أخرجه أبو نعيم في المستخرج علىٰ صحيح مسلم (٢٦٨)، من طريق **بُنْدار محمد بن بشار**، عن أبي عامر العَقَدي عبد الملك بن عمرو، به بنحوه.

* وأخرجه مسلم (٩٣)، من طريق **هشام بن أبي عبد الله الدستوائي**، عن أبي الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس، به بنحوه.

* وأخرجه مسلم أيضًا (٩٣)، من طريق **أبي سفيان طلحة بن نافع**، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه، بلفظ: أتىٰ النبيَّ ﷺ رجل فقال: يا رسول الله، ما الموجبتان؟ فقال: **«من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئًا دخل النار»**.

الدراسة:

أخرجه مسلم في صحيحه من وجهين عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأورد خلافًا علىٰ عبد الملك بن عمرو أبي عامر العقدي في ذكر التحديث بين أبي الزبير وجابر.

فرواه حجاج بن الشاعر بصيغة التحديث، وخالفه أبو أيوب الغيلاني فرواه بالعنعنة، وتابعه عليه هشام الدستوائي، عن أبي الزبير، فلم يذكر تحديثًا بين أبي الزبير وجابر، وتابع حجاجًا في ذكر التحديث: بُنْدار محمد بن بشار -عند أبي نعيم-، قال ابن منده: «هذا حديث صحيح مشهور عن أبي الزبير»[(١)].

وقد تابع أبا الزبير عليه: أبو سفيان طلحة بن نافع -من رواية الأعمش عنه-، عن جابر، وهو الذي ساقه مسلمٌ أولًا، والحديث صحيح عن جابر مشهور عنه، ساق عددًا من طرقه ابن خزيمة وابن منده[(٢)]، والله أعلم.



(١) الإيمان لابن منده (٧٥).

(٢) التوحيد لابن خزيمة (٥٦٦-٥٧٢)، الإيمان لابن منده (٧٤-٧٧).

باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١١] عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذًا إلىٰ اليمن قال له: «إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب . . .» الحديث، أخرجاه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٤٣٤٧): حدثني حبان، أخبرنا عبد الله، عن زكريا بن إسحاق، عن يحيىٰ بن عبد الله بن صيفي، عن أبي معبد مولىٰ ابن عباس، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلىٰ اليمن: **«إنك ستأتي قومًا من أهل الكتاب، فإذا جئتَهم فادعهم إلىٰ أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فإن هم طاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم طاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة، تؤخذ من أغنيائهم فترد علىٰ فقرائهم، فإن هم طاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم، فإنه ليس بينه وبين الله حجاب»**.

التخريج:

* أخرجه البخاري (١٤٩٦)، عن **محمد بن مقاتل**، عن عبد الله بن المبارك، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٢٤٤٨)، عن يحيىٰ بن موسىٰ البلخي، ومسلم (١٩)، والترمذي (٦٢٥، ٢٠١٤)، عن أبي كريب محمد بن العلاء، ومسلم (١٩)، عن أبي بكر بن أبي شيبة وهو في مصنفه (١٠٠١٢)، ومسلم (١٩)،

والبيهقي (١٣١٣٦)، من طريق إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه، وأبو داود (١٥٨٤)، عن أحمد بن حنبل وهو في مسنده (٢٠٧١)، والنسائي (٢٥٢٢)، عن محمد بن عبد الله بن المبارك المُخرِّمي، وابن ماجه (١٧٨٣)، عن علي بن محمد الطنافسي، سبعتهم (يحيىٰ بن موسىٰ، وأبو كريب، وابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، وأحمد، ومحمد بن عبد الله المخرمي، وعلي بن محمد)، عن **وكيع بن الجراح**،

- والبخاري (١٣٩٥، ٧٣٧١)، ومسلم (١٩)، من طريق **أبي عاصم النبيل الضحاك بن مَخْلَد**،

- ومسلم (١٩)، وابن أبي عمر العدني في الإيمان (٧٦)، من طريق **بشر بن السري**،

- والنسائي (٢٤٣٥)، من طريق **المعافىٰ بن عمران**،

أربعتهم (وكيع، وأبو عاصم النبيل، وبشر بن السري، والمعافىٰ بن عمران)، عن زكريا بن إسحاق المكي، به بنحوه،

وجعله وكيع فيما رواه عنه: ابن أبي شيبة، وأبو كريب وإسحاق بن راهويه -في رواية مسلم عنهما-: عن ابن عباس، عن معاذ،

ولفظ وكيع وبشر بن السري: «**فإنها ليس بينها وبين الله حجاب**»، ولم يذكر هذه الجملة أبو عاصم النبيل والمعافىٰ بن عمران.

* وأخرجه البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩)، من طريق روح بن القاسم، والبخاري (٧٣٧٢)، من طريق الفضل بن العلاء، كلاهما عن **إسماعيل بن أمية الأموي**، عن يحيىٰ بن عبد الله بن صيفي، به بنحوه،

وفي روايته: «**فليكن أول ما تدعوهم إليهم:** »، ثم قال -في رواية روح بن القاسم عنه-: «**عبادة الله، فإذا عرفوا الله، . . . خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا**»، وقال -في رواية الفضل بن العلاء عنه-: «**إلىٰ أن يوحدوا الله، فإذا عرفوا ذلك، . . . فإذا صلوا**».

الدراسة:

هذا الحديث متفق عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد رواه مسلم من حديث ابن عباس عن معاذ، وأشار إلىٰ اختلاف الرواة فيه علىٰ زكريا بن إسحاق المكي، فرواه عن أبي كريب، وابن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، ثلاثتهم عن وكيع: فجعلوه من حديث معاذ، وجمع مسلم روايتهم في سياق واحد، ولكن تبين من الروايات المفردة عنهم أن هذه الرواية هي رواية ابن أبي شيبة فقط، وأن أبا كريب، وإسحاق بن راهويه، يرويانه عن وكيع كرواية بقية أصحابه: يجعلونه من مسند ابن عباس، وقد حمل مسلمٌ روايتهم علىٰ رواية ابن أبي شيبة، مع أن مسلمًا ذكر عن ابن أبي شيبة -بعدما ساق روايته- أنه قال: «ربما قال وكيع: عن ابن عباس، أن معاذًا».

وقد تفرد ابن أبي شيبة بجعل الحديث من مسند معاذ من بين أصحاب وكيع، قال الدارقطني عن رواية ابن أبي شيبة: «قال ذلك أبو بكر بن أبي شيبة، عن وكيع، عن زكريا بن إسحاق، ولم يُتَابَع عليه، ... ورواه جماعة من الحفاظ الثقات، عن وكيع، فخالفوا ابن أبي شيبة فيه، وأسندوه: عن ابن عباس: أن النبي ﷺ لما بعث معاذًا إلىٰ اليمن»، ثم قال: «والصحيح أنه من مسند ابن عباس»(١)، والله أعلم.



(١) العلل (٩٦١)، فتح الباري لابن حجر (٣/٣٥٨) وذكر طرقًا أخرىٰ عن وكيع.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٢] ولهما عن سهل بن سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: «لأُعْطِيَنَّ الراية غدًا رجلًا يُحب اللهَ ورسولَه . . .» الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٤٢١٠): حدثنا قتيبة، حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن، عن أبي حازم قال: أخبرني سهل بن سعد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: «**لأُعْطِيَنَّ هذه الراية غدًا رجلًا يفتح الله علىٰ يديه، يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله**»، قال: فبات الناس يَدُوْكُونَ[(١)] ليلتَهم أيُّهم يعطاها، فلما أصبح الناس غدوا علىٰ رسول الله ﷺ كلُّهم يرجو أن يعطاها، فقال: «**أين علي بن أبي طالب؟**» فقيل: هو يا رسول الله يشتكي عينيه، قال: فأرسلوا إليه، فأُتي به فبصق رسولُ الله ﷺ في عينيه ودعا له، فبرأ حتىٰ كأنْ لم يكن به وجع، فأعطاه الراية، فقال علي: يا رسول الله، أقاتلهم حتىٰ يكونوا مثلنا؟ فقال: «**انفُذ علىٰ رِسْلك حتىٰ تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلىٰ الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه، فوالله لأنْ يهديَ الله بك رجلًا واحدًا خير لك من أن يكون لك حُمْرُ النَّعم**».

التخريج:

* أخرجه البخاري (٣٠٠٩) بنفس الإسناد.

* وأخرجه **مسلم** (٢٤٠٦)، **والنسائي** في الكبرىٰ (٨٠٩٣، ٨٣٤٨، ٨٥٣٣)، عن قتيبة بن سعيد، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٢٩٤٢، ٣٧٠١)، ومسلم (٢٤٠٦)، وأبو داود (٣٦٦١)، من طريق **عبد العزيز بن أبي حازم**، عن أبيه أبي حازم سلمة بن دينار به بنحوه،

---

(١) أي: يخوضون ويموجون فيمن يدفعها إليه رسولُ الله ﷺ، النهاية في غريب الحديث (٢/١٤٠).

واقتصر -عند أبي داود- علىٰ اللفظة الأخيرة، ولفظُه: «**والله لأن يهدي الله بهُداك رجلًا**».

الدراسة:

الحديث متفق عليه.





باب تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٣] وفي الصحيح: عن النبي ﷺ أنه قال: «من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يُعبدُ من دون الله؛ حرُم ماله ودمُه، وحسابُه علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٢٣): حدثنا سويد بن سعيد، وابن أبي عمر، قالا: حدثنا مروان -يَعنيَان الفزاري-، عن أبي مالك، عن أبيه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: **«من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حَرُم مالُه ودمُه، وحسابه علىٰ الله»**.

التخريج:

* أخرجه مسلم (٢٣)، وأحمد (١٥٨٧٥)، من طريق **يزيد بن هارون**،

- ومسلم (٢٣) وابن أبي شيبة (٢٩٥٣٨، ٣٣٧٧٠)، من طريق **أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان**،

كلاهما (يزيد بن هارون، وأبو خالد الأحمر)، عن أبي مالك الأشجعي، سعد بن طارق بن أَشْيم، به بنحوه، ولفظهما: **«من وَحَّد الله، وكفر بما يُعبد من دون الله . . .»**.

الدراسة:

أخرجه مسلم في صحيحه من حديث طارق بن أشيم رَضِوَٱللَّهُعَنْهُ.





بابٌ: من الشرك لُبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٤] عن عمران بن حصين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ رأىٰ رجلًا في يده حلقةٌ من صُفْر، فقال: «ما هذه»؟ قال: من الواهنة، فقال: «انزعها؛ فإنها لا تزيدك إلا وهنًا، فإنك لو متَّ وهي عليك ما أفلحت أبدًا»، رواه أحمد بسند لا بأس به.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أحمد (٢٠٠٠٠): حدثنا خلف بن الوليد: حدثنا المبارك، عن الحسن، قال: أخبرني عمران بن حصين، أن النبي ﷺ أبصر علىٰ عضد رجل حلقة -أراه قال من صُفْر- فقال: «**ويحك ما هذه؟**» قال: من الواهنة[١]، قال: «**أما إنها لا تزيدك إلا وهنًا، انبِذْها عنك، فإنك لو متَّ وهي عليك ما أفلحت أبدًا**».

التخريج:

* أخرجه ابن ماجه (٣٥٣١)، من طريق **وكيع بن الجراح**،

- وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (٣/ ١٠٥٥)، عن **سعيد بن سليمان سعدويه**،

- والبزار (٣٥٤٧)، من طريق **حَبان بن هلال**،

---

(١) «الصُفْر»: النحاس، و«الواهنة»: عِرْق يأخذ في المنكب وفي اليد كلها فيُرْقىٰ منها، النهاية في غريب الحديث (٥/ ٢٣٤).

- وابن حبان (٦٠٨٥)، وابن عبد البر في التمهيد (٥/ ٢٧١)، من طريق **أبي الوليد الطيالسي**،

- والطبراني في الكبير (١٨/ ١٧٢)، من طريق **حجاج بن منهال**،

- والطبراني في الكبير -أيضًا- (١٨/ ١٧٢)، من طريق **عبد الرحمن بن سلام الجُمَحي**،

ستتهم (وكيع، وسعيد بن سليمان، وحَبان، وأبو الوليد الطيالسي، وحجاج، وعبد الرحمن بن سلام)، عن المبارك بن فضالة، به بنحوه،

ولم يذكروا: «**ما أفلحت أبدًا**»، ولفظ حَبان: «**أتحب أن تُوْكَل إليها؟**»، وقال أبو الوليد الطيالسي، وحجاج، وعبد الرحمن بن سلام: «**فإنك إن متَّ وهي عليك وُكِلْتَ إليها**».

* وأخرجه **معمر بن راشد** في الجامع (٢٠٣٤٤)،

- وابن وهب في الجامع «ت: أبو الخير» (٦٧٣)، عن **رجل لم يسمه**،

- وابن أبي شيبة (٢٣٩٢٧)، والخلال في السنة (١٦٢٣)، والطبراني في الكبير (١٨/ح٤١٤)، والخطابي في غريب الحديث (٢/ ٤٤٥)، من طريق **منصور بن زاذان**،

- وابن أبي شيبة (٢٣٩٢٦)، عن هُشَيم بن بشير، والبزار (٣٥٤٥)، عن عمرو بن مالك الراسبي، عن محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي، كلاهما (هشيم، والطُّفاوي)، عن **يونس بن عبيد**،

- والروياني في مسنده (٧٢)، وابن حبان (٦٠٨٨)، من طريق **أبي عامر الخزاز صالح بن رستم**،

- والبزار (٣٥٤٦)، من طريق **أبي حُرّة واصل بن عبد الرحمن**،

- والطبراني في الكبير (١٨/ح٣٥٥)، من طريق **أبي حمزة العطار إسحاق بن الربيع**،

سبعتهم (معمر، وشيخ ابن وهب، ومنصور، ويونس، وأبو عامر الخزاز،

وأبو حُرّة، وأبو حمزة العطار)، عن الحسن بن أبي الحسن البصري، به بنحوه،

وجعله معمر، ومنصور، ويونس -في رواية هُشيم عنه-، وأبو حمزة العطار: موقوفًا علىٰ عمران بن حصين رضي الله عنه، ورواه شيخ ابن وهب، عن الحسن مرسلًا، لم يذكر: عمران،

وقال أبو عامر الخزاز، ويونس -في رواية الطُّفَاوي-: «**أيسرك أن توكل إليها؟**»، وقال منصور ويونس -في رواية هشيم عنه-: «**لو متَّ وأنت ترىٰ أنها نافعتك** لمتَّ علىٰ غير الفطرة»، وقال شيخ ابن وهب: «ما رأيتَ وجه محمد ﷺ»، وقال أبو حمزة العطار: «أما إن متَّ وهي عليك وُكِلت إليها»، ولم يذكر معمرٌ وأبو حُرّة هذه الجملة.

الدراسة:

الحديث يرويه الحسن البصري، واختلف عنه وعمن دونه علىٰ ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الحسن، عن عمران رضي الله عنه، عن النبي ﷺ مرفوعًا.

وهذه رواية: المبارك بن فضالة، ويونس بن عبيد -فيما رواه عنه محمد بن عبد الرحمن الطفاوي- وأبي عامر الخزاز، وأبي حرة واصل بن عبد الرحمن.

الوجه الثاني: الحسن، عن عمران رضي الله عنه موقوفًا.

وهذه رواية: معمر، ومنصور بن زاذان، ويونس بن عبيد -فيما رواه عنه هشيم-، وأبي حمزة إسحاق بن الربيع العطار.

الوجه الثالث: الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وهذه رواية: شيخ ابن وهب لم يسمه.

فتبين أنه اختُلف علىٰ يونس بن عبيد علىٰ الوجهين الأولين، والصحيح عنه الوجه الثاني (الموقوف)، فإن هُشيمًا كان أعلم الناس بحديث يونس بن

عبيد[(١)]، وقد صرح بالسماع منه، وأما الوجه الأول فقد تفرد به عن يونس -كما قال البزار-: محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وهو صدوق يهم، وتفرد به عنه: عمرو بن مالك الراسبي، وهو ضعيف بل متّهم كما سيأتي[(٢)].

والصحيح عن الحسن هو الوجه الثاني، لأن من رواته منصور بن زاذان ويونس بن عبيد، وهما أوثق من روىٰ هذا الحديث عن الحسن[(٣)]، إلا أن يونس بن عبيد عنده تدليس[(٤)]، ولم يصرح بالسماع، لكن ذلك لا يؤثر في رجحان هذا الوجه، قال المعلمي: «الصحيح موقوف»[(٥)].

وأما الوجه الأول فإن الرفع جادّة سلكها بعض من فيه ضعف، فالمبارك بن فضالة نصّ أحمد وغيره علىٰ أنه كان يخالف أصحاب الحسن فيرفع الحديث، وذكروا أيضًا أنه كان هو وأبو حُرّة يدلسان عن الحسن، وأبو عامر الخزاز كثير الخطأ، وأبو حُرّة ضعيف في الحسن[(٦)].

❖ والحسن بن أبي الحسن البصري ثقة فقيه فاضل مشهور، ولكنه مدلس، ولم يصرح بالسماع من عمران إلا في إحدىٰ الروايات عن المبارك بن فضالة، وهي رواية خلف بن الوليد، والمبارك بن فضالة قد عُرف عنه مثل هذا التصريح وأُنْكِرَ عليه، فقد قال عنه الإمام أحمد: «يقول في غير حديثٍ عن الحسن، قال: حدثنا عمران، قال: حدثنا ابن مغفل، وأصحاب الحسن

---

(١) العلل للإمام أحمد-رواية عبد الله (٩٨٠)، الجرح والتعديل (٩/ ١١٥).

(٢) تقريب التهذيب (٥١٣٨، ٦١٢٧)، وسيأتي شيء من ترجمة الراسبي في الحديث رقم (٣٤).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٦٥)، الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٢)، شرح علل الترمذي (٢/ ٤٩٦).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦١)، مسائل حرب «ت: فايز» (٢/ ٩٤٩)، تهذيب التهذيب (٤/ ٤٧٢)، تعريف أهل التقديس (٦٤).

(٥) «رفع الاشتباه» ضمن آثاره (٣/ ٩٧٠).

(٦) الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٩)، الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٣٧٣)، تقريب التهذيب (٢٨٧٧، ٦٥٠٦، ٧٤٣٥).

لا يقولون ذلك»[(١)]. وعامة الروايات عن الحسن في هذا الحديث ليس فيها تصريح بالسماع.

واختلف الأئمة في أصل سماع الحسن من عمران رضي الله عنه، فذهب البزار وابن حبان والحاكم إلىٰ إثبات سماع الحسن من عمران[(٢)]، اعتمادًا علىٰ بعض الأسانيد التي فيها تصريح بالسماع.

وكأن الإمام أحمد توقف في ذلك، فقد سئل عنه فقال: «ما أُنْكِره، ابن سيرين أصغر منه بعشر سنين سمع منه»، فذكر إمكان السماع، ثم ذكر قرينة تدل علىٰ عدم سماعه، وهي أن قتادة يُدخِل واسطة بين الحسن وبين عمران[(٣)]، وذكر هذه القرينة -أيضًا- أبو حاتم والبرديجي.

وأنكر عامةُ النقاد أن يكون الحسن سمع من عمران، منهم: يحيىٰ القطان، وابن معين، وابن المديني، وأبو حاتم[(٤)]، والبرديجي، والبيهقي[(٥)]، وغيرهم، ونَسَبَه الحاكمُ إلىٰ البخاري ومسلم[(٦)].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣٣٩).

(٢) ونَسَبَه الحاكم إلىٰ الأكثر، صحيح ابن حبان (١٨٠٧)، المستدرك (٧٨، ٢٩١٧، ٣٤٥٠، ٧٤٠٠، ٨٦٩٤)، نصب الراية (١/ ٩٠) وفيه كلام البزار.

(٣) مسائل أحمد-رواية أبي داود (٢٠٤٢)، سؤالات أبي داود لأحمد (٣٣٥)، وفي مسائل أحمد -رواية صالح (٨٤٤) بعدما ذكر مَنْ سمع منهم من الصحابة قال: «وقال بعضهم: حدثني عمران بن حصين، وقال بعضهم حدثنا أبو هريرة، ... وقال بعضهم: سمع من سمرة بن جندب، وحُكِي عن الحسن أنه سمع عائشة»، وفهم ابن أبي حاتم والجورقاني من هذه الرواية أن الإمام أحمد ينكر سماعه من عمران، المراسيل (١٢٠)، الأباطيل والمناكير (١/ ٢٠٣)، لكن الروايات الأخرىٰ عن الإمام أحمد تدل علىٰ أنه متوقف عن الجزم بذلك مع احتمالٍ وإمكان.

(٤) العلل لابن المديني (ص٥١)، المراسيل (١١٩-١٢٦)، الجرح والتعديل (٣/ ٤٢)، وقد قال أبو حاتم في موضع آخر عند سرد الرواة عن عمران: «والحسن إن كان سَمِعه»، الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٦)، وجزمه بالنفي مقدَّمٌ علىٰ هذا التردد.

(٥) السنن للبيهقي (٢٠٠٩٨، ٢٠١٥١)، إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٨٥)، ووَصَفه البيهقي بأنه «قول المحدثين»، و«أهل العلم بالحديث» وفيه تعقّب علىٰ قول شيخه الحاكم بأنه قول الأكثر، «الخلافيات» (٧/ ٤٢١، ٥٣٧)، معرفة السنن والآثار (١٢٦٢٩).

(٦) المستدرك (٧٨، ٨٦٩٤).

والقول الثاني هو الراجح، ومما يقوي هذا القول: أن الأئمة الذين قالوا به قد وقفوا علىٰ ما اعتمد علىٰ مثله أصحابُ القول الثاني من أسانيد مصرَّح فيها بالسماع، فأعلوها ونفوا صحتها، ومؤدىٰ كلام الإمام أحمد يَؤول إلىٰ هذا القول؛ إذ التوقف في قبول السماع وعدم الجزم به هو رد له في حقيقة الأمر، وعليه فإن رواية الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه منقطعة، والله أعلم.

❖ **وأصح ألفاظ هذا الحديث ما جاء في أصح الطرق**: من رواية منصور بن زاذان، ويونس بن عبيد، عن الحسن، عن عمران بن حصين رضي الله عنه: أنه رأىٰ في يد رجل حلقة من صُفْر، قال: فقال: «ما هذه؟» قال: من الواهنة، قال: فقال: «أما إنها لن تزيدَك إلا وهنًا، ولو متَّ وأنت ترىٰ أنها نافعتك، لمتَّ علىٰ غير الفطرة».

وسيأتي أن أبا حمزة العطار كان يزيد بعد هذا الحديثِ حديثًا آخر مرفوعًا، ويجعله متعلقًا بحديث الواهنة، وهو حديث: «ليس منا من تَطَيَّر أو تُطُيِّر له . . .»، وقد انفرد بربط هذا الحديث بحديث الواهنة، ولم يُتابع علىٰ ذلك، وستأتي دراسة هذا الحديث[1].

والخلاصة: أن الصحيح في هذا الحديث وقفُه علىٰ عمران رضي الله عنه، وأن فيه انقطاعًا بين الحسن وعمران، والله أعلم.

ورو‌ىٰ ابن وهب، عن سعيد بن أيوب المصري، عن أبي عيسىٰ الخرساني، عن النبي ﷺ بنحوه مرسلًا، وأبو عيسىٰ الخرساني ممن روىٰ عن الحسن[2]، فيحتمل رجوع هذا الحديث إليه.

❖ ورو‌ىٰ الأحوص بن حكيم، عن أبي سلمة الكلاعي، عن ثوبان مولىٰ رسول الله ﷺ، قال: رأىٰ رسولُ الله ﷺ علىٰ بعض أصحابه خاتمًا من

(١) وهو الحديث رقم (٧٠).
(٢) الجامع لابن وهب «ت: أبو الخير» (٦٧٢)، تهذيب الكمال (٧٥٥٩).

نحاس، فقال: «**ما هذا الخاتم**»، قال: يا رسول الله، من الواهنة، قال: «**فانزعه، فإنه لا يزيدك إلا وهنًا**»، والأحوص بن حكيم ضعيف[(١)].

وروىٰ عفير بن معدان، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ نحوه، وعفير بن معدان ضعيف، قال أبو حاتم: «يُكثِر الرواية عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ، بالمناكير ما لا أصل له، لا يُشتَغل بروايته»[(٢)]، والله أعلم.



(١) غريب الحديث للحربي (٣/ ١٠٥٥)، المعجم الكبير (٢/ح١٤٣٩) الأسامي والكنىٰ لأبي أحمد الحاكم (٤/ ٣١)، تقريب التهذيب (٢٩٢).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٣٦)، المعجم الكبير (٨/ح٧٧٠٠).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٥] وله عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «من تعلّق تميمةً فلا أتم الله له، ومن تعلق وَدَعَةً فلا وَدَعَ الله له»، وفي رواية: «من تعلق تميمةً فقد أشرك».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أحمد (١٧٤٠٤): حدثنا أبو عبد الرحمن، أخبرنا حَيوة، أخبرنا خالدُ بن عُبيد قال: سمعت مِشْرَح بن هاعان يقول: سمعتُ عُقبة بن عامر يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**من تَعلّق تميمةً فلا أتمّ اللهُ له، ومن تَعلّق وَدَعَةً فلا وَدَعَ اللهُ له**».

التخريج:

* أخرجه **عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم** في فتوح مصر والمغرب (ص٣٢٠-٣٢١)،

- والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧١٧٢)، من طريق **إبراهيم بن منقذ الخولاني**،

- وابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ١٦٢)(١)، من طريق **عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسىٰ أبي زيد القرطبي**،

- وابن طاهر المقدسي في صفوة التصوف(٢)، من طريق **يوسف بن موسىٰ القطان**،

---

(١) وفيه: «خالد بن عبد الله» بدل: «خالد بن عبيد»، وهو خطأ، وصُوّب في تحقيق: بشار عواد (١١/ ١٠).

(٢) نسخة المكتبة الخليلية بالهند «منسوخة سنة ٥٩٨هـ» (ل١٤٢/ب)، ونسخة أخرىٰ «منسوخة في أول القرن السابع» (ل١٨٥/أ)، وفي كلا النسختين: «حامد بن يزيد» بدل: «خالد بن عبيد»، وهو تصحيف قديم، أو وهم من أحد الرواة.

أربعتهم (ابن عبد الحكم، وإبراهيم بن منقذ، وأبو زيد عبد الرحمن بن إبراهيم، ويوسف القطان)، عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، به بنحوه.

* وأخرجه **عبد الله بن وهب** في الجامع «ت: أبو الخير» (٦٦٢)، ومن طريقه: ابن حبان (٦٠٨٦)، وابن عدي (٨/ ٢٣١)، والحاكم (٧٥٠١) والبيهقي (١٩٦٣٤)،

- وأبو يعلىٰ (١٧٥٩)، والحاكم (٨٢٨٩)، من طريق **أبي عاصم النبيل الضحاك بن مَخْلَد**،

- وابن عبد الحكم في فتوح مصر والمغرب (ص٣٢١)، والدولابي في الكنىٰ والأسماء (١٧٨٠)، من طريق **أبي زرعة وهب الله بن راشد**،

ثلاثتهم (ابن وهب، وأبو عاصم النبيل، ووهب الله بن راشد)، عن حَيوة بن شريح بن صفوان التُجيبي المصري أبي زرعة، به بنحوه،

ولفظهم جميعًا -إلا أبا عاصم في رواية أبي يعلىٰ-: «**من علّق تميمة** . . .».

* وأخرجه ابن عبد الحكم في فتوح مصر والمغرب (ص٣٢١)، عن أبي الأسود النضر بن عبد الجبار، عن **عبد الله بن لهيعة**، عن مِشْرَح بن هاعان أبي مصعب المَعَافري، به بنحوه.

* وأخرجه أحمد (١٧٤٢٢)، والحارث بن أبي أسامة في مسنده (٢٠٣٨)، من طريق عبد العزيز بن مسلم القَسْمَلِي، والحاكم (٧٥١٣)[1]، من طريق سهل بن أسلم العَدَوي، كلاهما عن يزيد بن أبي منصور، عن **دُخَين بن عامر الحَجْري**،

(١) تصحف عند الحاكم «الدخين» إلىٰ: «الرجلين»، نص علىٰ وقوع التصحيف المعلّمي، آثاره (٣/ ٩٦٢).

- والطبراني في مسند الشاميين (٢٣٤)، من طريق عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن **أبي سعيد الشامي**،

كلاهما (دُخَين، وأبو سعيد)، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه بنحوه،

إلا أن دُخَينًا رواه بهذا اللفظ: (أن رسول الله ﷺ أقبل إليه رهط، فبايع تسعة وأمسك عن واحد، فقالوا: يا رسول الله، بايعت تسعة وتركت هذا، قال: «**إن عليه تميمة**»، فأدخل يده فقطعها، فبايعه، وقال: «**من علق تميمة فقد أشرك**»)، وهي الرواية التي أشار إليها المؤلف رحمه الله.

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن عقبة بن عامر من ثلاثة طرق:

❖ **الطريق الأول (طريق مِشْرَح بن هاعان):**

وروي عن مِشْرَح بن هاعان من طريقين:

١- من طريق حيوة بن شريح، عن **خالد بن عبيد المَعَافري**، عن مِشْرَح.

وحيوة بن شريح ثقة ثبت[1]، وخالد بن عبيد المَعَافري ترجمه البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات[2]، ففي حاله جهالة، وإسناده متصل، فقد سمع من مِشْرَح بن هاعان كما في أسانيد هذا الحديث.

٢- من طريق أبي الأسود النضر بن عبد الجبار، عن **عبد الله بن لهيعة**، عن مِشْرَح.

وعبد الله بن لهيعة سبقت ترجمته وأنه ضعيف[3]، وأبو الأسود هو كاتب ابن لهيعة كما قال يعقوب بن سفيان، وقال ابن معين: «كان أبو الأسود

(١) تقريب التهذيب (١٦١٠).

(٢) التاريخ الكبير (٣/ ١٦٢)، الكنىٰ لمسلم (٣٢٠٤)، الجرح والتعديل (٣/ ٣٤٢)، الثقات (٦/ ٢٦١)، تعجيل المنفعة (١/ ٤٩٤).

(٣) في الحديث رقم (٥)، وخلاصة حاله أنه ضعيف.

النضرُ بن عبد الجبار راويةً عنه (يعني عن ابن لهيعة)، وكان شيخَ صدق، وكان ابن أبي مريم سيئ الرأي في ابن لهيعة، فلما كتبوها عنه وسألوه عنها سكت عن ابن لهيعة»، قال أحمد بن صالح: «كتبت حديث أبي الأسود، وما أحسن حديثه عن ابن لهيعة»، وقال في كلام طويل في تفصيل شأن ابن لهيعة: «ابن لهيعة صحيح الكتاب، كان أخرج كتبه فأملىٰ علىٰ الناس حتىٰ كتبوا حديثه إملاءً، فمن ضبط كان حديثه حسنًا، ... ثم لم يخرج ابنُ لهيعة بعد ذلك كتابًا، ولم يُر له كتاب»، وقال: «وظننت أن أبا الأسود كتب من كتاب صحيح، فحديثه صحيح يشبه حديث أهل العلم»[(١)].

والكلام السابق يقوي رواية أبي الأسود عن ابن لهيعة، ولكن يُشكل عليه أن أبا الأسود نفسَه أنكر أن لابن لهيعة كتابًا، وذكر عن نفسه أنه كان ممن يتَتَبعون أحاديث شيوخ مصر الذين يروي عنهم ابن لهيعة فيدفعونها إلىٰ ابن لهيعة فيقرؤها عليهم[(٢)]، علاوةً علىٰ أن ابن لهيعة قد اشتهر عنه أنه كان يُسقِط الوسائط بينه وبين شيوخه خطأً، وعَدَّه ابنُ حبان ممن يدلس عن الضعفاء[(٣)].

ويُضاف إلىٰ ذلك أن في رواية ابن لهيعة هذه بخصوصها علةً أخرىٰ، قال سعيد بن أبي مريم: «كانت كتب حيوة بن شريح عند وصيٍّ له قد كان أوصىٰ إليه، وكانت كتبُه عنده، فكان قوم يذهبون فينسخون تلك الكتب، فيأتون به ابن لهيعة، فيقرأ عليهم»[(٤)]، وهذا الحديث معروف من حديث حيوة بن شريح، فلعله كان من هذه الأحاديث التي أُدخلت علىٰ ابن لهيعة، فلا يصح الاعتبار

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٨٤، ٤٣٤)، تهذيب الكمال (٣٥١٣)، وينظر: تعليق د. أحمد معبد علىٰ «النفح الشذي» لابن سيد الناس (٢/ ٨٠٩-٨١١).

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٧)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٢٣٧).

(٣) المجروحين (٢/ ١١)، وسيأتي الكلام علىٰ إسقاط ابن لهيعة للضعفاء في الحديث رقم (٢٦).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٨٥).

بمتابعة ابن لهيعة، وابن لهيعة يروي عن مِشْرَح بن هاعان بواسطة، وهو كثيرًا ما يسقط الواسطة كما سيأتي(١)، والله أعلم.

❖ ومِشْرَح بن هاعان المَعَافري المصري أبو مصعب، وثقه ابن معين، والعجلي، وقال أحمد: «معروف»(٢)، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: «ليس بذاك، وهو صدوق»، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به»، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يُخطئ ويُخالف»، وقال في المجروحين: «يروي عن عقبة بن عامر أحاديث مناكير لا يتابع عليها»، وقال ابن حجر: «مقبول»(٣)، وقال الذهبي: «صدوق»، وهذا هو الظاهر، روىٰ له الأربعة إلا النسائي، وقد سمع من عقبة بن عامر(٤).

وأورد ابنُ عدي هذا الحديثَ في ترجمة مِشْرَح بن هاعان، والظاهر أن إسناده ليس بالقوي، من أجل خالد بن عبيد، وهو متصل، ويصلح للاعتبار به.

❖ **الطريق الثاني (طريق دُخَين الحَجْري):**

وهذا الطريق يرويه يزيد بن أبي منصور، عن دُخَين الحَجْري.

ويزيد بن أبي منصور هو الأزدي أبو روح، تابعي بصري سكن مصر وإفريقية، قال عنه أبو حاتم: «لا بأس به»، والتزم ابن حجر عبارة أبي حاتم، وقد فرقه ابن حبان فجعله شخصين، الأول: صاحب هذه الترجمة الذي سكن مصر وإفريقية، والثاني: الذي يروي عن دُخَين الحَجْري، عن عقبة بن

---

(١) العلل للإمام أحمد -رواية عبد الله (١٥٧٥)، وسيأتي بقية ذلك في الحديث رقم (٢٦).

(٢) والظاهر أن مراد الإمام أحمد بذلك رفعُ الجهالة عنه، فتمام كلامه أن غير واحدٍ من المصريين قد روىٰ عنه.

(٣) وقد تعقبه محررو تقريب التهذيب، ووصفوه بأنه صدوق حسن الحديث، تحرير تقريب التهذيب (٦٦٧٩).

(٤) تاريخ الدارمي عن ابن معين (٧٥٥)، التاريخ الكبير (٨/ ٤٥)، الكنىٰ لمسلم (٣٢٠٤)، مسائل حرب «ت: فايز حابس» (٣/ ١٣٠٢)، الجرح والتعديل (٨/ ٤٣١)، الثقات للعجلي (١٧٢٨)، الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٢٣١)، الثقات لابن حبان (٥/ ٤٥٢)، المجروحين (٣/ ٢٨)، ميزان الاعتدال (٤/ ٣٣٥)، تقريب التهذيب (٦٧٢٤).

عامر ﵁، فذكر الأول في التابعين، وذكر الثاني في أتباع التابعين وأورد له هذا الحديث: «**من علق تميمة** . . .» ثم قال: «لست أعرف ليزيد هذا سماعًا من دُخَين، فإن كان سمع منه فهو في هذه الطبقة» يعني: طبقة أتباع التابعين، والصحيح أنه راو واحد كما يظهر ذلك من صنيع عامة من ترجم له(١).

❖ ودُخَين بن عامر الحَجْري المصري، أبو ليلىٰ ويقال: أبو الهيثم، كاتب عقبة بن عامر ﵁، وثقه يعقوب بن سفيان، وابن حبان، قال ابن حجر: «ثقة»، قتلته الروم بتِنِّيس سنة ١٠٠هـ، وقد سمع من عقبة بن عامر(٢).

أما ما يتعلق بسماع يزيد بن أبي منصور من دُخين فلم أقف علىٰ من ذكره، إلا ما جاء في إسناد الحارث بن أبي أسامة عند البوصيري، ففيه: «حدثني دخين»، والحديث في مسند الحارث -كما تقدم في التخريج- بالعنعنة، وكذلك ذكره الهيثمي في بغية الحارث، ورواه كذلك من طريق الحارث بن أبي أسامة: ابنُ مخلد البزاز في حديثه عن شيوخه(٣).

ويزيد بن أبي منصور تابعي، وقد روىٰ عن بعض الصحابة، ودخين توفي

---

(١) تاريخ الدوري عن ابن معين (٥٣٠٣)، التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٤٠٦/١٠)، الجرح والتعديل (٢٩١/٩)، «طبقات علماء إفريقية» لأبي العرب التميمي (ص٢١)، الثقات لابن حبان (٥٤٨/٥، ٦٢٦/٧)، «رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية» لأبي بكر عبد الله بن محمد المالكي (١٥٠/١)، تهذيب الكمال (٧٠٥٥، ١٧٩٦)، تقريب التهذيب (٧٨٣٦).

(٢) التاريخ الكبير (٢٥٦/٣)، المعرفة والتاريخ (٥٠٣/٢)، الجرح والتعديل (٤٤٢/٣)، المراسيل لابن أبي حاتم (٢٠٠)، الثقات لابن حبان (٢٢٠/٤)، رياض النفوس (١٥٠/١)، تهذيب الكمال (١٧٩٦)، تقريب التهذيب (١٨٣٢)، وقد وقع اختلاف في كنيته، فكنّاه مسلمٌ وأبو حاتم ويعقوب بن سفيان وابن حبان وغيرهم: أبا الهيثم، ويرىٰ بعضهم أن أبا الهيثم مولىٰ لعقبة بن عامر يروي عن دخين.

(٣) «حديث ابن مخلد البزاز عن شيوخه» ضمن مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية (٢٦٠)، بغية الباحث (٥٦٣)، إتحاف الخيرة المهرة (٣٩٥٢).

سنة ١٠٠هـ، وكلاهما قد أقام بمصر، فسماعه منه قريب، وسبق أن ابن حبان نفىٰ علمه بالسماع، مع كونه جعله راويين.

وخلاصة هذا الطريق: أن رجاله ثقات، وفيه انقطاع يسير بين يزيد بن أبي منصور، ودخين الحجري.

❖ **الطريق الثالث (طريق أبي سعيد الشامي):**

وهذا الطريق يرويه الوليد بن الوليد العنسي، عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن أبي سعيد.

والوليد بن الوليد العنسي ويقال له: الوليد بن موسىٰ، ضعيف، ذكر ابن حبان والحاكم وأبو نعيم أنه يروي عن ابن ثوبان موضوعات(١).

وأبو سعيد هذا مجهول، وليس هو بأبي سعيد المقبري كيسان بن سعيد -كما قد فسره به بعض الباحثين-، فالمقبري مدني، وهذا شامي، وقد ترجم الطبراني لهذا الطريق في مسند الشاميين بترجمة: «ابن ثوبان، عن أبي سعيد»، وأخرج فيها حديثين فقط، هذا أحدهما، والثاني أيضًا فيه نفس الإشكال، فلم أجد له متابعة عن أبي سعيد هذا إلا في أحد معاجم الطبراني وسماه هناك: أبا سعيد الشامي(٢).

وقد ترجم له أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنىٰ» في باب: «من أعرف منهم بكنيته ولا أقف علىٰ اسمه» وكنّاه: أبا سعيد الشامي، وساق له حديث الطبراني الثاني فقط(٣)، فهو علىٰ هذا مجهول العين، فهذا الطريق ليس بشيء.

---

(١) المجروحين (٣/ ٨١)، المدخل إلىٰ الصحيح (ص٢٢٢)، الضعفاء لأبي نعيم (ص١٥٧)، لسان الميزان (٨٣٧٧، ٨٣٨٠).

(٢) المعجم الكبير (٨/ ح٧٥٤٠).

(٣) الأسامي والكنىٰ (٣/ ٤٤٧).

وتلخص مما سبق: أن الطريق الأول متصل وفيه ضعف في رجاله، وأن الطريق الثاني رجاله ثقات وفيه انقطاع يسير بين يزيد بن أبي منصور ودُخين الحَجري، ولعل الطريقين يجبر أحدهما الآخر، وإن كان بينهما بعض المخالفة في المتن، إلا أنهما متفقان في رواية أصل الحديث عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ.

ورواية دخين الحجري أرجح، لأنه أوثق من مِشْرَح بن هاعان، وألصق بعقبة بن عامر منه، ولحال الرواة عنهما أيضًا، إضافة إلىٰ أن في رواية دخين الحجري قصةً تدل علىٰ أنه قد حفظه، والله أعلم.

❖ وروىٰ يزيد بن أبي حبيب، أنه سمع أبا الخير مرثد بن عبد الله، يقول: سمعت عقبة بن عامر رضي الله عنه يقول في التمائم: «إنها أينما وُضعت من الإنسان فإن موضعها شرك»[(١)]، وإسناده صحيح.

وهذا الأثر الموقوف عاضدٌ للمرفوع وليس علةً له فيما يظهر؛ لأن الظاهر أنهما حديثان مختلفان، ففي المرفوع قصة مفصّلة ليست في الموقوف مما يشير إلىٰ تغايرهما، ولأن الموقوف حكم بالشرك فيَقوىٰ القول بأن عند الصحابي أصلًا مرفوعًا للحكم علىٰ هذا الفعل بأنه شرك.

والخلاصة: أن الحديث حسن بمجموع طرقه، وأصح ألفاظه لفظ دخين الحَجري، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، وأنه صح عن عقبة بن عامر أثر موقوف يعضده، والله أعلم.

والذي ظهر لي أن رواية مِشْرَح بن هاعان ورواية دخين الحجري هما طريقان لحديث واحد، كما هو ظاهر رأي المؤلف حين قال: «وفي رواية»، بخلاف ما ذهب إليه الشيخ سليمان بن عبد الله بأنهما حديثان مستقلان[(٢)].



(١) الجامع لابن وهب «ت: أبو الخير» (٦٦١)، مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٩٣١).
(٢) تيسير العزيز الحميد (١/ ٣١٠).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٦] ولابن أبي حاتم، عن حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أنه رأىٰ رجلًا في يده خيط من الحُمَّىٰ، فقطعه، وتلا قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يُوسُف: ١٠٦].

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام ابن أبي حاتم في تفسيره (٧/٢٢٠٨): حدثنا محمد بن الحسين بن إبراهيم بن إِشْكَاب، ثنا يونس بن محمد، ثنا حماد بن سلمة، عن عاصم الأحول، عن عَزْرَة، قال: دخل حذيفةُ علىٰ مريض، فرأىٰ في عَضُده سيرًا، فقطعه -أو انتزعه-، ثم قال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾[(١)].

التخريج:

* أخرجه ابن أبي شيبة (٢٣٩٢٩)، وحرب الكرماني في مسائله «ت: فايز حابس» (٢/٨١٩)، والخلال في السنة (١٤٨٢، ١٦٢٤)، من طريق سليمان الأعمش، عن **أبي ظَبْيان حصين بن جندب الجَنْبي**،

- وابن أبي شيبة (٢٣٩٢٨)، عن علي بن مسهر، عن يزيد بن أبي زياد الكوفي، عن **زيد بن وهب الجهني**،

كلاهما (أبو ظَبْيان، وزيد بن وهب)، عن حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بنحوه،

---

(١) هكذا جاء الإسناد في تفسير ابن أبي حاتم المطبوع، وهو كذلك في مخطوطته الوحيدة (مجلد٤: ل/٢٤٦أ)، وساق إسناده علىٰ هذا الوجه: الشيخ سليمان بن عبد الله، تيسير العزيز الحميد (١/٣١٣)، ولكن ساق ابن كثير هذا الأثر في تفسيره (٨/ ٨٤) -من غير أن يعزوه لأحد-: من طريق حماد بن سلمة، عن **عاصم بن أبي النجود**، عن **عروة**، عن حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وحماد بن سلمة يروي عن عاصم بن أبي النجود وعاصم بن سليمان الأحول، ولعله كان مهملًا عند ابن كثير ففسره بابن أبي النجود، لاشتهار حماد بن سلمة بالرواية عنه، ولعل «عزرة» تصحف إلىٰ «عروة»، والله أعلم.

ولم يذكرا الآية، وفي لفظهما -بدل قراءة الآية- أن حذيفة قال له: «لو متَّ وهذا في عضدك ما صليتُ عليك»،

وفي لفظ أبي ظَبْيان: فوجد في عضده خيطًا، قال: فقال: «ما هذا؟» قال: خيط رُقِي لي فيه، وعند الخلال -الموضع الأول-: دخل حذيفة علىٰ رجل من عَبْس يعوده،

وفي لفظ زيد بن وهب: انطلق حذيفة إلىٰ رجل من النَّخَع يعوده، . . . وانطلقتُ معه.

الدراسة:

هذا الأثر يُروىٰ حذيفة بن اليمان ﵁ من ثلاثة طرق:

❖ **الطريق الأول (طريق عزرة):**

وهذا الطريق يرويه عاصم بن سليمان الأحول، عن عزرة.

وعزرة جاء في الإسناد هكذا غير منسوب، وذكر الإمام أحمد والبخاري عاصمًا الأحول فيمن روىٰ عن: «عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي الكوفي الأعور»[(١)]، وعزرة هذا ثقة، في طبقة أتباع التابعين[(٢)]، لم يُذكر له سماع من أحد من الصحابة، وكونه في هذه الطبقة يبعد أن يكون له سماع من حذيفة، فقد توفي حذيفة سنة ٣٦هـ[(٣)].

---

(١) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٢٨٩٤، ٥٣١٠)، التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٨/ ١٢٩)، التاريخ الأوسط (٣/ ٣٥)، ونَسَبه الإمام أحمد: عزرة بن دينار الأعور، وقال البخاري -في التاريخين-: «وقال أحمد: هو ابن دينار الأعور، ولا أراه يصح» ويقصدُ الإمامَ أحمد -كما قال أبو علي الجيّاني، تقييد المهمل (٢/ ٣٥٥)-، وفرّق بين عزرة بن عبد الرحمن الذي هو الأعور، وبين عزرة بن دينار: البخاريُّ، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٧/ ٢٢).

(٢) الثقات لابن حبان (٧/ ٣٠٠)، تقريب التهذيب (٤٦٠٨).

(٣) وقد نقل ابن أبي حاتم في ترجمة عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي (٧/ ٢١) إنكار ابن المديني سماعه من البراء، والبراء سكن الكوفة، وتوفي بعد حذيفة بقرابة أربعين سنة، قال ابن المديني: «عزرة بن عبد الرحمن ثقة، روىٰ عنه قتادة، وسليمان التيمي، وعبد الكريم الجزري، وغيرهم، ولم يسمع من =

وعاصم بن سليمان الأحول ثقة، له سماع من عزرة[(١)].

❖ **الطريق الثاني (طريق أبي ظَبْيان حصين بن جندب الجَنْبي):**

وهذا الطريق يرويه الأعمش سليمان بن مهران، عن أبي ظَبْيان، ورواه عن الأعمش أربعة من كبار تلاميذه: أبو معاوية، ووكيع، والثوري، وعيسىٰ بن يونس.

والأعمش ثقة حافظ لكنه يدلس[(٢)]، ولم أقف علىٰ تصريح له بالتحديث في شيء من طرق هذا الأثر، وأبو ظَبْيان ليس من خاصة شيوخ الأعمش حتىٰ تُحمل عنعنته علىٰ الاتصال، وقد أخرج البخاري ومسلم رواية الأعمش عنه معنعنة، لكنها في موضعين فقط عند كل واحد منهما، ليس شيءٌ منها في الأصول[(٣)]، فلا يصح اعتبار ذلك مقويًا لروايته عنه بالعنعنة.

وأبو ظَبْيان هو حصين بن جندب الجَنْبي الكوفي، ثقة، توفي سنة ٩٠هـ، أو قريبًا من ذلك[(٤)]، ولعله أدرك حذيفة، لكن لم يُذكر له سماع منه، بل أنكره

= البراء»، ويشكل عليه أن ابن أبي حاتم لم يذكر هذا في المراسيل، بل ذكر فيه (٤٨٣) بنفس الإسناد: «قال علي بن المديني: عبد الكريم الجزري لم يسمع من البراء»، وهو البراء بن زيد ابن بنت أنس بن مالك، فيظهر أن في العبارة إشكالًا، ويشكل عليه من جهة أخرىٰ أن عزرة بن عبد الرحمن لم أقف علىٰ من ذكر أنه يروي عن البراء بن عازب، وإنما جاءت رواية لعزرة -مهملًا هكذا-، عن البراء، في حديث: «كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ قمنا صفونًا» أخرجه أحمد (١٨٥٨١) عن هشيم، عن العوام بن حوشب، عن عزرة به، وجاء من طرق أخرىٰ عن هشيم تفسيره، فأخرجه أبو عبيد في غريب الحديث (٢/ ٢١٧)، وابن أبي شيبة (٧٢٢٦)، وأبو يعلىٰ (١٦٧٧) عن زكريا بن يحيىٰ زحمويه، وابن حبان في الثقات (٥/ ٢٧٩) من طريق بشر بن معاذ العَقَدي، أربعتهم (أبو عبيد، وابن أبي شيبة، وزكريا، وبشر) عن هشيم به، وقالوا: «عزرة بن الحارث»، زاد زكريا، وبشر: «الشيباني»، وترجم له بهذا النسب ابن حبان في الثقات، فتَبيّن أن في تحرير المراد من كلام ابن المديني إشكالٌ، فلا يصح الاعتماد عليه هنا.

(١) المعجم الكبير للطبراني (٩/ح٩٤٧٠)، تقريب التهذيب (٣٠٧٧).

(٢) تقريب التهذيب (٢٦٣٠).

(٣) أما البخاري فأخرج أثرًا موقوفًا من تفسير ابن عباس (٤٧٠٦)، وحديثًا مقرونًا (٧٣٧٦)، وأما مسلم فأخرج حديثًا في الشواهد (٩٦)، وآخر مقرونًا (٢٣١٩).

(٤) تقريب التهذيب (١٣٧٥).

الذهبي[(١)]، وأنكر أكثر الأئمة سماعه ممن قارب حذيفة في الوفاة، كعبد الله بن مسعود، وسلمان، وعلي بن أبي طالب ﷺ[(٢)]، حتىٰ علىٰ القول بثبوت سماعه من بعضهم، يبقىٰ سماعه من حذيفة لم يثبت، والأصل فيه العدم، فروايته عنه منقطعة، والله أعلم.

❖ **الطريق الثالث (طريق زيد بن وهب):**

وهذا الطريق يرويه علي بن مسهر، عن يزيد بن أبي زياد، عن زيد بن وهب.

ويزيد بن أبي زياد الكوفي، ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن، وعنده تدليس، توفي سنة ١٣٦هـ، وعمره في حدود التسعين[(٣)]، وذكر سفيان بن عيينة أنه سمعه في الكوفة وقد لُقن، وقال أحمد: «يزيد عنه اختلاف، مَرةً طاوس، مَرةً مقسم، مَرةً مجاهد»، وقال: «يزيد يُختلف عنه جدًا»[(٤)].

وزيد بن وهب الجهني ثقة مخضرم، وقد سمع من حذيفة[(٥)]، وروايته عنه في الصحيحين.

والظاهر أن هذا الإسناد عن زيد بن وهب ليس بمحفوظ عنه؛ إذ قد تفرد به -فيما وقفت عليه- يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف، ويزيد بن أبي زياد يروي عن أبي ظَبْيان، فيُحتمل أن يكون يرويه عن أبي ظَبْيان، فأخطأ فيه فجعله عن

(١) سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٦٣).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (١٧٦، ١٧٧)، وقد أثبت سماعَه من سلمان وعلي: مسلمٌ في الكنىٰ (١٧٥٤)، واختلف قول البخاري، فذكر سماعه منهما في التاريخ الكبير (٣/ ٣)، ونقل الترمذي عنه أنه أنكر سماعه من سلمان بأنّ سلمان مات قبل علي، جامع الترمذي (٣٩٢٧)، ويحتمل أن يكون كلامه في التاريخ الكبير إنما هو حكاية للصيغ الواردة في الأسانيد، يُنظر في مسألة إيراد البخاري للسماعات في تاريخه: تعليق المعلمي علىٰ موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ١٢٨)، تحرير علوم الحديث، للجديع (١/ ١٨٣).

(٣) التاريخ الكبير (٨/ ٣٣٤)، تقريب التهذيب (٧٧٦٨)، تعريف أهل التقديس (١١٢).

(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٣٥٠، ٢٠٣١)، الجرح والتعديل (١/ ٤٣).

(٥) المنتخب من علل الخلال لابن قدامة (٩١)، تقريب التهذيب (٢١٧٢).

زيد بن وهب؛ لاشتهار زيد بن وهب بالرواية عن حذيفة، وما في ترجمة يزيد -فيما تقدم- من ضعفه وقبوله للتلقين وكثرة اختلافه يقيم الاحتمال بذلك، وإن كان وَرَدَ في الإسناد سماع يزيد بن أبي زياد من زيد بن وهب، فإن الخطأ إذا ورد على الرواية لم يُعتبر شيء من ذلك.

ومما يزيد الإشكال في هذه الرواية: ما سبق من أن الأعمش يرويه عن أبي ظَبْيان بالعنعنة، ولم يصرح بالتحديث، والأعمش مدلس، وهو يروي عن يزيد بن أبي زياد(١)، فاحتمال أن يكون أخذه من يزيد بن أبي زياد وارد أيضًا، فكل ذلك يُلغي اعتبار هذه المتابعة ويجعلها غير صالحة للاعتضاد.

وأما الطريق الأول (طريق عزرة) فقد تقدم أن عزرة في طبقة نازلة، وأنه هو وأبو ظَبْيان لم يسمعا من حذيفة رضي الله عنه، وكلاهما من الكوفة، وأبو ظَبْيان في طبقة شيوخ عزرة، فيصعب -والحالة هذه- أن تعضد إحدى الروايتين الأخرى، بل يحتمل أن يكون مخرجهما واحدًا، خصوصًا مع كون هذه الروايات متعلقة بحادثة عين وقعت لحذيفة رضي الله عنه.

والخلاصة: أن الأثر فيه ضعف للانقطاع الواقع فيه، وهذا الضعف ليس شديدًا، فالأثر صالح للاستشهاد، وسيأتي عن ابن مسعود رضي الله عنه بنحوه بإسناد حسن في الحديث الثامن عشر، والله أعلم.



---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١١٥٥٣، ٣٥٢٤٧، ٣٦٧١٦)، مسند البزار (١٣١٣).



بابُ ما جاء في الرقى والتمائم

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٧] في الصحيح: عن أبي بَشير الأنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أنه كان مع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بعض أسفاره، فأرسل رسولًا: «أنْ لا يَبْقَيَنَّ في رَقَبة بعير قلادةٌ من وَتَر أو قلادةٌ إلا قُطعت».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٣٠٠٥): حدثنا عبدُ الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عَبّاد بن تميم، أن أبا بَشير الأنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أخبره: أنه كان مع رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بعض أسفاره، -قال عبد الله: حسبت أنه قال: والناسُ في مَبِيتهم-، فأرسل رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رسولًا: **«أنْ لا يَبْقَيَنَّ في رَقَبة بَعير قلادَةٌ من وَتَر أو قلادَةٌ إلا قُطِعت»**.

التخريج:

* أخرجه مسلم (٢١١٥)، عن **يحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري**،

- وأبو داود (٢٥٥٢)، عن **عبد الله بن مسلمة القَعْنَبي**،

- والنسائي في الكبرىٰ (٨٧٥٧)، عن **قتيبة بن سعيد**،

ثلاثتهم (يحيىٰ، والقَعْنَبي، وقتيبة)، عن مالك بن أنس، به بنحوه، وهو في الموطأ (٢٧٠٦)،

إلا أن قتيبة قال فيه: عن عَبّاد بن تميم، أن رجلًا من الأنصار أخبره . . .

وزادوا كلهم: قال مالك: «أرىٰ أن ذلك من أجل العين».

الدراسة:

هذا الحديث متفق عليه، وما رواه قتيبة بن سعيد -مخالفًا أصحاب مالك- من إبهام اسم الصحابي لا يضر؛ فالصحيح عن مالك الذي رواه الجماعة عنه تعيين الصحابي، والله أعلم.



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٨] وعن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرقىٰ والتمائم والتِّوَلة[1] شرك»، رواه أحمد، وأبو داود.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٣٨٨٣): حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن يحيىٰ بن الجَزّار، عن ابن أخي زينبَ امرأة عبد الله، عن زينبَ امرأة عبد الله، عن عبد الله، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إن الرُّقىٰ، وَالتمائم، وَالتِّوَلة شرك**».

التخريج:

* أخرجه الجصاص في أحكام القرآن (٥/ ٣٧٨)، والبيهقي (١٩٦٣٢)، من طريق **أبي بكر محمد بن بكر بن داسه**، عن أبي داود، به بمثله.

* وأخرجه **أحمد بن حنبل** (٣٦١٥)،

- وأبو يعلىٰ (٥٢٠٨)، عن **أبي خيثمة زهير بن حرب**،

- وابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (٢/ ٧٤٤)، من طريق **علي بن حرب الطائي**،

- والبغوي في شرح السنة (٣٢٤٠)، من طريق **محمد بن حماد الأبِيْوَرْدي الزاهد**،

أربعتهم (أحمد، وأبو خيثمة، وعلي بن حرب، ومحمد بن حماد)، عن أبي معاوية محمد بن خازم، به بنحوه،

وقال أبو خيثمة في شيخ يحيىٰ بن الجزار: «عن ابن أخت زينب»،

---

(١) التِّوَلة: مَا يُحَبِّبُ المرأةَ إلىٰ زَوجِها من السِّحر وغيرِه، غريب الحديث لأبي عبيد (٥/ ٦١)، النهاية (١/ ٢٠٠).

وزاد أحمد، ومحمد بن حماد في أولِه: «أن عبد الله جاء وعندي عجوزٌ تَرقيني من الحمرة، فأدخلتُها تحت السرير، فدخل، فجلس إلىٰ جنبي، فرأىٰ في عنقي خيطًا، قال: ما هذا الخيط؟ قالت: قلت: خيطٌ أرقي لي فيه، قالت: فأخذه فقطعه، ثم قال: إن آل عبد الله لأغنياء عن الشرك...» ثم ذكر الحديث.

* وأخرجه ابن ماجه (٣٥٣٠)، من طريق **عبد الله بن بشر الرَّقّي**،

- والحاكم (٨٢٩٠)، من طريق **محمد بن سلمة**[(١)] **الشامي الكوفي**،

كلاهما (عبد الله بن بشر، ومحمد بن سلمة)، عن الأعمش سليمان بن مهران، به بنحوه،

وقال عبد الله بن بشر في شيخ يحيىٰ -أيضًا-: «عن ابن أخت زينب»[(٢)]، وعيّنه محمد بن سلمة فقال فيه: «عبد الله بن عتبة بن مسعود»،

وذكرا جميعًا في أولِه قصةَ ابن مسعود مع زينب في قطع الخيط كما سبق.

* وأخرجه ابن حبان (٦٠٩٠)، والطبراني في الكبير (١٠/ح١٠٥٠٣)، من طريق العلاء بن المسيب بن رافع، عن **فُضَيل بن عمرو الفُقَيمي**، عن يحيىٰ بن الجزار العُرَني الكوفي، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بنحوه،

ولم يذكر: «ابن أخي زينب»، ولا «زينب»،

وذكر -عند ابن حبان- في أوله قصة ابن مسعود في قطع الخيط بنحو ما سبق.

* وأخرجه ابن وهب في الجامع «ت: أبو الخير» (٦٦١)، من طريق عبد الله بن أبي نَجيح المكي، عن **أصحاب عبد الله بن مسعود**،

---

(١) وقع في المطبوع «مسلمة»، وتصويبه من إتحاف المهرة (١٣٤٠٧)، وهو محمد بن سلمة الكوفي صاحب الأعمش، الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٦).

(٢) وذكر المنذري أنه في بعض نسخ ابن ماجه: «ابن أخي زينب»، الترغيب والترهيب (٤/ ٣٠٨).

- وأبو عبيد في غريب الحديث (٥/ ٦١)، من طريق **إبراهيم النخعي**،

- وعبد الله بن أحمد في السنة (٧٩٠)، والواحدي في الوسيط (٤/ ٥٧٦)، من طريق عمرو بن قيس المُلَائي، عن المنهال بن عمرو الأَسَدي، عن **سيرين أم أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود**،

- والطبراني في الأوسط (٢/ ح١٤٤٢)، والحاكم (٧٥٠٥)، من طريق إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، عن ميسرة بن حبيب النهدي، عن المنهال بن عمرو الأَسَدي، عن **قيس بن السكن الأَسَدي**،

- والطبراني في الكبير (٩/ ح٨٨٦٢)، من طريق أبي إسرائيل المُلَائي إسماعيل بن خليفة العبسي، عن ميسرة بن حبيب النهدي، وفي الكبير أيضًا (٩/ ح٨٨٦٣)، من طريق عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، كلاهما (ميسرة، والمسعودي)، عن المنهال بن عمرو الأَسَدي، عن **أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود**،

- والحاكم (٧٥٠٤)، من طريق **أم ناجية**،

ستتهم (شيوخ ابن أبي نجيح أصحاب عبد الله، والنخعي، وسيرين أم أبي عبيدة، وقيس بن السكن، وأبو عبيدة، وأم ناجية)، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه،

لكن النخعي، وسيرين أم أبي عبيدة، وأبو عبيدة جعلوه: موقوفًا علىٰ عبد الله، ولم يرفعوه،

ولفظ شيوخ ابن أبي نجيح، وأم ناجية: «نهىٰ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ...» من غير ذكر للشرك.

ولفظ أم ناجية: «دخلتُ علىٰ زينب امرأة عبد الله أُعوّذها من جمرةٍ ظَهَرتْ بوجهها ...» فذكرتْ قصة قطع ابن مسعود للخيط، وقصة قطع الخيط هذه مذكورةٌ أيضًا في رواية: سيرين أم أبي عبيدة -عند الواحدي-، وقيس بن السكن، وأبي عبيدة.

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن عبد الله بن مسعود من سبعة طرق:

❖ **الطريق الأول (طريق زينب امرأة عبد الله بن مسعود):**

وهذا الطريق يرويه يحيىٰ بن الجزار، واختُلف عنه وعمن دونه في شيخ يحيىٰ علىٰ أربعة أوجه:

الأول: يحيىٰ بن الجزار، عن ابن أخي زينب، عن زينب، عن عبد الله:

وهذه رواية: عمرو بن مرة -فيما رواه محمد بن العلاء، وأحمد بن حنبل، وعلي بن حرب، ومحمد بن حماد، أربعتهم عن أبي معاوية عن الأعمش، عنه-.

الثاني: يحيىٰ بن الجزار، عن ابن أخت زينب، عن زينب، عن عبد الله:

وهذه رواية: عمرو بن مرة -فيما رواه أبو خيثمة زهير بن حرب، عن أبي معاوية، ورواه عبد الله بن بشر، كلاهما عن الأعمش، عنه-.

الثالث: يحيىٰ بن الجزار، عن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن زينب، عن عبد الله:

وهذه رواية: عمرو بن مرة -فيما رواه محمد بن سلمة الكوفي، عن الأعمش، عنه-.

الرابع: يحيىٰ بن الجزار، عن عبد الله -بإسقاط الواسطتين-:

وهذه رواية: فضيل بن عمرو الفُقَيمي.

فتبين من ذلك أنه اختُلف عن أبي معاوية علىٰ الوجهين الأول والثاني، والوجه الأول هو الصحيح عن أبي معاوية، لأنه من رواية الجماعة الثقات الأثبات.

واختُلف عن الأعمش أيضًا علىٰ الأوجه الثلاثة الأولىٰ، والصحيح عنه الوجه الأول كذلك، فهو من رواية أبي معاوية وهو من أثبت تلاميذ الأعمش[(١)].

وأما الوجه الثاني فراويه عبد الله بن بشر تَكلم البزار والحاكمُ في روايته عن الأعمش، وقال أبو حاتم: «لا يثبت له سماع من الأعمش؛ إنما يقول: كتب إلي أبو بكر بن عياش عن الأعمش»[(٢)].

وأما الوجه الثالث فمحمد بن سلمة هذا صاحب الأعمش، ترجمه ابن أبي حاتم وذكر عن أبيه قوله: «لست أعرفه، وحديثه ليس بمنكر»، وأدخله ابن حبان في المجروحين، وقال: «يروي عن الأعمش ما ليس من حديثه، لا تحل الرواية عنه إلا علىٰ سبيل الاعتبار، ولا الاحتجاجُ به بحال»[(٣)].

فبقي من الاختلاف: الوجه الأول من رواية عمرو بن مرة، والوجه الرابع من رواية فضيل بن عمرو الفُقَيمي.

والصحيح عن يحيىٰ بن الجزار هو الوجه الأول، فراويه أوثق، وفيه زيادة راويين، وزيادة الرواة في الإسناد فيه وعورة تدل علىٰ الحفظ[(٤)].

والوجه الرابع تفرد به عن فضيل بن عمرو: العلاءُ بن المسيب بن رافع، كما أشار إلىٰ ذلك ابن صاعد والدارقطني[(٥)]، ورواه عن العلاء بن المسيب: محمد بن فضيل والنضر بن محمد، وربما كان هذا الوجه تقصيرًا ممن رواه حين أسقط الواسطتين.

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢٤٧)، تهذيب الكمال (٥١٧٣)، شرح علل الترمذي (٢/ ٥٢٩).
(٢) «حديث الحجامة للصائم» للبزار (ص٦٩)، المراسيل لابن أبي حاتم (٤١٨)، سؤالات السجزي للحاكم (١١٥)، المجروحين لابن حبان (٢/ ٣٢)، إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٢٦١).
(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٦)، المجروحين (٢/ ٢٦٦).
(٤) مقارنة المرويات (٢/ ٢٢).
(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٣٨٧٥).

والأعمش ثقة لكنه مدلس[١]، وقد رواه معنعنًا، لم يصرّح بالتحديث.

وعمرو بن مرة الجَمَلي المرادي ثقة عابد، أثنىٰ عليه شعبة بأنه لم يكن يدلس، وقد روىٰ عنه شعبة، عن يحيىٰ بن الجزار، بعض الأحاديث، وفيها تصريح بسماعه من يحيىٰ بن الجزار[٢].

ولقد تكلم علي بن المديني في رواية الأعمش عن صغار شيوخه بأن الأعمش كثير الوهم في روايته عنهم، وذكر منهم سلمةَ بن كُهيل، وعمرُو بنُ مرة في طبقة سلمة بن كهيل، بل جعله ابن حجر أدنىٰ من عمرٍو بطبقة[٣]، فالظاهر أن رواية الأعمش عن عمرو بن مرة مما يدخل في كلام علي بن المديني.

وفضيل بن عمرو الفُقَيمي ثقة، والراوي عنه العلاء بن المسيب بن رافع الكاهلي ثقة ربما وهم[٤]، فهذه الرواية يصح أن تكون عاضدة لأصل الحديث عن يحيىٰ الجزار، والله أعلم.

❖ **ويحيىٰ بن الجزار العُرني الكوفي**، وثقه ابن سعد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حبان، قال الذهبي: «ثقة»[٥].

❖ **وشيخ يحيىٰ بن الجزار في هذا الطريق**: ابن أخي زينب الثقفية امرأة عبد الله، قال عنه ابن حجر: «كأنه صحابي، ولم أره مسمّىٰ»[٦].

---

(١) سبق في الحديث (١٦)، تقريب التهذيب (٢٦٣٠).

(٢) مسند أحمد (٢٦٥٣)، تهذيب الكمال (٤٤٤٨)، تقريب التهذيب (٥١٤٧).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٦٤٧)، تقريب التهذيب (٢٥٢١، ٥١٤٧).

(٤) تقريب التهذيب (٥٢٩٣، ٥٤٦٥).

(٥) الجرح والتعديل (٩/١٣٣)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/٢٩٣)، الكاشف (٦١٤٤)، وقال ابن حجر «صدوق»، وتَعقّبه محررو التقريب، تقريب التهذيب (٧٥٦٩)، تحرير تقريب التهذيب (٧٥١٩).

(٦) تقريب التهذيب (٨٥٧٥)، وفي نهاية بحث هذه المسألة سيتبين وجه قول ابن حجر هذا، وقال المنذري: «مجهول»، الترغيب والترهيب (٤/١٥٨)، وتبعه بعض المعاصرين علىٰ هذا.

وأورد الترمذي حديثًا آخر من رواية: «ابن أخي زينب، عن زينب امرأة عبد الله»، جاء في بعض رواياته تسميته: «عمرو بن الحارث ابن أخي زينب»، فصوّبها الترمذي، وحكىٰ ذلك في كتاب «العلل» عن البخاري(١)، وهو: عمرو بن الحارث بن أبي ضرار بن المصطلق الخزاعي، أخو جويرية بنت الحارث زوجة النبي ﷺ، وهو صحابي، سكن الكوفة(٢).

وقد استبعد ابن القطان أن يكون عمرو بن الحارث هو ابن أخي زينب بسبب اختلاف النسب، فزينب امرأة عبد الله ثقفية، وعمرو بن الحارث خزاعي، قال: «فلا يتجه أن يكون ابنَ أخيها إلا لأم»، فاستظهر ابنُ حجر الوجهَ الأخير فقال: «والموصوف بكونه: "ابن أخي زينب" هو عمرو بن الحارث نفسه، وكأن أباه كان أخا زينب لأمها، لأنها ثقفية وهو خزاعي»(٣).

---

(١) جامع الترمذي (٦٣٦)، نقل حكاية الترمذي عن البخاري: ابن القطان، وابن حجر، بيان الوهم والإيهام (٢/ ٤٥٣)، فتح الباري (٣/ ٣٢٩)، وهذا الحديث هو حديث زينب ﵁ مرفوعًا: «تَصَدَّقْنَ ولو من حُلِيِّكُنّ»، رواه الأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن الحارث ابن أخي زينب، عن زينب ﵁، وأشار الترمذي في جامعه -ونقله عن البخاري في العلل- إلىٰ أن أبا معاوية كان يُخطئ علىٰ الأعمش في إسناد ذلك الحديث، فيجعله: عن عمرو بن الحارث، عن ابن أخي زينب، فذكرا أن الصحيح: عمرو بن الحارث ابن أخي زينب، وأن هذه رواية شعبة، عن الأعمش، وقد أخرج ابن ماجه (١٨٣٤م) روايةً عن أبي معاوية موافِقَةً لرواية شعبة، وأخرج الطبراني في الكبير (٢٤/ ح٧٢٧) من طريق عبد الله بن نمير، عن الأعمش مثله، ومما يدل علىٰ ذلك: أن أصحاب الأعمش -حفص بن غياث، وأبا الأحوص، وسفيان الثوري، وابن نمير في رواية- يروونه عنه فيقولون فيه: عمرو بن الحارث -ويزيد بعضهم: ابن المصطلق-، عن زينب، لا يذكرون بينهما أحدًا، كما في البخاري (١٤٦٦)، ومسلم (١٠٠٠)، وأحمد (١٦١٨٤)، وقد رواه الأعمش-أيضًا-، عن إبراهيم، عن أبي عبيدة، عن عمرو بن الحارث، عن زينب، وهو عند الأعمش بالإسنادين كما يظهر ذلك من رواية حفص بن غياث عند البخاري، ويُنبَّه علىٰ أن المزي وقع عنده إشكال في نسخته لجامع الترمذي في رواية شعبة، ذكره في تهذيب الكمال (٣٤٤٨)، وفي تحفة الأشراف (١٥٨٨٧)، ونبّه عليه ابن حجر في فتح الباري (٣/ ٣٢٩)، وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٩٢).

(٢) تهذيب الكمال (٤٣٤٠)، تقريب التهذيب (٥٠٣٧) قال ابن حجر في وفاته: «بقي بعد الخمسين».

(٣) بيان الوهم والإيهام (٢/ ٤٥٣)، فتح الباري (٣/ ٣٢٩)، وقد فهم الحافظ ابن حجر من كلام ابن القطان أنه يرىٰ أنهما راويان، ثم تبنّىٰ هذا القول -في التقريب- فترجم: «عمرو بن الحارث =

ويؤكد ما بينهما من القرابة ما قاله أبو بكر بن أبي داود من أن «الحارث بن أبي ضرار هو صهر عبد الله بن مسعود»[(١)].

وترجم ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل لمحمد بن عمرو بن الحارث بن أبي ضرار، ونقل عن أبيه قوله: «روىٰ عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وجدتِه زينب امرأة عبد الله»[(٢)]، فإن كانت جدتُه حقيقةً فيحتمل أن يكون عمرو بن الحارث قد تزوج من ابنة زينب الثقفية، وهذا علاقة نسبية أخرىٰ، تزيد من ارتباط عمرو بن الحارث بزينب الثقفية.

فإذا ثبت أن عمرو بن الحارث الخزاعي كان ابن أخي زينب الثقفية بَقِي في هذا الحديث احتمال أن يكون الراوي في هذا الحديث -الذي يروي عنه يحيىٰ بن الجزار- غير عمرو بن الحارث، إما أحد إخوته، أو غير ذلك[(٣)]، غير أن عمرو بن الحارث هو أشهر إخوته، وهو الذي وردتْ نسبتُه بأنه ابن أخي زينب، ثم جاء في هذا الحديث بنفس صيغة التعريف «ابن أخي زينب امرأة عبد الله»، وكلا الحديثين يرويهما عن زينب، فكأنه معروف بهذه النسبة، والله أعلم.

ولم أقف علىٰ سماع ولا رواية ليحيىٰ بن الجزار، عن عمرو بن الحارث الخزاعي، ويحيىٰ بن الجزار كوفي قد أدرك عمرو بن الحارث؛ لأنه سمع من

= الثقفي ابن أخي زينب الثقفية، ثقة من الثانية، وهو غير الخزاعي علىٰ المرجح»، وهو بعيد جدًا، ويبيّن ذلك ما سبق في حديث «تَصَدَّقْنَ ولو من حُلِيِّكُنّ»؛ أن في بعض الروايات نِسبتَه: «عمرو بن الحارث بن المصطلق»، وهو نفسه الذي ورد أنه ابن أخي زينب، وابن القطان لا يفرق بينهما، بل يخطِّئ من يقول: ابن أخي زينب، ويبدو أن الحافظ تراجع عنه كما هو ظاهر كلامه في فتح الباري، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٦١)، الإصابة (٧/ ٣٥٥)، النكت الظراف (١٥٨٨٧)، تقريب التهذيب (٥٠٣٨).

(١) تهذيب الكمال (٤٣٤٠).

(٢) التاريخ الكبير (١/ ١٩٠)، الجرح والتعديل (٨/ ٢٩، ٣١).

(٣) ذُكر لعمرو أكثر من أخ اختُلف في بعضهم، ومنهم من لم تُذكر له رواية ولا ترجمة، وإنما يأتي ذكره مع ذكر ابنه.

علي بن أبي طالب رضي الله عنه[(١)]، وعلي توفي قبل عمرو، ولكن لا يعرف له سماع منه، ففي روايته عنه انقطاع.

وخلاصة هذا الطريق: أن الراوي عن زينب لا يُجزم بتعيينه -وإن كان الغالب أنه عمرو بن الحارث الخزاعي-، وأن يحيىٰ بن الجزار لا يُعرف له سماع منه، وستأتي مخالفة هذا الطريق لطرق أخرىٰ في الرفع والوقف.

❖ الطريق الثاني (طريق ابن أبي نجيح، عن أصحاب عبد الله بن مسعود):

وهذا الطريق يرويه عبد الله بن وهب، عن عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان، عن عبد الله بن أبي نَجيح المكي.

وابن سمعان متروك، تتابع العلماء علىٰ تضعيفه، واتهمه كثيرٌ منهم بالكذب، كمالك وغيره، وقد اغترّ به عبد الله بن وهب -فيما يظهر-، فروىٰ أحمد بن صالح، عن ابن وهب أنه قال عنه: «ثقة»، وأنه حَمَلَ تكذيبَ مالكٍ له بأنه من كلام الأقران[(٢)]، ولم يوافَق ابنُ وهب علىٰ ذلك، بل خالفه جماهير النقاد، بما فيهم أحمد بن صالح نفسه[(٣)].

وابن أبي نجيح ثقة، رماه النسائي بالتدليس[(٤)]، وشيوخُه وإن وَصَفَهم بأنهم أصحاب عبد الله بن مسعود إلا أنهم مجاهيل لا يُعرف حالُهم، ولا سماعُه منهم، فهذا الطريق لا يعتبر به، والله أعلم.

❖ الطريق الثالث (طريق إبراهيم النخعي «موقوف»):

وهذا الطريق يرويه شعبة بن الحجاج، عن الحكم بن عُتيبة، عن إبراهيم.

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٣٣).
(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٢٦١).
(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٦٠)، تهذيب الكمال (٣٢٧٦) تقريب التهذيب (٣٣٤٦).
(٤) تقريب التهذيب (٣٦٨٦)، سؤالات السلمي للدارقطني (٥١٧)، تعريف أهل التقديس (٧٧).

والحكم بن عتيبة ثقة ثبت ربما دلس[(١)]، ولكن رواية شعبة عنه تدفع ما يخشىٰ من تدليسه، قال شعبة: «كل شيء حدثتكم به فذلك الرجل حدثني به: أنه سمعه من فلان، إلا شيئًا أبينه لكم»، وقال يحيىٰ القطان: «كل شيء يُحدث به شعبة، عن رجل، فلا تحتاج أن تقول عن ذاك الرجل: أنه سمع فلانًا، قد كفاك أمره»[(٢)]، والحكم من أثبت أصحاب إبراهيم النخعي وأعلمهم به[(٣)]، فهذا الطريق صحيح إلىٰ إبراهيم النخعي.

وإبراهيم النخعي ثقة، يرسل كثيرًا، ولم يدرك عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فقد ولد بعد وفاة ابن مسعود ببضع عشرة سنة تقريبًا[(٤)]، فهو منقطع عن عبد الله بن مسعود.

ولكن روىٰ شعبة، عن الأعمش أنه قال: «قلت لإبراهيم: إذا حدثتني عن عبد الله فأسند، قال: إذا قلت: «قال عبد الله» فقد سمعته من غير واحد من أصحابه، وإذا قلت: «حدثني فلان» فحدثني فلان»، وقد ذكر الترمذي هذا في بيان أن بعض أهل العلم قد احتج بالمرسل، قال ابن رجب: «وهذا يقتضي ترجيح المرسل علىٰ المسند، لكن عن النخعي خاصة، فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة»، ثم ذكر كلامًا عن أحمد وابن معين في تقوية مرسلات إبراهيم النخعي[(٥)].

---

(١) تقريب التهذيب (١٤٦١).

(٢) الجرح والتعديل (١/ ١٦٢، ١٧٣)، الاتصال والانقطاع، د. إبراهيم اللاحم (ص١٠٣، ٣٠١).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ١٢٣).

(٤) توفي ابن مسعود سنة ٣٢هـ، وولد النخعي في حدود سنة ٤٥هـ أو نحوها، الطبقات لابن سعد (٨/ ٤٠١)، تقريب التهذيب (٣٦٣٨، ٢٧٢).

(٥) الطبقات لابن سعد (٨/ ٣٩٠)، العلل الصغير للترمذي مع شرح ابن رجب (١/ ٢٧٧)، المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٠٩)، وكلام الترمذي وابن رجب عن المرسل -فيما يأتي- يعنون به كل ما هو منقطع.

ويبقىٰ إشكال -ألمح إليه ابن رجب- مضمونه في قول البيهقي: «وهذا إبراهيم النخعي يقول: "قال عبد الله" في أحاديث سمعها من أقوام مجهولين»، ثم أخرج البيهقي بسنده عن خلف بن سالم الـمُخَرِّمي أنه قال: «سمعت عدةً من مشايخ أصحابنا تذاكروا كثرة التدليس والمدلسين، فأخذنا في تمييز أخبارهم، فاشتبه علينا تدليس الحسن بن أبي الحسن البصري، وإبراهيم بن يزيد النخعي، . . . وإبراهيم أيضا يُدخل بينه وبين أصحاب عبد الله مثل: هُنَيّ بن نُويرة، وسهم بن منجاب، وخزامة الطائي، وربما دلس عنهم»[(١)].

وهذا إيرادٌ صحيح، يمنع من تصحيح روايته عن ابن مسعود هكذا بالإطلاق، ويبقىٰ عليها وصف الإرسال، وهي مع ذلك معتبرة جدًا، جريًا مع حكم الغالب بأنه أخذ ذلك عن كبار أصحاب عبد الله، قال الدارقطني في روايةٍ لإبراهيم: «فهذه الرواية -وإن كان فيها إرسال- فإبراهيم النخعي هو أعلم الناس بعبد الله وبرأيه وبفتياه، قد أخذ ذلك عن أخواله: علقمة، والأسود، وعبد الرحمن ابنَي يزيد، وغيرِهم من كبراء أصحاب عبد الله»، ثم ذكر كلام إبراهيم السابق[(٢)].

وقد روىٰ الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، قصة قطع عبد الله للخيط، وقوله: «إن آل عبد الله لأغنياء عن الشرك» مقتصرًا علىٰ ذلك[(٣)].

---

(١) الخلافيات للبيهقي (٣/ ٢٣)، معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٣٦٥)، شرح علل الترمذي (١/ ٢٩٤-٢٩٥)، وقد اختصر ابن رجب كلام البيهقي فدمج كلامه بكلام خلف بن سالم بالتمثيل للرواة الذين يدلّس عنهم النخعي، فالبيهقي ذكر أنهم مجهولين ولم يمثّل لهم، وخلف بن سالم مثّل لهم ولم يذكر أنهم مجهولين.

(٢) سنن الدارقطني (٣٣٦٥)، وينظر: معاني الآثار (١٣٦١-١٣٦٢)، التمهيد (١/ ٣٧-٣٨).

(٣) السنة للخلال (١٤٨١)، الإبانة لابن بطة (٢/ ٧٤٣)، وهو في مصنف ابن أبي شيبة ت: الشثري (٢٥٠٠٢)، واختلفت نسخ المصنَّف في إسناده، والأعمش مكثر عن إبراهيم، فروايته عنه محمولة علىٰ الاتصال؛ إلا ما عُلم أنه دلّسه، كما قال الذهبي، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٠٩)، فإسناده صحيح إلىٰ أبي عبيدة.

❖ **الطريق الرابع والخامس والسادس (طريق سيرين أم أبي عبيدة "موقوف"، وطريق أبي عبيدة بن عبد الله "موقوف"، وطريق قيس بن السكن "مرفوع"):**

وهذه الطرق هي حاصل اختلاف وقع علىٰ المنهال بن عمرو الأسدي، علىٰ ثلاثة أوجه:

الأول: المنهال، عن سيرين أم أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن ابن مسعود (موقوفًا):

وهذه رواية: عمرو بن قيس الملائي.

الثاني: المنهال، عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن ابن مسعود (موقوفًا):

وهذه رواية: عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، وميسرة بن حبيب النهدي -فيما رواه عنه أبو إسرائيل المُلَائي إسماعيل بن خليفة العبسي-.

الثالث: المنهال، عن قيس بن السكن الأسدي، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ (مرفوعًا):

وهذه رواية: ميسرة بن حبيب النهدي -فيما رواه عنه: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي-.

فوقع اختلاف عن ميسرة بن حبيب النهدي علىٰ الوجهين الأخيرين، وأبو إسرائيل المُلائي صدوق سَيِّئ الحفظ، وإسرائيل بن يونس وثقه الجمهور، وتكلم فيه الثوري ويحيىٰ بن سعيد وابن المديني[1] وتفرد بهذا الوجه عن ميسرة كما قال الطبراني، وميسرة بن حبيب ثقة[2]، ويظهر أن في الحديث عن ميسرة اضطرابًا، في تسمية الراوي عن ابن مسعود، وفي رفعه ووقفه.

---

(١) علل ابن المديني (ص٨٦)، تاريخ بغداد (٧/ ٤٧٧)، تهذيب الكمال (٤٠٢)، تقريب التهذيب (٤٠٥، ٤٤٤).

(٢) الكاشف (٥٧٥٢)، وقال ابن حجر: «صدوق»، تحرير تقريب التهذيب (٧٠٣٧).

وأصح الأوجه عن المنهال بن عمرو هو الوجه الأول، فإن راويه عمرو بن قيس المُلَائي، ثقة متقن عابد[(١)]، وفي روايته وعورة تدل علىٰ الحفظ، وهي ذكر سيرين أم أبي عبيدة، والرواية عنها نادرة، وفي الوجه الثاني متابعة للوجه الأول في ذكر أبي عبيدة في الإسناد، فإنه وإن كان خطأً إلا أن ذلك يشير إلىٰ أن له ورودًا في الإسناد يرجحه علىٰ الوجه الثالث.

والوجه الثاني من رواية المسعودي وهو ثقة اختلط بأخرة، وراوي هذا الحديث عنه: عاصم بن علي بن عاصم الواسطي ممن سمع منه بعد الاختلاط[(٢)].

❖ والمنهال بن عمرو الأسدي، وثقه ابن معين، والنسائي، وقال الدارقطني: «صدوق»، وروىٰ عنه شعبة ثم تركه لكونه سمع من بيته صوتًا أنكره، قال ابن حجر: «صدوق ربما وهم»[(٣)].

❖ وسيرين هي أم أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، نص علىٰ ذلك ابن أبي خيثمة، والشاشي، وابن حزم، وأبو الوليد الباجي، وابن نقطة[(٤)]، وأخرج ابن أبي خيثمة بإسناده عن زهير بن معاوية، عن عمرو بن قيس

---

(١) تقريب التهذيب (٥١٣٥).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٧١)، الكاشف (٣٢٣٩)، الكواكب النيرات (ص٢٨٢)، تحرير تقريب التهذيب (٣٩١٩).

(٣) تهذيب التهذيب (٤/ ١٦٢-١٦٣)، تقريب التهذيب (٦٩٦٦).

(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة-قطعة من الكوفيين «ت: السريع» (ص١٧٥)، المسند للشاشي (١/ ٣٢٩)، جمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص١٩٧)، المحلىٰ لابن حزم (٦/ ١٨٩)، التعديل والتجريح للباجي (١٦٤٣)، تكملة الإكمال لابن نقطة (٣/ ٢٦٠)، وترجم لها ابن حجر في «الإيثار بمعرفة رواة الآثار» (١٠٢)، وقال بأن لها ذكرًا وليست لها رواية، يعني في الكتاب الذي يُترجِم لرواته وهو "الآثار" لمحمد بن الحسن، وفيه (٨٢٩): عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود ﷺ «أنه كان ربما طَعِم عنده، ثم دعا بنبيذ له تنبذه **سيرين أم ولد عبد الله** فشرب وسقاني»، وليست لها رواية في كتاب الآثار هذا، وانظر: «نخب الأفكار» للعيني (١٦/ ١١٣).

الملائي، عن المنهال بن عمرو، عن سيرين أم أبي عبيدة، ولم يسق المتن، وهو نفس إسناد هذا الحديث عند الواحدي في الوسيط.

وذكر المزي ومن تبعه أن والدة أبي عبيدة هي زينب الثقفية، فترجموا لأبي عبيدة، ثم ذكروا أنه يروي عن أمه زينب الثقفية، وقالوا مثل ذلك في ترجمة زينب الثقفية، وليس الأمر كذلك، قال ابن القطان: «وأم أبي عبيدة زوج ابن مسعود لا يعرف لها حال، وليست زينب امرأة عبد الله الثقفية»[(١)].

وقد أخرج ابن أبي خيثمة، والشاشي، لسيرين في ترجمتها، من رواية ابنها أبي عبيدة، عنها، عن عبد الله بن مسعود، فتحصل من ذلك: أن سيرين يروي عنها اثنان: ابنها أبو عبيدة، والمنهال بن عمرو.

وروىٰ سماك بن حرب، عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أم أبي عبيدة قالت: «كنت أَنتَبِذُ لعبد الله في جرة خضراء...»[(٢)]، فهذا راو ثالث يروي عنها.

ثم إن البخاري وابن أبي حاتم، ومن بعدهم ابن حبان، ترجموا بترجمة جاء فيها: «زياد مولىٰ عبد الله بن مسعود، روىٰ عن أم ولد عبد الله بن مسعود»[(٣)]، يعنون ما رواه أبو إسحاق السبيعي، عن زياد، عن أم ولد لعبد الله بن مسعود، قال: «كان عبد الله يأمر بداره فتُكنس، حتىٰ لو التمستَ فيها تبنة أو قصبة ما قدرتَ عليها»[(٤)]، ويحتمل أن تكون هي سيرين أيضًا، فإن صح ذلك فيكون الرواة عنها أربعة.

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/ ١٧١)، تهذيب الكمال (٣٠٥١، ٧٨٤٩)، وقد ترجم ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٠/ ٥٥١-٥٥٢) في مسند ابن مسعود بترجمتين: إحداهما «زينب بنت عبد الله الثقفية امرأة ابن مسعود، عنه»، والثانية «أم أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن عبد الله» فغاير بينهما.

(٢) مصنف عبد الرزاق (١٦٩٥٣)، مصنف ابن أبي شيبة (٢٤٤٠٦).

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ٣٦٠) وقال: «سمع» بدل: روىٰ، الجرح والتعديل (٣/ ٥٥١) ولفظ الترجمة منه، الثقات لابن حبان (٦/ ٣٢٥)، ولم يذكر البخاري: «ابن مسعود»، وقال ابن حبان: «أحسبه ابن مسعود».

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٢٦٤٤١).

وهي معروفة علىٰ كل حال، في الرواية، وفي ورودها في الأخبار، ومن أسباب خفاء ترجمتها أن كتب التراجم الأولىٰ -التي بُنيت عليها عامة الكتب التي بعدها- لم تفرد تراجم مستقلة للنساء، مثل تاريخ البخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، إلا أن ابن أبي حاتم ترجم لعدد محدود من النساء في الكنىٰ.

ولِخَفاءِ ترجمة سيرين أم أبي عبيدة استشكل اسمَها بعضُ المحققين للكتب التي ورد فيها هذا الطريق، فوقع فيها تصحيف، والله أعلم.

❖ ولم أقف علىٰ سماع للمنهال بن عمرو، من سيرين أم أبي عبيدة، لا في إسناد هذا الطريق ولا في غيره، والمنهال لم يصح له سماع من أحد من الصحابة، وله سماع من كبار التابعين، من أصحاب عبد الله بن مسعود وغيرهم[(١)]، وعليه فالإسناد فيه انقطاع في هذه الطبقة.

وخلاصة هذه الطرق: أن الصحيح رواية المنهال بن عمرو، عن سيرين أم أبي عبيدة، عن ابن مسعود موقوفًا، وأن فيه انقطاعًا بين المنهال وسيرين أم أبي عبيدة.

❖ **الطريق السابع**: **طريق أم ناجية**:

وهذا الطريق يرويه السَّرِي بن إسماعيل الهمداني الكوفي، عن أبي الضحىٰ مسلم بن صُبيح.

والسَّرِي بن إسماعيل الهمداني، متروك، كذّبه يحيىٰ بن سعيد، قال عنه ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل»[(٢)].

وأبو الضحىٰ مسلم بن صُبيح ثقة[(٣)].

---

(١) التاريخ الكبير (٨/ ١٢)، تهذيب الكمال (٦٢١٠)، ميزان الاعتدال (٤/ ٣٨٩).

(٢) المجروحين لابن حبان (١/ ٣٥٥)، تهذيب الكمال (٢١٩٣)، تقريب التهذيب (٢٢٣٤).

(٣) تقريب التهذيب (٦٦٧٦).

ولم أجد ترجمة لأم ناجية، إلا أن ابن منده سمّاها: أم ناجية بن كعب، وذكر أنه يروي عنها أبو الضحىٰ[(١)]، ولم أقف علىٰ ذكر لها إلا في هذا الطريق، وجاء في هذه الرواية -كما سبق في التخريج-: أنها هي التي كانت ترقي زينب الثقفية امرأة ابن مسعود، حين دخل عليها ابن مسعود، فقطع الخيط الذي في عنقها.

ولكنّ هذا الطريق لم يروه -فيما وقفت عليه- إلا السَّرِي بن إسماعيل، وهو متروك لا يعتمد علىٰ ما يرويه، فلا عبرة بهذا الطريق.

❖ وهناك طريق ثامن من طريق الشعبي، عن ابن مسعود موقوفًا.

وهذا الطريق أخرجه وكيع في كتابه، ونقله القاضي أبو يعلىٰ الفرّاء، وحذف إسناده إلىٰ الشعبي، فلا يمكن النظر في إسناده، إلا أن الشعبي لم يسمع من ابن مسعود[(٢)].

وتلخص مما سبق أنه اختُلف في رفع هذا الحديث ووقفه، وسبق -أيضًا- في التخريج أن جميع الطرق -ما عدا الطريق الثاني والثالث- ورد فيها أن سبب تحديث ابن مسعود بهذا الحديث: أنه دخل علىٰ زوجته -أو امرأةٍ من أهله- وعلىٰ عنقها خيط فقطعه، وقال: إن آل عبد الله لأغنياء عن الشرك، ثم ذكر الحديث، وهذه القصة تدل علىٰ اتحاد مخرج الحديث، وأنه حديث واحد اختُلف فيه رفعًا ووقفًا، ويَبْعد معه احتمالية تعدد روايته.

وأصح الطرق عن ابن مسعود الطريق الثاني، طريق إبراهيم النخعي، وهو موقوف علىٰ ابن مسعود، وفيه انقطاع سبق بحثه، ويشده طريق سيرين أم أبي عبيدة، وهو موقوف أيضًا.

---

(١) ترجم له في «تاريخ النساء»، نقل ذلك عنه: ابن نقطة في تكملة الإكمال (٦/ ١٢).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (٥٩١)، سؤالات السجزي للحاكم (١٥٤)، الطب للقاضي أبي يعلىٰ (ص١٤٧).

إضافة إلىٰ أن بقية الطرق الصالحة للاعتبار -مثل طريق زينب الثقفية- تشد الطرق السابقة، وتقويها في ثبوت أصل الحديث عن ابن مسعود، **والصحيح فيه الموقوف**.

قال الحازمي: «هذا الحديث يُروىٰ موقوفًا ومرفوعًا، والموقوف أحفظ، كذلك يرويه الأعلام»[(١)]، وعلق أثر ابن مسعود موقوفًا بصيغة الجزم: أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن عبد البر[(٢)].

ومما يقوي هذا الأثر أيضًا: ما سبق في الكلام علىٰ طريق إبراهيم النخعي، أنه صح عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أصلُ قصة هذا الأثر، وإن لم يرد فيها نص الأثر، وأبو عبيدة ليس له سماع من أبيه، ولكنّ رواياته عنه مقبولة[(٣)].

والخلاصة: أن حديث ابن مسعود لا يصح مرفوعًا، والصحيح فيه أنه موقوف، وهو موقوف حسن بمجموع طرقه، والله أعلم.

وروىٰ القاسم بن حسان، عن عمه عبد الرحمن بن حرملة، عن عبد الله بن مسعود، قال: «كان رسول الله ﷺ يكره عشر خلال: -فذكرها وذكر منها- والرقىٰ إلا بالمعوذات، وعَقد التمائم»[(٤)]، قال ابن المديني: «هذا حديث كوفي، وفي بعض إسناده من لا يُعرَف، ... ولا أعلم أحدًا روىٰ عن عبد الرحمن بن حرملة هذا شيئًا إلا من هذا الطريق، ولا نعرفه في أصحاب عبد الله»، وقال البخاري عن عبد الرحمن بن حرملة: «لم يصحّ حديثه»، ويعني هذا الحديث كما أشار إلىٰ ذلك العقيلي، وقال العقيلي: «وبعض

---

(١) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ (ص٢٣٨).
(٢) الإيمان لأبي عبيد (٣٨)، التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ١٦٤).
(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (٩٥٥)، فتح الباري لابن رجب (٥/ ٤٦، ١٤٦).
(٤) سنن أبي داود (٤٢٢٢)، النسائي (٥٠٨٨)، مسند أحمد (٣٦٠٥، ٣٧٧٤، ٤١٧٩).

الألفاظ التي في هذا الحديث تُروىٰ بغير هذا الإسناد، وفيه ألفاظ ليس لها أصل»، قال الذهبي: «منكر»(١)، والله أعلم.



(١) وعبد الرحمن بن حرملة ذكره أبو زرعة في الضعفاء وليس له إلا هذا الحديث الواحد، وقال ابن أبي حاتم في عبد الرحمن بن حرملة: «سألت أبي عنه فقال: ليس بحديثه بأس، وإنما روىٰ حديثًا واحدًا ما يمكن أن يُعتبر به، ولم أسمع أحدًا ينكره ويطعن عليه، وأدخله البخاري في كتاب الضعفاء، وقال أبي: يحول منه»، والظاهر أن أبا حاتم يناقش الطعن علىٰ الراوي لا تضعيف الحديث، ولذلك قَبِل حديثه اعتبارًا لا أصلًا، وقال أبو حاتم في ترجمة القاسم بن حسان: «روىٰ عن عبد الرحمن بن حرملة رجلٍ من أصحاب ابن مسعود، ولا نعلم سمع من عبد الله بن مسعود أم لا»، وكأن المشكوك من سماعه من ابن مسعود هو عبد الرحمن بن حرملة، وهذه العبارة أصلها للبخاري في ترجمة القاسم بن حسان، ويحتمل أن يكون المقصود به القاسم بن حسان، علىٰ أن المنذري نقل عبارة البخاري وجعلها للسماع بين القاسم بن حسان وعمه عبد الرحمن بن حرملة، علل ابن المديني (ص٩٨)، التاريخ الكبير (٥/ ٢٧٠) «ت: الدباسي» (٨/ ٣٠٧)، الضعفاء للبخاري «ت: العمّاري» (٢١٢)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٢/ ٦٣٢)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣٢٩)، الجرح والتعديل (٥/ ٢٢٢، ٧/ ١٠٨)، الكامل لابن عدي (٥/ ٥٠٤)، المتفق والمفترق للخطيب (٣/ ١٥٠٧)، مختصر سنن أبي داود للمنذري (٣/ ٨٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ٤٩٢).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٩] وعن عبد الله بن عُكيم مرفوعًا: «من تعلّق شيئًا وُكل إليه»، رواه أحمد، والترمذي.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام الترمذي (٢٠٧٢): حدثنا محمد بن مَدُّويه قال: حدثنا عبيد الله بن موسىٰ، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن عيسىٰ أخيه قال: دخلتُ علىٰ عبد الله بن عُكَيم أبي مَعبد الجهني، أعوده وبه حُمرة، فقلنا: ألا تُعلق شيئًا؟ قال: الموتُ أقربُ من ذلك، قال النبي ﷺ: **«مَن تَعلّق شيئًا وُكلَ إليه»**.

التخريج:

* أخرجه **أحمد بن حازم بن محمد بن أبي غَرْزة الغفاري** في مسنده [إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٧٣)، والإنابة إلىٰ معرفة المختلف فيهم من الصحابة (١/ ٣٧٠)]،

- وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٢٣٣٥)، عن **هارون بن عبد الله الحمّال**،

- والحاكم (٧٥٠٣)، من طريق **سعيد بن مسعود المروزي**،

ثلاثتهم (ابن أبي غرزة، وهارون الحمال، وسعيد بن مسعود)، عن عبيد الله بن موسىٰ العبسي، به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي (٢٠٧٢)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ١١٧)، من طريق **يحيىٰ بن سعيد القطان**،

- وأحمد (١٨٧٨١)، وابن أبي شيبة (٢٣٤٥٧)، والبيهقي (١٩٦٣٩)، من طريق **وكيع بن الجراح**،

- وأحمد (١٨٧٨٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٥٧٦)، من طريق **شعبة بن الحجاج**

- وابن أبي شيبة في مسنده [إتحاف الخيرة المهرة (٣٩٥١)]، عن **علي بن هاشم بن البريد**،

- والطبراني في الكبير (٢٢/ح٩٦٠)، من طريق **المطلب بن زياد بن أبي زهير الكوفي**،

- وأبو نعيم في معرفة الصحابة -تعليقًا- (٤٤١٩)، عن **حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي**، و**عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ**،

سبعتهم (يحيىٰ بن سعيد، ووكيع، وشعبة، وعلي بن هاشم، والمطلب بن زياد، وحميد بن عبد الرحمن، وعمران بن محمد)، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ الكوفي، به بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٣٩٣٦)، والخلال في السنة (١٣٢٦)، من طريق حجاج بن محمد الأعور، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (٢٣٨٥)، عن علي بن الجعد، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٤٢٠)، من طريق منجاب بن الحارث التميمي، أربعتهم (ابن أبي شيبة، وحجاج، وابن الجعد، ومنجاب)، عن شريك بن عبد الله النخعي، عن هلال بن أبي حميد الوَزّان، عن **عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ**، عن عبد الله بن عُكَيم أبي معبد الجهني،

إلا أن ابن أبي شيبة، وابن الجعد، وحجاج، لم يذكروا: عبد الله بن عُكيم، وجعلوه عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ مرسلًا،

ولفظه: «**من علق التمائم وعَقَد الرُّقَىٰ فهو علىٰ شُعبة من الشرك**».

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن عبد الله بن عُكَيم الجهني من طريقين:

❖ **الطريق الأول (طريق عيسىٰ بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ):**

وهذا الطريق يرويه أخوه: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن عيسىٰ، وتفرد به محمد، ثم اشتهر الحديث عن محمد، فرواه عنه -كما في

التخريج- ثمانية من أصحابه، قال الترمذي: «وحديث عبد الله بن عُكَيم إنما نعرفه من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ».

وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ الأنصاري الكوفي الفقيه، صدوق سَيِّئ الحفظ جدًا[١]، وأما عيسىٰ أخوه فهو ثقة، قال ابن حبان: «يعتبر حديثه من غير رواية محمد بن عبد الرحمن عنه»[٢].

وجاء في هذا الحديث في رواية عامة الرواة -ما عدا شعبة- عن محمد بن أبي ليلىٰ، عن عيسىٰ، أنه دخل علىٰ عبد الله بن عُكَيم وسمع منه هذا الحديث، ولكن أعله ابن قانع بقوله: «ولا أعلم أن عيسىٰ بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ لقي عبد الله بن عُكيم، وإنما روىٰ عنه عبد الرحمن بن أبىٰ ليلىٰ»، يعني أن المشهور بالرواية عن عبد الله بن عكيم هو عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ والد عيسىٰ، ثم أورد ابن قانع رواية شعبة لهذا الحديث، عن محمد بن أبي ليلىٰ، وليس فيها قصة دخول عيسىٰ علىٰ عبد الله بن عُكيم، إنما فيها روايته عنه بالعنعنة.

ومعنىٰ إعلال ابن قانع بهذه العلة: أن عيسىٰ بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ لم يُعرف له لقاء بعبد الله بن عُكيم إلا في هذا الحديث الذي تفرد به أخوه محمد، وهو ممن لا يعتمد عليه في إثبات ذلك، خصوصًا وأن الذي اشتهر بالرواية عن عبد الله بن عُكيم هو والدهما عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ.

وهذه العلة واضحة، وعيسىٰ قد أدرك عبدَ الله بن عُكيم إدراكًا بيّنًا، وبيانه كالتالي: توفي عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ وعيسىٰ ابنه كبير؛ لأنه ولُد له ولد قبل وفاة أبيه، بدليل أن عبد الله بن عيسىٰ -ولده- أكبر من عمه محمد بن أبي ليلىٰ[٣]، ومحمد ولد في حياة أبيه عبد الرحمن، ومات أبوه وهو

(١) تقريب التهذيب (٦١٢١).

(٢) تقريب التهذيب (٥٣٤٢) الثقات لابن حبان (٧/ ٢٣٠).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٣٢٢)، معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٤٧٦).

صغير[١]، ووفاة عبد الله بن عُكيم، وعبد الرحمن بن أبي ليلىٰ متقاربة إن لم يكن عبد الله بن عكيم متأخرًا عنه[٢]، لكنّ هذا الإدراك لا يَنقض الانقطاع، ولا يُستدرك عليه، ما لم يرد السماع من وجه صحيح.

وسيأتي أن في طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ وهمًا آخر، مما يدل علىٰ ضعف روايته وعدم الاعتماد عليها.

❖ **الطريق الثاني (طريق عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ):**

وهذا الطريق يرويه شريك بن عبد الله النخعي، واختُلف عنه علىٰ وجهين:

الوجه الأول: شريك، عن هلال بن أبي حميد الوَزّان، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن عبد الله بن عُكيم، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: منجاب بن الحارث التميمي، وهو ثقة[٣].

الوجه الثاني: شريك، عن هلال بن أبي حميد الوزّان، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وهذه رواية: علي بن الجعد، وابن أبي شيبة، وحجاج بن محمد.

والوجه الثاني هو الراجح، لثقة رواته وكثرتهم، ويحتمل أن يكون الاختلاف فيه من شريك، فإنه صدوق يخطئ كثيرًا[٤]، وعلىٰ كل حال فلا يعتدّ بالوجه الأول، ولا يعتبر مُتابعًا للطريق الأول، بل هو من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ مرسلًا.

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (٦٧١).

(٢) الطبقات لابن سعد (٨/ ٢٢٩-٢٣٥)، تاريخ الإسلام (٢/ ٩٥٩، ٩٦٦)، تقريب التهذيب (٥٣٠٦، ٤٠١٩).

(٣) تقريب التهذيب (٦٩٣٠).

(٤) تقريب التهذيب (٢٨٠٢).

❖ **وعبد الله بن عُكيم** أبو معبد الجهني مخضرمٌ أسلم في زمن النبي ﷺ، ولكنه لم يسمع منه، ولم يره أيضًا -فيما يظهر-، وإنما ورد أن النبي ﷺ كتب إليه، وقد اختُلف أيضًا في إثبات هذه المكاتبة، ولأجل ما ورد من المكاتبة أدخله الأئمةُ في مسانيدهم، قال أبو حاتم: «من شاء أدخله في مسنده علىٰ المجاز»، وعلىٰ أية حال هو لم يسمع من النبي ﷺ، وله رواية عن الصحابة، وحديثه في عداد مراسيل التابعين، كما سبق بحث مسألة: (مرسل الصحابي الذي لم يسمع من النبي ﷺ)[1]، والله أعلم.

وقد ورد في بعض روايات هذا الحديث -من رواية عبيد الله بن موسىٰ عند ابن أبي غرزة، ويحيىٰ القطان عند ابن قانع، والمطلب بن زياد- عن عبد الله بن عكيم قال: سمعت النبي ﷺ يقول . . . فذكر الحديث، قال ابن قانع: «هكذا قال، وهو عندي وهمٌ، قوله: "سمعت"»، وهو تعليل صحيح، ولهذا -والله أعلم- قال البخاري في ترجمته وغيره: «لا يُعرف له سماع صحيح».

والخلاصة: أن الحديث ضعيف؛ لضعف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وقد انفرد به، والله أعلم.



---

(١) معرفة الرجال لابن معين-رواية ابن محرز (٦٠٧)، التاريخ الكبير (٥/٣٩)، جامع الترمذي (١٧٢٩)، المراسيل لابن أبي حاتم (٣٧٠-٣٧٣)، الجرح والتعديل (٥/١٢١)، وقد اختلف الأئمة في إدخاله في الصحابة، والظاهر أنه ليس صحابيًا، لأنه لا فرق بينه وبين بقية التابعين المخضرمين إلا المكاتبة التي اختُلف فيها، سبق بحث مسألة الصحابي الذي لم يسمع من النبي ﷺ في الحديث رقم (٨)، ويُنظر: الرواة المختلف في صحبتهم، د. كمال الجزائري (٢/٢٣٧).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٢٠] وروىٰ الإمام أحمد عن رُوَيفع قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا رويفع، لعل الحياة ستطول بك، ...» الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أحمد: (١٧٠٠٠): حدثنا يحيىٰ بن غيلان، قال: حدثنا المُفضَّل، قال: حدثني عياش بن عباس، أن شِيَيم بن بَيْتان أخبره: أنه سمع شيبان القِتْباني يقول: استخلف مسلمةُ بن مُخَلَّد رويفعَ بن ثابت الأنصاري علىٰ أسفل الأرض، قال: فسرنا معه، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**يا رويفع، لعل الحياة ستطول بك بعدي، فأخبر الناس أنه من عَقَدَ لحيته، أو تقلَّد وَتَرًا، أو استنجىٰ برَجِيع دابة أو بعظم، فإن محمدًا ﷺ بريء منه**».

التخريج:

* أخرجه أبو داود (٣٦)، عن **يزيد بن خالد بن عبد الله مَوهَب الرملي الهَمداني**،

- وابن عبد الحكم في فتوح مصر والمغرب (ص٨٥، ٣١٠)، عن **أبي الأسود النضر بن عبد الجبار**،

- وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢١٩٦)، من طريق **مُعَلَّىٰ بن منصور الرازي**،

- والبزار (٢٣١٧)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٠٥١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٧٠٤)، من طريق الحسن بن سفيان، وموسىٰ بن هارون، وأبو منصور الدَّيْلَمي في مسند الفردوس [كما في الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس لابن حجر (١/ح٢٠٩)]، من طريق سهل بن داود بن

ديزويه[(١)]، خمستهم (البزار، والبغوي، والحسن، وموسىٰ، وسهل)، عن **عبد الأعلىٰ بن حماد النَّرْسي**،

- والطبراني في الكبير (٥/ح٤٤٩١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٧٠٤)، من طريق **سعيد بن الحكم بن أبي مريم**،

- وأبو نعيم في معرفة الصحابة -تعليقًا- (٢٧٠٤)، عن **عبد الله بن المبارك**،

ستتهم (يزيد بن خالد، وأبو الأسود، ومُعَلَّىٰ بن منصور، وعبد الأعلىٰ بن حماد، وسعيد بن أبي مريم، وابن المبارك)، عن المفضَّل بن فضالة القِتْبَاني المصري، به بنحوه،

وجعله عبد الأعلىٰ بن حماد -في رواية البزار عنه-: عن رويفع موقوفًا، وفي آخره: «فمن فعل ذلك فإنه قد برئ من محمد ﷺ، أو مما أنزل علىٰ محمد ﷺ»،

وقال مُعَلَّىٰ بن منصور: «**عقص لحيته**».

* وأخرجه النسائي (٥٠٦٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ١٢٣)، من طريق عبد الله بن وهب، عن **حيوة بن شريح بن صفوان التُّجِيبي المصري**،

- والنسائي (٥٠٦٧)، من طريق عبد الله بن وهب، عن رجل آخر مقرونًا بحيوة بن شريح[(٢)]، وأحمد (١٦٩٩٤، ١٦٩٩٥)، عن يحيىٰ بن إسحاق السَّيْلَحِيني، و(١٦٩٩٦)، عن حسن بن موسىٰ الأشيب، وأبو القاسم البغوي

(١) جاء في إسناده من المصدر: «ابن بيتان»، وهو شِيَيم، وتحرف في بعض النسخ إلىٰ: «ابن شيبان»، وسقط منها ذكر: «شيبان»، فظاهرٌ أن النسخ فيها إشكال واضطراب لا يعتمد عليه في إثبات الاختلاف، خصوصًا أن عبد الأعلىٰ، وشيخه المُفَضَّل لم يختلف عليهم في إثبات شِيَيم وشيبان جميعًا.

(٢) والغالب أنه ابن لهيعة، غير أني لم أجد طريقًا لعبد الله بن وهب يمكن أن يفسر به شيخه، ينظر: تهذيب الكمال (١٥/ ٥٠٣)، «بغية الراغب المتمني في ختم النسائي» للسخاوي (ص٤١).

في معجم الصحابة (١٠٥٢)، من طريق الوليد بن مسلم، أربعتهم (ابن وهب، ويحيىٰ بن إسحاق، وحسن الأشيب، والوليد)، عن **عبد الله بن لهيعة المصري**،

- وابن عبد الحكم في فتوح مصر والمغرب (ص٣١٠)، من طريق **عبد الله بن عياش بن عباس القِتْباني المصري**،

ثلاثتهم (حيوة بن شريح، وابن لهيعة، وعبد الله بن عياش)، عن عياش بن عباس القِتْباني المصري، به بنحوه،

وأسقط حيوة بن شريح، وابن لهيعة -فيما عدا رواية يحيىٰ بن إسحاق الأولىٰ- ذكر: «شيبان القِتْباني» من الإسناد، وزاد ابن لهيعة -في رواية يحيىٰ بن إسحاق الأولىٰ عنه-: أبا سالم، فجعله: «عن شِيَيم، عن أبي سالم، عن شيبان»،

ولم يذكر حيوة بن شريح -عند الطحاوي- «عقد اللحية»،

وزاد عبد الله بن عياش في أوله: «كنت في مجلس فيه رسول الله ﷺ، وكنت مِنْ أَحْدَثِهم سِنًا، فنظر إليّ رسول الله ﷺ فقال ...»، وزاد: «وَتَرًا -**يريدُ تميمةً**-، أو عَقَد لحيته **في الصلاة**».

الدراسة:

الحديث يرويه عياش بن عباس القِتْباني المصري، واختُلف عنه علىٰ ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عياش، عن شِيَيم بن بيتان، عن شيبان القِتْباني، عن رويفع بن ثابت رضي الله عنه.

وهذه رواية: المفضل بن فضالة، وعبد الله بن عياش بن عباس.

الوجه الثاني: عياش، عن شِيَيم بن بيتان، عن رويفع بن ثابت رضي الله عنه (من غير ذكر شيبان).

وهذه رواية: حيوة بن شريح، وعبد الله بن لهيعة -في رواية الجماعة عنه-.

الوجه الثالث: عياش، عن شِيَيم بن بيتان، عن أبي سالم، عن شيبان القِتْباني، عن رويفع بن ثابت ﷺ.

وهذه رواية: عبد الله بن لهيعة -في إحدىٰ روايتي يحيىٰ بن إسحاق عنه-.

فوقع اختلاف عن ابن لهيعة علىٰ الوجهين الأخيرين، وكلاهما صحيحان عنه، لأن يحيىٰ بن إسحاق يروي عنه كلا الوجهين، ورواهما عن يحيىٰ: الإمام أحمد في موضع واحد متتابعين، وذكر أحمد أن هذا الوجه الثالث حدثهم به يحيىٰ بن إسحاق من كتابه، فيفيد هذا أن يحيىٰ بن إسحاق قد ضبطه عن ابن لهيعة ولم يُخطئ عليه.

والظاهر أن ابن لهيعة قد خلط فيه؛ ذلك أن عياش بن عباس قد روىٰ بعد هذا الحديث حديثًا آخر، فروىٰ يزيد بن خالد، وأبو الأسود، عن المُفَضّل بن فضالة، عن عياش بن عباس: أن شِيَيم بن بَيْتان، أخبره بهذا الحديث أيضًا، عن أبي سالم الجَيْشَاني -وهو سفيان بن هانئ-، عن عبد الله بن عمرو ﷺ يذكر ذلك، وهو معه مرابط بحصن باب أَلْيُون[1]، فظاهرٌ أن ابن لهيعة قد أدخل «أبا سالم» من هذا الحديث علىٰ حديث رويفع، والله أعلم.

فبقي الوجهان الأولان:

فأما الوجه الأول فرواته: المفضل بن فضالة القِتْباني المصري وهو ثقة

---

(١) هذا سياق يزيد بن خالد ولم ينص علىٰ رفع الحديث، وبنحوه سياق ابن عبد الحكم، عن أبي الأسود، في الموضع الثاني، أما سياقه عنه في الموضع الأول ففيه: «أنه سمع عبد الله بن عمرو -وهو مرابط حصن بابلْيُون-، يحدّث عن رسول الله ﷺ بهذا الحديث»، والظاهر أن هذا هو المراد، ولذلك قال أبو داود علىٰ إثر ذلك -كما في حاشية نسخة ابن حجر وبخطه (ل٣/ب)-: «اشترك رويفع وعبد الله بن عمرو»، ورمز لها ابن حجر برواية ابن داسه، والظاهر أن أبا داود يعني: أنهما اشتركا في رواية هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، وقال أبو داود: «حصن أَلْيُون بالفسطاط علىٰ جبل».

فاضل[١]، وعبد الله بن عياش بن عباس القِتْباني وهو صدوق يغلط[٢]، وهو الذي زاد لفظة: «أو عقد لحيته **في الصلاة**»، وزاد تفسير: «تقلَّد وَتَرًا -**يريد: تميمةً**-».

وأما الوجه الثاني فرواته حيوة بن شريح وهو ثقة ثبت، وابن لهيعة -علىٰ أنه اضطرب فيه كما سبق-، ورواه عن ابن لهيعة أربعة كما سبق.

ورواه عن حيوة بن شريح: عبد الله بن وهب، ورواه عن ابن وهب اثنان: محمد بن سلمة المرادي -عند النسائي-، وأصبغ بن الفرج -عند الطحاوي-.

فأما محمد بن سلمة فرواه عن ابن وهب: «عن حيوة بن شريح، وآخر»، وأما أصبغ بن الفرج فأفرد -هو أو من دونه- حيوةَ بن شريح بالذكر، وأسقط الآخر، ولم أجد رواية حيوة بن شريح من طريق آخر غير طريق عبد الله بن

(١) تقريب التهذيب (٦٩٠٦)، وسأل ابن الجنيد يحيىٰ بن معين: «هل كتبتَ بمصر عن المفضل بن فضالة؟ فقال: لا لا، ما كتبت عنه شيئًا، كان رجل سوء شاطر خبيث، لم يكن موضع أن يكتب عنه»، يعني حفيد الراوي هاهنا، لأن المفضل بن فضالة الجد قد وثقه ابن معين في أكثر من رواية عنه، وتوفي قريبًا من سنة ١٧٧هـ في قول الإمام أحمد، وقيل سنة: ١٨١ ونحوها، وعُمر ابن معين في العشرين، وإنما سافر ابن معين إلىٰ مصر وعمره ٥٦ سنة كما قال الذهبي، سؤالات ابن الجنيد (٥٢٥)، تاريخ الدوري عن ابن معين (٥١٨٧)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (٧٥٧)، العلل ومعرفة الرجال-رواية عبد الله (٥٨٨٤)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٩٥).

(٢) تقريب التهذيب (٣٥٤٦)، قال عنه يحيىٰ بن معين: «ليس به بأس»، وذكره الحاكم في الثقات الذين يُجمع حديثهم، وقال الذهبي: «احتج به مسلم والنسائي»، وقال أبو حاتم: «ليس بالمتين، صدوق يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة»، وضعفه ابن البرقي وأبو داود والنسائي وابن يونس، قال الذهبي: «حديثُه في عِدادِ الحسن، وقول أبي حاتم: "هو قريب من ابن لهيعة"، تصليحٌ لحال ابن لهيعة، ... ولا ريب أنه أوثق من ابن لهيعة»، «من كلام ابن معين-رواية يزيد بن الهيثم» (١٦٢)، الجرح والتعديل (٥/ ١٢٦)، «تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم» لابن البرقي (٢٤)، معرفة علوم الحديث (ص٦٨١)، تهذيب الكمال (٣٤٧٢)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٣٤)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ١٠٩-١١٠)، وسيأتي له حديث اضطرب فيه، في آخر دراسة الحديث رقم (١٤٩).

وهب، وقد سبق في التخريج الإشارة إلىٰ أن هذا الآخر المقرون بحيوة بن شريح هو عبد الله بن لهيعة.

وهذا الجمع بين حيوة بن شريح والراوي الآخر هو من عبد الله بن وهب -فيما يظهر-، فإنه قد اشتهر عنه الجمع بين شيوخه ثم يسوق حديثهم سياقًا واحدًا[(١)].

فإذا كان الوجه الثاني ثابتًا عن ابن لهيعة من رواية جماعةٍ عنه، ولم تتحرر رواية حيوة بن شريح من غير طريق ابن وهب، فيحتمل -والله أعلم- أن يكون ابن وهب قد حمل رواية حيوة بن شريح علىٰ رواية ابن لهيعة، لأن رواية ابن لهيعة هي المتحررة.

وإذا كان هذا الوجه ثابتًا عن حيوة بن شريح، فإن هناك علة أخرىٰ لرواية ابن لهيعة، وهي عكس العلة السابقة، إذْ تقدَّمت الإشارة إلىٰ إعلال متابعات ابنِ لهيعة لحيوة بن شريح، بأنِ ابن لهيعة قد أُتي بكتب حيوة بن شريح -لما مات حيوة- فقُرئت عليه، فحدثهم بها[(٢)]، فكأنه تلقّن أحاديث حيوة بن شريح، إضافة إلىٰ اضطراب ابن لهيعة في هذا الحديث، حيث رواه علىٰ وجهين.

والوجه الثاني لا يحتمل إلا أن يكون صوابًا أو خطأً، ولا يحتمل أن يكون تقصيرًا، أو تسوية ونحو ذلك، ولا يحتمل أيضًا أن يكون شِيَيم قد سمعه منهما؛ لأن رواتَه يروونه عن شِيَيم بن بَيْتان: «أنه سار مع رويفع بن ثابت»، بنحو قصة شيبان في الوجه الأول، وفي بعض الروايات: «حدثنا رويفع»، فبعيد جدًا أن تتكرر نفس القصة بنفس الصورة.

(١) الإرشاد للخليلي (١/٤١٨)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٦٧٥)، وينظر: الكامل لابن عدي (٤/٣٩٥).

(٢) سبق كل ذلك في دراسة الحديث رقم (١٥).

وأرجح الأوجه هو الوجه الأول؛ لما يلي:

١- أن راويه المفضل بن فضالة ثقة كما تقدم، وقد تابعه عليه عبد الله بن عياش، ومتابعته معتبرة، ثم إن الوجه الثالث فيه متابعة أيضًا لهذا الوجه في ذكر شيبان القِتْباني في الإسناد، وإن كان فيه خطأ من وجه آخر، وراوي الوجه الثالث هو ابن لهيعة، أحد رواة الوجه الثاني(١).

٢- أن زيادةَ راو في الإسناد -من حيث الأصل- قرينةٌ دالة علىٰ حفظ الإسناد وضبطه، إذْ حذفُه أسهل، وذلك ما لم يتبين خطأ من زاد(٢)، كما تبين خطأ الزيادة في الوجه الثالث.

وقد رجّح هذا الوجه أبو زرعة وأبو حاتم فيما يظهر، إذْ ترجم البخاري في «التاريخ الكبير» لشِيَيم، فقال: «شِيَيم بن بيتان: عن رويفع بن ثابت، روىٰ عنه عياش بن عباس»، فتعقبه أبو زرعة وأبو حاتم فقالا: «إنما هو شِيَيم بن بيتان، عن شيبان، عن رويفع بن ثابت»، وترجم ابن أبي حاتم لشِيَيم بن بيتان، وشيبان القِتْباني بناءً علىٰ ذلك، ولم يترجم البخاري لشيبان القِتْباني أصلًا، ولعله لم يقف علىٰ هذا الوجه(٣)، والله أعلم.

---

(١) وقد جاء عن أبي حاتم تفضيل حيوة بن شريح علىٰ المفضل بن فضالة، الجرح والتعديل (٣/ ٣٠٧)، ولكن هذا تفضيل في الجملة، وقرائنُ هذا الحديث تدل علىٰ تقديم رواية المفضل بن فضالة، هذا في حال صحة رواية حيوة بن شريح عنه، وسبق بيان ما اكتنفها من إشكال.

(٢) مقارنة المرويات (٢/ ٢٢-٣١).

(٣) التاريخ الكبير (٤/ ٢٦٠)، بيان خطأ البخاري في تاريخه (٤٨)، الجرح والتعديل (٤/ ٣٨٤، ٣٥٥)، والبخاري لمّا ترجم لأبي سالم الجيشاني، سفيان بن هانئ، اقتصر علىٰ اسمه ونسبه، ولم يذكر رواةً عنه، مما يشعر بأنه لم يقف علىٰ رواية شِيَيم بن بيتان الأخرىٰ التي فيها زيادة شيبان القتباني، وفيها أيضًا رواية الحديث عن أبي سالم الجيشاني، في حين أن ابن أبي حاتم لمّا ترجم لأبي سالم، ذكر عن أبيه أنه يروي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، ويروي عنه شِيَيم بن بيتان، التاريخ الكبير (٤/ ٨٧)، الجرح والتعديل (٤/ ٢١٩)، وقد تابع البخاريَّ علىٰ ذلك ابنُ حبان، الثقات (٤/ ٣٦٩)، مشاهير علماء الأمصار (٩٤١)، وينظر: طبقات الأسماء المفردة للبرديجي (ص١٠٤)، الإكمال لابن ماكولا (٧/ ٨٢).

وأما الوجه الثاني فالظاهر أنه خطأ، ويحتمل أن يكون من رواية ابن لهيعة، وأن رواية حيوة بن شريح محمولةٌ عليها كما سبق بيانه.

❖ واختُلف علىٰ المفضل بن فضالة في رفعه ووقفه، فرواه البزار، عن عبد الأعلىٰ بن حماد، عن المفضل، به موقوفًا، ثم قال البزار: «وقد أُدخل في المسند لأنه قال: «فقد برئ مما أنزل علىٰ محمد»»، يقصد أنه موقوف له حكم الرفع، وقد خالف البزارَ سائرُ أصحاب عبد الأعلىٰ -وهم أربعة- فرفعوه، وكذلك رفعه سائر أصحاب المفضل -وهم ستة-، وهو الصواب.

❖ وعياش بن عباس بن جابر القِتْباني المصري، ثقة[1].

❖ وشِيَيم بن بيتان القِتْباني المصري ثقة أيضًا[2].

❖ وشيبان بن أمية القِتْباني، أبو حذيفة، شهد فتح مصر، روىٰ عن رويفع بن ثابت، وأبي عميرة المزني، ومسلمة بن مُخَلَّد، وروىٰ عنه: شِيَيم بن بيتان، وبكر بن سوادة الجذامي، وهما ثقتان، ذكره ابن خلفون في الثقات، وترجم له ابن أبي حاتم -كما سبق- ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ونَسَبَه وكنّاه أبو داود في سننه بعد تخريج حديثه، وجاء في رواية عبد الأعلىٰ بن حماد -من رواية أبي القاسم البغوي عنه-: «عن شِيَيم بن بيتان، عن **جده** شيبان»، ولم أجد من تابعه عليه أو ذكر ذلك في ترجمته.

وقد قال فيه ابن حجر: «مجهول»، وفيه نظر، فقد روىٰ عنه أكثر من واحد، وشرط ابن حجر أن يقول هذه العبارة فيمن لم يرو عنه إلا واحد، وأما من روىٰ عنه أكثر من واحد ولم يوثق فيقول عنه: «مستور»، أو «مجهول الحال»، ثم إن شيبان في طبقة متقدمة من التابعين، فقد شهد فتحَ مصر، وفتحُ مصر كان علىٰ عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إضافة إلىٰ أنه قد ذكر في روايته

(١) تقريب التهذيب (٥٣٠٤).

(٢) تقريب التهذيب (٢٨٥٧).

قصةً له في سيره مع رويفع تُشير إلىٰ طرف من خبره، فتَقدُّمُ زمن شيبان -مع ما سبق من ترجمته والرواة عنه- يخفف من شأن جهالة حاله[١].

قال الذهبي: «وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم احتُمل حديثه، وتُلقي بحسن الظن إذا سَلم من مخالفة الأصول، وركاكة الألفاظ»[٢].

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: «إذا كان معروفًا بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولًا نفعه رواية الثقة عنه»[٣]، وإن كان أبو حاتم لعله يقصد بالثقة: الأئمة الكبار، إلا أن ذلك مما يمكن أن يستأنس به في مثل حال شيبان، وتخفيف ما يكتنف حاله من جهالة.

❖ ورويفع بن ثابت بن السكن الأنصاري ﷺ، صحابي سكن مصر، وولي إمرة بَرقَة بإفريقية، ومات بها سنة ٥٦هـ[٤].

والإسناد متصل، وكلهم ثقات ما عدا شيبان، قال البزار: «إسناده حسن غير شيبان؛ فإنه لا نعلم روىٰ عنه غير شِيَيم بن بيتان»، وسبق أنه روىٰ عنه بكر بن سوادة أيضًا، فلعل حديثه مما يرتقي إلىٰ درجة الحسن، ويؤيد ذلك أمران:

١- ما سبق من أن شِيَيم بن بيتان قد عطف علىٰ روايته لهذا الحديث: روايته عن أبي سالم الجيشاني، عن عبد الله بن عمرو ﷺ بنحوه، ولم يسق لفظه، وإنما أحال علىٰ حديث رويفع ﷺ.

---

(١) الإكمال لابن ماكولا (٧/ ٨٢)، الأنساب للسمعاني (١٠/ ٣٣٩)، تهذيب الكمال (٢٧٨٣)، إكمال تهذيب الكمال (٢٤٢٥)، التقريب (٢٨٤٨)، وقيل: شيبان بن قيس، نَسَبَه كذلك: ابن أبي مريم عند الطبراني، والأول أشهر.

(٢) ديوان الضعفاء (ص٤٧٨)، والكلام فيه للذهبي كما في مخطوطته (ل١١٨/ب).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٣٦).

(٤) معجم البلدان (١/ ٣٨٩)، تقريب التهذيب (١٩٨٢).

٢- أن المعنىٰ الوارد في الحديث لم ينفرد به هذا الحديث، قال البزار: «وهذا الحديث قد رَوىٰ نحوَ كلامه غيرُ واحد، وأما هذا اللفظ فلا يُحفظ عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد غير رويفع»[1]، وقد سبق أنه روي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وأن أبا داود قال: «اشترك رويفع، وعبد الله بن عمرو»، وأن الظاهر أنه يشير إلىٰ مشاركة عبد الله بن عمرو لرويفع في رواية هذا الحديث، غير أني لم أقف علىٰ لفظ حديث عبد الله بن عمرو فأتبين من موافقته للفظ رويفع أو أنه موافق لمعناه فقط.

والخلاصة: أن حديث رويفع رضي الله عنه حديث حسن، والله أعلم.



(١) وليس مقصود البزار هنا ما جاء في الحديث من عقد اللحية -كما قد يفهم من كلام بعضهم-، فإنه لم يَذكر في روايته عن عبد الأعلىٰ بن حماد: «عقد اللحية»، وذلك أن عبد الأعلىٰ لم يَستَبِنْ هذه اللفظة فتركها، أو تركها البزار من قبل نفسه، فقد روىٰ بعض أصحاب عبد الأعلىٰ، عن عبد الأعلىٰ قولَه في أول الحديث: «انقطع علي شيء ما أدري ما هو، ... فأخبر أنه من عقد كذا، فذكر شيئًا ...».

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٢١] وعن سعيد بن جبير قال: «من قطع تميمةً من إنسان كان كعدل رقبة»، رواه وكيع.

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام ابن أبي شيبة (٢٣٩٣٩): حدثنا حفص، عن ليث، عن سعيد بن جبير قال: «من قطع تميمةً عن إنسان كان كعدل رقبة».

التخريج:

* لم أقف علىٰ غير هذا الطريق.

الدراسة:

الأثر يرويه حفص بن غياث، عن ليث بن أبي سليم، عن سعيد بن جبير.

❖ وحفص بن غياث النخعي الكوفي، أبو عمر القاضي، ثقة فقيه، تغير حفظه في الآخر، وكان ربما وَهم إذا حدث من حفظه، وذكر ابن معين أن كل ما حدث به حفص ببغداد والكوفة فهو من حفظه، ووصفه أحمد وابن سعد بالتدليس، وليس في إسناده تصريح بالتحديث، إلا أن حفص بن غياث مما يندر منه التدليس، فقد أدخله ابن حجر في الطبقة الأولىٰ من المدلسين ممن لم يوصف به إلا نادرًا[(١)].

❖ وليث بن أبي سليم، صدوق في نفسه، سيئ الحفظ مضطرب الحديث[(٢)]، ضعفه ابن عيينة، ويحيىٰ القطان، وابن معين، والنسائي، وقال أحمد: «ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث، ولكن حدث الناس عنه»،

(١) شرح العلل لابن رجب (٢/٥٩٣)، تهذيب التهذيب (١/٤٥٩)، التقريب (١٤٣٩)، تعريف أهل التقديس (ص٢٠).

(٢) عبارة ابن حجر: «صدوق اختلط جدًا، ولم يتميز حديثه فتُرِك»، سيأتي ذكرها.

وقال: «لا يُفرَح بحديثه»، وقال البخاري: «يُضعَّف في الحديث»، وقال: «ليث بن أبي سليم صدوق إلا أنه يغلط»، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث»، وقال الحاكم: «مجمع علىٰ سوء حفظه»(١).

قال ابن حجر في تلخيص حاله: «صدوق اختلط جدًا، ولم يتميز حديثه فتُرك»، وممن أشار إلىٰ اختلاطه في آخر عمره: البزار -علىٰ إشكال في عبارته تحتمل خلاف ذلك-(٢)، وكذلك ابن حبان صرح بأنه اختلط في آخره عمره، ويبدو أن مأخذهم هو ما رواه مؤمل بن الفضل قال: «قلنا لعيسىٰ بن يونس: لِمَ لَمْ تسمعْ من ليث بن أبي سليم؟ قال: قد رأيته وكان قد اختلط، وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذن»(٣)، والظاهر أن هذا الاختلاط شديد زائد علىٰ سوء حفظه واضطرابه الأول، لا أنه طرأ عليه ضعف بعد أن كان علىٰ استقامة، وهذا الاختلاط الذي حدث له ليس له حضور عند عامة النقاد، فالمعتبر في حاله اضطرابه الأول.

قال الذهبي في تلخيص حال ليث بن أبي سليم: «بعض الأئمة يحسن لليث، ولا يبلغ حديثُه مرتبةَ الحسن، بل عداده في مرتبة الضعيف المقارب، فيُروىٰ في الشواهد والاعتبار، وفي الرغائب، والفضائل، أما في الواجبات فلا»(٤)، ولم أقف علىٰ سماعه من سعيد بن جبير.

---

(١) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٢٦٩١)، الضعفاء للبخاري «ت: العماري» (٤٦٨)، جامع الترمذي (٢٨٠١)، العلل الكبير للترمذي (ص٢٩٣، ٣٩٠)، المعرفة والتاريخ (٢/ ١٦٤)، الجرح والتعديل (٧/ ١٧٧)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٤)، الكامل (٧/ ٢٣٣)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٨٤).

(٢) فعبارته في المطبوع من مسنده: «وكان ليث قد أصابه شبه الاختلاط ولم يثبت ذلك عنه، فقد بقي في حديثه لين بذلك السبب»، والعبارة نفسها في كشف الأستار بدون جملة: «ولم يثبت ذلك عنه»، مسند البزار (٤٨٨٠)، كشف الأستار (١٦٣)، ونقل في تهذيب التهذيب (٣/ ٤٨٥) عبارة أخرىٰ للبزار فيها: «أصابه اختلاط فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا»، وهذا يشعر أن مقصده بالاختلاط هو الاضطراب المتعلق بجميع حديثه، لا أنه في آخر عمره.

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٨)، المجروحين (٢/ ٢٣١)، تغليق التعليق (٢/ ٣٠)، التقريب (٥٧٢١).

(٤) سير أعلام النبلاء (٦/ ١٨٤).

والخلاصة: أن هذا الأثر ضعيف، لضعف ليث بن أبي سليم، ولما فيه من شُبهة الانقطاع.

وروىٰ ابن أبي شيبة، عن عَبدة بن سليمان الكلابي، عن محمد بن سُوقَة: «أن سعيد بن جبير رأىٰ إنسانًا يَطُوف بالبيت في عُنُقه خَرَزة فقَطَعها»[١]، رجاله ثقات، ولم أقف علىٰ سماع عبدة من محمد بن سوقة.

وروىٰ شعبة، عن الحجاج بن أرطاة، عن فضيل بن عمرو الفُقَيمي: «أن سعيدَ بن جبير كان يكتب لابنه المَعَاذَة»، قال الحجاج: وسألت عطاءً فقال: «ما كنا نكرَهُها إلا شيئًا جاءنا من قِبَلكُم»، أخرجه البيهقي في باب التمائم[٢].

ورواه ابن أبي شيبة، عن هشيم، قال: أخبرني الحجاج قال: أخبرني من رأىٰ سعيد بن جبير يكتب التعويذ لمن أتاه، قال حجاج: وسألت عطاءً؟ فقال: «ما سمعنا بكراهيته إلا من قِبَلكم أهل العراق»[٣]، وهذه الآثار صحيحة عن سعيد بن جبير وعطاء.

والظاهر أن المراد بالمعاذة هنا ما يعلق من القرآن، فقد بَيَّن ذلك روايةٌ أخرىٰ لسؤال الحجاج بن أرطاة لعطاء بن أبي رباح السابق، فروىٰ أبو عبيد، عن هشيم، عن الحجاج قال: «سألتُ عطاءً عن الرجل يُعَلِّق الشيءَ من القرآن، أو كلَّه، هذا النحو، فقال: ما سمعنا بكراهة ذلك إلا من قِبَلكم معاشر أهل العراق»[٤].

فيحتمل للجمع بين الأثرين عن سعيد بن جبير: أن يقال بأن الأثر الأول -الذي فيه أنه رأىٰ إنسانًا- خاصٌ بالتميمة من غير القرآن؛ لأنها قضية عين، وكانت التميمةُ فيها خرزة، والأثر الثاني فيما إذا كانت التميمة من القرآن،

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٩٣٨).

(٢) السنن الكبير (١٩٦٤٢).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٩٧٧)، والحجاج صدوق، وقد بيّن سماعه، الكاشف (٩٢٨).

(٤) فضائل القرآن لأبي عبيد (ص٣٨٥).

ويدل لذلك -أيضًا- جوابُ عطاء بن أبي رباح، فإن الحجاج بن أرطاة كوفي، والذي اشتهر عن أهل الكوفة منعُه هو التعاليق والتمائم التي تكون من القرآن -كما سيأتي في الأثر التالي-، وحمل ابن عبد البر مذهب سعيد بن جبير علىٰ أنه يمنع من تعليق شيء من القرآن إذا كان دفعًا للبلاء قبل نزوله[١].

وقول المؤلف ﷺ: «رواه وكيع»، لم أقف عليه من طريق وكيع، والظاهر -والله أعلم- أن المؤلف نقل ذلك عن الآداب الشرعية لابن مفلح، ثم حصل له سبق نظر حين نقل منه، فإن ابن مفلح نقل آثارًا كثيرة عن وكيع، عزا الأول منها إليه ثم عطف عليه الآثار الأخرىٰ بقوله: «وبإسناده»، ثم نقل عن ابن أبي شيبة آثارًا أخرىٰ، وفعل مثل ذلك، عزا الأول، ثم عطف البقية بقوله: «وبإسناده»، وكان هذا الأثر مما عزاه لابن أبي شيبة، ويبدو للناظر أول وهلة أنه معزوٌ لوكيع، ومثله -أيضًا- الأثر الآتي عن إبراهيم باللفظ الذي ذكره المؤلف[٢]، والله تعالىٰ أعلم.



(١) الاستذكار (٢٧/ ٢٠).

(٢) وابن مفلح في هذا الموضع ينقل عن القاضي أبي يعلىٰ في كتاب الطب (ص١٤٩-١٥٠)، الآداب الشرعية (٣/ ٦٨).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٢٢] وله عن إبراهيم قال: «كانوا يكرهون التمائم كلها، من القرآن وغير القرآن».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام ابن أبي شيبة (٢٣٩٣٣): حدثنا هشيم، قال: أخبرنا مغيرة، عن إبراهيم، قال: «كانوا يكرهون التمائم كلها، من القرآن وغير القرآن».

التخريج:

* أخرجه **أبو عبيد القاسم بن سلام** في فضائل القرآن (ص٣٨٢)، عن هُشيم، به بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٣٩٣٧)، عن وكيع، عن سفيان الثوري، عن **منصور بن المعتمر**، عن إبراهيم النخعي، ولفظه: «كانوا يكرهون التمائمَ والرُّقىٰ والنُّشَرَ».

الدراسة:

هذا الأثر يُروىٰ عن إبراهيم النخعي من طريقين:

❖ **الطريق الأول (طريق مغيرة بن مِقسَم):**

ويرويه عن مغيرة: هشيم بن بشير الواسطي، وهو ثقة ثبت كثير التدليس، وقد صرح بالسماع، ومغيرة بن مِقسَم الضبي الكوفي ثقة متقن، إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم، روىٰ أبو حاتم وعبد الله بن أحمد، عن أحمد، أنه قال في مغيرة: «عامة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامة ما روىٰ عن إبراهيم إنما سمعه من حماد، ومن يزيد بن الوليد، والحارث العُكْلي، وعُبَيدة، وغيرهم، -وجعل يضعف حديث المغيرة عن إبراهيم وحده-»(١).

---

(١) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٢١٨)، الجرح والتعديل (٨/٢٢٨)، تقريب التهذيب (٦٨٩٩، ٧٣٦٢).

وتكلم في تدليس مغيرة عن إبراهيم، غيرُ واحد من الأئمة، من تلاميذ مغيرة وممن بعدهم، كأبي بكر بن عياش، ومحمد بن فضيل، وابن عمار، وغيرهم، ودافع عنه أبو داود، وقال: «كان لا يدلس»، واستدل لذلك بأنه أدخل بينه وبين إبراهيم قريبًا من عشرين نفسًا.

والصحيح أنه كان يدلس عن إبراهيم، وبيانه أن أبا داود وافق أبا بكر بن عياش، في أن مغيرة سمع من إبراهيم ١٨٠ حديثًا، وقال محمد بن فضيل بنحو ذلك أيضًا، ورواية مغيرة عن إبراهيم كثيرة جدًا، ولهذا قال له أبو بكر بن عياش: «يا كذاب، إنما سمعتَ من إبراهيم مئة وثمانين»، وترك سفيان بن عيينة مجالسة مغيرة بعدما روىٰ حديثًا عن إبراهيم، فسأله سفيان: «أسمعت ذا من إبراهيم؟»، فامتنع عن الجواب وقال: «وما تريد إلىٰ هذا!»(١).

وخلاصة الطريق: أن فيه مغيرة بن مقسم، وهو مدلس، خصوصًا عن إبراهيم.

❖ **الطريق الثاني (طريق منصور بن المعتمر):**

ويرويه عن منصور: سفيان بن سعيد الثوري، وهو ثقة حافظ إمام، وكان ربما دلس، ولكنه كان لا يدلس عن منصور بن المعتمر، قال البخاري: «لا أعرف لسفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور -وذكر مشايخ كثيرة-، لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليسًا، ما أقل تدليسه»(٢).

---

(١) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٤٥٩٧)، سؤالات الآجري لأبي داود (٩٨، ١٦١، ٥١٩)، المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٧٩-٦٨٠، ٣/ ١٤)، جامع التحصيل (ص٢٨٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٣٨)، وقد بدا لي احتمال أن يكون مرادهم في تدليسه: ما رواه عن إبراهيم من الأحاديث المسندة وما في حكمها، وأما كلام إبراهيم فيكون سمعه بنفسه؛ لأنه من خاصة أصحاب إبراهيم، ولكن وجدت الإمام أحمد ذكر أثرًا عن مغيرة، عن إبراهيم من قوله، ثم أشار إلىٰ أن مغيرة لم يسمعه منه، العلل-رواية عبد الله (٢١٤٠).

(٢) ترتيب العلل الكبير للترمذي (ص٣٨٨)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٧٥١)، تقريب التهذيب (٢٤٥٨).

ومنصور بن المعتمر السلمي ثقة ثبت، وكان لا يدلس، من أتقن أصحاب إبراهيم النخعي[١].

والخلاصة: أن الأثر صحيح عن إبراهيم من الطريق الثاني، ولفظ الطريق الأول مُفَسِّرٌ له.

وورد عن إبراهيم آثار أخرىٰ تبين أن ما كانوا يكرهونه من التمائم شامل للقرآن وغيره، وأن كراهتهم من أجل ألّا يُمتهن القرآن، فيدخل به الصبيان الخلاء، أو لملابسة الحائض والجنب له[٢].

وعزا ابن مفلح في «الآداب الشرعية» هذا الأثر لابن أبي شيبة باللفظ الذي ذكره المؤلف، وعزاه بلفظ آخر لوكيع، ولفظه: «كانوا يكرهون أن يُعَلِّقوا شيئًا من القرآن»[٣]، والله أعلم.



(١) الجرح والتعديل (٨/ ١٧٧)، تقريب التهذيب (٦٩٥٦).

(٢) فضائل القرآن لأبي عبيد (ص٣٨٥)، مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٩٣٠، ٢٣٩٣٥، ٢٣٩٤٢).

(٣) وسبق في الأثر الماضي أن ابن مفلح ينقل في هذا الموضع عن أبي يعلىٰ في الطب (ص١٤٩)، الآداب الشرعية (٣/ ٦٨).

باب من تبـرَّك بشجرة أو حجر ونحوهما

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٢٣] عن أبي واقد الليثي قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلىٰ حنين ونحن حُدَثاء عهد بكفر، وللمشركين سِدْرة يعكفون عندها وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، فمررنا بسِدْرة فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذاتَ أنواط كما لهم ذاتُ أنواط، فقال رسول الله ﷺ: «الله أكبر، إنها السَّنَن، قلتم -والذي نفسي بيده- كما قالت بنو إسرائيل لموسىٰ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، لتركَبُنَّ سَنَنَ من كان قبلكم»، رواه الترمذي وصححه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام الترمذي (٢١٨٠): حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن سِنان بن أبي سِنان، عن أبي واقد الليثي، أن رسول الله ﷺ لما خرج إلىٰ حُنَين[١] مَرّ بشجرة للمشركين يقال لها: ذاتُ أنوَاط، يُعَلقون عليها أسلحتهم، فقالوا: يا رسول الله، اجعل لنا

(١) وقع في تحقيق: أحمد شاكر: «خيبر»، وهو تصحيف، صوابه المثبت، كما في مخطوطة الترمذي- نسخة الكروخي (ل١٤٣/أ)، وطبعة: د. بشار عواد، وطبعة دار التأصيل (٢٣٣٤)، ووقع هذا التصحيف في بعض المصادر لبعض الطرق، يُنظر تحقيق مسند أحمد، ط: الرسالة (٢١٨٩٧)، ويدل علىٰ التصويب كذلك أن بعض الروايات -كما سيأتي- فيها أنهم خرجوا من مكة، ويؤيد ذلك أيضًا أن أبا واقد اختُلف في إسلامه علىٰ قولين: أنه متقدم شهد بدرًا، والثاني أنه أسلم يوم الفتح، ولا يَذكر أحدٌ شأن خيبر.

ذاتَ أنواط كما لهم ذاتُ أنواط، فقال النبي ﷺ: «**سبحان الله، هذا كما قال قوم موسىٰ ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾، والذي نفسي بيده لتَركَبُنَّ سُنَّةَ من كان قبلكم**».

التخريج:

* أخرجه **الشافعي** في السنن المأثورة (٤٠٠)، ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن (٣٢٩)،

- و**الحميدي** في مسنده (٨٧١)، ومن طريقه الطبراني في الكبير (٣/ح٣٢٩٢)،

- و**ابن أبي شيبة** (٣٨٥٣٠)، ومن طريقه أبو يعلىٰ (١٤٤١)،

- ومحمد بن نصر المروزي في السنة (٣٧)، عن **أبي قدامة عبيد الله بن سعيد السرخسي**،

- وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٥٥٣)، عن **محمد بن الوزير بن قيس العبدي الواسطي**، و**هارون بن إسحاق الهمداني**،

- واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٢٠٤)، من طريق **عبد الله بن هاشم الطوسي**،

- والبيهقي في دلائل النبوة (٥/ ١٢٥)، من طريق **الحسن بن محمد الزعفراني**،

- والواحدي في الوسيط (٢/ ٤٠٤)، من طريق **سهل بن عثمان العسكري**،

تسعتهم (الشافعي، والحميدي، وابن أبي شيبة، وأبو قدامة، ومحمد بن الوزير، وهارون بن إسحاق، وعبد الله بن هاشم، والحسن بن محمد، وسهل بن عثمان)، عن سفيان بن عيينة، به بنحوه،

وقال الشافعي: «مررنا مع النبي ﷺ . . . فقلنا . . .»، وقالوا كلهم -إلا

الشافعي، وابن أبي شيبة في مصنفه-: «**الله أكبر**» بدل: «**سبحان الله**»، وحذف الشافعي وابن أبي شيبة في مصنفه هذه الجملة.

* وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (١١١٢١)، وأحمد (٢١٩٠٠)، من طريق **معمر بن راشد** وهو في جامعه (٢٠٧٦٣)،

- وأحمد (٢١٨٩٧)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤/ ١٦٣)، والمروزي في السنة (٤٠)، والطبري في تفسيره (١٠/ ٤١١)، من طريق **عُقَيل بن خالد الأيلي**،

- وأحمد (٢١٩٠٢)، والطبراني في الكبير (٣/ح٣٢٩١)، من طريق **مالك بن أنس**،

- وأبو داود الطيالسي (١٤٤٣)، وابن أبي عاصم في السنة (٧٦)، من طريق **إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف**،

- والطبري في تفسيره (١٠/ ٤١١)، والطبراني في الكبير (٣/ح٣٢٩٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٢١)، من طريق **محمد بن إسحاق بن يسار**،

- وابن حبان (٦٧٠٢)، من طريق **يونس بن يزيد الأيلي**،

ستتهم (معمر، وعُقَيل، ومالك، وإبراهيم بن سعد، وابن إسحاق، ويونس)، عن محمد بن شهاب الزهري، به بنحوه،

وقالوا جميعًا: «خرجنا مع رسول الله ﷺ ...»، وقال عُقَيل، ويونس: «من مكة»، وقال يونس: «قِبَل هوازن»، وزاد مالك، وإبراهيم بن سعد، وابن إسحاق: «ونحن حدثاء عهد بكفر»، وقال ابن إسحاق: «وقد كانت لكفار قريش ومَن سواهم من العرب شجرةٌ عظيمةٌ ...»، ولم يذكر جميع الستة: «**سبحان الله**»، وقالوا كلهم -إلا عُقَيل-: «**الله أكبر**»، **ولفظ المؤلف مطابقٌ للفظ مالك.**

الدراسة:

الحديث يرويه الزهري، عن سنان بن أبي سنان، عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه، ورواه عن الزهري سبعة كما سبق في التخريج.

والزهري محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري، أبو بكر الفقيه الحافظ، متفق علىٰ جلالته وإتقانه(١).

وسنان بن أبي سنان الدؤلي، ثقة، أخرج له البخاري ومسلم(٢).

وأبو واقد الليثي ﷺ صحابي، اختُلف في اسمه فقيل: الحارث بن عوف، وقيل بالعكس، وقيل: الحارث بن مالك(٣).

والإسناد متصل، فقد سَمع الزهري من سنان بن أبي سنان كما في رواية عُقيل -عند البخاري في التاريخ-، ورواية يونس بن يزيد، وسَمع سنان من أبي واقد الليثي كما في رواية إبراهيم بن سعد -عند ابن أبي عاصم-، ورواية يونس بن يزيد، ونص الخطيب البغدادي علىٰ أصل سماع سنان بن أبي سنان من أبي واقد الليثي(٤).

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

والخلاصة: أن الحديث صحيح، والله أعلم.



(١) تقريب التهذيب (٣١٨).

(٢) تقريب التهذيب (٢٦٥٦).

(٣) وذكر البخاري، وأبو أحمد الحاكم، وابن عبد البر، وغيرهم أنه شهد بدرًا، وردّه أبو نعيم، وابن عساكر، وصحّحا أنه أسلم عام الفتح، قال أبو نعيم: «والصحيح أنه أسلم عام الفتح؛ لأنه شهد علىٰ نفسه «أنه كان مع النبي ﷺ بحنين، ونحن حديثو عهد بكفر»، وليس لشهوده بدرًا أصل»، وأورد ابنُ عساكر مستند من قال إنه شهد بدرًا، وأعلّه، وبناءً علىٰ هذا الاختلاف مال الذهبي إلىٰ أنهما صحابيان، معرفة الرجال لابن معين-رواية ابن محرز (١٢٩٧)، تاريخ الدوري عن ابن معين (٤٢، ١٧٨)، التاريخ الكبير (٢/ ٢٥٨)، تاريخ ابن أبي خيثمة-السفر الثاني (١/ ١٧٢)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ ٧٥٧)، الإصابة (١٠٨١٦)، الاستيعاب (٤/ ١٧٧٤)، تاريخ دمشق (٦٧/ ٢٧٧)، تاريخ الإسلام (٢/ ٧٥٠)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٧٥).

(٤) تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ٥٦٦).

باب ما جاء في الذبح لغير الله

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٢٤] عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: حدثني رسول الله ﷺ بأربع كلمات: «لَعَنَ اللهُ مَن ذَبَح لغير الله، لَعَنَ اللهُ مَن لَعَن والدَيه، لَعَنَ اللهُ مَن آوىٰ مُحدثًا، لَعَنَ اللهُ مَن غَيَّرَ مَنَارَ الأرض»، رواه مسلم.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (١٩٧٨): حدثنا زُهير بن حرب، وسُرَيج بن يونس، كلاهما عن مروان، قال زهير: حدثنا مروان بن معاوية الفزاري، حدثنا منصور بن حَيان، حدثنا أبو الطفيل عامر بن واثلة، قال: كنت عند علي بن أبي طالب، فأتاه رجل، فقال: ما كان النبيُ ﷺ يُسِرّ إليك، قال: فغضب، وقال: ما كان النبيُ ﷺ يُسّر إلي شيئًا يَكتُمُه الناسَ، غير أنه قد حدثني بكلمات أربع، قال: فقال: ما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: قال: «**لعن اللهُ من لعن والدَه، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوىٰ مُحْدِثًا، ولعن الله من غَيَّر مَنَارَ الأرض**».

التخريج:

* أخرجه مسلم (١٩٧٨)، وعبد الله في زوائد المسند (٨٥٥، ٨٥٨)، من طريق **أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان**،

- والنسائي (٤٤٢٢)، من طريق **يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة**،

كلاهما (أبو خالد الأحمر، ويحيىٰ)، عن منصور بن حيان بن حصين الأسدي، به بنحوه،

وقال أبو خالد الأحمر: «**والدَيْه**»، وعند عبد الله في زوائده في الرواية الثانية: «**مَنْ سَبَّ والديه**»، وقال -عند عبد الله في زوائده-: «**مَنْ غَيَّر تُخُوم الأرض**».

* وأخرجه مسلم (١٩٧٨)، وأحمد (٩٥٤، ١٣٠٧)، من طريق **القاسم بن أبي بَزَّة**،

عن أبي الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه، به بنحوه،

وقال: «إلا ما كان في قِرَاب سَيفي هذا، قال: فأخرج صَحيفةً مكتوبٌ فيها: . . .» الحديث، وفيه: «**من سَرَقَ منار الأرض** . . .».

الدراسة:

هذا الحديث مسلم أخرجه في صحيحه.

وقد اختُلف فيه عن أبي الطفيل في تَحمّله هذا الحديث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، هل كان ذلك سماعًا من علي من قوله، أو أن عليًا أخرج صحيفة من قراب سيفه مكتوبٌ فيها هذا الحديث.

والأول هو الأرجح -في نظري-؛ لأنه من رواية منصور بن حيان الأسدي، قال عنه أبو حاتم: «كان من أثبت الناس»[(١)]، ولأن الثاني قد ورد عن علي من وجه آخر في غير هذا اللفظ.

وكان علي رضي الله عنه يُسأل كثيرًا عن تخصيص النبي ﷺ إياهم بشيء عن سائر الأمة، فربما أجاب هذا بغير ما يُجيب السائل الآخر، وإن كان مؤدىٰ الإجابة: أن النبي ﷺ لم يخصهم بشيء، وربما خطب الناس فحدثهم ذلك، وقرأ لهم من الصحيفة التي كانت معه عن النبي ﷺ، وكانت معلقة في قراب سيفه، وأحاديث الصحيفة مخرجة في الصحيحين[(٢)].

(١) الجرح والتعديل (٨/ ١٧١).

(٢) البخاري (١١١، ٣٠٤٧، ٦٩٠٣)، (١٨٧٠، ٣١٧٢، ٣١٧٩، ٦٧٥٥، ٧٣٠٠)، مسلم (١٣٧٠)، تحفة الأشراف (١٠٢٥٧، ١٠٢٥٩، ١٠٣١١، ١٠٣١٧).

وهذه الأحاديث المروية عن علي رضي الله عنه ظهر لي أن مخارجها مختلفة، لهذا لم أُخرّج إلا طريق أبي الطفيل عامر بن واثلة، بناء علىٰ أن الأحاديث الأخرىٰ أحاديث مستقلة، والله أعلم.

وقد توسع الطبري في ذكر شواهد هذا الحديث لكل جملة منه[1].



(١) تهذيب الآثار-مسند علي (ص١٧٠ وما بعدها).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٢٥] وعن طارق بن شهاب، أن رسول الله ﷺ قال: «دَخَل الجنةَ رجلٌ في ذباب، ودَخَل النارَ رجلٌ في ذباب، قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله؟ قال: ...» الحديث، رواه أحمد.

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام أحمد في كتاب الزهد (٨٤)[١]: حدثنا أبو معاوية: حدثنا الأعمش، عن سليمان بن مَيسَرة، عن طارق بن شهاب، عن سلمان[٢] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «دخل رجل الجنةَ في ذُبَاب، ودخل النارَ رجلٌ في ذُبَاب» قالوا: وكيف ذلك؟ قال: «مرّ رجلان علىٰ قوم لهم صنم عظيم لا يَجُوزه أحدٌ حتىٰ يُقَرِّب له شيئًا، فقالوا لأحدهما: قرِّب قال: ليس عندي شيء، فقالوا له: قرِّب ولو ذبابًا، فقرَّب ذبابًا، فخلوا سبيله، قال: فدخل النار، وقالوا للآخر: قرِّب ولو ذبابًا قال: ما كنت لأقرِّب لأحد شيئًا دون الله ﷻ، قال: فضربوا عنقه، قال: فدخل الجنة».

التخريج:

* أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في العلل (١٥٩٦) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في الكفاية (٥٦٢)-، عن أبيه أحمد بن حنبل، به بنحوه،

وزاد: قال أبو معاوية: «قال الأعمش: دباب، يعني أن سلمان كان في لسانه عُجمة».

---

(١) رواية عبد الله ابن الإمام أحمد.

(٢) هكذا ورد الإسناد في مخطوطة الزهد من رواية عبد الله ابن الإمام أحمد (ل٢/ب)، منسوخة ١١٠٨هـ، وهو كذلك في مخطوطة الزهد من رواية صالح ابن الإمام أحمد (ل٨/ب)، منسوخة بتاريخ ٤٩٢هـ، وقد تحرّف في المطبوع تبعًا لمخطوطة مكتبة الشيخ بديع الدين السندي (ل٨/ب) إلىٰ: «سليمان»، والأول هو الصواب، كما سيأتي في مصادر التخريج، ويُنبّه إلىٰ أن لفظ «عظيم» في وصف الصنم ليس في المطبوع، وهو موجود في مخطوطتَي رواية عبد الله.

* وأخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٢٠٣)، من طريق **إسحاق بن راهويه**، عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير، به بنحوه.

* وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه (١٧٩٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦٩٦٢)، من طريق **مُحَاضِر بن المُوَرِّع الكوفي**،

- وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٠٣)، من طريق **جرير بن عبد الحميد الضبي**،

كلاهما (مُحَاضِر، وجرير)، عن الأعمش سليمان بن مهران، به بنحوه، لكنْ جعل مُحَاضِرٌ شيخَ الأعمش: الحارث بن شُبَيل البَجَلي، بدل: سليمان بن ميسرة، وقال مُحَاضِرٌ في روايته: «مر رجلان مسلمان...».

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٣٧٠٩)، من طريق **مُخارِق بن خليفة الأحمسي**،

- وأبو نعيم في الحلية -تعليقًا- (١/ ٢٠٣)، من طريق **قيس بن مسلم الجَدَلي**،

كلاهما (مُخارق، وقيس بن مسلم)، عن طارق بن شهاب البَجَلي، به بنحوه.

* وأخرجه أبو نُعيم في الحلية -تعليقًا- (١/ ٢٠٣)، من طريق **حيان بن مرثد**، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه بنحوه.

الدراسة:

هذا الأثر يُروىٰ عن سلمان الفارسي رضي الله عنه من طريقين:

❖ **الطريق الأول (طريق طارق بن شهاب البجلي):**

وهذا الطريق يرويه الأعمش، واختُلف عنه في تسمية شيخه علىٰ وجهين:

الوجه الأول: الأعمش، عن سليمان بن ميسرة، عن طارق بن شهاب.

وهذه رواية: أبي معاوية، وجرير بن عبد الحميد، وسبق أن أبا معاوية من أثبت أصحاب الأعمش[(١)]، وجرير ثقة أيضًا[(٢)].

الوجه الثاني: الأعمش، عن الحارث بن شُبَيل، عن طارق بن شهاب.

وهذه رواية: مُحَاضِر بن المُوَرِّع الكوفي، وهو صدوق مغفل، قال عنه يحيىٰ بن معين وأحمد بأنه لم يكن صاحب حديث، وقال أبو سعيد الحداد: «كنا نُوْقِفُه علىٰ الخطأ في كتابه، فإذا بَلَغ ذلك الموضعَ أَخطَأ»[(٣)].

والراجح عن الأعمش هو الأول، لأن من رواية ثقات أصحابه، ولأن راويَ الوجه الثاني عنه صاحبُ أوهام كما سبق.

فتحصل من ذلك أن هذا الأثر يرويه عن طارق بن شهاب ثلاثةٌ من أصحابه:

الأول: سليمان بن ميسرة الأحمسي، ورواه عنه: الأعمش، ولم يصرح بالسماع منه، والأعمش ثقة مدلس كما سبق في عدة مواضع[(٤)]، وللأعمش سماع من سليمان بن ميسرة من حيث الأصل[(٥)]، لكن العنعنة في هذا الطريق تُبقي إشكال الاتصال في هذه الطبقة.

وسليمان بن ميسرة الأحمسي ثقة، نص البخاري علىٰ سماعه من طارق بن شهاب[(٦)].

---

(١) سبق في الحديث رقم (١٨).

(٢) تقريب التهذيب (٩٢٤).

(٣) سؤالات ابن الجنيد (٨٦٥)، العلل ومعرفة الرجال-رواية عبد الله (٤١١٠)، سؤالات الآجري لأبي داود (٤٨٠)، الكاشف (٥٣٠١) -وعبارته: صدوق مغفل-، تقريب التهذيب (٦٥٣٥) وعبارته: صدوق له أوهام.

(٤) سبق في الأثر رقم (١٦).

(٥) التاريخ الكبير «تحقيق: الدباسي» (٤/ ٦٠١).

(٦) كما في بعض روايات التاريخ الكبير «تحقيق: الدباسي» (٤/ ٦٠١)، الجرح والتعديل (٤/ ١٤٣)، وينظر: مصنف عبد الرزاق (١٤٨)، مصنف ابن أبي شيبة (٣٥٨٢٣).

الثاني: مُخارق بن خليفة، ورواه عن مُخارق: سفيان الثوري، رواه عنه معنعنًا، وسفيان الثوري ربما دلس، ولكنّ تدليسه قليل كما نص علىٰ ذلك البخاري، وذكر أن له مشايخَ كثرًا لا يُعرَف أن الثوري دلس عنهم[(١)]، والثوري له سماع من مخارق[(٢)].

ومخارق بن خليفة -ويُقال: ابن عبد الله، ويقال: ابن عبد الرحمن- الأحمسي، ثقة، سمع من طارق بن شهاب[(٣)].

الثالث: قيس بن مسلم الجَدَلي، وهو ثقة، مشهور بالرواية عن طارق بن شهاب[(٤)].

ورواه عن قيس: شعبة بن الحجاج، وعلقه أبو نعيم عن شعبة، ولم أقف علىٰ إسناده إلىٰ شعبة.

وخلاصة طريق طارق بن شهاب: أنه هذه الطرق عن طارق بن شهاب متعاضدة، ويثبت بها الأثر عن طارق بن شهاب.

وطارق بن شهاب البجلي رضي الله عنه صحابي، رأىٰ النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه، وسمع من سلمان[(٥)].

❖ **الطريق الثاني (طريق حيان بن مرثد):**

ورویٰ هذا الطريق: جرير بن عبد الحميد، عن منصور بن المعتمر، عن

---

(١) العلل الكبير للترمذي (ص٣٨٨)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٧٥١)، تقريب التهذيب (٢٤٥٨).

(٢) التاريخ الكبير «تحقيق: الدباسي» (٩/ ٢٩٨)، وأخرج له البخاري في صحيحه (٤٦٠٩) عن مخارق بالعنعنة، وهو في الشواهد.

(٣) التاريخ الكبير (٧/ ٤٣١)، تقريب التهذيب (٦٥٦٣).

(٤) تقريب التهذيب (٥٦٢٦)، وروايته عن طارق في الصحيحين.

(٥) مصنف عبد الرزاق (١٤٨، ٤٧٣٧)، مصنف ابن أبي شيبة (٢٥١١١، ٣٥٨٢٣)، تاريخ دمشق (٢١/ ٤٤٦)، الإصابة (٤٢٤٨)، تقريب التهذيب (٣٠١٧).

المنهال بن عمرو، عن حيان، وعلقه أبو نُعيم عن جرير، ولم أقف عليه إلا عند أبي نعيم معلقًا.

وحيان بن مرثد ذكر ابن سعد وأحمد أنه يروي عن علي وسلمان ﭬ، وزاد أحمد أنه يروي عنه المنهال بن عمرو، ولم أقف علىٰ تعديل له ولا تجريح، ولا سماع من علي ولا من سلمان، والظاهر من حاله أنه مجهول[١].

والخلاصة: أن الأثر صحيح عن سلمان موقوفًا عليه، وهو صحيح من طريق طارق بن شهاب.

وأما قول المؤلف: «عن طارق بن شهاب، أن رسول الله ﷺ، ... رواه أحمد» فقد قال حفيده الشيخ سليمان بن عبد الله: «أظنه تبع ابنَ القيم في عزوه لأحمد»، فذكر الشيخ سليمان الإسنادَ الذي ساقه ابن القيم، ثم قال: «وقد طالعتُ "المسند" فما رأيته فيه، فلعل الإمام رواه في كتاب الزهد أو غيره»[٢].

وعبارة ابن القيم لا توهم أنه في المسند، لكنَّ اختصارَ المؤلف ﵀،

(١) الطبقات لابن سعد (٨/ ٣٥٤)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (١/ ٤٢٢)، وترجم له ابن أبي حاتم (٣/ ٢٤٦) وكنّاه: أبا دلّان، ونقل عن أحمد تسميتَه حيان بن مرثد، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وتَبِعَه علىٰ ذلك العسكري في تصحيفات المحدثين (٢/ ٤٦٦) -وهو كثير الاعتماد علىٰ ابن أبي حاتم كما أفاده المحقق في المقدمة-، والصحيح أن أبا دلّان ليس حيان بن مرثد، وإنما هو حيان بن يزيد، كما سماه بذلك ابن سعد، وأحمد -وهما ممن ذكر حيان بن مرثد-، وكذلك سمّاه الفلاسُ، والبخاري، ومسلم، ويعقوب بن سفيان، والدولابي، وأبو أحمد الحاكم، وأما نقل ابن أبي حاتم عن أحمد فإن أحمد لم يذكر كنيته، وإنما صحح اسمه، دفعًا لتسميةِ من يُسمّيه: «حبان»، الطبقات الكبرىٰ (٩/ ٢٥٨)، الأسامي والكنىٰ للإمام أحمد (١٢٩)، التاريخ للفلاس (ص٣٥٥)، التاريخ الكبير (٣/ ٥٩)، الكنىٰ للإمام مسلم (١٠٨٧)، المعرفة والتاريخ (٣/ ٢١٣)، الكنىٰ للدولابي (٢/ ٥٢٨)، الأسامي والكنىٰ للحاكم (٣/ ٢٠٧).

(٢) تيسير العزيز الحميد (١/ ٣٦٩).

واضطرارَه لحذف الإسناد، أوهم أنه في المسند؛ لما جرىٰ عليه الاصطلاح من أن إطلاق العزو لأحمد ينصرف إلىٰ المسند.

قال ابن القيم: «وقال الإمام أحمد: حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن سليمان بن ميسرة، عن طارق بن شهاب يرفعه، قال: دخل رجل الجنة في ذباب...»[(١)]، فساقه بنفس اللفظ الذي في الزهد، وهو يُبين أن ابن القيم قصد كتاب الزهد للإمام أحمد، ويبدو أنه وقع وهم في إسناده -من النسخ، أو من النقل عنها-؛ وذلك لما سبق من تطابق المصادر علىٰ الإسناد الأصل، وأنه من قول سلمان، ولما روي من طريق أحمد في أكثر من مصدر بنفس الإسناد.

ولم أقف عليه مرفوعًا إلا عند مكي بن أبي طالب في كتابه «الهداية»، فقد علقه عن سلمان، عن رسول الله ﷺ، بنحوه مختصرًا[(٢)]، والظاهر أنه وهم، والله أعلم.

وذكر المؤلف في مسائل كتاب التوحيد أن لهذا الحديث شاهدًا، وهو ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**الجنة أقرب إلىٰ أحدكم من شِرَاك نعله، والنار مثل ذلك**»[(٣)].



(١) الداء والدواء (ص٧٦).
(٢) الهداية الىٰ بلوغ النهاية (١٢/٨٣٩٦).
(٣) صحيح البخاري (٦٤٨٨).



بابٌ: لا يُذبَح لله بمكانٍ يُذبَحُ فيه لغير الله

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٢٦] عن ثابت بن الضحاك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: نَذَرَ رجلٌ أن يَنحَر إبلًا ببُوَانَة، . . . الحديث، رواه أبو داود، وإسناده على شرطهما.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٣٣١٣): حدثنا داود بن رُشَيد، حدثنا شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير قال: حدثني أبو قِلابة، قال: حدثني ثابت بن الضحاك، قال: نَذَرَ رجلٌ علىٰ عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلًا ببُوَانَة، فأتىٰ النبيَّ ﷺ فقال: إني نَذَرتُ أن أنحر إبلًا ببُوَانَة، فقال النبيُّ ﷺ: «**هَل كان فيها وَثَنٌ من أوثان الجاهلية يُعبَدُ؟**» قالوا: لا، قال: «**هل كان فيها عيدٌ من أعيادهم؟**» قالوا: لا، قال رسولُ الله ﷺ: «**أَوف بنذرك، فإنه لا وفاءَ لنذرٍ في معصية الله، ولا فيما لا يملكُ ابنُ آدم**».

التخريج:

* أخرجه البيهقي في السنن (٢٠١٦٤)، من طريق **أبي بكر بن داسه**، عن أبي داود، به بنحوه.

* وأخرجه الطبراني في الكبير (٢/ح١٣٤١)، عن **عبد الله بن أحمد بن حنبل**، عن داود بن رُشَيد البغدادي أبي الفضل الخوارزمي، به بنحوه،

وزاد في آخره بعد «لا وفاء لنذر في معصية الله»: «**ولا في قطيعة رحم**».

* وأخرجه الخطيب البغدادي في الأسماء المبهمة (٢/ ١٥٦)، من طريق **الهِقْل بن زياد السكسكي**،

عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن المثنىٰ بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما -فخالَف في إسناده-، ولفظه: أن كَرْدَمَ بنَ سفيان أتىٰ رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إني خرجتُ أنا وابنُ عمٍّ لي في غزوة في الجاهلية، ثم إنه حَفِيَ فقال: من يعطيني نعلًا أُنكِحه ابنتي؟ فأعطيتُه نعلي، فأنكَحَني ابنتَه وهي هذه، وقد بَلَغَت، فقال رسول الله ﷺ: «**دَعْهَا فَلا تَنكحهَا**» . . . الحديث[(١)].

الدراسة:

الحديث يرويه الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو، واختُلف عنه علىٰ وجهين:

الأول: الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي قِلابة، عن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه.

وهذه رواية: شعيب بن إسحاق الدمشقي، ورواه عن شعيب بن إسحاق: داود بن رُشَيد البغدادي أبو الفضل الخوارزمي، وكلاهما من الثقات من رجال الصحيحين، وقال أبو حاتم عن كل واحد منهما: «صدوق»[(٢)] ولكن لم أجد متابعًا لواحد منهما علىٰ هذا الإسناد -مع جودته في ظاهره-.

---

(١) اقتصر الخطيب البغدادي علىٰ سياق الحديث إلىٰ هذا القدر من أجل غرضه، وهو إيراد خبر الرجل المبهم الذي هو ابن عم كَرْدَم بن سفيان، فبيّن أن اسمه طارق بن المرقّع -وسيأتي خبره في آخر الدراسة-، وتمام الحديث من طريق يحيىٰ بن أيوب، وأبي قرة موسىٰ بن طارق، كلاهما عن المثنىٰ بن الصّبّاح، به: (قال: يا رسول الله، نذرتُ أن أَنْحَر دَمًا، ذَوْدًا من إبلي بِبُوَانة، فقال له رسول الله ﷺ: «أعلىٰ وَثَنٍ؟» قال: لا، قال: «فعلىٰ جَمْعٍ من جُمُوعِها؟»، قال: لا، فقال: «أَوْفِ بِنَذرك حيث كان، واعْلَمَنَّ يا كَرْدَم أنه لا نَذْر ولا يَمين في معصيةِ الله، ولا في قطيعة»)، وفي رواية أبي قرة: «ولا قَطِيعة رَحِمٍ، ولا فيما لا يَملِك ابنُ آدم»، مساوئ الأخلاق للخرائطي (ص١٣٣)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥٨٨٧-٥٨٨٨)، وقد علّق ابنُ الأثير الحديثَ كاملًا عن عمرو بن شعيب، به، أسد الغابة لابن الأثير (٤/٢٦٧)، وسيأتي في الدراسة أن حديث كَرْدَم بن سفيان رضي الله عنه مروي من عدّةِ طرق باقتران خَبَرِه مع ابن عمه، مع خَبَرِه في سؤالِه النبيَّ ﷺ عن نذره، فهو حديث واحد.

(٢) الجرح والتعديل (٣/٤١٢، ٤/٣٤١)، تقريب التهذيب (١٧٩٤، ٢٨٠٨)، وداود بن رشيد: عَمِي في آخر عمره، التاريخ الأوسط (٤/١٠٤٢).

الثاني: الأوزاعي، عن المثنىٰ بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وهذه رواية: الهِقْل بن زياد السكسكي، كاتب الأوزاعي، وهو ثقة، من أثبت أصحاب الأوزاعي وأعلمهم به، قال مروان بن محمد: «كان أعلمُ الناس بالأوزاعي وبمجلسه وحديثه وفتياه عشرةَ أنفس، أَولهم: هِقْل بن زياد»، وقال أبو مسهر: «ما كان هاهنا أحد أثبت في الأوزاعي من هِقْل»، وقال يحيىٰ بن معين: «ما كان بالشام أوثق من هِقْل»، وقال أحمد بن حنبل: «لا يكتب حديثُ الأوزاعي عن أوثق من هِقْل»[1].

وقد تُوبع الهِقْل بن زياد علىٰ هذا الوجه عن شيخ شيخه، تابعه: يحيىٰ بن أيوب الغافقي المصري، وموسىٰ بن طارق أبو قُرة الزبيدي، كلاهما عن المثنىٰ بن الصباح، به[2].

وتابعه -أيضًا- غير واحد من أصحاب عمرو بن شعيب، عن عمرو بن شعيب -علىٰ اختلاف بينهم كما سيأتي-.

ولهذا فإن الراجح عن الأوزاعي هو الوجه الثاني؛ لما سبق من أن الهقل بن زياد من أثبت أصحاب الأوزاعي، ولأنه توبع عليه في أكثر من طبقة، وأن أصل الحديث معروف عن عمرو بن شعيب.

وأما الوجه الأول ففيه غرابة، ولم أقف علىٰ متابع له في أي طبقة من إسناده، فهو غريب في جميع طبقاته.

والذي يظهر لي أن الوجه الأول وهمٌ، سببه أن جماعةً من أصحاب الأوزاعي -ومنهم شعيب بن إسحاق- يَروُون عن الأوزاعي بهذا الإسناد حديثًا آخر يشبهه في بعض ألفاظه.

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٢٢)، تهذيب الكمال (٦٥٩٧)، تقريب التهذيب (٧٣٦٤).

(٢) مساوئ الأخلاق للخرائطي (ص١٣٣)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥٨٨٧).

فروىٰ شعيب بن إسحاق، وأبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، والهيثم بن حميد، وعقبة بن علقمة، وإسماعيل بن عياش، والوليد بن مسلم، والوليد بن مزيد، وبشر بن بكر، ثمانيتهم عن الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي قِلابة، عن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**مَن حَلَفَ بملّةٍ سوىٰ ملة الإسلام كاذبًا فهو كما قال، ومَن قَتَلَ نفسَه بشيء في الدنيا عُذّبَ به يوم القيامة،** وليس علىٰ رجل نذرٌ فيما لا يملك»[(١)].

وتابع الأوزاعيَّ عليه: عليُ بن المبارك، ومعاوية بن سلام، وهشام الدستوائي، وحرب بن شداد، وأبان بن يزيد العطار، ومعمر، ستتهم عن يحيىٰ بن أبي كثير، به بنحوه[(٢)].

ثم إن حديث ثابت بن الضحاك هذا قد وقع فيه اختلاف أيضًا علىٰ أبي قِلابة، فرواه أيوب السختياني، وخالد الحذاء، عن أبي قِلابة، وفَرّقَاه علىٰ حديثين.

فرَوَيَا عن أبي قِلابة، عن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**مَن حَلَفَ بملّةٍ غير الإسلام كاذبًا فهو كما قال، ومن قَتَلَ نفسه بشيء عُذّب به في نار جهنم** ...»[(٣)]، من غير ذكرٍ للنذر.

ورَوَيَا عن أبي قِلابة، عن عمه أبي المهلَّب، عن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال: كانت امرأةٌ أَسَرَها العدو، وكانوا يُريحون إبلَهم عشاء، فأتتْ الإبلَ تريدُ

(١) الإيمان لابن منده (٦٣٧) -وفيه رواية شعيب معلقة-، النسائي (٣٨١٣)، معجم الصحابة للبغوي (٣٩٣-٣٩٤)، الثاني والثالث من حديث أبي العباس الأصم (١٩)، فوائد ابن دحيم (٨٨)، المعجم الكبير للطبراني (٢/ح١٣٣٦).

(٢) البخاري (٦٠٤٧)، مسلم (١١٠)، أبو داود (٣٢٥٧)، الترمذي (١٥٢٧، ٢٦٣٦)، أحمد (١٦٣٨٥، ١٦٣٨٧، ١٦٣٨٩)، مصنف عبد الرزاق (١٥٩٨٤).

(٣) رواية أيوب: البخاري (٦١٠٥، ٦٦٥٢)، مسلم (١١٠)، أحمد (١٦٣٩١)، ورواية خالد الحذّاء: صحيح البخاري (١٣٦٣)، مسلم (١١٠)، النسائي (٣٧٧٠)، ابن ماجه (٢٠٩٨)، أحمد (١٦٣٨٦، ١٦٣٩٠، ١٦٣٩٢).

منها بعيرًا تركبه، فكلمَا دنت من بعير رَغَا فترَكَتْه، حتىٰ أتت ناقةً منها فلم تَرْغُ فركبتْ عليها، ثم نجت، فقدمت المدينة، فلما رآها الناسُ قالوا: ناقةُ رسول الله ﷺ العضباء، قالت: إني نَذَرتُ أن أَنحَرها إنِ اللهُ أنجاني عليها، قال ﷺ: «**بئسما جَزَيْتِيها، لا نذرَ لابن آدم فيما لا يملك، ولا نذرَ في معصية**»، والقصة مطولة في بعض الروايات(١).

وهذا هو الراجح عن أبي قِلابة، لأن هذا التفريق يدل علىٰ ضبط وإتقان ممن رواه، خصوصًا وأن في الحديث الثاني قصة مطولة تدل علىٰ مزيد ضبط، وكلا الراويَين عن أبي قِلابة من الثقات -وهما أيوب السختياني، وخالد الحذاء-، وأيوب ثقة ثبت حجة، وله مزيد اختصاص بأبي قِلابة(٢).

ويتلخص من ذلك أن الصحيح من حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه -هذا الأخير- عدمُ ذكر النذر فيه، وأن ذكرَ النذر ثابتٌ من حديث عمران رضي الله عنه بالقصة التي وردت فيه، وعلىٰ ذلك لا يصح الاعتماد علىٰ حديثِ ثابت بن الضحاك الأخيرِ، في تقوية الوجه الأول من الحديث الأصل، وهو حديث ثابت بن الضحاك في قصة بوانة(٣).

---

(١) رواية أيوب: مسلم (١٦٤١)، أبو داود (٣٣١٦)، النسائي (٣٨١٢، ٣٨٥١)، ابن ماجه (٢١٢٤)، أحمد (١٩٨٦٣، ١٩٨٨٣، ١٩٨٩٤)، الدارمي (٢٣٨٢، ٢٥٤٧)، ورواية خالد الحذاء: مسند البزار (٣٥٥٦)، مسند الروياني (٩٩)، مستخرج أبي عوانة (٦٢٧٧)، معرفة السنن للبيهقي (١٨١٨٤).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٩)، الكفاية (٢/ ١٣٤-١٣٥)، تاريخ دمشق (٢٨/ ٣١٠)، تقريب التهذيب (٦١٠).

(٣) وقد أخرج مسلم الوجهين عن أبي قِلابة معتمدًا علىٰ الوجه الثاني (حديث عمران) في كتاب النذر، وعلىٰ الأول (حديث ثابت) في كتاب الإيمان من أجل الجُمَل الأخرىٰ، وأما البخاري فقد أخرج الوجه الأول في أبوابٍ متعلقةٍ بجُمَلِه الأخرىٰ أيضًا، ولمّا تَرَجم بترجمة: «بابُ النذرِ فيما لا يَمْلِك وفي معصية» لم يخرّج شيئًا من هذه الأوجه ولا طرفًا منها، واقتصر علىٰ أحاديث نذر المعصية من أحاديث أخرىٰ، واستشكل بعض الشراح توجيه ذلك، والظاهر أنه إشارةٌ إلىٰ الاختلاف في هذا الحديث، فحينئذ لا يصح القول بأن البخاري ومسلمًا قد أخرجا أصله مصححين له.

❖ فإذا صح ذلك، فإن حديث الأوزاعي -من الوجه الراجح عنه- قد اختُلف فيه عن عمرو بن شعيب علىٰ وجهين:

الأول: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وهذه رواية: المثنىٰ بن الصباح، وعبيد الله بن الأخنس -فيما رواه عنه الحارث بن عبيد الإيادي أبو قدامة البصري-، وعبد الله بن لهيعة، وعاصم الأحول -فيما رواه عنه يحيىٰ بن كثير البصري أبو النضر-(١).

والمثنىٰ بن الصباح ضعيف(٢)، والحارث بن عبيد -الراوي عن عبيد الله بن الأخنس- ليس بالقوي(٣)، وفي روايته: «أن امرأةً أتت النبي ﷺ فقالت: إني نَذرتُ أن أذبح بمكان كذا وكذا، مكانٌ كان يَذبحُ فيه أهلُ الجاهلية . . .»، ووَهمَ في قوله: امرأة.

وابن لهيعة سبقت ترجمته، وأنه ضعيف، وتُكُلِّم في روايته عن عمرو بن شعيب خاصةً بأنه لم يسمع منه أصلًا، وقال أحمد: «كان كَتَبَ عن المثنىٰ بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، وكان بعدُ يُحَدِّث بها عن عمرو بن شعيب نفسِه»، وفَعَل مثل ذلك عن ابن أبي فروة، عن عمرو بن شعيب(٤).

ويحيىٰ بن كثير البصري أبو النضر -الراوي عن عاصم الأحول- ضعيف، قال ابن حبان: «يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم»(٥).

---

(١) سنن أبي داود (٣٣١٢)، المعجم الكبير للطبراني (١٩/ح٤٢٧)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥٨٨٨).

(٢) تقريب التهذيب (٦٥١٣).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٨١)، الكاشف (٨٦٢)، تذهيب تقريب التهذيب (١٠٤٠).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٩٤)، الجرح والتعديل (٥/ ١٤٥)، المراسيل (٤١٧)، تهذيب الكمال (٣٥١٣)، وربما أسقط أكثر من واسطة بينه وبين عمرو بن شعيب، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٩٦)، وسبقت ترجمته في الحديث رقم (٥).

(٥) المجروحين لابن حبان (٣/ ١٣٠)، تقريب التهذيب (٧٦٨١).

الوجه الثاني: عمرو بن شعيب، عن ميمونة بنت كَرْدَم بن سفيان، عن أبيها رضي الله عنهما.

وهذه رواية: عبد الحميد بن جعفر[(١)]، ولفظه: «إن كان علىٰ جَمع من جَمع الجاهلية، أو علىٰ عيد من أعياد الجاهلية، أو علىٰ وَثَن فلا»، وعبد الحميد ثقة[(٢)].

وقد علق البخاري في «التاريخ الكبير» هذا الوجه عن عمرو بن شعيب جازمًا به[(٣)].

وتابع عبدَ الحميد، علىٰ عدم ذكر «أبيه، عن جده» في الإسناد: ابنُ جريج، فقال: سمعت عمرو بن شعيب يقول: جاء رجل إلىٰ النبي ﷺ كان عليه نَذْرٌ أن يَنْحَر علىٰ بوانة . . .، الحديث مرسلًا، بنحو لفظ عبد الحميد بن جعفر، وابن جريج ثقة فقيه فاضل[(٤)].

والوجه الثاني هو الصحيح عن عمرو بن شعيب؛ ويندرج فيه الوجه الذي يرويه ابن جريج، لأنه تقصير.

وأما الوجه الأول فهو جادةٌ لعمرو بن شعيب، يسلكها كثير من الضعفاء ممن يروي عنه.

وعمرو بن شعيب ثقة، وميمونة بنت كَرْدَم رضي الله عنها صحابية[(٥)]، والظاهر أنه منقطع، فلم يُذكر لعمرو بن شعيب سماعٌ منها، بل قيل: إنه من تبع الأتباع، ولم يسمع من أحد من الصحابة[(٦)].

---

(١) سنن أبي داود (٣٣١٥)، أحمد (١٦٦٠٧، ٢٣١٩٦)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥٨٨٨).
(٢) الكاشف (٣٠٦٨)، تحرير تقريب التهذيب (٣٧٥٦).
(٣) التاريخ الكبير (٧/ ٢٣٧).
(٤) مصنف عبد الرزاق (١٥٩١٥)، تقريب التهذيب (٤٢٢١).
(٥) الإصابة (١١٩٢٦)، تحرير تقريب التهذيب (٥٠٥٠).
(٦) تاريخ دمشق (٤٦/ ٧٦-٧٧)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٠٨-٣٠٩).

❖ وإذا تقرر أن أصل الحديث يرجع إلىٰ حديث ميمونة بنت كَرْدَم؛ فإن حديثها هذا قد روي عنها من طرق أخرىٰ، أصحها: ما رواه يزيد بن هارون، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وعبد العظيم بن عبد الله بن يزيد بن مقسم، وعبد الرحمن بن مهدي[(١)]، وأبو قتيبة سلم بن قتيبة، وأبو عامر العقدي، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، كلهم عن عبد الله بن يزيد بن مقسم، عن عمته **سارة بنت مقسم**[(٢)]،

ورواه أبو نعيم الفضل بن دكين، وأبو أحمد الزبيري، وأبو عاصم النبيل، عن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، عن **يزيد بن مقسم الطائفي**[(٣)]،

كلاهما (سارة بنت مقسم، ويزيد بن مقسم)، عن مولاتهما ميمونة بنت كَرْدَم بن سفيان ﵂ قالت: رأيت رسولَ الله ﷺ بمكة، وهو علىٰ ناقته، وأنا مع أبي، وبِيَد رسول الله ﷺ دِرّةٌ كدِرّة الكُتّاب، فسمعتُ الأعرابَ والناسَ يقولون: الطَّبْطَبِيَّة، فدنا منه أبي، فأخذ بقَدَمه، فأقر له رسولُ الله ﷺ، قالت: فما نسيتُ -فيما نسيت- طولَ أصبع قَدَمِه السبابة علىٰ سائر أصابعه، قالت: فقال له أبي: إني شهدتُ جيشَ عِثْرَان -قالت: فعرف رسول الله ﷺ ذلك الجيش- فقال طارقُ بن المُرَقّع: من يُعطيني رُمحًا بثوابِه؟ قال: فقلت: وما ثَوابُه؟ قال: أُزَوِّجه أولَ بنت تكون لي، قال: فأعطيتُه رمحي، ثم تركتُه حتىٰ وُلدت له ابنةٌ وبَلَغَت، فأتيتُه، فقلت له: جَهز لي أهلي، فقال: لا والله،

(١) وقع اختلافٌ علىٰ ابن مهدي وعلىٰ أحد أصحابه أخشىٰ أن يكون من تصحيفات النسخ، فإن كان اختلافًا فالصحيح عنه ما وافق الجماعة، وهو المثبت هنا، معجم الصحابة لابن قانع (٢/ ٣٩٤)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥٨٨٤)، الحلية (٩/ ٣٨).

(٢) سنن أبي داود (٣٣١٤)، أحمد (٢٧٠٦٤، ٢٧٠٦٥)، التاريخ الكبير (٨/ ٣٥٨)، معجم الصحابة للبغوي (٢٨٩٤)، نوادر الأصول (١٦٥)، المعجم الكبير (١٩/ ح٤٢٨)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥٨٨٥-٥٨٨٦، ٧٨٤٦) جامع الآثار (٤/ ٤٩٧).

(٣) ابن ماجه (٢١٣١)، أحمد (٢٧٠٦٦)، الطبقات لابن سعد (١٠/ ٢٨٧)، التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٣٥٨) -وفيه تحريف يسير-، تاريخ ابن أبي خيثمة -السفر الثاني (٢/ ٨٤٦)، المعجم الكبير للطبراني (١٩/ ح٤٢٦)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥٨٨٣، ٧٨٤٥).

لا أُجهزها حتىٰ تُحدِث صَداقًا غيرَ ذلك، فحلفتُ ألّا أفعل، فقال رسول الله ﷺ: «**وبقَدْر أيِّ النساءِ هي؟**» قلت: قد رَأَتِ القَتيرَ، قال: فقال لي رسول الله ﷺ: «**دَعها عنك، لا خيرَ لك فيها**»، قال: فراعني ذلك، ونظرتُ إليه، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تأثم، ولا يأثم صاحبك**»، قالت: فقال له أبي في ذلك المقام: إني نَذَرتُ أن أَذبحَ عددًا من الغنم -قال: لا أعلمه إلا قال: خمسين شاة-، علىٰ رأس بُوَانةَ، فقال رسول الله ﷺ: «**هل عليها من هذه الأوثان شَيءٌ؟**»، قال: لا، قال: «**فأَوف لله بما نذرت له**»، قالت: فجمعها أبي، فجعل يَذبَحها، وانفلتتْ منه شاةٌ، فطَلَبها، وهو يقول: اللهم أَوف عَنّي بنَذري، حتىٰ أخذها، فذبحها[(١)].

وليس في ألفاظه ما جاء في آخر الحديث: «لا نذر فيما لا يملك ابن آدم . . .»، والظاهر أن هذه الجملة ليست من هذا الحديث، وأن أصلها من حديث عمران بن حصين الذي سبق.

فأما الطريق الأول طريق سارة بنت مقسم، فقد ورد السماع بين عبد الله بن يزيد بن مقسم، وبين عمته سارة في رواية: يزيد بن هارون، وعبد الصمد، وعبد الرحمن بن مهدي، وسلم بن قتيبة، ويعقوب الحضرمي.

وورد السماع بين سارة بنت مقسم، وبين مولاتها ميمونة بنت كَرْدَم في رواية: يزيد بن هارون -عند أبي داود، وأبي نعيم، والحكيم الترمذي-، وعبد الرحمن بن مهدي.

وعبد الله بن يزيد بن مقسم وثقه علي بن المديني[(٢)]، وسارة بنت مقسم قال عنها ابن حجر: «لا تُعرَف»، وسبق ما قاله الذهبي في شأن جهالة التابعين[(٣)].

---

(١) هذا لفظ يزيد بن هارون عند أحمد، والطَّبْطَبِيَّة: هي حكاية وقع الأقدام عند السعي، وقيل: صوت السوط، غريب الحديث للخطابي (١/ ٢٧٢)، والقتير قال أبو داود: «الشَّيب».

(٢) الثقات لابن شاهين (٦٥٢).

(٣) تقريب التهذيب (٨٧٠١)، وكلام الذهبي سبق في دراسة الحديث رقم (٢٠)، في ترجمة شيبان بن أمية القِتْباني.

وأما الطريق الثاني طريق يزيد بن مقسم، فقد وقع فيه اختلافٌ علىٰ عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي علىٰ ثلاثة أوجه:

الأول: الطائفي، عن يزيد بن مقسم، عن ميمونة بن كَرْدَم، وهذا يرويه عنه الثلاثة الذين سبق ذكرهم: أبو نعيم الفضل بن دكين، وأبو أحمد الزبيري، وأبو عاصم النبيل.

الثاني: الطائفي، عن ميمونة بنت كَرْدَم (من غير ذكر يزيد بن مقسم)، وهذا يرويه عنه: مروان بن معاوية الفزاري، وحفصٌ أبو الحويرث من ولد عثمان بن أبي العاص[(١)]، فأما مروان فهو ثقة حافظ، ولكنه مشهور بالتدليس، وصفه ابن معين وأبو داود بتدليس التسوية[(٢)]، ولعله ارتكب هذه الصورة في هذا الحديث فأسقط يزيد بن مقسم، وأما أبو الحويرث فمجهول[(٣)].

الثالث: الطائفي، عن يزيد بن مقسم، مرسلًا (من غير ذكر ميمونة)، وهذا يرويه عنه: أبو عامر العقدي، وهو ثقة[(٤)]، وهذا الوجه تقصير.

والراجح هو الوجه الأول؛ فإنه رواته أكثر، وكلهم ثقات، ورجحه أبو نعيم الأصبهاني -فيما يظهر من كلامه-[(٥)]، والوجه الثالث يدخل في هذا الوجه؛ لأنه تقصير كما سبق.

---

(١) سنن ابن ماجه (٢١٣١)، مصنف ابن أبي شيبة (١٢٥٧٥)، مسند أحمد (١٥٤٥٦)، والذي روىٰ عن أبي الحويرث هو عبد الصمد بن عبد الوارث.

(٢) تاريخ الدوري عن ابن معين (٢٢٤١)، سؤالات الآجري لأبي داود (٥٥٥)، تقريب التهذيب (٦٦١٩)، تعريف أهل التقديس (١٠٥).

(٣) لم أقف علىٰ ترجمة له إلا ما يتصل بروايته لهذا الحديث، التذكرة للحسيني (٤/ ٢٠٢٧)، تعجيل المنفعة (٢/ ٤٤٥).

(٤) تقريب التهذيب (٤٢٢٧).

(٥) وقع لأبي نعيم الأصبهاني وَهْمٌ في حكاية رواية أبي نعيم الفضل بن دكين، فإنه ساقها بإسناده عن شيخه الطبراني علىٰ الصواب، ثم قال: «كذا رواه أبو نعيم، وتابعه عليه مروان الفزاري، ورواه عبد الصمد بن عبد الوارث، وأبو أحمد الزبيري في جماعةٍ مثله، عن عبد الله، عن يزيد، عن ميمونة»، معرفة الصحابة (٧٨٤٥)، ورواية أبي نعيم هي كرواية الجماعة عند أبي نعيم الأصبهاني، =

وفيما يتعلق بالسماع: فقد ورد السماع بين الطائفي، ويزيد بن مقسم في رواية: ابن سعد، عن أبي نعيم، وأبي أحمد الزبيري، وقرن ابن سعد روايتَيهما في سياق واحد، ولم أرَ هذا التصريح بالسماع في رواية أبي نعيم وأبي أحمد الزبيري عند غيره، ولم أقف -أيضًا- علىٰ السماع بين يزيد بن مقسم، وبين ميمونة بن كَرْدَم.

وعبد الله بن عبد الرحمن الطائفي صدوق يُخطئ، ويزيد بن مقسم ويقال له: ابن ضَبَّة -وهي أمه-، مقبول[(١)].

وميمونة بنت كَرْدَم مولاةٌ لسارة بنت مقسم ولأخيها يزيد بن مقسم، كما ورد ذلك في عدد من طرق هذا الحديث، وإذا كانت مولاةً لهما فهذا يُصَحِّح ما ورد من سماع سارة بنت مقسم من ميمونة، ويقرِّب سماع يزيد بن مقسم منها أيضًا.

فيتلخص من ذلك أن الطريق الأول متصل، وفي رواته مَن فيه جهالة، وأما الطريق الثاني فهو منقطع بين ميمونة وبين يزيد بن مقسم، ولكنه قريب السماع منها كما مر، وفيه شبهة انقطاع أيضًا بين يزيد وبين عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي؛ لما سبق من تفرد ابن سعد بذكر السماع، ورواة هذا الطريق فيهم مقال أيضًا، والله أعلم.

والحديث من رواية ميمونة بنت كَرْدَم، فإنها كانت حاضرة مع أبيها حين سأل النبي ﷺ، وربما روىٰ بعضُ الرواة هذا الحديث عنها، عن أبيها، فمن ثَم أدخله بعض الأئمة في مسند كَرْدَم بن سفيان، وأكثرُ الرواة يجعلونه من

= والطبراني، وغيرهما -كما سبق في مراجع الرواية-، ثم إني لم أقف علىٰ رواية عبد الصمد بن عبد الوارث التي حكاها، وسبق أنه هو الراوي عن أبي الحويرث في الوجه الثاني، وأخشىٰ أن يكون سَبَقَ نظرٌ لأبي نعيم فظنّ أن عبد الصمد هو الراوي عن الطائفي، ولذلك لم أَعْتَمد علىٰ تعليق أبي نعيم لرواية عبد الصمد.

(١) تقريب التهذيب (٣٤٦٠، ٧٨٣٤).

مسند ميمونة، والظاهر أن رواية الحديث عن كَرْدَم هو من باب الحكاية لا الرواية، أي: أن ميمونة تحكي قصة أبيها حين سأل النبي ﷺ.

وروىٰ إبراهيم بن ميسرة الطائفي، أن خالتَه أخبرته، عن امرأةٍ -قالت (أي خالته): هي مصدَّقَةٌ، امرأةُ صدق-، قالت: «بَينا أبي في غزاة في الجاهلية . . .» الحديثَ مختصرًا، ورواه أبو داود معطوفًا علىٰ حديث ميمونة بنت كَرْدَم، وأحال متنه عليه، فذكر ابن حجر أن هذه المرأة التي تروي عنها خالةُ إبراهيم بن ميسرة هي ميمونة بنت كَرْدَم، وأشار إلىٰ ذلك المزي[(١)].

وخالة إبراهيم بن ميسرة يحتمل أن تكون هي سارة بنت مقسم؛ فإنهم كلهم طائفيون.

وروىٰ علي بن عاصم الواسطي، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن كَرْدَم بن سفيان رضي الله عنه، بنحوه مختصرًا[(٢)].

وهو منقطع، فليس للشعبي سماع من كَرْدَم، هذا إن كان يروي الحديث عنه، والظاهر أنه يسوق الحديث عن قصة كَرْدَم ولا يرويه عنه، وبناء علىٰ ذلك فإنه يكون مرسلًا.

فتبين من ذلك أن حديث ميمونة مروي عنها من طريقين، والثالث طريق عمرو بن شعيب السابق، وقد دمجتُ طريق سارة بنت مقسم مع طريق خالة إبراهيم بن ميسرة، **وبمجموع الطرق الثلاثة مع مرسل الشعبي يرتقي الحديث إلىٰ الحسن** فيما يظهر لي، والله تعالىٰ أعلم.

ومما يُستأنس به في تأييد ذلك: أن الأئمةَ أثبتوا صحبةَ كَرْدَم بن سفيان وابنته ميمونة رضي الله عنهما اعتمادًا علىٰ هذا الحديث -فيما يظهر-[(٣)]، والأئمة كثيرًا ما ينفون الصحبة عن بعض مَنْ يُروىٰ عنهم الصحبة لأجل ضعف الإسناد إليهم.

---

(١) سنن أبي داود (٢١٠٤)، تحفة الأشراف (١٨٠٩١)، تقريب التهذيب (٨٩٢٢).

(٢) معجم الصحابة لابن قانع (٢/ ٣٩٥)، وعلي بن عاصم الواسطي مختلف في أمره، والخلاصة فيه أنه صدوق يُخطئ ويصر علىٰ الخطأ، تقريب التهذيب (٤٧٩٢).

(٣) تاريخ الدوري عن ابن معين (٤٤٩)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد-رواية عبد الله (٣/ ٤١٠)، =

والخلاصة: أن حديث ثابت بن الضحاك محل الدراسة معلول، والصحيح أنه من حديث الأوزاعي، عن المثنىٰ بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، وفيه اختلاف علىٰ عمرو بن شعيب، وأن القصةَ ثابتةٌ من حديث ميمونة بنت كَرْدَم بن سفيان ﵄، والله أعلم.

❖ وأما قول المؤلف ﵀: «وإسناده علىٰ شرطهما»، فقد قال ذلك عددٌ من العلماء قبله، كالنووي، وابن تيمية، وابن الملقن، وغيرهم[(١)]، وهم يعنون بذلك أن رجالَه رجالُ الصحيحين، وأنه متصل، جريًا علىٰ ظاهر إسناده، لكن تَقَدَّمَ ما فيه من علل واختلافات وإشكالات، والله أعلم.



= التاريخ الكبير (٧/ ٢٣٧)، الطبقات لابن سعد (٨/ ٧٥، ١٠/ ٢٨٧)، طبقات خليفة (ص٥٤)، التاريخ للفلاس (ص٤٧٢)، الطبقات لحميد بن زنجويه (ص١٤٩)، الطبقات لمسلم (٥٨٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٧١)، تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني (١/ ٥٢٥، ٢/ ٨٤٦)، معجم الصحابة للبغوي (٤/ ٢٦٨)، معجم الصحابة لابن قانع (٢/ ٣٩٣)، الثقات لابن حبان (٣/ ٤٠٨)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/ ٢٤٠٤، ٦/ ٣٤٤٦).

(١) المجموع شرح المهذب (٨/ ٤٦٧)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٤٩٠)، البدر المنير (٩/ ٥١٨)، المحرر لابن عبد الهادي (٧٧٢).

بابٌ: من الشرك النذرُ لغير الله

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٢٧] وفي الصحيح: عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: «مَن نَذَرَ أن يُطيعَ اللهَ فلْيُطِعْه، ومَن نَذَرَ أن يَعصيَ اللهَ فلا يَعصه».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٦٦٩٦): حدثنا أبو نعيم، حدثنا مالك، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: **«مَن نَذَرَ أن يُطيعَ اللهَ فَلْيُطعْه، ومَن نَذَرَ أن يَعصيَه[1] فلا يَعصه».**

التخريج:

* أخرجه البخاري (٦٧٠٠)، عن **أبي عاصم النبيل الضحاك بن مَخْلَد**،

- وأبو داود (٣٢٨٩)، عن **عبد الله بن مسلمة القعنبي**،

- والترمذي (١٥٢٦)، والنسائي (٣٨٠٦)، عن **قتيبة بن سعيد**،

- والنسائي (٣٨٠٧)، من طريق **يحيىٰ بن سعيد القطان**،

أربعتهم (أبو عاصم، والقعنبي، وقتيبة، ويحيىٰ بن سعيد)، عن مالك بن أنس[2]، به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي (١٥٢٦)، والنسائي (٣٨٠٨)، وابن ماجه (٢١٢٦)،

---

(١) هكذا ورد في الطبعة السلطانية عن النسخة اليونينية، وفي حاشيتها إشارة إلىٰ رواية أبي ذر: «ومَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ الله ...»، وهو لفظ جميع الطرق التي في التخريج.

(٢) هذا الحديث عند عامة أصحاب الموطآت، عن مالك، ما عدا يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي فإنه لم يذكره، التمهيد (٦/ ٨٩).

من طريق **عبيد الله بن عمر العُمري**، عن طلحة بن عبد الملك الأيلي، به بنحوه.

الدراسة:

هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من طريق مالك، وهو أصح طرق هذا الحديث، ولم يُختَلف علىٰ مالك فيه[(١)]، ووقع في الحديث اختلافات لا تؤثر علىٰ صحته، ولهذا صححه البخاري، وأودعه في صحيحه.

وقد دَخَل علىٰ هذا الحديثِ طرقُ أحاديثَ أخرىٰ، ولم أخرِّجها لأنها ليست من هذا الحديث، وذلك مثل حديث: «**لا نذرَ في معصية، وكفّارتُه كفّارةُ يمين**»، فإن جميعَ طرقِه إلىٰ عائشة لا تصح، وصحح النسائي أنه راجع إلىٰ حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، وأن الصحيح فيه: «**لا نَذرَ في مَعصية، ولا فيما لا يَملك ابن آدم**»، وهذا هو الظاهر من تصرف البخاري في تواريخه[(٢)]، وقد مضىٰ ذكر حديث عمران في الحديث السابق، والله أعلم.



---

(١) العلل للدارقطني (٣٥٩٠).

(٢) سنن أبي داود (٣٢٩١)، سنن النسائي (٣٨٣٣-٣٨٥١)، جامع الترمذي (١٥٢٤-١٥٢٥)، مسائل الإمام أحمد -رواية أبي داود (١٨٩٧)، التاريخ الكبير (٤/ ٢)، التاريخ الأوسط (٤/ ٦٨٥-٦٩٠)، العلل الكبير للترمذي (٤٥١)، علل ابن أبي حاتم (١٣٢٤)، العلل للدارقطني (٣٥٩٠، ٣٦٤٢).

بابٌ: من الشرك الاستعَاذةُ بغَير الله

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٢٨] وعن خولة بنت حكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَن نَزَلَ منزلًا . . .» الحديث، رواه مسلم.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٢٧٠٨): حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، ح وحدثنا محمد بن رمح -واللفظ له-، أخبرنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الحارث بن يعقوب، أن يعقوب بن عبد الله حدثه، أنه سمع بُسرَ بن سعيد يقول: سمعتُ سعد بن أبي وقاص يقول: سمعتُ خولة بنت حكيم السُّلَمية تقول: سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: **«مَن نَزَلَ مَنزلًا ثم قال: أعوذ بكلمات الله التامات من شرِّ ما خلق، لم يضرَّه شيءٌ حتىٰ يرتحلَ من منزله ذلك»**.

التخريج:

* أخرجه **الترمذي** (٣٤٣٧)، و**النسائي** في الكبرىٰ (١٠٣١٨)، عن قتيبة بن سعيد، به بنحوه.

* وأخرجه مسلم (٢٧٠٨)، من طريق **عمرو بن الحارث بن يعقوب المصري**،

عن يزيد بن أبي حبيب، عن يعقوب بن عبد الله، به بنحوه، ولم يذكر: الحارث بن يعقوب -شيخ يزيد-،

* وأخرجه مسلم (٢٧٠٨)، من طريق **عمرو بن الحارث بن يعقوب المصري**،

عن أبيه الحارث بن يعقوب بن عبد الله، به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (١٠٣١٩)، وابن ماجه (٣٥٤٧)، من طريق وهيب بن خالد، والنسائي في الكبرىٰ (١٠٣٢٠)، من سفيان الثوري، كلاهما عن **محمد بن عجلان**، عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج، به بنحوه،

إلا أنه قال: عن سعيد بن المسيب، بدل: بسر بن سعيد، وقال -في رواية الثوري-: عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلًا، لم يذكر سعدًا ولا خولة.

الدراسة:

هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، وقال الترمذي: «هذا حديث حسنٌ صحيحٌ غريب»، وقد وقع فيه بعض الاختلافات:

فمنها الاختلاف علىٰ يزيد بن أبي حبيب في شيخه:

فقال الليث بن سعد، عنه: عن الحارث بن يعقوب، عن يعقوب بن عبد الله، وقال عمرو بن الحارث، عنه: عن يعقوب بن عبد الله، ولم يذكر الحارث.

والصحيح هو الأول؛ لأن عمرو بن الحارث قد رواه عن يزيد بن أبي حبيب، وعن أبيه الحارث بن يعقوب، وقرن روايتيهما، وحمل رواية يزيد بن أبي حبيب علىٰ رواية أبيه الحارث اختصارًا، وأما الليث فقد رواه عن يزيد بن أبي حبيب بمفرده فبَيّنَ روايته، والليثُ مقدَّمٌ علىٰ عمرو بن الحارث كما نص عليه الإمام أحمد[1].

ومن الاختلافات: الاختلاف علىٰ يعقوب بن عبد الله بن الأشج، والصحيح عنه ما رواه الحارث بن يعقوب، عنه، عن بسر بن سعيد، عن سعد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم.

(١) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٩).

ورواه محمد بن عجلان واختُلف عليه، فمرة يرويه بمثل رواية الحارث بن يعقوب وبغير «بسر بن سعيد» إلىٰ «سعيد بن المسيب»، موصولًا، ومرة يجعله عن سعيد بن المسيب مرسلًا، يَحذف مَن فوقه، قال الترمذي: «وحديثُ الليث أَصح من رواية ابن عجلان».

وقد ساق الدارقطني اختلافات أخرىٰ في الحديث، ثم صحح الوجه الأول الذي أخرجه مسلم(١).



(١) العلل للدارقطني (٦٣٧، ٤١٢٥).



بابٌ: من الشِّرك أن يستغيثَ بغير الله أو يَدعُوَ غيـرَه

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٢٩] وروىٰ الطبراني بإسناده (........)[1]: أنه كان في زمن النبي ﷺ منافقٌ يؤذي المؤمنين، فقال بعضهم: قوموا بنا نَسْتَغيثُ برسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: «إنه لا يُستَغَاثُ بي، وإنما يُستَغَاثُ بالله ﷻ».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام الطبراني[2]: حدثنا أحمدُ بن حماد زُغبَة المصري، حدثنا سعيد بن عُفَير، حدثنا ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عُلَيّ بن رباح، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال أبو بكر: قوموا نَستَغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال رسولُ الله ﷺ: «**إنهُ لا يُستَغَاثُ بي، إنما يُستَغَاثُ بالله ﷻ**».

التخريج:

* أخرجه أحمد (٢٢٧٠٦)، وابن سعد في الطبقات (١/ ٣٣٣)، عن **موسىٰ بن داود الضبي**،

(١) بيض المؤلف رحمه الله لمكان الراوي، كما نص عليه الشارح سليمان بن عبد الله، تيسير العزيز الحميد (١/ ٤٤٤).

(٢) جامع المسانيد والسنن لابن كثير (٥٧٨٠)، مجمع الزوائد (١٠/ ١٥٩)، ولم أقف عليه في كتبِ الطبراني، ومسندُ عبادة بن الصامت من المعجم الكبير ليس من ضمن المطبوع.

- وأبو مسعود **المعافىٰ بن عمران الموصلي** في الزهد (٨٥)،

- و**عبد الله بن وهب** في تفسير القرآن من الجامع (٣/ح٣)،

- وابن أبي حاتم في تفسيره -تعليقًا- [كما في تفسير ابن كثير (٩/ ٣٩١)]، عن **زيد بن الحُبَاب**،

أربعتهم (موسىٰ بن داود، والمعافىٰ، وابن وهب، وزيد بن الحباب)، عن عبد الله بن لهيعة المصري، به بنحوه،

وزادوا كلهم في إسناده رجلًا مُبهمًا بين عُلَي بن رَباح وعبادة بن الصامت،

ولفظهم جميعًا: «**إنه لا يُقَام لي، إنما يُقَام لله ﷻ**»، بدل: «**إنه لا يستغاث بي . . .**»،

وزاد ابن وهب، وزيد بن الحباب: إنا كنا في المسجد نَقتَرِئُ، معنا أبو بكر الصديقُ ونحن أُمّيّون يُقرِئُ بعضُنا بعضًا، فخرج عبدُ الله بنُ أبي ابنُ سَلول تَتْبعُه نُمرُقٌ وَزُرْبِيّةٌ، ثم وُضعَتَا له فاتكَأ، فقال: يا أبا بكر، ألا تقول لمحمد يأتينا بآية كما جاء بها الأولون، جاء صالحٌ بالناقة، وجاء موسىٰ بالألواح، وجاء داودُ بالزبور، وجاء عيسىٰ بالمائدة، وعبدُ الله بنُ أبي ابنُ سلول رجلٌ جَدِلٌ صَبيحٌ فصيحٌ، فبكىٰ أبو بكر، فَخَرَجَ رسولُ الله ﷺ، فقال أبو بكر: قُومُوا نستغيثُ بنبي الله من هذا المنافق، فقال رسولُ الله ﷺ: «**إنهُ لا يُقَامُ لي . . .، إن جبريلَ أتاني فقال: اخرُج فحَدِّث بنعمة الله التي أنعمَ بها عليك، وبفضيلته التي فُضِّلْت بها، فبشرني بعشرٍ لم يُؤتَهَا نبيٌّ قبلي**»، فذكر الحديث في خصائص النبي ﷺ[1].

(١) ولفظ زيد بن الحباب: «قوموا بنا . . .»، كما هو عند المؤلف، وقد أخرج الجزءَ الأخيرَ من اللفظ المطول: عثمانُ الدارمي في الرد علىٰ الجهمية (٢٩٦)، عن أبي صالح الحَرَّاني، عن ابن لهيعة به، وينظر: الخصائص الكبرىٰ للسيوطي (٣/ ١٣٤).

الدراسة:

الحديث يرويه عبد الله بن لهيعة، واختُلف عنه علىٰ وجهين:

الأول: ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عُلَيّ بن رباح، عن عبادة رضي الله عنه، ولفظه: «إنه لا يُستغاث بي، إنما يُستغاث بالله».

وهذه رواية: سعيد بن كثير بن عفير المصري، قال أبو حاتم: «لم يكن بالثبت، كان يَقرَأ من كتب الناس، وهو صدوق»[(١)].

الثاني: ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عُلَيّ بن رباح، عن رجل، عن عبادة رضي الله عنه، ولفظه: «إنه لا يُقام لي، إنما يُقام لله».

وهذه رواية: موسىٰ بن داود، والمعافىٰ بن عمران، وعبد الله بن وهب، وزيد بن الحباب.

والوجه الثاني هو الراجحُ من حيث الإسناد واللفظ؛ لأنه من رواية الجماعة، ومنهم عبد الله بن وهب، وهو من أتقن الرواة عن ابن لهيعة، وكان ممن يتَتَبع أصول ابن لهيعة فيكتب عنها[(٢)]، وعلق هذا الوجهَ عن ابن لهيعة: ابنُ عبد الحكم في فتوح مصر والمغرب[(٣)].

والوجه الأول فيه وهم في إسناده -أو تقصير-، وهو حذف الرجل المبهم، وفيه تخليط في لفظه، فلعله لَمَّا جاء في أول الحديث من قول أبي بكر: «قوموا نستغيث برسول الله صلى الله عليه وسلم ...» أجرىٰ الحديثَ المرفوعَ علىٰ هذا المعنىٰ.

ومما يؤيد صحة الوجه الثاني في وجود الواسطة بين عُلَيّ بن رباح وعبادة بن الصامت: أن عُلَيّ بن رباح يُدخِل بينه وبين عبادةَ: جنادة بن أبي أمية، في حديث آخر[(٤)].

---

(١) الجرح والتعديل (٤/٥٦)، تقريب التهذيب (٢٣٩٥) وقال: «صدوق».

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود (١٥١٢)، الجرح والتعديل (٥/١٤٧)، تهذيب الكمال (٣٥١٣).

(٣) فتوح مصر والمغرب (ص٣٠١).

(٤) مسند أحمد (٢٢٧١٧).

❖ وعبد الله بن لهيعة المصري سبقت ترجمة، والخلاصة في أمره أنه ضعيف، ورواية العبادلة عنه -كعبد الله بن وهب- قد تفيد في المتابعات، لا في تحسين الحديث الذي ينفرد به، وقد عَدَّ ابنُ عبد الحكم هذا الحديث من أحاديث عُبادة التي أغرب بها أهل مصر علىٰ غيرهم[(١)].

❖ والحارث بن يزيد الحضرمي ثقة ثبت[(٢)].

❖ وعُلَي بن رباح بن قَصير اللخمي المصري ثقة، اختُلف في اسمه، والمشهور فيه التصغير، وصَححَ البخاري أن اسمه عَلي، وقيل: إن اسمه عَلي، والأول لقبٌ له، وقيل غير ذلك[(٣)].

❖ والرجل المبهم لم أجده مبينًا في شيء من طرق هذا الحديث، فهو مجهول.

والخلاصة: أن الحديث ضعيف؛ لأنه من رواية ابن لهيعة، ولجهالة الواسطة بين علي بن رباح وعبادة بن الصامت رضي الله عنه، وضعف الحديث بعض العلماء كما سيأتي.

وفيما يتعلق بمعنىٰ الحديث: فإن جماعةً من العلماء أدخلوا هذا الحديثَ ضمن ما وَرَدَ في النهي عن القيام للرجل[(٤)]، وقد ضعفه جماعة منهم كابن مفلح، والمعلمي، وغيرهما، وقال ابن كثير: «غريب جدًا»[(٥)].

---

(١) فتوح مصر والمغرب (ص٣٠١)، وسبقت ترجمة ابن لهيعة في دراسة الحديث رقم (٥).

(٢) تقريب التهذيب (١٠٦٤).

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد (١/١٣٨)، التاريخ الكبير ت: الدباسي (٧/٣٤٤)، تهذيب الكمال (٤٠٦٧)، التقريب (٤٧٦٦).

(٤) الزهد للمعافىٰ بن عمران (٨٥)، المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (٣/٣٢٢) -وذكر أكثر من معنىٰ للحديث-، سَفَط المُلَح وزوح التَّرَح لابن الدَّجَاجي -وهو أحد المحدثين، من شيوخ عبد الغني المقدسي، وممن يُروىٰ مسند الحميدي من طريقه- (ص١٣١)، الآداب الشرعية لابن مفلح (١/٤١١)، مجمع الزوائد (٨/٤٠)، رفع الاشتباه للمعلمي «ضمن آثاره» (٣/٧٥١).

(٥) تفسير ابن كثير (٩/٣٩١)، وابن كثير قد قال ذلك بعدما أورد الحديث مطولًا من تفسير ابن أبي حاتم.

وقد أورد ابنُ تيمية هذا الحديث في بعض فتاويه، ثم اعتُرِض عليه بأنه حديث ضعيف، فكان فيما قالَه جوابًا عن ذلك: «هذا الخبر لم يُذكر للاعتماد عليه؛ بل ذُكِرَ في ضمن غيره ليَتَبين أن معناه موافقٌ للمعاني المعلومة بالكتاب والسنة، . . . ولهذا كان العلماءُ متفقين علىٰ جواز الاعتضاد والترجيح بما لا يصلح أن يكونَ هو العمدةُ من الأخبار التي تُكُلم في بعض رواتها لسوء حفظ أو نحو ذلك، . . . فما يصلح للاعتضاد نوعٌ، وما يصلح للاعتماد نوع، وهذا الخبر من النوع الأول»[1].

والظاهر أن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ نَقَل الحديث عن ابن تيمية؛ لأن ابن تيمية نسبه إلىٰ الطبراني، ولم يذكر صحابي الحديث، والمؤلف قد فعل ذلك وبيض لمكان الصحابي ليكتبَه[2]، هذا من جهة الإسناد.

ومن جهة المتن: قال فيه ابن تيمية: (أنه كان في زمن النبي ﷺ منافقٌ يؤذي المؤمنين)، وليس هذا عند الطبراني -كما نقله عنه ابن كثير والهيثمي-، وليس في الطرق الأخرىٰ كما في التخريج، ثم إن ألفاظهم جميعًا -إلا زيد بن الحباب-: «قوموا نستغيث . . .»، بدون (بنا)، والمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ متابعٌ لابن تيمية في كل ذلك؛ مما يُشعر بأنه نقله منه، وهذا يُفيد -وهو المقصود- أن المؤلف لعله وقف علىٰ كلام ابن تيمية في التعرض لضعف الحديث، وأنه مذكور للاعتضاد.

والمؤلف هاهنا قد اعتمد علىٰ عدد من الآيات التي ذكرها في صدر الباب، ثم عَطَفَ هذا الحديثَ عليها استئناسًا به، والله أعلم.



(١) تلخيص الاستغاثة (١/ ٣٠٧-٣٠٨).

(٢) تيسير العزيز الحميد (١/ ٤٤٤).

باب قول الله تعالى: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ۝١٩١ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا﴾ الآية

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٣٠] وفي الصحيح: عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: شُج النبيُ ﷺ يومَ أحد وكُسرت رَبَاعيَتُه، فقال: «كيف يُفلح قومٌ شَجوا نبيهم!» فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (١٧٩١): حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قَعْنَب، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، أن رسول الله ﷺ كُسِرت رَبَاعِيَتُهُ يومَ أُحُد، وشُجّ في رأسه، فجعَلَ يَسْلُتُ الدمَ عنه، ويقول: «**كيف يُفلحُ قومٌ شجّوا نبيَّهم، وكسروا رَبَاعِيَتَهُ، وهو يدعوهم إلىٰ الله!**»، فأنزل اللهُ ﷻ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾.

التخريج:

* أخرجه البخاري -تعليقًا- (قبل ٤٠٦٩)، عن ثابت بن أسلم البُناني، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري -تعليقًا- (قبل ٤٠٦٩)، والترمذي (٣٠٠٢، ٣٠٠٣)، والنسائي في الكبرىٰ (١١٠١١)، وابن ماجه (٤٠٢٧)، من طريق **حميد بن أبي حميد الطويل**،

عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه،

وعند الترمذي في الرواية الثاني: ورُمِيَ رَمْيةً علىٰ كتفه . . .، فيقول: «**كيف تُفلح أمةٌ فعلوا هذا بنبيهم** . . .».

الدراسة:

هذا الحديث أخرجه مسلمٌ في صحيحه، وعلّقه البخاري في صحيحه بصيغة الجزم في باب: «﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾»، في كتاب المغازي في أبواب غزوة أحد، وقال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح».

ورواية الترمذي الثانية: «**كيف تُفلح أمةٌ فعلوا هذا بنبيهم** . . .»، يرويها الترمذي، عن أحمد بن منيع، وعبد بن حميد، عن يزيد بن هارون، عن حميد الطويل، ورواه عن يزيد بن هارون كذلك جماعةٌ، منهم: الإمام أحمد، وابن أبي شيبة، وغيرهما[1]، فذكر الترمذي عن عبد بن حميد عقب هذه الرواية قوله: «غلط يزيد بن هارون في هذا».

ورواه عامة أصحاب حميد الطويل بلفظ: «**كيف يفلح قوم**»، منهم: هشيم، وإسماعيل بن عُلَيَّة، وخالد بن الحارث، وعبد الوهاب الثقفي، ورواياتهم سبقت في التخريج.

ورواه كذلك ثابت البناني، عن أنس، كما سبق في الإسناد الأصل، والله أعلم.



---

(١) مسند أحمد (١٣٠٨٣)، مصنف ابن أبي شيبة (٣٧٧٢٣)، الناسخ والمنسوخ للنحاس (٢/ ١٣٥).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٣١] وفيه[١]: عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقولُ إذا رَفَعَ رأسَه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر: «اللهم العَن فلانًا وفلانًا»، . . . الحديث، وفي رواية: يَدعو علىٰ صَفوانَ بن أمية، . . . الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٤٠٦٩): حدثنا يحيىٰ بن عبد الله السُّلَمي، أخبرنا عبد الله، أخبرنا معمر، عن الزهري، حدثني سالم، عن أبيه، أنه سمع رسولَ الله ﷺ إذا رفع رأسَه من الركوع من الركعة الآخرة من الفجر يقول: «**اللهُم العَن فُلانًا وَفُلانًا وَفُلانًا**»، بعدما يقول: «**سَمِعَ اللهُ لمن حَمِدَه، ربنا ولك الحمد**»، فأنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

التخريج:

* أخرجه البخاري (٤٥٥٩)، عن **حِبان بن موسىٰ المروزي**،

- والبخاري (٧٣٤٦)، عن **أحمد بن محمد أبي العباس المروزي مردويه**،

- والنسائي في الكبرىٰ (١١٠١٠)، من طريق **محبوب بن موسىٰ الأنطاكي**،

ثلاثتهم (حِبان، وأحمد بن محمد، ومحبوب)، عن عبد الله بن المبارك، به بنحوه.

(١) أي: وفي الصحيح.

* وأخرجه النسائي (١٠٧٨)، من طريق **عبد الرزاق بن همام**، عن معمر بن راشد، به بنحوه، وزاد: «علىٰ ناس من المنافقين».

* وأخرجه البخاري -تعليقًا- (٤٥٥٩)، والطبراني في الكبير (١٢/ح١٣١١٣)، من طريق **إسحاق بن راشد الجزري**، عن محمد بن شهاب الزهري، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٤٠٧٠)[1]، والبيهقي (٣١٧٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١١/ ٤٩٤)، من طريق **حنظلة بن أبي سفيان**،

والترمذي (٣٠٠٤)، وأحمد (٥٦٧٤)، من طريق **عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر**،

كلاهما (حنظلة، وعمر بن حمزة)، عن سالم بن عبد الله بن عمر، به، إلا أن حنظلة جعله عن سالم مرسلًا، لم يذكر ابن عمر،

ولفظ حنظلة: (كان رسول الله ﷺ يدعو علىٰ صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، فنزلت: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾)، وهي الرواية التي ذكرها المؤلف،

وبنحوه لفظ عمر بن حمزة، وزاد: «قال يوم أحد: ...» فذكر الحديث بتمامه، وزاد في آخره: «فتاب الله عليهم فأسلموا، فحسن إسلامهم»، وذكر -عند الترمذي-: أبا سفيان، بدل: سهيل بن عمرو.

* وأخرجه الترمذي (٣٠٠٥)، من طريق محمد بن عجلان، وأحمد (٥٩٩٧)، من طريق أسامة بن زيد الليثي، كلاهما عن **نافع مولىٰ ابن عمر**، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، بنحوه.

---

(١) أخرجه موصولًا غير معلق، انظر: تغليق التعليق (٤/ ١٠٩).

الدراسة:

هذا الحديث يُروىٰ عن ابن عمر ﵄ من طريقين -في حدود التخريج السابق-:

❖ **الطريق الأول (طريق ابنه سالم):**

وروي عن سالم من وجهين[1]:

وجهٌ ليس فيه تعيين المدعو عليهم، وهو ما رواه الزهري عنه، وهو صحيح، أَودَعه البخاري في صحيحه من هذا الوجه.

وَوَجهٌ فيه تعيين المدعو عليهم وتسميتهم، وهذا الوجه اختُلف فيه علىٰ سالم وصلًا وإرسالًا، فرواه عنه حنظلة بن أبي سفيان مرسلًا، وحنظلة ثقة حجة، وأثنىٰ ابن المديني علىٰ روايته عن سالم[2].

ورواه عنه عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر موصولًا، وعمر بن حمزة ضعيف[3]، وقد وهن الترمذي روايته هذه فقال: «هذا حديث حسنٌ غريبٌ، يُستَغرب من حديث عمر بن حمزة، عن سالم، عن أبيه، وكذا رواه الزهري، عن سالم، عن أبيه، لم يَعرفه محمد بن إسماعيل من حديث عمر بن حمزة، وعَرَفه من حديث الزهري».

وحديث الزهري هو الذي سبق في الوجه الأول، وقد وقع وهم في رواية عمر بن حمزة -التي عند الترمذي- في ذكر «أبي سفيان» بدل: «سهيل بن عمرو».

والصحيح في هذا الوجه **(الذي فيه تعيين المدعو عليهم)**: الإرسال، وهو رواية حنظلة.

---

(١) تاريخ دمشق (١١/ ٤٩٤، ٢٤/ ١٠٩-١١٠).

(٢) الكامل لابن عدي (٣/ ٣٣٨)، ميزان الاعتدال (١/ ٥٧٠)، تقريب التهذيب (١٥٩١).

(٣) تقريب التهذيب (٤٩١٨)، وستأتي ترجمته مفصلة مع حديث انتُقد عليه، في دراسة الحديث رقم (١٧٠).

والحديث محفوظ عن سالم بالوجهين، وفي طريق حنظلة -عند ابن عساكر- أن سالمًا سُئل عن نزول هذه الآية فأجاب بالحديث مرسلًا ولم يُسنده، وهذا قد يدل علىٰ أن سبب إرسال سالم لهذا الحديث أنه كان جواب سؤال.

والبخاري أخرج هذا الوجهَ المرسلَ مقرونًا بالوجه الأول (رواية الزهري).

❖ **الطريق الثاني (طريق نافع):**

وهو طريق غريب عن نافع، كما نص علىٰ ذلك الترمذي، وابن خزيمة[(١)].

وقد رواه عن نافع اثنان: محمد بن عجلان، وأسامة بن زيد الليثي، وكلاهما ممن لا يُعتَمد عليه في روايته عن نافع، فقد تكلم الأئمة في روايتيهما عن نافع[(٢)].

والخلاصة: أن الحديث صحيح من طريق الزهري، ومرسلٌ من طريق حنظلة، وكلاهما محفوظ عن سالم، والموصول عاضدٌ للمرسل وأصلٌ له، والله أعلم.



(١) صحيح ابن خزيمة (٦٢٣).

(٢) العلل للإمام أحمد -رواية عبد الله (٥٠٣، ١٤٢٨، ٤٩٤٥)، الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٤)، وستأتي الإشارة مرة أخرىٰ إلىٰ الكلام في رواية ابن عجلان عن نافع (ص٧٥٠).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٣٢] وفيه[١]: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قام رسولُ الله ﷺ حين أُنزلَ عليه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، قال: «يا معشرَ قريش، . . .» الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٢٧٥٣):

حدثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني سعيد بن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله عز وجل: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾، قال: «**يا معشر قريش** -أو كلمةً نحوها-، **اشتروا أنفسكم، لا أغني عنكم من الله شيئًا، يا بني عبد مناف، لا أغني عنكم من الله شيئًا، يا عباس بن عبد المطلب، لا أغني عنك من الله شيئًا، ويا صفية عمةَ رسول الله، لا أغني عنكِ من الله شيئًا، ويا فاطمة بنتَ محمد، سليني ما شئتِ من مالي، لا أغني عنكِ من الله شيئًا**».

التخريج:

* أخرجه البخاري (٤٧٧١) بنفس الإسناد.

* وأخرجه النسائي (٣٦٤٧)، من طريق **بشر بن شعيب بن أبي حمزة**، عن أبيه شعيب بن أبي حمزة، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري -تعليقًا- (٢٧٥٣، ٤٧٧١)، ومسلم (٢٠٦)، والنسائي (٣٦٤٦)، من طريق **يونس بن يزيد الأيلي**، عن محمد بن شهاب الزهري، به بنحوه.

---

(١) أي: وفي الصحيح.

* وأخرجه البخاري (٣٥٢٧)، ومسلم (٢٠٦)، من طريق **الأعرج عبد الرحمن بن هرمز،**

- ومسلم (٢٠٤)، والترمذي (٣١٨٥)، والنسائي (٣٦٤٤)، من طريق عبد الملك بن عمير، والنسائي (٣٦٤٥)، من طريق معاوية بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله، كلاهما (عبد الملك بن عمير، ومعاوية بن إسحاق)، عن **موسىٰ بن طلحة بن عبيد الله،**

كلاهما (الأعرج، وموسىٰ بن طلحة)، عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه،

إلا أن معاوية بن إسحاق جعله عن موسىٰ بن طلحة مرسلًا، لم يذكر أبا هريرة.

وزاد موسىٰ بن طلحة: (دعا رسولُ الله ﷺ قريشًا، فاجتَمَعوا فعَم وخَص، فقال: «**يا بني كعب بن لؤي، أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني مرة بن كعب، ... يا بني عبد شمس، ... يا بني هاشم، ... فإني لا أملك لكم من الله شيئًا، غيرَ أن لكم رَحمًا سأَبُلها بِبَلالها**».

الدراسة:

هذا الحديث يُروىٰ عن أبي هريرة رضي الله عنه من أربعة طرق:

❖ الأول: طريق سعيد بن المسيب.

❖ الثاني: طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف.

❖ الثالث: طريق عبد الرحمن بن هرمز الأعرج.

وهذه الطرق الثلاثة اتفق البخاري ومسلم علىٰ تخريجها في صحيحيهما.

❖ الرابع: طريق موسىٰ بن طلحة بن عبيد الله، وقد اختُلف فيه عن موسىٰ بن طلحة علىٰ وجهين:

الوجه الأول: موسىٰ بن طلحة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ورواه

عنه: عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي، وستأتي ترجمته، وخلاصة حاله: أنه ثقة ما لم يظهر أنه اضطرب في حديث معين[(١)].

الوجه الثاني: موسىٰ بن طلحة، عن النبي ﷺ مرسلًا، ورواه عنه: معاويةُ بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله، وهو ابنُ أخي موسىٰ بن طلحة، وثقه ابن سعد، وابن معين، وأحمد، وأبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، وضعفه أبو زرعة، روىٰ عنه شعبة والثوري، فالظاهر أنه ثقة[(٢)].

والراجح عن موسىٰ بن طلحة هو الوجه الثاني، وهذا هو الظاهر من تصرف النسائي، فقد أخرج المرسل بعد الموصل ليُعله به -فيما يظهر-؛ وقال الترمذي عن الوجه الأول: «هذا حديث حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه»[(٣)]، ولعل معاوية ابن أخي موسىٰ بن طلحة كان أعرف بحديث عمه من عبد الملك بن عمير.

ولقد رصد الأئمة لعبد الملك بن عمير وهمًا في روايته عن موسىٰ بن طلحة، أخطأ فجعله عن موسىٰ، عن أبي هريرة، بنحو روايته في هذا الحديث[(٤)].

وقد أخرج مسلمٌ الوجه الأول من هذا الطريق ضمن شواهد الحديث، والله أعلم.



---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٠)، تقريب التهذيب (٤٢٢٨)، وستأتي ترجمته مفصلة (ص٦٠٣).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨١)، سؤالات الحاكم للدارقطني (٤٩٦)، تهذيب الكمال (٦٠٤٤) تحرير التقريب (٦٧٤٨).

(٣) تحفة الأشراف (١٤٦٢٣)، وفي بعض النسخ: «حسن صحيح غريب ...، يعرف من حديث موسىٰ بن طلحة».

(٤) علل ابن أبي حاتم (٧٨٦)، العلل للدارقطني (٢٣٩).

بابُ قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

[٣٣] في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إذا قضىٰ الله الأمرَ في السماء، ضربت الملائكة بأجنحتها، ...» الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٤٨٠٠): حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا عمرو، قال: سمعت عكرمة، يقول: سمعت أبا هريرة، يقول: إن نبي الله ﷺ قال: «**إذا قضىٰ اللهُ الأمرَ في السماء، ضربتْ الملائكة بأجنحتها خُضْعانًا لقوله، كأنه سلسلة علىٰ صفوان، فإذا ﴿فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ قالوا للذي قال: ﴿ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾** [سَبَإ: ٢٣]، **فيسمعها مُسْتَرِقُ السمع، ومُسْتَرِقُ السمع هكذا بعضه فوق بعض** -ووصف سفيان بكفه فحَرَّفها، وبَدَّد بين أصابعه- **فيسمع الكلمة، فيلقيها إلىٰ من تحته، ثم يلقيها الآخر إلىٰ من تحته، حتىٰ يلقيها علىٰ لسان الساحر أو الكاهن، فربما أدركه الشهاب قبل أن يلقيها، وربما ألقاها قبل أن يدركه، فيكذب معها مئة كذبة، فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا: كذا وكذا، فيُصَدَّق بتلك الكلمة التي سُمِعَت من السماء**».

التخريج:

* أخرجه البخاري (٤٧٠١، ٧٤٨١)، عن علي بن عبد الله بن المديني،

- وأبو داود (٣٩٨٩)، عن **أحمد بن عبدة الضبي**، و**أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي**،

- والترمذي (٣٢٢٣)، عن **محمد بن يحيىٰ بن أبي عمر العدني**،

- وابن ماجه (١٩٤)، عن **يعقوب بن حميد بن كاسب**،

خمستهم (ابن المديني، وأحمد بن عبدة، وأبو معمر الهذلي، وابن أبي عمر، ويعقوب بن حميد)، عن سفيان بن عيينة، به بنحوه،

زاد ابن المديني: (وقال غيره -يعني غير سفيان بن عيينة-: **صفوان يَنفُذُهم ذلك**)، وهي لفظةٌ زادها المؤلف في متنه.

الدراسة:

الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، وقال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح».





قال المؤلف رحمه الله:

[٣٤] وعن النَّوَّاس بن سَمْعان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد الله تعالىٰ أن يوحي بالأمر، ...» الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/٣٤٨): حدثنا زكريا بن يحيىٰ بن أبان المصري، قال: حدثنا نُعيم بن حماد، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن ابن أبي زكريا، عن رَجاء بن حَيوة، عن النَّوَّاس بن سَمْعان، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا أراد اللهُ ﷻ أن يُوحيَ بالأمر: تَكلّمَ بالوحي، أَخَذَتِ السماواتِ منه رَجفةٌ**، -أو قال: رعدةٌ شديدةٌ-، **خَوفًا من الله، فإذا سَمع بذلك أهلُ السماوات صعقوا، وخَروا لله سُجدًا، فيكون أولَ من يرفع رأسَه جبريلُ، فيُكلمه اللهُ من وحيه بما أراد، ثم يمر جبريلُ علىٰ الملائكة، كلما مر بسَمَاء سَمَاء سَأله ملائكتُها: ماذا قال ربنا يا جبريل؟ فيقول جبريل عليه السلام: قال ﴿ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾، قال: فيقولون كلهم مثلَ ما قال جبريل، فينتهي جبريلُ بالوحي حيثُ أَمَرَهُ اللهُ»**.

التخريج:

* أخرجه البغوي في تفسيره (٦/٣٩٨)، من طريق أبي بكر بن خزيمة، به بنحوه.

* وأخرجه **الطبري** في تفسيره (١٩/٢٧٨)، عن زكريا بن يحيىٰ بن أبان المصري، به بنحوه.

* وأخرجه **أبو زرعة الدمشقي** في تاريخه (ص٦٢١)،

- وابن أبي عاصم في السنة (٥١٥)، وابن أبي حاتم [كما في تفسير ابن كثير (١١/٢٨٥)، وإتحاف المهرة (١٧٢٠٦)]، وأبو الشيخ في العظمة (١٦٣)، عن **محمد بن عوف الحمصي**،

- وابن أبي حاتم [في المصادر السابقة]، وابن الأعرابي في معجمه (٨٨٤)، عن **أحمد بن منصور بن سيار الرمادي**،

- ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢١٦)، عن **محمد بن يحيىٰ الذهلي**،

- والحكيم الترمذي في الرد علىٰ المعطلة (٥٠)، عن **مهدي بن علي السِّمْنَاني**،

- والطبراني في مسند الشاميين (٥٩١)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ١٥٢)، مِن طريق **يحيىٰ بن عثمان بن صالح**، و**بكر بن سهل الدمياطي**،

- والآجري في الشريعة (٦٦٨)، من طريق **محمد بن سهل بن عسكر**،

ثمانيتهم (أبو زرعة الدمشقي، ومحمد بن عوف، والرمادي، والذهلي، والسِّمْنَاني، ويحيىٰ بن عثمان، وبكر بن سهل، ومحمد بن سهل)، عن نعيم بن حماد الخزاعي، به بنحوه.

* وأخرجه الحكيم الترمذي في الرد علىٰ المعطلة (٥١)، من طريق **إبراهيم بن موسىٰ الطرسوسي**،

- وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٠٠)، من طريق **عمرو بن مالك الراسبي**،

كلاهما (إبراهيم بن موسىٰ، وعمرو بن مالك)، عن الوليد بن مسلم، به بنحوه.

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن الوليد بن مسلم الدمشقي من رواية ثلاثة عنه:

١- نُعيم بن حماد الخزاعي، وقد اشتهر الحديث عنه، وستأتي دراسة طريقه.

٢- إبراهيم بن موسىٰ النجار الطرسوسي، وتفرد بروايته عنه: الفضل بن

محمد العطار الأنطاكي، والفضل بن محمد رماه ابن عدي والدارقطني بالوضع وسرقة الأحاديث(١).

٣- عمرو بن مالك الراسبي، وهو ضعيف، بل قال عنه البخاري: «كذاب» وذكر له أمورًا تدل علىٰ ذلك، واتهمه ابن عدي -أيضًا- بسرقة الحديث(٢).

وبهذا يتبين أن الحديث لا يصح من الطريقين الأخيرين، وأن مرجع الحديث إلىٰ نعيم بن حماد، وقد سرقه منه بعض الرواة؛ فإن الحديث معروف بنُعيم بن حماد مشهورٌ عنه.

❖ ونعيم بن حماد الخزاعي مَروزيٌّ، سكن مصر، وطلب الحديث بالعراق والحجاز، وهو صدوق يُخطئ كثيرًا، قال أبو داود: «عند نعيم بن حماد نحو عشرين حديثًا عن النبي ﷺ ليس لها أصل»، وقال صالح بن محمد البغدادي جزرة: «كان نعيم يحدث من حفظه، وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها»، وقال النسائي: «قد كَثُر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة فصار في حدّ مَن لا يُحتجّ به»(٣)، وقد تفرد بهذا الحديث عن الوليد بن مسلم.

وقد أنكر هذا الحديثَ بعضُ الأئمة النقاد، سَألَ أبو زرعة الدمشقي دُحَيمًا عبدَ الرحمن بنَ إبراهيم عن حديث نعيم بن حماد هذا فقال: «لا أصل له»، ودحيمٌ دمشقيٌ من تلاميذ الوليد بن مسلم، عارف بحديث الوليد،

---

(١) الكامل لابن عدي (٧/ ١٢٦)، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (٣٥٤)، تعليقات الدارقطني علىٰ المجروحين لابن حبان (ص٢٠١)، تاريخ دمشق (٤٨/ ٣٦٠-٣٦٣)، لسان الميزان (٦/ ٣٥١).

(٢) العلل الكبير للترمذي (٦٣١)، الجرح والتعديل (٦/ ٢٥٩)، الكامل (٦/ ٢٥٨)، لسان الميزان (٦/ ٢٢٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠١)، تقريب التهذيب (٥١٣٨). وذكر ابن حجر أن ابن عدي وَهِم في نَسَبِه، والظاهر أنه لم يهم كما سيأتي في دراسة الطريق الأول من الأثر رقم (١٧١).

(٣) الطبقات الكبرىٰ (٩/ ٥٢٧)، تاريخ بغداد (١٥/ ٤٢٦)، تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٧٥)، تقريب التهذيب (٧٢١٥).

وأبو زرعة الدمشقي موافق لدحيم في تعليل الحديث بهذا -فيما يظهر-؛ فإنَّ نَقْلَه كلامَ دحيم وعدمَ استدراكه بشيء يشعر بذلك، وكلاهما من أئمة الحديث ونُقّاده بدمشق التي هي بلد الوليد بن مسلم، قال ابن حجر عن دحيم: «كان في أهل الشام كأبي حاتم في أهل المشرق»[(١)].

وقال أبو حاتم: «ليس هذا الحديث بالشام عن الوليد بن مسلم»[(٢)].

والظاهر من كلام دحيم وأبي حاتم أنهما يشيران إلىٰ أن نعيمَ بن حماد وَهِم في هذا الحديث علىٰ الوليد بن مسلم، وأنه منكرٌ غير محفوظ عن الوليد بن مسلم، لم يُحدّث به الوليد أصلًا، ففي معنىٰ كلام أبي حاتم: أن الوليد بن مسلم شامي، ولم يُعرف هذا الحديث في بلده ولا عند تلاميذه الملازمين له، كما قال أبو حاتم في حديث آخر: «أهل الشام أعرف بحديثهم»[(٣)].

وهذا -مع ما سبق من كون نُعيم بن حماد في حفظه كلامٌ وله أخطاءٌ كثيرة ومناكير- يدل علىٰ أن نُعَيمًا أخطأ في هذا الحديث علىٰ الوليد بن مسلم، وأن الوليد لم يُحدث به، وأورد الأئمة هذا الحديث في ترجمة نعيم علىٰ أنه من أخطائه[(٤)].

وممن أورد الحديث في ترجمة نعيم علىٰ أنه من أخطائه: ابنُ عساكر، وضعّفه أيضًا في موضع آخر، حين ترجم لرجاء بن حيوة (الراوي في إسناد هذا الحديث عن النواس بن سمعان) فعَدّدَ مَن يروي عنهم فقال: «والنواس بن سمعان من وجه ضعيف»[(٥)].

---

(١) النكت الوفية للبقاعي (٢/ ٣٠).

(٢) تفسير ابن كثير (١١/ ٢٨٥)، إتحاف المهرة (١٧٢٠٦).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٢١٣، ١٠٢٩).

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٦٢١-٦٢٢) -فقد ذكره ضمن أحاديث عُدّت من أخطاء نعيم-، تاريخ دمشق (٦٢/ ١٦١)، ميزان الاعتدال (٥/ ٣١)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٠٢).

(٥) تاريخ دمشق (١٨/ ٩٦).

ويُحتمل -وإن كان الأبعد في نظري- أن يكون محفوظًا عن الوليد بن مسلم، بمعنىٰ أنه حدّث به هكذا، ولكنه أخطأ فيه، فلم يُحدثه به عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وهذا قد يعضده ما قيل في حديث الوليد بن مسلم في غير الشام، ففي كلام الإمام أحمد: أن الوليد إذا حدّث بغير دمشق ففي حديثه شيء، وقد أعل الإمام أحمد حديثًا بأن الوليد أخطأ فيه، وقال: «حدّث به الوليد بحمص، ليس هو عند أهل دمشق»[(١)].

والخلاصة: أن الحديث منكر؛ إما أن يكون أخطأ فيه نُعَيم بن حماد، وهذا هو الظاهر كما سبق، وإما أن يكون خطأً من الوليد بن مسلم حين حدّث بغير بلده، والله أعلم.

❖ إذا تبين ذلك، فإنه يتفرع منه أمران:

الأول: أن الحديث إذا لم يثبت عن أحد الرواة ولا مَنْ فَوْقه، فإنه لا يصح البحث في حالهم ودرجتهم وما يحتف بهم من أمور، ثم تَعصيبُ عهدة الخطأ أو التفرد بهم، وعليه فلا يصح إعلال الحديث بتدليس الوليد بن مسلم؛ لأن الحديث لم يثبت عنه أصلًا، ولأنه يترتب علىٰ ذلك أن يتحمل الوليد رواية هذا المنكر عن الضعفاء وإسقاطهم، في حين أنه لم يروه أصلًا، وحتىٰ علىٰ فرض أن يكون الخطأ فيه من الوليد بن مسلم، فإن تدليسه ليس له علاقة في هذا الحديث؛ إنما هو الخطأ، يضاف إلىٰ ذلك أنه ورد في بعض الروايات تصريحُ الوليد بالسماع من شيخه[(٢)]، وهذا يُشكل علىٰ من يُعل الحديث بتدليس الوليد.

الثاني: أن الحديث حين تبين أنه خطأ، فلا يصح أن يُبحث له عن متابعات أو شواهد؛ لأنه منكر فكأنه لم يُوجد أصلًا، وإنما يقال: إن هذا

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٦٠٨).

(٢) كما في رواية يحيىٰ بن عثمان، وبكر بن سهل، عن نعيم بن حماد، وفي رواية إبراهيم بن موسىٰ، وعمرو بن مالك، عن الوليد بن مسلم.

المعنىٰ الذي ورد به هذا الحديث قد وردت فيه أحاديثُ أُخَر تُغْني عنه، منها الحديث السابق في هذا الباب، والله تعالىٰ أعلم.





باب الشفاعة

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٣٥] قال أبو العباس: . . . وأخبر النبي ﷺ أنه يأتي فيسجدُ لرَبه ويحمدُه، لا يَبدأُ بالشفاعة أولًا، ثم يُقال له: «ارفع رأسَك، وقل يُسمَع لك، وسَل تُعطَ، واشفع تُشَفع».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٧٥١٠): حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا معبد بن هلال العنزي، قال: اجتمعنا ناسٌ من أهل البصرة، فذهبنا إلىٰ أنس بن مالك، وذهبنا معنا بثابت البناني إليه يسأله لنا عن حديث الشفاعة، فإذا هو في قَصره فوَافَقناه يصلي الضحىٰ، فاستأذَنّا، فأَذِنَ لنا، وهو قاعد علىٰ فراشه، فقلنا لثابت: لا تَسْأَله عن شيء أولَ من حديث الشفاعة، فقال: يا أبا حمزة هؤلاء إخوانك من أهل البصرة، جاءوك يسألونك عن حديث الشفاعة، فقال: حدثنا محمد ﷺ . . . (فذكر حديث الشفاعة الطويل)، وفيه: «فأَستَأذن علىٰ ربي، فيُؤذَن لي، ويُلهِمُني مَحَامدَ أَحمَده بها لا تحضرني الآن، فأَحمَدُه بتلك المحامد، وأخرُّ له ساجدًا، فيقول: يا محمد ارفع رأسك، وقل يُسمَع لك، وسَل تُعطَ، واشفَع تُشَفَّع . . .».

التخريج[1]:

* أخرجه مسلم (١٩٣)، عن أبي الربيع العتكي سليمان بن داود، وسعيد بن منصور،

---

(١) تركتُ تخريجَ أطرافِ الحديث التي لم يرد فيها الشاهد، لكثرة تشعبه، وتفرّق ألفاظه.

- والنسائي في الكبرىٰ (١١٠٦٦)، عن **يحيىٰ بن حبيب بن عربي**،

ثلاثتهم (أبو الربيع، وسعيد، ويحيىٰ بن حبيب)، عن حماد بن زيد بن درهم، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٤٤٠)، ومسلم (١٩٣)، والنسائي في الكبرىٰ (١٠٩١٧، ١١١٧٩، ١١٣٦٩)، وابن ماجه (٤٣١٢)، من طريق **قتادة بن دعامة**، عن أنس بن مالك رضي الله عنه بنحوه.

الدراسة:

الحديث متفق عليه، وقد أخرج البخاري ومسلمٌ أيضًا حديثَ الشفاعة -وفيه موضع الشاهد- من حديث أبي هريرة رضي الله عنه[1] بنحو حديث أنس رضي الله عنه، ولهذا قال البخاري عَقب تخريج حديث أبي هريرة: «تابعه أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم»[2].

واعتمدتُ حديث أنس لقُرْبِ لفظِه مما أورده المؤلف رحمه الله.



(١) البخاري (٣٣٤٠، ٣٣٦١، ٤٧١٢)، مسلم (١٩٤).

(٢) البخاري (٣٣٦١).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٣٦] قال أبو العباس: . . . وقال له أبو هريرة -أي: للنبي ﷺ-: من أسعدُ الناس بشفاعتك؟ قال: «من قال لا إله إلا الله خالصًا من قلبه».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٩٩): حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، قال: حدثني سليمان، عن عمرو بن أبي عمرو، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة أنه قال: قيل: يا رسولَ الله، من أسعدُ الناس بشَفَاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: «**لقد ظننتُ يا أبا هريرة ألّا يسألَني عن هذا الحديث أحدٌ أول منك؛ لما رأيتُ من حرصك على الحديث، أسعدُ الناس بشفاعتي يوم القيامة، من قال لا إله إلا الله، خالصًا من قلبه -أو نَفْسه-**».

التخريج:

* أخرجه البخاري (٦٥٧٠)، والنسائي في الكبرىٰ (٥٨١١)، من طريق **إسماعيل بن جعفر**، عن عمرو بن أبي عمرو مولىٰ المطلب بن حَنْطَب، به بنحوه،

وفي لفظه: «. . . **خالصًا من قِبَل نَفْسه**».

الدراسة:

الحديث أخرجه البخاري في صحيحه.



باب قول الله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ الآية

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٣٧] في الصحيح: عن ابن المسيب، عن أبيه قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة ... الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٤٧٧٢): حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني سعيد بن المسيب، عن أبيه، قال: لما حضرتْ أبا طالب الوفاةُ، جاءَه رسولُ الله ﷺ فوَجَدَ عنده أبا جهل، وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال: «**أي عَم، قل: لا إلهَ إلا الله، كلمةً أُحاج لكَ بها عندَ الله**»، **فقال أبو جهل، وعبد الله بن أبي أمية: أَتَرغبُ عن ملة عبد المطلب؟**» فلم يزل رسولُ الله ﷺ يَعرضُها عليه، ويُعيدَانه بتلك المقالة، حتىٰ قال أبو طالب آخرَ ما كلّمهم: علىٰ ملة عبد المطلب، وأبىٰ أن يقول: لا إله إلا الله، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**والله لأستغفرنّ لكَ ما لم أُنهَ عنك**»، فأنزل الله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣]، وأنزلَ اللهُ في أبي طالب، فقال لرسول الله ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [القصص: ٥٦].

التخريج:

* أخرجه البخاري (٦٦٨١) بنفس الإسناد مختصرًا.

* وأخرجه البخاري (٣٨٨٤، ٤٦٧٥)، ومسلم (٢٤)، والنسائي (٢٠٣٥)، من طريق **معمر بن راشد**،

- والبخاري (١٣٦٠)، ومسلم (٢٤)، من طريق **صالح بن كيسان**،

- ومسلم (٢٤)، من طريق **يونس بن يزيد الأيلي**،

ثلاثتهم (معمر، وصالح، ويونس)، عن محمد بن شهاب الزهري، به بنحوه،

وفي لفظ صالح، ويونس: «... هو علىٰ ملة عبد المطلب»، كما في لفظ المؤلف، وفي لفظهما أيضًا: «**كلمةً أَشهدُ لك بها عندَ الله**».

الدراسة:

الحديث متفق عليه.



بابُ ما جاء في أن سببَ كُفرِ بني آدم وتَركِهم دينَهم هو الغلوُ في الصالحين

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٣٨] في الصحيح: عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قول الله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] قال: «هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، ...» الحديث.

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام البخاري (٤٩٢٠): حدثنا إبراهيم بن موسىٰ، أخبرنا هشام، عن ابن جريج، وقال عطاء: عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «صارت الأوثانُ التي كانت في قوم نوح في العرب بعدُ، أمّا وَدٌّ كانت لكَلْبٍ بدَوْمَة الجَنْدَل، وأمّا سُوَاعٌ كانت لهُذَيل، وأمّا يَغُوثُ فكانت لمُرَاد، ثُم لبَني غُطَيف بالجَوف عندَ سَبَإٍ، وأمّا يَعُوقُ فَكانت لهَمدَانَ، وأمّا نَسْرٌ فَكانت لحِمْيَرَ لآل ذي الكَلاَع، أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هَلَكُوا أوحىٰ الشيطانُ إلىٰ قومهم: أن انصبُوا إلىٰ مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا وسَمُّوها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تُعْبَد، حتىٰ إذا هَلَكَ أولئك وتَنَسَّخَ العلمُ عُبدَت».

التخريج:

* أخرجه أبو نعيم الحداد في جامع الصحيحين (٢٨٨٧)، من طريق **أبي زرعة الرازي**،

عن إبراهيم بن موسىٰ، به بمثله، وجَزَّأَ الحديث بقوله: «... وقال: أسماء رجال صالحين ...».

* وأخرجه **عبد الرزاق** في التفسير (٣٣٤٢)،

- والفاكهي[١] [كما في فتح الباري (٨/ ٦٦٧)]، وابن مردويه في تفسيره (مخطوط: ل١١٢/ ب)، من طريق **محمد بن ثور الصنعاني**،

- وأبو مسعود الدمشقي -تعليقًا- [كما في الجمع بين الصحيحين للحميدي (٢/ ٨٤)، والتوضيح لابن الملقن (٢٣/ ٤٥٧)]، عن **حجاج بن محمد الأعور**،

- وأبو اليُمن بن عساكر في إتحاف الزائر (ص٧٥-٧٦)، من طريق **إسماعيل بن عياش**،

أربعتهم (عبد الرزاق، ومحمد بن ثور، وحجاج، وإسماعيل بن عياش)، عن عبد الملك بن جريج، به بنحوه،

إلا أن إسماعيل بن عياش جعله: عن عكرمة، بدل: عطاء،

ونَسَبَ عطاءَ: عبدُ الرزاق، وحجاجٌ، فقالا: «عطاء الخراساني»

وفي رواية إسماعيل بن عياش: عن ابن عباس في قول الله ﷻ فذكر الآية -كما ذكر المؤلف-، ثم قال: «هذه أسماء رجال صالحين من أصحاب الأنبياء كانوا قبل نوح...»،

ولم يذكر عبد الرزاق، ولا محمد بن ثور هذه الجملة الأخيرة: «أسماء رجال صالحين...» إلىٰ آخر الحديث، ولم أقف علىٰ لفظ حجاج.

الدراسة:

الحديث يرويه ابن جريج، واختلف عنه علىٰ وجهين:

الأول: ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وهذه رواية: هشام بن يوسف الصنعاني، وعبد الرزاق، ومحمد بن ثور، وحجاج بن محمد.

---

(١) ليس في المطبوع من أخبار مكة للفاكهي، وقد ألحقه المحققُ في ملحقٍ في آخره (٥/ ١٦٢: ح٧١).

الثاني: ابن جريج، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وهذه رواية: إسماعيل بن عياش، وهو صدوق في روايته عن أهل الشام، مخلط في روايته عن غيرهم، ونَص الأئمة علىٰ ضعف روايته عن أهل الحجاز[١]، وابن جريج مكي.

فالراجح عن ابن جريج هو الوجه الأول؛ لأنه من رواية الجماعة، وهم من أوثق أصحاب ابن جريج.

❖ وفي إسناده من الوجه الراجح إشكال في تعيين عطاء شيخ ابن جريج، فقد ذَكَرَ الحديث أبو مسعود الدمشقي في أطرافه علىٰ الصحيحين في ترجمة عطاء بن أبي رباح، وقال: إن البخاري ظَن أنه عطاء بن أبي رباح[٢].

ويؤيد ذلك -أي أن البخاري أخرجه علىٰ أنه من رواية عطاء بن أبي رباح-: أن البخاري تكلم في عطاء الخراساني فقال في حديثٍ: «الشأنُ في عطاء الخراساني، ما أعرفُ لمالك بن أنس رجلًا يَروي عنه مالكٌ يستحق أن يُترَك حديثُه غيرَ عطاء الخراساني، قال له الترمذي: ما شأنه؟ قال: عامةُ أحاديثه مقلوبةٌ»، فراجَعَه الترمذي فيه، ولكن البخاري تمسك بتضعيفه، ثم قال الترمذي: «عطاء الخراساني رجل ثقة، ... ولم أسمع أن أحدًا من المتقدمين تكلم فيه بشيء»، وأدخله البخاري أيضًا في كتابه الضعفاء[٣].

ويزيد ذلك أيضًا وجودُ الانقطاع إذا كان الراوي هو عطاء الخراساني

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٩٢)، الضعفاء للعقيلي (١/ ٨٨)، الكامل لابن عدي (١/ ٤٧٢، ٤٧٩) -وفيه حديث لإسماعيل عن ابن جريج أنكره أحمد علىٰ إسماعيل-، وأورد له ابنُ عدي بعضَ المناكير في روايته عن ابن جريج (١/ ٤٨٠-٤٨٢)، التقريب (٤٧٧).

(٢) الجمع بين الصحيحين للحميدي (٢/ ٨٤)، تحفة الأشراف (٥٩٢٣)، التوضيح لابن الملقن (٢٣/ ٤٥٧).

(٣) الضعفاء للبخاري، تحقيق: العماري (٢٩٢)، العلل الكبير للترمذي (٤٩٥-٥٠٠).

-كما سيأتي-، وهذا يدل علىٰ أن البخاري لا يمكن أن يخرج الحديث ويسوقه بإسناده وهو من رواية عطاء الخراساني مع وجود هذه العلل(١).

وقد تتابع الأئمة علىٰ أن الراوي لهذا الحديث هو عطاء الخراساني، منهم: الإسماعيلي، وأبو مسعود الدمشقي، وخلف الواسطي، والبرقاني، والحميدي، وأبو علي الجياني، والمزي، وابن رجب، وغيرهم(٢)، وقد اعتمدوا في ذلك علىٰ ما يأتي:

١- أن ابن جريج نص علىٰ نِسبته في تفسيره، وكذلك نسبه ثقات أصحابه عنه، قال خلف الواسطي: «هو الخرساني، . . . وقد نَسَبَه ابنُ جريج في تفسيره»، وقال مثله أبو مسعود، وسبق في التخريج أن عبد الرزاق وحجاج بن محمد روياه عن ابن جريج، وقالا: «الخراساني».

٢- ما رواه علي بن المديني، عن هشام بن يوسف القاضي، قال: «قال لي ابن جريج: سألت عطاءً(٣) عن التفسير من البقرة وآل عمران، ثم قال: أعفني من هذا، قال هشام: فكان بعدُ إذا قال: عطاء، عن ابن عباس، قال: الخراساني، قال هشام: فكتبنا ما كتبنا، ثم مللنا، -يعني: كتبنا ما كتبنا أنه عطاء الخراساني-»، قال علي بن المديني: «وإنما كتبتُ أنا هذه القصة؛ لأن محمد بن ثور كان يجعلها: عطاء، عن ابن عباس، فظن الذين حملوها عنه أنه عطاء ابن أبي رباح»(٤)، وهذا نصٌ في أن هشام بن يوسف ومحمد بن ثور كانا يهملان نسبة عطاء الخراساني، وهشام بن يوسف هو شيخُ شيخِ البخاري في هذا الحديث، ومحمد بن ثور روىٰ هذا الحديث أيضًا ولم ينسبه، كما سبق.

---

(١) مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص٣٨٦).

(٢) أطراف الصحيحين لخلف الواسطي (جزء١١: ل١٨/ب)، الجمع بين الصحيحين للحميدي (٢/ ٨٤)، تقييد المهمل للجياني (٢/ ٧٠١)، تحفة الأشراف (٥٩٢٣)، فتح الباري لابن رجب (٢/ ٣١٤)، مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص٣٨٦)، فتح الباري لابن حجر (٨/ ٦٦٧).

(٣) يعني عطاء بن أبي رباح، مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص٣٨٦).

(٤) تقييد المهمل (٢/ ٧٠٢)، تحفة الأشراف (٥٩٢٣).

وممن قال بأن هذا الحديث يرويه عطاء الخرساني: ابنُ حجر، لكنه دافع عن البخاري بأنه لا يبعد أن يكون هذا الحديث يرويه عطاء بن أبي رباح أيضًا، وأن ابن جريج قد حمله عنهما، لكنه اعترف بأن هذا جوابٌ إقناعيٌ غير متماسك(١).

وفي كلام ابن المديني السابق إشارة إلىٰ أن هذا الإسناد إذا أُسقط منه نسبة عطاء الخراساني فإن الناس يظنونه عطاء بن أبي رباح، وهذا الذي يظهرُ أنه وقع من البخاري -كما سبق-، ويُعتذر له -أيضًا- بأنه أخرج عن شيخه إبراهيم بن موسىٰ، عن هشام، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح عدة أحاديث، بعضها عن ابن عباس، وبعضها عن غيره، وكلها بإهمال عطاء من غير نِسْبة(٢)، فاشتباه ذلك بحديثه هذا وارد جدًا.

قال الخطيب البغدادي: «كل حديث يرويه ابن جريج، عن عطاءٍ غيرِ منسوب، عن ابن عباس، ويذكر فيه سماع عطاء من ابن عباس فهو عطاء بن أبي رباح، لأن عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس ولا لَقيَه، وقلّ حديثٌ يرويه ابن جريج عن عطاء الخراساني إلا وهو يُعَرِّفه، وأما أحاديث عطاء بن أبي رباح فأكثرها -بل عامتها- يقول فيها ابن جريج: أخبرني عطاء من غير أن يَنْسِبه»(٣)، وكلام الخطيب يتنزل علىٰ ما إذا كان الإبهام من ابن جريج نفسه، وهو صحيح، وعليه يدل كلام ابن المديني السابق أيضًا، لكن تبين أن هذا الحديث وأمثالَه إنما وقع إهمال النسبة من تلاميذ ابن جريج، وأن ابن جريج كان ينسبه، والله أعلم.

---

(١) مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص٣٨٦)، الفتح (٨/ ٦٦٧)، وعمدة ما يستدل به ابنُ حجر: أن ذلك يبعد أن يخفىٰ علىٰ البخاري مع تشدده في شرط الاتصال، إضافة إلىٰ أن الذي نبّه علىٰ هذه العلة هو علي بن المديني، وعليه يُعوِّل البخاريُّ في العلل، وقد أجاب العيني بأن ذلك لا يستلزم عدمَ الخفاء عليه، فسبحان من لا يخفىٰ عليه شيء، عمدة القاري (١٩/ ٢٦٢).

(٢) عن ابن عباس: البخاري (٥٠٦٧)، عن غيره: البخاري (٩٥٨، ١٣٢٠، ١٩٠٤، ٣٨٩١، ٤٩١٢).

(٣) تهذيب الكمال (٢٠/ ١١٧).

فإذا كان الراوي لهذا الحديث هو عطاء بن أبي مسلم الخراساني، وهو ثقة عند الجمهور[١]، فيبقىٰ إشكالٌ في اتصال هذا الإسناد في طبقتين:

الأولىٰ: بين ابن جريج وعطاء الخراساني، قال علي بنُ المديني: «سألتُ يحيىٰ (يعني القطان) عن أحاديث ابن جريج، عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف، فقلت ليحيىٰ: إنه يقول: أخبرنا، فقال: لا شيء، كله ضعيف، إنما هو كتاب دفعه إليه»، وزاد أبو مسعود الدمشقي أن ابن جريج أخذ الكتاب من عثمان ابن عطاء الخراساني[٢].

الثانية: بين عطاء الخراساني، وابن عباس، فقد نص كثير من الأئمة علىٰ عدم سماع عطاء الخراساني من ابن عباس، منهم يحيىٰ بن معين، وأحمد، وأبو حاتم، وأبو داود، والطحاوي، والطبراني، والدارقطني، والبيهقي، والخطيب البغدادي، وغيرهم، بل قال كثير منهم إنه لم يَلْقَه أصلًا ولم يَرَه[٣].

والخلاصة: أن هذا الأثر فيه انقطاع، والله علم.

❖ وهناك إشكال في متن الحديث متعلق بقوله: «هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح»، نَبّه عليه أبو حفص سراج الدين الحنبلي النعماني، فذكر طرف الأثر ثم قال: «هذا بعيد، لأن نوحًا هو الآمرُ لهم بتَركها، وذلك يدل علىٰ أنهم كانوا قبل نوح، حتىٰ أُرسلَ نوحٌ إليهم»[٤]، وفي أول الأثرِ التصريحُ بأن هذه الأوثان كانت في قوم نوح، كما هو صريح الآية.

ويمكن أن يُقال: إن ذلك علىٰ معنىٰ أنهم كانوا من قوم نوح قبل أن يأتي نوح عليه السلام، ويَصدُق عليهم أنهم قومه، حتىٰ وإن لم يُدْركهم نوحٌ عليه السلام.

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٣٣٤)، تهذيب الكمال (٣٩٤١).

(٢) العلل الصغير للترمذي مع شرح ابن رجب (١/ ٢٣٦)، تقييد المهمل للجياني (٢/ ٧٠٢).

(٣) من كلام ابن معين-رواية يزيد بن الهيثم (٢٦١)، المراسيل لأبي داود (٣٤١)، المراسيل لابن أبي حاتم (٥٧٥-٥٧٦)، الجرح والتعديل (٣/ ٣٣٤)، مشكل الآثار (٢٥٩٧)، معرفة السنن والآثار (١٠٤٨٦)، تهذيب الكمال (٣٩٤١)، تاريخ الإسلام (٣/ ٧٠١) تهذيب التهذيب (٣/ ١٠٩).

(٤) اللباب في علوم الكتاب (١٩/ ٣٩٦)، ونبه عليه الشيخ ابن عثيمين أيضًا، القول المفيد (١/ ٣٦٧).

وسبق في التخريج أن عبد الرزاق، ومحمد بن ثور، لم يذكرا هذا القدر من الحديث، وأن في رواية إسماعيل بن عياش: «هذه أسماء رجال صالحين من أصحاب الأنبياء كانوا قبل نوح ...»، ولعل هذا اللفظ أرجح؛ لأنه وردت عدة آثار في ذكر هذه الأصنام علىٰ أنها كانت أسماء رجال ممن كانوا قبل نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ[1]، والله أعلم.



(١) تفسير الطبري (٢٣/٣٠٣)، العظمة لأبي الشيخ (٥/ ١٥٩٠)، الدر المنثور (١٤/ ٧١٣-٧١٥).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٣٩] وعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تطروني كما أطرت النصارىٰ ابنَ مريم، إنما أنا عبد، فقولوا عبد الله ورسوله»، أخرجاه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٣٤٤٥): حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، قال: سمعت الزهري، يقول: أخبرني عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس: سمع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول علىٰ المنبر: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «**لا تُطرُوني كما أَطْرَت النصارىٰ ابنَ مريم، فإنما أنا عبدُه، فقُولُوا: عبدُ الله ورسولُه**».

التخريج:

* أخرجه البخاري (٦٨٣٠)، من طريق **صالح بن كيسان**، عن محمد بن شهاب الزهري، به بنحوه مطولًا ضمن خطبة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا الحديث جزء من هذه الخطبة.

الدراسة:

هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، وهو ضمن خطبة لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهي خطبة مشهورة، روىٰ فيها أمورًا كثيرة، وذكر فيها حديث السقيفة، ففرقها الرواة والأئمة في رواياتهم وتصانيفهم، ومنهم الإمام مسلم، فقد روىٰ طرفًا منها فيما يتعلق برجم الزاني[1]، ولهذا أدخلها الحميدي في المتفق عليه من مسند عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وساق الخطبة بتمامها، ثم قال: «هو عند مسلم مختصر، حديث الرجم»[2].

---

(١) مسلم (١٦٩١).

(٢) الجمع بين الصحيحين (١/ ١٠٥).

وأورد عبد الحق الإشبيلي القدر الذي هو موضع الشاهد، ونصّ بأنه من أفراد البخاري[١]، فلعل قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخرجاه» أي: أن مسلمًا أخرج أصل الحديث واختصره، والله أعلم.



(١) الجمع بين الصحيحين للإشبيلي (٤٠٧١).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٤٠] (..........)[١] قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام النسائي (٣٠٥٧): أخبرنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، قال: حدثنا ابن عُلَيَّة، قال: حدثنا عوف، قال: حدثنا زياد بن حصين، عن أبي العالية، قال: قال ابن عباس: قال لي رسولُ الله ﷺ غداةَ العقبة وهو علىٰ راحلته: «هات، اِلقُط لي»، فلَقَطتُ له حَصَيَات هُنّ حَصَىٰ الخَذْف، فلما وضعتُهن في يده قال: «بأمثال هؤلاء، وإياكم والغُلُو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغُلُو في الدين».

التخريج:

* أخرجه ابن حزم في حجة الوداع (١٣٩)، وابن عبد البر في الاستذكار (١٣/٢٠٧)، من طريق **محمد بن معاوية ابن الأحمر الأندلسي**، عن النسائي، به بنحوه.

* وأخرجه **أحمد** (٣٢٤٨)،

- وابن **أبي شيبة** (١٣٦٣٣، ١٤٠٩٧)،

- وابن الأعرابي في معجمه (٥٢٩)، عن **محمد بن سليمان الشَّطَوي ابن بنت مطر الوراق**،

ثلاثتهم (أحمد، وابن أبي شيبة، ومحمد بن سليمان)، عن إسماعيل بن عُلَيَّة، به بنحوه.

---

(١) بيّض المؤلف للصحابي راوي الحديث، وذكر الحديث غير معزو، نصّ علىٰ ذلك في تيسير العزيز الحميد (١/٥٦٢).

* وأخرجه النسائي (٣٠٥٩)، وأحمد (٣٢٨٤)، وابن خزيمة (٢٨٦٨)، من طريق **يحيىٰ بن سعيد القطان**،

- وابن ماجه (٣٠٢٩)، والفاكهي في أخبار مكة (٤/٢٨٨)، من طريق **أبي أسامة حماد بن أسامة**،

- وأحمد (١٨٥١)، عن **هشيم بن بشير**،

- وعبد الرزاق في الأمالي (١٨٢)، والطبراني في الأوسط (٢١٨٩)، والكبير (١٨/ح٧٤٢)، والبيهقي (٩٦١٠)، من طريق **جعفر بن سليمان الضُّبَعي**،

- وابن سعد في الطبقات (٢/١٦٣)، عن **عبد الوهاب بن عطاء الخفاف**،

- وعمرو بن علي الفلاس في التاريخ (ص٣٠٤)، عن **يزيد بن زريع**،

- وابن أبي عاصم في السنة (٩٨)، وقوام السنة الأصبهاني في الحجة (١٦٤)، من طريق محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، والخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (٢/٩٩٨)، من طريق سليمان بن حرب، كلاهما (المُقَدَّمي، وسليمان بن حرب)، عن **حماد بن زيد**،

- والبزار (٥٣٣٨)، وابن العديم في تاريخ حلب (٨/٣٦٧٩)، من طريق **سفيان الثوري**،

- وأبو يعلىٰ (٢٤٢٧)، وابن الجارود في المنتقىٰ (٤٧٣)، من طريق **عيسىٰ بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي**،

- وأبو يعلىٰ (٢٤٢٧)، وابن حبان (٣٨٧١)، من طريق **عبد الله بن المبارك**،

- وابن أبي حاتم في العلل -تعليقًا- (٨١٥)، والضياء المقدسي في المختارة (١٠/ح٢٣)، من طريق **حماد بن سلمة**،

- وابن خزيمة (٢٨٦٧)، والحاكم (١٧١١)، من طريق **محمد بن جعفر غُنْدَر**،

- وابن خزيمة (٢٨٦٧)، من طريق **محمد بن أبي عدي**، و**عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي**،

- والمَحَامِلي في أماليه - رواية ابن البيع (٣٣)، من طريق **أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان**،

- والطبراني في الكبير (١٢/ح١٢٧٤٧)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ٢٢٣)، من طريق **هَوذة بن خليفة الثقفي**،

- والحاكم (١٧١١)، من طريق **أبي النضر هاشم بن القاسم**،

- وأبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام (٥٤)، من طريق **هياج بن بسطام التميمي**، و**النضر بن شُميل**،

التسعة عشر (القطان، وأبو أسامة، وهشيم، وجعفر بن سليمان، وعبد الوهاب بن عطاء، ويزيد بن زريع، وحماد بن زيد، والثوري، وعيسىٰ بن يونس، وابن المبارك، وحماد بن سلمة، وغُنْدَر، وابن أبي عدي، وعبد الوهاب الثقفي، وأبو خالد الأحمر، وهَوذة، وأبو النضر، وهياج، والنضر بن شميل)، عن عوف بن أبي جَميلة الأعرابي العبدي، به بنحوه،

وأسقط حماد بن زيد -في رواية المُقَدَّمي-: زياد بن الحصين،

وقال حماد بن سلمة -في تعليق ابن أبي حاتم- بالشك: (عن أبي العالية، أو أبي العلانية)،

وسمىٰ عبد الوهاب بن عطاء صحابيَّ الحديث: عبد الله بن عباس،

وزاد جعفر بن سليمان بعد ابن عباس: (قال: حدثني الفضل بن العباس)،

وزاد يحيىٰ القطان -عند أحمد وابن خزيمة-: قال عوف: «لا أدري: الفضل، أو عبد الله بن عباس»[(١)]،

واختصره يحيىٰ القطان -عند النسائي-، ويزيد بن زريع، فلم يذكرا موضع الشاهد، وقال هشيم، والثوري -عند البزار-: «غداة جَمع»، وقال جعفر بن سليمان: «يوم النحر»، وقال عيسىٰ بن يونس وابن المبارك -روايتيهما عند أبي يعلىٰ-، وحماد بن زيد -عند الخطيب-: «غداة الجمرة»، وقال الثوري -عند ابن العديم-: «أتىٰ جمرة العقبة فقال: **اِلْقُط لي** ...».

الدراسة:

الحديث يرويه عوف بن أبي جميلة الأعرابي، ورواه عنه عشرون من أصحابه، واختُلف في هذا الحديث عن عوف وعمّن دونه، وسأعالج الاختلافات النازلة أولًا قبل الاختلاف الأساس.

❖ فرواه حماد بن زيد واختلف عنه في ذكر زياد بن الحصين وحذفه علىٰ وجهين:

الأول: حماد بن زيد، عن عوف، عن زياد بن الحصين، عن أبي العالية، عن ابن عباس، وهذا يرويه: سليمان بن حرب، وهو ثقة إمام حافظ[(٢)].

الثاني: حماد بن زيد، عن عوف، عن أبي العالية، عن ابن عباس،

---

(١) وبنحوه عن القطان: ابنُ معين كما في تاريخ الدوري عنه (٣٩٠٢)، وابنُ المديني كما في «المعرفة والتاريخ» ليعقوب (١٤٦/٢)، وزاد ابن المديني: «أو عبيد الله»، وهو من أبناء العباس، وجاء عند ابن معين: «عن أبي العالية، عن ابن عباس، عن الفضل ...»، والظاهر أن فيه تصحيفًا ما؛ لأن ابن معين ينقل في آخره، عن القطان أن عوفًا كان يرويه ويشك فيه: هل هو عبد الله أو الفضل، ولم يكن يرويه: عن ابن عباس، عن الفضل، كما هو ظاهر أول النص.

(٢) تقريب التهذيب (٢٥٦٠).

(بدون ذكر زياد بن الحصين)، وهذا يرويه: محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، وهو ثقة[(١)].

والوجه الأول هو الراجح عن حماد بن زيد، لجلالة سليمان بن حرب واختصاصه بحماد[(٢)]، ولأنه موافق لرواية الجماعة عن عوف شيخ حماد بن زيد.

❖ ورواه حماد بن سلمة، واختلف عنه في شيخ زياد بن الحصين علىٰ وجهين:

الأول: الجزم بأنه أبو العالية، وهذا يرويه عن حماد: سريج بن النعمان، وهو ثقة[(٣)].

الثاني: الشك هل هو عن أبي العالية، أو أبي العلانية، وهذا الوجه نسبه إليه ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة، ولم أقف علىٰ مَن رواه عن حماد.

ولعل حمادًا كان يشك فيه، ورواه علىٰ الصواب حين حدّث به سريج بن النعمان، فيكون الوجهان محفوظين عنه؛ فإن أبا زرعة قد نسب الوهم في هذا الشك إلىٰ حماد، وهذا تصحيح من أبي زرعة لهذا الوجه عن حماد.

ويحتمل أن يكون الوجه الأول إصلاحًا ممن دون حماد؛ لـمّا رأىٰ أن الصواب «أبو العالية» حذف الشك وأبقىٰ الصواب، والله أعلم.

وصحح أبو حاتم وأبو زرعة أن الحديث عن أبي العالية[(٤)]، وهذه رواية الجماعة عن عوف شيخ حماد بن سلمة.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٧٩٨).

(٢) المعرفة والتاريخ (١/ ١٤٥، ١/ ١٧٠، ٢/ ١٧٨)، تاريخ بغداد (١٠/ ٤٤-٤٩).

(٣) الكاشف (١٨٠٩).

(٤) وأما أبو العلانية فهو راوٍ آخر، ربما يقع بعض الرواة في الخلط بينهما، كما وقع لحماد بن سلمة هنا، والحديث لأبي العالية، ووقع خلط آخر لغير حماد، والحديث لأبي العلانية، كما في: السنن الكبرىٰ للنسائي (٦٨٠٦-٦٨٠٧).

❖ واختُلف عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي -وهو مدار الحديث- علىٰ وجهين:

الأول: عوف، عن زياد بن الحصين، عن أبي العالية، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية الجماعة: إسماعيل بن عُلَيَّة، ويحيىٰ القطان، وأبي أسامة، وهشيم، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف، ويزيد بن زريع، وحماد بن زيد، والثوري، وعيسىٰ بن يونس، وابن المبارك، وحماد بن سلمة، ومحمد بن جعفر غُنْدَر، ومحمد بن أبي عدي، وعبد الوهاب الثقفي، وأبي خالد الأحمر، وهَوذة بن خليفة، وأبي النضر هاشم بن القاسم، وهياج بن بسطام، والنضر بن شميل.

الثاني: عوف، عن زياد بن الحصين، عن أبي العالية، عن ابن عباس، عن الفضل بن العباس، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: جعفر بن سليمان الضُّبَعي، وهو صدوق، قال البخاري: «يُخالِف في بعض حديثه»[1]، وقد تفرد بهذا الوجه مخالفًا بذلك الجماعة من أصحاب عوف -كما نص علىٰ ذلك الطبراني-، ونص أيضًا علىٰ أن عبد الرزاق تفرد به عن جعفر بن سليمان.

والراجح عن عوف هو الوجه الأول؛ لأنه من رواية الجماعة، وفيهم الثقات الأثبات، مثل: الثوري، وحماد بن زيد، وعبد الله بن المبارك، ويحيىٰ القطان، وغيرهم.

❖ وجميع رواة الوجه الأول يجعلونه: «عن ابن عباس» هكذا مهملًا من غير تسمية؛ إلا عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، فإنه سماه فقال: «عبد الله بن عباس»، والصحيح ما رواه الجماعة بإهمال التسمية.

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ١٩٢) والقول للبخاري كما في تحقيق الدباسي (٢/ ٦٨٤)، تقريب التهذيب (٩٥٠).

وسبق في التخريج: ما ذكره يحيىٰ بن سعيد القطان أن عوفًا كان إذا روىٰ هذا الحديث يشك في صحابيِّه: هل هو عبد الله بن عباس، أو الفضل بن العباس، نقل ذلك عن يحيىٰ القطان: أحمد، وابن معين، ومحمد بن بشار، وعلي بن المديني، وزاد ابن المديني، عن يحيىٰ: «أو عبيد الله»، فصار الشك بين الإخوة الثلاثة.

ومن المعروف أن «ابن عباس» إذا أُطلق فإنه ينصرف إلىٰ عبد الله بن عباس؛ لكنه في هذا الحديث -فيما يظهر- مَحْمَله علىٰ الإهمال، بمعنىٰ أنه ليس علمًا لعبد الله بن عباس.

وقد ورد حديث آخر شبيه بهذا الحديث، تناوله أبو حاتم، وابن أبي خيثمة، واعتبرا إطلاق «ابن عباس» فيه من قبيل الاسم المهمل كذلك[1].

وبناء علىٰ ذلك يكون مراد عوف: أن أبا العالية يرويه عن أحد أبناء العباس، إما الفضل، أو عبد الله، أو عبيد الله، فإن أحمد ومحمد بن بشار -وهما اللذان رويا شك عوف مع روايتهما للحديث- حين رويا الحديث عن يحيىٰ القطان جعلاه هكذا: «عن أبي العالية، عن ابن عباس -قال يحيىٰ: لا يدري عوفٌ عبدَ الله أو الفضل- قال: قال لي رسول الله ﷺ . . .»، ومحمد بن بشار قدم الفضل علىٰ عبد الله، ورواه ابن المديني بلفظ: «قال يحيىٰ: شك عوفٌ في حديث أبي العالية، عن ابن عباس، قال: لا أدري عبيد الله أو الفضل أو عبد الله» وظاهرٌ من سياق هذه الألفاظ أن «ابن عباس» اسمٌ مهمل لا يقصد به عبد الله بخصوصه، وعليه فيكون عوف قد شك في تسمية صحابي الحديث.

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (٤٢٤)، تاريخ ابن أبي خيثمة-السفر الثاني (١/ ٤١٤)، انظر في دراسة الحديث: الأحاديث التي ذكر ابن أبي خيثمة فيها اختلافًا، محمد السريع (حديث ٢٩).

ويحتمل -علىٰ بعد- أن يكون التردد في كون عبد الله بن عباس هل كان يرويه عن النبي ﷺ مباشرة، أو يرويه عن أخيه الفضل، عن النبي ﷺ، وهو يعود إلىٰ الوجه الثاني من الاختلاف علىٰ عوف، وهو الذي يرويه جعفر بن سليمان، ولكن يشكل عليه ورود عبيد الله بن عباس في هذا التردد أيضًا، وهو أصغر من عبد الله، ولم يسمع من النبي ﷺ -كما سيأتي-، ويشكل عليه أيضًا ظاهر السياقات التي ورد فيها ذكر الشك.

❖ ثم إن شك عوفٍ هذا يحتمل أن يكون واردًا علىٰ أحد مَوْرِدَين:

الأول: أن يكون الشك واردًا علىٰ حفظه وضبطه وإتقانه للحديث، فلم يكن يضبط كيف سمع الحديث من شيخه زياد بن الحصين.

الثاني: أن يكون الشك واردًا علىٰ تعيين راو في الحديث جاء مهملًا في الإسناد، فلم يجزم بتعيينه لأمور متجاذبة؛ لأن المعروف برواية أبي العالية عنه هو عبد الله، والمعروف بشهود النبي ﷺ في تلك الحادثة هو الفضل، فلهذا يقع التردد علىٰ هذا الاحتمال.

وسبق أن الوجه الصحيح عن عوف هو بإهمال اسم الصحابي والاكتفاء بنسبته «ابن عباس»، فالجزمُ بأحد المَوردَين لشك عوف يتطلب معرفة مَن وَقَع منه هذا الاهمال في تسمية الصحابيِّ ابنِ العباس، فإن كان من شيخ عوف فمَن فوقه، فيكون شك عوف راجعًا إلىٰ المورد الثاني، وإن كان الإهمال من عوف فإن شكه يرجع إلىٰ المورد الأول، فبسبب عدم ضبط عوف وتردده في اسم الصحابي صار يحذف الاسم، ويجعله منسوبًا هكذا: «ابن عباس»؛ ليشمل الإخوة الثلاثة.

❖ وعوف هو ابن أبي جميلة الأعرابي، أبو سهل العبدي، ثقة[(١)].

(١) تقريب التهذيب (٥٢٥٠).

❖ وزياد بن الحصين بن قيس الحنظلي الرياحي، أبو جهمة البصري، ثقة[(١)].

❖ وأبو العالية هو رُفَيع بن مهران الرياحي مولاهم، ثقة كثير الإرسال، أدرك الجاهلية، وأسلم بعد موت النبي ﷺ بسنتين، ودخل علىٰ أبي بكر رضي الله عنه[(٢)].

وقد سمع عوف من زياد بن الحصين كما في أسانيد هذا الحديث، في رواية إسماعيل بن عُلَيَّة، ويحيىٰ القطان، وإحدىٰ الروايتين عن محمد بن بشار عن شيوخه الثلاثة -ابن أبي عدي، ومحمد بن جعفر، وعبد الوهاب الثقفي-.

وسمع زياد بن الحصين من أبي العالية في رواية إسماعيل بن عُلَيَّة -في رواية ابن أبي شيبة-، ويحيىٰ القطان -عند ابن خزيمة-، وعبد الله بن المبارك، ومحمد بن جعفر، ومحمد بن بشار عن شيوخه الثلاثة.

وورد سماع أبي العالية من صحابي الحديث «ابن العباس» في رواية عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، وعبد الله بن المبارك -عند ابن حبان-، ومحمد بن بشار عن شيوخه الثلاثة، وأكثر أصحاب عوف علىٰ عدم ذكر السماع.

وجاء في عامة روايات الحديث أن الصحابي «ابن العباس» يقول: «قال لي رسول الله ﷺ»، وفي متنه أن النبي ﷺ قال: «**اِلْقُط لي**» وعليه يكون الصحابي هو صاحب القصة.

❖ وسبق الإشكال في تعيين الصحابي والتردد فيه بين ثلاثة إخوة:

أما الأول: فهو الفضل بن العباس رضي الله عنهما، أكبر أبناء العباس، قديم الوفاة، توفي شابًا في أول العشرين، اختلف في تحديد تاريخ وفاته علىٰ أقوال، أصحها اثنان: سنة ١٣هـ في عهد أبي بكر رضي الله عنه، وسنة ١٨هـ في

---

(١) تقريب التهذيب (٢٠٨٠).

(٢) التاريخ الكبير (٣/٣٢٦)، تهذيب الكمال (١٩٢٢) تقريب التهذيب (١٩٦٤).

طاعون عمواس[(١)]، ولم أقف علىٰ سماع أبي العالية منه، ولا رواية له عنه، بل ذكر المزي أنه قيل إنه لم يسمع من الفضل غير أخيه عبد الله وأبي هريرة[(٢)].

وأبو العالية أسلم بعد وفاة النبي ﷺ بسنتين كما سبق، فإن كانت وفاة الفضل علىٰ القول الأول فيبعد جدًا سماعه منه، وأما علىٰ القول الثاني ففيه بعدٌ أيضًا، لأن أبا العالية قد نُفي سماعه من بعض الصحابة ممن تأخرت وفاتهم عن الفضل، منهم حذيفة، وابن مسعود، وعلي، وأبو ذر، وأبو أيوب -علىٰ اختلاف وقع في بعضهم-[(٣)]، وهم من كبار الصحابة، بخلاف الفضل فإنه مات شابًا كما سبق، فليست الهمم متوافرةً علىٰ السماع منه مع وجود أغلب الصحابة الكبار.

الثاني: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، توفي سنة ٦٨هـ، مشهورٌ سماع أبي العالية منه؛ ولكن عبد الله بن عباس لم يكن مع النبي ﷺ غداة العقبة، بل قدمه النبي ﷺ مع الضعَفة ليلة المزدلفة سَحَرًا[(٤)]، وكان يروي عن أخيه الفضل، أنه رَدِف النبي ﷺ في حجة الوداع غداة مزدلفة، وسمعه يقول: «**عليكم بحصىٰ الخذف الذي يُرمىٰ به الجمرة**»، وأن الفضل أخبره أن النبي ﷺ لم يزل يلبي حتىٰ رمىٰ جمرة العقبة[(٥)]، فالظاهر أن عبد الله بن عباس لم يحضر التقاط النبي ﷺ للحصىٰ صبيحة يوم النحر، ولم يشهد النبي ﷺ إلىٰ أن رمىٰ الجمرة، وحضر كلَّ ذلك أخوه الفضل رضي الله عنهما لأنه كان رديف النبي ﷺ، فكان عبد الله يروي عن الفضل.

---

(١) الطبقات لخليفة (ص٢٩٧)، التاريخ الكبير (٧/ ١٤٤)، الجرح والتعديل (٧/ ٦٣)، وفيات ابن زبر (ص٣٧)، تاريخ دمشق (٤٨/ ٣١٩) تاريخ الإسلام (٢/ ١٠٣)، الإصابة (٧٠٣٦).

(٢) تهذيب الكمال (٤٧٣٨).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (٢٠٣-٢٠٥)، الإصابة (١٢/ ٤٨٢).

(٤) صحيح البخاري (١٦٧٨، ١٨٥٦)، مسلم (١٢٩٣-١٢٩٤).

(٥) صحيح مسلم (١٢٨١-١٢٨٢).

الثالث: عبيد الله بن العباس ﵄، أصغر من عبد الله بسنة، توفي سنة ٥٨هـ، وقيل بعد ذلك، ولم يسمع من النبي ﷺ في قول أبي حاتم، ويعقوب بن شيبة، واختلف قول ابن سعد في ذلك، فعلىٰ ذلك يكون حديثه في حكم مراسيل كبار التابعين كما سبق(١).

ولم أقف علىٰ سماع أبي العالية منه، وهو محتمل لتأخر وفاة عبيد الله.

ويتلخص من ذلك أنه علىٰ كل احتمال من الاحتمالات الثلاثة في تعيين الصحابي فإنه يترتب عليه إشكالٌ ونظرٌ في صحة الحديث:

فإن كان الفضل فيَرِد إشكال سماع أبي العالية منه.

وإن كان عبد الله فيُشْكِلُ أنه لم يشهد النبي ﷺ في تلك الواقعة، وهو في الحديث يقول: «قال لي» ونحو ذلك مما فيه إثبات حضوره للواقعة.

وإن كان عبيد الله فتجتمع العلتان، سماع أبي العالية منه، وشهوده لتلك الحادثة، زيادة علىٰ أن عبيد الله لم يسمع من النبي ﷺ أصلًا.

❖ وقد أورد ابن أبي خيثمة حديث الخثعمية المشهور، وذكر أن القصة وقعت غداة النحر، وساق الاختلاف الواقع فيه في تسمية صحابيه، وقد وقع فيه نحوٌ مما وقع في هذا الحديث من التردد بين أبناء العباس، فاستدل ابن أبي خيثمة علىٰ أن الفضل هو الذي روىٰ هذا الحديث باستبعاد أن يكون عبد الله أو عبيد الله قد شهدا هذا الحديث، فأما عبد الله فلأنه قُدّم مع الضَّعَفة، وأما عبيد الله فلأنه أصغر من عبد الله(٢).

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (٤٢٢-٤٢٤)، علل ابن أبي حاتم (٨٨١)، تاريخ دمشق (٣٧/ ٤٧٣)، أثبت ابن سعد سماعه من النبي ﷺ في الطبقات الكبير (٦/ ٣٤٨)، ونفاه في الطبقات الصغير (١/ ١٦٢-١٦٣)، وعبيد الله ممن اختُلف في صحبته، ومَرَدُّ ذلك إلىٰ الاختلاف في إطلاق الصحابي علىٰ من لم يسمع من النبي ﷺ، وسبقت مسألة: (الصحابي الذي لم يسمع من النبي ﷺ) في الحديث رقم (٨)، وينظر: الرواة المختلف في صحبتهم، د. كمال الجزائري (٢/ ٥٤٥).

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة-السفر الثاني (١/ ٤١١-٤١٥)، وينظر ما سبق في الكلام علىٰ شك عوف في تعيين الصحابي.

ثم إن إشكال الحديث يزداد إذا قيل بأن شكَّ عوفٍ واردٌ علىٰ المورد الأول كما سبق، وهو أن يكون سببه ضعفٌ في ضبط عوف وإتقانه لهذا الحديث بعينه، وهو احتمال قوي.

وهذه الإشكالات تشير إلىٰ أن الحديث لم يُضبط ضبطًا مستقيمًا، وأن فيه خللًا يمنع من القول بصحته.

والخلاصة: أن الحديث فيه ضعف؛ للتردد الواقع في تعيين الصحابي، ووجود علل في كل احتمال في تعيينه، والله أعلم.





قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٤١] ولمسلم عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «هلك المُتَنَطِّعون»، قالها ثلاثًا.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٢٦٧٠): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا حفص بن غياث، ويحيىٰ بن سعيد، عن ابن جريج، عن سليمان بن عَتيق، عن طَلق بن حَبيب، عن الأحنَف بن قَيس، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**هَلَكَ المُتنطِّعون**»، قالها ثلاثًا.

التخريج:

* أخرجه أبو داود (٤٦٠٨)، عن **مُسَدد بن مسرهد**، عن يحيىٰ بن سعيد القطان، به بنحوه.

الدراسة:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه.



بابُ ما جاء من التغليظ فيمن عَبَدَ اللهَ عندَ قبـرِ رجلٍ صالحٍ، فكيف إذا عبده؟!

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٤٢] في الصحيح: عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، أن أم سلمة ذكرتْ لرسول الله ﷺ كنيسة . . . الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٤٣٤): حدثنا محمد، قال: أخبرنا عَبْدَة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن أم سلمة، ذَكَرَت لرسول الله ﷺ كنيسةً رأتها بأرض الحبشة يُقال لها مَارِيَة، فذكرتْ له ما رأت فيها من الصور، فقال رسول الله ﷺ: «**أولئك قوم إذا مات فيهم العبدُ الصالحُ -أو الرجلُ الصالحُ-، بنوا علىٰ قبره مسجدًا، وصوّروا فيه تلك الصور، أولئك شرارُ الخلق عندَ الله**».

التخريج:

* أخرجه البخاري (٤٢٧، ٣٨٧٣)، ومسلم (٥٢٨)، والنسائي (٧٠٤)، من طريق **يحيىٰ بن سعيد القطان**،

- والبخاري (١٣٤١)، من طريق **مالك بن أنس** وهو في بعض موطآت أصحابه(١)،

- ومسلم (٥٢٨)، من طريق **وكيع بن الجراح**،

- ومسلم (٥٢٨)، من طريق **أبي معاوية محمد بن خازم**،

(١) التقصي لابن عبد البر (ص٥٥٧).

أربعتهم (يحيىٰ القطان، ومالك، ووكيع، وأبو معاوية)، عن هشام بن عروة، به بنحوه،

وقال يحيىٰ القطان ومالك ووكيع: (أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة . . .)، وقال أبو معاوية: (ذكرنَ أزواج النبي ﷺ كنيسة . . .).

الدراسة:

الحديث متفق عليه.



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٤٣] ولهما عنها، قالت: لما نزل برسول الله ﷺ طَفِقَ يطرح خميصةً له علىٰ وجهه . . . الحديث، أخرجاه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٤٣٥): حدثنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري، أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أن عائشةَ، وعبدَ الله بنَ عباس، قالا: لما نَزَلَ برسول الله ﷺ طَفِقَ يطرَحُ خَميصةً له علىٰ وجهه، فإذا اغتَمّ بها كشفها عن وجهه، فقال وهو كذلك: «**لعنةُ الله علىٰ اليهود والنصارىٰ، اتخذوا قبورَ أنبيائهم مساجد**»، يُحَذِّرُ ما صَنَعوا.

التخريج:

* أخرجه البخاري (٣٤٥٣)، ومسلم (٥٣١)، والنسائي (٧٠٣)، من طريق **يونس بن يزيد الأيلي،**

- والبخاري (٣٤٥٣)، والنسائي (٧٠٣)، من طريق **معمر بن راشد،**

- والبخاري (٤٤٤٣، ٥٨١٥)، من طريق **عُقيل بن خالد،**

ثلاثتهم (يونس، ومعمر، وعُقيل)، عن محمد بن شهاب الزهري، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (١٣٣٠، ١٣٩٠، ٤٤٤١)، ومسلم (٥٢٩)، من طريق **عروة بن الزبير،**

- والنسائي (٢٠٤٦)، من طريق **سعيد بن المسيب،**

كلاهما (عروة، وسعيد)، عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا بنحوه،

وفي آخر لفظ عروة، أن عائشة قالت: «لولا ذلك أُبرِزَ قبرُه، غير أنه خَشيَ -أو خُشيَ- أن يُتّخذَ مسجدًا».

الدراسة:

الحديث متفق عليه.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٤٤] ولمسلم عن جندب بن عبد الله، قال: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «إني أبرأ إلىٰ الله أن يكون لي منكم خليل، . . .» الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٥٣٢): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم -واللفظ لأبي بكر-، قال إسحاق: أخبرنا، وقال أبو بكر: حدثنا زكريا بن عدي، عن عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيسة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن الحارث النجراني، قال: حدثني جُندب، قال: سمعتُ النبي ﷺ قبل أن يموت بخمسٍ وهو يقول: **«إني أَبرَأُ إلىٰ الله أن يكون لي منكم خليلٌ، فإن اللهَ تعالىٰ قد اتّخَذني خليلًا، كما اتّخذ إبراهيمَ خليلًا، ولو كنتُ متخذًا من أمتي خليلًا لاتّخذتُ أبا بكر خليلًا، ألا وإن مَن كان قبلَكم كانوا يتخذون قبورَ أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبورَ مساجدَ، إني أنهاكم عن ذلك»**.

التخريج:

* أخرجه **النسائي** في الكبرىٰ (١١٠٥٨)، عن إسحاق بن إبراهيم، به بنحوه،

ولفظه في أوله: **«قد كان لي منكم إخوة وأصدقاء، وإني أبرأ . . .»** فذكره.

الدراسة:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه.





قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٤٥] قال ﷺ: «جُعِلَتْ لي الأرض مسجدًا وطهورًا».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٤٣٨): حدثنا محمد بن سنان، قال: حدثنا هشيم، قال: حدثنا سيارٌ -هو أبو الحكم-، قال: حدثنا يزيد الفقير، قال: حدثنا جابر بن عبد الله، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**أُعطيتُ خَمسًا لم يُعطَهن أحدٌ من الأنبياء قبلي: نُصرتُ بالرعب مسيرةَ شهر، وجُعلَت لي الأرضُ مسجدًا وطهورًا، وأيما رجل من أمتي أدركته الصلاةُ فليُصَلّ، وأُحلت لي الغنائم، وكان النبي يُبعثُ إلىٰ قومه خاصةً، وبعثتُ إلىٰ الناس كافة، وأُعطيتُ الشفاعة**».

التخريج:

* أخرجه البخاري (٣٣٥، ٣١٢٢) بنفس الإسناد.

* وأخرجه البخاري (٣٣٥)، عن **سعيد بن النضر**،

- ومسلم (٥٢١)، عن **يحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري**،

- والنسائي (٤٣٢، ٧٣٦)، عن **الحسن بن إسماعيل بن سليمان أبي سعيد المُجَالِدي**،

ثلاثتهم (سعيد، ويحيىٰ، والحسن)، عن هُشَيم بن بشير الواسطي، به بنحوه.

الدراسة:

الحديث متفق عليه، وقد روي اللفظ الذي ذكره المؤلف عن جمع من الصحابة، قال الترمذي: «وفي الباب عن علي، وعبد الله بن عمرو، وأبي

هريرة، وجابر، وابن عباس، وحذيفة، وأنس، وأبي أمامة، وأبي ذر، قالوا: إن النبي ﷺ قال: «**جُعِلَتْ لي الأرضُ كلها مسجدًا وطهورًا**»»[(١)].



(١) الترمذي (٣١٧، ١٥٥٣)، وانظر: نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب (٢/ ٦٨٣).



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٤٦] ولأحمد بسند جيد: عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «إنّ من شِرار الناس مَنْ تُدْرِكُهم الساعةُ وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد»، ورواه أبو حاتم في صحيحه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أحمد (٣٨٤٤): حدثنا معاوية، حدثنا زائدة، عن عاصم بن أبي النُّجود، عن شَقيق، عن عبد الله، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: **«إنّ مِنْ شِرارِ الناس مَنْ تُدْرِكُه الساعةُ وهم أحياء، ومَنْ يَتخذُ القبورَ مساجد»**.

التخريج:

* أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/ح١٠٤١٣)، عن **محمد بن أحمد بن النضر الأزدي**، عن جده لأمه معاوية بن عمرو بن المهلب الأزدي، به بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٤١٤٣)، عن **عبد الرحمن بن مهدي**،

- وابن أبي شيبة (١١٩٣٨)، وابن خزيمة (٧٨٩)، وابن حبان (٦٨٤٧)، من طريق **حسين بن علي الجعفي**،

- والبزار (١٧٢٤)، من طريق **أبي داود الطيالسي**،

- وأبو يعلىٰ (٥٣١٦)، وابن حبان (٢٣٢٥)، من طريق **عثمان بن عمر بن فارس**،

- والإسماعيلي في المعجم (٤٠٢)، من طريق **عمرو بن مرزوق الباهلي**،

- ومحمد بن إبراهيم الجرجاني في أماليه (مخطوط: ل١٥٨/ب)، من طريق **يحيىٰ بن أبي بكير العبدي الكرماني**،

ستتهم (ابن مهدي، وحسين الجعفي، والطيالسي، وعثمان بن عمر، وعمرو بن مرزوق، ويحيىٰ بن أبي بكير)، عن زائدة بن قدامة، به بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٤٣٤٢)، والبزار (١٧٨١)[(١)]، من طريق قيس بن الربيع، وأبو طاهر المُخلِّص في المخلصيات (٢٧٠٧)، من طريق الحسن بن عمارة، كلاهما (قيس، والحسن)، عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن **عَبيدة السلماني**، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بنحوه، وعلقه البخاري (٧٠٦٧)، عن عبد الله بن مسعود،

وزاد قيس بن الربيع -عند أحمد- في أوله: «**إن من البيان سحرًا** . . .»، واقتصر البخاري في تعليقه علىٰ الشطر الأول من الحديث، ولم يذكر الشاهد.

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من طريقين:

❖ **الطريق الأول (طريق أبي وائل شقيق بن سلمة):**

وهذا الطريق يرويه: زائدة بن قدامة، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، ثم اشتهر عن زائدة، فرواه عنه سبعة -كما تقدم في التخريج-.

وزائدة بن قدامة أبو الصلت الكوفي ثقة ثبت، اشتهر عن الإمام أحمد أنه يجعله رابع أربعة في التثبت والإتقان، والثلاثة هم: الثوري، وشعبة، وزهير بن معاوية[(٢)].

وعاصم هو ابن أبي النجود -واسم أبي النجود: بَهْدَلَة- الكوفي، وثقه أحمد -في رواية-، وابنُ معين -في رواية-، وأبو زرعة، والنسائي، وقال يعقوبُ بن سفيان: «في حديثه اضطراب، وهو ثقة»، وكان شعبة يُحدث عنه ويقول: «وفي النفس ما فيها»، وقال أبو حاتم: «محله عندي محل الصدق،

(١) تصحف في المطبوع «عبيدة» إلىٰ «عبدة».

(٢) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٣٨٥٥)، تقريب التهذيب (١٩٩٣)، الجامع لعلوم الإمام أحمد (١٧/ ٣٤).

صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ»، وقال البزار: «لم يكن بالحافظ، ولا نعلم أن أحدًا ترك حديثه علىٰ ذلك، وهو مشهور»، وقال ابن معين -في رواية الغلابي-: «ليس بالقوي في الحديث»، وروىٰ المروذي عن أحمد أنه قال: «ليس به بأس -وكأنه ليّنه-»، ووصفه العقيلي والدارقطني بأن في حفظه شيئًا، وقال أبو خيثمة عن حديثه: «مضطرب»، وقال ابن خراش: «في حديثه نكرة» ولخص ابن حجر حاله بقوله: «صدوق له أوهام»[(١)]، وقال ابن رجب: «ثقة إلا أن في حفظه اضطرابًا»، وفسره في موضع آخر بأن حفظه كان سيئًا، وأن حديثه خاصة عن زر وأبي وائل مضطرب، وأورده في الثقات الذين ضُعِّفوا في بعض شيوخهم[(٢)].

وقد أخرج له الجماعة، غير أنّ ما له في الصحيحين سوىٰ حديثين مقرونين، عند كل واحد منهما حديث واحد[(٣)].

وأبو وائل هو شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، ثقة، روىٰ له الجماعة[(٤)].

ولزائدة سماع من عاصم[(٥)]، ولعاصم سماع من أبي وائل وروايته عنه مشهورة، ولأبي وائل سماع مشهور من ابن مسعود[(٦)].

(١) من كلام ابن معين-رواية يزيد بن الهيثم (١٥٧)، العلل لأحمد-رواية المروذي (٧٤)، العلل لأحمد-رواية عبد الله (٣٩٩٢، ٤١٣٦، ٤٩٩٢)، الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٠)، الثقات للعجلي (٨٠٧)، تاريخ دمشق (٢٥/ ٢٢٠-٢٤٢)، تهذيب الكمال (٣٠٠٢)، إكمال التهذيب (٧/ ١٠٠)، الجامع لعلوم الإمام أحمد (١٧/ ٤١٥).

(٢) الثقات للعجلي (٢/ ٦-٧)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٠، ٧٧٨)، كشف الإيهام لماهر الفحل (ص٤٢٠-٤٢٦).

(٣) الذي عند البخاري (٤٩٧٦، ٤٩٧٧): ما رواه ابن عيينة، عن عبدة بن أبي لبابة وعاصم، عن زرّ، عن أبيّ بن كعب ﷺ في المعوذتين، وعند مسلم (٧٦٢): بنفس الطريق عن أبيّ ﷺ في ليلة القدر.

(٤) تقريب التهذيب (٢٨٣٢).

(٥) مسند أحمد (١٣٣، ٣٩٤٣، ٤٢٥٥، ١٩٢٣٣).

(٦) التاريخ الكبير (٦/ ٤٨٧، ٤/ ٢٤٥).

❖ **الطريق الثاني (طريق عَبيدة السلماني):**

وهذا الطريق يرويه: الحسن بن عمارة، وقيس بن الربيع، كلاهما عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن عَبيدة.

فأما الحسن بن عمارة فهو متروك، قال أحمد: «متروك الحديث، أحاديثه موضوعة، لا يُكتَب حديثه»، وقد اشتهر كلام شعبة فيه واتهامه له، فمن ثَم قال علي بن المديني -في رواية ابنه عبد الله عنه-: «ما أحتاج إلىٰ شعبة فيه، أمرُ الحسن بن عمارة أبين من ذلك»، فقيل له: أكان يغلط؟ فقال: «كان يغلط؟! أي شيء يغلط؟ -وذهب إلىٰ أنه كان يضع الحديث-»[(١)].

وأما قيس بن الربيع الأسدي فهو صدوقٌ، تغيّر لما كَبِر، وأَدخل عليه ابنُه ما ليس من حديثه فحدّث به، وصار يتلقن أيضًا، وذكر يحيىٰ بن معين وأبو داود أنه كان يُدخل حديثًا في حديث، فيُحدث بأحاديث عَبيدة ويجعلها عن منصور، ومثل ذلك عن غيرهم، وكان شعبة والثوري ومن في طبقتهم يثنون عليه، ثم تركه القطان وابن مهدي وتتابع الأئمة من بعدهم علىٰ تركه، وأدخله البخاري في الضعفاء، وأنكر حديثًا له وقال: «أنا لا أكتب حديث قيس بن الربيع ولا أروي عنه»، ولم يخرج له النسائي بل قال عنه: «متروك»، ونص أبو داود علىٰ أنه لم يُخَرِّج له إلا ثلاثة أحاديث، وحديثه في الترمذي وابن ماجه قليل[(٢)].

وأعل البزار رواية قيس بن الربيع هذه بتفرده عن الأعمش، وسبق أنه قد تابعه الحسن بن عمارة، ولكن متابعته غير معتبرة، إضافةً إلىٰ احتمالية أن تكون هي علة الحديث من هذا الطريق، وذلك بأن تكون رواية الحسن بن

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٢٧-٢٨)، تاريخ بغداد (٨/ ٣٢٨).

(٢) الضعفاء والمتروكون للبخاري تحقيق: العماري (٣١٧)، العلل الكبير للترمذي (ص٣٧٩)، الجرح والتعديل (٧/ ٩٦)، تاريخ بغداد (١٤/ ٤٦٩-٤٧٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٤٧)، تقريب التهذيب (٥٦٠٨).

عمارة أُدخلت علىٰ قيس بن الربيع، قال أبو داود الطيالسي: «إنما أُتي قيس من قبَل ابنه، كان ابنُه يأخذ حديث الناس، فيُدْخِلُها في فُرَج كتاب قيس، ولا يعرف الشيخ ذلك»[1].

وقد روىٰ قيس، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ حديث: «**إن من الشعر حكمة، وإن من البيان سحرًا**»، وسبق في التخريج أن في إحدىٰ الروايات عن قيس أنه كان يورد شطرًا من هذا الحديث مع الحديث موضع الدراسة[2].

وروىٰ قيس هذا الشطر أيضًا عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، وجعله مرة: عن مالك بن الحارث، كلاهما (عمارة، والحارث)، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود، بنحوه، وفيه زيادات من أحاديث أخر، وأعل البزار الوجهين جميعًا بتفرد قيس بهما[3].

وهذا كله يدل علىٰ اضطرابه في هذا الحديث، وإدخالِه الأحاديثَ بعضها في بعض، وسيأتي في آخر الدراسة حديث آخر في معنىٰ الشطر الثاني من الحديث الأصل «ومَن يتخذ القبور مساجد»، يرويه قيس أيضًا.

وخلاصة هذا الطريق: أنه لا يثبت عن الأعمش.

❖ فتلخص من ذلك أن الحديث لا يُروىٰ إلا من طريق عاصم بن أبي النجود، ولم أقف علىٰ من تابعه عليه، وتقدم أن في حفظه شيئًا، وأن روايته عن أبي وائل خاصة فيها كلام.

والذي يظهر أن الحديث فيه ضعف، لتفرد عاصم به عن أبي وائل، وعاصمٌ في حفظه شيء كما سبق، خصوصًا في روايته عن أبي وائل.

(١) الضعفاء والمتروكون للبخاري (٣١٧).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٢٦٥٣٤)، الكامل لابن عدي (٧/ ١٦٣).

(٣) مسند البزار (١٩٠٨-١٩٠٩)، الكامل لابن عدي (٧/ ١٦٣).

❖ وسبق في التخريج أن البخاري علق الشطر الأول من المتن عن ابن مسعود، وفي تعليق البخاري أمران:

الأمر الأول: أنه وقع إشكال في سياق تعليق البخاري، وهل هو متعلق بما قبله أم لا، قال البخاري: (وقال أبو عوانة، عن عاصم، عن أبي وائل، عن الأشعري، أنه قال لعبد الله: تعلم الأيامَ التي ذكر النبيُّ ﷺ أيامَ الهرج؟ نحوه. قال[1] ابن مسعود: سمعت النبي ﷺ يقول: «مِن شرار الناس . . .»)، فأشار ابن حجر إلىٰ أنه متعلِّق برواية أبي عوانة، وإليه يومئ تصرف ابن بطال في شرحه واختصاره للحديث، وكذلك صنيع المزي في تحفة الأشراف[2].

وقد صرح ابن حجر بأنه لم يقف علىٰ رواية أبي عوانة[3]، ولم يشر إلىٰ دليلٍ علىٰ هذا التوجيه -أعني أن الحديث متعلق برواية أبي عوانة-، خصوصًا وأنه يجمع بين حديثين مستقلين.

إذْ أورد البخاري حديث أبي وائل قال: كنت مع عبد الله وأبي موسىٰ فقالا: قال النبي ﷺ: «**إن بين يدي الساعة لأيامًا ينزل فيها الجهل، ويُرفع فيها العلم، ويكثر فيها الهرج**»، والهرج: القتل[4]، ورواه عن أبي وائل: الأعمش، وواصل، وعاصم، فساق البخاري اختلافًا علىٰ أبي وائل، وعلىٰ الأعمش، في جعل الحديث عن عبد الله وأبي موسىٰ، أو عن أحدهما، ثم

---

(١) وفي رواية شرح ابن حجر: «وقال»، وجاء في نسخة نفيسة للصحيح، من رواية الكُشَاني والكُشْمِيْهَني عن الفِرَبْري، منسوخة في القرن الخامس (جزء٥٦: ل١٠/ب): «أيام الهرج نحوه (دائرة منقوطة) قال ابن مسعود» ، وعلامة الدائرة هذه تدل علىٰ انتهاء الحديث عندها، كما هو معروف في كتب علوم الحديث، وجاء مثلُ ذلك في نسخة مكتبة أحمد الثالث -وهي من رواية أبي ذر- (ل٢١٨/أ)، ونسخة بشير آغا -وهي من رواية أبي الوقت- (ل٣٩٠/ب)، ونسختَي النُّوَيري، نسخته الأولىٰ (ل٢٨٣/ب)، ونسخته الخامسة (ل٢٧٦/ب)، وهما من فروع النسخة اليونينية، ويُنظر مخطوطات أخرىٰ في برنامج «موسوعة صحيح البخاري» التابع لدار عطاءات العلم.

(٢) شرح ابن بطال علىٰ البخاري (١٠/ ١٢)، تحفة الأشراف (٩٢٧٧، ٩٣٥٠)، فتح الباري (١٣/ ١٩).

(٣) مقدمة فتح الباري (ص٦٨)، وأوردها وأهمل تخريجها في تغليق التعليق (٥/ ٢٧٨).

(٤) البخاري (٧٠٦٢-٧٠٦٧).

يُحيل البخاري المتن علىٰ سابقه بقوله: «نحوه»، وآخر روايةٍ ساقها البخاري: رواية عاصم، عن أبي وائل، فأوهم السياقُ أن روايتَه متصلةٌ بالحديث المعلَّق الذي بعده.

وقد فهم ابن حجر من السياق أن قول ابن مسعود في الحديث المعلّق: «من شرار الناس»، كان جوابًا لسؤال أبي موسىٰ؛ لأنه قال في دراسته للاختلاف السابق علىٰ أبي وائل -بعدما رجّح أن الحديث عن ابن مسعود وأبي موسىٰ جميعًا-: «وأما رواية عاصم المعلَّقة التي ختم بها الباب، فلولا أنه دون الأعمش وواصل في الحفظ، لكانت روايته هي المعتمدة؛ لأنه جعل لكلٍّ من أبي موسىٰ وعبدِ الله لفظَ متن غير الآخر، لكنْ يحتمل أن يكون المتن الآخر كان عند عبد الله بن مسعود مع المتن الأول».

ولم أقف علىٰ رواية أبي عوانة -التي علقها البخاري قبل الحديث محل الدراسة- مسندةً تامَّة، ولكنّ الأزهري علّق هذا الحديث في «تهذيب اللغة» عن أبي عوانة، وبيّن لفظه، فقال: «روىٰ أبو عوانة، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله بن قيس الأشعري قال: قيل لعبد الله بن مسعود: أتعلم الأيام التي ذكر رسول الله ﷺ فيها الهرج؟ قال: نعم، «**تكون بين يدي الساعة، يُرفع فيها العلم، وينزل الجهل، ويكون الهَرج**»، فقال أبو موسىٰ: الهَرج بلسان الحبشة: القتل»[1]، ولم يذكر حديثًا غيره، فتبين أن جواب ابن مسعود لم يكن حديث: «من شرار الناس . . .».

ويؤيد ذلك أيضًا أن حديث «الهرج» قد رواه عاصم -من رواية ورقاء بن عمر، عنه- بنحو ما رواه أصحاب أبي وائل[2]، أي: لم يجعل حديث «الهرج» هو حديث «من شرار الناس . . .».

---

(١) تهذيب اللغة (٦/٤٧)، والأزهري متقدم توفي سنة ٣٧٠هـ، ويعتبر أن يؤخذ من كتابه مثل هذا؛ لأنه يستقي مادته من كتب غريب الحديث المتقدمة، ولم أقف علىٰ رواية أبي عوانة عند غيره.

(٢) مسند الطيالسي (٢٦١).

فالصحيح أن قول البخاري «نحوه» يشير إلىٰ تمام الحديث، وأن ابن مسعود أجاب بنحو المتن السابق، ثم علَّق البخاريُّ حديثًا آخر عن ابن مسعود، وهو حديث: «من شرار الناس . . .»، كما تقدمت الإشارة -في الحاشية- إلىٰ تفصيلِ ذلك في بعض نسخ صحيح البخاري النفيسة.

ويعكر أيضًا علىٰ توجيه ابن حجر لرواية أبي عوانة: أنه وقع فيها إشكالٌ ألمح إليه ابن حجر، فقد رُوي عن أبي عوانة، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عزرة بن قيس البجلي، عن خالد بن الوليد ﵁، فذكر قصة فيها: «وتلك الأيامُ التي ذكر النبي ﷺ: بين يدي الساعة أيام الهرج»(١)، وقد أشار إليه البخاري في التاريخ الكبير من طريق أبي عوانة(٢).

وخلاصة الأمر أن البخاري قد علقه عن ابن مسعود مباشرة، فقال: «قال ابن مسعود».

الأمر الثاني: إذا قيل إنّ البخاري علقه عن ابن مسعود مباشرة، فإنه قد علّقه عنه بصيغة الجزم، ولكنه سبق أنه اقتصر علىٰ الشطر الأول منه، والشطرُ الأولُ قد ثبت عن ابن مسعود من وجه آخر، مما يحتمل معه أن يكون البخاري قد اعتبر بالوجه الآخر في إيراد هذا الشطر من الحديث.

فأخرج مسلم في صحيحه من طريق شعبة، عن علي بن الأقمر، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود ﵁، عن النبي ﷺ قال: «**لا تقومُ الساعةُ إلا علىٰ شرار الناس**»(٣).

---

(١) فتح الباري (١٣/ ١٨)، وأخرج الحديث أحمد (١٦٨٢٠)، عن **عفان بن مسلم**، ويعقوب بن سفيان في المعرفة (٣/ ١١٥)، والطبراني في الأوسط (٨٤٧٩)، من طريق **أبي الوليد الطيالسي**، كلاهما عن أبي عوانة، به، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا أبو عوانة».

(٢) التاريخ الكبير ت: الدباسي (٨/ ١٢٨)، وعلقه عن أبي الوليد، عن أبي عوانة، ولم يذكر اختلافًا إلا في رفعه ووقفه فقط، قال: «ولم يرفعه الأعمش» يعني: عن أبي وائل، ورواية الأعمش في مصنف ابن أبي شيبة (٣٤٥٣٣)، وغيره.

(٣) صحيح مسلم (٢٩٤٩)، البزار (٢٠٥٤).

ويظهر لي أن حديث أبي الأحوص، عن ابن مسعود: «**لا تقوم الساعةُ إلا علىٰ شرار الناس**» حديثٌ مستقلٌ، ليس هو نفس الحديث موضع الدراسة، ولهذا لم أنصب خلافًا علىٰ ابن مسعود في متن الحديث؛ لأن عدم التقاء الأسانيد إلا في الصحابي يحتاج إلىٰ قرائن ظاهرة للقول باتحاد مخرج الحديث، ولَمَّا أخرج البزار حديث أبي الأحوص قال: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروىٰ عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد»، وهو قد أخرج الحديث موضع الدراسة من وجهين، كما سبق في التخريج، وهذا مما يُتأنس به للقول باختلاف الحديثين.

❖ وقد رُوي عن ابن مسعود حديثان آخران بلفظ حديث أبي الأحوص، الأول: من طريق عبد الرحمن بن ثَرْوَان أبي قيس الأودي، عن هزيل بن شرحبيل، عن ابن مسعود ﵁ موقوفًا بنحوه، وزاد: «لا تقوم الساعة إلا علىٰ شرار الناس، مَن لا يعرف معروفًا، ولا يُنكر منكرًا، يَتَهارجون كما تَهارجُ البهائم . . .»[(١)].

والثاني: من طريق سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء، عن ابن مسعود ﵁ موقوفًا بنحوه، ضمن حديث مطول جدًا، وقد أنكره البخاري والعقيلي[(٢)].

وتبين بذلك أن الشطر الأول له شاهد صحيح من حديث ابن مسعود ﵁.

وأما الشطر الثاني فقد سبق في حديث عائشة ﵂ (الأول في هذا الباب) ما يدلُّ علىٰ هذا المعنىٰ، بإثبات وصف الشر فيمن يتخذ القبور مساجد.

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد (٥/ ٩٠-٩١)، العقوبات لابن أبي الدنيا (٣١٨)، المعجم الكبير (٩/ح٨٥٨٥).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٣٨٧٩٢)، التاريخ الكبير (٥/ ٢٢١)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣١٤).

❖ ومما ورد في هذا المعنىٰ: ما رواه إبراهيم بن ميمون الخياط مولىٰ آل سمرة بن جندب، عن سعد بن سمرة بن جندب، عن أبيه، عن أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قال: آخر ما تكلم به النبي ﷺ: «**أن أخرجوا يهود الحجاز من جزيرة العرب، واعلموا أن شرار الناس الذين يتخذون القبور مساجد**»، وفي رواية: «**الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، اختُلف علىٰ إبراهيم في هذا اللفظ، وبعضهم يقتصر علىٰ الشطر الأول.

ورواه عن إبراهيم: أبو أحمد الزبيري، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وابن عيينة، ووكيع -وأخطأ في إسناده-، وغيرهم[(١)]، واللفظ الأول للزبيري، وبنحوه لفظ ابن عيينة، والرواية الثانية للقطان.

وممن رواه عن إبراهيم بن ميمون أيضًا: قيس بن الربيع[(٢)] الذي سبق له رواية لحديث ابن مسعود السابق، وقد روىٰ الشق الأول من حديث أبي عبيدة هذا، ولم يتحرر لي كونه اختلافًا علىٰ قيس بن الربيع، بل يظهر أن الأول دَخَل له أو أُدْخِل له من حديث غيره، كما سبق.

والخلاصة: أن حديث ابن مسعود فيه ضعف، لما قيل في عاصم بن أبي النجود واضطرابه في روايته عن أبي وائل، وللحديث شواهد بمعناه، فضعفه محتمل، والله أعلم.

❖ وأما قول المؤلف: «بإسناد جيد»، فقد قال ذلك قبله: ابن تيمية وابن القيم، وحسنه الذهبي أيضًا[(٣)].

---

(١) مسند أحمد (١٦٩١، ١٦٩٤، ١٦٩٩)، الأموال لحميد بن زنجويه (٤٢١-٤٢٢)، التاريخ الكبير (٤/٥٧)، الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (٢٣٤-٢٣٧)، مسند أبي يعلىٰ (٨٧٢) -وعنده لفظ القطان موافق للفظ الزبيري-، شرح مشكل الآثار (٢٧٥٩-٢٧٦٢)، العلل للدارقطني (٦٧٩)، معرفة السنن والآثار (١٨٥٨٧).

(٢) مسند الطيالسي (٢٢٦).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/١٨٦)، إغاثة اللهفان (١/٣٣٦)، سير أعلام النبلاء (٩/٤٠١).

وقد قال الذهبي في تعريف الضعيف المحتمل: «ما نقص عن درجة الحسن قليلا، ومن ثَم تُرُدِّد في حديث أناس: هل بلغ حديثهم إلىٰ درجة الحسن أم لا؟ وبلا ريب، فخلق كثير من المتوسطين في الرواية بهذه المثابة، فآخر مراتب الحسن هي أول مراتب الضعيف»[1]، والله أعلم.



(١) الموقظة (ص٣٣).



بابُ ما جاء أنّ الغلو في قبورِ الصالحين يُصَيِّرُها أوثانًا تُعْبَد من دون الله

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

> [٤٧] روىٰ مالك في الموطأ: أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم لا تجعل قبري وثنًا يُعْبَد، اشتدّ غضبُ الله علىٰ قوم اتخذوا قبورَ أنبيائهم مساجد».

نص الحديث وإسناده:

روىٰ أصحاب الموطأ[١]، عن الإمام مالك: عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن رسول الله ﷺ قال: **«اللهم لا تجعل قبري وثنًا يُعْبَد، اشتدّ غضبُ الله علىٰ قومٍ اتّخذوا قبورَ أنبيائهم مساجد»**.

التخريج:

* أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٢١٢)، عن **معن بن عيسىٰ**، عن مالك، به بنحوه.

* وأخرجه عبد الرزاق (١٥٨٧)، عن **معمر بن راشد**،

- وابن أبي شيبة (٧٦٢٦، ١١٩٤١)، من طريق **محمد بن عجلان**،

- والبزار [كما في كشف الأستار (٤٤٠)]، من طريق **عمر بن محمد بن صُهبان**[٢]،

---

(١) رواية يحيىٰ بن يحيىٰ (٤٧٥)، رواية أبي مصعب الزهري (٥٧٠)، وغيرهم، التمهيد (٥/ ٤١)، التقصي (ص٨٦).

(٢) سيأتي الخلاف في تعيينه في الدراسة، ووقع في المصدر تصحيف في شيخ المصنف: «سليمان بن يوسف»، صوابه: «سليمان بن سيف».

ثلاثتهم (معمر، وابن عجلان، وابن صُهبان)، عن زيد بن أسلم، به بنحوه،

وجعَلَه معمر وابن عجلان: عن زيد بن أسلم مرسلًا، لم يذكرا عطاء بن يسار،

وأسنده ابن صُهبان، فزاد فيه «أبا سعيد الخدري» بعد عطاء بن يسار،

ولفظ معمر وابن عجلان: «**اللهم لا تجعل قبري وثنًا يُصَلَّىٰ إليه . . .**»، ولفظ عمر بن صُهبان: «**اللهم إني أعوذ بك أن يُتخذ قبري وثنًا، فإن الله سبحانه وتعالىٰ اشتد غضبه . . .**».

الدراسة:

الحديث يرويه زيد بن أسلم، واختلف عنه علىٰ ثلاثة أوجه:

الأول: زيد، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ، مرسلًا.

وهذه رواية: الإمام مالك، وهو «رأس المتقنين، وكبير المتثبتين»[(١)].

الثاني: زيد، عن النبي ﷺ، مرسلًا، (بدون ذكر عطاء بن يسار).

وهذا يرويه: معمر بن راشد الصنعاني، وهو ثقة ثبت، ومحمد بن عجلان، وهو صدوق[(٢)].

الثالث: زيد، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، موصولًا.

وهذه رواية: عمر بن محمد بن صُهبان الأسلمي، وهو ضعيف جدًا[(٣)]، والراوي عنه: محمد بن سليمان بن أبي داود الحرَّاني، وثقه أحمد، والنسائي، وغيرهما، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث»[(٤)].

---

(١) هذه عبارة ابن حجر في تقريب التهذيب (٦٤٦٥).

(٢) تقريب التهذيب (٦٨٥٧، ٦١٧٦).

(٣) تهذيب الكمال (٤٢٦٠)، تقريب التهذيب (٤٩٥٧).

(٤) الجرح والتعديل (٧/ ٢٦٧)، تاريخ دمشق (٥٣/ ١٢٣).

ويمكن دمج الوجهين الأول والثاني هنا علىٰ أنه الوجه المرسل، مقابل الوجه الموصول، **والراجح هو المرسل** -كما هو ظاهر-، فرواته بما فيهم مالك هم الثقات الحفاظ، وهم الأكثر.

وأما راوي الوجه الثالث فقد انفرد بهذا الوجه كما نص عليه البزار(١)، وخالف غيره من المتقنين، وسلك الجادة أيضًا في وصل الحديث، فهذه ثلاث علل في هذا الوجه.

ويظهر -والله أعلم- أن الوجهين الأول والثاني محفوظان عن زيد بن أسلم، ويكون الوجه الثاني تقصيرًا منه، ويعضد ذلك أن في لفظ الوجه الثاني اختلافًا يسيرًا اتفق عليه كلا الراويين لهذا الوجه، مما يشير إلىٰ أن زيد بن أسلم حدث به علىٰ الوجهين، والله أعلم.

❖ وقد وقع اختلاف في تعيين راوي الوجه الثالث، لأنه ورد اسمه في بعض الروايات لمسند البزار: «عمر بن محمد»، فمن ثَمّ وقع في تعيينه تردد بين هذا الراوي الذي سبق ذكره، وبين: عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، ويُسمىٰ العُمَري(٢).

ولم أقف علىٰ من ذكر محمد بن سليمان بن أبي داود الحَرَّاني -الراوي عن عمر في هذا الحديث- في تلاميذ أحد من الراويين، ولا مَن ذَكَرَ أحد الراويين في شيوخ الحَرَّاني.

والمتقرر عند ابن عبد البر أن الراوي في هذا الحديث هو العُمَري، وظاهر عباراته أنه ينقل ذلك عن البزار، قال في التمهيد: «زعم أبو بكر البزار أن مالكًا لم يتابعه أحد علىٰ هذا الحديث إلا عمر بن محمد، عن زيد بن أسلم، قال: وليس بمحفوظ عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه، لا إسناد له غيره؛ إلا أن عمر بن محمد أسنده عن أبي سعيد الخدري،

---

(١) كما في كشف الأستار، وسيأتي نقل كلامه مفصلًا في تفرد عمر بن صُهبان به.

(٢) وهو ثقة، تاريخ دمشق (٤٥/ ٣٢٣) تقريب التهذيب (٤٩٩٩).

عن النبي ﷺ، قال: وعمر بن محمد ثقة، روىٰ عنه الثوري وجماعة، ...»، ثم عقّب عليه ابن عبد البر مستفتحًا كلامه بقوله: «قال أبو عمر»[(١)]، في إشارة إلىٰ أن ما سبق كله من كلام البزار.

وقال في الاستذكار: «قال البزار: لم يتابع أحدٌ مالكًا علىٰ هذا الحديث إلا عمر بن محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن زيد بن أسلم، ... (ثم ذكر بعض كلام البزار السابق)، قال أبو عمر: عمر بن محمد ثقة، روىٰ عنه الثوري وجماعة»[(٢)].

وفي هذين الموضعين من كلام ابن عبد البر إشكال في كونه ينسب إلىٰ البزار أنه يعين الراوي بأنه العُمَري:

فأما الموضع الثاني وهو نقله في «الاستذكار» كلام البزار وفيه تعيين الراوي صراحةً، فهذا الموضع ظاهر في أن ابن عبد البر تجوز في نقله؛ فلعله كان جازمًا بأنه العُمَري ولم يرد في ذهنه شيء يشككه في ذلك، فتجوز في زيادة نَسَب الراوي أثناء كلام البزار، يدل عليه أنه في «التمهيد» نقل كلام البزار وليس فيه تعيين عمر بن محمد.

وأما الموضع الأول حين نقل في «التمهيد» عن البزار قوله: «وعمر بن محمد ثقة، روىٰ عنه الثوري وجماعة»، ومعلوم من ترجمة الراويين أن هذا هو العُمَري، وليس ابن صُهبان، فالظاهر أن هذا الموضع وقع فيه إشكال في سياق الكلام، ويظهر أن توثيق العُمَري من كلام ابن عبد البر، وليس من كلام البزار؛ لثلاثة أمور:

---

(١) التمهيد (٥/ ٤١)، ونقلَه السيوطي عن ابن عبد البر، فاصلًا كلام البزار عن ابن عبد البر، تنوير الحوالك (١/ ١٨٦)، وتعقُّبُ ابنِ عبد البر للبزار متعلق باستنكار البزار لهذا الحديث، فابن عبد البر يريد تصحيح الحديث علىٰ معنىٰ أنه مقبول، سواء كان مرسلًا أو موصولًا، وخلاصة ردّه في قوله: «فهذا الحديث صحيحٌ عند من قال بمراسيل الثقات، وعند من قال بالمسند، لإسناد عمر بن محمد له».

(٢) الاستذكار (٦/ ٣٣٩).

الأول: ما سيأتي من أن بعض العلماء خالفوا ابن عبد البر في النقل عن البزار في هذه القضية.

الثاني: أن ابن عبد البر في «الاستذكار» جعل توثيق العُمَري بهذه العبارة من كلامه هو كما تقدم، ولم ينقله عن البزار.

الثالث: أن كلام البزار في العُمَري فيه إشكال أصلًا، والظاهر أنه لا يوثقه بهذا التوثيق المطلق، فقد رَوىٰ البزار من طريق أبي عاصم النبيل، عن عمر بن محمد حديثًا، ثم قال: «وعمر بن محمد لم يكن بالحافظ، وذلك في حديثه مُتَبيّن إذا روىٰ عن غير سالم»(١)، والراوي هنا هو العُمَري، فهو المشهور بالرواية عن سالم، وهو الذي يروي عنه أبو عاصم النبيل.

ومع ذلك فلم يتحرر لي قول البزار هنا؛ لأنه قال عن ابن صُهبان -أيضًا-: «هو عمر بن محمد بن صُهبان رجل من أهل المدينة ليس بالقوي، وقد روىٰ عنه جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه»، وقال: «عمر بن محمد بن صُهبان لم يكن بالحافظ»(٢)، فكلامه في ابن صُهبان -وقد نَسَبَه- قريبٌ من كلامه في العُمَري -ولم ينسبه-.

فكأن البزار وقع له اشتباه بين الراويين، فكان يراهما راويًا واحدًا،

---

(١) مسند البزار (٦٠٨٣)، ونقل الزيلعي أن البزار روىٰ حديثًا من طريق ميمون بن زيد، عن عمر بن محمد، وأنه قال فيه: «وعمر بن محمد فيه لين»، ونسبه الزيلعي في الإسناد: ابن زيد، يعني العُمَري، وهو عند الهيثمي غير منسوب، نصب الراية (٣/٣٣٩)، كشف الأستار (١٢٥٩)، والبزار يروي عدة أحاديث من طريق ميمون بن زيد، عن عمر بن محمد، ولا ينسبه في شيء منها، كما في المطبوع من المسند (٥٤٤٢، ٥٤٩٤، ٥٥٠٨، ٥٥١٢، ٥٥١٩، ٥٦٣٥).

(٢) مسند البزار (٤٩٩٠، ٨٩١١)، وينظر: كشف الأستار (١٠٥٣، ١٩٤٨)، وروىٰ أحاديث عن سعيد العطار، عن عمر بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد مرفوعًا، وفيها مناكير، وعمر عنده غير منسوب، وأنكرها البزار علىٰ سعيد العطار، وعمر بن محمد، وقال في أحدها: «عمر بن محمد، وسعيد، قد حدث كلٌّ منهما بأحاديث لم يتابع عليها»، مختصر زوائد البزار لابن حجر (٧٨، ٦٠١)، وعمر هو ابن صُهبان، كما أبان عن ذلك الخطيب بأنّ العطار إنما يروي عن ابن صُهبان، تهذيب الكمال (٤٢٦٠).

أو هما في درجة متقاربة عنده؛ فأما درجتهما عند جمهور النقاد فهي متباينة تباينًا شديدًا، ولم أقف على كلام للبزار في العُمَري حال كونه منسوبًا؛ إلا ما نسبه إليه ابن خلفون -ومن تبعه- من أن البزار وثّقه في جملة مَن وثقوه[1]، ويحتمل أن يكون أخذه من كلام ابن عبد البر.

ومما يُلمح إلى وقوع اشتباه عند البزار: أنه يُلَيِّن روايةَ عمر بن محمد في روايته عن غير سالم -كما سبق-، ومفهومه أن روايته عن سالم جيدة، والعُمَري هو المشهور بالرواية عن سالم، ولم أقف على روايةٍ لابن صُهبان عن سالم، فلهذا لم تشتبه جودة رواية عمر بن محمد عن سالم؛ لأنها مختصة بالعُمَري، فكانت متقنة، وما سواه من الشيوخ -في الجملة- يشرك الاثنان في الرواية عنه، فكانت الرواية فيها لين، هذا ما يظهر لي، والله أعلم.

والمقصود من ذلك أن يُستدل بما سبق على أن نقل ابن عبد البر عن البزار فيه تجوز وإشكال، وأن غاية ما عند ابن عبد البر أمران: إسنادُ الحديث من طريق البزار، وكلامُ البزار في التفرد، فأما إسناد الحديث فقد ساقه ابن عبد البر من طريق البزار ووقع فيه: «عمر بن محمد»، من غير نِسْبة، وكذلك كلام البزار في التفرد، ليس فيه نِسْبة أيضًا كما نقله عنه في التمهيد.

والصحيح أن الراوي هنا هو عمر بن محمد بن صُهبان، فقد نقل إسناد البزار وفيه نسبته بأنه ابن صُهبان: الهيثمي، وتبعه ابن حجر في مختصريهما لمسند البزار، وذكر ابن رجب أنه وقع منسوبًا كذلك في بعض نسخ البزار، واستظهر أن ابن عبد البر وَهِم في تعيينه بأنه العُمَري[2].

وممن نقل إسناد البزار واختصره: أبو العباس الداني الأندلسي في «أطراف الموطأ» المتوفى سنة ٥٣٢هـ، قال -حين أورد مرسل عطاء من

(١) إكمال تهذيب الكمال (١٠/١١٦).
(٢) فتح الباري لابن رجب (٢/٣٤٣)، كشف الأستار للهيثمي (٤٤٠)، مختصر مسند البزار لابن حجر (٢٨٦).

الموطأ-: «أسنده البزار من طريق عمر بن محمد بن صُهبان، عن زيد، عن عطاء، عن أبي سعيد الخدري، وقال: لا يُحفظ من حديث أبي سعيد إلا من هذا الوجه، وقال: وعمر بن محمد بن صُهبان ليس بالحافظ وقد احتُمل حديثه، روىٰ عنه جماعة»[(١)]، والظاهر أن الداني جلب كلام البزار في حال ابن صُهبان من موضع آخر، وليس من كلامه علىٰ هذا الحديث، فقد سبق نقل كلام للبزار قريب جدًا من كلامه هذا، وهو في موضع آخر ليس في هذا الحديث، والله أعلم[(٢)].

والخلاصة أن راوي هذا الحديث هو ابن صُهبان، وحتىٰ علىٰ فرضية أنه العُمَري فإن الراوي عنه فيه كلام كما سبق، ويبقىٰ أن الراجح هو ما رواه مالك؛ لأنه أوثق وأتقن، وتابعه علىٰ أصل الإرسال معمر وابن عجلان.

❖ ومدار الحديث زيد بن أسلم مولىٰ عمر بن الخطاب، ثقة، وقد سمع من عطاء بن يسار، وروايته عنه مشهورة في الصحيحين وغيرهما[(٣)]، وعطاء بن يسار تابعي من كبار التابعين[(٤)].

والخلاصة: أن الحديث صحيح عن عطاء بن يسار، وهو تابعي، فالحديث مرسل، ولا يصح فيه الوصل.

---

(١) الإيماء إلىٰ أطراف الموطأ لأبي العباس الداني (٥/ ١٢٥).

(٢) ولمسند البزار الكبير أكثر من رواية، المشهورة هي رواية أحمد بن يحيىٰ بن مفرج، عن محمد بن أيوب الرَّقِّي، عن البزار، يرويه من هذا الطريق: ابن عبد البر، والداني، والهيثمي، وابن حجر، وغيرهم، وهي التي روىٰ ابن عبد البر من طريقها الحديث موضع الدراسة، ويروي ابنُ عبد البر مسند البزار بالإجازة، عن أبي القاسم أحمد بن فتح المعافري، عن أبي العباس أحمد بن الحسن بن عتبة الرازي، عن البزار، لكن روايته للحديث من الطريق الأول، التمهيد (٥/ ٤٢)، فهرست ابن خير الإشبيلي (ص١٧٨)، إسناد الداني في «معجم أصحاب أبي علي الصدفي» (ص١٥-١٦)، كشف الأستار (١/ ٧)، المعجم المفهرس (ص١٣٩-١٤٠).

(٣) تهذيب الكمال (٢٠٨٨)، تقريب التهذيب (٢١٢٩).

(٤) تقريب التهذيب (٤٦٣٨).

وقد استغرب ابن عبد البر وأبو العباس الداني الجملة الأولىٰ من الحديث: «**اللهم لا تجعل قبري وثنًا** ...»، قال ابن عبد البر: «وهو حديث غريب، أعني قوله: «**اللهم لا تجعل قبري وثنًا يُعبَد**»، ولا يكاد يوجد»(١).

❖ وقد ورد هذا اللفظ في حديثين آخرين، وحديثٍ ثالث مرسل:

الأول: ما رواه سفيان بن عيينة، عن حمزة بن المغيرة بن نَشيط الكوفي، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**اللهم لا تجعل قبري وثنًا، لَعَن اللهُ قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، وفي رواية: «**لا تجعلوا قبري** ...»، واشتهر الحديث عن سفيان بن عيينة(٢)، قال البزار: «وحديث سهيل هذا إنما يجيء من هذا الطريق، لم يحدث به إلا ابن عيينة، عن حمزة بن المغيرة، عن سهيل» وبنحوه قال الدارقطني، وأبو نعيم(٣).

قال عثمان بن سعيد الدارمي: «سألت يحيىٰ بن معين، عن حمزة بن المغيرة الكوفي، الذي يروي عنه ابنُ عيينة حديثَ النبي ﷺ: «**لا تجعلوا قبري وثنًا**»، ما حاله؟ فقال: ليس به بأس»(٤)، وقد اقتصر ابن أبي حاتم في إيراد كلام ابن معين هذا بتمامه في ترجمة حمزة، وهذا فيه قبول للحديث في الجملة، وأنه ليس بمنكر، وهو مع ذلك ليس تصحيحًا له.

وقد سمع سفيان من حمزة هذا الحديث، ولم أقف علىٰ سماع حمزة من سهيل، لا في هذا الحديث، ولا في غيره، ولهذا قال البخاري في ترجمته: «حمزة بن المغيرة، عن سهيل ...»، ثم ساق الحديث، وأورد سماعَ

---

(١) التمهيد (٥/ ٤١)، الإيماء إلىٰ أطراف الموطأ (٥/ ١٢٧).

(٢) مسند أحمد (٧٣٥٨)، مسند الحميدي (١٠٥٥)، الطبقات الكبرىٰ (٢/ ٢١٣)، التاريخ الكبير (٣/ ٤٧)، مسند البزار (٩٠٨٧)، مسند أبي يعلىٰ (٦٦٨١)، فضائل المدينة لأبي سعيد الجَنَدي (٥١)، معرفة السنن والآثار (٧٨٢٢-٧٨٢٣).

(٣) التمهيد (٥/ ٤٣)، الإيماء (٥/ ١٢٦)، أطراف الغرائب والأفراد (٥٧٩١)، حلية الأولياء (٧/ ٣١٧).

(٤) تاريخ الدارمي عن ابن معين (٢٧١)، الجرح والتعديل (٣/ ٢١٤).

ابن عيينة له من حمزة، بخلاف سماع حمزة، ففيه انقطاع في هذه الطبقة، ويضاف إلىٰ ذلك: تفرده عن سهيل الذي أشار إليه البزار، والدارقطني، وأبو نعيم، فالحديث فيه ضعف.

الثاني: ما رواه عبد الجبار بن العلاء، عن سفيان بن عيينة، عن الأعمش، عن المعرور بن سويد، أن عمر رضي الله عنه قرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١]، قال: أعطاهم الصفقتين كلتاهما، ... ورأىٰ الناس يبتدرون مسجدًا فقال: ما هذا؟ فقيل: إن النبي ﷺ صلىٰ فيه، فقال: إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتبعوا آثار أنبيائهم، من عَرَضَتْ له صلاة فليصلّ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تجعل قبري وثنًا، وكان بنو إسرائيل اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»(١).

وخالفه أصحاب الأعمش، فرواه أبو معاوية، ومعمر، وجرير بن حازم، وحفص بن غياث، وغيرهم، عن الأعمش، عن المعرور، قال: خرجنا مع عمر في حجة حجها ... فرأىٰ الناس...، بنحوه، واقتصروا علىٰ الموقوف منه في قصة المسجد، ولم يذكروا المرفوع في آخره(٢).

وهذا هو مراد الدارقطني حين سُئِل عن حديث المعرور بن سويد، عن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «**اللهم لا تجعل قبري وثنًا، وكان بنو إسرائيل اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**» فقال: «يرويه أصحاب الأعمش عنه، عن المعرور، عن عمر موقوفًا، وأسنده عبد الجبار بن العلاء، عن ابن عيينة، عن الأعمش، عن المعرور، عن عمر، عن النبي ﷺ، ولم يتابع عليه، والمحفوظ

---

(١) المخلّصيات (١٤٦٢-١٤٦٥)، كذا وقع فيه: «كلتاهما»، والشطر الأول من الأثر في تفسير الآية وما بعدها تابعه عليه أبو معاوية، عن الأعمش، به، تفسير ابن أبي حاتم (٦/١٨٨٦)، السنن الكبير للبيهقي (١٢٢٥٩).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٢٧٣٤)، مصنف ابن أبي شيبة (٧٦٣٢)، البدع لابن وضاح (ص٧٨)، مسائل حرب الكرماني «ت: السريع» (٨١٤)، مشكل الآثار (١٢/٥٤٤)، السنن الكبير للبيهقي (٤٠٧٩).

هو الموقوف»[(١)]، وبنحوه قال ابن صاعد، وابن صاعد قد روىٰ الحديث بتمامه عن عبد الجبار بن العلاء، ويظهر أن الدارقطني يرويه بتمامه أيضًا عن ابن صاعد في أصل كتابه «الأفراد»[(٢)].

ومعنىٰ كلامهما: أن أصحاب الأعمش، يروون أصل هذا الحديث موقوفًا فقط، ولا يذكرون فيه شيئًا مرفوعًا، وهذا هو المحفوظ، وإنما وجهت كلامهم بهذا لئلا يُتوهم أن أصحاب الأعمش يروون حديث: «لا تجعل قبري وثنًا» عن عمر موقوفًا هكذا، كما قد يُفهم من عبارة الدارقطني مجردة، وأثر عمر صحيح عنه، سمعه الأعمش من المعرور بن سويد.

وسبق أن أصحاب ابن عيينة يروون عنه هذا المتن، عن حمزة بن المغيرة الكوفي، فالظاهر أن عبد الجبار بن العلاء قد أدخل حديث حمزة بن المغيرة، في حديث الأعمش، والله أعلم.

الثالث: ما رواه عبد الرزاق، عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ، وابن جريج، كلاهما عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن أبي سعيد مولىٰ المهري -وهو من أتباع التابعين-، أن رسول الله ﷺ قال: «**اللهم إني أعوذ بك أن يُتخذ قبري وثنًا، ومنبري عيدًا**»، وإسناده ضعيف جدًا، إبراهيم بن أبي يحيىٰ متروك، اتُّهِم بالكذب[(٣)].

وأما متابعة عبد الملك بن جريج، فقد قال أبو مسعود أحمد بن الفرات: «رأيت عند عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن صفوان بن سليم، أحاديث حسانًا، فسألته عنها، فقال: أي شيء تصنع بها، هي من أحاديث إبراهيم بن أبي يحيىٰ، فقال أبو مسعود: كان ابن جريج يدلسها، عن إبراهيم بن

---

(١) العلل (٢٣٣).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١٨٨)، وأبو طاهر المخلِّص قد روىٰ الحديث بتمامه عن ابن صاعد، وسبق تخريجه منه.

(٣) مصنف عبد الرزاق (١٥٩١٦)، تقريب التهذيب (٢٤٣).

أبي يحيىٰ، قال: فتركتُها، ولم أسمعها»، وقال أبو حاتم: «ابن جريج يدلِّس عن ابن أبي يحيىٰ، عن صفوان بن سليم، غيرَ شيء»، وقال أبو زرعة نحوَ ذلك أيضًا[(١)].

وهذا الأثر مرويٌّ عن سعيد بن أبي سعيد مولىٰ المهري من وجه آخر، ليس فيه لفظ الوثن، وستأتي دراسته في الباب القادم إن شاء الله[(٢)].

❖ وقد أشار ابن رجب إلىٰ أن الحديث رُوي أيضًا بإسناد فيه نظر: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﵁ بنحوه[(٣)]، ولعله يعني ما رواه عبد الله بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تتخذوا قبري عيدًا، لعن الله قومًا اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يصلون إليها، وصلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورًا**»، ولكن ليس في لفظه اتخاذ القبر وثنًا، إنما فيه النهي عن اتخاذ القبر عيدًا، وستأتي دراسته في الباب التالي إن شاء الله[(٤)].

❖ وتبين مما سبق أن المؤلف أورد الحديث الأصل معزوًّا إلىٰ مالك في الموطأ، وهو عند مالك علىٰ الوجه المرسل، ولذلك فإن المؤلف ﵀ يَعتبر به مع كونه مرسلًا، وقد اعتمده مالك في «الموطأ» أيضًا، فهو صالح للاعتبار، مع ما جاء من حديث حمزة بن المغيرة بن نَشيط الكوفي، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، الذي سبق ذكره، ويُقوي أحدهما الآخر في باب الاحتجاج، والله أعلم.



(١) أسئلة البرذعي لأبي زرعة (٢/٧٤٣)، علل ابن أبي حاتم (٧٣١، ١٢٥٩)، الجرح والتعديل (٢/١٢٥).

(٢) في دراسة الحديث رقم (٥٢).

(٣) فتح الباري (٢/٣٤٤).

(٤) في دراسة الطريق الثاني من الحديث رقم (٥١).



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٤٨] ولابن جرير بسنده: عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد، ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]، قال: «كان يَلُتُّ(١) لهم السويق، فمات، فعَكَفوا علىٰ قبره».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٢/٤٨): حدثنا ابن حميد قال: حدثنا مهران، عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد: ﴿ٱللَّٰتَ﴾، قال: «كان يَلُتُّ السويق لهم، فمات، فعكفوا علىٰ قبره، فعَبَدوه».

التخريج:

* أخرجه عبد بن حميد في تفسيره [كما في مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٢٧/٣٥٧)]، عن **قبيصة بن عقبة،**

- والطبري في تفسيره (٢٢/٤٧)، من طريق **عبد الرحمن بن مهدي،**

- والطبري في تفسيره (٢٢/٤٨)، من طريق **مُؤَمَّل بن إسماعيل،**

ثلاثتهم (قبيصة، وابن مهدي، ومؤمل)، عن سفيان الثوري، به بنحوه، وفي رواية قبيصة: «فمات، فاتُّخِذ قبرُه مصلىٰ»، وفي رواية ابن مهدي، ومؤمل: «يلتّ السويق للحاج».

* وأخرجه الفراء في معاني القران (٣/٩٧)، عن **القاسم بن معن المسعودي،**

- والطبري في تفسيره (٢٢/٤٨)، من طريق **جرير بن عبد الحميد،**

كلاهما (القاسم، وجرير)، عن منصور بن المعتمر، به بنحوه.

---

(١) أي: «يَخْلِطه»، النهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٣٠).

الدراسة:

هذا الأثر يرويه منصور بن المعتمر، عن مجاهد، ورواه عن منصور ثلاثة: سفيان الثوري، والقاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، وجرير بن عبد الحميد.

ومنصور بن المعتمر سبقت ترجمته، وأنه ثقة ثبت لا يدلس، وممن رواه عنه الثوري، وهو من كبار أصحاب منصور، ورواه عنه بالعنعنة، لكن سبق أن الثوري لم يكن يدلس عن منصور[١].

ورواية منصور، عن مجاهد، مشتهرة في الصحيحين وغيرهما.

فالأثر صحيح عن مجاهد، ثابت عنه، والله أعلم.



(١) سبق كل ذلك في دراسة الأثر رقم (٢٢).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٤٩] وكذا قال أبو الجوزاء، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «كان يَلُتُّ السويق للحاج».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام البخاري (٤٨٥٩): حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا أبو الأشهب، حدثنا أبو الجوزاء، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا في قوله: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]، «كان اللاتُ رجلًا يَلُتُّ سَويقَ الحاج».

التخريج:

* أخرجه عبد بن حميد في تفسيره [فتاوىٰ ابن تيمية (٢٧/٣٥٧)]، عن **أبي داود الطيالسي**،

- والطبري في تفسيره (٢٢/٤٨)، من طريق **عبد الرحمن بن مهدي**،
- وابن أخي ميمي في فوائده (٢٠٢)، من طريق **شيبان بن فروخ**،
- والخطيب البغدادي في تالي تلخيص المتشابه (٢/٥٦٠)، من طريق **أبي الوليد الطيالسي**،

أربعتهم (أبو داود، وابن مهدي، وشيبان، وأبو الوليد)، عن أبي الأشهب جعفر بن حيان، به بنحوه.

الدراسة:

هذا الأثر أخرجه البخاري في صحيحه.

وتابع شيبانُ بن فروخ مسلمَ بن إبراهيم شيخَ البخاري في تصريح أبي الأشهب بالسماع من أبي الجوزاء[1]، فالأثر ثابت صحيح.

(١) فيُدفع بذلك ما ذُكر من عدم سماعه منه لاستصغاره فيه، إكمال تهذيب الكمال (٢/٢٩١، ٣/٢٠٨).

وقد تابع أبا الأشهب: عمرو بن مالك النُّكْري، ولكنه اختُلف عليه في ذكر ابن عباس، أو وقفه علىٰ أبي الجوزاء[١]، وسيأتي الكلام في النُّكْري وفي روايته عن أبي الجوزاء[٢]، والله أعلم.



(١) مجموع فتاوىٰ ابن تيمية (٢٧/٣٥٧)، فتح الباري لابن حجر (٨/٦١٢).

(٢) في دراسة الطريق الأول من الأثر رقم (١٧١).



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٥٠] وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «لعن رسولُ الله ﷺ زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجدَ والسُّرُج»، رواه أهل السنن.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٣٢٣٦): حدثنا محمد بن كَثير، أخبرنا شعبة، عن محمد بن جُحَادة، قال: سمعت أبا صالح، يحدث عن ابن عباس، قال: «لَعَنَ رسولُ الله ﷺ زائرات القبور، والمتخذين عليها المساجدَ والسُّرُج».

التخريج:

* أخرجه **سمويه إسماعيل بن مسعود** في فوائده [كما في الأجوبة المرضية للسخاوي (١/ ٣٣٥)]، عن محمد بن كثير العَبدي، به بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٢٠٣٠)، وابن أبي شيبة (٧٦٣١، ١١٩٣٦)، عن **وكيع بن الجراح**،

- وأحمد (٢٠٣٠)، عن **يحيىٰ بن سعيد القطان**،
- وأحمد (٢٦٠٣، ٣١١٨)، عن **محمد بن جعفر غُنْدَر**،
- وأحمد (٢٩٨٤)، عن **هاشم بن القاسم أبي النضر**،
- وأحمد (٣١١٨)، عن **حجاج بن محمد الأعور**،
- وأحمد [كما في إتحاف المهرة (٧٢٤١)، وأطراف المسند (٣٢٠٣) لابن حجر]، عن **بهز بن أسد**،
- وأبو القاسم البغوي في الجعديات (١٥٠٠)، عن علي بن مسلم الطوسي، والبيهقي (٧٢٦٨)، من طريق يونس بن حبيب، كلاهما عن **أبي داود الطيالسي**، وهو في مسنده (٢٨٥٦)[1]،

(١) ولفظه في المطبوع من المسند: «زوّارات القبور»، إلا أن جميع الروايات عن أبي داود الطيالسي: =

- والطحاوي في مشكل الآثار (٤٧٤١)، من طريق **وهب بن جرير**،
- وابن الأعرابي في المعجم (٦٣٢)، من طريق **يزيد بن هارون**،
- والطبراني في الكبير (١٢/ح١٢٧٢٥)، من طريق **عمرو بن مرزوق**،
- وابن جُميع الصيداوي في معجم الشيوخ (ص٢٦٥-٢٦٦)، من طريق **يعلىٰ بن عباد الكلابي**،
- والحاكم (١٣٨٤)، من طريق **أبي الوليد الطيالسي**، **ومسلم بن إبراهيم**،
- وابن عبد البر في التمهيد (٣/ ٢٣١)، من طريق **آدم بن أبي إياس**،
- والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٨/ ٦٢١)، من طريق **داود بن إبراهيم قاضي قزوين**،

الخمسة عشر (وكيع، والقطان، وغُنْدَر، وهاشم، وحجاج، وبهز، وأبو داود الطيالسي، ووهب بن جرير، ويزيد بن هارون، وعمرو بن مرزوق، ويعلىٰ بن عباد، وأبو الوليد، ومسلم بن إبراهيم، وآدم، وداود بن إبراهيم)، عن شعبة بن الحجاج، به بنحوه،

وبَيَّن «أبا صالح» في الإسناد: أبو داود الطيالسي -في رواية علي بن مسلم- فقال: «أبو صالح مولىٰ أم هانئ»، وقال يعلىٰ بن عباد: «أبو صالح السمان»،

ولفظ وكيع -عند ابن أبي شيبة-، وأبي داود الطيالسي، ويزيد بن هارون: «والمُتَّخذات عليها . . .»، وزاد حجاج: قال شعبة: «أُراه يعني اليهود».

* وأخرجه الترمذي (٣٢٠)، والنسائي (٢٠٤٣)، وابن حبان (٣١٧٩، ٣١٨٠)، من طريق قتيبة بن سعيد، وابن ماجه (١٥٧٥)، عن

= «زائرات»، وساقه السخاوي في الأجوبة المرضية (١/ ٣٣٦) من مسند الطيالسي كذلك؛ ولذا لم أعتمد لفظ المطبوع من المسند.

أزهرَ بن مروان، ويحيىٰ بنُ يحيىٰ النيسابوري في جزئه [كما في أجوبة السخاوي (١/٣٣٦)]، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٧٤٢)، من طريق أبي معمر المِنقَري، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ» (٣٠٧)، من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، والبيهقي (٧٢٨٦)، من طريق عفان بن مسلم، سبعتهم عن **عبد الوارث بن سعيد**،

- والطوسي في مستخرجه علىٰ الترمذي (٥/ح٩٦١)، من طريق عمرو بن عاصم الكلابي، والبيهقي (٧٢٨٦)، من طريق عفان بن مسلم، كلاهما عن **همام بن يحيىٰ**،

- وعلي بن عمر بن شاذان الحربي في الفوائد المنتقاة (٥٢)، من طريق **حُصَين بن نُمير الواسطي**،

- وابن جُميع الصيداوي في معجم الشيوخ (ص٢٦٥)، من طريق يعلىٰ بن عَبّاد الكلابي، عن **الحسن بن أبي جعفر الجُفري**، و**الحسن بن دينار**، و**أشعث بن سعيد أبي الربيع السمان**، و**محمد بن طلحة بن مُصَرِّف**،

- وأبو الحسن بن الحَمَّامي في جزء أبي أحمد البخاري «ضمن مجموع فيه مصنفات ابن الحَمامي» (٣٢٩)، من طريق **غياث بن إبراهيم النخعي**،

ثمانيتهم (عبد الوارث، وهمام، وحصين، والحسن بن أبي جعفر، والحسن بن دينار، وأبو الربيع، ومحمد بن طلحة، وغياث بن إبراهيم)[(١)]، عن محمد بن جُحَادة الأودي، به بنحوه،

ونَسَب «أبا صالح»: يعلىٰ بن عباد في روايته عن مشايخ الأربعة، فقال: «أبو صالح السمان»،

(١) وَرَد الحديث في مخطوط جزء هلال الحفار -رواية طراد الزينبي-، من طريق وكيع، عن سعيد، عن محمد بن جُحَادة، به، ولكنه تصحيف، صوابه: «شعبة»، كما ساق إسناده السخاوي في الأجوبة المرضية (١/٣٣٦)، وابن حجر وسيأتي، وجزء هلال الحفار برواية الزينبي، حَقّق القسم الأول منه/ حسن أبكر خضي، برسالةٍ بعنوان: «مئة حديث من حديث الجزء لأبي عبد الله القطان، رواية هلال الحفار»، وفيه هذا الحديث برقم (٩٨)، واستظهر المحقق أنه تصحيف.

وجعله همام -في رواية عمرو بن عاصم، عنه-: «عن أبي هريرة»، بدل «ابن عباس»،

ولفظ همام، وعبد الوارث -فيما رواه عنه: أزهر، وإسحاق، وعفان- وغياث بن إبراهيم: «زوّارات القبور»[(١)].

الدراسة:

الحديث يرويه محمد بن جُحَادة، ووقعت إشكالات في رواية بعض الرواة عنه:

❖ فرواه همام بن يحيىٰ، واختلف عنه علىٰ وجهين:

الأول: همام، عن محمد بن جُحَادة، عن أبي صالح، عن **ابن عباس** رضي الله عنهما مرفوعًا.

وهذه رواية: عفان بن مسلم، وهو ثقة ثبت[(٢)].

الثاني: عنه، عن محمد بن جُحَادة، عن أبي صالح، عن **أبي هريرة** رضي الله عنه مرفوعًا.

وهذه رواية: عمرو بن عاصم الكلابي، وهو صدوق في حفظه شيء[(٣)].

والراجح عن همام هو الوجه الأول، لأن عفان أتقن وأثبت، في همام وفي غيره[(٤)]، وقد ساق الدارقطني هذا الاختلاف مع رفع مداره إلىٰ محمد بن

(١) ضُبطت في طبعات سنن ابن ماجه بضمّ الزاي، ونص عليه جلال الدين المحلّي والسيوطي، قال المحلي في معناه: «جمع زُوَّار؛ جمع زائرة سماعًا، وزائر قياسًا»، وقال السيوطي: «جمع زوّارة، بمعنىٰ زائرة»، وضبطه ملا علي القاري بفتح الزاي، وقال: «أي: المبالغات في زيارة القبور»، كنز الراغبين للمحلّي (١/ ٣٨٥)، حاشية السندي علىٰ ابن ماجه (١/ ٤٧٨)، شرح الشفا للقاري (٢/ ١٥٠)، وبعضهم يتكلم علىٰ هذا اللفظ ولا ينص علىٰ أنه حديث ابن عباس.

(٢) تقريب التهذيب (٤٦٥٩).

(٣) تقريب التهذيب (٥٠٩٠).

(٤) سؤالات أبي داود لأحمد (٤٩٠)، سؤالات الآجري لأبي داود (٦٣٨)، شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤٥٢).

جُحَادة، وعلق الوجه الثاني عن عمرو بن عاصم، عن همام، مع أنه لم يذكر رواية أخرىٰ عن همام، ثم رجّح الوجه الأول عن محمد بن جُحَادة -وهو ظاهر-، وكأنه بنزوله في رواية همام إلىٰ عمرو يعصب عهدة الخطأ بعمرو[١].

❖ وممن رواه عن محمد بن جُحَادة: الحسن بن أبي جعفر، والحسن بن دينار، وأبو الربيع السمان، ومحمد بن طلحة، وهؤلاء الشيوخ الأربعة يروي عنهم جميعًا: يعلىٰ بن عَبّاد الكلابي، ويقرن بروايتهم رواية شعبة، وقد تفرد يعلىٰ بالرواية عن هؤلاء المشايخ كما نص علىٰ ذلك الدارقطني، ثم قال: «إلا شعبة، فإنه مشهور عنه»[٢]، ويعلىٰ ضعيف، ضعفه البزار والدارقطني[٣]، وقد تفرد بهذه الطرق، فلا عبرة بروايته هذه، وسيأتي أن في روايته زيادةٌ في نسبة أبي صالح.

❖ ومحمد بن جُحَادة الأودي ثقة[٤]، سمع هذا الحديث من أبي صالح.

❖ وأبو صالح -شيخ محمد بن جُحَادة في هذا الحديث- جاء في أكثر الروايات مهملًا، ووردت روايتان في تفسيره:

الأولىٰ: رواية علي بن مسلم الطوسي، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، وفسره بأنه أبو صالح مولىٰ أم هانئ، وهو باذام، ويسمىٰ باذان، وستأتي ترجمته.

الثانية: رواية يعلىٰ بن عَبّاد عن مشايخه الخمسة -جمعهم في رواية واحدة- بما فيهم شعبة، وفسر أبا صالح بأنه أبو صالح السمان، وهو ذكوان، ثقة ثبت[٥].

---

(١) العلل للدارقطني (١٥١٠).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢٨٨٩).

(٣) مسند البزار (٤٥٧١)، كشف الأستار (١٠٠٣)، العلل للدارقطني (٢٣٣١، ٢٥٦٢)، تاريخ بغداد (٥١٧/١٦).

(٤) تقريب التهذيب (٥٨١٨).

(٥) تقريب التهذيب (١٨٥٠).

وذكر ابن حجر أنه وقع له مثل ذلك في «جزء هلال الحفار» من طريق وكيع، عن شعبة[١]، والظاهر أنه وهم من الحافظ، فقد ساق السخاوي ما في «جزء هلال»، وليس فيه نسبة لأبي صالح، وهكذا هو في الموجود من «جزء هلال الحفار»، كما سبقت الإحالة إليه في حاشية آخر التخريج، وعلىٰ كلِّ حال فالصحيح في رواية وكيع أنه لا يَنْسِب أبا صالح، رواه عنه أحمد، وابن أبي شيبة، هكذا، وسيأتي أن أحمد فسره بخلاف ذلك مما يشير إلىٰ خطأ هذه الرواية عن وكيع.

وسبق أن يعلىٰ بن عَبّاد لا يُعتمد عليه لضعفه، ويزيد ذلك ضعفًا أن مشايخه الأربعة -ما عدا شعبة- متكلم فيهم، فالحسن بن أبي جعفر ضعيف، وهو يروي الغرائب عن ابن جُحَادة، والحسن بن دينار متروك، وأبو الربيع السمان أشعث بن سعيد متروك أيضًا، ومحمد بن طلحة بن مصرِّف صدوق له أوهام[٢].

وفسره الطبراني بالسمان[٣] اعتمادًا علىٰ هذه الرواية فيما يظهر.

وأما الرواية الأولىٰ فإسنادها صحيح، وهي مقبولة في تفسير أبي صالح؛ فإن الأئمة تتابعوا علىٰ القول بأنه أبو صالح مولىٰ أم هانئ، وهذه الرواية مقوية لقولهم، وهي أصح ما جاء في تفسير هذا الراوي، فنص الإمام أحمد، ومسلم، والترمذي -في بعض النسخ-، علىٰ أنه أبو صالح مولىٰ أم هانئ، وتبعهم علىٰ ذلك عامة من جاء بعدهم، منهم: الحاكم، وابن عبد البر،

---

(١) النكت الظراف (٤/ ٣٦٨)، وفيه: «رويناه في خبر هلال»، هكذا في المطبوع، وكذلك في مخطوط «الإشراف علىٰ الجمع بين النكت الظراف وتحفة الأشراف» لابن فهد المكي (ل٣٥٨/أ)، وهو محرّف من: «جزء هلال».

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ١١)، الكامل لابن عدي (٣/ ١٤٣)، تقريب التهذيب (٥٢٧، ١٢٣٢، ٦٠٢٠).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٢/ ٣١٢).

وابن عساكر، وعبد الحق الإشبيلي، وابن دحية، والمنذري، والنووي، والمزي، وابن تيمية، وابن رجب، وابن حجر، وغيرهم[(١)].

ويظهر من تصرف أبي حاتم أن هذا رأيه أيضًا، وبيان ذلك: أنه جاء في هذا الحديث في رواية شعبة -من رواية وكيع، وأبي داود الطيالسي، عنه-، عن محمد بن جُحَادة، قال: «سمعت أبا صالح بعدما كبر»، فلما ترجم البخاري لمحمد بن جُحَادة فذكر بعضًا من شيوخه قال: «سمع أبا صالح بعدما كبر»، وهذا يدل علىٰ أنه يشير إلىٰ «أبي صالح» الذي في هذا الحديث، ومعلوم أن أبا حاتم اعتمد علىٰ تاريخ البخاري في تراجم الرواة، ولما ذكر أبو حاتم محمد بن جُحَادة افتتح مشايخه بأبي صالح باذام -وهو مولىٰ أم هانئ-، وذكر بقية الشيوخ الذين ذكرهم البخاري وزاد عليه، ولم يذكر هو ولا البخاري أبا صالح غير أبي صالح مولىٰ باذام[(٢)].

وذهب ابن حبان إلىٰ قول ثالث، وهو أن أبا صالح هو ميزان البصري، وهو ثقة، ولم أجد مستندًا له في ذلك، ولهذا استغرب قوله ابن حجر، وخطأه[(٣)].

❖ ويتضح من ذلك أن الصحيح هو ما ذهب إليه عامة الأئمة، وهو أن أبا صالح هو باذام، ويقال: باذان، مولىٰ أم هانئ، وقد اختلف فيه، فوثقه العجلي، وقوىٰ أمره يحيىٰ القطان، وقال: «لم أر أحدًا من أصحابنا

---

(١) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٥٤٣٥)، التمهيد لابن عبد البر (٣/ ٢٣٤) -وتصحف فيه قول أحمد "رواية الأثرم": «هذا أبو صالح باذام» إلىٰ: «هذا أبو صالح ماذا»، وصوابه في إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٤٦)-، الاستذكار (١٥/ ١٧٨)، مختصر أبي داود للمنذري (٣١٠٦)، خلاصة الأحكام للنووي (٢/ ١٠٤٣)، تحفة الأشراف (٥٣٧٠)، مجموع فتاوىٰ ابن تيمية (٢٤/ ٣٤٩)، فتح الباري لابن رجب (٢/ ٣١٢)، البدر المنير (٥/ ٣٤٨)، التلخيص الحبير (٣/ ١٢٥١)، شرح أبي داود لابن رسلان (١٣/ ٥٥٣).

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٥٤)، الجرح والتعديل (٧/ ٢٢٢).

(٣) التلخيص الحبير (٣/ ١٢٥١)، إتحاف المهرة (٩٠٠٩).

تركه، . . . ولم يتركه شعبة، ولا زائدة، ولا عبد الله بن عثمان»، وقال يحيىٰ بن معين -في رواية-: «ليس به بأس»، وتكلم فيه بعض المتقدمين كالشعبي، ومجاهد، وحبيب بن أبي ثابت، وتركه ابن مهدي ولم يحدث عنه، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به»، وضعفه عامة الأئمة، منهم: ابن معين -في رواية-، وابن المديني، وأحمد، والبخاري، ومسلم وقال: «قد اتقىٰ الناسُ حديثَه»، وأبو زرعة، والنسائي، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم[١].

ونقل العقيلي، ومِن بعده ابن حبان، أن يحيىٰ القطان ترك حديثه، والظاهر أن هذا وهم، إذْ العقيلي ينقل ذلك عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه، وفي النص ارتباك ظاهر، والنص موجود في العلل لأحمد -رواية عبد الله-، والذي فيه: أن الذي تركه عبد الرحمن بن مهدي، وبه يستقيم النص، وأحمد نص علىٰ أن يحيىٰ القطان لم يتركه[٢]، قال ابن حجر: «ضعيف»[٣].

❖ وقد نفىٰ مسلم وابن حبان وابن عدي سماع أبي صالح باذام من ابن عباس، وزاد ابن عدي بأنه لم يره أصلًا، وتبعهم علىٰ ذلك عامة من جاء بعدهم، قال ابن تيمية: «باذام ضعيف، ولم يسمع من ابن عباس شيئًا»[٤].

---

(١) الضعفاء للبخاري «ت: العماري» (٤٤)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٢/ ٦٠٤)، تاريخ ابن أبي خيثمة- الثالث (٢/ ٢٠٦، ٣/ ٤٧-٤٨) -ومن طريقه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٨٥) وفيه سقط-، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني (١١٨، ١٢٤)، السنن الكبرىٰ للنسائي (٣٢٩٥)، الضعفاء للعقيلي (١/ ١٦٥)، الجرح والتعديل (٢/ ٤٣١)، الكامل (٢/ ٢٥٥)، سنن الدارقطني (٤٦٩٢)، الفتح لابن رجب (٣/ ٣١٢).

(٢) العلل لأحمد (٣٢٨٩، ٣٣٠٩، ٤٦٩٠)، والإشكال موجود في مخطوطة ضعفاء العقيلي الجزائرية العتيقة (ل٤٣/ أ).

(٣) تقريب التهذيب (٦٣٩)، وفي بعض النسخ: «مدلِّس»، وفي بعضها: «يُرسل»، وهو أصح، فلم أقف علىٰ من وصفه بالتدليس، ولذا لم يذكره ابن حجر في كتاب «تعريف أهل التقديس»، وألحقه المحقق في المستدرك في آخره.

(٤) المجروحين (١/ ١٨٥، ٢/ ٢٥٥)، الأباطيل والمناكير (١/ ٢٧٩)، الآيات البينات لابن دحية (ص٢٧٩)،=

ونقل الدولابي، عن الواقدي أنه أثبت سماعه من ابن عباس[(١)].

وهناك كلمة للإمام أحمد استُشكلت أهي دالة علىٰ إثبات سماع أبي صالح من ابن عباس، أم لا؟

وذلك فيما رواه مهنا، قال: «قال أحمد: لم يكن عند أبي صالح شيء من الحديث المسند -يعني: إلا شيء يسير-، قلت: أي شيء؟ قال: عن أبي صالح، عن ابن عباس، قال: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، قال: «النفقة في سبيل الله»»[(٢)]، ففُسر قول أحمد: «المسند» بالمتصل، أي: الذي سمعه أبو صالح، ممن رواه عنه، وهذا المعنىٰ للمسند هو الذي اشتهر عن الخطيب البغدادي، واستُدرك عليه بلوازم تعارض كلام الأئمة وتصرفاتهم[(٣)].

وتخصيص مراد أحمد بهذا المعنىٰ يحتاج لدليل ظاهر، وهو بعيد في نظري؛ ولو كان كذلك لرواه أحمد بصيغة السماع، كعادة الأئمة في مثل هذه الحال، فإنهم إذا أرادوا أن يثبتوا السماع ذكروه بالصيغة التي ثبت لهم بها صحة السماع غالبًا.

ومراد أحمد بالمسند -والله أعلم- هو المسند بمعناه المشهور، وهو ما رفعه الصحابي إلىٰ رسول الله ﷺ مرويًا عنه بالإسناد[(٤)]، أو ما كان في حكمه مما يُدخله الأئمة في مسانيدهم؛ ويدل علىٰ أن هذا هو مراد الإمام أحمد: أنه قد أدخل في مسنده حديثًا في نفس معنىٰ حديث ابن عباس، وهو ما رواه

= تلخيص الاستغاثة (١/ ٧٥)، إكمال التهذيب (٢/ ٣٤٥)، الفتح لابن رجب (٣/ ٣١٢)، جامع التحصيل (ص١٤٨).

(١) الكنىٰ والأسماء للدولابي (٢/ ٦٥٦).

(٢) المنتخب من علل الخلال (ص١٢٧)، إضاءات بحثية، د. العوني (ص٥١٤)، وفيه مسألة رواية شعبة التالية.

(٣) الكفاية (١/ ١١٤)، شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ١٨٢)، فتح المغيث (١/ ١٨٢).

(٤) انظر في تحرير تعريف المسند اصطلاحًا: شرح نزهة النظر، د. إبراهيم اللاحم (٥٤٨-٥٥١).

أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق السبيعي، قال: قلت للبراء: الرجل يحمل علىٰ المشركين، أهو ممن ألقىٰ بيده إلىٰ التهلكة؟ قال: «لا؛ لأن الله ﷻ بعث رسولَه ﷺ فقال: ﴿فَقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَۚ﴾ [النِّسَاءِ: ٨٤]، إنما ذاك في النفقة»[(١)].

وأخرج البخاري، عن حذيفة رضي الله عنه ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البَقَرَةِ: ١٩٥]، قال: «نزلت في النفقة»[(٢)].

وروي عن غيرهم من الصحابة، قال الطحاوي بعد أن ساق بعضها: «لم يعلموا نزولَها ولا السببَ الذي أُريد بنزولها فيه إلا من رسول الله ﷺ بتلاوته إياها عليهم، وبإخباره إياهم السببَ الذي نزلت فيه»[(٣)]، والطحاوي كأنه يشير إلىٰ أن غرابة تفسير التهلكة بأنها تركُ النفقة في سبيل الله يدل علىٰ أن مَنْ رواه من الصحابة إنما أخذه من النبي ﷺ، بخلاف من فسرها بغير ذلك، مثل ما روي عن عمرو بن العاص، أنه حَمَلَها علىٰ رجل انطلق إلىٰ العدو وحده، فقال الطحاوي: «وعمرو بن العاص قد يحتمل أن يكون ما قاله -مما في حديثه الذي رويناه عنه- كان ما تأولها عليه مما هو له واسع، إذْ كانت محتملة لما تأولها عليه».

وعلىٰ هذا فإن حديث ابن عباس في «النفقة» هو حديث مسند بالمعنىٰ المشهور، وقد أخرج أحمد نحوه عن البراء في مسنده، وأخرج البخاري نحوه عن حذيفة في صحيحه المسند، والله أعلم.

---

(١) المسند (١٨٤٧٧)، وقد خولف فيه أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، وبغضّ النظر عن المخالفة، لأن المقصود أن الإمام أحمد رأىٰ أن هذا الحديث من الحديث المسند، فأدخله في كتابه المسند.

(٢) البخاري (٤٥١٦)، ورواه البخاري بإسناده في باب مستقل، مما يدل علىٰ اعتبار البخاري له حديثًا مسندًا.

(٣) مشكل الآثار (١٢/١٠٦).

وصرح الحاكم، والخطيب البغدادي، وابن الصلاح، وغيرهم، علىٰ دخول مثل هذا النوع من تفاسير الصحابة في تعريف المسند[(١)].

وينبغي أن يؤخذ بالاعتبار أن أحمد يتكلم عن الذي عند أبي صالح، فهو يقصد ما صح عنه، فلا يدخل -حينئذٍ- في كلام أحمد ما يرويه الضعفاء عن أبي صالح، ومن أشهرهم محمد بن السائب الكلبي[(٢)].

وقد قال ابن عدي -حين ترجم لأبي صالح- نحوَ كلمة الإمام أحمد مُبيِّنًا معناها، قال: «وباذامُ هذا عامة ما يرويه تفاسير، وما أقل ما له من المسند، وهو يروي عن علي وابن عباس»[(٣)]، وسبق أن ابن عدي نص علىٰ أنه لم يسمع من ابن عباس، فمراده إذن معنىٰ المسند المشهور الذي سبق بيانه، خصوصًا أن ابن عدي قد كرر هذه الكلمة كثيرًا في كتابه بهذا المعنىٰ[(٤)].

وأثر ابن عباس الذي ذكره الإمام أحمد، الصحيح في روايته: «عن أبي صالح، عن ابن عباس»، بالعنعنة، كما ذكره الإمام أحمد، وقد ساقه البخاري في «التاريخ الكبير» في ترجمة أبي صالح بالعنعنة أيضًا، مع ما عُلم من حرص البخاري في مثل هذه المواضع علىٰ إيراد السماعات[(٥)].

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١٥٥)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٢٩٢)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص٥٠)، فتح المغيث (١/ ٢١٦)، وينظر: مسند البزار (٢١٨٣).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٠).

(٣) الكامل لابن عدي (٢/ ٢٥٨).

(٤) الكامل (٢/ ١٩٥، ٢٤١، ٤٣٩، ٤٥٨، ٣/ ٣٨٧، ٤١٩، ٤/ ١٣٢، ١٨٩، ٤٦٧).

(٥) رواه عن أبي صالح: منصور بن المعتمر، ورواه عن منصور: أبو الأحوص، والثوري، وزائدة، وشيبان بن عبد الرحمن، وشعبة -في رواية غندر، وابن أبي عدي، وسعيد بن عامر-، وغيرهم، كلهم يروونه بالعنعنة، وانفرد أبو داود الطيالسي، فرواه عن شعبة، وفيه تصريح أبي صالح بالسماع من ابن عباس، وأبو داود ثقة، مكثر عن شعبة، ولكنه كان يعتمد علىٰ حفظه فيُخطئ، وله أوهام علىٰ شعبة، ولذا قال عنه أبو حاتم: «كان كثير الخطأ»، وممن خالفه غندر، وهو من المقدمين في شعبة، مصنف ابن أبي شيبة (١٩٨١٧)، العلل لأحمد-رواية عبد الله (٢٧٦٧)، التاريخ الكبير (٢/ ١٤٤)، تفسير الطبري (٣/ ٣١٣-٣١٨)، مشكل الآثار للطحاوي (١٢/ ١٠٣-١٠٥)، =

ومـمن روىٰ هذا الأثر: شعبة، فهل رواية شعبة لهذا الأثر مفيدة لسماع أبي صالح من ابن عباس؟

سبق أن رواية شعبة مفيدة للاتصال بين شيخه وشيخ شيخه، كما نص عليه شعبة، وتلميذه يحيىٰ القطان[1]، وأما دعوىٰ أن رواية شعبة مفيدة للاتصال في جميع الإسناد إلىٰ منتهاه، فهذا مما يصعب القول به.

ويؤكد ذلك أن أكثر ما امتاز به شعبة في هذا الباب هو إيقاف شيوخه علىٰ السماع ممن يَرْوون عنه، وسؤالهم عن ذلك، حتىٰ ضجر منه كثير منهم، واشتهر هذا عن شعبة، فأما السماع في الطبقات العليا فلم يكن في مقدور شعبة التنقير عنه بهذه الصورة، لأن شيوخه لم يكن لديهم أصلًا معرفةٌ بالسماعات في هذه الطبقات، إلا ما كان في الصيغ التي يروونها.

ولا شك أن شعبة كان مهمومًا بالسماعات عمومًا، حتىٰ سماعات الصحابة، ورحلتُه في تتبع سماعات حديث عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه في «الدعاء عقب الوضوء» أمرها مشهور[2]، لكن القول بأنه لا يروي إلا إسنادًا متصلًا كلَّه فهذا متعذر، مع ما عُلم من تخفف كثير من الرواة عن التزام رواية صيغ السماع بمثل ما سمعوها.

ويدل علىٰ ذلك أيضًا: ما سبق من اقتصار يحيىٰ القطانِ وشعبةَ نفسِه أيضًا في وصف روايته بأنها مفيدة للاتصال في سماعات شيوخ شعبة، ولم يذكرَا أنها تكفي في سماعات جميع الطبقات.

= تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٣٠)، الجرح والتعديل (٤/ ١١٣)، الكامل (٤/ ٢٧٤-٢٧٨) تاريخ بغداد (١٠/ ٣٢).

(١) سبق ذلك في دراسة الحديث رقم (١٨)، في الطريق الثالث منه.

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ١٦٥)، المحدث الفاصل (ص٣١٣)، الحلية (٧/ ١٤٨)، الرحلة في طلب الحديث للخطيب (٥٩).

وقد روىٰ شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، عِدّة أحاديث، مع أن شعبة قال: «لم يسمع الحسن من سمرة»[١].

فرواية شعبة تفيد في حديث ابن عباس موضع الإشكال هنا أنه قد سمعه منصور من أبي صالح، وتفيد في الحديث موضع الدراسة أن محمد بن جُحَادة سمعه من شيخه أبي صالح، وهذا كله صحيح، وأما سماع أبي صالح فهو خارج هذه الدائرة، وهو تحميل لرواية شعبة ما لا تحتمله.

ويتلخص من ذلك أن أبا صالح لم يسمع من ابن عباس، كما صرح بذلك مسلمٌ وغيره، ولم يَذكر له سماعًا من ابن عباس مَن ترجم له من الأئمة ممن يعتني بالسماعات كالبخاري، وابن أبي حاتم، وأبي أحمد الحاكم[٢]، فذكروا روايته عن ابن عباس بالعنعنة، ولم أقف علىٰ من أثبت سماعه إلا الواقدي، ولا يُعتمد عليه في ذلك، ثم أحمد شاكر في تعلقيه علىٰ هذا الحديث من الترمذي، مكتفيًا في إثبات السماع علىٰ مجرد الإدراك.

ويتحصل مما سبق: أن الحديث معلول بعلتين، الأولىٰ: ضعف أبي صالح، والثانية: الانقطاع بين أبي صالح، وابن عباس، وبهاتين العِلّتين صرح الإمام مسلم -فيما نقله عنه ابن رجب-، قال مسلم: «وهذا الحديث ليس بثابت، وأبو صالح باذام قد اتَّقىٰ الناس حديثه، ولا يثبت له سماع من ابن عباس»، ويُنبه إلىٰ أن مسلمًا ذكر علة الانقطاع في هذا الحديث بعينه، بحيث لو سُلِّم القول بأن أبا صالح له سماع من ابن عباس، فإن قول مسلم مخصوص بهذا الحديث، وأن أبا صالح لم يسمع هذا الحديث بعينه.

---

(١) تاريخ رواية الدوري عن ابن معين (٤٠٥٣)، سنن أبي داود (٣٥١٧، ٤٥١٥)، الترمذي (٤٩٧)، النسائي (١٣٨٠)، مسند أحمد (٢٠٥٠٢)، وروىٰ شعبة أيضًا، عن قتادة، عن الحسن، عن سعد بن عبادة، ولم يدرك الحسنُ سعدَ بن عبادة، أبو داود (١٦٨٠)، النسائي (٣٦٦٦)، مسند أحمد (٢٢٤٥٩)، التابعون الثقات، للهاجري (١/ ٢٣٢).

(٢) الأسامي والكنىٰ لأبي أحمد الحاكم (٤/ ٢٧٩).

وضعّف الحديثَ الإمامُ أحمد بضعف أبي صالح، وقال: «لم يصح عندي حديثه هذا»، واستدل مرة بما يعارضه من الأحاديث التي فيها الترخيص بزيارة النساء للقبور، ورَدّ هذا الحديث بضعف أبي صالح[(١)]، وأشار الحاكم إلىٰ ضعفه أيضًا، وأنه إنما أخرجه لما له من الشواهد.

وقال فيه الترمذي: «حديث حسن»، وذكر ابن تيمية، وابن رجب، أن في بعض النسخ: «صحيح»، واعتمد ابن تيمية -في موضع آخر- نَقْل تحسينه فقط، وكذا اقتصر المزي علىٰ نَقْل تحسينه، ولم يشر إلىٰ شيء من ذلك[(٢)]، فعلىٰ ذلك فالمشهور عن الترمذي الاقتصار علىٰ تحسينه، ثم ذَكَر ما في الباب الذي بَوَّب عليه من أحاديث، وهو باب: «باب ما جاء في كراهية أن يَتَّخِذَ علىٰ القبر مسجدًا»، ومنها أحاديث متفق عليها سبقت في الباب الماضي.

وأما تصحيح ابن حبان فهو مبني علىٰ أن أبا صالح هو ميزان، وأما باذام فقد ضعفه ابن حبان -كما سبق-.

❖ وفيما يتعلق بمتن الحديث: اختُلف عن محمد بن جُحَادة في موضعين من لفظ الحديث:

الموضع الأول: لفظ: «زائرات القبور»، واختلف عنه علىٰ وجهين:

الأول: «زائرات القبور».

وهذه رواية: شعبة[(٣)]، وعبد الوارث بن سعيد -فيما رواه عنه: قتيبة بن سعيد، ويحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري، وأبو معمر المنقري-، وحصين بن نمير.

---

(١) التمهيد (٣/ ٢٣٤) -وفيه تصحيف سبق-، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٣٤٦)، فتح الباري لابن رجب (٢/ ٣١٢).

(٢) تحفة الأشراف (٥٣٧٠)، مجموع فتاوىٰ ابن تيمية (٢٤/ ٣٤٨، ٣٦٠)، فتح الباري لابن رجب (٢/ ٣١٢).

(٣) جاء في التمهيد لابن عبد البر (٣/ ٢٣٢) طريق شعبة -من رواية بندار، عن غندر، عنه- باللفظ الثاني، وإن صح ذلك عن بندار فقد خالفه أحمد، ويحيىٰ بن معين -عند الحاكم (١٣٨٤)-، عن غندر، وهما أوثق منه وأجل، ويحتمل أن يكون خطأً ممن دونه.

الثاني: «زوّارات القبور».

وهذه رواية: عبد الوارث بن سعيد -فيما رواه عنه: أزهر بن مروان، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وعفان بن مسلم-، وهمام، وغياث بن إبراهيم.

ومع كون رواة الوجه الأول أتقن؛ إلا أنه يظهر -والله أعلم- صحة الوجهين عن عبد الوارث، وعن محمد بن جُحَادة؛ لجلالة الرواة في كل وجه، فالظاهر أنهم كانوا يروونه بالمعنىٰ ويعتبرون اللفظين مترادفين.

ونقل ابن تيمية عن إسحاق بن راهويه أنه فرّق بين اللفظين، وأنه اعتمد اللفظ الثاني، أي: حَمْلُ الحديث علىٰ المبالغة، وأن الحديث يتنزل علىٰ مَنْ أَكْثَرَتْ مِنَ الزيارة[(١)].

الموضع الثاني: لفظ: «والمتخذين عليها المساجد والسرج»، واختلف عنه علىٰ وجهين:

الأول: «والمتخذين».

وهذه رواية: شعبة -في رواية الجماعة عنه وعددهم أربعة عشر، وكلهم ثقات ما عدا داود بن إبراهيم فهو متروك، متهم بالكذب[(٢)]-، وعبد الوارث[(٣)]، وهمام، وحصين بن نمير، وغياث بن إبراهيم.

الثاني: «والمتخذات».

وهذه رواية: شعبة -فيما رواه عنه: وكيع، وأبو داود الطيالسي، ويزيد بن هارون-.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٤/ ٣٥٤)، وفي مسائل الكوسج (٨٣١) عن إسحاق قال في الزيارة: «النساء والرجال في ذلك سواء، إلا أن يتخذنْ النساء من ذلك ما يكره لهن: المساجد والسروج»، وكأن تخصيصه النساء خرج مخرج الغالب.

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٧).

(٣) وسَلَف أن ابن حبان أخرج طريقه -من رواية قتيبة عنه- في موضعين، بنفس الإسناد تمامًا، أحدهما باللفظ الثاني، وساقه ابن حجر عن ابن حبان باللفظ الثاني وحمل الآخر عليه، وسائر الروايات عن قتيبة، وعن عبد الوارث هي باللفظ الأول، فلم أعتبر بهذا الاختلاف النازل، إتحاف المهرة (٩٠٠٩).

والصحيح عن شعبة وكذلك عن محمد بن جُحَادة هو الوجه الأول؛ لأن رواته أكثر وأتقن، ولعل رواة الوجه الثاني استمروا بالحديث علىٰ ضمير التأنيث، والله أعلم.

وسبق في التخريج أن شعبة كان يقول: «أُراه يعني اليهود»، كأنه يحمل الحديث علىٰ ما ورد من الأحاديث الصحيحة في لعن النبي ﷺ اليهود الذين اتخذوا القبور مساجد.

والخلاصة: أن الحديث ضعيف، لضعف أبي صالح، ولأجل الانقطاع بينه وبين ابن عباس، والله أعلم.

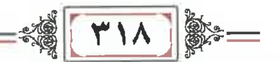
وروىٰ عبد الرزاق (٦٧٠٤)، عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ قال: «**لُعن زوّارات القبور**»، وهو مرسل، ورواية معمر، عن أيوب، مُنتَقدة[١]، فإن صحّ عن عكرمة فيحتمل أن يكون مرجع حديث أبي صالح باذام إلىٰ مرسل عكرمة، فأبو صالح يروي عن عكرمة[٢]، وهو لم يسمع الحديث من ابن عباس كما سبق.

والأثران اللذان سبقا في هذا الباب عن ابن عباس، وعن مجاهد، مع الآية ظاهران في الدلالة علىٰ ما بوب عليه المؤلف رحمه الله.



(١) سيأتي بيان ذلك في دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (٥٤).

(٢) الجرح والتعديل (٧/٧).



بابُ ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جَنابَ التوحيد، وسده كل طريق يوصل إلى الشرك

قال المؤلف رحمه الله:

[٥١] عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجعلوا بيوتكم قبورًا، ولا تجعلوا قبري عيدًا . . .» الحديث، رواه أبو داود بإسناد حسن، ورواته ثقات.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٢٠٤٢): حدثنا أحمد بن صالح، قرأت علىٰ عبد الله بن نافع، أخبرني ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تجعلوا بيوتكم قبورًا، ولا تجعلوا قبري عيدًا، وصلوا عليّ، فإن صلاتكم تَبلُغني حيثُ كنتم»**.

التخريج:

* أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣٨٦٥)، من طريق **أبي بكر بن داسه**،

- وأبو اليُمْن بن عساكر في إتحاف الزائر (ص٧٣)، من طريق **اللؤلؤي**،

كلاهما، عن أبي داود، به بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٨٨٠٤)، عن **سُرَيج بن النعمان**،

- وابن فيل في جزئه (١١٣)، والطبراني في الأوسط (٨٠٣٠)، من طريق **مسلم بن عمرو الحذاء**،

كلاهما (سريج، ومسلم بن عمرو)، عن عبد الله بن نافع الصائغ، به بنحوه.

* وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٦/ ٢٨٣)، من طريق **أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف**، عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه، ولم يذكر آخره: «**وصلوا علي** ...»، وزاد: «**لعن الله قومًا اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**».

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن أبي هريرة من طريقين:

❖ **الطريق الأول (طريق سعيد المقبري):**

وهذا الطريق يرويه عبد الله بن نافع الصائغ، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، ورواه عن عبد الله بن نافع ثلاثة: أحمد بن صالح، وسريج بن النعمان، ومسلم بن عمرو الحذاء.

وعبد الله بن نافع الصائغ، وثقه يحيىٰ بن معين، والنسائي، والحاكم، وقال أبو زرعة -في رواية ابن أبي حاتم-: «لا بأس به»، وقال الدارقطني: «فقيه يُعْتَبر به»، وقال البخاري: «تعرف حفظه وتنكر، وكتابه أصح»، وقال: «في حفظه شيء، وأما الموطأ فأرجو»، وقال أبو حاتم: «ليس بالحافظ، هو لين، تعرف حفظه وتنكر، وكتابه أصح»، وقال أحمد: «لم يكن صاحب حديث، كان ضَيّقًا فيه، كان صاحب رأي مالك، وكان يفتي أهل المدينة برأي مالك، ولم يكن في الحديث بذاك»، وسُئل أحمد عن حديث له، من روايته عن ابن أبي ذئب، فأنكره إنكارا شديدًا، وقال: «هذا ليس يُرفع، وعبد الله بن نافع منكر الحديث، وقد رأيته وجالسته، وكان من المعدودين من أصحاب مالك وأعلمهم بقوله، وكان يفتي بالمدينة، وكان رجلًا صالحًا، لم يكن صاحب حديث، ولا يعرفه، أحاديثه منكرة»، وقال: «هذا من ابن نافع، كان لا يحسن الحديث»، وضعفه أبو زرعة -في رواية البرذعي- فقال: «ابنُ نافع

الصائغ عندي منكر الحديث، حدث عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر (فذكر حديثًا)، وأحاديثَ غيرها مناكير، وله عند أهل المدينة قدرٌ في الفقه»، وكلح وجهه عندما ذكره البرذعي في أصحاب مالك، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالحافظ عندهم»، وقال الخليلي: «الحفاظ لم يرضوا حفظَه»[(١)].

وقد أثنىٰ عليه ابن عدي بناءً علىٰ وهمٍ وقع له، حيث ظنّه راويًا آخر، فأثنىٰ عليه لروايةِ أحدِ الكبار لذلك الراوي، وهو غير الصائغ، كما نص علىٰ ذلك الذهبي وابن حجر[(٢)].

وقال ابن حجر: «ثقة، صحيح الكتاب، في حفظه لين»، والظاهر أنه دون ذلك، فلعل توثيق من وثّقه باعتبار ثِقَته في نفسه، لا في ضبطه وحفظه، يدل علىٰ ذلك أن الخليلي -حين قال: «الحفاظ لم يرضوا حفظه»- قال: «وهو ثقة»، ونقل عن البخاري أنه قال: «كان ثقة في الرواية، عارفًا بالفقه، لم يكن بذاك الحافظ»[(٣)]، وقد أدخله ابن رجب في فصل: «الفقهاء المعتنون بالرأي حتىٰ يغلب عليهم، فلا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيرًا»[(٤)].

---

(١) تاريخ الدارمي عن ابن معين (٥٣٢)، مسائل أحمد-رواية أبي داود (٢٠٠٠)، التاريخ الكبير (٥/ ٢١٣)-وفي اسمه تصحيف-، التاريخ الأوسط (٤/ ٩٢٠)، أسئلة البرذعي لأبي زرعة (٢/ ٣٧٥، ٧٣٢)، ضعفاء العقيلي (٢/ ٣١١)، الجرح والتعديل (٥/ ١٨٣)، الكامل (٥/ ٣٩٨)، سؤالات البرقاني للدارقطني (٢٥٦)، سؤالات السجزي للحاكم (٢٣١)، الإرشاد للخليلي (١/ ٢٢٧)، شرح ابن ماجه لمغلطاي (١/ ٤١٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ٤٤٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٧٣)، تاريخ الإسلام (٥/ ١٠٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٤٤٣).

(٣) وكلام البخاري لم أقف علىٰ من ذكره غير ما في كتاب الخليلي هنا، وعبارة: «وهو ثقة» من كلام الخليلي ليست في الموجود من كتابه الإرشاد «انتخاب السِّلَفي»، إنما نقلها المحقق من تهذيب التهذيب، وكأنه أثبتها في غير موضعها، لأن ما في التهذيب متصل بعبارة الخليلي الأولىٰ في الموضع الأول، الإرشاد (١/ ٢٢٧، ٣١٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٤٤٣).

(٤) شرح علل الترمذي (٢/ ٧١٥).

وأما كونه صحيح الكتاب فلعله محمول علىٰ الموطأ خاصّة؛ لأن من أوائل من أطلق القول بأصحية كتابه مقابل حفظه هو البخاري، وقد قال البخاري في موضع آخر -كما سبق-: «وأما الموطأ فأرجو»، وجعل ذلك مقابل حفظه، وسبق أن لعبد الله بن نافع عناية بحديث مالك خاصة، وممن أشار إليه أحمد، ولكنه قال: «كان يحفظ حديثَ مالكٍ كلَّه، ثم دَخَلَه بأخرة شك»، وسبق أن أبا زرعة لم يرضه في أصحاب مالك أيضًا، وأنكر له عِدّة أحاديث عن مالك، هذا مع كون مالك هو أعلىٰ من يضبط عنه ابن نافع من شيوخه.

فالظاهر من حاله أنه صدوق في نفسه، ليس بالحافظ، يعتبر به في المتابعات.

ولعبد الله بن نافع سماع من ابن أبي ذئب[١].

ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب وسعيد بن أبي سعيد المقبري ثقتان، بينهما سماع مشهور في الصحيحين وغيرهما، ولسعيد المقبري من أبي هريرة سماع مشهور أيضًا[٢].

وقد تفرد بهذا الطريق عبد الله بن نافع الصائغ كما نص عليه الطبراني، وهو ممن لا يُحتمل تفرده؛ لأنه ليس بالحافظ كما سبق في دراسة حاله، والله أعلم.

ويحتمل أن يكون أصل الحديث مرسلًا، والذي يُلمح إلىٰ ذلك: أن الطبراني قال في نقد هذا الحديث: «لم يَصل هذا الحديث عن ابن أبي ذئب إلا عبد الله بن نافع»، وعبارته توحي بوجود من روىٰ الحديث مرسلًا[٣]، ولكني لم أقف علىٰ طريق آخر عن ابن أبي ذئب.

---

(١) الكنىٰ لمسلم (٣٠٣٤).

(٢) البخاري (١٧٦، ١٠٨٨)، صحيح مسلم (١٣٣٩)، الكنىٰ لمسلم (١٤٧٣)، تقريب التهذيب (٢٣٣٤، ٦١٢٢).

(٣) وقفت علىٰ سبعة أمثلة يقول فيها الطبراني مثل هذه العبارة، ويكون الحديث قد روي مرسلًا بنفس =

ويشبه ذلك حديثٌ آخر يرويه عبد الله بن نافع، عن ابن أبي ذئب بإسنادٍ موصول، فاستنكره عامة الأئمة علىٰ عبد الله بن نافع، وصححوا أنه عن ابن أبي ذئب بإسنادٍ مرسل(١).

وخلاصة هذا الطريق: أنه ضعيف، من أجل عبد الله بن نافع، فلم يكن بالحافظ.

وقد أورد ابن القيم -وتَبعه ابن ناصر الدين، والمقريزي- اختلافًا في هذا الحديث علىٰ عبد الله بن نافع، فذكروا ما رواه أبو بكر الحنفي عبد الكبير بن عبد المجيد، حدثنا عبد الله بن نافع، أخبرني العلاء بن عبد الرحمن قال: سمعت الحسن بن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ بنحوه، وسيأتي في دراسة الحديث التالي(٢).

وهذا الاختلاف غير صحيح؛ لأن عبد الله بن نافع في هذا الحديث هو ابن نافع مولىٰ ابن عمر، وهو من شيوخ ابن نافع الصائغ، ومولىٰ ابن عمر هو الذي اشتهر أبو بكر الحنفي بالرواية عنه، وقد توفي أبو بكر الحنفي قبل ابن نافع الصائغ بسنتين، وبين وفاة الصائغ، ووفاة العلاء بن عبد الرحمن قريب من سبعين سنة(٣)، وهو هنا يقول: «أخبرني»، وكل ذلك يؤكد أنه ابن نافع مولىٰ ابن عمر.

= الإسناد، الأوسط (٣٥٩٠، ٤٠٢٠، ٤٥٨٨، ٤٧٨٣، ٥٠٣١، ٥٩٢١، ٦٣٦٣)، مصنف عبد الرزاق (٨٦٠٨)، البزار (٣٤٢٦)، أبو داود (٢٢٢٩)، مصنف عبد الرزاق (١١٨٥٨)، السنن الكبرىٰ للنسائي (١٠٤٥٨)، البيهقي (١٠٦٣٢)، مصنف عبد الرزاق (٧١٨٥)، أسئلة البرذعي لأبي زرعة (٢/٤٥٣)، الترمذي (١٠٠٩)، علل الدارقطني (٦/ ٢٨٤).

(١) شرح ابن ماجه لمغلطاي (١/٤١٨).

(٢) جلاء الأفهام (ص٨٩)، جامع الآثار لابن ناصر الدين (٨/١٠٦)، إمتاع الأسماع للمقريزي (١١/٦٨).

(٣) الجرح والتعديل (٥/١٨٣)، المتفق والمفترق (٣/١٤٥٧)، تهذيب الكمال (٣٤٩٧، ٣٦٠٩، ٣٦١١)، تقريب التهذيب (٤١٧٥، ٥٢٨٢).

❖ ولابن أبي ذئب حديث آخر شبيهٌ بالحديث محل الدراسة: وهو ما رواه الثوري، ويحيىٰ القطان، وحجاج بن محمد، ويزيد بن هارون، ووكيع، وأبو داود الطيالسي، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن عبد الرحمن بن مهران، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «إذا أنا متُّ فلا تضربوا علىٰ قبري فسطاطًا»[(١)]، فربما كان لهذا الحديث مدخل في حديث عبد الله بن نافع.

❖ **الطريق الثاني (طريق أبي سلمة):**

وهذا الطريق يرويه: عبد الله بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة.

وأشار أبو نعيم إلىٰ تفرد عبد الله بن هشام به، فقال: «غريب من حديث هشام، لم نكتبه إلا من حديث ابنه عبد الله»، وعبد الله هذا متروك[(٢)]، فلا يصح هذا الطريق، ولا يصلح للمتابعة أيضًا، والله أعلم.

والخلاصة: أن حديث أبي هريرة ضعيف من طريقيه، وأما متنه فقد روي في أحاديث أخرىٰ، سيأتي بعضها في الحديث التالي إن شاء الله.

وأما قول المؤلف رحمه الله: «بإسناد حسن، ورواته ثقات»، فلعله تبع في ذلك ابن تيمية، فهذه عبارته، لكن ابن تيمية استدرك قائلًا: «لكن عبد الله بن نافع الصائغ الفقيه المدني صاحب مالك فيه لينٌ لا يقدح في حديثه»، ثم ذكر كلامَ بعض من تكلم فيه، لكنه رفع مرتبته إلىٰ درجة مَن الغالبُ عليه الضبط، لكنه يغلط أحيانًا[(٣)]، وفي نظري أنه دون ذلك بكثير من جهة ضبطه وحفظه، وأما في نفسه فهو ثقة -كما سبق في دراسته-، والله أعلم.

---

(١) مسند أحمد (٧٩١٤، ١٠١٣٧)، من حديث الثوري (٢٣٣)، مسند الطيالسي (٢٤٥٧)، الطبقات لابن سعد (٥/ ٢٥٥)، مصنف ابن أبي شيبة (١١٨٦٨)، السنن الكبير للبيهقي (٦٩٢٩)، تاريخ دمشق (٦٧/ ٣٨١-٣٨٢).

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ١٩٣)، علل ابن أبي حاتم (٢٣٤٦).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٧٠)، إغاثة اللهفان (١/ ٣٤٦).

قال المؤلف رحمه الله:

[٥٢] وعن علي بن الحسين رضي الله عنه: أنه رأىٰ رجلًا يجيء إلىٰ فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ فيدخل فيها ... الحديث، رواه في المختارة.

نص الحديث وإسناده:

قال ضياء الدين المقدسي في الأحاديث المختارة (٢/ح٤٢٨): أخبرنا زاهر بن أحمد الثقفي -بأصبهان-، أن الحسين بن عبد الملك الأديب أخبرهم -قراءةً عليه-، أخبرنا إبراهيم بن منصور، أخبرنا محمد بن إبراهيم، أخبرنا أبو يعلىٰ الموصلي، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا زيد بن الحُبَاب، حدثنا جعفر بن إبراهيم -من ولد ذي الجناحين-، حدثنا علي بن عمر، عن أبيه، عن علي بن حسين، أنه رأىٰ رجلًا يجيء إلىٰ فُرجَة كانت عند قبر النبي ﷺ، فيدخل فيها فيدعو، فنهاه، فقال: ألا أُحدثكم حديثًا سمعتُه من أبي، عن جدي، عن رسول الله ﷺ قال: «**لا تتخذوا قبري عيدًا، ولا بيوتكم قبورًا، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم**».

التخريج:

* أخرجه أبو يعلىٰ في مسنده (٤٦٩) بنفس الإسناد.

* وأخرجه **البخاري** في التاريخ الكبير (٢/ ١٨٦)،

- و**يعقوب بن شيبة** في مسنده [كما في جامع الآثار لابن ناصر الدين (٨/ ١٠٩)]،

- و**ابن أبي عاصم** في كتاب الصلاة علىٰ النبي ﷺ (٢٦)[1]،

---

(١) تصحّف في المطبوع: «عن جدي»، إلىٰ: «عن حسن».

- والنميري في الإعلام بفضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ والسلام (ح٢٥٩-٢)، من طريق **محمد بن وضاح**،

أربعتهم (البخاري، ويعقوب، وابن أبي عاصم، وابن وضاح)، عن أبي بكر بن أبي شيبة، به بنحوه، **وهو في مصنفه (٧٦٢٤)**،

واقتصر البخاري علىٰ الجملة الأولىٰ، وحذف ابن أبي عاصم الجملة الأولىٰ والثانية، وزاد هو والبقية -وهو في المصنف كذلك-: «**وصلوا علي، فإن صلاتكم** وتسليمكم يبلغني ...».

* وأخرجه السِّلَفي في المشيخة البغدادية (١٥٠٨)، من طريق **سفيان بن وكيع**، عن زيد بن الحُبَاب، به بنحوه،

وزاد بنحو الزيادة السابقة: «**وصلوا علي** ...».

* وأخرجه إسماعيل بن إسحاق القاضي في فضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ (٢٠)[(١)]،

والبزار (٥٠٩)[(٢)]، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٥٢)، عن محمد بن أحمد بن المؤمل الصيرفي أبي عبيد الناقد، كلاهما (البزار، وأبو عبيد الناقد)، عن حاتم بن الليث البغدادي،

كلاهما (إسماعيل القاضي، وحاتم بن الليث)، عن **إسماعيل بن أبي أويس**، عن جعفر بن إبراهيم، به بنحوه،

إلا أن حاتم بن الليث -في رواية البزار- سماه: «عيسىٰ بن جعفر بن

(١) سقط من مطبوعة الشيخ الألباني اسم شيخ المؤلف، وهو إسماعيل بن أبي أويس، وهو ثابت في مخطوطة كوبريلي (ل١٢١/أ)، وهي غير التي اعتمد عليها الألباني، وثابتٌ أيضًا عند من نقلوا إسناده، مثل ابن عبد الهادي، وابن كثير، وابن ناصر الدين، وابن حجر، وغيرهم، الصارم المنكي (ص٢٠٤)، تفسير ابن كثير (١/ ٢٣٣)، جامع الآثار (٨/ ١٠٩)، لسان الميزان (٢/ ٤٣٩).

(٢) وقع في المطبوع تصحيف في إسناده، صوابه من كشف الأستار (٧٠٧)، ومن الإعلام للنميري (٢٥٩)، فقد أخرج الحديث من طريق البزار.

إبراهيم الطالبي»، ونسبه إسماعيل القاضي: «جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب»،

وأسقط إسماعيل القاضي: «علي بن عمر»، ووالدَه «عمر بن علي»، وذكر مكانهما: «عمن أخبره من أهل بيته»[(١)]، وأسقط حاتم بن الليث -في رواية البزار- الثاني منهما فقط «عمر بن علي»، وجعله: «عن علي بن عمر، علىٰ علي بن الحسين»،

وذكر ابن أبي أويس الزيادة السابقة: «**وصلوا علي** . . .»[(٢)].

الدراسة:

الحديث يرويه جعفر بن إبراهيم الطالبي، ورواه عنه اثنان: زيد بن الحباب، وإسماعيل بن أبي أويس، واختُلف عن إسماعيل بن أبي أويس وعمّن دونه علىٰ ثلاثة أوجه:

الأول: إسماعيل، عن جعفر بن إبراهيم الطالبي، عمن أخبره من أهل بيته، عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد.

الثاني: إسماعيل، عن عيسىٰ بن جعفر بن إبراهيم الطالبي، عن علي بن عمر بن علي بن الحسين، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ.

---

(١) تصحف في المطبوع: «بيته» إلىٰ: «بلده»، وتصويبه من مخطوطته والمصادر التي نقلت إسناده كما سبق.

(٢) وأخرج الحديث عبد الخالق الحنفي في معجمه (٣٣٦)، والرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (٤/ ٩٤)، من طريق أبي الدنيا عثمان بن الخطاب الأشج، قال: سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه بنحوه، والأشج هذا كذّاب مشهور، توفي سنة ٣٢٧هـ، ادّعىٰ أنه معمّر وأنه لقي علي بن أبي طالب فسمع منه، لسان الميزان (٥/ ٣٨٠).

وهذه رواية: حاتم بن الليث البغدادي -فيما رواه عنه البزار-.

الثالث: إسماعيل، عن جعفر بن إبراهيم الطالبي، عن علي بن عمر بن علي بن الحسين، عن أبيه عمر بن علي، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: حاتم بن الليث البغدادي -فيما رواه عنه محمد بن أحمد بن المؤمل أبو عبيد الصيرفي الناقد-.

فتحصل من ذلك أنه اختُلف عن حاتم بن الليث البغدادي علىٰ الوجهين الثاني والثالث، **والصحيح عنه هو الوجه الثالث**؛ لأنه من رواية أبي عبيد الصيرفي، وهو ثقة[(١)].

وأما الوجه الثاني فهو من رواية البزار، وهو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، صاحب المسند، ثقة، إلا أنه تُكلم في حفظه، فجرّحه النسائي، وقال محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيويه النيسابوري: «حدث البزار بأشياء أخطأ فيها فأنكر عليه أبو عبد الرحمن (يعني النسائي)، وكان الحق مع أبي عبد الرحمن، فأخرجوه من الجامع»، وأثنىٰ عليه أبو الشيخ الأصبهاني في علمه وحفظه ثم قال: «وغرائب حديثه وما يتفرد به كثير»، وقال الدارقطني، وأبو أحمد الحاكم: «يخطئ في الإسناد والمتن»، وقال الدارقطني: «ثقة، يخطئ كثيرًا ويتكل علىٰ حفظه»، وقال أيضًا: «حدث بالمسند بمصر حفظًا، ينظر في كتب الناس ويُحدث من حفظه، ولم تكن معه كتب، فأخطأ في أحاديث كثيرة، يتكلمون فيه، جرحه أبو عبد الرحمن النسائي»[(٢)].

والمسند الذي حدث به بمصر هو المسند الذي فيه هذا الحديث، وهو

---

(١) تاريخ بغداد (٢/٢٢٩).

(٢) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٣/٣٨٦)، سؤالات الحاكم للدارقطني (٢٣)، سؤالات السهمي للدارقطني (١١٢، ١١٦)، تاريخ بغداد (٥/٥٤٨)، تاريخ دمشق (٥٣/٣٤٧) وفيه تصويب ابن عساكر لعبارة النيسابوري، وينظر في وهم آخر للبزار: في دراسة الاختلاف علىٰ منصور بن المعتمر في الطريق الأول من الحديث رقم (١١٧).

المسند الكبير، وله مسند صغير حدث به بأصبهان، كما أشار إلىٰ ذلك السِّلَفي[١].

ومما يؤيد وهم البزار في هذا الحديث: أن الأئمة ينسبون الحديث لجعفر بن إبراهيم، ولا يذكرون فيه خلافًا، قال أبو حاتم: «جعفر بن إبراهيم ... روىٰ عن علي بن عمر ...، روىٰ عنه: زيد بن الحباب، وإسماعيل بن أبي أويس»، وترجم له البخاري، وذكر له الحديث موضع الدراسة، لكنه لم يذكر إسماعيل بن أبي أويس ممن روىٰ عنه[٢]، وأولاد جعفر بن إبراهيم كثر، ومنهم عيسىٰ، لكن لم أقف له علىٰ رواية[٣].

ويبقىٰ الخلاف علىٰ ابن أبي أويس في الوجه الأول والثالث، **والذي يظهر لي صحة الوجهين عن إسماعيل بن أبي أويس**، لثقة كلا الراويين عنه، فإسماعيل بن إسحاق القاضي ثقة[٤]، وحاتم بن الليث البغدادي أبو الفضل الجوهري ثقة[٥]، وأما ابن أبي أويس ففيه ضعف، وكانت فيه غفلة[٦]، فحَمْل الوهم عليه في هذا الاختلاف أظهر، وذلك أنه ربما نسي مَن فوق شيخِه

---

(١) المعجم المفهرس (ص١٣٩) -وفيه تصحيف-، أنشاب الكثب للسيوطي (١/ ١٦١).

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ١٨٦، ٦/ ٢٨٩)، الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٤).

(٣) عيسىٰ بن جعفر بن إبراهيم هو الملقب بالخَلَصِي، وتحدّر من ولده: الخَلصِيُّون بمصر، «الشجرة المباركة في أنساب الطالبية» للرازي (ص٢٠٤)، «الفخري في أنساب الطالبيين» للمروزي (ص١٨٢)، «البيان والإعراب» للمقريزي (ص٤٢)، وذكر القاضي عياض في الرواة عن مالك: عيسىٰ بن جعفر الجعفري، ولم يذكره الخطيب البغدادي في الرواة عن مالك، ولم أتحقق من كونه هو نفسه أو غيره -إن صح ذلك للقاضي-، «ترتيب المدارك» (٢/ ٢١١)، ومن أولاد جعفر ممن ذُكِر له رواية: إسماعيل، وموسىٰ، وإسحاق، «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧، ٣٥٠)، «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦٣، ٧/ ١٨٩، ٨/ ١٣٩)، «غنية الملتمس» (ص١٤٣).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ١٥٨)، تاريخ بغداد (٧/ ٢٧٢).

(٥) تاريخ بغداد (٩/ ١٥٣)، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلىٰ (١/ ٣٩٥).

(٦) تهذيب الكمال (٤٥٩).

فأبهمهم فحدّث به علىٰ الوجه الأول، ولعله يريد بأهل بيته: آل أبي طالب بوجه عام.

وعلىٰ ذلك يسقط هذا الاختلاف في هذه الطبقة، ويكون الوجه الأول نسيانًا من إسماعيل أو نحو ذلك، ولا يكون اختلافًا علىٰ شيخ إسماعيل، وهو جعفر بن إبراهيم، والله أعلم.

ورواه عن جعفر بن إبراهيم علىٰ الوجه الثالث أيضًا: زيد بن الحباب أبو الحسين العكلي، وهو ثقة كثير الحديث[(١)].

وتلخص من ذلك أن الوجه المحفوظ عن جعفر بن إبراهيم الطالبي: أنه يرويه عن علي بن عمر، عن أبيه عمر بن علي، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ.

❖ وجعفر مدار الحديث هو جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، ترجم له البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال ابن حبان: «يروي عن علي بن عمر، عن أبيه، عن علي بن الحسين بنسخة، روىٰ عنه زيد بن الحباب، يعتبر حديثه من غير روايته عن هؤلاء»[(٢)]، فمفهوم كلام ابن حبان أن حديثه يقبل في الشواهد والمتابعات إذا كان بغير هذا الإسناد، وأما حديثه بهذا الإسناد فلا يعتبر به[(٣)].

❖ وعلي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال ابن حبان: «يعتبر حديثه من غير رواية أولاده عنه»، قال الذهبي: «قليل الرواية»، وقال ابن حجر: «مستور»[(٤)].

---

(١) في حديثه عن الثوري كلام، تاريخ بغداد (٩/ ٤٤٧)، تهذيب الكمال (٢٠٩٥)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ١٤٤).

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ١٨٦)، الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٤)، الثقات (٨/ ١٦٠)، لسان الميزان (٢/ ٤٣٩).

(٣) قال المعلمي عن قولٍ لابن حبان: «قوله: "يعتبر حديثه" ظاهر في أنه لا يعتمد عليه»، رفع الاشتباه (٣/ ١٠١٤).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ١٩٦)، الثقات لابن حبان (٨/ ٤٥٦)، تاريخ الإسلام (٤/ ١٥٦)، تقريب التهذيب (٤٨٠٩).

❖ ووالده عمر بن علي، هو الملقب بالأشرف، ذكره ابن المديني فيمن رُوي عنه الحديث من أولاد العشرة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يخطئ»، قال الذهبي: «وُثّق»، وقال ابن حجر: «صدوق فاضل»، روىٰ له مسلم والترمذي والنسائي(١)..

❖ ووالده زين العابدين علي بن الحسين، ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور، ووالده وجدّه رضي الله عنهما صحابيان، ورواية علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، مما قيل فيه إنه أصح الأسانيد(٢).

وأما ما يتعلق بالسماع فقد ورد سماع جعفر بن إبراهيم، من علي بن عمر -كما في إسناد هذا الحديث-، ولم أقف علىٰ سماع علي بن عمر من أبيه، ووقفت علىٰ سماع لعمر بن علي، من أبيه زين العابدين علي بن الحسين(٣).

ومن خلال ما سبق يتبين أن الحديث ضعيف لحال جعفر بن إبراهيم، فإنه لا يُحتَمل منه مثل هذا التفرد، علاوةً علىٰ أنه يروي بهذا الإسناد أحاديث مناكير، كما سبق ذلك عن ابن حبان.

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروىٰ عن عليٍ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد روي بهذا الإسناد أحاديث صالحة فيها مناكير، فذكرنا هذا الحديث لأنه غير منكر: «لا تجعلوا قبري عيدًا، ولا بيوتكم قبورًا»، قد روي عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه»، ومعنىٰ كلامه أنه ذَكَر هذا الحديث -مع ما في مرويات هذا الإسناد من مناكير- لكون لفظ الحديث غير منكر.

---

(١) تسمية من روي عنه من أولاد العشرة لابن المديني (ص٧٨)، الطبقات لحميد بن زنجويه (ص٤٨٤)، الثقات (٧/ ١٨٠)، الفخري في أنساب الطالبيين (ص٣٥)، تقريب التهذيب (٤٩٨٤).

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٢٣٦)، الكفاية (٢/ ٢٠٤)، تقريب التهذيب (٤٧٤٩).

(٣) تاريخ دمشق (٤١/ ٣٨٢، ٤٠٨)، تهذيب الكمال (٢٠/ ٣٩١).

❖ ومما يزيد من نكارة الحديث بهذا الإسناد: أن القصة التي حدّث علي بن الحسين بالحديث بسببها، رُوي نحوُها عن ابن عمه الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب من وجه أصح.

فروىٰ عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن سهيل بن أبي سهل قال: «رآني الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عند القبر، فناداني، وهو في بيت فاطمة يتعشىٰ، فقال: هلم إلىٰ العشاء، فقلت: لا أريده، فقال: ما لي رأيتك عند القبر؟ قلت: سلمت علىٰ النبي ﷺ، فقال: إذا دخلت إلىٰ المسجد فسلم، ثم قال: إن رسول الله ﷺ قال: «**لا تتخذوا بيتي عيدًا، ولا تتخذوا بيوتكم مقابر، لعن الله اليهود، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وصلوا عليّ، فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم**»، ما أنت ومن بالأندلس إلا سواء»[(١)]، وهو مرسل كما سيأتي.

ورواه إسماعيل بن جعفر، ومحمد بن عجلان -في رواية الثوري، وأبي خالد الأحمر-، عن سهيل بن أبي سهل، بنحوه مختصرًا[(٢)].

ورواه الليث بن سعد، عن محمد بن عجلان، عن سهيل، وسعيد بن أبي سعيد مولىٰ المهري، كلاهما عن الحسن بن الحسن بن علي، أنه رأىٰ رجلًا وقف علىٰ البيت الذي فيه قبر النبي ﷺ يدعو له ويصلي عليه، فذكر الحديث بنحوه[(٣)].

ورواه حبان بن علي العنزي، عن محمد بن عجلان، عن أبي سعيد مولىٰ

---

(١) سنن سعيد بن منصور [كما في اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٣٣٨، ٢/ ١٧٢)، والإخنائية (ص٢٦٧)]، مسند يعقوب بن شيبة [كما في جامع الآثار (٨/ ١٠٨)]، فضل الصلاة علىٰ النبي لإسماعيل القاضي (٣٠).

(٢) حديث علي بن حُجْر (٤٣٦)، مصنف عبد الرزاق (٤٨٣٩، ٦٧٢٦)، مصنف ابن أبي شيبة (٧٦٢٥).

(٣) تاريخ دمشق (١٣/ ٦٢)، تاريخ الإسلام (٢/ ١٠٨٠)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٨٣).

المهري، عن النبي ﷺ مرسلًا[(١)]، فجعله عن أبي سعيد، والد سعيد، ولم يذكر الحسن بن الحسن.

وهو محفوظ عن محمد بن عجلان علىٰ الوجهين الأول والثاني، لأن رواتهما ثقات، وأما الثالث فهو من رواية حبان بن علي، وهو ضعيف[(٢)]، ومع ضعف هذا الوجه إلا أن فيه نوع تقوية للوجه الثاني، في أن ذكر سعيد بن أبي سعيد مولىٰ المهري له أصل.

وتحصل من ذلك أنه يُروىٰ عن الحسن بن الحسن من طريقين:

الأول: سهيل بن أبي سهل، صاحب القصة، وقع اختلاف في اسمه، الصحيح أنه سهيل بن أبي سهل -كما ذكر ذلك يعقوب بن شيبة-، وترجم له البخاري: «سهيل، عن حسن بن حسن، روىٰ عنه محمد بن عجلان، منقطع»، والظاهر أنه يعني بمنقطع: أن الحديث الذي رواه عن الحسن مرسل، وذكره ابن حبان في الثقات[(٣)]، والظاهر أنه مقبول، حيث روىٰ عنه هذا الحديث ثلاثة: الدراوردي، وإسماعيل بن جعفر، ومحمد بن عجلان، وهذا مُخرِجٌ له عن حد الجهالة، ولأنه صاحب القصة، وذلك مما يرجح حفظَه لهذا الحديث.

الثاني: سعيد بن أبي سعيد مولىٰ المهري، أبو السميط، أصله من المدينة، ذكره ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار، وفي الثقات، في أتباع التابعين، وترجم له البخاري وذكر له راويين غير ابن عجلان، ولم يذكر ابن عجلان[(٤)].

---

(١) سنن سعيد بن منصور [اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٧١)، الإخنائية (ص٢٦٦)، إغاثة اللهفان (١/ ٣٤٧)].

(٢) تقريب التهذيب (١٠٨٤).

(٣) التاريخ الكبير (٤/ ١٠٥)، مسند يعقوب بن شيبة [كما في جامع الآثار لابن ناصر الدين (٨/ ١٠٨)]، الثقات لابن حبان (٦/ ٤١٨).

(٤) التاريخ الكبير (٣/ ٤٧٤)، الجرح والتعديل (٤/ ٣٢، ٧١)، الطبقات لحميد بن زنجويه (ص٢٣٥)، مشاهير علماء الأمصار (ص١٨٧)، الثقات (٦/ ٣٦٣)، لسان الميزان (٤/ ٥٤).

ولم أقف علىٰ سماع لسعيد بن أبي سعيد من الحسن بن الحسن، ويحتمل أن يكون أخذه من سهيل صاحب القصة أو غيره، فالعمدة في هذا الحديث علىٰ سهيل صاحب القصة.

والذي يظهر لي أن إسناده إلىٰ الحسن بن الحسن إسنادٌ حسنٌ، وهو مرسل، فإن الحسن بن الحسن تابعي(١).

وروىٰ سعيد بن أبي مريم، عن محمد بن جعفر بن كثير، عن حميد بن أبي زينب، عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن أبيه رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «**حيثما كنتم فصلوا عليّ، فإن صلاتكم تبلغني**»، ولم يذكر بقية الحديث(٢)، وهو ضعيف لا يصح، حميد بن أبي زينب فيه جهالة، لا يُذكر إلا في هذه الرواية(٣)، والإسناد غريب كما أشار إليه الطبراني.

وروىٰ أبو بكر الحنفي عبد الكبير بن عبد المجيد، عن عبد الله بن نافع، عن العلاء بن عبد الرحمن، قال: سمعت الحسن بن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ: «**صلوا في بيوتكم، لا تتخذوها قبورًا، ولا تتخذوا بيتي عيدًا، وصلوا عليّ** . . .»(٤).

ولا يصح أيضًا، عبد الله بن نافع مولىٰ ابن عمر ضعيف(٥)، وروايته عن العلاء أنه سمع الحسن بن علي غريبة، وهي تدل علىٰ عدم ضبطه لهذا الحديث، فبين وفاة الحسن ووفاة العلاء بن عبد الرحمن ثمانين سنة أو أكثر(٦).

---

(١) تقريب التهذيب (١٢٣٦).

(٢) الصلاة علىٰ النبي لابن أبي عاصم (٢٧)، الذرية الطاهرة للدولابي (١١٩)، المعجم الأوسط (٣٦٥).

(٣) الإكمال لابن ماكولا (٤/ ١٦٥)، مجمع الزوائد (١٠/ ١٦٢).

(٤) مسند أبي يعلىٰ (٦٧٦١).

(٥) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٣)، تهذيب الكمال (٣٦١١)، تقريب التهذيب (٣٦٨٥).

(٦) التاريخ الكبير (٢/ ٢٨٦، ٦/ ٥٠٨)، سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٧٧، ٦/ ١٨٧).

وأما قوله في الحديث: «**لا تتخذوا بيوتكم قبورًا**»، فقد ورد في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر، وغيره(١).

والخلاصة: أن حديث علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، ضعيف، لتفرد جعفر بن إبراهيم به، ولا يحتمل منه هذا التفرد، ولأن إسناده هذا بخصوصه -الذي روىٰ به هذا الحديث- تكثر فيه المناكير، وأن حديث «**لا تجعلوا بيتي عيدًا**» قد ورد بإسنادٍ حسنٍ عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما مرسلًا، والله أعلم.



(١) البخاري (٤٣٢، ١١٨٧)، مسلم (٧٧٧، ٧٨٠).



باب ما جاء أن بعضَ هذه الأمة يَعبدُ الأوثان

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٥٣] عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «لتَتّبِعُنّ سَنَنَ مَن كان قَبلكم، حَذوَ القُذة بالقُذة[١] . . .» الحديث، أخرجاه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٧٣٢٠): حدثنا محمد بن عبد العزيز، حدثنا أبو عمر الصنعاني -من اليمن-، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، قال: «**لَتَتْبَعُنّ[٢] سَنَنَ من كان قبلكم، شِبرًا شِبرًا[٣]، وذراعًا بذراع، حَتىٰ لو دَخَلُوا جُحرَ ضَب تَبعتُمُوهم**»، قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارىٰ؟ قال: «**فمَن!**».

التخريج:

* أخرجه مسلم (٢٦٦٩)، عن **سويد بن سعيد**، عن حفص بن ميسرة أبي عمر الصنعاني، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩)، من طريق **أبي غسان محمد بن مُطرِّف**، عن زيد بن أسلم، به بنحوه.

---

(١) قال أبو عبيد: «والقُذَذ: رِيشُ السهم، كلُّ واحدةٍ منها قُذَّة، . . . «حذو القُذَّة بالقُذَّة» يعني: كما تُقَدَّرُ كُلُّ واحدةٍ منهن علىٰ صاحِبَتها»، غريب الحديث لأبي عبيد (١/ ٣٣٦).

(٢) وضُبطت الكلمة في الرواية الثانية عند البخاري -كما في التخريج- بالضبط الذي ضُبط به متن المؤلف.

(٣) وفي بعض نسخ الصحيح -كما في هامش السلطانية-: «شبرًا بشبر».



الدراسة:

الحديث متفق عليه.

وذكره المؤلف بلفظ: «**حذو القُذَّة بالقُذَّة**»، ولم أجده بهذا اللفظ من حديث أبي سعيد، ويحتمل أن يكون أخذه من ابن تيمية، فإنه ذكره -في عدة مواضع- بهذا اللفظ من حديث أبي سعيد وعزاه للصحيحين[١]، وقال الشيخ سليمان بن عبد الله عن إيراد المؤلف للحديث بهذا اللفظ: «ولعله نقله عن غيره»[٢].

وقد ورد هذا اللفظ في أحاديث أخر[٣]، والله أعلم.



(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٧٩، ١٦٩)، الفتاوىٰ (١٠/ ٦٥٦، ٢٧/ ٢٨٦)، بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٧٥).

(٢) تيسير العزيز الحميد (١/ ٦٥١).

(٣) من حديث شداد بن أوس، وحذيفة، وابن مسعود، وغيرهم، مسند أحمد (١٧١٣٥)، جامع معمر (٢٠٧٦٥)، مصنف ابن أبي شيبة (٣٨٥٣٣).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٥٤] ولمسلم عن ثوبان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله زَوَىٰ[١] لي الأرض، فرأيتُ مشارقها ومغاربها، ...» الحديث.

ورواه البرقاني في صحيحه وزاد: «**وإنما أخاف علىٰ أمتي الأئمة المضلين، ...**» الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٢٨٨٩): حدثنا أبو الربيع العَتَكي، وقتيبة بن سعيد، كلاهما عن حماد بن زيد -واللفظ لقتيبة- حدثنا حماد، عن أيوب، عن أبي قِلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن اللهَ زَوَىٰ لي الأرضَ، فرأيتُ مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغُ ملكُها ما زُوِيَ لي منها، وأُعطيتُ الكنزين الأحمرَ والأبيضَ، وإني سألت ربي لأمتي ألّا يُهلكَها بسنةٍ بعَامَّة، وألّا يُسلِّط عليهم عدوًا من سوىٰ أنفسهم فيَسْتَبيح بَيْضَتَهم، وإن ربي قال: يا محمد، إني إذا قضيتُ قضاءً فإنه لا يُرد، وإني أَعطيتُك لأمتك ألّا أهلكهم بسنةٍ بعَامَّة، وألّا أُسلِّط عليهم عدوًا من سوىٰ أنفسهم يَسْتَبيحُ بَيْضَتَهم، ولو اجتمع عليهم مَن بأقطارها** -أو قال: مَن بينَ أقطارها- **حتىٰ يكونَ بعضُهم يهلك بعضًا، ويسبي بعضُهم بعضًا**».

وأخرجه البرقاني[٢] من طريق أبي الربيع العتكي، وقتيبة بن سعيد، وزاد: «**وإنما أخاف علىٰ أمتي الأئمة المُضلِّين، وإذا وقع[٣] عليهم السيف لم**

---

(١) وفي رواية: «زُويَت لي الأرض»، قال أبو عبيدة معمر بن المثنىٰ: «جُمِعَت»، غريب الحديث لأبي عبيد (١/١١٦).

(٢) كما ذكره عنه الحميدي في الجمع بين الصحيحين (٣/٥٣٥)، وحذف الحميدي أول الإسناد، والمقصود بصحيح البرقاني الذي ذكره المؤلف: مستخرجه علىٰ الصحيحين، والموجود منه الجزء الأول، وليس فيه هذا الحديث.

(٣) هكذا في المطبوع من الجمع بين الصحيحين، والموجود في مصادر التخريج: «وُضِعَ».

يُرفَع إلىٰ يوم القيامة، ولا تقومُ الساعة حتىٰ يَلحَقَ حَيٌّ من أمتي بالمشركين، وحتىٰ يَعبُد فئامٌ من أمتي الأوثان، وإنه سيكون من أمتي كذابون ثلاثون، كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي، ولا تزالُ طائفة من أمتي علىٰ الحق منصورين، لا يَضرهم من خذلهم، حتىٰ يأتي أمرُ الله ﷻ».

التخريج[1]:

* أخرجه مسلم (١٩٢٠)، عن شيخيه بنفس الإسناد، مقتصرًا علىٰ جملة: «لا تزال طائفة من أمتي . . .».

* وأخرجه **ابن أبي عاصم** في الآحاد والمثاني (٤٥٦)، وفي الديات (٧٥)،

عن أبي الربيع العتكي سليمان بن داود الزهراني، به، بتمامه بزيادة البرقاني،

ولم يذكر جملة: «وإذا وُضع السيف في أمتي لم يُرفع إلىٰ يوم القيامة».

* وأخرجه **الترمذي** (٢١٧٦، ٢٢٠٢، ٢٢١٩، ٢٢٢٩)،

وابن حبان (٧٢٣٨)، عن **محمد بن عبد الله بن الجنيد**،

كلاهما (الترمذي، وابن الجنيد)، عن قتيبة بن سعيد، به بتمامه بزيادة البرقاني،

وفرقه الترمذي في مواضع، والموضع الأول هو نفس اللفظ الذي اقتصر عليه مسلم،

وساقه ابن الجنيد سياقة تامة، وفَصَل بين اللفظ الذي اقتصر عليه مسلم،

(١) سأعتمد علىٰ متن مسلم والبرقاني جميعًا في بيان فروقات المتون، ووضعتُ متابعتَين لشيخَيْ مسلم، لكل واحد متابعة، وذكرت في التخريج ما له أهمية في معرفة حال الحديث بتمامه، وفيه أمور وعلل لم أخرّجها، وأشرت إلىٰ بعضها في الدراسة، وذلك لعدم الحاجة إليها؛ إذْ هي علل غير مؤثرة، والحديث في صحيح مسلم.

واللفظ الذي زاده البرقاني بعبارة: «قال: قال رسول الله ﷺ» ثم أتم الحديث.

* وأخرجه مسلم (١٩٢٠)، وتمّام في فوائده (١٦٥٧)، من طريق **سعيد بن منصور**،

- وأبو داود (٤٢٥٢)، وأحمد (٢٢٣٩٤، ٢٢٣٩٥)، عن **سليمان بن حرب**،

- وأبو داود (٤٢٥٢)، عن **محمد بن عيسىٰ بن الطَّبَّاع**،

- وأحمد (٢٢٤٥٢)، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (٣/ ٩٥٦)، عن **عفان بن مسلم**،

- وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (٣/ ٩٥٦)، عن **مسدد بن مسرهد**، و**عبيد الله بن عمر القواريري**،

- وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤٥٧)، عن **محمد بن عبيد بن حِسَاب**،

- والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٥٢٧)، من طريق **حجاج بن منهال**،

ثمانيتهم (سعيد بن منصور، وسليمان بن حرب، وابن الطَّبَّاع، وعفان، ومسدد، والقواريري، وابن حِسَاب، وحجاج بن منهال)، عن حماد بن زيد، به بنحوه،

وذكروه بتمامه بزيادة البرقاني، إلا سعيد بن منصور، فاقتصر -عند مسلم- علىٰ جملة: «**لا تزال طائفة من أمتي** ...»، واقتصر -عند تمام- علىٰ: «**إذا وُضع السيف في أمتي** ...»، ولم يذكر عفان آخر جملتين: «**وإنه سيكون في أمتي كذابون** ...، **ولا تزال طائفة من أمتي** ...»،

وفَصَل مسددٌ، والقواريري، وحجاج بن منهال، بين اللفظ الذي اقتصر عليه مسلم، واللفظ الذي زاده البرقاني بعبارة: «قال رسول الله ﷺ» ثم أتموا الحديث مفصّلًا أيضًا علىٰ عدة جمل.

* وأخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث (٣/ ٩٥٧)، والروياني في مسنده (٦٣٥)، من طريق **عَبّاد بن منصور**، عن أيوب السختياني، به بتمامه بزيادة البرقاني،

وقال عَبّاد: «قرأتُ في كتاب أبي قِلابة، فعَرَضتُه علىٰ أيوب، فزعم أنه سمعه من أبي قِلابة».

* وأخرجه مسلم (٢٨٨٩)، والروياني في مسنده (٦٢٩)، وابن حبان (٦٧١٤)، والبرقاني [كما في الجمع للحميدي (٣/ ٥٣٥)]، من طريق معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه، وابن ماجه (١٠، ٣٩٥٢)، من طريق سعيد بن بشير، كلاهما عن **قتادة**،

عن أبي قِلابة عبد الله بن زيد الجرمي، به بنحوه،

وذكروه بتمامه بزيادة البرقاني، غير أن مسلمًا ذكر طرفه، ثم أحال متنه علىٰ سابقه، وهو المتن المثبت في الأصل، وقال: «بنحوه».

الدراسة:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه.

وقد رواه مسلم من طريقين عن أبي قِلابة:

❖ **الطريق الأول طريق حماد بن زيد، عن أيوب:**

وروىٰ مسلم هذا الطريق عن أبي الربيع العتكي، وقتيبة بن سعيد، كلاهما عن حماد.

وسبق في التخريج أن ابن أبي عاصم رواه عن أبي الربيع العَتَكي، وأن الترمذي، وابن الجنيد، روياه عن قتيبة بن سعيد، وأن البرقاني ساقه من طريق شيخَي مسلم كليهما أبي الربيع العَتَكي وقتيبة بن سعيد، وكلهم يروون الحديث بالزيادة التي ذكرها البرقاني.

وروىٰ الحديث بتمامه كذلك: سبعةٌ من أصحاب حماد بن زيد -كما سبق-.

وتابع حمادًا علىٰ الحديث بتمامه: عَبّاد بن منصور، وهو صدوق، وفي روايته عن أيوب ضعف[(١)]، ولكن في روايته ما يشير إلىٰ حفظه، فإنه قد قرأ الحديث في كتاب أبي قِلابة، ثم عَرَضه علىٰ أيوب، فأخبره أيوب أنه سمعه من أبي قِلابة، كما سبق في روايته.

وتابعه علىٰ متنه: معمرُ بن راشد، لكنه وهم في إسناد، فرواه عن أيوب، عن أبي قِلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسماء، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ بنحوه، فزاد أبا الأشعث، وجعله عن شداد بن أوس، وكان ربما حدث به علىٰ الصواب -كما نص عليه عبد الرزاق-[(٢)]، ورواية معمر عن أيوب مُنتَقدة[(٣)].

ورواه وهيب، وحماد بن سلمة، وعبد الوهاب الثقفي، وإسماعيل بن عُلَيَّة، عن أيوب، عن أبي قِلابة، عن النبي ﷺ مرسلًا بنحوه[(٤)].

وحماد بن زيد ثقة ثبت، أثبت الناس في أيوب عند أكثر الأئمة، حتىٰ قدمه ابن معين في أيوب علىٰ الثوري، وقال: «ومن خالفه من الناس جميعًا

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٨٦)، تقريب التهذيب (٣١٥٩).

(٢) مسند أحمد (١٧١١٥)، تفسير عبد الرزاق (٨١٤)، «جزء فيه من أحاديث أيوب السختياني» لإسماعيل القاضي (١٨-٢٣)، مسند البزار (٣٤٨٧).

(٣) قال حماد بن زيد: «كان يختلف إلىٰ أيوب جماعة، فخرج واحد إلىٰ اليمن، فحدث عن أيوب بأحاديث، كأنه ليس من حديث أيوب»، وقال ابن معين: «إذا حدثك معمرٌ عن العراقيين فخَفْه؛ إلا عن الزهري وابن طاوس فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا»، وأيوب عراقي بصري، وانتقد البخاري روايةً لمعمر، عن أيوب، ثم قال: «ما أعجبَ حديثَ معمرٍ عن غير الزهري، كان لا يكاد يوجد فيه حديث صحيح»، التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (١/ ٢٧٧)، العلل لابن أبي حاتم (١٤٠٥)، تاريخ ابن أبي خيثمة-الثالث (١/ ٣٢٥)، شعب الإيمان (٤٤٧٧)، تهذيب الكمال (٦٠٧)، معرفة أصحاب أيوب السختياني، د. الصياح (ص٩٠).

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد (١/ ١١٦)، غريب الحديث للحربي (٣/ ٩٥٧-٩٥٨).

في أيوب فالقول قوله»، وكان حماد شديد التوقي والشك في رفع الحديث[١]، وقد تابعه علىٰ وصله قتادة أيضًا كما سيأتي.

فهذا الاختلاف علىٰ أيوب في وصل الحديث وإرساله لعله من قِبَل أيوب نفسه، فإنه ربما قصّر بالحديث توقيًا[٢]، ويؤيده أنه روي عن حماد بن زيد إحدىٰ جمل الحديث من وجه مرسل[٣].

وكل ما سبق يدل علىٰ ثبوت لفظ هذا الحديث بتمامه عن أيوب، قال الترمذي في جميع المواضع التي أخرجه فيها: «هذا حديث صحيح»، وفي بعضها: «حسن صحيح»، وقال أبو نعيم بعدما أخرجه موصولًا بتمامه: «هذا حديث ثابت من حديث أيوب، عن أبي قِلابة»[٤].

❖ الطريق الثاني (طريق معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن قتادة):

وروىٰ مسلم هذا الطريق عن أربعة من شيوخه: محمد بن بشار، وأبو خيثمة زهير بن حرب، ومحمد بن المثنىٰ، وإسحاق بن راهويه، كلهم عن معاذ، ولم يسق متنه كاملًا، بل ذكر طرفه، وأحاله علىٰ متن أيوب الذي قبله.

وقد رواه الروياني عن محمد بن بشار، ورواه ابن حبان، عن أبي يعلىٰ، عن أبي خيثمة، وساقه البرقاني عن محمد بن المثنىٰ، كلهم يروون الحديث بتمامه.

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ١٨٩-١٩٢، ٢/ ٥١٠)، إكمال تهذيب الكمال (٤/ ١٣٩)، التقريب (١٥٠٦).

(٢) سنن النسائي (٤٠٠) الطهور لأبي عبيد (ص٢٦٧)، وفي هذين المصدرين أن من عادة أيوب أنه ربما وقف الحديث ولم يرفعه، ولكن الحديث هنا لا يمكن فيه الوقف، فلعله لجأ إلىٰ الإرسال، فإنه أحد طرقهم في التقصير والتوقّي، ينظر: «الثقات الذين تعمّدوا وقف المرفوع أو إرسال الموصول» د. علي الصياح (١٨-٢٠، ٧١).

(٣) «من أحاديث أيوب السختياني» لإسماعيل القاضي (٢٠-٢٤).

(٤) حلية الأولياء (٢/ ٢٨٩).

وهذا يدل علىٰ ثبوت لفظ هذا الحديث بتمامه -أيضًا- عن معاذ بن هشام الذي أخرجه مسلم من طريقه، وأخرجه الجورقاني بتمامه من طريق الروياني عن محمد بن بشار، ثم قال: «هذا حديث صحيح، أخرجه مسلم في الصحيح، عن محمد بن بشار»[(١)].

ويُنبَّه إلىٰ أن مسلمًا أورد هذا الطريق متابعة، ولم يعتمد عليه، وفيه علة أشار إليها ابن أبي عاصم فقال: «قتادة لم يسمعه من أبي قِلابة»[(٢)]، ونفىٰ ابن معين، وأحمد، والفلاس، ويعقوب بن سفيان، أصلَ سماع قتادة من أبي قِلابة، وقال ابن معين: «إنما حدث عن صحيفة أبي قِلابة»، وقال أحمد: «إنما بَلَغه عنه»[(٣)]، والاعتماد فيه علىٰ حديث أيوب.

وقد رُوي عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي قِلابة، ولا يصح عن يحيىٰ[(٤)].

وتلخص من ذلك أن الحديث بتمامه صحيحٌ علىٰ شرط مسلم، ويظهر لي أن مسلمًا اقتصر علىٰ الجزء الأول منه لأن عددًا من الرواة -كما سبقت الإشارة إليهم في التخريج- يَفصلون بين جمل الحديث بعبارة: «وقال رسول الله ﷺ» ونحو ذلك، وهذا يشير إلىٰ أن الحديث عبارة عن عدة أحاديث سيقت بإسناد واحد، ومن أولئك الرواة: قتيبة بن سعيد -كما في رواية ابن الجنيد عنه-، وقتيبةُ هو الذي ساق مسلم لفظه، ورواه الترمذي عن قتيبة وفرّقه في جامعه.

---

(١) الأباطيل والمناكير (١١٨).

(٢) الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (٤٥٨).

(٣) تاريخ الدوري عن ابن معين (٣٣١٨، ٣٣٥٤)، تاريخ الفلاس (ص٥٨٧)، المعرفة والتاريخ (٢/١٢٤، ٢/١٤١) المراسيل لابن أبي حاتم (٦٣٠-٦٣١).

(٤) المستدرك (٨٣٩٠)، من طريق أبي يعقوب إسحاق بن إدريس الأسواري، عن أبان بن يزيد العطار، عن يحيىٰ بن أبي كثير، وإسحاق بن إدريس متهم بالوضع، لسان الميزان (٢/٤١).

ويؤيد هذا التوجيه أن ابن أبي عاصم ساق الحديث بتمامه في كتابين له، عن أبي الربيع العتكي -شيخ مسلم أيضًا-، وساقه بنفس الإسناد في كتاب ثالث له مقتصرًا علىٰ ما اقتصر عليه مسلم(١).

وقد روىٰ بعضَ جمل هذا الحديث جمعٌ من الرواة غير مَن ذكرت، واقتصرتُ علىٰ ما في الكتب الستة ومن روىٰ الحديث بتمامه ممن تفيدُ روايته في معرفة حال الحديث، والله أعلم.

والخلاصة: أن الحديث صحيح بتمامه، أخرج مسلمٌ بعضَه في صحيحه اختصارًا، والله أعلم.

ولعل المؤلف استفاد هذا الحديث -في عزوه للبرقاني- من ابن تيمية، فإنه ذكر الحديث كما ذكره المؤلف تمامًا، أورده عن مسلم، ثم قال: «ورواه البرقاني في صحيحه وزاد»، فذكر زيادة البرقاني(٢)، والله أعلم.



(١) «السنة» (٢٨٧)، والكتابان الأولان هما: «الآحاد والمثاني»، و«الديات»، وسبقت الإحالة إليهما في التخريج.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٤٠-١٤٢).

بابُ ما جاء في السحر

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٥٥] قال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام سعيد بن منصور في سننه (٢٥٣٤): حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق الهمداني، عن حسان العبسي، قال: قال عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان».

التخريج:

* أخرجه أبو القاسم البغوي [كما في مسند الفاروق لابن كثير (٢/ ٤٨٩)]، عن **أبي روح محمد بن زياد بن فروة البَلَدي**، عن أبي الأحوص سلام بن سليم، به بمثله.

* وأخرجه عبد الرحمن بن عمر رسته في «الإيمان» [كما في تغليق التعليق (٤/ ١٩٦)، والفتح لابن حجر (٨/ ٢٥٢)]، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (٣/ ١١٧٧)، والطبري في تفسيره (٧/ ١٣٥)، وابن المنذر في تفسيره (١٨٧٠، ١٨٧٨)، من طريق **شعبة بن الحجاج**،

- والطبري في تفسيره (٤/ ٥٥٦، ٧/ ١٣٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٤٩٥، ٣/ ٩٧٤)، من طريق **سفيان الثوري**،

- وأبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن الهمداني القاضي في «تفسير مجاهد» (ص٢٨٤)، من طريق **إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق**،

ثلاثتهم (شعبة، والثوري، وإسرائيل)، عن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، به بمثله.

الدراسة:

هذا الأثر يرويه أبو إسحاق السبيعي، ورواه عنه أربعة: أبو الأحوص سلام بن سُليم، وشعبة، وسفيان الثوري، وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق.

ورواية إسرائيل يرويها أبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن الهمداني القاضي، عن إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، عن آدم بن أبي إياس، عن إسرائيل، وذلك في «تفسير ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد» لابن ديزيل، الذي يرويه عن آدم بن أبي إياس، ويسمىٰ اختصارًا «تفسير مجاهد»، وأبو القاسم الذي روىٰ عنه الموجود من هذا التفسير متُكلَّمٌ في عموم سماعه وروايته عن ابن ديزيل، وفي التفسير بوجه خاص(١).

وهذا الأثر صحيح عن أبي إسحاق السبيعي، من رواية أبي الأحوص، وشعبة، والثوري.

❖ وأبو إسحاق السبيعي هو عبد الله بن عمرو الهمداني، ثقة مكثر، مشهور بالتدليس، وكان شعبة والثوري من أصح أصحابه حديثًا عنه(٢)، وقد سمع هذا الأثر من حسان العبسي، كما في رواية شعبة -عند رسته-، وسبق عن شعبة، وعن يحيىٰ القطان، أن رواية شعبة عن شيخٍ له تفيد سماعَ هذا الشيخ من شيخه الذي رواه عنه، وفي خصوص أبي إسحاق السبيعي قال شعبة: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»(٣).

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٥٩١-٥٩٣)، وسماه الثعلبي: «تفسير ورقاء»، ويرويه الثعلبي عن شيخه أبي عبد الله الضبّي، عن أبي القاسم الهمداني، ويرىٰ بعضهم أنه هو «تفسير آدم بن أبي إياس»، الذي ينقل عنه ابن كثير، وابن رجب، والسيوطي، وغيرهم، والظاهر أنه غيره، تفسير الثعلبي (٢/ ١١٤)، استدراكات علىٰ تاريخ التراث العربي (٢/ ٢٣).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٣٣)، معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٣٦٦-٣٦٧)، شرح علل الترمذي (٢/ ٥١٩)، تقريب التهذيب (٥١٠٠)، تعريف أهل التقديس (٩١).

(٣) المدخل إلىٰ علم السنن للبيهقي (٥٤٨)، وسبق طرف المسألة في دراسة الطريق الثالث من الحديث رقم (١٨).

❖ وحسان هو ابن فائد العبسي، قال أبو حاتم: «شيخ»، وذكره ابن حبان في الثقات، قال ابن سعد: «كان قليل الحديث»، وقال البخاري: «سمع عمر، روىٰ عنه أبو إسحاق»، وأدخله مسلم فيمن تفرد أبو إسحاق السبيعي بالرواية عنهم[١].

وقول أبي حاتم: «شيخ» هو تعديل لحاله، وإن لم يكن توثيقًا لضبطه، وقد وضع ابن أبي حاتم في المقدمة هذه العبارة في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، وشَرَحها بأنها تُقال فيمن يُكتب حديثه ويُنظر فيه[٢].

وقد سمع حسانُ هذا الحديث من عمر، كما في رواية شعبة -عند رسته-.

وحسان تابعي كبير؛ لأنه سمع عمر، وعليه فقول أبي حاتم السابق فيه -وهو في هذه الطبقة المتقدمة- يجعل حديثه في درجة القبول؛ لأنه كما سبق النقل عن الذهبي: أن مجاهيل كبار التابعين وأوساطهم يحتمل حديثهم إذا سَلم مما يُستنكر[٣].

وممن روىٰ هذا الأثر شعبة، وممن رواه عن شعبة: يحيىٰ بن سعيد القطان، وممن رواه عن الثوري: عبد الرحمن بن مهدي[٤]، وكلهم: شعبة، ويحيىٰ القطان، وابن مهدي، ممن ينتقون الرجال، خصوصًا يحيىٰ القطان[٥].

والاعتبار بانتقاء الأئمة يكون في حال راوٍ لم يتكلم فيه النقاد بجرح، كما سبق عن ابن أبي حاتم: أنه سأل أباه عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة

(١) الطبقات (٨/ ٢٧٤)، التاريخ الكبير (٣/ ٣٠)، الوحدان (٣٧٠)، الجرح والتعديل (٣/ ٢٣٣)، الثقات (٤/ ١٦٣).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧)، علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٢٤).

(٣) سبق في الحديث رقم (٢٠)، في ترجمة شيبان بن أمية القِتْباني، وكلام الذهبي في ديوان الضعفاء (ص٤٧٨).

(٤) ورواه عن القطان: مسدد في مسنده الكبير [كما في تغليق التعليق (٤/ ١٩٦)]، ورواه عن ابن مهدي: محمد بن بشار -عند الطبري-، وأحمد بن سنان -عند ابن أبي حاتم-، وسبق ذلك في التخريج.

(٥) الجرح والتعديل، د. إبراهيم اللاحم (ص٢٥٢-٢٥٤، ٢٧٩-٢٨٣).

مما يقويه؟ قال: «إذا كان معروفًا بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولًا نفعه رواية الثقة عنه»، وسأل أبا زرعة -أيضًا- عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه؟ قال: «إي لعمري»(١).

وبناءً علىٰ ما سبق فهذا الأثر حسن إن شاء الله، وعلقه البخاري في صحيحه عن عمر رضي الله عنه بصيغة الجزم، وذلك مشعر بثبوته عند البخاري(٢)، قال ابن حجر: «إسناده قوي»(٣).

والخلاصة: أن هذا الأثر حسن عن عمر رضي الله عنه، والله أعلم.



(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٦)، تقدم ذلك في الحديث رقم (٢٠).
(٢) صحيح البخاري (قبل حديث ٤٥٨٣).
(٣) فتح الباري (٨/ ٢٥٢).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٥٦] وقال جابر: «الطواغيت: كُهّان كان يَنزل عليهم الشيطانُ، في كل حي واحدٌ».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام الطبري في تفسيره (٤/ ٥٥٨): حدثنا القاسم، قال: حدثنا الحسين، قال: حدثني حجاج، عن ابن جريج[(١)]: أخبرني أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله، أنه سمعه يقول -وسُئِل عن الطواغيت التي كانوا يتحاكمون إليها- فقال: «كان في جهينة واحد، وفي أسلم واحد، وفي كل حي واحد، وهي كُهّان ينزل عليها الشيطان».

التخريج:

* أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٩٧٦/٣)، من طريق **إسحاق بن إبراهيم بن الضيف الباهلي**، عن حجاج بن محمد الأعور، به بنحوه، مختصرًا،

ولفظه: أنه سئل عن الطواغيت، قال: «هم كهان تَنزل عليهم شياطين».

* وأخرجه ابن أبي حاتم [كما في تغليق التعليق (٤/ ١٩٥)، والدر المنثور (٥١٩/٤)]، من طريق **وهب بن منبه**، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بنحوه،

وزاد في ذكر أحياء العرب: «وفي هلال واحد».

الدراسة:

هذا الأثر يُروىٰ عن جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ من طريقين:

❖ **الطريق الأول: طريق أبي الزبير:**

---

(١) في هذا الموضع قال ابن جريج -قبل أن يروي عن أبي الزبير-: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٦]، قال: «كُهّانٌ تنزل عليها شياطين، يلقون علىٰ ألسنتهم وقلوبهم».

وهذا الطريق يرويه: حجاج بن محمد الأعور، عن عبد الملك بن جريج، عن أبي الزبير.

ورواه عن حجاج: الحسين بن داود المعروف بسُنَيد، وإسحاق بن إبراهيم بن الضيف.

وحجاج بن محمد ثقة ثبت، قال أحمد: «ما كان أضبط حجاجًا، وأصح حديثه، وأشد تعاهده للحروف»، وهو مقدم في ابن جريج[(١)].

وابن جريج ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس[(٢)].

وأبو الزبير هو محمد بن مسلم بن تدرس، اختُلف فيه، وخلاصة أمره قول الإمام أحمد: «قد احتمله الناس»، وقال أبو زرعة: «روىٰ عنه الناس»، قال ابن حجر: «صدوق، إلا أنه يدلس»، روىٰ عنه مالك، أخرج له البخاري مقرونًا، وأخرج له مسلم وأصحاب السنن[(٣)].

وقد سمع ابنُ جريج هذا الحديث من أبي الزبير، وسمعه أبو الزبير من جابر، كما في إسناد هذا الحديث.

❖ **الطريق الثاني: طريق وهب بن منبه:**

وهذا الطريق يرويه إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل بن منبه، عن ابن عمه إبراهيم بن عقيل بن معقل بن منبه، عن أبيه عقيل، عن عمه وهب بن منبه، قال: سألتُ جابر بن عبد الله، فذكر الحديث.

ورجال هذا الإسناد ثقات في الجملة[(٤)]، لكن قال يحيىٰ بن معين: «روىٰ إسماعيل بن عبد الكريم، عن إبراهيم بن عقيل، عن أبيه، عن وهب بن منبه، عن جابر، وقد رأيتُ أنا إبراهيم بن عقيل، كان إبراهيم بن عقيل هذا

---

(١) الجرح والتعديل (٣/١٦٦)، تاريخ بغداد (٩/١٤٢)، تقريب التهذيب (١١٤٤).

(٢) تقريب التهذيب (٤٢٢١).

(٣) الجرح والتعديل (٨/٧٦)، تهذيب الكمال (٥٦٠٢)، تقريب التهذيب (٦٣٣١).

(٤) تقريب التهذيب (٢٢٠، ٤٦٨، ٤٦٩٨، ٧٥٣٥).

يأتي هشام بن يوسف، ولم يكن به بأس، ولكنه ينبغي أن تكون صحيفةٌ وقعت إليهم، لم يلق وهبُ بن منبه جابرًا»، وقال -في رواية ابن أبي مريم- عن حال إسماعيل بن عبد الكريم: «ثقة، رجل صدق، والصحيفة التي يرويها عن وهب، عن جابر، ليست بشيء، إنما هو كتاب وَقَع إليهم، ولم يسمع وهبٌ من جابر شيئًا»(١).

وسئل أحمد عن أحاديث وهب بن منبه، عن جابر، كيف هي؟ قال: «أرجو، ولم يكن إسماعيل يُحدّث بها ونحن ثمة، وكتبت أنا عن إبراهيم بن عقيل بن معقل -شيخًا كبيرًا- حديثين منها»، وقال: «ذهبت إلىٰ إبراهيم بن عقيل، وكان عَسِرًا لا يوصل إليه، فأقمت علىٰ بابه باليمن يومًا أو يومين، حتىٰ وصلتُ إليه فحدثني بحديثين، وكان عنده أحاديث وهب، عن جابر، فلم أقدر أن أسمعها من عسره، ولم يحدثنا بها إسماعيل بن عبد الكريم لأنه كان حيًا، فلم أسمعها من أحد»(٢)، يعني أن إسماعيل بن عبد الكريم لم يكن يحدث بهذه الأحاديث عن إبراهيم بن عقيل لأن إبراهيم كان حيًا، فبناء عليه لم يحدث بها إلا بعد وفاة إبراهيم، وذلك في آخر حياة إسماعيل بن عبد الكريم؛ فقد توفي إسماعيل سنة ٢١٠هـ، وكان أحمد في اليمن سنة ١٩٩هـ(٣).

وقد روىٰ إسماعيل بهذه النسخة عدة أحاديث، وفي كثير منها سماعٌ لوهب بن منبه من جابر(٤)، كما في إسناد هذا الأثر.

---

(١) تاريخ الدوري عن ابن معين (٤٩٠)، (٢/ ١٢١) المراسيل (٨٥٥)، تهذيب الكمال (٤٦٣).

(٢) مسند أحمد (١٤١٣٥)، بدائع الفوائد (٤/ ١٤٤١).

(٣) المحنة للإمام أحمد-رواية صالح (ص١٢٠)، العلل لأحمد-رواية عبد الله (٥٩٠٦)، تهذيب الكمال (٤٦٣).

(٤) الطبقات لابن سعد (٢/ ٧٦، ٩٦، ١٣٢، ١٣٣، ١٥٣)، سنن أبي داود (٣٠٢٣، ٣١٥٠)، بغية الباحث (٣٣، ٣٦، ٥٨٩)، الآحاد والمثاني (١٥٢٥)، الأوائل لابن أبي عاصم (١٨٩)، تعظيم قدر الصلاة (٨٨٩)، صحيح ابن خزيمة (١٣٣)، معجم ابن الأعرابي (٥٤٣-٥٦١)، صحيح ابن حبان (١٢٧٤، ٣٠٣٤، ٥٨٣٩، ٥٨٥٧، ٦١٨٧، ٦٥٠٠).

وقد اعترض المزي علىٰ قول ابن معين في نفيه سماع وهب من جابر، وحاصل اعتراضه في أمرين:

الأول: ورود سماع وهب من جابر بإسناد صحيح إلىٰ وهب، وأورد إسنادًا من هذه النسخة، من طريق إسماعيل بن عبد الكريم.

الثاني: إمكان السماع، وذلك باعتبار سماع همام بن منبه -أخي وهب- من أبي هريرة، وأن أبا هريرة توفي قبل جابر.

فنقض ابن حجر إيراد المزي بقوله: «أما إمكان السماع فلا ريب فيه، ولكن هذا في همام، فأما أخوه وهبٌ الذي وقع فيه البحث فلا ملازمة بينهما، ولا يحسن الاعتراض علىٰ ابن معين بذلك الإسناد، فإن الظاهر أن ابن معين كان يُغَلِّط إسماعيلَ في هذه اللفظة: «عن وهب: سألت جابرًا»، والصواب عنده: «عن جابر» »[1].

وكلام ابن حجر محكم، ذلك أن ابن معين ذكر أن إسماعيل يروي نسخة بهذا الإسناد، وذكر أنها ليست بشيء، ثم علّل ذلك بأن وهبًا لم يلق جابرًا، فظاهرٌ جدًا أن ابن معين قد اطلع علىٰ ما في هذه النسخة من صيغ السماع، وإلا لم يكن هناك كبير معنىٰ في تعليل ابن معين هذه النسخة بأن وهبًا لم يلق جابرًا، أو لم يسمع من جابر، مع الأخذ بالاعتبار أن كثيرًا مما ورد في هذه النسخة هو بصيغ السماع، فيبعد جدًا عدم اطلاع ابن معين عليه.

فمحصل نقد ابن معين لهذه النسخة: أن وهب بن منبه لم يلق جابر بن عبد الله، مع كون هذه النسخة يَرِدُ فيها التصريح بالسماع، فلهذا قال: «ليست بشيء».

ومما يؤيد ما قاله ابن معين: ما رواه هشام بن يوسف الصنعاني، عن

(١) تهذيب الكمال (٣/ ١٤٠)، تهذيب التهذيب (١/ ١٦٠).

عقيل بن معقل، قال: سمعت وهب بن منبه يقرأ صحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، يذكر فيها أن جابرًا رضي الله عنه قال: ... فذكر حديثًا[(١)].

وسبق ما تضمنه مجموع كلام الإمام أحمد من أن إسماعيل بن عبد الكريم لم يكن يحدث بهذه الأحاديث إلا في آخر حياته، ويحتمل أن يكون ذلك من أسباب هذه النكارة التي وقعت في حديثه، والله أعلم.

وصحيفة جابر رضي الله عنه مشهورة، وقعت إلىٰ عدد من التابعين، منهم: مطرف بن عبد الله، والحسن البصري، وقتادة، وثابت البناني، وأبو سفيان طلحة بن نافع، وأبو بشر جعفر بن إياس، وأبو عمران الجوني، وعُرضت علىٰ سعيد بن المسيب، والشعبي، وسليمان التيمي، وغيرهم، وأصل الصحيفة من كتاب سليمان بن قيس اليشكري، عن جابر، فقد سمع من جابر، وكتب عنه كتابًا، ثم مات في حياة جابر رضي الله عنه[(٢)].

وقد أثبت مسلم، وابن منده، وأبو أحمد الحاكم، سماعَ وهب بن منبه من جابر[(٣)]، اعتمادًا -فيما يظهر- علىٰ ظاهر الأسانيد التي سبق ذكرها.

والأظهر ما ذهب إليه يحيىٰ بن معين؛ لأنه مطلع علىٰ علة السماع المذكور كما سبق.

وبناء علىٰ ذلك فهذا الطريق فيه انقطاع.

---

(١) أخبار مكة للفاكهي (١٦٩٠).

(٢) معرفة الرجال لابن معين-رواية ابن محرز (٢/ ١٩٦)، العلل لأحمد (٣٢٠٧، ٦٠٠٧)، التاريخ الكبير (٤/ ٣١)، جامع الترمذي (١٣١٢)، المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٧٩)، الجعديات (١٠١٩، ١٣١٢)، الجرح والتعديل (٤/ ١٣٦، ٧/ ١٣٥)، المراسيل (٣٥٩)، التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٨٥٦)، الكفاية (٢/ ١٣٧-١٣٩)، ونسبها الجوزجاني -كما في المطبوع من أحوال الرجال (ص٣٢٩)- بأنها صحيفة جابر الجعفي، وهذا بعيد جدًا، وأورد قبلها أنها صحيفة سليمان اليشكري، وعند الترمذي تصريح بأنها صحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وجابر الجعفي متأخر.

(٣) الكنىٰ والأسماء لمسلم (١٨١٩)، فتح الباب في الكنىٰ والألقاب لابن منده (٤٢١٠)، تاريخ دمشق (٦٣/ ٣٧٢).

والأثر ثابت عن جابر من الطريق الأول، وقد علق البخاري هذا الأثر عن جابر، وهو مشعر بصحته عنده، وقال ابن حجر -في ترجمة عقيل بن معقل-: «وعلق البخاري عن جابر في تفسير سورة النساء أثرًا في الكهان، وقد جاء موصولًا من رواية عقيل هذا، عن وهب بن منبه، عن جابر»(١)، وظاهر كلامه يوهم أن البخاريَّ معتمدٌ علىٰ طريق وهب، ولكن تبين أنه جاء من طريق أبي الزبير، وهو أصح وأقرب إلىٰ اللفظ الذي أورده البخاري.

والخلاصة: أن هذا الأثر ثابت عن جابر، من طريق أبي الزبير، والله أعلم.



(١) صحيح البخاري (قبل حديث ٤٥٨٣)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٣٠).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٥٧] عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات، . . .» الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٢٧٦٦): حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، قال: حدثني سليمان بن بلال، عن ثور بن زيد المدني، عن أبي الغيث، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**اجتنبوا السبع المُوبِقَات**»، قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: «**الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات**».

التخريج:

* أخرجه البخاري (٥٧٦٤، ٦٨٥٧)، بنفس الإسناد، مختصرًا في الموضع الأول.

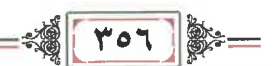
* وأخرجه مسلم (٨٩)، وأبو داود (٢٨٧٤)، والنسائي (٣٦٧١)[1]، من طريق **عبد الله بن وهب**، عن سليمان بن بلال، به بنحوه.

الدراسة:

الحديث متفق عليه.



(١) وقع في بعض النسخ تصحيف: «السِّحر» إلى «الشح»، سنن النسائي، دار التأصيل (٣٦٩٧).



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

> **[٥٨] وعن جندب مرفوعًا: «حَدُّ الساحر ضَربُهُ بالسيف»، رواه الترمذي، وقال: «الصحيح أنه موقوف».**

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام الترمذي (١٤٦٠): حدثنا أحمد بن مَنيع قال: حدثنا أبو معاوية، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «**حَدُّ الساحرِ ضَربةٌ**[١] **بالسيف**».

التخريج:

* أخرجه الترمذي في العلل الكبير (٤٣٠)، بنفس الإسناد.

* وأخرجه **أبو القاسم البغوي** في معجم الصحابة (٥٤٧)، عن جده أحمد بن مَنيع، به بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي عاصم في الديات (٢٣٦)، عن **أبي يعقوب إسحاق بن سليمان البغدادي**،

- وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٥٤٧)، عن **شجاع بن مخلد البغوي**،

- وابن قانع في معجم الصحابة (١/ ١٤٤)، من طريق **أبي كريب محمد بن العلاء**،

---

(١) كذا في مطبوعات جامع الترمذي، وجاء في مخطوطته «نسخة الكروخي» (ل١٠٤/أ): «ضربه» هكذا مهملةً من غير ضبط، قال الطِّيبي: «يروىٰ بالتاء، والهاء، والثاني أولىٰ»، وقال المناوي: «رُوِي بالتاء وبالهاء، والأوّل أولىٰ، ثم رأيت المصنف (يعني السيوطي) ذَكَره في نسختِه بخطِّه بالهاء»، شرح مشكاة المصابيح (٨/ ٢٥٠٨)، فيض القدير (٣/ ٣٧٦)، واختلفت مطبوعات مصادر الطرق في ضبط هذه اللفظة، ومؤدّىٰ الضبطين واحد.

- وابن عدي في الكامل (١/٤٦٢)، والبيهقي (١٦٥٧٨)، من طريق **أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم القطيعي**،

- والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٥٩٠)، من طريق **أبي الشعثاء علي بن الحسن بن سليمان**،

- والجصاص في أحكام القرآن (١/٦٦)، من طريق **محمد بن سعيد بن سليمان ابن الأصبهاني**،

- والدارقطني في السنن (٣٢٠٤)، من طريق **أحمد بن بُدَيل بن قريش اليامي**،

- وابن أبي زيد القيرواني في الذب عن مذهب مالك (٢/٥٣٩)، من طريق **أبي الربيع سليمان بن داود الزهراني**،

- والحاكم (٨٠٧٢)، من طريق **يحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري**،

- وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٥٩٠)، من طريق **عبيد بن يعيش المَحاملي**،

عشرتهم (إسحاق بن سليمان، وشجاع، وأبو كريب، وأبو معمر القطيعي، وأبو الشعثاء، وابن الأصبهاني، وأحمد بن بُدَيل، وأبو الربيع الزهراني، ويحيىٰ بن يحيىٰ، وعبيد بن يعيش)، عن أبي معاوية محمد بن خازم، به بنحوه،

وسماه أبو كريب، وأبو الشعثاء، وأحمد بن بديل، وأبو الربيع، ويحيىٰ بن يحيىٰ: «جندب الخير»، وزاد أبو كريب: «أنه جاء إلىٰ ساحر فضَرَبه بالسيف حتىٰ مات، وقال: سمعت رسول الله . . .».

* وأخرجه عبد الرزاق (١٨٧٥٢)، وابن حزم في المحلىٰ (١١/٣٩٦)، من طريق **سفيان بن عيينة**،

- والطبراني في الكبير (٢/ح١٦٦٥)، من طريق **مروان بن معاوية الفزاري**،

كلاهما (ابن عيينة، ومروان بن معاوية)، عن إسماعيل بن مسلم المكي، به بنحوه،

إلا أن ابن عيينة جعله عن الحسن مرسلًا، لم يذكر فيه جندبًا.

* وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره [كما في تفسير ابن كثير (٩/ ٣٥٠)]، وابن بشران في أماليه (٨٥٧)، من طريق **أبي معاذ الصائغ**(١)،

- والطبراني في الكبير (٢/ح١٦٦٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٥٨٩)، من طريق **خالد العبد**(٢)،

- وأبو الفرج الأصبهاني في الأغاني (٥/ ٩٤)(٣)، والجصاص في أحكام القرآن -تعليقًا- (١/ ٦١)، من طريق **المبارك بن فضالة**،

- والحاكم (٨٠٧٥)، من طريق **أبي هانئ أشعث بن عبد الملك الحُمراني**،

أربعتهم (أبو معاذ، وخالد العبد، والمبارك بن فضالة، وأشعث بن عبد الملك)، عن الحسن البصري، به بنحوه،

إلا أن المبارك بن فضالة، وأشعث بن عبد الملك، جعلاه موقوفًا علىٰ جندب من فعله،

ولفظ أبي معاذ: عن جندب بن عبد الله البجلي، عن النبي ﷺ: «**إذا أخذتم الساحر فاقتلوه**، ثم قرأ: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]، **قال: لا يَأمَنُ حيث وُجد**»،

---

(١) والطريق إليه عند ابن أبي حاتم، وابن بشران واحد، ولكن جاء عند ابن أبي حاتم: «ابن معاذ -أحسبه الصائغ-»، وما أثبت هو الأقرب؛ لما سيأتي عند دراسة هذا الراوي.

(٢) وسمّاه أبو نعيم: «العبدي» قبل أن يروي الحديث من طريقه، ثم رواه من طريق سعيد بن محمد الوراق، عن "خالد بن عبيد الباهلي، مولىٰ لباهلة"، ولم أقف علىٰ نسبه هذا إلا في هذا الإسناد، ووقع عند ابن كثير في طريق الطبراني: «العبدي»، جامع المسانيد (١٨٨٤).

(٣) رواه من طريق عمر بن شبة، ولعله في بعض كتب ابن شبة، إما «تاريخ الكوفة»، أو «أمراء الكوفة»، أو غيرهما.

ولفظ خالد العبد -عند أبي نعيم-: «جاء جندبٌ وقوم يلعبون ويأخذون بأعين الناس يسحرون، قال: فضرب رجلًا منهم ضربةً بالسيف فقتَله، فرُفِع إلىٰ السلطان وقال: سمعت رسول الله . . .»،

ولفظ المبارك بن فضالة: «أن الوليد بن عقبة كان عنده ساحر يُريه كتيبتين تقتتلان، فتَحمل إحداهما علىٰ الأخرىٰ فتهزمها، فقال له الساحر: أيسرك أن أُريَك هذه المنهزمةَ تغلبُ الغالبةَ فتهزمها؟ قال: نعم، وأُخبر جندبٌ بذلك، فاشتمل علىٰ السيف، ثم جاء، فقال: أَفْرِجُوا، فضربه حتىٰ قتله، ففزع الناس وخرجوا، فقال: يا أيها الناس، لا عليكم، إنما قتلت هذا الساحرَ لئلا يفتنَكم في دينكم، فحبسه قليلًا ثم تركه»،

ولفظ أشعث بن عبد الملك: «أن أميرًا من أمراء الكوفة دعا ساحرًا يلعب بين يدي الناس، فبلغ جندبًا، . . .»، ولم يذكر صورة السحر، وفي آخره: «فأخذه الأميرُ فحبسه، فبلغ ذلك سلمان، فقال: بئس ما صَنَعَا، لم يكن ينبغي لهذا -وهو إمام يؤتم به- يدعو ساحرًا يلعب بين يديه، ولا ينبغي لهذا أن يعاتبَ أميرَه بالسيف».

* وأخرجه ابن المديني [كما في الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٢٥٩)]، والبخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٢٢٢)، من طريق عاصم الأحول،

والبخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٢٢٢)، والبغوي في معجم الصحابة (٥٤٦)، والطبراني في الكبير (٢/ح١٧٢٥)، والدارقطني في السنن (٣٢٠٥)، من طريق هشيم بن بشير، والبخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٢٢٢)، من طريق خالد بن عبد الله الواسطي، كلاهما (هشيم، وخالد بن عبد الله)، عن خالد الحذاء، كلاهما (عاصم الأحول، والحذاء)، عن **أبي عثمان النهدي**،

- وابن المديني [كما في الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٢٥٩)]، والبخاري -تعليقًا- في التاريخ الكبير (٢/ ٢٢٢)، من طريق الأعمش، عن **إبراهيم النخعي**،

- وابن أبي شيبة (٢٩٥٨٠)، والخلال في أهل الملل من كتاب الجامع (٢/ ٥٣١)[١]، من طريق **حارثة بن مُضرِّب**،

ثلاثتهم (أبو عثمان النهدي، وإبراهيم النخعي، وحارثة بن مُضرِّب)، عن جندب رضي الله عنه موقوفًا عليه من فعله،

ورواية إبراهيم النخعي -عند البخاري- فيها: «عن إبراهيم، أراه عن عبد الرحمن بن يزيد: أن جندبًا . . .»، فجعله عن عبد الرحمن بن يزيد، عن جندب،

وسماه أبو عثمان النهدي -في رواية عاصم-: «جندب بن كعب»، وسماه في رواية هشيم، عن الحذاء -عند البخاري، والدارقطني-: «جندب البجلي»، وسماه -في رواية خالد بن عبد الله، عن الحذاء-: «جندب الأزدي»،

ولفظ أبي عثمان النهدي -في رواية عاصم-: «رأيتُ الذي يلعب بين يدي الوليد بن عقبة، فيُري أنه يقطعُ رأسَ رجل ثم يعيده، فقام إليه جندب بن كعب، فضرب وسطه بالسيف، وقال: قولوا له فليُحي نفسَه الآن، قال: فحبس الوليدُ جندبًا، وكتب إلىٰ عثمان رضي الله عنه، فكتب عثمانُ أن خل سبيلَه، فتركه»، وبنحوه لفظ خالد بن عبد الله، عن الحذاء، وفيه: «فذَبَحَ إنسانًا، وأبانَ رأسه، فعَجِبنا»، ولفظ هشيم، عن الحذاء: «عن جندب: أنه قَتَل ساحرًا كان عند الوليد، ثم قال: ﴿أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣]»، زاد -عند الطبراني-: «فكان يأخذ السيفَ ويذبحُ نفسَه، ويعمل كذا ولا يضره»،

وفي لفظ إبراهيم -عند ابن المديني-: «يريهم أنه يدخل في فم الحمار ويخرج من ذَنَبه، . . . ويريهم أنه يضرب رأس نفسه فيرمي به، ثم يشتد

---

(١) وسقط من إسناده: «الثوري» بين يحيىٰ بن سعيد، وأبي إسحاق السبيعي، والظاهر أن السقط قديم، فقد أورده بهذا السقط ابن كثير في تفسيره (١/ ٥٣٨-٥٣٩، البقرة: ١٠٣).

فيأخذه ثم يعيده مكانه، فانطلق جندب . . .، وأُخِذ جندبٌ وأصحابُه فسُجِنوا، فقال لصاحب السجن: قد عرفتَ السبب الذي سُجِنَّا فيه، فخَلِّ سبيلَ أحدنا حتىٰ يأتي عثمان، فخلىٰ سبيل أحدهم، فبلغ ذلك الوليدَ، فأخذ صاحبَ السجن فصَلَبه، قال: وجاء كتاب عثمان أن خَلِّ سبيلَهم ولا تعرض لهم، ووافىٰ كتابُ عثمان قبل قتل المصلوب فخلىٰ سبيله»،

ولفظ حارثة بن مُضرِّب مختصرٌ بأصل القصة.

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن جندب ﷺ من أربعة طرق:

❖ **الطريق الأول (طريق الحسن البصري):**

واختُلف فيه عن الحسن البصري علىٰ وجهين:

الوجه الأول (المرفوع):

وهذه رواية: إسماعيل بن مسلم المكي، وأبو معاذ الصائغ، وخالد العبد.

الوجه الثاني (الموقوف علىٰ جندب ﷺ من فعله):

وهذه رواية: المبارك بن فضالة، وأشعث بن عبد الملك.

فأما الوجه الأول فرواه ثلاثة كما سبق، أولهم إسماعيل بن مسلم المكي، واختُلف علىٰ إسماعيل في ذكر جندب وحذفه، فرواه عنه: أبو معاوية، ومروان بن معاوية، موصولًا بذكر جندب، ورواه عنه: سفيان بن عيينة، مرسلًا بحذف جندب.

والذي يظهر أن كلا الوجهين محفوظان عن إسماعيل؛ لأن الرواة لكلا الوجهين ثقات، وإسماعيل بن مسلم المكي ضعيف، قال عنه يحيىٰ بن سعيد: «لم يزل مختلطًا، كان يحدثنا بالحديث الواحد علىٰ ثلاثة ضروب»، وقال

أبو حاتم: «ضعيف الحديث مُخَلِّط»[1]، فتحديث إسماعيل بهذين الوجهين لعله من هذا الاضطراب.

ويحتمل ألّا يكون الوجه الثاني محفوظًا عن إسماعيل بن مسلم، وإنما أرسل ابنُ عيينة الحديث لاحتماله وهم إسماعيل بن مسلم فيه، فابن عيينة نفسُه قد روىٰ قصة جندب في قتل الساحر[2]، ونُقل عن ابن عيينة أيضًا أنه ضعف إسماعيل، فقال عنه: «كان يخطئ في الحديث، جعل يحدث فيخطئ، أسأله عن الحديث من حديث عمرو بن دينار فلا يدري، إن كان عِلْمُه أيضًا لَمَّا سمع منه الحديث كما رأيتُه، فما كان يدري شيئًا»[3]، وعلىٰ هذا الاحتمال يسقط الاختلاف، ولا يكون محفوظًا عن إسماعيل.

وعلىٰ كلا الاحتمالين إسماعيل بن مسلم ضعيف كثير الاضطراب كما سبق، وهو متفق علىٰ ضعفه، ونص الأئمة علىٰ أنه يروي المناكير عن الحسن[4]، وذكر ابن عدي هذا الحديث في مناكير إسماعيل ثم قال: «وأحاديثه غير محفوظة».

وثانيهم أبو معاذ الصائغ، ورواه عنه: حماد بن خالد الخياط، وعنه: محمد بن موسىٰ بن بزيع الشيباني، ولم أجد في طرق الحديث ما يبين من هو أبو معاذ، إلا أن محمد بن موسىٰ بن بزيع قد روىٰ حديثًا آخر بنفس إسناد هذا

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٩٨)، تقريب التهذيب (٤٨٩).

(٢) الاستذكار لابن عبد البر (٢٥/ ٢٤٠)، وابن عيينة قد ورد عنه نحو هذا الصنيع، انظر: العلل لأحمد (١٠٣٦).

(٣) الكامل لابن عدي (١/ ٤٥٤)، تهذيب الكمال (٣/ ٢٠١).

(٤) العلل لأحمد (٢٥٥٦)، حاشية الجرح والتعديل (٢/ ١٩٨) الضعفاء للعقيلي (١/ ٩٢)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٢٠٤-٢٠٦)، وإسماعيل هذا مكي، أصله من البصرة، وقد يشتبه باثنين من الرواة كلاهما ثقة، الأول: إسماعيل بن مسلم العبدي البصري قاضي قيس، وهو يروي عن الحسن، والآخر إسماعيل بن مسلم المكي المخزومي.

الحديث، عن حماد بن خالد، عن أبي معاذ الصائغ، عن الحسن، عن أبي هريرة، ذكره ابن الجوزي ثم قال: «وأما حديث أبي هريرة فإن أبا معاذ هو سليمان بن أرقم»، وروي هذا الحديث من طريق آخر عن سليمان بن أرقم، عن الحسن(١)، فالظاهر أن المراد بأبي معاذ الصائغ هو سليمان بن أرقم، فقد اشتهر سليمان بن أرقم أنه يكنىٰ بأبي معاذ ولا يُسمىٰ، ويروي عن الحسن، قال أحمد: «أبو معاذ الذي روىٰ عنه سفيان الثوري، عن الحسن، اسمه سليمان بن أرقم»، وقال الفلاس: «كان سفيان الثوري يحدث عن أبي معاذ، عن الحسن، وهو سليمان بن أرقم»(٢).

وسليمان بن أرقم متروك، قال أحمد: «لا يسوىٰ شيئًا، لا يُروىٰ عنه الحديث»، وقال أبو داود: «متروك الحديث، قلت لأحمد: روىٰ سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن أنس، في التلبية، قال: لا تبالي روىٰ أو لم يرو»(٣)، ومعنىٰ ذلك أنه لا يُنظر لما روىٰ ولا يعتبر به أصلًا.

وثالثهم خالد العبد، ويقال: العبدي، كذبه الفلاس، وابن حبان، والدارقطني وقال: «أكثر روايته عن الحسن»، قال الفلاس: «هو متروك الحديث، قد اجتمعت عليه الأمة»(٤).

وتبين بذلك ضعف هذا الوجه، للضعف الشديد في رواته، ولا يمكن تقوية بعضهم ببعض، ولمخالفتهم رواة الوجه الثاني وهم أوثق منهم، فهذا الوجه لا يصح عن الحسن.

---

(١) الموضوعات (٣/١٤٧)، وأخرج حديث أبي هريرة أيضًا ابن بشران في جزء له [مطبوع ضمن كتاب «سلوك طريق السلف» (ص٢٢٧)]، وطريق حديث أبي هريرة الآخر الذي وقع فيه «سليمان بن أرقم» مسمّىٰ، في: أمثال الحديث لأبي الشيخ (١٢٦).

(٢) الجرح والتعديل (٤/١٠٠)، الكامل (٤/١٠٠، ٢٢٩)، موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/١٢٦).

(٣) العلل لأحمد (١٥٧٠)، سؤالات الآجري لأبي داود (١٥٧٨)، الكاشف (٢٠٦٨).

(٤) الجرح والتعديل (٣/٣٦٣)، الكامل (٣/٤٤٦)، الضعفاء للدارقطني (١٩٨)، ميزان الاعتدال (١/٥٨٤، ٥٩٨).

قال البخاري عن هذا الوجه من رواية إسماعيل: «هذا لا شيء، وإنما رواه إسماعيل بن مسلم، -قال الترمذي: وضَعّف إسماعيل بن مسلم المكي جدًا-» وقال الترمذي أيضًا: «هذا حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يُضَعَّف في الحديث من قِبَل حفظه، ... والصحيح عن جندب موقوف»، وقال ابن المنذر: «وفي إسناد حديث جندب هذا مقال؛ لأن الذي رواه إسماعيل بن مسلم، وهو ضعيف عندهم، أحاديثه تدل علىٰ ذلك»[(١)]، وأورده ابن عدي في مناكير إسماعيل -كما سبق-، وقال البيهقي بعدما أخرجه: «إسماعيل بن مسلم ضعيف».

والصحيح عن الحسن هو الوجه الثاني؛ لأن أحد راوييه هو أشعث بن عبد الملك الحُمراني أبو هانئ، وهو ثقة فقيه، قال يحيىٰ القطان: «لم ألق أحدًا يحدث عن الحسن، أثبت من أشعث بن عبد الملك»، وقال: «كان ثبتًا»، وقال ابن معين: «أشعث صاحب الحسن ثقة»، وقد نص أشعث أنه سمع من الحسن عامة ما حدث به عن الحسن إلا ثلاثة أحاديث ذكرها، وذكر الواسطة فيها بينه وبين الحسن[(٢)]، والراوي الآخر هو المبارك بن فضالة، وسبقت ترجمته، وأنه صدوق، يدلس عن الحسن[(٣)]، وقد جاء عنه هذا الحديث بالعنعنة.

❖ والحسن البصري سبقت ترجمته، وأنه ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرًا ويدلس، ولد بالمدينة في أول العشرين، لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه، ونشأ بوادي القرىٰ، وتوفي سنة ١١٠هـ[(٤)].

---

(١) العلل الكبير للترمذي (٤٣٠)، الإشراف لابن المنذر (٨/ ٢٤٣).

(٢) تاريخ الفلاس (ص٣٠٦)، التاريخ الكبير (١/ ٤٣١)، الجرح والتعديل (٢/ ٢٧٥)، الكامل (٢/ ٣٥)، التقريب (٥٣٥).

(٣) في الحديث رقم (١٤).

(٤) في الحديث رقم (١٤)، الطبقات لابن سعد (٩/ ١٥٧)، تهذيب الكمال (١٢١٦).

وكان عُمُر الحسن زمن قصة جندب دون العشر؛ لأن القصة كانت في إمرة الوليد بن عقبة علىٰ الكوفة -كما سيأتي بيان وقتها-، والظاهر أن الحسن كان بوادي القرىٰ أو المدينة وقتئذ، وهذه الحادثة بالكوفة، فيبعد جدًا حضور الحسن لها.

والحسن يروي فعل جندب في قتل الساحر عند الوليد بن عقبة في ذلك الوقت، ليس يروي هذه القصة عن جندب أنه حدثه بها بعد ذلك.

وعلىٰ ذلك فرواية الحسن لهذا الأثر منقطعة، لأنه لم يشهد الحادثة[1]، والله أعلم.

وسبق ورود تسمية الصحابي في بعض الروايات عن إسماعيل بن مسلم: جندب الخير، وفي رواية أبي معاذ سليمان بن أرقم تسميته: ابن عبد الله البجلي، وتقدم أنه لا يعتمد عليهما.

❖ **الطريق الثاني (طريق أبي عثمان النهدي):**

ورواه عن أبي عثمان النهدي اثنان: عاصم الأحول، وخالد الحذاء.

وعاصم هو ابن سليمان الأحول، سبقت ترجمته، وأنه ثقة، سمع أبا عثمان النهدي[2].

وخالد الحذاء هو ابن مهران، ثقة، قال أحمد: «خالد لم يسمع من أبي عثمان شيئًا، يقول ذلك بعض الناس»، وقال: «خالد ما أُرىٰ سَمع من أبي عثمان كبيرُ شيء، إنما هي أحاديث عاصم»[3]، وكلامه الأخير يشير إلىٰ أنه إن كان سمع من أبي عثمان شيئًا فلا يعني أنه سمع منه كلَّ ما حدث به عنه،

---

(١) ذكر أبو حاتم أن الحسن لم يصح له سماع من جندب، ولكنه يعني: جندب بن عبد الله البجلي، ويسمّىٰ جندب بن سفيان، وأما جندب في هذا الحديث فهو جندب آخر كما سيأتي، المراسيل لابن أبي حاتم (١٣٨)، وينظر: صحيح البخاري (١٣٦٤، ٣٤٦٣)، صحيح مسلم (١١٣)، علل ابن المديني (ص٥٥).

(٢) صحيح البخاري (٤٣٢٦، ٥٦٥٥)، سنن أبي داود (٥١١٣)، سبقت ترجمته في الأثر رقم (١٦).

(٣) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٣٥٦٥)، مسائل أحمد-رواية أبي داود (٢٠٣٤).

بل الغالب من أحاديثه عن أبي عثمان إنما أخذها من عاصم الأحول، وهذا الحديث يرويه عاصم الأحول، فلعل خالدًا أخذ عنه.

فالحديث صحيح عن أبي عثمان النهدي من طريق عاصم الأحول.

وأبو عثمان النهدي هو عبد الرحمن بن مُل -ويقال: بكسر الميم-، وهو ثقة ثبت مخضرم، من كبار التابعين(١).

وهو يروي عن جندب فعله -كما سبق مثله في رواية الحسن-، وقد حضر أبو عثمان النهدي قصة جندب، ففي روايته: «**رأيتُ** الذي يلعب بين يدي الوليد بن عقبة»، وفيها: «فذَبَحَ إنسانًا، وأبانَ رأسه، **فعَجِبْنَا**»، فروايته متصلة صحيحة.

وسبق -في التخريج- أن عاصمًا الأحول سماه: جندب بن كعب، وهو صحيح، وروايته أصح الروايات عن أبي عثمان، واختُلف علىٰ خالد الحذاء، فرواه عنه هشيم -في بعض الروايات عنه- وسماه: جندب البجلي، ووهم في ذلك، ورواه خالد بن عبد الله، وسماه: جندب الأزدي، وهو صحيح كما سيأتي في ترجمته.

وقبيلة بجيلة ليست من قبائل الأزد، ويقال: إنهم أبناء عمومة(٢).

❖ الطريق الثالث (طريق إبراهيم النخعي):

ورواه عن إبراهيم: الأعمش، ووقع في روايته اختلاف في ذكر عبد الرحمن بن يزيد:

فرواه علي بن المديني، عن جرير بن عبد الحميد، عن الأعمش، عن إبراهيم: ولم يذكر عبد الرحمن، وعلقه البخاري، عن الأعمش، عن إبراهيم، وقال: أُراه عن عبد الرحمن بن يزيد.

---

(١) تقييد المهمل (٢/٤٤٩)، تقريب التهذيب (٤٠٤٣).

(٢) الإنباه علىٰ قبائل الرواة، لابن عبد البر (ص٩٢-٩٤، ١٠١، ١٠٩-١١٠).

والبخاري علق هذه الرواية في ترجمة جندب، فبنىٰ ابن أبي حاتم علىٰ ذلك، وذكر عبدَ الرحمن بن يزيد فيمن روىٰ عن جندب[(١)]، والبخاري لم يسند روايته، والظاهر أن الشك منه، ولذلك فالمعتمد هي الرواية الجازمة المسندة، خصوصًا أنها من رواية علي بن المديني.

والأعمش سليمان بن مهران، ثقة حافظ، مدلس، لكن روايته عن إبراهيم النخعي محمولة علىٰ الاتصال؛ إلا ما عُلم أنه دلسه، لأنه مكثر عن إبراهيم، كما أشار إلىٰ ذلك الذهبي[(٢)].

وإبراهيم النخعي سبقت ترجمته، وأنه ثقة يرسل كثيرًا، ولد في حدود سنة ٤٥هـ[(٣)]، وبناء عليه فتكون ولادة إبراهيم بعد القصة بأكثر من عشر سنوات، كما سيأتي بيان وقتها.

والقول في رواية إبراهيم مثل القول في رواية الحسن من أنه يروي فعل جندب في ذلك الوقت، فيلزم منه إدراكه لها، **وعلىٰ ذلك فرواية إبراهيم منقطعة**، والله أعلم.

❖ الطريق الرابع (طريق حارثة بن مُضرِّب):

وهذا الطريق يرويه: يحيىٰ بن سعيد القطان، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق السبيعي، عن حارثة.

والثوري سبقت ترجمته، وأنه ثقة حافظ إمام، وكان ربما دلس[(٤)]، ولكن رواية يحيىٰ القطان عنه تفيد سماعَ الثوري من شيخه، قال يحيىٰ بن القطان: «ما كتبت عن سفيان شيئًا إلا ما قال: "حدثني"، أو "حدثنا"؛ إلا حديثين

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٥١١).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٠٩)، تقريب التهذيب (٢٦٣٠)، وسبقت ترجمة الأعمش في الحديث رقم (١٦، ١٨).

(٣) في دراسة الطريق الثالث من الحديث رقم (١٨).

(٤) في الأثر رقم (٢٢).

-فذكرهما»، وقال ابن المديني: «والناس يحتاجون في حديث سفيان إلىٰ يحيىٰ القطان لحال الأخبار، -قال يعقوب بن شيبة: يعني عليٌّ: أن سفيان كان يدلس، وأن يحيىٰ القطان كان يوقفه علىٰ ما سمع مما لم يسمع-»(١).

❖ وأبو إسحاق السبيعي هو عمرو بن عبد الله الهمداني، سبق أنه ثقة مكثر، مشهور بالتدليس، وأن الثوري كان من أصح أصحابه حديثًا عنه(٢).

❖ وحارثة بن مُضرِّب -ويقال بفتح الراء- العبدي الكوفي، مخضرم، أدرك الجاهلية، وثقه ابن معين، والعجلي، وقال أحمد: «حسن الحديث»، وذَكَره فيمن روىٰ عن علي بن أبي طالب من الرواة الأثبات، وقدمه عثمان بن سعيد الدارمي علىٰ عاصم بن ضمرة، ونقل ابن الجوزي أن ابن المديني قال عنه: «متروك الحديث»، واستنكر الذهبي وابن حجر نقل ابن الجوزي هذا، ولخص حاله ابن حجر بقوله: «ثقة، غلط من نقل عن ابن المديني أنه تركه»(٣).

وذكر ابن معين، وأحمد، أن أبا إسحاق السبيعي تفرد بالرواية عن حارثة، وقال البخاري بعدما ذكر أن أبا إسحاق يروي عنه: «ويُقال إن الشعبي روىٰ عنه، . . . ولا يصح»(٤)، وصح أن يونس بن أبي إسحاق السبيعي رأىٰ

(١) العلل لأحمد (١٢١٢)، علل الحديث للفلاس (١٢٩)، الكفاية (٢/ ١٥٣-١٥٤)، التمهيد (١/ ١٨).

(٢) سبق في دراسة الأثر رقم (٥٥).

(٣) تاريخ الدارمي عن ابن معين (٢٣٤، ٥١٨)، الجرح والتعديل (٣/ ٢٥٥)، الثقات للعجلي (٢٥٢)، تقييد المهمل (٢/ ٤٥١) -وفيه ضبط الراء من اسمه-، الضعفاء لابن الجوزي (٧٣٤)، ميزان الاعتدال (١/ ٤٠٩)، إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٣٥، ٩/ ١١٥)، الإنابة لمغلطاي (١٥٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٢)، التقريب (١٠٧٠).

(٤) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٤٠٤٠، ٤٥٠٤)، التاريخ الكبير (٣/ ٩٤)، وينظر في نقد رواية الشعبي: أطراف الغرائب والأفراد (٢٦١، ٢٦٣)، العلل للدارقطني (٣٢٣)، تاريخ دمشق (٤٤/ ١٦٩).

حارثة بن مُضرِّب، ولكن الظاهر أنه لم يرو عنه، وقد روىٰ يونس، عن أبيه، عن حارثة[١].

وقد روىٰ لحارثة بن مُضرِّب في هذا الحديث وفي غيره: يحيىٰ بن سعيد القطان، وروىٰ له في غير هذا الحديث: شعبة، وعبد الرحمن بن مهدي[٢]، وسبق أنهم ممن ينتقون الرجال، وأن روايتهم معتبرة في توثيق الراوي[٣].

❖ وفيما يتعلق بسماع أبي إسحاق السبيعي من حارثة بن مُضرِّب، فإنه قد صح لأبي إسحاق أصل السماع من حارثة -في رواية شعبة التي سبقت الإشارة إليها-، ولكن هذا الحديث لم أقف عليه إلا بالعنعنة، والذي يظهر لي أنه محمول علىٰ السماع، لأمرين:

الأول: أن يحيىٰ بن سعيد القطان قد روىٰ هذا الحديث، وقد عُرف منهجه واعتناؤه بسماعات المدلسين، وسبق أنه حُكِم باتصال رواية الثوري من أجل يحيىٰ القطان، لكن هذا في شيوخ يحيىٰ، فأما ما يخص أبا إسحاق السبيعي -وهو شيخُ شيخِه-، فقد قال أبو خيثمة زهير بن حرب: «كان يحيىٰ بن سعيد القطان يحدث من حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحاق: سمعت الحارث»[٤]، وذكر الإسماعيلي حديثًا من رواية القطان، عن زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق السبيعي، واستدل برواية القطان علىٰ أن أبا إسحاق لم يدلسه، فقال: «والقطان لا يرضىٰ أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق»، والظاهر أن ذلك ليس خاصًا بروايته عن زهير كما قد يفهم هذا التخصيص من كلام السخاوي[٥]، وظاهر عبارة أبي خيثمة تدل علىٰ عموم اعتناء القطان بتدليس أبي إسحاق.

---

(١) الطبقات لابن سعد (٨/ ٢٣٦، ٣/ ١٥٢)، مصنف ابن أبي شيبة (٨٤٢٣).
(٢) مسند أحمد (٢١٨، ١٠٢٣، ١٠٤٢، ١١٦١، ٢١٠٦٦)، مسند الطيالسي (١١٨، ١١٤٩).
(٣) سبق قريبًا في دراسة حال حسان بن فائد العبسي عند الأثر رقم (٥٥).
(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة-قطعة من الكوفيين (ص١١٤)، الجرح والتعديل (٣/ ٧٨).
(٥) مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص٣٤٩)، فتح الباري (١/ ٢٥٨)، النكت لابن حجر (٢/ ٦٣١)، فتح المغيث (١/ ٣٢٧)، الاتصال والانقطاع، د. إبراهيم اللاحم (ص٣٠٥).

غير أن رواية القطان هاهنا عن الثوري، عن أبي إسحاق، ويحتمل في مثل هذه الحال أن يتركز اهتمام القطان علىٰ تدليس الثوري -كما سبق-، دون تدليس مَنْ فوقَه، فقد قال يحيىٰ: «لم أكن أهتم لسفيان أن يقول لمن فوقه: "قال: سمعت فلانًا"، ولكن كان يهمني أن يقول هو: "سمعت فلانًا"، و"حدثني فلان"»[(١)].

الثاني: ما سبق من أن حارثة بن مُضرِّب لم يرو عنه غير أبي إسحاق، وقد صح أن أبا إسحاق لقيه وسمع منه، فالغالب أن أبا إسحاق إذا روىٰ عنه فقد أخذ منه مباشرة؛ لأنه لا يُعرَف أن أحدًا حمل الحديث ورواه عن حارثة بن مُضرِّب غير أبي إسحاق.

وهذه المسألة -وهي: رواية المدلِّس عمّن لم يرو عنه غيره- هي فيمن صح للمدلِّس منه سماع، فأما إذا لم يثبت للمدلِّس أصل السماع ممن روىٰ عنه، فإنه لا يصح حينئذ أن يُحكَم له بالسماع عندما لا يَروي عنه غيره، ودليل ذلك في رواية أبي إسحاق السبيعي، عن ذي الجوشن الضَّبابي، فذكر مسلم وغيره أنه لم يرو عن ذي الجوشن غير أبي إسحاق، ومع ذلك فقد حكم الأئمة عليه بالانقطاع، لأن ابن ذي الجوشن كان جارًا لأبي إسحاق، فاستظهروا أنه إنما أخذ حديث ذي الجوشن من ابنه[(٢)]، والمسألة الثانية (إذا لم يصح له أصل السماع) لا تختص بالمدلِّس.

ويحتمل أن يَرد مثل ذلك في بعض الأحاديث في المسألة الأولىٰ (إذا صح له أصل السماع)، وهو أن يكون أخذ بعض هذه الأحاديث من راوٍ لم يرو عن شيخ المدلِّس، ويوجد في حال حارثة بن مُضرِّب شبهة لهذا الأمر،

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٩٣)، الكفاية للخطيب (٢/ ١٥٤).

(٢) التاريخ الكبير (٣/ ٢٦٦)، الوحدان لمسلم (٦٣)، المراسيل (٥٢٧)، الجرح والتعديل (٣/ ٤٤٧)، معجم الصحابة للبغوي (٢/ ٣٤١)، المخزون في علوم الحديث، لأبي الفتح الأزدي (٧٨)، إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٩٩).

وهو أن أبا إسحاق يروي عن راو اسمه: خالد بن مُضرِّب، أشار أحمد، والبخاري، وأحمد بن منصور الرمادي، وأبو داود، وأبو حاتم، إلىٰ أنه أخو حارثة بن مُضرِّب[1]، وهذا يقيم شبهة قريبة مما وقع في رواية أبي إسحاق عن ذي الجوشن الضَّبابي، وهو أن يكون أخذ بعض أحاديث حارثة بن مُضرِّب، من أخيه خالد بن مُضرِّب.

ومع ذلك فإن اجتماع الأمرين الأول والثاني مما يقوي القول بسماع أبي إسحاق، والله أعلم.

وحارثة بن مُضرِّب كبير مخضرم -كما سبق-، وهو كوفي، فقد أدرك الحادثة ببلده إدراكًا بينًا، وهي حادثة كبيرة ينبغي أن تشتهر في الكوفة، ولكن ليس في روايته ما يدل علىٰ أنه شهدها، فهي مرسلة.

والإرسال في رواية حارثة يسير؛ لأن الغالب أن مستنده -إن لم يكن شهد القصة- هو اشتهار خبر الحادثة وقتَها، والله أعلم.

❖ وجندب هو ابن كعب -ويقال: ابن عبد الله بن كعب- الأزدي الغامدي[2]، وصَفَه غالب الأئمة كأبي عبيد القاسم بن سلام وابن المديني والمفضل بن غسان الغلابي والبخاري وغيرهم بأنه قاتل الساحر، قال

---

(١) الطبقات لابن سعد (٦/ ٣٧٠)، العلل لأحمد (٤٩٩، ١٤٢٤، ٤٠٣١)، التاريخ الكبير (٣/ ١٧٣)، تسمية الإخوة الذين روي عنهم الحديث لأبي داود (ل٦/ب)، الجرح والتعديل (٣/ ٣٥٢) الثقات (٤/ ٢٠٠، ٦/ ٢٦٤) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٣٣٥).

(٢) وسمّاه بعضهم: «جندب بن زهير»، نقله ابن منده، وأبو نعيم، عن ابن المديني، ومع ذلك سماه ابن منده وأبو نعيم: «ابن كعب»، وأسند ابن عبد البر، عن ابن المديني: «أنه جندب بن كعب»، وفي كلا النقلَين يصفه بأنه قاتل الساحر، فلعله كان يراهما واحدًا، وإن كان القول المسند عنه أرجح، وفي «علل ابن المديني» (ص٦٥-٦٦) فيمن روىٰ عنهم أبو عثمان النهدي: «جندب بن كعب»، واستظهر ابن حجر أن أبا حاتم يراهما واحدًا أيضًا، وقال بعضهم: إنه هو جندب الخير، وورد في بعض الروايات عن إسماعيل بن مسلم -كما سبق-، وفَرّق بعضُهم مثل أبي عبيد، والمفضل بن غسّان الغلابي، بين جندب بن كعب، وبين جندب الخير، وعلىٰ كل حال فالأكثر يسمونه: «جندب بن كعب».

ابن المديني: «له صحبة»، وقال البغوي، والطبراني، وأبو نعيم: مختلفٌ في صحبته[(١)]، وقد رُوي خبرٌ من طرق ضعيفة في وِفَادَتِه مع قومه علىٰ النبي ﷺ[(٢)].

وقد يُفهم مما أورده المؤلف ﷺ في آخر الباب من قول أحمد: «عن ثلاثة من أصحاب النبي ﷺ»، أن أحمد يثبت صحبته، وسيأتي أن أحمد لا يعني جندبًا، وإنما يقصد ثلاثة غيره[(٣)].

فتبين مما سبق أن الصحيح في جميع الطرق الأربعة عن جندب بن كعب: أنه موقوف علىٰ جندب من فعله، وسبق نقل أقوال الأئمة في نقد الوجه المرفوع، وقال الترمذي بعد نقده للوجه المرفوع: «والصحيح عن جندب موقوف».

وأصح الطرق إلىٰ جندب هو طريق أبي عثمان؛ لأنه صح أنه شهد الحادثة، والله أعلم.

❖ وفي هذا الحديث -من أصح طرقه وهو طريق عاصم، عن أبي عثمان النهدي، ومن طريق إبراهيم النخعي أيضًا-: أن عثمان كتب إلىٰ الوليد أن يخلي سبيل جندب، **وهو صحيح**.

وفيه أيضًا من طريق أشعث، عن الحسن: أن سلمان أنكر علىٰ جندب أن يُعاتبَ أميرَه بالسيف، ولكن سبق أن طريق الحسن منقطع، والظاهر أن الحسن لم يسمع من سلمان أيضًا[(٤)].

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٢٢٢)، معجم الصحابة للبغوي (٢/ ٤٠، ٤٤)، الجرح والتعديل (٢/ ٥١١)، معجم الصحابة لابن قانع (١/ ١٤٤)، المعجم الكبير للطبراني (٢/ ١٧٧)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ ٥٧٩)، الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٢٥٨)، تاريخ دمشق «طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق» (١١/ ٣٠٥)، الإصابة (٢/ ٢٤٧، ٢٥٢).

(٢) الطبقات لابن سعد (١/ ٢٤٢)، المتفق والمفترق (١/ ٣٥٩-٣٦٠)، أسد الغابة (٤/ ٢٧٦).

(٣) في دراسة الأثر رقم (٦٠).

(٤) توفي سلمان في خلافة عثمان بالمدائن، وسبق أن الحسن كان صغيرًا بوادي القرىٰ أو المدينة، تاريخ بغداد (١/ ٥٠٩).

❖ ووقع اختلاف في وصف حال الساحر وطبيعة سحره -كما سبق في التخريج-، وغالب تلك الروايات تعود إلىٰ سحر التخييل، ومحتمل أنه كان يفعل عددًا من تلك الأشياء، وسبق أن أصح هذه الروايات رواية عاصم، عن أبي عثمان النهدي.

وقد بين عدد من الأئمة، منهم: البغوي، وابن منده، وأبو نعيم، والبيهقي، وابن عبد البر، وغيرهم، عند ذكرهم للحديث ولترجمة جندب، أن حديث: «حد الساحر ضربةٌ بالسيف» هو اختلافٌ راجعٌ إلىٰ قصة جندب، ومما يؤكد ذلك ورودُ قصة جندب في قتل الساحر في بعض طرق الوجه المرفوع، وهي -كما سبق- رواية عن إسماعيل بن مسلم، ورواية عن خالد العبد.

وعلىٰ ذلك فقول الترمذي: «والصحيح عن جندب موقوف» مراده: أنه موقوف عليه من فعله، لا من قوله كما فهمه عدد من العلماء، فقد فهم بعضهم ذلك، ثم بنىٰ عليه أن قول الصحابي في مثل هذه الأبواب في حكم المرفوع[(١)]، والصواب: أنه من فعله، أي: أنه قتل ساحرًا.

❖ وقصة جندب بن كعب في قتله الساحر وقعت في إمرة الوليد بن عقبة علىٰ الكوفة، وكانت إمرة الوليد علىٰ الكوفة في خلافة عثمان بن عفان، ومدتها خمس سنوات، بين سنة ٢٥هـ حتىٰ سنة ٢٩هـ تقريبًا[(٢)].

قال الجصاص: «وقصة جندب في قتله الساحر بالكوفة عند الوليد بن عقبة مشهورة»[(٣)]، ورويت هذه القصة من طرق كثيرة، أكثرُها مرويَّةٌ عمّن يحكي القصة حكاية، لا يقصد روايتها روايةً عن فعل جندب، وعامّة هؤلاء

---

(١) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي (٣/ ٢٩٣)، الكبائر للذهبي ت: مشهور آل سلمان (ص١٠٤)، فتاوىٰ السبكي (٢/ ٣٢٤)، القول المفيد لابن عثيمين (١/ ٥٠٧).

(٢) تاريخ خليفة بن خياط (ص١٥٧، ١٦٣)، تهذيب الكمال (٣١/ ٥٩).

(٣) أحكام القرآن (١/ ٦٦).

الرواة ممن لم يدرك القصة[١]، ولذلك لم أُخَرِّج حديث جندب إلا مِنْ طريقِ مَنْ نَصّ الأئمةُ علىٰ أنه يروي عن جندب بن كعب، وهم الأربعة الذين سبق ذكرهم، فقد ذكرهم ابن المديني، والبخاري، وابن أبي حاتم، وغيرهم، فيمن روىٰ عن جندب.

❖ وروي من طرق مراسيل: أن النبي ﷺ جعل يقول ذات يوم، أو ليلة: «**جندبٌ، وما جندب، يضرب ضربةً يفرق بها بين الحق والباطل**»، ثم يسوق الرواةُ -عقب الحديث- قصةَ جندبٍ في قتل الساحر، علىٰ أنه المراد بالحديث[٢].

وروي من طرق موصولة لا يصح منها شيء، ويرجع بعضها إلىٰ المراسيل السابقة[٣].

والخلاصة: أن الصحيح في هذا الحديث أنه موقوف علىٰ جندب من فعله، ورفعه لا يصح، وأصح طرق الموقوف طريق أبي عثمان النهدي، والله أعلم.



(١) رويت من طريق أبي عمران الجوني، وعمّار الدُّهْني، وأبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، وغيرهم، المحن لأبي العرب التميمي (ص٢٨١)، الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني (٥/ ٩٤)، المحلىٰ لابن حزم (١١/ ٣٩٦)، الاستذكار (٢٥/ ٢٤٠)، السنن الكبير للبيهقي (١٦٥٨٠)، الأوائل للعسكري (ص٢٩٥).

(٢) كتاب المحاربة من الموطأ لابن وهب (١٣٢)، مصنف عبد الرزاق (١٨٧٤٨، ١٩٣٩٤)، الطبقات لابن سعد (٨/ ٢٤٣)، الأغاني لأبي الفرج (٥/ ٩٥)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣٠٣٣)، المحلىٰ لابن حزم (١١/ ٣٩٦).

(٣) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣٠٣٤)، المحلىٰ لابن حزم (١١/ ٣٩٦)، تاريخ دمشق «ط: المجمع» (١١/ ٣١١-٣١٢).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٥٩] وفي صحيح البخاري: عن بجالةَ بن عَبَدة قال: كتب عمر بن الخطاب: «أَنِ اقتلوا كلَّ ساحر وساحرة»، قال: فقتلنا ثلاث سواحر.

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام البخاري في «صحيحه» (٣١٥٦): حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، قال: سمعت عَمرًا، قال: كنت جالسًا مع جابر بن زيد، وعمرو بن أوس، فحدّثهما بجالةُ -سنة سبعين، عام حج مصعبُ بن الزبير بأهل البصرة، عند درج زمزم-، قال: كنت كاتبًا لجَزء بن معاوية عم الأحنف، فأتانا كتابُ عمر بن الخطاب قبل موته بسنة: «فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس، حتىٰ شَهد عبدُ الرحمن بن عوف: أن رسولَ الله ﷺ أخذها من مجوس هجر»[(١)].

التخريج:

* أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط (٢/ ٨٨٠-٨٨١)، بنفس الإسناد والقصة في أوله، مقتصرًا علىٰ موضع الشاهد مختصرًا: أتانا كتابُ عمر قبل موته بسنة: «اقتلوا كل ساحر».

* وأخرجه أبو داود (٣٠٤٣)، عن **مسدد بن مسرهد**،

- و**أحمد** (١٦٥٧)،

كلاهما (مسدد، وأحمد)، عن سفيان بن عيينة، به بنحوه، مطولًا، وفيه: «اقتلوا كل ساحر»، وقال أحمد: «وربما قال سفيان: وساحرة»، وفيه: «قال: فقتلنا ثلاث سواحر».

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ولم يذكر موضع الشاهد الذي ذكره المؤلف، وسأقتصر علىٰ تخريج موضع الشاهد عند أصحاب الكتب الستة وأحمد اختصارًا، لما سيأتي في الدراسة.

الدراسة:

هذا الأثر صحيح، وهو من جملة كتاب عمر الذي أخرجه البخاريُ في صحيحه محتجًا بالمرفوع منه «أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر»؛ لأنه موضوع كتابه، وقد تبين أن موضعَ الشاهد «اقتلوا كل ساحر» عند البخاري أيضًا بنفس الإسناد في التاريخ الأوسط.

قال الحميدي بعد أن ساقه بطوله: «اختصره البخاري فأخرج المسندَ منه والتفريقَ بين كل ذي محرم من المجوس فقط، وأخرجه أبو بكر البرقاني بطوله كما أوردناه، وهو مشهور من حديث ابن عيينة كذلك»(١).

والحديث مخرجه واحد، وهو كتابٌ كَتَبه عمر بن الخطاب إلىٰ بعض عماله، فتصحيح البخاري للحديث المرفوع الوارد فيه هو تصحيح لجملته، والله أعلم.

ورواه جمع من الأئمة مقتصرين علىٰ المرفوع منه، كما صنع البخاري، منهم الترمذي، وقال بعدما روىٰ المرفوع منه: «وفي الحديث كلامٌ أكثر من هذا»(٢).

---

(١) رواه عن ابن عيينة مطولًا وفيه موضع الشاهد جمعٌ من أصحابه، منهم -سوىٰ من تقدم-: ابن وهب، وعبد الرزاق، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وأحمد بن عبدة الضبّي، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وإسحاق بن أبي إسرائيل، ومحمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، وعبيد الله بن عمر القواريري، ويوسف بن موسىٰ القطان، وعمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن وزير الواسطي، وسعدان بن نصر المُخرِّمي، والحسن بن محمد الزعفراني، وغيرهم، ورواه كذلك معمر، وابن جريج، عن عمرو بن دينار، كتاب المحاربة من الموطأ لابن وهب (١٣٣)، مصنف عبد الرزاق (٩٩٧٣، ٩٩٧٢، ١٨٧٤٦)، الأموال لأبي عبيد (٨٠)، سنن سعيد (٢١٨٠)، ابن أبي شيبة (٢٩٥٨٥، ٣٣٣١٦، ٣٣٣٢٠)، مسند البزار (١٠٦٠)، مسند أبي يعلىٰ (٨٦٠، ٨٦١)، المنتقىٰ لابن الجارود (١١٠٥)، مسند الشاشي (٢٥٤)، سنن الدارقطني (٢١٤١)، شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢٢٧٦)، السنن الكبير للبيهقي (١٧٢٠٦، ١٨٦٨٩)، التمهيد (٢/ ١٢٥)، العلل للدارقطني (٥٨٠)، الجمع بين الصحيحين للحميدي (١/ ١٧٨).

(٢) الترمذي (١٥٨٧)، الكبرىٰ للنسائي (٨٧١٥)، الطيالسي (٢٢٢)، الحميدي (٦٤)، الدارمي (٢٥٤٣).

وروىٰ الشافعي اللفظ الشاهد في موضع، والمرفوع في موضع، وقال: «حديث بجالة متصلٌ ثابت، لأنه أدرك عمر، وكان رجلًا في زمانه، كاتبًا لعماله»(١)، وقال الترمذي «حسن صحيح».

❖ وعزو المؤلف ﷺ لصحيح البخاري، الظاهر أن تبع في ذلك ابن كثير، فإنه أورد موضعَ الشاهد فقط وعزاه للبخاري(٢)، والموضع الذي ذكره ابن كثير فيه يظهر أن المؤلف الشيخ محمد بن عبد الوهاب استفاد منه هاهنا في باب ما جاء في السحر.

وقد أورد بعض العلماء الحديث بطوله، وعَزَوه للبخاري، مثل اللالكائي، والبيهقي، وابن الجوزي، والذهبي(٣).

وساق الشنقيطي موضع الشاهد بإسناد البخاري، ونسبه إلىٰ البخاري في صحيحه، ثم قال: «اعلم أن لفظة «اقتلوا كل ساحر» إلخ في هذا الأثر، ساقطةٌ في بعض روايات البخاري، ثابتةٌ في بعضها، وهي ثابتة في رواية مسدد وأبي يعلىٰ، قاله في الفتح»، ولا أدري ما مستنده في الكلام علىٰ روايات البخاري، فإن كان العزو لصاحب الفتح عائدًا إلىٰ جميع الكلام فلعله فهم من قول ابن حجر حين قال: «زاد مسدد وأبو يعلىٰ في روايتيهما: «اقتلوا كل ساحر» »(٤)، أنهما من روايات البخاري، وهذا ليس مراد ابن حجر كما هو

(١) ونَقَد الشافعيُّ الحديث في كتاب الحدود من الأم، فقال البيهقي: «كذا قال الشافعي في كتاب الحدود، ... وكأن الشافعي ﷺ لم يقف علىٰ حال بَجالة بن عَبَدة حين صنف كتاب الحدود، ثم وقف عليه حين صنف كتاب الجزية»، وقد صححه الشافعي أيضًا في كتاب «الرسالة» واعتمده، الأم (٢/ ٥٦٦، ٥/ ٤٠٨، ٧/ ٣٥٣)، الرسالة للشافعي (ص٤٣١-٤٣٢)، السنن الكبير للبيهقي (١٧/ ٢٧١-٢٧٢).

(٢) تفسير ابن كثير (١/ ٥٣٨، البقرة: ١٠٣).

(٣) شرح اعتقاد أهل السنة (٢٢٧٦)، السنن الكبير (١٨٦٨٩)، الخلافيات (٧/ ٢٨٢-٢٨٣)، المدخل إلىٰ علم السنن للبيهقي (٢٨١)، جامع المسانيد لابن الجوزي (٤٣٠٧)، سير أعلام النبلاء (١/ ٦٩-٧٠).

(٤) فتح الباري (٦/ ٢٦١)، أضواء البيان (٤/ ٥٧٣).

معلوم، وسبق أن الحميدي -وهو متقدم- نسب إلىٰ البخاري المتن المشهور عنه، ولم يزد عليه، والله أعلم.



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٦٠] وصح عن حفصة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «أنها أمرت بقَتل جارية لها سَحَرَتْها، فقُتِلت».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام ابن أبي شيبة (٢٩٥٨٣): حدثنا عَبْدة بن سليمان، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: «أن جاريةً لحفصة سَحَرَتْها، ووجدوا سحرها، واعترفت، فأَمَرَتْ عبدَ الرحمن بن زيد فقَتَلَها، فبلغ ذلك عثمانَ فأنكره، واشتد عليه، فأتاه ابنُ عمر فأخبره أنها سحرتها، ووجدوا سحرَها، واعترفَت به»، فكأن[1] عثمان إنما أنكر ذلك لأنها قَتَلَت بغير إذنه.

التخريج:

* أخرجه بن أبي شيبة (٢٨٤٩١) بنفس الإسناد.
* وأخرجه **عبد الرزاق** (١٨٧٤٧)،

- وعبد الله بن الإمام أحمد في مسائل أبيه (١٥٤٣)، من طريق **يحيىٰ بن سعيد القطان**،
- والخلال في «أهل الملل من كتاب الجامع» (١٣٤٦)، من طريق **علي بن مسهر**،
- والطبراني في الكبير (٢٣/ح٣٠٣)، من طريق **إسماعيل بن عياش**،
- والبيهقي (١٦٥٧٧)، من طريق **أبي معاوية محمد بن خازم**،
- والسِّلَفي في الطيوريات (١٠٤٩)، من طريق **محمد بن عبيد الطنافسي**،

ستتهم (عبد الرزاق، والقطان، وعلي بن مسهر، وإسماعيل بن عياش،

---

(١) ويحتمل أن تكون: «فكان» من غير همز، وفي رواية أبي معاوية فيما يأتي: «وكأنه إنما كان غضبه لقتلها إياها بغير أمره»، وفي رواية الطنافسي: «فكان إنما أنكر عليها...»، وبقية الروايات محتملة للوجهين مثل رواية الأصل.

وأبو معاوية، والطنافسي)، عن عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، به بنحوه،

إلا أن عبد الرزاق تردد في شيخه، فقال: «عن عبد الله، أو عبيد الله بن عمر».

* وأخرجه ابن وهب في الجامع -«ت: رفعت فوزي» (٤٩٨)، وفي كتاب المحاربة من الموطأ (١٢٨)، والخلال في «أهل الملل من كتاب الجامع» (١٣٥٥)، من طريق وكيع بن الجراح، كلاهما (ابن وهب، ووكيع)، عن **عبد الله بن عمر بن حفص العمري**،

- وابن وهب في كتاب المحاربة من الموطأ (١٢٨)، عن **أسامة بن زيد الليثي**،

- وابن عيينة [كما في الاستذكار (٢٥/ ٢٣٧)] **عمَّن سمع نافعًا**،

- وعبد الرزاق (١٨٧٥٧)، من طريق **أيوب السختياني**،

- والسِّلَفي في الطيوريات (١٠٥٠)، من طريق **أبي هاشم**،

خمستهم (عبد الله بن عمر العمري، وأسامة بن زيد، وشيخ ابن عيينة، وأيوب، وأبو هاشم)، عن نافع مولىٰ ابن عمر، به بنحوه، مختصرًا،

وجعله عبد الله بن عمر العمري -في رواية وكيع-، وأيوب، وأبو هاشم: عن نافع مرسلًا،

ورواه ابنُ عيينة، عن شيخه: عن نافع، عن حفصة،

ولم يذكروا جميعًا إنكار عثمان ومراجعة ابن عمر له، إلا أبا هاشم، ولفظه: «أن غلامًا لحفصة زوج النبي ﷺ سَحَرَها، فأمرت عبد الرحمن بن زيد فضرب عنقه، فأرسل عثمانُ إلىٰ عبد الرحمن فقال: ما حملك علىٰ ما صنعت؟ فجاءه عبدُ الله بن عمر، وكان ابنها أو ابن أخيها، فضرب عنقه[1]»،

---

(١) هكذا لفظه كما في مخطوطته (ل٢٢٦/ب)، وعلىٰ لفظة «وكان ابنها . . .» حاشية في المخطوط: «في الأصل مشكلة، كأنّها: أكان، أو: لو كان»، ويظهر أنه وقع ارتباك في النص، أو انتقال نظر،=

ولفظ أيوب: «أن حفصة سُحِرَت، فأمرت عبيدَ الله أخاها فقَتَل ساحرتين».

الدراسة:

الأثر يرويه نافع مولىٰ ابن عمر، واختلف عنه علىٰ ثلاثة أوجه:

الأول: عن نافع، عن ابن عمر ﵄.

وهذه رواية: عبيد الله بن عمر العمري، وأخوه عبد الله بن عمر العمري -في رواية ابن وهب-، وأسامة بن زيد الليثي.

الثاني: عن نافع، مرسلًا.

وهذه رواية: عبد الله بن عمر العمري -في رواية وكيع-، وأيوب، وأبو هاشم.

الثالث: عن نافع، عن حفصة ﵂.

وهذه رواية: شيخ ابن عيينة.

وسبق في التخريج وقوع إشكال في رواية عبد الرزاق، وأنه تردد في شيخه: هل هو عبد الله، أو عبيد الله؟[(١)]

وعبد الرزاق قد أضر بأخرة، وراوي مصنفه هو إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري ممن تأخر سماعه من عبد الرزاق جدًا، فذكروا أنه سمع منه في سنة ٢١٠هـ، أي: قبل وفاة عبد الرزاق بسنة، وكان الدَّبَري صغيرًا، أحضره والدُه إلىٰ عبد الرزاق فسمع منه مصنفاته، فيحتمل أن يكون هذا التردد من عبد الرزاق، ويحتمل أن يكون من الدَّبَري، فمع كون روايته عن عبد الرزاق صحيحة في الجملة، خصوصًا روايته مصنفات عبد الرزاق لأنها من كتبه، إلا أنه ربما وقع فيها وهمٌ أو خطأ سواء من عبد الرزاق، أو من الدَّبَري، وقد

= فكأن هذه الجملة الأخيرة مرتبطة بعبد الرحمن بن زيد، وهو عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وهو ابن عم حفصة، تهذيب الكمال (٣٨٢١).

(١) وأورد إسناد عبد الرزاق بهذا التردد: ابن عبد البر في الاستذكار (٢٥/ ٢٣٧).

ألف القاضي أبو عبد الله بن مُفرِّج كتاب «إصلاح الحروف التي كان إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري يُصحفها في مصنف عبد الرزاق»، وصحح روايته عن عبد الرزاق في الجملة: العقيلي والدارقطني وغيرهما(١).

وعبد الرزاق يروي عن الاثنين، عبد الله، وعبيد الله، وقيل إنه ربما دخل له حديث أحدهما في حديث الآخر(٢)، وعلىٰ كل حال فقد صح هذا الحديث عن كلا الشيخين، عبد الله، وعبيد الله، إلا أن الظاهر أن عبد الرزاق يرويه عن عبيد الله؛ لأن لفظه إلىٰ لفظ عبيد الله أقرب، وفيه إنكار عثمان، ومراجعة ابن عمر له، والله أعلم.

❖ وتبين من عرض الاختلاف أنه وقع اختلاف علىٰ عبد الله بن عمر العمري علىٰ وجهين، هما الأول، والثاني، والظاهر أنهما جميعًا محفوظان عن العمري؛ لأن الراويين عنه وهما وكيع وعبد الله بن وهب من الثقات.

❖ **والراجح عن نافع هو الوجه الأول**؛ لأن من رواته عبيد الله بن عمر، وهو ثقة ثبت من أثبت الرواة عن نافع(٣).

وأما الوجه الثاني فالظاهر أنه تقصير من رواته، وفي رواته أيوب السختياني، وهو ثقة متقن، مقدم في نافع(٤)، ولكن الراوي عنه معمر، وسبق أن روايته عن أيوب منتقدة(٥)، وفي متنه ما يدل علىٰ وهمه في موضعين، فإنه قال: إنها أمرت عبيد الله أخاها، وخالفه عبيد الله، وأبو هاشم، فقالا: إنها أمرت عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وهو ابنُ عمها، والموضع الثاني

---

(١) الكامل (١/ ٥٦٠)، فهرست ابن خير الأشبيلي (ص١٧١)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤١٦)، لسان الميزان (٢/ ٣٦).

(٢) الكامل لابن عدي (٦/ ٥٣٩)، تهذيب الكمال (٣٤١٥).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٦، ٢/ ٢٥٦)، تقريب التهذيب (٤٣٥٣).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٥، ٥/ ٣٢٦).

(٥) في دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (٥٤)، وآخر دراسة الحديث رقم (٥٠).

قوله: إنها قتلت ساحرتين، ورواية الجماعة: أنها قتلت ساحرة وهي جاريتها.

ومن رواة الوجه الثاني أبو هاشم، وطريقه هذا من رواية سعيد بن أبي هلال، عن سعيد بن الوليد، عن أبي هاشم، ولم يتبين لي من هو أبو هاشم تحديدًا[(١)]، ولا الذي يروي عنه أيضًا، وسبق أن هذه الرواية وقع فيها إشكال في متنها، ويحتمل أن يكون وقع في إسنادها إشكال أيضًا، ومصدرها أجزاء الطيوريات، وليس له إلا نسخة وحيدة، فلا يعتبر بهذه الرواية وهذه حالها.

وأما الوجه الثالث فالراوي له رجل مجهول لم يسمه ابن عيينة، ولم يصرح ابن عيينة بالسماع منه، ويحتمل أن يكون واحدًا ممن روىٰ عن نافع هذا الأثر أيضًا، ونافع لم يسمع من حفصة[(٢)].

والظاهر أن الوجه الثالث راجع إلىٰ الوجه الثاني، وهو المرسل، وصورة ذلك أن نافعًا يحكي قصة حفصة، لا أنه يرويه عنها، فيكون كلا الوجهين تقصير، والله أعلم.

وتبين بذلك أن الصحيح عن نافع هو الوجه الأول وهو الموصل، ولا إشكال في وصل جميع الأثر إلا الجملة الأخيرة منه، وهي قوله: «فكأن عثمان إنما أنكر ذلك لأنها قَتَلَتْ بغير إذنه»، فالظاهر أنها مدرجة من كلام نافع، ففي رواية يحيىٰ القطان، وأبي معاوية، عن عبيد الله بن عمر: «... قال: وكأن عثمان إنما أنكر ذلك أنه صنع دونه»، ففصل بين الأثر والجملة الأخيرة بكلمة: «قال».

---

(١) وفيمن روىٰ عن نافع ممن كنيته أبو هاشم: المغيرة بن زياد، ويحيىٰ بن دينار المعروف بالرماني، ولم أتبين كونه أحدهما، مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٩٥٩، ٢٤٥٥٣)، الجرح والتعديل (٨/ ٢٢٢، ٩/ ١٤٠)، تاريخ بغداد (٩/ ٢٦٣).

(٢) قال أبو حاتم: «رواية نافع، عن عائشة، وحفصة، في بعضه مرسل»، والعبارة نقلها العلائي وأبو زرعة العراقي وغيرهما ولم يذكروا: «في بعضه»، المراسيل لابن أبي حاتم (٨٤٨)، السنن الكبير للبيهقي (٢٢٠٤)، جامع التحصيل (ص٢٩٠)، تحفة التحصيل (ص٥٣٥).

وهذا الأثر صحيح ثابت، قال الإمام أحمد: «حفصة قَتَلَتْ ساحرة، فبلغ ذلك عثمان فكرهه؛ لأنه كان دونه، فقال نافع، عن ابن عمر، أنه قال: «ذهب إلىٰ عثمان ﷺ فقال: إنها قد أقرت»، فَثلاثةٌ من أصحاب رسول الله ﷺ في قتل الساحر»[(١)]، ويعني أحمد بهم: الثلاثة الواردين في هذا الأثر: حفصة، وابن عمر، وعثمان ﷺ، ونسب ذلك لعثمان ﷺ لأن عثمان لم ينكر إلا إقامة الحد دون السلطان، لم ينكر القتل نفسَه، قال ابن المنذر لما ذكر مَن ذهب إلىٰ قتل الساحر: «وهذا مذهب عثمان بن عفان، لأنه إنما أنكر علىٰ حفصة قتلها الساحرة لأنها قتلتها دون السلطان»[(٢)].

وسبق في حديث جندب أيضًا أن عثمان بن عفان ﷺ كتب إلىٰ الوليد بن عقبة أن يخلي سبيل جندب حين قتل الساحر[(٣)]، والله أعلم.

وروي أثر حفصة من وجه آخر مرسل، فروىٰ مالك، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، أنه بلغه: «أن حفصةَ زوجَ النبي ﷺ قَتَلَت جاريةً لها سَحَرتها، وقد كانت دَبَّرَتها، فأمرت بها، فقُتِلَت»[(٤)]، وهو مرسل.

---

(١) أهل الملل من كتاب الجامع، للخلال (١٢٢٤، ١٣٤٥).

(٢) الإقناع لابن المنذر (٢/ ٦٨٧)، الإشراف لابن المنذر (٨/ ٢٤١).

(٣) في آخر دراسة الحديث رقم (٥٨).

(٤) رواه عن مالك: القعنبي (١٢٣٦)، ويحيىٰ بن يحيىٰ الليثي (٢٥٥٣)، وأبو مصعب الزهري (٢٨٧٦، ٢٩٨٤)، وسويد بن سعيد (٣٠٢)، ويحيىٰ بن بكير (٢٤٩٧)، وخالفهم عبد الله بن وهب، فرواه في «كتاب المحاربة من الموطأ» (١٢٧) -من رواية يونس بن عبد الأعلىٰ عنه-، وفي الجامع «ت: رفعت فوزي» (٤٩٩) -من رواية بحر بن نصر عنه-، عن مالك، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، أنه بلغه ... فذكر الحديث، ووهم ابن وهب في ذلك، وإنما يروي مالك، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة، عن عائشة ﷺ في جاريةٍ لها أعتقتْها عن دُبُرٍ، فسحرتها، فباعتها عائشة، في قصة مطولة، ستأتي في دراسة الأثر رقم (٧٤)، وأبو الرجال هذا هو ابن عمّة محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، وقد ترك مالكٌ حديثَ عائشة بأخرة، واعتمد حديث حفصة، لما بين الأثرين من الاختلاف في قتل الساحر -كما نبّه عليه ابن عبد البر، الاستذكار (٢٥/ ٢٣٧-٢٣٨)-، ويُنبَّه إلىٰ أنه وقع في الموطأ من جمع ابن جوصا =

والخلاصة: أن هذا الأثر صحيح عن حفصة، وفي ضمنه عن ابن عمر، وعن عثمان ﵃، وهو صحيح عنهم جميعًا، والله أعلم.



= لروايتَي «ابن وهب»، و«ابن القاسم» (١١٩) حديث حفصة علىٰ ما رواه الجماعة من أصحاب مالك، والظاهر أنه حملٌ من ابن جوصا لرواية ابن وهب علىٰ رواية ابن القاسم، ولذلك نظائر لا ينبه عليها ابن جوصا كما ذكر المحقق في المقدمة، وأشار إلىٰ شيء من ذلك محقق كتاب «الإيماء إلىٰ أطراف الموطأ» (٣/١٧٦، ٢٠٩).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٦١] وكذلك صح عن جندب.

❖ هو جندب بن كعب، ويقال: جندب بن عبد الله بن كعب الأزدي الغامدي، وسبق دراسة أثره ضمن الحديث رقم (٥٨)، **وهو صحيح عن جندب.**





بابُ بيان شيء من أنواع السحر

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٦٢] قال أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا عوف، عن حيان بن العلاء، حدثنا قَطَن بن قبيصة، عن أبيه، أنه سمع النبي ﷺ قال: «إن العِيَافة والطَّرْق والطِّيَرة من الجبت»، قال عوف: العِيَافة: زجر الطير، والطَّرْق: الخط يُخَط بالأرض، والجبت: قال الحسن: رنة الشيطان، إسناده جيد، ولأبي داود، والنسائي، وابن حبان في صحيحه: المسندُ منه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أحمد (٢٠٦٠٤): حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا عوف، عن حيان، حدثني قَطَنُ بنُ قَبيصة، عن أبيه، أنه سمع رسول الله ﷺ قال: **«إن العِيَافة، والطَّرْق، والطِّيَرة من الجبت»**، قال عوف: العِيافة: زجر الطير، والطَّرْق: الخط يُخَط في الأرض، والجبت، قال الحسن: إنه الشيطان[١].

(١) وحيان في إسناد أحمد غير منسوب، وقد أورده كذلك: ابن كثير في جامع المسانيد والسنن (٨٧٧٨)، وابن حجر في أطراف المسند (٦٩٣١)، ونص المزي في ترجمة حيان بن العلاء علىٰ أن محمد بن جعفر لم ينسبه، تهذيب الكمال (١٥٧٧)، وأورده ابن الجوزي في جامع المسانيد (٦٠٤٩)، وابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/ ٣٦٤)، وفيهما: «حيان أبي العلاء»، وسيأتي أنها رواية روح بن عبادة التي أوردها الإمام أحمد قبل رواية محمد بن جعفر، ثم إن قول الحسن ورد في المسند هكذا: «إنه الشيطان»، وهو عند ابن الجوزي وابن كثير بهذا اللفظ أيضًا، وقد أخرجه البيهقي كما سيأتي من طريق الإمام أحمد كذلك، ولكن أورده ابن مفلح وتصحف عنده -كما في المطبوع من الآداب الشرعية-: «رنة الشيطان»، ولعل المؤلف تابعه علىٰ ذلك، كما سيأتي الإشارة إلىٰ ذلك في آخر الدراسة.

التخريج:

* أخرجه البيهقي (١٦٥٩٤)، من طريق الإمام أحمد، به بنحوه.

* وأخرجه الدولابي في الكنىٰ (٤٦٧)[١]، عن **محمد بن بشار**، عن محمد بن جعفر، به بنحوه.

* وأخرجه أبو داود (٣٩٠٧)، وأحمد (١٥٩١٥)، من طريق **يحيىٰ بن سعيد القطان**،

- والنسائي في الكبرىٰ (١١٠٤٣)، والبخاري في التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٨/ ٣٢٩)[٢]، وابن خزيمة [كما في إتحاف المهرة (١٦٣٠٣)]، من طريق **معتمر بن سليمان**،

- وأحمد (٢٠٦٠٣)، عن **روح بن عبادة**،

- و**معمر بن راشد** في جامعه (١٩٥٠٢)،

- وابن سعد في الطبقات (٩/ ٣٥)، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (٣/ ١١٧٧)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٣٤٢)، والطبراني في الكبير (١٨/ ح٩٤١)، وأبو نعيم في المعرفة (٥٧٣٥)، من طريق بشر بن موسىٰ، ثلاثتهم (ابن سعد، والحربي، وبشر بن موسىٰ)، عن **هَوذة بن خليفة**،

- وابن أبي شيبة (٢٦٩٣١)، وأبو عبيد في غريب الحديث (٣/ ٤٠٨)[٣]، عن **مروان بن معاوية الفزاري**،

---

(١) سقط من إسناده «حيان»، ومثله في متابعة عبد الوهاب الثقفي الآتية، عن عوف.

(٢) تصحف فيه «معتمر» إلىٰ: «معمر».

(٣) شك أبو عبيد فيه فقال: «حدثناه مروان الفزاري، وإسحاق الأزرق، أو أحدهما»، ولم أجد متابعًا له عن إسحاق بن يوسف الأزرق، فأدخلت روايته هنا لئلا تستدرك متابعة إسحاق الأزرق، وأخرجه من طريق أبي عبيد بهذا الشك: الثعلبي في تفسيره (١٠/ ٤٠٦).

- والبخاري في التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٨/ ٣٢٩، ٣٦٠)، عن أبي النعمان عارم محمد بن الفضل[١]، وابن حبان (٦١٣١)، عن أبي يعلىٰ، عن إبراهيم بن الحجاج السامي، كلاهما (عارم، وإبراهيم بن الحجاج)، عن **حماد بن زيد**،

- والبخاري في التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٣/ ٤٠٨)، عن موسىٰ بن إسماعيل التبوذكي[٢]، والطبراني في الكبير (١٨/ ح٩٤٤)، عن أبي الحسن علي بن عبد العزيز البغوي، عن أبي النعمان عارم، والطبراني في الكبير (١٨/ ح٩٤٥)، عن إبراهيم بن هاشم البغوي، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (١/ ٣٢٢)، عن أبي يعلىٰ، كلاهما (إبراهيم بن هاشم، وأبو يعلىٰ) عن إبراهيم بن الحجاج السامي، ثلاثتهم (التبوذكي، وعارم، وإبراهيم بن الحجاج)، عن **حماد بن سلمة**،

- والدولابي في الكنىٰ (٤٦٧)، من طريق **عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي**،

- والطحاوي في معاني الآثار (٤/ ٣١٢)[٣]، من طريق **عبد الله بن المبارك**،

(١) في إحدىٰ نسخ التاريخ المحررة -التي استظهر محقق التاريخ (الدباسي) أنها من رواية ابن فارس-: النص علىٰ أن حمادًا هاهنا هو ابن زيد، وفي نفس النسخة في آخر الترجمة عَلّق البخاري رواية حماد بن سلمة، مما يؤكد أن المراد بالأول هو ابن زيد، وسيأتي الاختلاف الذي وقع علىٰ الرواة عنهما.

(٢) اقتصر البخاري علىٰ طرف إسناده، ولم يذكر متنه، وإنما أوردتُه هنا لأن تسمية حماد بن سلمة لحيان بالصورة التي في هذا الإسناد -وهي رواية مشهورة عن حماد بن سلمة كما سيأتي- لم أقف عليها مسندة إلا في هذا الموضع.

(٣) وقع فيه تصحيف: «مروان بن معاوية، عن ابن المبارك»، والصواب: «مروان بن معاوية، وابن المبارك»، أخرجه عن الطحاوي علىٰ الصواب: النحاس في معاني القران (٢/ ١١٢)، وهو علىٰ الصواب في إتحاف المهرة (١٦٣٠٣)، ونخب الأفكار (١٤/ ١٠٤)، وفي المصدر الأخير تصويب: «حيان بن قطن» إلىٰ «حيان، عن قطن».

- وابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٧٤)، من طريق **النضر بن شميل**،

- والطبراني في الكبير (١٨/ح٩٤٢)، من طريق **سفيان الثوري**،

- والثعلبي في تفسيره (١٠/ ٤٠٧)، من طريق **شعبة بن الحجاج**،

- وأبو موسىٰ المديني في الذيل علىٰ معرفة الصحابة، [كما في أسد الغابة لابن الأثير (٤/ ٣٦٦)، والإصابة لابن حجر (٩/ ٢١٠)]، ولم يذكر ابنُ الأثير، ولا ابن حجر الراوي عن عوف[(١)]،

الثلاثة عشر (يحيىٰ بن سعيد، ومعتمر بن سليمان، وروح، ومعمر، وهَوذة، ومروان بن معاوية، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وعبد الوهاب الثقفي، وابن المبارك، والنضر بن شميل، والثوري، وشعبة)، عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي، به بنحوه،

وسماه يحيىٰ بن سعيد -في روايةٍ عند أبي داود-، وحمادُ بنُ سلمة -في رواية التبوذكيِّ-، وشعبةُ: «حيان بن العلاء»،

وقال روح بن عبادة وحماد بن سلمة -في رواية إبراهيم بن الحجاج السامي-: «حيان أبو العلاء»،

وقال هوذة -في رواية الحربي-: «حيان بن عمير»،

وقال حماد بن زيد -في رواية إبراهيم بن الحجاج-: «حيان بن مخارق أبو العلاء»،

وفي إسناد أبي موسىٰ المديني: «حيان بن مخارق»،

وقال معتمر بن سليمان: «حدثني حيان بإصطخر»،

---

(١) وإنما أوردته علىٰ صورة متابعة لأمرين: الأول أنه وقع فيه اختلاف علىٰ عوف في شيخِ شيخِه، وسماه في هذه الرواية: «وهب بن قبيصة» بدل: «قطن بن قبيصة»، ولكنه ليس اختلافًا حقيقًا، بل هو تحريف، قال ابن حجر: «وهذا السند وقع فيه تحريف، والصواب: عن قطن بن قبيصة»، والأمر الثاني: تسمية حيان في هذه الرواية حيان بن مخارق، وهو ما اعتمده بعض الأئمة -كما سيأتي-.

ولم يذكروا كلام عوف في تفسير الحديث، إلا يحيىٰ بن سعيد، وحماد بن سلمة -في رواية عارم-، ذَكَراه بنحوه، ولكن لم يذكرا كلام الحسن، وجاء في رواية يحيىٰ بن سعيد -عند أبي داود- مقلوبًا هكذا: «الطَّرْق: الزجر، والعِيَافة: الخط».

الدراسة:

الحديث يرويه عوف بن أبي جميلة الأعرابي، واختلف عنه في تسمية شيخه وتعيينه علىٰ ستة أوجه:

الأول: تسميته (حيان) مهملًا:

وهذه رواية الجماعة: محمد بن جعفر، ويحيىٰ بن سعيد -في رواية أحمد ومسدد-، ومعمر، وهَوذة بن خليفة -في رواية ابن سعد، وبشر بن موسىٰ-، ومروان بن معاوية، وحماد بن زيد -في رواية عارم-، وحماد بن سلمة -في رواية عارم-، وابن المبارك، والنضر بن شميل، والثوري.

الثاني: تسميته (حيان بن العلاء):

وهذه رواية: يحيىٰ بن سعيد -في روايةٍ عنه-، وحماد بن سلمة -في رواية التبوذكي-، وشعبة.

الثالث: تسميته (حيان أبو العلاء):

وهذه رواية: روح بن عبادة، وحماد بن سلمة -في رواية إبراهيم بن الحجاج السامي-.

الرابع: تسميته (حيان بن عمير):

وهذه رواية: هَوذة -في رواية إبراهيم الحربي-.

الخامس: تسميته (حيان بن مخارق أبو العلاء):

وهذه رواية: حماد بن زيد -في رواية إبراهيم بن الحجاج السامي-.

السادس: تسميته (حيان بن مخارق):

وهذه رواية مبهمٌ راويها، وقعت في إسناد أبي موسىٰ المديني.

وتبين بما سبق أنه وقع اختلاف علىٰ بعض الرواة عن عوف، وعلىٰ مَنْ دونهم، فوقع اختلاف عن أربعة منهم، وهم: يحيىٰ بن سعيد، وهَوذة بن خليفة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة.

❖ فأما يحيىٰ بن سعيد فالصحيح عنه هو الوجه الأول، لأنه من رواية أحمد، ومسدد، وأما الوجه الثاني فقد ذكره أبو داود عنه بصورة مبهمة، ومشكلة أيضًا، قال أبو داود: «حدثنا مسدد، حدثنا يحيىٰ، حدثنا عوف، حدثنا حيان -قال غير مسدد: حيان بن العلاء»، وفهم منه المزي أن هذا الغير يرويه عن يحيىٰ بن سعيد، فذكر أن يحيىٰ بن سعيد سمىٰ حيان بأنه ابن العلاء، ورمز لروايته أنها عند أبي داود، وسياق إسناد أبي داود عند المزي بنحو السياق السابق[(١)]، ويحتمل أن يكون مراد أبي داود أن هذا الغير يرويه عن عوف، أو يرويه عن شيخ آخر غير يحيىٰ بن سعيد، عن عوف، وعلىٰ كل حال فالثابت عن يحيىٰ بن سعيد هو الوجه الأول.

❖ وأما هوذة بن خليفة فقد رُوي عنه الوجه الأول والرابع؛ ورواة الوجهين كلهم ثقات، والظاهر أن الوجهين محفوظان عنه، لأن راوي الوجه الرابع هو إبراهيم الحربي، وهو إمام جليل[(٢)]، وهذا الوجه له إشارة في وقت متقدم قبل إبراهيم الحربي -كما سيأتي ما في كلام يحيىٰ بن معين وأحمد-، ولم أقف علىٰ روايته إلا من هذا الوجه، فيظهر لي أنه محفوظ عن هوذة، وليس من تفسير إبراهيم الحربي، ولمّا روىٰ الحديثَ أبو نعيم الأصبهاني من طريق بشر بن موسىٰ، عن هوذة، علىٰ الوجه الأول، فَسّره أبو نعيم بأنه حيان بن عمير.

❖ وأما حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، فقد وقع الاختلاف علىٰ الرواة عنهما في كون هذا الحديث من رواية أي الحمادَين، فوقع اختلاف علىٰ

(١) أورد المزي صورة إسناد أبي داود في تهذيب الكمال (١٥٧٧)، وفي تحفة الأشراف (١١٠٦٧).
(٢) تاريخ بغداد (٦/ ٥٢٢).

عارم، وعلىٰ إبراهيم بن الحجاج السامي، وعلىٰ أحد الراويين عن إبراهيم وهو أبو يعلىٰ.

١- فرواه أبو يعلىٰ -في رواية أبي الشيخ الأصبهاني عنه-، وإبراهيم بن هاشم البغوي، عن إبراهيم بن الحجاج السامي، عن حماد بن سلمة، ورواه ابن حبان، عن أبي يعلىٰ، عن إبراهيم بن الحجاج السامي، عن حماد بن زيد.

والمحفوظ عن أبي يعلىٰ، وعن إبراهيم بن الحجاج السامي، أنه من حديث حماد بن سلمة، لاتفاق أبي الشيخ، وإبراهيم بن هاشم عليه، ولأنهما اتفقا أيضًا علىٰ رواية الحديث علىٰ الوجه الثالث (حيان أبو العلاء)، وسيأتي أن هذا الوجه له أصل عن حماد بن سلمة، بخلاف حماد بن زيد، ولأن إبراهيم بن الحجاج السامي روايته عن حماد بن سلمة أشهر، بل عده العراقي ممن انفرد بالرواية عن حماد بن سلمة[(١)].

ولعل ابن حبان وقع عنده «حماد» مهملًا ففسره بأنه ابنُ زيد، ويدل عليه أن ابن حبان وقع له إشكال آخر، وهو أنه انفرد بالوجه الخامس عن شيخه، وشيخ شيخه، وعن الحمادَين جميعًا -فيما وقفت عليه-، والظاهر أنه وقع له الحديث باسم حيان وكنيته علىٰ الوجه الثالث (حيان أبو العلاء) كما رواه غيره، فزاد فيه اسم والده «مخارق» لِمَا جاء في كلام بعضهم، كما سيأتي.

ويستفاد من رواية ابن حبان دفع احتمال التصحيف في الوجه الثالث، وهو احتمال أن يكون الوجه (ابن العلاء) فتصحف إلىٰ (أبي العلاء)، وهذا

---

(١) التقييد والإيضاح علىٰ كتاب ابن الصلاح (٥/ ٣٠٧)، والظاهر أنه اعتمد علىٰ المزي في «تهذيب الكمال»، فقد ذكر الساميَّ في الرواة عن حماد بن سلمة دون ابن زيد، ثم قال بعد ذلك: «وممن انفرد بالرواية عن حماد بن سلمة، أو اشتهر بالرواية عنه: ... وعامةُ من ذكرناه في ترجمته دون ترجمة حماد بن زيد»، مع أنه ذكر في شيوخ السامي كلا الحمادَين، وعلىٰ كل حال فإن هذا يدل علىٰ اشتهار روايته عن حماد بن سلمة، تهذيب الكمال (٢/ ٦٩، ٧/ ٢٦٩).

الاحتمال وارد عند غيره، وهذه قرينة علىٰ ثبوت هذا الوجه «حيان أبي العلاء» عن إبراهيم بن الحجاج السامي.

٢- واختُلف علىٰ عارم، فرواه البخاري، عنه، عن حماد بن زيد[1]، ورواه الطبراني، عن أبي الحسن علي بن عبد العزيز البغوي، عن عارم، عن حماد بن سلمة.

والصحيح عن عارم هو الأول، لأنه من رواية البخاري، وأما الوجه الآخر فيظهر لي أن إشكالًا وقع في نسخة المعجم الكبير عند الطبراني، وذلك أنه ورد فيه حديث عارم، عن حماد بن سلمة، ثم حديث إبراهيم بن الحجاج السامي، عن حماد بن سلمة أيضًا، ولم أجد حديث حماد بن زيد عند الطبراني، في حين أن ابن حجر يقول: «ووقع في رواية الحمادَين عند الطبراني، كلاهما عن عوف، عن حيان، عن قطن بن قبيصة بن مخارق، عن أبيه، فذكر هذا الحديث»[2]، وسبق أن الصحيح من حديث إبراهيم بن الحجاج السامي أنه من رواية حماد بن سلمة، فلهذا يظهر أن الحديث الثاني عند الطبراني -وهو حديث عارم- من حديث حماد بن زيد، بناءً علىٰ ما نقله ابن حجر، وهو الموافق لرواية البخاري، والله أعلم.

فتبين مما سبق أن إبراهيم بن الحجاج السامي يروي الحديث عن حماد بن سلمة، وأن عارمًا يروي الحديث عن حماد بن زيد، ولهذا يسقط الوجه

---

(١) سبقت الإشارة في التخريج إلىٰ وقوع إشكال في نسخ التاريخ للبخاري، وأن الصحيح أنه من حديث حماد بن زيد، وأُشيرُ هنا إلىٰ أنه جاء في إحدىٰ النسخ: «حيان بن العلاء»، ولكن الصحيح ما جاء النسختين الأخريين: «حيان» مهملًا، وسبق أن إحدىٰ هاتين النسختين محررة، وفيها ما يدل علىٰ تنقيحها، وقد ذكر البخاري هذا الإسناد عن عارم في موضع آخر، وليس فيه نسبة حيان في جميع النسخ، وحين ترجم البخاري لحيان مهملًا قال في آخره -ليُبَيِّنَ مَن نَسَبه-: «وقال موسىٰ: حدثنا حماد بن سلمة، عن حيان بن العلاء»، ففيه إشارة إلىٰ أن نسبتَه: «ابن العلاء» إنما هي محفوظة عن حماد بن سلمة، التاريخ الكبير (٣/ ٥٧، ٧/ ١٧٣، ١٩٠)، ت: الدباسي (٣/ ٤٠٨، ٨/ ٣٢٩، ٣٦٠).

(٢) الإصابة (٩/ ٢١٠).

الأول عن حماد بن سلمة ويعود إلىٰ حماد بن زيد؛ لأنه من رواية عارم، ويسقط الوجه الخامس عن حماد بن زيد، ويعود إلىٰ حماد بن سلمة؛ لأنه من رواية إبراهيم بن الحجاج السامي.

فيتلخص منه أن حماد بن زيد لم يصح عنه إلا وجه واحد، وهو الوجه الأول، وأما حماد بن سلمة فقد سبق أن الوجه الخامس -وهو الذي يُروىٰ عن إبراهيم بن الحجاج السامي- انفرد به ابن حبان، والصحيح عن إبراهيم بن الحجاج السامي هو الوجه الثالث، فيسقط الوجه الخامس عن حماد بن سلمة أيضًا.

فبقي عن حماد بن سلمة وجهان، هما الثاني، والثالث، وهما متقاربان جدًا، ويحتمل فيهما التصحيف والخطأ، والذي يظهر لي صحة كلا الوجهين عن حماد بن سلمة، فراوي الوجه الثاني هو أبو سلمة التبوذكي موسىٰ بن إسماعيل، وهو ثقة ثبت، ونسب ابن أبي حاتم هذا الوجه إلىٰ حماد بن سلمة في ذكره الاختلاف في اسم حيان[(١)]، وراوي الوجه الثالث هو إبراهيم بن الحجاج السامي، وهو ثقة[(٢)]، والظاهر أن هذا من اضطراب حماد بن سلمة، فهو وإن كان ثقة إلا أن عنده أوهامًا واضطرابًا، قال يعقوب بن شيبة: «حماد بن سلمة ثقة، في حديثه اضطراب شديد»، وعُرف عن حماد بن سلمة أنه وقع له أوهام في نقل حديثه من نُسَخه عن شيوخه إلىٰ تصانيفه[(٣)].

ووقع في رواية بعض الرواة الآخرين إشكالات:

❖ ففي رواية روح بن عبادة في المسند: «حيان أبي العلاء»، وكذا نقل إسناده ابن كثير[(٤)]، ولكن المزي ذكر روحًا فيمن رواه علىٰ الوجه الثاني:

(١) الجرح والتعديل (٣/٢٤٨، ٨/١٣٦)، تهذيب الكمال (٦٢٣٥)، تقريب التهذيب (٦٩٩٢).
(٢) سؤالات السلمي للدارقطني (٣٩)، تقريب التهذيب (١٦٣).
(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢١-٦٢٤).
(٤) جامع المسانيد والسنن (٨٧٧٧).

«حيان بن العلاء»، ثم قال: «وقيل عنهم غير ذلك» وذكر المزي بعد ذلك الوجه الثالث: «حيان أبي العلاء»، ولم ينسبه لأحد[(١)]، ولم أقف علىٰ رواية لروح بن عبادة غير ما في المسند، والظاهر أن الصحيح في رواية روح بن عبادة كما جاء في المسند: «حيان أبي العلاء».

❖ ووقع في رواية معمر عند البيهقي: «حيان -هو ابن العلاء-»، وهذا تفسيرٌ من البيهقي، بيانه: أن البيهقي يروي الحديث عن أبي الحسين بن بشران، عن إسماعيل بن محمد الصفار، عن أحمد بن منصور الرمادي، عن عبد الرزاق، عن معمر[(٢)]، ورواه أبو حامد أحمد بن عبد الله الصالحي، ومكي بن منصور الكرخي، كلاهما عن أبي الحسين بن بشران -شيخ البيهقي-، وذَكَرا «حيان» مهملًا[(٣)]، وكذلك رواه إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري، وعبد الملك بن محمد بن يَرْغَان المعروف بطرخان، كلاهما عن عبد الرزاق، وذَكَرا «حيان» مهملًا[(٤)].

❖ ورواية سفيان الثوري يرويها الطبراني، عن عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم المصري، عن محمد بن يوسف الفريابي، عن الثوري، وشيخ الطبراني هذا قال عنه ابن عدي: «يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل»، وقال -بعدما ذكر شيئًا من مناكيره-: «إما أن يكون مغفلًا لا يدري ما يخرج من رأسه، أو يتعمد، فإني رأيت له غيرَ حديث مما لم أذكره أيضًا هاهنا غير محفوظات»[(٥)]، فلا يصح هذا الحديث عن الثوري.

❖ ورواية شعبة في إسنادها: عبد الله بن محمد بن سنان السعدي البصري الروحي، وهو كذاب، كان يضع الحديث ويسرقه، كما أشار إلىٰ ذلك

---

(١) تهذيب الكمال (١٥٧٧).

(٢) السنن الكبير (١٦٥٩٣)، الآداب للبيهقي (١٤٢).

(٣) شرح السنة للبغوي (٣٢٥٦)، الترغيب والترهيب لقوام السنة الأصبهاني (٧٢٦).

(٤) المعجم الكبير للطبراني (١٨/ح٩٤٣)، تاريخ بغداد (١٢/ ١٧٧).

(٥) الكامل لابن عدي (٥/ ٤١٩-٤٢٠).

ابن حبان، وابن عدي، وقال أبو الشيخ: «أجمعوا في أمره أنه كذاب ذاهب»، وقال أبو نعيم: «كثير الوضع»، وقال الدارقطني وعبد الغني بن سعيد وغيرهما: «متروك»[(١)]، فلا يصح هذا الحديث عن شعبة.

ومما سبق يتلخص الاختلاف عن عوف بن أبي جميلة الأعرابي -وهو ثقة[(٢)]- علىٰ خمسة أوجه:

الأول: تسميته (حيان) مهملًا:

وهذه رواية الجماعة: محمد بن جعفر، ويحيىٰ بن سعيد، ومعمر، وهوذة بن خليفة -في رواية ابن سعد، وبشر بن موسىٰ-، ومروان بن معاوية، وحماد بن زيد، وابن المبارك، والنضر بن شميل.

الثاني: تسميته (حيان بن العلاء):

وهذه رواية حماد بن سلمة -في رواية التبوذكي-.

الثالث: تسميته (حيان أبو العلاء):

وهذه رواية روح بن عبادة، وحماد بن سلمة -في رواية إبراهيم بن الحجاج السامي-.

الرابع: تسميته (حيان بن عمير):

وهذه رواية هوذة -في رواية إبراهيم الحربي-.

الخامس: تسميته (حيان بن مخارق):

وهذه رواية مبهمٌ راويها، وقعت في إسناد أبي موسىٰ المديني.

فأما الوجه الأول فهو صحيح عن عوف ولا إشكال، فهو من رواية الجماعة الثقات.

---

(١) المجروحين (٢/ ٤٥)، الكامل لابن عدي (٥/ ٤٢٨)، طبقات المحدثين بأصبهان (٣/ ١٥٩)، تاريخ أصبهان (٢/ ١٦)، تاريخ بغداد (١١/ ٢٩٠).

(٢) تقريب التهذيب (٥٢٥٠)، سبقت ترجمته في الحديث رقم (٤٠).

ويظهر لي صحة الوجه الثالث أيضًا، فهو من رواية روح بن عبادة القيسي، وهو ثقة فاضل كثير الحديث، وله كتاب يرجع إليه(١)، وحماد بن سلمة سبق أنه ثقة، عنده أوهام واضطراب(٢)، والظاهر أنه ضبط هذا الحديث في هذه الرواية عنه.

وأما الوجه الثاني فلم يُتابَع عليه حماد بن سلمة، بخلافه روايته الأخرىٰ فقد توبع عليها، فالظاهر أن هذا الوجه تصحيف من الوجه الثالث، لأن التصحيفَ فيه من الوجه الثالث وارد جدًا، وهو أظهر من تصحيف الوجه الثاني إلىٰ الثالث، والله أعلم.

وأما الوجه الرابع، فقد تفرد به هوذة بن خليفة، وهو صدوق، ضَعّف يحيىٰ بن معين روايته عن عوف، وقواها أحمد، ولكن كلاهما -يحيىٰ وأحمد- أنكرا ما تضمنته رواية هوذة هذه، فقالا عن حيان هذا: «ليس هو ابن عمير»(٣)، فيحتمل أن يكون قولهما ردًا علىٰ من رواه علىٰ هذا الوجه، ويحتمل أن يكون دفعًا لتوهم من رواه علىٰ الوجه الثاني أن يتوهم أنه حيان بن عمير لاشتراكهما في الاسم والكنية، فحيان بن عمير القيسي كنيته أبو العلاء أيضًا، وهو ثقة(٤)، وسيأتي في كلام علي بن المديني، وعمرو بن علي الفلاس، وغيرهما، ما يتضمن نقد هذا الوجه أيضًا، إذْ إنهم فسروا حيان بغير حيان بن عمير.

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٤٩٨)، تاريخ بغداد (٩/ ٣٨٥)، تقريب التهذيب (١٩٧٣).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ١٤٠)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢١-٦٢٤).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٢٤٨)، وسقطت «ليس» من مخطوطة كوبريلي (ل١٥٢/ب)، وهي ثابتة في مخطوطة دار الكتب المصرية -وهاتان المخطوطتان هما اللتان اعتمد عليهما المعلمي-، وثبتت «ليس» أيضًا في نسخة مكتبة مراد ملا (ل١٦٣/ب) المكتوبة سنة ٦٠٧هـ، وفي نسخة المكتبة الأزهرية (جزء١٦: ل٢٧٣/أ) المكتوبة سنة ٦٣٢هـ، وعند المزي أيضًا في تهذيب الكمال (١٥٧٧)، فالصحيح ثبوتها، وبناء عليه فرّق ابن أبي حاتم بينه وبين حيان بن عمير.

(٤) تقريب التهذيب (١٦٠٦).

وأما الوجه الخامس (حيان بن مخارق)، فلم أقف علىٰ راويه، ومؤدىٰ ذلك أن يكون ضعيفًا، ولكن سيأتي أنه قد أخذ بمقتضاه بعض الأئمة.

❖ **وقد اختلف الأئمة في تعيين حيان علىٰ خمسة أقوال:**

الأول: أنه غير منسوب، وهذا هو ظاهر رأي البخاري وأبي حاتم وابن أبي حاتم، فقد ترجمه البخاري وابن أبي حاتم مهملًا من غير نسبة، ثم أورد البخاري في آخره أن التبوذكي يرويه عن حماد بن سلمة منسوبًا، وأما ابن أبي حاتم فقال بعد إيراده مهملًا: «اختلف في اسم أبيه»، فذكر قولين ولم يرجح شيئًا منها، وقال أبو حاتم في ترجمة قطن بن قبيصة حينما أراد ذكر الرواة عنه: «روىٰ عوف الأعرابي، عن حيان، عنه»[(١)]، ونزوله إلىٰ الراوي عن حيان، وعدم نسبته، يدل علىٰ أنه يراه مهملًا، وأن فيه جهالةً ونحو ذلك، ويمكن أن ينسب هذا القول أيضًا إلىٰ يحيىٰ بن معين، والإمام أحمد، حين أنكرا أن يكون حيانَ بنَ عمير، ولم يذكرا من هو.

الثاني: أنه حيان بن العلاء، وهذا القول اختاره البيهقي -فيما فسر به حيان كما سبق في دراسة رواية معمر-، وهو الذي مال إليه المتأخرون ممن اختصر كلام المزي ومَن تابعهم، وذلك أن المزي سماه هكذا، ثم أورد مَن نَسَبه بهذه النسبة مِن الرواة عن عوف، وبين أنه وقع علىٰ هؤلاء الرواة اختلاف، وذكر بعض الأوجه في تسميته، ولم يرجح شيئًا، ثم اختصر كلامه ابن حجر في «التقريب» وقال: «حيان بن العلاء، ويقال: ابن مخارق أبو العلاء»، واقتصر الذهبي في «الكاشف» علىٰ الأول[(٢)].

الثالث: أنه حيان بن عمير، واختار هذا القول أبو نعيم، وذكره بعد إخراجه للحديث.

---

(١) التاريخ الكبير (٣/٥٧)، الجرح والتعديل (٣/٢٤٨).

(٢) تهذيب الكمال (١٥٧٧)، الكاشف (١٢٨٩)، تقريب التهذيب (١٦٠٧).

الرابع: أنه حيان بن مخارق، وهذ قول علي بن المديني، وابن حبان، قال ابن المديني: «حيان بن مخارق، روىٰ عنه عوف»، وزاد ابن حبان أن كنيته: أبو العلاء[١].

الخامس: أنه حيان بن يزيد، وهذا قول عمرو بن علي الفلاس[٢]، والظاهر أنه يريد بذلك أنه هو حيان بن يزيد أبو دلّان[٣].

والذي يظهر لي رجحان القول الأول، وهو أنه غير منسوب، وأنه غير ابن عمير وابن يزيد، ولم أجد في ترجمة حيان شيئًا يفيد في حاله إلا أنه يروي هذا الحديث، وأن كنيته أبو العلاء، وأن عوفًا سمع منه هذا الحديث بإصطَخر[٤]، كما في رواية معتمر بن سليمان، وأوردها الفلاس والبخاري في ترجمة حيان.

فظاهرٌ من حاله أنه مجهول لا يُعرف إلا بهذا الحديث، ويقوي القولَ بجهالته اختلافُهم في اسم والده، ولا يفيد تعيينُ والده في تقوية حاله إلا علىٰ القول الثالث والخامس، وسبق أن ابن معين وأحمد صرحا برَد القول الثالث، وأن مضمون قول ابن المديني والفلاس وغيرهم هو رد هذا القول أيضًا، وكذلك القول الخامس ظاهر كلام أغلب النقاد رده، والتفرقة بين حيان هذا وحيان بن يزيد، والله أعلم.

وممن روىٰ لحيان هذا الحديث يحيىٰ بن سعيد القطان كما سبق، وتقدم أن رواية يحيىٰ القطان للراوي تفيد في تقوية حاله[٥]، وهذا إذا كان للراوي

(١) المعرفة والتاريخ (٣/ ٢١٥)، الثقات (٦/ ٢٣٠).

(٢) وترجم الفلاس لحيان بن عمير، مما يشير إلىٰ أنه يعتبره غيره، التاريخ للفلاس (ص٣٥٥، ٣٦٢، ٣٨١، ٥٥١).

(٣) سبق ذكر أبي دلان في حواشي دراسة الأثر رقم (٢٥)، وسبق أن أبا حاتم جعل أبا دلّان هو حيان بن مرثد، وأن الأكثر علىٰ أن أبا دلّان اسمه حيان بن يزيد، وأن حيان بن مرثد غير أبي دلّان.

(٤) هي بلدة بفارس، معجم البلدان (١/ ٢١١).

(٥) في الأثر رقم (٥٥)، وفي دراسة الطريق الرابع من الحديث رقم (٥٨).

روايةٌ معروفة، فأما إذا لم يعرف إلا بحديث واحد، فإن يحيىٰ القطان وغيره قد يروون له هذا الحديث للعلم بحاله أو مع العلم بحاله، وربما روىٰ الحديث وهو يرىٰ أنه منكر إذا أُلِحّ عليه وكان قد بَيَّنَ ما فيه[1]، والمقصود أن رواية يحيىٰ القطان لا تفيد في حال حيان شيئًا.

❖ وقطن بن قبيصة بن مخارق الهلالي أبو سهلة البصري، كان والي أصبهان لمعاوية رضي الله عنه، وقيل: لعبد الملك بن مروان، قال ابن حجر: «صدوق»، قال أبو الشيخ -وذكر هذا الحديث في ترجمة قطن-: «هذا المتن لم يروه غيره»[2].

❖ ووالده قبيصة بن مخارق الهلالي رضي الله عنه صحابي[3]، أخرج مسلم وغيره أنه وَفَدَ علىٰ النبي ﷺ -كما سيأتي-.

والخلاصة: أن الحديث ضعيف، لجهالة حيان شيخ عوف، وأنه لا يعرف إلا بهذا الحديث.

وتفسير عوف بن أبي جميلة صحيح عنه، وقد وهم فيه مسدد، فرواه عن يحيىٰ بن سعيد القطان، عن عوف، مقلوبًا، فقال فيه: «الطَّرْق: الزجر، والعِيَافة: الخط»، وخالفه الإمام أحمد، فرواه عن يحيىٰ بن سعيد: «العِيَافة من الزجر، والطَّرْق من الخط»، كما رواه محمد بن جعفر، عن عوف، وهو الصحيح.

---

(١) العلل للفلاس (٢٨، ٥٤، ٦١، ١٠٤)، الجرح والتعديل (١/ ٢٤١، ٣/ ٤٠٢)، الجرح والتعديل، اللاحم (ص٢٦١).

(٢) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (١/ ٣٢٢)، تاريخ أصبهان لأبي نعيم (٢/ ١٢٧)، تهذيب الكمال (٤٨٨٤)، تقريب التهذيب (٥٥٨٩).

(٣) الطبقات لابن سعد (٩/ ٣٤)، التاريخ الكبير (٧/ ١٧٣)، الجرح والتعديل (٧/ ١٢٤)، الإصابة (٧٠٩٤)، تقريب التهذيب (٥٥٥٠).

وكذلك قول الحسن عن الجبت: «إنه الشيطان» صحيح عن الحسن؛ فإن عوفًا سمع من الحسن[١]، والصواب فيه هو هذا اللفظ: «إنه الشيطان»، وقد تصحف في الآداب الشرعية لابن مفلح -كما في المطبوع منه- إلىٰ: «رنة الشيطان»[٢]، والظاهر أن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تابع ابن مفلح عليه، يدل عليه متابعة المؤلف لابن مفلح في سياق الحديث، فقد أورد ابن مفلح الحديث بإسناده كما أورده المؤلف، ثم قال: «إسناد جيد، ولأبي داود، والنسائي في المسند منه»[٣]، وهذا يشير إلىٰ موافقة المؤلف لابن مفلح في تجويد إسناده أيضًا، وينبَّه إلىٰ أن أبا داود قد أخرج تفسير عوف أيضًا، ولم يقتصر علىٰ المسند من الحديث، والله أعلم.

وأشار بعضهم إلىٰ أن أبا الشيخ الأصبهاني قد أورد للحديث إسنادًا آخر، وذلك أن أبا الشيخ روىٰ هذا الحديث، ثم قال بعد ذلك: «وأخبرنا إبراهيم بن شريك الأسدي، قال: حدثنا شهاب بن عباد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن هارون بن رئاب، عن كنانة بن نعيم، عن قبيصة بن مخارق، قال: تحملت حمالةً فأتيتُ النبي ﷺ أسأله، فذكر الحديث بطوله»، هكذا أورده أبو الشيخ، وهذا الاختصار من أبي الشيخ ليس إحالةً علىٰ الحديث الذي قبله، بل هذا حديث آخر، أخرجه مسلم وغيره[٤]، لا علاقة له

---

(١) التاريخ الكبير تحقيق: الدباسي (٨/ ١١٤).

(٢) ووقع هذا التصحيف في بعض نسخ تفسير ابن كثير، وهو تصحيف يحتمل التوارد عليه، ومما يدل علىٰ الصواب أن أبا داود أخرج تفسير عوف -كما في بعض نسخ السنن- عن محمد بن بشار، عن محمد بن جعفر، عن عوف، وفيه: «الجبت من الشيطان» وجعله من قول عوف، سنن أبي داود-دار التأصيل (٣٨٦٠)، تفسير ابن كثير (٤/ ١١٦)، الآداب الشرعية (٣/ ٣٦٤).

(٣) هكذا هي العبارة في المطبوع من الآداب الشرعية (٣/ ٣٦٤)، والعبارة التي ساقها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أجود، والمقصود من ذلك أنهم أخرجوا القدر المسند من الحديث، ولم يذكروا تفسير عوف لهذا الحديث، تيسير العزيز الحميد (٢/ ٧٠٩).

(٤) صحيح مسلم (١٠٤٤)، سنن أبي داود (١٦٤٠)، النسائي (٢٥٧٩-٢٥٨٠)، مسند أحمد (١٥٩١٦، ٢٠٦٠١)، طبقات المحدثين بأصبهان (١/ ٢٢٤).

بهذا الحديث، وإنما اختصره أبو الشيخ لشهرته عن قبيصة بن مخارق، والله أعلم.



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٦٣] وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «من اقتَبَس شُعبةً من النجوم فقد اقتَبَس شُعبةً من السحر، زاد ما زاد» رواه أبو داود، وإسناده صحيح.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٣٩٠٥): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومسددٌ -المعنىٰ-، قالا: حدثنا يحيىٰ، عن عبيد الله بن الأخنس، عن الوليد بن عبد الله، عن يوسف بن ماهَك، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: **«من اقتَبَسَ علمًا من النجوم، اقتَبَسَ شُعبةً من السحر، زاد ما زاد».**

التخريج[١]:

* **أخرجه ابن ماجه (٣٧٢٦)،**

- والجصاص في أحكام القران (١/ ٦٣)، من طريق **مُطَيَّن محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي**[٢]،

---

(١) روىٰ أبو داود الحديث عن شيخين له، جعلت لكل واحد منهما متابعة مستقلة.

(٢) هذا الذي يظهر لي، ووقع في المطبوع: «حدثنا عبد الباقي بن قانع، قال: حدثنا نظير، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة»، وهو كذلك في مخطوطتين للكتاب لم أقف علىٰ غيرهما: نسخة دار الكتب المصرية (ل٣٠/أ)، ونسخة نور عثمانية (ورقة٤٦)، ونسخة نور عثمانية متأخرة منسوخة سنة (٩٧١هـ)، ولعلها منسوخة من نسخة دار الكتب المصرية أو مما تفرع منها، أو من أصل ترجعان إليه، بدليل أنه وقع في إسناد هذا الحديث تصحيفات عديدة اتفقت كلتا النسختين عليه، ففي نسخة نور عثمانية: «حدثنا عبد الباقي بن نابع قال: نظير قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شعبة . . . عن عبد الله بن الأخفش»، وهو كذلك في نسخة دار الكتب المصرية إلا أن في بعض الحروف إهمالًا واحتمالًا، أقربها احتمالًا ما في نسخة نور عثمانية، وصواب الإسناد: «عبد الباقي بن قانع قال: حدثنا مطين قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . . . عن عبيد الله بن الأخنس» وهي تصحيفات تدل علىٰ عدم إحكام الناسخ.

- وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٤٧٧)، من طريق **محمد بن وَضّاح بن بَزِيع**،

ثلاثتهم (ابن ماجه، ومُطَيَّن، ومحمد بن وَضّاح)، عن أبي بكر ابن أبي شيبة، به بمثله، وهو في مصنفه (٢٦١٥٩).

* وأخرجه **إبراهيم الحربي** في غريب الحديث (٣/١١١٩)،

وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٤٧٧)، من طريق **بكر بن حماد التاهرتي**،

كلاهما (إبراهيم الحربي، وبكر بن حماد)، عن مسدد بن مسرهد، به بنحوه،

وقال بكر بن حماد: «... **ما زاد زاد**»، ولم يذكرها الحربي.

* وأخرجه **أحمد** (٢٠٠٠)،

- **وعلي بن المديني** في الجزء الخامس من الأحاديث المعللة (٧٧)، ومن طريقه: أبو الشيخ في العظمة (٧٠١)، والبيهقي (١٦٥٩١)، والمزي في تهذيب الكمال (٣١/٣٨)،

- وابن خزيمة [كما في إتحاف المهرة (٩٠٩٠)]، عن **عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، وبشر بن هلال الصواف، ويحيىٰ بن حكيم المقوِّم**،

- والخرائطي في مساوئ الأخلاق (ص٣٤٧)، من طريق **عمر بن شبة النميري**،

ستتهم (أحمد، وابن المديني، وعبد الرحمن بن بشر، وبشر بن هلال، ويحيىٰ بن حكيم، وعمر بن شبة)، عن يحيىٰ بن سعيد القطان، به بنحوه،

ولفظ ابن المديني -عند المزي-: «**من اقتبس شعبة من النجوم**»، وقال أحمد: «**ما زاد زاد**»، وقال ابن المديني: «**فما زاد زاد**» وقال عمر بن شبة: «**ومن زاد زاد**».

* وأخرجه أحمد (٢٨٤٠)، والحارث بن أبي أسامة في مسنده (٢٨)، عن **روح بن عبادة**،

- وعبد بن حميد (٧١٤)، والطبراني في الكبير (١١/ح١١٢٧٨)، واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٢٢٧٤)، من طريق **أبي قدامة الحارث بن عبيد الإيادي**،

- وابن خزيمة [كما في إتحاف المهرة (٩٠٩٠)]، من طريق **هارون بن مسلم بن هرمز**،

ثلاثتهم (روح، والحارث بن عبيد، وهارون بن مسلم)، عن أبي مالك عبيد الله بن الأخنس، به بنحوه،

ولفظ الحارث بن عبيد: «**من تَعَلَّمَ**» -وعند اللالكائي-: «**بابًا من علم النجوم، تَعَلَّمَ بابًا من السحر**»، ولفظ هارون بن مسلم: «**من اقتبس شعبة من علم النجوم**»، وقال روح: «**اقتبس شعبة من سحر، ما زاد زاد، وما زاد زاد**»، وقال الحارث بن عبيد -عند الطبراني-: «**مَن زاد زاد، مَن زاد زاد**»، -وعند اللالكائي-: «**فمن زاد زاد**».

الدراسة:

الحديث يرويه أبو مالك عبيد الله بن الأخنس، عن الوليد بن عبد الله، عن يوسف بن ماهك، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ورواه عن عبيد الله أربعة: يحيىٰ بن سعيد القطان، وروح بن عبادة، والحارث بن عبيد، وهارون بن مسلم بن هرمز.

❖ وأبو مالك عبيد الله بن الأخنس النخعي الخزاز بصري، وثقه يحيىٰ بن معين، وأحمد، وأبو داود، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «رَوَىٰ عنه أبو مَعْشَر البَرَّاء بن يزيد، يخطئ كثيرًا»، روىٰ له الجماعة[1].

---

(١) تاريخ الدارمي عن ابن معين (٤٦٧)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٤٧٩)، سؤالات الآجري لأبي داود (٧١٩)، الجرح والتعديل (٥/ ٣٠٧)، الثقات (٧/ ١٤٧)، وذكر يعقوب بن سفيان جماعة=

ولم أقف علىٰ من تكلم فيه غير ابن حبان في قوله: «يخطئ كثيرًا»، في مقابل توثيق من وثقه من الأئمة، ويحتمل أن يكون وقع لابن حبان أخطاء في رواية عبيد الله بن الأخنس، وتكون عهدة الخطأ ممن دونه، فحملها ابن حبان عليه، قال الذهبي: «ابن حبان ربما قَصَبَ الثقة»، وقال المعلمي: «ابن حبان يشدد، وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكره، وإن كان الرجل معروفًا مكثرًا»[(١)].

وابن حبان حين ذكر الرواة عن عبيد الله اكتفىٰ بأبي مَعْشَر البَرَّاء يوسف بن يزيد، وأبو مَعْشَر البَرَّاء هذا فيه كلام، لخص حاله ابن حجر بقوله: «صدوق ربما أخطأ»[(٢)]، ولعل بعض أحاديث عبيد الله وقعت لابن حبان من طريقه.

ومما أُنْكِر علىٰ عبيد الله بن الأخنس: ما رواه هارون بن مسلم، وروح بن عبادة، والحارث بن عبيد، وقُرَاد أبو نوح عبد الرحمن بن غَزْوان، وغيرهم، عن عبيد الله بن الأخنس، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «**ليس منا من لم يَتَغَنَّ بالقرآن**»، قال البخاري: «هذا حديثٌ خطأ، ... والصحيحُ ما رواه عمرو بن دينار، وابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عبيد الله بن أبي نَهيك، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ»، وبنحو ذلك قال الدارقطني، وفي هذا الاختلاف أوجه أخرىٰ[(٣)].

= من الضعفاء، منهم: أبو مالك النخعي، ففسره المحقق بأنه عبيد الله بن الأخنس، والصحيح أن المراد به: عبد الملك بن حسين، فهو المشهور بهذا الإطلاق، انظر: المعرفة والتاريخ (٣/٣٦)، معرفة الرجال-رواية ابن محرز (١/٥٨)، العلل لأحمد (٢٥٣٥)، الجرح والتعديل (٥/٣٤٧).

(١) ميزان الاعتدال (١/٢٦٢)، آثار المعلمي (١٠/١١٣)، و«قصب» بتخفيف الصاد وتشديدها: عاب وذمّ.

(٢) تقريب التهذيب (٧٩٥١).

(٣) العلل الكبير للترمذي (ص٣٥٠)، المعجم الكبير (١١/ح١١٢٣٩)، علل الدارقطني (٦٤٩)، مستدرك الحاكم (٢٠٩٥)، كشف الأستار (٢٣٣٢).

ومما أُنْكِر في أحاديث عبيد الله بن الأخنس مما قد يُحَمَّل عبيدُ الله عهدتَها: ما أخرجه أبو داود، وأحمد، من طريق عبد الله بن بكر السهمي، عن عبيد الله بن الأخنس، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «**من حلف علىٰ يمين فرأىٰ غيرها خيرًا منها فلْيَدَعْها، ولْيأْتِ الذي هو خير، فإنَّ تَرْكَها كفارتُها**»، قال أبو داود علىٰ إثر ذلك: «الأحاديث كلها عن النبي ﷺ: «**وليكفر عن يمينه**» إلا فيما لا يعبأ به، قال أبو داود: قلت لأحمد: روىٰ يحيىٰ بن سعيد، عن يحيىٰ بن عبيد الله؟ فقال: تَرَكَه بعد ذلك، وكان أهلًا لذلك، قال أحمد: أحاديثه مناكير، وأبوه لا يعرف»[(١)].

وهذا الحديث ليس الخطأ فيه من عبيد الله بن الأخنس، بل الظاهر أنه من عبد الله بن بكر السهمي وإن كان ثقة[(٢)]، فقد خالفه يحيىٰ القطان، فرواه عن عبيد الله بن الأخنس، بإسناده، وفيه: «**فليكفر عن يمينه، وليأت الذي هو خير**»[(٣)].

ويحيىٰ بن عبيد الله الذي ذكره أبو داود هو يحيىٰ بن عبيد الله بن عبد الله بن موهب القرشي، يشير أبو داود بذلك إلىٰ حديثه عن أبيه، عن أبي هريرة، بنحو ما سبق في أنّ كفارةَ اليمين تركُها[(٤)]، ولم يخرجه أبو داود.

وخلاصة حال عبيد الله بن الأخنس أنه ثقة[(٥)]، وإن وقع له شيء من الخطأ.

---

(١) سنن أبي داود (٣٢٧٤)، مسند أحمد (٦٩٩٠).

(٢) تقريب التهذيب (٣٢٥١).

(٣) سنن النسائي (٣٧٨١).

(٤) التمييز لمسلم (ص٢٠٦)، السنن الكبير للبيهقي (١٩٨٨٩)، وذكرتُه لئلا يُتوهم أن يحيىٰ بن عبيد الله له علاقة بعبيد الله بن الأخنس، كما توهّمتُ ذلك أول ما قرأت كلام أبي داود متصلًا برواية عبيد الله بن الأخنس.

(٥) وتأثر ابن حجر في الحكم عليه بقول ابن حبان، فقال فيه: «صدوق، قال ابن حبان: كان يخطئ»، تقريب التهذيب (٤٣٠٣)، تحرير تقريب التهذيب (٤٢٧٥).

❖ والوليد بن عبد الله بن أبي مغيث، مولىٰ بني عبد الدار، ثقة، ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من أهل مكة، وقال: «كان قليل الحديث»[(١)].

❖ ويوسف بن ماهك المكي ثقة، ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل مكة، وقال: «كان ثقة قليل الحديث»، سمع من ابن عباس[(٢)].

وسمع عبيدُ الله بن الأخنس من الوليد بن عبد الله، كما في رواية يحيىٰ القطان -عند أحمد وعلي بن المديني وغيرهما-، ونص علىٰ أصل سماعه البخاري، وسمع الوليدُ بن عبد الله من يوسف بن ماهَك، كما نص عليه البخاري[(٣)].

ويبقىٰ تفرد عبيد الله بن الأخنس، فلم أقف علىٰ من تابعه عليه، إلا أنه يُحتمل منه مثل هذا التفرد عمن هو قليل الحديث -وهو شيخه الوليد بن عبد الله-، وليس له تلاميذ مشهورون، وكذلك شيخُ شيخِه -وهو يوسف بن ماهَك- كان قليل الحديث أيضًا، فالتفرد عن مثلهم ليس مثل التفرد عمن هو كثيرُ الحديثِ كثيرُ الأصحاب.

وعلىٰ ذلك فهذا الحديث حديثٌ صحيح، وقد صحح إسناده جماعة من العلماء كما صححه المؤلف، منهم: النووي، وابن تيمية، والذهبي، والعراقي، وغيرهم[(٤)].

---

(١) الطبقات لابن سعد (٨/ ٤٣)، التاريخ الكبير (٨/ ١٤٦)، الجرح والتعديل (٩/ ٩)، تقريب التهذيب (٧٤٨٣).

(٢) التاريخ الكبير (٨/ ٣٧٥)، الجرح والتعديل (٩/ ٢٢٩)، تهذيب الكمال (٧١٥٠)، تقريب التهذيب (٧٩٣٥).

(٣) في إحدىٰ روايات التاريخ الكبير تحقيق: الدباسي (١٠/ ١٠) وهي التي يستظهر محققو التاريخ أنه رواية ابن فارس.

(٤) رياض الصالحين (١٦٧١)، مجموع الفتاوىٰ (٣٥/ ١٩٣)، الكبائر للذهبي ت: مشهور آل سلمان (ص٣٣٧)، المغني عن حمل الأسفار للعراقي (٢/ ١٠٢٩).

والصحيح في لفظه: «علمًا من النجوم» ونحوها، وليس: «شعبة من النجوم»، فاللفظ الثاني رواية هارون بن مسلم بن هرمز، وهو رواية بالمعنىٰ، والظاهر أنه وقع فيه إتباع للشطر الثاني من الحديث: «شعبة من السحر»، وروي اللفظ الثاني عن علي بن المديني -عند المزي كما في التخريج-، ولا يصح عنه، بل الصحيح المشهور عنه اللفظ الأول: «علمًا من النجوم».

وذكر ابن الأثير أن رَزِين بن معاوية السرقسطي ذكر في هذا الحديث زيادةً فقال -بعد «فقد اقتبس شعبة من السحر»-: «المنجم كاهن، والكاهن ساحر، والساحر كافر»[1]، وهذه الزيادة وهم، وهي من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه من قوله[2]، وقد أورده ابن بطة بعد حديث ابن عباس هذا.

قال الذهبي عن رَزِين: «أدخل كتابه زيادات واهية، لو تنزه عنها لأجاد»[3].

والخلاصة: أن حديث ابن عباس حديثٌ صحيح، والله أعلم.



(١) جامع الأصول (٩١٩٧)، ورزين له كتاب مشهور، جمع فيه بين الموطأ، والصحيحين، والسنن الثلاثة، اسمه: «تجريد الصحاح»، وحُقّق في ٣٥ رسالة ماجستير في جامعة الملك خالد.

(٢) العظمة لأبي الشيخ (٧٠٧)، الشرح والإبانة لابن بطة، المعروف بالإبانة الصغرىٰ «ت: الحمدان» (ص٢٥٩)، القول في علم النجوم للخطيب البغدادي «منتخبُه» (ص١٨٣)، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (٥٦٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٠٥)، الفوائد المجموعة للشوكاني، بتحقيق المعلمي (ص٤٩).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٦٤] وللنسائي من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَن عَقَدَ عُقدةً ثم نَفَثَ فيها فقد سَحَر، ومَن سَحَرَ فقد أشرك، ومَن تَعلق شيئًا وُكِلَ إليه».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام النسائي (٤٠٧٩): أخبرنا عمرو بن علي قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا عَبّاد بن ميسرة المنقري، عن الحسن، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَن عَقَدَ عُقدةً ثم نَفَثَ فيها فقد سَحَرَ، ومَن سَحَرَ فقد أشرك، ومَن تَعلق شيئًا وُكِلَ إليه»**.

التخريج:

* أخرجه الطبراني في الأوسط (١٤٦٩)، من طريق **أحمد بن عبدالله بن سويد بن مَنْجُوف السدوسي**،

- وابن عدي في الكامل (٥/٥٥١)، من طريق **عبد الله بن الهيثم بن عثمان العبدي**،

كلاهما (أحمد بن سويد بن منجوف، وابن الهيثم)، عن أبي داود الطيالسي، به بنحوه،

ولم يذكر ابن الهيثم الجزء الأخير من الحديث **«ومَن تَعلّق شيئًا وُكِلَ إليه»**.

* وأخرجه معمر في جامعه (١٩٧٧٢، ٢٠٣٤٥)، عن **أبان بن أبي عياش**،

- وابن وهب في الجامع «تحقيق: أبو الخير» (٦٧٤)، والبيهقي (١٩٦٤١)، من طريق **جرير بن حازم**،

- والبزار (٣٥٧٨)، من طريق **أبي حمزة إسحاق بن الربيع العطار**،

- والدارقطني -تعليقًا- كما في أطراف الغرائب والأفراد (٤١٤٨)، عن **أبي عامر الخزاز صالح بن رستم،**

أربعتهم (أبان، وجرير، وأبو حمزة العطار، وأبو عامر الخزاز)، عن الحسن البصري، بنحوه،

وجعله أبان، وجرير بن حازم: عن الحسن مرسلًا، لم يذكرا أبا هريرة،

وجعله أبو حمزة العطار، وأبو عامر الخزاز: عن الحسن، عن عمران بن حصين،

واقتصر جرير بن حازم، وأبو عامر الخزاز، علىٰ الشطر الثاني من الحديث: «**مَن تَعَلَّق شيئًا وُكِلَ إليه**»،

ولفظُ أبي حمزة العطار: «**ومن عَقَدَ عُقدة** -أو قال: من عقد عقدة[1]- **ومن أتىٰ كاهنًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل علىٰ محمد ﷺ**»، وذكر قبله حديثًا سيأتي ذكره في الدراسة،

ولفظُ أبان: «**من عَقَدَ عُقدة فيها رقية فقد سحر، ومن سحر فقد كفر . . .**».

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن الحسن البصري، وهو مكون من شطرين، الأول: «مَن عَقَدَ عُقدةً ثم نَفَثَ فيها فقد سَحَرَ . . .»، والثاني: «مَن تَعلق شيئًا وُكلَ إليه».

❖ **فأما الشطر الأول فقد اختُلف فيه عن الحسن علىٰ ثلاثة أوجه:**

الأول: عن الحسن البصري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: عباد بن ميسرة المنقري.

الثاني: عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلًا.

---

(١) لم يتحرر لي ضبطها، ويحتمل أن تكون الثانية: «من عَقَد عَقْدة»، أو «من عقّد عُقْدة».

وهذه رواية: أبان بن أبي عياش.

الثالث: عن الحسن البصري، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: أبي حمزة إسحاق بن الربيع العطار.

فالوجه الأول من رواية عباد بن ميسرة المنقري، وليس بالقوي، وقد انفرد بهذا الوجه عن الحسن، وذكره ابن عدي في مناكيره، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عباد إلا أبو داود»، وقد أعل الذهبي هذا الوجه أيضًا بعباد بن ميسرة[(١)].

والوجه الثاني من رواية أبان بن أبي عياش، وهو متروك، وكانت تختلط عليه أحاديث الحسن بأحاديث غيره مثل شَهْر بن حَوْشَب وغيره، وقال أبو عوانة: «كنت لا أسمع حديثًا بالبصرة عن الحسن إلا جئت به إلىٰ أبان بن أبي عياش فحدّثني به عن الحسن»[(٢)].

والوجه الثالث من رواية أبي حمزة إسحاق بن الربيع العطار، قال البزار: «لا بأس به»، وضعفه الفلاس وابن عدي، ولم يعرفه ابن معين، وقال أحمد: «لا أدري كيف هو»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، وكان حسن الحديث» يريد بذلك -والله أعلم- أن في حديثه قدرًا من الغرابة مع كونه في درجة من يكتب حديثه، لأن الفلاس مع تضعيفه له قال: «روىٰ أحاديثَ عن الحسن في التفسير حسانًا»، وذُكرت له مناكير عن الحسن[(٣)].

وقد ساق أبو حمزة العطار هذا الحديث بسياق طويل، أشار البزار إلىٰ انفراده بهذا السياق، وتمامُ حديثه: «**ليس منا من تَطَيّر أو تُطير له، أو تَكَهّن**

---

(١) تهذيب الكمال (٣١٠٠)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣٤٣)، الكاشف (٢٥٧٧).

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٤٥٤)، الجرح والتعديل (٢/ ٢٩٥)، الكامل (٢/ ٥٧)، تقريب التهذيب (١٤٣).

(٣) معرفة الرجال-رواية ابن محرز (٢٢١، ٣٩٧)، العلل لأحمد-رواية المروذي (١٢١)، الجرح والتعديل (٢/ ٢٢٠)، الكامل (١/ ٥٤٧) قال ابن حجر: «صدوق، تُكُلِّم فيه للقدر» تقريب التهذيب (٣٥٥)، لكن الكلام فيه ليس من أجل القدر فحسب، بل نص الفلاس علىٰ أنه روىٰ حديثًا منكرًا عن الحسن، ونص ابن عدي علىٰ ضعفه، وأورد له بعض المناكير.

أو تُكُهّن له، أو سَحَر أو سُحر له، ومن عَقَدَ عُقدة -أو قال: من عقد عقدة- **ومن أتىٰ كاهنًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل علىٰ محمد ﷺ**»، ورواه عنه علىٰ هذا السياق شيبان بن فروخ.

ورواه عن أبي حمزة العطار: أبو يحيىٰ عيسىٰ بن إبراهيم البِّرَكي، واقتصر علىٰ أوله: «**ليس منا من تَطَيّر أو تُطيّر له** ...»، ولم يذكر موضع الشاهد، وذكر في أوله حديث الواهنة[1].

وقد خولف في بعض أجزاء حديثه، فأما موضع الشاهد فتبين أنه مخالَف فيه، وأنه انفرد به علىٰ هذا الوجه.

وأما أوله وآخره، فستأتي دراسته دراسةً مستقلةً[2]، وأُقَدّم نَقده هاهنا مختصرًا لأنه متصل بجُمَل الحديث الأخرىٰ التي خولف فيها أبو حمزة العطار.

فأما آخره وهو: «**ومن أتىٰ كاهنًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل علىٰ محمد ﷺ**»، فقد خالفه من هو أوثق منه -كما سيأتي-، فرواه يونس بن عبيد، وأبو مسلمة سعيد بن يزيد بن مسلمة، عن الحسن البصري، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه موقوفًا، ورواه عوف بن أبي جميلة، عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وأما أوله: «**ليس منا من تطير** ...»، فقد انفرد أبو حمزة العطار بهذا اللفظ عن الحسن البصري، ويستفاد من ذلك كله عدم ضبط أبي حمزة العطار لهذا الحديث، قال البزار: «وهذا الحديث قد رُوي بعض كلامه من غير وجه، فأما بجميع كلامه ولفظه فلا نعلمه يروىٰ إلا عن عمران بن حصين، ولا نعلم له طريقًا عن عمران بن حصين إلا هذا الطريق، وأبو حمزة العطار بصري

(١) الكنىٰ للدولابي (٢٠٨٣) -مختصرًا عنده ليس فيه حديث الواهنة-، المعجم الكبير للطبراني (١٨/ح٣٥٥)، وسبقت دراسة حديث الواهنة برقم (١٤).

(٢) سيأتي ذلك في الحديث رقم (٧٠).

لا بأس به»، وهو ممن لا يحتمل تفرده، وعليه فهذا اللفظ غير محفوظ عن الحسن أيضًا.

وعلىٰ ذلك فإن هذا الشطر من الحديث: «**مَن عَقَدَ عُقدةً، ثم نَفَثَ فيها فقد سَحَرَ، ومَن سَحَرَ فقد أشرك**» مضطرب عن الحسن، لا يصح من هذه الأوجه شيء عن الحسن؛ لضعف رواة جميع الأوجه واختلافهم، والله أعلم.

❖ **وأما الشطر الثاني من الحديث فقد اختُلف فيه عن الحسن علىٰ ثلاثة أوجه أيضًا:**

الأول: عن الحسن البصري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: عباد بن ميسرة المنقري.

الثاني: عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وهذه رواية: أبان بن أبي عياش، وجرير بن حازم.

الثالث: عن الحسن البصري، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: أبي عامر الخزاز.

والصحيح عن الحسن البصري في هذا الشطر هو الوجه الثاني (المرسل)، لأنه من رواية جرير بن حازم الأزدي، أبي النضر البصري، وهو ثقة، له أوهام في بعض حديثه في مصر[(١)]، وهذا الحديث رواه عن جرير ابنُ وهب وهو مصري، ورواه أيضًا عبد الرحمن بن مهدي، وسفيان الثوري[(٢)]، فهذا القدر من الحديث ثابت عن الحسن من هذا الوجه وهو الوجه المرسل.

فأما الوجه الأول فهو مثل الوجه الأول من الشطر الأول تمامًا، تفرد به عن الحسن عباد بن ميسرة المنقري، وليس بالقوي.

---

(١) تهذيب الكمال (٩١٣)، إكمال تهذيب الكمال (٣/ ١٨٠) تقريب التهذيب (٩١٩).

(٢) سبقت رواية ابن وهب، وابن مهدي، ورواية الثوري في أمالي ابن السماك [مجاميع العمرية رقم ٨٩: (ل١٠٧/أ)].

وأما الوجه الثالث فقد انفرد به أبو عامر الخزاز صالح بن رستم، وهو صدوق كثير الخطأ[١]، وقد نص الدارقطني علىٰ تفرد أبي عامر الخزاز بهذا الوجه عن الحسن، وقد خالف بذلك جرير بن حازم، وجرير أوثق منه، وسلك الجادة في رفع الحديث.

والخلاصة: أن الحديث ضعيف مضطرب لا يصح عن الحسن، وإنما صح الشطر الثاني من الحديث عن الحسن مرسلًا، والله أعلم.

وقد أشار الشيخ سليمان بن عبد الله إلىٰ أن المؤلف أهمل صيغة الرفع في الحديث، فلم يبيّن هل هو مرفوع أو موقوف[٢]، وظاهر سياقه أنه موقوف، لكنه عند النسائي -وهو المصدر الذي عزا إليه المؤلف- مرفوع، وكذلك في سائر المصادر، والظاهر أن المؤلف تابع ابن حجر الهيتمي، فقد أورده بنحو ما أورده المؤلف[٣]، وسيأتي في الباب التالي أن المؤلف استفاد من ابن حجر الهيتمي في هذه الأبواب.

وذكر الشيخ سليمان بن عبد الله أيضًا أن المؤلف نقل عن الذهبي تضعيفه للحديث، وهذا يشير إلىٰ أن المؤلف أورده من باب الاستئناس.



(١) التقريب (٢٨٧٧)، وسبقت ترجمته في دراسة الحديث رقم (١٤).
(٢) تيسير العزيز الحميد (٢/ ٧١١).
(٣) الزواجر عن اقتراف الكبائر (٢/ ١١٤).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٦٥] وعن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «ألا هل أُنَبِّئُكم ما العَضْهُ[1]؟ هي النميمة، القالَةُ بين الناس»، رواه مسلم.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٢٦٠٦): حدثنا محمد بن المثنىٰ، وابن بشار، قالا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، سمعت أبا إسحاق، يحدث عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، قال: إن محمدًا ﷺ قال: **«ألا أُنَبِّئُكُم ما العَضْهُ؟ هي النميمة القَالَةُ بين الناس»**.

التخريج:

* انفرد به مسلم من بين أصحاب الكتب الستة.

الدراسة:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه.



(١) قال عكرمة وغيره: «العَضْهُ: السحر بلسان قريش»، وقيل: هي الكذب والبهتان، غريب الحديث للحربي (٣/ ٩٢٥).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٦٦] ولهما عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله ﷺ قال: «إن من البَيَان لسحرًا».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٥١٤٦): حدثنا قبيصة، حدثنا سفيان، عن زيد بن أسلم، قال: سمعت ابن عمر يقول: جاء رجلان من المشرق فخَطَبَا، فقال النبي ﷺ: **«إن من البيان لسحرًا»**.

التخريج:

* أخرجه البخاري (٥٧٦٧)، وأبو داود (٥٠٠٧)[(١)]، من طريق **مالك بن أنس**، وهو في موطئه[(٢)]،

- والترمذي (٢٠٢٨)، من طريق **عبد العزيز بن محمد الدراوردي**،

كلاهما (مالك، والدراوردي)، عن زيد بن أسلم، به بنحوه.

الدراسة:

الحديث صحيح، أخرجه البخاري في صحيحه، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

ولم يخرجه مسلم من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإنما أخرجه من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه[(٣)].

---

(١) وأخرجه ابن بشران في أماليه (٤٨٨)، عن الأسيوطي، عن **النسائي**، بإسناده إلىٰ مالك، والأسيوطي من رواة السنن الكبرىٰ للنسائي، فلعل هذا الحديث في روايته للسنن.

(٢) رواه يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي عن مالك، عن زيد بن أسلم مرسلًا، ورواه الجماعة من أصحاب مالك موصولًا، وهو الصحيح عن مالك، التمهيد (٥/ ١٦٩)، التقصي (ص٩٣).

(٣) صحيح مسلم (٨٦٩).

وقد أورد المؤلف حديث ابن عمر في كتاب آخر واقتصر في عزوه إلىٰ البخاري[(١)].



(١) كتاب الكبائر لمحمد بن عبد الوهاب «ضمن مجموع مؤلفاته» (مجلد١/ جزء٢/ ص١٣).



بابُ ما جاء في الكُهان ونحوهم

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٦٧] روىٰ مسلم في صحيحه، عن بعض أزواج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «من أتىٰ عَرَّافًا فسأله عن شيء، فصَدَّقه، لم تُقبَل له صلاةٌ أربعين يومًا».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٢٢٣٠): حدثنا محمد بن المثنىٰ العَنَزي، حدثنا يحيىٰ -يعني ابن سعيد-، عن عبيد الله، عن نافع، عن صفية، عن بعض أزواج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ قال: **«من أتىٰ عَرَّافًا فسأله عن شيء، لم تُقْبَل له صلاةٌ أربعين ليلة»**.

التخريج[1]:

* أخرجه ابن حزم في المحلىٰ (٤/ ٥٠)، من طريق الإمام مسلم، به بمثله.

* وأخرجه البيهقي (١٦٥٨٨)، من طريق **موسىٰ بن هارون بن سعيد التَّوَّزِي**، عن محمد بن المثنىٰ العنزي، به بمثله.

* وأخرجه **أحمد** (١٦٦٣٨، ٢٣٢٢٢)، ومن طريقه الخلال في السنة (١٤٠٢)،

- وأبو عوانة (٩٨٦٤)، من طريق **عبد الله بن هاشم بن حيان الطوسي**،

(١) انفرد به مسلم عن باقي أصحاب الكتب الستة، ولكن المؤلف ذكر لفظة: «فصَدَّقه»، وليست في صحيح مسلم، لذا سأخرجه من مصادر أخرىٰ من أجل دراسة هذه اللفظة.

- وابن بطة في الإبانة (٢/ ٧٣٠)، من طريق **أبي سعيد عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي البصري كُرْبُزَان**،

- وأبو نعيم في الحلية (١٠/ ٤٠٦)، من طريق **أبي بكر محمد بن خلاد بن كثير الباهلي**،

أربعتهم (أحمد، وعبد الله بن هاشم، وعبد الرحمن الحارثي، وأبو بكر بن خلاد)، عن يحيىٰ بن سعيد القطان، به بنحوه،

ورواية أحمد والحارثي بلفظ: «من أتىٰ عَرَّافًا **فصَدَّقه بما يقول**، لم تُقْبَل له صلاة أربعين يومًا»، زاد أحمد -عند الخلال-: «عَرَّافًا **أو كاهنًا**».

الدراسة:

هذا الحديث صحيح، أخرجه مسلم في صحيحه، ولكن اختُلف في لفظه علىٰ يحيىٰ بن سعيد القطان:

فرواه عنه: محمد بن المثنىٰ، وعبد الله بن هاشم، وأبو بكر بن خلاد، بلفظ: «من أتىٰ عَرَّافًا **فسأله عن شيء**، لم تُقْبَل له صلاة ...».

ورواه عنه: أحمد، وعبد الرحمن الحارثي، بلفظ: «من أتىٰ عَرَّافًا **فصَدَّقه بما يقول**، لم تُقْبَل له صلاة ...».

وكل هؤلاء الرواة عن يحيىٰ القطان ثقات إلا عبد الرحمن الحارثي، ففيه كلام[١]، لكن الوجه الثاني يرويه أحمد، وهو الإمام الثقة الحجة، قال أبو حاتم: «هو إمام، وهو حجة»[٢]، **فالوجهان محفوظان عن يحيىٰ القطان**.

وقد روىٰ هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر -شيخ يحيىٰ القطان- عبدُ الله بن رجاء، لكن لم أقف علىٰ لفظه، أخرج البخاريُ روايتَه في «التاريخ الأوسط»[٣]، وأحالها علىٰ رواية أبي بكر بن نافع الآتية، عن أبيه نافع.

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٥٦١).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٧٠).

(٣) التاريخ الأوسط (٣/ ٤١٧).

❖ وروىٰ هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر أيضًا، وعن نافع، آخرون، ولكن خالفوا في إسناده:

فرواه عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عبيدِ الله بن عمر، وعبدُ الله بن عمر العمري، كلاهما (عبيد الله، والعمري)، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ[(١)].

ورواه سليمان بن بلال عن عبيدِ الله بن عمر، وعبدُ العزيز بن محمد الدراوردي، عن أبي بكر بن نافع، كلاهما (عبيد الله، وأبو بكر بن نافع)، عن نافع، عن صفية، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ[(٢)].

والصحيح عن عبيد الله بن عمر: ما رواه يحيىٰ القطان، وعبد الله بن رجاء، وهو الصحيح عن نافع أيضًا، وهو الوجه الذي أخرجه مسلم، قال علي بن المديني عن رواية أبي بكر بن نافع -وهي أمثل من رواية عبد الله بن عمر العمري-: «هذا حديث ضعيف الإسناد من طريق أبي بكر بن نافع، عن نافع، عن صفية، عن عمر، وإنما رواه نافع، عن صفية، عن بعض أزواج النبي ﷺ، كذلك حدَّثَنَاه يحيىٰ بن سعيد، عن عبيد الله، عن نافع، به، قال: وهذا هو الصحيح»[(٣)].

وأما رواية الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، فقد قال عنها أبو حاتم: «كان أحمد بن حنبل يقول: تشبه أحاديثُ الدراوردي، عن عبيد الله، أحاديثَ عبد الله بن عمر، وقد بان مصداق ما قال أحمد في هذا الحديث؛ لأن الدراوردي روىٰ عن أبي بكر بن نافع، كما وصفنا، ثم أردف عن عبيد الله،

---

(١) التاريخ الأوسط (٣/ ٤١٦)، الجامع لابن وهب «تحقيق أبو الخير» (٦٨٣).

(٢) التاريخ الأوسط (٣/ ٤١٧)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ٤٤٠)، وتركت ذكر أوجه أخرىٰ أشد ضعفًا.

(٣) مسند الفاروق لابن كثير (١/ ٢٧١) -ولم يسق لفظ حديث ابن المديني عن القطان-، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٦٨).

عن نافع، عن ابن عمر، مثله، وليس يشبه هذا حديث عبيد الله إذْ كان غلطًا، والناس يروون عن عبد الله العمري كما وصفنا»[١].

وبعدما تبين ما في هذه الروايات من وهم واختلاف، فإنه قد يستفاد منها في ترجيح إحدىٰ الروايتين في متن الحديث، فرواية عبد الله بن عمر العمري: «**من أتىٰ عَرافًا يسأله لم تُقْبَل منه صلاة أربعين ليلة**»، ورواية أبي بكر بن نافع: «**من أتىٰ عَرافًا لم تقبل له صلاة أربعين ليلة**»، فليس في شيء منها لفظة: «**فصَدَّقه بما يقول**».

ولذلك فالذي يظهر لي أن الصحيحَ في هذا الحديث، والمحفوظَ عن عبيد الله بن عمر هو اللفظ الأول: «من أتىٰ عَرافًا فسأله عن شيء، لم تُقْبَل له صلاة ...»، ويحتمل أن يكون يحيىٰ القطان -في روايته لِلَّفظ الثاني- أَدخَلَ لفظة: «فصَدَّقه بما يقول» من حديث آخر، مثل ما يرويه يحيىٰ القطان، عن عوف الأعرابي، عن خلاس، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**من أتىٰ كاهنًا أو عرافًا فصدّقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل علىٰ محمد**»[٢]، أو نحوه، والله أعلم.

وأما اللفظ الذي أورده المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهو جمعٌ بين روايتَي يحيىٰ القطان، ولعل المؤلف تابَعَ المنذري أو ابن حجر الهيتمي في سياقه بهذا اللفظ، فبعض أحاديث هذا الباب يظهر أن المؤلف استفادها من الترغيب والترهيب للمنذري، أو ابن حجر الهيتمي -كما سيأتي في الأحاديث التالية-، وابن حجر

(١) وأبو حاتم -في كلامٍ له قبل هذا النقل- كأنه رجح رواية أبي بكر بن نافع، إلا أنه لم يذكر رواية عبيد الله من الوجه الراجح عنه، ويمكن أن يحمل كلام أبي حاتم علىٰ ترجيح ما هو الصواب عن الدراوردي، مع أن كلام أبي حاتم يفيد أن كلا الوجهين محفوظان عن الدراوردي، لكنه في روايته عن عبيد الله أخطأ علىٰ عبيد الله، وفي روايته عن أبي بكر بن نافع لم يخطئ، علل ابن أبي حاتم (٢٣٠٣)، علل الدارقطني (٢٩٢٨).

(٢) مسند أحمد (٩٥٣٦).

الهيتمي لخص أحاديث هذا الموضع من الترغيب والترهيب للمنذري علىٰ نفس ترتيب المنذري، ولخص كلام المنذري عليها(١).

وقد ذكر الحديث أيضًا بهذا السياق معزوًّا لمسلم: ابن الأثير، والنووي، وابن تيمية(٢).

ومما يدل علىٰ أنها ليست رِوايةً أخرىٰ لصحيح مسلم: أن المنذري، والنووي، وابن تيمية، ذكروا في مواضع أخر من مؤلفاتهم اللفظَ الصحيحَ منسوبًا إلىٰ صحيح مسلم(٣)، كما نقله كذلك عامة العلماء، مثل الحميدي، وعبد الحق الأشبيلي، والمزي، وغيرهم(٤)، وسبق أن ابن حزم أخرجه من طريق مسلم بهذا اللفظ، والله أعلم.

ولم أرَ ما يدل علىٰ تعيين رَاويةِ الحديثِ من زوجات النبي ﷺ، إلا ما ذكره الحميدي مِنْ أن أبا مسعود الدمشقي أدخله في مسند حفصة رضي الله عنها في «أطراف الصحيحين»، قال الحميدي: «هكذا أخرجه أبو مسعود في هذا المسند متصلًا به علىٰ ما هو عليه، ولعله قد عرف أنه من حديثها، أو أن بعض الرواة قد نسب ذلك إليها، والله أعلم بما أراد»(٥).



(١) الترغيب والترهيب (٤/ ٣١-٣٦)، الزواجر عن اقتراف الكبائر (٢/ ١١٥).

(٢) جامع الأصول (٣٠٧٦)، رياض الصالحين (١٦٦٩)، فتاوىٰ النووي (ص٢٣٠)، مجموع الفتاوىٰ (٢٤/ ٢٥٦).

(٣) مختصر صحيح مسلم للمنذري (١٤٩٦)، شرح صحيح مسلم للنووي (١٤/ ٢٢٧)، مجموع الفتاوىٰ (١٩/ ٦٢، ٣٥/ ١٧٣، ١٩٣).

(٤) الجمع بين الصحيحين للحميدي (٣٤٧٧)، الجمع بين الصحيحين للأشبيلي (٣٨٩٤)، تحفة الأشراف (١٨٣٨٣).

(٥) الجمع بين الصحيحين للحميدي (٣٤٧٧، ٣٥٧٢)، الأحكام الكبرىٰ للأشبيلي (١/ ١٦٦)، تحفة الأشراف (١٨٣٨٣)، والظاهر أن هذا هو مستند ابن حجر في قوله: «ومن الرواة من سمّاها حفصة»، الفتح (١٠/ ٢١٧).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٦٨] وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من أتىٰ كاهنًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أُنزل علىٰ محمد ﷺ»، رواه أبو داود.
وللأربعةِ والحاكمِ وقال: صحيح علىٰ شرطهما، عن . . .[١]: «من أتىٰ عرافًا أو كاهنًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل علىٰ محمد ﷺ».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٣٩٠٤): حدثنا موسىٰ بن إسماعيل، حدثنا حماد، ح وحدثنا مسدد، حدثنا يحيىٰ، عن حماد بن سلمة، عن حكيم الأثرم، عن أبي تميمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**من أتىٰ كاهنًا** -قال موسىٰ في حديثه: **فصَدَّقَه بما يقول**-، ثم اتفقا: **أو أتىٰ امرأةً** -قال مسدد: **امرأتَه**- **حائضًا، أو أتىٰ امرأةً** -قال مسدد: **امرأتَه**- **في دبرها فقد برئ مما أُنْزِلَ علىٰ محمد**».

التخريج[٢]:

* أخرجه **البخاري** في التاريخ الكبير (٣/ ١٦)،

- والبزار (٩٥٠٢)، عن **أبي إسحاق إبراهيم بن نَصر بن عبد العزيز الرازي**،

---

(١) في أصول النسخ بياض في هذا الموضع، قال الشيخ سليمان بن عبد الله: «هكذا بيّض المصنف لاسم الراوي، وقد رواه أحمد، والبيهقي، والحاكم، عن أبي هريرة مرفوعًا»، تيسير العزيز الحميد (٢/ ٧٢٥)، واعتبرتُه مع الذي قبله حديثًا واحدًا مرويًا من عدة طرق عن أبي هريرة، لما سيأتي في آخر الدراسة من بيان مصدر المؤلف في هذا الحديث، وأن مؤدىٰ قوله: «وللأربعة» أنه يعود علىٰ الحديث الأول، لا أنه وَهِم في عزوه لأصحاب السنن الأربعة كما ذكره بعض الشرّاح.

(٢) في إسناد أبي داود: موسىٰ بن إسماعيل التبوذكي، ويحيىٰ القطان، وجعلت لكل واحد منهما متابعة مستقلة.

كلاهما (البخاري، وإبراهيم بن نصر)، عن أبي سلمة موسىٰ بن إسماعيل التبوذكي، به بمثله.

* وأخرجه الترمذي (١٣٥)، والنسائي في الكبرىٰ (٨٩٦٨)، عن **محمد بن بشار بُنْدَار**، عن يحيىٰ بن سعيد القطان، به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي (١٣٥)، والنسائي في الكبرىٰ (٨٩٦٨)، والخلال في السنة (١٢٥١)، والبيهقي في معرفة السنن (١٤٠٦٧)، والضياء المقدسي في المنتقىٰ من مسموعات مرو (مخطوط: ل٩٦/أ)، من طريق **عبد الرحمن بن مهدي**،

- والترمذي (١٣٥)، والنسائي في الكبرىٰ (٨٩٦٨)، من طريق **بهز بن أسد**،

- والنسائي في الكبرىٰ (٨٩٦٧)[١]، وابن ماجه (٦٣٩)، وأحمد (١٠١٦٧)، من طريق **وكيع بن الجراح**،

- وأحمد (٩٢٩٠)، عن **عفان بن مسلم**،

- **وأبو نعيم الفضل بن دكين** في كتاب الصلاة (١٥)، ومن طريقه: ابن أبي شيبة (١٧٠٧٧)[٢]، والدرامي (١١٦٧)، والبزار (٩٥٠٢)،

- وإسحاق بن راهويه في مسنده (٤٨٢)، عن **النضر بن شميل**،

- وحرب الكرماني في مسائله «تحقيق: السريع» (٦٩٩)، والبيهقي في معرفة السنن (١٤٠٦٧)، من طريق **علي بن عثمان بن عبد الحميد اللاحقي**،

- وابن الجارود في المنتقىٰ (١٠٧)، من طريق **يزيد بن هارون**،

(١) اختصره فلم يذكر موضع الشاهد.

(٢) جاء الحديث في مطبوعات المصنَّف موقوفًا علىٰ أبي هريرة، وليس فيه موضع الشاهد، ولكنْ أورده العيني معزوًا إلىٰ مصنف ابن أبي شيبة بنفس الإسناد مرفوعًا، وفي أوله موضع الشاهد، فيظهر أن في نسخ المصنف سقطًا، «نخب الأفكار» (٤٥٧/١٠).

- والخلال في السنة (١٢٥٢)، وابن المنذر في الأوسط (٧٩٥)، والعقيلي في الضعفاء (١/٣١٨)، من طريق **روح بن عبادة**،

- والخلال (١٤٢٧)، وابن بطة في الإبانة (٢/٧٣٧)، من طريق **أبي كامل مظفر بن مدرك**،

- وابن عدي في الكامل (٢/٥١٢)، والبيهقي (١٤٢٣٩)، من طريق **إبراهيم بن الحجاج السامي**،

- وابن المقرئ في معجمه (١٧١)، من طريق **عباس بن بكار الضبي**[(١)]،

الاثنا عشر (ابن مهدي، وبهز بن أسد، ووكيع، وعفان، وأبو نعيم، والنضر بن شميل، وعلي بن عثمان، ويزيد بن هارون، وروح، وأبو كامل، وإبراهيم بن الحجاج، وعباس بن بكار)، عن حماد بن سلمة، به بنحوه،

إلا أن عباس بن بكار جعله: عن حماد، عن أبي العُشَرَاء، عن أبيه، عن النبي ﷺ،

وفي رواياتهم جميعًا: «**فصَدَّقه بما يقول**»، إلا بهز بن أسد، وابن مهدي -عند الترمذي والنسائي والخلال-، وروايةُ بهز بن أسد، وابن مهدي، عند الترمذي والنسائي مقرونة برواية يحيىٰ القطان.

* وأخرجه أحمد (٩٥٣٦)، عن يحيىٰ القطان،

وإسحاق بن راهويه (٥٠٣)، عن النضر بن شميل،

وأحمد بن منيع في مسنده [كما في كتاب العلم من «نهاية المراد» لعبد الغني المقدسي (مخطوط: ل٥٥/أ)]، والحارث بن أبي أسامة في مسنده (١٨٤) -ومن طريقه: ابن خلاد النصيبي في «الفوائد» (١٥١)، والحاكم (١٥)، والبيهقي (١٦٥٧٤)-، وابن خزيمة [كما في «إتحاف المهرة» (١٨٠٣٧)]، عن محمد بن معمر القيسي، والخلال في السنة (١٣٩٥)، من

---

(١) تصحف في المطبوع إلىٰ: «عياش».

طريق أحمد بن حنبل، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٧٢٨)، من طريق محمد بن عبيد الله بن المنادي، خمستهم (ابن منيع، والحارث، ومحمد بن معمر، وأحمد بن حنبل، وابن المنادي)، عن روح بن عبادة،

والحاكم (١٥)، والبيهقي (١٦٥٧٤)، من طريق عبيد الله بن موسىٰ العبسي،

والخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» (٢/ ٦٥٢)، من طريق القاسم بن مالك المزني،

خمستهم (القطان، والنضر بن شميل، وروح، وعبيد الله بن موسىٰ، والقاسم بن مالك)، عن عوف بن أبي جميلة، عن **خلاس بن عمرو الهجري**،

- والحاكم (١٥)[(١)]، والبيهقي (١٦٥٧٤)، من طريق الحارث بن أبي أسامة، عن روح بن عبادة، ومن طريق عبيد الله بن موسىٰ، كلاهما (روح، وعبيد الله بن موسىٰ)، عن عوف بن أبي جميلة، عن **محمد بن سيرين**،

- وابن وهب في الجامع «ت: محمد الحمادي» (٧٠١)[(٢)]، من طريق **معاوية بن مُعتِّب الهذلي**،

ثلاثتهم (خلاس، وابن سيرين، ومعاوية بن مُعتِّب)، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه،

وأوقفه معاوية بن مُعتِّب علىٰ أبي هريرة ولم يرفعه،

---

(١) قدمت هذا الطريق علىٰ ما بعده لتعلّقه بطريق خلاس بن عمرو، وذلك ليكون متصلًا بطريق خلاس بن عمرو في التخريج وفي الدراسة.

(٢) تصحف في «تحقيق: أبو الخير» (٤٦٨): «معاوية بن مُعَتِّب» إلىٰ «نافع»، مع أن الصواب كان واضحًا في النسخة الوحيدة التي اعتمد عليها وهي نسخة أدفو (صفحة ١٠١)، وهو كذلك في النسخة القيروانية، كما أفاده الحمّادي.

وليس في روايتهم: ذكر إتيان الحائض والمرأة في دبرها، ولفظ معاوية بن مُعتِّب: «من ذهب إلىٰ كاهن فصدقه بما يقول، غضب الله عليه أربعين ليلة».

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن أبي هريرة من أربعة طرق:

❖ الطريق الأول (طريق أبي تميمة الهُجَيمي):

وهذا الطريق يرويه: حماد بن سلمة، واختُلف فيه عن حماد، فرواه عباس بن بكار الضبي، عن حماد، عن أبي العُشَرَاء أسامة بن مالك بن قهطم، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

وعباس بن بكار ضعيف جدًا، متهم بالكذب[(١)].

ورواه الجماعة -وهم اثنا عشر راويًا مع يحيىٰ القطان-، عن حماد، عن حكيم الأثرم، عن أبي تميمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهو الصحيح عن حماد.

وحماد بن سلمة سبق أنه ثقة عنده أوهام[(٢)].

وحكيم الأثرم وثقه ابنُ المديني -في رواية ابن أبي شيبة، وإسماعيل القاضي وزاد عنه: «لا أدري من أين هو»-، وأبو داود واحتج برواية يحيىٰ القطان له، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وسئل عنه ابن المديني -في رواية الذهلي- فقال: «أعيانا هذا»، وضعفه ابن معين، والبزار، والعقيلي، وابن عدي، وقال صدقة بن الفضل: «منكر الحديث، ولم أر أحدًا من أصحابنا حدّث عنه»، لخص حاله ابن حجر بقوله: «فيه لين»[(٣)].

(١) لسان الميزان (٤/٤٠٢).
(٢) سبق في دراسة الحديث رقم (٦٢).
(٣) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني (٥)، سؤالات الآجري لأبي داود (١٢٤٤، ١٣٣٧)، مسند البزار (٣٤٩٢، ٩٥٠٢)، قبول الأخبار للبلخي (ص٣٣٩)، الضعفاء =

وأبو تميمة هو طريف بن مجالد الهُجَيمي، ثقة[(١)].

وقد تفرد بهذا الحديث: حكيم الأثرم كما أشار إلىٰ ذلك البخاري، والترمذي، والبزار، والدارقطني[(٢)]، وأورد العقيلي وابن عدي الحديث في مناكيره، وتفرد به عن حكيم: حماد بن سلمة كما نص علىٰ ذلك الدارقطني.

قال البخاري في ترجمة حكيم: «هذا حديث لا يُتَابع عليه»، وقال الترمذي: «لا نَعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم، عن أبي تميمة الهُجَيمي، عن أبي هريرة، ... وضعّف محمدٌ (يعني البخاري) هذا الحديث من قِبَل إسناده»، وقال أيضًا: «سألتُ محمدًا عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من هذا الوجه، وضعّف هذا الحديث جدًا»[(٣)]، وقال البزار: «وحكيمٌ منكر الحديث، لا يُحتج بحديث له إذا انفرد به، وهذا مما تفرد به»، وقال عن حكيم أيضًا: «في حديثه شيء؛ لأنه حدث عنه حماد بن سلمة بحديث منكر»[(٤)]، وقال ابن عدي: «وحكيم الأثرم يعرف بهذا الحديث، وليس له غيره إلا اليسير».

وخصوص نقد هؤلاء الأئمة لحديث حكيم هذا مقدمٌ علىٰ من وثق حكيمًا توثيقًا عام، علىٰ فرض وجود تعارض بينهما، مع أن التوثيق العام لا يقتضي توثيق كل رواية للراوي.

وأعله البخاري أيضًا بالانقطاع بين أبي تميمة وأبي هريرة إذْ قال: «لا يُعرف لأبي تميمة سماع من أبي هريرة».

= للعقيلي (١/٣١٧)، الجرح والتعديل (٣/٢٠٨)، الكامل لابن عدي (٢/٥١٢)، الضعفاء لابن شاهين (١٥٢)، إكمال تهذيب الكمال (٤/١٢٧)، التقريب (١٤٨٩).

(١) تقريب التهذيب (٣٠٣١).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٥١٤).

(٣) التاريخ الكبير (٣/١٦)، العلل الكبير للترمذي (٧٦).

(٤) مسند البزار (٣٤٩٢).

وأعله الترمذي أيضًا في «سننه» بنكارة متنه، فقال: «وقد روي عن النبي ﷺ قال: «**من أتىٰ حائضًا فليتصدق بدينار**»، فلو كان إتيان الحائض كفرًا لم يؤمر فيه بالكفارة».

وفي عموم كلام من يُعل أحاديث «باب إتيان النساء في أدبارهن» ما يقتضي إعلال هذا الحديث، مثل النسائي، وأبي علي النيسابوري، فسئل النسائي عن الحديث في «إتيان النساء في أدبارهن»؟ فقال: «لا يصح عن النبي ﷺ في إباحته ولا تحريمه شيء»[(١)]، وقد أخرج هذا الحديث كما تقدم، فهذا يقتضي -من حيث الجملة- إعلاله لهذا الحديث.

وخلاصة الطريق: أنه لا يصح عن أبي هريرة، والظاهر أنه لا يصح أيضًا عن أبي تميمة.

❖ **الطريق الثاني والثالث (طريق خلاس بن عمرو الهجري، وطريق محمد بن سيرين):**

والطريق الثاني يرويه: عوف بن أبي جميلة الأعرابي، والطريق الثالث متفرع من اختلاف في الطريق الثاني، فقد اختُلف عن عوف وعمّن دونه في ذكر الطريق الثالث مقرونًا بالطريق الثاني وعدم ذكره.

فرواه عن عوف **مقتصرًا علىٰ طريق خلاس**: يحيىٰ القطان، والنضر بن شميل، والقاسم بن مالك المزني، وروح بن عبادة فيما رواه عنه: أحمد بن منيع، ومحمد بن معمر القيسي، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن عبيد الله بن المنادي، والحارث بن أبي أسامة -كما في مسنده، وفي رواية ابن خلاد النصيبي عنه[(٢)]-.

---

(١) تاريخ دمشق (٧١/١٧٣)، تهذيب الكمال (١/٣٣٦)، التلخيص الحبير (٥/٢٣٤٦) سير أعلام النبلاء (١٤/١٢٨).

(٢) وراوي مسند الحارث هو ابن خلاد النصيبي أيضًا، لكنه مغاير لكتاب الفوائد لابن خلاد، والفوائد من انتقاء الدارقطني.

ورواه عن عوف **قارنًا طريق ابن سيرين بطريق خلاس**: عبيد الله بن موسىٰ، وروح بن عبادة فيما رواه عنه: الحارث بن أبي أسامة -في رواية عبد الله بن الحسين القاضي-.

وهاتان الروايتان -رواية عبيد الله بن موسىٰ، ورواية روح بن عبادة- اللتان وقع فيهما الإقران، ساقهما الحاكم -وعنه البيهقي- مساقًا واحدًا.

فوقع اختلاف علىٰ أحد الرواة عن روح بن عبادة وهو الحارث بن أبي أسامة، والصحيح عن الحارث بن أبي أسامة الوجه الأول (عدم ذكر ابن سيرين)، لأنه الرواية المفردة عنه، وأما الوجه الثاني فالظاهر أن الحاكم حمل رواية الحارث بن أبي أسامة، عن روح بن عبادة، علىٰ رواية عبيد الله بن موسىٰ، فيسقط الاختلاف عن الحارث بن أبي أسامة، وقد رواه علىٰ الوجه الأول أيضًا عن روح بن عبادة جماعةٌ من الثقات الأثبات كما تقدم.

وتبقىٰ رواية عبيد الله بن موسىٰ العبسي، وهو ثقة، روىٰ له الجماعة، والراوي عنه هو: أحمد بن مهران بن خالد الأصبهاني أبو جعفر، موصوف بالزهد، لم أقف علىٰ من وثقه، إلا أن ابن حبان ذكره في الثقات في موضعين متقاربين واختلف قوله فيهما في سنة وفاته، ولعله لعدم معرفته بحاله، ولذلك تعجب ابن قطلوبغا من فعل ابن حبان هذا[(١)].

وعلىٰ ذلك فهذه الرواية وهم، لا تصح عن عوف بن أبي جميلة، والظاهر أن الوهم من أحمد بن مهران لجهالةٍ في حاله، وهذا الإسناد: «عوف، عن خلاس، عن أبي هريرة»، يقع فيه الوهم بإقران ابن سيرين، مع خلاس، كما سيأتي.

❖ قال الحاكم بعد تخريج الحديث: «هذا حديث صحيح علىٰ شرطهما جميعًا من حديث ابن سيرين، ولم يخرجاه، وحدّث البخاري، عن إسحاق،

---

(١) تقريب التهذيب (٤٣٧٦)، الثقات (٨/ ٤٨، ٥٢)، تاريخ أصبهان لأبي نعيم (١/ ١٢٨)، تاريخ الإسلام (٦/ ٦٩٥)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا (٢/ ١٠٧).

عن روح، عن عوف، عن خلاس، ومحمد، عن أبي هريرة: **قصة موسىٰ أنه آدر**».

هكذا قال الحاكم، ولكن تبين أن الحديث موضع الدراسة لا يصح عن عوف من حديث ابن سيرين أصلًا، بخلاف حديث قصة موسىٰ، فهو صحيح عن عوف من حديث ابن سيرين، كان يُحَدِّث به عوف هكذا، ثم راجعه يحيىٰ القطان فيه فترك عوفٌ ذكر ابن سيرين، وجعله: «خلاس، عن أبي هريرة»، إضافة إلىٰ أن البخاري لم يخرج حديث «قصة موسىٰ» معتمدًا علىٰ هذا الإسناد حتىٰ يكون علىٰ شرطه، بل أخرج معه إسنادًا آخر في موضع آخر من «صحيحه»، وهو أصح من إسناد عوف[(١)]، فلا يصح حينئذ القول بأنه علىٰ شرط البخاري.

وكذلك أخرج البخاري حديثًا آخر بنفس الإسناد: «عوف، عن خلاس، ومحمد، عن أبي هريرة»، ولكنه لم يقتصر عليه أيضًا، بل أخرج معه إسنادًا آخر أقوىٰ منه[(٢)].

وكان شعبة ينكر علىٰ عوف هذه الأحاديث، قال يحيىٰ القطان: «قال لي شعبة في أحاديث عوف، عن خلاس، عن أبي هريرة، ومحمد -يعني ابن سيرين-، عن أبي هريرة، -إذا جَمَعَهم- قال لي شعبة: ترىٰ لفظهم واحدًا؟ -قال ابن أبي حاتم: كالمنكر علىٰ عوف»[(٣)].

وتقدم أن الصحيح عن عوف في هذا الحديث: عدم ذكر ابن سيرين في الإسناد، ولكنه -كما في رواية يحيىٰ القطان عنه- كان يقرن مع حديث خلاس، عن أبي هريرة، حديثَ الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلًا،

---

(١) صحيح البخاري (٢٧٨، ٣٤٠٤، ٤٧٩٩)، مسند أحمد (١٠٦٧٨)، الجرح والتعديل (١/ ٢٣٦-٢٣٧)، علل الدارقطني (١٥٨٦).

(٢) صحيح البخاري (٦٦٦٩، ١٩٣٣).

(٣) الجرح والتعديل (١/ ١٤٧)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٧).

وستأتي دراسة حديث الحسن[(١)]، وعوفٌ في بعض أحاديثه التي يرويها عن خلاس، وابن سيرين، كان يقرن معهم الحسن، عن النبي ﷺ، كما في حديث «قصة موسىٰ» عند البخاري وغيره، كما سبق[(٢)].

❖ وعوف هو ابن أبي جميلة الأعرابي، سبقت ترجمته وأنه ثقة[(٣)]، لكن انتُقِد في أحاديثه التي يرويها بهذا الإسناد، وإن كان نقد شعبة متوجهًا إلىٰ ضبط ألفاظهم، والتمييز بينها، إلا أن قصة يحيىٰ القطان مع عوف تبين أنه لا يضبط أحاديثهم إذا جمعهم في سياق واحد، ولذلك أدخله ابن رجب في «الرواة الذي ضُعّف حديثهم إذا جمعوا الشيوخ»[(٤)].

❖ وخلاس بن عمرو الهَجَري، ثقة، لكنه لم يسمع من أبي هريرة، نَص علىٰ ذلك يحيىٰ القطان، وأحمد، ونَص ابن أبي خيثمة علىٰ أنه يُدخل بينه وبين أبي هريرة: أبا رافع، وهذه إشارة منه إلىٰ أنه لم يسمع من أبي هريرة[(٥)]، وهو ظاهر تصرف البخاري في ترجمة خلاس، فقد صدّرها بذكر سماعه من عمار، وعائشة، ثم ختمها بقوله: «روىٰ عن أبي هريرة، وعن علي صحيفة، وعن أبي رافع»[(٦)]، وقال الدارقطني: «هو صحفي، فما كان من حديثه عن

(١) في دراسة الحديث رقم (٧٠).

(٢) وينظر: صحيح البخاري (٤٧، ٣٣١٢)، مسند أحمد (٧٨٩٤-٧٨٩٥، ٨٩٦٦-٨٩٦٧، ٩٥٨٥، ١٠٣٥٢، ١٠٣٨٦-١٠٣٩٧، ١٠٦٧٠-١٠٦٧٢، ١٠٦٧٨).

(٣) في دراسة الحديث رقم (٤٠)، والحديث رقم (٦٢).

(٤) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٧).

(٥) سؤالات الآجري لأبي داود (٩٠٢)، تاريخ ابن أبي خيثمة-السفر الثاني (١/ ٤٧٧)، الجرح والتعديل (١/ ٢٣٧).

(٦) التاريخ الكبير (٣/ ٢٢٧)، والظاهر أن قوله: «صحيفة» يعود علىٰ روايته عن علي رضي الله عنه فقط، فهو الذي اشتهر عن النقاد أنه وقع إلىٰ خلاس صُحُف عن علي فكان خلاس يروي منها، وفي كلام البخاري أيضًا ما يشير إلىٰ أنه لم يسمع من أبي رافع -الواسطة بينه وبين أبي هريرة- كذلك، ولم أقف علىٰ من ذكر لخلاس سماعًا من أبي رافع.

أبي رافع، عن أبي هريرة، احتُمل»، وذكر شعبةُ أن أيوب السختياني نهاه أن يروي عن خلاس؛ لأنه كان صحفيًا[١].

وخلاصة هذا الطريق: أنه لا يصح عن أبي هريرة، للإشكال في رواية عوف حين يجمع بين شيوخه في سياق واحد، وللانقطاع الواقع بين خلاس وأبي هريرة، ويشتد ضعف إرسال خلاس بما تقدم من كثرة أخذه من الصحف.

❖ الطريق الرابع (طريق معاوية بن مُعتِّب):

وهذا الطريق يرويه ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن كثير بن عمرو، عن معاوية بن مُعتِّب.

وابن لهيعة سبقت ترجمته، وأنه ضعيف[٢]، وكثير بن عمرو يحتمل أنه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، نُسب إلىٰ جده، ويحتمل أن يكون غيره؛ لأن ابن وهب ومَن في طبقته يروون عن كثير المزني، وكثير في هذا الإسناد بينه وبين ابن وهب اثنان، فإن كان هو كثير المزني فهو ضعيف جدًا[٣]، وإن كان غيره فهو مجهول.

ومعاوية بن مُعتِّب الهذلي مصري، كان في حجر أبي هريرة، لم يذكر الأئمة في الرواة عنه إلا سالم بن أبي سالم الجيشاني، وقال عنه الحسيني، وابن كثير: «مجهول»[٤]، ولم أقف علىٰ رواية لمعاوية بن مُعتِّب إلا حديثه

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص٥٥٢)، الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٢)، الكامل لابن عدي (٣/ ٥١٩)، سؤالات الحاكم للدارقطني (٣١٤).

(٢) سبق في دراسة الحديث رقم (٥).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ١٥٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٦٢).

(٤) وزاد ابن يونس في الرواة عنه: «بشير بن عمر الأسلمي»، ويحتمل أن يكون هو راوي هذا الحديث فوقع فيه تصحيف، وذكر بعضهم رواية يزيد بن أبي حبيب عن معاوية بن مُعتِّب، وهي في الحقيقة اختلاف علىٰ يزيد في نفس حديث سالم بن أبي سالم، في ذكر سالم وحذفه، والراجح ذِكْره كما أشار إليه الدارقطني، التاريخ الكبير (٧/ ٣٣١)، الجرح والتعديل (٨/ ٣٧٩)، العلل للدارقطني (١٦٣١)، الإكمال للحسيني (٨٦١)، التكميل لابن كثير (١/ ٧٧)، تعجيل المنفعة (٢/ ٢٧١).

المشهور عن أبي هريرة «في الشفاعة»، وحديث الشفاعة هذا وَهِمَ فيه ابن لهيعة وَهْمًا أشار إليه الدارقطني(١).

وخلاصة هذا الطريق: أنه لا يصح عن أبي هريرة؛ لضعف ابن لهيعة ولم يتابع علىٰ طريقه هذا، ولضعف كَثير الراوي عن معاوية بن مُعتِّب، ولجهالة معاوية بن مُعتِّب أيضًا، والله أعلم.

والخلاصة: أن حديث أبي هريرة ضعيف من جميع طرقه، من طريق أبي تميمة الهُجَيمي، لتفرد حكيم الأثرم وهو ممن لا يُحتَمل تفرده، وللانقطاع بين أبي تميمة وأبي هريرة، ولا يصح من طريق خلاس للانقطاع بينه وبين أبي هريرة، وللإشكال في رواية عوف إذا جمع بين شيوخه، ولا يصح من طريق معاوية بن مُعتِّب لضعفٍ في عدد من رواته، ومع وجود هذه العلل لا يمكن تقوية هذه الطرق بعضها ببعض، خصوصًا أن الطريقين الأولين فيهما انقطاع دون أبي هريرة، والطريق الثالث موقوف وفي متنه مخالفة للطريقين الأولين، والله أعلم.

❖ وأودّ التنبيه إلىٰ أمرين متعلقين بهذا الحديث:

الأول: أنه وقع في المطبوع من «معاني الآثار» للطحاوي: رواية إسماعيل بن عياش، عن سهيل بن أبي صالح، عن الحارث بن مُخَلَّد الزُّرَقي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**من أتىٰ حائضًا، أو امرأة في دبرها، أو كاهنًا، فقد كفر بما أنزل الله علىٰ محمد**»، ثم جاء بعده مباشرة حديث أبي تميمة الهُجَيمي، عن أبي هريرة، بنفس لفظه(٢).

وهذا خطأ في نسخة «معاني الآثار»، والظاهر أنه انتقال بصر إلىٰ متن حديث أبي تميمة الهُجَيمي الذي بعده، فقد ذكر العيني في شرحه علىٰ نفس الموضع من «معاني الآثار»: حديث إسماعيل بن عياش، عن سهيل بن

(١) مسند أحمد (٨٠٧٠)، التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٦٩٦-٦٩٨)، العلل للدارقطني (١٦٣١).
(٢) معاني الآثار (٣/ ٤٤/ح٤٤١٥).

أبي صالح، عن الحارث بن مُخَلَّد، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا بلفظ: «**لا تأتوا النساء في أدبارهن**»[(١)].

ورُوي عن إسماعيل بن عياش من وجه آخر بنحو هذا اللفظ الأخير أيضًا، بلفظ: «**الذي يأتي المرأة في دُبُرها لا ينظر الله إليه**»[(٢)].

وقد اضطرب إسماعيل بن عياش في إسناده، فرواه مرة أخرىٰ عن سهيل، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ﷺ مرفوعًا، ورواه بنحو اللفظ السابق أيضًا[(٣)].

وبنحوه رواه سفيان الثوري، ووهيب بن خالد، ومعمر، وعبد العزيز بن المختار، وزهير بن محمد، كلهم عن سهيل، عن الحارث بن مُخَلَّد، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا[(٤)].

الثاني: أن العقيلي لما أورد حديث أبي تميمة الهُجَيمي، عن أبي هريرة كاملًا قال: «وهذا رواه جماعة عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن أبي هريرة، موقوفًا»[(٥)]، وهو يعني إتيان المرأة في دبرها فقط، دون باقي الحديث، فهذا اللفظ هو الذي رواه جماعة عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن أبي هريرة ﷺ موقوفًا[(٦)]، والله أعلم.

❖ وأما ما يتعلق بسياق المؤلف ﷺ للحديث، فالظاهر أن المؤلف أخذ اللفظ الثاني من ابن حجر الهيتمي؛ لأن ابن حجر الهيتمي ساقه بنحو هذا

---

(١) نخب الأفكار (١٠/ ٤٥٥).

(٢) تاريخ دمشق (٤٣/ ٢١٠).

(٣) مستخرج أبي عوانة (٤٧٣٢)، شرح معاني الآثار (٤٤١٧)، سنن الدارقطني (٣٧٥٠).

(٤) سنن أبي داود (٢١٦٢)، السنن الكبرىٰ للنسائي (٨٩٦٤-٨٩٦٦)، سنن ابن ماجه (١٩٣٢)، مسند أحمد (٧٦٨٤، ٨٥٣٢، ١٠٢٠٦)، مصنف ابن أبي شيبة (١٧٠٧٩)، المعجم الأوسط (٩٩٠).

(٥) الضعفاء للعقيلي (١/ ٣١٨).

(٦) الكبرىٰ للنسائي (٨٩٦٩-٨٩٧١)، جامع معمر (٢٠٩٥٨)، مصنف ابن أبي شيبة (١٧٠٧٦)، السنة للخلال (١٣٠٣، ١٤٣٠) الضعفاء للعقيلي (١/ ١٤٩).

السياق، فصدّره بعزوه للأربعة والحاكم، وأن الحاكم صححه علىٰ شرط الشيخين، ثم ساق لفظه مباشرة دون أن يذكر صحابيَّه ولا النبي ﷺ[(١)]، والمؤلف ظاهرٌ أن استفاد هذا الحديث من مصدر فعل نحوَ ذلك؛ لأنه بيّض لمكان راوي الحديث حتىٰ يكتبه بعد ذلك، ولم ينص علىٰ رفعه كعادته، ولعله لهذا السبب لم يتبين للمؤلف أن هذا الحديث هو نفس الحديث الذي قبله والذي عزاه لأبي داود، فأبو داود من الأربعة الذين عزا لهم اللفظ الثاني.

ويُبين ذلك ما تقدمت الإشارةُ إليه، كما في الحديث السابق، وما سيأتي في أحاديث هذا الباب التأكيدُ عليه، من أن ابن حجر الهيتمي لخص أحاديث هذا الموضع من المنذري، والمنذري قد ذكر حديث أبي هريرة بمثل اللفظ الثاني الذي ذكره المؤلف، ثم قال المنذري: «رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وفي أسانيدهم كلامٌ ذكرتُه في مختصر السنن، والحاكمُ وقال: صحيح علىٰ شرطهما»[(٢)]، وهذا يدل علىٰ أن المنذري جمع الطريقين عن أبي هريرة بلفظ واحد وعزو واحد، وفَصَل بين الطريقين حين عزا كلامَه علىٰ الإسناد إلىٰ أسانيد الأربعة فقط دون الحاكم، ثم جاء ابن حجر الهيتمي ولخص الكلام بما سبق ذكره، وحذف صحابي الحديث، وحذف صيغة الرفع أيضًا -كعادته في هذا الموضع-، ثم تبعه المؤلف علىٰ ذلك فيما يظهر، وليس في ذلك إشكال، بل يندفع به توهيم من وهّم المؤلف في عزوه إلىٰ السنن الأربعة، وقد صنع نحو ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني، فعزا حديث أبي هريرة إلىٰ أصحاب السنن والحاكم[(٣)]، والمقصود من طريقيه، والله أعلم.



(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر (٢/ ١١٥).
(٢) الترغيب والترهيب (٤/ ٣٦).
(٣) فتح الباري (١٠/ ٢١٧).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٦٩] ولأبي يعلىٰ بسند جيد: عن ابن مسعود مثلُه موقوفًا.

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام أبو يعلىٰ (٥٤٠٨): حدثنا عبد الرحمن بن سلام، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن أبي إسحاق، عن هُبَيرة بن يَريم، عن عبد الله، أنه قال: «من أتىٰ عَرَّافًا أو ساحرًا أو كاهنًا فسأله فصَدَّقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل علىٰ محمد ﷺ».

التخريج:

* أخرجه **أبو الشيخ الأصبهاني** في حديثه (٩٢)[١]،

- وأبو عمرو **الحيري** في فوائد الحاج (مخطوط: ل٦٦/أ)،

كلاهما (أبو الشيخ، وأبو عمرو الحيري)، عن أبي يعلىٰ، به بنحوه.

* وأخرجه أبو علي الصواف في فوائده (مخطوط: ل١٦١/أ)، عن **إبراهيم بن هاشم البغوي**، عن عبد الرحمن بن سلام بن عبيد الله الجمحي، به بنحوه.

* وأخرجه ابن وهب في الجامع «ت: أبو الخير» (٦٨٧)، والطبراني في الأوسط (٦٦٧٠)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٨٣)، من طريق رشدين بن سعد، كلاهما (ابن وهب، ورشدين بن سعد)، عن **جرير بن حازم**،

(١) المسمىٰ: «أحاديث أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان»، وهو من انتقاء أبي بكر أحمد بن موسىٰ بن مردويه المتوفىٰ سنة ٤١٠هـ، ونَسَب محققُ الجزء انتقاءَ الأحاديث إلىٰ حفيد ابن مردويه هذا، والحفيد هو أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن موسىٰ بن مردويه، المتوفىٰ سنة ٤٩٨هـ، والحفيد لم يدرك أبا الشيخ، مع أنه مكتوب علىٰ غاشية المخطوط تحت عنوان الجزء: «بانتقاء أبي بكر ابن مردويه **عليه**»، مما يشير إلىٰ لقائه لأبي الشيخ.

- وأبو داود الطيالسي (٣٨١)، والبغوي في الجعديات (٤٢٥، ١٩٤٢-١٩٤٤)، من طريق **شعبة بن الحجاج**،

- وابن أبي شيبة (٢٣٩٩٤)، وابن خزيمة [إتحاف المهرة (١٣٢٨٤)]، والخلال في السنة (١٤٠٧، ١٤٨٤)، والبغوي في الجعديات (١٩٤٥)، وابن عدي في الكامل (٨/ ٤٤٩)، والدارقطني في العلل -تعليقا- (٨٨٣)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٤٦)، والبيهقي (١٦٥٧٥)، من طريق **سفيان الثوري**،

- وأبو سعيد الأشج في حديثه (٣٦)، والبزار (١٨٧٣)، والبغوي في الجعديات (١٩٤٩، ١٩٥٠)، وابن عدي (٤/ ٢٨٠، ٩/ ٩٨)، والدارقطني في العلل -تعليقًا- (٩٢٢)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ١٠٤)، من طريق أبي خالد الأحمر، عن **عمرو بن قيس المُلائي**،

- وأبو سعيد الأشج في حديثه (٣٥)، والبغوي في الجعديات (١٩٤٦)، من طريق **السيد بن عيسىٰ الهمداني**،

- والبغوي في الجعديات (١٩٤١)، والجصاص في أحكام القرآن (١/ ٦١)، من طريق **إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق**،

- والبغوي في الجعديات (١٩٤١، ٢٥٤٩)، من طريق **زهير بن معاوية**،

- والبغوي في الجعديات (١٩٤٦)، من طريق **أبي الأحوص سلام بن سليم**، و**أبي بكر بن عياش**، و**شريك بن عبد الله النخعي**،

- والبغوي في الجعديات (١٩٤٧)، من طريق **معمر بن راشد**،

- والبغوي في الجعديات (١٩٤٨)، من طريق **عبد العزيز بن مسلم القَسْمَلي**،

- والهيثم بن كليب الشاشي في مسنده (٨٩١)، من طريق **زيد بن أبي أنيسة**[1]،

---

(١) وقع في المطبوع تبعًا للمخطوط: «حدثنا أحمد بن زهير بن حرب، حدثنا عبد الله بن جعفر، حدثنا =

- وابن عدي (٨/ ١٥٤)، والدارقطني في العلل -تعليقًا- (٨٨٣، ٩٢٢)، من طريق **مُفَضّل بن صالح الأسدي النخاس**،

- والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١٦٢)، من طريق **علي بن صالح بن صالح بن حي**،

الخمسة عشر (جرير، وشعبة، والثوري، وعمرو بن قيس، والسيد بن عيسىٰ، وإسرائيل، وزهير، وأبو الأحوص، وأبو بكر بن عياش، وشريك، ومعمر، وعبد العزيز بن مسلم، وزيد، ومُفَضّل بن صالح، وعلي بن صالح)، عن أبي إسحاق السبيعي، به بنحوه[(١)]،

إلا أن رواية جرير بن حازم -فيما رواه رشدين بن سعد- جَعَلَه رشدين: عن جرير، عن قتادة، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ (أخرجه عن مدار أبي إسحاق)،

وجاء في رواية الثوري -عند الدارقطني-، ورواية عمرو بن قيس -عند البغوي في الرواية الأولىٰ، وابن عدي، وأبي نعيم-: عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ (مرفوعًا)،

وجاء في رواية الثوري -عند أبي نعيم-: عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ،

وجعله مُفَضّل بن صالح: عن «أبي الأحوص»، بدل «هُبَيرة بن يَريم»،

وزاد جرير بن حازم -في رواية رشدين-: «ومن أتاه غير مُصدِّق لم يقبل اللهُ صلاتَه أربعين صباحًا».

= عبد الله بن زيد، عن أبي إسحاق» واستشكله المحقق، واستظهر أحمد الخضري مدقق الكتاب في الشاملة أن الصواب: «عبيد الله -وهو ابن عمرو الرَّقّي-، عن زيد -وهو ابن أبي أنيسة-»، وهو توجيه مقبول، فإن عبد الله بن جعفر الرَّقّي مكثر من الرواية عن عبيد الله بن عمرو الرَّقّي، وعبيد الله مكثر من الرواية عن زيد بن أبي أنيسة.

(١) وقع بينهم اختلاف في ذكر كلٍّ من العرّاف والساحر والكاهن، وهي اختلافات طويلة يظهر أنهم يتجوزون في ذكر بعضها والتعبير بها عن الأخرىٰ.

* وأخرجه معمر في جامعه (٢٠٣٤٨)، والحسن بن علي الجوهري في «فوائد منتقاة من حديث أبي شعيب الحراني» (ل١٣٤/ب-ل١٣٥/أ)، من طريق الأوزاعي، كلاهما (معمر، والأوزاعي)، عن **قتادة بن دعامة**،

- وأبو داود الطيالسي (٣٨٢)، عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، وابنُ أبي شيبة (٢٣٩٩١)[1]، وأبو العباس السراج في حديثه (١٨٢)، من طريق أبي إسحاق الشيباني، كلاهما (المسعودي، والشيباني)، عن جامع بن شداد، عن **الأسود بن هلال المحاربي**،

- والبزار (١٩٣١)، من طريق أبي معاوية، والخلال في السنة (١٤٠٩)، من طريق سفيان الثوري، والبغوي في الجعديات (١٩٥١، ١٩٥٢)، من طريق عَبيدة بن حميد، ومن طريق شعبة، أربعتهم (أبو معاوية، والثوري، وعَبيدة، وشعبة)، عن سليمان الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن **همام بن الحارث**،

- والخلال في السنة (١٣٠١)، من طريق الفضيل بن عمرو الفُقَيمي، عن **إبراهيم النخعي**،

- والطبراني في الكبير (١٠/ح١٠٠٠٥)، من طريق عبد العزيز بن مسلم القَسْمَلي، عن سليمان الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن **علقمة بن قيس النخعي**،

- وابن أبي خيثمة في تاريخه «قطعة من الكوفيين» (٣٣٤)، وابن خزيمة [إتحاف المهرة (١٢٥١٦)]، والخلال (١٣٠٢)، والبغوي في الجعديات (١٩٥٣-١٩٥٥)، وابن عدِي (٦/ ٤)، من طريق شعبة بن الحجاج، عن سلمة بن كُهَيل، عن **حَبة بن جُوَين العرني**،

(١) وقع خطأ في المطبوع من «المطالب العالية» لابن حجر (٢٥٠٣)، فزاد فيه: «أبا إسحاق» بين الشيباني، وجامع بن شداد، وأحاله ابن حجر على إسناد أبي داود الطيالسي، مع أن بينهما فرقًا كما سيأتي في ختم المتابعات وفي الدراسة، والإسناد الصواب ذكره البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٥٤٤٩)، وفيه: «الشيباني أبو إسحاق، عن جامع»، وتأخير كنية الشيباني هو سبب الوهم في تصحيف مطبوعة «المطالب العالية».

- وابن خزيمة [إتحاف المهرة (١٣٣١٧)]، من طريق يحيىٰ بن سلمة بن كُهَيل، والطبراني في الأوسط (١٤٥٣)، من طريق سعيد بن عامر، عن شعبة بن الحجاج، كلاهما (يحيىٰ بن سلمة، وشعبة)، عن سلمة بن كُهَيل، عن **أبي الزَّعْراء عبد الله بن هانئ**[1]،

سبعتهم (قتادة، والأسود بن هلال، وهمام بن الحارث، وإبراهيم النخعي، وعلقمة، وحَبة العرني، وأبو الزعراء)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بنحوه،

إلا أن بعضهم جعله: «عن علي بن أبي طالب» بدل «ابن مسعود»، وهم: قتادة -في رواية الأوزاعي-، والأسود بن هلال -في رواية الشيباني، عن جامع بن شداد-، ووَقَع شكٌّ في رواية حَبة العرني -الرواية الأخيرة عند البغوي-: «عن ابن مسعود، أو عن علي»،

ورواية همام بن الحارث -فيما رواه شعبة، عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي- جعله: «عن حذيفة» بدل: «ابن مسعود».

ورواية حَبة العرني -عند ابن أبي خيثمة- شك فيها الراوي عن شعبة فقال: «عن حَبة العرني، أو أبي الزعراء»،

ولفظ الأسود بن هلال: «إن العرافين كُهّان العَجَم، فمن آمن بكاهن فقد كفر بما أنزل علىٰ محمد ﷺ».

الدراسة:

هذا الأثر يُروىٰ عن ابن مسعود من طرق تصل في تفريعها -كما في التخريج- إلىٰ ثمانية طرق، وطريق تاسع متفرع من طريق هُبَيرة بن يَريم، ووقع في جميع هذه الطرق اختلافات، وبعض هذه الاختلافات تضم أكثر من

---

(١) ورد في الإسناد بكنيته فقط، وسلمة بن كُهَيل يروي عن راوٍ آخر يكنىٰ أبا الزعراء أيضًا، وهو حُجَّية بن عدي، لكن الأول هو المشهور بهذه الكنية وهو المشهور بالرواية عن ابن مسعود، والثاني يروي عن علي بن أبي طالب.

طريق، ولذلك سأجمع في موضع واحد دراسة الطرق التي تشترك في اختلاف واحد:

❖ **الطريق الأول (طريق هُبَيرة بن يَريم):**

وهذا الطريق يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه وعمّن دونه -كما سيأتي-، ووقع علىٰ بعض من دونه -وهو جرير بن حازم- اختلافٌ خارجٌ عن مدار أبي إسحاق، فقد اختلف عن جرير بن حازم علىٰ وجهين:

فرواه ابن وهب، عن جرير بن حازم، عن أبي إسحاق السبيعي، عن هُبَيرة، عن ابن مسعود.

ورواه رشدين بن سعد، عن جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ، وتفرد به رشدين بن سعد -كما نص عليه الطبراني، وابن عدي-، ورشدين ضعيف[١]، فالصحيح عن جرير بن حازم هو الوجه الأول الذي رواه ابن وهب، وهو ثقة حافظ[٢].

❖ واختلف عن أبي إسحاق السبيعي وعمّن دونه علىٰ أربعة أوجه:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن هُبَيرة بن يَريم، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفًا.

وهذه رواية: جرير بن حازم، وشعبة، والثوري -فيما رواه عنه الجماعة-، وعمرو بن قيس المُلائي -في روايةٍ عنه-، والسيد بن عيسىٰ، وإسرائيل، وزهير، وأبي الأحوص، وأبي بكر بن عياش، وشريك بن عبد الله، ومعمر، وعبد العزيز بن مسلم، وابن أبي أنيسة، وعلي بن صالح.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن هُبَيرة بن يَريم، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ.

---

(١) الجرح والتعديل (٣/٥١٣)، تقريب التهذيب (١٩٥٣).

(٢) سبقت ترجمته في دراسة الحديث رقم (٥).

وهذه رواية: الثوري -في روايةٍ عن ثابت بن محمد الكناني الزاهد عنه-، وعمرو بن قيس المُلائي -في روايةٍ عنه-.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن سعيد بن وهب، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: الثوري -فيما رواه عنه يوسف بن أسباط-.

الوجه الرابع: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفًا.

وهذه رواية: مُفَضّل بن صالح الأسدي.

وتبين من ذلك أنه اختُلف عمّن دون أبي إسحاق السبيعي:

١- **فأما الثوري** فقد اختلف عنه علىٰ الأوجه الثلاثة الأولىٰ:

فرواه عنه علىٰ الوجه الأول جماعة من أصحابه الثقات، وهم: يحيىٰ بن آدم، ووكيع، وابن مهدي، ويعلىٰ بن عبيد، والفريابي، وأبو أحمد الزبيري، وأبو نعيم، ومحمد بن كثير، وعبيد الله بن موسىٰ، وأبو داود الحفري، والأسود بن عامر شاذان، وثابت بن محمد الكناني الزاهد -عند البيهقي-.

ورواه عن الثوري علىٰ الوجه الثاني: ثابت بن محمد الكناني الزاهد -عند الدارقطني-، وهذا الوجه هو الصحيح عن ثابت الزاهد، فأما الوجه الأول فقد ساق البيهقي روايتَه مقرونةً برواية بعض أصحاب الثوري، فالظاهر أن روايته محمولة علىٰ روايتهم، وثابت بن محمد الكناني الزاهد صدوق يخطئ، وله أوهام علىٰ الثوري[(١)].

ورواه عن الثوري علىٰ الوجه الثالث: يوسف بن أسباط، وقد تفرد به عن الثوري -كما أشار إليه أبو نعيم-، وهو ثقة إلا أنه دفن كتبه فصار يحدث من حفظه فيخطئ كثيرًا، وأُنكرت عليه أحاديث عن الثوري[(٢)].

---

(١) الكامل لابن عدي (٢/ ٢٩٩-٣٠١)، تقريب التهذيب (٨٣٧).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٢١٨)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤٥٤)، الكامل لابن عدي (٨/ ٤٨٦).

فالصحيح عن الثوري هو الوجه الأول الذي رواه عنه الثقات من أصحابه.

٢- **وأما عمرو بن قيس الملائي** فرواه عنه أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان، واختلف عن أبي خالد الأحمر علىٰ الوجهين الأولين:

فرواه عن أبي خالد علىٰ الوجه الأول: أبو سعيد عبد الله بن سعيد الأشج، وهارون بن إسحاق الهمداني، وعثمان بن أبي شيبة، وكلهم ثقات[1].

ورواه عن أبي خالد علىٰ الوجه الثاني: يحيىٰ بن عبد الحميد الحِمّاني، والحماني تَكلم فيه علي بن المديني، وأحمد، وأبو زرعة، والبخاري، والذهلي، والنسائي، والجمهور، واتُّهم بالكذب وسرقة الحديث، وكان يحيىٰ بن معين يحسن القول فيه، وتوسط فيه أبو حاتم فقال: «فيه لين» وكان يروي عنه، قال يعقوب بن سفيان: «وأما الحِمّاني فإن أحمد بن حنبل سيئ الرأي فيه، وأبو عبد الله مُتحرّ في مذهبه، مذهبه أحمدُ من مذهب غيره»[2].

ورواية الحِمّاني هذه قد خالفه من هو أوثق منه وأكثر كما سبق، فلا يصح هذا الوجه عن أبي خالد الأحمر، والصحيح عنه هو الوجه الأول، قال الدارقطني: «وَهم الحِمّاني في رفعه، وخالفه عثمان بن أبي شيبة، وهارون بن إسحاق، فروياه عن أبي خالد موقوفًا، وهو الصحيح»، وقال: «رَفَعَه الحِمّاني، ورفعُه غير محفوظ»[3]، وقد انتقده ابن عدي أيضًا إلا أنه تردد ممن وقع هذا الوهم، قال: «فلا أدري البلاء من يحيىٰ (يعني الحِمّاني)، أو من أبي خالد، فإن أبا خالد قد رُوي عنه موقوفًا ومرفوعًا»، والصحيح أن الوهم فيه من الحِمّاني كما نص عليه الدارقطني.

---

(١) الكاشف (٥٩٠٢)، تقريب التهذيب (٣٣٧٤، ٤٥٤٥).

(٢) الضعفاء للبخاري (٤١٥)، التاريخ الأوسط (٤/ ١٠١٥)، المعرفة والتاريخ (٣/ ٨٢)، الجرح والتعديل (٩/ ١٦٨)، الكامل لابن عدي (٩/ ٩٥) تاريخ بغداد (١٦/ ٢٥١).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٣٨٧٤).

فتلخص مما سبق أن الذي يصفو من الاختلاف علىٰ أبي إسحاق السبيعي هما الوجه الأول، والوجه الرابع.

والصحيح عن أبي إسحاق هو الوجه الأول؛ لأنه من رواية الثقات الأثبات من أصحابه، قال الدارقطني -وذكر من رَفَعه-: «وكل من رواه عن أبي إسحاق غير من ذكرنا فقد وَقَفَه، وهو الصواب».

وأما الوجه الرابع فهو من رواية مُفَضّل بن صالح الأسدي، قال البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث»[(١)]، قال الدارقطني: «يرويه مُفَضّل بن صالح، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، ووَهِمَ فيه، والصواب: عن أبي إسحاق، عن هُبَيرة».

❖ وأبو إسحاق السبيعي سبقت ترجمته، وأنه ثقة مكثر، مشهور بالتدليس، وكان شعبة والثوري من أصح أصحابه حديثًا عنه، وقد سمع أبو إسحاق السبيعي هذا الحديث من هُبَيرة -كما في رواية شعبة-، وسبق أن شعبة قد كفىٰ مَن بعده تدليس أبا إسحاق السبيعي[(٢)].

❖ وهُبَيرة هو ابن يَريم الشِّبَامي، روىٰ أبو داود، عن أحمد، قال: «ما أصح حديث هُبَيرة -يمدحُه-»، وقال أحمد: «لا بأس بحديثه»، وقال: «هو رجل صالح»، وقال النسائي -في رواية-: «أرجو ألّا يكون به بأس، ويحيىٰ وعبد الرحمن لم يتركا حديثه، وقد روىٰ غيرَ حديث منكر»، وقال ابن عدي: «أرجو أن لا بأس به»، وقال النسائي -في رواية-: «ليس بالقوي»، وقال ابن سعد: «كان معروفًا، وليس بذاك»، وقال أبو حاتم وسأله ابنه: «يُحتج بحديثه؟ قال: لا، هو شبيه بالمجهولين»، وسأله عن رواة آخرين، فكان يقول

---

(١) التاريخ الكبير ت: الدباسي (٩/ ٢٤٤)، الجرح والتعديل (٨/ ٣١٦)، الكامل لابن عدي (٨/ ١٥٣).

(٢) سبق ذلك كله في دراسة الأثر رقم (٥٥).

في بعضهم: «لا يحتج بحديثه، شبيهٌ بالمجهول، مثل هُبَيرة بن يَريم»، ونقل الساجي عن ابن معين أنه قال عنه: «مجهول»[(١)].

وقد نص ابن المديني، وأحمد، ومسلم، علىٰ أن هُبَيرة بن يَريم لم يرو عنه إلا أبو إسحاق[(٢)]، ووردت روايات عن رواة آخرين غير أبي إسحاق، أنهم يروون عن هُبَيرة بن يَريم، منهم: أبو فاختة سعيد بن علاقة[(٣)]، وفرات القزاز[(٤)]، والهيثم بن أبي الهيثم[(٥)]، وكل هذه الروايات أخطاء.

وأشار النسائي -كما سبق- إلىٰ رواية يحيىٰ القطان، وابن مهدي، لهُبَيرة بن يَريم، وأن ذلك مما يقويه، وكذلك رواية شعبة له، كما في هذا الأثر وغيره، وهذا كما سبق مما يقوي حال الراوي[(٦)]، ولخص حاله ابن حجر بأنه: «لا بأس به»، وسبق أن النسائي ذكر أن له غير حديث منكر، وهذا يقتضي التوقف فيما ينفرد به فلا يعتمد عليه، ولكنه حين يتابع فإنه حسن الحديث.

وهُبَيرة سمع من ابن مسعود هذا الحديث، كما في رواية شعبة، وابن أبي أنيسة.

---

(١) الطبقات لابن سعد (٨/ ٢٩٠)، العلل لأحمد (٤٥٠٤)، سؤالات أبي داود لأحمد (٣٣٣)، الجرح والتعديل (٩/ ١٠٩، ٢/ ٥٣٧، ٣/ ٣١٤، ٦/ ٣٦٤)، تهذيب الكمال (٦٥٥٢)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ١٢٧).

(٢) العلل لأحمد (٤٥٠٤)، سؤالات أبي داود لأحمد (٣٣٣)، الوحدان (٣٦٣)، الاستغناء لابن عبد البر (١/ ٣٨٧).

(٣) سنن ابن ماجه (٣٥٩٦)، ابن أبي شيبة (٢٥١٣٧، ٢٣٧٥٠)، ونص الدارقطني في العلل (٣٢١) علىٰ وهم هذه الرواية، وينظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢٥١٣٩، ٢٣٧٥١)، التاريخ الكبير (٢/ ١٣٥)، تاريخ ابن أبي خيثمة-الثاني (٢/ ٧٧٥)، معاني الآثار (٦٧١٩-٦٧٢٠)، شعب الإيمان (٥٦٩٩-٥٧٠٠) إتحاف الخيرة المهرة (٤٠١١).

(٤) وأنكرها أبو حاتم، وقال إنها من حديث أبي إسحاق السبيعي، الجرح والتعديل (١/ ٣٥١-٣٥٢).

(٥) وإسناد هذه الرواية ضعيف، إضافة إلىٰ وقوع اختلاف فيها، حكاه الخطيب البغدادي، «المتفق والمفترق» (٣/ ٢٠١٧)، وينظر: «من وافق اسمه كنية أبيه» للأزدي (٢٨).

(٦) سبق في دراسة الأثر رقم (٥٥).

وخلاصة هذا الطريق: أنه صالح للاعتبار.

❖ **الطريق الثاني (طريق قتادة):**

وقد اختُلف فيه عن قتادة:

فرواه معمر، عن قتادة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

ورواه يحيىٰ البَابْلُتِّي، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ويحيىٰ بن عبد الله بن الضحاك البَابْلُتِّي أبو سعيد الحَرَّاني، ابن امرأة الأوزاعي، حدث عن الأوزاعي كثيرًا بصيغة السماع، ضعفه أبو جعفر النفيلي، وأبو زرعة، وابن عدي، وابن حبان، والبيهقي، وحُكي عن ابن معين -بسند طعن فيه الذهبي بالانقطاع- أنه قال: «لم يسمع من الأوزاعي شيئًا».

قال البخاري: «سمع الأوزاعي وصفوانَ بن عمرو، وقال أحمد بن حنبل: أما السماع فلا يُدفع»، ونص مسلمٌ علىٰ سماعه من الأوزاعي، وكأن في كلام أحمد السابق ما يُشير إلىٰ مناكيره فيما يُحدث به بالسماع، فكأن تعبيره بأنه لا يَدفع السماع يتضمن أن في روايته ما يُدفع من المناكير، قال ابن حبان في عبارة قريبة من ذلك: «كان كثير الخطأ، لا يُدفع عن السماع، ولكنه يأتي عن الثقات بأشياء معضلات مما كان يهم فيها»، وقال ابن عدي: «وليحيىٰ البَابْلُتِّي عن الأوزاعي أحاديث صالحة، وفي تلك الأحاديث أحاديث ينفرد بها عن الأوزاعي، ... والضعفُ علىٰ حديثه بَيِّن»، قال ابن حجر: «ضعيف»[1]، فهذا الوجه ضعيف عن قتادة.

---

(١) التاريخ الكبير (٨/ ٢٨٨)، الكنىٰ لمسلم (١٣٥١)، الجرح والتعديل (٩/ ١٦٤)، المجروحين لابن حبان (٣/ ١٢٧)، الكامل لابن عدي (٩/ ١١٨)، السنن الكبير (٨٥٢٥)، تاريخ دمشق (٦٤/ ٢٩٦)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣١٨)، تقريب التهذيب (٧٦٣٥)، وأورد ابن عساكر قصة للبابلتي يذكر فيها أن لقي الأوزاعي سنة ١٦٦هـ، واستنكرها ابن عساكر بأن الأوزاعي مات سنة ١٥٧هـ، قال: «فإن كان محفوظًا من قول البابلتي فيدل علىٰ أنه لم يلق الأوزاعي، ولم يسمع منه، ويشهد لقول يحيىٰ بن معين بالصحة».

والوجه الأول عن قتادة أصح، مع أن فيه ضعفًا، قال ابن معين: «قال معمر: جلست إلىٰ قتادة وأنا صغير فلم أحفظ أسانيده»، وروىٰ محمد بن كثير الصنعاني، عن معمر، قال: «سمعت من قتادة وأنا ابن اربع عشرة سنة، فما شيء سمعتُه في تلك السنين إلا وكأنه مكتوب في صدري»، ومحمد بن كثير تكلم أحمد والعقيلي في روايته عن معمر، فإن كان ضَبَط عن معمر فالظاهر أن مراده أنه كان يتقن ما يسمع إلا أنه لصغر سنه لا يعرف الأسانيد ولا يميزها، فلذلك لم يكن يحفظها.

ويحتمل أنه كان لصغر سنه لا يجرؤ أن يوقف قتادة علىٰ الأسانيد ويسأله عنها، قال معمر: «كنا نجالس قتادة ونحن أحداث، فنسأل عن السند، فيقول مشيخةٌ حوله: "مه، إن أبا الخطاب (أي قتادة) سَنَد"، فيكسرونا عن ذلك»، قال الدارقطني: «معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة»، وقال عبد الغني بن سعيد: «سماع معمر من قتادة فيه ضعف»، وسبق انتقاد رواية معمر عن العراقيين عمومًا[(١)].

ووجه ثالث يُروىٰ عن قتادة، عن الحسن، عن أنس، عن النبي ﷺ، وهو ضعيف جدًا عن قتادة، وستأتي دراسته[(٢)].

ووجه رابع سبق في الاختلاف علىٰ جرير بن حازم، في دراسة طريق هُبَيرة بن يَريم، وهو خطأ من رشدين بن سعد الراوي عن جرير بن حازم.

ويُنبه إلىٰ أن معمرًا روىٰ أثرًا آخر بعد روايته هذا الأثر عن قتادة مباشرة، فروىٰ عن قتادة، يرويه عن بعضهم قال: «من أتىٰ كاهنًا فصدقه بما يقول لم

---

(١) الطبقات لابن سعد (٩/ ٢٢٩)، التاريخ الكبير (٧/ ٣٧٨)، تاريخ ابن أبي خيثمة-الثالث (١/ ٣٢٥، ٣٢٧)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٢٨)، الجرح والتعديل (٨/ ٢٥٦)، علل الدارقطني (٢٦٤٢)، تاريخ دمشق (٥٩/ ٤١٦)، شرح علل الترمذي (٢/ ٥٠٨-٥٠٩)، وسبق بعضه في دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (٥٤).

(٢) أخرجه سبط ابن الجوزي في مرآة الزمان (٢/ ٣٤٨-٣٤٩)، واختصر الإسناد من وسطه حاذفًا الراوي عن قتادة، وسيأتي ذكر هذا الوجه في دراسة الحديث التالي رقم (٧٠).

تُقبَل صلاتُه أربعين ليلة»[(١)]، فأبهم شيخ قتادة، وساق لفظًا آخر، والظاهر أنه حديث مغاير لهذا الحديث موضع الدراسة وليس اختلافًا.

❖ وقتادة بن دِعَامة السَّدُوسي ثقة ثبت، إلا أنه لم يدرك ابن مسعود ولا عليًا رضي الله عنهما، فقد ولد بعد وفاة ابن مسعود بنحو ثلاثين سنة، توفي ابن مسعود سنة ٣٢هـ، وعلي سنة ٤٠هـ، وولد قتادة سنة ٦١هـ[(٢)]، ومراسيل قتادة ضعيفة[(٣)].

وخلاصة الطريق: أنه ضعيف منقطع، وفي ثبوته عن قتادة تردد للاختلاف فيه كما سبق.

❖ **الطريق الثالث (طريق الأسود بن هلال):**

وهذا الطريق يرويه أبو صخرة جامع بن شداد المحاربي، واختلف عنه علىٰ وجهين:

الأول: جامع بن شداد، عن الأسود بن هلال، عن ابن مسعود.

ويرويه عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي.

الثاني: جامع بن شداد، عن الأسود بن هلال، عن علي بن أبي طالب[(٤)].

ويرويه أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني.

فأما الوجه الأول فرواه عن المسعودي أبو داود الطيالسي، والمسعودي مختلط، ومَن سمع منه ببغداد فهو بعد الاختلاط، وأبو داود ممن سمع منه

(١) جامع معمر (٢٠٣٤٩).
(٢) التاريخ للفلاس (ص٢٨٧)، تقريب التهذيب (٣٦٣٨، ٤٧٨٧، ٥٥٥٣).
(٣) الجرح والتعديل (١/ ٢٤٦).
(٤) سبقت الإشارة إلىٰ أن هذا الطريق وقع فيه تصحيف وخطأ في «المطالب العالية»، وأن ابن حجر أحاله علىٰ طريق المسعودي الذي قبله، وبينهما اختلاف في صحابي الحديث، وسبق في التخريج مصادر الإسناد الصواب، ويُنظر أيضًا: أحكام القرآن للجصاص (١/ ٦١).

ببغداد، وقال أبو قتيبة سلم بن قتيبة: «رأيت المسعودي سنة ثلاث وخمسين، وكتبت عنه وهو صحيح، ثم رأيته سنة سبع وخمسين والذر تدخل في أذنه، وأبو داود يكتب عنه، فقلت له: أتطمع أن تحدث عنه وأنا حي!»[(١)]، فلا يصح هذا الوجه عن جامع بن شداد، لأنه من رواية المسعودي بعد الاختلاط.

وأما الوجه الثاني فرواه عن الشيباني: أبو معاوية الضرير محمد بن خازم، وهو ثقة، تُكلم في روايته عن غير الأعمش بأن فيها اضطرابًا، إلا أن هذا الحديث يظهر أن أبا معاوية حَفِظَه، وذلك أن سبب اضطرابه في غير حديث الأعمش ما رواه يعقوب بن شيبة، عن ابن المديني قال: «أبو معاوية حسن الحديث عن الأعمش حافظٌ له، وكان غير حديث الأعمش تُقرأ عليه الكتب -يعني أنه كان لا يحفظ-»، وقال ابن المديني: قال لي أبو معاوية: «ما سمعتُ من الشيخ وحفظتُه عنه قلتُ: "حدثنا"، وما قُرئ عليّ من الكتب قلت: "ذكر فلان"»، وقال أحمد: «كان أبو معاوية الضرير إذا حدثنا بالشيء الذي يرىٰ أنه لم يحفظه يقول: "في كتابنا -أو في كتابي-: عن أبي إسحاق الشيباني" فلا يقول: "حدثنا" ولا "سمعت"»[(٢)].

وهذا الحديث موضع الدراسة يرويه عن أبي معاوية: أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، وفي روايتيهما: «عن أبي معاوية قال: حدثنا الشيباني»، فبناء علىٰ ذلك يظهر أن أبا معاوية قد حفظه؛ لأنه رواه بلفظ التحديث.

والشيباني ثقة[(٣)]، إلا أني لم أقف علىٰ سماع له من جامع بن شداد، وروايته عنه قليلة، وهما كوفيان متقاربان في الطبقة، قال أحمد: «الشيباني

---

(١) علل الحديث للفلاس (٨٤)، تاريخ بغداد (١١/ ٤٨٠) الكواكب النيرات (ص٢٨٢)، وللمسعودي حديث عن جامع بن شداد، حدث به بعد اختلاطه فوهم فيه، ينظر: المنتخب من علل الخلال (١٦٧).

(٢) تاريخ بغداد (٣/ ١٤٢)، الكفاية (١/ ٤٨٠، ٢/ ٨)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٠).

(٣) تقريب التهذيب (٢٥٨٣).

كبير، سمع من ابن أبي أوفىٰ»، لكن الشيباني خرج من الكوفة مدة، ولذلك لم يسمع من إبراهيم النخعي، ثم عاد إلىٰ الكوفة وحمل أحاديث إبراهيم -بعد عودته- من حماد بن أبي سليمان، وحماد وفاته قريبة من وفاة جامع بن شداد[(١)].

وعلىٰ ذلك يُتوقف في ثبوت هذا الوجه أيضًا عن جامع بن شداد، وإن كان أصح من الوجه الذي قبله، إضافة إلىٰ أن رواية الأسود بن هلال، عن ابن مسعود، أشهر من روايته عن علي[(٢)]، فتكون الأولىٰ جادة سهلة، ويكون في الأخرىٰ قرينة علىٰ الحفظ، والله أعلم.

وخلاصة هذا الطريق: أنه معلول لا يصح عن ابن مسعود، وكونه من حديث علي بن أبي طالب أصح، مع ما فيه من الانقطاع بين الشيباني وجامع بن شداد.

❖ الطريق الرابع والخامس والسادس (طريق همام، وإبراهيم النخعي، وعلقمة):

وهذه الطرق الثلاث هي حاصل اختلاف وقع علىٰ إبراهيم النخعي وعلىٰ من دونه، ووقع في الطريق الأول منها (طريق همام) اختلاف في صحابيه، هل هو ابن مسعود أو حذيفة، ومجمل الاختلاف عن إبراهيم النخعي علىٰ أربعة أوجه:

الوجه الأول: إبراهيم النخعي، عن همام بن الحارث، عن ابن مسعود.

وهذه رواية: الأعمش فيما رواه عنه: أبو معاوية، والثوري، وعَبيدة بن حميد.

---

(١) العلل لأحمد (١٢٠٢)، المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٤٠، ٣/ ١٩٦)، تهذيب الكمال (٨٨٩، ١٤٨٣).

(٢) ابن مسعود ذكره ابن أبي حاتم ومَنْ بعده في شيوخ الأسود، وقال العجلي: «كان رجلًا من أصحاب عبد الله»، ولم أقف علىٰ من ذكر علي بن أبي طالب في شيوخ الأسود، الجرح والتعديل (٢/ ٢٩٢)، تهذيب التهذيب (١/ ١٧٣).

الوجه الثاني: إبراهيم النخعي، عن همام بن الحارث، عن حذيفة.

وهذا رواية: الأعمش فيما رواه عنه شعبة.

الوجه الثالث: إبراهيم النخعي، عن ابن مسعود. (بدون واسطة).

وهذه رواية: فضيل بن عمرو الفُقَيمي.

الوجه الرابع: إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود.

وهذه رواية: الأعمش فيما رواه عنه: عبد العزيز بن مسلم القَسملي.

وتبين من ذلك أن الأعمش وقع عليه اختلاف علىٰ ثلاثة أوجه، والصحيح عنه هو الوجه الأول؛ لاتفاق أبي معاوية والثوري عليه، وهما أوثق الرواة عن الأعمش[(١)].

وأما الوجه الثاني عن الأعمش، فالظاهر أنه خطأ علىٰ شعبة، والوهم فيه من الراوي عن شعبة، وهو روح بن عبادة، فإن أبا القاسم البغوي حين أخرجه قال: «هكذا قال روح»، ثم أخرج عن أصحاب شعبة أنهم يروونه عن شعبة، عن سلمة بن كُهَيل -كما سيأتي في الطريق السابع-، وكأن البغوي يجعل هذا اختلافًا علىٰ شعبة، فإن كان اختلافًا فالصحيح عن شعبة هو جَعله عن سلمة بن كُهَيل، لأنه من رواية الثقات من أصحابه -كما سيأتي-، وهذا الوجه الذي يرويه روح بن عبادة منكر، وإن لم يكن اختلافًا فهو خطأ من روح، كما سبق ظاهر كلام البغوي.

وأما الوجه الرابع عن الأعمش، فقد تفرد به عبد العزيز بن مسلم، وهو ثقة، ورواه عنه عيسىٰ بن إبراهيم البِرَكي، وهو صدوق ربما وهم[(٢)]، فيحتمل أن يكون الوهم من البِرَكي، لأن يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وأبو نصر التمار عبد الملك بن عبد العزيز -وكلاهما أوثق من البِرَكي[(٣)]-، يرويانه عن

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٥٢٩).

(٢) تقريب التهذيب (٤١٥٠، ٥٣١٩).

(٣) تقريب التهذيب (٧٨٦٧، ٤٢٢٢).

عبد العزيز بن مسلم، عن أبي إسحاق السبيعي علىٰ الطريق الأول، وسبق ذكر رواية عبد العزيز بن مسلم، عن أبي إسحاق.

فبَقي من هذه الأوجه عن إبراهيم النخعي الوجهُ الأول، والوجه الثالث، **وكلاهما صحيح عن إبراهيم النخعي**؛ فراوي الوجه الأول الأعمش من أتقن أصحاب النخعي(١)، والوجه الثالث تقصير من الوجه الأول، وفضيل بن عمرو الفُقَيمي راوي الوجه الثالث ثقة، قال عنه أبو حاتم: «من كبار أصحاب إبراهيم»(٢)، وإبراهيم النخعي لم يدرك ابن مسعود، ومن عادته أن يسقط الواسطة بينه وبين ابن مسعود(٣).

وسَمع إبراهيمُ النخعي من همام بن الحارث(٤)، وروايته عن همام مشهورة في الكتب الستة وغيرها.

وهمام بن الحارث النخعي ثقة، سمع من ابن مسعود(٥).

وخلاصة هذا الطريق: أنه صحيح إلىٰ ابن مسعود.

❖ **الطريق السابع والثامن (طريق حَبة العرني، وأبي الزعراء)**:

وهذا يرويه سلمة بن كُهَيل، واختلف عنه علىٰ أربعة أوجه:

الأول: سلمة بن كُهَيل، عن حَبة العرني -أو أبي الزعراء-(بالشك)، عن ابن مسعود.

وهذه رواية: شعبة فيما رواه عنه مسلم بن إبراهيم.

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٥٢٦)، سبقت ترجمة الأعمش وأنه ثقة حافظ، لكنه يدلس، إلا أن روايته عن إبراهيم النخعي محمولة علىٰ السماع ما لم يتبين أنه دلّسه؛ لأنه مكثر عنه، ذكر ذلك عن الذهبي، ينظر: دراسة الأثر رقم (١٦)، والطريق الثاني والثالث من الحديث رقم (١٨)، تقريب التهذيب (٢٦٣٠)، ميزان الاعتدال (٢/٢٠٩).

(٢) الجرح والتعديل (٧/٧٣)، تقريب التهذيب (٥٤٦٥).

(٣) كما سبقت الإشارة إلىٰ شيء من ذلك في دراسة الطريق الثالث من الحديث رقم (١٨).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٣١٥٤٨)، معاني الآثار (٧٦٤٠).

(٥) التاريخ الكبير (٨/٢٣٦)، تقريب التهذيب (٧٣٦٦).

الثاني: سلمة بن كُهَيل، عن حَبة العرني، عن ابن مسعود.

وهذه رواية: شعبة فيما رواه عنه: محمد بن جعفر غُنْدَر، والنضر بن شميل، وأبو داود الطيالسي، والعباس بن الفضل الأنصاري الواقفي.

الثالث: سلمة بن كُهَيل، عن حَبة العرني، عن ابن مسعود -أو علي- (بالشك).

وهذه رواية: شعبة فيما رواه عنه: وهب بن جرير.

الرابع: سلمة بن كُهَيل، عن أبي الزعراء، عن ابن مسعود.

وهذه رواية: يحيىٰ بن سلمة بن كُهَيل، وشعبة -فيما رواه عنه: سعيد بن عامر الضبعي-.

وتبين من ذلك أن شعبة وقع عليه اختلاف في الأوجه الأربعة جميعها، **والصحيح عن شعبة هو الوجه الثاني**؛ لأنه من رواية الأكثر من أصحابه، وفيهم من هو مُقدم في شعبة وهو محمد بن جعفر غُنْدَر[(١)].

وأما الوجه الأول، والثالث، ففيهما شك، فيقضي عليهما الوجه الثاني لثقة رواته، وكلٌّ من الوجه الأول والوجه الثالث فيه متابعةٌ للوجه الثاني فيما خالف أحدُهما الآخرَ منهما.

وأما الوجه الرابع فتفرد به عن شعبة: سعيد بن عامر -كما نص عليه الطبراني-، وسعيد بن عامر، قال عنه أبو حاتم: «هو صدوق . . .، وكان في حديثه بعض الغلط»[(٢)].

وتلخص الاختلاف علىٰ سلمة بن كُهَيل علىٰ الوجهين: الثاني والرابع.

والوجه الرابع يرويه إبراهيم بن إسماعيل بن يحيىٰ بن سلمة بن كُهَيل، عن أبيه إسماعيل، عن جده يحيىٰ، عن والد جده سلمة بن كُهَيل، وإبراهيمُ

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٥١٣)، «معرفة أصحاب شعبة» د. محمد التركي (ص١٣٦).

(٢) الجرح والتعديل (٤/٤٩)، تقريب التهذيب (٢٣٥١).

وأبوه إسماعيل وجده يحيىٰ كلهم متروكون[١]، فلا يصح هذا الوجه عن سلمة بن كُهَيل.

والصحيح عن سلمة هو الوجه الثاني؛ وهو من راوية شعبة الثقة الحافظ المتقن[٢]، وسلمة بن كُهَيل كان ثقة متقنًا، قال ابن مهدي: «أربعة بالكوفة لا يُختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يخطئ ليس هم، منهم: سلمة بن كُهَيل»[٣].

❖ وحَبة بن جُوَين العرني، قال عنه البخاري: «فيه نظر، يُذكر عنه سوء مذهب»، ويقصد بسوء المذهب الغلو في التشيع، وقال ابن عدي: «أجمعوا علىٰ ضعفه»، وهو من أصحاب علي، ولم أقف علىٰ سماع له من ابن مسعود، والظاهر أنه لم يسمع منه، ولذلك قال البخاري: «سَمع عليًا، وعن ابن مسعود»[٤].

وخلاصة هذا الطريق: أنه لا يصح عن ابن مسعود، لضعف حَبة العرني، وللانقطاع بينه وبين ابن مسعود.

وتلخص مما سبق ضعفُ جميع الطرق وعدم الاعتماد عليها إلا طريقين: طريق هُبَيرة بن يَريم، وطريق همام بن الحارث، وسبق أن طريق هُبَيرة بن يَريم قابل للاعتضاد، وأن طريق همام بن الحارث صحيح إلىٰ ابن مسعود، وبه يتقوىٰ طريق هُبَيرة بن يَريم، ويكون الأثر صحيحًا عن مسعود، والله أعلم.

وأكثر الطرق يُذكر فيها: «الكاهن»، وتختلف في ذكر الساحر أو العراف، وربما جُمع بين الثلاثة في لفظ واحد كما في سياق الحديث

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٨٤، ٩/ ١٥٤)، الكامل (٩/ ٢٠)، شرح علل الترمذي (٢/ ٧٩٦)، تقريب التهذيب (١٥٠، ٤٩٨، ٧٦١١).

(٢) تقريب التهذيب (٢٨٠٥).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ١٧٠-١٧١)، تهذيب الكمال (٢٤٦٧).

(٤) التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٣/ ٤٥٩)، المعرفة والتاريخ (٣/ ١٩٠)، الجرح والتعديل (٣/ ٢٥٣)، الكامل (٣/ ٣٥٣-٣٥٥)، تاريخ بغداد (٩/ ١٩٧)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٦).

الأصل، وكل هذه الاختلافات اللفظية واقعة في طريق همام بن الحارث، عن ابن مسعود، الذي هو أصح الطرق عن ابن مسعود، كما أن جميع الطرق عن إبراهيم النخعي -في جميع الأوجه عنه- متفقة علىٰ ذكر «الكاهن».

❖ هذا وقد أخرج الحاكم هذا الأثر في «معرفة علوم الحديث» -كما سبق في التخريج في طريق أبي إسحاق السبيعي-، أورده في باب: «معرفة المسانيد التي لا يُذكر سندها عن رسول الله ﷺ»، ثم قال -وذَكَرَ قول الصحابي: "أُمرنا"، و"نُهينا"، و"من السنة"-: «وأشباه ذلك مما إذا قاله الصحابي المعروف بالصحبة فهو حديث مسند، وكل ذلك مُخرَّج في المسانيد»، ومعنىٰ قوله: أنه حديث مسند، أي: (مرفوع حكمًا) فيما استقر عليه الاصطلاح، ومراده في قوله أن ذلك مخرج في المسانيد: أن صنيع الأئمة الذين أخرجوا مثل هذه الصيغ في مسانيدهم يدل علىٰ أنهم يرون هذه الصيغ من قبيل المرفوع، وهو المرفوع حكمًا.

وكلام الحاكم عام يعود في مجمله علىٰ جميع الصور التي أوردها قبل ذلك، وهو في بعض الصور ظاهر، مثل: «أُمرنا»، و«نُهينا»، و«من السنة»، فهذه الصيغ موجودة في الصحيحين، والمسانيد المشهورة، وغيرها، وهي من المرفوع الحكمي اللفظي، بمعنىٰ أنه يتضمن لفظةً تشير إلىٰ رفع الحديث.

لكن الصيغة التي وقعت في هذا الأثر موضع الدراسة: «فقد كفر بما أنزل علىٰ محمد» ليست مثل الصور السابقة في ظهورها وشهرتها في المسانيد، والذي وقفت عليه من المسانيد التي ذُكِر فيها هذا الأثر موقوفًا من غير أن يُذْكَر فيها الوجه المرفوع: مسند أبي داود الطيالسي، ومسند أبي يعلىٰ، ومسند الهيثم بن كليب الشاشي[1].

---

(١) وكذلك مسند ابن أبي شيبة جاء فيه أثر علي من طريق الأسود بن هلال؛ إلا أن مسنده لم يصلنا بحيث يمكن معرفة ما إذا كان أخرج الحديث استقلالًا أو لا، ويُنظر في مسألة المرفوع حكمًا في كتب المسانيد: «المرفوع حكمًا» د. عمار الصياصنة (ص٢٩٩).

وقد أورد البزار في مسنده حديثًا موقوفًا -سبقت دراسته[١]-، ثم قال: «وقد أُدخل في المسند لأنه قال «فقد بَرئ مما أُنزل علىٰ محمد»»، وهذا يدل علىٰ أن البزار يرىٰ أنه مرفوع حكمًا.

وقال ابن حجر عن هذا الأثر: «موقوف، وحكمه الرفع»، وقال: «ومثله لا يقال بالرأي»[٢].

ونقل ابن حجر عن ابن عبد البر أنه حكىٰ الإجماع علىٰ أنه مسند[٣]، أي: مرفوع حكمًا، ولكن ابن حجر ذكر مسألة كلية، وهي (ما يَنسِب الصحابيُّ فاعلَه إلىٰ الكفر أو العصيان)، وتكلم علىٰ حكمها باعتبارها صورة واحدة، ويظهر أن مستندَه في حكاية كلام ابن عبد البر: ما ذكره ابن عبد البر تعليقًا علىٰ حديث: «من لم يأت الدعوة فقد عصىٰ الله ورسوله ﷺ»، وحديث أبي هريرة: أنه رأىٰ رجلًا خارجًا من المسجد بعد الأذان، فقال: «أمَّا هذا فقد عصىٰ أبا القاسم ﷺ»، قال ابن عبد البر: «ولا يختلفون في هذا وذاك أنهما مسندان مرفوعان»[٤]، ولذلك ذكر ابن حجر كلا الحديثين في المسألة.

ويظهر لي أن بين الأمرين فرقًا، أعني بين إطلاق العصيان وإطلاق الكفر في مثل الصيغة محل البحث[٥]، فإن التكفير يكون لأمور يظهر جدًا مناقضتُها لأصول الدين، فلا مانع من أن يُطْلِق العالمُ الكفرَ علىٰ أمر لم تنص الشريعة

---

(١) الحديث رقم (٢٠).

(٢) إتحاف المهرة (١٢٥١٦) فتح الباري (١٠/ ٢١٧).

(٣) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح (٢/ ٥٣٠).

(٤) التمهيد (١٠/ ١٧٥)، وذكره السخاوي عن ابن عبد البر في هذه المسألة، فتح المغيث (١/ ٢٢٥).

(٥) وهناك صيغ أخرىٰ في إطلاق الكفر ربما دخلت تحت حكم صيغ إطلاق العصيان، إذا كان الظاهر منها هو الكفر الأصغر ونحو ذلك مما لا يظهر أنه يستند إلىٰ قواعد الشرع، بل يُشْعِر بوجود أصل عن النبي ﷺ، مثل ما رواه ليث، عن مجاهد، عن أبي هريرة قال: «إتيان النساء في أدبارهن كفر»، سبق تخريجه في آخر دراسة الحديث السابق عند التنبيه الثاني.

علىٰ كفر فاعله بعينه؛ إذا ظهر أنه مناقضٌ لأصول الدين، ولذلك أبدىٰ ابن حجر احتمالًا فقال: «ويحتمل أن يكون موقوفًا؛ لجواز إحالة الإثم علىٰ ما ظهر من القواعد»، وهذا الاحتمال هو الذي رجحه البلقيني(١)، ونصره البقاعي كما سيأتي.

وذكر أبو جعفر النحاس عن شيخه أبي إسحاق الزجاج أنه كان يحتج بقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، علىٰ من صَدَّق منجمًا، ويقول: «أخاف أن يكفر لعموم هذه الآية»(٢).

قال البقاعي -في إدخال هذا الحديث فيما لا يقال بالرأي-: «هذا المثال ليس بصحيح؛ لأنه يمكن أن يقال من جهة الرأي، فإن الحديث جاء في بعض طرقه تقييدُ الكفر بأن يصدقه، والعرافُ يدّعي علم الغيب، فمن صدقه في هذه الدعوىٰ، فقد كذب بقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ومن كذّب بحرف من القرآن فقد كفر، وأيضا: فقد أخبر النبي ﷺ أنهم: «**ليسوا بشيء**»، وأنهم كَذَبة، فمن صدقهم فقد كفر بتكذيبه ﷺ، ومن أتىٰ الساحر مصدقًا بسحره، أي: مؤمنًا بأنه حق، أو أنه يؤثر بطبعه، فقد كذّب بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، الآية كلها»(٣).

ويمكن القول بأن مسألة «قول الصحابي الذي يُقال فيه: له حكم الرفع» ليس لها تأثير كبير في نقد الأحاديث، وليست قرينة معتبرة في الموازنة بين الطرق، لذلك لم يعتبرها من تكلم علىٰ هذا الحديث من الأئمة كابن عدي، والدارقطني، كما سبق في دراسة الطريق الأول الذي وقع فيه اختلاف في رفعه

---

(١) محاسن الاصطلاح (ص٢٠٠).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢١٨).

(٣) النكت الوفية (١/ ٣٥٤)، وقال السخاوي نحو ذلك علىٰ سبيل الاحتمال والتجويز، وخرّج المسألة من هذه الآيات، فتح المغيث (١/ ٢٢٧)، والحديث المذكور أخرجه البخاري (٥٧٦٢، ٦٢١٣، ٧٥٦١)، ومسلم (٢٢٢٨)، من حديث عائشة ﵂.

ووقفه، بل حكموا بخطأ من رفع الحديث من غير إشارة إلىٰ أن له حكم الرفع[(١)].

والخلاصة: أن هذا الأثر صحيح عن ابن مسعود من طريق همام بن الحارث، ويتقوىٰ به: طريقُ هُبَيرة بن يَريم، وهو موقوف علىٰ ابن مسعود من قوله، وقال بعضهم إن له حكم الرفع، والله أعلم.



(١) وينظر في ذلك: «المرفوع حكمًا»، د. عمار الصياصنة (ص٣٢٤)، وتوصل الباحث إلىٰ أن الأئمة النقاد لم يعتبروا «ما لا يقال بالرأي» من أقوال الصحابة قرينة مؤثرة، بل إنهم يرجّحون الوقف في بعض هذه الآثار، وأن هذه المسألة ليس لها أثر ظاهر عند الأئمة النقاد في القرن الثالث الهجري وكثيرٍ من علماء القرن الرابع، وأن أول من شَهَر هذه المسألة أبو جعفر الطحاوي، ثم تبلورت هذه المسألة في القرن الخامس في كلام الحاكم والخطيب البغدادي ومن بعدهم.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٠] وعن عمران بن حصين رضي الله عنه مرفوعًا: «ليس منا من تَطَيّر أو تُطُيّر له...» الحديث، رواه البزار بإسناد جيد.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البزار (٣٥٧٨): حدثنا محمد بن مرزوق، قال: أخبرنا شيبان، قال: أخبرنا أبو حمزة العطار، عن الحسن، عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ليس منا من تَطَيّر أو تُطُيّر له، أو تكهّن أو تُكهّن له، أو سَحَر أو سُحر له، ومن عَقَد عقدة** -أو قال: من عقد عقدة[1]- **ومن أتىٰ كاهنًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل علىٰ محمد صلى الله عليه وسلم**».

التخريج[2]:

* أخرجه الدولابي في الكنىٰ (٢٠٨٣)، والطبراني في الكبير (١٨/ح٣٥٥)، من طريق **أبي يحيىٰ عيسىٰ بن إبراهيم البِرّكي**، عن أبي حمزة إسحاق بن الربيع العطار، به بنحوه،

واقتصر علىٰ الجزء الأول من الحديث: «**ليس منا** ...»، وزاد -عند الطبراني- قصة الواهنة.

* وأخرجه أحمد (٩٥٣٦)، من طريق **عوف بن أبي جميلة الأعرابي**،

- والبزار [كما في كشف الأستار (٣٠٤٥)، ومختصر ابن حجر (١١٧١)]، والضياء المقدسي في «السنن والأحكام» (٦٣٥٧)، من طريق

---

(١) سبق في تخريج الحديث رقم (٦٤) أنه لم يتحرر ضبطها، ويحتمل أن تكون: «من عَقَد عَقْدة»، أو «من عقّد عُقْدة».

(٢) الحديث مكون من ثلاث أجزاء، الأول: «ليس منا»، الثاني: «ومن عقد عقدة»، الثالث: «ومن أتىٰ كاهنًا» وسبق تخريج الجزء الثاني مع تخريج الحديث رقم (٦٤)، وسأكتفي هنا بتخريج الجزأين الأول والثالث، وألخص محصل دراسة الجزء الثاني مع الدراسة هنا.

غسان بن مُضَر، والخلال في السنة (١٣٠٤)، من طريق إسماعيل بن عُلَيَّة، كلاهما عن **أبي مسلمة سعيد بن يزيد بن مسلمة**،

- والخلال في السنة (١٣٠٤)، وأبو الطاهر الذهلي في حديثه (٢٩)، من طريق **يونس بن عبيد**،

- وسبط ابن الجوزي في مرآة الزمان (٢/٣٤٩)، من طريق **قتادة**،

أربعتهم (عوف، وسعيد بن يزيد، ويونس بن عبيد، وقتادة)، عن الحسن البصري،

لكن جعله عوف: عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا،

وفي رواية سعيد بن يزيد -فيما رواه عنه غسان بن مُضَر- جعله غسانُ بن مُضَر: عن سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة، عن جابر رضي الله عنه مرفوعًا، (أخرجه عن مدار الحسن البصري)،

وجعله سعيد بن يزيد -في رواية ابن عُلَيَّة-، ويونس بن عبيد: عن الحسن، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه موقوفًا،

وجعله قتادة: عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا،

واقتصروا جميعًا علىٰ الجزء الثالث من الحديث: «**من أتىٰ كاهنًا** . . .».

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن الحسن البصري، وهو عبارة عن ثلاثة أجزاء، إضافةً إلىٰ قصة الواهنة، جمعها أبو حمزة العطار في سياق واحد عن الحسن البصري، وسأوزع الدراسة علىٰ هذه الأجزاء لتنوع الاختلافات فيها:

❖ فأما قصة الواهنة فهو حديث مستقل جَمَعه مع هذا الحديث بسياق واحد أبو حمزة العطار -في إحدىٰ الروايات عنه[1]-، وسبقت دراسة هذا

(١) من رواية محمد بن الربيع بن شاهين، عن عيسىٰ بن إبراهيم البِرَكي، عن أبي حمزة، والظاهر ثبوت ذلك عن أبي حمزة العطار، وأنه ربما ذكر حديث الواهنة مع الحديث محل الدراسة وربما لم يذكره، وهكذا الجزء الثاني والثالث من الحديث، فهو من رواية شيبان بن فروخ، عن أبي حمزة =

الحديث، ودراسة الاختلاف فيه على الحسن البصري، والإشارة إلى أن أبا حمزة العطار تفرد بربط حديث الواهنة بهذا الحديث موضع الدراسة(١).

❖ وكذلك الجزء الثاني من الحديث، وهو جملة: «**من عقد عقدة**»، سبقت دراسة هذا الجزء، وأنه وقع اختلاف فيه عن الحسن البصري على ثلاثة أوجه، لا يصح منها شيء عن الحسن، وتفرد أبو حمزة العطار بهذا الوجه عن الحسن(٢).

❖ وأما الجزء الثالث وهو جملة: «**من أتى كاهنًا** ...»، فقد اختُلف فيه عن الحسن على أربعة أوجه، ووقع على من دون الحسن -وهو سعيد بن يزيد- اختلافٌ خارجَ مدار الحسن، وهذا الاختلاف عن سعيد بن يزيد على وجهين:

الأول: سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة، عن جابر، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: غسان بن مضر.

الثاني: سعيد بن يزيد، عن الحسن البصري، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه موقوفًا.

وهذه رواية: إسماعيل بن عُلَيَّة.

فأما الوجه الأول فقد تفرد به عن غسان: عقبة بن سنان بن عقبة بن سنان الهَدَادي -كما نص على ذلك البزار-، وذكر أيضًا أنه غريب من حديث جابر، مما يشير إلى نكارته، وعدم احتماله من عقبة بن سنان الهَدَادي، وإن كان قال عنه أبو حاتم: «صدوق»(٣)، خصوصًا وأن رواية سعيد بن يزيد، عن

= العطار، ولم يروه عيسى بن إبراهيم البِرَكي، عن أبي حمزة، وهذا كله من أبي حمزة فيما يظهر.

(١) وهو الحديث رقم (١٤).

(٢) سبق ذلك في الحديث رقم (٦٤).

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٣١١).

أبي نضرة، هي جادة سهلة عن سعيد بن يزيد؛ لأنه كان راويةً لأبي نضرة، كما نص عليه ابن حبان[١].

والصحيح عن سعيد بن يزيد هو الوجه الثاني، وراويه إسماعيل بن عُلَيَّة ثقة حافظ[٢].

❖ والاختلاف عن الحسن البصري علىٰ أربعة أوجه:

الأول: الحسن البصري، عن عمران، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: أبي حمزة إسحاق بن الربيع العطار.

الثاني: الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وهذه رواية: عوف بن أبي جميلة الأعرابي.

الثالث: الحسن البصري، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه موقوفًا.

وهذه رواية: سعيد بن يزيد بن مسلمة، ويونس بن عبيد.

الرابع: الحسن البصري، عن أنس، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: قتادة.

فأما الوجه الأول فهو من رواية أبي حمزة العطار، وسبقت ترجمته، وأنه ضعيف في الجملة، وله أحاديث مناكير عن الحسن وغيره[٣].

وأما الوجه الثاني فهو من رواية عوف بن أبي جميلة الأعرابي، وسبقت ترجمته وأنه ثقة[٤]، ولكنه في روايته هذه جمع بين روايته عن الحسن، مرسلًا، مع روايته عن خلاس، عن أبي هريرة مرفوعًا، وساقهما بسياق واحد، وسبق أن شعبة كان ينكر عليه جمع شيوخه في سياق واحد، وأن ابن رجب أدخله في «الرواة الذي ضُعف حديثهم إذا جمعوا الشيوخ»[٥].

---

(١) الثقات (٤/ ٢٨٠).

(٢) تقريب التهذيب (٤٢٠).

(٣) في دراسة الحديث رقم (٦٤).

(٤) في دراسة الحديث رقم (٤٠)، والحديث رقم (٦٢).

(٥) سبق ذلك في دراسة الطريق الثاني من الحديث رقم (٦٨).

وأما الوجه الرابع فقد ساقه سبط ابن الجوزي، واختصر إسناده مُسقطًا مِن وَسَطه ما بين شيخ شيخه إلىٰ الراوي عن قتادة، فلم يبرز الراوي عن قتادة، وهذا الوجه ضعيف جدًا عن قتادة، ولا يصح عنه، لجهالة رواته، ولتفرد سبط ابن الجوزي به وهو متأخر، وسبق أن قتادة رُوي عنه هذا الحديث من أوجه أصح من هذا الوجه[(١)]، فلا يصح هذا الوجه عن قتادة ولا الحسن.

والصحيح عن الحسن هو الوجه الثالث؛ لأنه من رواية اثنين من الثقات[(٢)]، وسبق أن يونس بن عبيد من أثبت الناس في الحسن إلا أنه كان يدلس عن الحسن[(٣)]، ولم أقف علىٰ تصريح له بالسماع، لكن مع ذلك يبقىٰ هذا الوجه هو الراجح عن الحسن البصري، لرواية سعيد بن يزيد بن مسلمة.

❖ **وأما الجزء الأول من الحديث**، وهو: «**ليس منا من تَطَيّر أو تُطيّر له، أو تَكهّن أو تُكهن له، أو سَحَر أو سُحر له**» فقد انفرد به أبو حمزة إسحاق بن الربيع العطار، عن الحسن، ولم أقف علىٰ من تابعه علىٰ هذا الجزء من الحديث، وتَقدم أنه ضعيف في الجملة، وأن له مناكير عن الحسن[(٤)]، وأشار البزار إلىٰ أن أبا حمزة العطار روىٰ هذا الحديث بسياق لم يُتابع عليه، وإنما توبع علىٰ بعض ألفاظه.

وسبق أن أبا حمزة العطار -في بعض الروايات عنه- يسوق أيضًا مع هذا الحديث حديثَ الواهنة علىٰ أنه حديثٌ واحد متعلق بقصة الواهنة، وتقدم أن حديث الواهنة حديثٌ مستقل، وهو بسياقه هذا يدل علىٰ أنه لم يضبط هذا الحديث، وأنه جمع عدة أحاديث مختلفة وجعلها بهذا الإسناد، وأنه خولف في بعض أجزاء الحديث من وجوه مختلفة، وكل ذلك مشيرٌ إلىٰ عدم ضبط

(١) في دراسة الطريق الثاني من الحديث السابق رقم (٦٩).
(٢) تقريب التهذيب (٢٤٣٢، ٧٩٦٦).
(٣) سبق في دراسة حديث الواهنة رقم (١٤).
(٤) في دراسة الحديث رقم (٦٤).

أبي حمزة العطار لهذا الحديث بما فيه هذا الجزء: «ليس منا من تَطَيّر أو تُطيّر له»، ولذلك لا يصح هذا الجزء من الحديث عن الحسن البصري، والله أعلم.

والذي صح عن الحسن البصري -كما تقدم- هو الجزء الثالث: «**من أتىٰ كاهنًا** ...»، وهو عن الحسن، عن علي بن أبي طالب موقوفًا.

والحسن البصري ثقة فقيه فاضل مشهور، لكنه لم يسمع من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما أشار إلىٰ ذلك ابن المديني، وابن معين، وأبو زرعة، والترمذي، وغيرهم[1].

والخلاصة: أن الحديث لا يصح عن الحسن البصري إلا جملة: «من أتىٰ كاهنا ...»، وأن الصحيح فيه أنه عن الحسن، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه موقوفًا، وهو منقطع؛ لأن الحسن لم يسمع من علي رضي الله عنه.

❖ وأما قول المؤلف: «بإسناد جيد» فهذا بناء علىٰ ظاهر إسناده، والمؤلف قد تبع في ذلك المنذري، وابن حجر الهيتمي، كما سبقت الإشارة إليه[2]، وسيأتي كذلك أن الحديث التالي ساقه المؤلف مُحِيلًا متنه علىٰ متن هذا الحديث كما فعل المنذري وأخذه عنه ابن حجر الهيتمي، والله أعلم.



(١) علل ابن المديني (ص٥٤)، تاريخ الدوري عن ابن معين (٤٢٥٧)، جامع الترمذي (١٤٢٣)، المراسيل (٩٣-٩٤)، التابعون الثقات، للهاجري (١/ ٢٩٥)، وسبقت ترجمة الحسن البصري في دراسة الحديث رقم (١٤)، والطريق الأول من الحديث رقم (٥٨).

(٢) الترغيب والترهيب (٤/ ٣٣)، الزواجر لابن حجر الهيتمي (٢/ ١١٥)، وينظر دراسة الأحاديث (٦٤، ٦٧، ٦٨).



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧١] ورواه الطبراني بإسناد حسن من حديث ابن عباس، دون قوله: «ومن أتىٰ . . .» إلىٰ آخره.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام الطبراني في الأوسط (٤٢٦٢): حدثنا العباس بن حماد بن فضالة الصيرفي، أخبرنا يحيىٰ بن الفضل الخرَقي، أخبرنا أبو عامر العَقَدي، أخبرنا زَمعة بن صالح، عن سلمة بن وَهرَام، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «**ليس منا من تَسَحّر أو تُسُحّر له، أو تَكَهّن أو تُكُهّن له، أو تَطَيّر أو تُطُيّر له**».

التخريج:

* أخرجه البزار [كشف الأستار (٣٠٤٣)]، عن **أبي موسىٰ محمد بن المثنىٰ**،

- وأبو يعلىٰ [كما في «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري (٣٩٥٩)]، عن **أبي هشام الرِّفَاعي محمد بن يزيد**،

- وابن خزيمة [كما في «إتحاف المهرة» لابن حجر (٨٥٦٠)[1]]، عن **محمد بن بشار بُنْدار**،

- وابن عدي في الكامل (٤/٣٦٧)، من طريق **إبراهيم بن سعيد الجوهري**،

أربعتهم (محمد بن المثنىٰ، وأبو هشام الرِّفَاعي، وبُنْدار، والجوهري)، عن أبي عامر العقدي عبد الملك بن عمرو، به بنحوه.

(١) تصحف فيه «أبو عامر» وهو العقدي، إلىٰ: «أبو محاضر»، وينظر: إتحاف المهرة (٨٣١٥).

الدراسة:

الحديث يرويه أبو عامر العقدي، عن زَمعة بن صالح، عن سلمة بن وَهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس ﵄.

❖ وأبو عامر العقدي عبد الملك بن عمرو ثقة، روىٰ له الجماعة[١].

❖ وزَمعة بن صالح الجَنَدي اليماني، سكن مكة، قال ابن معين -في رواية للدوري-: «صويلح»، وذكره ابن عدي في الكامل وقال: «حديثه كله كأنه فوائد، وربما يهم في بعض ما يرويه، وأرجو أن حديثه صالح لا بأس به» ويعني بالفوائد أن حديثه غرائب، وقال ابن معين -في أكثر من رواية للدوري وغيره-: «ضعيف»، وضعفه أحمد، والفلاس، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو داود، وأبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، والترمذي، وابن الجنيد، والنسائي، وابن خزيمة، والعقيلي، وابن حبان، وروىٰ الترمذي عن البخاري أنه قال: «منكر الحديث، كثير الغلط، -وذكر أحاديثه عن سلمة بن وَهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس، وجعل يتعجب منه-، قال محمد (يعني البخاري): ولا أروي عنه شيئًا، وما أراه يكذب، ولكنه كثير الغلط»، وقال أيضًا: «ذاهب الحديث، لا يُدرىٰ صحيح حديثه من سقيمه»، وقال أبو داود: «أنا لا أخرج حديث زَمعة»، وذكر أحمد والفلاس أن ابن مهدي روىٰ عنه، لكن قال البخاري: «تركه ابن مهدي أخيرًا»، قال ابن حجر: «ضعيف»[٢].

---

(١) تقريب التهذيب (٤٢٢٧).

(٢) تاريخ الدوري عن ابن معين (٣٠٢، ٥٥٣، ٤٤١٥)، من كلام ابن معين-رواية يزيد بن الهيثم (٦٢)، العلل لأحمد (٣٥٠٥)، التاريخ الكبير (٣/ ٤٥١)، سؤالات الآجري لأبي داود (٧٧٠)، المعرفة والتاريخ (٣/ ٤١)، جامع الترمذي (٣٧٨٤)، العلل الكبير للترمذي (ص١٥٨، ٣٨٩)، صحيح ابن خزيمة (٢/ ١٠٣، ٣/ ٢١٤، ٣/ ٣٣١، ٤/ ٢٦٣)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٩٤)، الجرح والتعديل (٣/ ٦٢٤)، المجروحين لابن حبان (١/ ٣١٢) -وفيه رواية جعفر بن أبان، عن ابن معين-، الكامل لابن عدي (٤/ ١٩٧)، تهذيب الكمال (٢٠٠٣)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٧٥)، التقريب (٢٠٤٦).

ومما أُنكر علىٰ زَمعة بن صالح حديثٌ يرويه عن سلمة بن وَهرام أنكره سلمة نفسه(١).

❖ وسلمة بن وَهرام اليماني، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يُعتَبر بحديثه من غير رواية زَمعة بن صالح عنه»، وقال البزار: «لا بأس به، أحاديثه عن ابن عباس غرائب»، وقال أحمد: «روىٰ عنه زَمعة أحاديث مناكير، أخشىٰ أن يكون حديثُه حديثًا ضعيفًا»، وضعفه أبو داود، والعقيلي وقال: «له عن عكرمة أحاديث لا يُتابَع منها علىٰ شيء»، لخص حاله ابن حجر بأنه «صدوق»(٢).

والظاهر أن سلمة بن وَهرام ثقة، وإنما ضَعّفه من ضَعّفه بسبب كثرة المناكير التي يرويها زَمعة بن صالح عنه، كما أشار إلىٰ ذلك الإمام أحمد، وخَشِي أن يكون الخطأ فيها من سلمة، وسبق أن البخاري أشار إلىٰ نكارة هذه الأحاديث أيضًا، ولكنه حملها علىٰ زَمعة بن صالح، وهذا هو الظاهر، والله أعلم.

وتلخيصًا لما سبق يمكن القول بأن الأئمة الذين استنكروا أحاديث زَمعة بن صالح التي يرويها بهذا الإسناد: الإمام أحمد، والبخاري، والبزار، والعقيلي، وابن حبان، وإن وقع اختلاف فيمن يُحمّل عهدة الخطأ.

وأشار ابن عدي إلىٰ غرابة أحاديث زَمعة كما سبق، لكنه قال في موضع آخر عن سلمة بن وَهرام: «ولسلمة، عن عكرمة، عن ابن عباس الأحاديث التي يرويها زَمعة عنه، ... وأرجو أنه لا بأس برواياته هذه الأحاديث التي يرويها عنه زَمعة»(٣)، والظاهر أن مقصد ابن عدي بقوله: «لا بأس به» في هذه

---

(١) سنن الدارقطني (١٥٥-١٥٩).

(٢) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٨١٥)، العلل لأحمد (٣٤٧٩)، الضعفاء للعقيلي (٢/١٤٦)، الجرح والتعديل (٤/ ١٧٥)، الثقات (٦/ ٣٩٩)، كشف الأستار (١٠٣٤)، تهذيب الكمال (٢٤٧٤)، التقريب (٢٥٢٨).

(٣) الكامل (٤/ ٣٦٨).

الأحاديث وفي حديث زَمعة بن صالح -كما سبق في ترجمته- هو عدم اطّراح هذه المرويات بالكلية، قال المعلمي: «وابن عدي يذكر منكرات الراوي ثم يقول: "أرجو أنه لا بأس به"، يعني بالبأس: تعمد الكذب»، وقال: «هذه الكلمة رأيت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده: أرجو أنه لا يتعمد الكذب»[(١)].

وقد أشار البزار إلىٰ غرابة إسناد هذا الحديث، فقال: «لا نعلمه يروىٰ عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

والخلاصة: أن هذا الحديث ضعيف، وهو من جملة مناكير زَمعة بن صالح، والله أعلم.

❖ وأما قول المؤلف رحمه الله: «بإسناد حسن» فقد تابع المنذري، وابن حجر الهيتمي علىٰ ذلك، كما سبقت الإشارة إليه فيما سبق من أحاديث هذا الباب، وهذا الحديث من القرائن التي تُلمح إلىٰ استفادة المؤلف رحمه الله في أحاديث هذا الباب من المنذري، أو ممن أخذ من المنذري مثل ابن حجر الهيتمي؛ لأن المنذري ساق حديث عمران بن حصين السابق، ثم قال: «ورواه الطبراني من حديث ابن عباس دون قوله: «ومن أتىٰ» إلىٰ آخره، بإسناد حسن»، ويؤيد ذلك ما نقله المؤلف عن البغوي بعد هذا الحديث بما نصه: «قال البغوي: العراف: الذي يدعي معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها علىٰ المسروق، ومكان الضالة، ونحو ذلك» وهو مختصر من كلام البغوي، وقد نقله المنذري عن البغوي واختصره قليلًا، وهو عند المنذري أطول قليلًا مما عند المؤلف، ونقله ابن حجر الهيتمي من المنذري بنصه، وذكر الهيتمي قبله الأقوال الثلاثة في معنىٰ العراف والكاهن التي لخصها المؤلف بعد ذلك في قوله: «وقيل: هو الكاهن...»[(٢)]، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) حاشية المعلمي علىٰ الفوائد المجموعة (ص٣٥، ٤٥٩).

(٢) شرح السنة للبغوي (١٢/ ١٨٢)، الترغيب والترهيب (٤/ ٣٣، ٣٦)، الزواجر عن اقتراف الكبائر (٢/ ١١٥).

❖ **ومما روي في معنىٰ الحديث**: ما رواه عبد الله بن وهب، عن عبد الرحمن بن زياد بن أَنعُم الأفريقي، عن المسور بن عبد الله الوَعلاني، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من سَحر أو سُحر له حَرّم اللهُ عليه الرفيق الأعلىٰ وفي الجنة سعة، ومن تَكهّن أو تُكُهّن له حَرّم اللهُ عليه الرفيق الأعلىٰ وفي الجنة سعة**»[(١)]، والوعلاني لم أقف عليه إلا في هذا الحديث، وعبد الرحمن بن زياد الأفريقي ضعيف، أشار ابن المديني وابن معين إلىٰ تفرده بأحاديث غرائب منكرة، وذكر أبو زرعة وأبو حاتم والبزار أنه يروي أحاديث منكرة عن شيوخ لا يُعرَفون، وقال ابن حبان: «كان يُدَلِّس علىٰ محمد بن سعيد المصلوب»[(٢)]، فهذا الحديث ضعيف جدًا.

وروىٰ مختار بن غسان، عن أبي داود الطُّهَوي عيسىٰ بن مسلم، عن عبد الأعلىٰ بن عامر الثعلبي، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**إن الله أوحىٰ إلىٰ نبي من أنبياء بني إسرائيل**: ... فذكر حديثًا طويلًا، وفي آخره: **ليس مني من تَطَيّر أو تُطُيّر له، أو تَكهّن أو تُكُهّن له، أو سَحَر أو سُحر له**»[(٣)]، وهو حديث غريب كما نص عليه الطبراني وأبو نعيم، تفرد به عبد الأعلىٰ بن عامر، وتفرد به عنه أبو داود الطُّهَوي، وتفرد به مختار بن غسان عن أبي داود الطُّهَوي، وعبد الأعلىٰ بن عامر الثعلبي ضعيف، قال ابن مهدي: «ما أدري كيف أُحدث عن عبد الأعلىٰ! واحدٌ يقول: "عن ابن الحنفية" وآخر يقول: "عن أبي عبد الرحمن" وآخر يقول: "عن سعيد بن جبير"» يعني أنه يُختلف عليه كثيرًا، وقال ابن عدي: «يحدث عن سعيد بن جبير، وابن الحنفية، وأبي عبد الرحمن

---

(١) الجامع لابن وهب «ت: محمد الحمّادي» (٧٠٦)، وسقط الشطر الثاني من الحديث في «تحقيق: أبو الخير» (٦٨٩).

(٢) مسند البزار (٤١٦٢، ٩٤١٦)، الجرح والتعديل (٥/ ٢٣٤)، المجروحين (٢/ ٥٠)، تاريخ بغداد (١١/ ٤٧٨).

(٣) المعجم الأوسط (٤٨٤٤)، حلية الأولياء (٤/ ١٩٥).

السلمي، بأشياء لا يُتابَع عليها»[(١)]، وأبو داود الطُّهَوي فيه ضعف أيضًا، وقال عنه الدارقطني: «متروك»[(٢)]، فهذا الحديث ضعيف لا يصح.

وروىٰ محمد بن حاتم بن بَزيع، عن يحيىٰ بن أبي بكير، عن الحكم بن بشير، عن عمرو بن قيس المُلائي قال: «أوحىٰ الله ﷻ إلىٰ نبي من الأنبياء ...» فذكر حديثًا مطولًا قريبًا من الحديث السابق، وفيه الجملة الأخيرة موضع الشاهد: «إنه ليس مني من سَحَر أو سُحر له، أو تَكَهّن أو تُكُهّن له، إنما هو أنا وخَلقي، فمن كان يؤمن بي فليَدْعُني، ومن كان يؤمن بغيري فليَدْعُ غيري»[(٣)]، وهو من قول عمرو بن قيس المُلائي، والإسناد إليه حسنٌ.

وروىٰ الإمام أحمد، عن أبي النضر هاشم بن القاسم، عن أبي جعفر الرازي عيسىٰ بن أبي عيسىٰ، عن الربيع بن أنس قال: «أوحىٰ الله ﷻ إلىٰ نبي من الأنبياء ...» فذكر حديثًا بنحو ما سبق، وفي آخره: «ليس مني من تَكَهّن أو تُكُهّن له، أو سَحَر أو سُحر له، من آمن بي فليتوكل علي، ومن لم يؤمن بي فليتبع غيري»[(٤)]، وإسناده إلىٰ الربيع بن أنس حسنٌ أيضًا.

وروىٰ معمر، عن قتادة، عن كعب الأحبار قال: «قال الله: ليس من عبادي من سَحَر أو سُحر له، أو كَهَن أو كُهن له، أو تَطَيّر أو تُطُيّر له، ولكن عبادي من آمن بي وتوكل علي»[(٥)]، وقتادة لم يدرك كعب الأحبار، فقد ولد بعد وفاته بنحو عشرين سنة[(٦)].

---

(١) الضعفاء للبخاري «ت: العماري» (٢٤٠)، الضعفاء للعقيلي (٣/ ٥٧)، الجرح والتعديل (٦/ ٢٦)، المجروحين (٢/ ١٥٥)، الكامل (٦/ ٥٤٦)، تحرير تقريب التهذيب (٣٧٣١).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٢٨٨)، سؤالات البرقاني للدارقطني (٣٨٩)، وذكر العقيلي في الضعفاء (٣/ ٣٩٤): عيسىٰ بن مسلم الصفار الأحمر، وذكر قول أحمد فيه، ثم أخرج حديثًا لعيسىٰ بن مسلم أبي داود الطهوي، فجعلهما واحدًا، والظاهر التفريق بينهما، ينظر: أطراف الأفراد (٢٦٢٠)، تاريخ بغداد (١٢/ ٤٨٣)، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٢٣).

(٣) العقوبات لابن أبي الدنيا (٥٨).

(٤) الزهد لأحمد بن حنبل (٢٨٧).

(٥) جامع معمر (٢٠٣٥٠).

(٦) تهذيب الكمال (٤٩٨٠، ٤٨٤٨)، وسبق ذكر ولادة قتادة في دراسة الطريق الثاني من الأثر رقم (٦٩).

وروىٰ عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن الليث بن خالد البلخي، عن محمد بن ثابت العَبدي، عن سيار أبي الحكم، قال: سمعت وهب بن منبه يقول: قرأت في بعض الكتب: «ليس من عبادي من سَحَر أو سُحِر له، أو تَكَهّن أو تُكُهّن له، أو تَطَيّر أو تُطُيّر له، فمن كان كذلك فليَدْعُ غيري»(١)، وفي إسناده ضعف.

ومع هذه الآثار يصعب تقوية حديث ابن عباس بشواهده السابقة مثل حديث عمران بن حصين الذي قبله، وحديث علي بن أبي طالب المذكور آنفًا، ويصعب القول بأن للحديث أصلًا عن النبي ﷺ، بل الظاهر أن أصل الحديث من أخبار بني إسرائيل، أخطأ جماعة من الضعفاء فرووه عن النبي ﷺ، والله أعلم.



(١) حلية الأولياء (٤/٥٧)، وإسناده مسلسل بالسماع، ورواه بنحوه عبد المنعم بن إدريس بن سنان، عن أبيه إدريس، عن وهب بن منبه وهو جدّ إدريس لأمه، وإسناده ضعيف جدًا، عبد المنعم رُمي بالكذب، وأنه كان يشتري كتبًا فيرويها عن أبيه، عن جده وهب بن منبه، العلل لأحمد-رواية عبد الله (٥١٥٣)، عيون الأخبار (٢/٢٨٧)، المجالسة للدينوري (٢٢٧٢)، تاريخ بغداد (١٢/٤٤١).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٢] وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -في قوم يكتبون "أبا جاد"[(١)] وينظرون في النجوم-: «ما أرىٰ مَن فعل ذلك له عند الله من خلاق».

نص الأثر وإسناده:

روىٰ معمر بن راشد في الجامع (١٩٨٠٥): عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: «إن قومًا يَحسِبون "أبا جاد"، وينظرون في النجوم، ولا أَرَىٰ لمن فعل ذلك من خَلاق».

التخريج:

* أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٨٣١)، من طريق عبد الرزاق، عن معمر، به بمثله[(٢)].

* وأخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق (ص٣٥٠)، والبيهقي في السنن الكبير (١٦٥٩٢)، من طريق **سفيان الثوري**، عن معمر، به بنحوه، ولفظه: في قوم يكتبون "أبا جاد" وينظرون في النجوم قال: «ما أرىٰ[(٣)] من فعل ذلك له عند الله من خلاق».

* وأخرجه ابن وهب في الجامع «ت: أبو الخير» (٦٩٠)، وابن أبي شيبة (٢٦١٦١)، من طريق **يحيىٰ بن أيوب الغافقي**، عن عبد الله بن طاوس، به بنحوه،

---

(١) هي الحروف الأبجدية، وكانت من حساب المنجمين، ورَوَىٰ سحنون، أنه سمع حفص بن غياث يقول: إنها أسماء شياطين، ينظر: «آداب المعلمين» لمحمد بن سحنون (١٤٨)، «مفاتيح العلوم» للخوارزمي (ص٢١٩).

(٢) أفردت هذه المتابعة عن التي بعدها لأن هذه متابعة لرواية الحديث عن معمر من نفس طريق «جامع معمر»، وهو من رواية إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري، عن عبد الرزاق، عن معمر.

(٣) وقع في مطبوعات السنن الكبير للبيهقي: «ما أدري»، والظاهر أنها تصحيف من: «ما أرىٰ».

ولفظه: قال: «قومٌ ينظرون في النجوم، ويكتبون "أبا جاد"، أولئك لا خلاق لهم».

* وأخرجه حرب الكرماني في مسائله «ت: السريع» (١٣١٢)، وابن الأعرابي في معجمه (١٧٢٨)، والطبراني في الكبير (١١/ح١٠٩٨٠)، من طريق **إبراهيم بن ميسرة الطائفي**، عن طاوس بن كيسان،

وأوقفه -عند حرب الكرماني- علىٰ طاوس، ولم يذكر ابن عباس،

ورفعه -عند ابن الأعرابي والطبراني-، فقال: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ،

ولفظه: «رُب ناظرٍ في النجوم، ومُتعلم حروفَ أبي جاد، ليس له عند الله خلاق»، زاد في الرواية المرفوعة: «يوم القيامة».

الدراسة:

الأثر يرويه طاوس بن كيسان، واختلف عنه علىٰ ثلاثة أوجه:

الأول: طاوس، عن ابن عباس ﵄.

وهذه رواية: عبد الله بن طاوس.

الثاني: طاوس موقوفًا عليه من قوله.

وهذه رواية: إبراهيم بن ميسرة الطائفي -فيما رواه: الهيثم بن جَميل، عن محمد بن مسلم الطائفي، عنه-.

الثالث: طاوس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: إبراهيم بن ميسرة الطائفي -فيما رواه: خالد بن يزيد العُمَري، عن محمد بن مسلم الطائفي، عنه-.

وتبين من ذلك أنه اختُلف عن محمد بن مسلم الطائفي -وهو الراوي عن إبراهيم بن ميسرة الطائفي- علىٰ الوجهين الثاني والثالث، **والصحيح عنه هو الوجه الثاني**، فراويه الهيثم بن جميل الأنطاكي ثقة[١].

---

(١) تقريب التهذيب (٧٤٠٩).

وأما الوجه الثالث فهو من رواية خالد بن يزيد العُمَري المكي، كذبه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم، وقال البخاري: «ذاهب الحديث»[(١)].

وبذلك يتلخص الخلاف عن طاوس علىٰ الوجهين الأول والثاني، والظاهر صحة الوجهين عنه، ويكون الوجه الثاني تقصيرًا من طاوس، فإن كلا الراويين عن طاوس من الثقات الأثبات، أشار ابن معين إلىٰ أنهما نظيران في الرواية عن طاوس[(٢)].

ويؤيده ما سبق في التخريج من بيان الاختلاف بين لفظ الوجه الأول والوجه الثاني، واختلاف اللفظين قرينة في بعض المواضع علىٰ صحة الوجهين.

والخلاصة: أن هذا الأثر صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما، والله أعلم.

❖ وقد رُوي عن ابن عباس حديثٌ آخر في "أبي جاد"، وهو حديث موضوع، أدخله ابن الجوزي في الموضوعات، جاء فيه تفسير معنىٰ "أبي جاد"، يرويه فرات بن السائب، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس قال: «إن لأبي جاد حديثًا عجبًا: أما أبو جاد فأبىٰ آدمُ الطاعةَ، وجَدّ في أكل الشجرة . . .» فذكر تمام حروف "أبي جاد"، وفصّلها علىٰ قصة آدم وخروجه من الجنة[(٣)].

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ١٨٤)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٢/ ٤٤٦، ٦٨٥)، الجرح والتعديل (٣/ ٣٦٠).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ١٣٤)، تقريب التهذيب (٢٦٢، ٣٤١٨).

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره [كما في «عمدة الكُتّاب» للنحاس (ص٧٠-٧١)، والفتاوىٰ لابن تيمية (١٢/ ٥٩-٦١)، ولسان الميزان (٥/ ١٦٧)] وفي كلام ابن تيمية أن ابن جرير توسع في الكلام علىٰ حروف «أبي جاد» في آخر تفسيره، ونقل ابن تيمية بعض كلامه في ذلك وبعض الآثار التي رواها وأعلّها، ولم أقف عليه في المطبوع من تفسير الطبري، وينظر في أثر ابن عباس: المجالسة للدينوري (١٦١٠)، المحكم في نقط الحروف للداني (ص٣٣)، تاريخ بغداد (١٥/ ٣٦٤)، الموضوعات (٣/ ٢٧٩).

وفرات بن السائب متفق علىٰ تركه، قال البخاري: «تركوه، منكر الحديث»، وقال يعقوب بن سفيان: «متروك مهجور»، وقال الحاكم: «حدث عن ميمون بن مهران أحاديثَ موضوعة»، وقال أحمد: «الفرات بن السائب قريبٌ من محمد بن زياد الطحان، في ميمون، يُتهم بما يُتهم به ذاك»، وكان أحمد قال في محمد بن زياد الطحان: «كان أعور كذابًا خبيثًا يضع الأحاديث»[1].

قال ابن الجوزي عن هذا الحديث: «هذا حديث موضوع علىٰ ابن عباس»، وضعفه كذلك ابن جرير الطبري، والخطيب البغدادي، وابن تيمية[2]، والله أعلم.



(١) العلل لأحمد-رواية المروذي وغيره (٣٥٣)، التاريخ الكبير (٧/ ١٣٠)، المعرفة والتاريخ (٣/ ١٤١)، الجرح والتعديل (٧/ ٨٠، ٢٥٨)، المدخل إلىٰ الصحيح للحاكم (ص١٨٦)، لسان الميزان (٦/ ٣٢٣).

(٢) تاريخ بغداد (١٥/ ٣٦٤)، الموضوعات (٣/ ٢٧٩)، الفتاوىٰ لابن تيمية (١٢/ ٥٩-٦١).

باب ما جاء في النُّشْرَة

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٣] عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ سُئل عن النُّشْرَة(١)، فقال: «هي من عمل الشيطان»، رواه أحمد بسند جيد، وأبو داود، وقال: سئل أحمد عنها فقال: «ابن مسعود يكره هذا كله».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٣٨٦٨): حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا عَقيل بن مَعقل، قال: سمعت وهب بن منبه يُحدث عن جابر بن عبد الله، قال: سئل رسول الله ﷺ عن النُّشْرَة فقال: **«هو من عمل الشيطان»**.

(١) قال صاحب العين: «النُّشْرَة: رقية علاجٍ للمجنون، يُنشَّر بها عنه تنشيرًا»، وقال ابن دريد: «نَشَّرت عن المريض، إذا رقيته حتىٰ يفيق، وهي النُّشْرَة»، وقال أبو أحمد العسكري: «النُّشَر بضم النون وفتح الشين وهو جمع نُشْرة يعني: ما يُكتب بالزعفران والسُّك» والسُّكّ نوع من الطيب، وقال الخطابي: «النُّشْرَة: ضربٌ من الرقية والعلاج، يُعالَج به من كان يُظَنّ به مسُّ الجنِّ»، وقال عياض: «النُّشْرَة: نوع من التطبب بالاغتسال علىٰ هيئة مخصوصة بالتجربة»، وذكر الإمام مالك ما كان نساء الجاهلية يفعلْنَه في عدة المتوفىٰ عنها زوجها من الافتضاض فقال: «تفتَضّ: تمسح به جلدها كالنُّشْرَة»، وبناءً علىٰ ما سبق فالظاهر أن النُّشْرَة هي علاجٌ للمسحور ونحوه سواء كان بالرقية والتعويذ، أو كان بالأدوية، وربما استُعمل السحر في هذا العلاج، وسيأتي في ثنايا دراسة أحاديث وآثار الباب ما يشير إلىٰ هذه الأنواع، الموطأ-رواية يحيىٰ الليثي (١٧٤٩)، العين (٦/ ٢٥٢)، جمهرة اللغة (٢/ ٧٣٤)، تصحيفات المحدثين (١/ ١٣١)، معالم السنن (٤/ ٢٢٠)، مشارق الأنوار (٢/ ٢٩، ١٦١).

التخريج:

* أخرجه البيهقي (١٩٦٤٥)، من طريق **أبي بكر بن داسه**، عن أبي داود به بنحوه.

* وأخرجه **البخاري** في التاريخ الكبير (٧/ ٥٣)،

- و**الفضل بن زياد القطان** في مسائله [كما في «كتاب الطب» للقاضي أبي يعلىٰ (ص١٥٣)، و«بدائع الفوائد» (٤/ ١٤١٢)]،

كلاهما (البخاري، والفضل بن زياد)، عن أحمد بن حنبل **وهو في مسنده** (١٤١٣٥)، به بنحوه.

* وأخرجه **محمد بن يحيىٰ الذهلي** في حديثه (مخطوط: ل٤٤/أ)[1]،

- وابن حبان في الثقات (٨/ ٣١٥)، من طريق **شَعْثَم بن أُصَيل البِيْوَردي**،

- كلاهما (الذهلي، وشَعْثَم بن أُصَيل)، عن عبد الرزاق بن همام وهو في «جامع معمر» من رواية عبد الرزاق (١٩٧٦٢)، به بنحوه،

إلا أن الذهلي جعله: «عن إبراهيم بن عَقيل بن معقل»، بدل «عَقيل بن معقل»،

ووقفه عبد الرزاق في روايته لـ «جامع معمر» علىٰ جابر، ولم يرفعه.

(١) جاء في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلىٰ (٢/ ٣٨٢)، نقلًا عن الخطيب البغدادي أنه روىٰ هذا الحديث بسنده عن الذهلي، عن أحمد بن حنبل، عن عبد الرزاق، بنفس ما رواه الذهلي هاهنا، وفيه إبداله عقيل بن معقل بابنه إبراهيم بن عقيل، وبناء علىٰ ذلك أورد الحديث ابن أبي يعلىٰ في الطبقات علىٰ أن الذهلي يرويه عن الإمام أحمد، والظاهر أنه خطأ، والصواب أن الذهلي يرويه عن عبد الرزاق كما وقع في «الجزء من حديثه»، ومما يؤيد ذلك أن هذا الاختلاف محتمل من عبد الرزاق كما سيأتي في الدراسة، لكنه غير محتمل من الإمام أحمد أن يقع عليه مثل هذا الاختلاف ويكون الرواة عنه كلهم أئمة ثقات، هذا وإن ما وقع في «الطبقات» هنا يؤيد ما جاء في جزء حديث الذهلي من الاختلاف علىٰ عبد الرزاق، فيندفع به ما يُخشىٰ من التصحيف.

الدراسة:

الحديث يرويه عبد الرزاق، واختلف عنه في موضعين من إسناده، في شيخه، وفي رفعه ووقفه.

❖ فأما الأول فقد اختلف عنه في شيخه علىٰ وجهين:

الأول: عبد الرزاق، عن عقيل بن معقل، عن وهب بن منبه، عن جابر رضي الله عنه.

وهذه رواية: أحمد بن حنبل، وشَعْثَم بن أُصَيل البِيْوَردي، وفي «جامع معمر» من رواية إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري، عن عبد الرزاق.

الثاني: عبد الرزاق، عن إبراهيم بن عقيل بن معقل، عن وهب بن منبه، عن جابر رضي الله عنه.

وهذه رواية: محمد بن يحيىٰ الذهلي.

والوجهان محفوظان عن عبد الرزاق، فإن في رواة كلا الوجهين أئمة ثقات، وهما أحمد بن حنبل، ومحمد بن يحيىٰ الذهلي.

والصحيح في الراوية هو الوجه الأول، وأما الوجه الثاني فهو خطأ من عبد الرزاق نفسه -فيما يظهر-، فقد قال أحمد في محمد بن يحيىٰ الذهلي: «قدم علىٰ عبد الرزاق مرتين، إحداهما بعدما عَمي»، يعني بعدما عمي عبد الرزاق وصار يتلقن، وذُكر لأحمد ويحيىٰ بن معين حديثٌ يرويه محمد بن يحيىٰ الذهلي، عن عبد الرزاق، عن معمر، فأنكراه إنكارًا شديدًا، وأقسم يحيىٰ أن معمرًا لم يُحدث به(١).

❖ واختُلف عن عبد الرزاق في رفعه ووقفه:

فرواه عنه مرفوعًا: أحمد، ومحمد بن يحيىٰ الذهلي، وشَعْثَم بن أُصَيل البِيْوَردي.

---

(١) العلل لأحمد-رواية المروذي (٢٧٠)، العلل لأحمد-رواية عبد الله (٣٩٤٤)، الإمام لابن دقيق العيد (٣/ ١٧٧)، شرح علل الترمذي (٢/ ٥٧٧-٥٨١).ل

ورواه عنه موقوفًا: إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري كما وقع في «جامع معمر»[(١)].

والصحيح هو الوجه المرفوع، لجلالة الرواة عن عبد الرزاق وإتقانهم، وأما الموقوف فلعله وهم من عبد الرزاق، أو من راوي مُصنفه إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري، فقد سبق أن سماع الدَّبَري من عبد الرزاق كان بعدما عمي عبد الرزاق، وكان الدَّبَري صغيرًا، وأن روايته عن عبد الرزاق صحيحة في الجملة، خصوصًا روايته مصنفات عبد الرزاق لأنها من كتبه، إلا أنه ربما وقع فيها وهمٌ أو خطأ، سواء من عبد الرزاق، أو من الدَّبَري[(٢)].

ولا يمكن القول بأن الموقوف تقصير من المرفوع؛ لأن سياق الموقوف: «سُئل جابر بن عبد الله عن النُّشَر، فقال: من عمل الشيطان»، وسبق في سياق المرفوع أن المسؤول هو النبي ﷺ، ومع اتحاد مخرج الحديث لا بد من ترجيح أحد الوجهين، والله أعلم.

❖ وعبد الرزاق بن همام الصنعاني ثقة حافظ، ورواية أحمد عنه متقنة، وكان أحمد معتنيًا بحديث عبد الرزاق وتمييز ما رُوي عنه بعدما عمي مما روي عنه قبل ذلك[(٣)].

❖ وعَقيل بن معقل بن منبه اليماني، ابن أخي وهب بن منبه، ثقة، وثقه ابن معين، وأحمد، وسمع من وهب بن منبه[(٤)].

❖ ووهب بن منبه اليماني ثقة، لكن سبق أنه لم يسمع من جابر شيئًا ولم يَلْقه، كما قال يحيىٰ بن معين، مع ورود عدة أحاديث فيها التصريح

---

(١) ونقله عن عبد الرزاق علىٰ هذا الوجه: ابن بطال في شرح البخاري (٩/ ٤٤٦)، وابن الملقن في التوضيح (٢٧/ ٥٤٧).

(٢) سبق في دراسة الأثر رقم (٦٠).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٧٧-٥٨٠)، تقريب التهذيب (٤٠٩٢)، الكواكب النيرات (ص٢٦٦).

(٤) التاريخ الكبير (٧/ ٥٣)، الجرح والتعديل (٦/ ٢١٩)، تهذيب الكمال (٤٠٠٠)، تحرير تقريب التهذيب (٤٦٦٤).

بسماعه من جابر، إلا أنها منكرة كما سبق بيانه، وأن وهب بن منبه ممن وقعت له صحيفة جابر المشهورة[(١)].

وضَعَّف الحديث البيهقي، إذ قال بعدما أخرج هذا الحديث: «ورُوي عن النبي ﷺ مرسلًا، وهو مع إرساله أصح»، والظاهر -وأشار إليه الألباني[(٢)]- أنه يعني مرسل الحسن البصري، لا أنه اختلاف في وصل هذا الحديث وإرساله، فليس علةً للحديث.

❖ ومرسل الحسن البصري يرويه ابن عيينة، وأبو أسامة، وعلي بن الجعد، وغُنْدَر، أربعتهم عن شعبة، عن أبي رجاء الحُدّاني محمد بن سيف، قال: سألت الحسن عن النُّشْرَة، فقال: ذُكر لي عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنها من عمل الشيطان**»[(٣)]، وهو صحيح إلىٰ الحسن، ولكنه مرسل.

ورواه مسكين بن بكير، عن شعبة، عن أبي رجاء، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا، قال أبو حاتم: «هذا خطأ، إنما هو: «أبو رجاء، قال: سألت الحسن عن النُّشْرَة؟ فقال: ذكروا عن النبي ﷺ ...»، فهذا من كلام الحسن وقيله»[(٤)].

والحسن سبق أنه وقعت له صحيفة جابر أيضًا[(٥)]، فالظاهر أنه يلتقي مع حديث وهب بن منبه، فلذلك لا يمكن أن يتقوىٰ حديث وهب بمرسل الحسن.

والخلاصة: أن حديث جابر رضي الله عنه ضعيف للانقطاع بين وهب بن منبه وجابر، والله أعلم.

---

(١) التقريب (٧٥٣٥)، وسبقت دراسة سماعه من جابر وما فيه من إشكال، في دراسة الطريق الثاني من الحديث رقم (٥٦).

(٢) السلسلة الصحيحة (٢٧٦٠).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٩٨٢)، المراسيل لأبي داود (٤٥٣)، حلية الأولياء (٧/ ١٦٥).

(٤) مسند البزار (٦٧٠٩)، العلل لابن أبي حاتم (٢٣٩٣)، حلية الأولياء (٧/ ١٦٥)، مجمع البحرين للهيثمي (٤١٨٣).

(٥) سبق في دراسة الحديث رقم (٥٦).

❖ وسبق أن الإمام أحمد سئل عن أحاديث وهب بن منبه، عن جابر، كيف هي؟ فقال: «أرجو»، وقال البزار: «وقد روىٰ وهب، عن جابر، عن النبي ﷺ أحاديث صالحة»[(١)]، وهذا يشير إلىٰ عدم نكارتها، لكن لا يلزم من ذلك صحة أسانيدها، وسبق أن البزار أطلق عبارة: «أحاديث صالحة» علىٰ أحاديث نص هو علىٰ وقوع المناكير فيها، ثم ذكر أن ما أورده من هذه الأحاديث غير منكر، لأنه روي عن النبي ﷺ من غير وجه[(٢)].

❖ وقول المؤلف: «بسند جيد»، يعني: بناء علىٰ ظاهر إسناده، وقد أورد الحديث ابن مفلح بإسناد الفضل بن زياد القطان من «مسائله» نقلًا عن القاضي أبي يعلىٰ، ثم قال: «إسناد جيد، ورواه أحمد في المسند وأبو داود»[(٣)].

وقال المؤلف بعد هذا الحديث: «رواه أحمد بسند جيد، وأبو داود، وقال: سئل أحمد عنها فقال: ابن مسعود يكره هذا كله»، ويفهم منه أن الذي روىٰ كلام أحمد هو أبو داود، ولكن عزاه القاضي أبو يعلىٰ وابن مفلح إلىٰ جعفر بن محمد النسائي[(٤)]، ولم أقف عليه معزوًا إلىٰ أبي داود.

والظاهر أن الإمام أحمد يعني بذلك أن ابن مسعود كان يكره كل ما يدخل في هذه الأمور، من الرقىٰ والتمائم والنُشَر ونحوها، وسبق عن ابن مسعود قوله: «إن الرُّقَىٰ والتمائم والتِوَلة شرك»، وقول إبراهيم النخعي: «كانوا يكرهون التمائم والرقىٰ والنُّشَر»[(٥)].

قال القاضي أبو يعلىٰ شارحًا معنىٰ النُّشْرَة: «وأما النُّشْرَة وهو ما يرقىٰ ويُترك تحت السماء ويُغسل به المريض، فقال جعفر بن محمد: سمعت

---

(١) مسند البزار (٢٣٤) وسبق كلام الإمام أحمد في دراسة الطريق الثاني من الحديث رقم (٥٦).
(٢) سبق في دراسة الحديث رقم (٥٢).
(٣) الآداب الشرعية (٣/ ٦٣) وحسّن إسناده ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ٢٣٣).
(٤) كتاب الطب لأبي يعلىٰ (ص١٥٣)، الآداب الشرعية (٣/ ٦٣).
(٥) سبق الحديثان برقم (١٨، ٢٢).

أبا عبد الله سئل عن النُّشْرَة . . .»، فذكر كلام أحمد، وهذه إحدىٰ صور النُّشْرَة، **والنُّشْرَة** -كما سبق في تعريفها- **تتضمن صورًا عِدَّة**، وتحتاج إلىٰ بحث يتتبع ما أطلق عليه السلف مسمىٰ النُّشْرَة، وكثيرٌ من صورها تتضمن شيئًا من الرقية، فربما اشتركت مع الرقية في بعض أحكامها، لذلك قال البيهقي: «والقول فيما يُكره من النُّشْرَة وفيما لا يكره كالقول في الرقية»[(١)].

❖ **ومن صور النُّشْرَة**: ما ذكره عبد الرزاق قال: «وقال الشعبي: لا بأس بالنُّشْرَة العربية التي لا تضر إذا وُطئت، -والنُّشْرَة العربية: أن يَخرُج الإنسان في موضع عِضَاه، فيأخذ عن يمينه وشماله من كلٍّ، ثم يَدقه ويقرأ فيه، ثم يغتسل به-»[(٢)].

وقال يحيىٰ بن سعيد الأنصاري: «ليس بالنُّشْرَة التي يُجمَع فيها من الشجر أو الطيب ويغتسل به الإنسان بأس»[(٣)].

وقال ابن جريج: «سألت عطاء بن أبي رباح عن النُّشْرَة فكره نُشْرَة الأطباء وقال: يعقدون فيها، ولا أدري ما يصنعون فيها، فأما شيء تصنعه أنت فلا بأس به»[(٤)].

وسئل مالك عن النُّشْرَة بالأشجار والأدهان؟ فقال: «لا بأس بذلك،

---

(١) السنن الكبير (١٩٦٤٥).

(٢) ساقه بسياق متصل: ابن بطال ومن بعده ابن الملقن، وابن حجر، وظاهر كلام ابن حجر أنه من كلام الشعبي، إذْ قال بأن أعلىٰ ما اتصل إليه من صفة النُّشْرَة هو أثر الشعبي، لكن ابن حجر يبدو أنه ينقل الأثر عن ابن بطال، وابن بطال وصل الأثر بعضه ببعض وأبدل لفظة: «والنُّشْرَة العربية» بلفظة: «وهي»، فصار ظاهر الأثر أنه كلَّه من كلام الشعبي، لكن الظاهر أن تفسير النُّشْرَة العربية من كلام عبد الرزاق، جامع معمر (١٩٧٦٣)، شرح البخاري لابن بطال (٩/ ٤٤٦)، التوضيح (٢٧/ ٥٤٧)، فتح الباري (١٠/ ٢٣٣-٢٣٤).

(٣) الجامع لابن وهب «ت: الحمادي» (٦٩٨)، التمهيد لابن عبد البر (٦/ ٢٤٥).

(٤) الجامع لابن وهب «ت: الحمادي» (٦٩٧)، التمهيد لابن عبد البر (٦/ ٢٤٥).

وبلغني أن عائشة سُحِرت فقيل لها في منامها: خُذي ماءً من ثلاثة آبار، يجري بعضها إلىٰ بعض، واغتسلي به، ففعلتْ، فذَهَبَ عنها ما كانت تجد»(١).

وسيأتي أن بعضهم أدخل في مسمىٰ النُّشْرَة: كتابة شيء من القرآن أو الأدعية، ثم غسلها بالماء، ثم يسقىٰ المريض منها أو يمسح بها، وحَمَل عليها أثر سعيد بن المسيب الآتي.

وأدخل ابنُ عبد البر في النُّشْرَة الاستغسالَ من العين، فإنه ذكر حديثًا فيه استغسال العائن للمَعين وهو المصاب بالعين، ثم قال: «وفيه إباحة النُّشْرَة، وإباحة عملها، . . . وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أمر بالنُّشْرَة للمَعين، وجاء ذلك عن جماعة من أصحابه»، وقال في حديث عائشة الذي سبق في كلام مالك: «وفيه إثبات النُّشْرَة، وأنها قد يُنتَفع بها، وحسبُك ما جاء منها في اغتسال العائن للمعين»، وقال ابن حجر: «ويؤيد مشروعية النُّشْرَة ما تقدم في حديث: «العين حق» في قصة اغتسال العائن»(٢).

وذكر أبو عبد الله القرطبي أن النُّشْرَة هي غُسالة شيء له فضل، وذكر من أمثلتها: وَضوء النبي ﷺ، ويؤيد قولَه أن ابن ماجه بوب بابًا للنُّشْرَة، وذكر فيه حديثًا في مداوةِ امرأةٍ لابنٍ لها بوَضوء النبي ﷺ(٣)، ولذلك تحتاج هذه المسألة إلىٰ استقراء كلام السلف في هذا الباب لضبط الآثار الواردة في ذلك، والله أعلم.



(١) الجامع لابن أبي زيد القيرواني (ص٢٣٩)، البيان والتحصيل (١٨/ ٦٠٠)، وحديث عائشة هذا رواه مالك في موطئه بإسناد صحيح، وسيأتي في دراسة الأثر التالي برقم (٧٤).

(٢) التمهيد (٦/ ٢٤١) الاستذكار (٢٥/ ٢٣٩)، فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٢٣٣).

(٣) سنن ابن ماجه (٣٥٣٢)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٣/ ١٦٠).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤] وفي البخاري: عن قتادة، قلت لابن المسيب: رجل به طِبٌّ، أو يُؤَخّذُ عن امرأته[١]، أيُحَل عنه أو يُنَشّر؟ قال: «لا بأس به، إنما يريدون به الإصلاح، فأما ما ينفع فلم يُنه عنه».

نص الأثر وإسناده[٢]:

قال سعيد بن منصور [كما في تغليق التعليق (٥/ ٥٠)]: حدثنا أبو عوانة، عن قتادة: «سألتُ سعيد بن المسيب عن النُّشْرَة فلم يَرَ بها بأسًا».

التخريج:

* أخرجه **لوين محمد بن سليمان** في حديثه[٣] (مخطوط: ل٢٧٨/ب)، عن أبي عوانة الوضاح بن عبد الله، به بنحوه،

ولفظه: «سألت سعيد بن المسيب عن النُّشْرَة، فأمرني بها، قال: قلت: أُحدِّث بها مَن عندنا عنك؟ قال: نعم».

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٣٩٨٩)، والأثرم في السنن [التمهيد (٥/ ٢٨١)، تغليق التعليق (٥/ ٤٩)]، وحرب الكرماني في مسائله «ت: فايز حابس» (٢/ ٨٣٨)، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث [تغليق التعليق (٥/ ٥٠)]، والمستغفري في طب النبي ﷺ (١٧)، من طريق **هشام الدستوائي**،

- وابن أبي شيبة (٢٣٩٧٨)، والبغوي في الجعديات (٩٤٨)، من طريق **شعبة بن الحجاج**،

---

(١) «به طِبٌّ» أي: سحر، و«يُؤَخَّذُ عن امرأته» أي: يحبس عنها ولا يصل إلىٰ جماعها، فتح الباري (١٠/ ٢٣٣).

(٢) الأثر أورده البخاري معلقًا كما أورده المؤلف تمامًا، وسأثبته مُسنَدًا من أعلىٰ مصدرٍ وأُخرِّج عليه.

(٣) هذا جزء من حديث لوين، من رواية أبي علي الحسن بن محمد بن دَكّة، وهناك جزء من حديث لوين مطبوع وهو من رواية أبي جعفر محمد بن إبراهيم الحَزَوَّري.

- ومهنا بن يحيىٰ الشامي في مسائله عن أحمد [كما في «زاد المسافر» لغلام الخلال (٤٢٤٢)]، والطبري في تهذيب الآثار [تغليق التعليق (٥/ ٤٩)]، من طريق **سعيد بن أبي عروبة**،

- والأثرم [تغليق التعليق (٥/ ٥٠)]، من طريق **أبان بن يزيد العطار**،

أربعتهم (هشام الدستوائي، وشعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وأبان العطار)، عن قتادة، به بنحوه،

ولفظ هشام الدستوائي -عند ابن أبي شيبة، وإبراهيم الحربي-: عن قتادة، عن سعيد، قال قلت له: «رجلٌ طُبَّ بسحرٍ يُحل عنه؟ قال: نعم، من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل»، وعند الأثرم، وحرب الكرماني، والمستغفري: عن سعيد بن المسيب «في الرجل يُؤخّذُ عن امرأته فيَلْتَمس مَن يُداويه، قال: إنما نهىٰ الله عما يضر، ولم يَنه عما ينفع»،

ولفظ شعبة: «سألتُه عن النُّشَر فأمرني بها، قلت: أرويها عنك؟ قال: نعم»،

ولفظ سعيد بن أبي عروبة -عند مهنا-: «سألت سعيد بن المسيب عن المرأة تأتي الرجل فيُطْلِق عنها السحر، فقال: لا بأس»، وعند الطبري: عن سعيد بن المسيب «أنه كان لا يرىٰ بأسًا إذا كان الرجل به سحر أن يمشي إلىٰ من يُطلق ذلك عنه، قال: هو صلاح، قال: وكان الحسن يكره ذلك، ويقول: «لا يعلم ذلك إلا ساحر» قال: وقال[(١)]: سعيد بن المسيب: لا بأس بالنُّشْرَة، إنما نُهي عما يضر، ولم يُنه عما ينفع»،

ولفظ أبان العطار: عن سعيد بن المسيب «في الرجل يُؤَخّذ عن امرأته فيُنَشّر عنه، قال: لا بأس، إنما تريدون بذلك الإصلاح».

---

(١) كذا في نسخة السخاوي بخطه من تغليق التعليق (ل١٧٥/أ)، ووقع في المطبوع: «فقال».

الدراسة:

هذا الأثر يرويه قتادة، عن سعيد بن المسيب، ورواه عن قتادة خمسة: أبو عوانة، وهشام الدستوائي، وشعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وأبان العطار، وهم كبار أصحاب قتادة والمتقنين منهم، خصوصًا: هشام، وشعبة، وسعيد[1].

ووقع في ألفاظهم اختلاف، وبعضها راجع إلىٰ الاختصار والرواية بالمعنىٰ، وهذه الألفاظ راجعة إلىٰ قسمين:

الأول: الذي يتضمن السؤال عن رجل أو امرأة فيهما سحر، فيذهبان إلىٰ من يحل عنهما هذا السحر، وتضمن جواب سعيد بن المسيب أن هذا العمل مباح؛ لأنه نفع وإصلاح.

الثاني (المختصر): الذي يتضمن السؤال عن النُّشْرَة، والجواب عن ذلك بأنه لا بأس بها.

وقد جمع سعيد بن أبي عروبة -عند الطبري- بين اللفظين، وهذا يشير إلىٰ صحة ذلك كله عن قتادة، والله أعلم.

❖ وقتادة بن دعامة السدُوسي، ثقة ثبت[2]، سمع هذا الأثر من سعيد بن المسيب، لأنه هو الذي سأله عن ذلك كما سبق في التخريج، وشعبة ممن روىٰ عنه هذا الأثر، وسبق أنه قال: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»[3].

فهذا الأثر صحيح عن سعيد بن المسيب، وقد علقه البخاري في صحيحه عن قتادة بصيغة الجزم[4]، ولفظه مثلما ساقه المؤلف تمامًا.

(١) شرح علل الترمذي (٢/٥٠٣).
(٢) تقريب التهذيب (٥٥٥٣).
(٣) سبق في دراسة الأثر رقم (٥٥).
(٤) صحيح البخاري قبل حديث (٥٧٦٥).

❖ وفيما يتعلق بالمراد من حل السحر في هذا الأثر: لم أقف علىٰ ما يبين وجه ذلك صراحة في روايات هذا الأثر، غاية ما وقفت عليه: «أن المسحور يذهب إلىٰ من يُطلق عنه السحر»، أو «يحل عنه السحر»، أو «يلتمس من يُداويه»، ونحو ذلك، وهذه الألفاظ -خصوصًا اللفظ الأول- قد تشير إلىٰ أن المقصود بها غير الرقية الشرعية.

وقد أدخل البخاري هذا الأثر تحت باب: «هل يستخرج السحر؟»، قال ابن حجر: «كذا أورد الترجمة بالاستفهام إشارةً إلىٰ الاختلاف، وصدّرَ بما نقله عن سعيد بن المسيب من الجواز إشارةً إلىٰ ترجيحه قوله»[(١)]، وهذا يعني أن البخاري حمل أثر سعيد بن المسيب علىٰ أن المراد بحل السحر وتنشيره هو استخراج السحر.

وحمله بعضهم علىٰ حل السحر بالسحر عن طريق الساحر، قال ابن بطال: «واختلف السلف: هل يُسأل الساحرُ عن حل السحر عن المسحور؟ فأجازه سعيد بن المسيب علىٰ ما ذكره البخاري، وكرهه الحسن البصري، وقال: «لا يعلم ذلك إلا ساحر»، ولا يجوز إتيان الساحر»، ثم نقل كلامًا للطبري في مناقشة قول مَن حرم إتيان الساحر، وذلك بالتفريق بين إتيان الساحر لعقد السحر، وإتيانه لحل السحر -كما يقول الطبري-، مصرحًا بجواز إتيانه لحل السحر[(٢)]، والظاهر أنه يحمل أثر سعيد بن المسيب علىٰ هذا أيضًا، وتقدم في التخريج أنه أخرجه في «تهذيب الآثار» له.

---

(١) فتح الباري (١٠/ ٢٣٣)، وربما قصد البخاريُّ بالاستفهامِ: الاختلافَ الذي وقع علىٰ هشام بن عروة في لفظ حديث عائشة في سحر النبي ﷺ، فذكر سفيان بن عيينة، عن هشام، أن النبي ﷺ استخرج السحر، وذكر الجماعة من أصحاب هشام أنه لم يستخرجه، منهم: الليث بن سعد، وعيسىٰ بن يونس، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وأبو ضمرة أنس بن عياض، ووهيب بن خالد، وعلي بن مسهر، ورواه عبد الله بن نمير بلفظ: «أفلا أحرقته» بدل: «أخرجته»، البخاري (٣٢٦٨، ٥٧٦٣، ٥٧٦٥، ٥٧٦٦، ٦٠٦٣، ٦٣٩١)، مسلم (٢١٨٩) السنن الكبرىٰ للنسائي (٧٥٦٩)، ابن ماجه (٣٥٤٥) مسند أحمد (٢٤٣٠٠، ٢٤٣٤٨، ٢٤٦٥٠)، مشكل الآثار للطحاوي (٥٩٣٤).

(٢) شرح البخاري لابن بطال (٩/ ٤٤٥).

وفسر حماد بن شاكر -وهو أحد تلاميذ البخاري ورواة صحيحه- أثر سعيد بن المسيب علىٰ معنىٰ المداواة، ولكن بصورةٍ فيها غرابة، مُفرِّقًا بين الحلِّ والنُّشْرَة، الوارِدَين في لفظ الأثر عند البخاري: «أيُحَل عنه أو يُنَشَّر؟»، قال حماد بن شاكر: «أما الحلّ فإن الرجل إذا لم يقدر علىٰ مجامعة أهله وأطاق ما سواها، فإن المبتلىٰ بذلك يأخذ حزمة قضبان، ويطلب فأسًا ذا فقارين، ويضعه في وسط تلك الحزمة، ثم يُؤَجّج نارًا في تلك الحزمة، حتىٰ إذا ما حمي الفأسُ استخرجه من النار وبال علىٰ حده، فإنه يبرأ بإذن الله تعالىٰ، وأما النُّشْرَة فإنه يجمع أيام الربيع من وردِ المفازة ما قدر عليها ووردِ البساتين، ثم يلقيها في إناء نظيف، ويجعل فيه ماء عذبًا، ثم يغلي ذلك الماء مع الوردِ غليًا يسيرًا، ثم يُمْهِل، حتىٰ إذا برد الماء أفاض ذلك الماء علىٰ بدنه، فإنه يبرأ بإذن الله تعالىٰ، قال حماد بن شاكر: تعلمتُ هاتين المسألتين بالشام»[(١)].

وأدخل ابن أبي شيبة أثر سعيد بن المسيب في باب: «الرخصة في القرآن يُكتَب لمن يُسقاه»، ثم ذكر بعده بابًا «فيمن كره ذلك»، وأدخل فيه أثر الحسن البصري -وهو الأثر الآتي-، ثم بوب بابًا «في الرجل يُسحَر ويُسم فيُعالج»، وأعاد فيه أثر سعيد بن المسيب.

وعلىٰ معنىٰ تبويب ابن أبي شيبة الأول عرّف أبو العباس القرطبي النُّشْرَة، فذكر أنها (ما يكتبه الرجل من أسماء الله أو من القرآن، ثم يغسله بالماء، ثم يمسح به المريض أو يسقيه إياه)، ثم حمل عليها أثر سعيد بن المسيب، وأثر الحسن البصري[(٢)].

---

(١) طب النبي ﷺ للمستغفري (٢٢٦)، فتح الباري (١٠/ ٢٣٤)، وحماد بن شاكر نَسَفي، توفي سنة ٣١١هـ وقد رحل إلىٰ الشام وروىٰ عن جماعة من الشاميين والغرباء، التقييد لابن نقطة (١/ ٣١٤).

(٢) المفهم (٥/ ٥٩٠) وأورد مع هذين الأثرين في نفس المسألة حديث جابر السابق برقم (٧٣)، ثم قال: «قال بعض علمائنا: هذا محمول علىٰ أنها خارجة عمّا في كتاب الله تعالىٰ وسنة رسوله ﷺ، وعن المداواة المعروفة».

❖ ويُشكل علىٰ هذا التوجيه الأخير أمران:

الأمر الأول: أن مفهوم كلام سعيد بن المسيب في قوله: «إنما يريدون به الإصلاح، فأما ما ينفع فلم يُنه عنه» أن قدرًا من المسؤول عنه داخلٌ في المنع والنهي، وذلك إذا لم يتضمن نفعًا وصلاحًا، وعليه فينبغي أن يُحْمَل كلام سعيد بن المسيب علىٰ شيء من هذا القبيل، ولا يُحْمَل علىٰ ما كان مباحًا من حيث الأصل، أو في عامةِ صُوَرِه.

ومن ذلك ما رواه إسماعيل بن عياش، قال: سألتُ عطاءً الخراساني عن الـمُؤَخَّذ والمسحور، يأتي من يُطْلِق عنه؟ قال: «لا بأس بذلك إذا اضطُرّ إليه»[(١)]، فعلقه بالاضطرار، وهو مشعر بما سبق من أن قدرًا من هذا الأمر داخلٌ في النهي والمنع.

الأمر الثاني: أنه لا بد أن يكون أثر سعيد بن المسيب وأثر الحسن البصري واردَين علىٰ محل واحد، لأن سعيد بن أبي عروبة -في كلا الطريقين عنه- يرويهما عن قتادة بسياق واحد ويجعلهما مختلفَين، ويُشير إليه فهم الإمام أحمد كذلك، فذكر مهنا في «مسائله عن أحمد»: «في الرجل تأتيه المرأة المسحورة فيُطلق عنها السحر، قال: لا بأس، وحدثني أحمد، حدثنا إسماعيل بن عُليَّة، عن سعيد بن أبي عروبة . . . (فذكر أثر سعيد بن المسيب)، قلت لأحمد: أفأحدث بهذا عنك؟ قال: نعم، قال أحمد: وقال الحسن: لا يُطلق السحرَ إلا ساحر، قلت: من ذكره؟ قال: ابنُ أبي عروبة، عن قتادة، قال: سألت سعيد بن المسيب، وذكره، وقال: قال الحسن: لا يحل السحر إلا ساحر»[(٢)].

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٩٨٨).

(٢) زاد المسافر لأبي بكر عبد العزيز غلام الخلال (٤٢٤٢)، وقوله: «قلت لأحمد: أفأحدث بهذا عنك؟ قال: نعم» سبق في التخريج أن قتادة قال ذلك لسعيد بن المسيب، فأخشىٰ أن يكون في أصل مسائل مهنا: «قلت: أفأحدث بهذا عنك؟ قال: نعم»، فظُنَّ أن القائل هو مهنا.

ويؤيد ذلك أن هذه المسألة يظهر أنها من جملة مسائل لقتادة سأل عنها الحسنَ، ثم قدم علىٰ سعيد بن المسيب فسأله عنها، وكان يروي هذه المسائل بسياق واحد، وأكثَرَ قتادة من سؤال سعيد بن المسيب عن المسائل التي يُختلف فيها -كما سيأتي في دراسة أثر الحسن-.

وكلام الحسن لا يتضمن الكراهية فقط حتىٰ يمكن القول بأن الحسن البصري كان يكره الرقية بالماء، أو كتابة القرآن ثم غسله بالماء وسقيه للمريض، بل يتضمن كلامُه أنه لا يعلم ذلك ولا يقدر عليه إلا ساحر، فهو يُدخل هذه الصورة في أنواع السحر -كما سيأتي-، والله أعلم.

وقال الأثرم: «سمعت أبا عبد الله سئل عن رجل يزعم أنه يحل السحر، فقال: قد رخص فيه بعض الناس، قيل لأبي عبد الله: إنه يجعل في الطنجير ماء، ويغيب فيه، ويعمل كذا، فنفض يده كالمنكر، وقال: ما أدري ما هذا»[(١)]، فقوله الأول: «قد رخص فيه بعض الناس» الظاهر أنه يشير إلىٰ سعيد بن المسيب ومن نحا نحوَ قوله.

قال أبو بكر الخلال: «إنما كره أبو عبد الله صفةَ ما وصفوا من فعل المحلِّل للسحر، فكره فعالًا، ولا يرىٰ هو بحل السحر بأسًا علىٰ ما بينه عنه مهنا، فقد يكون الرجل يُحسن هذا في بُدُو السحر، ثم تاب، ولا يرىٰ فعل السحر، فلا بأس أن ينفع الناس بعلمه»[(٢)].

❖ **ومن خلال ما سبق: يمكن استنباط المقصود بأثر سعيد بن المسيب عند ضمه إلىٰ أثر الحسن البصري في معنىٰ واحد، ويتلخّص ذلك في أمور:**

الأول: أن هذا الأمر فيه قدر منهي عنه، وليس مباحًا ومرخصًا فيه بإطلاق علىٰ جميع الوجوه، وإنما رُخّص فيه حيثُ كان القصد منه الإصلاح.

الثاني: أن هذا الأمر كرهه الحسن البصري من أجل أنه لا يقدر عليه إلا

(١) كتاب الطب لأبي يعلىٰ (ص١١٢)، التمهيد (٦/ ٢٤٣)، المغني لابن قدامة (١٢/ ٣٠٤).
(٢) كتاب الطب لأبي يعلىٰ (ص١١٣).

ساحر، فكرهه من أجل مشابهته للسحر، أو أنه يُدخله في أنواع السحر كما سيأتي عنه في بعض الألفاظ أنه سئل عن النُّشْرَة فقال: «سحر».

الثالث: يظهر لي استبعاد توجيه ابن بطال -وهو توجيه الطبري فيما يظهر- من أنه محمول علىٰ الذهاب إلىٰ ساحرٍ معروف أنه ساحر، من أجل حل السحر، وسبب استبعاد هذه التوجيه أن الحسن البصري حين كره هذا الأمر احتج بأنه لا يقدر عليه إلا ساحر، واكتفىٰ بهذا القدر، مما يشير إلىٰ أن معقد النزاع في المسألة: هل يمكن لأحد غير الساحر أن يحل السحر أم لا؟ فقال الحسن: «لا يقدر عليه إلا ساحر».

ولما أفتىٰ الإمام أحمد بقول سعيد بن المسيب -كما سبق- ثم ساق أثر ابن المسيب بإسناده، عطف علىٰ ذلك قوله: «وقال الحسن: «لا يُطلق السحر إلا ساحر»»، وهذا يتضمن أن أحمد فهم من كلام الحسن أنه يكره ذلك لأنه يقول: لا يقدر عليه إلا ساحر، ولو كان مضمون كلام ابن المسيب الموافقة علىٰ أنه لا يقدر عليه إلا ساحر ولكنه يجوز الذهاب إليه للضرورة لم يكن كلام الحسن متضمنًا للكراهة، لأنه لا يعارض كلام ابن المسيب.

ولذلك لما حمل ابن بطال هذه المسألة علىٰ ما حملها عليه اضطرّ إلىٰ أن يضيف مقدمة دليليَّة أخرىٰ لكلام الحسن، قال: «وكرهه الحسن البصري، وقال: «لا يعلم ذلك إلا ساحر»، ولا يجوز إتيان الساحر؛ لما روىٰ . . .» فذكر أثر ابن مسعود في النهي عن إتيان الساحر[1]، وهذا في نظري يدل علىٰ أن الحسن لم يقصد هذا الأمر الذي حمله عليه ابن بطال، ولو كان يقصد هذا الأمر لم يكن في قوله: «لا يعلم ذلك إلا ساحر» غناءً واكتفاءً في كلامه وحجته؛ لأن مُعارِضَه ما دام أنه يجيز إتيان الساحر في هذه الحالة، فسيقول: وإذا كان لا يعلم ذلك إلا ساحر؟ قال الطبري: «فسواء كان المعالج مسلمًا تقيًا، أو مشركًا ساحرًا، بعد أن يكون الذىٰ يتعالج به غير محرم، وقد أذن

---

(١) وهو الأثر المتقدم برقم (٦٩).

النبي ﷺ في التعالجِ وأَمَرَ به أمته فقال: «**إن الله لم ينزل داء إلا وأنزل له شفاء، علمه من علمه وجهله من جهله**»[(١)]، فسواء كان عِلْمُ ذلك وحَلُّه عند ساحر أو غير ساحر»[(٢)].

الرابع: الذي يظهر لي أن هذا الأمر الذي اختلف فيه قول سعيد بن المسيب والحسن البصري، هو في معرفة مكان السحر واستخراجه وحله وتَنْشِيره، أو حل السحر وإطلاقه دون استخراجه إن كان مقدورًا عليه، ولكنّ ذلك كلَّه يكون في أشياء لا تدخل في حدود السحر البيّن الذي لا يُختلف أنه سحر.

ومما يؤيد أن الأمر فيما هو دون السحر: أن الإمام أحمد سئل عن صورةٍ ليست من السحر الصريح، وإنما فيها شَبَه بالسحر، فأجاب بما يمكن أن يستدل به علىٰ أن قول سعيد بن المسيب ليس محمولًا علىٰ إتيان الساحر، فسُئِل أحمد عن رجل يَزعم أنه يعالج المجنون من الصَّرَع بالرُّقَىٰ والعزائم، ويزعم أنه يخاطب الجن ويكلمهم، وفيهم من يُحدِّثه، فترىٰ أنه يُدفع إليه الرجل المجنون ليعالجه؟ قال: «ما أدري ما هذا! ما سمعت في هذا شيئًا، ولا أحب لأحد أن يفعلَه، وتركُه أحب إليّ»[(٣)].

فهذه الصورة ليست من السحر الصريح، لأن أحمد لم يقل إنه سحر أو هذا ساحر، بل قال: «ما أدري ما هذا»، ويَبْعُدُ أن يقول ذلك ويقول:

---

(١) هذا لفظ حديث مداره علىٰ عطاء بن السائب، واختُلف عليه فيه، انظر: مسند أحمد (٣٥٧٨)، علل الدارقطني (٩٢٨)، وفي صحيح البخاري (٥٦٧٨) مرفوعًا: «**مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً**»، وفي صحيح مسلم (٢٢٠٤) مرفوعًا: «**لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللهِ ﷻ**».

(٢) شرح البخاري لابن بطال (٩/٤٤٥)، وحمل الطبري النهي عن إتيان السحرة علىٰ معنىٰ إتيانهم تصديقًا لما يقولون مع علم الآتي إليهم بأنهم سحرة.

(٣) كتاب الطب لأبي يعلىٰ (ص١١٤)، بدائع الفوائد (٣/١٣٩٩).

«تركه أحب إليه» في سحر صريح[١]، والشاهد هنا أنه ذكر أنه لم يسمع فيه شيئًا، ولو كان أثر سعيد بن المسيب محمولًا علىٰ الذهاب إلىٰ الساحر، لكان الاستدلال به علىٰ هذه الصورةِ المسؤولِ عنها من باب الأولوية، أي: لو كان سعيد بن المسيب يجيز الذهاب للساحر البيّن لجوّز هذه الصورة من باب أولىٰ.

وأوضح من ذلك: ما سبق عن أحمد أنه سُئل عن مسألتين في سياق واحد، ففرّق بالجواب عنهما، فقال الأثرم: «سمعت أبا عبد الله سئل عن رجل يزعم أنه يحل السحر، فقال: قد رخص فيه بعض الناس، قيل لأبي عبد الله: إنه يجعل في الطنجير ماء، ويغيب فيه، ويعمل كذا، فنفض يده كالمنكر، وقال: ما أدري ما هذا»، والساحر البيّن يعمل أشدَّ مما أنكره أحمد، وهو قد ذكر في صدر الكلام أن بعض الناس قد رخص في حل السحر، كأنه يشير إلىٰ ابن المسيب، ثم أنكر الصورة الثانية، ولم يقل فيها نحو ما قال في الأولىٰ، مما يدل علىٰ أنها لا تدخل فيها.

وهذا التوجيه هو الذي يشير إليه كلام ابن قدامة، فقد ذكر الحكم في الساحر وفي قبول توبته واستتابته والخلاف في ذلك، ثم قال: «والسحر الذي ذكرنا حكمه هو الذي يُعَدّ في العرف سحرًا، مثل فعل لبيد بن الأعصم حين سحر النبي ﷺ، ... فهذا وأمثاله -مثل أن يعقدَ الرجلَ المتزوجَ فلا يطيق وطء امرأته- هو السحر المختلف في حكم صاحبه، فأما الذي يَعزم علىٰ المصروع، ويزعم أنه يجمع الجن، ويأمرها فتطيعه، فهذا لا يدخل في هذا الحكم ظاهرًا»، ثم ذكر أثر سعيد بن المسيب وقال: «فهذا من قولهم يدل علىٰ أن المُعَزِّمَ ونحوَه لم يدخلوا في حكم السحرة؛ لأنهم لا يُسَمَّون به، وهو مما ينفع ولا يضر»[٢]، ويشير إليه أيضًا توجيه الشيخ سليمان بن عبد الله في قوله:

(١) في كلام ابن قدامة الآتي ما يؤكد أن هذه الصورة ليست من السحر الصريح.
(٢) المغني (١٢/ ٣٠٤).

«وهذا الكلام من ابن المسيب يُحمَل علىٰ نوع من النُّشْرَة لا يُعلم هل هو من السحر أم لا؟»(١).

❖ ومما ورد في هذا الباب مما قد يكون داخلًا في معنىٰ أثر سعيد بن المسيب: ما رواه مالك، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بن عبد الرحمن، عن عائشة ﵂: «أنها أعتقت جارية لها عن دُبُرٍ منها، ثم إن عائشة مرضت بعد ذلك ما شاء الله، فدخل عليها سِنْدي فقال: إنك مطبوبة، فقالت: من طَبني؟ فقال: امرأة من نعتها كذا وكذا، فوصفها وقال: في حجرها صبي قد بال، فقالت عائشة: ادعوا لي فلانة -لجارية لها تخدمها-، فوجدوها في بيت جيران لها في حجرها صبي قد بال، فقالت: حتىٰ أغسل بول هذا الصبي، فغسلته ثم جاءت، فقالت لها عائشة: أسحرتِني؟ فقالت: نعم، فقالت: لم؟ قالت: أحببت العتق، فقالت عائشة: أحببتِ العتق! فوالله لا تعتقي أبدًا، فأمرت عائشة ابن أخيها أن يبيعها من الأعراب ممن يسيء ملكتها، قالت: ثم ابتع لي بثمنها رقبة حتىٰ أعتقها، ففعل، قالت عمرة: فلبثت عائشةُ ما شاء الله من الزمان ثم إنها رأت في النوم: اغتسلي من ثلاثة آبار يُمد بعضها بعضًا فإنك تشفين، قالت عمرة: فدخل علىٰ عائشة إسماعيل بن عبد الله بن أبي بكر، وعبد الرحمن بن سعد بن زرارة، فذكرت لهما الذي رأت، فانطلقا إلىٰ قناة، فوجدا آبارًا ثلاثًا يُمد بعضها بعضًا، فاستقوا من كل بئر منها ثلاثة شُجُب حتىٰ ملؤا الشُجُبَ من جميعهن، ثم أتوا به عائشة فاغتسلت به، فشفيت»(٢)، وإسناده صحيح.

---

(١) تيسير العزيز الحميد (٢/ ٧٤١).

(٢) ورواه عن مالك: أبو مصعب الزهري (٢٧٨٢)، ومحمد بن الحسن (٨٤٣)، وسويد بن سعيد (٤٤٢)، والقعنبي [معرفة السنن للبيهقي (٢٠٥٩٧-٢٠٦٠٠)، نصب الراية (٣/ ٢٨٦)]، والشافعي [معرفة السنن للبيهقي (٢٠٥٩٧-٢٠٦٠٠)]، وعبد الرزاق (١٨٧٤٩)، ومصعب الزبيري في حديثه (ص١٢٢-١٢٣)، قال ابن عبد البر في مسألة قتل الساحر: «وعند مالك في هذا الباب عن عائشة خلافٌ لحفصة، إلا أنه رماه بأَخَرة من كتابه، فليس عند يحيىٰ وطائفة معه من رواة الموطأ، وأثبت=

ورواه يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن أبي الرجال، به بنحوه مختصرًا، ولفظه: «أن عائشة ﵂ دبرت أمةً لها، فاشتكت عائشة، فسأل بنو أخيها طبيبًا من الزُّطّ، فقال: إنكم تخبروني عن امرأة مسحورة، سحرتها أمةٌ لها . . .»[(١)]، **ورواية مالك أصح**، وفيها أن هذا الطبيب هو الذي دخل علىٰ عائشة وأَخْبَرها، من غير أن تذهب هي إليه، ولا بنو أخيها.

وحَمَلَه ابن عبد البر علىٰ عِلْم تعلمه هذا الطبيب، قال تعليقًا علىٰ هذا الأثر: «وفيه أن الغيب تُدرك منه أشياءُ بدروب من التعليم»[(٢)]، وذلك تعظيمًا لمكانة عائشة ﵂ ومكانة التابعين من أبناء إخوتها وغيرهم ممن شهدوا الحادثة، ورأوا هذا الطبيب، وتنزيههم أن يتعاملوا مع ساحر، وجاء في بعض روايات هذا الأثر: أن ذلك كان بالمدينة.

وتقدم قول أبي بكر الخلال في أن الرجل قد يكون يُحسن هذا في بُدُو السحر، ثم يتوب، ويترك السحر، فلا بأس أن ينفع الناس بعلمه.

= حديث حفصة، لأنه الذي يذهب إليه في قتل الساحر»، مع أن أبا مصعب الزهري ممن رواه عن مالك كما سبق، وهو آخر أو من آخر من روىٰ الموطأ عن مالك كما ذكر ذلك ابن حزم والخليلي، ويحتمل أن يكون مالك ترك حديث عائشة لأنه يذهب إلىٰ عدم بيع المدبَّر، وعائشة باعت الجارية التي دبّرتها، وهو قد أخرج حديث عائشة في «باب بيع المدبّر» ثم قال بعد إيراد الحديث: «الأمر المجتمع عليه عندنا في المدبر: أن صاحبه لا يبيعه، ولا يحوله عن موضعه الذي وضعه فيه . . .»، ثم ترك حديث عائشة وبقي كلامه في عدم بيع المدبر في رواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي، ويحيىٰ بن بكير، وغيرهما، وسبق في دراسة حديث جابر السابق رقم (٧٣)، أن مالكًا احتج بحديث عائشة هذا في مسألة النُّشْرَة بأن عائشة تنشّرت من مياه هذه الآبار، ينظر: رواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي (٢٣٦٤)، رواية يحيىٰ بن بكير (٢٢١١)، رواية ابن وهب وابن القاسم -جمع ابن جوصا- (٩٦٥)، الاستذكار (٢٥/ ٢٣٧-٢٣٨)، الإرشاد للخليلي (١/ ٢٢٨)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٨٣)، التلخيص الحبير (٦/ ٢٦٩١).

(١) مسند أحمد (٢٤١٢٦)، مصنف عبد الرزاق (١٦٦٦٧، ١٨٧٥٠)، الأدب المفرد للبخاري (١٦٢)، سنن الدارقطني (٤٢٦٧)، السنن الكبير للبيهقي (١٦٥٨٤)، والزُّطّ قال ابن سيده: «جيل أسود من السِّنْد»، المحكم لابن سيده (٩/ ٣).

(٢) الاستذكار (٢٥/ ٢٣٩).

ويُنبه في أثر عائشة إلىٰ أمرين:

الأول: أن عائشة لم تكن تعلم أنها مسحورة، ولم تقصد من يعالجها من السحر ابتداء.

الثاني: أن هذا المعالج لم يعالجها من السحر فيما يظهر من ألفاظ الأثر، وإنما أخبرها أنها مسحورة، وأخبرها بمن سحرها، ثم إن عائشة تنشّرت فيما بعد من مياه آبار معيّنة، كما سبق، والله تعالىٰ أعلم.





قال المؤلف رحمه الله:

[٧٥] وروي عن الحسن أنه قال: «لا يحل السحر إلا ساحر».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام ابن أبي شيبة (٢٣٩٨١): حدثنا ابن مهدي، عن الحكم بن عطية، قال: سمعت الحسن وسئل عن النُّشَر؟ فقال: «سحر».

التخريج:

* أخرجه مهنا بن يحيىٰ الشامي في مسائله عن أحمد [كما في «زاد المسافر» لغلام الخلال (٤٢٤٢)]، والطبري في تهذيب الآثار [تغليق التعليق (٥/٤٩)]، من طريق **قتادة بن دعامة**(١)، عن الحسن البصري بنحوه،

ولفظه عند مهنا: قال الحسن «لا يحل السحر إلا ساحر»،

وعند الطبري: عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرىٰ بأسًا إذا كان الرجل به سحر أن يمشي إلىٰ من يُطلق ذلك عنه، قال: هو صلاح، قال: وكان الحسن يكره ذلك ويقول: «لا يعلم ذلك إلا ساحر».

الدراسة:

الأثر يُروىٰ عن الحسن البصري من طريقين:

❖ الأول (طريق الحكم بن عطية):

وهذا الطريق يرويه عبد الرحمن بن مهدي، عن الحكم بن عطية، والحكم بن عطية العَيشي صدوق له أوهام(٢)، ويستأنس برواية عبد الرحمن بن مهدي عنه هذا الحديث في تقويته، وقد سمع من الحسن هذا الحديث كما في إسناده.

---

(١) وقع اشتباه هنا في الراوي عن الحسن هل هو قتادة، أو سعيد بن أبي عروبة، كما سيأتي بيانه في الدراسة.

(٢) تقريب التهذيب (١٤٦٣).

❖ **الطريق الثاني (طريق قتادة):**

وهذا الطريق يرويه: إسماعيل بن عُلَيَّة، ويزيد بن زريع، كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة.

ووقع في إسناده اشتباه، فقد روىٰ سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب الأثر السابق قبل أثر الحسن البصري، ثم عُطف عليه أثر الحسن البصري بقولٍ مبهمٍ قائله، وسبق في التخريج نقل لفظه عند الطبري، ولفظه في «مسائل مهنا عن أحمد» بنحو ذلك، قال مهنا: «قال أحمد: وقال الحسن: لا يطلق السحر إلا ساحر، قلتُ: من ذكره؟ قال: ابنُ أبي عروبة، عن قتادة، قال سألت سعيد بن المسيب، وذكره، وقال: قال الحسن: «لا يحل السحر إلا ساحر» »، وسعيد بن أبي عروبة، وقتادة، كلاهما يروي عن الحسن البصري، لكن الحافظ ابن حجر حين ساق أثر الحسن في «الفتح» جزم بأن الراوي عنه قتادة، ولم يشر إلىٰ احتمالِ غيره[١]، وهذا هو الأقرب؛ فإن قتادة أشهر من ابن أبي عروبة بالرواية عن الحسن[٢].

ويؤيده أن قتادة كان يروي مسائل عديدة بهذه الصورة، يروي فيها الخلاف بين سعيد بن المسيب، والحسن البصري، فروىٰ سلام بن مسكين، عن عمران بن عبد الله بن طلحة الخزاعي قال: «لما قدم قتادة علىٰ سعيد بن المسيب جعل يسائله أيامًا، وأكثرَ، قال: فقال له سعيد: أكل ما سألتني عنه تحفظه؟ قال: نعم، سألتك عن كذا فقلت فيه كذا، وسألتك عن كذا فقلت فيه كذا، وقال فيه الحسن كذا، قال: حتىٰ رد عليه حديثًا كثيرًا، قال: يقول

---

(١) فتح الباري (١٠/ ٢٣٣).

(٢) رواية قتادة عن الحسن في الكتب الستة وغيرها، وهو من أكثر أصحاب الحسن رواية عنه -كما سيأتي-، وليس لسعيد بن أبي عروبة رواية عن الحسن في الكتب الستة، قال سعيد بن أبي عروبة: «كنت أذهب مع قتادة إلىٰ الحسن فأمسك حماره، فيخرج فيُحدِّثني وأحفظُ عنه»، العلل لأحمد- رواية عبد الله (٥٣٦٩)، تهذيب الكمال (١٢١٦)، «طبقات الرواة عن الحسن»، لمريم الزهراني (ص١١١، ٣٦٩).

سعيد: ما كنت أظن أن الله خلق مثلك»، قال سلام بن مسكين بعد ذلك: «وكانت مسائل قد درسها قبل ذلك عند الحسن وغيره، فسأله عنها»[(١)]، يعني المسائل التي سأل قتادةُ سعيد بن المسيب عنها، كان قتادة سأل عنها الحسن وغيره قبل أن يأتي سعيد بن المسيب، ثم أتاه فسأله عنها، وصار يرويها ويذكر الخلاف فيها، والله أعلم.

وأكثَرَ قتادةُ من سؤال سعيد بن المسيب عن مسائل الخلاف، قال قتادة: «قال لي سعيد بن المسيب: ما رأيت أحدًا أسأَلَ عما يُختَلف فيه منك، قلت: إنما يَسأل مَن يَعقل عما يُختَلف فيه، فأما ما لا يُختَلف فيه فلِمَ يسأل عنه؟»[(٢)].

❖ وسعيد بن أبي عروبة ثقة حافظ، كثير التدليس، من أثبت الناس في قتادة، وقد اختلط، وإسماعيلُ بن عُلَيَّة، ويزيد بن زريع، ممن روىٰ عنه قبل الاختلاط، ويزيد بن زريع من أثبت الناس في سعيد بن أبي عروبة وأقواهم فيه، ولم يكن يحيىٰ القطان -وهو من تلاميذ سعيد بن أبي عروبة- يقدم أحدًا في سعيد إلا يزيد بن زريع، وقال أحمد: «كل شيء رواه يزيد بن زريع، عن سعيد، فلا تبال ألّا تسمعه من أحد، سماعُه من سعيد قديمًا، وكان يأخذ الحديث بنية»[(٣)].

وكان سعيد بن أبي عروبة من أكثر أصحاب قتادة رواية عنه، قال أحمد: «أصحاب قتادة: شعبة، وسعيد، وهشام، إلا أن شعبة لم يبلغ علم هؤلاء، وكان سعيد يكتب كل شيء»، وقال أبو حاتم: «كان أعلَمَ الناس بحديث قتادة»[(٤)].

---

(١) الطبقات لابن سعد (٩/ ٢٢٩).

(٢) تاريخ الدوري عن ابن معين (٤٠٥٢)، الجعديات للبغوي (٩٥٠).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٣)، الكامل لابن عدي (٤/ ٤٤٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣)، تقريب التهذيب (٢٣٧٨).

(٤) العلل لأحمد رواية المروذي (٣٥)، مسائل حرب «ت: فايز حابس» (٣/ ١٢٤١) الجرح والتعديل (٤/ ٦٦).

ولم أقف على تصريح ابن أبي عروبة بسماع هذا الأثر من قتادة، وهو مدلس كما تقدم، غير أن ابن حجر قد ذكره في المرتبة الثانية من المدلسين، وهم الذي احتمل الأئمة تدليسهم[(١)]، وهو من المكثرين جدًا عن قتادة، فلعل مروياته التي تشح فيها الأسانيد والصيغ المنضبطة تُحمل على الاتصال، خصوصًا أن يزيد بن زريع ممن روى عنه، وهو ممن يعتني بسماع سعيد بن أبي عروبة، قال أحمد: «سمعت إسماعيل بن إبراهيم (وهو ابن عُلَيَّة) قال: كان سعيدٌ لا يكاد يملي، فكنت آتيه أنا وأصحاب لي، فكان يملي علينا، وقيل له (يعني لابن عُلَيَّة): إن يزيد بن زريع يقول حدثنا سعيد، قال: "حدثنا أبو معشر، وحدثنا قتادة"، قال: ما كان يقول إلا "ذكره فلان"، أو نحو ذا»، وبين ذلك أحمد بأن سعيد بن أبي عروبة كان يتعمد عدم التصريح بالسماع إذا حدث أصحاب أيوب -كابن عُلَيَّة- لأنه كان لا يستخفهم[(٢)].

وسبق ثناء يحيى القطان وأحمد على عموم رواية يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة، ومما يشير إلى اعتناء يزيد بن زريع بسماع المدلسين عنايتُه بسماع يونس بن عبيد، قال يزيد بن زريع: «ما منعني أن أحمل عن يونس أكثر مما حملت عنه إلا أني لم أكتب عنه إلا ما قال: "سمعت أو سألت أو حدثنا الحسن"»[(٣)].

❖ وقتادة بن دِعَامة السدُوسي، ثقة ثبت، من أوثق أصحاب الحسن وأكثرهم عنه رواية، قال قتادة: «جالستُ الحسن اثنتي عشرة سنة، أصلي معه الصبح ثلاث سنين»[(٤)].

---

(١) تعريف أهل التقديس (٥٠).

(٢) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٢٥٦٢، ٢٨٦٨)، كأن أحمد يعني الملازمين لأيوب كابن عُلَيَّة، فأما يزيد بن زريع مع أنه روى عن أيوب إلا أنه ليس مكثرًا عنه، ينظر: معرفة أصحاب أيوب، د. علي الصياح (ص٩٣).

(٣) تهذيب التهذيب (٤/ ٤٧٢).

(٤) الطبقات لابن سعد (٩/ ٢٢٨)، الجرح والتعديل (٧/ ١٣٥)، شرح علل الترمذي (٢/ ٤٩٥)، التقريب=

وهذا الأثر وإن لم يرد بصيغة السماع فالظاهر أنه متصل، لما تقدم من أن قتادة سأل الحسن عن مسائل ثم قدم علىٰ سعيد بن المسيب فسأله عنها، والظاهر أن هذه المسالة من جملتها؛ فقد سبق في دراسة أثر سعيد المسيب أن قتادة هو الذي سأل سعيد بن المسيب عن هذه المسألة، فكان قتادة يروي سؤاله لسعيد بن المسيب، ثم يعطف عليه قول الحسن، والله أعلم.

وسبق أن الإمام أحمد علق هذا الأثر عن الحسن بصيغة الجزم، وهذا يؤنس بثبوت هذا الأثر عند الإمام أحمد.

وتقدم في أثر سعيد بن المسيب السابقِ الكلامُ علىٰ معنىٰ أثر الحسن البصري.

والخلاصة: أن هذا الأثر صحيح عن الحسن البصري من طريقين عنه، والله أعلم.



= (٥٥٥٣)، «طبقات الرواة عن الحسن»، لمريم الزهراني (ص١١١)، وتقدمت ترجمته في الطريق الثاني من الأثر رقم (٦٩).



باب ما جاء في التطيّر

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٦] عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «لا عدوىٰ، ولا طِيَرة، ولا هامَة، ولا صَفَر»، أخرجاه، زاد مسلم: «ولا نَوء، ولا غُول[(١)]».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٥٧٥٧): حدثنا محمد بن الحكم، حدثنا النضر، أخبرنا إسرائيل، أخبرنا أبو حَصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: **«لا عدوىٰ، ولا طِيَرَةَ، ولا هامَةَ، ولا صَفَرَ»**.

التخريج:

* أخرجه أبو داود (٣٩١٣)، من طريق **القعقاع بن حكيم**، و**عبيد الله بن مقسم**، و**زيد بن أسلم**، ثلاثتهم، عن أبي صالح السمان ذكوان، به مختصرًا بلفظ: «لا غُول».

* وأخرجه البخاري (٥٧١٧، ٥٧٧٠، ٥٧٧٣)، ومسلم (٢٢٢٠، ٢٢٢١)،

(١) «هَامَة»: اسم طائر كانوا يتشاءمون به، وقيل: كان يألف المقابر، وقيل: هو البومة، وقيل: كانت العرب تقول: إن عظام الميت تصير هامة فتطير، و«صَفَر» اختُلف فيه علىٰ قولين، قيل: هي دواب تكون في البطن تصيب الناس والماشية ويزعمون أنها تعدي، وقيل: هو تأخيرهم المحرم إلىٰ صفر، وهو النسيء، و«الغُول»: مفرد الغِيلان، وهي جنس من الجن والشياطين كانت تتغوَّل أي: تتلون في صور شتىٰ، وتعرض للناس في طرقهم، غريب الحديث لأبي عبيد (١/١٤٩-١٥٢)، سنن أبي داود (٣٩١٤-٣٩١٥، ٣٩١٨)، المنَجَّد في اللغة (ص٣٠، ٨٦)، التمهيد (٢٤/١٩٧-٢٠٠)، النهاية لابن الأثير (٣/٣٥، ٣٩٦، ٥/٢٨٣).

وأبو داود (٣٩١١)، والنسائي في الكبرىٰ (٧٥٤٧، ٧٥٤٨)، وابن ماجه (٣٥٣٦)، من طريق **أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف**،

- والبخاري (٥٧٧٥)، ومسلم (٢٢٢٠)، من طريق **سنان بن أبي سنان الدؤلي**،

- والبخاري (٥٧٥٤، ٥٧٥٥)، ومسلم (٢٢٢٣)، من طريق **عبيد الله بن عبد الله بن عتبة**،

- والبخاري تعليقًا (٥٧٠٧)، من طريق **سعيد بن مِيناء**،

- ومسلم (٢٢٢٠)، وأبو داود (٣٩١٢)، من طريق **عبد الرحمن بن يعقوب مولىٰ الحُرَقَة**،

- ومسلم (٢٢٢٣)، من طريق **محمد بن سيرين**،

ستتهم (أبو سلمة، وسنان بن أبي سنان، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسعيد بن مِيناء، وعبد الرحمن بن يعقوب، وابن سيرين)، عن أبي هريرة بنحوه،

واختصر سنان بن أبي سنان اللفظ المرفوع بلفظ: «**لا عدوىٰ**»،

وزاد أبو سلمة، وسنان بن أبي سنان: (فقال أعرابي: يا رسول الله، فما بال إبلي تكون في الرمل كأنها الظباء، فيأتي البعير الأجرب فيدخل بينها فيجربها؟ قال: «**فمن أعدىٰ الأول؟**»)،

ولفظ عبيد الله بن عبد الله: «**لا طِيَرة، وخيرُها الفأل**»، قالوا: وما الفأل؟ قال: «**الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم**»،

ولفظ سعيد بن ميناء: «**لا عدوىٰ، ولا طِيَرة، ولا هامة، ولا صَفَر، وفر من المجذوم كما تفر من الأسد**»،

ولفظ عبد الرحمن بن يعقوب: «**لا عدوىٰ، ولا هامة، ولا نَوء، ولا صَفَر**»،

ولفظ ابن سيرين: «**لا عدوىٰ، ولا طِيَرة، وأحب الفأل الصالح**».

الدراسة:

الحديث متفق عليه.

وقد اتفقا علىٰ إخراج اللفظ الأول الذي أورده المؤلف، وأما اللفظ الثاني الذي ذكر المؤلف أن مسلمًا زاده فقد أخرج مسلم اللفظة الأولىٰ منه: «**ولا نوء**» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، من طريق عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبي هريرة، كما سبق.

وأما اللفظة الثانية: «**ولا غُول**» فأخرجها مسلم من حديث جابر رضي الله عنه[(١)]، وليس من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظة الأولىٰ: «**ولا نوء**» ليست في صحيح مسلم من حديث جابر، وإنما جاءت من حديث أبي هريرة كما سبق، فلم أقف علىٰ هذا اللفظ بهذا السياق في حديث واحد عند مسلم.

ولعل المؤلف رحمه الله تابع ابن مفلح علىٰ سياقه بنحو هذه الصورة، قال ابن مفلح: «في الصحيحين وغيرها، عنه عليه السلام قال: «**لا هَامَة، ولا صفر**»، زاد مسلم وغيره: «**ولا نوء، ولا غُول**»»[(٢)]، لكن ابن مفلح أطلق ولم ينسب اللفظ إلىٰ حديث أبي هريرة.

وقد بوب النووي علىٰ هذه الأحاديث جميعًا: «بابٌ: لا عدوىٰ، ولا طِيَرة، ولا هَامَة، ولا صَفَر، ولا نَوء، ولا غُول»[(٣)]، فربما أخذ المؤلف هذه الزيادة بهذا السياق من تبويب النووي.

وحديث جابر رواه ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «**لا عدوىٰ، ولا صَفَر، ولا غُول**»، وسمعت أبا الزبير يذكر أن جابرًا فسر لهم قوله: «ولا صَفَر»، فقال أبو الزبير:

---

(١) صحيح مسلم (٢٢٢٢).

(٢) الآداب الشرعية (٣/ ٣٦٥).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي «تحقيق: السرساوي» (١٢/ ٣٤٨).

«الصَفَر: البطن، فقيل لجابر: كيف؟ قال: كان يقال: دواب البطن، قال: ولم يفسر الغول، قال أبو الزبير: هذه الغُول التي تَغَوَّل»(١).

وجاء في رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة: أن أبا هريرة حدثهم بحديث: «لا يُورِدَنّ مُمرِضٌ علىٰ مُصِحّ»، قال أبو سلمة: «كان أبو هريرة يحدثهما كلتيهما عن رسول الله ﷺ، ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله: «**لا عدوىٰ**»، وأقام علىٰ أن «**لا يُورِدَ مُمرِضٌ علىٰ مُصِحّ**»، قال: فقال الحارث بن أبي ذباب -وهو ابن عم أبي هريرة-: قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديثًا آخر قد سكت عنه، كنت تقول: قال رسول الله ﷺ: «**لا عدوىٰ**»، فأبىٰ أبو هريرة أن يعرف ذلك، وقال: «**لا يُورِدُ مُمرِضٌ علىٰ مُصِحّ**» فماراه الحارثُ في ذلك حتىٰ غضب أبو هريرة فرطن بالحبشية، فقال للحارث: أتدري ماذا قلت؟ قال: لا، قال أبو هريرة: قلت: أبيت، قال أبو سلمة: ولعمري لقد كان أبو هريرة يحدثنا أن رسول الله ﷺ قال: «**لا عدوىٰ**»، فلا أدري أنسي أبو هريرة، أو نسخ أحد القولين الآخر»(٢).



(١) صحيح مسلم (٢٢٢٢).

(٢) سبقت رواية أبي سلمة في التخريج، وهذا السياق المطول عند مسلم، وهو عند البخاري وغيره مختصرًا.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٧] ولهما عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوىٰ، ولا طِيَرة، ويعجبني الفأل»، قالوا: وما الفأل؟ قال: «الكلمة الطيبة».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٥٧٧٦): حدثني محمد بن بشار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، قال: سمعت قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**لا عدوىٰ، ولا طِيَرة، ويعجبني الفأل**»، قالوا: وما الفأل؟ قال: «**كلمة طيبة**».

التخريج:

* أخرجه **مسلم** (٢٢٢٤)، عن محمد بن بشار بُنْدار، به بنحوه، ولفظه: «الكلمة الطيبة».

* وأخرجه مسلم (٢٢٢٤)، عن **محمد بن المثنىٰ**، عن محمد بن جعفر، به بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه (٣٥٣٧)، من طريق **يزيد بن هارون**، عن شعبة، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٥٧٥٦)، وأبو داود (٣٩١٦)، والترمذي (١٦١٥)، من طريق **هشام الدستوائي**،

- ومسلم (٢٢٢٤)، من طريق **همام بن يحيىٰ**،

كلاهما (هشام، وهمام)، عن قتادة، به بنحوه.

الدراسة:

الحديث متفق عليه.



قال المؤلف رحمه الله:

[٧٨] ولأبي داود بسند صحيح: عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: ذُكِرَت الطِّيَرة عند رسول الله ﷺ فقال: «أحسنها الفأل، ولا تردّ مسلمًا، فإذا رأىٰ أحدكم ما يكره ...» الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٣٩١٩): حدثنا أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة -المعنىٰ-، قالا: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن عامر -قال أحمد: القرشي-، قال: ذُكِرَت الطِّيَرة عند النبي ﷺ فقال: **«أحسنها الفأل، ولا تَرُدّ مسلمًا، فإذا رأىٰ أحدكم ما يكره فليقل: اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيئات إلا أنت، ولا حول ولا قوة إلا بك»**.

التخريج:

* أخرجه الخلال في السنة (١٤٠٥)، عن **أبي بكر المروذي**، عن أحمد بن حنبل[١]، به بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٦٩٢٠)، به بنحوه.

* وأخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق (ص٣٥٥)، من طريق **القاسم بن يزيد الجَرمي**،

(١) وذكر ابن رجب، وابن حجر في «الإصابة» أن الإمام أحمد أخرجه، والظاهر أنهما يقصدان روايته للحديث كما في طريق أبي داود والخلال، أو أنه أخرجه في كتاب غير المسند، فإن ابن حجر لم يذكر الحديث في «أطراف المسند»، وقال ابن كثير: «فالعجب من الإمام أحمد، كيف روىٰ حديثه (يعني حديث عروة بن عامر)، ولم يخرجه في مسنده، وإنما تفرد به أبو داود»، جامع المسانيد (٧٤٤٩)، لطائف المعارف (ص١٤٤)، الإصابة (٧/ ١٥٤).

- وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٢٦٢)، من طريق **أبي حذيفة موسىٰ بن مسعود النهدي**،

- والبيهقي في السنن الكبير (١٦٥٩٩)، وفي الدعوات الكبير (٥٦٨)، من طريق **يعلىٰ بن عبيد**[(١)]،

ثلاثتهم (القاسم الجَرمي، وأبو حذيفة، ويعلىٰ بن عبيد)، عن سفيان الثوري، به بنحوه،

ونسبه القاسم الجَرمي: «عروة بن عامر القرشي»،

وزاد القاسم الجَرمي، وأبو حذيفة في آخره: «... **ثم لْيَمضِ في حاجته**»،

* وأخرجه معمر بن راشد في جامعه (١٩٥١٢)، وابن أبي شيبة (٣٠١٥٧)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٢٩٣)، من طريق أبي معاوية الضرير، وابن أبي شيبة (٣٠١٥٨)، عن وكيع بن الجراح، والخطيب في «تالي تلخيص المتشابه» (١/ ١٦٥)، من طريق عيسىٰ بن يونس بن أبي إسحاق،

أربعتهم (معمر، وأبو معاوية، ووكيع، وعيسىٰ بن يونس)، عن **الأعمش سليمان بن مهران**، عن حبيب بن أبي ثابت، به بنحوه،

إلا أن معمرًا جعله: عن الأعمش، عن النبي ﷺ مرسلًا،

وفي رواية عيسىٰ بن يونس: «عمرو بن عامر الجهني» بدل «عروة بن عامر»،

---

(١) رواه البيهقي في كلا الكتابين عن أبي طاهر محمد بن محمد بن مَحْمِش الزِّيادي الفقيه، عن أبي عثمان عمرو بن عبد الله البصري، عن محمد بن عبد الوهاب، عن يعلىٰ به، ووقع في «شعب الإيمان» للبيهقي (١١٢٨)، عن أبي محمد الحسن بن علي بن المؤمل الماسَرْجِسي، عن أبي عثمان البصري به إلىٰ يعلىٰ بن عبيد، إلا أنه جعله: عن «الأعمش»، بدل «سفيان»، ولم أقف علىٰ نسخة متقنة من «شعب الإيمان» لأثبت به اختلافًا علىٰ أبي عثمان البصري، وكلا الراويين عنه من الثقات، والظاهر أن الصواب: «سفيان»؛ لأن رواية يعلىٰ بن عبيد عن الأعمش أشهر فيسبق إليها الوهم.

ونسبه أبو معاوية -عند ابن السني-: «عروة بن عامر الجهني»[(١)]، وزاد معمر في آخره: «... **ثم يمضي لحاجته**».

الدراسة:

الحديث يرويه حبيب بن أبي ثابت، ورواه عنه: سفيان الثوري، وسليمان بن مهران الأعمش.

وقد اختلف عن الأعمش في هذا الحديث علىٰ ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الأعمش، عن النبي ﷺ (مرسلًا).

وهذه رواية: معمر بن راشد.

الوجه الثاني: الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن عامر، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: أبي معاوية، ووكيع.

الوجه الثالث: الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عمرو بن عامر، عن النبي ﷺ (سمىٰ شيخ حبيب: عمرو بن عامر).

وهذه رواية: عيسىٰ بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

والصحيح عن الأعمش هو الوجه الثاني، فإنه من رواية أبي معاوية، ووكيع، وهما من أتقن أصحاب الأعمش[(٢)].

وأما الوجه الأول فهو من رواية معمر، ومعمر سيئ الحفظ جدًا لحديث

---

(١) وقع في بعض نسخ «عمل اليوم والليلة» لابن السني: «عقبة بن عامر الجهني»، منها: نسخة تشستربيتي (ل٤٤/ب)، ونسخة بديع الدين السندي (ل٧٠/أ)، ونسخة دار الكتب المصرية (ل٣٣/أ)، ونسخة مكتبة روضة الحديث (ل٤١/أ)، وذكر العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (١/ ٢٩٣) أنه وقع عند ابن السني: «عقبة بن عامر»، والظاهر أنه تصحيف قديم سببه ما جاء في نسبه: «الجهني» فأوهم أنه الصحابي المشهور «عقبة بن عامر الجهني»، وجاء مجوّدًا «عروة بن عامر الجهني» في النسخة العتيقة نسخة برلين (ل٣٢/أ)، وهي أقدم النسخ الخمسة، منسوخة سنة (٥٣٩هـ).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٢٩)، معرفة أصحاب الأعمش (ص٩٦، ١١٩).

الأعمش، قال ابن معين: «إذا حدثك معمر عن العراقيين فخَفه، إلا عن الزهري وابن طاووس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة والبصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئًا»، وقال الدارقطني: «معمر سيئ الحفظ لحديث قتادة والأعمش»، وممن نص علىٰ خطأ معمر في حديث الأعمش أيضًا: أحمد، والأثرم(١).

وأما الوجه الثالث فالظاهر أنه تصحيف، سواء من عيسىٰ بن يونس أو ممن دونه.

❖ فتلخص من ذلك أن الصحيح عن الأعمش هو الوجه الثاني، وهذا الوجه موافق لرواية الثوري عن حبيب بن أبي ثابت.

وكلاهما الثوري والأعمش موصوفان بالتدليس(٢)؛ إلا أن البخاري نص علىٰ أنه لا يعرف للثوري تدليسًا عن حبيب بن أبي ثابت -كما سبقت الإشارة إليه-(٣)، فهو صحيح عن حبيب بن أبي ثابت علىٰ هذا الوجه.

❖ وحبيب بن أبي ثابت الكوفي، ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس، ولم أقف علىٰ سماع له من عروة بن عامر، قال ابن حجر: «الظاهر أن رواية حبيب عنه منقطعة»(٤)، وسيأتي قول الدوري: «سألت يحيىٰ عن حديث حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن عامر، قال يحيىٰ: مرسل، سمعت يحيىٰ يقول: عروة هذا ليست له صحبة»، والظاهر أن مراد ابن معين بقوله: «مرسل» الانقطاع بين عروة والنبي ﷺ، لا أنه يقصد الانقطاع بين حبيب

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة-الثالث (١/ ٣٢٥)، شرح العلل (٢/ ٥٠٨، ٥٣٦)، أصحاب الأعمش (ص١١٠)، وسبق نقد رواية معمر عن العراقيين في الطريق الأول من الحديث (٥٤)، وفي آخر الحديث (٥٠)، والطريق الثاني من الأثر (٦٩).

(٢) سبقت ترجمة الثوري في الأثر رقم (٢٢)، والأعمش في الأثر رقم (١٦).

(٣) العلل الكبير للترمذي (ص٣٨٨)، وسبق ذلك في دراسة الأثر رقم (٢٢).

(٤) التمهيد (١/ ٣٣)، تقريب التهذيب (١٠٩٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ٩٥)، تعريف أهل التقديس (٦٩).

وعروة، وبقية كلام ابن معين مشعر بأنه قصد الكلام علىٰ صحبة عروة بن عامر.

❖ وعروة بن عامر المكي، اختُلف في نسبه كما سيأتي، ونفىٰ أكثر الأئمة صحبته، منهم: ابن معين، وأبو حاتم، وابن قانع، وابن حبان، وأبو أحمد العسكري، والبيهقي، وابن عساكر، وغيرهم، وهو ظاهر تصرف البخاري حيث أخر ترجمته في التابعين، وظاهر رأي الإمام أحمد حيث لم يُدخله في المسند -كما تقدم عن ابن كثير أنه تعجب من عدم إدخال الإمام أحمد له في المسند مع روايته له-، قال الدوري: «سألت يحيىٰ عن حديث حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن عامر، قال يحيىٰ: مرسل، سمعت يحيىٰ يقول: عروة هذا ليست له صحبة»، وقال أبو حاتم: «روىٰ الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن عامر، قال: سئل رسول الله ﷺ عن الطِّيَرة فقال: «**أصدقها الفال** ...»، قال أبو حاتم: هو تابعي، يروي عن ابن عباس، وعبيد بن رفاعة»، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين[(١)].

ونُقل عن أبي منصور محمد بن سعد الباوَرْدي أنه أثبت صحبته، ولعل من أثبت صحبته إنما أثبتها بناء علىٰ ظاهر روايته عن النبي ﷺ، ولذلك أدخله أبو حاتم الرازي في مسند الوحدان وبين أنه تابعي[(٢)].

وقد اختُلف عن حبيب بن أبي ثابت في نَسبه:

فرواه عنه الثوري ونَسَبَه: عروة بن عامر القرشي.

ورواه عنه الأعمش ونَسَبَه: عروة بن عامر الجهني.

والراجح هو الأول؛ لأنه من رواية الثوري، وهو مقدم علىٰ كل من خالفه، وهو مقدم علىٰ الأعمش في حبيب، قال يحيىٰ القطان: «كان سفيان

(١) تاريخ الدوري عن ابن معين (٢٨١٥)، التاريخ الكبير (٧/ ٣٣)، المراسيل (٥٣٨-٥٣٩)، الثقات (٥/ ١٩٥)، الدعوات الكبير (٥٦٨) الجامع لأبي موسىٰ الرعيني (٤/ ١٠٦).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (٥٤٠)، الإصابة (٥٥٤٥).

أعلم الناس بحبيب بن أبي ثابت»، وقال ابن المديني: «الأعمش كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الصغار، مثل الحكم، وسلمة بن كُهَيل، وحبيب بن أبي ثابت، وأبي إسحاق، وما أشبههم»، وروىٰ ابن المديني، عن يحيىٰ القطان قال: «كان سفيان الثوري يحفظ عن الصغار والكبار -يعني أن الأعمش ليس كذلك-»[(١)].

وتقدم أن أبا حاتم أورد هذا الحديث وأعله بأن عروة تابعي، وكذلك ابن قانع أورد هذا الحديث ثم أعله بأن عروة ليس له لُقي، وممن أعل هذا الحديث بالإرسال: البيهقي، وأبو موسىٰ المديني، والمجد ابن الأثير، والمنذري، والمزي، والذهبي، والعراقي[(٢)].

والخلاصة: أن هذا الحديث مرسل؛ لأن عروة بن عامر تابعي، وفيه انقطاع بينه وبين حبيب بن أبي ثابت.

❖ وقول المؤلف ﷺ: «ولأبي داود بسند صحيح»، قد قال نحو ذلك النووي في «رياض الصالحين»، وفي «شرح صحيح مسلم»[(٣)]، ولكن تقدم أن جماهير العلماء علىٰ أنه مرسل.

وتقدم في التخريج الإشارة إلىٰ ما وقع في بعض نسخ «عمل اليوم والليلة»، من تصحيف «عروة بن عامر» إلىٰ «عقبة بن عامر»، وهناك مصادر أخرىٰ وقع في بعض نسخها هذا التصحيف لم أشر إليها، وهو تصحيف محتمل، خصوصًا إذا وقع في نَسَبِه: «الجهني»، فيشتبه بالصحابي المشهور

---

(١) الضعفاء للعقيلي «ت: السرساوي» (٢/ ١٧٩)، علل الدارقطني (٨/ ١٤٢)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٤٧).

(٢) الدعوات الكبير (٥٦٨)، جامع الأصول (١٢/ ٧٠١)، مختصر سنن أبي داود للمنذري (٢/ ٦١٥)، تهذيب الكمال (٣٩٠٨)، تحفة الأشراف (٩٨٩٩)، المهذب في اختصار السنن الكبير للذهبي (١٢٨٢٢)، إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٢٢٧)، المغني عن حمل الأسفار (١/ ٢٩٣).

(٣) رياض الصالحين (١٦٧٧)، شرح صحيح مسلم (١٤/ ٢٢٤).

«عقبة بن عامر الجهني»، ولعل المؤلف وقع له بعض نسخ المصادر التي تصحف فيها هذا الاسم، والله أعلم.

❖ وروىٰ أبو داود في «المراسيل»، عن عمرو بن عثمان، حدثنا بقية، حدثني حبيب بن صالح، حدثني عبد الرحمن بن سابط الجُمَحي، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إنه ليس من عبد إلا ستدخل قلبه طِيَرة، فإذا أحس ذلك فليقل: أنا عبد الله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله، لا يأتي بالحسنات إلا الله، ولا يَذهب بالسيئات إلا الله، أشهد أن الله علىٰ كل شيء قدير، ثم يمضي لوجهه»**[١]، وإسناده صحيح إلىٰ عبد الرحمن بن سابط، وهو مرسل، عبد الرحمن بن سابط تابعي من الطبقة الوسطىٰ من التابعين، وهو كثير الإرسال[٢].

❖ وأخرج الخرائطي، من طريق طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس، أنه كان يقول عند الطِّيَرة: «ما شاء الله، لا قوة إلا بالله، أنا عبد الله، وأعلم أنه لا يأتي بالحسنات إلا الله، ولا يَذهب بالسيئات إلا الله ﷻ»[٣]، وإسناده ضعيف جدًا، طلحة بن عمرو الحضرمي المكي متروك[٤]، والله أعلم.



(١) المراسيل (٥٣٩).
(٢) تقريب التهذيب (٣٨٩٢).
(٣) مساوئ الأخلاق (ص٣٥٥).
(٤) تقريب التهذيب (٣٠٤٧).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٩] وعن ابن مسعود مرفوعًا: «الطِّيَرة شرك، الطِّيَرة شرك، وما منا إلا، ولكنّ اللهَ يُذْهِبُه بالتوكل»، رواه أبو داود، والترمذي وصححه، وجعل آخرَه من قول ابن مسعود.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٣٩١٠):

حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن سلمة بن كُهَيل، عن عيسىٰ بن عاصم، عن زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ قال: «**الطِّيَرة شرك، الطِّيَرة شرك** -ثلاثًا-، وما مِنّا إلا، **ولكن اللهَ يُذْهِبُه بالتوكل**».

التخريج:

* أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٨٢٧)، عن **يزيد بن سنان البصري**،

- وابن حبان (٦١٢٢)، عن **الفضل بن الحباب**،

كلاهما (يزيد، والفضل)، عن محمد بن كثير العبدي، به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي (١٦١٤)، وأحمد (٤١٩٤)، من طريق **عبد الرحمن بن مهدي**،

- وابن ماجه (٣٥٣٨)، وأحمد (٣٦٨٧)، وابن أبي شيبة (٢٦٩١٩)، وأبو يعلىٰ (٥٢١٩)، والخلال في السنة (١٤٠٤)، من طريق **وكيع بن الجراح**،

- والبخاري في الأدب المفرد (٩٠٩)، وقوام السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٧٢٩)، من طريق **أبي نعيم الفضل بن دكين**،

- والبزار (١٨٤٠)، من طريق **يحيىٰ بن سعيد القطان**،

- وابن خزيمة في التوكل [إتحاف المهرة (١٢٥٥٧)]، والبيهقي في شعب الإيمان (١١٢٤)، من طريق **يعلىٰ بن عبيد الطَّنَافسي**،

- وابن خزيمة [إتحاف المهرة (١٢٥٥٧)]، من طريق **أبي داود الحَفَري عمر بن سعد**،

- والهيثم بن كليب الشاشي في مسنده (٦٥٥)، والبيهقي في السنن الكبير (١٦٥٩٥)، من طريق **زيد بن الحباب**،

- وحمزة السهمي في تاريخ جرجان (٢٥٣)، من طريق **عبد الله بن الوليد العدني**،

ثمانيتهم (ابن مهدي، ووكيع، وأبو نعيم، والقطان، ويعلىٰ بن عبيد، وأبو داود الحَفَري، وزيد بن الحباب، والعدني)، عن سفيان الثوري، به بنحوه،

ولفظ ابن مهدي -عند أحمد-، ووكيع -عند الخلال-: «**الطِّيَرة شرك، ولكنّ اللهَ يُذْهِبُه بالتوكل**»، ليس فيه: «وما منا إلا».

* وأخرجه أحمد (٤١٧١)، وأبو داود الطيالسي (٣٥٤)، وابن أبي الدنيا في التوكل (٤١)، وعبد الله في السنة (٧٧٥)، والخلال في السنة (١٤١٠)، وابن خزيمة [إتحاف المهرة (١٢٥٥٧)]، والطحاوي في مشكل الآثار (٨٢٨)، والهيثم بن كليب الشاشي (٦٥١-٦٥٧)، والحاكم (٤٣-٤٤)، من طريق **شعبة بن الحجاج**(١)،

- وأبو يعلىٰ (٥٠٩٢)، من طريق إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، وابن خزيمة [إتحاف المهرة (١٢٥٥٧)]، من طريق جرير بن عبد الحميد، والدارقطني في العلل -تعليقًا- (٨٥٥)، عن عمرو بن أبي قيس الرازي، ثلاثتهم (إسرائيل، وجرير، وعمرو)، عن **منصور بن المعتمر**،

- والهيثم بن كليب الشاشي (٦٥٢)، وجعفر الخُلدي في فوائده (٤٦٠)، من طريق **يحيىٰ بن سلمة بن كُهَيل**،

---

(١) ورواه عن شعبة قريبٌ من عشرين راويًا.

ثلاثتهم (شعبة، ومنصور، ويحيىٰ بن سلمة)، عن سلمة بن كُهَيل، به بنحوه،

إلا رواية منصور بن المعتمر -فيما رواه عنه عمرو بن أبي قيس-، فجعله عمرو بن أبي قيس: عن منصور، عن أبي وائل، عن مسروق، عن ابن مسعود،

ولفظ شعبة -عند عبد الله، والخلال، وابن خزيمة في إحدىٰ رواياته، وابن أبي الدنيا، والشاشي في موضع واحد، والحاكم في الموضع الأول-: «**الطِّيَرة شرك، ولكنّ اللهَ يُذْهِبُه بالتوكل**»، ليس فيه: «وما منا إلا».

الدراسة:

الحديث يرويه سلمة بن كُهَيل، ورواه عن سلمة أربعة: سفيان الثوري، وشعبة، ومنصور بن المعتمر، ويحيىٰ بن سلمة بن كُهَيل.

❖ وقد اختُلف علىٰ أحد الرواة عن سلمة، وهو منصور بن المعتمر:

فرواه إسرائيل، وجرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن سلمة بن كُهَيل، عن عيسىٰ بن عاصم، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ.

ورواه عمرو بن أبي قيس الرازي، عن منصور، عن أبي وائل، عن مسروق، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ.

والصحيح عن منصور هو الوجه الأول، لاتفاق راويين من الثقات عليه، ولأن عمرو بن أبي قيس سلك جادة أسهل، وهو صدوق له أوهام[1]، قال الدارقطني: «حدّث به عمرو بن أبي قيس، عن منصور، عن أبي وائل، عن مسروق، عن عبد الله، ووهم وهمًا قبيحًا، والصواب عن منصور، عن سلمة بن كُهَيل، عن عيسىٰ بن عاصم، عن زر بن حبيش، عن عبد الله»[2].

---

(١) تقريب التهذيب (٥١٣٦).

(٢) العلل للدارقطني (٨٥٥).

❖ وسلمة بن كُهَيل سبقت ترجمته، وأنه ثقة متقن[(١)].

❖ وعيسىٰ بن عاصم الأسدي الكوفي، قال أحمد والنسائي: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صالح»، سمع زر بن حبيش[(٢)].

❖ وزر بن حبيش الأسدي الكوفي، ثقة جليل مخضرم، سمع ابن مسعود[(٣)].

وقد تفرد عيسىٰ بن عاصم بهذا الحديث، وتفرد به عنه: سلمة بن كُهَيل، كما أشار إلىٰ ذلك الترمذي، والبزار، وغيرهما، ولم يُذكر عن عيسىٰ بن عاصم مناكير، فالظاهر أنه يحتمل منه هذا التفرد عن زر بن حبيش، قال الترمذي: «هذا حديث حسنٌ صحيح».

❖ وأورد الترمذي في «السنن»، وفي «العلل الكبير»، عن البخاري أنه نقل عن شيخه سليمان بن حرب نقده لهذا الحديث، ووقع بين المصدرين اختلاف في اللفظ المنقول عن سليمان بن حرب، وهذا الاختلاف أدىٰ إلىٰ تعدد الاحتمالات في تحرير محل النقد، قال الترمذي في السنن: «سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان سليمان بن حرب يقول في هذا الحديث: «وما منا، ولكن اللهَ يُذهبُه بالتوكل»، قال سليمان: هذا عندي قول عبد الله بن مسعود: "وما منا"»[(٤)]، وقال في العلل الكبير: «قال محمد (يعني البخاري): وكان سليمان بن حرب ينكر هذا الحديث أن يكون عن النبي ﷺ لهذا

---

(١) في دراسة الطريق السابع من الأثر رقم (٦٩).

(٢) التاريخ الكبير (٦/ ٣٩٥)، الجرح والتعديل (٦/ ٢٨٣)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٦٠)، تقريب التهذيب (٥٣٣٧).

(٣) صحيح البخاري (٣٢٣٢)، تقريب التهذيب (٢٠١٩).

(٤) وفي بعض نسخ الترمذي ينتهي النص عند: «هذا عندي قول عبد الله بن مسعود»، وذكر محققو طبعة دار التأصيل (١٧١٨) أن ما بعد «قول عبد الله بن مسعود» وهي لفظة: «وما منا» تكرار واضح، وقولهم هذا ليس صحيحًا، بل لها مأخذ سيأتي بيانه.

الحرف: "وما منا"، وكان يقول: هذا كأنه عن عبد الله بن مسعود قولَه»[(١)]، وبناء علىٰ ذلك يحتمل مراد سليمان بن حرب أحد وجهين:

الوجه الأول: أن يكون متوجهًا إلىٰ الحديث من أصله، وأنه موقوفٌ كله علىٰ ابن مسعود من قوله، وأن لفظة: «وما منا» مع اتصالها بسياق الحديث دلت علىٰ أن الحديث من قول ابن مسعود، وهذا الوجه يساعده اللفظ الثاني الذي أورده الترمذي في العلل الكبير.

الوجه الثاني: أن يكون متوجهًا إلىٰ قدر معين من الحديث، وأن أصل الحديث مرفوع، لكن أُدرج فيه من كلام ابن مسعود، وهذا الوجه يساعده اللفظ الأول الذي ساقه الترمذي في سننه.

ويشير إلىٰ صحة الوجه الثاني أن الترمذي أخرجه في «سننه» وصححه، وأورد عن البخاري نقله لكلام سليمان بن حرب في نقده، ولو كان الترمذي فَهِمَه علىٰ أن النقد متوجه لأصل الحديث، لَمَا ناسب تصحيحه الحديثَ في «سننه» الجامع للأحاديث المرفوعة.

وعامةُ العلماء قد فهموا كلام سليمان بن حرب علىٰ الوجه الثاني أيضًا، ولم أقف علىٰ كلام أحد من العلماء يحمله علىٰ الوجه الأول، إلا أن المنذري فهم من كلام الخطابي في حكايته لكلام سليمان بن حرب أنه يحمله علىٰ الوجه الأول، لأن الخطابي أبهم القول المنسوب إلىٰ ابن مسعود من قوله، فقال: «كان سليمان بن حرب ينكر هذا ويقول هذا الحرف ليس من قول رسول الله، وكأنه قول ابن مسعود رضي الله عنه»، ثم تعقبه المنذري بأن الترمذي نقل عن البخاري، عن سليمان بن حرب نحوه، وأن الذي أنكره هو: «وما منا . . .»[(٢)]، ولكن كلام الخطابي ظاهره أن يقصد هذا أيضًا؛ لأنه ذكره عندما شرح معنىٰ «وما منا إلا»، وحذف التنصيص عليه اختصارًا.

---

(١) العلل الكبير (حديث ٤٨٥).

(٢) معالم السنن (٤/ ٢٣٢)، مختصر سنن أبي داود للمنذري (٢/ ٦١٣).

❖ وإذا تبين ذلك فإن الوجه الثاني يحتمل أمرين أيضًا:

الأمر الأول: أن يكون الحديث المرفوع هو: «**الطِّيَرة شرك**» فقط، وكل ما بعده موقوف علىٰ ابن مسعود مدرجٌ في الحديث المرفوع، فيكون الإدراج في آخر الحديث.

الأمر الثاني: أن يكون الحديث المرفوع هو: «**الطِّيَرة شرك، ولكن اللهَ يُذهِبُه بالتوكل**»، ويكون اللفظ الموقوف علىٰ ابن مسعود هو: «وما منا»، أو «وما منا إلا»، علىٰ اختلاف الروايات، ويكون الإدراج في وسط الحديث.

ولفظ سليمان بن حرب محتمل للأمرين، وهو إلىٰ الأمر الثاني أقرب بناء علىٰ رواية بعض نسخ الترمذي التي تزيد في آخر النقل: «قال سليمان: هذا عندي قول عبد الله بن مسعود: «وما منا»»، وهو إلىٰ الأمر الأول أقرب بناء علىٰ النسخ التي تحذف آخر النص -كما سبق بيانه في الحاشية-، وكثير ممن نقل كلام سليمان بن حرب ينقله علىٰ لفظ يحتمل كلا الأمرين كذلك، مثل قول البغوي: «قال محمد بن إسماعيل: قال سليمان بن حرب: قوله: «ما منا» ليس قول الرسول ﷺ، وكأنه قول ابن مسعود»[1].

وكلام بعض العلماء يحتمل كلا الأمرين أيضًا، مثل قول البيهقي: «"وما منا إلا" يقال: هذا من قول عبد الله بن مسعود، وليس من قول النبي ﷺ»[2]، فيحتمل أنه يعني هذه اللفظة بعينها، ويحتمل أنه يعني هذه اللفظة وما بعدها.

ومن صرح بحمله علىٰ الأمر الأول: عبد الحق الأشبيلي، قال: «يقال: إن هذا الكلام "وما منا" إلىٰ آخره، إنه قول ابن مسعود»، وكذلك المنذري، وابن القيم، والهيثمي، والمؤلف الشيخ محمد بن عبد الوهاب[3].

---

(١) شرح السنة (٣٢٥٧).

(٢) شعب الإيمان (١١٢٤).

(٣) الأحكام الوسطىٰ (٣/ ٣٠)، الأحكام الصغرىٰ (٢/ ٥٢١) الترغيب والترهيب (٤/ ٦٤)، مفتاح دار السعادة (٣/ ١٤٨٤)، موارد الظمآن للهيثمي (١٤٢٧).

ومـمـن صـرح بـالأمـر الـثـانـي: ابـن حـجـر، فـقـد أورد الـحـديـث فـي بـاب المدرج في المرتبة الثالثة من مراتب الإدراج، وهي أن يكون الإدراج في وسط الحديث، ثم ذكر أن بعض الرواة رووا الحديث بدون هذه اللفظة المدرجة(١).

وما ذكره ابن حجر هو ظاهر رأي ابن مفلح حين ساق الحديث من غير لفظة: «وما منا»، ثم أشار إلىٰ زيادة هذه اللفظة، وأن الترمذي يجعلها من قول ابن مسعود(٢).

وهذا التوجيه وجيه في نظري؛ فقد سبق في التخريج أنه اختُلف علىٰ شعبة وعلىٰ بعض الرواة عن الثوري في ذكر هذه اللفظة وحذفها، وهي: «وما منا إلا»، وأن بعض الرواة روىٰ الحديث بلفظ: «**الطِّيَرة شرك، ولكن الله يُذهِبُه بالتوكل**».

فأما الثوري فالصحيح عنه ذكر اللفظة، وإنما وقع الاختلاف علىٰ من دونه، وهم ابن مهدي، ووكيع، والصحيح عنهما ذكر اللفظة، والظاهر أن حذفَها تصرفٌ منهم أو ممن دونهم، ويؤيد ذلك أن الإمام أحمد روىٰ الحديث «في مسنده» عن وكيع بذكر اللفظة، ورواه مرةً عن وكيع -من رواية المروذي عنه عند الخلال- بحذف اللفظة.

وأما شعبة فروىٰ الحديث عنه بحذف اللفظة: محمد بن جعفر، وعلي بن الجعد، وعيسىٰ بن يونس، وعاصم بن علي، وغيرهم ممن روي ذلك عنهم مقرونة روايتهم برواية غيرهم ويصعب تمييز روايتهم.

ورواه الأكثر عن شعبة بإثبات هذه اللفظة، فالظاهر أن حَذْفَها تصرف ممن حَذَفَها، سواء كان ذلك من شعبة، أو ممن دونه، وهذا مشعر بإشكال هذه اللفظة إذا كانت مرفوعة، ويُشعر أيضًا باتصال أول الحديث بآخره من دون هذه اللفظة، والله أعلم.

---

(١) النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح (٢/ ٨٢٦).
(٢) الآداب الشرعية (٣/ ٣٥٧).

❖ والظاهر أن البخاري والترمذي يوافقان سليمان بن حرب في نقده لهذه اللفظة؛ لأنهما يرويانه عنه من غير تعقب ولا بيان، بل إن الترمذي كان سأل البخاري -كما في العلل- عن هذا الحديث فكان في جملة ما أجابه به أن ساق له كلام سليمان بن حرب، قال الشيخ سليمان بن عبد الله: «فالترمذي نقل ذلك عن سليمان بن حرب ووافقه علىٰ ذلك العلماء»[(١)].

ونقل بعضهم هذا النقد عن الإمام أحمد، قال ابن الملقن: «وذكر أبو محمد القاسم بن عساكر في «تحقيقه» أن الإمام أحمد لما سئل عن حديث ابن مسعود مرفوعًا: «**الطِّيَرة شرك**، وما منا إلا، ولكن اللهَ يُذهبُه بالتوكل» -وأصله في الترمذي مصححًا- فقال: قوله: "وما منا" من كلام ابن مسعود ليس مرفوعًا»[(٢)]، وظاهره أنه يعني أحمد بن حنبل، ولم أقف عليه عند غيره.

❖ وذكر بعضهم من أوجه إعلال اللفظ المدرج أن الحديث رواه غير واحد مرفوعًا بلفظ: «**الطِّيَرة شرك**» دون باقي الحديث، مما يدل علىٰ أن هذا هو المرفوع فقط، ولكني لم أقف علىٰ من رواه بهذه الصورة، وأول من ذكر هذه العلة -فيما وقفت عليه- هو الشيخ علي القاري، وقد نص علىٰ أنه اعتمد علىٰ عزو السيوطي في الجامع الصغير، قال القاري: «المرفوع قوله: «**الطِّيَرة شرك**» فقط، ويؤيده أن هذا المقدار -علىٰ ما في الجامع الصغير- رواه جمع كثير عن ابن مسعود مرفوعًا بدون الزيادة، كالإمام أحمد في مسنده، والبخاري في تاريخه، وأصحاب السنن الأربعة، والحاكم في مستدركه»[(٣)]، والحديث في هذه المصادر ليس مقتصرًا علىٰ جملة: «**الطِّيَرة شرك**»، إنما كان الاقتصار

---

(١) تيسير العزيز الحميد (٢/ ٧٧٥).

(٢) التوضيح في شرح الجامع الصحيح (٢٤/ ٢٧٠)، وأبو محمد القاسم بن عساكر هو ولد أبي القاسم بن عساكر صاحب تاريخ دمشق، ولم أعرف كتابه هذا الذي عزا إليه ابن الملقن.

(٣) مرقاة المفاتيح للقاري (٤٥٨٤)، تحفة الأحوذي (٥/ ٢٣٩)، منهج النقد في علوم الحديث، د. عتر (ص٤٥٠)، والبخاري أخرج الحديث في الأدب المفرد، وعزاه إليه السيوطي كذلك، وليس في تاريخه كما قال القاري.

عليها من السيوطي نفسه في الجامع الصغير وغيره، قال الشيخ الألباني: «لم يورده السيوطي بتمامه، وإنما أورد الجملة الأولىٰ منه، اعتمادًا علىٰ كلام ابن حرب»[(١)].

والخلاصة: أن هذا الحديث صحيح، وأن لفظة: «وما منا إلا» مدرجة في الحديث من قول ابن مسعود، وأن آخره: «**ولكن اللهَ يُذْهِبُه بالتوكل**» مرفوع، ويحتمل أن يكون آخره موقوفًا مدرجًا أيضًا، والله أعلم.



(١) السلسلة الصحيحة (٤٢٩).

قال المؤلف رحمه الله:

[٨٠] ولأحمد من حديث ابن عمرو: «من ردّته الطِّيَرة عن حاجته فقد أشرك»، قالوا: فما كفارة ذلك؟ قال: «أن تقول: اللهم لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أحمد (٧٠٤٥): حدثنا حسن، حدثنا ابن لَهيعة، أخبرنا ابن هُبَيرة، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: **«من ردّته الطِّيَرة من حاجة فقد أشرك»**، قالوا: يا رسول الله، ما كفارة ذلك؟ قال: **«أن يقول أحدهم: اللهم لا خيرَ إلا خيرك، ولا طيرَ إلا طيرك، ولا إلهَ غيرك»**.

التخريج:

* أخرجه **عبد الله بن وهب** في الجامع «ت: الحمادي» (٦٧٣، ٦٧٥)، ومن طريقه في الموضع الثاني: ابن السني في عمل اليوم والليلة (٢٩٢)،

- والطبراني في الكبير (١٣/ح٣٨)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ٢٠١)، من طريق **أبي عبد الرحمن المقرئ عبد الله بن يزيد**،

- والطبراني في الكبير (١٣/ح٣٨)، من طريق **أسد بن موسىٰ**،

ثلاثتهم (ابن وهب، والمقرئ، وأسد بن موسىٰ)، عن عبد الله بن لهيعة، به بنحوه،

إلا أن عبد الله بن وهب -في الموضع الأول- جعله: عن ابن لهيعة، عن عياش بن عباس، عن أبي الحصين، عن فضالة بن عبيد موقوفًا بلفظ: «من ردّته الطِّيَرة فقد قارف الشرك»، ولم يذكر الدعاء في آخره.

* وأخرجه ابن وهب في الجامع «ت: الحمادي» (٦٧٧)، وابن أبي شيبة

(٢٦٩٣٩، ٣٠١٥٩)، عن وكيع، كلاهما عن أسامة بن زيد الليثي، عن **نافع بن جبير بن مطعم**،

- وابن سعد في الطبقات (٥/ ٨٩)، عن عبيد الله بن موسىٰ، عن أسامة بن زيد الليثي، عن **عبد الرحمن بن البَيْلَماني**[(١)]،

- وابن وهب في الجامع «ت: الحمادي» (٦٧٦)، ومن طريقه البيهقي في الدعوات الكبير (٥٦٩)، وفي شعب الإيمان (١١٣٧)[(٢)]، من طريق **أوس بن بشر المَعَافري**،

- وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٢١)[(٣)]، من طريق **سعيد بن أبي هلال**،

أربعتهم (نافع بن جبير، وعبد الرحمن بن البَيلَماني، وأوس بن بشر، وسعيد بن أبي هلال)، «أن عبد الله بن عمرو التقىٰ هو وكعب الأحبار»، وقال سعيد بن أبي هلال: «بلغنا أن عبد الله بن عمرو» واختلفت ألفاظهم:

فلفظ نافع بن جبير، وابن البَيلَماني: «فقال كعب الأحبار لعبد الله بن عمرو: هل تطير؟ قال: نعم، قال: فكيف تقول إذا تطيرت؟ قال: أقول: اللهم لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا رب غيرك، ولا قوة إلا بك، فقال كعب: أنت أفقه العرب، وإنها لكذلك في التوراة»، فاقتصر علىٰ ذكر الدعاء، وجعله من قول عبد الله بن عمرو موقوفًا،

ولفظ أوس بن بشر -وبنحوه لفظ سعيد بن أبي هلال مختصرًا-: «فقال عبد الله لكعب: علم النجوم؟ قال كعب: لا خير فيه، قال عبد الله: لم؟ قال: ترىٰ فيه ما تكره -يريد الطِّيَرة-، قال كعب: فإن مضىٰ، وقال: اللهم إنه

---

(١) قدمت هذه المتابعة علىٰ ما بعدها لأجمع المتابعات الناشئة من اختلاف واحد في سياق متتابع.

(٢) الراوي عن أوس بن بشر هو: «الجُلَاح»، صحّفه محقق الشعب إلىٰ «دارج»، وأشار إلىٰ أنه وقع في النسخ الخطية: «الحلاج» ظنه الحلاج فصوبه إلىٰ دراج، وصوابه: «الجُلَاح».

(٣) جاء في إسناده: «محمد بن الحسن، ثنا قتيبة»، وهو تصحيف صوابه: «محمد بن الحسن بن قتيبة»، والتصويب من مخطوطة الحلية نسخة الفاتح (جزء٥: ل٨٦/ ب).

لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا رب غيرك، قال: ثم سكت، فقال عبد الله بن عمرو: ولا حول ولا قوة إلا بك، قال كعب: جاء بها عبد الله، والذي نفسي بيده إنها لرأس التوكل، وكنز العبد في الجنة، ولا يقولها عبدٌ عند ذلك ثم يمضي إلا لم يضره شيء، فقال عبد الله: أفرأيت إن لم يمض وقعد؟ قال: طَعِمَ قلبُه طعمَ الإشراك»، فجعله من قول كعب الأحبار.

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن عبد الله بن عمرو من خمسة طرق، المرفوع منها هو الأول فقط:

❖ **الطريق الأول (طريق أبي عبد الرحمن الحُبُلي):**

وهذا الطريق يرويه عبد الله بن لهيعة، عن عبد الله بن هُبيرة، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي، وقد اختلف فيه عن ابن لهيعة علىٰ وجهين:

الأول: ابن لهيعة، عن عبد الله بن هبيرة، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: حسن بن موسىٰ الأشيب، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وأسد بن موسىٰ.

الثاني: ابن لهيعة، عن عياش بن عباس، عن أبي الحصين الهيثم بن شَفِيّ، عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه موقوفًا.

وهذه رواية أخرىٰ لعبد الله بن وهب.

وكلا الوجهين محفوظان عن ابن لهيعة، فإن الرواة عنه كلهم ثقات، خصوصًا عبد الله بن وهب الذي روىٰ الوجهين عن ابن لهيعة، فإنه من الثقات المتقنين عن ابن لهيعة، قال أبو زرعة عن ابن لهيعة: «ابن المبارك، وابن وهب، كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه»[(١)].

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٧).

وابن لهيعة ضعيف كما تقدم[١]، وقد اضطرب في هذا الحديث فرواه علىٰ هذين الوجهين، وستأتي دراسة الأوجه الأخرىٰ عن عبد الله بن عمرو بما يبين مخالفة ابن لهيعة.

فأما الوجه الأول فلم يتابَع عليه.

وأما الوجه الثاني فقد توبع علىٰ أصله وخولف في إسناده، فروي عن عياش بن عباس علىٰ وجهين آخرين غير ما رواه ابن لهيعة:

فالوجه الأول ما رواه ابن لهيعة، عن عياش بن عباس، كما تقدم.

الوجه الثاني: عن عياش، عن عمران بن عبد الرحمن بن شراحيل بن حسنة، عن أبي خراش الحميري -ويقال الهذلي، ويقال: المدلي-، عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه موقوفًا.

وهذه رواية: الليث بن سعد[٢]، والمفضل بن فضالة[٣].

الوجه الثالث: عن عياش، عن شِيَيم بن بيتان، عن شيبان بن أمية، عن رويفع بن ثابت رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: عبد الله بن عياش بن عباس القِتْباني[٤].

والصحيح عن عياش هو الوجه الثاني، فإنه من رواية اثنين من الثقات الأثبات[٥].

---

(١) سبق ذلك في دراسة الحديث رقم (٥، ١٥).

(٢) الجامع لابن وهب «ت: الحمادي» (٦٧٤)، وتصحف في «تحقيق: مصطفىٰ أبو الخير» (٦٥٧) فجعله: «عياش بن عباس، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي، عن فضالة بن عبيد»، مع أن الصواب موجود في النسخة الخطية الوحيدة التي اعتمد عليها، وهي نسخة أدفو (ص٩٧)، وعلّقه ابن عبد البر عن الليث علىٰ الصواب، التمهيد (٢٤/ ١٩٥).

(٣) السنة لعبد الله (٧٦٢)، السنة للخلال (١٣٠٠)، معرفة الصحابة لابن منده (ص٨٤٢)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٦٧٦٠)، تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب (٢/ ٦٩٦).

(٤) فتوح مصر لابن عبد الحكم (ص٣١٠)، مسند البزار (٢٣١٦).

(٥) تقريب التهذيب (٥٧٢٠، ٦٩٠٦).

وأما الوجه الثالث فهو من رواية عبد الله بن عياش، وتقدم أنه صدوق يغلط، وقد ضعفه جماعة من العلماء، وقد دخل له في هذا الحديثِ إسنادُ حديث آخر سبقت دراسته[(١)]، قال أبو حاتم عن هذا الوجه: «هذا حديث منكر»[(٢)].

وحديث عياش بن عباس من وجهه الراجح فيه ضعف؛ قال ابن يونس: «لا يُعْرَف لأبي خراش ولا لعمران الراوي عنه غيرُ هذا الحديث»[(٣)]، ففي حالهما جهالة، وأبو خراش شاعر مشهور، ولم أقف علىٰ سماع لعياش بن عباس من عمران، ولا لعمران من أبي خراش[(٤)]، فهو منقطع.

❖ الطريقان الثاني والثالث (طريق نافع بن جبير، وطريق عبد الرحمن بن البَيْلَماني):

وهذان الطريقان هما حاصل اختلاف علىٰ أسامة بن زيد الليثي، فقد اختلف عنه علىٰ وجهين:

الأول: أسامة بن زيد، عن نافع بن جبير، قال: سأل كعبٌ عبدَ الله بن عمرو.

وهذه رواية: عبد الله بن وهب، ووكيع.

الثاني: أسامة بن زيد، عن عبد الرحمن بن البَيْلَماني، قال: التقىٰ كعبٌ وعبد الله بن عمرو.

---

(١) سبقت ترجمته في دراسة الحديث رقم (٢٠)، وهو الحديث الذي دخل له إسنادُه في هذا الحديث.

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢٣٤٧).

(٣) الإصابة لابن حجر (٩٨٩٠).

(٤) وقد أورد البخاري في تراجمهم هذين الموضعين بالعنعنة، في حين أنه قال: «أبو خراش الهذلي سمع فضالة بن عبيد»، وسماعه من فضالة موجود في أسانيد هذا الأثر مما يشعر بأن البخاري لم يقف علىٰ السماعين الأولين، التاريخ الكبير (٦/ ٤٢٠، ٩/ ٢٧)، إلا أن ابن حجر ذكر سماعًا لعمران من أبي خراش، ولم أرَه عند غيره، وربما أنه قصد مطلق الرواية، «رفع الإصر عن قضاة مصر» (ص٢٨٥).

وهذه رواية: عبيد الله بن موسىٰ العبسي.

ورواة كلا الوجهين ثقات[(١)]، فالظاهر صحة الوجهين عن أسامة بن زيد الليثي، ويكون هذا اضطرابًا من أسامة بن زيد، فهو صدوق يهم، وسأل عبد الله بن أحمد أباه عن أسامة بن زيد الليثي فقال: «انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه»[(٢)].

وعبد الرحمن بن البَيْلَماني يروي عن نافع بن جبير، فيحتمل أن يكون الليثي يرويه عن ابن البَيْلَماني، عن نافع بن جبير، إلا أن الليثي قال -في رواية ابن وهب-: «سمعت نافع بن جبير»، ومع ذلك يبقىٰ احتمال الخطأ في تصريحه بالسماع، فإن يحيىٰ القطان أنكر علىٰ الليثي قوله: «سمعت سعيد بن المسيب» يعني أنه يقول ذلك وهو لم يسمع منه[(٣)].

وعلىٰ كل حال فرواية أسامة بن زيد فيها اضطراب، وسيأتي في الطرق التالية أنه خولف في متنه أيضًا.

---

(١) تقريب التهذيب (٣٦٨٩)، وقد تكلم أحمد في عبيد الله بن موسىٰ، وذلك بسبب غلوه في التشيّع، فكان يجمع أحاديث في تنقص بعض الصحابة عن مشايخ الشيعة ويحدث بها، فذلك الذي جعل أحمد يترك حديثه، وربما حدّث عنه، قال الذهبي: «ثقة في نفسه، لكنه شيعي منحرف»، روىٰ له الجماعة، تاريخ بغداد (١٦/ ٦١٢)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٩)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨)، الجامع لعلوم الإمام أحمد (١٨/ ١٦٧-١٧٠).

(٢) الكامل لابن عدي (٢/ ٧٦) تهذيب التهذيب (١/ ١٠٨)، تقريب التهذيب (٣١٩).

(٣) علىٰ هذا الوجه حمل ابن القطان الفاسي إنكار يحيىٰ القطان؛ لكن نازعه ابن حجر بأن مقصده أنه يروي عن الزهري، عن ابن المسيب وفيه سماع الزهري من ابن المسيب، وسائر الرواة عن الزهري يروونه بالعنعنة، كذا قال ابن حجر مقتصرًا في استدلاله علىٰ سياق كلام يحيىٰ القطان، والذي يظهر لي رجحان توجيه ابن القطان الفاسي؛ لأنه جاء عن الليثي أنه روىٰ حديثًا قال فيه: «سمعت سعيد بن المسيب -ولم أسمع منه غيرَه-»، فالظاهر أنه ينكر عليه هذا الحديث، أو حديثًا آخر، المعرفة والتاريخ (٣/ ١٨١)، العلل لابن أبي حاتم (٢١١٧، ٢١٨٠)، الضعفاء للعقيلي (١/ ١٨)، الكامل (٢/ ٧٦)، تهذيب التهذيب (١/ ١٠٨).

❖ **الطريق الرابع (أوس بن بشر المَعَافري):**

وهذا الطريق يرويه: عمرو بن الحارث، عن الجُلَاح، عن أوس بن بشر.

وعمرو بن الحارث بن يعقوب سبقت ترجمته، وأنه ثقة حافظ، سمع الجُلَاح كما في إسناد هذا الحديث وغيره[(١)].

والجُلَاح هو أبو كثير الأموي المصري، مولىٰ عمر بن عبد العزيز، وكان روميًا، وهو صدوق[(٢)]، سمع أوس بن بشر كما في إسناد هذا الحديث.

وأوس بن بشر المَعَافري المصري، قال البخاري: «صحب أصحاب النبي ﷺ»، قال ابن يونس: «أوس بن بشر المَعَافري عريف بني أنعم، كان يقرأ التوراة والإنجيل، وكان يوازي عبد الله بن عمرو في العلم، حدث عنه أبو قبيل، وواهب بن عبد الله، وليث بن سعد، والجُلَاح»[(٣)].

وأوس بن بشر يحدث بقصة لقاء كعب الأحبار لعبد الله بن عمرو، ولا يرويها عن أحد، والظاهر أنه لم يشهد ذلك؛ لأن كعب الأحبار توفي في آخر خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة ٣٢هـ، وقيل: ٣٤هـ، وأوس بن بشر بقي بعد ذلك زمنًا طويلًا، قال ابن عساكر عنه: «قدم دمشق ببيعة أهل مصر ليزيد بن الوليد»، وبيعة يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان كانت سنة ١٢٦هـ[(٤)]، فهو منقطع.

ولكنه لقي بعض أصحاب النبي ﷺ، ونص البخاري علىٰ سماعه من عقبة بن عامر رضي الله عنه، وعقبة توفي بمصر في آخر خلافة معاوية، وعبد الله بن عمرو بن العاص توفي بعد ذلك، واختلفوا في زمن وفاته ومكانها، وتدور

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٤٩٥)، وسبقت ترجمته في دراسة الحديث رقم (٥).
(٢) تهذيب التهذيب (١/ ٣٢١)، تقريب التهذيب (٩٩٧).
(٣) التاريخ الكبير (٢/ ١٩)، تاريخ دمشق (٩/ ٤٠٣).
(٤) تاريخ دمشق (٩/ ٤٠٣)، تاريخ الإسلام (٣/ ٣٥٨، ٥٦٧)، تقريب التهذيب (٥٦٨٤).

الأقوال بين سنة ٦٣هـ وسنة ٧٣ تقريبًا[١]، وبناء عليه فقد أدركه أوس بن بشر إلا أني لم أقف له علىٰ سماع منه.

وسبق في التخريج أن أوس بن بشر جعل الحديث من كلام كعب الأحبار، وأن كعبًا هو الذي ذكر الدعاء لمن وجد في قلبه طِيَرة، وأكمله عبد الله بن عمرو، ثم سأله عبد الله بن عمرو عمن قعد ولم يمض بسبب الطيَرة؟ فقال كعب: «طَعِمَ قلبُه طعمَ الإشراك».

❖ **الطريق الخامس (طريق سعيد بن أبي هلال):**

وهذا الطريق يرويه الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد الجُمَحي المصري، عن سعيد بن أبي هلال الليثي.

وكلهم ثقات[٢]، وإسناده متصل إلىٰ سعيد بن أبي هلال، وهو إسناد مشهور في الصحيحين وغيرهما[٣]، فإسناده صحيح إلىٰ سعيد بن أبي هلال.

وسعيد بن أبي هلال يروي قصة لقاء عبد الله بن عمرو بكعب الأحبار بلاغًا، وأبهم من حدثه بها، وهو لم يدرك القصة قطعًا، ولم يدرك أحد طرفي القصة، فقد ولد سعيد بن أبي هلال سنة ٧٠هـ، وسبق أن كعب الأحبار توفي في آخر خلافة عثمان ﷺ، وأن عبد الله بن عمرو توفي بين الستين والسبعين تقريبًا، فعلىٰ هذا يكون هذا الطريق منقطعًا أيضًا، لأنه لم يدرك القصة، ولم يدرك أحد طرفي القصة، وأبهم من حدثه بها، وهو أشد انقطاعًا من الأول لتأخر طبقة سعيد بن أبي هلال عن طبقة أوس بن بشر.

وسبق في التخريج أيضًا أن سعيد بن أبي هلال جعل الحديث من كلام كعب الأحبار.

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ١٩)، تهذيب الكمال (٣٩٧٨، ٣٤٥٠).

(٢) تقريب التهذيب (١٧٠١، ٥٧٢٠)، لسان الميزان (٩/ ٣١٣).

(٣) البخاري (١٣٦، ٨٢٨، ٣٥٤٧، ٤٩١٩، ٦٥٢٠، ٦٧٨٠، ٦٩٤٠، ٧٤٣٩)، مسلم (١٨٣، ١٤٠٩، ١٥٩٩، ١٩٤٦، ٢٤٩٠، ٢٧٩٢).

وتلخص مما سبق أن الطريق الأول اضطرب فيه ابن لهيعة، وأن الصحيح فيه أنه من حديث فضالة بن عبيد موقوفًا من غير ذكر الدعاء، وأن إسناده إلىٰ فضالة فيه ضعف.

وأن الطريق الثاني والثالث اضطرب فيهما أسامة بن زيد الليثي أيضًا، وجعل الحديث -مقتصرًا علىٰ الدعاء فقط من غير ذكر الشرك- من كلام عبد الله بن عمرو، وأن الطريقين الرابع والخامس خالفاه في هذا فجعلاه من كلام كعب الأحبار.

وأن الطريقين الرابع والخامس في كل منهما انقطاع، والانقطاع في طبقة واحدة وهي الطبقة الأولىٰ في الإسناد، وكلاهما من المصريين، فاحتمال الاتحاد في مخرج الطريقين وارد جدًا، وعليه فلا يمكن تقوية أحدهما بالآخر.

وهذان الطريقان -أعني الرابع والخامس- جعلا الحديث من كلام كعب الأحبار، وهما أصح طرق هذا الحديث، والقصة واحدة فيما يظهر من سياقها، فيبعد احتمال تعدد لقاء كعب الأحبار بعبد الله بن عمرو بهذه الحادثة وهذا السياق.

ثم إن عبد الله بن لهيعة -في الطريق الأول- يظهر أنه دخل له حديث فضالة بن عبيد في حديث عبد الله بن عمرو مع كعب الأحبار، فساقهما سياقًا واحدًا من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعًا، وسبق لعبد الله بن لهيعة شيء قريب من هذا لكنه في الإسناد، وذلك أنه أدخل إسناد حديث في إسناد حديث آخر فجمعهما في سياق واحد[1].

والخلاصة: أن الحديث ضعيف، والصحيح في الجزء الأول منه: «من ردته الطِيَرة عن حاجته فقد قارف الشرك»: أنه من حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه موقوفًا بإسناد فيه ضعف، والصحيح في الجزء الثاني منه -وهو الدعاء لمن

(١) ينظر دراسة الوجه الثالث من الحديث رقم (٢٠).

وجد شيئًا من الطِّيَرة-: أنه من كلام كعب الأحبار في قصة له مع عبد الله بن عمرو بإسنادين فيهما انقطاع، وهما أصح الطرق لهذه القصة، والله أعلم.

❖ والحديث ساقه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ سياق الموقوف، ولكنه عزاه لأحمد، وهو عند أحمد في مسنده مرفوع كما سبق، والظاهر أن المؤلف ساقه كما ساقه ابن مفلح في الآداب الشرعية، فقد ساقه معزوًا لأحمد بحذف صيغة الرفع[(١)].

❖ **ومما روي في هذا المعنىٰ**: ما رواه أبو كامل فضيل بن حسين الجَحْدَري، عن أبي عوانة، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**لا طائر إلا طائرك**» ثلاث مرات[(٢)].

ورواه عفان بن مسلم، عن أبي عوانة، به بلفظ: قيل: يا رسول الله، ما الطِّيَرة؟ قال: «**لا طائر** -ثلاث مرات-، وقال: **خير الفأل الكلمة الطيبة**»، ورواه مُعَلَّىٰ بن مهدي، عن أبي عوانة، به بلفظ: قيل: يا رسول الله، ما الفأل؟ قال: «**الكلمة الطيبة الصالحة**»[(٣)].

ورواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، به بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يحب الفأل الحسن، ويكره الطِّيَرة»[(٤)].

فتبين أن الحديث يعود إلىٰ حديث أبي هريرة الذي تقدم في صدر هذا الباب[(٥)]، وأن ألفاظه الصحيحة هي التي سيقت هناك بأكثر من طريق عن أبي هريرة، وأما اللفظ الذي رواه عمر بن أبي سلمة فهو رواية بالمعنىٰ أدىٰ ذلك إلىٰ رواية الحديث بصيغة الدعاء، والله أعلم.

---

(١) الآداب الشرعية (٣/ ٣٥٨).
(٢) مسند البزار (٨٦٧٩).
(٣) مسند أحمد (٩٠٢١)، أخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ (٧٩٠).
(٤) سنن ابن ماجه (٣٥٣٦)، مسند أحمد (٨٣٩٣).
(٥) ورقم الحديث (٧٦).

❖ وروىٰ الحسن بن أبي جعفر، عن محمد بن جُحَادة، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة بن الحصيب، عن أبيه ﷺ قال: ذُكرت الطِّيَرة عند رسول الله ﷺ فقال: «**من أصابه من ذلك شيء ولا بد** -فكان قول رسول الله ﷺ: ولا بد، أحب إلينا من كذا- **فليقل: اللهم لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا إله غيرك**»(١)، وهذا الحديث أشار البزار إلىٰ غرابته، ثم قال: «ولا نعلم أسند محمد بن جُحَادة عن علقمة بن مرثد، إلا هذا الحديث»، ومعنىٰ ذلك نكارة هذا الإسناد؛ لأنه لا يعرف لمحمد بن جُحَادة رواية عن علقمة بن مرثد، والحسن بن أبي جعفر الجُفري سبقت ترجمته وأنه ضعيف، قال ابن عدي: «وهو يروي الغرائب، وخاصة عن محمد بن جُحَادة»(٢)، فالحديث منكر.

❖ وروىٰ محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي، عن مهدي بن ميمون، عن غيلان بن جرير، عن ابن عباس ﷺ، أنه كان إذا نعق الغراب قال: «لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا إله غيرك»(٣)، ورواه بهز بن أسد، عن مهدي، عن غيلان، عن رجل -إن لم يكن مُطَرِّفًا فلا أدري من هو-، عن ابن عباس بنحوه(٤)، فزاد رجلًا مشكوكًا فيه، وبهز بن أسد ثقة ثبت، وأما محمد بن الحسن بن الزبير ففيه لين(٥)، فالإسناد فيه جهالة، والله أعلم.



---

(١) مسند البزار (٤٣٧٩)، الدعاء للطبراني (١٢٧٠).
(٢) الكامل لابن عدي (٣/ ١٣٣-١٤٣)، سبقت الإشارة إلىٰ ترجمته عند دراسة الحديث رقم (٥٠).
(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٣٠٤٩٢).
(٤) الزهد لأحمد-زوائد عبد الله (١٣١٩).
(٥) تقريب التهذيب (٧٧٩، ٥٨٥٣).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٨١] وله من حيث الفضل بن العباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «إنما الطِّيَرة ما أمضاك أو ردَّك».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أحمد (١٨٢٤): حدثنا حماد بن خالد، قال: حدثنا ابن عُلَاثة، عن مسلمة الجهني قال سمعتُه يحدث عن الفضل بن عباس، قال: خرجت مع رسول الله ﷺ يومًا فبَرِحَ ظبيٌ[1]، فمال في شِقِّه، فاحتضنتُه، فقلت: يا رسول الله، تطيرتَ، قال: «**إنما الطِّيَرة ما أمضاك أو ردَّك**».

التخريج:

* لم أقف علىٰ من أخرجه غير الإمام أحمد.

الدراسة:

الحديث يرويه حماد بن خالد الخياط، عن محمد بن عبد الله بن عُلَاثة العقيلي، عن مسلمة بن عبد الله الجهني، عن الفضل بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

❖ وحماد بن خالد الخياط شيخ الإمام أحمد ثقة[2].

❖ ومحمد بن عبد الله بن عُلَاثة العقيلي، قال عنه ابن سعد وابن معين: «ثقة»، وقال أبو زرعة: «صالح»، وقال ابن عدي: «هو حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «يُكتب حديثه ولا يُحتج به»، وقال البزار: «لين الحديث»، وقال البخاري: «في حفظه نظر»، وذكره العقيلي في

---

(١) قال في القاموس (ص٢١٣): «بَرِحَ الظبيُ بُروحًا: ولّاك مَيَاسره ومَرّ»، وكانت العرب تتشاءم بذلك، ومعنىٰ قصة الحديث: أنه لما بَرِحَ الظبي أعرض النبي ﷺ بوجهه عنه، فظنّ الفضل أن النبي ﷺ تطيّر بذلك.

(٢) تهذيب التهذيب (١/٤٧٩)، تقريب التهذيب (١٥٠٤).

الضعفاء مقتصرًا علىٰ قول البخاري وعلىٰ حديث أورده البخاري أيضًا، وهو حديث أخطأ ابن عُلَاثة في إسناده فسلك به الجادة[١].

قال أبو الفتح الأزدي: «هو عندي واهي الحديث، لا يحل كَتب حديثه عن الأوزاعي (ثم نقل كلام البخاري) قال: ولسنا نقنع بهذا من البخاري، محمد بن عُلَاثة حديثه يدل علىٰ كذبه، وكان أحد العُضَل في التزيد عن الأوزاعي»، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي بالمعضلات عن الأثبات، لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ جهة القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب»، وقال الدارقطني: «عمرو بن الحصين وابن عُلَاثة ضعيفان متروكان»، وقال الحاكم: «ذاهب الحديث بمرة، له مناكير عن الاوزاعي وغيره من أئمة المسلمين»[٢].

وكان الخطيب البغدادي تعقب أبا الفتح الأزدي بما يمكن تنزيله أيضًا علىٰ كلام ابن حبان والدارقطني والحاكم، قال الخطيب: «قد أفرط أبو الفتح في الميل علىٰ ابن عُلَاثة، وأحسبه وقعت إليه روايات لعمرو بن الحصين، عن ابن عُلَاثة، فنسبه إلىٰ الكذب لأجلها، والعلة في تلك من جهة عمرو بن الحصين، فإنه كان كذابًا، وأما ابن عُلَاثة فقد وصفه يحيىٰ بن معين بالثقة، ولم أحفظ لأحد من الأئمة فيه خلاف ما وصفه به يحيىٰ»، والخطيب قد نقل كلام البخاري السابق، فالظاهر أنه يقصد أنه لا يحفظ لأحد من الأئمة ما يُعارض أنه ثقة في نفسه، لأنه يريد أن يستدل بذلك علىٰ أبي الفتح في طعنه علىٰ ابن عُلَاثة بالكذب[٣].

---

(١) الطبقات لابن سعد (٩/ ٣٢٥)، التاريخ الكبير (١/ ١٣٣)، مسند البزار (١٠٣٤، ٢٣٢٣)، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٩٢)، الجرح والتعديل (٧/ ٣٠٢)، الكامل (٧/ ٤٥٢-٤٥٥)، تاريخ بغداد (٣/ ٣٧٩).

(٢) المجروحين (٢/ ٢٧٩)، سنن الدارقطني (٣٥٢، ٨٥٨)، سؤالات السجزي للحاكم (٢٧٨)، تاريخ بغداد (٣/ ٣٧٩).

(٣) تاريخ بغداد (٣/ ٣٧٩)، ميزان الاعتدال (٤/ ١٥٨).

وابن حبان حين قال ذلك في ابن عُلَاثة ساق له أربعة أحاديث منكرة، كلها من طريق عمرو بن الحصين العُقيلي الكلابي، وكذلك الدارقطني فإنه يتكلم عن ابن عُلَاثة في مرويات عمرو بن الحصين، وربما روىٰ عنه من طريق أبي سعيد الحسن بن علي بن زكريا العدوي، عن عثمان بن عمرو الدباغ، عن ابن عُلَاثة[(١)]، والعدوي هذا كذاب مشهور[(٢)]، وأوضح منهما الحاكم فإنه قد قال في ابن عُلَاثة: «يروي عن الأوزاعي، وخُصَيف، والنضر بن عربي، أحاديث موضوعة، ومدار حديثه علىٰ عمرو بن الحصين»[(٣)].

وعمرو بن الحصين العُقيلي الكلابي متروك، قال ابن أبي حاتم: «سمع منه أبي، وقال: تركت الرواية عنه، ولم يحدثنا بحديثه، وقال: هو ذاهب الحديث ليس بشيء، أخرج أولَّ شيءٍ أحاديثَ مشبهةً حسانًا، ثم أخرج بعدُ لابن عُلَاثة أحاديثَ موضوعةً، فأفسد علينا ما كتبنا عنه، فتركنا حديثه»، وامتنع أبو زرعة من الرواية عنه وقال: «ليس هو في موضع يُحدَّث عنه، هو واهي الحديث»[(٤)].

ومحمد بن عبد الله بن عُلَاثة كان صديقًا لسفيان الثوري، فهو من طبقته، وتوفي سنة ١٦٨هـ[(٥)]، وهذا يفيد في أن ابن حبان ومن بعده كأبي الفتح الأزدي، والدارقطني، والحاكم، لم يأتهم شيء جديد عن ابن عُلَاثة يكون قد خفي علىٰ من تقدم كابن سعد، وابن معين، وأبي زرعة، وكذلك البخاري وأبو حاتم والبزار، ففي كلام هؤلاء الثلاثة ما يشير إلىٰ أن الجرح خاص بحفظه وضبطه لا في نفسه، لاسيما وأن أبا حاتم أشار إلىٰ علة أحاديث

---

(١) أطراف الغرائب (٢٧٦٤، ٤٣٥٠، ٥٦٧٤، ٥٧٠٦-٥٧٠٩، ٥٧١٧)، المعجم الأوسط (٨٣١٧)، الموضوعات لابن الجوزي (٣/ ٣٩).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٤٦٣).

(٣) المدخل إلىٰ الصحيح للحاكم (ص٢٠١).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٢٢٩)، الكامل (٦/ ٢٥٦)، ميزان الاعتدال (٣/ ٢٦٠).

(٥) تاريخ بغداد (٣/ ٣٨٠) تقريب التهذيب (٦٠٧٨).

ابن عُلَاثة التي وقعت إلىٰ ابن حبان ومن بعده، وهي رواية عمرو بن الحصين، وأنه هو الذي أخرج هذه الأحاديث الموضوعة عن ابن عُلَاثة، فتركه أبو حاتم من أجل ذلك، وقد لخص ابن حجر حال محمد بن عبد الله بن عُلَاثة بقوله: «صدوق يُخطئ»(١)، والله أعلم.

❖ ومسلمة بن عبد الله الجهني، قال الذهبي: «ما علمت فيه جرحًا»، ولم أقف علىٰ من ذكر فيه تعديلًا، روىٰ عنه ابن عُلَاثة، ومحمد بن عبد الله الشُّعَيثي، وغيرهما، قال ابن حجر: «مقبول»، وكان علىٰ بيت المال زمن هشام بن عبد الملك، وكانت ولاية هشام قرابة عشرين سنة، بين سنة ١٠٥هـ، وسنة ١٢٥هـ(٢).

وذكر ابن أبي حاتم راويًا آخر، وهو: مسلمة العدل، ونقل عن أبيه قوله: «مجهول»، ونقل عبد الجبار بنُ مهنا الخولاني عن دحيم: أن مسلمة العدل هو مسلمة بن عبد الله الجهني، ولكن نقل عثمان الدارمي عن دحيم ما يحتمل خلاف ذلك، فروىٰ عنه أنه قال في الجهني: «لم يرو عنه أحد نعرفه إلا الشُّعَيثي»، والذي يروي عن مسلمة العدل هو مروان بن محمد الطاطري، ولا شك أن دحيمًا يعرف مروان، فهو من مشاهير الدمشقيين(٣).

وصحح أنهما راو واحد: ابن عساكر، وعبد الغني المقدسي في «الكمال»، ونقضه المزي مختارًا قول ابن أبي حاتم، ثم قال عن مسلمة الجهني: «الجهني معروف وليس بمجهول، قد روىٰ عنه غير واحد كما تقدم، ولم يدركه الطاطري، إلا أن تكون روايته عنه مرسلة»، ولكن رواية مروان

---

(١) تقريب التهذيب (٦٠٧٨)، وقد تعقبه مؤلفو «تحرير تقريب التهذيب» بكلام مبني علىٰ تضعيف ابن حبان ومن بعده، وسبق بيان مأخذ هذا التضعيف، وحكم ابن حجر هو الأقرب في نظري.

(٢) التاريخ الكبير (٧/ ٣٨٨)، الجرح والتعديل (٨/ ٢٦٩)، تاريخ الإسلام (٣/ ٣١٢، ٥٤٤)، التقريب (٦٧٠٣).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٢٦٩)، تاريخ داريا لعبد الجبار الخولاني (ص٩٠)، تاريخ دمشق (٥٨/ ٢٤-٢٧)، تهذيب الكمال (٥٩٥٥).

الطاطري عن مسلمة العدل في الحديث الذي يرويه مسلمة العدل هي بصيغة السماع، ومروان الطاطري ولد سنة ١٤٧هـ، وسبق أن مسلمة الجهني كان علىٰ بيت المال قبل ذلك بما يزيد علىٰ عشرين عامًا، فالظاهر صحة نقد المزي بأن الطاطري لم يدرك مسلمة الجهني، وأن مسلمة العدل غير مسلمة الجهني[(١)].

وقد سمع حماد بن خالد من ابن عُلَاثة، وسمع ابن عُلَاثة من مسلمة الجهني، كما في إسناد هذا الحديث.

❖ وأما سماع مسلمة الجهني من الفضل فقد سبق أن الفضل بن عباس رضي الله عنهما متقدم الوفاة جدًا، فقيل: إنه توفي في خلافة أبي بكر رضي الله عنه سنة ١٣هـ، وقيل: في خلافة عمر رضي الله عنه سنة ١٨هـ، وعلىٰ ذلك فيبعد جدًا إدراك مسلمة الجهني له، فضلًا عن أن يكون سمع منه، وتقدم كذلك أن المزي ذكر قول من قال: إنه لم يسمع من الفضل بن عباس إلا أخوه عبد الله وأبو هريرة[(٢)].

وتقدم في التخريج أني لم أقف علىٰ هذا الحديث في غير مسند الإمام أحمد، وذكر ابن كثير أن الإمام أحمد تفرد به من بين الكتب العشرة التي جمعها ابن كثير في كتابه «جامع المسانيد والسنن»[(٣)].

والظاهر أن محمد بن عبد الله بن عُلَاثة تفرد بهذا الحديث، فلم أقف علىٰ من تابعه عليه، وهو -كما سبق- صدوق يُخطئ، ولا يحتمل منه هذا التفرد.

ومسلمة بن عبد الله الجهني لم يدرك الفضل بن عباس، فهو منقطع.

---

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٢٨٤)، تاريخ دمشق (٥٨/ ٢٤-٢٧)، الكمال لعبد الغني المقدسي (٥٣٤٤)، تهذيب الكمال (٥٩٥٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ٧٥).

(٢) في دراسة الحديث رقم (٤٠).

(٣) وهي الكتب الستة ومسند أحمد والبزار وأبي يعلىٰ ومعجم الطبراني الكبير، جامع المسانيد والسنن (٨٧٤٥).

والخلاصة: أن الحديث ضعيف، لتفرد ابن عُلَاثة به وهو ممن لا يُحتمل تفرده، وللانقطاع بين مسلمة الجهني والفضل بن عباس، والله أعلم.

وقد ذكر الشيخ سليمان بن عبد الله أنه قرأ بخط المؤلف ﵀: «فيه رجل مختَلَفٌ فيه، وفيه انقطاع»[(١)]، وهو تلخيص حسن في الحكم علىٰ الحديث، والظاهر أن المؤلف استفاده من ابن مفلح، فقد قال بعدما ذكر الحديث: «رواه أحمد من رواية محمد بن عبد الله بن عُلَاثة، وهو مختَلَف فيه، وفيه انقطاع»[(٢)].

ومن ذلك يتبين أن المؤلف ﵀ كان مطلعًا علىٰ ضعف الحديث، وإنما أورده من باب الاستئناس والاستشهاد، ويدل ذلك علىٰ أن المؤلف لم يشترط الاقتصار علىٰ الأحاديث الصحيحة، بل كان يورد بعض الأحاديث الضعيفة التي يعلم ضعفها استئناسًا بها إذا كانت لا تخالف أصولًا أو أحاديث صحيحة، والله أعلم.

❖ ومما ورد في هذا المعنىٰ من الأحاديث الصحيحة: ما رواه مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي مطولًا، وفيه: قال: ومنا رجال يتطيرون، قال ﷺ: «**ذاك شيء يجدونه في صدورهم، فلا يصدنهم**»، قال القاضي عياض: «أي: يجدون ذلك ضرورةً فلا ملام عليهم، ولكن إنما يكون اللوم علىٰ توقفكم عن إمضاء حوائجكم لأجل ذلك»[(٣)].

❖ وروىٰ جعفر بن الزبير الشامي نزيل البصرة، عن القاسم أبي عبد الرحمن الشامي، عن أبي أمامة ﵁، عن النبي ﷺ قال: «**إنما الطيرة**

(١) تيسير العزيز الحميد (٢/ ٧٧٨).
(٢) الآداب الشرعية (٣/ ٣٥٨).
(٣) صحيح مسلم (٥٣٧)، إكمال المعلم بفوائد مسلم (٢/ ٤٦٣).

ما ردك أو أمضاك»[(١)]، وهو حديث ضعيف جدًا، جعفر بن الزبير متروك الحديث، وهو يروي بهذا الإسناد أحاديث منكرة جدًا[(٢)]، والله أعلم.



(١) أخرجه أبو يعلىٰ في مسنده، إتحاف الخيرة للبوصيري (٣٩٥٦)، المطالب العالية (٢٤٩٤).

(٢) الجرح والتعديل (٢/٣٦٦، ٤٧٩)، الكامل (٢/٣٦١)، تقريب التهذيب (٩٤٧).



باب ما جاء في التنجيم

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٨٢] قال البخاري في صحيحه: قال قتادة: «خلق الله هذه النجوم لثلاث: زينةً للسماء، ورجومًا للشياطين، وعلامات يُهتدىٰ بها، فمن تأول فيها غير ذلك أخطأ، وأضاع نصيبه، وتكلّف ما لا علم له به»، انتهىٰ.

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام عبد بن حميد في تفسيره [كما في تغليق التعليق (٣/ ٤٨٩)]: حدثنا يونس، حدثنا شيبان، عن قتادة قال: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ﴾ [النَّحل: ١٦]، قال: «هي النجوم»، وقال قتادة: «إن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إنما خلق هذه النجوم لثلاث خصال: جعلها زينة للسماء، وجعلها يُهتدىٰ بها، وجعلها رجومًا للشياطين، فمن تعاطىٰ فيها غير ذلك فقد فال[١] رأيُه، وأخطأ حظه، وأضاع نصيبَه، وتكلف ما لا علم له به، وإن ناسًا جهلةً بأمر الله قد أحدثوا في هذه النجوم كهانة: من غرس بنجم كذا وكذا كان كذا وكذا، ومن سافر بنجم كذا وكذا كان كذا وكذا، ولعمري ما من النجوم نجم إلا يولد به الطويل والقصير والأحمر والأبيض والحسن والذميم، قال: وما عِلْمُ هذه النجوم وهذه الدابة وهذا الطائر بشيء من هذا الغيب، وقضىٰ الله أنه ﴿لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾ [النَّمل: ٦٥]».

---

(١) في المطبوع: «قال» ولا يستقيم بها المعنىٰ، والظاهر أن صوابها: «فال رأيُه»، أي: فَسَد رأيه وضَعُف، جمهرة اللغة (٢/ ١١٠٠).

التخريج:

* أخرجه ابن حجر في تغليق التعليق (٣/ ٤٨٩)، من طريق **العباس بن محمد الدوري**، عن يونس بن محمد المؤدب، به بنحوه.

* وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١٤٨١، ٢٤٠٥)، عن **معمر**[(١)]،

- والطبري في تفسيره (١٤/ ١٩٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٩/ ٢٩١٣)، وأبو الشيخ في العظمة (٤/ ١٢٢٦)، من طريق **سعيد بن أبي عروبة**،

كلاهما (معمر، وابن أبي عروبة)، عن قتادة، بنحوه،

وزاد ابن أبي عروبة: «ولعمري لو أن أحدًا عَلِم الغيب لعَلِمَه آدمُ الذي خلقه الله بيده، وأسجد له ملائكته، وعَلَّمه أسماءَ كل شيء، وأسكنه الجنة يأكل فيها رغدًا حيث شاء، ونُهي عن شجرة واحدة، فلم يزل به البلاء حتىٰ وقع بما نهي عنه»،

وزادا جميعًا -واللفظ لابن أبي عروبة عند ابن أبي حاتم-: «ولو كان أحدٌ يعلم الغيب لعَلِمته الجنُّ حين مات نبي الله سليمان ﷺ، فلبثت تعمل له حولًا في أشد الهوان لا يشعرون بموته، ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سَبَإ: ١٤]، أي: تأكل عصاه، ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ﴾، وهي في مصحف ابن مسعود: (تبينت الإنس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين)، وكانت الجن تقول قبل ذلك: إنها تعلم الغيب، وتعلم ما في غد، فابتلاهم الله بذلك، وجعل موت سليمان للجن عظة».

الدراسة:

هذا الأثر يرويه عن قتادة ثلاثة: شيبان بن عبد الرحمن النحوي، ومعمر بن راشد، وسعيد بن أبي عروبة.

---

(١) اقتصر في موضع الشاهد علىٰ أول الأثر: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ﴾، قال: «هي النجوم»، لكن السيوطي عزا موضع الشاهد: «خلق الله هذه النجوم لثلاث» إلىٰ عبد الرزاق في تفسيره، الدر المنثور (٦/ ١٤٩).

والذي رواه عن ابن أبي عروبة: يزيد بن زريع، وشعيب بن إسحاق، وسبق أن يزيد بن زريع ممن روىٰ عن ابن أبي عروبة قبل الاختلاط، وأنه من أثبت الناس في ابن أبي عروبة[1].

والرواة الثلاثة عن قتادة كلهم ثقات، إلا أن رواية معمر عن قتادة سبق ما فيها من كلام[2]، لكن ذلك حيث يتفرد، فالأثر ثابت عن قتادة من رواية هؤلاء الثلاثة عنه.

وقد علق البخاري هذا الأثر عن قتادة بصيغة الجزم[3]، بنفس اللفظ الذي ساقه المؤلف رحمه الله.

والخلاصة: أن الأثر صحيح عن قتادة، والله أعلم.



(١) سبق في دراسة الأثر رقم (٧٥).

(٢) تقريب التهذيب (٢٨٤٩)، وسبقت رواية معمر عن قتادة في دراسة الطريق الثاني من الأثر رقم (٦٩)، وسبقت ترجمة ابن أبي عروبة وروايته عن قتادة في دراسة الأثر رقم (٧٥).

(٣) في «باب في النجوم» وهو الباب الثالث من «كتاب بدء الخلق».

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٨٣/ ٨٤] وكره قتادةُ تَعلّمَ منازل القمر، ولم يرخص ابن عيينة فيه، ذكره حرب عنهما.

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام حرب الكرماني في مسائله «تحقيق السريع» (١٣١٠-١٣١١): حدثنا إسحاق، قال: ثنا معتمر بن سليمان، قال: ثنا أبو عوانة، عن قتادة: «أنه كَرِه أن يتعلّم الرجلُ منازلَ القمر».

سمعت موسىٰ بن المساور من أهل أصبهان -موسىٰ من الـمُطَوِّعة[(١)]-، يذكر عن ابن عيينة: «أنه لم يُرخص في تعليم منازل القمر».

التخريج:

❖ **الأثر الأول (أثر قتادة):**

* أخرجه السِّلَفي في المشيخة البغدادية (٥٧٥)، من طريق **عبد الرحمن بن مهدي**، عن أبي عوانة الوضاح بن عبد الله، به بنحوه،

وسياقه هكذا: عن أبي عوانة، عن ليث، عن مجاهد: «أنه كان لا يرىٰ بأسًا أن يتعلم الرجلُ منازلَ القمر»، وكان قتادة يكرهه[(٢)].

❖ **الأثر الثاني (أثر ابن عيينة):**

* لم أقف علىٰ هذا الأثر عند غير حرب الكرماني.

الدراسة:

❖ **الأثر الأول (أثر قتادة):**

---

(١) قال ابن درستويه عن المطوعة: «قوم يخرجون إلىٰ المرابطات، يتطوعون بالجهاد، والعامة تفتح الواو في المطوعة، وهو خطأ، وقد يقال لهم: المطَّوِّعة، بتشديد الطاء أيضًا»، تصحيح الفصيح وشرحه (ص٤٨٧).

(٢) هذا سياقه، وقوله: «وكان قتادة يكرهه» من قول أبي عوانة فيما يظهر.

هذا الأثر يرويه أبو عوانة، ورواه عن أبي عوانة اثنان: المعتمر بن سليمان، وعبد الرحمن بن مهدي.

وأبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليَشْكُري ثقة ثبت، سبق أنه من أصحاب قتادة المشهورين[(١)]، إلا أن ابن المديني وابن معين تكلما في روايته عن قتادة، قال ابن المديني: «كان أبو عوانة في قتادة ضعيفًا لأنه كان ذهب كتابه، وكان يحفظ من سعيد، وقد أغرب فيها أحاديث»، وقال ابن معين: «هو في قتادة ليس بذاك»[(٢)]، ويقوي روايته لهذا الأثر أمران:

الأول: أن هذا الأثر من قول قتادة، وهو مما يسهل حفظه علىٰ أبي عوانة، بخلاف مرويات قتادة التي يكون فيها إسنادٌ فوق قتادة، فهذه التي تحتاج إلىٰ مزيد ضبط.

الثاني: رواية ابن مهدي عنه هذا الأثر، وابن مهدي ممن ينتقون المرويات في الجملة.

والخلاصة: أن إسناد هذا الأثر حسن، والله أعلم.

❖ الأثر الثاني (أثر ابن عيينة):

وهذا الأثر يرويه عن ابن عيينة:

موسىٰ بن المساور الضبي، قال أبو الشيخ وأبو نعيم: «كان خَيِّرًا فاضلًا»[(٣)]، قال المعلمي: «وبهذا يثبت أن الرجل عدل صدوق، ويبقىٰ النظر في ضبطه، وسكوتُ هذين الحافظين وغيرهما من حفاظ أصبهان وغيرهم عن الكلام في روايته، يدل أنه لم يكن به بأس»[(٤)]، وقال البيهقي: «أخبرنا

---

(١) تقريب التهذيب (٧٤٥٧)، وسبق ذكره في أصحاب قتادة في دراسة الأثر رقم (٧٤).

(٢) تاريخ بغداد (١٥/ ٦٤٣)، شرح علل الترمذي (٢/ ٥٠٤).

(٣) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٢/ ١٥٤)، تاريخ أصبهان لأبي نعيم (٢/ ٢٨٣)، حلية الأولياء (١٠/ ٣٩٠).

(٤) التنكيل «ضمن آثار المعلمي» (١٠/ ٨١٢).

أبو عبد الله الحافظ قال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد الأصبهاني قال: حدثني الحسن بن الجهم التميمي، وعبد الله بن بُنْدار، قالا: حدثنا موسىٰ بن المساور الضبي -الثقة المأمون-، قال: حدثنا عبد الله بن معاذ الصنعاني»[(١)]، فيظهر أنه ليس به بأس كما قال المعلمي.

وأما سماعه من ابن عيينة فلم أقف علىٰ سماع له منه، ولم أقف علىٰ رواية أخرىٰ له عن ابن عيينة غير هذا الأثر، ولكن أبا الشيخ وأبا نعيم افتتحا الكلام علىٰ شيوخه بابن عيينة، ثم ذكرا بعده: عبدَ الله بن معاذ الصنعاني، ووكيعًا، والصنعانيُّ هذا سمع منه موسىٰ بن مساور -كما سبق في إسناد البيهقي-، وتوفي الصنعاني قبل ابن عيينة بقرابة ١٠ سنوات[(٢)]، وتوفي وكيع قريبًا من وفاة ابن عيينة، فالظاهر أن رواية موسىٰ بن مساور عن ابن عيينة محمولة علىٰ الاتصال؛ لأن شيوخه من طبقة ابن عيينة، مع قلة ما وصلنا من مروياته التي يمكن من خلالها التأكد من سماعه.

والخلاصة: أن إسناده حسنٌ إلىٰ سفيان بن عيينة، والله أعلم.

وقد ذكر ابن رجب هذين الأثرين بهذه الصياغة تمامًا، فقال: «وكره قتادة تعلم منازل القمر، ولم يرخص ابن عيينة فيه، ذكره حرب عنهما»، وقال قبل ذلك: «ورخص في تعلم منازل القمر: أحمد وإسحاق، نقله عنهما حرب»[(٣)].



---

(١) دلائل النبوة للبيهقي (١/ ٨٥)، ويحتمل أن يكون هذا الوصف من البيهقي، أو من الحاكم، أو ممن فوقهما.

(٢) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٢/ ١٥٤) وفيه سماع موسىٰ من الصنعاني أيضًا، وتوفي الصنعاني قبل التسعين ومئة، تقريب التهذيب (٣٦٥٣).

(٣) مسائل حرب «ت: السريع» (١/ ٥٩٤)، فضل علم السلف لابن رجب «ضمن مجموع رسائله» (٣/ ١١-١٢).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٨٥] وعن أبي موسىٰ قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثةٌ لا يدخلون الجنة: مُدمِنُ الخمر، وقاطعُ الرحم، ومُصَدِّقٌ بالسحر»، رواه أحمد، وابن حبان في صحيحه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أحمد (١٩٥٦٩): حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا المعتمر بن سليمان قال: قرأت علىٰ الفضيل بن ميسرة، عن حديث أبي حَريز، أن أبا بردة حدثه، عن حديث أبي موسىٰ، أن النبي ﷺ قال: **«ثلاثة لا يدخلون الجنة: مُدمِنُ خمر، وقاطعُ رحم، ومُصَدِّقٌ بالسحر، ومن مات مُدمنًا للخمر سقاه الله ﷻ من نهر الغُوطة»**، قيل: وما نهر الغُوطة؟ قال: **«نهر يجري من فروج المُومِسَات، يؤذي أهلَ النار ريحُ فروجهم»**.

التخريج:

* أخرجه ابن حبان (٥٣٤٦)، عن **أبي خليفة الفضل بن الحباب**،

- والشجري في الأمالي الخميسية (١٦٦)، من طريق **أبي بكر أحمد بن محمد الأسفاطي**،

كلاهما (الفضل بن الحباب، والأسفاطي)، عن علي بن المديني، به بنحوه.

* وأخرجه أبو يعلىٰ (٧٢٤٨)، وابن حبان (٦١٣٧)، من طريق **محمد بن إسماعيل بن أبي سَمِينة**،

- والخرائطي في مساوئ الأخلاق (ص١٢٩، ٣٤٩)، من طريق **أبي غسان المِسْمَعي مالك بن عبد الواحد**،

- والحاكم (٧٢٣٤)، من طريق **مسدد بن مسرهد**،

- وقوام السنة في الترغيب والترهيب (١٢٤٧)، من طريق **محمد بن عبد الأعلىٰ الصنعاني، وأزهر بن جميل،**

خمستهم (ابن أبي سَمِينة، وأبو غسان الـمِسْمَعي، ومسدد، وابن عبد الأعلىٰ، وأزهر بن جميل)، عن المعتمر بن سليمان، به بنحوه.

* وأخرجه بحشل في تاريخ واسط (ص١٦١)، وأبو طاهر المخلِّص في المخلِّصيات (٧٤٠)، من طريق **أبي معشر يوسف بن يزيد البرّاء،**

- وقوام السنة في الترغيب والترهيب (١٢٣٧)[١]، من طريق **أصرم بن حوشب،**

كلاهما (أبو معشر، وأصرم بن حوشب)، عن أبي معاذ الفضيل بن ميسرة، به بنحوه.

الدراسة:

الحديث يرويه أبو معاذ الفضيل بن ميسرة، عن أبي حَريز، عن أبي بردة، عن أبي موسىٰ ﵁، ورواه عن الفضيل ثلاثة: المعتمر، وأبو معشر يوسف بن يزيد البرّاء، وأصرم بن حوشب.

وهو ثابت عن الفضيل بن ميسرة من رواية الأولَيْن عنه، وأما أصرم بن حوشب فهو متروك الحديث، قال ابن معين: «كذاب»، وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث علىٰ الثقات»[٢].

❖ والفضيل بن ميسرة أبو معاذ العقيلي، ختن بُدَيل بن ميسرة، صدوق، سمع من أبي حَريز[٣].

---

(١) وقع في المطبوع تصحيفات، وكذلك في بعض المصادر السابقة، مثل «أبي حَريز» يتصحف إلىٰ: «أبي جرير»، وإسناد قوام السنة جاء علىٰ الصواب في التوضيح لابن الملقن (٢٧/ ١٥).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٣٦)، المجروحين (١/ ١٨١)، تاريخ بغداد (٧/ ٤٩٠).

(٣) التاريخ الكبير (٧/ ١٢٢)، الجرح والتعديل (٧/ ٧٥)، تقريب التهذيب (٥٤٧٤).

❖ وأبو حَريز هو عبد الله بن حسين الأزدي البصري قاضي سجستان، وثقه ابن معين -في رواية ابن أبي خيثمة، ويزيد بن الهيثم-، وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: «هو حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه»، وقال ابن حبان: «صدوق»، وقال الدارقطني: «يُعتبر به»، وقال البيهقي: «ليس بالقوي»، وكان يحيىٰ القطان يحمل عليه، قال أحمد: «ولا أراه إلا كما قال يحيىٰ»، وضعفه ابن معين -في رواية معاوية بن صالح-، والجوزجاني، والنسائي، والعقيلي، وابن عدي، وابن شاهين، وقال أحمد: «حديثه حديثٌ منكر»، وقال أبو داود: «ليس حديثه بشيء»، وقال سعيد بن أبي مريم: «ليس في الحديث بشيء»[(١)].

لخص حاله ابن حجر بقوله: «صدوق يُخطئ»، وهذا أعلىٰ ما يمكن الحكم عليه به، والظاهر أنه دون ذلك أيضًا، وله أحاديث منكرة عديدة، وكثير منها بنفس إسناد الحديث محل الدراسة، قال أحمد: «روىٰ معتمر، عن فضيل، عن أبي حَريز، أحاديث مناكير»، وقال ابن عدي بعدما ذكر له شيئًا من أحاديثه: «وهذه الأحاديث عن معتمر، عن فضيل، عن أبي حَريز، التي ذكرتها عامتُها مما لا يتابَع عليه»، ثم قال بعد ذلك: «وعامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه»، ومن هذه الأحاديث التي تُروىٰ بهذا الإسناد حديث أنكره أبو حاتم[(٢)]، وأبو حاتم ممن وثق أبا حَريز في الجملة كما سبق.

---

(١) من كلام ابن معين-رواية يزيد بن الهيثم (٣٢٠)، العلل لأحمد-رواية عبد الله (١١١٥، ٢٦٥٢)، أحوال الرجال (ص١٥٥)، السنن الكبرىٰ للنسائي (٢٨٤١، ٩٠٦٩)، الضعفاء للنسائي (٣٢٨)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٤٠)، الجرح والتعديل (٥/ ٣٤)، الثقات (٧/ ٢٤)، الكامل (٥/ ٢٦٠)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين (ص١١٧)، سؤالات البرقاني للدارقطني (٢٦٨)، السنن الكبير للبيهقي (١١٠٥٧)، تهذيب الكمال (٣٢٢٧).

(٢) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٢٦٥٢)، العلل لابن أبي حاتم (٢٠٣٢)، الكامل لابن عدي (٥/ ٢٦١).

ومن العلل في أحاديث أبي حَريز: ما رواه علي بن المديني، عن يحيىٰ القطان، قال: «قلت لفضيل بن ميسرة أبي معاذ: أحاديث أبي حَريز؟ قال: سمعتُها، فذهب كتابي، فأخذتها بعدُ من إنسان»[(١)]، ويحتمل أن يكون ذلك من أسباب وقوع النكارة في حديث أبي حَريز، لأن أشهر الرواة عنه هو الفضيل بن ميسرة.

❖ وأبو بردة بن أبي موسىٰ الأشعري تابعي ثقة مشهور، وروايته عن أبيه صحيحة مشهورة في الصحيحين وغيرهما[(٢)].

وقد نص الدارقطني علىٰ أن أبا حَريز تفرد بهذا الحديث عن أبي بردة بن أبي موسىٰ، وأن الفضيل بن ميسرة تفرد به عن أبي حَريز[(٣)]، وأبو حَريز لا يُحتمل منه هذا التفرد، خصوصًا ما جاء عنه بهذا الإسناد؛ لكثرة المناكير فيه كما سبق.

والخلاصة: أن الحديث ضعيف، لتفرد أبي حَريز به، وهو ممن لا يقبل تفرده، ولكثرة المناكير المروية بنفس إسناد هذا الحديث، والله أعلم.

ووجه الشاهد من الحديث قوله: «ومُصَدِّقٌ بالسحر»، ويتم الاستدلال به إذا ضُم إلىٰ مثل حديث ابن عباس مرفوعًا: «**مَن اقتبس علمًا من النجوم اقتبس شعبة من السحر**»[(٤)]، كما أشار إلىٰ ذلك الشيخ سليمان بن عبد الله وغيره[(٥)]، بمعنىٰ أن يضاف إلىٰ الاستدلال بالحديث مقدمة أخرىٰ، وهي: (أن التنجيم داخل في السحر)، وقد ثبت أن التنجيم من شعب السحر كما في حديث ابن عباس السابق، والأدلة علىٰ تحريم تصديق الساحر كثيرة، سبق بعضها في أبواب السحر، والله أعلم.

---

(١) الكامل لابن عدي (٥/ ٢٦٥-٢٦٦).

(٢) تهذيب الكمال (٧٢٢٠)، تقريب التهذيب (٨٠٠٩).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥٠١٣).

(٤) وهو حديث صحيح، سبقت دراسته برقم (٦٣).

(٥) تيسير العزيز الحميد (٢/ ٧٩٦).

باب ما جاء في الاستسقاء بالأنواء

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٨٦] وعن أبي مالك الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن . . .» الحديث، رواه مسلم.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٩٣٤): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عفان، حدثنا أبان بن يزيد، ح وحدثني إسحاق بن منصور -واللفظ له- أخبرنا حبان بن هلال، حدثنا أبان، حدثنا يحيىٰ، أن زيدًا حدثه، أن أبا سلام حدثه، أن أبا مالك الأشعري حدثه، أن النبي ﷺ قال: «**أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة**»، وقال: «**النائحةُ إذا لم تتب قبل موتها، تُقَام يوم القيامة وعليها سِرْبال من قَطِرَان، ودرع من جَرَب**».

التخريج:

* أخرجه ابن ماجه (١٥٨١)، من طريق عبد الرزاق (٦٦٨٦)، عن **معمر بن راشد**،

- وابن ماجه (١٥٨٢)، من طريق **عمر بن راشد اليمامي**،
- وأحمد (٢٢٩٠٤)، من طريق **علي بن المبارك**،
- والبزار (٨٦٢٦)، من طريق **سويد اليمامي**،
- والطبراني في الكبير (٣/ح٣٤٢٥)، من طريق **موسىٰ بن خلف العَمِّي**،

خمستهم (معمر، وعمر بن راشد، وعلي بن المبارك، وسويد اليمامي، وموسىٰ بن خلف)، عن يحيىٰ بن أبي كثير، به بنحوه،

إلا أن معمرًا جعله: عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن ابن مُعانق أو أبي مُعانق، عن أبي مالك الأشعري،

وجعله عمر بن راشد: عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس،

وجعله سويد اليمامي: عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

الدراسة:

الحديث يرويه يحيىٰ بن أبي كثير، واختلف عنه علىٰ أربعة أوجه:

الأول: يحيىٰ، عن زيد بن سلام، عن جده ممطور أبي سلام، عن أبي مالك الأشعري.

وهذه رواية: أبان بن يزيد العطار، وعلي بن المبارك، وموسىٰ بن خلف العَمِّي.

الثاني: يحيىٰ، عن ابن مُعانق أو أبي مُعانق، عن أبي مالك الأشعري.

وهذه رواية: معمر بن راشد.

الثالث: يحيىٰ، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وهذه رواية: عمر بن راشد اليمامي، وهو ضعيف، خصوصًا في يحيىٰ بن أبي كثير، فقد نص أحمد والبخاري والبزار وابن عدي وغيرهم علىٰ نكارة روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير، وسأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الوجه فقال: «هذا حديث منكر -يعني: بهذا الإسناد-، وعمر بن راشد ضعيف الحديث»(١).

الرابع: يحيىٰ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ١٠٧)، العلل لابن أبي حاتم (١٠٦٣)، الكامل لابن عدي (٦/ ٢٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٢٥).

وهذه رواية: سويد اليمامي، قال البزار عن روايته هذه: «سويد ليس بالقوي، ولا يُحفظ هذا من حديث يحيىٰ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، إلا من حديث سويد، ولم يتابَع عليه».

والراجح هو الوجه الأول، لاجتماع ثلاثة من الثقات من أصحاب يحيىٰ بن أبي كثير عليه[(١)]، ورجح هذا الوجه مسلمٌ فأودعه في صحيحه، وكذلك الدارقطني، ذكر الوجهين الأول والثاني ثم قال: «وحديث أبي سلام أشبه بالصواب»[(٢)].

والحديث من وجهه الراجح صحيح، أخرجه مسلم في صحيحه، وإنما ذكرت هذا الاختلاف لأنه داخل الكتب الستة، والله أعلم.



(١) تقريب التهذيب (١٤٤، ٤٨٢١، ٧٠٠٧).
(٢) العلل للدارقطني (١١٨٣).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٨٧] ولهما عن زيد بن خالد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: صلىٰ لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية علىٰ إثر سماء كانت من الليل، ... الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (١٠٣٨): حدثنا إسماعيل، حدثني مالك، عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن زيد بن خالد الجهني، أنه قال: صلىٰ لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية علىٰ إثر سماءٍ كانت من الليلة، فلما انصرف النبي ﷺ أقبل علىٰ الناس، فقال: «**هل تدرون ماذا قال ربكم؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب**».

التخريج:

* أخرجه البخاري (٨٤٦)، وأبو داود (٣٩٠٦)، عن **عبد الله بن مسلمة القَعْنَبي**،

- ومسلم (٧١)، عن **يحيىٰ ين يحيىٰ النيسابوري**،

كلاهما (القعنبي، ويحيىٰ بن يحيىٰ)، عن مالك بن أنس وهو في موطئه[١]، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٧٥٠٣)، والنسائي (١٥٢٥)، من طريق **سفيان بن عيينة**،

---

(١) رواية القعنبي (٥٠٥)، رواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي (٥١٦).

- والبخاري (٤١٤٧)، من طريق **سليمان بن بلال**،

كلاهما (ابن عيينة، وسليمان بن بلال)، عن صالح بن كيسان، به بنحوه.

الدراسة:

الحديث متفق عليه.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٨٨] ولهما من حديث ابن عباس بمعناه، وفيه: «قال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا» . . . الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٧٣): حدثني عباس بن عبد العظيم العَنبري، حدثنا النضر بن محمد، حدثنا عكرمة -وهو ابن عمار-، حدثنا أبو زُمَيل، قال: حدثني ابن عباس، قال: مُطر الناس علىٰ عهد النبي ﷺ، فقال: النبي ﷺ: «**أصبح من الناس شاكر ومنهم كافر، قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صَدَقَ نوءُ كذا وكذا**» قال: فنزلت هذه الآية: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ حتىٰ بلغ: ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٧٥-٨٢].

التخريج:

* الحديث انفرد به مسلم من أصحاب الكتب الستة.

الدراسة:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه.

قال الشيخ سليمان بن عبد الله: «قوله: "ولهما" الحديث لمسلم فقط»(١).



(١) تيسير العزيز الحميد (٢/ ٨١٤).



باب قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٨٩] عن أنس: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدُكم حتىٰ أكونَ أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»، أخرجاه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (١٥): حدثنا آدم، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: قال النبي ﷺ: **«لا يؤمن أحدكم حتىٰ أكونَ أحبَّ إليه من والده وولده والناس أجمعين»**.

التخريج:

* أخرجه مسلم (٤٤)، وابن ماجه (٦٧)، من طريق **محمد بن جعفر غُنْدَر**،

- والنسائي (٥٠١٣)، من طريق **بشر بن المفضَّل**،

كلاهما (غُنْدَر، وبشر بن المفضل)، عن شعبة بن الحجاج، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤)، والنسائي (٥٠١٤)، من طريق **عبد العزيز بن صهيب**، عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بنحوه،

ولفظه: «حتىٰ أكونَ أحب إليه من أهله وماله والناس أجمعين».

الدراسة:

الحديث متفق عليه.



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٩٠] ولهما عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثٌ من كُنّ فيه وَجَدَ حلاوةَ الإيمان، . . .» الحديث، وفي رواية: «لا يجد أحدٌ حلاوةَ الإيمان حتىٰ . . .» إلىٰ آخره.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٢١):

حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: **«ثلاثٌ من كُنّ فيه وَجَدَ حلاوةَ الإيمان: مَن كان اللهُ ورسولُه أحب إليه مما سواهما، ومَن أحب عبدًا لا يُحبه إلا لله عز وجل، ومَن يكرهُ أن يعود في الكفر -بعد إذْ أنقذه الله منه- كما يكره أن يُلقَىٰ في النار».**

التخريج:

* أخرجه البخاري (٦٠٤١)، عن **آدم بن أبي إياس،**

- ومسلم (٤٣)، وابن ماجه (٤٠٣٣)، من طريق **محمد بن جعفر غُنْدَر،**

- والنسائي (٤٩٨٨)، من طريق **عبد الله بن المبارك،**

ثلاثتهم (آدم، وغُنْدَر، وابن المبارك)، عن شعبة، به بنحوه،

ولفظ آدم: «**لا يجد أحد حلاوة الإيمان حتىٰ** . . .»، وهي الرواية التي ذكرها المؤلف.

* وأخرجه البخاري (١٦، ٦٩٤١)، ومسلم (٤٣)، والترمذي (٢٦٢٤)، من طريق **أبي قِلابة الجَرْمي،**

- ومسلم (٤٣)، من طريق **ثابت البناني،**

- والنسائي (٤٩٨٧)، من طريق **طلق بن حبيب،**

- والنسائي (٤٩٨٩)، من طريق **حميد الطويل،**

أربعتهم (أبو قِلابة، وثابت، وطلق بن حبيب، وحميد)، عن أنس رضي الله عنه بنحوه،

ولفظ طلق في الخصلة الثانية: «**وأن يُحب في الله، وأن يُبغضَ في الله**»،

ولفظ ثابت في آخره: «**من أن يرجع يهوديًا أو نصرانيًا**».

الدراسة:

الحديث متفق عليه، قال الترمذي بعد تخريجه من طريق أبي قِلابة: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح».



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٩١] وعن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: «من أحب في الله، وأبغض في الله، ووالىٰ في الله، وعادىٰ في الله، فإنما تنال ولاية الله بذلك . . .»، رواه ابن جرير[١].

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام عبد الله بن المبارك في الزهد (٣٥٣): أخبرنا سفيان، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: «أَحِبَّ لله، وأَبغِض لله، وعادِ في الله، ووال في الله، فإنه لا تُنَال ولايةُ الله إلا بذلك، ولا يجدُ رجلٌ طعمَ الإيمان -وإن كثُرت صلاتُه وصيامُه- حتىٰ يكونَ كذلك، وقد صارت مؤاخاةُ الناس اليوم في أمر الدنيا، وذلك ما لا يجزئ[٢] عن أهله شيئًا يوم القيامة».

التخريج:

* أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/ح١٣٥٣٧)، وأبو نعيم في الحلية (٣١٢/١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٠٦٩)، من طريق **أبي نعيم الفضل بن دكين**، عن سفيان الثوري، به بنحوه،

لكنه -عند الطبراني وأبي نعيم-: عن الثوري، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر -موقوفًا عند الطبراني، ومرفوعًا عند أبي نعيم-، مقرونًا بحديث: «كن في الدنيا كأنك غريب».

---

(١) عزاه إلىٰ ابن جرير: ابنُ رجب، في «جامع العلوم والحكم» (١٢٥/١)، ولفظه: «أحِبَّ في الله . . .» كما في الإسناد الأصل ومصادر التخريج، وذكر السيوطي هذا الأثر في «الدر المنثور» (٣٣٠/١٤)، مقتصرًا في عزوه إلىٰ ابن أبي شيبة والحكيم الترمذي وابن أبي حاتم، ويحتمل أن يكون في مصنفٍ آخر لابن جرير غير التفسير، أو أنه في إحدىٰ نسخ التفسير، وسبق في آخر دراسة الأثر رقم (٧٢) ما يشير إلىٰ أن في المطبوع من تفسير الطبري سقطًا.

(٢) أشار المحقق إلىٰ نسخة أخرىٰ، فيها: «وذلك لا يُجْدِي عن أهله»، كما في لفظ المؤلف.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٩١٥)، وابن أبي الدنيا في الإخوان (٢٢)، من طريق **محمد بن فضيل**،

- وابن أبي عمر العدني في الإيمان (٦٥)، من طريق **زائدة بن قدامة**،

- ومحمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٣٩٦)، من طريق **يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة**،

- والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٧١٠)، من طريق **إسماعيل بن عُلَيَّة**،

- واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١٦٩١)، من طريق **أبي زياد إسماعيل بن زكريا الخُلْقاني**،

خمستهم (ابن فضيل، وزائدة، ويحيىٰ بن زكريا، وابن عُلَيَّة، وإسماعيل الخُلْقاني)، عن ليث بن أبي سليم، به بنحوه،

ولم يذكر ابن فضيل وابن عُلَيَّة آخره: «وقد صارت مؤاخاة الناس اليوم . . .»،

وزاد زائدة ويحيىٰ بن زكريا والخُلْقاني في آخره: ثم قرأ ابن عباس هاتين الآيتين: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقرأ: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧].

الدراسة:

هذا الأثر يرويه ليث بن أبي سليم، ورواه عنه ستة: سفيان الثوري، ومحمد بن فضيل، وزائدة بن قدامة، ويحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة، وإسماعيل بن عُلَيَّة، وإسماعيل بن زكريا الخُلْقاني، ووقع اختلاف نازل علىٰ أحد الرواة عن الثوري.

فرواه عن الثوري: ابن المبارك، وأبو نعيم الفضل بن دكين.

ورواه عن أبي نعيم الفضل بن دكين: أبو الحسن علي بن عبد العزيز البغوي، ووقع علىٰ أبي الحسن البغوي اختلاف علىٰ وجهين:

الأول: جَعْله عن مجاهد، عن ابن عمر.

وهذه رواية الطبراني

الثاني: جَعْله عن مجاهد، عن ابن عباس.

وهذه رواية أبي بكر أحمد بن إسحاق الصِّبْغي الفقيه.

والصحيح عن أبي الحسن البغوي هو الوجه الثاني، والظاهر أن الوجه الأول وهم من الطبراني، ذلك أن الطبراني يرويه مقرونًا بحديث آخر لليث بن أبي سليم، وهو حديث: «كن في الدنيا كأنك غريب»، فيظهر أنه أدرج هذا الحديث «أَحِبّ في الله» بحديث ليث بن أبي سليم الآخر.

والحديث الأخر: «كن في الدنيا كأنك غريب»، يرويه جماعة من أصحاب الثوري الثقات، عن الثوري، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عمر، مستقلًا دون إقرانه بالحديث موضع الدراسة: «أَحِبّ في الله»[(١)].

ورواه جماعة من أصحاب ليث بن أبي سليم كذلك[(٢)].

وبهذا يتضح سياق أبي نعيم الأصبهاني للحديث في «الحلية»، حيث روىٰ من طريق حماد بن زيد وزائدة وزهير، وقرنهم بروايته عن الطبراني بإسناده إلىٰ الثوري، فساق حديث: «أَحب في الله»، مقرونًا بحديث: «كن في الدنيا كأنك غريب»، وجعلهما من حديث ابن عمر، ثم قال: «لم يذكر حماد وزهير وزائدة

(١) منهم: ابن المبارك، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع، الزهد لابن المبارك (١٣)، الترمذي (٢٣٣٣)، مسند أحمد (٤٧٦٤).

(٢) منهم: حماد بن زيد، وأبو معاوية الضرير، ومحمد بن فضيل، وزائدة بن قدامة، والحسن بن حر، وغيرهم، الترمذي (٢٣٣٣)، ابن ماجه (٤١١٤)، مسند أحمد (٥٠٠٢)، مسند المشايخ للحارث بن أبي أسامة -مع حاشيته- (١٠٠)، مسند الروياني (١٤١٧)، شعب الإيمان (٩٧٦٦)، الزهد الكبير للبيهقي (٤٦٥).

قولَه في الموالاة والمعاداة، ووافقوه في الباقي»، يعني بذلك: أنهم يقتصرون علىٰ حديث «كن في الدنيا كأنك غريب».

فالصحيح في حديث «أَحِبّ في الله» أنه من حديث ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس، وفي حديث «كن في الدنيا كأنك غريب» أنه من حديث ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر، والظاهر أن الوهم من الطبراني حين ساقهما بإسناد واحد.

❖ وليث بن أبي سليم، تقدمت ترجمته، وأنه صدوق في نفسه، سيئ الحفظ مضطرب الحديث، وتقدم قول الذهبي أن حديث ليث يُروىٰ في الشواهد والاعتبار، وفي الرغائب والفضائل، أما في الواجبات فلا[1]، وقد سمع من مجاهد[2].

❖ ومجاهد بن جبر المكي تابعي ثقة إمام[3]، مكثر عن ابن عباس، وروايته عنه مشهورة في الصحيحين وغيرهما.

والخلاصة: أن هذا الأثر ضعيف لحال ليث بن أبي سليم، وأحاديثه مع ذلك تصلح في الشواهد والفضائل ونحوها كما سبق ذلك عن الذهبي.

وتقدم أن هذا الأثر رواه عن ليث بن أبي سليم ستة من أصحابه، ولم يتبين في روايته اضطراب أو إشكال، فالحديث علىٰ ذلك صالح للرواية اعتبارًا واستئناسًا، والله أعلم.

❖ وهناك رواية لمجاهد علقها ابن عبد البر، تحتمل أن تكون علة لحديث ليث بن أبي سليم هذا، قال ابن عبد البر: «ورورىٰ مجاهد بن جبر، وأبو صالح السمان، جميعًا عن عبد الله بن ضمرة، عن كعب، قال: «من

---

(١) سير أعلام النبلاء (٦/ ١٨٤)، وسبقت ترجمته في دراسة الأثر رقم (٢١)، وفيها نقد ما ذكر أنه اختلط في آخره عمره.

(٢) التاريخ الكبير (٧/ ٢٤٦).

(٣) تقريب التهذيب (٦٥٢٣).

أحب في الله، وأبغض في الله، وأعطىٰ في الله، ومنع لله، فقد استكمل الإيمان»»[(١)].

لكني لم أقف علىٰ رواية مجاهد هذه التي علقها ابن عبد البر، فلم أتبين راويها عن مجاهد ولا لفظها حتىٰ يمكن مقارنتها بحديث ليث بن أبي سليم، وحديثُ كعب الأحبار هذا مشهورٌ من طريق أبي صالح السمان ذكوان، عن عبد الله بن ضمرة السلولي، عن كعب الأحبار، رواه عن أبي صالح السمان جماعة، منهم: الأعمش، وعاصم بن أبي النجود -في رواية الجماعة عنه-[(٢)].

ورواه الوليد بن عبد الله بن أبي ثور، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهو منكر، والوليد ضعيف[(٣)].

وقد ورد في هذا المعنىٰ أحاديث أخرىٰ عن ليث بن أبي سليم، وعن مجاهد، وعن ابن عباس، والظاهر أنها أحاديث مستقلة، فلا تكون علة للحديث في حال اختلاف الإسناد.

❖ فمنها ما رواه ليث بن أبي سليم -في بعض الروايات عنه-، عن عمرو بن مرة، عن معاوية بن سويد بن مقرن، عن البراء بن عازب، عن النبي ﷺ قال: «**أوثق عرىٰ الإيمان: الحب في الله، والبغض في الله**»، ورواه ليث -في روايات أخرىٰ عنه- ولم يذكر معاوية[(٤)].

(١) التمهيد (٩/ ٢٤٥)، وتصحف في المطبوع «ضمرة» إلىٰ «جمرة».

(٢) الزهد لوكيع (٣٣٥)، مصنف ابن أبي شيبة (٣١٠٧٧)، الإيمان للعدني (ص٦٨)، تعظيم قدر الصلاة (٣٢٦، ٣٩٧)، السنة للخلال (١٥٤٦، ١٦١٩-١٦٢٠)، اعتقاد أهل السنة للالكائي (١٧٢٤)، حلية الأولياء (٦/ ١٥، ٣١).

(٣) تعظيم قدر الصلاة (٣٩٨)، تقريب التهذيب (٧٤٨١).

(٤) مسند أحمد (١٨٥٢٤)، مصنف ابن أبي شيبة (٣١٠٥٩)، تعظيم قدر الصلاة (٣٩٣) الإخوان لابن أبي الدنيا (١) الغيلانيات (١٠٩٤)، تاريخ بغداد (١٣/ ٢٧٢).

ورواه أبو اليسع المكفوف، عن عمرو بن مرة، واختُلف عن أبي اليسع علىٰ ثلاثة أوجه، كلها مخالفة لرواية ليث بن أبي سليم[(١)].

وهذا الحديث هو حديث آخر لليث بن أبي سليم، ويؤيد ذلك أن مِنْ رواتِه عن ليث: إسماعيل بن عُلَيَّة، ومحمد بن فضيل، وإسماعيل بن زكريا الخُلْقاني، وهم ممن روىٰ عن ليث الحديث الأول موضع الدراسة.

❖ ومنها ما رواه يزيد بن أبي زياد -في بعض الروايات عنه-، عن مجاهد، عن رجل، عن أبي ذر ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**أفضلُ الأعمال: الحب في الله، والبغض في الله**»، ورواه يزيد -في روايات أخرىٰ عنه-، بإسقاط الرجل المبهم[(٢)].

ورواه زُبَيد بن الحارث اليامي، عن مجاهد، موقوفًا عليه من قوله، ولفظه: «أوثق عرىٰ الإيمان: الحب في الله، والبغض في الله»[(٣)]، **وهو الصحيح عن مجاهد**، فزبيد اليامي ثقة ثبت، ويزيد بن أبي زياد ضعيف[(٤)]، وقد اضطرب يزيد في هذا الحديث.

وهذا الحديث صحيح عن مجاهد من قوله، وهو حديث آخر لمجاهد مغاير للحديث محل الدراسة فيما يظهر لي.

❖ ومنها ما رواه معتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه، عن حَنَش -وهو الحسين بن قيس الرحبي-، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال لأبي ذر: «**أيُّ عرىٰ الإيمان أوثق؟**»، قال: الله ورسوله أعلم، قال: «**الموالاة في الله، والمعاداة في الله، والحب في الله، والبغض في الله**»[(٥)]،

---

(١) الزهد لوكيع (٣٢٩)، التاريخ الكبير للبخاري (٩/ ٨٢)، أطراف الغرائب والأفراد (٢٣٢).

(٢) سنن أبي داود (٤٥٩٩)، مسند أحمد (٢١٣٠٣)، مسند البزار (٤٠٧٦)، تعظيم قدر الصلاة للمروزي (٣٩٤)، الترغيب في فضائل الأعمال لابن شاهين (٤٩٨)، تاريخ بغداد (٧/ ٤٢٧).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٣١٠٦٠)، تعظيم قدر الصلاة للمروزي (٣٩٩).

(٤) تقريب التهذيب (٢٠٠٠، ٧٧٦٨).

(٥) المعجم الكبير للطبراني (١١٥٣٧)، شعب الإيمان للبيهقي (٩٠٦٨)، شرح السنة للبغوي (٣٤٦٨).

والحسين بن قيس لقبه حَنَش متروك الحديث، وحديثه لا يُعتبر به، وهو يروي عن عكرمة، عن ابن عباس، أحاديث منكرة[1]، والله أعلم.



(١) المجروحين (١/ ٢٤٣)، الكامل لابن عدي (٣/ ٢١٨)، تقريب التهذيب (١٣٥١).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٩٢] وقال ابن عباس في قوله تعالىٰ: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البَقَرَة: ١٦٦]، قال: «الـمَوَدَّة».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام الطبري في تفسيره (٣/ ٢٧): حدثني محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، عن عيسىٰ، قال: أخبرني قيس بن سعد، عن عطاء، عن ابن عباس، في قول الله تعالىٰ ذكره: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾، قال: «الـمَوَدَّة».

التخريج:

* أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٢٧٨)، عن **يعقوب بن عبيد النَّهْرِتيري**،

- والحاكم (٣٠٧٦)، من طريق **أبي قِلابة الرَّقَاشي عبد الملك بن محمد**،

كلاهما (النَّهْرِتيري، وأبو قِلابة الرَّقَاشي)، عن أبي عاصم النبيل الضحاك بن مَخْلَد، به بمثله،

وفي رواية النَّهْرِتيري: عيسىٰ -يعني ابن ميمون-، وفي رواية أبي قِلابة: عيسىٰ بن أبي عيسىٰ.

الدراسة:

هذا الأثر يرويه أبو عاصم النبيل، عن عيسىٰ بن ميمون بن دايَة الجُرَشي، عن قيس بن سعد، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس.

❖ وأبو عاصم النبيل الضحاك بن مَخْلَد ثقة ثبت، روىٰ له الجماعة[١].

---

(١) تقريب التهذيب (٢٩٩٤).

❖ وعيسىٰ وقع في تعيينه اختلاف، الصحيح أنه ابن ميمون بن دايَة الجُرَشي المكي، كما في رواية النَّهْرتِيري، ولعله تفسيرٌ من ابن أبي حاتم، ويؤيد كونه ابن ميمون: أن أبا عاصم -كما سيأتي- يروي عن ابن ميمون الجُرَشي تفسيرًا، وأن البخاري وابن أبي حاتم ذَكَرا في شيوخ ابن ميمون قيسَ بن سعد، وذكَرَا أبا عاصم في الرواة عنه[(١)]، وابنُ ميمون بلديُّ قيسِ بن سعد، فكلاهما مكيان.

وأما عيسىٰ بن أبي عيسىٰ فقد سبق أنه ورد التصريح به كذلك في رواية أبي قِلابة الرَّقَاشي، وأبو قِلابة الرَّقَاشي قال عنه الدارقطني: «كثير الخطأ في الأسانيد والمتون، كان يُحدِّث من حفظه فكثرت الأوهام منه»[(٢)].

وهناك أكثر من راو يسمىٰ عيسىٰ بن أبي عيسىٰ، ذكر الخطيب البغدادي منهم تسعة، أقربهم احتمالًا -علىٰ فرض صحته- هو عيسىٰ بن أبي عيسىٰ الحناط الكوفي المدني، وهو متروك[(٣)]، لكن كونه هو المراد في الإسناد بعيدٌ عند النظر في ترجمته وشيوخه وتلاميذه مقارنةً بعيسىٰ بن ميمون الجُرَشي، فالصحيح أنه ابن ميمون الجُرَشي.

❖ وعيسىٰ بن ميمون بن دايَة الجُرَشي المكي ثقة، وهو يروي تفسيرًا يرويه عنه أبو عاصم، قال ابن الجنيد: «سألت يحيىٰ (يعني ابن معين) عن عيسىٰ بن ميمون الجُرَشي الذي روىٰ عنه أبو عاصم التفسير، فقال: ليس به بأس»، قال الذهبي: «له تفسير صغير»[(٤)].

وهو غير عيسىٰ بن ميمون المدني الواسطي، صاحب محمد بن كعب، والقاسم بن محمد، فهو منكر الحديث، وقد نص ابن معين، والبخاري،

---

(١) التاريخ الكبير (٦/ ٤٠١)، الجرح والتعديل (٦/ ٢٨٧).
(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ١٧٨).
(٣) المتفق والمفترق (٣/ ١٥٨٨)، تقريب التهذيب (٥٣٥٢).
(٤) سؤالات ابن الجنيد (٤٩٠)، تهذيب الكمال (٤٦٦٦)، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٢٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٦٩)، تقريب التهذيب (٥٣٦٩).

وأبو زرعة، وأبو حاتم، والترمذي، وابن حبان، والدارقطني، والخطيب البغدادي، وغيرهم علىٰ التفريق بينهما، إلا أن ابن عدي وقع له ما يُوهِم أنه يجعلهما راويًا واحدًا، فقد نسب هذا الضعيف أنه الجُرَشي[(١)]، والجُرَشي هو الأول الثقة، وهو الذي يروي عن قيس بن سعد، ويروي عنه أبو عاصم النبيل، والله أعلم.

❖ وقيس بن سعد المكي أبو عبد الملك، ثقة، من أصحاب عطاء بن أبي رباح، قال ابن المديني: «كان قيس بن سعد في عطاء، مثل زياد الأعلم في الحسن»، وابن المديني جعل زياد الأعلم في طبقة متقدمة من ثقات أصحاب الحسن[(٢)].

❖ وعطاء بن أبي رباح، قال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل، قيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه»، وقد تركه قيس بن سعد بأخرة كما نص عليه ابن المديني، وسئل عن ذلك قيس بن سعد نفسُه فقال عن عطاء: «إنه نسي أو تغير، فكدت أن أفسد سماعي منه»[(٣)].

وقد سمع أبو عاصم من عيسىٰ بن ميمون هذا الأثر -كما في رواية النَّهْرتِيري، وأبي قِلابة الرقَاشي-، وسمعه عيسىٰ من قيس بن سعد -كما في الإسناد الأصل، ورواية النَّهْرتِيري-، وقد صح لقيس بن سعد أصل سماعه من عطاء وكثرة مجالسته له كما سبق في قوله: «كدت أن أفسد سماعي منه»، وسماع عطاء بن أبي رباح من ابن عباس مشهور في الصحيحين وغيرهما.

---

(١) وابن معين يرىٰ أنهم ثلاثة: الجُرَشي، وصاحب القاسم بن محمد، وصاحب محمد بن كعب، والجمهور علىٰ أن صاحب القاسم وصاحب ابن كعب راوٍ واحد، تاريخ الدوري عن ابن معين (٢٣٧، ٣٩٤٩)، سؤالات ابن الجنيد (١٢٥)، التاريخ الكبير (٦/ ٤٠١)، أسئلة البرذعي لأبي زرعة (٢/ ٣٩٧)، جامع الترمذي (١٠٨٩)، الجرح والتعديل (٦/ ٢٨٧)، الثقات (٨/ ٤٨٩)، الكامل (٦/ ٤١٨)، الضعفاء للدارقطني (٤١٤)، المتفق والمفترق (٣/ ١٥٩٣).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٥٣)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٤٩)، تقريب التهذيب (٥٦١٢).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٥٣)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٠٣)، تقريب التهذيب (٤٦٢٣).

والخلاصة: أن الأثر صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الحاكم بعد تخريجه: «هذا حديث صحيح الإسناد»، وقد ضعفه ابنُ حجر بقوله: «وصله عبد بن حميد، والطبري، وابن أبي حاتم، بسند ضعيف: عن ابن عباس، قال: «المودة»»[1]، ولم أتبين سبب تضعيف ابن حجر له، إلا أن يكون حَمَل عيسىٰ في الإسناد علىٰ أنه عيسىٰ بن أبي عيسىٰ الحناط، أو عيسىٰ بن ميمون الواسطي، مع أن ابن حجر لم يعزه إلىٰ الحاكم الذي جاء عنده رواية أبي قِلابة الرقَاشي وفيها تسمية الراوي: عيسىٰ بن أبي عيسىٰ -كما سبق-، فالله أعلم بمراد ابن حجر، والأثر صحيح بحسب ما ظهر لي، والله أعلم.



(١) فتح الباري (١١/٣٩٣)، ولم يورد إسناده، وأورد في تغليق التعليق (٥/١٨١) إسناد ابن أبي حاتم، وفيه تصريح سماع عيسىٰ بن ميمون من قيس بن سعد، وهو في مطبوع تفسير ابن أبي حاتم بالعنعنة.

باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٩٣] عن أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «إن من ضَعف اليقين أن تُرضي الناسَ بسَخَط الله، وأن تَحمدَهم علىٰ رزق الله، وأن تذمهم علىٰ ما لم يؤتك الله، إن رزقَ الله لا يجرُّه حرصُ حريص، ولا يردُّه كراهية كاره».

نص الحديث وإسناده:

قال أبو الفرج المعافىٰ بن زكريا النهرواني في «الجليس الصالح الكافي» (١/ ٢٦٢): حدثنا الحسن بن محمد بن شعبة الأنصاري، حدثنا علي بن محمد السُّدِّي، قال: حدثنا أبي محمد بن مروان بن عبد الله بن إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي مولىٰ عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، قال: حدثني عمرو بن قيس المُلَائي، عن عطية بن سعد العوفي، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن من ضَعْفِ اليقين أن تُرضي الناسَ بسَخَط الله، وأن تَحمدَهم علىٰ رزقِ الله، وأن تذمهم علىٰ ما لم يؤتك الله، إن رزقَ الله لا يجرُّه حرصُ حريص، ولا يردُّه كُره كاره، إن الله بحكمته وجلالته جعل الرَّوْحَ والفَرَجَ في الرضا واليقين، وجعل الغمَ والحَزَنَ في الشك والسخط».**

التخريج:

* أخرجه القاضي أبو بكر بن حيان الأزدي الموصلي في حديثه (مخطوط: ل١٠١/ب)، عن **أبي محمد عبد الله بن محمد بن ناجية البربري مولىٰ بني هاشم،**

- وأبو نعيم في الحلية (٥/١٠٦، ١٠/٤١)، من طريق **محمد بن الحسين بن حفص الأُشناني**،

- والبيهقي في شعب الإيمان (٢٠٣)، من طريق **علي بن روحان العسكري**،

ثلاثتهم (ابن ناجية، والأُشناني، والعسكري)، عن علي بن مروان السُّدِّي، به بنحوه.

* وأخرجه السلمي في طبقات الصوفية (ص٦٨)، وأبو نعيم في الحلية (١٠/٤١)، من طريق **أبي يزيد البسطامي طيفور بن عيسىٰ**،

- والبيهقي في شعب الإيمان (٢٠٣)، والسِّلَفي في الطيوريات (١١٤٢)[(١)]، من طريق **موسىٰ بن بلال الكوفي**[(٢)]،

كلاهما (البسطامي، وموسىٰ)، عن أبي عبد الرحمن محمد بن مروان السُّدِّي، به بنحوه.

الدراسة:

الحديث يرويه محمد بن مروان السُّدِّي، وروي عنه من ثلاثة طرق:

١- من طريق ابنه علي بن محمد بن مروان السُّدِّي، وهو ثابت عن علي هذا، رواه عنه أربعة كما سبق في التخريج، وأشار أبو نعيم إلىٰ أن علي بن محمد قد تفرد به.

٢- ومن طريق أبي يزيد البسطامي، وهو غريب عنه، نص أبو نعيم علىٰ أن هذا الطريق قد رُكّب علىٰ أبي يزيد البسطامي، وأن المتهم به هو شيخ أبي نعيم، وهو أحمد بن الحسين بن محمد بن سهل أبو الفتح يُعرف

---

(١) وطريق أبي يزيد البسطامي السابق موجود في الطيوريات، لكنه دخل في هذا الطريق، فصار إسناده مشكلًا، وهذا الإشكال موجود في مخطوطة الطيوريات نسخة الظاهرية (ل٢٤٦/ب)، وقد أشار محققا الطيوريات إلىٰ كثرة تصحيفات هذه النسخة وسقطها، وعدم إحكامها.

(٢) وقع في الطيوريات: «موسىٰ بن هلال»، والصواب ما أُثبت، بدليل ما سيأتي في دراسة هذا الطريق.

بابن الحمصي، ومدار طريق أبي يزيد البسطامي عليه، قال أبو نعيم عن رواية أبي يزيد البسطامي للأحاديث عمومًا: «وأما الرواية عنه فغير محفوظة، غير أني رأيت شيخًا واعظًا لقيتُه» ثم ذكر هذا الحديث بإسناده إلىٰ أبي يزيد البسطامي، ثم قال: «وهذا الحديث مما رُكّب علىٰ أبي يزيد، والحمل فيه علىٰ شيخنا أبي الفتح، فقد عُثر منه علىٰ غير حديث رَكّبه»، وقال الضياء المقدسي عن أبي الفتح بن الحمصي: «يُتهم بوضع الحديث»[(١)].

٣- ومن طريق موسىٰ بن بلال الكوفي، وموسىٰ بن بلال هذا قال عنه ابن الجوزي: «موسىٰ بن بلال يروي عن أبي عبد الرحمن السُّدِّي، قال الأزدي: ضعيف ساقط»[(٢)]، فهو ضعيف مجهول لا تعتبر روايته.

وبناءً علىٰ ذلك يكون علي بن محمد بن مروان السُّدِّي قد تفرد بهذا الحديث عن أبيه -كما قال أبو نعيم-، وتفرد به أبوه محمد بن مروان السُّدِّي عن عمرو بن قيس المُلَائي.

❖ وعلي بن محمد بن مروان السُّدِّي لم أقف علىٰ ترجمة له، فهو مجهول الحال.

❖ وأبوه محمد بن مروان السُّدِّي، ويعرف بالسُّدِّي الصغير، متهم بالكذب، نص جرير بن عبد الحميد وعبد الله بن نمير وصالح بن محمد البغدادي علىٰ أنه كان يضع الحديث، وقال البخاري وأبو حاتم: «لا يُكتب حديثُه البتة»، وذكر له ابن حبان حديثين ثم قال: «في نسخة كتبنَاها عنه، أكثرُها معمولة»[(٣)].

وقد ضعف البيهقي هذا الحديث بمحمد بن مروان السُّدِّي، إذ قال بعد

---

(١) حلية الأولياء (١٠/ ٤١)، تاريخ بغداد (٥/ ١٤٤)، ميزان الاعتدال (١/ ١٢١)، لسان الميزان (١/ ٤٣٢).

(٢) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣٤٤٣)، ميزان الاعتدال (٤/ ٣٩٦).

(٣) الضعفاء للعقيلي ت: السرساوي (٥/ ٤٩٦)، الجرح والتعديل (٨/ ٨٦)، المجروحين (٢/ ٢٨٦)، تاريخ بغداد (٤/ ٤٦٨)، تهذيب الكمال (٥٥٩٧)، تقريب التهذيب (٦٣٢٤).

تخريج الحديث: «محمد بن مروان ضعيف»، وقال الشيخ الألباني: «موضوع»[(١)].

والخلاصة: أن الحديث ضعيف جدًا؛ لتفرد محمد بن مروان السُّدِّي به، وهو متهم بالكذب، والله أعلم.

❖ وقد روي نحو هذا الحديث عن ابن مسعود مرفوعًا وموقوفًا، وأصح طرقه عن ابن مسعود، ما رواه سفيان بن عيينة، عن أبي هارون المدني موسىٰ بن أبي عيسىٰ، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفًا قال: «من اليقين ألّا ترضي الناس بسخط الله ...» بنحو حديث أبي سعيد بتمامه، وهو منقطع بين أبي هارون وابن مسعود كما قال البيهقي[(٢)].

ورواه أبو قرة موسىٰ بن طارق، عن سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن خيثمة، عن ابن مسعود بنحوه مرفوعًا[(٣)].

وخالفه عبد الرحمن بن مهدي، فرواه مختصرًا عن الثوري، عن زُبَيد بن الحارث اليامي، عن ابن مسعود موقوفًا[(٤)]، مقتصرًا علىٰ آخره: «الرَّوْح والفرج في اليقين والرضا ...»، وهو الصحيح عن الثوري.

ورواه إسماعيل بن أبي خالد، عن زُبَيد، به بنحوه[(٥)]، وهو منقطع، زُبَيد لم يدرك ابن مسعود، نقل العلائي عن ابن المديني أنه ذكر زُبَيدًا فيمن لم يلق أحدًا من الصحابة[(٦)].

---

(١) السلسلة الضعيفة (١٤٨٢).

(٢) الزهد لهناد (٥٣٥)، اليقين لابن أبي الدنيا (٣٢)، الأربعون الصغرىٰ للبيهقي (٥١)، شعب الإيمان (٢٠٥).

(٣) الأربعون الصغرىٰ للبيهقي (٥٠)، شعب الإيمان (٢٠٤).

(٤) الزهد لابن المبارك-زيادات الحسين المروزي (١٠٠٤).

(٥) الزهد لابن المبارك (١٤٣٨)، اليقين لابن أبي الدنيا (٢٣).

(٦) جامع التحصيل (ص١٧٦).

قال الشيخ سليمان بن عبد الله عن حديث أبي سعيد الخدري محل الدراسة: «إسناده ضعيف، ومعناه صحيح»[(١)].

والمعنىٰ الذي أورد المؤلف هذا الحديث من أجله هو وجوب تعلق الخوف والخشية بالله وحده، وهذا المعنىٰ قد جاء في النصوص الشرعية الثابتة ما يدل عليه، ومن ذلك الآيات التي أوردها المؤلف في صدر الباب، والله أعلم.



(١) تيسير العزيز الحميد (٢/٨٥٦).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٩٤] وعن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، أن رسول الله ﷺ قال: «من اِلْتَمس رضا الله بسَخَطِ الناس، رَضِيَ اللهُ عنه وأرضىٰ عنه الناس، ...» الحديث، رواه ابن حبان في صحيحه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام ابن حبان في صحيحه (٢٧٦): أخبرنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا عبد الله بن عمر الجُعْفي، قال: حدثنا عبد الرحمن المحاربي، عن عثمان بن واقد العُمَري، عن أبيه، عن محمد بن المنكدر، عن عروة، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: **«مَنْ اِلْتَمس رضا الله بسَخَطِ الناس، رَضِيَ اللهُ عنه وأرضىٰ الناس عنه، ومن اِلْتَمس رضا الناس بسَخَطِ الله، سَخِطَ اللهُ عليه وأسخط عليه الناس».**

التخريج[(١)]:

* أخرجه مشرق بن عبد الله في حديثه (مخطوط في جوامع الكلم: ٣٢)، من طريق **علي بن الحسن بن ياسين بن جبير البغدادي**، عن عبد الله بن عمر الجُعفي مُشْكُدَانه، به بمثله.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (١٠/٤٨)، عن **أبي مسلم عبد الرحمن بن يونس المستملي**،

- والدارقطني في الأفراد [كما في صفات رب العالمين لابن المحب الصامت (١٧٨٣)، وأطراف الغرائب والأفراد (٦١٥٢)]، من طريق **حيدرة واسمه إسحاق بن إبراهيم العُمَري**،

---

(١) اضطررتُ إلىٰ النزول في الرواة عن أصحاب المتابعات، للاختلافات الواقعة عليهم، ونظرًا لتشعب بعض الاختلافات ربما بيّنتُ الاختلاف بعد الراوي المختلف عليه مباشرة قبل ختم المتابعة.

- والقضاعي في مسند الشهاب (٤٩٩)، من طريق **محمد بن سعيد بن سليمان ابن الأصبهاني**،

- والقضاعي في مسند الشهاب (٥٠٠)، من طريق **علي بن الحسن بن خالد الضبي السمان**،

- والضياء في المنتقىٰ من مسموعات مرو (ل٣٠/أ)، من طريق **عبيد بن إسماعيل الهَبَّاري**،

- وابن المحب الصامت في صفات رب العالمين (٩٤٣)، من طريق **عبيد بن يعيش المَحاملي**،

ستتهم (أبو مسلم المستملي، وحيدرة، وابن الأصبهاني، والضبي السمان، وعبيد بن إسماعيل، وعبيد بن يعيش)، عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي، به بنحوه.

* وأخرجه أحمد في الزهد (٩١٠)، والبخاري في التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (١٠/٤٨)، من طريق أبي داود الطيالسي،

وعبد بن حميد (١٥٢٤)، وابن حبان (٢٧٧)، والبيهقي في الزهد الكبير (٨٩٠)، وابن المحب الصامت في صفات رب العالمين (٩٤٤، ١٧١٠)، من طريق عثمان بن عمر بن فارس،

والبخاري في التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (١٠/٤٨)، ونصر بن إبراهيم المقدسي في حديثه في فضل العلم والمواعظ (ل٢٦١/أ)، من طريق خالد بن الحارث،

وأبو داود في الزهد (٣٢٩)، من طريق محمد بن جعفر غُنْدَر،

والترمذي في العلل الكبير (٦١٦)، والبيهقي في الزهد الكبير (٨٩٢)، من طريق النضر بن شميل،

وأبو القاسم البغوي في الجعديات (١٥٩٣)، والسِّلَفي في المشيخة البغدادية (١٨٠١)، من طريق علي بن الجعد،

والبيهقي في الزهد الكبير -تعليقًا- (٨٩١)، عن عمرو بن مرزوق،

سبعتهم (الطيالسي، وعثمان بن عمر، وخالد بن الحارث، ومحمد بن جعفر، والنضر بن شميل، وابن الجعد، وعمرو بن مرزوق)، عن **شعبة بن الحجاج** -وعلَّقه عن شعبة: البخاريُّ في علل الترمذي الكبير (٦١٦)، والدارقطنيُّ في العلل (٣٥٢٤)-، عن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها موقوفًا[١]،

فخالف عثمانَ بن واقد في إسناده، وفي وقفه،

ولفظه: «من أرضىٰ اللهَ بسخط الناس كفاه اللهُ الناسَ، ومن أسخط الله برضا الناس وَكَلَه اللهُ إلىٰ الناس»،

وجعله الطيالسي -عند البخاري-: عن واقد، عن رجل من آل أبي مليكة،

وجعله خالد بن الحارث -عند البخاري-: عن أبي واقد، عن رجل من آل أبي مليكة،

وجعله خالد بن الحارث -عند نصر المقدسي-: عن واقد، عن رجل من آل أبي مليكة، عن عائشة، لم يذكر القاسم،

ورواه النضر بن شميل -عند الترمذي-: عن شعبة، عن محمد بن عبيد الله بن أبي مليكة، ولم يذكر واقدًا،

وجعله ابن الجعد -عند البغوي-: عن واقد، عمن حدثه، عن القاسم،

وجعله ابن الجعد -عند السِّلَفي-: عن واقد، عن القاسم، لم يذكر واسطة بينهما،

ورواية شعبة -في تعليق البخاري والدارقطني-: عن واقد، عن رجل، عن ابن أبي مليكة،

---

(١) هذا الأصل في رواية شعبة، ووقع عليه اختلاف كما هو مبيّن بعد ذلك.

ورواية عثمان بن عمر -عند عبد بن حميد وابن حبان-، والنضر بن شميل -عند البيهقي-، وابن الجعد -عند السِّلَفي-: عن عائشة مرفوعًا،

ورواية عثمان بن عمر -عند البيهقي، وابن المحب-: عن عائشة مرفوعًا وموقوفًا.

* وأخرجه الترمذي (٢٤١٤)، وابن أبي شيبة (٣٦٨٦٧)، والبيهقي في الزهد الكبير (٨٨٥)، من طريق سفيان الثوري،

والنسائي في الكبرىٰ (١١٨٥٣)، والبلاذري في أنساب الأشراف (٥/ ٣٠)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٨٨)، من طريق عبد الله بن المبارك، وهو في كتابه الزهد (١٩١)،

وأبو داود في الزهد (٣٣٤)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١/ ٥٥٠)، من طريق عبد الله بن وهب وهو في كتابه الجامع «ت: الحمادي» (١٣٥٤)، عن يحيىٰ بن أيوب الغافقي،

والبزار [كشف الأستار (٣٥٦٨)]، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٣٤٣)، من طريق قطبة بن العلاء بن المنهال الغَنَوي، عن أبيه العلاء بن المنهال،

أربعتهم (الثوري، وابن المبارك، ويحيىٰ بن أيوب، والعلاء)، عن **هشام بن عروة**، واختلفوا:

فقال الثوري، وابن المبارك -عند أبي نعيم-، والعلاء بن المنهال: عن **هشام**، عن عروة، عن عائشة،

وقال ابن المبارك -في كتابه الزهد، وعند النسائي-: عن هشام، عن **رجل**، عن عروة، عن عائشة،

وقال ابن المبارك -عند البلاذري-: عن هشام، عن عائشة، لم يذكر الرجل، ولا عروة،

وقال يحيىٰ بن أيوب: عن هشام، عن عون بن عبد الله، عن **عبد الله بن عروة**، عن عروة، عن عائشة،

كلهم أوقفوه على عائشة، إلا ابن المبارك -عند أبي نعيم-، والعلاء بن المنهال،

ولفظ هشام -في رواية الجماعة-: كتبتْ عائشةُ إلىٰ معاوية: «أما بعد: فاتق الله، فإنك إن اتقيتَ اللهَ كفاك الناس، وإن اتقيتَ الناسَ، لم يغنوا عنك من الله شيئًا»،

ولفظ ابن المبارك -عند أبي نعيم-، عن هشام: بنحو لفظ شعبة السابق،

ولفظ العلاء بن المنهال، عن هشام: «مَن طَلَبَ محامدَ الناس بمعاصي الله، عاد حامدُه له ذامًّا».

* وأخرجه الترمذي (٢٤١٤)، وابن راهويه (١١٧٥)، من طريق ابن المبارك وهو في كتابه الزهد (١٩٩)، عن عبد الوهاب بن الورد، **عن رجل من أهل المدينة**،

- وابن المبارك في الزهد (٢٠٠)، عن عنبسة بن سعيد بن الضُّرَيس الرازي،

ووكيع في الزهد (٥٢٣)، وعنه أحمد في الزهد (٩١٧)،

والحميدي في مسنده (٢٦٨)، وأبو داود في الزهد (٣٣٦)، وابن أبي خيثمة في تاريخه-السفر الثالث (١/٢٧٨)، وأبو بكر المعدِّل في أماليه (مخطوط: ل٦/أ)، من طريق سفيان بن عيينة،

وابن أبي شيبة (٣١٢٧٩)، عن عبد الله بن نمير،

والفلاس في العلل (١٤٧)، والخطيب في الكفاية (٢/١١٨)، من طريق معاذ بن معاذ،

وأبو داود في الزهد (٣٣٧)، من طريق عبدة بن سليمان،

وأبو بكر بن خلف وكيع في أخبار القضاة (١/٣٨)، من طريق عبد الله بن إدريس الأودي،

ستتهم (وكيع، وابن عيينة، وابن نمير، ومعاذ، وعبدة، وابن إدريس)، عن زكريا بن أبي زائدة،

كلاهما (عنبسة، وزكريا)، عن عباس بن ذَرِيح، واختلفوا:

فقال عنبسة: عن **عباس بن ذَرِيح**، عن عائشة موقوفًا، لم يذكر واسطة بينهما،

وقال زكريا -في رواية ابن نمير، ومعاذ، وعبدة، وابن إدريس-: عن عباس بن ذَرِيح، عن **عامر الشعبي**، عن عائشة موقوفًا،

ورواه عن زكريا: وكيع فقال: عن زكريا، عن **عامر الشعبي**، عن عائشة موقوفًا، لم يذكر عباس بن ذَرِيح،

ورواه عن زكريا: ابن عيينة -عند الحميدي- بذكر عباس بن ذَرِيح، وعند أبي داود والمعدِّل: بحذفه، ورواه -عند ابن أبي خيثمة- بالوجهين، بذكر عباس وحذفه، وجعله ابن عيينة عن عائشة مرفوعًا،

- وأخرجه أبو أحمد العسكري [كما في المقاصد الحسنة للسخاوي (١٠٨٦)]، من طريق **عطاء بن أبي رباح**،

- والقضاعي في مسند الشهاب (٤٤٧)، والبيهقي في الزهد الكبير (٨٨٩)، من طريق **أبي مالك غَزْوان الغفاري**،

أربعتهم (الرجل من أهل المدينة، والشعبي، وعطاء، وأبو مالك الغفاري)، عن عائشة، مرفوعًا، إلا الشعبي، فإنه أوقفه علىٰ اختلافٍ عنه سبق بيانه[(١)]،

ولفظ الرجل من أهل المدينة: قال: كتب معاويةُ إلىٰ عائشة: أن اكتُبي إليّ بكتاب توصيني فيه، ولا تكثري علي، فكَتبتْ: من عائشة إلىٰ معاوية:

(١) بسبب كثرة الاختلاف وتفرعه في طريق الشعبي قدمتُ بيان الاختلاف الواقع في طريقه عند سياق متابعته.

سلام عليك، أما بعد، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكر الحديث بنحو لفظ شعبة السابق،

ولفظ الشعبي: كتبتْ عائشة رضي الله عنها إلىٰ معاوية رضي الله عنه: «أما بعد، فإنه من يعمل بمعاصي الله يَعُدْ حامدُه من الناس له ذامًا، والسلام»،

ولفظ عطاء: أن معاوية أرسل إلىٰ عائشة: أخبريني بشيء سمعتِه من رسول الله ﷺ، فقالت: سمعتُه يقول: «**من آثر محبة الناس علىٰ محبة الله وَكَلَه إلىٰ الناس**»،

ولفظ أبي مالك: «**من آثر محامدَ الله علىٰ محامد الناس كفاه الله مؤونة الناس**».

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن عائشة من عدة طرق، تشترك بعض الطرق في بعض الاختلافات، فسأضمّ الطرق المشترِكة في الاختلاف الواحد في دراسة واحدة.

وطريق عروة عبارة عن طريقين منفصلين، فلذلك سأوزع دراسته علىٰ طريقين: طريق عروة -رواية واقد بن محمد، عن ابن المنكدر، عن عروة-، وطريق عروة -رواية ابنه هشام عنه-.

❖ **الطريق الأول والثاني: (طريق عروة بن الزبير -رواية واقد بن محمد-، وطريق القاسم بن محمد):**

وهذان الطريقان مدارهما علىٰ واقد بن محمد في اختلاف وقع عليه، فاختُلف عنه علىٰ وجهين رئيسين:

الوجه الأول: واقد، عن محمد بن المنكدر، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: عثمان بن واقد بن محمد.

الوجه الثاني: واقد، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة موقوفًا.

وهذه رواية: شعبة -في رواية الجماعة عنه-.

❖ وقد وقع على شعبة اختلاف طويل، جعلته على قسمين، اختلافٌ في إسناده، واختلافٌ في رفعه ووقفه، **وحاصل الاختلاف على شعبة في إسناده يرجع إلى ثمانية أوجه**(١):

الأول: شعبة، عن واقد بن محمد، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة.

وهذه رواية: أبي داود الطيالسي -فيما رواه عنه أحمد-، ومحمد بن جعفر، والنضر بن شميل -فيما رواه عنه محمد بن عبد العزيز بن أبي رَزْمة-، وعثمان بن عمر بن فارس.

الثاني: شعبة، عن واقد بن محمد، عن رجل من آل أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة.

وهذه رواية: أبي داود الطيالسي -فيما رواه عنه محمود بن غيلان-.

الثالث: شعبة، عن أبي واقد، عن رجل من آل أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة.

وهذه رواية: خالد بن الحارث -فيما رواه عنه قيس بن حفص الدارمي-.

الرابع: شعبة، عن واقد، عن رجل من آل أبي مليكة، عن عائشة.

وهذه رواية: خالد بن الحارث -فيما رواه عنه عبد الله بن عبد الوهاب الحَجَبي-.

الخامس: شعبة، عن محمد بن عبيد الله بن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة.

وهذه رواية: النضر بن شميل -فيما رواه عنه خلاد بن أسلم-.

---

(١) أفردت الاختلاف على شعبة ولم أرفعه للمدار الأعلى لأن بعض الأوجه لا تمر بطريق واقد بن محمد، ولأن الاختلاف على شعبة واسع، والاختلاف على واقد بن محمد منحصر في وجهين إلا ما تفرع من الاختلاف على شعبة.

السادس: شعبة، عن واقد بن محمد، عمن حدثه، عن القاسم، عن عائشة.

وهذه رواية: علي بن الجعد -فيما رواه عنه أبو القاسم البغوي في «الجعديات»-.

السابع: شعبة، عن واقد بن محمد، عن القاسم، عن عائشة.

وهذه رواية: علي بن الجعد -فيما رواه علي بن وصيف، عن أبي القاسم البغوي، عنه-.

الثامن: شعبة، عن واقد، عن رجل، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة.

وهذه رواية شعبة التي علقها عنه: البخاري، والدارقطني.

فتبين أنه وقع اختلاف علىٰ أربعة ممن دون شعبة:

١- فاختُلف عن أبي داود الطيالسي علىٰ الوجهين الأول والثاني، والظاهر صحة الوجهين عنه، فكلاهما من رواية الثقات، الإمام أحمد، ومحمود بن غيلان، وهذا الاختلاف محتمل من أبي داود الطيالسي لأنه كان يحدث من حفظه كثيرًا[(١)]، فربما قال فيه: «ابن أبي مليكة»، وربما قال: «رجل من آل أبي مليكة».

٢- واختُلف عن النضر بن شميل علىٰ الوجهين الأول والخامس، والراويان عنه ثقتان[(٢)]، والظاهر صحة الوجهين عن النضر جميعًا، إلا أن الوجه الخامس أخطأ فيه النضر، فحدث مرة بالصواب ومرةً بالخطأ، سأل الترمذي البخاري عن الوجه الخامس فقال: «أخطأ النضر».

٣- واختُلف عن خالد بن الحارث علىٰ الوجهين الثالث والرابع، والاختلاف علىٰ خالد واقعٌ في موضعين من الإسناد، في تسمية شيخ شعبة،

---

(١) تاريخ بغداد (١٠/ ٣٢)، تقريب التهذيب (٦٥٥٩).

(٢) تقريب التهذيب (١٧٧٠، ٦١٣٢).

هل هو واقد أو أبو واقد، وفي ذكر القاسم وحذفه، والراويان عن خالد: قيس بن حفص الدارمي، وعبد الله بن عبد الوهاب الحَجَبي، كلاهما من الثقات من شيوخ البخاري(١)، ويظهر لي والله أعلم أن الصواب عن خالد بن الحارث في الموضع الأول رواية عبد الله بن عبد الوهاب، وفي الموضع الثاني رواية قيس بن حفص، علىٰ أن الموضع الثاني يحتمل أن يكون وقع سقط في نسخة «حديث نصر المقدسي» -التي فيها رواية الحَجَبي-(٢)، أو كان السقط ممن دون عبد الله بن عبد الوهاب.

فعلىٰ ذلك يكون الراجح عن خالد بن الحارث يرجع إلىٰ الوجه الثاني، وهو وإن لم يكن مرويًا عن خالد في سياق واحد، إلا أن أحد الراويين روىٰ عنه الصواب في موضع، والراوي الآخر روىٰ عنه الصواب في الموضع الثاني، فصح نسبة الوجه الثاني إلىٰ خالد بن الحارث علىٰ ما سبق شرحه.

٤- ورواه علي بن الجعد، ورواه عن علي بن الجعد: أبو القاسم البغوي، واختُلف عن أبي القاسم علىٰ الوجهين السادس والسابع، والصحيح عنه هو الوجه السادس فهو في كتابه «الجعديات» من رواية ابن حَبَابَة البزاز، وهو ثقة(٣)، وأما الوجه السابع فهو من رواية علي بن وصيف، ولم أقف له علىٰ ترجمة، ويحتمل أن يكون وقع سقط في نسخة «المشيخة البغدادية»، فالجزء المتضمن لهذا الحديث لم يُعتَمد فيه إلا علىٰ نسخة وحيدة، وسيأتي أنه اختلف عن أبي القاسم البغوي أيضًا في رفع الحديث ووقفه من هذين الطريقين، ونقدُه هناك مثل نقده هنا.

(١) تهذيب الكمال (٣٤٠٠، ٤٨٩٩)، تقريب التهذيب (٣٤٧٢، ٥٦٠٤).

(٢) ونقل هذا الوجه من «حديث نصر المقدسي» بحذف القاسم من الإسناد: ابن المحب الصامت في «صفات رب العالمين» (١٧٨٣)، إلا أن نسخة «حديث نصر المقدسي» المحفوظة في الظاهرية هي النسخة التي نقل منها ابن المحب فيما يظهر، فقد جاء في آخرها سماعُه بقراءة والده.

(٣) تاريخ بغداد (١٢/١٠٨)، سير أعلام النبلاء (١٦/٥٤٨).

❖ **فتلخص الاختلاف عن شعبة** علىٰ الوجه الأول، والثاني، والسادس، والثامن.

الأول: من رواية أبي داود الطيالسي، ومحمد بن جعفر، والنضر بن شميل، وعثمان بن عمر.

والثاني: من رواية أبي داود الطيالسي مرة أخرىٰ، وخالد بن الحارث.

والسادس: من رواية علي بن الجعد.

والثامن: رواية علقها البخاري والدارقطني، عن شعبة.

وأصح الأوجه عن شعبة هو الوجه الأول، لأنه من رواية الجماعة الثقات، وفيهم محمد بن جعفر غُنْدَر، وهو من أوثق أصحاب شعبة، كان متقنًا عن شعبة وله كتابٌ عنه، قال ابن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غُنْدَر حَكَمٌ بينهم»، وبنحوه قال الفلاس[(١)]، ونسب أبو زرعة وأبو حاتم الوجه الأول إلىٰ شعبة بصيغة الجزم -كما سيأتي-.

ورواة هذا الوجه يروونه: «ابن أبي مليكة»، إلا محمد بن جعفر غُنْدَر، فقد صرح باسمه فقال: «عبد الله بن أبي مليكة»، وروايته معتمدة، لما سبق من تقديمه في شعبة.

ويحتمل صحة الوجه الثاني عن شعبة، فيكون الاختلاف من شعبة في أنه يشك أحيانًا باسم الراوي فيقول فيه: «رجل من آل أبي مليكة».

وأما الوجه السادس فالظاهر أنه من علي بن الجعد، شك في اسم الراوي فأبهم.

وأما الوجه الثامن فلم أقف علىٰ راويه عن شعبة، وقد علقه الدارقطني عن شعبة بصيغة غير جازمة، فحين حكىٰ الاختلاف علىٰ شعبة قال: «وقيل: عن شعبة، عن واقد، عن رجل لم يسمه، عن ابن أبي مليكة»، لكن البخاري

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٥١٣)، معرفة أصحاب شعبة، د. التركي (ص١٣٧).

علقه عن شعبة جازمًا بأن رواية شعبة علىٰ هذا الوجه، فقال -حين سأله الترمذي عن الوجه الخامس-: «أخطأ النضر، إنما روىٰ هذا شعبة، عن واقد بن محمد، عن رجل، عن ابن أبي مليكة».

ويظهر لي أن الوجه الثامن صحيح عن شعبة أيضًا، كما أن الوجه الأول صحيح عنه، وذلك أن واقد بن محمد حدث شعبة علىٰ الوجه الأول، ثم تبين لشعبة أن واقدًا لم يسمعه من ابن أبي مليكة، فكان شعبة ربما رواه عن واقد كما حدثه واقد، وربما نص علىٰ وجود واسطة بين واقد وابن أبي مليكة، وهذا التوجيه الذي ذكرته هو احتمالٌ لم أجد بدًا من قوله؛ بسبب أن الوجه الأول لا شك في ثبوته عن شعبة، فقد رواه عنه جماعة من الثقات، وأثبتَه عن شعبة أبو زرعة وأبو حاتم، ولأن شعبة يُستبعد منه جدًا أن يُسقط واسطة رجل مجهول، ويُجوِّد الإسناد بهذه الصورة، إلا أن يكون نسيانًا، وهذا احتمال آخر، والله تعالىٰ أعلم.

❖ **واختلف علىٰ شعبة في رفعه ووقفه:**

فرواه عنه موقوفًا: أبو داود الطيالسي، وعثمان بن عمر بن فارس -في رواية عنه-، وخالد بن الحارث، ومحمد بن جعفر، والنضر بن شميل -في رواية خلاد بن أسلم عنه-، وعلي بن الجعد -في رواية عنه-، وعمرو بن مرزوق.

ورواه عنه مرفوعًا: عثمان بن عمر بن فارس -في رواية عنه-، والنضر بن شميل -في رواية محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة-، وعلي بن الجعد -في رواية عنه-.

فأما رواية النضر بن شميل فالصحيح عنه رواية خلاد بن أسلم، وأما الثاني فالظاهر أنه وهم ممن دون النضر بن شميل، إما من ابن أبي رزمة أو ممن دونه.

وأما عثمان بن عمر بن فارس فقد صح عنه الوجهان، نص علىٰ ذلك أحد الرواة عنه، وهو الحسن بن مُكرَم، فقد رواه عنه علىٰ الوجهين، وقال: «ربما رفعه عثمان، وربما لم يرفعه»، وهذا اضطراب من عثمان بن عمر.

وأما علي بن الجعد فالصحيح عنه الرواية الموقوفة، وهي من رواية أبي القاسم البغوي عنه في كتابه «الجعديات»، والرواية المرفوعة من رواية علي بن وصيف، عن أبي القاسم البغوي، وقد سبق نقدها في دراسة الاختلاف عن علي بن الجعد في إسناد الحديث.

والصحيح عن شعبة الذي رواه عنه الثقات من أصحابه هو الوجه الأول (الموقوف)، وسيأتي كلام النقاد في ترجيح الوجه الموقوف عن شعبة، وعمن فوقه.

❖ وسبق حكاية الاختلاف عن واقد بن محمد، وأنه اختُلف عنه علىٰ وجهين:

الوجه الأول: عن واقد، عن محمد بن المنكدر، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: عثمان بن واقد بن محمد.

الوجه الثاني: عن واقد، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم بن محمد، عن عائشة موقوفًا.

وهذه رواية: شعبة.

والصحيح عن واقد هو الوجه الثاني؛ لأنه من رواية شعبة، وهو أوثق من عثمان بن واقد، فعثمان «صدوق ربما وهم»(١)، وأشار أبو حاتم -كما سيأتي- إلىٰ أن عبد الرحمن المحاربي تفرد به عن عثمان بن واقد، والمحاربي قال عنه الذهبي: «ثقة يُغرب»، وذكر عبد الله بن الإمام أحمد أن المحاربي

---

(١) تقريب التهذيب (٤٥٥٨).

كان يدلس، وأورد عن أبيه ما يدل علىٰ تدليسه[1]، ولم أقف علىٰ تصريحه بالسماع في هذا الحديث.

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن رواية عثمان بن واقد فقالا: «هذا خطأ، رواه شعبة، عن واقد بن محمد، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة، موقوف، وهو الصحيح، قلت لأبي: الخطأ ممن هو؟ قال: إما من المحاربي، وإما من عثمان»، وقال العقيلي: «ولا يصح في الباب مسندًا، وهو موقوف من قول عائشة»، وقال الدارقطني: «تفرد به عثمان بن واقد، عن أبيه، عن ابن المنكدر» يعني: تفرد به من هذا الوجه، وقال أيضًا بعدما حكىٰ الاختلاف علىٰ واقد: «ورفعُه لا يثبت»[2].

وهاهنا كلمة للبخاري قد يُفهم منها ترجيحه لرواية عثمان بن واقد، ولكنها عند التأمل يظهر منها غير ذلك، وذلك أن الترمذي سأله -كما سبق- عن رواية النضر بن شميل، فقال: «أخطأ النضر، إنما روىٰ هذا شعبة، عن واقد بن محمد، عن رجل، عن ابن أبي مليكة، وروىٰ عثمان بن واقد، عن أبيه، عن ابن المنكدر، عن عروة، عن عائشة، وهذا أصح»، ومراد البخاري فيما يظهر لي: الصحيح عن شعبة فقط، فهو ذكر رواية شعبة الصحيحة، ثم أراد أن يؤكد أصحية هذا الوجه بأن شعبة قد توبع عن شيخه واقد بن محمد، وإن كان خولف في إسناده، فأصل الحديث محفوظ عن واقد، ولذلك لم يعرج البخاري علىٰ كون رواية عثمان بن واقد مرفوعة، فقوله «وهذا أصح»، يعني: أن شعبة يرويه عن واقد، والله أعلم.

---

(١) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٥٥٩٧)، الضعفاء للعقيلي «ت: السرساوي» (٣/ ٥٦٣-٥٦٥)، الكاشف (٣٣٠٥).

(٢) علل ابن أبي حاتم (١٨٠٠)، الضعفاء للعقيلي (٣/ ٣٤٣)، علل الدارقطني (٣٥٢٤)، أطراف الأفراد والغرائب (٦١٥٢)، صفات رب العالمين لابن المحب (١٧٨٣).

وأما الوجه الثامن عن شعبة، وهو إدخال واسطة بين واقد وابن أبي مليكة، فبناء علىٰ ما سبق تقريره: هو ثابت عن شعبة، ولكن لا يمكن نسبته إلىٰ واقد؛ لأنه يحتمل ألّا يكون واقدٌ قد حدث شعبة بهذا الوجه، وإنما عَرَف شعبة أن واقدًا لم يسمعه من ابن أبي مليكة، فصار شعبة ربما أدخل الواسطة.

❖ وواقد بن محمد هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ثقة، لم أقف له علىٰ سماع من عبد الله بن أبي مليكة، لا في هذا الحديث، ولا في غيره، وواقد بن محمد مدني، وابن أبي مليكة مكي(١).

والظاهر أن واقد لم يسمع من ابن أبي مليكة، بل سبق احتمال أن يكون شعبة قد اطلع علىٰ عدم سماع واقد من ابن أبي مليكة، فكان يدخل واسطة بينهما، والله أعلم.

❖ وابن أبي مليكة هو عبد الله بن أبي مليكة -جاء النص علىٰ اسمه في رواية محمد بن جعفر كما سبق-، ثقة فقيه، كان مؤذن ابن الزبير وقاضيه، توفي سنة ١١٧هـ، سمع القاسم بن محمد(٢).

❖ والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ثقة، أحد فقهاء المدينة، سماعه من عائشة مشهور(٣).

وخلاصة طريق (واقد بن محمد): أنه لا يصح من حديث عروة بن الزبير من هذا الوجه، وأن الصحيح فيه أنه من حديث القاسم بن محمد، وأنه موقوف من قول عائشة، وفيه انقطاع بين واقد بن محمد، وبين ابن أبي مليكة، ولكنه صالح للاعتضاد.

❖ **الطريق الثالث (طريق عروة بن الزبير -رواية ابنه هشام بن عروة-):**

---

(١) الطبقات لابن سعد (٨/ ٣٣)، تقريب التهذيب (٧٤٣٩).

(٢) البخاري (٦٥٢٧)، مسلم (١٤٥٣)، تهذيب الكمال (٣٤٠٥)، تقريب التهذيب (٣٤٧٧).

(٣) تقريب التهذيب (٥٥٢٤).

وهذا الطريق يرويه هشام بن عروة، واختُلف عليه في إسناده، وفي رفعه ووقفه، وحاصل الاختلاف عليه في إسناده يرجع إلىٰ أربعة أوجه:

الوجه الأول: هشام، عن عروة، عن عائشة.

وهذه رواية: الثوري، وابن المبارك -فيما رواه عنه سهل بن عبد ربه السندي الرازي-، والعلاء بن المنهال الغَنَوي.

الوجه الثاني: هشام، عن رجل، عن عروة، عن عائشة.

وهذه رواية: ابن المبارك -في كتابه الزهد، وفيما رواه عنه سويد بن نصر-.

الوجه الثالث: هشام، عن عائشة.

وهذه رواية: ابن المبارك -فيما رواه عنه عبد الله بن صالح العجلي-.

الوجه الرابع: هشام، عن عون بن عبد الله، عن عبد الله بن عروة، عن عروة، عن عائشة.

وهذه رواية: يحيىٰ بن أيوب الغافقي.

وتبين من ذلك أنه اختلف عن أحد الرواة عن هشام، وهو ابن المبارك، فاختُلف عنه علىٰ الأوجه الثلاثة الأولىٰ، والصحيح عن ابن المبارك هو الوجه الثاني، لأنه من رواية سويد بن نصر وهو ثقة، ويُعتبر رَاويةً لابن المبارك، ولأنه في كتاب ابن المبارك «الزهد» من رواية الحسين بن الحسن المروزي، وهو ثقة أيضًا[1].

وأما الوجه الأول عن ابن المبارك فلا يصح عنه، وسهل بن عبد ربه السندي لم أقف له علىٰ ترجمة، وظاهرٌ أنه سلك به الجادة، وخالف في موضعين آخرين من الإسناد، فرفع الحديث عن ابن المبارك -كما سيأتي-، وأتىٰ بلفظ آخر -كما سبق في التخريج-، فجاء بلفظ شعبة مخالفًا بذلك

---

(١) الكاشف (١٠٨٣، ٢٢٠١)، تقريب التهذيب (٢٧١٤).

أصحاب ابن المبارك، وكذلك أصحاب هشام، ولهذا قال أبو نعيم بعدما أخرج هذا الوجه: «غريب من حديث هشام بهذا اللفظ».

وأما الوجه الثالث عن ابن المبارك فيحتمل أنه تقصير ممن رواه، فلا يعتد به، والله أعلم.

❖ فبقي من الاختلاف علىٰ هشام:

الوجه الأول: وهو من رواية الثوري، والعلاء بن المنهال الغَنَوي.

والوجه الثاني: وهو من رواية ابن المبارك.

والوجه الرابع: وهو من رواية يحيىٰ بن أيوب الغافقي.

وكل الأوجه ثابتة عن هشام، لأن جميع الأوجه من رواية الثقات في الجملة، إلا رواية العلاء بن المنهال -كما سيأتي نقدها وعدم الاعتداد بها-، ولأن هشام يُحتمل منه مثل هذا الاختلاف من إسقاط الواسطة، وأورد له مسلمٌ في مقدمة صحيحه بعض الأمثلة، وذكر يعقوب بن شيبة أن هشام بن عروة انبسط في الرواية لأهل العراق، وكان يتسهَّل في روايته لهم، ثم قال: «كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكان تسهُّله أن أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه، عن أبيه»، وأدخله الحاكم في المدلسين[(١)].

ويحتمل أن يكون الوجه الأول غير محفوظ عن هشام، ويكون إسقاط الواسطة من الثوري، فإنه كان ربما دلس تدليس التسوية كما نص عليه الخطيب البغدادي، وأورد ما يدل عليه[(٢)].

وعلىٰ كل حال فالوجه الأول فيه إرسال، لم يسمعه هشام من أبيه، سأل ابن أبي حاتم أباه عن رواية العلاء بن المنهال فقال: «روىٰ هذا الحديث

(١) مقدمة صحيح مسلم (ص٣١)، معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٣٥٧)، تاريخ بغداد (١٦/ ٦١) شرح علل الترمذي (٢/ ٤٨٧-٤٨٩، ٦٠٥).

(٢) الكفاية (٢/ ١٥٤).

ابنُ المبارك، عن هشام بن عروة، عن رجل، عن عروة، عن عائشة، قولَها، أنها كتبتْ إلىٰ معاوية: "من التمس رضا المخلوق"، وهذا الصحيح»[(١)].

والوجه الثاني صحيح عن هشام بن عروة، فهو من رواية ابن المبارك، وقد صححه أبو حاتم كما سبق.

والوجه الثالث راويه هو يحيىٰ بن أيوب الغافقي، وهو صدوق ربما أخطأ، وله أوهام ومناكير[(٢)]، ولا يقارن بحفظ الثوري وابن المبارك، إلا أن روايته فيها تصريح وتبيين للواسطة بين هشام، وأبيه، وقد ثبت برواية ابن المبارك أن هشامًا لم يسمعه من أبيه، وفي رواية يحيىٰ بن أيوب قصة وتفاصيل ووعورة في إسناده تشير إلىٰ ضبطه، قال: «عن هشام بن عروة: أن عون بن عبد الله قال: حَدِّثْني عن أبيك، قال: فذهبت أُحدِّثه عن السنن، فقال: لا، غرائب حديثه، فإن عبد الله بن عروة حَدَّثَني، عن عروة، عن عائشة: أنها كتبتْ إلىٰ معاوية بن أبي سفيان: ...»، فذكر الحديث، وذكر معه حديثًا مطولًا عن هشام، في الثناء علىٰ علم عروة بن الزبير وسعته.

وقد رجح الدارقطني رواية يحيىٰ بن أيوب علىٰ رواية ابن المبارك، إلا أن الدارقطني ذكر رواية يحيىٰ بن أيوب علىٰ وجه فيه مغايرة، فإنه ذكر رواية ابن المبارك ثم قال: «وخالفه يحيىٰ بن أيوب، رواه عن هشام، عن عون بن عبد الله بن عنبسة، عن عبد الله بن عنبسة، عن عبد الله بن عروة، عن عائشة، وهو أصح»[(٣)]، ولم أقف علىٰ هذا الوجه الذي ذكره الدارقطني، وإنما وقفت علىٰ رواية يحيىٰ بن أيوب، من رواية عبد الله بن وهب عنه، ورواه عن عبد الله بن وهب خمسة من أصحابه، كلهم علىٰ هذا الوجه، أحدهم

---

(١) علل ابن أبي حاتم (١٨٢٧).
(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٤٢)، تقريب التهذيب (٧٥٦١).
(٣) العلل للدارقطني (٣٥٢٣)، ويحتمل أن يكون «عنبسة» تصحيف من «عتبة».

سحنون بن سعيد في كتاب «الجامع» لابن وهب -كما سبق في التخريج-، والنسخة الموجودة منه في غاية الإتقان والضبط[(١)].

وأخرجه كذلك عن ابن وهب -من رواية اثنين آخرين- البخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي خيثمة في «تاريخه»، مقتصرَين علىٰ أوله إلىٰ قوله: «غرائب حديثه»، وفيه تسميته: «عون بن عبد الله» فقط، دون زيادة «عنبسة»[(٢)].

ولم أقف علىٰ راو اسمه «عون بن عبد الله بن عنبسة»، فيظهر أنه وقع في علل الدارقطني إما تصحيف، أو كانت رواية يحيىٰ بن أيوب من غير طريق ابن وهب، وابن وهب من أوثق الرواة عن يحيىٰ بن أيوب، وهو مصري أيضًا بلديٌّ يحيىٰ بن أيوب، وكثيرٌ من أخطاء يحيىٰ بن أيوب وأوهامُه كانت فيما حدث به خارج مصر، كما أشار إلىٰ ذلك أبو سعيد بن يونس[(٣)].

فالصحيح عن هشام بن عروة هو الوجه الرابع، ويدخل فيه الوجه الأول والثاني، إما بإسقاط الواسطة أو إبهامها، والله أعلم.

❖ **واختلف علىٰ هشام في رفعه ووقفه:**

فرواه عنه موقوفًا: الثوري، وابن المبارك -في رواية الجماعة-، ويحيىٰ بن أيوب.

ورواه عنه مرفوعًا: ابن المبارك -في رواية سهل بن عبد ربه السندي الرازي-، والعلاء بن المنهال الغَنَوي.

وتقدم انتقاد رواية سهل بن عبد ربه عن ابن المبارك في الاختلاف السابق، وأنها منكرة لا تصح عن ابن المبارك، والصحيح عنه الوجه الأول.

---

(١) فهي مكتوبة في آخر القرن الثالث تقريبًا، ومقابلة علىٰ نسخة سحنون نفسه.
(٢) التاريخ الكبير (٧/٣٢)، تاريخ ابن أبي خيثمة-الثالث (٢/٣١٢).
(٣) تهذيب الكمال (٦٧٩٢).

والصحيح عن هشام هو الوجه الأول (الموقوف)، فإنه من رواية الثقات الأثبات عنه، وأما الوجه الثاني فقد أنكره جماعة من الأئمة، منهم أبو حاتم كما سبق، وكذلك البزار بقوله: «لا نعلم أحدًا أسنده إلا قطبة، عن أبيه، ورواه غيره عن هشام، عن أبيه، موقوفًا»، وقال العقيلي: «لا يتابع عليه، ولا يُعرف إلا به، ... ولا يصح في الباب مسندًا، وهو موقوف من قول عائشة»، وانتقده كذلك الدارقطني، والبيهقي، والخطيب البغدادي، وغيرهم[(١)].

وأدخل البخاري قطبة بن العلاء بن المنهال في كتابه الضعفاء، وقال: «عن أبيه، وليس بالقوي عندهم، فيه نظر، ولا يصح حديثه»، فذكر ابن عدي أن البخاري يقصد هذا الحديث بعينه[(٢)].

❖ وهشام بن عروة، وعون وهو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وعبد الله بن عروة بن الزبير، وعروة بن الزبير، كلهم ثقات أثبات، والإسناد متصل، سمع بعضهم من بعض هذا الحديث كما في إسناده، إلا ما بين عبد الله بن عروة وأبيه عروة، وسماعه من أبيه مشهور، وهو أكبر ولد أبيه، وليس بينه وبين أبيه في السن إلا خمس عشرة سنة[(٣)].

وسبق في التخريج أنه اختُلف في لفظه علىٰ هشام، واللفظ الصحيح الذي رواه عنه الثقات -وهم الثوري، وابن المبارك في الصحيح عنه، ويحيىٰ بن أيوب-: أن عائشة كتبتْ إلىٰ معاوية: «أما بعد: فاتق الله، فإنك إن اتقيتَ اللهَ كفاك الناس، وإن اتقيتَ الناسَ، لم يغنوا عنك من الله شيئًا».

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٣٤٣)، علل الدارقطني (٣٥٢٤)، الزهد الكبير (٨٨٨)، المِهْرَوانيات (١٢٧)، كشف الأستار (٣٥٦٨)، وطريق العلاء اشتهر كثيرًا في الأجزاء الحديثية بسبب غرابته، يُنظر تخريج المِهْرَوانيات، د. سعود الجربوعي.

(٢) الضعفاء للبخاري «ت: العماري» (٣٢٠)، الكامل لابن عدي (٧/ ١٨١).

(٣) تهذيب الكمال (٣٤٢٥)، تقريب التهذيب (٣٤٩٩، ٤٥٩٣، ٥٢٥٨، ٧٣٥٢).

وخلاصة هذا الطريق: أنه صحيح من طريق عبد الله بن عروة، عن عروة، عن عائشة موقوفًا.

❖ الطريق الرابع (طريق الرجل من أهل المدينة):

وهذا الطريق يرويه: ابن المبارك، عن عبد الوهاب بن الورد، عن رجل من أهل المدينة.

وعبد الوهاب بن الورد هو وهيب بن الورد في قول الجمهور، قال ذلك ابن سعد، وابن معين -في رواية ابن الجنيد-، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن سفيان، وابن أبي خيثمة، ومحمد بن أحمد المُقَدَّمي، وابن أبي حاتم، وغيرهم[(١)].

وقال ابن معين -في رواية الدوري-: إن عبد الوهاب أخٌ لوهيب، قال الخطيب البغدادي: «كذا روىٰ عباس الدوري، عن يحيىٰ: أن وهيبًا أخو عبد الوهاب، وروىٰ إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عنه خلاف ذلك، (فساق رواية ابن الجنيد، ثم قال:) وهذا هو القول الصحيح، ولعل يحيىٰ بان له فساد القول الأول فرجع عنه»[(٢)].

ووهيب بن الورد ثقة عابد[(٣)]، سمع منه ابن المبارك هذا الحديث.

وشيخ وهيب بن الورد -الذي وصفه بأنه «رجل من أهل المدينة»- مبهم، ولم أجد من عَيَّنَه، وليس في إسناده سماع وهيب بن الورد منه، ولا سماعه هو من عائشة، وبناءً عليه لا يصح هذا الإسناد، لجهالة الرجل المبهم، ولانقطاعه في طبقتين من الإسناد.

---

(١) الطبقات لابن سعد (٨/ ٤٩)، سؤالات ابن الجنيد لابن معين (١٨٢)، العلل لأحمد-رواية عبد الله (٥٢٠)، التاريخ الكبير (٨/ ١٧٧)، تاريخ ابن أبي خيثمة-الثالث (١/ ٢٤٥)، التاريخ للمقدَّمي (٣٥٦)، الجرح والتعديل (٩/ ٣٤)، الثقات (٧/ ٥٥٩)، فتح الباب في الكنىٰ والألقاب لابن منده (٤٤٢)، تهذيب الكمال (٣٦٠٨، ٦٧٧١)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٨١).

(٢) تاريخ الدوري عن ابن معين (٤١٨)، موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٤٤٤).

(٣) تقريب التهذيب (٧٥٣٩)، ومصادر ترجمته في الإحالتين السابقتين.

وهذا الطريق مرفوع، وستأتي مقارنته بالطرق الأخرىٰ.

وخلاصة الطريق: أنه ضعيف للجهالة والانقطاع.

❖ **الطريق الخامس (طريق عامر الشعبي)**:

وهذا الطريق وقع فيه اختلاف علىٰ عباس بن ذَرِيح، وعلىٰ زكريا بن أبي زائدة، وعلىٰ من دون زكريا، وسأبدأ بالاختلاف علىٰ زكريا ومن دونه، ثم أرفع الراجح إلىٰ عباس بن ذَرِيح، لتنوع الاختلافات وعدم اتفاقها.

❖ فاختُلف عن زكريا بن أبي زائدة في إسناده، وفي رفعه ووقفه، **فأما الاختلاف عليه في إسناده فهو علىٰ وجهين**:

الأول: زكريا، عن الشعبي، عن عائشة.

وهذه رواية: وكيع بن الجراح، وابن عيينة -فيما رواه عنه عبد الله بن محمد الزهري، وعبد الجبار بن العلاء، وإبراهيم بن بشر الرمادي في إحدىٰ الروايتين عن إبراهيم-.

الثاني: زكريا، عن عباس بن ذَرِيح، عن الشعبي، عن عائشة.

وهذه رواية: ابن عيينة -فيما رواه عنه الحميدي، وإبراهيم بن بشر الرمادي في إحدىٰ الروايتين عن إبراهيم-، وعبد الله بن نمير، ومعاذ بن معاذ، وعبدة بن سليمان، وعبد الله بن إدريس الأودي.

وتبين بذلك أنه اختُلف عن ابن عيينة علىٰ الوجهين، وهما صحيحان عنه، بدليل رواية إبراهيم بن بشر الرمادي للوجهين جميعًا، ورواه عن إبراهيم بن بشر: ابن أبي خيثمة، وساق الوجهين بسياق واحد: أنه رواة مرةً بذكر عباس بن ذَرِيح، ومرةً بحذفه.

وأما الاختلاف علىٰ زكريا بن أبي زائدة فهو أيضًا صحيح عنه علىٰ الوجهين، فمرة يرويه ويذكر الواسطة، ومرة يدلسه، إذْ هو مدلس، ونص

أبو زرعة وغيره علىٰ أنه كان يدلس عن الشعبي كثيرًا[١]، وقد سمعه من عباس بن ذَرِيح -كما في رواية معاذ بن معاذ-.

فالراجح هو الوجه الثاني، وأما الوجه الأول فقد دلسه زكريا.

وقد روىٰ هذا الحديث نصر بن المغيرة، عن ابن عيينة، قال: كتب معاوية إلىٰ عائشة . . .، فذكر الحديث مرفوعًا، وهي روايةٌ عن ابن عيينة، إلا أني لم أجعله اختلافًا علىٰ ابن عيينة في إسناده؛ لأنه في الحقيقة غير مسند، بل هو حكاية لقصة حديث عائشة، ولذلك قال ابن أبي خيثمة: «كذا حدَّثَنَاه نصرٌ، لم يذكر له إسنادًا»[٢].

❖ **واختُلف عن زكريا في رفعه ووقفه:**

فرواه عنه موقوفًا: وكيع بن الجراح، وعبد الله بن نمير، ومعاذ بن معاذ، وعبدة بن سليمان، وعبد الله بن إدريس الأودي.

ورواه عنه مرفوعًا: ابن عيينة.

والصحيح عن زكريا هو الوجه الأول (الموقوف)؛ لأنه من رواية الثقات وهم جماعة، وفي رواية معاذ بن معاذ مزيد ضبط، فقد كتب إليه زكريا بن أبي زائدة بالحديث، وبقي عنده كتاب ابن أبي زائدة حتىٰ أدركه حفيده الحسن بن المثنىٰ بن معاذ بن معاذ، قال الحسن -بعدما روىٰ الحديث عن عمه عبيد الله بن معاذ، عن معاذ بن معاذ-: «وأنا رأيت الكتاب الذي كتبه ابنُ أبي زائدة إلىٰ أبي».

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٣)، تهذيب الكمال (١٩٩٢).

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة-الثالث (١/ ٢٧٨)، ورواه عن ابن عيينة بغير إسنادٍ أيضًا: ابن أبي سيف المدائني، عند البلاذري في أنساب الأشراف (٥/ ٣٦)، وسيأتي ذكر لحكاية الإسناد عن عائشة في آخر الدراسة.

❖ **وأما الاختلاف عن مدار هذا الطريق وهو عباس بن ذَرِيح فهو علىٰ وجهين:**

الأول: عباس بن ذَرِيح، عن الشعبي، عن عائشة موقوفًا.

وهذه رواية: زكريا بن أبي زائدة.

الثاني: عباس بن ذَرِيح، عن عائشة موقوفًا (ليس فيه واسطة).

وهذه رواية: عنبسة بن سعيد بن الضُّرَيس.

والراجح هو الوجه الأول، والظاهر أن الثاني تقصير، قال العجلي عن عباس بن ذَرِيح: «يرسل عن عائشة لم يدركها»[(١)]، والله أعلم.

وزكريا بن أبي زائدة ثقة، وعباس بن ذَرِيح ثقة[(٢)]، وسبق أن زكريا سمع الحديث من عباس.

وعامر الشعبي ثقة مشهور فقيه فاضل[(٣)]، ولم أقف علىٰ سماع عباس بن ذَرِيح منه[(٤)]، وسماعه منه ممكن، فإن الراوي عن عباس بن ذَرِيح وهو زكريا بن أبي زائدة قد سمع من الشعبي كثيرًا.

وأما سماع الشعبي من عائشة فقد نص ابن معين، وابن المديني، وأبو حاتم، والحاكم، علىٰ أن الشعبي لم يسمع من عائشة، وأثبت أبو داود سماعه منها[(٥)]، وقول الجمهور أقوىٰ.

---

(١) الثقات للعجلي (٨٤٥).

(٢) تقريب التهذيب (٢٠٣٣، ٣١٨٥).

(٣) تقريب التهذيب (٣١٠٩)، وسبقت ترجمته في دراسة الحديث رقم (١).

(٤) جاء سماعه في رواية معاذ بن معاذ فيما رواه عنه الفلاس كما في المطبوع من «علل الفلاس»، إلا أن الرامهرمزي رواه في المحدث الفاصل (ص٤٤٩) من طريق الفلاس: وفيه: «حدّث» بدل: «حدّثه»، ونسخة «علل الفلاس» ذكر محققه أنها كثيرة التصحيف، فلا يعتمد عليها في إثبات السماع، خصوصًا أن عبيد الله بن معاذ رواه عن أبيه وليس فيه سماع.

(٥) والظاهر أنه لم يسمع من معاوية أيضًا -وهو الذي كتبت إليه عائشة بالحديث-؛ لأن معاوية كان بالشام، ونص أبو حاتم علىٰ أن الشعبي لم يسمع بالشام إلا من المقدام أبي كريمة، المعرفة =

وخلاصة الطريق: أن الصحيح فيه عن زكريا بن أبي زائدة، عن عباس بن ذَرِيح، عن الشعبي، عن عائشة موقوفًا، وهو منقطع بين الشعبي وعائشة، وفيه شائبة انقطاع أيضًا بين عباس بن ذَرِيح والشعبي.

❖ **الطريق السادس (طريق عطاء بن أبي رباح)**:

وهذا الطريق يرويه المغيرة بن سِقْلاب، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن عطاء.

ولم أقف علىٰ إسناده إلىٰ المغيرة بن سِقْلاب، والمغيرة بن سِقْلاب الحَرَّاني الجَزَري، قال فيه أبو زرعة: «ليس به بأس»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، إلا أن كثيرًا من الأئمة ضعفوه جدًا، قال أبو جعفر النفيلي الحَرَّاني: «لم يكن مؤتمنًا علىٰ حديث رسول الله ﷺ»، وقال علي بن ميمون الرَّقّي الحَرَّاني: «كان لا يسوىٰ بعرة»، وقال ابن حبان: «غلب علىٰ حديثه المناكير والأوهام فاستحق الترك»، وقال ابن عدي: «منكر الحديث، ... وعامة ما يرويه لا يتابع عليه»، وضعفه العقيلي، والدارقطني، وأبو أحمد الحاكم، والبيهقي، قال ابن رجب: «متروك»، وقال ابن حجر: «منكر الحديث»[(١)].

قال المعلمي: «الراوي الذي يطعن فيه محدثو بلده طعنًا شديدًا لا يزيده ثناء بعض الغرباء عليه إلا وهنًا، لأن ذلك يشعر بأنه كان يتعمد التخليط، فتَزَيَّن لبعض الغرباء، واستقبلَه بأحاديث مستقيمة، فظن أن ذلك شأنه مطلقًا

= والتاريخ (٢/ ١٥٢)، سؤالات الآجري لأبي داود (٢١٩)، المراسيل لابن أبي حاتم (٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٦)، معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٣٧٢)، وأثبته الحاكم في المستدرك (١٩٠٧)، وقوله في علوم الحديث أصح، وينظر: «التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة»، للهاجري (٢/ ٤٨٥).

(١) الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٨٢)، الجرح والتعديل (٨/ ٢٢٣)، المجروحين (٣/ ٨)، الكامل لابن عدي (٨/ ٨١)، الأسامي والكنىٰ لأبي أحمد الحاكم (٢/ ١٤)، الخلافيات (٩١١)، فتح الباري لابن رجب (٣/ ٣٤١)، التلخيص الحبير (١/ ٢٩)، لسان الميزان (٨/ ١٣٣).

فأثنىٰ عليه، وعَرَف أهلُ بلده حقيقةَ حاله، وهذه حال المغيرة هذا، فإنه جَزَري أسقطه محدثو الجزيرة (فذكر كلام النفيلي، وعلي بن ميمون)، وأبو حاتم وأبو زرعة رازيان، كأنهما لقياه في رحلتهما، فسمعا منه، فتَزَيَّن لهما -كما تقدم-، فأحسنا به الظن»[(١)].

والحديث غريب عن عطاء بن أبي رباح، ولم أقف عليه معزوًا إلىٰ غير أبي أحمد العسكري، والنكارة في إسناده ظاهرة، ويحتمل أن يكون الخطأ ممن دون المغيرة بن سقلاب، وعلىٰ كل حال لا يصح هذا الطريق ولا يعتبر به، والله أعلم.

وهذا الطريق والطريق الذي يليه مرفوعان، وستأتي مقارنتهما بالطرق الأخرىٰ.

❖ **الطريق السابع (طريق أبي مالك الغفاري):**

وهذا الطريق يرويه إبراهيم بن سليمان الخزاز الكوفي، عن خلاد بن عيسىٰ المقرئ، عن أسباط بن نصر، عن إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي، عن أبي مالك الغفاري غَزْوان.

وإبراهيم بن سليمان هو ابن حَزازة النهمي أبو إسحاق، قال الدارقطني: «متروك»، وذكر له ابن حجر حديثًا وَضَعَه، وهو من رجال الإمامية، له مصنفات[(٢)]، فلا يُعتبر بهذا الطريق.

❖ **وتلخص مما سبق** أن أصح الطرق عن عائشة هو طريق عبد الله بن عروة، عن عروة، عن عائشة، وهو صحيح عن عائشة، يليه طريق القاسم بن

(١) التنكيل «ضمن آثار المعلمي» (١١/ ٢١).

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (٤٠)، الإكمال لابن ماكولا (٢/ ٤٥٩)، معجم الأدباء (١/ ٦٨)، لسان الميزان (١/ ٢٩٤)، الفهرست لأبي جعفر الطوسي (ص٦)، وكتاب الفهرست هذا كتاب يجمع أسماء مصنِّفي الإمامية.

محمد، وطريق الشعبي، وفيهما انقطاع ويتقويان بطريق عروة، وجميع الطرق الثلاثة موقوفة.

وأما الطرق المرفوعة فلا يصح منها شيء، فطريق عروة بن الزبير -من رواية واقد، عن ابن المنكدر، عن عروة- خطأٌ متفرع من طريق القاسم بن محمد، وطريق الرجل من أهل المدينة ضعيف لجهالة هذا الرجال وفيه انقطاع، وطريق عطاء وطريق أبي مالك الغفاري ضعيفان جدًا.

قال العقيلي: «ولا يصح في الباب مسندًا، وهو موقوف من قول عائشة»، وقال الدارقطني: «رفعه لا يثبت»، وسبق نقد كل طريق في محله.

وجاء في طريق عروة بن الزبير -الصحيح عنه-، وفي طريق الشعبي، وطريق الرجل من أهل المدينة، أن عائشة كتبت بهذا الحديث إلىٰ معاوية رضي الله عنهما، وهذا يدل علىٰ أن الحديث متعلق بحادثة، لا يمكن أن يحمل علىٰ التعدد ونحو ذلك.

وقصة مكاتبة عائشة لمعاوية تدل كذلك علىٰ اتحاد الحديث وإن اختلفت ألفاظه.

❖ وقد اختلفت ألفاظ الحديث -كما سبقت الإشارة إلىٰ ذلك في التخريج- فلفظ هشام بن عروة -الصحيح عنه من رواية الثوري، وابن المبارك، ويحيىٰ بن أيوب-، وهو أصحُ الطرق عن عائشة وأثبتُها: كتبتْ عائشةُ إلىٰ معاوية رضي الله عنهما: «أما بعد: فاتق الله، فإنك إن اتقيتَ اللهَ كفاك الناس، وإن اتقيتَ الناسَ، لم يغنوا عنك من الله شيئًا».

ولفظ القاسم بن محمد، والرجل من أهل المدينة: «من أرضىٰ اللهَ بسخط الناس كفاه اللهُ الناسَ، ومن أسخط الله برضا الناس وَكَلَه اللهُ إلىٰ الناس».

ولفظ الشعبي: كتبتْ عائشةُ رضي الله عنها إلىٰ معاوية رضي الله عنه: «أما بعد، فإنه من يعمل بمعاصي الله يَعُد حامدُه من الناس له ذامًا، والسلام».

ولفظ طريق قطبة بن العلاء بن المنهال، عن أبيه، عن هشام: «مَن طَلَبَ محامدَ الناس بمعاصي الله، عاد حامدُه له ذَامًا».

وقد جعلها الأئمة حديثًا واحدًا، وعقدوا بينهما اختلافًا، فمن ذلك أن البخاري في «علل الترمذي» ساق طريق القاسم بن محمد، وطريق عروة بن الزبير -من رواية واقد بن محمد- وهو الإسناد الأصل الذي أورد المؤلف لفظه، وساق معهما طريق الثوري، عن هشام بن عروة، عن عروة، وبين ألفاظهم اختلاف.

وعقد الترمذي في «سننه» اختلافًا بين طريق الرجل من أهل المدينة، وبين طريق الثوري، عن هشام، عن عروة، وقال: «فذكره بمعناه»، وبين ألفاظهم اختلاف.

وعقد أبو حاتم اختلافًا بين طريق قطبة بن العلاء بن المنهال، عن أبيه، عن هشام، عن عروة، وبين طريق ابن المبارك، عن هشام، وبين ألفاظهم اختلاف، وساق أبو حاتم طرفها على المعنىٰ.

وعقد البزار اختلافًا بين طريق قطبة بن العلاء بن المنهال، عن أبيه، عن هشام، عن عروة، وبين من رواه عن هشام موقوفًا، ولفظ من رواه عن هشام موقوفًا مخالفٌ للفظ قطبة بن العلاء.

وعقد الدارقطني اختلافًا بين طريق قطبة بن العلاء بن المنهال، عن أبيه، عن هشام، عن عروة، وبين طريق القاسم بن محمد، وطريق عروة بن الزبير -من رواية واقد بن محمد-، وبين ألفاظهم اختلاف[1].

❖ وقد أورد الحديث حكايةً عن عائشة بغير إسناد بينه وبينها: معمر بن

(١) سنن الترمذي (٢٤١٤)، علل الترمذي الكبير (٦١٦)، علل ابن أبي حاتم (١٨٢٧)، علل الدارقطني (٣٥٢٤)، كشف الأستار (٣٥٦٨).

راشد، وأبو غسان محمد بن مطرف المديني[١]، أورده معمر موقوفًا، وأورده أبو غسان مرفوعًا.

وقد حملته علىٰ أنه حكاية لحديث عائشة بغير إسنادٍ، لا أنه إسناد منقطع؛ لما سبق في الطريق الخامس عند ذكر الاختلاف علىٰ ابن عيينة: أن ابن أبي خيثمة ذكر عن ابن عيينة رواية شبيهة برواية معمر وأبي غسان المديني، ثم قال: «كذا حدَّثَنَاه نصرٌ، لم يذكر له إسنادًا»، لذلك لم أخرج طريق معمر، ولا طريق أبي غسان.

والخلاصة: أن الحديث لا يصح مرفوعًا، وأن الصحيح فيه أنه من قول عائشة موقوفًا عليها، وهو صحيح عنها، وأصح الطرق إليها طريق عبد الله بن عروة، عن عروة، عن عائشة، ولفظه: كتبت عائشة إلىٰ معاوية رضي الله عنهما: «أما بعد: فاتق الله، فإنك إن اتقيتَ اللهَ كفاك الناس، وإن اتقيتَ الناسَ، لم يغنوا عنك من الله شيئًا»، والله أعلم.



(١) جامع معمر (٢٠٩٧٨)، شرح السنة للبغوي (٤٢٤١).



باب قول الله تعالى:
﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٩٥] عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: «"حسبنا الله ونعم الوكيل" قالها إبراهيم ﷺ حين أُلْقِي في النار، وقالها محمد ﷺ حين قالوا: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾، الآية»، رواه البخاري.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٤٥٦٣): حدثنا أحمد بن يونس، أراه قال: حدثنا أبو بكر، عن أبي حَصين، عن أبي الضحىٰ، عن ابن عباس: «"حسبنا الله ونعم الوكيل" قالها إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حين أُلْقِي في النار، وقالها محمد ﷺ حين قالوا: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]».

التخريج:

* أخرجه النسائي في الكبرىٰ (١٠٣٦٤، ١١٠١٥)، من طريق **يحيىٰ بن أبي بكير**، عن أبي بكر بن عياش، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٤٥٦٤)، من طريق **إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي**، عن أبي حَصين عثمان بن عاصم الأسدي، به بنحوه مختصرًا.

الدراسة:

الحديث أخرجه البخاري في صحيحه.

باب قول الله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكۡرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٩٦] عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله ﷺ سئل عن الكبائر؟ قال: «الشرك بالله، واليأس من رَوح الله، والأمن من مكر الله».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البزار -كما في كشف الأستار (١٠٦)-: حدثنا عبد الله بن إسحاق العطار، حدثنا الضحاك بن مَخْلَد، حدثنا شَبِيب بن بِشر، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رجلًا قال: يا رسول الله، ما الكبائر؟ قال: «**الشرك بالله، والإياس من رَوح الله، والقنوط من رحمة الله**».

التخريج:

* أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٣١)، والبرديجي في الكبائر (٢)، من طريق **عمرو بن أبي عاصم النبيل**(١)، عن أبيه أبي عاصم النبيل الضحاك بن مَخْلَد، به بنحوه،

وزاد -عند ابن أبي حاتم- في آخره: «**والأمن من مكر الله، وهذا أكبر الكبائر**»،

وذكر -عند البرديجي-: «**والفرار من الزحف**».

(١) وقع في «الكبائر» سقط، ففيه: «أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، حدثنا أبو عاصم»، وأحمد بن عمرو لم يسمع من جدّه، إنما سمع من أبيه عمرو، عن جده أبي عاصم، ومثل هذا السقط وقع في بعض نسخ «تفسير ابن كثير» في إسناد ابن أبي حاتم، «تفسير ابن كثير» (٣/ ٤٦٤).

* وأخرجه ابن المنذر في تفسيره (١٦٧١)، والنحاس في معاني القرآن (٦/ ٣٢٠)، والطبراني في الكبير (١٢/ح١٣٠٢٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٨٧)، من طريق **علي بن أبي طلحة**،

عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا مطولًا بنحوه،

وجاء موضع الشاهد في أوله ولفظُه: عن ابن عباس في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ﴾ [الشورى: ٣٧]، قال: «أكبر الكبائر: الإشراك بالله، لأن الله ﷻ يقول: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]، والإياس من روح الله، لأن الله يقول: ﴿وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]، والأمن لمكر الله، لأن الله ﷻ يقول: ﴿فَلَا يَاۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، . . .»، وذكر كبائر أخرىٰ تبلغ عشرين كبيرة[(١)].

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن ابن عباس رضي الله عنهما من طريقين:

❖ الطريق الأول (طريق عكرمة):

وهذا الطريق يرويه أبو عاصم النبيل، عن شَبِيب بن بِشر البَجَلي، عن عكرمة.

❖ وأبو عاصم سبق أنه ثقة ثبت[(٢)].

❖ وشَبِيب بن بِشر البَجَلي وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: «هو ليِّن الحديث، حديثُه حديث الشيوخ»، وقال أيضًا في عمر بن الوليد الشَّنِّي: «مِنْ تَثَبُّتِ عمر أن عامة حديثه عن عكرمة فقط، ما أقل ما يجوز به إلىٰ ابن عباس، لا شبه شَبِيب بن بِشر الذي جعل عامة حديثه: عن عكرمة، عن ابن عباس»،

---

(١) وأخرج بعضه دون الشاهد: الطبري في تفسيره (٥/ ١٢٧، ٧/ ٣٤٨، ١٣/ ٥١٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٥٧١).

(٢) في دراسة الأثر رقم (٩٢).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يُخطئ كثيرًا»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقد ذكر ابن معين والنسائي أنه لم يرو عن شَبِيب بن بِشر غير أبي عاصم النبيل، وذكر له أبو حاتم راويين آخرين، لخص حاله ابن حجر بقوله: «صدوق يخطئ»(١).

وابن حجر لم يذكر في «تهذيب التهذيب» قولَ البخاري، وقولُ البخاري مؤثر في الحكم علىٰ شَبِيب، لذا فالأقرب أن شَبِيبًا ضعيف، خصوصًا في روايته عن عكرمة التي أشار أبو حاتم إلىٰ أنه كثيرًا ما يسلك بها الجادة فيقول: «عن عكرمة، عن ابن عباس»، ولم يُخرِّج حديثَه من الستة إلا الترمذي وابن ماجه، خَرَّج له الترمذي ثلاثة أحاديث استغربها كلها، وخَرَّج له ابن ماجه ثلاثة أيضًا، جميعها من حديثه عن أنس ﷺ(٢).

وقد استنكر ابن كثير هذا الطريق، فقال: «في إسناده نظر، والأشبه أن يكون موقوفًا»(٣).

وخلاصة الطريق: أنه ضعيف عن ابن عباس، لضعف شَبِيب بن بِشر، خصوصًا في روايته عن عكرمة، فإنه كثيرًا ما يزيد فيها: «ابن عباس»، ويكون ذلك منكرًا، كما أشار إلىٰ ذلك أبو حاتم فيما سبق.

❖ الطريق الثاني (طريق علي بن أبي طلحة):

وهذا الطريق يرويه أبو صالح كاتب الليث، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة.

---

(١) تاريخ الدوري عن ابن معين (٣٢٦٥، ٣٨٢٣)، العلل الكبير للترمذي (ص٣٩٢)، الجرح والتعديل (٤/ ٣٥٧، ٦/ ١٤٠)، الثقات (٤/ ٣٥٩)، تهذيب الكمال (٢٦٨٩)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢١١)، التقريب (٢٧٥٣).

(٢) الترمذي (١٢٩٥، ٢٤٨٢، ٢٦٧٠)، ابن ماجه (٢٧٧٥، ٣٣٨١، ٣٨٠٥)، تحرير تقريب التهذيب (٢٧٣٨).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/ ٤٦٤).

وهذا الإسناد يُروىٰ به التفسير المشهور لعلي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، وهذا التفسير صحيح الإسناد إلىٰ علي بن أبي طلحة، وعليُّ بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، نص علىٰ ذلك ابن معين، وأحمد، ودحيم، وأبو حاتم، وابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، وغيرهم، ونقل الخليلي الإجماع عليه[(١)].

وإذا كان لم يسمع من ابن عباس فإن الواسطة بينه وبين ابن عباس قد اختُلف في تعيينه، فقال الطحاوي -ونقله عن أهل العلم بالحديث- ومِنْ بعده أبو جعفر النحاس: إن الواسطة مجاهد وعكرمة، وقال ابن حجر: مجاهد وسعيد بن جبير[(٢)].

ومما يمكن أن يكون مستند من قال إن الواسطة مجاهد: أن علي بن أبي طلحة روىٰ عن مجاهد، عن ابن عباس، شيئًا في التفسير، قال أبو حاتم: «سمعت دحيمًا يقول: لم يسمع علي بن أبي طلحة من ابن عباس التفسير، وقد حدثنا عبد الله بن يوسف، عن عبد الله بن سالم، عن علي بن أبي طلحة، عن مجاهد»، وهذا الإسناد الذي ساقه أبو حاتم أخرج به غيرُ واحدٍ أثرًا في التفسير، عن علي بن أبي طلحة، عن مجاهد، عن ابن عباس[(٣)].

فأما أبو حاتم فالظاهر أنه يريد بذلك أن إدخال الواسطة بين علي بن أبي طلحة وبين ابن عباس يدل علىٰ أنه لم يسمع من ابن عباس، لا أن الواسطة بينه وبين ابن عباس محمولةٌ دائمًا علىٰ أنه مجاهد، لذلك قال أبو حاتم في موضع آخر: «علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، مرسل، إنما

---

(١) الطبقات لابن سعد (٩/ ٤٦١)، من كلام ابن معين-رواية يزيد بن الهيثم (٢٦٠)، الجرح والتعديل (٦/ ١٨٨)، المراسيل (٥٠٧-٥٠٨)، الثقات (٧/ ٢١١)، الأسامي والكنىٰ لأبي أحمد الحاكم (٢/ ٢٨٩-٢٩٠) الإرشاد (١/ ٣٩٤) تاريخ الإسلام (٣/ ٩٢٣).

(٢) معاني الآثار (٣/ ٢٨٠)، مشكل الآثار (٦/ ٢٨٣، ١٢/ ٣٨٩)، الناسخ والمنسوخ للنحاس (١/ ٤٦١)، الأمالي المطلقة لابن حجر (ص٦٢).

(٣) السنن الكبرىٰ للنسائي (١١١٤٧)، الأموال لحميد بن زنجويه (٤٧٩)، الجرح والتعديل (٦/ ١٨٨).

يروي عن مجاهد، والقاسم بن محمد، وراشد بن سعد، ومحمد بن زيد»[١].

هذا في مجاهد، أما عكرمة وسعيد بن جبير فلم أقف علىٰ رواية لعلي بن طلحة عن أحد منهما.

وسئل صالح بن محمد جزرة: عن علي بن أبي طلحة ممن سمع التفسير؟ قال: «من لا أحد»[٢]، **وهذا هو الظاهر**، وهو أن تفسيره إما أن يكون صحيفة، بمعنىٰ كتاب ووجادة، وإما أن تكون الواسطة مجهولة، أي: أنه سمع من أناس كثر، ولا يمكن تمييز ما سمعه من كلٍّ واحدٍ منهم.

ويؤيد ذلك أنه حتىٰ علىٰ فرض كون مجاهد هو الواسطة فإن سماع علي بن أبي طلحة التفسير منه فيه إشكال، فإن يحيىٰ القطان، وابن عيينة، وابن المديني، ذكروا أنه لم يسمع التفسير من مجاهد إلا القاسم بن أبي بَزَّة، أملاه عليه مجاهد[٣].

❖ وقد اختُلِف في قبول تفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، فأورد الطحاوي بإسناده عن الإمام أحمد أنه قال: «لو أن رجلًا رحل إلىٰ مصر، فانصرف منها بكتاب التأويل لمعاوية بن صالح، ما رأيت رحلته ذهبت باطلة»[٤]، واستدل به الطحاوي والنحاس علىٰ قبول تفسير علي بن طلحة.

---

(١) المراسيل (٥٠٧).

(٢) تاريخ بغداد (١٣/ ٣٨١).

(٣) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٢٩٢)، تاريخ الدوري عن ابن معين (٤٢٦)، التاريخ الكبير (٥/ ٢٣٣)، المعرفة والتاريخ (٢/ ١٥٤)، تاريخ ابن أبي خيثمة-الثالث (١/ ٢٣١، ٢٤٠)، الثقات (٧/ ٥)، وسيأتي الكلام علىٰ تفسير مجاهد ومن سمع منه في دراسة الطريق الرابع من الأثر التالي رقم (٩٧).

(٤) معاني الآثار (٣/ ٢٨٠)، مشكل الآثار (١٢/ ٣٨٩)، وأخرجه عنه النحاس، وذكره النحاس في موضع آخر من غير إسناد بلفظ: قال أحمد «بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة، لو رحل فيها رجل إلىٰ مصر قاصدًا، ما كان كثيرًا»، الناسخ والمنسوخ للنحاس (١/ ٤٦٢)، إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١٠٤).

وقال أبو أحمد الحاكم: «لا يُتابع في تفسيره عن ابن عباس»[(١)].

قال ابن حجر: «وعلي صدوق، لم يلق ابن عباس، لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه، فلذلك كان البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون علىٰ هذه النسخة»، وقال عن هذه النسخة: «وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه هذا كثيرًا، علىٰ ما بَيَّناه في أماكنه، وهي عند الطبري، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، بوسائط بينهم وبين أبي صالح»[(٢)].

وخلاصة هذا الطريق: أنه من تفسير علي بن أبي طلحة الذي يرويه عن ابن عباس، وهو منقطع، لم يسمع من ابن عباس، إلا أن تفسيره مقبول في الجملة في باب التفسير، إلا فيما يُستنكر، قال الإمام أحمد عن علي بن أبي طلحة: «له أشياء منكرات»[(٣)].

وتلخص من ذلك أن الحديث روي عن ابن عباس مرفوعًا وموقوفًا، وأن الوجه الموقوف أصح، وسبق أن ابن كثير استظهر أنه موقوف، مع أنه لم يورد الوجه الموقوف.

والخلاصة: أن الأصح في هذا الحديث أنه موقوف، وهو أصح من المرفوع، مع ما في الطريق الموقوف من الانقطاع، غير أنه من جملة تفسيرٍ يُروىٰ عن ابن عباس، وهو مقبول في الجملة.

وسبق في التخريج أنه جاء في الطريق الموقوف أن ابن عباس استنبط هذه الكبائر من القرآن، وبيّن دليل كل كبيرة، وهذا يعطي الأثر قوة في معناه.

وجاء عن محمد بن كعب القُرَظي بإسناد صحيح أنه استدل بمثل ذلك، قال: «الكبائر ثلاث: أن تأمن من مكر الله، وأن تقنط من رحمة الله، وأن تيأس من روح الله، ثم قرأ فقال: قال الله ﷻ لقوم: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا

---

(١) الأسامي والكنىٰ لأبي أحمد الحاكم (٢/ ٢٨٩).
(٢) العجاب في بيان الأسباب (١/ ٢٠٧)، فتح الباري (٨/ ٤٣٩).
(٣) العلل لأحمد-رواية المروذي وغيره (٣٧٤) والنص من رواية الميموني عن أحمد.

يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، وقال يعقوب لبنيه: ﴿لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]، **وقال إبراهيم:** ﴿وَمَن يَقۡنَطُ مِن رَّحۡمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، قال: بم؟ قال: الخسران، والكفر، والضلال»، وجاء عن سفيان بن عيينة أنه قال: «أكبر الكبائر: الشرك بالله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله»، ثم تلا الآيات السابقة[(١)]، والله أعلم.



---

(١) «أحكام القرآن» لإسماعيل القاضي (٦٣)، «حلية الأولياء» (٣/٢١٦، ٧/٢٩٨)، «الأربعون الطائية» للطائي (ص٣٩).



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

[٩٧] وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «أكبر الكبائر: الإشراك بالله، والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من رَوح الله»، رواه عبد الرزاق.

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام عبد الرزاق في تفسيره (٥٥٦): أخبرنا معمر، عن أبي إسحاق، عن وَبَرة، عن عامر أبي الطفيل، عن عبد الله بن مسعود، قال: «أكبر الكبائر: الإشراك بالله، والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من رَوح الله».

التخريج:

* أخرجه الطبراني في الكبير (٩/ح٨٧٨٤)، عن **إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري**،

- وابن منده في التوحيد (٨٠٦)، والبيهقي في الشعب (١٠١٩)، من طريق **أحمد بن منصور الرمادي**،

كلاهما عن عبد الرزاق، عن معمر وهو في جامعه (١٩٧٠١)[١]، به بنحوه.

* وأخرجه الطبري في تفسيره (٦/ ٦٤٩)، من طريق **إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي**،

عن جده أبي إسحاق السبيعي، به بنحوه.

* وأخرجه ابن أبي الدنيا في التوبة (٣١)، والطبري في تفسيره (٦/ ٦٤٨-٦٤٩)، من طريق **الأعمش سليمان بن مهران**،

---

(١) وقع فيه: «عامر بن الطفيل»، وهو تصحيف، وجاء على الصواب في «نشرة التأصيل-الطبعة الثانية» (٢٠٧٥٩).

- وإسماعيل القاضي في أحكام القرآن (٥٠)، والطبري في تفسيره (٦/٦٤٨)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١٩٢١)، والثعلبي في تفسيره (١٠/٢٥٦)، من طريق **مُطَرِّف بن طَرِيف**،

- والطبراني في الكبير (ح٨٧٨٣)[1]، وابن منده في التوحيد (٨٠٦)، من طريق **مِسْعَر بن كِدَام**،

- ثلاثتهم (الأعمش، ومُطَرِّف، ومِسْعَر)، عن وَبَرة بن عبد الرحمن المُسْلي، به بنحوه،

وإحدىٰ روايتَي الأعمش عند الطبري، ورواية واحدة لمُطَرِّف عند الطبري أيضًا: من غير ذكر أبي الطفيل.

* وأخرجه الطبري في تفسيره (٦/٦٤٩)، والطبراني في الكبير (٩/ح٨٧٨٣)[2]، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٩٢٦)، من طريق **عبد الملك بن ميسرة**،

- والطبري في تفسيره (٦/٦٤٩)، والدارقطني في العلل -تعليقًا- (٩٣٧)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٩٢٢)، من طريق **عبد العزيز بن رُفَيع**،

- والطبري في تفسيره (٦/ ٦٤٩)، من طريق **القاسم بن أبي بَزَّة**،

- والطبري في تفسيره (٦/ ٦٥٠)، من طريق **فرات القزاز**،

أربعتهم (عبد الملك، وعبد العزيز، والقاسم، وفرات)، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، به بنحوه،

---

(١) وقع في المطبوع: «مِسْعَر، عن وَبَرة، عن عبد الملك بن ميسرة، عن أبي الطفيل»، وهو تصحيف، صوابه: «عن وَبَرة، وعبد الملك بن ميسرة»، كما في مخطوطتَيه: نسخة الظاهرية (مجلد٣: ل١٣/أ)، ونسخة فيض الله (مجلد٢: ل٣٢١/أ).

(٢) سبق بيان التصحيف الذي وقع في المطبوع.

إلا أن رواية عبد الملك -عند اللالكائي-: عن عبد الله بن عمرو، بدل ابن مسعود،

وإحدىٰ الروايات عن عبد العزيز بن رُفَيع -عند الدارقطني-: مرفوعًا،

ورواية عبد العزيز بن رُفَيع -عند الطبري- جاء فيها: «وقتل النفس التي حرم الله»، بدل: «والقنوط من رحمة الله».

* وأخرجه سعيد بن منصور في التفسير من سننه (٢٠٨٧)، وإسماعيل القاضي في أحكام القرآن (٤٨)، والطبراني في الكبير (٩/ح٨٧٨٥)، من طريق حماد بن زيد، عن عاصم بن أبي النجود، عن **أبي وائل شقيق بن سلمة**،

- وإسماعيل القاضي في أحكام القرآن (٤٧)، وابن المنذر في تفسيره (١٦٦١)، من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم بن أبي النجود، عن **أبي الأحوص عوف بن مالك**،

- والطبري في تفسيره (٦/ ٦٥٢)، من طريق **مجاهد بن جبر**،

ثلاثتهم (أبو وائل، وأبو الأحوص، ومجاهد)، عن ابن مسعود رضي الله عنه بنحوه،

ورواية مجاهد: «الكبائر ثلاث . . .»، ولم يذكر الشرك.

الدراسة:

هذا الأثر يُروىٰ عن ابن مسعود من أربعة طرق، الثاني والثالث هما حاصل اختلاف علىٰ عاصم بن أبي النجود:

❖ الطريق الأول (طريق أبي الطفيل عامر بن واثلة):

ورواه عن أبي الطفيل خمسة: وَبَرة بن عبد الرحمن، وعبد الملك بن ميسرة، وعبد العزيز بن رُفَيع، والقاسم بن أبي بَزَّة، وفرات القزاز.

ووقع في رواية بعضهم اختلاف:

❖ فأما وَبَرة بن عبد الرحمن فقد رواه عنه أربعة: أبو إسحاق السبيعي، والأعمش، ومُطَرِّف بن طَريف، ومِسْعَر بن كِدَام.

ووقع في رواية الأعمش، ومُطَرِّف، اختلافٌ في ذكر أبي الطفيل وحذفه من الإسناد:

فرواه عن الأعمش بذكر أبي الطفيل: أبو معاوية -في رواية إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، وهو ثقة-، وشيبان بن عبد الرحمن، ورواه عن الأعمش بحذف أبي الطفيل: أبو معاوية -في رواية أبي كريب محمد بن العلاء-.

ورواه عن مُطَرِّف بذكر أبي الطفيل: هشيم بن بشير، وعبد الله بن إدريس، وأسباط بن محمد، وكلهم ثقات، ورواه عن مُطَرِّف بحذف أبي الطفيل: عنبسة بن سعيد بن الضرَيس.

والصحيح عن الأعمش، وعن مُطَرف أيضًا: ذكر أبي الطفيل، وكلا الروايتين اللتين وقع فيهما حذف أبي الطفيل وَقَعَتَا في تفسير الطبري، فيحتمل أن يكون وقع سقطٌ في النسخة، أو يكون حَذْفُ مَنْ حَذَفَه تقصيرًا، والله أعلم.

❖ وأما عبد الملك بن ميسرة فرواه عنه: شعبة، ومِسْعَر بن كِدَام.

ووقع في رواية شعبة اختلاف في صحابي الحديث:

فرواه وهب بن جرير، عن شعبة، وقال: **عن عبد الله** -هكذا مهملًا-.

ورواه اللالكائي، عن أبي طاهر المخلِّص، عن ابن صاعد، عن محمد بن بشار بُنْدار، عن محمد بن جعفر غُنْدَر، عن شعبة، وقال: **عن عبد الله بن عمرو.**

والصحيح عن شعبة هو الوجه الأول، وكذلك رواه مِسْعَر، عن عبد الملك بن ميسرة، ومِثْلُه أيضًا في عددٍ من طرق هذا الحديث، فجاء فيها «عبد الله» مهملًا.

وأما الوجه الثاني عن شعبة فإسناده كلهم ثقات، لكن الحديث لا يعرف عن عبد الله بن عمرو، ويظهر لي أن الخطأ فيه من رواة الإسناد المتأخرين، فقد ذكر الدارقطني الاختلاف في الحديث -كما سيأتي-، وذكر رواية

عبد الملك بن ميسرة ولم يذكر هذا الوجه، ولعل الخطأ ناشئٌ من تفسير أحد الرواة، فوقع عنده: «عبد الله» هكذا -كما هو الصحيح في رواية عبد الملك بن ميسرة، وكما وقع في كثير من أسانيد هذا الحديث-، ففسَّره بأنه «عبد الله بن عمرو».

وعبد الله في هذا الحديث هو ابن مسعود، كما جاء في طرق كثيرة صحيحة لهذا الحديث، منها ما رواه محمد بن جعفر غُنْدَر، عن شعبة، عن القاسم بن أبي بَزَّة، عن أبي الطفيل، عن عبد الله بن مسعود.

❖ وأما عبد العزيز بن رُفَيع فرواه عنه: جرير بن عبد الحميد، وشريك بن عبد الله النخعي، وسفيان الثوري.

واختُلف عليه في رفعه ووقفه: فرواه عنه موقوفًا: جرير، والثوري.

ورواه عنه مرفوعًا: شريك بن عبد الله، ورواه عن شريك: علي بن حكيم الأودي، وعلقه الدارقطني عنه، ولم أقف علىٰ روايته مسندة، ولا تسمية الراوي عنه.

والصحيح عن عبد العزيز بن رُفَيع هو الوجه الموقوف، قال الدارقطني: «رفعه علي بن حكيم الأودي، عن شريك، عن عبد العزيز، ووقفه الثوري، وجرير، عن عبد العزيز، وهو الصواب».

واختُلف علىٰ عبد العزيز بن رُفَيع في لفظه: فرواه عنه جرير وقال فيه: «وقتل النفس التي حرم الله»، بدل: «والقنوط من رحمة الله»، ورواه عنه الثوري بمثل لفظ الجماعة عن أبي الطفيل، وهو الصحيح.

وتلخص مما سبق: أن هذا الطريق صحيح إلىٰ أبي الطفيل، وهو موقوف علىٰ ابن مسعود.

وأبو الطفيل هو عامر بن واثلة ﷺ، صحابي، وهو آخر من مات من

الصحابة، وقد سمع من ابن مسعود[(١)]، وسمع منه هذا الحديث، كما في رواية شيبان بن عبد الرحمن، عن الأعمش.

ووقع في لفظه اختلاف يسير علىٰ وَبَرة بن عبد الرحمن -وعلىٰ من دونه- في لفظة: «أكبر الكبائر»، فروي هكذا، وروي بلفظ: «الكبائر: ...»، من غير قوله: «أكبر».

وبقية الرواة عن أبي الطفيل -سوىٰ وَبَرة- لا يذكرون فيه: «أكبر»، وهو أصح.

وخلاصة هذا الطريق: أنه صحيح الإسناد إلىٰ ابن مسعود موقوفًا عليه.

❖ **الطريق الثاني والثالث (طريق أبي وائل، وأبي الأحوص):**

وهذا يرويه عاصم بن أبي النجود، ووقع عليه اختلاف في تعيين شيخه:

فرواه حماد بن زيد، عن عاصم، عن أبي وائل.

ورواه حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي الأحوص.

وحماد بن زيد أحفظ من حماد بن سلمة، كما نص عليه ابن مهدي، ويزيد بن زريع، وابن معين، وأحمد، وأبو زرعة، وغيرهم[(٢)]، فالوجه الأول ثابت عن عاصم، لأنه من رواية حماد بن زيد، وهو متقن، وكذلك الوجه الثاني، الظاهر أنه ثابت عنه، فعاصم كان يضطرب فيما يحدث به عن أبي وائل، وممن نص علىٰ ذلك حماد بن سلمة نفسه، قال حماد بن سلمة: «كان عاصم يحدثنا بالحديث بالغداة عن زر، وبالعشي عن أبي وائل»، فالظاهر أن هذا من عاصم نفسه، فقد سبق في ترجمته أنه مضطرب الحديث[(٣)].

---

(١) صحيح مسلم (٢٦٤٥، ٢٣٤٠)، تقريب التهذيب (٣١٢٨).

(٢) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (١٧١)، الجرح والتعديل (٣/ ١٣٨).

(٣) تاريخ دمشق (٢٥/ ٢٤٠)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٣٠)، وسبقت ترجمة عاصم في دراسة الحديث رقم (٤٦).

علىٰ أن حماد بن سلمة لم يدخل الكوفة، وعاصم كوفيّ، فذكر يحيىٰ بن معين أن عاصمًا وغيرَه قدموا البصرة فسمع منهم حماد بن سلمة، ثم قال يحيىٰ: «ولو كان دخل الكوفة لأجاد عنهم»(١)، إلا أن التوجيه الأول أقوىٰ.

وخلاصة ذلك: أن الحديث من هذا الطريق فيه اضطراب، لا يمكن إثباته عن أحد منهما، لا عن أبي وائل ولا عن أبي الأحوص، والله أعلم.

❖ **الطريق الرابع (طريق مجاهد):**

وهذا يرويه شبل بن عَبَّاد، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد.

وهو من جملة تفسير ابن أبي نجيح المشهور الذي يرويه عن مجاهد، ومن الثقات الذين رووا عن ابن أبي نجيح هذا التفسير: شبل بن عَبَّاد، ووَرْقاء بن عمر، وعيسىٰ بن ميمون الجُرَشي، وغيرهم(٢)، وطريق شبل يرويه الطبري، عن المثنىٰ بن إبراهيم الطبري، عن أبي حذيفة، عن شبل.

لكن في سماع شبل بن عَبَّاد التفسير من ابن أبي نجيح شيء من إشكال، فقد روىٰ الدوري، عن ابن معين أنه قيل له: «ابن أبي نجيح لم يسمعه من مجاهد؟ قال: هكذا قال سفيان (يعني ابن عيينة)، وقال يحيىٰ (يعني ابن معين): شبل بن عَبَّاد أيضًا هكذا، أي: لم يسمعه»(٣)، والظاهر أن ابن معين عنده بعض التحفظ من إنكار سماع ابن أبي نجيح من مجاهد أصلًا، كما سيأتي، وقوله «شبل بن عَبَّاد أيضًا هكذا» كأنه يريد: أن القول في شبل مثل القول في ابن أبي نجيح عن مجاهد.

وقال ابن معين أيضًا -عندما ذكر إنكار القطان وابن عيينة لسماع ابن أبي نجيح-: «ولا ندري ما هذا، ثم قال: ورقاء، وشبل، وعيسىٰ بن ميمون الجُرَشي، كلهم سواء»، وقال في موضع آخر عن عيسىٰ بن ميمون:

---

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٧٦٠)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٥١٤).

(٢) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٢٩٢، ٤٩٠)، الجرح والتعديل (٤/ ٣٨١، ٥/ ٢٠٣، ٩/ ٥١).

(٣) تاريخ الدوري عن ابن معين (٤٢٦).

«ليس به بأس، يشبه ورقاء وشبلًا، فقال رجل ليحيىٰ: أيما أحب إليك: ورقاء أو شبل؟ قال: واحد»[(١)].

وورقاء سمع من ابن أبي نجيح بعض التفسير، وعرض عليه بعضه، فتسوية ابن معين بين شبل وورقاء يُشْعِر بأنه يحمل رواية شبل علىٰ الاتصال، قال ورقاء: «قلتُ لشعبة: قرأتُ علىٰ ابن أبي نجيح، فقال: لم تصنع شيئًا، قال: فعُدتُ فسمعت»، وقال: «كتاب التفسير قرأتُ بعضَه علىٰ ابن أبي نجيح، وقرأ بعضَه عليَّ»، وقيل لأحمد: «ورقاء أحب إليك في تفسير ابن أبي نجيح أو شبل؟ قال: كلاهما ثقة، وورقاء أوثقهما، إلا أن ورقاء يقولون: لم يسمع التفسير كله من ابن أبي نجيح، يقولون: بعضه عرض»، وسئل أبو حاتم عن شبل، وورقاء، في ابن أبي نجيح، أيهما أحب إليك؟ قال: «شبل أحب إلي»[(٢)].

وبناء علىٰ ما سبق يحتمل أن يكون كلام ابن معين في سماع شبل من ابن أبي نجيح، هو أنه لم يسمع سماعًا وإنما هو عرض، مع أن ظاهر كلام أحمد أنه سمع التفسير من ابن أبي نجيح.

وتلخص من ذلك: أنّ مِنْ أوثق مَن روىٰ عن ابن أبي نجيح تفسيره: شبل بن عَبَّاد، كما سبق عن ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم.

❖ وابن أبي نجيح هو عبد الله بن أبي نجيح المكي، ثقة، سمع من مجاهد، إلا أنه لم يسمع منه التفسير، إنما أخذه من القاسم بن أبي بَزَّة، كما نص عليه يحيىٰ القطان، وابن عيينة، وابن المديني، وسبقت الإشارة إليه[(٣)].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٢٩٢).

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة-الثالث (١/ ٢٣١، ٢٤٠)، الجرح والتعديل (٩/ ٥١).

(٣) التاريخ الكبير (٥/ ٢٣٣)، الجرح والتعديل (٥/ ٢٠٣)، تقريب التهذيب (٣٦٨٦)، وسبقت الإشارة إلىٰ انفراد القاسم بن أبي بَزَّة بسماع التفسير من مجاهد في: دراسة الطريق الثاني من الأثر السابق ورقمه (٩٦).

ومع كون ابن أبي نجيح لم يسمع التفسير من مجاهد إلا أن تفسيره مقبول معتبر في باب التفسير، قال وكيع: «كان سفيان (يعني الثوري) يصحح تفسير ابن أبي نجيح»[(١)]، وهذا التصحيح يحتمل أن يكون معناه: يقويه ويعتبره، ويحتمل أن يكون مراده: يثبت سماعه للتفسير من مجاهد، ويكون رأيًا مخالفًا لرأي يحيىٰ القطان، وابن عيينة، وابن المديني.

وكان يحيىٰ بن معين يشكك في قول من ينكر سماعه، فقد سئل عن قول يحيىٰ القطان، فقال: «كذا قال ابن عيينة، ولا أدري أحقٌّ ذلك أم باطل، زعم سفيان بن عيينة أن مجاهدًا كتبه للقاسم بن أبي بَزَّة، ولم يسمعه من مجاهد أحدٌ غير القاسم»، ثم قال: «ولا ندري ما هذا»[(٢)].

وسأل الدوري يحيىٰ بن معين عن تفسير ابن أبي نجيح -من رواية ورقاء بن عمر-، قال: «قلت له: تفسير ورقاء أحب إليك، أم تفسير شيبان؟ فقال: تفسير ورقاء؛ لأنه عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، ومجاهد أحب إلي من قتادة، قلت ليحيىٰ: فأيما أحب إليك، تفسير ورقاء، أو تفسير ابن جريج؟ قال: تفسير ورقاء؛ لأن تفسير ابن جريج، عن مجاهد، هو مرسل، لم يسمع من مجاهد إلا حرفًا»[(٣)]، وهذا مشعر بأن ابن معين يحمل تفسير ابن أبي نجيح، عن مجاهد، علىٰ الاتصال، لأنه فضّل تفسير ابن أبي نجيح علىٰ تفسير ابن جريج بأن تفسير ابن جريج مرسل، ومفهومه أن تفسير ابن أبي نجيح، عن مجاهد، ليس مرسلًا.

ومما يشكل علىٰ القول بأن تفسير مجاهد يدور علىٰ القاسم بن أبي بَزَّة:

---

(١) الجرح والتعديل (١/ ٧٩، ٥/ ٢٠٣).

(٢) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٢٩٢)، تاريخ الدوري عن ابن معين (٤٢٦)، الجرح والتعديل (٥/ ٢٠٣).

(٣) تاريخ الدوري عن ابن معين (٤٤٩٩)، تاريخ بغداد (١٥/ ٦٧٤).

ما رواه وكيع، وابن معين، وغيرهما، عن فضيل بن عياض، عن عبيد بن مهران المُكتب، قال: «رأيتهم يكتبون التفسير عند مجاهد»(١).

والظاهر أنهم كانوا يكتبون من كتاب القاسم بن أبي بَزَّة عند مجاهد، وابن عيينة نص علىٰ أن مجاهدًا أملاه إملاءً علىٰ القاسم بن أبي بَزَّة، وأنهم أخذوا كتاب القاسم بن أبي بَزَّة(٢).

وخلاصة ما سبق: أن ابن أبي نجيح لم يسمع من مجاهد التفسير، وإنما نسخه من كتاب القاسم بن أبي بَزَّة، والقاسمُ بن أبي بَزَّة ثقة، وأملىٰ عليه مجاهد التفسير إملاءً.

وعليه فتفسير ابن أبي نجيح، عن مجاهد، مقبولٌ حتىٰ وإن لم يصح سماعه منه التفسير، فقد عُرِفت الواسطة، واعتبر الأئمة هذا التفسير واعتمدوا عليه، كما سبق عن الثوري ما يفيد ذلك.

وممن اعتمده البخاري، فقد أخرج في «صحيحه» شيئًا من تفسير ابن أبي نجيح مسندًا، من رواية شبل، ومن رواية ورقاء، وعلّق شيئًا كثيرًا عن مجاهد مما يُروىٰ من طريق ابن أبي نجيح(٣).

قال الخليلي: «تفسير شبل بن عَبَّاد المكي، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس قريب إلىٰ الصحة»، وقال ابن تيمية: «تفسير ابن أبي نجيح، عن مجاهد، من أصح التفاسير»(٤).

---

(١) تاريخ الدوري عن ابن معين (٥٩٩)، العلل لأحمد (٢٤٩)، الدارمي (٥١٩)، تاريخ ابن أبي خيثمة-الثالث (١/١٩٨).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/١٥٤)، تاريخ ابن أبي خيثمة-الثالث (١/١٩٨)، والقاسم ثقة، تقريب التهذيب (٥٤٨٧).

(٣) صحيح البخاري (٤٥٣١، ٤٦٤٦، ٤٨٥٢، ٥٣٤٤)، تغليق التعليق (٤/١٧١-١٧٤، ١٨٩-١٩٠، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٤-٢٢٦، ٢٣٠-٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٧)، هذه تعليقات عن مجاهد حتىٰ سورة الكهف.

(٤) الإرشاد للخليلي (١/٣٩٣)، مجموع الفتاوىٰ (١٧/٤٠٩).

وهذا الكلام هو حكم إجمالي علىٰ تفسير ابن أبي نجيح، عن مجاهد، لكن هذا الحديث بخصوصه سبق أن القاسم بن أبي بَزَّة -وهو الواسطة بين ابن أبي نجيح ومجاهد- روىٰ هذا الحديث، عن أبي الطفيل، عن ابن مسعود، رواه عنه شعبة كذلك.

وهذا يمكن أن يعد اختلافًا علىٰ القاسم بن أبي بَزَّة، والوجهان عنه محفوظان، فيكون للقاسم إسنادان، واحد يرويه عن مجاهد في التفسير، والثاني مستقل، والله أعلم.

❖ ومجاهد هو ابن جبر المكي، تابعي ثقة إمام، ولم يسمع من ابن مسعود كما أشار إلىٰ ذلك الشافعي، وأبو زرعة، والدارقطني، والبيهقي، وابن عبد البر[(١)].

وخلاصة هذا الطريق: أنه منقطع بين مجاهد وابن مسعود.

والخلاصة: أنه صحيح عن ابن مسعود موقوفًا عليه، من الطريق الأول، طريق أبي الطفيل، قال ابن كثير: «وهو صحيح إليه بلا شك»[(٢)].

وليس بين ألفاظه كبير اختلاف، إلا أن مجاهدًا قال فيه: «الكبائر ثلاث . . .»، ولم يذكر الشرك، وطريق أبي الطفيل أصح، وفي بعض روايات طريق أبي الطفيل: «الكبائر أربع»[(٣)].



(١) المراسيل (٧٥٥)، سنن الدارقطني (٢٩٦)، معرفة السنن والآثار (٧٥٤)، الخلافيات للبيهقي (٢٨٠، ٣٢١٦-٣٢١٩)، التمهيد (٢/٨٣)، تقريب التهذيب (٦٥٢٣)، وسبقت ترجمة مجاهد في دراسة الأثر رقم (٩١).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/٤٦٦).

(٣) هي روايةٌ لعبد الله بن إدريس عن مُطَرِّف عن وَبَرة، ورواية شعبة عن عبد الملك بن ميسرة، ورواية جرير عن عبد العزيز بن رُفَيع.



بابٌ: من الإيمان بالله الصبرُ على أقدار الله

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

[٩٨] وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١]، قال علقمة: «هو الرجل تُصيبُه المصيبةُ، فيعلم أنها من عند الله، فيرضىٰ ويُسلم»

نص الأثر وإسناده:

روىٰ الإمام وكيع في «نسخته عن الأعمش» (٥): عن الأعمش، عن أبي ظَبْيان، قال: كنا نَعرض المصاحفَ عند علقمة بن قيس، فمر بهذه الآية: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾، قال: فسألناه عنها؟ فقال: «هو الرجل تُصيبُه المصيبة، فيعلم أنها من الله، فيرضىٰ ويُسلم».

التخريج:

* أخرجه الثعلبي في تفسيره (٢٦/٥٠٢)، والبيهقي (٧٢١٤)، من طريق **إبراهيم بن عبد الله العبسي الكوفي** -وهو راوي نسخة وكيع-، عن وكيع بن الجراح، به بنحوه.

* وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣٢٢٧)، عن **سفيان بن عيينة**،

- وسعيد بن منصور في التفسير من سننه (٢٢٣١)، وابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله» (٧)، من طريق **أبي معاوية محمد بن خازم**،

- وعبد بن حميد في تفسيره [تغليق التعليق (٤/٣٤٢)]، والطبري في تفسيره (٢٣/١٢-١٣)، من طريق **سفيان الثوري**،

- وإسماعيل بن إسحاق القاضي في أحكام القرآن (٣٨٦، ٣٨٧)، من طريق **عبد الله بن نمير، وعلي بن مسهر**،

- والطبري في تفسيره (٢٣/ ١٢)، من طريق **أحمد بن بشير الكوفي، ويحيىٰ بن عيسىٰ الرملي**،

سبعتهم (ابن عيينة، وأبو معاوية، والثوري، وابن نمير، وعلي بن مسهر، وأحمد بن بشير، ويحيىٰ بن عيسىٰ)، عن الأعمش سليمان بن مهران، به بنحوه،

وفي رواية أبي معاوية -عند سعيد بن منصور-: عن أبي ظَبْيان، عن علقمة، قال: «شهدنا عنده عرض المصاحف، فأتىٰ علىٰ هذه الآية . . .».

الدراسة:

هذا الأثر يرويه الأعمش، عن أبي ظَبْيان، عن علقمة، ورواه عن الأعمش: ثمانية، كما سبق في التخريج.

ولم يقع اختلاف فيما وقفت عليه من أسانيد هذا الحديث؛ إلا أن البخاري علق في صحيحه وجهًا آخر، علّقه عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود[1].

وحينما أراد ابن حجر وصل هذا التعليق، وَصَلَه من طريق عبد بن حميد السابق، ثم قال: «كذا قال، ليس فيه عن عبد الله»، ثم ذكر له عدة طرق علىٰ هذا الوجه، ثم قال: «وقد رواه البرقاني في مستخرجه علىٰ البخاري، ولفظه: عن علقمة قال: شهدنا عنده -يعني عند عبد الله- عرض المصاحف، فأتىٰ علىٰ هذه الآية . . .»، وذكره الحميدي عن البرقاني بمثل ذلك[2]، ولم يُبْرِز إسناده حتىٰ يُعْرَف مَنْ الذي فسر الضمير وجعله راجعًا إلىٰ ابن مسعود.

---

(١) صحيح البخاري (كتاب التفسير/ سورة التغابن).

(٢) الجمع بين الصحيحين للحميدي (٢٩٥)، تغليق التعليق (٤/ ٣٤٢-٣٤٣)، فتح الباري (٥/ ٦٥٢).

واللفظ الذي ساقه البرقاني موافقٌ تمامًا للفظ سعيد بن منصور، عن أبي معاوية، عن الأعمش، والذي عند سعيد بن منصور -كما سبق-: عن أبي ظَبْيان، عن علقمة، قال: «شهدنا عنده عرض المصاحف، فأتىٰ علىٰ هذه الآية . . .»، من غيره تفسير للضمير[1]، والقائل «شهدنا» هو أبو ظَبْيان، والضمير في كلمة «عنده» يعود علىٰ علقمة، كما هو ظاهر في الروايات الأخرىٰ، ومنها رواية وكيع، عن الأعمش المثبتة في الإسناد الأصل.

وفي رواية عبد الله بن نمير: عن أبي ظَبْيان، قال: «كان علقمة يَعرض، فنحضره، فمر بهذه الآية».

وفي رواية أحمد بن بشير: عن أبي ظَبْيان، قال: «كنا عند علقمة، فقُرئ عنده هذه الآية».

وفي رواية يحيىٰ بن عيسىٰ: عن أبي ظَبْيان، قال: «كنت عند علقمة وهو يعرض المصاحف، فمر بهذه الآية».

وكل ذلك يشير إلىٰ أن علقمة هو الذي كانت تُعرض عنده المصاحف.

وقال البيهقي بعدما أخرج الحديث: «ورُوي هذا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه»، ولم يخرجه، وربما قصد بذلك تعليق البخاري له.

ولو كان وَقَع اختلاف حقيقي في رفع الأثر إلىٰ ابن مسعود، فإن من جَعَله عن ابن مسعود قد سلك الجادة، ويكون من جعله عن علقمة مقدم من هذه الناحية، والله أعلم.

❖ والأعمش وهو سليمان بن مهران ثقة حافظ لكنه يدلس، وأبو ظَبْيان وهو حصين بن جندب الجَنبي الكوفي ثقة، وسبقت ترجمتهما[2].

---

(١) وحمل السيوطي الضمير علىٰ ابن مسعود، فنسب الأثر إليه، وعزاه إلىٰ سعيد بن منصور، الدر المنثور (١٤/٥١٦).

(٢) في دراسة الطريق الثاني من الأثر رقم (١٦)، والأعمش أيضًا في دراسة الطريق الثاني والثالث من الحديث رقم (١٨).

والأعمش مدلس، ولم أقف علىٰ تصريحه بالسماع من أبي ظَبْيان، ولا علىٰ رواية لتلاميذ الأعمش المعتنين بتصريح الأعمش بالسماع، مثل شعبة، ويحيىٰ القطان، وحفص بن غياث.

وسبق أن عنعنة الأعمش عن أبي ظَبْيان ليست محمولة علىٰ الاتصال؛ فإن أبا ظَبْيان ليس من شيوخ الأعمش الذين أكثر عنهم بحيث تحمل عنعنته علىٰ الاتصال[(١)].

❖ وقد سمع أبو ظَبْيان هذا الأثر من علقمة كما هو ثابت في كثير من الروايات التي سبق سردها، وفيها أنه شهد علقمة وهي تعرض عليه المصاحف.

فليس في إسناد الأثر إشكال إلا سماع الأعمش من أبي ظَبْيان، وقد علق البخاري هذا الأثر عن علقمة جازمًا بذلك، وأسقط ما قبله من الإسناد، وهذا يمكن أن يُعضد به سماع الأعمش من أبي ظَبْيان، مع أنه جعله عن ابن مسعود كما سبق، لكن ذلك غير مؤثر من هذه الجهة، والله أعلم.

والخلاصة: أن هذا الأثر إسناده حسن، وفيه إشكال في احتمالية تدليس الأعمش، إلا أن البخاري قد علق الأثر بصيغة الجزم عن علقمة، مما يقوي اتصال الإسناد، والله أعلم.

❖ وروىٰ علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١]، قال ابن عباس: «يهد قلبَه لليقين، فيعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئَه، وما أخطأه لم يكن ليصيبَه»[(٢)]، وهو من جملة التفسير المشهور لعلي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، وهو منقطع إلا أنه مقبول في باب التفسير، وسبقت دراسته[(٣)].

---

(١) في دراسة الطريق الثاني من الأثر رقم (١٦).
(٢) تفسير الطبري (١٢/٢٣)، القضاء والقدر للبيهقي (٤٩٣).
(٣) في دراسة الطريق الثاني من الحديث رقم (٩٦).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٩٩] وفي صحيح مسلم: عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «اثنتان في الناس هما بهم كُفرٌ: الطعنُ في النسب، والنياحةُ علىٰ الميت».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٦٧): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو معاوية، ح وحدثنا ابن نمير -واللفظ له-، حدثنا أبي، ومحمد بن عبيد، كلهم عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اثنتان في الناس هما بهم كُفرٌ: الطعنُ في النسب، والنياحةُ علىٰ الميت**».

التخريج:

* انفرد مسلم بتخريج هذا الحديث عن بقية أصحاب الكتب الستة.

الدراسة:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه.





قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٠٠] ولهما عن ابن مسعود مرفوعًا: «ليس منا من ضرب الخُدودَ، وشَق الجُيوبَ، ودعا بدَعوىٰ الجاهلية».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (١٢٩٧): حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن، حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن عبد الله بن مُرَّة، عن مسروق، عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «**ليس منا من ضرب الخُدودَ، وشَق الجُيوبَ، ودعا بدَعوىٰ الجاهلية**».

التخريج:

* أخرجه البخاري (٣٥١٩)، عن **ثابت بن محمد الزاهد**، عن سفيان الثوري، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (١٢٩٨)، من طريق **حفص بن غياث**،

- ومسلم (١٠٣)، والنسائي (١٨٦٠)، من طريق **عيسىٰ بن يونس**،
- ومسلم (١٠٣)، وابن ماجه (١٥٨٤)، من طريق **وكيع بن الجراح**،
- ومسلم (١٠٣)، من طريق **أبي معاوية محمد بن خازم**، و**عبد الله بن نمير**، و**جرير بن عبد الحميد**،
- والنسائي (١٨٦٠)، من طريق **عبد الله بن إدريس**،

سبعتهم (حفص، وعيسىٰ، ووكيع، وأبو معاوية، وابن نمير، وجرير، وابن إدريس)، عن الأعمش سليمان بن مهران، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (١٢٩٤، ٣٥١٩)، والترمذي (٩٩٩)، والنسائي (١٨٦٢، ١٨٦٤)، وابن ماجه (١٥٨٤)، من طريق **إبراهيم النخعي**، عن مسروق بن الأجدع، به بنحوه.

الدراسة:

الحديث متفق عليه.





قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٠١] وعن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أراد اللهُ بعبده الخيرَ عَجَّل له العقوبة في الدنيا، وإذا أراد بعبده الشر أمسك عنه بذنبه، حتىٰ يوافَىٰ به يوم القيامة»[١].

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام الترمذي (٢٣٩٦): حدثنا قتيبة قال: حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا أراد اللهُ بعبده الخيرَ عَجَّل له العقوبة في الدنيا، وإذا أراد اللهُ بعبده الشر أمسك عنه بذنبه، حتىٰ يوافيَ به يوم القيامة».**

التخريج:

* أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٣١٦)، من طريق **محمد بن الحسين بن أبي حُنَين**،

عن قتيبة بن سعيد، به بمثله.

* وأخرجه أبو يعلىٰ (٤٢٥٤، ٤٢٥٥)، من طريق **شَبَابة بن سَوَّار**، **ويونس بن محمد المؤدب**،

- وابن عدي في الكامل (٤/ ٣٩٣)، والثعلبي في تفسيره (٢٣/ ٣٨٢)، وابن بشران في أماليه (١٨٠)، من طريق **عاصم بن علي الواسطي**،

- وأبو الشيخ الأصبهاني في العوالي (٤)، من طريق **يحيىٰ بن عبد الله بن بكير**،

- وأبو الحسين الكلابي في أحاديثه (مخطوط: ٥)، من طريق **عيسىٰ بن حماد زُغْبَة**،

---

(١) هذا الحديث والذي بعده هما حديثان مستقلان، وأشار إلىٰ ذلك الشيخ سليمان بن عبد الله، التيسير (٢/ ٩٠٢).

- والبغوي في شرح السنة (١٤٣٥)، من طريق **أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث**،

ستتهم (شَبَابة، ويونس، وعاصم، وابن بكير، وعيسىٰ، وأبو صالح)، عن الليث بن سعد، به بنحوه.

* وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٢٠٥٠)، وابن عدي في الكامل (٣٩٦/٤)، والحاكم (٨٧٩٩)، من طريق **عبد الله بن لهيعة**، **وعمرو بن الحارث**، كلاهما (ابن لهيعة، وعمرو بن الحارث)، عن يزيد بن أبي حبيب المصري، به بنحوه، إلا أنهما سمّيا شيخه: سنان بن سعد.

الدراسة:

الحديث يرويه يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، أو سنان بن سعد، عن أنس رضي الله عنه.

❖ ويزيد بن أبي حبيب المصري ثقة فقيه[1].

❖ وسعد بن سنان، أو سنان بن سعد، الكندي المصري، اختلف في اسمه هكذا، ليس في هذا الحديث فحسب، بل في عامة أحاديثه، **يُختلف علىٰ يزيد بن أبي حبيب فيه:**

فيقول عنه: الليث بن سعد -في أكثر الروايات عنه-، ومحمد بن إسحاق -في بعض الروايات عنه-: **سعد بن سنان**.

ويقول عنه: ابن لهيعة، وعمرو بن الحارث، وسعيد بن أبي أيوب، والليث -في رواية-، ومحمد بن إسحاق -في بعض الروايات عنه-: **سنان بن سعد**.

وجاء أيضًا زيادة ياء في «سعد» في كلا الوجهين[2].

---

(١) تقريب التهذيب (٧٧٥١).

(٢) التاريخ الكبير (١٦٣/٤)، التاريخ الأوسط (٢١٥/٣)، الموضح للخطيب (١٦٤/٢)، تهذيب الكمال (٢٢٠٩).

ورجح البخاري الوجه الثاني، قال: «الصحيح عندي سنان بن سعد، . . . وسعد بن سنان خطأٌ، إنما قاله الليث»(١).

وأما الإمام أحمد فقد جعل هذا الاختلاف من الأدلة علىٰ اضطراب حديثه ونكارته، فقال: «لم أكتب أحاديث سنان بن سعد، لأنهم اضطربوا فيها، فقال بعضهم: سعد بن سنان، وبعضهم سنان بن سعد»(٢)، يعني أنه رجل لم تُضبط حاله ولم تتبين.

ونص مسلم، وأبو القاسم بن منده، ومِنْ بعدهم المزي، علىٰ أنه لم يرو عنه إلا يزيد بن أبي حبيب، وذكر له أبو حاتم وغيره رواة آخرين، وبعض هؤلاء المذكورين فيهم إشكال ظاهر، وبعضهم بسبب حمل راو آخر اسمه سنان علىٰ سنان الراوي هاهنا(٣).

❖ وأما حاله فقد وثقه ابن معين، وابن عمار الموصلي، والعجلي، وأحمد بن صالح المصري وقال: «ليس في قلبي من حديثه شيء، هو من أهل البصرة» يعني: أصله من البصرة، وإلا فهو مصري، وقال البخاري: «صالحٌ مقارب الحديث».

وقال ابن سعد، والنسائي، والدولابي: «منكر الحديث»، وقال أحمد: «تركتُ حديثه، حديثه مضطرب»، وقال: «حديثه غير محفوظ»، وقال: «يشبه حديثُه حديثَ الحسن، لا يشبه أحاديث أنس»، وقال محمد بن علي الوراق: «سمعت أحمد بن حنبل يقول في أحاديث يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس: روىٰ خمسة عشر حديثًا منكرة كلها، ما أعرف منها واحدًا»، وقيل لأحمد: سعد بن سنان، عن أنس يُعبأ به؟ قال: «علىٰ أي شيء يُعبأ

---

(١) علل الترمذي الكبير (ص١٠٦)، جامع الترمذي (٦٤٦).
(٢) الكامل لابن عدي (٤/ ٣٩٢).
(٣) الوحدان (٩٦١)، الجرح والتعديل (٤/ ٢٥١)، المستخرج من كتب الناس (٣/ ٢٧١)، تهذيب الكمال (٢٢٠٩).

به!»، وقال البخاري: «وهّنه أحمد بن حنبل»، وقال الجوزجاني: «أحاديثه واهية، لا تشبه أحاديث الناس عن أنس»، وسئل عنه أبو داود فقال: «كان أحمد لا يكتب حديثه»، وقال الترمذي: «تكلم أحمد بن حنبل في سعد بن سنان»، وقال النسائي أيضًا: «ليس بثقة»، وضعفه الساجي، والعقيلي، والدارقطني[(١)].

لخص حاله الذهبي بقوله: «ليس بحجة»[(٢)].

ومما نقده به الإمام أحمد: أن حديثه عن أنس يشبه حديث الحسن، قال ابن رجب: «مراده: أن الأحاديث التي يرويها عن أنس مرفوعة إنما تشبه كلام الحسن البصري أو مراسيله»[(٣)]، وسيأتي أن هذا الحديث محل الدراسة قد روي عن الحسن من عدة طرق، وسبق عن أحمد مثل هذا النقد في حديث آخر في راوٍ آخر، وأن أبا حاتم أكّد كلام أحمد[(٤)].

ولم أقف علىٰ سماع له من أنس، ونص الهيثمي علىٰ أنه لم يسمع من أنس، وقال أبو داود: «قلت لأحمد بن صالح: سنان بن سعد سمع أنسًا؟ فغضب من إجلاله له»[(٥)]، وهذا ليس فيه إثبات السماع من أحمد بن صالح،

(١) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٣٤٠٩-٣٤١٠)، أحوال الرجال (٢٧٧)، سؤالات الآجري لأبي داود (١٤٨٤)، جامع الترمذي (٦٤٦)، علل الترمذي الكبير (ص١٠٦)، الضعفاء للنسائي (٢٦٤، ٢٨٢)، الضعفاء للعقيلي (٢/١١٨)، الكامل لابن عدي (٤/٣٩٢)، الضعفاء للدارقطني (٢٦٧)، أسماء الثقات لابن شاهين (٤٨٧)، إكمال تهذيب الكمال (٥/٢٣٤).

(٢) الكاشف (١٨٢٨)، وقال ابن حجر: «صدوق له أفراد»، وقول الذهبي أقرب، التقريب (٢٢٥١).

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٧٥٨).

(٤) في حديث الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، في دراسة الحديث رقم (٦٧).

(٥) سؤالات الآجري لأبي داود (١٤٨٥)، وعبارة الهيثمي مشكلة، ففيها: «رواه أبو يعلىٰ، ويزيد بن سنان لم يسمع من أنس»، وهو في إسناد أبي يعلىٰ: «ليث، عن يزيد، عن ابن سنان، عن أنس»، فربما قالها ظنًا منه أن الذي يروي عن أنس هو شيخ الليث، فاستبعد أن يكون سمع من أنس، وجرّد المناوي كلام الهيثمي ونقله في ترجمة سعد بن سنان، وأنه لم يسمع من أنس، مسند أبي يعلىٰ (٤٢٥٧)، مجمع الزوائد (١٠/٣٠١)، المداوي لعلل الجامع الصغير (٣/٢٩٦).

غاية ما يمكن أن يفيده: أن أحمد بن صالح يُجِلّ سنان بن سعد عن كونه يكثر الرواية عن أنس -بل لا يكاد يروي عن غيره- وهو لم يسمع منه، ويَظهر أن أبا داود كان يشكك في سماعه، والأصل في السماع العدم حتىٰ يرد ما يثبته، والله أعلم.

والخلاصة: أن هذا الحديث حديث ضعيف، لضعف سنان بن سعد، أو سعد بن سنان، ونكارة أحاديثه التي يحدث بها عن أنس، وللانقطاع بينه وبين أنس.

❖ وقد روي هذا الحديث عن الحسن البصري وللحديث فيه قصة، ففيه: أن رجلًا لقي امرأة كانت بغيًا في الجاهلية، فجعل يلاعبها حتىٰ بسط يده إليها، فقالت المرأة: مه، فإن الله ﷻ قد ذهب بالشرك، وجاءنا بالإسلام، فولىٰ الرجل، فأصاب وجهه الحائط، فشجه، ثم أتىٰ النبي ﷺ فأخبره، فقال ﷺ: «**أنت عبد أراد الله بك خيرًا، إذا أراد الله ﷻ بعبد خيرًا عجل له عقوبة ذنبه، وإذا أراد بعبد شرًا أمسك عليه بذنبه، حتىٰ يوافَىٰ به يوم القيامة كأنه عَيْر**»(١).

واختُلف فيه عن الحسن علىٰ ثلاثة أوجه:

الأول: عن الحسن، عن عبد الله بن المغفل، عن النبي ﷺ.

وهذا يرويه: عفان، عن حماد بن سلمة، عن يونس بن عبيد، ورواه بشر بن عمر، عن حماد بن سلمة، عن يونس، وحميد الطويل، ورواه عبدُ الوهاب بنُ عطاء، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، ورواه زياد الجصاص، أربعتهم (يونس، وحميد، وقتادة، والجصاص)، عن الحسن(٢).

---

(١) قيل: يعني حمار، وقيل: المراد جبل عَيْر الذي في المدينة، شبّهه به لكثرة ذنوبه، النهاية (٣/ ٣٢٨).

(٢) مسند أحمد (١٦٨٠٦)، مسند الروياني (٨٨٨، ٨٩٣)، ابن حبان (٢٩١١)، حلية الأولياء (٣/ ٢٥)، القضاء والقدر للبيهقي (٣٢٤)، الموضح للخطيب البغدادي (٢/ ١١٢).

وانفرد به حماد بن سلمة، عن يونس، نص عليه أبو نعيم، وحماد بن سلمة تُكلم في روايته عن بعض شيوخه الذين كان يُخطئ في حديثهم كثيرًا، ومنهم يونس بن عبيد كما نص عليه مسلمٌ، وكذلك روايته إذا جمع شيوخه في سياق واحد -كما في رواية بشر بن عمر عنه-، فإنه كان يخطئ في ذلك، إضافة إلىٰ تدليس يونس بن عبيد[1]، وقد عنعن في هذا الحديث.

وأما عبد الوهاب بن عطاء فقد خالفه عن ابن أبي عروبة من هو أوثق منه كما سيأتي.

وزياد بن أبي زياد الجصاص ضعيف جدًا[2].

الثاني: عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وهذا يرويه: إسماعيل بن مسلم المكي[3]، وسبق أنه ضعيف مُخلِّط، إلا أن في كلام أحمد ما يحتمل أن تكون نكارة حديث إسماعيل هي في الأحاديث المسندة، قال أحمد: «إسماعيل بن مسلم المكي ما روىٰ عن الحسن في القراءات، فأما إذا جاء إلىٰ المسند: يسند عن الحسن، عن سمرة، أحاديث مناكير، وعن عمرو بن دينار يسند عنه مناكير، ليس أراه بشيء»[4].

الثالث: عن الحسن، عن عمار بن ياسر، عن النبي ﷺ.

وهذا يرويه: عمران القطان، عن قتادة[5]، وخولف فيه عن قتادة.

فتبين أنه اختُلف فيه عن قتادة علىٰ وجهين، وروي عن قتادة علىٰ وجه ثالث، ورابع:

---

(١) التمييز (ص٢١٨)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢١، ٦٧٥)، وسبق تدليس يونس في دراسة الحديث رقم (١٤).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٥٣٢)، الكامل لابن عدي (٤/ ١٣٠)، تاريخ بغداد (٩/ ٤٩٦).

(٣) الزهد لهناد (٤٣٣).

(٤) العلل لأحمد (٢٥٥٦)، الضعفاء للعقيلي (١/ ٩٢)، وسبقت ترجمته في دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (٥٨).

(٥) أخرجه الطبراني في الكبير، جامع المسانيد لابن كثير (٧٧٨٠).

فوجه ثالث: يرويه عبد الرحمن بن محمد العَرْزَمي، عن شيبان بن عبد الرحمن، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، والعَرْزَمي ضعيف[١].

ووجه رابع: يرويه يزيد بن زريع، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن النبي ﷺ مرسلًا، **وهذا أصح الأوجه عن قتادة**، فإن يزيد بن زريع، من أثبت الرواة عن ابن أبي عروبة[٢].

وأما الحسن البصري فالأوجه عنه كلها فيها ضعف، وذلك بعدما خرج حديث قتادة عنه، وصار الصحيح عن قتادة الإرسال، وربما كان الصحيح عن الحسن الإرسال أيضًا، مع ضعف رَاويه، فإن الروايات المرسلة لم يكن الرواة يعتنون بها عنايتهم بالروايات المسندة، كما قال الإمام أحمد فيما روىٰ الميموني قال: «تعجّب إليّ أبو عبد الله ممن يكتب الإسناد ويدع المنقطع، ثم قال: وربما كان المنقطع أقوىٰ إسنادًا»، أي: أصح إلىٰ المدار، ثم اهتم الأئمة المصنفون بعد ذلك بالروايات المسندة أكثر من اهتمامهم بالمراسيل[٣]، والله أعلم.

والمقصود بيان كون الحديث مرويًا من طريق الحسن البصري، وبذلك يتبين مصداق كلام الإمام أحمد بأن حديث سنان بن سعد، عن أنس، يشبه حديث الحسن، وبناء علىٰ ذلك لا يصح تقوية حديث أنس بحديث الحسن من جميع وجوهه.

❖ ورويت هذه القصة من طرق أخرىٰ:

فجاء من حديث أبي تميمة الهُجَيمي أنه هو الرجل صاحب القصة، يرويه هشام بن لاحق المدائني، عن عاصم الأحول، عن أبي تميمة الهُجَيمي،

---

(١) الكبير للطبراني (١١٨٤٢)، وجاء في إحكام النظر لابن القطان (ص١١٠) منسوبًا للبزار، وفيه: «شبيب بن شيبة» بدل شيبان، وضعّفه بشبيب أيضًا، لسان الميزان (٥/ ١٢٤).

(٢) تفسير الطبري (١٩/ ٢٦٠)، وسبق ذكر تقديم رواية يزيد بن زريع في دراسة الطريق الثاني من الأثر رقم (٧٥).

(٣) الكفاية (٢/ ٢٠١)، مقارنة المرويات د. إبراهيم اللاحم (٢/ ١٦٩).

بنحوه، وفيه: قال: فأتيت النبي ﷺ، فقلت: هلكتُ، فقال: «**وما ذاك يا أبا تميمة؟**» فأخبرتُه فقال: «**إن الله ﷻ إذا أراد بعبد خيرًا عجّل له عقوبة ذنبه في الدنيا** . . .»، وتفرد به هشام بن لاحق كما قال الطبراني، وهشامٌ صاحب مناكير، وأبو تميمة الهُجَيمي ليس صحابيًا، بل هو تابعي، وسبقت ترجمته، وروىٰ هشام بن لاحق حديثًا آخر بنفس الإسناد، فيه: أن أبا تميمة لقي النبي ﷺ، وأردفه النبي ﷺ خلفه، وهذا يدل علىٰ نكارة حديثه[(١)].

وجاء من حديث أبي هريرة، يرويه علي بن ظَبْيان الكوفي قاضي بغداد، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه، وعلي بن ظَبْيان متروك الحديث[(٢)].

❖ وفيما يتعلق بمعنىٰ الحديث: فإن القدر الدال علىٰ أن من أراد الله به خيرًا فإنه يبتليه ببعض المصائب، تدل عليه أحاديث صحيحة سيأتي ذكرها في الحديث التالي، فهي به ألصق، وكذلك ما يدل علىٰ أن المصائب فيها تكفير للذنوب.

❖ وأما ما يتعلق بتعجيل عقوبة الذنب، وأنه ذلك من الخير، وأن تأخير عقوبته من الشر، فهذا القدر من المعنىٰ قد أورد الطحاوي في «مشكل الآثار» حديثًا يعارضه في الظاهر، وهو ما رواه مسلم في «صحيحه» وغيرُه، من حديث أنس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ عاد رجلًا من المسلمين قد صار مثل الفَرْخ، فقال له رسول الله ﷺ: «**هل كنت تدعو الله بشيء، أو تسأله إياه؟**» قال: نعم، كنت أقول: اللهم ما كنت معاقبي به في الآخرة فعَجِّله لي في

(١) المعجم الأوسط للطبراني (٥٣١٤-٥٣١٥)، وترك أحمدُ هشامَ بن لاحق بعد أن كتب عنه، الضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٣٧)، الضعفاء لابن الجوزي (٣٦٠٦)، فتح الباري لابن رجب (٤/ ٣٨٤)، وسبقت ترجمة أبي تميمة في دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (٦٨).

(٢) الكامل (٦/ ٣٢١)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٧٢).

الدنيا، فقال رسول الله ﷺ: «**سبحان الله! لا تطيقه، فهلا قلت: اللهم آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار**»[١].

وملخص جمع الطحاوي بين الحديثين: أن هناك مرتبتان، الأولىٰ: التي دل عليها النبي ﷺ وأرشد إليها، وهي سؤال العافية في الدنيا، والأمان في الآخرة من العذاب، وهذه المرتبة تتضمن العفو عن الذنب، والمرتبة الأخرىٰ: ما دل عليها حديث سعد بن سنان محل الدراسة، وهي فيما إذا لم يُعْفَ عن الإنسان ذنبُه، فهو علىٰ إحدىٰ حالَين: إما تعجيل عقوبة الذنب في الدنيا، أو إمساكها ومعاقبته علىٰ ذنبه في الآخرة.

وبذلك يكون معنىٰ الحديث: أن مَن وقعت عليه مصيبة فإنه يرجو أن تكون تكفيرًا لذنوبه، وأن ذلك خيرٌ له من أن تؤخر عقوبته في الآخرة، لا أن معناه أن يطلب العبد أن تُعجَّل له عقوبة ذنبه، بل يسأل الله العفو والعافية.

وفي حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه المشهور في «الصحيحين» وغيرهما، في المبايعة، قال ﷺ: «**ومن أصاب من ذلك شيئًا فعُوقِب به في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئًا فستره الله فأمره إلىٰ الله، إن شاء عاقبه، وإن شاء عفا عنه**»[٢]، وفيه أن عدم المعاقبة في الدنيا لا يلزم منه تأخير العقوبة في الآخرة، والله أعلم.



(١) صحيح مسلم (٢٦٨٨)، الترمذي (٣٤٨٧)، مسند أحمد (١٢٠٤٩، ١٤٠٦٧)، مشكل الآثار (٢٠٤٨).

(٢) البخاري (٦٧٨٤)، مسلم (١٧٠٩).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٠٢] وقال ﷺ: «إن عِظَم الجزاء مع عِظَم البلاء، وإن الله تعالىٰ إذا أحب قومًا ابتلاهم؛ فمن رَضي فله الرضا، ومن سَخِط فله السَّخَط»، حسنه الترمذي.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام الترمذي عقب الحديث السابق (٢٣٩٦): وبهذا الإسناد، عن النبي ﷺ قال: **«إن عِظَم الجزاء مع عِظَم البلاء، وإن اللهَ إذا أحب قومًا ابتلاهم، فمن رَضِي فله الرضا، ومن سَخِط فله السَّخَط»**.

وإسناده: قال الترمذي: حدثنا قتيبة قال: حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

التخريج:

* أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٩٣٢٦)، من طريق **محمد بن الحسين بن أبي حُنَين**،

عن قتيبة بن سعيد، به بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه (٤٠٣١)، عن **محمد بن رمح بن المهاجر**،

- وأبو يعلىٰ (٤٢٥٣)، من طريق **شَبَابة بن سَوَّار**،

- وأبو العرب التميمي في المحن (ص٢٣٧)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٣٩٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٣٢٥)، من طريق **عبد الله بن وهب**،

- وأبو بكر بن نجيح البزاز في الثاني من حديثه (مخطوط: ل٢٢٧/ ب)، من طريق **غسان بن الربيع الموصلي**،

- وابن عدي في الكامل (٤/ ٣٩٤)، وابن بشران في أماليه (٢٤٣)، والقضاعي في مسند الشهاب (١١٢١)، من طريق **عيسىٰ بن حماد زُغْبَة**،

- والشجري في الأمالي الخميسية (٢٨٧١)، من طريق **يحيىٰ بن عبد الله بن بكير**،

- والبغوي في شرح السنة (١٤٣٥)، من طريق **أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث**،

سبعتهم (ابن رمح، وشَبَابة، وابن وهب، وغسان، وعيسىٰ، وابن بكير، وأبو صالح)، عن الليث بن سعد، به بنحوه،

وسمىٰ ابن وهب شيخ يزيد: سنان بن سعد، وسماه غسان بن الربيع: سعيد بن يسار.

* وأخرجه أبو العرب التميمي في المحن (ص٢٣٧)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٣٩٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٣٢٥)، من طريق **عمرو بن الحارث**،

- والبيهقي في شعب الإيمان (٩٣٢٥)، من طريق **عبد الله بن لهيعة**،

كلاهما (عمرو بن الحارث، وابن لهيعة)، عن يزيد بن أبي حبيب المصري، به بنحوه،

وسميا شيخه: سنان بن سعد.

الدراسة:

الحديث يرويه يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس ﵁.

وتقدم في الحديث السابق ترجمة يزيد بن أبي حبيب، وترجمة سعد بن سنان، وبيان الاختلاف في اسمه، وأنه يُخْتَلف في اسمه علىٰ يزيد بن أبي حبيب في عامة أحاديث.

ووقع هنا اختلاف علىٰ الليث في تسميته، والصحيح عنه رواية الجماعة، وأما رواية ابن وهب فقد نص ابن عدي -بعدما أخرجه- علىٰ أن هذا من عمل

ابن وهب[١]، بأن حمل رواية الليث علىٰ رواية عمرو بن الحارث، وأما غسان بن الربيع فهو ضعيف[٢].

ومضىٰ كذلك في الحديث السابق الكلامُ في حاله، وما قيل في نكارة أحاديثه التي يرويها عن أنس، ورواها عنه يزيد بن أبي حبيب.

وأشار الترمذي إلىٰ غرابة هذا الحديث بعد تخريجه فقال: «غريب من هذا الوجه».

والخلاصة من ذلك: أن سعد بن سنان أو سنان بن سعد ضعيف، ويروي عن أنس أحاديث منكرة، قال عنها الإمام أحمد: «تشبه أحاديث الحسن»، فالحديث ضعيف.

وقد روي عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ مرسلًا: «**إن الله إذا أحب قومًا ابتلاهم**»[٣].

وروي عن أنس بن مالك مرفوعًا من أوجه أخرىٰ نحو هذا الحديث مختصرًا بلفظ: «**إذا أحب الله قومًا ابتلاهم**»[٤]، ولعلها أحاديث أخرىٰ، فإن هذا المعنىٰ منتشر جدًا كما سيأتي، لكن سياق الحديث محل الدراسة سبق عن الترمذي أنه استغربه من هذا الوجه.

❖ وفيما يتعلق بمعنىٰ الحديث: فقد رويت أحاديث كثيرة في بيان تعلق عظمة الجزاء بقدر البلاء الذي يصيب الإنسان، وفي بيان أن العبد كلما كان أقرب إلىٰ الله ﷻ كان أكثر عرضة للبلاء والمصائب، وذلك لحط خطاياه،

(١) وسبقت الإشارة إلىٰ صنيع ابن وهب في هذا الحمل، في دراسة الحديث رقم (٢٠).
(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ٣٣٤).
(٣) جامع معمر (٢٠٣١١)، شعب الإيمان (٩٣٣٢).
(٤) المرض والكفارات (١٧٩)، المعجم الأوسط (٣٢٢٨)، علل الدارقطني (٢٤٦٧)، شعب الإيمان (٩٣٢٨).

ورفع درجاته، وبيان أن في المصائب والبلاء من تكفير الذنوب والخطايا شيئًا عظيمًا.

فمن ذلك ما رواه ابن مسعود ﷺ، قال: دخلت علىٰ رسول الله ﷺ وهو يُوْعَك، فقلت: يا رسول الله، إنك لَتُوْعَك وَعْكًا شديدًا، قال: «**أجل، إني أُوْعَك كما يُوْعَك رجلان منكم**»، قلت: ذلك أن لك أجرين؟ قال: «**أجل، ذلك كذلك، ما من مسلم يصيبه أذىٰ، شوكة فما فوقها، إلا كفر الله بها سيئاته، كما تَحُطُّ الشجرةُ ورقَها**»، متفق عليه[(١)].

ومن الأبواب التي بَوَّبَها البخاري علىٰ هذا الحديث باب: «أشد الناس بلاءً الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل»، وهو نص حديث يُروىٰ من عدة طرق، أصحها: ما رواه حماد بن زيد، وشعبة، والثوري، وهشام الدستوائي، وغيرهم، عن عاصم بن بهدلة أبي النجود، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، أي الناس أشد بلاءً؟ قال: «**الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل، يبتلىٰ الرجل علىٰ حسب دينه، فإن كان دينُه صلبًا اشتد بلاؤه، وإن كان في دينه رِقَّة ابتلي علىٰ حسب دينه، فما يبرح البلاء بالعبد حتىٰ يتركه يمشي علىٰ الأرض ما عليه خطيئة**»، وهو حديث صحيح، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب عن أبي هريرة، وأخت حذيفة بن اليمان، أن النبي ﷺ سئل: أي الناس أشد بلاء؟ قال: «**الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل**»»[(٢)].

وأخرج البخاري في «صحيحه» وغيرُه، من حديث أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من يُرد الله به خيرًا يُصِبْ منه**»، قال أبو عبيد الهروي:

---

(١) البخاري (٥٦٤٨)، مسلم (٢٥٧١).

(٢) الترمذي (٢٣٩٨)، السنن الكبرىٰ للنسائي (٧٤٣٩)، ابن ماجه (٤٠٢٣)، مسند أحمد (١٤٨١، ١٤٩٤، ١٥٥٥، ١٦٠٧).

«المعنىٰ: أن من أراد الله ﷻ به خيرًا ابتلاه بالمصائب ليثيبه عليها»[(١)]، والأحاديث والآثار في هذا الباب كثيرة جدًّا[(٢)]، والله أعلم.



(١) البخاري (٥٦٤٥)، موطأ مالك (٢٧١٣)، مسند أحمد (٧٢٣٥)، الغريبين لأبي عبيد الهروي (١١٠١/٤).

(٢) ينظر: كتاب «المرض والكفارات» لابن أبي الدنيا، وشعب الإيمان للبيهقي (الشعبة السبعون: الصبر علىٰ المصائب).



باب ما جاء في الرياء

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٠٣] وعن أبي هريرة مرفوعًا: «قال الله تعالىٰ: أنا أَغنَىٰ الشركاء عن الشرك، من عَمِلَ عَمَلًا أشرك معي فيه غيري تركتُه وشِرْكَه»، رواه مسلم.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٢٩٨٥): حدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، أخبرنا روح بن القاسم، عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال الله ﷻ: أنا أَغنَىٰ الشركاء عن الشرك، من عَمِلَ عَمَلًا أشرك فيه معي غيري، تركتُه وشِرْكَه**».

التخريج:

* أخرجه ابن ماجه (٤٢٠٢)، من طريق **عبد العزيز بن أبي حازم**، عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، به، بنحوه، وفي لفظه: «... **من عَمل لي عَمَلًا أشرك فيه غيري، فأنا منه بريء، وهو للذي أشرك**».

الدراسة:

الحديث رواه مسلم في صحيحه.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٠٤] وعن أبي سعيد مرفوعًا: «ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال؟»، قالوا: بلىٰ، قال: «الشرك الخفي، يقوم الرجل فيصلي فيُزَيِّن صلاتَه لما يرىٰ من نظر رجل»، رواه أحمد.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أحمد (١١٢٥٢): حدثنا محمد بن عبد الله بن الزبير، حدثنا كثير بن زيد، عن رُبَيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، عن جده، قال: كنا نتناوب رسول الله ﷺ، فنبيت عنده تكون له الحاجة أو يطرقه أمر من الليل، فيبعثنا فيُكثِر المحتسبين وأهلَ النوَب، فكنا نتحدث، فخرج علينا رسول الله ﷺ من الليل فقال: **«ما هذه النجوىٰ؟ ألم أنهكم عن النجوىٰ؟»**، قال: قلنا: نتوب إلىٰ الله يا نبي الله، إنما كنا في ذكر المسيح فَرَقًا منه، فقال: **«ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم من المسيح عندي؟»** قال: قلنا: بلىٰ، قال: **«الشرك الخفي، أن يقوم الرجل يعمل لمكان رجل»**.

التخريج:

* أخرجه **أحمد بن منيع** في مسنده [إتحاف الخيرة (٣٩٩)]، ومن طريقه الطبري في تهذيب الآثار «مسند عمر» (١١١٧)،

- والبزار [كشف الأستار (٢٤٤٧)]، من طريق **زيد بن أخزم، ومحمد بن معمر القيسي**،

- والطحاوي في مشكل الآثار (١٧٨١)، من طريق **بكار بن قتيبة البكراوي الثقفي**،

- وابن عدي (٤/ ١١١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦٤١٣)، من طريق **محمود بن غيلان**،

خمستهم (ابن منيع، وزيد بن أخزم، والقيسي، وبكار، ومحمود)، عن أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري الأسدي، به بنحوه،

وفي رواية زيد بن أخزم، والقيسي، إلىٰ قوله: «**ألم أنهكم عن النجوىٰ**»، لم يذكرا ما بعده.

* وأخرجه ابن ماجه (٤٢٠٤)، من طريق **أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان**،

- والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٨٩٤)، وابن مردويه في تفسيره (مخطوط: ل٧١/أ)[1]، من طريق **أبي عامر العقدي عبد الملك بن عمرو**،

- وابن أبي حاتم في تفسيره [تفسير ابن كثير (١٣/ ٤٥٢)]، من طريق **سفيان بن حمزة الأسلمي**،

- والحاكم في المستدرك «ط: التأصيل» (٨١٥٠)[2]، من طريق **عبد العزيز بن عبد الله الأويسي**،

أربعتهم (أبو خالد الأحمر، وأبو عامر العقدي، وسفيان بن حمزة، والأويسي)، عن كثير بن زيد الأسلمي المدني، به بنحوه،

لكن جعله أبو عامر العقدي: عن كَثير بن زيد، عن المطلب بن عبد الله بن حَنْطَب، عن أبي سعيد رضي الله عنه،

ولفظ أبي خالد الأحمر: «**الشرك الخفي، أن يقوم الرجل يصلي، فيُزَيِّن صلاته لما يرىٰ من نظر رجل**»، كما في لفظ المؤلف، وفي رواية أبي عامر العقدي -عند ابن مردويه- إلىٰ قوله: «**ألم أنهكم عن النجوىٰ**» لم يذكر ما بعده.

(١) وقع فيه: «أبو همام العقدي»، وصوابه: «أبو عامر العقدي».

(٢) وهو كذلك في إتحاف المهرة (٥٤١٨)، ووقع في طبعة دار الكتب العلمية (٧٩٣٦) تبعًا للطبعة الهندية (٤/ ٣٢٩)، سقطٌ دَخَلَ بسببه إسنادُ حديثٍ قبلَه علىٰ إسنادِ هذا الحديث.

الدراسة:

الحديث يرويه كَثير بن زيد الأسلمي، واختُلف عنه علىٰ وجهين:

الأول: كَثير بن زيد، عن رُبَيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، عن جده أبي سعيد الخدري.

وهذه رواية: أبي أحمد الزبيري، وأبي خالد الأحمر، وسفيان بن حمزة، وعبد العزيز الأويسي.

الثاني: كَثير بن زيد، عن المطلب بن عبد الله بن حَنْطَب، عن أبي سعيد الخدري.

وهذه رواية: أبي عامر العقدي.

ورواة الوجه الأول ثقات في الجملة، وأبو عامر العقدي ثقة أيضًا، روىٰ له الجماعة[1].

ورواه عن أبي عامر العقدي ثقتان: محمد بن يزيد الواسطي، وهارون بن سليمان الخزاز[2].

ولا شك أن الوجه الأول أقوىٰ لكثرة رواته، إلا أن هذا الاختلاف محتمل أن يكون من كَثير بن زيد، لما سيأتي من أن فيه ضعفًا ما.

وقد وَثَّق **كَثيرَ بن زيد** ابنُ معين -في رواية-، وابن عمار الموصلي، وقال أحمد: «ما أرىٰ به بأسًا»، وقال ابن المديني، وأبو حاتم: «صالح، ليس بالقوي»، وقال أبو زرعة: «صدوق فيه لِيْن»، وقال يعقوب بن شيبة: «ليس بذاك الساقط، وإلىٰ الضعف ما هو»، وضعفه ابن معين -في رواية-، والنسائي، قال ابن سعد: «كان كثير الحديث»، روىٰ له الأربعة إلا النسائي، لخص حاله ابن حجر بقوله: «صدوق يُخطئ»[3].

(١) سبقت ترجمته في دراسة الحديث رقم (٧١)، تقريب التهذيب (٤٢٢٧).

(٢) تاريخ أصبهان (٢/ ٣١٣)، تاريخ بغداد (٤/ ٥٩٤)، تاريخ الإسلام (٥/ ١٢٥٥، ٦/ ٤٤٣).

(٣) الطبقات لابن سعد (٧/ ٥٦٥)، معرفة الرجال لابن معين-رواية ابن محرز (١٦٤)، العلل لأحمد- =

فإن كان أبو عامر العقدي -وهو ثقة كما سبق- حَفِظ هذا الوجه عن كَثير بن زيد فهو اضطراب من كَثير، وعليه يكون الحديث ضعيفًا لاضطرابه، وحال كَثيرٍ تحتمل هذا كما سبق.

والاحتمال الآخر أن يكون هذا الوجه -أي الوجه الثاني- خطأ من أبي عامر العقدي، ويكون الصواب هو الوجه الأول.

❖ ورُبَيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو زرعة: «شيخ»، وقال أحمد: «ليس بمعروف»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وذكر له ابن عدي جملة من أحاديثه، ثم قال بعدما ذكر أنه إنما له شيء يسير من الحديث: «وعامة حديثه ما ذكرتُه، وأرجو أنه لا بأس به»، وذكر له -فيما ذكر- هذا الحديث موضع الدراسة، وذكر له حديث التسمية علىٰ الوضوء، وهو حديث ضعفه البخاريُّ، وأحمدُ -مع قوله بأنه أصح ما في الباب-.

قال ابن حجر: «مقبول»، ولعله دون ذلك، فالأقرب أنه ضعيف مع قلة حديثه[(١)].

❖ ووالده عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري ثقة، وثقه الأكثر، وتكلم فيه ابن سعد، قال ابن حجر: «ثقة»[(٢)].

❖ وقد تفرد بهذا الحديث رُبَيح بن عبد الرحمن، قال البزار بعدما أخرجه: «لا نعلمه يُروىٰ عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد»، ولا يحتمل منه هذا التفرد، قال ابن كثير بعدما ذكر إسناد ابن أبي حاتم: «هذا إسناد غريب، وفيه بعض الضعفاء»، والظاهر أنه يعني كَثير بن زيد، ورُبَيح بن عبد الرحمن.

= رواية عبد الله (٢٤٠٦)، سؤالات ابن أبي شيبة (٩٧)، تاريخ ابن أبي خيثمة-الثالث (٢/ ٣٣٦)، الجرح والتعديل (٧/ ١٥١)، تهذيب الكمال (٤٩٤١)، تقريب التهذيب (٥٦٤٦).

(١) العلل الكبير (ص٣٣)، الجرح والتعديل (٣/ ٥١٨)، الثقات (٦/ ٣٠٩)، الكامل (٤/ ١١٠)، التقريب (١٨٩١).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٥١٠)، تقريب التهذيب (٣٨٩٩).

والخلاصة: أن الحديث ضعيف، إما أن يكون مضطربًا، وأن كَثير بن زيد اضطرب فيه، وسبق أن في كَثيرٍ شيئًا من الضعف، أو أن الضعف من قِبَل رُبَيح بن عبد الرحمن وقد تفرد به، والله أعلم.

وتبين من التخريج أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أورد لفظ ابن ماجه مع أنه عزاه لأحمد، وأكثر الرواة -كما سبق في التخريج- علىٰ اللفظ الذي ساقه أحمد.

❖ وسبقت عدة أحاديث في بيان كون الرياء من الشرك الخفي أو الأصغر أو شرك السرائر، منها ما جاء عن شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «كنا نعد الشرك الأصغر علىٰ عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرياء»، وقول شداد أيضًا -وهو صحيح عنه-: «أخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية»(١).

ومن أصح الأحاديث في باب الرياء عمومًا: ما في الصحيحين من حديث جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**من سمّع سمّع اللهُ به، ومن يرائي يرائي اللهُ به**»(٢).

وما أخرجه مسلم في «صحيحه» من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إن أول الناس يُقضَىٰ يوم القيامة عليه: رجل استُشهد، فأُتي به فعَرَّفه نِعَمَه فعَرَفَها، قال: فما عملتَ فيها؟ قال: قاتلتُ فيك حتىٰ استُشهِدتُ، قال: كذبتَ، ولكنك قاتلتَ لأن يقال: جريء، فقد قيل، ثم أُمر به فسُحب علىٰ وجهه حتىٰ أُلقي في النار، ورجل تعَلَّم العلم، وعَلَّمه وقرأ القرآن، فأُتي به فعَرَّفه نِعَمَه فعَرَفَها، قال: فما عملتَ فيها؟ قال: تعلَّمتُ العلم، وعَلَّمتُه وقرأتُ فيك القرآن، قال: كذبتَ، ولكنك تعلَّمتَ العلم ليقال: عالم، وقرأتَ القرآن ليقال: هو قارئ، فقد قيل، ثم أُمر به فسُحب علىٰ وجهه حتىٰ أُلقي في النار، ورجل وَسَّع اللهُ عليه، وأعطاه من أصناف المال كله،**

(١) يُنظر: الحديث رقم (٨) وما في دراسته من الأحاديث والآثار، وأحاديث شداد في آخر الدراسة من الحديث المذكور.

(٢) البخاري (٦٤٩٩)، مسلم (٢٩٨٧).

فأُتي به فعَرَّفه نِعَمَه فعَرَفَها، قال: فما عملتَ فيها؟ قال: ما تركتُ من سبيل تحب أن يُنفَق فيها إلا أنفقتُ فيها لك، قال: كذبتَ، ولكنك فعلتَ ليقال: هو جواد، فقد قيل، ثم أُمر به فسُحب علىٰ وجهه، ثم أُلقي في النار»[(١)]، والله المستعان.



(١) صحيح مسلم (١٩٠٥).

بابٌ: من الشرك إرادةُ الإنسان بعمله الدنيا

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٠٥] في الصحيح: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة، تعس عبد الخميلة، . . .» الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٢٨٨٧): زادنا عمرو[١]، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**تَعس عبد الدينار، وعبد الدرهم، وعبد الخميصة، إن أُعطي رضي، وإن لم يُعْطَ سَخِط، تَعِسَ وانْتَكس، وإذا شِيْكَ فلا انْتَقَش، طوبىٰ لعبدٍ آخذٍ بعنانِ فرسِه في سبيل الله، أشعثَ رأسُه، مغبَرةٍ قدماه، إن كان في الحراسة كان في الحراسة، وإن كان في الساقة[٢] كان في الساقة، إن استأذن لم يؤذن له، وإن شَفَع لم يُشَفّع**».

التخريج:

* أخرجه ابن ماجه (٤١٣٦)، من طريق **صفوان بن سليم**، عن عبد الله

---

(١) كذا وقع في عدد من روايات «الصحيح»، وفي بعضها: «زاد»، فقال بعضهم إنه معلّق من هذا الوجه، وعمرو هو ابن مرزوق شيخ البخاري، الجمع بين الصحيحين للأشبيلي (٣٢٨٠)، تغليق التعليق (٣/٤٤٢)، إرشاد الساري (٥/٨٦).

(٢) «**الخميصة**»: كساء أسود له أعلام، و«**إذا شِيْك فلا انتقش**» أي: إذا أصابته شوكة فلا استطاع إخراجها بالمنقاش، وهذا دعاء عليه، و«**الساقة**»: آخر الجيش، الزاهر في معاني كلمات الناس (٢/٢٤٩)، إرشاد الساري (٥/٨٧).

بن دينار، به بنحوه مختصرًا، إلىٰ قوله: «**وإن لم يُعطَ سخط**»، لم يذكر: «**تعس وانتكس** . . .» وما بعده[(١)].

* وأخرجه البخاري (٢٨٨٦، ٦٤٣٥)، وابن ماجه (٤١٣٥)، من طريق **أبي حَصين عثمان بن عاصم الأسدي**، عن أبي صالح السمان ذكوان، به بنحوه مختصرًا،

لم يذكر: «**تعس وانتكس** . . .» وما بعده، وزاد: «**وعبد القطيفة**».

* وأخرجه الترمذي (٢٣٧٥)، من طريق الحسن البصري، عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه، مختصرًا،

ولفظه: «لُعن عبد الدينار، ولُعن عبد الدرهم».

الدراسة:

الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»، وأشار إلىٰ أنه وقع اختلاف علىٰ أبي حَصين في رفعه ووقفه، فأسنده عن أبي بكر بن عياش، عن أبي حَصين، مرفوعًا، ثم ذكر أن إسرائيل ومحمد بن جُحَادة روياه عن أبي حَصين موقوفًا.

قال الإسماعيلي: «وافق أبا بكر (يعني ابن عياش) علىٰ رفعه: شريكٌ القاضي، وقيسُ بن الربيع، عن أبي حَصين»[(٢)]، وبمتابعة عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار -وهي متابعة قاصرة- لعل البخاري قوي عنده الرفع فأخرجه في صحيحه.

واللفظ الذي أورده المؤلف مقارب للفظ البخاري، إلا أنه لم يرد في البخاري جملة: «**تعس عبد الخميلة**»، ويحتمل أن المؤلف تبع ابن تيمية في

---

(١) هذا الاختصار من ابن ماجه، فقد أخرجه أبو إسحاق العسكري السمسار في «مسند أبي هريرة» (٦٨)، عن شيخ ابن ماجه، بنفس الإسناد، مطولًا بنحو لفظ البخاري، وينظر كذلك: الغرباء للآجري (٢٧).

(٢) فتح الباري (١١/ ٢٥٤).

هذا اللفظ، فلم أقف علىٰ هذه الجملة عند أحد قبل ابن تيمية، ولعل ابن تيمية ساقه من حفظه، لأنه ذكره في مواضع أُخَر بجملة: «**عبد القطيفة**»[(١)]، وهي واردة في رواية البخاري الأخرىٰ كما سبق في التخريج، والقطيفة هي الخميلة أو قريبة منها[(٢)].

وليس في لفظ البخاري كذلك تكرار كلمة: «**تعس**» في جمل الحديث كما أورده المؤلف، وابن تيمية ساق الحديث في عامة المواضع التي سبقت الإحالة إليها بتكرار هذه الكلمة، فهذا يُشعر بأن المؤلف تبع ابن تيمية في لفظ الحديث، والله أعلم.



(١) ذكر «**الخميصة**» في الفتاوىٰ (١/ ٣٥، ٢٨/ ٣٥)، وذكر «**القطيفة**» في الفتاوىٰ (٧/ ٦٥، ١٠/ ١٨٠، ١٩٠، ٥٩٧).

(٢) مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ٢٤٠)، مطالع الأنوار لابن قرقول (٢/ ٤٥٢).

باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله فقد اتخذهم أربابًا

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٠٦] وقال ابن عباس: «يوشك أن تَنزل عليكم حجارةٌ من السماء، أقول: "قال رسول الله ﷺ"، وتقولون: "قال أبو بكر وعمر"».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام أحمد (٣١٢١): حدثنا حجاج، حدثنا شريك، عن الأعمش، عن الفضيل بن عمرو، -قال: أُراه عن سعيد بن جبير-، عن ابن عباس، قال: «تَمَتَّع النبي ﷺ»، فقال عروة بن الزبير: نهىٰ أبو بكر وعمر عن المتعة، فقال ابن عباس: «ما يقول عُرَية؟» قال: يقول: نهىٰ أبو بكر وعمر عن المتعة، فقال ابن عباس: «أُراهم سيهلكون، أقول: قال النبي ﷺ، ويقول: نهىٰ أبو بكر وعمر».

التخريج:

* أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٣٨١)، من طريق **أبي بكر الأثرم،**

- والضياء المقدسي في المختارة (١٠/ح٣٥٧)، من طريق **عبد الله بن أحمد بن حنبل،**

كلاهما (الأثرم، وعبد الله)، عن الإمام أحمد، به بنحوه.

* وأخرجه ابن حزم في حجة الوداع (٣٩١)[١]، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٣٧٩)، من طريق **يحيىٰ بن معين**، عن حجاج بن محمد الأعور، به بنحوه.

* وأخرجه البزار (٥٠٥٢)، من طريق **عمرو بن عبد الغفار الفُقَيمي**، عن الأعمش، به بنحوه، ولفظه في محل الشاهد: «يا عُرَية، ما أرىٰ العذاب إلا سينزل عليك، أُخبرك أنه كان آخرَ عهد رسول الله ﷺ الذي فارق الناس عليه، وتقول كان أبو بكر وعمر».

* وأخرجه عبد الرزاق «ط: التأصيل الثانية» (١٠٠٦٦)[٢]، عن معمر بن راشد، وابنُ راهويه في مسنده [المطالب العالية (١٢٨٧)]، وابن حزم في حجة الوداع (٣٩٣)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٣٨٠)، من طريق حماد بن زيد، والطحاوي في معاني الآثار (٣٨٧٢)، من طريق حماد بن سلمة، ثلاثتهم (معمر، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة)، عن أيوب السختياني، والطبراني في الأوسط (٢١)، من طريق إبراهيم بن أبي عبلة، كلاهما (أيوب، وإبراهيم)، عن **عبد الله بن أبي مليكة**،

- والدارمي (٤٤٥)، والسهمي في تاريخ جرجان (ص٣٧٨)، من طريق **سليمان التيمي**،

كلاهما (ابن أبي مليكة، والتيمي)، عن ابن عباس رضي الله عنهما بنحوه،

إلا أن رواية معمر: عن أيوب، عن ابن عباس، ليس فيه «ابن أبي مليكة»،

---

(١) تصحف فيه: «أُراه» إلىٰ: «أوله»، أخرجه علىٰ الصواب من طريق ابن حزم: الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٥/٢٤٢).

(٢) وهو ضمن كتاب «المناسك الكبير» من مصنف عبد الرزاق، لكن هذا الكتاب من المصنف ليس في رواية الدَّبَري، وهو هنا من رواية الحُذَاقي، ورواه من طريق الحُذَاقي: ابن حزم، ينظر: حجة الوداع (٣٩٢).

وفي ألفاظ رواية ابن أبي مليكة اختلاف: فرواية حماد بن زيد -عند ابن حزم-: «رجل من أصحاب رسول الله ﷺ»، لم يسم ابن عباس،

ولفظ معمر في محل الشاهد: قال ابن عباس: «والله ما أراكم منتهين حتىٰ يعذبكم الله، نحدثكم عن رسول الله ﷺ، وتحدثونا عن أبي بكر وعمر»، ولفظ حماد بن زيد: «من هاهنا هلكتم، ما أرىٰ الله ﷻ إلا سيعذبكم، ...»، ولفظ حماد بن سلمة: «بهذا ضللتم، ...»،

ولفظ إبراهيم بن أبي عبلة: قال ابن عباس: «أهما -ويحك- آثرُ عندك، أم ما في كتاب الله وما سَن رسول الله ﷺ في أصحابه وفي أمته»،

ولفظ التيمي: «أما تخافون أن تعذَّبوا، أو يُخسَف بكم، أن تقولوا: قال رسول الله ﷺ، وقال فلان»،

وزاد ابن أبي ملكية قال: فقال عروة: هما أعلم بسنة رسول الله ﷺ، وأتبع لها منك.

الدراسة:

هذا الأثر يروىٰ عن ابن عباس من ثلاثة طرق:

❖ **الطريق الأول (طريق سعيد بن جبير):**

وهذا الطريق يرويه شريك بن عبد الله النخعي، وعمرو بن عبد الغفار الفُقَيمي، عن الأعمش، عن الفضيل بن عمرو، عن سعيد بن جبير، وشك فيه شريك كما سيأتي.

وشريك بن عبد الله النخعي صدوق يخطئ كثيرًا، وتغير حفظه بعد القضاء، وقال أبو داود: «يخطئ علىٰ الأعمش»[(١)].

والراوي عنه حجاج بن محمد الأعور ثقةٌ ثبت، وذكر حجاج أنه كتب عن شريك قبل أن يتولىٰ القضاء خمسين حديثًا عن سالم الأفطس[(٢)]،

(١) سؤالات الآجري لأبي داود (٩١)، تقريب التهذيب (٢٨٠٢).

(٢) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٣٦٠٠)، تقريب التهذيب (١١٤٤).

وربما سمع منه بعد القضاء أيضًا؛ لما قد يفيده مفهوم المخالفة من العبارة السابقة.

وروىٰ هذا الحديث عن حجاج: الإمام أحمد، ويحيىٰ بن معين، ووقع في روايتيهما الشك في إسناده: «أراه عن سعيد بن جبير»، ويظهر أن هذا الشك من شريك، فإن حجاجًا كان ثقةً ثبتًا كما سبق، قال الأثرم: «قال أبو عبد الله (يعني الإمام أحمد): ما كان أضبطَ حجاجًا وأصحَّ حديثَه وأشدَّ تعاهدَه للحروف -ورفع أمره جدًا-»[(١)].

ومع حال شريك وكثرة خطئه، وخطئه علىٰ الأعمش بخصوصه أيضًا، وشكه في هذا الحديث، كل ذلك يُشْكِل علىٰ صحة الحديث عن الأعمش.

وأما عمرو بن عبد الغفار الفُقَيمي فهو متروك متهم[(٢)]، والله أعلم.

❖ **الطريق الثاني (طريق ابن أبي مليكة):**

وهذا يرويه إبراهيم بن أبي عبلة، وأيوب السختياني واختُلف عن أيوب علىٰ وجهين:

الأول: أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس.

وهذه رواية: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة.

الثاني: أيوب، عن ابن عباس (ليس فيه ابن أبي مليكة).

وهذه رواية: معمر.

والصحيح عن أيوب هو الوجه الأول، لما سبق من تقديم حماد بن زيد علىٰ أصحاب أيوب[(٣)]، ووافقه كذلك حماد بن سلمة، وتابعهما علىٰ هذا الوجه دون ذكر الشاهد: وهيب بن خالد، فروىٰ الحديث وفيه منازعة عروة لابن عباس في المتعة، وليس فيه محل الشاهد[(٤)].

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ١٦٦)، تاريخ بغداد (٩/ ١٤٣).

(٢) لسان الميزان (٦/ ٢١٥).

(٣) في دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (٥٤).

(٤) مسند أحمد (٢٢٧٧).

ورویٰ الحديث عن ابن أبي مليكة: إبراهيم بن أبي عبلة -كما سبق-، ورواه كذلك عن ابن أبي مليكة دون أن يذكر الشاهد: عبد الجبار بن الورد[(١)]، وهذا مؤيد للوجه الأول أيضًا.

وأما الوجه الثاني فهو من رواية معمر، وسبق أن رواية معمر عن أيوب مُنتَقدة[(٢)].

ووقع اختلاف علىٰ أحد الرواة عن حماد بن زيد، وهو سليمان بن حرب، وقع عليه اختلاف في تسمية ابن عباس، وإبهامه علىٰ أنه رجل من أصحاب رسول الله ﷺ.

والصحيح عنه التصريح باسم ابن عباس، وهو من رواية إسحاق بن راهويه، عن سليمان بن حرب، وأما الإبهام فرواه عن سليمان بن حرب: أبو مسلم الكجي، فكأنّ الإبهام منه.

وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، سبقت ترجمته وأنه ثقة فقيه، كان مؤذن ابن الزبير وقاضيه، توفي سنة ١١٧هـ، وسماعه من ابن عباس مشهور[(٣)].

وبذلك يتبين أن هذا الطريق صحيح عن ابن عباس، قال ابن حجر بعدما أورد إسناد إسحاق بن راهويه: «إسناده صحيح».

❖ الطريق الثالث (طريق سليمان التيمي):

وهذا الطريق يرويه معتمر بن سليمان، عن أبيه سليمان التيمي، عن ابن عباس.

---

(١) مسند أحمد (٢٩٧٦).

(٢) في دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (٥٤)، وآخر دراسة الحديث رقم (٥٠).

(٣) التاريخ الكبير (٥/١٣٧) وسبقت ترجمته في دراسة الطريق الثاني من الحديث رقم (٩٤).

ومعتمر وأبوه ثقتان، إلا أن سليمان التيمي لم يسمع من ابن عباس[(١)]، فهذا الطريق منقطع عن ابن عباس.

ولفظ هذا الطريق: «أما تخافون أن تعذَّبوا، أو يُخسَف بكم، أن تقولوا: قال رسول الله ﷺ، وقال فلان»، والظاهر أن معناه الإقران بين قولِ رسول الله ﷺ وقولِ غيره، وكأنهما في مرتبة واحدة، أو المقابلة بينهما كذلك[(٢)].

❖ واللفظ الذي ذكره المؤلف لم أقف عليه، وإنما ذكره ابن تيمية وابن القيم[(٣)]، فالظاهر أنه أخذه منهما، ولعلهما وقَفَا عليه في بعض الطرق عن ابن عباس، فقد سبق في التخريج بيان اختلاف ألفاظ هذا الأثر باختلاف الطرق، فيحتمل مجيء طريق آخر باللفظ الذي ذكره المؤلف.

والخلاصة: أن هذا الأثر صحيح عن ابن عباس، وأصح طرقه: طريق أيوب، عن ابن أبي مليكة، وسبق بيان لفظه في آخر التخريج، علىٰ اختلاف بين الرواة عنه، وأصح ألفاظه لفظ حماد بن زيد.

❖ والمتعة التي اختلف ابن عباس وعروة فيها هي متعة الحج، كما هو مبين في طريق ابن أبي مليكة.

---

(١) تقريب التهذيب (٢٥٩٠، ٦٨٣٣)، نص ابن حجر علىٰ عدم سماعه في ترجمة الحديث من إتحاف المهرة (٧٧١٢).

(٢) اللفظ المذكور في الدارمي -كما في التخريج-، وورد هذا اللفظ أيضًا معلقًا في مسائل الإمام أحمد وإسحاق-رواية ابن منصور (٩/ ٤٨٣٦)، وفي شرح السنة للبغوي (١/ ٢١٤)، إلا أن ابن حجر نقل لفظ الدارمي في إتحاف المهرة (٧٧١٢) بسياق مقارب لِلَفظ الطرق الأخرىٰ: «أن نقول: قال رسول الله، وتقولوا: قال فلان وفلان»، والأول أصح من حيث الرواية.

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٢٠/ ٢١٥، ٢٥١، ٢٦/ ٥٠، ٢٨١)، زاد المعاد (٢/ ١٨٢)، أعلام الموقعين (٣/ ١٠٥)، الصواعق المرسلة (٢/ ٦٨٦)، الطرق الحكمية (١/ ٤٦).

واختلفت الألفاظ في تحديد المسألة المختلف فيها من جملة صور التمتع[(١)]، وأصح الطرق طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، ولفظه: قال عروة: «تأمر بالعمرة في هؤلاء العشر، وليست فيهن عمرة»، يعني عشر ذي الحجة، وتابعه علىٰ أصل معناه: وهيب، عن أيوب، فقال: «تأمرنا بالعمرة في أشهر الحج»، وهذا اللفظ يدل علىٰ أن المسألة المختلف فيها هي صورة التمتع المشهورة، وهي الإتيان بعمرة مستقلة قبل الحج.

ورواه حماد بن سلمة، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، بلفظ: قال عروة: «تفتي الناس أنهم إذا طافوا بالبيت فقد حلوا، وكان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يجيئان مُلَبِّيْن بالحج، فلا يزالان محرمَيْن إلىٰ يوم النحر»، وبنحوه لفظ إبراهيم بن أبي عبلة، عن ابن أبي مليكة، وهذا يعني أن المسألة في فسخ الحج إلىٰ عمرة، وذلك لمن لم يسق الهدي وطاف طواف القدوم قبل عرفة، واشتهر عن ابن عباس أنه يوجبه، وكان يقول: «سنة نبيكم ﷺ وإن رغمتم»[(٢)].

واللفظ الأول أصح، ومع ذلك فيحتمل أن يكون اللفظ الثاني مفسرًا للفظ الأول ومبينًا للمراد منه، أو يكون -علىٰ تقدير آخر- مؤثرًا في النزاع، وعلىٰ ذلك يدل حديث آخر لعروة بن الزبير، فإنه يشير إلىٰ وقوع النزاع في المسألة الثانية (مسألة فسخ الحج إلىٰ عمرة)[(٣)].

قال ابن تيمية: «وهذه المشاجرة إنما وقعت لأن ابن عباس كان يوجب

---

(١) ذكر ابن عبد البر أن صور التمتع أربعة: الأولىٰ: التمتع المشهور (العمرة في أشهر الحج)، والثانية: القِران، والثالثة: فسخ الحج إلىٰ العمرة وجوبًا -كما هو قول ابن عباس-، أو جوازًا -كما أخذ بذلك الإمام أحمد-، والرابعة: متعة المحصَر، وهي أن يفسخ الحج إلىٰ عمرة عندما يُحبَس عن الحج ويفوته، التمهيد (٨/ ٣٤٢، ٣٥٣-٣٥٩).

(٢) صحيح البخاري (٤٣٩٦)، صحيح مسلم (١٢٣٣، ١٢٤٤-١٢٤٥) مستخرج أبي عوانة (٣٧٦٨-٣٧٧٤).

(٣) صحيح البخاري (١٦٤١)، صحيح مسلم (١٢٣٥).

المتعة، بل كان يوجب الفسخ، وكان يقول: كل من طاف بالبيت وبين الصفا والمروة ولم يسق الهدي فقد حل من إحرامه»[(١)].

وجاء في المسألة الثانية (فسخ الحج إلىٰ عمرة) عن ابن عمر قولٌ قريبٌ من قول ابن عباس محل الدراسة، إلا أنه رَدٌّ علىٰ ابن عباس، فقد سئل ابن عمر عن قول ابن عباس في ذلك فقال: «حج رسول الله ﷺ، فطاف بالبيت قبل أن يأتي الموقف، فبقولِ رسول الله ﷺ أحقُّ أن تأخذ، أو بقول ابن عباس إن كنت صادقًا»[(٢)].

وإنما ذكرتُ ذلك ليتبين مورد قول ابن عباس واعتراض عروة بن الزبير، وأن عروة بن الزبير لم يعارض سنة رسول الله ﷺ بقول أبي بكر وعمر، بل كان يتوخَّىٰ ما استقرَّ من سنة النبي ﷺ، ولذلك قال عروة: «هما أعلم بسنة رسول الله ﷺ»، قال الذهبي: «ما قصد عروة معارضة النبي ﷺ بهما، بل رأىٰ أنهما ما نَهَيَا عن المتعة إلا وقد اطلعا علىٰ ناسخ»[(٣)].

وكل ما سبق -علىٰ الاختلاف في تعيين المسألة- دالٌّ علىٰ اجتهاد ابن عباس رضي الله عنهما واجتهاد عروة، وأن قول ابن عباس -مع صحته عنه وصحة معناه كذلك- لا يصح أن يُحمَل علىٰ أن عروة بن الزبير وغيرَه كانوا يعارضون سنة رسول الله ﷺ بقول أبي بكر وعمر، فضلًا عمن دونهما، فلا يُغترَّ بتشنيع من شنَّع علىٰ عروة وإعظامه لقوله هذا، كابن حزم وغيره.

❖ وقد جاء عن عبد الله بن عمر في صورة المتعة المشهورة (العمرة في أشهر الحج) ما يوافق قول ابن عباس محل الدراسة، فروىٰ الزهري، عن سالم قال: سئل ابن عمر عن متعة الحج فأمر بها، فقيل له: إنك تخالف أباك، فقال: «إن عمر لم يقل الذي تقولون، إنما قال عمر: أفردوا الحج من العمرة،

(١) مجموع الفتاوىٰ (٢٦/ ٥٠-٥١).
(٢) صحيح مسلم (١٢٣٣).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٤٣).

فإنه أتم للعمرة، أي: أن العمرة لا تتم في شهور الحج إلا بهدي، وأراد أن يزار البيت في غير شهور الحج، فجعلتموها أنتم حرامًا وعاقبتم الناس عليها، وقد أحلها الله، وعمل بها رسول الله ﷺ»، فإذا أكثروا عليه قال: «أكتابُ الله أحق أن تتبعوا أم عمر؟»[(١)]، وإسناده صحيح.

❖ وأورد المؤلف بعد ذلك قول أحمد، وهو ما نقله أبو طالب، قال: قيل لأحمد: إن قومًا يَدعون الحديث ويذهبون إلىٰ رأي سفيان وغيره، فقال: «أَعْجَبُ لقوم سمعوا الحديث وعرفوا الإسناد وصحته، يَدَعُوْنَه ويذهبون إلىٰ رأي سفيان وغيره، قال الله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وتدري ما الفتنة؟ الكفر، قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧]»[(٢)].

وروىٰ الفضل بن زياد، عن أحمد قال: «نظرت في المصحف فوجدت فيه طاعة رسول الله ﷺ في ثلاثة وثلاثين موضعًا، (ثم ذكر آية النور)، وجعل يكررها، ويقول: وما الفتنة؟ الشرك، لعله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيزيغ فيهلكه، وجعل يتلو هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، وسمعت أبا عبد الله، يقول: من رد حديث النبي ﷺ فهو علىٰ شفا هلكة»[(٣)].

وقال أحمد: «ألا تعجب؟ يقال للرجل قال رسول الله ﷺ، فلا يقنع، وقال فلان، فيقنع»[(٤)]، والله أعلم.



---

(١) مصنف عبد الرزاق ط: التأصيل الثانية (١٠٠٥٢)، وبنحوه عند الترمذي (٨٢٤)، وأحمد (٥٧٠٠).

(٢) الصارم المسلول (ص٥٧)، الفروع (١١/ ١٠٧).

(٣) الإبانة لابن بطة (١/ ٢٦٠)، الصارم المسلول (ص٥٦).

(٤) الفروع (١١/ ١٠٧).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٠٧] عن عدي بن حاتم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أنه سمع النبي ﷺ يقرأ هذه الآية: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ الآية، فقلت له: إنا لسنا نعبدهم، قال: «أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه؟ ويحلون ما حرم الله فتحلونه؟» فقلت: بلىٰ، قال: «فتلك عبادتهم»، رواه أحمد، والترمذي وحسنه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام الترمذي (٣٠٩٥): حدثنا الحسين بن يزيد الكوفي قال: حدثنا عبد السلام بن حرب، عن غُطَيف بن أعيَن، عن مصعب بن سعد، عن عَدي بن حاتم، قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «**يا عَدي، اطرح عنك هذا الوثن**»، وسمعته يقرأ في سورة براءة: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، قال: «**أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئًا استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئًا حرموه**».

التخريج:

* أخرجه أبو الليث السمرقندي في تفسيره (٢/٤٥)، من طريق **إسحاق بن عبد الرحمن القاري**، عن الترمذي، به بنحوه، ولم يذكر قصة الصليب.

* وأخرجه **الطبري** في تفسيره (١١/٤١٧)، عن الحسين بن يزيد الطحان الكوفي، به بنحوه، مختصرًا، ولم يذكر قصة الصليب.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٧/١٠٦)، والطبري في تفسيره (١١/٤١٧)، من طريق **أبي غسان مالك بن إسماعيل النهدي**،

- ويعقوب بن سفيان في مشيخته (١٣٢)، وابن بشران في أماليه (١٢٨٢)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٧٥٣)، من طريق **أبي جعفر محمد بن سعيد بن سليمان ابن الأصبهاني**،

- والطبري في تفسيره (١١/٤١٨)، وابن أبي حاتم في العلل (٢٥٥٦)، والطبراني في الكبير (١٧/ح٢١٩)، والسِّلَفي في الطيوريات (١٦٧)، من طريق **قيس بن الربيع**،

- والطبري في تفسيره (١١/٤١٧)، من طريق **أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري**،

- وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ١٧٨٤)، والبيهقي (٢٠٣٧٦)، من طريق **سعيد بن سليمان الواسطي سعدويه**،

- والنحاس في معاني القرآن (٣/ ٢٠٢)، والطبراني في الكبير (١٧/ح٢١٨)، من طريق **يحيىٰ بن عبد الحميد الحِمّاني**،

- والسهمي في تاريخ جرجان (ص٥٤١)، من طريق **يحيىٰ بن أكثم التميمي المروزي**،

- والواحدي في الوسيط (٢/ ٤٩١)، من طريق **مسروق بن المَرْزُبَان الكندي**،

ثمانيتهم (مالك بن إسماعيل، وابن الأصبهاني، وقيس، وأبو أحمد، وسعدويه، والحِمّاني، ويحيىٰ بن أكثم، وابن المَرْزُبَان)، عن عبد السلام بن حرب المُلائي، به بنحوه،

إلا أن قيس بن الربيع -عند الطبري[1] وابن أبي حاتم- جعله: عن خُصَيف، بدل غُطَيف،

(١) كما في النسخ الخطية التي أشار إليها المحققون.

وفي لفظ مالك بن إسماعيل، وابن الأصبهاني -عند ابن بشران والخطيب-، وابن المَرْزُبَان: «إنا لسنا نعبدهم»، وقال ابن الأصبهاني -عند يعقوب-: «بم كنا نعبدهم؟»، وقال قيس بن الربيع: «قلت: يا رسول الله، أما إنهم لم يكونوا يصلون لهم»،

وزاد مالك، وابن الأصبهاني، وسعدويه، وابن المَرْزُبَان، في آخره: قال: **«فتلك عبادتهم»**.

* وأخرجه هلال بن العلاء الرقي في «حديث زيد بن أبي أنيسة» (مخطوط: ل٣٤/أ)[١]، من طريق **إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة**، عن غُطَيف بن أَعيَن الجزري، به بنحوه،

وقال: «قال: فقلت: والله ما نتخذهم أربابًا»، وزاد في آخره: **«فتلك عبادتهم»**.

* وأخرجه يحيىٰ بن سلام في تفسيره [كما في تفسير ابن أبي زَمَنِين (١/ ٢٩٣)]، عن المعلىٰ بن هلال، عن **أبي بكر بن عبد الله**، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، به بنحوه.

* وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٦/ ١١٤-١١٧)، من طريق **أبي عمير الطائي**،

- وابن سعد في الطبقات (٦/ ٢١٩)، من طريق **عامر بن سعد بن أبي وقاص**،

- وابن مردويه في تفسيره [تخريج الكشاف للزيلعي (٢/ ٦٦)]، من طريق **عطاء بن يسار**،

ثلاثتهم (أبو عمير، وعامر بن سعد، وعطاء بن يسار)، عن عدي بن حاتم ﷺ بنحوه.

---

(١) وأورد إسناده المزي في تحفة الأشراف (٩٨٧٧).

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن عدي بن حاتم ﷺ من أربعة طرق:

❖ **الطريق الأول (طريق مصعب بن سعد بن أبي وقاص):**

وهذا الطريق يرويه: غُطَيف بن أَعيَن الجزري، وأبو بكر بن عبد الله.

١- فأما غُطَيف بن أعيَن الجزري فرواه عنه اثنان: عبد السلام بن حرب، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وابن أبي فروة متروك متهم بالكذب، لا يعتد بروايته[(١)].

ووقع اختلاف نازل علىٰ أحد الرواة عن عبد السلام بن حرب في تسمية شيخه غُطَيفًا أو خُصَيفًا، فاختُلف علىٰ بقية بن الوليد، عن قيس بن الربيع، عن عبد السلام بن حرب:

فرواه سعيد بن عمرو السَّكُوني الحمصي وسماه: خُصَيف الجزري، ورواه محمد بن مُصَفىٰ الحمصي -عند الطبراني- وسماه: غُطَيف بن أعيَن، والثاني هو الصحيح، قال أبو حاتم عن الأول: «هذا خطأ، إنما هو: عبد السلام بن حرب، عن غُطَيف بن أعيَن الجزري»، وتابعه علىٰ شيخ شيخه: حامدُ بن مدرك، فرواه عن قيس بن الربيع وسماه: غُطَيف الجزري.

وعبد السلام بن حرب ثقة[(٢)]، فالطريق صحيح إلىٰ غُطَيف بن أعيَن من رواية عبد السلام بن حرب.

وغُطَيف بن أعيَن الجزري -ويسمىٰ غُضَيف-، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه الترمذي بعد تخريج هذا الحديث: «ليس بمعروف في الحديث»، وضعفه الدارقطني، قال ابن حجر: «ضعيف»[(٣)].

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ١٢٣)، تقريب التهذيب (٣٧١).

(٢) تقريب التهذيب (٤٠٩٥).

(٣) التاريخ الكبير (٧/ ١٠٥-١٠٦)، الجرح والتعديل (٧/ ٥٥)، الثقات (٧/ ٣١١)، الضعفاء للدارقطني (٤٣٠)، تقريب التهذيب (٥٣٩٩)، وكل من ذكرهم البخاري في باب «غُطَيف»، جعل لهم =

وهناك راوٍ آخر اسمه رَوْح بن غُطَيف بن أبي سفيان الثقفي، صاحب حديث: «تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم»، وهو متروك الحديث، وحديثه هذا منكر لا أصل له، وروىٰ عنه أسد بن عمرو فسماه: غُطَيف الطائفي -وقيل الجزري-، فاشتبه بغُطَيف بن أَعيَن، فلعله اشتبه علىٰ ابن أبي حاتم إذْ سماه: «روح بن غُطَيف بن أَعيَن الجزري»، وذكر من الرواة عنه: عبد السلام بن حرب، فكأنه جعلهما واحدًا، وهما في الحقيقة اثنان[(١)]، وقد أورد الأول (غُطَيف بن أَعيَن) في ترجمة مستقلة لم يدمج الثاني معه.

٢- وأما الراوي الآخر عن مصعب بن سعد، وهو أبو بكر بن عبد الله، فلم أتبين من هو علىٰ وجه التحديد، فقد ورد في الإسناد مبهمًا هكذا، والراوي عنه هو المعلىٰ بن هلال الطحان الكوفي، وهو كذاب، رماه بالكذب جماعة من الأئمة، منهم: الثوري، وابن المبارك، وابن عيينة، ويحيىٰ القطان، ووكيع، وابن معين، وأحمد، وأبو زرعة، والنسائي، وغيرهم[(٢)].

وربما كان المراد بأبي بكر هنا أبا بكر بن عبد الله بن أبي سبرة، فإنه قد روي عنه هذا الحديث علىٰ وجه آخر سيأتي في الطريق الثاني، وسيأتي أنه متهم بالكذب أيضًا، فهذه المتابعة لغُطَيف بن أَعيَن غير معتبرة.

❖ ومصعب بن سعد بن أبي وقاص تابعي ثقة[(٣)].

وورد سماع غُطَيف بن أَعيَن من مصعب بن سعد، وسماع مصعب بن سعد من عدي بن حاتم رضي الله عنه لهذا الحديث في رواية قيس بن الربيع -من رواية حامد بن مدرك-، وهي من أضعف الروايات عن عبد السلام بن حرب.

= ابن أبي حاتم باب «غُضَيف»، قال المعلمي في تعليقه علىٰ التاريخ الكبير: «وهذا من الغرائب، أن يُختَلف في باب كامل وكأنها لغتان».

(١) التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٤/٢٠٦، ٦/٢٠٨)، الجرح والتعديل (٣/٤٩٥)، الكامل لابن عدي (٤/٤٧)، سنن الدارقطني (١٤٩٤-١٤٩٦).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٣٣١)، الكامل (٨/٩٩)، إكمال تهذيب الكمال (١١/٢٩٧).

(٣) تقريب التهذيب (٦٧٣٣).

فهذا الطريق قد تفرد به غُطَيف بن أَعيَن، وتفرد به عنه عبد السلام بن حرب، كما نص علىٰ ذلك الدارقطني(١)، وغُطَيف بن أَعيَن ضعيف كما سبق.

قال الترمذي بعدما أخرج الحديث: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغُطَيف بن أَعيَن ليس بمعروف في الحديث»، وجاء في بعض النسخ: «حديث حسن غريب»(٢)، وظاهرٌ من كلام الترمذي أنه يضعف الحديث بغُطَيف بن أَعيَن، حتىٰ وإن ورد في بعض النسخ تحسينه، فإن تحسين الترمذي لا يعارض تضعيفه للحديث(٣).

وخلاصة هذا الطريق: أنه ضعيف، لضعف غُطَيف بن أَعيَن، والله أعلم.

❖ الطريق الثاني (طريق أبي عمير الطائي):

وهذا الطريق يرويه محمد بن عمر الواقدي، عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي سبرة، عن أبي عمير الطائي.

والواقدي متروك، وابن أبي سبرة رُمي بالوضع(٤)، فهذا الطريق ضعيف جدًا لا يعتبر به، والحديث من هذا الطريق ضمن حديث مطول جدًا، سِيق فيه كثيرٌ من أحاديث عدي بن حاتم المشهورة في سياق واحد بهذا الإسناد، مما يشير إلىٰ تلفيقه.

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٤١٩٦).

(٢) كلام الترمذي بدون كلمة «حسن» في الأحكام الكبرىٰ للأشبيلي (٤/١١٧)، وتحفة الأشراف (٩٨٧٧)، وتهذيب الكمال (٤٦٩٥)، وفي طبعتَي شاكر، ود. بشار، وزيادة كلمة «حسن» في تخريج الكشاف للزيلعي (٢/٦٦)، وجامع المسانيد لابن كثير (٧٣٥٨)، وفي مخطوطة الترمذي نسخة الكروخي (ل٢٠٤/أ)، وط: التأصيل (٣٣٧٠).

(٣) الحديث الحسن عند الترمذي: ألّا يكون راويه متهمًا بالكذب، ولا يكون شاذًا، ويروىٰ من غير وجه، ويُنظر في جمعه بين الحُسْن والغرابة: شرح علل الترمذي (١/٣٤٠، ٣٨٤-٣٨٨)، شرح نزهة النظر د. إبراهيم اللاحم (ص١٨٦).

(٤) تقريب التهذيب (٦٢١٥، ٨٠٣٠).

❖ **الطريق الثالث (طريق عامر بن سعد):**

وهذا الطريق يرويه الواقدي أيضًا، عن أبي مروان، عن أبان بن صالح، عن عامر بن سعد.

والواقدي متروك كما سبق، وهو يصنع هذه الأسانيد، قال أحمد: «الواقدي يُرَكِّب الأسانيد»، وبنحو ذلك قال الشافعي، ويحيىٰ بن معين[(١)]، فهذا الطريق غير معتبر أيضًا.

❖ **الطريق الرابع (طريق عطاء بن يسار):**

وهذا الطريق يرويه عمران القطان، عن خالد العبدي، عن صفوان بن سليم، عن عطاء.

وخالد العبدي سبق أنه رماه بالكذب جماعة كالفلاس، وابن حبان، والدارقطني، وقال فيه الفلاس: «متروك الحديث، قد اجتمعت عليه الأمة»[(٢)]، فليس علىٰ هذا الطريق تعويل أيضًا.

والخلاصة: أن طرق الحديث ضعيفة كلها، وليست صالحة للاعتضاد، لأن الطرق الثلاثة الأخيرة من رواية متروكين وكذابين، والله أعلم.

❖ وقد عزا المؤلف ﷺ الحديث إلىٰ أحمد، وعزاه إلىٰ أحمد أيضًا ابن تيمية وابن كثير في تفسيره، إلا أن ابن كثير ساق عدة أحاديث لعدي بن حاتم في قصة قدومه وإسلامه سياقًا واحدًا، وكان من ضمنها هذا الحديث، واقتصر في «جامع المسانيد» علىٰ عزوه للترمذي، ولم أقف علىٰ الحديث في المسند، ولم يذكره ابن حجر في «أطراف المسند»، ولم يعزه إليه السيوطي في «الدر المنثور» في جملة من عزا إليهم[(٣)].

---

(١) تاريخ بغداد (٤/ ٢٠، ٢٦)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٢٩٢).

(٢) سبق في دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (٥٨).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٧/ ٦٧)، تفسير ابن كثير (٧/ ١٧٩)، جامع المسانيد لابن كثير (٧٣٥٨)، الدر المنثور (٧/ ٣٢٣).

❖ وروىٰ سفيان الثوري، والأعمش، والعوام بن حوشب، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي البختري، عن حذيفة رضي الله عنه أنه سُئل عن قوله تعالىٰ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، أكانوا يعبدونهم؟ قال: «لا، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئًا استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئًا حرموه»[(١)].

وفي إحدىٰ الروايتين عن العوام بن حوشب: تصريح حبيب بالسماع من أبي البختري، وتصريح أبي البختري بالسماع من حذيفة، والثاني خطأ، فأبو البختري لم يدرك حذيفة، لأن الأئمة نصوا علىٰ أنه لم يدرك من مات في زمنه مثل سلمان، ولا من مات بعده مثل علي بن أبي طالب وغيره[(٢)]، فهو منقطع.

ورواه عطاء بن السائب، عن أبي البختري، واختلف عن عطاء، فرواه ابن عيينة عنه، وجعله: عن أبي البختري، عن حذيفة، بمثل رواية حبيب بن أبي ثابت[(٣)].

ورواه جرير بن عبد الحميد، ومحمد بن فضيل، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وغيرهم، عن عطاء بن السائب، عن أبي البختري، موقوفًا عليه، لم يذكروا حذيفة[(٤)].

وهذا الاختلاف من عطاء بن السائب نفسه، فإنه قد اختلط، ولعل ابن عيينة سمع منه قبل الاختلاط، فروايته عنه جيدة، روىٰ أبو داود، عن

(١) تفسير عبد الرزاق (١٠٧٣)، تفسير سعيد بن منصور (١٠١٢)، تفسير الطبري (١١/ ٤١٨-٤١٩)، السنة للخلال (١٣٠٦)، تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ١٧٨٤)، المدخل إلىٰ السنن «ت: عوامة» (١٣٨٩-١٣٩٠).

(٢) جامع الترمذي (٨١٤، ١٥٤٨)، المراسيل لابن أبي حاتم (٢٧٠-٢٧٧).

(٣) تفسير الطبري (١١/ ٤٢٠)، شعب الإيمان (٨٩٤٨).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٣٦٠٨٤)، تفسير الطبري (١١/ ٤٢٠)، جامع بيان العلم (١٨٦٣)، الفقيه والمتفقه (٧٥٦).

أحمد قال: «سماع ابن عيينة عنه مقارب -يعني: من عطاء بن السائب-، سمع بالكوفة»، وقال ابن عيينة: «كنت سمعت من عطاء بن السائب قديمًا، ثم قدم علينا قدمة، فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعت، فخَلَّط فيه، فاتَّقيته واعتزلته»[(١)].

❖ ومع ضعف حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه، وانقطاع أثر حذيفة رضي الله عنه، إلا أن تفسير هذه الآية ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، بمعنىٰ ما ورد في الحديث والأثر قد ورد عن ابن عباس وجماعة من التابعين، وتتابعت تفاسير السلف ومَن جاء بعدهم علىٰ اعتماده[(٢)]، فهو معتمد بناء علىٰ ذلك، والله أعلم.



(١) مسائل أحمد-رواية أبي داود (١٨٤٧)، الضعفاء للعقيلي (٣/ ٤٠٠).

(٢) تفسير الطبري (١١/ ٢١٧-٢٢١)، تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ١٧٨٤)، تفسير ابن كثير (٧/ ١٧٩)، الدر المنثور (٧/ ٣٢٣)، موسوعة التفسير المأثور (١٠/ ٣٥٠-٣٥١).



باب قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا أَن يَكْفُرُوا بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًا بَعِيدًا﴾ الآيات

قال المؤلف رحمه الله:

[١٠٨] عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدُكم حتىٰ يكون هواه تبَعًا لما جئتُ به»، قال النووي: «حديث صحيح، رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام ابن أبي عاصم في السنة (١٥): حدثنا محمد بن مسلم بن وارَه، حدثنا نُعَيم بن حماد، حدثنا عبد الوهاب الثقفي، حدثنا بعض مشيختنا هشام أو غيره، عن محمد بن سيرين، عن عقبة بن أوس، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يؤمن أحدُكم حتىٰ يكونَ هواه تبَعًا لما جئتُ به**».

التخريج:

* أخرجه قوام السنة الأصبهاني في كتاب «الحجة في بيان المحجة» (١٠٣)، من طريق **عبد الله بن محمد القبَّاب**(١)، عن أبي بكر بن أبي عاصم، به بمثله.

---

(١) وهو راوي كتاب السنة لابن أبي عاصم، فقوام السنة الأصبهاني يروي هذا الحديث عن كتاب السنة.

* وأخرجه ابن بطة في الإبانة (١/ ٣٨٧)، عن **أبي محمد عبد الله بن سليمان الفامي**، عن محمد بن مسلم بن واره، به بمثله.

* وأخرجه الحسن بن سفيان في كتاب الأربعين (٩)، عن **أبي بكر محمد بن الحسن الأعين**،

- والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (١٥٣٠)، عن **عمر بن أبي عمر العبدي البلخي**،

- وابن بطة في الإبانة (١/ ٣٨٧)، من طريق **أبي الأحوص محمد بن الهيثم قاضي عُكبَرا**،

- وأبو نعيم في كتاب الأربعين [جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٩٣)، الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس (٢٨٦٨)]، من طريق **أبي زيد عبد الرحمن بن حاتم المرادي**،

- والبيهقي في المدخل إلىٰ السنن «ت: عوامة» (١٣٤٢)، من طريق **جعفر بن محمد بن فضيل**،

- وإسماعيل الهروي في ذم الكلام (٣١٤)، من طريق **أبي حاتم الرازي**، و**عثمان الدارمي**،

- وقوام السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٣٠)، من طريق **أحمد بن مهدي بن رستم**،

ثمانيتهم (أبو بكر الأعين، وعمر بن أبي عمر، وأبو الأحوص بن الهيثم، والمرادي، وجعفر بن محمد، وأبو حاتم، وعثمان الدارمي، وأحمد بن مهدي)، عن نُعَيم بن حماد، به بنحوه،

إلا أن أبا بكر الأعين، وعمر بن أبي عمر، والمرادي، وجعفر، قالوا: «عن هشام بن حسان» من غير شك،

وجعله أبو حاتم، والدارمي: «عن الثقفي قال: سمعت بعض أشياخنا يقول: حدثنا هشام بن حسان أو غيره»، فزادا في الإسناد رجلًا،

وجعله أحمد بن مهدي: «عن نُعَيم بن حماد: أخبرنا بعض مشايخنا هشام أو غيره»، لم يذكر الثقفي،

ولفظ جعفر، وأبو حاتم، والدارمي، وأحمد بن مهدي: «**لن يستكمل مؤمنٌ إيمانه حتىٰ . . .**».

الدراسة:

الحديث يرويه نُعَيم بن حماد، واختُلف عنه علىٰ أربعة أوجه:

الأول: نُعَيم بن حماد، عن عبد الوهاب الثقفي، أنه حَدَّثه بعضُ مشايخِه هشامٌ أو غيرُه، عن محمد بن سيرين، عن عقبة بن أوس، عن عبد الله بن عمرو.

وهذه رواية: محمد بن مسلم بن واره، وأبي الأحوص بن الهيثم قاضي عُكبَرا.

الثاني: نُعَيم بن حماد، عن عبد الوهاب الثقفي، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن عقبة بن أوس، عن عبد الله بن عمرو (من غير شك).

وهذه رواية: أبي بكر الأعين، وعمر بن أبي عمر العبدي البلخي، وأبي زيد المرادي، وجعفر بن محمد بن فضيل.

الثالث: نُعَيم بن حماد، عن عبد الوهاب الثقفي، أنه حدَّثه بعضُ مشايخه، أنه حدَّثه هشامٌ أو غيرُه، عن محمد بن سيرين، عن عقبة بن أوس، عن عبد الله بن عمرو.

وهذه رواية: أبي حاتم الرازي، وعثمان بن سعيد الدارمي.

الرابع: نُعَيم بن حماد، أنه حدثه بعض مشايخه هشام أو غيره، عن محمد بن سيرين، عن عقبة بن أوس، عن عبد الله بن عمرو (لم يذكر الثقفي).

وهذه رواية: أحمد بن مهدي بن رستم.

ورواة جميع الأوجه فيهم ثقات في الجملة، ونُعَيم بن حماد سبقت ترجمته، وأنه صدوق يخطئ كثيرًا، وأنه يحدث من حفظه، وله مناكير كثيرة عن أئمة ثقات[١]، وعلىٰ ذلك فهذا الاختلاف محتمل من نُعَيم بن حماد.

هذا، وإن رُجِّحت بعض أوجه الاختلاف فسيكون الترجيح للثالث الذي فيه زيادة رجل مجهول، مع الشك في شيخ المجهول، وتقدم أن الزيادة في الإسناد مقدمّة -من حيث الأصل- علىٰ حذفها[٢]، خصوصًا إذا روىٰ ذلك أحد الثقات المتقنين كأبي حاتم الرازي، ولذلك قال إسماعيل الهروي حين ساق الوجه الثاني: «جوّده الأعين، وله علتان»، يعني أن أبا بكر الأعين رواه علىٰ وجهٍ يجعل الإسناد جيدًا، لكنه في حقيقة الأمر له علتان، ثم ساق الوجه الثالث، والعلتان هما: جهالة شيخ الثقفي، والشك في شيخِ شيخه.

وحكىٰ ابن رجب الاختلاف علىٰ نُعَيم بالأوجه الثلاثة الأولىٰ، وجعل ذلك من علل الحديث[٣].

وقد تفرد به نُعَيم ولم يتابع عليه، كما نص علىٰ ذلك البيهقي، قال ابن رجب: «وأين كان أصحاب عبد الوهاب الثقفي، وأصحاب هشام بن حسان، وأصحاب ابن سيرين، عن هذا الحديث حتىٰ ينفرد به نُعَيم»[٤]، يعني أن الحديث بهذا اللفظ الغريب وهذا الإسناد الجيد أين كان الرواة الثقات عنه لو كان صحيحًا بهذا الإسناد، وهذا يدل علىٰ نكارته.

قال ابن رجب: «تصحيح هذا الحديث بعيد جدًا من وجوه»، فذكر تفرد نُعَيم، والاختلاف عليه، وأورد علتين أخريين، الأولىٰ: الاختلاف في

---

(١) سبق ذلك في دراسة الحديث رقم (٣٤).

(٢) مقارنة المرويات (٢/ ٢٢-٣١)، وتقدم في دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (١٨)، ودراسة الحديث رقم (٢٠).

(٣) جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٩٤).

(٤) جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٩٤).

حال عقبة بن أوس السدوسي، والثانية: الشك في سماعه من عبد الله بن عمرو[١].

والاعتماد علىٰ العلة الأولىٰ، وهي تفرد نُعَيم بن حماد واضطرابه، وتحميله عهدة الخطأ في هذا الحديث.

والخلاصة: أن الحديث ضعيف؛ لتفرد نُعَيم بن حماد به واضطرابه فيه، وهو ممن لا يحتمل تفرده، والله أعلم.

❖ وكلام النووي الذي أوره المؤلف هو في الأربعين النووية، وكتاب «الحجة» الذي عزا إليه النووي هذا الحديث وصحح إسناده هو كتاب: «الحجة علىٰ تارك المحجة»، لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الزاهد، كما ذكر ذلك ابن رجب، والحديث موجود في مختصر هذا الكتاب محذوف الإسناد[٢]، وذهب بعضهم إلىٰ أنه يعني كتاب «الحجة في بيان المحجة» لقوام السنة الأصبهاني، وقد سبق في التخريج عزو هذا الحديث إليه، والأول أقرب، لأن كتاب نصر بن إبراهيم المقدسي من مرويات النووي بالإسناد المتصل، ومما كان يُقرأ علىٰ النووي وغيره في الدروس والمجالس[٣]، والله أعلم.



(١) جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٩٤-٣٩٥).

(٢) مختصر الحجة علىٰ تارك المحجة (٢٥).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١٢٦)، تحفة الطالبين لعلاء الدين العطار (ص٦١)، جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٩٣)، الفتح المبين بشرح الأربعين للهيتمي (ص٦٢٠)، وينظر: مقالة «التحديث بأسانيد الإمام النووي في كتابه الأربعين إلىٰ رواة الحديث»، للباحث: عبد الله الحسيني، علىٰ مدونته: http://7usaini81.blogspot.com/2021/06/blog-post.html .

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٠٩] وقال الشعبي: «كان بين رجلٍ من المنافقين ورجل من اليهود خصومة، فقال اليهودي: نتحاكم إلىٰ محمد، عرف أنه لا يأخذ الرشوة، وقال المنافق: نتحاكم إلىٰ اليهود، لِعِلْمِه أنهم يأخذون الرشوة، فاتفقا أن يأتيا كاهنًا في جهينة فيتحاكما إليه، فنزلت: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، الآية».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام إسحاق بن راهويه في تفسيره [أسباب النزول للواحدي (ص١٦١)، العجاب في بيان الأسباب لابن حجر (٢/ ٨٩٩)]: أخبرنا المؤمل قال: حدثنا يزيد بن زريع، عن داود، عن الشعبي قال: «كان بين رجلٍ من المنافقين ورجلٍ من اليهود خصومة، فدعا اليهوديُّ المنافقَ إلىٰ النبي ﷺ، لأنه عَلِمَ أنه لا يقبل الرشوة، ودعا المنافقُ اليهوديَّ إلىٰ حاكمِهم، لأنه عَلِمَ أنهم يأخذون الرشوة في أحكامهم، فلما اختلفا اجتمعا علىٰ أن يُحكِّمَا كاهنًا في جهينة، فأنزل الله تعالىٰ في ذلك: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ يعني المنافق، ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ يعني اليهودي، ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾، إلىٰ قوله: ﴿وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاءِ: ٦٠-٦٥]».

التخريج:

* أخرجه محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٧١١)، والطبري في تفسيره (٧/ ١٩٠)، وابن المنذر في تفسيره (١٩٤٢، ١٩٤٥)، من طريق **إسماعيل بن عُلَيَّة**،

- والطبري في تفسيره (٧/ ١٨٩)، من طريق **عبد الوهاب الثقفي**،

- والطبري في تفسيره (٧/ ١٩٠)، من طريق **عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ**،

ثلاثتهم (ابن عُلَيَّة، والثقفي، وعبد الأعلىٰ)، عن داود بن أبي هند، به بنحوه،

ولفظ ابن عُلَيَّة: «كان رجل من الأنصار ممن يزعم أنه مسلم»، بدل: «رجل من المنافقين»، وزاد ابن عُلَيَّة، وعبد الأعلىٰ: «﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّـٰغُوتِ﴾، أي: إلىٰ الكاهن، ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾، قال: أُمر هذا في كتابه، وأُمر هذا في كتابه»، زاد عبد الأعلىٰ: «أن يَكفر بالكاهن».

الدراسة:

هذا الأثر يرويه داود بن أبي هند، عن عامر بن شراحيل الشعبي، ورواه عن داود بن أبي هند أربعة: يزيد بن زريع، وابن عُلَيَّة، وعبد الوهاب الثقفي، وعبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ.

وداود بن أبي هند ثقة متقن، وسماعه من الشعبي مشهور، وهو ثبت في الشعبي، كما نص عليه أحمد[(١)].

والأثر صحيح عن الشعبي، قال ابن حجر: «إسناد صحيح عن الشعبي»[(٢)]، وهو مرسل، عامر الشعبي تابعي، وقد أدرك عددًا كبيرًا من الصحابة وسمع منهم، وقوّىٰ مراسيله جماعة، قال العجلي: «مرسل الشعبي صحيح، لا يكاد يرسل إلا صحيحًا»، وقرن ابنُ المديني مراسيلَه بمراسيلِ سعيد بن المسيب، وقدَّمهما علىٰ إسناد: «داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس»[(٣)].

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٢٣٢)، إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٧٠)، تقريب التهذيب (١٨٢٦).
(٢) فتح الباري (٥/ ٣٧).
(٣) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣٦)، تهذيب الكمال (٣٠٤٢)، شرح علل الترمذي (١/ ٢٩٦).

❖ وجاء في معنىٰ أثر الشعبي آثارٌ أخرىٰ:

فمن ذلك ما رواه شيبان النحوي، وابن أبي عروبة، عن قتادة بنحوه، وهو صحيح عن قتادة[١].

وروىٰ معتمر، عن أبيه سليمان التيمي، عن حضرمي نحو ذلك، وهو صحيح إلىٰ حضرمي، وحضرمي شيخ لسليمان التيمي، لم يرو عنه غيره، وهو مجهول كما قال ابن المديني[٢].

وسيأتي في دراسة الحديث التالي ما يقوي الاعتماد علىٰ أثر الشعبي، وما جاء في معناه من آثار، والله أعلم.



(١) قطعة من تفسير عبد بن حميد (٣٣٨)، تفسير الطبري (٧/ ١٩١)، أسباب النزول (ص١٦١)، فتح الباري (٥/ ٣٨).

(٢) تفسير الطبري (٧/ ١٩٠)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٤٨).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١١٠] وقيل: «نزلتْ في رجلين اختصما، فقال أحدهما: نترافع إلىٰ النبي ﷺ، وقال الآخر: إلىٰ كعب بن الأشرف، ثم ترافعا إلىٰ عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فذكر له أحدُهما القصة، فقال للذي لم يرض برسول الله ﷺ: أكذلك؟ قال: نعم، فضربه بالسيف فقتله».

التخريج:

* أخرجه الثعلبي في تفسيره (١٠/ ٤٥٣)، والواحدي في أسباب النزول (ص١٦٢)، والبغوي في تفسيره (٢/ ٢٤٢)[١]، من طريق محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح باذان، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا بنحوه مطولًا.

الدراسة:

هذا الحديث بالسياق الذي ذكره المؤلف لم أجده إلا من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

والكلبي متروك، متهم بالكذب، خصوصًا تفسيره الذي يرويه عن أبي صالح، عن ابن عباس، فإنه مركب الإسناد، قال سفيان الثوري: «قال لنا الكلبي: ما حَدَّثْتَ عني، عن أبي صالح، عن ابن عباس، فهو كذب فلا تَرْوِهْ»، وربما روىٰ الكلبي هذا الكلام عن أبي صالح أنه قال له ذلك، والتهمة عائدة إلىٰ الكلبي علىٰ كلا التقديرين، وسئل أحمد عن تفسير الكلبي فقال: «من أوله إلىٰ آخره كذب»[٢].

(١) ذكروا أسانيدهم إلىٰ الكلبي في أوائل كتبهم واكتفوا بها.

(٢) التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (١/ ٣٦٩)، الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٠)، المجروحين (٢/ ٢٥٤)، الكامل لابن عدي (٧/ ٢٧٤)، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلىٰ «ت: العثيمين» (٢/ ١٠٥).

وقد أورد ابن أبي زَمَنِين هذا الحديث عن الكلبي من قول الكلبي بغير إسناد، مما يشير إلىٰ أن الكلبي رَكَّب له هذا الإسناد(١).

والحديث بهذا السياق في تفسير مقاتل بن سليمان أيضًا من قوله بغير إسناد(٢)، وحال مقاتل وتفسيره قريبٌ من حال الكلبي، قال إبراهيم الحربي: «تفسير الكلبي مثل تفسير مقاتل سواء»(٣).

والخلاصة: أن الحديث بهذا السياق من رواية الكلبي، وهو متهم بالكذب.

❖ والجزء الأول من الحديث، وهو أن هذه الآية نزلت في رجلين اختصما، فقال أحدهما: نترافع إلىٰ النبي ﷺ، وقال الآخر: إلىٰ كعب بن الأشرف، من غير ذكرٍ لقصةِ عمر معهما، هذا القدر روي في تفسير ابن أبي نجيح، عن مجاهد(٤)، وسبق الكلام عن تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد، وأن فيه انقطاعًا، لكنه مقبول في الجملة في باب التفسير(٥).

❖ وأما قصة الرجلين مع عمر فقد رويت من طرق ضعيفة، ومضمونها: أن رجلين ترافعا إلىٰ النبي ﷺ، فقضىٰ بينهما، فلم يرضَ أحدهما بقضاء النبي ﷺ، فذهبا إلىٰ عمر ﷺ، فقَتَلَ عمرُ ﷺ الرجلَ الذي لم يرض بقضاء رسول الله ﷺ، وفي بعض الروايات أن الرجل طلب من النبي ﷺ أن يردهم إلىٰ عمر ليقضي بينهم، فردهم النبي ﷺ إلىٰ عمر، وكل هذه الطرق ضعيفة.

١- منها ما رواه أيوب بن مدرك، قال: سمعت مكحولًا، فذكر الحديث

---

(١) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زَمَنِين (١/ ٣٨٢-٣٨٣).
(٢) تفسير مقاتل (١/ ٣٨٣).
(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٣٥٤)، تاريخ بغداد (١٥/ ٢١١).
(٤) تفسير الطبري (٧/ ١٩٣-١٩٤، ٢٠٤)، تفسير ابن المنذر (١٩٤٣)، تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٩٩١).
(٥) سبق في دراسة الطريق الرابع من الأثر رقم (٩٧).

مرسلًا، ولا يثبت عن مكحول، أيوب بن مدرك الحنفي كذاب، لم يسمع من مكحول، قال ابن حبان: «روىٰ عن مكحول نسخة موضوعة ولم يَرَه»[(١)].

٢- ومنها ما رواه ابن لهيعة، عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، فذكر الحديث مرسلًا، وابن لهيعة ضعيف، والحديث مرسل، أبو الأسود من صغار التابعين، عامة رواياته عن التابعين[(٢)]، وفي هذا الطريق والذي قبله: أن النبي ﷺ هو الذي ردهم إلىٰ عمر بطلبٍ من الرجل.

٣- ومنها ما رواه عتبة بن ضمرة بن حبيب، عن أبيه ضمرة بن حبيب، فذكر الحديث مرسلًا، وضمرة بن حبيب تابعي من صغار التابعين[(٣)].

قال ابن كثير عن تفسير سبب نزول الآية بقصة عمر: «غريب جدًا»[(٤)]، فلا يصح الاعتماد علىٰ هذه القصة.

❖ ومما ورد في سبب نزول الآية ما رواه أبو اليمان الحكم بن نافع، عن صفوان بن عمرو السكسكي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «كان أبو بردة الأسلمي كاهنًا يقضي بين اليهود، فتنافر إليه ناس ممن أسلم من اليهود، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾»، وفيه انقطاع، قال أبو زرعة عن صفوان: «لا أظنه سمع من عكرمة»[(٥)].

---

(١) نوادر الأصول للحكيم الترمذي (٢٦٧)، لسان الميزان (٢/ ٢٥٤).

(٢) التفسير من جامع ابن وهب (١٦٠)، تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٩٩٤)، وسبقت ترجمة ابن لهيعة في الحديث رقم (٥).

(٣) الصارم المسلول (٢/ ٨٢)، تفسير ابن كثير (٤/ ١٤٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٢٩)، التقريب (٣٠٠٣).

(٤) تفسير ابن كثير (٤/ ١٤٥).

(٥) وفي رواية: «أبو فلان الأسلمي»، وفي رواية: «أبو برزة»، تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٩٩١)، المعجم الكبير (١١/ح١٢٠٤٥)، معجم الشاميين (١٠٢٧)، أسباب النزول للواحدي (ص١٦١)، المراسيل (٣٣٦).

❖ وقد اعتمد كثيرٌ من المفسرين علىٰ أثر الشعبي السابق ومعه أثر قتادة أيضًا، وكذلك أثر مجاهدٍ المشارُ إليه في الدراسة هاهنا، وغيرها من الآثار التي أوردها المفسرون، **والقدر المشترك بينها**: أن هذه الآية ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، نزلت في رجلين اختصما، فأحدهما طلب التحاكم إلىٰ النبي ﷺ، والآخر طلب التحاكم إلىٰ غيره، إما إلىٰ كاهن، أو إلىٰ كعب بن الأشرف.

واختار الطبري سبب النزول هذا، وجعله مشتملًا علىٰ جميع الآيات الستة، إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النِّسَاءِ: ٦٥]، وقال في الآية الأخيرة بعد أن ذكر الاختلاف في سبب نزولها، بين هذا السبب وبين ما صح من قصة خصومة الزبير رضي الله عنه مع الأنصاري في شِرَاج الحَرَّة، قال الطبري: «وهذا القول، أعني قول من قال: عُني به المحتكمان إلىٰ الطاغوت اللذان وَصَفَ الله شأنهما في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ أولىٰ بالصواب، لأن قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ في سياق قصة الذين ابتدأ الله الخبرَ عنهم بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، ولا دلالة تدل علىٰ انقطاع قصتهم، فإلحاق بعض ذلك ببعض -ما لم تأت دلالة علىٰ انقطاعه- أولىٰ»(١)، وهذا كله يدل علىٰ صحة الاعتماد علىٰ هذه الآثار في بيان سبب نزول الآية، والله الموفق.



(١) تفسير الطبري (٧/ ٢٠٤).

باب من جحد شيئًا من الأسماء والصفات

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

[١١١] وفي صحيح البخاري: قال علي رضي الله عنه: «حَدِّثوا الناسَ بما يعرفون، أتريدون أن يُكذَّب اللهُ ورسولُه؟».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام البخاري (١٢٧): قال علي: «حَدِّثوا الناس بما يعرفون، أتُحِبُّون أن يُكَذَّب اللهُ ورسولُه؟»، حدثنا عبيد الله بن موسىٰ، عن معروف بن خَرَّبُوذ، عن أبي الطفيل، عن علي، بذلك[١].

التخريج:

* أخرجه البيهقي في المدخل إلىٰ السنن (١٧١٣)، والخطيب البغدادي (١٣١٨)، من طريق **أحمد بن حازم بن أبي غرزة**، عن عبيد الله بن موسىٰ، به بنحوه، وزاد: «ودعوا ما ينكرون».

* وأخرجه آدم بن أبي إياس في كتاب العلم (١٦٧)، عن **عبد الله بن داود الخُرَيبي**،

- وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٩١١)، من طريق **أبي بكر بن عياش**،

كلاهما (عبد الله بن داود، وأبو بكر بن عياش)، عن معروف بن خَرَّبُوذ، به بنحوه،

(١) وفي هامش السلطانية: في رواية أبي ذر: تقديم الإسناد علىٰ المتن، وفيها: «أن يُكْذَب»، وينظر: فتح الباري (١/ ٢٢٥).

ولفظ عبد الله بن داود: «ويحكم، أتحبون أن يُكَذَّب الله ورسوله، . . . ودعوا ما ينكرون».

الدراسة:

هذا الأثر أخرجه البخاري في صحيحه.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١١٢] وروىٰ عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه رأىٰ رجلًا انتفض لما سمع حديثًا عن النبي ﷺ في الصفات، استنكارًا لذلك، فقال: «ما فَرَقُ هؤلاء؟ يَجِدُون رقةً عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه»، انتهىٰ.

نص الأثر وإسناده:

روىٰ عبد الرزاق، عن معمر في جامعه (٢٠٨٩٥): عن ابن طاوس، عن أبيه، قال: سمعت رجلًا يُحَدِّث ابنَ عباس بحديث أبي هريرة هذا[(١)]، فقام رجل فانتفض فقال ابن عباس: «ما فرق من هؤلاء، يَجِدُّون عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه»[(٢)].

التخريج:

* أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢٩٦٠)، عن معمر، به بنحوه، ولفظه في أوله: «ما فرق بين هؤلاء ...»، والباقي بمثله.

* وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٩٠٥٧)، وإسماعيل القاضي في أحكام القرآن [إتحاف المهرة (٧٨٥٨)]، والطبري في تفسيره (٥/ ٢١٤)، والآجري في الشريعة (٤٥)، من طريق **سفيان بن عيينة**،

- وابن أبي عاصم في السنة (٤٨٥)، من طريق **محمد بن ثور الصنعاني**،

---

(١) يعني حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**تحاجَّت الجنة والنار**، ...» الحديث، وفيه: «**قال الله ﷻ للجنة: أنت رحمتي، أرحم بك من أشاء من عبادي، وقال للنار: إنما أنت عذابي، أعذب بك من أشاء من عبادي، ولكل واحدة منهما ملؤها، فأما النار: فلا تمتلئ حتىٰ يضع رجله فتقول: قط قط**»، أخرجه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦).

(٢) هكذا وقع في جامع معمر، لكن نقله عنه ابن رجب في الفتح (٥/ ٧٦)، وفي رسالة «اختيار الأولىٰ» ضمن مجموع رسائله (٤/ ١٠)، بنفس لفظ المؤلف الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وسيأتي في آخر الدراسة الكلام علىٰ ضبط لفظه.

كلاهما (ابن عيينة، ومحمد بن ثور)، عن معمر بن راشد، به بنحوه،

ولفظ ابن عيينة: ذكروا عند ابن عباس الخوارجَ وما يلقون عند القرآن، فقال: «يؤمنون بمحكمه، ويهلكون عند متشابهه»، زاد -عند إسماعيل، والآجري-: «وقرأ ابن عباس: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَيَقُولُ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]».

ولفظ محمد بن ثور: قال ابن عباس: «ما بال هؤلاء، يَجِدُّون عند محكمه . . .».

الدراسة:

هذا الأثر يرويه معمر بن راشد، واختلف عنه في لفظه علىٰ وجهين:

الأول: أن ابن عباس قال ذلك في رجل انتفض حين حُدِّث بحديث أبي هريرة: «تحاجت الجنة والنار».

وهذه رواية: عبد الرزاق، ومحمد بن ثور.

الثانية: أن ابن عباس قال ذلك في الخوارج وما يَلْقَون عند القرآن.

وهذه رواية: ابن عيينة.

والراجح عن معمر هو الوجه الأول، ففي رواته عبد الرزاق، وهو من المقدمين في أصحاب معمر، قال أحمد: «إذا اختلف أصحاب معمر في حديث معمر، فالحديث حديث عبد الرزاق»، وقال يعقوب بن شيبة: «عبد الرزاق متثبت في معمر، جيد الإتقان»، ومعه محمد بن ثور أيضًا في رواية هذا الوجه، وهو ثقة أيضًا[1]، إلا أن ابن ثور لم ينص علىٰ تعيين الحديث، إنما قال: «حديث أبي هريرة» فقط.

وفي لفظ الحديث ما يدل علىٰ أن الوجه الأول أرجح، من جهة وعورة

---

(١) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (١٠٩٢)، شرح علل الترمذي (٢/٥١٦)، تقريب التهذيب (٥٨١٢).

الوجه الأول، فمن أين جاء عبد الرزاق ومحمد بن ثور بحديث أبي هريرة، وهذا يدل علىٰ ضبطهما للحديث.

وأما الوجه الثاني فكأنه وهمٌ من ابن عيينة، فإنه قد سمع من معمر باليمن[١]، ومعمر روايته باليمن جيّدة، كما هو معروف[٢].

والوجه الثاني محتمل للوهم، ذلك أن ابن عباس حين ذكر المحكم والمتشابه وقرأ الآية ربما ذهب الوهم إلىٰ أنه قال ذلك في ضلال من ضَلَّ في القرآن، والله أعلم.

❖ ومعمر بن راشد ثقة ثبت، أثنىٰ ابن معين علىٰ حديثه عن ابن طاوس، وقال إنه مستقيم[٣].

❖ وعبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني، ووالده طاوس بن كيسان ثقتان فاضلان[٤].

وسماع معمر من ابن طاوس، وسماع ابن طاوس من أبيه، وسماع طاوس من ابن عباس، كله مشهور، فالإسناد متصل.

والخلاصة: أن الأثر صحيح ثابت عن ابن عباس، علىٰ الوجه الأول الذي رواه عبد الرزاق ومحمد بن ثور، والله أعلم.

قال ابن رجب: «وقد صح عن ابن عباس أن أنكر علىٰ من استنكر شيئًا من هذه النصوص وزعم أن الله منزه عما تدل عليه»، ثم ساقه من طريق عبد الرزاق، كما سبق بيانه في التخريج.

---

(١) الطبقات لابن سعد (٨/ ٥٩).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٠٢).

(٣) سبقت ترجمته في دراسة الحديث رقم (٤٧)، وكلام ابن معين في دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (٥٤)، والحديث (٧٨).

(٤) تقريب التهذيب (٣٠٢٦، ٣٤١٨).

❖ وفيما يتعلق بلفظ الوجه الأول: فالذي يظهر لي أن الصحيح فيه هو: «يَجِدُّون عند محكمه ...»، وهو ما وقع في جامع معمر، وتفسير عبد الرزاق، وكذلك رواية محمد بن ثور، ومعنىٰ «يَجِدُّون» أي: يجتهدون، ويؤيده رواية ابن عيينة: «يؤمنون بمحكمه».

وأما اللفظ الذي أورده المؤلف: «يَجِدُون رقة عند محكمه»، فسبق أن ابن رجب ساق هذا اللفظ، وعزاه إلىٰ عبد الرزاق.

وأما أول الأثر: «ما فرق من هؤلاء»، أو «ما فرق بين هؤلاء»، فلم يتحرر لي ضبطها ومعناها، والسياق الذي أورده المؤلف تبعًا لابن رجب أوضح في المعنىٰ، وقد بيّن الشراح المقصود منه، وأنه علىٰ احتمالين[(١)].

وتقدم في التخريج لفظ محمد بن ثور، عن معمر: «ما بال هؤلاء، يَجِدُّون عند محكمه ...»، وهي أظهر في المراد.

❖ وتقدم أن ابن عيينة زاد في روايته قراءة ابن عباس لآية: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَيَقُولُ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، ولم ينفرد بها ابن عيينة، بل روىٰ ذلك عبد الرزاق، عن معمر، بمثل رواية ابن عيينة، إلا أنه جعله حديثًا مستقلًا، وهو صحيح عن ابن عباس[(٢)]، والله أعلم.



(١) تيسير العزيز الحميد (٢/٩٩٨).

(٢) تفسير عبد الرزاق (٣٧٧)، تفسير الطبري (٥/٢١٨)، تفسير ابن المنذر (٢٥٤)، إتحاف المهرة (٧٨٥٨).

قال المؤلف رحمه الله:

[١١٣] ولما سمعت قريشٌ رسولَ الله ﷺ يذكر الرحمنَ أنكروا ذلك، فأنزل الله فيهم: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الرعد: ٣٠].

التخريج[١]:

* أخرج الطبري في تفسيره (١٣/ ٥٣٠-٥٣١)، من طريق يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة،

- ومن طريق حجاج بن محمد الأعور، عن ابن جريج، عن مجاهد،

كلاهما (قتادة، ومجاهد)، أن الآية ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ نزلت في الحديبية، حين كتب النبي ﷺ: «بسم الله الرحمن الرحيم»، فأنكروا «الرحمن»، وقالوا: «اكتب: باسمكم اللهم».

* وأخرج الثعلبي في تفسيره (١٥/ ٢٩٧)، والواحدي في أسباب النزول (ص٢٧٣)[٢]، من طريق جويبر بن سعيد، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس: أنها نزلت في كفار قريش حين قال لهم النبي ﷺ: «**اسجدوا للرحمن**»، قالوا: وما الرحمن؟ فنزلت هذه الآية.

الدراسة:

❖ **(الأثر الأول عن قتادة):**

يرويه يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، وهو من جملة تفسير قتادة الذي يُروىٰ عنه من عدة طرق، وأصح طرقه هذا الطريق، قال أحمد: «كان سعيد بن أبي عروبة يحفظ التفسير عن قتادة»، وسئل أيضًا عن

---

(١) ورد في نزولها أكثر من سبب، كلها تدور حول المعنىٰ الذي ذكره المؤلف، وسأذكرها مختصرة.

(٢) ذكروا أسانيدهم إلىٰ الضحاك في أوائل كتبهم واكتفوا بها.

تفسير قتادة فقال: «إن كتبتَه عن يزيد بن زريع، عن سعيد، فلا تبالي ألّا تكتبه عن أحد»[(١)].

لكن قال يحيىٰ بن سعيد القطان -وهو من تلاميذ ابن أبي عروبة-: «سعيد بن أبي عروبة لم يسمع التفسير من قتادة»، فالظاهر أنه تحفظه من كتاب؛ لأنه كان يحفظه، كما سبق ذلك عن أحمد، وصرح سعيد بن أبي عروبة أنه لم يكتب عن قتادة شيئًا، إلا أنه كتب التفسير لأبي مَعشر السندي حين طَلَبَ منه[(٢)]، مما يدل علىٰ أنه لم يكن عنده مكتوبًا قبل ذلك.

وخلاصة ذلك: أن تفسير قتادة مع كونه منقطعًا من جهة الإسناد إلا أنه مقبول في باب التفسير، ومن أصح طرقه: طريق يزيد بن زريع، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة.

❖ **(الأثر الثاني عن مجاهد)**:

يرويه الحسين بن داود سُنَيد، عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن مجاهد، وفي رواية سُنَيد عن حجاج كلام بسبب تلقينه إياه، إلا أن تلقينه كان فيما رواه ابن جريج بصيغة صريحة بالانقطاع، فلقنه سُنَيدٌ أن يرويه بالعنعنة[(٣)].

وابنُ جريج لم يسمع التفسير من مجاهد كما نص عليه ابن معين، قال: «تفسير ابن جريج عن مجاهد مرسل، لم يسمع من مجاهد إلا حرفًا»، وسبق

---

(١) تاريخ الدوري عن ابن معين (٤٤٩٩)، سؤالات أبي داود لأحمد (٤٩٢، ٥٣٢)، وسبقت دراسة رواية يزيد بن زريع، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، في الأثر رقم (٧٥).

(٢) الطبقات لابن سعد (٩/ ٢٧٣)، الضعفاء للبخاري «ت: العماري» (ص١٣٧)، الجرح والتعديل (١/ ٢٤٠، ٤/ ٦٥).

(٣) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٣٦١٠)، الجرح والتعديل (٤/ ٣٢٦)، تهذيب الكمال (٢٦٠٠)، التقريب (٢٦٦١)، وينظر: مقدمة تحقيق «تفسير القرآن» لابن جريج، تحقيق: د. عبد الرحمن قائد (ص٥٢-٥٦).

الكلام علىٰ أنه لم يسمع من مجاهد التفسير إلا القاسم بن أبي بَزَّة، وقال ابن حبان: إن ابن جريج ممن أخذوا كتاب القاسم بن أبي بَزَّة[(١)].

وعلىٰ ذلك فتفسير مجاهد من طريق ابن جريج مقبول في الجملة، وليس لرواية سُنَيد تأثير في ضعف الأثر، لأنه قد عُلم عدم سماع ابن جريج من مجاهد، ويعتبر به مع الآثار الأخرىٰ كما سيأتي.

واقتصر الطبري علىٰ إيراد هذا السبب لنزول الآية، وهو قول مقاتل بن سليمان[(٢)].

❖ **(الأثر الثالث عن ابن عباس):**

وهذا يرويه جويبر بن سعيد، عن الضحاك، عن ابن عباس، وجويبر ضعيف، والضحاك لم يلقَ ابن عباس، إنما أخذ التفسير من سعيد بن جبير، ومن غيره[(٣)].

❖ وقد أورد بعض المفسرين سببًا آخر لنزول الآية: أن رسول الله ﷺ كان يومًا في الحِجْر يدعو يقول: «**يا رحمان**»، فسمعه رجل فولَّىٰ مدبرًا إلىٰ المشركين فقال: إن محمدًا يدعو إلهين، فنزلت هذه الآية، هكذا أورده الواحدي في تفسيره، وتبعه بعض المفسرين[(٤)]، والمعروف في هذا ما أسنده الطبري، وأبو نعيم، أن هذه القصة كانت في نزول قوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠][(٥)].

---

(١) تاريخ الدوري عن ابن معين (٤٤٩٩)، الثقات (٧/ ٣٣١)، وسبق الكلام علىٰ تفسير مجاهد ومن سمعه منه، في دراسة الحديثين (٩٦، ٩٧).

(٢) تفسير مقاتل (٢/ ٣٧٧-٣٧٨)، تفسير الطبري (١٣/ ٥٣٠-٥٣١).

(٣) المراسيل (ص٩٤-٩٧)، الثقات (٦/ ٤٨٠-٤٨١)، الكامل لابن عدي (٥/ ١٥٠)، تقريب التهذيب (٩٩٤).

(٤) التفسير البسيط للواحدي (١٢/ ٣٥٠)، تفسير السمعاني (٣/ ٩٣)، تفسير البغوي (٤/ ٣١٨)، زاد المسير (٤/ ٣٢٩).

(٥) تفسير الطبري (١٥/ ١٢٣-١٢٤)، «حديث إن لله تسعة وتسعين اسمًا» لأبي نعيم (٨٩-٩٠)، وذكر الواحديُّ أيضًا الرواية الصحيحة في كتابه «أسباب النزول» (ص٢٩٤)، فلعله وَهِمَ في تفسيره.

والخلاصة: أن جميع الآثار الواردة في سبب نزول الآية تدل علىٰ ما ذكره المؤلف، وهو أن قريشًا حين سمعت النبي ﷺ يذكر «**الرحمن**» أنكروا ذلك، سواء كان ذلك في الحديبية، أو في مكة حين دعاهم النبي ﷺ إلىٰ السجود، أو حين دعا النبي ﷺ «**يا رحمان**»، فالمؤلف ذكر القدر المشترك بين هذه الآثار، والله أعلم.





باب قول الله تعالى: ﴿يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ الآية

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١١٤] قال مجاهد ما معناه: «هو قول الرجل: هذا مالي ورثته عن آبائي».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام الطبري في تفسير (١٤/ ٣٢٥-٣٢٦): حدثني محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا **عيسىٰ**، وحدثنا المثنىٰ، قال: ثنا الحسن، قال: ثنا **ورقاء**، وحدثني المثنىٰ، قال: ثنا أبو حذيفة، قال: ثنا **شبل**، وحدثني المثنىٰ، قال: ثنا إسحاق، قال: ثنا عبد الله، عن **ورقاء**، جميعًا، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النَّحل: ٨٣]، قال: «هي المساكن والأنعام وما يُرزقون منها، والسرابيل من الحديد والثياب، تَعرف هذا كفارُ قريش، ثم تُنكره بأن تقول: هذا كان لآبائنا، فرَوَّحُونا[١] إياه».

التخريج:

* أخرجه أبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن الهمداني القاضي في «تفسير مجاهد» (ص٤٢٤)، من طريق **آدم بن أبي إياس**، عن ورقاء بن عمر، به بنحوه، ولفظه في آخره: «كان هذا لآبائنا، فورثناها منهم».

(١) لعلها من: أراح فلانٌ علىٰ فلانٍ حَقَّه، إذا ردَّه عليه، لسان العرب (٢/ ٤٦٥).

* وأخرجه الطبري في تفسيره (١٤/٣٢٦)، من طريق **ابن جريج**، عن مجاهد، بنحوه، ولفظه: «فوَرَّثُونا إياها»[(١)].

الدراسة:

هذا الأثر يُروىٰ عن مجاهد من طريقين:

❖ الطريق الأول (طريق ابن أبي نجيح):

وهذا يرويه عن ابن أبي نجيح: ورقاء بن عمر، وشبل بن عَبَّاد، وعيسىٰ بن ميمون الجُرَشي، وهو من جملة تفسير ابن أبي نجيح المشهور الذي يرويه عن مجاهد، ورواه عن ابن أبي نجيح جماعة من الثقات، منهم الثلاثة الذين رووا عنه هذا الأثر، وسبق الكلام علىٰ تفسيره مفصلًا.

وخلاصة ذلك: أن تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد مقبول في الجملة، مع أن ابن أبي نجيح لم يسمع التفسير من مجاهد، إنما أخذه من كتاب القاسم بن أبي بَزَّة، والقاسم بن أبي بَزَّة ثقة[(٢)].

وكتاب «تفسير مجاهد» الذي يرويه أبو القاسم الأصبهاني سبق بيان حاله، وأنه لم يسمعه أبو القاسم الأصبهاني من شيخه الذي يرويه عنه وهو إبراهيم بن الحسين بن ديزيل[(٣)].

❖ الطريق الثاني (طريق ابن جريج):

وهذا يرويه الحسين بن داود سُنَيد، عن حجاج بن محمد الأعور، عن ابن جريج.

وسبق الكلام علىٰ ذلك أيضًا، وأن في رواية سُنَيد عن حجاج كلام بسبب تلقينه إياه، إلا أن تلقينه كان فيما رواه ابن جريج بصيغة صريحة

---

(١) وعلىٰ هذا اللفظ ساقه السيوطي في الدر المنثور (٩/٩٤)، وعزاه لابن أبي شيبة، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

(٢) في دراسة الطريق الرابع من الأثر رقم (٩٧).

(٣) في دراسة الأثر رقم (٥٥).

بالانقطاع، فلقنه سُنَيدٌ أن يرويه بالعنعنة، وسبق أن ابن جريج لم يسمع التفسير من مجاهد أيضًا، أخذه من كتاب القاسم بن أبي بَزَّة كذلك[(١)].

والخلاصة: أن هذا الأثر مقبول عن مجاهد، مع ما فيه من انقطاع، والله أعلم.

واللفظ الذي أورده المؤلف يظهر أنه اختصار من اللفظ الأصل.

وقول مجاهد: «هي المساكن والأنعام وما يرزقون منها، والسرابيل من الحديد والثياب»، يعني بذلك الآيات التي سبقت هذه الآية، والتي تضمنت سرد نِعَمٍ عديدة، قال الطبري قبل تخريجه لأثر مجاهد: «وقال آخرون: بل معنىٰ ذلك أنهم يعرفون أن ما عَدّد اللهُ -تعالىٰ ذكره- في هذه السورة من النعم من عند الله، وأن الله هو المنعم بذلك عليهم، ولكنهم ينكرون ذلك، فيزعمون أنهم ورثوه عن آبائهم»، ثم ساق أثر مجاهد.

❖ ومما جاء في هذا عن مجاهد أيضًا: ما رواه أبو زرعة الرازي، عن صفوان بن صالح الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن مجاهد: أن أعرابيًا أتىٰ النبي ﷺ فسأله، فقرأ عليه رسول الله ﷺ ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمۡ سَكَنٗا﴾، فقال الأعرابي: نعم، قال: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ بُيُوتٗا﴾، قال الأعرابي: نعم، ثم قرأ عليه، كل ذلك يقول الأعرابي: نعم، حتىٰ بلغ: ﴿كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تُسۡلِمُونَ﴾، فولىٰ الأعرابي، فأنزل الله: ﴿يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٠-٨٣]، الآية[(٢)]، ولم أجد لعبد الرحمن بن يزيد بن جابر سماعًا من مجاهد، والله أعلم.



(١) في دراسة الأثر الثاني من الآثار المتضمِّنة في الحديث السابق رقم (١١٣).

(٢) تفسير ابن كثير (٨/ ٣٣٩).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١١٥] وقال عون بن عبد الله: «يقولون: لولا فلان لم يكن كذا».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام سعيد بن منصور في تفسيره من السنن (١٢٣٨): حدثنا فضيل، عن ليث بن أبي سليم، عن عون بن عبد الله، في قوله: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]: «يقولون: لولا فلان لكان كذا وكذا، لولا فلان لكان كذا وكذا، فذلك إنكارهم».

التخريج:

* أخرجه الطبري في تفسيره (١٤/٣٢٦)، من طريق **أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري**، عن ليث بن أبي سليم، به بنحوه، ولفظه: «إنكارهم إياها أن يقول الرجل: لولا فلان ما كان كذا وكذا، ولولا فلان ما أصبتُ كذا وكذا».

الدراسة:

الأثر يرويه ليث بن أبي سليم، عن عون بن عبد الله بن عتبة.

❖ وليث بن أبي سليم تقدمت ترجمته، وأنه صدوق في نفسه، سيئ الحفظ مضطرب الحديث، وتقدم قول الذهبي أن حديث ليث يُروىٰ في الشواهد والاعتبار، وفي الرغائب، والفضائل[(١)]، ويظهر أنه سمع من عون بن عبد الله، قال مطلب بن زياد: سمعت ليث بن أبي سليم يقول: «لما مات عون بن عبد الله تركتُ مجالسة الناس زمانًا حزنًا عليه»[(٢)].

---

(١) سبقت ترجمته بتوسع في دراسة الأثر رقم (٢١).

(٢) مسائل محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه (٣٦).

❖ وعون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود تابعي، توفي قبل سنة ١٢٠هـ[١].

والخلاصة: أن الأثر ضعيف لضعف ليث بن أبي سليم، وأحاديثه صالحة في الشواهد والفضائل ونحو ذلك كما سبق هذا عن الذهبي، ومثل ذلك في التفسير، والله أعلم.

وأورد المؤلف بعده قول ابن قتيبة: «هذا بشفاعة آلهتنا»، وهو في كتابه غريب القرآن، وأورد الطبريُّ هذا القول مُبْهِمًا قائله[٢].

ثم أورد كلام ابن تيمية، وفيه حديث زيد بن خالد رضي الله عنه مرفوعًا: «**أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر**»، وقد سبقت دراسته[٣].

وأورد ابن تيمية أيضًا قول بعض السلف: «هو كقولهم: كانت الريحُ طيبةً، والملاحُ حاذقًا»، هكذا أورده ابن تيمية ولم ينسبه لأحد معين[٤]، ولم أقف عليه بهذا السياق، وربما كان قائلُه بعد زمن الرواية، ممن لا يدخل كلامهم ضمن شرط البحث في التخريج المفرد، لذلك لم أذكره في عنوان مستقل.

وأورد أبو طالب المكي في «قوت القلوب» تفسير بعضهم لقوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، هو قولهم: «كان الملاح فارهًا»، ولم ينسبه لأحد، وقال القرطبي علىٰ نفس الآية أيضًا: «وقيل: إشراكهم أن يقول قائلهم: لولا اللهُ والرئيسُ أو الملاحُ لغرقنا»[٥].

---

(١) تقريب التهذيب (٥٢٥٨).

(٢) غريب القرآن (ص٢٤٨)، تفسير الطبري (١٤/ ٣٢٦).

(٣) وهو الحديث رقم (٨٧).

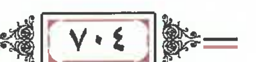
(٤) كلام ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ (٨/ ٣٣).

(٥) قوت القلوب (٢/ ٨٦٠)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٦/ ٣٨٨).

وقال أبو حامد الغزالي علىٰ نفس آية العنكبوت: «قيل: معناه: أنهم يقولون لولا استواء الريح لما نجونا»[١]، والله أعلم.



(١) إحياء علوم الدين (٤/٢٤٧).



باب قول الله تعالى:
﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١١٦] قال ابن عباس في الآية: «الأنداد: هو الشرك، أخفىٰ من دبيب النمل ...» الحديث، رواه ابن أبي حاتم.

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٦٢): حدثنا أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مَخْلَد، حدثني أبي عمرٌو، حدثني أبو عاصم، أنبأنا شَبِيب بن بِشر، حدثنا عكرمة، عن ابن عباس، في قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البَقَرَة: ٢٢]، قال: «الأنداد هو الشرك، أخفىٰ من دبيب النمل علىٰ صفاة سوداء في ظلمة الليل، وهو أن يقول: والله، وحياتك يا فلانة، وحياتي، ويقول: لولا كلبُهُ هذا لأتانا اللصوص، ولولا البط في الدار لأتىٰ اللصوص، وقول الرجل لصاحبه: ما شاء الله وشئت، وقول الرجل: لولا الله وفلان، لا تجعل فيها فلانًا، فإن هذا كله به شرك».

التخريج:

* أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٣٩٢)، عن **محمد بن سنان القزاز**، عن أبي عاصم النبيل الضحاك بن مَخْلَد، به بنحوه، مختصرًا،

إلا أنه جعله عن عكرمة، لم يذكر ابن عباس،

ولفظه: «أي تقولوا: لولا كلبنا لدخل علينا اللص الدارَ، ونحو ذلك».

الدراسة:

الأثر يرويه أبو عاصم النبيل، واختلف عنه على وجهين:

الأول: أبو عاصم، عن شَبِيب بن بِشر، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وهذه رواية: ابنه عمرو بن أبي عاصم النبيل.

الثاني: أبو عاصم، عن شَبِيب بن بِشر، عن عكرمة من قوله.

وهذه رواية: محمد بن سنان القزاز.

والراجح عن أبي عاصم النبيل هو الوجه الأول؛ لأنه من رواية ابنه عمرو بن أبي عاصم النبيل، وهو ثقة، وأما الوجه الثاني فهو من رواية محمد بن سنان القزاز، وهو ضعيف[(١)].

وهذا الإسناد من الوجه الراجح سبقت دراسته، وخلاصة ذلك أن أبا عاصم النبيل ثقة، وأن شَبِيب بن بِشر ضعيف، خصوصًا في روايته عن عكرمة، فقد أشار أبو حاتم إلىٰ أنه كثيرًا ما يسلك بها الجادة فيقول: «عن عكرمة، عن ابن عباس»[(٢)].

والخلاصة: أن هذا الأثر ضعيف، لضعف شَبِيب بن بِشر، ويزداد ضعفًا في روايته عن عكرمة التي كثيرًا ما يسلك بها الجادة، فيجعله عن ابن عباس، والله أعلم.

❖ وروي عن ابن عباس حديثان آخران في بعض جمل الأثر السابق:

الأول: ما رواه حسان بن عباد البصري، عن أبيه، عن سليمان التيمي، عن أبي مِجْلَز لاحق بن حميد، وعكرمة، عن ابن عباس ﵄، قال: قال رسول الله ﷺ: **«الشرك أخفىٰ في أمتي من دبيب النمل علىٰ الصفا»**، تفرد به حسان بن عباد، كما نص عليه أبو نعيم[(٣)]، ولا يُحتمل منه التفرد بمثل هذا الإسناد، فالحديث منكر.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٠٨٧، ٥٩٧٣).

(٢) في دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (٩٦).

(٣) نوادر الأصول (١٥٠٤)، الحلية (٣/ ٣٦، ١١٤)، وفسّر الشيخ الألباني عباد البصري بأنه هو عباد بن=

الثاني: ما رواه يزيد بن هارون، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن مولىٰ لابن عباس، عن ابن عباس ﵄ -أَحْسِبُ هكذا- قال: «إن أحدكم ليشرك حتىٰ يشرك بكلبه، يقول: لولاه لسُرقنا الليلة»، وفيه جهالة مولىٰ ابن عباس، والشك في إسناده «أَحْسِبُ هكذا»، وذكر ابن رجب أن كلام ابن عباس هذا كان تفسيرًا لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يُوسُف: ١٠٦]، وسيأتي تفسير أبي جعفر الباقر هذه الآية بنحو ذلك[(١)].

❖ **وجاء في جملة: «الشرك أخفىٰ من دبيب النمل» عدة أحاديث:**

١- منها ما رواه عبد الله بن نمير، عن عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي، عن أبي علي الكاهلي، قال: خطبنا أبو موسىٰ الأشعري ﵁ قال: خطبنا رسول الله ﷺ ذات يوم فقال: «**أيها الناس، اتقوا هذا الشرك، فإنه أخفىٰ من دبيب النمل**»، قالوا: وكيف نتقيه وهو أخفىٰ من دبيب النمل يا رسول الله؟ قال: «**قولوا: اللهم إنا نعوذ بك من أن نشرك بك شيئًا نعلمه، ونستغفرك لما لا نعلم**»، تفرد به عبد الله بن نمير -كما نص عليه الطبراني-، وأبو علي الكاهلي مجهول[(٢)].

٢- وروىٰ نحوَه ليثُ بن أبي سليم، واضطرب فيه اضطرابًا كثيرًا، فرواه مرات وجعله من مسند أبي بكر ﵁ علىٰ أوجه متعددة مضطربة، ورواه مرة عن مجاهد مرسلًا، ورواه مرة وأرسله عن النبي ﷺ لم يذكر واسطة[(٣)].

= صهيب، وهو متروك، السلسلة الضعيفة (٨/ ٢٣٠)، ولم أجد لحسان بن عباد ترجمة، والتفرد بمثل هذا الإسناد دليل علىٰ النكارة.

(١) الصمت لابن أبي الدنيا (٣٥٧)، فتح الباري لابن رجب (١/ ١٤٨)، وتفسير أبي جعفر الباقر سيأتي في آخر دراسة الأثر رقم (١٢٠).

(٢) وقال أبو حاتم في أبي علي الكاهلي: «سمع أبا موسىٰ في الرياء، سمع منه عبد الملك»، يعني هذا الحديث، جعله في الرياء، مسند أحمد (١٩٦٠٦)، مصنف ابن أبي شيبة (٣٠١٦٣)، التاريخ الكبير (٩/ ٥٢، ٥٨)، الجرح والتعديل (٩/ ٤٠٩)، المعجم الأوسط (٣٤٧٩).

(٣) الزهد لهناد بن السري (٨٤٩)، الأدب المفرد (٧١٦)، مسند أبي بكر، لأحمد بن علي بن سعيد المروزي (١٧-١٨)، مسند أبي يعلىٰ (٥٨-٦١)، علل الدارقطني (١٥)، ذم الرياء للحسن الضَّرَّاب (١٨)، العلل المتناهية (٢/ ٣٣٩)، المطالب العالية (٣٢١٢).

٣- ورواه أيضًا يحيىٰ بن كثير البصري، عن الثوري، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر الصديق ﷺ مرفوعًا، وهو منكر، تفرد به يحيىٰ بن كثير البصري، كما نص عليه ابن عدي وأبو نعيم، وهو ضعيف، قال ابن حبان: «يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم»، ثم ذكر له هو وابن عدي هذا الحديث في مناكيره، قال الدارقطني: «لا يصح عن إسماعيل، ولا عن الثوري»[(١)].

٤- وروىٰ عبيد الله بن موسىٰ، عن عبد الأعلىٰ بن أعين، عن يحيىٰ بن أبي كثير، عن عروة، عن عائشة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**الشرك أخفىٰ من دبيب النمل علىٰ الصفا في الليلة الظلماء، وأدناه أن تحب علىٰ شيء من الجور، أو تبغض علىٰ شيء من العدل، وهل الدين إلا الحب في الله والبغض في الله؟ قال الله تعالىٰ:** ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]»، تفرد به عبد الأعلىٰ بن أعين، قال أبو زرعة: «هذا حديث منكر، وعبد الأعلىٰ منكر الحديث»، وقال العقيلي: «لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به، ... حدث عن يحيىٰ بن أبي كثير بغير حديث منكر لا أصل له»، وأنكره الدارقطني أيضًا[(٢)].

٥- وروىٰ سفيان الثوري، ومعتمر بن سليمان التيمي، عن سليمان التيمي، عن كردوس، عن ابن مسعود ﷺ موقوفًا، قال: «الشرك أخفىٰ من دبيب النمل»، هذه رواية الثوري، ورواية معتمر: «الشرك في أمة محمد ﷺ وفي المصلين أخفىٰ من دبيب النمل»[(٣)].

---

(١) المجروحين (٣/ ١٣٠)، الكامل (٩/ ٩٨)، علل الدارقطني (١٥)، الحلية (٧/ ١١٢)، العلل المتناهية (٢/ ٣٤٠).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٦٠)، تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٦٣٢)، مستدرك الحاكم (٣١٤٨)، أطراف الغرائب والأفراد (٦٣٣٩)، العلل المتناهية (٢/ ٣٣٩).

(٣) الزهد لوكيع (٣٠٤)، السنة للخلال (١٤٧٩)، الثقات لابن حبان (٥/ ٣٤٢).

ووقع اختلاف في تعيين كردوس، فالأكثر -منهم ابن معين والبخاري وأبو زرعة وأبو حاتم- علىٰ أنه كردوس التغلبي، ويُختلف في اسم أبيه ونَسَبه علىٰ أكثر من قول، وقال ابن المديني: هم ثلاثة، قال ابن معين: «كردوس التغلبي مشهور»، وذكره بعضهم في الصحابة، فتعقبه ابن حجر وقال: «وليس في هذا ما يثبت صحبته، لكن فيه ما يشعر بأن له إدراكًا»(١).

ويبقىٰ سماع سليمان التيمي من كردوس، وسماع كردوس من ابن مسعود، فلم أقف عليهما، وسماع كردوس من ابن مسعود قريب، فهو كوفي كبير، روىٰ عنه أبو وائل شقيق بن سلمة، وتقدم ما قيل في إدراكه للنبي ﷺ، **ولعل هذا الحديث الموقوف هو أصح ما ورد في هذه الجملة.**

وفسر الحديثَ وكيعٌ، وهناد، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم، بأن المقصود بذلك الرياء(٢).

وحين روىٰ ابنُ جريج حديثَ ليث بن أبي سليم السابق، أدرج في الحديث قوله: «والشرك أن تقول: أعطاني اللهُ وفلانٌ، والند أن تقول: لولا فلانٌ لقتلني فلان»(٣).

وسيأتي في أحاديث الباب ذكر بعض ما ورد في الجمل الأخرىٰ من أثر ابن عباس محل الدراسة، والله أعلم.



---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٢٤٢)، الجرح والتعديل (٧/ ١٧٥)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/ ٢٤١٤)، الإصابة (٧٥٢٠)، والحديث المشار إليه: ما رواه أبو وائل، عن كردوس، قال: «كنت أجد في الإنجيل -إذْ كنتُ أقرؤه-: إن الله لَيُصيبُ العبدَ بالأمر يكرهه، وإنه ليحبه، لِيَنْظر كيف تضرُّعُه إليه»، وفي رواية: «إن فيما أنزل الله ﷻ من الكتب: أن الله لَيَبْتَلي العبد ...».

(٢) حيث أدخل وكيع حديث ابن مسعود في باب الرياء، وأدخل هناد حديث ليث بن أبي سليم في باب الرياء أيضًا، وسبق في حديث أبي موسىٰ -الأول من هذه الأحاديث- في الحاشية كلام أبي حاتم.

(٣) لم يذكر هذه الجملة ممن روىٰ الحديث عن ليث بن أبي سليم غير ابن جريج، فيظهر أنه مدرج من قول ابن جريج، مسند أبي بكر، لأحمد بن علي بن سعيد المروزي (١٧)، مسند أبي يعلىٰ (٥٨)، نوادر الأصول (١٥٠٦).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١١٧] وعن عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف بغير الله فقد كفر -أو أشرك-»، رواه الترمذي وحسنه، وصححه الحاكم.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام الترمذي (١٥٣٥): حدثنا قتيبة قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الحسن بن عبيد الله، عن سعد بن عُبيدة، أن ابن عمر سمع رجلًا يقول: لا والكعبة، فقال ابن عمر: لا تَحلف بغير الله، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من حلف بغير الله فقد كفر** -أو **أشرك**-».

التخريج:

* أخرجه **أحمد** (٦٠٧٢)،

- والحاكم (٧٨١٤)، من طريق **سهل بن عثمان العتكي**،

كلاهما (أحمد، وسهل بن عثمان)، عن أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان، به بمثله[١].

* وأخرجه أبو داود (٣٢٥١)، من طريق **عبد الله بن إدريس**،

- وأبو عوانة (٦٤٠١)، من طريق **فضيل بن سليمان**، وتعليقًا عن **عبد الواحد بن زياد**،

- وابن المنذر في الأوسط (٨٩٣٥)، والحاكم (٤٥، ١٦٩)، من طريق **جرير بن عبد الحميد**،

(١) وفي بعض نسخ المسند: «فقد كفر وأشرك» بالواو، وسيأتي أن أكثر الروايات عن الحسن بن عبيد الله بـ «أو».

- وابن حبان (٤٣٥٨)، وابن أبي زَمَنِين في السنة (١٥٩)، من طريق **عبد الرحيم بن سليمان**،

- والطبراني في الكبير «ت: الحميد» (١٣/ح١٣٩٥٠)، والحاكم (٤٦)، من طريق **شريك بن عبد الله النخعي**،

- والبيهقي (١٩٨٥٨)، من طريق **مسعود بن سعد الجعفي**،

سبعتهم (ابن إدريس، وفضيل، وعبد الواحد، وجرير، وعبد الرحيم، وشريك، ومسعود)، عن الحسن بن عبيد الله النخعي، به بنحوه،

وفي رواية فضيل بن سليمان، وعبد الرحيم بن سليمان: سماع سعد بن عُبيدة، من ابن عمر،

ولفظ ابن إدريس، وشريك: «**فقد أشرك**» فقط، ولفظ جرير: «**فقد كفر**» فقط.

* وأخرجه أحمد (٤٩٠٤)، وعبد الرزاق (١٥٩٢٦)، والدارقطني في العلل -تعليقًا- (٣١٣٣)، من طريق سفيان الثوري، وأحمد (٥٢٢٢، ٥٢٥٦)، وابن أبي شيبة (١٢٤١٢)، عن وكيع بن الجراح، وأبو داود الطيالسي (٢٠٠٨)، عن شعبة، ومسدد [إتحاف الخيرة (٤٨١٥)]، عن عبد الله بن داود الخُرَيبي، وأبو يعلىٰ (٥٦٦٨)، من طريق عبد العزيز القَسْملي، وأبو عوانة (٦٤٠٤)، والطحاوي في مشكل الآثار (٨٢٥)، من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبد الله، وأبو عوانة الإسفراييني (٦٤٠٢، ٦٤٠٣)، من طريق محمد بن فضيل، ومحمد بن سلمة الكوفي، ثمانيتهم عن **الأعمش سليمان بن مهران**،

- وأحمد (٤٩٠٤)، وعبد الرزاق (١٥٩٢٦)، والبزار (٥٣٩١، ٥٣٩٣)، والخطيب في الأسماء المبهمة (ص١٩٢)[1]، من طريق سفيان الثوري، وأحمد (٥٥٩٣، ٦٠٧٣)، وأبو داود الطيالسي (٢٠٠٨)، والبزار (٥٣٩٠)، وأبو عوانة

(١) وقع تصحيف في إسناده، صوابه كما في المخلِّصيات (٧٦٧)، ووقع هذا التصحيف في نفس المصدر في رواية سعيد بن مسروق وجابر الجعفي الآتية.

(٦٤٠٥-٦٤٠٦)، والطحاوي في مشكل الآثار (٨٣٠)، من طريق شعبة، وأحمد (٥٣٧٥)، وأبو نعيم في الحلية (٩/٢٥٣)، من طريق شيبان بن عبد الرحمن، والطحاوي في مشكل الآثار (٨٣١)، من طريق جرير بن عبد الحميد، وابن بشران في أماليه (١٢٢٦)، من طريق يزيد بن عطاء، خمستهم عن **منصور بن المعتمر**،

- وأحمد (٤٩٠٤)، وعبد الرزاق (١٥٩٢٦)، والبزار (٥٣٩٢)، والخطيب في الأسماء المبهمة (ص١٩٢)، من طريق سفيان الثوري، وأحمد (٣٢٩)، والطحاوي في مشكل الآثار (٨٢٦)، من طريق إسرائيل بن يونس، والدارقطني في العلل -تعليقًا- (٣١٣٣)، عن عمر بن عبيد الطنافسي، ثلاثتهم عن **سعيد بن مسروق الثوري**،

- والبغوي في الجعديات (٢٢٤١)، والطبراني في الكبير «ت: الحميد» (١٣/ح١٣٩٥٢)، والخطيب في الأسماء المبهمة (ص١٩٢)، من طريق **جابر الجعفي**،

أربعتهم (الأعمش، ومنصور، وسعيد بن مسروق، وجابر)، عن سعد بن عُبيدة، به بنحوه،

وزاد الأعمش -في رواية محمد بن فضيل-: أبا عبد الرحمن السلمي[1] بين سعد بن عُبيدة، وابن عمر،

وزاد منصورٌ في رواية شعبةَ -عند أحمد وأبي عوانة في الموضع الثاني والطحاوي-، وشيبانَ، وجرير: «رجل من كندة»، بين سعد بن عُبيدة، وابن عمر، وسماه شيبان: «محمد الكندي»،

وقال سعيد بن مسروق -في رواية إسرائيل-: عن ابن عمر، عن عمر رضي الله عنه،

(١) في الأسانيد «أبو عبد الرحمن» غير منسوب، ووقع منسوبًا في علل الدارقطني (٣١٣٣)، وتحفة الأشراف (٧٠٤٥).

وقال عمر بن عبيد، عن سعيد بن مسروق: «عن رجل لم يسمه»، بدل سعد بن عُبيدة،

وفي رواية الأعمش -فيما رواه عنه الثوري عند الدارقطني، ووكيعٌ، وعبد الله بن داود، وأبو عوانة-، ورواية منصور -فيما رواه عنه شعبة عند أبي عوانة في الموضع الأول-: سماع سعد بن عُبيدة هذا الحديث من ابن عمر،

ولفظ الأعمش، ومنصور -في رواية الثوري، وشعبة، وشيبان، وجرير-، وسعيد بن مسروق: «كان عمر يحلف بأبيه، فنهاه النبي ﷺ، وقال . . .» فذكر الحديث،

وقال الأعمش في أوله -في رواية وكيع، وعبد الله بن داود، والقسملي، وأبي عوانة، ومحمد بن فضيل-: «سمع ابنُ عمر رجلًا يقول: لا وأبي»، بدل الحلف بالكعبة،

ولفظهم جميعًا: بذكر الشرك دون الكفر، إلا أن الأعمشَ -في رواية عبد الله بن داود، والقسملي-، ومنصورًا -في رواية الثوري عند الخطيب، وشعبة عند أبي عوانة في الموضع الثاني-، وسعيدَ بن مسروق -في رواية الثوري عند الخطيب-، وجابرًا الجعفي -عند الخطيب- اقتصروا علىٰ النهي عن الحلف، من غير أن يذكروا أنه شرك.

* وأخرجه الباغندي في أماليه (٧٦)، عن عبيد الله بن موسىٰ، عن شريك بن عبد الله النخعي، عن جابر الجعفي، عن **نافع مولىٰ ابن عمر**،

- وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (١/٤١٩)، من طريق يزيد بن هارون، عن شريك بن عبد الله النخعي، عن جابر الجعفي، عن **سعيد بن المسيب**،

- والطبراني في الكبير «ت: الحميد» (١٣/ح١٣٩٢٣)، من طريق **إبراهيم بن يزيد التيمي**،

ثلاثتهم (نافع، وابن المسيب، وإبراهيم التيمي)، عن ابن عمر رضي الله عنهما بنحوه،

ولفظهم جميعًا: بذكر الشرك دون الكفر.

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن ابن عمر من أربعة طرق:

❖ **الطريق الأول (طريق سعد بن عُبيدة):**

وهذا الطريق هو الذي عليه مدار الحديث في الحقيقة، وسأجعل دراسته بعد الانتهاء من الطرق الأخرىٰ.

❖ **الطريق الثاني والثالث (طريق نافع، وابن المسيب):**

وهذان الطريقان هما اختلاف وقع علىٰ شريك بن عبد الله النخعي، مع وجهين آخرين علىٰ شريك أيضًا، فحاصل الاختلاف عن شريك علىٰ أربعة أوجه:

الأول: شريك، عن جابر الجعفي، عن نافع، عن ابن عمر.

الثاني: شريك، عن جابر الجعفي، عن ابن المسيب، عن ابن عمر.

الثالث: شريك، عن جابر الجعفي، عن سعد بن عُبيدة، عن ابن عمر.

الرابع: شريك، عن الحسن بن عبيد الله، عن سعد بن عُبيدة، عن ابن عمر.

فالأول يرويه عنه: عبيد الله بن موسىٰ، والثاني: يزيد بن هارون، والثالث: علي بن الجعد، والرابع: عاصم بن علي الواسطي، وكلهم ثقات، وشريك محتمل منه هذا الاضطراب[1]، وهو كثير الحديث أيضًا، فربما كان له

---

(١) الجرح والتعديل (٤/٣٦٦)، تاريخ بغداد (١٠/٣٩٠)، وينظر: دراسة الطريق الثاني من الحديث رقم (١٩).

فيه شيخان، الحسن بن عبيد الله، وجابر الجعفي، إلا أنه اضطرب في روايته عن جابر الجعفي.

وجابر الجعفي قد رُوِيَ عنه الحديثُ علىٰ الوجه الثالث، رواه عنه سفيان الثوري، فالوجه الثالث هو الصحيح عن جابر الجعفي، وأما الوجه الأول والثاني فهما من اضطراب شريك.

وبناء علىٰ ذلك فهذان الطريقان منكران، طريق نافع، وطريق ابن المسيب.

❖ **الطريق الرابع (طريق إبراهيم التيمي):**

وهذا الطريق يرويه عبد الله بن خراش بن حوشب، عن عمه العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي.

وعبد الله بن خراش منكر الحديث، نص علىٰ ذلك البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهم، واتهمه ابن المديني بالكذب، وقال أبو زرعة: «يحدث عن العوام بأحاديث مناكير»[(١)]، فهذا الطريق غير معتبر أيضًا.

❖ **فأما الطريق الأول (طريق سعد بن عُبيدة):**

فقد اختُلف فيه عن سعد بن عُبيدة وعمن دونه علىٰ خمسة أوجه:

الأول: سعد بن عُبيدة، عن ابن عمر (من غير تصريح بالسماع).

وهذه رواية الحسن بن عبيد الله، فيما رواه عنه: أبو خالد الأحمر، وعبد الله بن إدريس، وجرير بن عبد الحميد، ومسعود بن سعد.

ورواية الأعمش، فيما رواه عنه: سفيان الثوري -في رواية عبد الرزاق عنه-، وشعبةُ، وعبدُ العزيز القسملي.

---

(١) أسئلة البرذعي (٢/ ٤٤٨)، الجرح والتعديل (٥/ ٤٥)، المحدث الفاصل (ص٣١٦)، تهذيب الكمال (٣٢٤٤).

ورواية منصور، فيما رواه عنه: سفيانُ الثوري، وشعبةُ -في رواية الطيالسي، ورواية عمرو بن علي الفلاس، عن غُنْدَر-، ويزيدُ بن عطاء.

ورواية سعيد بن مسروق، فيما رواه عنه: ابنه سفيان الثوري.

ورواية جابر الجعفي.

الثاني: سعد بن عُبيدة، أنه سمع ابن عمر (بالسماع).

وهذه رواية الحسن بن عبيد الله، فيما رواه عنه: فضيل بن سليمان، وعبد الرحيم بن سليمان.

ورواية الأعمش، فيما رواه عنه: الثوري -في تعليق الدارقطني-، ووكيعٌ، وعبدُ الله بن داود الخُرَيبي، وأبو عوانة الوضاح بن عبد الله.

ورواية منصور، فيما رواه عنه: شعبة -في رواية ابن المنادي، عن وهب بن جرير-.

الثالث: سعد بن عُبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن ابن عمر.

وهذه رواية الأعمش، فيما رواه عنه: محمد بن فضيل.

الرابع: سعد بن عُبيدة، عن رجل من كندة، عن ابن عمر.

وهذه رواية منصور، فيما رواه عنه: شعبة -في رواية أحمد، عن غُنْدَر، ورواية إبراهيم بن مرزوق، عن وهب بن جرير، ورواية روح بن عبادة-، وشيبانُ بن عبد الرحمن، وجريرُ بن عبد الحميد.

الخامس: سعد بن عُبيدة، عن ابن عمر، عن عمر.

وهذه رواية سعيد بن مسروق، فيما رواه عنه: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

فتبين من ذلك أنه وقع اختلاف علىٰ من دون سعد بن عُبيدة:

١- فأما الحسن بن عبيد الله فقد اختُلف عنه علىٰ الوجه الأول والثاني، **والصحيح عنه هو الوجه الأول،** فهو من رواية الأكثر والأثبت.

٢- وأما الأعمش فاختُلف عنه علىٰ الأوجه الثلاثة الأولىٰ، والوجه الثالث الظاهر أنه وهم من محمد بن فضيل، خالفه عامة أصحاب الأعمش فلم يذكروا هذا الزيادة[١]، وسعد بن عُبيدة كثير الرواية عن أبي عبد الرحمن السلمي، وكان صهرًا له[٢]، فالوهم قريب بسبب ذلك.

وأما الوجهان الأول والثاني فهما صحيحان عن الأعمش، وسيأتي الكلام علىٰ صيغة السماع التي رواها الأعمش.

٣- وأما منصور فوقع اختلاف علىٰ أحد الرواة عنه، وهو شعبة، ووقع اختلاف علىٰ اثنين من الرواة عن شعبة: غُنْدَر، ووهب بن جرير.

فاختلف عن غُنْدَر علىٰ الوجه الأول والرابع، والصحيح عنه هو الوجه الرابع، فهو من رواية الإمام أحمد عنه، وأما الوجه الأول فيرويه البزار، عن عمرو بن علي الفلاس، عن غُنْدَر، والظاهر أن البزار وهم في هذا، وسبق أنه كان يتكل علىٰ حفظه فيخطئ كثيرًا، وأنه حدث بمسنده هذا من حفظه فوقع في أخطاء كثيرة، نص علىٰ ذلك الدارقطني وغيره[٣].

واختلف عن وهب بن جرير علىٰ الوجهين الثاني والرابع، والصحيح عنه هو الوجه الرابع أيضًا، وهو من رواية إبراهيم بن مرزوق عنه، وهو ثقة[٤].

وأما الوجه الثاني عن وهب بن جرير فهو من رواية أبي عوانة الإسفَراييني، عن أبي جعفر بن المنادي، عنه، وهما ثقتان، إلا أن سياقه

(١) حين أخرج أبو عوانة الإسفراييني هذا الوجه أورد بعده رواية أبي عوانة الوضاح بن عبد الله -من رواية يحيىٰ بن حماد-، ورواية محمد بن سلمة الكوفي، وأحال إسنادهما علىٰ إسناد محمد بن فضيل، والظاهر أنه تَجَوَّز بذلك، وليست روايتهما كروايته، بدليل أن الطحاوي أخرج رواية أبي عوانة الوضاح -من رواية يحيىٰ بن حماد أيضًا- دون ذكر «أبي عبد الرحمن»، وحين ذكر الدارقطني هذا الوجه في العلل لم يذكر من رواته إلا محمد بن فضيل.

(٢) تاريخ الدوري عن ابن معين (١٥٣٤)، التاريخ الكبير (٤/ ٦٠)، تهذيب الكمال (٢٢٢٠).

(٣) سبق في دراسة الحديث رقم (٥٢).

(٤) تقريب التهذيب (٢٤٩).

ومقارنته بسياق الوجه الرابع يُظهِر أن في الوجه الثاني وهمًا ما، فقد جاء فيه: أن سعد بن عُبيدة قال: «كنت عند ابن عمر، فقلت: أحلف بالكعبة؟ قال: لا، ولكن احلف برب الكعبة».

وسياق الوجه الرابع عن وهب بن جرير: أن سعد بن عُبيدة قال: «كنت عند ابن عمر، فقمت وتركت عنده رجلًا من كندة، فأتيت سعيد بن المسيب، فجاء فزعًا فقال: جاء رجل إلىٰ ابن عمر فقال له: أحلف بالكعبة؟ قال: لا، ولكن احلف برب الكعبة».

فيَظْهَرُ أن الوجه الثاني عن وهب بن جرير وَقَعَ فيه سقطٌ بمقدار سطر، فجُبرت الرواية علىٰ أن سعد بن عُبيدة هو السائل، وعلىٰ كل حال ففي الوجه الرابع عن وهب بن جرير زيادةٌ في إسناده وتفصيل، يدل علىٰ حفظ راويه.

فالصحيح عن غُنْدَر وعن وهب بن جرير هو الوجه الرابع، فتلخص الاختلاف عن شعبة علىٰ الأول ويرويه أبو داود الطيالسي، والرابع ويرويه غُنْدَر، ووهب بن جرير، وروح بن عبادة.

والصحيح عن شعبة هو الوجه الرابع، فهو من رواية الأكثر والأثبت، ففيهم غُنْدَر، وهو من أوثق الرواة عن شعبة، وأما الوجه الأول فإن أبا داود الطيالسي قد قرن روايته لحديث شعبة عن منصور بحديث شعبة عن الأعمش، ثم قال: «وأنا لحديث الأعمش أحفظ، والإسناد واحد»، وقد وَهِمَ بذلك، فحمل حديث منصور علىٰ حديث الأعمش، كما نص هو علىٰ أنه لحديث الأعمش أحفظ، مع أنه ساق لفظًا أقرب لِلَفظ منصور من لفظ الأعمش، مما يشير إلىٰ عدم ضبطه للحديثين وتمييزهما عن بعضهما، قال المعلمي: «أبو داود الطيالسي أشار إلىٰ أنه لم يتقن الحديث كل الإتقان»(١).

---

(١) رفع الاشتباه (٣/ ٩٩١)، وسبق الكلام في تقديم رواية غندر في دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (٩٤).

فتبين مما سبق أن منصور اختُلف عنه علىٰ الوجهين الأول والرابع: الأول يرويه الثوري، ويزيد بن عطاء، والرابع يرويه شعبة، وشيبان، وجرير.

ومنصور بن المعتمر ثقة ثبت، لا يدلس، وفي روايته ثبات، فقد ذكر ابن مهدي أنه ممن لا يُخْتَلَف في حديثهم، ومن اختلف عليهم فالخطأ منه ليس منهم[(١)].

والصحيح عن منصور هو الوجه الرابع، ذلك أنه اجتمع عليه ثلاثة من الثقات، وشعبة، وجرير من أثبت أصحاب منصور، وشيبان صاحب كتاب صحيح[(٢)].

وأما الوجه الأول عن منصور فيزيد بن عطاء فيه ضعف[(٣)]، وأما الثوري فلا شك في حفظه وإتقانه، وهو أثبت الناس في منصور، إلا أنه كان يجمع في حديثه هذا مع منصور بعض شيوخه الثلاثة: والده، والأعمش، وجابر، كما في أكثر الروايات عنه، ويحمل رواية منصور علىٰ رواياتهم، لكنْ رواه عنه ابن مهدي، عن منصور مفردًا -وذلك عند البزار-، وفي روايته هذه احتمالان:

إما أن يكون الإفراد من ابن مهدي وغيره ممن رواه عن الثوري هكذا، وهذا الاحتمال هو الأظهر، ووقع للثوري في حديث ابن مسعود «**أي الذنب أكبر عند الله**» قريب من ذلك، يرويه عن ثلاثة شيوخ بينهم اختلاف في الإسناد، فرواه عنه ابن مهدي وغيره، وجعلوا سياقهم واحدًا، وربما أفرد ابن مهدي أحد شيوخ الثوري علىٰ غير الوجه الذي يرويه، ورواه يحيىٰ القطان عن الثوري وميّز أسانيده، قال الدارقطني: «يشبه أن يكون الثوري جمع بين

(١) الجرح والتعديل (٨/ ١٧٧)، تقريب التهذيب (٦٩٥٦).
(٢) تاريخ بغداد (١٠/ ٣٧٥)، شرح علل الترمذي (٢/ ٥٣٨).
(٣) تقريب التهذيب (٧٨٠٨).

الثلاثة لعبد الرحمن بن مهدي، ولابن كثير، فجعل إسنادهم واحدًا ولم يذكر بينهم خلافًا»[١].

وإما أن يكون إفراد رواية منصور من الثوري نفسه، ويكون قد سوىٰ الإسناد واختصره، وهو ما يعرف بتدليس التسوية، وسبق عنه أنه ربما فعل هذا، وكان يقول في مثل ذلك: «هذا أسهل»[٢].

٤- وأما سعيد بن مسروق فروي عنه الوجهان الأول والخامس، ووجه آخر لا يمر بالمدار:

وهو وجه يرويه عمر بن عبيد الطنافسي، عن سعيد بن مسروق، عن رجل لم يسمه، عن ابن عمر، وهذا الوجه تقصير، إما من سعيد بن مسروق، أو من عمر بن عبيد، قال الدارقطني في الرجل الذي لم يُسمّ -حين ذكر هذا الوجه-: «وهو سعد بن عُبيدة، سماه الثوري، عن أبيه».

والوجه الأول أصح عن سعيد بن مسروق، فهو من رواية سفيان الثوري، وهو ابنه، مع أن سفيان يقرن روايته عن أبيه مع روايته عن غيره كما سبق في رواية منصور، ويحتمل أن يكون الوجه الخامس هو حكايةٌ لقصة عمر أنه كان يحلف بأبيه فنهاه النبي ﷺ، لا أن ابنه يحدث عنه، لكن الإمام أحمد أورده في مسند عمر رضي الله عنه من هذا الوجه، والله أعلم.

ويصفو مما سبق من الاختلاف علىٰ سعد بن عُبيدة: الوجه الأول، والثاني، والرابع.

فالوجه الأول: من رواية الحسن بن عبيد الله، والأعمش، وسعيد بن مسروق، وجابر الجعفي.

والثاني: من رواية الأعمش أيضًا.

والرابع: من رواية منصور بن المعتمر.

---

(١) البخاري (٦٨١١)، السنن الكبرىٰ للنسائي (٣٤٦٢)، علل الدارقطني (٨٣٤)، البيهقي (١٥٩٣٧).

(٢) الكفاية (٢/ ١٥٤-١٥٥)، وينظر: دراسة الطريق الثالث من الحديث رقم (٩٤).

والظاهر صحة الوجه الأول والرابع عن سعد بن عُبيدة، وذلك لثقة رواة الوجهين جميعًا، واجتماعُ أصحاب الوجه الأول يدل علىٰ ثبوته عن سعد بن عُبيدة، وإتقانُ منصور وجلالته وزيادتُه في هذا الحديث زيادةً فيها قصةٌ وتفصيل يدل علىٰ حفظه وضبطه لهذا الوجه، فكان سعد بن عُبيدة ربما طوّل الحديث وذكر قصته كما حفظه منصور، وربما أرسل الحديث عن ابن عمر وأسقط الواسطة.

وأما الوجه الثاني فيظهر لي أنه ليس خطأً، وليس سماعًا أيضًا وإن كان ظاهره كذلك، بل هو إلىٰ التدليس أقرب، فإن عامة ألفاظ هذا الوجه الثابتة عن الأعمش تعود إلىٰ لفظ: «كنت مع ابن عمر في حلقة، فسمع رجلًا يقول: لا وأبي»، وهذا يحتمل أن يكون بإسقاط قصة قيامه من الحلقة، ثم مجيء الكندي إليه بعد ذلك وتحديثه بالحديث.

فظاهر رواية الأعمش علىٰ الوجه الثاني فيها تدليس، والأعمش قد حُفظ عنه مثل هذا النوع من التدليس[(١)]، فإن كان وقع في بعض طرق هذا الوجه تصريح بالسماع -كما حكاه الدارقطني في روايةٍ للثوري، عن الأعمش-، فهو خطأ، والوجه الرابع مقدم علىٰ هذا الوجه، لإتقان منصور، وزيادته ذكر الواسطة والقصة في الحديث.

وظاهر رأي الإمام أحمد من خلال تصرفه في المسند أنه يعل الحديث بوجود الواسطة، فحين أورد الحديث عن أبي خالد الأحمر، عن الحسن بن عبيد الله، عن سعد بن عُبيدة (بدون الواسطة)، أتبعه مباشرة براوية شعبة، عن منصور (بذكر الواسطة)، ثم رجع إلىٰ أحاديث أبي خالد الأحمر، قال المعلمي: «كأنه يشير إلىٰ احتمال أن تُعَلّلَ بها»، والإمام أحمد ربما أشار إلىٰ علل بعض الأحاديث في المسند، قال عبد الله بن الإمام أحمد عن المسند:

(١) تاريخ الدارمي عن ابن معين (٩٥٢)، الكفاية (٢/ ١٥٤، ١٥٦).

«أخرجه أبي ﷺ من سبعمئة ألف حديث، وأخرج فيه أحاديث معلولة، بعضُها ذكر عللها معها»[١].

ونص الطحاوي والبيهقي حين أخرجا هذا الحديث علىٰ أن الصحيح في واقع الرواية هو الوجه الرابع، وهو إثبات الواسطة، وأن سعد بن عُبيدة لم يسمعه من ابن عمر.

❖ وسعد بن عُبيدة السلمي الكوفي أبو حمزة ثقة، سمع من ابن عمر، لكنْ لم يسمع منه هذا الحديث، لما سبق من وجود الواسطة[٢].

❖ والكندي اختُلف علىٰ منصور في تسميته، فقال شعبة وجرير: رجل من كندة، وقال شيبان: محمد الكندي، والأصح عن منصور هو الأول، لما سبق من تقديم شعبة وجرير في منصور.

وهذا الكندي مجهول العين والحال، لعله لا يعرف إلا في هذا الحديث، ونص الطحاوي علىٰ جهالته حين أورد الحديث، وليس هو محمد الكندي الذي ترجم له ابن أبي حاتم، وقال فيه أبو حاتم: مجهول، فذاك رجل آخر يروي عن علي بن أبي طالب، ويروي عنه: عبد الله بن يحيىٰ التوأم[٣].

❖ **وفيما يتعلق بمتن الحديث:**

فقد وقع اختلاف في يمين الرجل الذي أنكر عليه ابن عمر، هل حلف بالكعبة، أو سأله عن الحلف بالكعبة، أو حلف بأبيه، وهذا الاختلاف لا يدعو إلىٰ القول بتعدد القصة، فمخرج الحديث واحد، وأرجح هذه الأوجه هو الثاني: أنه سأله عن الحلف بالكعبة، وهي روايةِ منصور من الوجه الراجح عنه.

---

(١) المسند (٦٠٧٢-٦٠٧٣)، فهرست ابن خير الأشبيلي (ص١٨٠)، رفع الاشتباه (٣/ ٩٩٢).

(٢) التاريخ الكبير (٤/ ٦٠)، تهذيب الكمال (٢٢٢٠)، تقريب التهذيب (٢٢٦٢).

(٣) التاريخ الكبير (١/ ٢٦٩)، مسائل حرب الكرماني «ت: عامر بهجت» (ص٢٠١)، الجرح والتعديل (٨/ ١٣٢).

واختُلف في ذكر موضع الشاهد وحذفه: «**فقد كفر أو أشرك**»، كما تقدم في التخريج، وهو اختلاف يسير، مرده -في نظري- إلىٰ الاختصار، وموضع الشاهد ثابت عن سعد بن عُبيدة.

واختُلف في موضع الشاهد أيضًا هل هو بلفظ الكفر أو الشرك، أو بالتردد بينهما: «**كَفَر أو أشرك**»، والصحيح عن سعد بن عُبيدة بلفظ الشرك فقط، وهي رواية الأعمش، ومنصور، وسعيد بن مسروق، وأما الشك فوقع من الحسن بن عبيد الله، رواه أكثر الرواة عنه هكذا.

وتقدم في التخريج أيضًا أنه وقع في رواية الأعمش، ومنصور، وسعيد بن مسروق، أن سبب هذا الحديث: أن عمر كان يحلف بأبيه، فنهاه النبي ﷺ وقال له ما جاء في هذا الحديث، وهذا ثابت عن سعد بن عُبيدة، ومتعلِّقٌ بحديثه.

❖ وفي قصة يمين عمر رضي الله عنه وارتباطِها بحديث سعد بن عُبيدة علةٌ متنيَّة، حاصلها في أمور:

أولًا: أن سبب الحديث هو يمين عمر التي سبق ذكرها.

ثانيًا: أن سالمًا، ونافعًا، رويا عن ابن عمر، أن عمر كان يحلف بأبيه، فقال النبي ﷺ: «**إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفًا فليحلف بالله، وإلا فليصمت**»[1]، وهي مثل قصة الحديث موضع الدراسة، ولم يذكر أحدٌ منهم ما ذكره الكندي أنه قال فيه: «فقد أشرك».

ثالثًا: يستبعد جدًا أن تتعدد القصة، وذلك أن عمر قال -بعدما نهاه النبي ﷺ-: «فوالله ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ ذاكرًا ولا آثرًا»، وهذا ينفي أن يكون حديث سعد بن عُبيدة وقع بعد ذلك، ولا يمكن أيضًا أن

---

(١) صحيح البخاري (٦١٠٨، ٦٦٤٧، ٦٦٤٦)، مسلم (١٦٤٦)، أبو داود (٣٢٤٩-٣٢٥٠)، الترمذي (١٥٣٣-١٥٣٤)، النسائي (٣٧٦٥-٣٧٦٦)، أحمد (٤٥٢٣، ٤٥٤٨، ٥٠٨٩)، وستأتي دراسته برقم (١٢١).

يكون وقع قبل ذلك، لأن عمر ﵁ لا يمكن أن ينهاه النبي ﷺ عن هذه اليمين ويخبره أنها شرك ثم يعود ويحلف بها، ثم إذا نهاه عنها بأقل مما نهاه قبل ذلك انتهىٰ عن ذلك انتهاءً منقطع النظير، بألّا يقوله ذاكرًا ولا آثرًا، ومعنىٰ آثرًا أي: لم أذكره عن غيري أنه حلف به.

❖ وروىٰ ابن المبارك، عن موسىٰ بن عقبة، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من حلف بغير الله** -فقال فيه قولًا شديدًا-»[(١)]، وهذا الحديث يعود لحديث سالم السابق، وخولف موسىٰ بن عقبة في لفظه، خالفه الزهري، ويحيىٰ بن أبي إسحاق الحضرمي، فروياه عن سالم باللفظ المتقدم: «**إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم**».

والخلاصة: أنه هذا الحديث ضعيف، لأن سعد بن عُبيدة لم يسمعه من ابن عمر، إنما سمعه من رجل مجهول، وفي متنِه مخالفةٌ للأحاديث الصحيحة في قصة يمين عمر ﵁.

❖ وهذا ما يتعلق بصحة الحديث من حيث الصناعة الحديثة، أما إيراده والاستشهاد به علىٰ معنىٰ النهي عن الحلف بغير الله فليس فيه إشكال، فقد أورده الأئمة كأبي داود والترمذي وغيرهما -كما سبق في التخريج- تحت هذه المسألة، قال الترمذي علىٰ إثر ذلك: «وفُسِّر هذا الحديث عند بعض أهل العلم: أن قوله: «**فقد كفر أو أشرك**» علىٰ التغليظ، والحجة في ذلك حديث ابن عمر، أن النبي ﷺ سمع عمر يقول: وأبي، وأبي، فقال: «**ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم**»، وحديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «**من قال في حَلِفِه واللات والعزىٰ فليقل: لا إله إلا الله**»[(٢)]»، يعني الترمذيَّ: أنه لم يحكم عليه بالكفر في هذه الأحاديث الصحيحة.

(١) مسند أحمد (٥٣٤٦)، مسند ابن المبارك (١٧١).

(٢) حديث ابن عمر سبق، وحديث أبي هريرة أخرجه البخاري (٦٦٥٠)، ومسلم (١٦٤٧).

وذكر ابن حجر، ومن بعده المعلمي، أن البخاري يذهب إلىٰ الاحتجاج بحديث سعد بن عُبيدة هذا، وذلك أن البخاري بوب بابًا: «من كَفَّر أخاه بغير تأويل فهو كما قال»، ثم ذكر بعده بابَ: «من لم ير إكفار من قال ذلك متأولًا أو جاهلًا»، وذكر ضمن ذلك حديث ابن عمر في حلف عمر رضي الله عنه بأبيه، ونهي النبي ﷺ له، فكأن البخاري يرىٰ أن الحلف بغير الله كفر، لكن عمر رضي الله عنه لم يكن عالمًا بذلك، فلهذا لم يؤاخذه النبي ﷺ، قال المعلمي: «ومن الواضح أن احتجاج البخاري بحديث عمر في هذا الباب، أنه يرىٰ أن من حلف بأبيه غير جاهل ولا ذاهل فقد كفر، ويؤخذ من ذلك أنه يرىٰ أن حديث سعد بن عُبيدة صحيح ثابت»[1].

والجزء الأول من كلام المعلمي صحيح، لكن لا يظهر لي أن الجزء الثاني لازم له، إذ يحتمل أن البخاري يحتج علىٰ هذه المسألة بمجموع الأحاديث والآثار وغيرها من الأصول العامة، ويؤيده أن البخاري ذكر مسألة الحلف بغير الله في كتاب «خلق أفعال العباد»، ولم يستند فيها علىٰ هذا الحديث، بل أورد فيها قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢][2]، وسبق في أول الباب أثر ابن عباس في هذه الآية، **وسيأتي حديث قُتَيلة بنت صيفي**، وفيه أن الحلف بغير الله يدخل في وصف الشرك بوجه عام، **ويأتي أيضًا أثرٌ لابن عباس** فيه إشارة إلىٰ وصف الحلف بغير الله بشيء من الشرك[3].

❖ وهنا تنبيه، وهو أن المؤلف رحمه الله أورد الحديث عن عمر رضي الله عنه، وتتابع الشراح علىٰ توهيمه في ذلك، وأن الحديث من حديث ابن عمر لا من حديث عمر رضي الله عنه، ولكن سبق أن هذا اختلاف وقع علىٰ أحد الرواة عن سعد بن

---

(١) صحيح البخاري (٦١٠٨)، فتح الباري (١٠/٥١٦)، رفع الاشتباه (٣/٩٩٨).

(٢) خلق أفعال العباد (ص٧٧١).

(٣) حديث قتيلة ضمن حديث حذيفة رقم (١١٩)، وأثر ابن عباس في آخر دراسة أثر ابن مسعود الآتي برقم (١١٨).

عُبيدة، وأن الإمام أحمد أورد الحديث في مسند عمر بناء علىٰ أحد الأوجه، فلا ضير علىٰ المؤلف في ذلك، إلا أن الحديث في الترمذي الذي عزا إليه المؤلف من حديث ابن عمر، وهو عند الحاكم في أحد المواضع من حديث عمر[1]، لكن لفظ حديث عمر مغاير لما أورده المؤلف، والله أعلم.



(١) المستدرك (١٦٧)، الأحاديث المختارة (١/ح٢٠٧).



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١١٨] وقال ابن مسعود: «لأَنْ أحلفَ بالله كاذبًا أحبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أحلفَ بغيره صادقًا».

نص الأثر وإسناده:

روىٰ عبد الرزاق في المصنف (١٥٩٢٩): عن الثوري، عن أبي سلمة، عن وَبَرة، قال: قال عبد الله -لا أدري ابن مسعود أو ابن عمر-: «لأَنْ أحلفَ بالله كاذبًا أحبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أحلفَ بغيره صادقًا».

التخريج:

* أخرجه **محمد بن الحسن الشيباني** في «المخارج في الحيل» (ص٦)، عن **أبي يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم**[1]،

- وابن أبي شيبة (١٢٤١٤)، عن **وكيع بن الجراح**،

- وسحنون بن سعيد في المدونة (٢/ ٣/ ١٠٨، ط: مطبعة السعادة)، من طريق **سفيان بن عيينة**،

- والطبراني في الكبير (٩/ ح٨٩٠٢)، من طريق **أبي نعيم الفضل بن دكين**، و**الحكم بن مروان الضرير**،

- وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٢/ ١٧٧)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/ ١٥١)، من طريق **عمر بن علي المُقَدَّمي**،

---

(١) جاء في كتاب الحيل ضمن كتاب «الأصل» لمحمد بن الحسن (٩/ ٤٠٦): أنه يروي هذا الأثر مباشرة عن مِسْعَر بن كِدَام، ووقع مثلُ ذلك في سائر الأحاديث والآثار في كتاب «الحيل»، يرويها في كتاب «الحيل» المفرد عن أبي يوسف، ويرويها في كتاب «الحيل» من كتاب «الأصل» عن شيوخ أبي يوسف ويُسقِط اسم أبي يوسف، ولقد أشار أبو حاتم إلىٰ أن الرواة عن محمد بن الحسن ربما فعلوا ذلك، أي أنهم يُسقطون اسم شيخه، ويَعْلُون به إلىٰ شيخ شيخه، فيحتمل أنه وقع ما ذكره أبو حاتم في هذا الحديث بعينه، علىٰ أن مِسْعَر من شيوخ محمد بن الحسن أيضًا، الجرح والتعديل (٧/ ٢٢٧).

ستتهم (أبو يوسف، ووكيع، وابن عيينة، وأبو نعيم، والحكم بن مروان، وعمر بن علي)، عن أبي سلمة مِسْعَر بن كِدَام، به بنحوه،

وقال أبو يوسف: «عن عبد الله بن عمر»[1]، وقال ابن عيينة: «عن عبد الله بن مسعود»، وقال الباقون: «عن عبد الله» مهملًا،

وجعله عمر بن علي المُقَدَّمي: عن النبي ﷺ.

* وأخرجه ابن حزم في المحلىٰ (٨/ ٣٣)، من طريق **مجاهد**، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بنحوه.

الدراسة:

هذا الأثر يروىٰ عن ابن مسعود رضي الله عنه من طريقين:

❖ **الأول (طريق وَبَرة بن عبد الرحمن):**

وهذا الطريق يرويه عن وَبَرة: مِسْعَر بن كِدَام، واختُلف عن مِسْعَر في موضعين من الإسناد، في صحابي الحديث، وفي رفعه ووقفه، فأما الاختلاف في صحابي الحديث فعلىٰ ثلاثة أوجه:

الأول: عن عبد الله مهملًا.

وهذه رواية: الثوري، ووكيع، وأبي نعيم الفضل بن دكين، والحكم بن مروان، وعمر بن علي المُقَدَّمي.

الثاني: عن عبد الله بن عمر.

وهذه رواية: أبي يوسف القاضي.

الثالث: عن عبد الله بن مسعود.

(١) وقع في نسختين أخريين لكتاب الحيل ضمن كتاب الأصل: «عبد الله» مهملًا، والمثبت هو المعتمد، ويؤيده ما في كتب الحنفية الأخرىٰ التي اعتَمَدت علىٰ كتاب الأصل، مثل: مختصر الأصل، وهو كتاب «الكافي» للحاكم الشهيد المتوفىٰ سنة (٣٣٤هـ)، فقد حذف إسناد الحديث، ونسب الأثر إلىٰ ابن عمر، الكافي (مخطوط: الجزء الرابع: ل٢٢٩/أ)، وكذلك في شرح هذا المختصر وهو كتاب المبسوط للسرخسي (٣٠/ ٢١٥).

وهذه رواية: سفيان بن عيينة.

وقبل معالجة الاختلاف أُنبه علىٰ ما وقع في بعض الروايات من إشكال:

فرواية الثوري -وهي الإسناد الأصل- وقع فيها تردد، وهو محتمل أن يكون من الثوري أو من عبد الرزاق، وهذا التردد ليس شكًا في الرواية، فليس وجهًا زائدًا علىٰ الأوجه السابقة، وإنما هو ترددٌ في تعيين الصحابي حين وقع فيه «عبد الله» مهملًا، وسيأتي سبب هذا التردد.

ووقع في رواية ابن عيينة إشكال في تحريرها، وهو راجع إلىٰ اختلاف نسخ المدونة، وهذا الاختلاف قديم ذكره القاضي عياض، فذكر أن بعض النسخ فيها «عبد الله» مهملًا، لكن الأصول المتقنة التي أخذها القاضي عياض سماعًا عن أصحابها فيها: «عبد الله بن مسعود»، وهي أصل ابن عتاب، وأصل ابن عيسىٰ التميمي، وأصل ابن المرابط[(١)].

والصحيح عن مِسْعَر هو الوجه الأول، لجلالة رواته وإتقانهم، وأما الوجه الثاني والثالث فهما تعيينٌ من صاحب الرواية أو ممن دونه.

فأما تعيينه بعبد الله بن عمر فلأن وَبَرة بن عبد الرحمن مشهور بالرواية عن ابن عمر، وهو لم يدرك ابن مسعود كما سيأتي، فإذا روىٰ عن «عبد الله» مهملًا فالمتبادر للذهن أنه ابن عمر، ولذلك فإن الشك في رواية عبد الرزاق في تعيين الصحابي يُقوّي القول بأنه ابن مسعود، لأن المتبادر للذهن هو ابن عمر، فكونه شَكَّ في ذلك وتَرَدَّدَ في كونه ابن عمر أو ابن مسعود يدل علىٰ أن هناك ما يشير إلىٰ مخالفة المتبادر إلىٰ الذهن، وأن الأثر عن ابن مسعود لا عن ابن عمر.

والصحيح أن صاحب الأثر هو ابن مسعود، فقد عُيِّن في رواية ابن عيينة، سواء كان التعيين من ابن عيينة نفسه، أو ابن وهب الراوي عنه،

(١) التنبيهات المستنبطة علىٰ الكتب المدونة والمختلطة (٢/ ٤٥٥) ذكر إسناده إلىٰ هذه الأصول وإلىٰ سحنون أولَ الكتاب.

أو سحنون بن سعيد الراوي عن ابن وهب، وعيّنه كذلك الطبراني فأخرج الأثر في ترجمة ابن مسعود، ونص أبو الشيخ الأصبهاني علىٰ تعينه، وكذلك أبو نعيم الأصبهاني، فقد أخرج الحديث من طريق أبي الشيخ وفيه «عبد الله» مهملًا، فعَيَّنه أبو نعيم وقال: «عبد الله بن مسعود»[١].

وهناك قرينتان تؤيدان ذلك:

الأولىٰ: أن الحديث مروي عن ابن مسعود من طريق آخر كما سيأتي.

الثانية: أنه وقع في إسناد الحديث -كما سيأتي- زيادة «همام بن الحارث» بين وَبَرة بن عبد الرحمن، وبين الصحابي، وهمام إنما يروي عن ابن مسعود.

❖ وأما الاختلاف في رفعه ووقفه:

فرواه الجماعة عن مِسْعَر، موقوفًا، ورواه عمر بن علي المُقَدَّمي، عن مِسْعَر مرفوعًا، والصحيح هو الوقف، وأما الرفع فيرويه عن عمر بن علي المُقَدَّمي: محمدُ بن معاوية العَتَكي البصري، وقد تفرد به، كما أشار إلىٰ ذلك أبو الشيخ وأبو نعيم، وفي حاله جهالة.

❖ وجاء في بعض المصادر إشكال في إسناد هذا الأثر، وهو زيادة «همام بن الحارث» بين وَبَرة بن عبد الرحمن، وابن مسعود، فبعضها خطأٌ من النسخ، كما في «حلية الأولياء»، فقد جاء فيها زيادة همام، وهو خطأ؛ لأن أبا نعيم روىٰ الحديث بنفس الإسناد في «تاريخ أصبهان» بدون هذه الزيادة، وهو يرويه عن أبي الشيخ، والحديث عند أبي الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» بدون هذه الزيادة أيضًا.

وربما كانت هذه الزيادة اختلافًا في النسخ، كما وقع في نسخ المدونة، أشار القاضي عياض إلىٰ أنه وقع اختلاف فيها، وسبب الاختلاف فيما ظهر لي من نقل القاضي عياض عن النسخ وما جاء فيها: أن ابن وضاح -وهو من

(١) تاريخ أصبهان (٢/ ١٥١)، حلية الأولياء (٧/ ٢٦٧).

تلاميذ سحنون- عَلَّق علىٰ ما وقع في المدونة بكلام من عنده، فأصلح بعضهم المدونة بناءً علىٰ كلام ابن وضاح، قال ابن وضاح: «عند غير سحنون: مِسْعَر، عن وَبَرة، عن همام، أن عبد الله بن مسعود»، جوّد ذلك ابن عتاب في نسخته، إذْ أثبت ما جاء في المدونة دون زيادة همام، وكتب في طرةِ نسختِه كلامَ ابن وضاح[1].

وكأن مراد ابن وضاح أن غير سحنون يروي الحديث عن ابن وهب، عن ابن عيينة، فيذكر زيادة «همام بن الحارث»، لكن لم يذكر هذا البعض من هو.

وذكر القاضي أبو يعلىٰ الفراء أحاديثَ لأبي حفص البرمكي، يرويها أبو حفص بأسانيده، ومنها هذا الأثر، فحذف أبو يعلىٰ إسناده إلىٰ همام بن الحارث، وعلقه عن همام بن الحارث، عن ابن مسعود، وتمنىٰ ابن القيم لو أن أبا يعلىٰ لم يحذف أسانيد هذه الأحاديث لمعرفة حالها[2].

ويظهر أنه عائد إلىٰ طريق مِسْعَر، عن وَبَرة بن عبد الرحمن، كما سبق عن ابن وضاح، ويكون اختلافًا علىٰ مِسْعَر، فإن صح هذا فالأرجح عن مِسْعَر عدم ذكر همام، فهو من رواية أكثر أصحابه، وهي الروايات المسندة المتيقنة، مع كون هذه الروايات ناقصة، أي: منقطعة -كما سيأتي-، والعادة أن يُعتنىٰ بالروايات المجوَّدة، مثل زيادة «همام» هاهنا.

❖ ومِسْعَر بن كِدَام الهلالي أبو سلمة الكوفي، ثقة ثبت فاضل، سمع من وَبَرة بن عبد الرحمن[3].

❖ ووَبَرة بن عبد الرحمن المُسْلي أبو خزيمة الكوفي، ثقة، توفي

---

(١) التنبيهات المستنبطة علىٰ الكتب المدونة والمختلطة (٢/ ٤٥٥)، ووقع في المدونة اختلافات أخرىٰ في رواية ابن عيينة هذه، أعرضت عنها لأنها أخطاء وغير مؤثرة في الدراسة.

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم (٣/ ١٠٠٩).

(٣) صحيح البخاري (١٧٤٦)، العلل لأحمد-رواية عبد الله (١٠٩١، ٦١٣٢)، تقريب التهذيب (٦٦٤٩).

سنة ١١٦هـ، وبين وفاته ووفاة ابن مسعود أكثر من ٨٠ سنة[(١)]، وهذا يدل على أنه لم يدرك ابن مسعود.

وخلاصة الطريق: أنه منقطع بين وَبَرة بن عبد الرحمن وابن مسعود.

❖ الطريق الثاني (طريق مجاهد):

وهذا يرويه أبو عوانة الوضاح بن عبد الله، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد.

وليث بن أبي سليم سبقت ترجمته، وأنه صدوق في نفسه، سيئ الحفظ مضطرب الحديث، وتقدم قول الذهبي أن حديث ليث يُروىٰ في الشواهد والاعتبار، وفي الرغائب والفضائل، أما في الواجبات فلا، وقد سمع من مجاهد[(٢)].

ومجاهد سبقت ترجمته أيضًا، وأنه تابعي ثقة إمام، وتقدم أيضًا أنه لم يسمع من ابن مسعود[(٣)].

وخلاصة الطريق: أن فيه ضعفًا من أجل ليث بن أبي سليم، وهو منقطع بين مجاهد وابن مسعود.

والخلاصة: أن هذا الأثر منقطع عن ابن مسعود من الطريقين جميعًا، والانقطاع في نفس الطبقة، فلا يصح تقوية أحد الطريقين بالآخر من هذه الجهة، ومع ذلك فهذا الضعف ليس شديدًا، فالأثر صالح للاستشهاد.

ومضمون كلام ابن مسعود هو تشديد النهي عن الحلف بغير الله، وقد جاء نحو هذا المعنىٰ في تشديد النهي عن الحلف بغير الله عن عمر بن

---

(١) تقريب التهذيب (٣٦٣٨، ٧٤٤٧).

(٢) سبقت ترجمته مطولة في دراسة الأثر رقم (٢١)، وروايته وسماعه من مجاهد في دراسة الأثر رقم (٩١).

(٣) في دراسة الأثر رقم (٩١)، وروايته عن ابن مسعود في دراسة الطريق الرابع من الأثر رقم (٩٧).

الخطاب، وعن ابن عباس، **ولكنه في الحنث باليمين**، ليس في الكذب فيها كما في أثر ابن مسعود:

فروىٰ عبد الله بن أبي مليكة، أنه سمع ابن الزبير يخبر: أن عمر لما كان بالمَخْمَص من عُسفان استبق الناس، فسبقهم عمر، فقال ابن الزبير: فانتهزت فسبقته، فقلتُ: سبقتُه والكعبة، ثم انتهز فسبقني، فقال: «سبقتُه والله»، ثم انتهزتُ فسبقتُه، فقلت: سبقتُه والكعبة، ثم انتهز الثالثة فسبقني، فقال: «سبقتُه والله»، ثم أناخ، فقال: «أرأيتَ حلفك بالكعبة، والله لو أعلم أنك فكرت فيها قبل أن تحلف لعاقبتك، احلف بالله، فأْثَم أو ابرُر»(١)، وهو صحيح عن عمر رضي الله عنه.

وروىٰ عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن ثور بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «لأن أحلف بالله فأَحْنَث وأُكَفِّر، أحبُّ إلي من أن أُضَاهي بشيء»، وفي رواية: «لأن أحلف مئة مرةٍ بالله ثم آثَمُ، أحبُّ إلي من أن أحلف بغيره واحدة ثم أَبَرُّ فيها»، وأخرجه مالك في موطئه أنه بلغه عن ابن عباس(٢)، وهو صحيح عن ابن عباس.

وقول ابن عباس: «أضاهي بشيء» قال ابن عبد البر في معناه: «أن يحلف بغير الله تعظيمًا للمحلوف به، فشبه خلقَ الله به في التعظيم، قال الله تعالىٰ: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ﴾ [التوبة: ٣٠]»(٣)، ففي كلام ابن عباس إشارة إلىٰ أن الحلف بغير الله فيه شيء من الشرك، والله أعلم.



(١) مصنف عبد الرزاق (١٥٩٢٧)، السنن الكبير للبيهقي (١٩٨٦٠).

(٢) الموطأ-رواية أبي مصعب (٢٢٢٤)، الموطأ-رواية يحيىٰ بن بكير (١٤٧٨)، الموطأ-رواية سويد (ص٢٢١)، المدونة (٢/٣/١٠٨)، الأوسط لابن المنذر (١٢/ح٨٩٣٧).

(٣) الاستذكار (١٥/٩٦)، وأخذ ابنُ عبد البر مضمونَ كلامه من ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات (٤/٦).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١١٩] وعن حذيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان»، رواه أبو داود بسند صحيح.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٤٩٨٠): حدثنا أبو الوليد الطيالسي، حدثنا شعبة، عن منصور، عن عبد الله بن يسار، عن حذيفة، عن النبي ﷺ قال: **«لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان»**.

التخريج:

* أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢٩٤)، من طريق **أبي بكر بن داسه**، عن أبي داود، به بمثله.

* وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (١٠٧٥٥)، من طريق **خالد بن الحارث**،

- وأحمد (٢٣٢٦٥)، عن **يحيىٰ القطان**،
- وأحمد (٢٣٣٤٧)، عن **عفان بن مسلم**،
- وأحمد (٢٣٣٨١)، عن **محمد بن جعفر غُنْدَر**، و**حجاج بن محمد الأعور**،
- و**عبد الله بن المبارك** في مسنده (١٨٠)،
- و**أبو داود الطيالسي** (٤٣١)،
- وابن أبي الدنيا في الصمت (٣٤١)، من طريق **يزيد بن هارون**،
- والبيهقي في السنن الكبير (٥٨٧٦)، من طريق **حفص بن عمر الحوضي**،
- والبيهقي في الخلافيات «ت: النحال» (٢٧٣)، من طريق **يحيىٰ بن حماد الشيباني البصري**،

عشرتهم (خالد، والقطان، وعفان، وغُنْدَر، وحجاج، وابن المبارك، وأبو داود الطيالسي، ويزيد بن هارون، والحوضي، ويحيىٰ بن حماد)، عن شعبة بن الحجاج، به بنحوه،

إلا أن أبا داود الطيالسي قال فيه: «... **ولكن قولوا: ما شاء الله وحده**».

* وأخرجه النسائي (٣٧٧٣)، وفي الكبرىٰ (٤٦٩٦، ١٠٧٥٦)، والترمذي في العلل الكبير (ص٢٥٣)، من طريق مِسْعَر بن كِدَام، والنسائي في الكبرىٰ (١٠٧٥٧)، والدارقطني في العلل -تعليقًا- (٤١١٢)، من طريق مغيرة بن مِقسَم، وأحمد (٢٧٠٩٣)، وابن سعد في الطبقات (١٠/ ٢٩٢)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢٤٠٧، ٢٤٠٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٤٠٨)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٣٩)، والطبراني في الكبير (٢٥/ح٥-٦)، والحاكم (٧٨١٥)، والبيهقي في السنن الكبير (٥٨٧٧)، من طريق عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، ثلاثتهم (مِسْعَر، ومغيرة، والمسعودي)، عن **معبد بن خالد الجَدَلي**،

- وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢٤٠٩)، من طريق **أبي حمزة السكري محمد بن ميمون**،

- والدارقطني في العلل -تعليقًا- (٤١١٢)، عن **جابر الجعفي**،

ثلاثتهم (معبد بن خالد، وأبو حمزة السكري، وجابر)، عن عبد الله بن يسار الجهني، ثم اختلفوا:

فقال معبد بن خالد: عن عبد الله بن يسار، عن قُتَيلة بنت صيفي الجهنية،

وقال أبو حمزة السكري: عن عبد الله بن يسار الجهني، قال: أخبرتني امرأة منا، أنها سمعت النبي ﷺ يخطب،

وقال جابر الجعفي: عن عبد الله بن يسار، عن عائشة،

وفي رواية مغيرة عن معبد بن خالد: لم يذكر عبد الله بن يسار،

وفي رواية المسعودي عن معبد بن خالد -عند ابن أبي عاصم، والطبراني في الموضع الثاني-: عن عبد الله بن يسار، عن قُتَيلة بنت يسار، عن قُتَيلة بنت صيفي،

ولفظ معبد بن خالد -في رواية مِسْعَر-: «أن يهوديًا أتىٰ النبي ﷺ فقال: إنكم تنددون، وإنكم تشركون، تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة، فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: **ورب الكعبة**، ويقولون: **ما شاء الله ثم شئت**»،

ولفظ معبد بن خالد -في رواية مغيرة-: «دخلت يهودية علىٰ عائشة فقالت: إنكم تشركون، فسألت عائشةُ النبيَّ ﷺ»، بنحوه،

ولفظ معبد بن خالد -في رواية المسعودي-: أتىٰ حبر من الأحبار إلىٰ رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، نعم القوم أنتم لولا أنكم تشركون، قال: «**سبحان الله، وما ذاك؟**»، قال: تقولون إذا حلفتم: والكعبة، قالت: فأمهل رسول الله ﷺ شيئًا ثم قال: «**من حلف فليحلف برب الكعبة**»، ثم قال: يا محمد، نعم القوم أنتم لولا أنكم تجعلون لله ندًا، قال: «**سبحان الله، وما ذاك؟**»، قال: تقولون ما شاء الله وشئت، قال: فأمهل رسول الله ﷺ شيئًا ثم قال: «**من قال ما شاء الله فليفصل بينهما: ثم شئت**»،

واختصره أبو حمزة السكري وجاء به علىٰ لفظ آخر: «**لا يقل أحدكم: لولا اللهُ وفلان، فإن كان لا بد فاعلًا فليقل: لولا الله ثم فلان**».

الدراسة:

الحديث يرويه عبد الله بن يسار الجهني، واختُلف عنه علىٰ ثلاثة أوجه رئيسة:

الأول: عبد الله بن يسار، عن حذيفة رضي الله عنه.

وهذه رواية: منصور بن المعتمر.

الثاني: عبد الله بن يسار، عن قُتَيلة بنت صيفي الجهنية ﵂.

وهذه رواية: معبد بن خالد الجَدَلي، ويدخل في هذا الوجه رواية أبي حمزة السكري أيضًا من غير أن يُسمِّي قُتَيلة، حيث قال: «امرأة منا»، يعني امرأة من جهينة.

الثالث: عبد الله بن يسار، عن عائشة ﵂.

وهذه رواية: جابر الجعفي.

واختُلف عن معبد بن خالد وعمن دونه علىٰ ثلاثة أوجه فرعية:

الأول: معبد، عن عبد الله بن يسار، عن قُتَيلة الجهنية.

وهذه رواية: مِسْعَر، والمسعودي فيما رواه عنه: يحيىٰ القطان، ووكيع، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وموسىٰ بن داود الضبي، وعاصم بن علي الواسطي، وعبد الله بن رجاء الغُدَاني، ومحمدُ بن عبيد الطنافسي -في رواية ابن سعد، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن أبي غرزة، عنه-.

الثاني: معبد، عن قُتَيلة الجهنية (بدون ذكر عبد الله بن يسار).

وهذه رواية: مغيرة بن مقسَم.

الثالث: معبد، عن عبد الله بن يسار، عن قُتَيلة بنت يسار، عن قُتَيلة بنت صيفي الجهنية.

وهذه رواية: المسعودي فيما رواه عنه: محمد بن عبيد الطنافسي -في رواية ابن أبي شيبة-.

فتبين أنه اختلف علىٰ محمد بن عبيد الطنافسي علىٰ الوجه الأول والثالث، والصحيح عنه هو الوجه الأول، لأنه من رواية الجماعة الثقات، وأما الثالث فهو وهم من ابن أبي شيبة، رواه عنه ثقتان: ابن أبي عاصم، وعبيد بن غنام، فالوهم من ابن أبي شيبة.

❖ وأما الاختلاف علىٰ معبد بن خالد، **فالصحيح عنه هو الوجه الأول،** فهو من رواية مِسْعَر بن كِدَام، والمسعودي، ومِسْعَر من أثبت الناس وأوثقهم،

حتىٰ قدمه بعضهم علىٰ الثوري وشعبة[١]، والمسعودي ثقة فيما حدث به قبل الاختلاط، وممن عُلم أنه سمع من المسعودي قبل الاختلاط ممن روىٰ عنه هذا الحديث: يحيىٰ القطان، ووكيع، والمقرئ، وعبد الله بن رجاء[٢].

❖ ولما كان الصحيح عن معبد بن خالد هو الوجه الأول صار الاختلاف علىٰ عبد الله بن يسار علىٰ ثلاثة أوجه كما تقدم تلخيصه: هل هو عن حذيفة، أو قُتَيلة، أو عائشة.

وراوي الوجه الأول منصور بن المعتمر ثقة ثبت، وراوي الوجه الثاني معبد بن خالد الجَدَلي ثقة عابد، وأبو حمزة السكري محمد بن ميمون ثقة فاضل، وسيأتي الكلام علىٰ ذهاب بصره في آخر عمره، وراوي الوجه الثالث جابر الجعفي ضعيف، فالوجه الثالث خطأ، ومدار الحديث عبد الله بن يسار الجهني ثقة[٣].

وقد اختلف النقاد في ترجيح أحد الوجهين الأول أو الثاني، فرجح البخاري الوجه الأول فقال: «حديث منصور أشبه عندي وأصح»، ورجح الدارقطني الوجه الثاني، إذْ ذكر الأوجه الثلاثة في الاختلاف علىٰ عبد الله بن يسار والاختلاف السابق عن معبد بن خالد، ثم قال: «وأشبهها بالصواب حديثُ قُتَيلة، من رواية مِسْعَر، والمسعودي، عن معبد بن خالد»[٤].

والذي يظهر لي رجحانُ قول الدارقطني، وذلك لأمرين:

الأمر الأول في رواة الوجه: وهو أن معبد بن خالد قد تابعه أبو حمزة السكري علىٰ أصل قوله، وهو وإن لم يسم قُتَيلة، إلا أن قوله: عن عبد الله

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣٦٩).

(٢) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٥٧٥، ٦٠٢٤)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣٣٧)، الكواكب النيرات (٣٥)، تحرير تقريب التهذيب (٣٩١٩).

(٣) تقريب التهذيب (٨٨٦، ٣٧٤١، ٦٣٨٨، ٦٨٢٢، ٦٩٥٦).

(٤) العلل الكبير (ص٢٥٤)، علل الدارقطني (٤١١٢)، وتتمة كلامه في المستدرك في آخره «ط: الريان» (٥٠٢/٩).

بن يسار «أخبرتني امرأة منا»، يعني أنها من جهينة، وهذا يجعل قوله قريبًا من قول معبد بن خالد، لذلك لم أفرد رواية أبي حمزة السكري علىٰ أنها وجه مستقل، بل أدرجته مع رواية معبد بن خالد في الوجه الثاني.

ويفسر ما وقع في رواية أبي حمزة السكري من إبهام لاسم المرأة: ما ذكر أحمد والنسائي أنه عَمِي في آخر عمره -مع كونه صحيح الكتاب من حيث الأصل-، وأن من سمع منه قبل ذلك فحديثه أصح ممن سمع منه فيما بعد، فكأن حديثه ساء من أجل ذهاب بصره، وراوي هذا الحديث عنه: أحمد بن أيوب الضبي يظهر أنه سمع منه بعدما ذهب بصره، لأن أبا حمزة توفي سنة ١٦٨هـ، وأحمد بن أيوب متأخر، فقد سمع منه أبو يعلىٰ المولود سنة ٢١٠هـ، وعبد الله بن الإمام أحمد المولود سنة ٢١٣هـ، بالإضافة إلىٰ أن الإمام أحمد ذكر أن عتاب بن زياد ممن سمع من أبي حمزة السكري بعدما عَمي، وعتاب بن زياد توفي سنة ٢١٢هـ[(١)]، وهذا كله يقرب القول بأن أحمد بن أيوب سمع من أبي حمزة بعدما عَمي، وفي الحديث ما يشير إلىٰ ذلك من عدم ضبط أبي حمزة لمتن الحديث، فقد خالف فيه فساقه بلفظ فيه مغايرة، وسيأتي التنبيه عليه.

الأمر الثاني في صفة الوجه: وهو أن قول معبد بن خالد «قُتَيلة بنت صيفي الجهنية»، وما سيأتي من أن قُتَيلة ليس لها إلا هذا الحديث، يدل علىٰ أن معبدًا قد حفظ الحديث وضبطه، فمن أين جاء بهذا الاسم.

وذكر ابن حجر -وتبعه المؤلف بعد بابين- أن النسائي صحح الحديث في «كتاب الأيمان والنذور» من حديث قُتَيلة، وحديثُ قُتَيلة موجود في كتاب «الأيمان والنذور» تحت باب: «الحلف بالكعبة» من السنن الصغرىٰ والكبرىٰ، لكن لم أجد تصحيح النسائي له في أي منهما، ولا نقله المزي عنه أيضًا،

---

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (٥٦١)، الجرح والتعديل (٨/ ٨١)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥١٦، ١٤/ ١٧٤)، شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٢، ٦٠١)، تقريب التهذيب (٤٤٥٣، ٦٣٨٨).

وربما قصد ابن حجر بذلك: أن النسائي اجتبىٰ حديث قُتَيلة من «السنن الكبرىٰ» وذكره في «الصغرىٰ»[(١)].

وربما أيد ذلك أمران: الأول: أن النسائي اجتبىٰ حديث قُتَيلة، ولم يفعل ذلك مع حديث حذيفة، بل اقتصر علىٰ ذكره في الكبرىٰ في عنوان «الاختلاف علىٰ عبد الله بن يسار»، الثاني: أن النسائي حين عقد الاختلاف علىٰ عبد الله بن يسار قدم حديث حذيفة، وختم بحديث قُتَيلة، وقد قال ابن رجب: «النسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له»[(٢)].

وحين ترجم البخاري لعبد الله بن يسار الجهني ذكر أنه روىٰ عن قُتَيلة، ولم يذكر روايته عن حذيفة[(٣)]، وسيأتي أن قُتَيلة ليس لها إلا هذا الحديث الواحد، وهذا يعني أن البخاري يقصد هذا الحديث بالضرورة، فيحتمل أن يكون قولًا آخر للبخاري.

وأما الوجه الأول وهو من رواية منصور بن المعتمر فهو محتمل للترجيح أيضًا، إلا أن الوهمَ في صفة هذا الوجه أقربُ من الوهم في صفة الوجه الثاني، والذي روىٰ هذا الوجه عن منصور: شعبة، ولم أجد من رواه عن منصور غير شعبة.

فإذا صح أن شعبة قد تفرد بهذا الحديث عن منصور، فيحتمل أن شعبة قد وهم فيه، لأن شعبة عنده حديث آخر بهذا المعنىٰ، يرويه عن عبد الملك بن عمير، عن رِبعي بن حِرَاش، عن الطفيل أخي عائشة لأمها، بنحو حديث حذيفة، وفيه قصة، وستأتي دراسته[(٤)].

---

(١) تحفة الأشراف (١٨٠٤٦)، فتح الباري (١١/ ٥٤٠)، وحديث قُتَيلة سيأتي عند المؤلف برقم (١٢٢).
(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٤١١).
(٣) التاريخ الكبير (٥/ ٢٣٤).
(٤) هو الحديث رقم (١٢٤).

وحين أخرج الإمام أحمد حديث حذيفة في أحد المواضع، أتبعه بحديث شعبة، عن عبد الملك بن عمير، عن رِبعي، عن الطفيل، وأحال متنه علىٰ متن حديث حذيفة، وذلك في «مسند حذيفة»، ومعلوم أن إدخال حديث الطفيل في مسند حذيفة يُعَد مخالفًا لطريقة المسانيد، وهذا ربما أشار إلىٰ علةٍ في حديث شعبة، عن منصور، عن عبد الله بن يسار، عن حذيفة، كما سبق أن الإمام أحمد ربما أعل في مسنده بمثل هذه الطريقة[1]، لكنني في هذا الحديث لا أجزم بذلك، لأني لم أجد من نبه عليه، والبخاري قد رجح حديث منصور، فهو إذن يرىٰ صحة الإسناد إلىٰ منصور، والله أعلم.

وحديث الطفيل هذا وقع فيه اختلاف علىٰ عبد الملك بن عمير، وأحد أوجه الاختلاف جَعلُ الحديث عن حذيفة، وهو وجه مرجوح كما ستأتي دراسته، فليس متابعًا لطريق عبد الله بن يسار، عن حذيفة، ولا يُقوّىٰ به.

❖ وهذا الاختلاف الذي وقع علىٰ عبد الله بن يسار تبعه بعض الاختلاف في الألفاظ، فلفظ منصور مختصر، ولفظ معبد بن خالد مطول، ولفظ أبي حمزة السكري مختصر وفيه مخالفة في المعنىٰ، وهذا الاختلاف في المتن مثل الاختلاف في الإسناد، لا يدعو إلىٰ القول بتعدد الأحاديث، وقد نص عامة الأئمة علىٰ أن هذا اختلافٌ علىٰ عبد الله بن يسار، وليست أحاديث متعددة، وممن نص علىٰ هذا الاختلاف: البخاري، والنسائي في الكبرىٰ، والدارقطني، والبيهقي، والخطيب البغدادي، والمزي، وغيرهم[2].

❖ وأصح ألفاظ الحديث هو لفظ معبد بن خالد، من رواية مِسْعَر،

---

(١) مسند أحمد (٢٣٣٨١-٢٣٣٨٢)، سبق بيان إعلال الإمام أحمد في مسنده في: الطريق الأول من الحديث (١١٧).

(٢) العلل الكبير (ص٢٥٤)، الخلافيات (٢٧٤)، تلخيص المتشابه في الرسم (٢/ ٥٩٢)، تحفة الأشراف (٣٣٧١، ١٨٠٤٦).

والمسعودي، ولفظَ المسعودي أطول قليلًا، وهما متفقان في المعنىٰ، ولفظ منصور مختصر.

وفي لفظ معبد بن خالد: زيادة الحلف بغير الله، وأنه موصوف بالشرك بوجه عام.

وأما لفظ أبي حمزة السكري فالظاهر أن فيه وهمًا، فلعله اشتبه قول «ما شاء الله وشاء فلان»، بقول «لولا الله وفلان»، فساق الحديث علىٰ القول الثاني، في حين اتفق معبد بن خالد ومنصور علىٰ القول الأول، مما يدل علىٰ خطأ لفظ أبي حمزة السكري، وتقدم قبل صفحتين أن أبا حمزة السكري عَمِي في آخر عمره فساء حديثُه.

❖ وقُتَيلة بنت صيفي الجهنية ﵁ صحابية، نص علىٰ اسم أبيها المسعودي في روايته، وجاء في رواية مغيرة بن مِقسَم وإحدىٰ الروايات عن المسعودي: أنها من المهاجرات، وفي كلام ابن سعد، والإمام أحمد، وخليفة بن خياط، ما يشير إلىٰ أنها ليس لها إلا هذا الحديث، قال ابن حجر: «وقد أخرج حديثها ابن سعد وأشار إلىٰ أنها ليس لها غيره»[(١)].

وفي رواية أبي حمزة السكري -مع كونه لم ينص علىٰ اسم قُتَيلة-: سماعُها من النبي ﷺ، وسماعُ عبد الله بن يسار منها.

والخلاصة: أن حديث حذيفة وقع فيه اختلاف: هل هو من حديث حذيفة، أو من حديث قُتَيلة، والأرجح أنه من حديث قُتَيلة كما رجحه الدارقطني، وإسناده حسن من حديث قُتَيلة، والله أعلم.

وأما قول المؤلف ﵀: «بإسناد صحيح»، فقد سبقه النووي والعراقي بهذا[(٢)]، وسبق أن البخاري رجح هذا الوجه، إلا أنه لا يلزم من ترجيح

(١) الطبقات (١٠/ ٢٩٢)، العلل لأحمد-رواية عبد الله (٣/ ٤١٠)، الطبقات لخليفة (ص٣٤٢)، الإصابة (١٤/ ١٣٠).

(٢) رياض الصالحين (١٧٤٥)، الأذكار (ص٥٦٦)، المغني عن حمل الأسفار (٢/ ٨٣٥)، ويظهر أن =

البخاري لهذا الوجه أنه يصححه، لأنه ربما كان فيه انقطاع، فقد ذكر عثمان بن سعيد الدارمي، أنه سأل يحيىٰ بن معين: «عن عبد الله بن يسار الذي يروي عنه منصور، عن حذيفة: «**لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان**»، أَلَقِي حذيفةَ؟ فقال: لا أعلمه»[(١)].



= المؤلف اعتمد علىٰ النووي في ذلك، لأن النووي في «الأذكار» أورد بعد هذا الحديث أثر إبراهيم النخعي التالي بنفس السياق الذي أورده المؤلف.

(١) تاريخ الدارمي عن ابن معين (٥٦٧).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٢٠] وجاء عن إبراهيم النخعي: «أنه يكره أن يقول الرجل: أعوذ بالله وبك، ويجوز أن يقول: بالله ثم بك، قال: ويقول: لولا الله ثم فلان، ولا تقولوا: لولا الله وفلان».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام ابن أبي الدنيا في الصمت (٣٤٤): حدثنا عبد الرحمن بن صالح، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم أبو يحيىٰ التيمي، حدثنا مغيرة، قال: «كان إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ يكره أن يقول الرجل: أعوذ بالله وبك، ويرخص أن يقول: أعوذ بالله ثم بك، ويكره أن يقول: لولا الله وفلان، ويرخص أن يقول: لولا الله ثم فلان».

التخريج:

* أخرجه **معمر بن راشد** في جامعه (١٩٨١١، ١٩٨١٢)، عن مغيرة بن مِقْسَم، به بنحوه، مفرَّقًا علىٰ حديثين،

ولفظ الأول: «كان يكره أن يقول: أعوذ بالله وبك، حتىٰ يقول: ثم بك»،

ولفظ الثاني: «كان لا يرىٰ بأسًا أن يقول: ما شاء الله ثم شئت».

الدراسة:

هذا الأثر يرويه مغيرة بن مقسَم، عن إبراهيم النخعي، واختُلف علىٰ مغيرة في لفظ الجزء الثاني منه، هل هو بلفظ: «لولا الله ثم فلان»، أو «ما شاء الله ثم شئت».

فاللفظ الأول هو من رواية إسماعيل بن إبراهيم التيمي أبي يحيىٰ الأحول، نص عامة النقاد علىٰ تضعيفه، قال ابن المديني: «ضعيف، روىٰ عن منصور، ومغيرة»، وضعفه ابن نمير، والبخاري، ومسلم، وأبو زرعة،

وأبو حاتم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، قال الذهبي: «مجمع علىٰ ضعفه»[(١)].

واللفظ الثاني من رواية معمر بن راشد، وهو ثقة ثبت، إلا أن في روايته عن العراقيين كلام تقدم، ومغيرة بن مِقسَم عراقي كوفي[(٢)].

والأصح هو اللفظ الثاني، لأن معمر أوثق وأتقن من إسماعيل بن إبراهيم التيمي.

ومع تقدير أن تكون ثلاثة أحاديث عند مغيرة، عن إبراهيم، فإن الحديث الذي تفرد به إسماعيل بن إبراهيم التيمي «لولا الله ثم فلان» ضعيف بتفرده، لأنه مجمع علىٰ ضعفه كما سبق.

❖ ومغيرة بن مِقسَم الضبي الكوفي سبقت ترجمته، وأنه ثقة متقن، إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم النخعي، ونص جماعة علىٰ كثرة تدليسه عن إبراهيم[(٣)].

وهذان الأثران اللذان ساقهما معمر في «جامعه» بصورة متتابعة -كما سبق في التخريج-، روىٰ قبلهما مباشرة، عن مغيرة، عن إبراهيم قال: «سمع النبيُّ ﷺ رجلًا يقول: من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوىٰ، ...» الحديث، وهذا الحديثُ المرفوعُ رواه ابن عيينة، عن مغيرة، عن إبراهيم، ثم قال ابن عيينة لمغيرة: «أسمعت ذا من إبراهيم؟ فقال: ما تريد إلىٰ ذا؟! وحاد عنه، ولم يقل لي سمعتُه من إبراهيم، ولا لم أسمعه، فلم أجالسه بعد»[(٤)].

---

(١) أسئلة البرذعي (٢/٥٩٩)، ديوان الضعفاء (٣٧٢)، إكمال التهذيب (٢/١٥٢)، تهذيب التهذيب (١/١٤٣).

(٢) تقريب التهذيب (٦٨٥٧)، ينظر: دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (٥٤)، ودراسة الطريق الثاني من الأثر رقم (٦٩)، ودراسة الحديث رقم (٧٨).

(٣) في دراسة الأثر رقم (٢٢).

(٤) جامع معمر (١٩٨١٠) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٤٥٩٧)، المعرفة والتاريخ (٢/٦٧٩)، الصمت لابن أبي الدنيا (٣٤٣).

والخلاصة: أن الأثر فيه ضعف لتدليس مغيرة بن مِقسَم، وللكلام في رواية معمر عن أهل العراق عامة.

ومع كون الأثر ضعيفًا إلا أن إيراده للاستشهاد به سائغ مقبول، ما دام معناه متماشيًا مع الأدلة الشرعية الأخرىٰ.

ولفظ: «**ما شاء الله ثم شئت**»، سبق في الحديث الماضي أنه ورد من حديث قُتَيلة، وإسناده حسن، وسيأتي بعد بابين بابٌ مستقل بعنوان: «باب قول: ما شاء الله وشئت».

ولفظ: «**لولا الله وفلان**»، سبق أثر ابن عباس في أول الباب، وفيه أن هذا من الشرك، وسبق أيضًا في دراسة أثر ابن عباس ما قاله ابن جريج مدرجًا ضمن حديثٍ آخر، وهو قول ابن جريج: «والشرك أن تقول: أعطاني اللهُ وفلانٌ، والند أن تقول: لولا فلانٌ لقتلني فلان».

وورد في ذلك أيضًا حديث وأثر:

فأما الحديث فهو ما رواه عبيد بن القاسم، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: جاء يهودي إلىٰ النبي ﷺ، فقال: نِعْم الأمة أمتك لولا أنهم يعدلون، قال: «**كيف يعدلون؟**»، قال: يقولون لولا الله وفلان، فقال ﷺ: «**إن اليهودي ليقول قولًا، فلا يقولوها، قولوا: ثم فلان**»، وقال: نعم الأمة أمتك لولا أنهم يشركون، قال: «**كيف يقولون؟**»، قال: يقولون بِحَقِّ فلان، وبحياةِ فلان، فقال النبي ﷺ: «**لا تحلفوا إلا بالله ﷻ**»، وعبيد بن القاسم متروك متهم بالكذب، وقد انفرد به كما أشار إلىٰ ذلك ابن عدي(١).

وأما الأثر فهو ما رواه محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، حدثنا زكريا بن زرارة، حدثنا أبي، قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي، عن قوله: ﴿وَمَا

---

(١) واختُلف في لفظ الشاهد علىٰ الراوي عن عبيد بن القاسم، والصحيح ما أُثبِت، المعجم الكبير (١٠/ح١٠٤٦٨)، الكامل لابن عدي (٧/ ٥٤)، تلخيص المتشابه في الرسم (٢/ ٨٠٨)، إتحاف الخيرة (٤٨١٧)، تقريب التهذيب (٤٤٢٠).

يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قال أبو جعفر: «شرك طاعة، قول الرجل: لولا الله وفلان، ولولا الله وكلب بني فلان»[(١)]، ولم أجد ترجمة لزكريا بن زرارة، ولا لأبيه، ففي رواة الأثر جهالة.

وعلىٰ كل حال فإن هذه المسألة «لولا الله وفلان»، وكذلك: «أعوذ بالله وبفلان»، يصح تخريجها علىٰ الألفاظ الأخرىٰ التي صحت فيها الأحاديث، وكل ما كان من قبيل ذلك مما فيه تشريك بين الله وخلقه، وذكر ابن القيم مسألة «ما شاء الله وشئت» والأحاديث الواردة فيها، ثم قال: «وفي معنىٰ هذا: لولا الله وفلان لما كان كذا، بل هو أقبح وأنكر، وكذلك: أنا بالله وبفلان، وأعوذ بالله وبفلان، وأنا في حسب الله وحسب فلان، وأنا متكل علىٰ الله وعلىٰ فلان، فقائل هذا قد جعل فلانًا ندًا لله ﷻ»[(٢)]، والله أعلم.



(١) تفسير ابن أبي حاتم (٧/٢٢٠٨)، وفيه سقط تصويبه من مخطوطته: (الجزء الرابع: ل٢٤٦/أ).
(٢) زاد المعاد (٢/٤٢٩).



باب ما جاء فيمن لم يقنع بالحلف الله

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٢١] عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحلفوا بآبائكم، من حَلَفَ بالله فلْيَصْدُق، ومن حُلِفَ له بالله فلْيَرْضَ، ومن لم يَرْضَ فليس من الله»، رواه ابن ماجه بسند حسن.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام ابن ماجه (٢١٠١): حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة قال: حدثنا أسباط بن محمد، عن محمد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر، قال: سمع النبيُّ ﷺ رجلًا يحلف بأبيه، فقال: «**لا تحلفوا بآبائكم، من حَلَفَ بالله فلْيَصْدُق، ومن حُلِفَ له بالله فلْيَرْضَ، ومن لم يَرْضَ بالله فليس من الله**».

التخريج:

* أخرجه قوام السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (١١٥٢)، من طريق **أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المَحَاملي**، وهو في أماليه-رواية ابن البيع (٦)، عن محمد بن إسماعيل بن سمرة الأحمسي، به بمثله.

* وأخرجه البيهقي (٢٠٧٦٠)، من طريق **الحسن بن علي بن عفان**، عن أسباط بن محمد، به بنحوه،

ولفظه في آخره: «**ومن حُلِفَ له بالله فليَرْضَ، ومن حُلِفَ له بالله فلم يَرْضَ فليس من الله**»، وهو قريب من لفظ المؤلف.

* وأخرجه البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (١٦٤٦)، من طريق **الليث بن سعد**،

- والبخاري (٦٦٤٦)، من طريق **مالك بن أنس** وهو في موطئه «رواية يحيىٰ الليثي» (١٣٨٢)،

- والبخاري (٢٦٧٩)، وأبو داود الطيالسي (١٩)، من طريق **جويرية بن أسماء**،

- ومسلم (١٦٤٦)، وأبو داود (٣٢٤٩)، والترمذي (١٥٣٤)، والنسائي في الكبرىٰ (٧٦١٦)، من طريق **عبيد الله بن عمر العمري**،

- ومسلم (١٦٤٦)، من طريق **أيوب السختياني**، **والوليد بن كثير**، **وإسماعيل بن أمية**، **والضحاك بن عثمان**، **ومحمد بن أبي ذئب**، **وعبد الكريم**(١) **بن أبي المخارق**(٢)،

عشرتهم (الليث، ومالك، وجويرية، وعبيد الله، وأيوب، والوليد بن كثير، وإسماعيل بن أمية، والضحاك، وابن أبي ذئب، وعبد الكريم بن أبي المخارق)، عن نافع مولىٰ ابن عمر، به بنحوه، بدون موضع الشاهد،

ولفظهم: أن رسول الله ﷺ أدرك عمر بن الخطاب في ركب، وعمر يحلف بأبيه، فناداهم رسول الله ﷺ: «**ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت**».

* وأخرجه البخاري (٦٦٤٧)، ومسلم (١٦٤٦)، وأبو داود (٣٢٥٠)، والترمذي (١٥٣٣)، والنسائي (٣٧٦٥-٣٧٦٨)، وأحمد (١١٢، ٢٤١، ٤٥٢٣، ٤٥٤٨)، من طريق **سالم بن عبد الله بن عمر**،

---

(١) أخرجه مسلم من طريق عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن «عبد الكريم» مبهمًا، وعَيَّنه المزيُّ بأنه عبد الكريم الجزري، والصحيح أنه ابن أبي المخارق، كما جاء مُعَيَّنًا في مصنف عبد الرزاق (١٥٩٢٤)، وأخرجه من طريق عبد الرزاق: أبو عوانة بتعيينه كذلك، مستخرج أبي عوانة (٦٣٣١)، تحفة الأشراف (٧٧٧٣، ١٠٥٥٥).

(٢) وأحال مسلم علىٰ متن رواية الليث بن سعد قائلًا: «كل هؤلاء عن نافع، عن ابن عمر، بمثل هذه القصة، عن النبي ﷺ»، ومتونهم خارج الكتب الستة، وليس فيها كبير اختلاف.

- والبخاري (٣٨٣٦، ٦٦٤٨، ٧٤٠١)، ومسلم (١٦٤٦)، والنسائي (٣٧٦٤)، من طريق **عبد الله بن دينار**،

كلاهما (سالم، وعبد الله بن دينار)، عن عبد الله بن عمر ﵄ بنحوه، بدون موضع الشاهد،

ولفظ سالم: سمع النبيُّ ﷺ عمر وهو يقول: وأبي، وأبي، فقال: «**ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم**»، فقال عمر: فوالله ما حلفت به بعد ذلك ذاكرًا ولا آثرًا،

ولفظ عبد الله بن دينار: قال ﷺ: «**ألا من كان حالفًا فلا يحلف إلا بالله**»، فكانت قريش تحلف بآبائها، فقال: «**لا تحلفوا بآبائكم**»، ولم يذكر قصة عمر.

الدراسة:

حديث الأصل «**لا تحلفوا بآبائكم**» من غير موضع الشاهد الذي في آخره، يُروىٰ عن ابن عمر من ثلاثة طرق: من طريق نافع، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن دينار، وهو صحيح عن ابن عمر من طرقه الثلاث، متفق عليه من هذه الطرق جميعها.

❖ **فأما موضع الشاهد في حديث الأصل**: فقد ورد من طريق نافع، وهو اختلاف عن نافع في لفظه علىٰ وجهين:

الأول: «لا تحلفوا بآبائكم، من حَلَف بالله فليَصْدُق، ومن حُلِف له بالله فليَرْضَ . . .».

وهذه رواية: محمد بن عجلان، ورواه عنه: أسباط بن محمد.

الثاني: «ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت».

وهذه رواية الجماعة من أصحاب نافع، منهم: الليث بن سعد، ومالك،

وجويرية بن أسماء، وعبيد الله بن عمر، وأيوب السختياني، والوليد بن كثير، وإسماعيل بن أمية، والضحاك بن عثمان، وابن أبي ذئب، وغيرهم.

والصحيح عن نافع هو ما رواه عنه الجماعة الثقات الأثبات، وفيهم المقدم في نافع مثل مالك، وعبيد الله بن عمر، وأيوب، ثم إنهم متابَعُون عن ابن عمر من قِبَل سالم وعبد الله بن دينار كما تقدم.

وأما الوجه الأول فقد تفرد به أسباط بن محمد، عن محمد بن عجلان، كما قال الذهبي[(١)]، وتفرد به ابن عجلان فلم أجد من تابعه عليه، وأسباط بن محمد القرشي مولاهم الكوفي، قال عنه ابن حجر: «ثقة، ضُعّف في الثوري»، وفيه ضعف غير هذا أيضًا، فقد ذكر ابن معين بعدما وثقه أن الكوفيين يضعفونه، وأسباط كوفي، وقال ابن المبارك فيه وفي راو آخر: «لا أرىٰ أصحابنا يرضونهما»، وقال ابن سعد: «كان ثقة صدوقًا، إلا أن فيه بعض الضعف»، وذكر ابن معين بعضًا من أخطائه، وقال العقيلي: «ربما يهم في الشيء»[(٢)].

وأما محمد بن عجلان فهو صدوق، إلا أن يحيىٰ القطان -وهو من تلاميذه- تكلم في روايته عن نافع، قال أبو بكر بن خلاد: «سمعت يحيىٰ يقول: كان ابن عجلان مضطربًا في حديث نافع -ولم يكن له تلك القيمة عنده-»[(٣)].

ويظهر لي أن الوهم من أسباط بن محمد، فهو كوفي، ومحمد بن عجلان مدني، وقد تفرد به عنه كما سبق، وتفردُه بهذا الحديث عن باقي المدنيين وسائر أصحاب محمد بن عجلان يجعل الحديث محل نظر، وهو كما

(١) المهذب في اختصار السنن الكبير (١٦٠٠٢).

(٢) الطبقات لابن سعد (٨/٥١٦)، تاريخ الدوري عن ابن معين (٣٠٩٠)، العلل لأحمد-رواية عبد الله (٦٠٧٨)، الضعفاء للعقيلي (١/١١٩)، إكمال تهذيب الكمال (٢/٦٢)، تقريب التهذيب (٣٢٢).

(٣) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٤٩٤٥)، الضعفاء للعقيلي (٤/١١٨)، تقريب التهذيب (٦١٧٦)، وسبقت الإشارة إلىٰ روايته عن نافع (ص١٨٢).

سبق يهم في الشيء ويخطئ، وربما يكون الوهم من محمد بن عجلان لما سبق من الكلام في روايته عن نافع.

❖ وأود التأكيد علىٰ معقد الدراسة لهذا الحديث، وهو أن الحديث الذي رواه أسباط بن محمد، عن ابن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر، هو نفس الحديث الذي رواه الجماعة من أصحاب نافع، عن نافع، عن ابن عمر، ويدل لذلك أمران:

الأول: وجود القصة في أول الحديث، وهي قصة متشابهة إلا في تعيين الرجل، فأبهمه ابن عجلان، وسماه أكثر أصحاب نافع بأنه عمر ﷺ، والاختلاف في تعيين الرجل غير مؤثر.

الثاني: صدر الحديث: «لا تحلفوا بآبائكم»، أو «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم»، فبين حديث ابن عجلان وحديث الجماعة تشابهٌ بيّنٌ في هذا.

وبذلك يتبين أنه حديث واحد، اختُلف فيه علىٰ نافع، وصرح ابن حجر والشيخ سليمان بن عبد الله بأنه حديث واحد، أصله في الصحيحين بغير الزيادة المذكورة في الحديث محل الدراسة.

وقد حسن إسناده ابن حجر مع قوله بأنه حديث واحد[(١)]، وتبعه المؤلف في تحسينه، وإذا كان هذا الحديث حديثًا واحدًا اختُلف فيه علىٰ نافع كما تقدم، فلا يمكن القول بحسن إسناده مع وجود هذه المخالفة، ولو فُرِض تَجَرُّدُه من هذه المخالفة لوجب النظر في التفرد ومدىٰ قبوله، وما سبق من الكلام في أسباط، والكلام في رواية ابن عجلان عن نافع، يدفع القول بتحسين الإسناد، حتىٰ مع فرضية استقلاله عن المخالفة.

والخلاصة: أن هذا الحديث بتمامه ضعيف، لمخالفة الثقات من أصحاب نافع، فلم يذكروا تمام الحديث، والله أعلم.

---

(١) فتح الباري (١١/ ٥٣٦)، تيسير العزيز الحميد (٢/ ١٠٢٨).

❖ ووقع في الحديث اختلاف في جعل الحديث من مسند ابن عمر، أو من مسند عمر، وهو اختلاف طويل آثرت تجنب التفصيل فيه، بسبب طوله وخروجه عن محل البحث والدراسة، والتي يُقصد منها الحديث الأصل وهو حديث أسباط بن محمد، عن ابن عجلان.

وهذا الاختلاف وقع في الطرق الثلاث جميعها، وحاصله ما يأتي:

أما نافع فأكثر الرواة عنه جعلوه «عن ابن عمر»، منهم: الليث بن سعد، ومالك، وجويرية، وإسماعيل بن أمية، وابن أبي ذئب، وغيرهم كما سبق في التخريج، ورواه عنه عبد الكريم بن أبي المخارق، وعبد الله بن عمر العمري، وجعلاه «عن عمر»[(١)]، ورواه عبيد الله بن عمر واختُلف عنه، فرواه عنه أكثر أصحابه الثقات منهم: يحيىٰ القطان، وابن نمير، وعبدة بن سليمان، وابن المبارك، وشجاع بن الوليد، وغيرهم، وجعلوه «عن ابن عمر»، ورواه عنه زهير بن معاوية، وجعله «عن عمر»[(٢)]، والصحيح عن عبيد الله الأول، ورواه أيوب واختلف عنه علىٰ ثلاثة أوجه: «عن ابن عمر»، و«عن عمر»، وعن نافع مرسلًا، **والصحيح عن نافع**: «عن ابن عمر»، قال يعقوب بن شيبة: «هكذا رواه الثقات عن نافع»[(٣)].

وأما عبد الله بن دينار فأكثر الرواة عنه جعلوه: «عن ابن عمر» كذلك، منهم: إسماعيل بن جعفر، وورقاء بن عمر، وسفيان الثوري، وسليمان بن بلال، وصالح بن قدامة بن إبراهيم الجمحي[(٤)]، وعبد العزيز بن مسلم

---

(١) مصنف عبد الرزاق (١٥٩٢٣-١٥٩٢٤)، مستخرج أبي عوانة (٦٣٣١)، مسند عمر للنجاد (٦٥)، فتح الباري لابن حجر (١١/ ٥٣١).

(٢) سنن أبي داود (٣٢٤٩)، الترمذي (١٥٣٤)، السنن الكبرىٰ للنسائي (٧٦١٦)، مسند أحمد (٤٦٦٧، ٦٢٨٨)، مسند ابن المبارك (١٧٠)، مشكل الآثار (٨١٨)، ابن حبان (٤٣٦١)، السنن الكبير للبيهقي (١٩٨٥٥).

(٣) مسلم (١٦٤٦)، البزار (١٣٣)، المعجم الكبير (١/ح٨١)، فتح الباري (١١/ ٥٣١).

(٤) البخاري (٣٨٣٦، ٧٤٠١)، مسلم (١٦٤٦)، مسند أحمد (٤٧٠٣، ٥٤٦٢، ٥٧٣٦).

القَسْملي -في رواية موسىٰ بن إسماعيل التبوذكي أخرجه البخاري عنه-، ورواه القعنبي، عن القَسْملي، واختلف عن القعنبي، فرواه معاذ بن المثنىٰ وجعله: «عن ابن عمر»، ورواه يزيد بن سنان البصري وجعله: «عن عمر»[(١)]، **والصحيح عن القعنبي، وعن عبد الله بن دينار**: «عن ابن عمر».

وأما سالم بن عبد الله، فرواه عنه يحيىٰ بن أبي إسحاق وجعله: «عن ابن عمر»، ورواه الزهري، واختلف عليه وعلىٰ الرواة عنه كابن عيينة ومعمر اختلافًا طويلًا، حكىٰ بعضَه البخاريُّ في صحيحه، قال ابن حجر: «كأن الاختلاف فيه من الزهري»[(٢)]، وهذا الاختلاف لا يؤثر في صحة الحديث من هذا الطريق فضلًا عن الطرق الأخرىٰ، فقد أخرجه علي بن المديني من عدة طرق عن الزهري، عن سالم، ثم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ثبت»[(٣)].

❖ وقد اقتصر المؤلف ﷺ في هذا الباب علىٰ هذا الحديث، ولم يذكر له شاهدًا، وهو حديث ضعيف كما تقدم، والكلام علىٰ ذلك في خمسة أمور:

أولًا: لم يبوب المؤلف علىٰ هذا الحديث بأمر جازم بحيث يُستدرك عليه بضعف الحديث، بل قال فيه: «باب ما جاء فيمن لم يقنع بالحلف بالله»، وهذا الصياغة لا تستوجب أن يكون الحديث في ذلك صحيحًا، بل هي عامة فيما جاء في هذا الباب من الأحاديث التي ربما يكتنفها بعض الاحتمال في الثبوت أو في الدلالة، إلا أن تبويب مصنِّفٍ ما مثلَ هذا التبويب في كتابه، يدل علىٰ أنه يستروح لما ورد فيه من أحاديث وآثار.

---

(١) البخاري (٦٦٤٨)، مشكل الآثار (٨٢٠)، تاريخ بغداد (١٥/ ١٧٣).

(٢) صحيح البخاري (٦٦٤٧)، النسائي (٣٧٦٥)، مسند أحمد (٥٠٨٩)، السنن الكبير للبيهقي (١٩٨٥١)، وساق ابن عساكر بعض هذا الاختلاف، الأربعون حديثًا من المساواة لابن عساكر (ص١٦١).

(٣) مسند الفاروق لابن كثير (٢/ ٢٢٥).

ثانيًا: أنه ربما كان من منهج المؤلف الاستدلال بالحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب ما يخالفه -كما تقدم في المبحث الثالث من الفصل الأول-، خصوصًا إذا كان له من الأصول والشواهد العامة ما يدل عليه، وهذا الحديث مما يصدق عليه ذلك كما سيأتي.

ثالثًا: الرضا بالحلف بالله هو من تعظيم الله ﷻ، وهذا أمر متفق عليه، وعدم الرضا بالحلف بالله يحتمل أمرين: إما أن يكون راجعًا إلىٰ عدم الرضا بالله، وهذا يتوجه إليه وعيد شديد معلوم من دين الإسلام بالضرورة، وهذا المعنىٰ هو الذي ينبغي أن يحمل عليه الحديث، ففي لفظ ابن ماجه للحديث: «**ومن لم يرض بالله فليس من الله**»، وهو يؤكد هذا المعنىٰ، وفي أول الحديث: «**من حَلَف بالله فليَصْدُق**»، وهذه قرينة علىٰ أن الحديث في الحالف الذي يتحرىٰ الصدق في حلفه.

وإما أن يكون عدم الرضا بالحلف بالله راجعًا إلىٰ حال الحالف نفسه، بأن كان يغلب علىٰ الظن كَذِبُه، فهذا للإنسان ألّا يرضىٰ بحلفه، ولا يتوجه إليه الوعيد الوارد في الحديث، ذلك أن في حديث القسامة المشهور: قول النبي ﷺ لحُوَيصة ومُحَيصة: «**فتُبرئكم يهودُ في أيمان خمسين منهم**»، قالوا: يا رسول الله، قومٌ كفار، وفي رواية: قالوا: لا نرضىٰ بأيمان اليهود[١]، ومع ذلك لم ينكر عليهم النبي ﷺ، وفي حديث وائل بن حُجْر رضي الله عنه في قصة الحضرمي والكندي اللذَين اختصما إلىٰ النبي ﷺ في أرض، قال النبي ﷺ للحضرمي: «**ألك بيِّنة؟**» قال: لا، قال: «**فلَك يمينُه**»، قال: يا رسول الله، إن الرجل فاجر لا يبالي علىٰ ما حلف عليه، وليس يتورع من شيء، فقال ﷺ: «**ليس لك منه إلا ذلك**»[٢]، ولم ينكر عليه النبي ﷺ أنه لم يرض بيمينه في الواقع، وأما قوله: «**ليس لك منه إلا ذلك**» يعني في القضاء.

(١) صحيح البخاري (٦١٤٢، ٦٨٩٨) مسلم (١٦٦٩)، من حديث سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه، ويُنظر: القول المفيد لابن عثيمين (٢/ ٢٢٤).

(٢) صحيح مسلم (١٣٩).

رابعًا: إذا كان الحالف يغلب علىٰ الظن أنه كاذب فسبق أن للإنسان عدم الرضا بحلفه، إلا أن من تمام تعظيم الله أن يرضىٰ بحلفه حتىٰ وإن غلب علىٰ ظنه أنه كاذب، تعظيما لله ﷻ، وهذا المعنىٰ من المعاني التي تستنبط من الحديث، وإن لم يُحْمَل أصل معنىٰ الحديث عليه، وقد ورد حديث صحيح يشهد لهذا المعنىٰ، وأخرجه ابن ماجه مع الحديث محل الدراسة في باب واحد: «باب مَن حُلِفَ له بالله فليَرْضَ»، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**رأىٰ عيسىٰ بن مريم عليه السلام رجلًا يسرق، فقال: أسرقتَ؟ قال: لا والذي لا إله إلا هو، فقال عيسىٰ: آمنتُ بالله وكَذَّبْتُ بصري**»، والحديث متفق عليه[(١)].

خامسًا: سبق في حديث وائل بن حُجْر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال للحضرمي: «ليس لك منه إلا ذلك»، يعني إلا يمينه، وذلك في القضاء والدعاوىٰ، فإذا توجهت اليمين إلىٰ أحد الخصمين فيجب علىٰ الآخر الرضا بها قضاءً، وهذا المعنىٰ ربما يكون أحد المحامل التي يُحمل عليها الحديث محل الدراسة، بل هو منقول عن المؤلف رحمه الله أنه يحمله عليه، قال الشيخ سليمان بن عبد الله: «حُدِّثت عن المصنف أنه حمل حديث الباب علىٰ اليمين في الدعاوىٰ»[(٢)]، والله أعلم.



(١) البخاري (٣٤٤٤)، مسلم (٢٣٦٨)، ابن ماجه (٢١٠٢).
(٢) تيسير العزيز الحميد (٢/ ١٠٣١).

بابُ قول: ما شاء الله وشئت

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٢٢] عن قُتَيلة: «أن يهوديًا أتىٰ النبي ﷺ، فقال: إنكم تشركون، تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة، فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: ورب الكعبة، وأن يقولوا: ما شاء الله ثم شئت»، رواه النسائي وصححه.

❖ هي قُتَيلة بنت صيفي الجهنية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، وحديثها هذا أحد أوجه الاختلاف في حديث حذيفة الذي مضىٰ برقم (١١٩)، وسبقت دراسة حديثها معه، وهو اختلاف علىٰ عبد الله بن يسار الجهني، **الأرجح عنه أنه من حديث قُتَيلة، وإسناده حسن**، واللفظ الذي ذكره المؤلف هو لفظ مِسْعَر بن كِدَام، عن معبد بن خالد، عن عبد الله بن يسار، وسبق الكلام في التصحيح المنسوب للنسائي الذي ذكره المؤلف هاهنا.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٢٣] وله عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رجلًا قال للنبي ﷺ: ما شاء الله وشئتَ، فقال: «أجعلتني لله ندًا، ما شاء الله وحده».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام النسائي في الكبرىٰ (١٠٧٥٩): أخبرنا علي بن خشرم، عن عيسىٰ، عن الأَجْلَح، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس، أن رجلًا أتىٰ النبيَّ ﷺ فكَلَّمه في بعض الأمر، فقال: ما شاء الله وشئتَ، فقال النبي ﷺ: **«أجعلتني لله عدلًا؟ قل: ما شاء الله وحده»**.

التخريج:

* أخرجه ابن ماجه (٢١١٧)، عن **هشام بن عمار**،

- ومسدد بن مسرهد في مسنده [إتحاف الخيرة المهرة (٤٨٤٥)]،

كلاهما (هشام، ومسدد)، عن عيسىٰ بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، به بنحوه،

ولفظهما قال ﷺ: **«إذا حلف أحدكم فلا يقل: ما شاء الله وشئت، ولكن ليقل: ما شاء الله ثم شئت»**.

* وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (١٠٧٥٨)، من طريق **القاسم بن مالك**،

- وأحمد (٢٥٦١)، والبخاري في الأدب المفرد (٧٨٣)، من طريق **سفيان الثوري**[١]،

- وأحمد (١٨٣٩)، وابن المقرئ في معجمه (٥٠٦)، من طريق زياد بن أيوب، والدارقطني في الأفراد [كما في أطراف الغرائب والأفراد (٢٧٧٩)]، من طريق سعد بن عبد الحميد، ثلاثتهم عن **هشيم بن بشير**،

---

(١) وقع في طريق الثوري اختلاف نازل جدًا، سأشير إليه في الدراسة وهو خطأ أو تصحيف.

- وأحمد (١٩٦٤)، عن **أبي معاوية الضرير محمد بن خازم**،
- وأحمد (٣٢٤٧)، عن **يحيىٰ بن سعيد القطان**،
- و**عبد الله بن المبارك** في مسنده (١٨١)،
- وابن أبي شيبة (٢٧٢٢٧، ٣٠١٨٩)، عن **علي بن مسهر**،
- وابن أبي الدنيا في الصمت (٣٤٢)، من طريق **عبد الرحمن المحاربي**،
- والطحاوي في مشكل الآثار (٢٣٥)، من طريق **شيبان بن عبد الرحمن النحوي**،
- والبيهقي (٥٨٧٨)، من طريق **جعفر بن عون**،
- وأبو الحسن الخِلَعي في الخِلَعيات (٧٩٦)، من طريق **زهير بن معاوية**،

الأحد عشر (القاسم بن مالك، والثوري، وهشيم، وأبو معاوية، والقطان، وابن المبارك، وعلي بن مسهر، والمحاربي، وشيبان، وجعفر بن عون، وزهير)، عن أبي حُجَيَّة الأَجْلَح بن عبد الله الكندي، به بنحوه،

إلا أن القاسم بن مالك جعله: عن الأَجْلَح، عن أبي الزبير، عن جابر،

وجعله سعد بن عبد الحميد، عن هشيم: عن الأَجْلَح، عن الشعبي، عن ابن عباس،

ولفظ الثوري -عند البخاري-: «**جعلتَ لله نِداً**»[1]، كما أورده المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) هذا لفظ أبي نعيم الفضل بن دكين، عن الثوري، وسيأتي في الدراسة مصادر أخرىٰ لرواية أبي نعيم، وكلها متفقة علىٰ لفظ «نِدًّا»، وفي بعضها: «**جعلتني لله ندًّا**»، ورواه عن الثوري كما سيأتي: عبدُ الرزاق عند أحمد، ومحمدُ بن كثير عند ابن السني وابن عدي، كلفظ الجماعة: «**عدلًا**»، وعزا الشيخ سليمان بن عبد الله لفظ المؤلف إلىٰ ابن مردويه، وابنُ مردويه أخرجه من طريق سفيان الثوري كما أورده ابن كثير، ويظهر أنه من رواية أبي نعيم عنه، تفسير ابن كثير (١/٣٠٨)، تيسير العزيز الحميد (٢/١٠٣٨).

الدراسة:

الحديث يرويه الأَجْلَح بن عبد الله الكندي، واختلف عنه علىٰ ثلاثة أوجه:

الأول: الأَجْلَح، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس.

وهذه رواية: عيسىٰ بن يونس، والثوري، وهشيم -فيما رواه عنه: أحمد، وزياد بن أيوب-، وأبي معاوية، والقطان، وابن المبارك، وعلي بن مسهر، والمحاربي، وشيبان، وجعفر بن عون، وزهير.

الثاني: الأَجْلَح، عن أبي الزبير، عن جابر.

وهذه رواية: القاسم بن مالك.

الثالث: الأَجْلَح، عن الشعبي، عن ابن عباس.

وهذه رواية: هشيم -فيما رواه عنه: سعد بن عبد الحميد-.

فاختُلف عن هشيم علىٰ الوجهين الأول والثالث، والصحيح عنه هو الوجه الأول، لأنه من رواية الإمام أحمد، وزياد بن أيوب البغدادي الذي لقّبه أحمد بشعبة الصغير وهو ثقة حافظ[(١)]، وأما الوجه الثالث عن هشيم فقد تفرد به سعد بن عبد الحميد بن جعفر كما قال الدارقطني، وهو صدوق له أغاليط، قال ابن حبان: «كان ممن يروي المناكير عن المشاهير»[(٢)].

فصار الاختلاف عن الأَجْلَح علىٰ الوجهين الأول والثاني، **والصحيح عنه هو الوجه الأول،** لأنه من رواية الجماعة الثقات الأثبات، وأما الوجه الثاني فهو خطأ علىٰ الأَجْلَح، قال أبو حاتم عن هذا الوجه: «هذا حديث منكر، إنما يرويه الأَجْلَح، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ»[(٣)].

---

(١) تاريخ بغداد (٩/٥٠٦)، تقريب التهذيب (٢٠٦٧).

(٢) المجروحين (١/٣٥٧)، تقريب التهذيب (٢٢٦٠).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٢٢١٠).

❖ ووقع في رواية الثوري إشكال:

فروىٰ الحديث ثلاثة من الرواة، عن أبي الحسن أحمد بن محمد العَتيقي، عن الحسن بن جعفر بن الوضاح الحُرْفي، عن أبي عمر محمد بن جعفر القتات، عن أبي نعيم، عن الثوري، عن الأعمش، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، فقال: «الأعمش» بدل «الأَجْلَح»[(١)]، وهو خطأ أو تصحيف من العَتيقي أو من شيخه الحُرْفي.

وروىٰ الحديث محمد بن عبد الله الرازي والد تَمّام، ومسافرُ بن أحمد بن جعفر البغدادي، وأبو بكر الطلحي، ثلاثتهم عن أبي عمر محمد بن جعفر القتات، علىٰ الصواب «الأَجْلَح»[(٢)]، ورواه البخاري، وأبو بكر الباغندي، وأبو الحسن البغوي، وأبو مسعود أحمد بن الفرات، وعمر بن علي بن حرب، خمستهم عن أبي نعيم، علىٰ الصواب[(٣)]، ورواه عبد الرزاق، ومحمد بن كثير، عن الثوري، علىٰ الصواب[(٤)].

❖ والأَجْلَح بن عبد الله الكندي أبو حُجَيّة، اسمه يحيىٰ والأَجْلَح لقب له، ترجم له ابن أبي حاتم في موضعين، مرةً بلقبه ومرةً باسمه، وثقه ابن معين -في أكثر الروايات عنه-، وقال -في رواية أبي داود-: «صويلح»، وقال ابن عدي: «مستقيم الحديث صدوق»، وضعفه يحيىٰ القطان مع روايته عنه، وابن سعد، وابن المديني، وأحمد -في رواية أبي طالب-، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، وابن الجارود،

---

(١) الطيوريات (٣٦٨)، تاريخ دمشق «طبعة مجمع اللغة العربية» (٤٩/ ٥٥)، ولفظهم: «جعلتني لله ندًّا».

(٢) فوائد تمام (٥٦٨)، حلية الأولياء (٤/ ٩٩)، تسمية الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين، لأبي نعيم الأصبهاني (٦٦).

(٣) الأدب المفرد (٧٨٣)، أمالي الباغندي (٣٦)، المعجم الكبير (١٢/ح١٣٠٠٥)، أحاديث الأربعين، لأبي منصور الأصبهاني (مخطوط: ٤١)، تاريخ بغداد (٨/ ٦٧٦).

(٤) مسند أحمد (٢٥٦١)، عمل اليوم والليلة لابن السني (٦٦٧)، الكامل لابن عدي (٢/ ١٤٠).

والعقيلي، وابن حبان، والدارقطني، وغيرهم[(١)]، علىٰ تفاوت بينهم في درجة تضعيفه، والأكثر علىٰ تليينه وأنه ليس بالقوي.

وبعض مَنْ وثقوا الأَجْلَح يظهر مِنْ توثيقهم أنهم قصدوا أنه ثقة في نفسه، لا أنه ثقة في حفظه وضبطه، منهم يعقوب بن سفيان، قال فيه: «ثقة في حديثه لين»، وتكلم عليه في موضع آخر من غير توثيق، ووثقه العجلي، وقال في موضع آخر: «جائز الحديث وليس بالقوي، في عداد الشيوخ»، وقال الساجي: «ضعيف، وهو صدوق»[(٢)].

وقرنه الإمام أحمد -في رواية أبي طالب- بمجالد بن سعيد، ثم قال: «فقد روىٰ أَجْلَح غير حديث منكر»، وهذا يدل علىٰ أنه يقرن بينهما في الضعف، فإن أحمد يضعف مجالد بن سعيد، وقال أحمد -في رواية عبد الله-: «ما أقرب الأَجْلَح من فطر بن خليفة»، وأحمد يوثق فطر بن خليفة، وربما يكون هذا رأيًا آخر له في تضعيف فطر، وقد قرن ابن المديني بين الأَجْلَح وفطر بن خليفة ومجالد بن سعيد بأنهم ضعفاء يروي عنهم يحيىٰ القطان، ويحتمل أن تكون مقاربة أحمد بين الأَجْلَح وفطر بن خليفة فيما قيل فيهما من سوء مذهبهما، فكلاهما مما قيل فيه إنه يغلو بالتشيع[(٣)].

ونقل عبد الغني المقدسي، عن الفلاس أنه قال فيه -بعدما ذكر وفاته-: «مستقيم الحديث صدوق»، وأخذه عنه المزي هكذا، وهذا النقل فيه خلل،

---

(١) سؤالات الآجري (٥٣١، ٩٧٨)، الكبرىٰ للنسائي (٣٣٩٦)، الضعفاء للعقيلي (١/ ١٢٢)، الجرح والتعديل (٢/ ٣٤٦، ٤٢٠، ٩/ ١٦٣)، قبول الأخبار للبلخي (ص٢٢٤)، المجروحين (١/ ١٧٥)، الكامل (٢/ ١٤٠)، تهذيب الكمال (٢٨٢)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ١٣)، من تكلم فيه الدارقطني في السنن لابن زريق (٣٧).

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/ ٨٣، ١٠٤)، الثقات للعجلي (٤٨)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ١٤).

(٣) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٢٨٤٩)، الكبرىٰ للنسائي (١٠٣٧٧)، قبول الأخبار للبلخي (ص٢٢٤)، موسوعة أقوال الإمام أحمد في الرجال (٣/ ١٥٩، ٢٢٢)، ونسب البوصيري إلىٰ أحمد أنه يُضعف الأَجْلَح، إتحاف الخيرة (٤٨٤٥).

والظاهر أنه من كلام ابن عدي ليس من كلام الفلاس، إذْ الفلاس إنما تكلم في وفاة الأَجْلَح كما في «تاريخه»، ونقل ذلك عنه ابن عدي، وفي نقل ابن عدي بعضُ الوهم في أن الفلاس نسب الأَجْلَح إلىٰ بَجِيلة، والفلاس إنما قال ذلك في راوٍ آخر بعده، ثم تَكَلَّم ابن عدي في آخر الترجمة عن الأَجْلَح بكلامٍ من عنده أنه «مستقيم الحديث صدوق»، فنقل عبد الغني المقدسي عن ابن عدي الكلامَ كلَّه علىٰ أنه من كلام الفلاس، بالوهم الذي وقع فيه في نسبته إلىٰ بَجِيلة، وهذه العبارة «مستقيم الحديث صدوق» عند ابن عدي من كلام ابن عدي نفسه[(١)].

وقد لخص ابن حجر حاله في التقريب بقوله: «صدوق شيعي»، وقال في الفتح: «ليّن»[(٢)]، وهذا أقرب، فهو دون أن يقال في ضبطه أنه «صدوق»، فإن أكثر الأئمة علىٰ تضعيفه كما سبق، ومِنْ ضَعْفه ما ذكره القطان أنه لا يميز بين بعض الرواة، وذكر أحمد أنه روىٰ غير حديث منكر، وقال فيه أبو حاتم: «كثير الخطأ مضطرب الحديث»، وهذا يؤكد أن في ضبطه نظرًا، والله أعلم.

وفي رواية يحيىٰ القطان وزهير بن معاوية: سماع الأَجْلَح من يزيد بن الأصم.

❖ ويزيد بن الأصم هو ابن أخت ميمونة أم المؤمنين ﵂، وابن خالة ابن عباس، تابعي ثقة، سمع ابن عباس[(٣)].

والخلاصة: أن الحديث فيه ضعف، لتفرد الأَجْلَح بن عبد الله الكندي به، وأكثر الأئمة تكلموا في الأَجْلَح، فلا يحتمل منه مثل هذا التفرد.

---

(١) التاريخ للفلاس (ص٤٠٠) ونبّه محققُه إلىٰ وهم ابن عدي علىٰ الفلاس، الكامل (٢/ ١٣٦)، الكمال في أسماء الرجل (٣/ ٣٦٥)، تهذيب الكمال (٢٨٢).

(٢) تقريب التهذيب (٢٨٧)، فتح الباري (٩/ ٦١٥)، تحرير تقريب التهذيب (٢٨٥) وقالوا فيه: «ضعيف يعتبر به».

(٣) صحيح مسلم (١٩٤٨)، مسند أحمد (٢٦٤٨)، تقريب التهذيب (٧٧٣٦).

والحديث صالح للاستشهاد مع الأحاديث والآثار الأخرىٰ الواردة في هذا المعنىٰ، مثل ما في هذا الباب، والباب ما قبل السابق، والله أعلم.



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٢٤] ولابن ماجه، عن الطفيل أخي عائشة لأمها، قال: رأيتُ كأني أتيتُ علىٰ نفر من اليهود، قلتُ: إنكم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: عزير ابن الله، قالوا: وإنكم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد، ... الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام ابن ماجه (٢١١٨): حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب قال: حدثنا أبو عوانة، عن عبد الملك، عن رِبعي بن حِرَاش، عن الطفيل بن سَخْبَرَة أخي عائشة لأمها، عن النبي ﷺ بنحوه[(١)].

التخريج:

* أخرجه النسائي في الكبرىٰ (١٠٧٥٤)، وابن ماجه (٢١١٨)، وأحمد (٢٣٣٣٩)، والشافعي في سنن حرملة [معرفة السنن للبيهقي (٦٥٠٢)]، والبخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٣٦٤)، والبزار (٢٨٣٠)، من طريق **سفيان بن عيينة**،

- وأحمد (٢٣٣٨٢)، والدارمي (٢٧٤١)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٣٦٤)، وأبو يعلىٰ (٤٦٥٥)، والطبراني في الكبير (٨/ح٨٢١٤)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٥٠)، وابن بشران في أماليه (٢١٠)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٠٣)، والحازمي في الاعتبار (ص٢٤٣)، من طريق **شعبة بن الحجاج**،

---

(١) أحال ابنُ ماجه علىٰ حديث حذيفة، من رواية ابن عيينة، عن عبد الملك بن عمير، عن رِبْعي، عن حذيفة، وسيأتي في التخريج، وهو لفظٌ مختصر، ولم أقف علىٰ لفظ أبي عوانة، وأقربُ الألفاظِ إلىٰ لفظِ المؤلفِ لفظُ حماد بن سلمة، وسأبين لفظَ حمادٍ ولفظَ غيره في آخر في التخريج.

- وأحمد (٢٠٦٩٤)، وابن أبي شيبة في مسنده [إتحاف المهرة (٤٨٤٤)]، من طريق **حماد بن سلمة**،

- وعبد الرزاق في جامع معمر (١٩٨١٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٣٧)، وابن حبان (٥٧٢٥)، من طريق هشام بن يوسف القاضي، كلاهما، عن **معمر بن راشد**،

- وأبو يعلىٰ في مسنده [إتحاف الخيرة (٤٨٤٤)]، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٥٠)، من طريق **زياد بن عبد الله البكائي**،

- والبغوي في معجم الصحابة (١٨٧٣)، والحاكم (٥٩٤٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢٩٢)، من طريق **عبيد الله بن عمرو الرَّقِّي**،

- والطبراني في الكبير (٨/ح٨٢١٥)، من طريق **زيد بن أبي أُنَيسة**،

- وابن عبد البر في الاستيعاب -تعليقًا- (٢/ ٧٥٧)، والحازمي في الاعتبار -تعليقًا- (ص٢٤٣)، عن **زائدة بن قدامة**،

- وابن عبد البر في الاستيعاب -تعليقًا- (٢/ ٧٥٧)، عن **سفيان الثوري**،

- وابن حجر في فتح الباري -تعليقًا- (١١/ ٥٤٠)، عن **عبد الله بن إدريس**،

عشرتهم (ابن عيينة، وشعبة، وحماد بن سلمة، ومعمر، وزياد بن عبد الله، وعبيد الله بن عمرو، وابن أبي أُنَيسة، وزائدة، والثوري، وابن إدريس)، عن عبد الملك بن عمير، به بنحوه،

لكن ابن عيينة جعله: عن عبد الملك بن عمير، عن رِبعي، عن حذيفة،

وفي رواية شعبة -عند أبي يعلىٰ-: عن رِبعي، عن الطفيل، عن عائشة،

وفي رواية شعبة -عند الحازمي-: عن رِبعي، عن عبد خير، عن عائشة،

وجعله معمر -في رواية عبد الرزاق-: عن عبد الملك بن عمير مرسلًا،

وفي رواية هشام بن يوسف: عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة،

ولفظ ابن عيينة: أن رجلًا من المسلمين رأىٰ في النوم أنه لقي رجلًا من أهل الكتاب، فقال: نِعْم القوم أنتم لولا أنكم تشركون، تقولون: ما شاء الله وشاء محمد، وذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «**أما والله إن كنت لأعرفها لكم، قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد**»،

ولفظ شعبة: أن يهوديًا رأىٰ في منامه: نِعْم القوم أمة محمد لولا أنهم يقولون: ما شاء الله وشاء محمد، قال: فذُكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «**لا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، قولوا: ما شاء الله وحده**»[(١)]،

ولفظ حماد بن سلمة: عن الطفيل: أنه رأىٰ فيما يرىٰ النائم، كأنه مر برهط من اليهود، فقال: من أنتم؟ قالوا: نحن اليهود، قال: إنكم أنتم القوم لولا أنكم تزعمون أن عزيرًا ابن الله، فقالت اليهود: وأنتم القوم لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد، ثم مر برهط من النصارىٰ، فقال: من أنتم؟ قالوا: نحن النصارىٰ، فقال: إنكم أنتم القوم لولا أنكم تقولون: المسيح ابن الله، قالوا: وأنتم القوم لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وما شاء محمد، فلما أصبح أخبر بها من أخبر، ثم أتىٰ النبي ﷺ فأخبره، فقال: «**هل أخبرت بها أحدًا؟**» قال: نعم، فلما صَلَّوا خطبهم فحَمِد الله وأثنىٰ عليه، ثم قال: «**إن طُفَيلًا رأىٰ رؤيا فأخبر بها مَنْ أخبر منكم، وإنكم كنتم تقولون كلمة كان يمنعني الحياء منكم أن أنهاكم عنها**، قال: **لا تقولوا: ما شاء الله وما شاء محمد**»،

ولفظ معمر: أن رجلًا رأىٰ في زمان النبي ﷺ في المنام أنه مر بقوم من اليهود، فذكر نحو حديث حماد بن سلمة مختصرًا، وفيه: «**قد كنت أسمعها منكم فتؤذيني، فلا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد**»، وقال -في رواية عبد الرزاق-: «**وقولوا: ما شاء الله وحده**»، وفي -رواية هشام بن يوسف عند

---

(١) هكذا قال أكثر أصحاب شعبة، وقال يزيد بن هارون: «قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد»، والأول عن شعبة أصح.

الطحاوي-: «**قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد**»، وعند ابن حبان بدون هذه الجملة،

ولفظ زياد بن عبد الله، وعبيد الله بن عمرو، وابن أبي أنيسة، وزائدة: أن الطفيل رأىٰ في المنام ... بنحو لفظ حماد بن سلمة، وفي آخره: «**ولكن قولوا: ما شاء الله وحده لا شريك له**»، لم يذكر ابن أبي أنيسة، وزائدة: «**لا شريك له**».

الدراسة:

الحديث يرويه عبد الملك بن عمير، واختلف عنه علىٰ ستة أوجه:

الأول: عبد الملك بن عمير، عن رِبعي بن حِرَاش، عن الطفيل بن سَخْبَرة رضي الله عنه.

وهذه رواية: أبي عوانة، وشعبة -فيما رواه الجماعة عنه-، وحماد بن سلمة، وزياد بن عبد الله البكائي، وعبيد الله بن عمرو الرَّقِّي، وزيد بن أبي أُنَيسة، وزائدة بن قدامة، وسفيان الثوري، وعبد الله بن إدريس.

الثاني: عبد الملك بن عمير، عن رِبعي بن حِرَاش، عن حذيفة رضي الله عنه.

وهذه رواية: سفيان بن عيينة.

الثالث: عبد الملك بن عمير، عن رِبعي، عن الطفيل بن سَخْبَرة رضي الله عنه، عن عائشة رضي الله عنها.

وهذه رواية: شعبة -فيما رواه عنه: عثمان بن عمر بن فارس-.

الرابع: عبد الملك بن عمير، عن رِبعي بن حِرَاش، عن عبد خير، عن عائشة رضي الله عنها.

وهذه رواية: شعبة -فيما رواه عنه: أبو مسعود هانئ بن يحيىٰ السلمي-.

الخامس: عبد الملك بن عمير، مرسلًا.

وهذه رواية: معمر -فيما رواه عنه: عبد الرزاق-.

السادس: عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه.

وهذه رواية: معمر -فيما رواه عنه: هشام بن يوسف-.

فتبين من ذلك أنه وقع اختلاف علىٰ بعض الرواة عن عبد الملك بن عمير:

١- فاختُلف عن شعبة علىٰ الوجه الأول والثالث والرابع، والصحيح عنه هو الوجه الأول، كما رواه الجماعة الثقات عنه، منهم: محمد بن جعفر غُنْدَر، ويزيد بن هارون، ومحمد بن عرعرة، وعثمان بن جبلة بن أبي رواد، وأبو الوليد الطيالسي، وعفان بن مسلم، وأبو داود الطيالسي.

وأما الوجه الثاني فتفرد به عثمان بن عمر بن فارس، وشك فيه مع ذلك، فحين زاد «عائشة» في الإسناد قال: «فيما أعلم»، والوجه الرابع وهم من هانئ بن يحيىٰ أو ممن دونه.

٢- واختُلف عن معمر علىٰ الوجهين الخامس والسادس، وكلا الراويين عنه من الثقات، وكأن الصحيح عنه هو الوجه السادس، هكذا حكىٰ البزار وأبو نعيم رواية معمر[(١)]، ويكون الوجه الخامس من عبد الرزاق، أرسله عبد الرزاق حين علم بوهم معمر فيه.

٣- ووقع في رواية ابن عيينة اختلاف يسير، وهو أن محمد بن أبي عمر العدني رواه عن ابن عيينة فجعله: عن رِبعي بن حِرَاش: «أن رجلًا من اليهود لقي حذيفة ...»، مرسلًا[(٢)]، وهو راجعٌ إلىٰ الصحيح عن ابن عيينة: عن رِبعي، عن حذيفة موصولًا، كذلك رواه عنه: محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، وهشام بن عمار، وحسين بن محمد، والشافعي، وابن المديني، وغيرهم.

ووقع في رواية ابن عيينة وهم للحازمي، فوقع عنده في إسناده:

---

(١) مسند البزار (٢٨٣٠)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣٩٥٥).

(٢) تهذيب الأجوبة لابن حامد الحنبلي (ص١٧٧).

«سفيان»، فظنه الثوري، فقال: «ورواه عنه: سفيان الثوري، فخالفهم في ذلك»، ثم ساق رواية ابن عيينة ظانًا أنه الثوري[(١)].

❖ وتحصل من ذلك أن الاختلاف عن عبد الملك بن عمير ينحصر في ثلاثة أوجه:

الأول: عبد الملك بن عمير، عن رِبعي بن حِرَاش، عن الطفيل بن سَخْبَرة رضي الله عنه.

وهذه رواية: أبي عوانة، وشعبة، وحماد بن سلمة، وزياد بن عبد الله البكائي، وعبيد الله بن عمرو الرقي، وزيد بن أبي أنيسة، وزائدة بن قدامة، وسفيان الثوري، وعبد الله بن إدريس.

الثاني: عبد الملك بن عمير، عن رِبعي بن حِرَاش، عن حذيفة رضي الله عنه.

وهذه رواية: سفيان بن عيينة.

الثالث: عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه.

وهذه رواية: معمر.

والصحيح عن عبد الملك بن عمير هو الوجه الأول، فهو من رواية الجماعة الثقات، منهم أبو عوانة، قَدمه الإمام أحمد في عبد الملك بن عمير، وقد رجح هذا الوجه: البخاري، وإبراهيم الحربي، والبزار، والخطيب البغدادي، وغيرهم، قال إبراهيم الحربي عن الوجه الثاني: «هذا وهمٌ من ابن عيينة»، قال ابن حجر عن الوجه الأول: «وهو الذي رجحه الحفاظ، وقالوا: إن ابن عيينة وهم في قوله: "عن حذيفة"»[(٢)].

(١) الاعتبار (ص٢٤٣)، وذكرت ذلك لئلا يُتوهم أن الثوري تابع ابن عيينة فيه.

(٢) سؤالات أبي داود لأحمد (٣٦٥)، التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٥/٦٤٦)، البزار (٢٨٣٠)، الأسماء والصفات للبيهقي (٢٩٢)، المتفق والمفترق (٢/١٢٤٣)، تحفة الأشراف ومعه «النكت الظراف» لابن حجر (٣٣١٨، ٤٩٩٢)، فتح الباري (١١/٥٤٠).

❖ وعبد الملك بن عمير اللخمي الكوفي، تابعي، وثقه ابن معين -في رواية ابن البرقي، وابن أبي خيثمة-، وابنُ نمير، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، وأبو عمر الصدفي، وقال أبو حاتم: «ليس بحافظ، هو صالح، تغير حفظه قبل موته»، وقال ابن معين -في رواية ابن منصور-: «مُخَلِّط»، قال أحمد: «مضطرب الحديث جدًا مع قلة روايته، ما أرىٰ له خمسمئة حديث، وقد غلط في كثير منها»، روىٰ له الجماعة[(١)].

والرواية الأخرىٰ عن ابن معين في قوله «مُخَلِّط» لعلها تُحمَل علىٰ أنه مخلط مع ثقته في الجملة، لأن ابن معين -في رواية ابن البرقي وابن أبي خيثمة- يوثقه، ويذكر مع توثيقه أنه أخطأ وخَلَّط في بعض الأحاديث.

وروىٰ صالح بن الإمام أحمد، عن ابن المديني، عن عبد الرحمن بن مهدي، أنه قال: «كان سفيان الثوري يعجب من حفظ عبد الملك»، قال صالح: «قلت لأبي: هو عبد الملك بن عمير؟ قال: نعم»، قال أبو حاتم: «هذا وهم، إنما هو عبد الملك بن أبي سليمان، وعبد الملك بن عمير لم يوصف بالحفظ»، ومستند أبي حاتم في إنكاره علىٰ أحمد: أن ابن عمير لم يوصف بالحفظ، إنما الذي كان يوصف بالحفظ والذي كان الثوري يثني عليه ويقول عنه: «ميزان» هو ابن أبي سليمان، لكن روىٰ يعقوب الدورقي، عن عبد الرحمن بن مهدي، قال: «كان سفيان الثوري يعجب من حفظ عبد الملك بن عمير»[(٢)]، فهذا يؤيد قول أحمد، والظاهر أنه هو الأقرب، خصوصًا أن أحمد من تلاميذ ابن مهدي، فلعله أخذه عن ابن مهدي مباشرة وعلم مراده، هذا أولًا، وثانيًا أحمد يضعف ابن عمير ويوثق ابن أبي سليمان، فكونه يحمل

(١) سؤالات أبي داود لأحمد (٣٥٤، ٣٦٥)، الثقات للعجلي (١١٣٨)، المعرفة والتاريخ (٣/ ٨٧)، الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٠)، قبول الأخبار للبلخي (ص٣٠٢)، تهذيب الكمال (٣٥٤٦)، إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٢٩).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٣٦١، ٣٦٦)، أخبار القضاة لأبي بكر بن خلف وكيع (٣/ ٦).

كلام ابن مهدي علىٰ الراوي الضعيف عنده يُشعر بأن لديه مزيد علم في ذلك، والله أعلم.

لخص حاله ابن حجر بقوله: «ثقة عالم، تغير حفظه، وربما دلس»، وذكر أيضًا أن البخاري ومسلمًا احتجا به من رواية القدماء وبعض المتأخرين عنه، وأن التخليط الذي وقع منه إنما هو بسبب تغيره في آخر عمره، قال ابن رجب -مع ذكره لكلام أحمد -: «ثقة متفق علىٰ حديثه»(١).

والخلاصة في حاله: أنه ثقة ما لم يظهر أنه اضطرب في حديث معين، وتبين مما سبق أن الصحيح عن عبد الملك في هذا الحديث هو وجه واحد يرويه عنه الثقات، وأن الأوجه الأخرىٰ أوهام ممن دونه، فيظهر أن عبد الملك بن عمير قد حفظه وضبطه، وسبق أن أحمد أشار إلىٰ تقوية رواية أبي عوانة عن عبد الملك، وأبو عوانة ممن روىٰ عنه هذا الحديث علىٰ الوجه الراجح.

وسَمِع عبد الملك بن عمير هذا الحديث من رِبعي بن حِرَاش، كما في رواية شعبة عند ابن قانع من طريق أبي الوليد الطيالسي، وعند ابن بشران من طريق عفان بن مسلم.

❖ ورِبعي بن حِرَاش العبسي الكوفي، ثقة عابد مخضرم، سمع عمر وغيره من الصحابة(٢)، وسيأتي الكلام علىٰ سماعه من الطفيل.

❖ والطفيل بن عبد الله بن سَخْبَرة الأزدي، ويقال: الطفيل بن عبد الله بن الحارث بن سَخْبَرة، ويقال: ابن الحارث بن عبد الله، بالعكس، وهو أخو عائشة وعبد الرحمن بن أبي بكر لأمهما، وهي أم رومان، كانت تحت عبد الله بن الحارث بن سَخْبَرة، فولدت له الطفيل، ثم توفي عنها، فتزوجها أبو بكر رضي الله عنه، فولدت له عبد الرحمن وعائشة رضي الله عنهما، فعلىٰ ذلك يكون الطفيل أكبر من أخويه، وجاء أن أبا بكر اشترىٰ عامر بن فهيرة -

(١) شرح علل الترمذي (١/ ١٦٣)، تقريب التهذيب (٤٢٢٨)، مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص٤٢٢).
(٢) التاريخ الكبير (٣/ ٣٢٧)، تقريب التهذيب (١٨٨٩).

وهو مولىٰ أبي بكر الذي كان مع النبي ﷺ وأبي بكر في الهجرة- اشتراه من الطفيل نفسه، وسيأتي أن الزهري يروي عن حفيده عوف بن الحارث بن الطفيل، وعوف سمع عائشة، فالطفيل علىٰ ذلك كبير، ولقاؤه للنبي ﷺ ثابت، قال البغوي وأبو نعيم: «سكن بالمدينة»[(١)].

قال أبو حاتم وابن حبان وابن السكن وابن عبد البر: «له صحبة»، وسبق أن أبا حاتم إنما يطلق ذلك علىٰ من يكون له سماع من النبي ﷺ، وذكر أبو القاسم البغوي وغيره أن الطفيل لم يرو إلا هذا الحديث الواحد، وحين عرّف به ابن المديني قال: «هو الذي روىٰ عبد الملك بن عمير، عن رِبعي بن حِرَاش، عنه»[(٢)]، يعني هذا الحديث، فالظاهر أنه ليس له إلا هذا الحديث.

ولم أقف علىٰ خلاف في صحبته إلا ما ذكره ابن السكن في قوله: «وأما الذي روىٰ عنه الزهري فليست له صحبة»، هذا إذا ضُمَّ كلامه إلىٰ ما ذكره أبو حاتم وغيره في الرواة عن الطفيل، فذكروا: رِبعي بن حِرَاش، وابن شهاب الزهري، لكن رواية الزهري عنه في الحقيقة اختلافٌ علىٰ الأوزاعي، عن الزهري، والصحيح أن الزهري لا يروي عن الطفيل هذا، رجح ذلك ابن المديني، وإبراهيم الحربي، وغيرهما، بل يروي عن حفيده عوف بن الحارث بن الطفيل، ونص البخاري علىٰ تسميته هكذا ولم يذكر خلافًا، قال ابن المديني: «والصواب عندي وهو المعروف: عوف بن الحارث بن الطفيل بن سَخْبَرة، قال: والطفيل أبوه (يعني جده) هو الذي روىٰ عبد الملك بن

(١) الطبقات لخليفة (ص١١٥)، التاريخ الكبير (٤/ ٣٦٣)، تاريخ ابن أبي خيثمة-الثاني (١/ ٥٢٥)، أنساب الأشراف للبلاذري (١/ ١٩٣)، تاريخ الطبري (٢/ ٣٧٦)، معجم الصحابة للبغوي (٣/ ٢٨٧)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣/ ١٥٦٥)، الاستيعاب (٢/ ٧٥٧)، جامع الأصول (١٢/ ٥٧٥)، البداية والنهاية (٨/ ٣٤٣)، الإصابة (٤٢٧٢، ٤٤٣٦، ١٢١٦٥)، فتح الباري (٧/ ٢٣٧، ٣٩٠).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ٤٨٩)، معجم الصحابة للبغوي (٣/ ٢٨٨)، الثقات (٣/ ٢٠٣)، الاستيعاب (١/ ٢٩٠)، الإصابة (٤٢٧٤)، فتح الباري (١٠/ ٤٩٣)، وسبق قول أبي حاتم «له صحبة» في دراسة الحديث رقم (٨).

عمير، عن رِبعي بن حِرَاش، عنه»[١]، والخلاصة: أنه لا يصح للزهري رواية عن الطفيل رضي الله عنه.

وهناك راو آخر روىٰ عنه حماد بن سلمة، جاء في بعض الأسانيد باسم «الطفيل بن سَخْبَرة»، وفي بعضها: «ابن الطفيل بن سَخْبَرة»، وهو راو ثالث، غير الطفيل الصحابي وغير عوف[٢].

❖ واختُلف عن عبد الملك بن عمير **في كون الطفيل هو صاحب الحديث أم لا** علىٰ وجهين:

الأول: أن الطفيل هو صاحب الرؤيا، وهذه رواية: حماد بن سلمة، وزياد بن عبد الله البكائي، وعبيد الله بن عمرو الرقي، وزيد بن أبي أنيسة، وزائدة بن قدامة.

الثاني: أن صاحب الرؤيا رجل مبهم، وليس فيه سماع الطفيل الحديثَ من النبي ﷺ، وهذه رواية: شعبة، والثوري.

والأرجح هو الأول، لكثرة الرواة، وزيادتهم في الحديث زيادة تدل علىٰ حفظهم، ففي حديثهم -خصوصًا حماد بن سلمة- زيادةُ تفصيل في المتن، منها أنه مر علىٰ قوم من اليهود، ثم مر علىٰ قوم من النصارىٰ، ثم أخبر النبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: **«هل أخبرت بها أحدًا؟»**، ثم خطب ﷺ فقال:

---

(١) وقع في اسم عوف بن الحارث اختلاف علىٰ الزهري، أثبتُّ ما ترجّح لديّ، ووقع تردّد في ترجيح إبراهيم الحربي أشار إليه ابن حجر في الفتح، التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٨/ ١١٣)، الطبقات لخليفة (ص٢٦٥)، الجرح والتعديل (٤/ ٤٨٩، ٧/ ١٤)، موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٠٤)، سير أعلام النبلاء (٢/ ١٨٥)، الإصابة (٤٢٧٢)، فتح الباري (١٠/ ٤٩٣)، تعجيل المنفعة (١/ ٦٨٧-٦٨٩)، ونقل ابن حجر كلام ابن المديني في تهذيب التهذيب (٣/ ٣٣٧) وفيه سَبْق قلمٍ انقلب الاسم بسببه، والصواب ما في الفتح، وافقه عليه الذهبي في السير.

(٢) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٠٥)، المتفق والمفترق (٢/ ١٢٤٢-١٢٤٥).

«**إن طفيلًا رأىٰ رؤيا** . . .»، وحماد بن سلمة أحسنهم سياقًا، ويظهر أنه ضبط الحديث، فقد رواه عنه ثمانية من أصحابه وليس بينهم كبير اختلاف[(١)].

فأما رواية شعبة ففيها اختصار لمتن الحديث، وفيها إشكال من وجه آخر يُشعر بأن شعبة لم يضبط متن الحديث، وذلك أنه قال -في بعض الروايات الثابتة عنه-: «أن يهوديًا رأىٰ في منامه: نِعْم القوم أمة محمد لولا أنهم يقولون . . .»، وفيها إشكال، والأقرب من حيث المتن أن اليهوديَّ مرئيٌ في المنام لا راءٍ، وأما رواية الثوري فلم أقف عليها إلا في تعليق ابن عبد البر ومن نقلها عنه كابن الأثير، ولم أقف علىٰ إسنادها، وهذا يثير شكًا في ثبوتها عن الثوري.

وما سبق من إثبات أبي حاتم لصحبة الطفيل يُقَوِّي القول بسماعه من النبي ﷺ.

❖ بقي مسألة سماع رِبعي بن حِرَاش من الطفيل، ولم أقف علىٰ تصريح بسماع رِبعي بن حِرَاش من الطفيل، إلا أن الظاهر أن روايته عنه محمولة علىٰ الاتصال، لأمرين:

الأول: أن رِبعي بن حِرَاش تابعي كبير مخضرم كما سبق، وأدرك زمن النبوة، وسمع من عمر وغيره من الصحابة، فإمكان السماع متوفر.

الثاني: أن الطفيل لم يرو إلا هذا الحديث، ولم يرو عنه إلا رِبعي بن حِرَاش، وسبق دراسة مسألة: (من لم يرو عنه إلا راو واحد هل يثبت بذلك سماعه منه)، وسبق الكلام عليها في المدلس[(٢)]، وهي هنا في غير المدلس

(١) هم: عفان، وبهز بن أسد، وموسىٰ بن إسماعيل، وهُدْبة بن خالد، ومحمد بن كثير، وإبراهيم بن الحجاج، وعبد الواحد بن غياث، وحجاج بن منهال، تاريخ ابن أبي خيثمة-الثاني (١/ ٥٢٥)، الآحاد والمثاني (٢٧٤٣)، تعظيم قدر الصلاة (٨٧٤)، معجم الصحابة للبغوي (١٨٧٢)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣٩٥٤)، الأحاديث المختارة (٨/ح١٥٥).

(٢) في دراسة الطريق الثالث من الحديث رقم (٥٨).

أقوىٰ، مع أنها لا تخلو من إيرادات محتملة، ولكن مع وجود إمكان السماع، وتفرد رِبعي بالرواية عنه يقوي القول بالاتصال، والله أعلم.

❖ والحديث -كما يظهر من طرقه- تفرد به عبد الملك بن عمير، عن رِبعي بن حِرَاش، عن الطفيل، وهو الظاهر من كلام ابن المديني في قوله -وسبق نقله-: «الذي روىٰ عبد الملك بن عمير، عن رِبعي بن حِرَاش، عنه»، وتفرده محتمَل، فقد تكلم الأئمة في الاختلاف فيه وفي إسناده، ولم أقف علىٰ كلام أحد منهم يستنكر تفرد عبد الملك بن عمير به، وهو تابعي يحتمل منه ذلك.

❖ ووقع في متنه اختلاف في آخر لفظةٍ فيه علىٰ وجهين:

الأول: «**قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد**»، وهذه رواية: ابن عيينة علىٰ أنه خالف في الإسناد، ومعمر -في رواية- علىٰ مخالفته أيضًا في الإسناد.

الثاني: «**قولوا: ما شاء الله وحده**»، وهذه: رواية شعبة -في أكثر الروايات-، ومعمر -في رواية-، وزياد بن عبد الله البكائي، وعبيد الله بن عمرو الرقي، وابن أبي أُنَيسة، وزائدة.

والثاني هو الأرجح، ولم يذكر حماد بن سلمة هذه اللفظة.

والخلاصة: أن الحديث حسن الإسناد إن شاء الله من حديث الطفيل بن عبد الله بن سَخْبَرة أخي عائشة لأمها، وأصح ألفاظه ما رواه حماد بن سلمة ومن تابعه، والله أعلم.



بابٌ: مَن سَب الدهرَ فقد آذى الله

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٢٥] في الصحيح: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «قال الله تعالىٰ: يؤذيني ابنُ آدم، يَسب الدهر وأنا الدهر، أُقَلِّب الليل والنهار»، وفي رواية: «لا تسبوا الدهر، فإن اللهَ هو الدهر».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٤٨٢٦): حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، حدثنا الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: **«قال الله ﷻ: يؤذيني ابنُ آدم، يَسب الدهرَ وأنا الدهرُ، بيَدي الأمرُ، أُقَلِّب الليلَ والنهارَ»**.

التخريج:

* أخرجه البخاري (٧٤٩١) بنفس الإسناد.

* وأخرجه مسلم (٢٢٤٦)، عن **إسحاق بن راهويه**، و**محمد بن أبي عمر العدني**،

- وأبو داود (٥٢٧٤)، عن **محمد بن الصباح الجَرْجَرَائي**، و**أحمد بن عمرو بن السرح**،

- والنسائي في الكبرىٰ (١١٤٢٣)، عن **محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ**،

خمستهم (ابن راهويه، وابن أبي عمر، والجَرْجَرَائي، وابن السرح، والمقرئ)، عن سفيان بن عيينة، به بنحوه،

وزاد المقرئ في أوله: «**لا تسبوا الدهر، فإن الله هو الدهر**»، وستأتي هذه الرواية مرة أخرىٰ.

* وأخرجه البخاري (٦١٨١)، ومسلم (٢٢٤٦)، والنسائي في الكبرىٰ (١١٤٢٢)، من طريق **يونس بن يزيد الأيلي**،

- والبخاري (٦١٨٢)، ومسلم (٢٢٤٦)، من طريق **معمر بن راشد**،

كلاهما (يونس، ومعمر)، عن محمد بن شهاب الزهري، به بنحوه،

وجعله يونس، ومعمر -عند البخاري-: «عن أبي سلمة»، بدل «سعيد بن المسيب»،

ولفظ معمر: «**لا تقولوا خيبة الدهر، فإن الله هو الدهر**»، زاد عند مسلم: «**أُقَلِّب ليلَه ونهارَه، فإذا شئتُ قبضتُهما**».

* وأخرجه مسلم (٢٢٤٦)، من طريق **الأعرج عبد الرحمن بن هرمز**،

- ومسلم (٢٢٤٦، ٢٢٤٧)، من طريق **محمد بن سيرين**،

كلاهما (الأعرج، وابن سيرين)، عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه،

ولفظ الأعرج: «**لا يقولَن أحدُكم: يا خيبة الدهر، فإن الله هو الدهر**»،

ولفظ ابن سيرين: «**لا تسبوا الدهر، فإن الله هو الدهر**»، وهي الرواية التي أوردها المؤلف.

الدراسة:

الحديث متفق عليه، وهو محفوظ عن الزهري عن شيخيه جميعًا: سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، وجمع بينهما عن الزهري: معمر وآخرون[1]، أخرج البخاري ومسلم الوجهين عن الزهري، وهو صحيح بكلا اللفظين اللذين أوردهما المؤلف.



(١) علل الدارقطني (١٤٢٠).



بابُ التسمي بقاضي القضاة ونحوه

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٢٦] في الصحيح: عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «إن أَخْنَعَ(١) اسم عند الله: رجلٌ تَسمىٰ ملكَ الأملاك، لا مالك إلا الله»، قال سفيان: مثل شاهان شاه، وفي رواية: «أغيظُ رجل علىٰ الله يوم القيامة وأخبثُه».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٦٢٠٦): حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، روايةً قال: «**أَخْنَعُ اسم عند الله** -وقال سفيان غيرَ مرة: **أَخْنَعُ الأسماء عند الله**- **رجلٌ تَسمىٰ بملك الأملاك**»، قال سفيان: يقول غيره: تفسيره: شاهان شاه.

التخريج:

* أخرجه مسلم (٢١٤٣)، وأبو داود (٤٩٦١)، عن **أحمد بن حنبل** وهو في مسنده (٧٣٢٩)،

- ومسلم (٢١٤٣)، عن **سعيد بن عمرو الأشعثي**، **وأبي بكر بن أبي شيبة**،

- والترمذي (٢٨٣٧)، عن **محمد بن ميمون المكي**،

---

(١) قال أحمد: سألت أبا عمرو الشيباني عن «أخنع»، فقال: «أوضع اسم عند الله»، وقال الحميدي: «أذل»، وقال أبو عبيد: «أخنع: أشد الأسماء ذلًا، وأوضعها عند الله تعالىٰ، إذْ تَسمَّىٰ باسم ملك الأملاك، فوَضَعَه ذلك عند الله، والخانع: الذليل الخاضع»، مسند أحمد (٧٣٢٩)، غريب الحديث (٢/٢٥٦)، الأسماء والصفات للبيهقي (٤٥).

أربعتهم (أحمد، والأشعثي، وابن أبي شيبة، ومحمد بن ميمون)، عن سفيان بن عيينة، به بنحوه، وقالوا: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ،

ولفظهم: «**أَخْنَعَ اسم عند الله يوم القيامة..**»، زاد ابن أبي شيبة في آخره: «**لا مالك إلا الله** ﷻ»، قال الأشعثي: قال سفيان: مثل شاهان شاه.

* وأخرجه البخاري (٦٢٠٥)، من طريق **شعيب بن أبي حمزة**،

عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان، به بنحوه،

ولفظه: «**أَخْنَىٰ**[١] **الأسماء يوم القيامة عند الله ...**».

* وأخرجه مسلم (٢١٤٣)، من طريق **همام بن منبه**، عن أبي هريرة رضي الله عنه، بنحوه،

ولفظه: «**أغيظُ رجل علىٰ الله يومَ القيامة، وأخبثُه وأغيظُه عليه: رجل كان يُسَمَّىٰ ملك الأملاك، لا ملك إلا الله**»، وهي الرواية التي أوردها المؤلف.

الدراسة:

الحديث متفق عليه، وقال الترمذي: «حديث حسنٌ صحيح»، وهو صحيح باللفظين اللذين أوردهما المؤلف، وزيادة «**يوم القيامة**» صحيحة ثابتة في الحديث عن ابن عيينة، وعمّن فوقه.

وفي معنىٰ قول سفيان بن عيينة: قال أبو عبيد: «كان سفيان بن عيينة يفسر قوله: «**ملك الأملاك**» قال: هو مثل قولهم: شاهان شاه، وما أشبهه، أي: أنه ملك الملوك، وقال غير سفيان: بل هو أن يتسمىٰ الرجلُ بأسماء الله ﷻ، كقوله: الرحمن، والجبار، والعزيز، قال: فالله ﷻ هو ملك الأملاك، لا يجوز أن يسمىٰ بهذا الاسم غيره، وكلا القولين له

---

(١) هكذا رواه شعيب، ونص علىٰ روايته أبو داود (٤٩٦١) ولم يسندها، و«**أَخْنَىٰ**» قال أبو عمرو الشيباني: «أخنىٰ: إذا أتىٰ أمرًا قبيحًا»، وقيل: «هو من الخنا، أي: الفحش في القول»، الجيم لأبي عمرو الشيباني (١/ ٢٣٢)، النهاية (٢/ ٨٦).

وجه»[(١)]، وكلام سفيان -في رواية البخاري، عن ابن المديني عنه- كأنه ينقل هذا عن غيره، والله أعلم.



(١) غريب الحديث (٢/٢٥٦-٢٥٧).



بابُ احترام أسماء الله تعالى وتغيير الاسم لأجل ذلك

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٢٧] عن أبي شريح، أنه كان يُكنَىٰ أبا الحكم، فقال له النبي ﷺ: «إن الله هو الحَكَم، وإليه الحُكم» . . . الحديث، رواه أبو داود وغيره.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٤٩٥٥): حدثنا الربيع بن نافع، عن يزيد -يعني ابن المقدام بن شريح-، عن أبيه، عن جده شريح، عن أبيه هانئ، أنه لما وَفَدَ إلىٰ رسول الله ﷺ مع قومه سمعهم يَكْنُونَه بأبي الحكم، فدعاه رسول الله ﷺ، فقال: «**إن الله هو الحَكَم، وإليه الحُكْم، فلِمَ تُكْنَىٰ أبا الحَكَم؟**» فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني فحكمتُ بينهم فرضي كلا الفريقين، فقال رسول الله ﷺ: «**ما أحسنَ هذا، فما لك من الولد؟**» قال: لي شريحٌ، ومسلمٌ، وعبدُ الله، قال: «**فمن أكبرهم؟**» قلت: شريح، قال: «**فأنت أبو شريح**».

التخريج:

* أخرجه البيهقي (٢٠٥٤١)، من طريق **أبي بكر بن داسه**،

- وابن الأثير في أسد الغابة (٥/٣٥٩)، من طريق **اللؤلؤي**،

كلاهما (ابن داسه، واللؤلؤي)، عن أبي داود، به بنحوه.

* وأخرجه النسائي (٥٣٨٧)، عن **قتيبة بن سعيد**،

- وأبو بكر بن أبي شيبة في مسنده [كما في إمتاع الأسماع للمقريزي (٢/ ٢٧٨)]،

- والبخاري في الأدب المفرد (٨١١)، وفي التاريخ (٨/ ٢٢٧)، عن **أحمد بن يعقوب المسعودي**،

- وابن أبي خيثمة في التاريخ-الثاني (١/ ٥٩٥)، عن **يحيىٰ بن عبد الحميد الحِمَّاني**،

- وابن حبان (٥٠٤)[(١)]، من طريق **يحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري**،

- والطبراني في الكبير (٢٢/ح٤٦٦)[(٢)]، وابن قانع في معجم الصحابة (٣/ ٢٠١)، وأبو نعيم في المعرفة (٣٧٤٩، ٤٥٥٦، ٦٥٤٧)، من طريق **منصور بن أبي مزاحم**،

- وابن قانع في معجم الصحابة (٣/ ٢٠١)، من طريق **بشار بن موسىٰ الخَفَّاف**،

- والحاكم (٦٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١٣٤)، من طريق **أبي نعيم الفضل بن دكين**،

ثمانيتهم (قتيبة، وابن أبي شيبة، وأحمد بن يعقوب، والحماني، ويحيىٰ بن يحيىٰ، وابن أبي مزاحم، وبشار بن موسىٰ، وأبو نعيم)، عن يزيد بن المقدام بن شريح بن هانئ، به بنحوه،

إلا أن يحيىٰ بن يحيىٰ جعله: عن شريح بن هانئ: أن هانئًا . . . مرسلًا،

وزادوا كلهم -إلا الحماني- في آخره: «فدعا له ولولده».

---

(١) جاء في المطبوع إشكال في تسمية بعض رواة الإسناد، صوابه من موارد الظمآن (١٩٣٧)، وإتحاف المهرة (١٧٢٢١).

(٢) سقط من الإسناد ذكر «شريح بن هانئ»، وأعاد الطبراني نفس الإسناد لحديث آخر علىٰ الصواب (٢٢/ح٤٧٠).

* وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٦/ ٢٧٤، ٨/ ١٧١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٨٧٣)، والطبراني في الكبير (٢٢/ح٤٦٤)، والحاكم (٧٧٤١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/ ٦٦)، من طريق **قيس بن الربيع**،

- والطبراني في الكبير (٢٢/ح٤٦٥)، من طريق **شريك بن عبد الله القاضي**،

كلاهما (قيس، وشريك)، عن المقدام بن شريح بن هانئ، به بنحوه، ولم يذكر قيس جملة: «**إن الله هو الحَكَم، وإليه الحُكْم**».

الدراسة:

الحديث يرويه المقدام بن شريح بن هانئ بن يزيد، عن أبيه، عن جده، ورواه عنه ثلاثة: ابنه يزيد بن المقدام، وقيس بن الربيع، وشريك بن عبد الله القاضي.

ووقع في رواية يزيد بن المقدام اختلاف في وصل الحديث وإرساله، فرواه الجماعة عنه موصولًا، ورواه عنه يحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري فجعله: عن شريح مرسلًا، وشريح أدرك القصة ولم يحضرها، فاسمه مذكور في الحديث، وهو تابعي مخضرم كما سيأتي، والموصول هو الصحيح.

وفي رواية شريك بن عبد الله إشكال، وهو أنه قد تفرد به عنه يحيىٰ الحِمَّاني -فيما وقفت عليه-، والحِمَّاني يروي الحديث عن يزيد بن المقدام كما سبق في التخريج، وسبقت ترجمة الحِمَّاني، وأنه متهم بسرقة الحديث[1]، فيُحتَمل منه أن يركب هذا الإسناد.

❖ ويزيد بن المقدام بن شريح بن هانئ الحارثي قال ابن معين -في ثلاث روايات عنه- وأبو داود والنسائي: «ليس به بأس»، قال الدوري: «سمعت يحيىٰ يقول: يزيد بن المقدام بن شريح ليس به بأس، قلتُ ليحيىٰ: قد قيل عنك إنك لا ترضاه، قال: ليس به بأس»، وقال أبو حاتم: «يُكتَب

(١) سبقت ترجمة الحِمَّاني في دراسة الطريق الأول من الأثر رقم (٦٩).

حديثه»، قال ابن حجر: «صدوق، أخطأ عبد الحق في تضعيفه»[(١)]، وهو كما قال ابن حجر، أو أعلىٰ من ذلك، سمع من أبيه المقدام بن شريح[(٢)].

وضعفه عبد الحق الأشبيلي بقوله: «ضعيف، ولكن يُكتَب حديثه»، فرد عليه ابن القطان الفاسي بقوله: «لا أعلم أحدًا قال فيه: "ضعيف" كما قال أبو محمد» يعني عبد الحق، قال ابن حجر تعقيبًا علىٰ كلام ابن القطان: «وهو كما قال»، وقال الذهبي: «ضعفه عبد الحق بلا حجة»[(٣)].

وقيس بن الربيع سبقت ترجمته، وأنه صدوق في نفسه، لكنه تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنُه ما ليس من حديثه فحدث به، وصار يتلقن أيضًا، وتتابع الأئمة علىٰ ترك حديثه[(٤)].

والاعتماد في هذا الحديث علىٰ رواية يزيد بن المقدام، ورواه عن يزيد تسعة، كما سبق في التخريج، وسيأتي في آخر الدراسة الإشارة إلىٰ من تابع يزيد بن المقدام علىٰ أصل الحديث، فإن حديثه هذا جزءٌ من حديث مطول، توبع علىٰ بعض أجزائه.

❖ والمقدام بن شريح بن هانئ الحارثي ثقة، نص علىٰ ذلك ابن معين، وأحمد -في ثلاث روايات عنه-، وأبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، سمع أباه شريح بن هانئ[(٥)].

---

(١) تاريخ الدوري عن ابن معين (٢٦٨٥)، معرفة الرجال-رواية ابن محرز (٣٢٥)، سؤالات ابن الجنيد (١٦٣)، سؤالات الآجري لأبي داود (١٩٩)، الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٩)، تهذيب الكمال (٧٠٥٣)، تقريب التهذيب (٧٨٣٣).

(٢) الصمت لابن أبي الدنيا (٣٠١)، موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٥)، تاريخ الإسلام (٤/ ٧٦٦).

(٣) وتبع مغلطاي عبدَ الحق في تضعيفه بنفس الحديث الذي تكلّما فيه، الأحكام الوسطىٰ (١/ ٣١٩)، بيان الوهم والإيهام (٥/ ٣٣٧)، ميزان الاعتدال (٥/ ١٦٨)، شرح مغلطاي علىٰ ابن ماجه (١/ ١٦٩٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ٤٣٠).

(٤) في دراسة الطريق الثاني من الحديث رقم (٤٦).

(٥) العلل لأحمد-رواية المروذي وغيره (٣٧٩)، سؤالات أبي داود لأحمد (٣٧٢)، العلل لأحمد-رواية عبد الله (٢٨٩٣)، التاريخ الكبير (٧/ ٤٣٠)، المعرفة والتاريخ (٣/ ٩٥)، الجرح والتعديل =

❖ وشريح بن هانئ بن يزيد الحارثي تابعي مخضرم، أدرك النبي ﷺ ولم يره، فقد سمّاه أبوه للنبي ﷺ في نص هذا الحديث، وكان من أصحاب علي رضي الله عنه، وثّقه ابن سعد، وابن معين، وأحمد، والنسائي، سمع أباه هانئ بن يزيد[١].

❖ وهانئ بن يزيد أبو شريح الحارثي رضي الله عنه صحابي، كناه النبي ﷺ بأكبر أولاده وهو شريح كما في الحديث، قال مسلم وأبو حاتم وأبو عبد الله المُقَدَّمي والدارقطني وغيرهم: «له صحبة»[٢].

❖ وهذا الحديث محل الدراسة هو جزء من أصل أربعة أجزاء لحديث مطول، يرويه المقدام بن شريح بن هانئ، عن أبيه، عن جده، ورواه بطوله عن المقدام ابنُه يزيد بن المقدام، ورواه عن يزيد مطولًا في سياق واحد: ابن أبي شيبة في مسنده، وأحمد بن يعقوب، وقتيبة بن سعيد:

فعن هانئ بن شريح رضي الله عنه: أنه ذكر أنه أول ما وفد إلىٰ النبي ﷺ في قومه سمعهم وهو يَكنون هانئًا أبا الحكم، (فذكر الحديث محل الدراسة) فدعا له ولولده، وسمع القومَ وهم يُسمون رجلًا منهم: عبدَ الحجر، فقال ﷺ: «**ما اسمك؟**» قال: عبدَ الحجر، قال: «**بل أنت عبدُ الله**»، وأنه لما حضر خروجُ القوم إلىٰ بلادهم أعطىٰ كلَّ رجلٍ منهم أرضًا في بلاده حيثُ أحب، وأن هانئًا قال له: يا رسول الله، أخبرني بشيء يوجب لي الجنة، قال: «**عليك بحسن الكلام وبذل الطعام**»[٣].

= (٨/ ٣٠٢)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (١٤٤٦)، تهذيب الكمال (٦١٦٣)، تقريب التهذيب (٦٩١٨).

(١) الطبقات لابن سعد (٨/ ٢٤٨)، التاريخ الكبير (٤/ ٢٢٨)، الجرح والتعديل (٤/ ٣٣٣)، تاريخ دمشق (٢٣/ ٦٨)، تهذيب الكمال (٢٧٢٩)، الإصابة (٣٩٩٤)، تقريب التهذيب (٢٧٩٣).

(٢) الكنىٰ والأسماء لمسلم (١٦١٥)، الجرح والتعديل (٩/ ١٠٠)، التاريخ للمقدمي (٧٧٥)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١٢٨٤)، الإصابة (٨٩٦٧)، تقريب التهذيب (٧٣١٥).

(٣) الأدب المفرد (٨١١)، الأسامي والكنىٰ لأبي أحمد الحاكم (٤/ ٢٤١)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٦٥٤٧)، إمتاع الأسماع للمقريزي (٢/ ٢٧٨).

فبعض الرواة والأئمة يُفَرِّقون الحديث ويروون بعض أجزائه، كما فعل ابن أبي شيبة في مصنفه، ففرق الحديث علىٰ أجزاء ثلاثة، ولم يورد الجزء محل الدراسة(١).

وروىٰ سفيان الثوري، الجزء الأخير من الحديث عن المقدام بن شريح بن هانئ بن يزيد، عن أبيه، عن جده، قال: قلت: يا رسول الله، دُلَّني علىٰ عمل يُدخلني الجنة، فقال ﷺ: «**إنَّ مِنْ موجبات المغفرة: بذلُ السلام وحسنُ الكلام**»، وفي رواية: «**بذل الطعام**»(٢).

وألزم الدارقطنيُّ الشيخين البخاريَّ ومسلمًا بإخراج حديث هانئ بن يزيد رضي الله عنه، من طريق الثوري بالجزء الأخير من الحديث، وتابعه الحاكم فألزمهما به، وشرح وجه إلزام الدارقطني من غير أن يصرح بالدارقطني، فبعد أن أخرج الجزء الأخير من الحديث من طريق يزيد بن المقدام قال: «هذا حديث مستقيم وليس له علة ولم يخرجاه، والعلة عندهما فيه: أن هانئ بن يزيد ليس له راو غير ابنه شريح» ثم أطال الحاكم في الكلام علىٰ عدم اشتراط أن يكون للصحابي أكثر من راو، وأورد ما أخرجه البخاري ومسلم من الأحاديث عن صحابة ليس لهم إلا راو واحد، وهذه هي فكرة كتاب الإلزامات للدارقطني(٣).

والخلاصة: أن الحديث حسن إن شاء الله، ويظهر لي صلاحية أن تكون رواية الثوري عاضدة لرواية يزيد بن المقدام المطولة، والله أعلم.

❖ وفي معنىٰ الحديث ما روىٰ سليمان بن أبي داود الحَرَّاني، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «**لا تُسَمُّوا أبناءكم**

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٢٥٨٤١، ٢٦٤٢١، ٣٤١٢١).

(٢) مسائل أحمد-رواية صالح (٩١٦)، مكارم الأخلاق للخرائطي (١٤٦)، معجم الصحابة لابن قانع (٣/ ٢٠٢)، المعجم الكبير (٢٢/ح٤٦٩)، تاريخ أصبهان لأبي نعيم (١/ ٢٥٠).

(٣) الإلزامات (ص١٤٤)، مستدرك الحاكم (٦١)، وفي بعض كلام الحاكم وَهْمٌ في عزو حديث للبخاري وهو لمسلم.



وإخوانكم: **الحَكَمَ ولا أبا الحَكَم، فإن الله هو الحَكَم**»، وهو حديث منكر لا يصح عن عطاء بن أبي رباح، سليمان بن أبي داود الحَرَّاني منكر الحديث[١].

ورویٰ معمر، عن ليث بن أبي سليم، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «لا تُسَمُّوا الحَكَم، ولا أبا الحَكَم، فإن الله هو الحَكَم»[٢]، وإسناده ضعيف، لضعف ليث وانقطاعه الشديد، فبين ليث وعمر بن الخطاب أكثر من راو، والله أعلم.



(١) المعجم الأوسط (٤٨٥٢)، أمالي المخلدي (المنتخب من المجلس العاشر: ل٢٦١/أ)، لسان الميزان (٤/١٥٠).

(٢) جامع معمر (١٩٨٥٩).



بابُ من هَزَلَ بشيءٍ فيه ذكرُ الله أو القرآنِ أو الرسولِ

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

[١٢٨/ ١٢٩/ ١٣٠] عن ابن عمر، ومحمد بن كعب، وزيد بن أسلم، وقتادة رضي الله عنهم -دخل حديث بعضهم في بعض-: أنه قال رجل في غزوة تبوك: ما رأينا مثلَ قُرَّائنا هؤلاء، أرغبَ بطونًا، ولا أكذبَ ألسُنًا، ولا أجبنَ عند اللقاء، يعني رسولَ الله ﷺ وأصحابَه القراء، فقال له عوف بن مالك: كذبت، ولكنك منافق، لأخبرن رسول الله ﷺ، فذهب عوف إلىٰ رسول الله ﷺ ليخبره، فوجد القرآن قد سبقه، فجاء ذلك الرجل إلىٰ رسول الله ﷺ وقد ارتحل وركب ناقته، فقال: يا رسول الله، إنما كنا نخوض ونتحدث حديث الركب نقطع به عنا الطريق، قال ابن عمر: كأني أنظر إليه متعلقًا بِنِسْعَةِ[١] ناقةِ رسول الله ﷺ، وإن الحجارة تنكُب رجليه، وهو يقول: إنما كنا نخوض ونلعب، فيقول له رسول الله ﷺ: ﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [التوبة: ٦٥]، ما يلتفت إليه وما يزيده عليه[٢].

❖ الحديث الأول (حديث ابن عمر وزيد بن أسلم):

قال الإمام الطبري في تفسيره (١١/ ٥٤٣): حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: حدثني هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن عمر، قال: قال رجل في غزوة تبوك في مجلس: ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء،

(١) النِّسْعة: سير يضفر يشد به الرحال، المحكم لابن سيده (١/ ٤٩٥).

(٢) وضعت لهذه الأحاديث ثلاثة أرقام، لأن حديث ابن عمر وزيد بن أسلم حديث واحد كما سيأتي، وسأورد إسناد كل واحد منها علىٰ حِدَة، وأُخَرِّجُه بعده مباشرة.

أرغبَ بُطونًا، ولا أكذبَ ألسنةً، ولا أجبنَ عند اللقاء، فقال رجل في المجلس: كذبتَ، ولكنك منافق، لأخبرن رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك النبي ﷺ، ونزل القرآن، قال عبد الله بن عمر: فأنا رأيته متعلقًا بحَقَبِ ناقة رسول الله ﷺ، تنكُبُه الحجارة، وهو يقول: يا رسول الله، إنما كنا نخوض ونلعب، ورسول الله ﷺ يقول: «﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]».

* أخرجه **ابن أبي حاتم** في تفسيره (٦/ ١٨٢٩)، عن يونس بن عبد الأعلىٰ، به بنحوه.

* وأخرجه الطبري في تفسيره (١١/ ٥٤٣)، من طريق **الليث بن سعد**، عن هشام بن سعد، به بنحوه،

لكنه جعل أوله من قول زيد بن أسلم: «أن رجلًا من المنافقين قال لعوف بن مالك في غزوة تبوك: ...»، حتىٰ قوله: «فقال له عوف: كذبت، ولكنك منافق، لأخبرن رسول الله ﷺ، فذهب عوف إلىٰ رسول الله ﷺ ليخبره، فوجد القرآن قد سبقه، فقال زيد بن أسلم: قال عبد الله بن عمر: فنظرت إليه متعلقًا بحقب ناقة رسول الله ﷺ ...»، فجعل الأخير فقط عن ابن عمر، وقال في آخره بعد الآية: «ما يزيده».

* وأخرجه الدارقطني في العلل تعليقًا (٢٧٦٥)، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن إسماعيل بن داود المِخْرَاقي، وتعليقًا عن النضر بن سلمة شاذان، عن أبي قتادة، كلاهما (المِخْرَاقي، وأبو قتادة)، عن **مالك بن أنس**، عن زيد بن أسلم، به بنحوه، مختصرًا.

* وأخرجه العقيلي في الضعفاء (١/ ٩٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ١٨٣٠)، من طريق محمد بن ميمون الخياط، وابن حبان في المجروحين (١/ ١٢٩)، والدارقطني في العلل -تعليقًا- (٢٧٦٥)، وأبو نعيم في صفة النفاق (٢٤)، من طريق نوح بن حبيب القومسي، كلاهما (الخياط، ونوح)،

عن إسماعيل بن داود المِخْرَاقي، عن مالك بن أنس، عن **نافع مولىٰ ابن عمر**، عن ابن عمر، بنحوه مختصرًا،

وسمىٰ المنافقَ: عبد الله بن أبيّ.

❖ الحديث الثاني (حديث محمد بن كعب القُرَظي):

قال الإمام الطبري في تفسير (١١/ ٥٤٥): حدثنا الحارث، قال: ثنا عبد العزيز، قال: ثنا أبو مَعْشر، عن محمد بن كعب وغيره قالوا: قال رجل من المنافقين: ما أرىٰ قراءَنا هؤلاء إلا أرغبَنا بطونًا، وأكذبَنا ألسنةً، وأجبنَنَا عند اللقاء، فرُفع ذلك إلىٰ رسول الله ﷺ، فجاء إلىٰ رسول الله ﷺ وقد ارتحل وركب ناقته، فقال: يا رسول الله، إنما كنا نخوض ونلعب، فقال: «﴿أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]»، وإن رجليه لَتَنْسِفَان الحجارة، وما يلتفت إليه رسول الله ﷺ، وهو متعلق بِنِسْعة رسول الله ﷺ.

* أخرجه الثعلبي في تفسيره (١٣/ ٤٦٠)، من طريق **مالك بن سليمان الهروي**، عن أبي مَعْشر نَجيح بن عبد الرحمن السندي، به بنحوه(١).

❖ الحديث الثالث (حديث قتادة)(٢):

قال الإمام الطبري في تفسيره (١١/ ٥٤٤): حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥]، الآية، قال: بينا رسول الله ﷺ يسير في غزوته إلىٰ تبوك، وبين يديه ناس من المنافقين، قالوا: أيرجو هذا الرجل أن يَفتح قصورَ الشام

---

(١) ساق الثعلبي إسناده إلىٰ محمد بن كعب القُرَظي في أول الكتاب، وصار يذكر أقواله في ثنايا تفسيره من غير إسناد، معتمدًا -فيما يظهر- علىٰ إسناده الأول، ولم أجد من أخرجه غير الثعلبي، لذلك اضطررت للتخريج منه مع كونه بهذه الصورة، تفسير الثعلبي (٢/ ٨٩-٩١).

(٢) لم أقف علىٰ أثرٍ لقتادة بنفس المعنىٰ، وسأذكر أثرًا قريبًا من المعنىٰ في نزول هذه الآية، وأبين في الدراسة منشأ الإشكال في نسبة المؤلف هذا الأثر لقتادة.

وحصونَها؟ هيهات هيهات! فأَطْلَع اللهُ نبيه ﷺ علىٰ ذلك، فقال نبي الله ﷺ: «احتبسوا علي الركبَ»، فأتاهم فقال: «قلتم كذا، قلتم كذا»، قالوا: يا نبي الله إنما كنا نخوض ونلعب، فأنزل الله ﷻ ما تسمعون.

* أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ١٨٣٠)، من طريق **العباس بن الوليد النَّرْسي**،

عن يزيد بن زُرَيع، به بمثله.

* وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١١٠٥)، والطبري في تفسيره (١١/ ٥٤٥)، من طريق **معمر**،

عن قتادة، بنحوه.

الدراسة:

❖ **الحديث الأول (حديث ابن عمر، وزيد بن أسلم):**

الحديث يرويه زيد بن أسلم، واختلف عنه علىٰ وجهين:

الأول: زيد بن أسلم، عن ابن عمر (بالحديث كله).

وهذه رواية: هشام بن سعد -فيما رواه عنه ابن وهب-، ومالك -فيما رواه عنه إسماعيل بن داود المِخْرَاقي في رواية، وأبو قتادة شيخ النضر بن سلمة شاذان-.

الثاني: زيد بن أسلم (مرسلًا في أول الحديث، وآخره عن ابن عمر).

وهذه رواية: هشام بن سعد -فيما رواه عنه الليث بن سعد-.

١- فاختُلف عن هشام بن سعد علىٰ الوجهين، وهشام بن سعد المدني قال ابن حجر: «صدوق له أوهام»، ولعله دون ذلك، ففيه ضعف من قبل حفظه وثباته في روايته، إلا أن أبا داود قال: «هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم»[١]، فهذا يقوي روايته هاهنا، وكأن هشامًا كان يضبط حديث زيد بن أسلم علىٰ وجه الخصوص.

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ٦١)، المجروحين (٣/ ٨٩)، الكامل (٨/ ٤٠٩)، تهذيب الكمال (٦٥٧٧)، =

والراجح عن هشام بن سعد هو الوجه الثاني، فالوجه الثاني الذي رواه الليث فيه تفصيل ووعورة تدل علىٰ حفظه وضبطه للحديث، حيث بين الجزء المرسل من الجزء الموصول، وسيأتي أن العقيلي أورد الوجه الأول عن هشام بن سعد ثم قال: «وفي هذا الإسناد مقال».

٢- واختُلف عن مالك علىٰ الوجه الأول الذي سبق، ووجه آخر لا يمر بزيد بن أسلم:

وهو الوجه الثاني عن مالك: مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

وهذه رواية: إسماعيل بن داود المِخْرَاقي -فيما رواه عنه: محمد بن ميمون الخياط، ونوح بن حبيب-.

فتبين أنه اختلف عن إسماعيل المِخْرَاقي، وهذا من ضعفه واضطرابه، فهو ضعيف جدًا متهم بسرقة الحديث، وأبو قتادة الراوي الآخر عن مالك لا يُدرىٰ من المقصود به، والنضر بن سلمة شاذان الراوي عنه متهم بالكذب، قال الدارقطني: «مشهور بتركيب الحديث علىٰ الثقات»(١).

فالحديث لا يصح عن مالك، قال العقيلي بعدما أورد رواية إسماعيل بن داود المِخْرَاقي: «ليس له أصل من حديث مالك، وإنما يعرف هذا من حديث هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، وفي هذا الإسناد أيضًا مقال»(٢).

❖ وزيد بن أسلم العدوي مولىٰ عمر رضي الله عنه ثقة، له سماع من ابن عمر، أطلق سماعه من ابن عمر: ابن معين، والبخاري، لكن قال ابن المديني:

= إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ١٤٣)، تقريب التهذيب (٧٣٤٤)، تحرير تقريب التهذيب (٧٢٩٤) قالوا: «ضعيف يُعتبر به».

(١) تعليقات الدارقطني علىٰ المجروحين (ص٢٤٩)، لسان الميزان (٢/ ١١٩، ٨/ ٢٧٣).

(٢) الضعفاء «ت: السرساوي» (١/ ٣٩٢)، وقوله «... إنما يعرف» من النسخة الجزائرية العتيقة لكتاب الضعفاء (ل٢٣/أ).

«سُئل سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم فقال: ما سمع من ابن عمر إلا حديثين»[(١)].

وابن عيينة تلميذ زيد بن أسلم، وكان يعتني بسماعه من ابن عمر[(٢)]، ووقفت علىٰ حديثين مما صح لزيد بن أسلم سماعه من ابن عمر، الأول: «**لا ينظر الله إلىٰ من جر ثوبه خيلاء**»، وممن رواه عن زيد أسلم بالسماع: ابن عيينة، والحديث الثاني حديث: «**إن من البيان لسحرًا**»، ولم يُخَرِّج البخاري ومسلم لزيد بن أسلم، عن ابن عمر، غير هذين الحديثين، اتفقا علىٰ الأول، وانفرد البخاري بالثاني[(٣)].

وقال ابن عبد البر: «روىٰ زيد بن أسلم، عن ابن عمر، أحاديث، منها هذا (يعني حديث الإسبال السابق)، ومنها حديث ابن عمر، عن صهيب، عن النبي ﷺ «في رد السلام في الصلاة بالإشارة»، ومنها «**إن من البيان لسحرًا**»، ومنها «**من نزع يدًا من طاعة**»، ومنها «في حل الأزرار»، ومنها «**تشقيق الكلام من الشيطان**»، كلها عن النبي ﷺ، وكلها سَمِعَها زيد بن أسلم من عبد الله بن عمر»[(٤)]، كذا قال، إن زيدًا سمع الأحاديث الستة من ابن عمر.

وليس الأمر كما قال ابن عبد البر، فلا يصح لزيد بن أسلم سماعٌ من ابن عمر في شيء منها إلا في الحديثين اللذين سبقا في أول الكلام، فأما حديث «رد السلام في الصلاة بالإشارة» فأشار ابن عبد البر نفسُه في مقدمة

(١) تاريخ الدوري عن ابن معين (١٠١٣)، التاريخ الكبير (٣/ ٣٨٧)، جامع التحصيل (ص١٧٨)، سبقت ترجمته في دراسة الحديث رقم (٤٧).

(٢) مسند أحمد (٤٥٦٨)، مسند الحميدي (١٤٨).

(٣) البخاري (٥١٤٦، ٥٧٦٧، ٥٧٨٣)، مسلم (٢٠٨٥)، مسند أحمد (٤٥٦٧، ٤٨٨٤، ٦٣٤٠)، مسند الحميدي (٦٤٩-٦٥٠)، التمهيد (٣/ ٢٤٧)، إتحاف الخيرة (٤٠٣٧).

(٤) وأشار في موضع إلىٰ أنه اختُلف في سماع زيد بن أسلم من ابن عمر، وكأنه يعني الطحاوي؛ لأنه نقل عنه في موضع آخر أنه أنكر سماعه من ابن عمر مطلقًا وتعقّبه في ذلك، التمهيد (١/ ٢٣، ٣٦، ٣/ ٢٤٦، ٢٥٠).

كتابه إلىٰ أن زيدًا لم يسمعه من ابن عمر، وألمح إلىٰ أنه دلّسه، وممن نص علىٰ أن زيدًا لم يسمعه: ابن المديني، ويعقوب بن شيبة[(١)].

وأما حديث «**من نزع يدًا من طاعة**» فالصحيح أن زيدًا يرويه عن أبيه أسلم، عن ابن عمر، ومن هذا الوجه أخرجه مسلم في صحيحه، وأشار الدارقطني إلىٰ أن الوجه الآخر الذي ليس فيه «أسلم» منقطع[(٢)].

وأما حديث «حل الأزرار» فتفرد به زهير بن محمد التميمي من رواية أهل الشام عنه، واستنكر البخاري حديثه هذا، وقال: «كأن حديثه موضوع»[(٣)].

وأما حديث «**تشقيق الكلام من الشيطان**» فهو تابع لحديث «**إن من البيان لسحرًا**»، تفرد بهذه الزيادة زهير بن محمد التميمي أيضًا[(٤)].

فالذي يظهر أن آخر هذا الحديث محل الدراسة مما لم يسمعه زيد بن أسلم من ابن عمر، وأما أوله فالصحيح أنه مرسل كما سبق، والحكم بالإرسال هو ما يظهر لي أن العقيلي يقصده في نقده حين قال-وسبق نقله-: «إنما يُعْرَف هذا من حديث هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، **وفي هذا الإسناد أيضًا مقال**».

والخلاصة: أن الصحيح في هذا الحديث أنه عن زيد بن أسلم مرسلًا، وأن آخره فقط الذي عن ابن عمر، وإسناده حسنٌ عن زيد بن أسلم، لكن آخره عن ابن عمر فيه انقطاع، والله أعلم.

---

(١) النسائي (١١١١)، ابن ماجه (١٠٧١)، أحمد (٤٥٦٨)، التمهيد (١/٣٦)، فتح الباري لابن رجب (٦/٣٢٤)، تهذيب التهذيب (١/٦٥٩).

(٢) صحيح مسلم (١٨٥١)، علل الدارقطني (٢٨٨٤).

(٣) العلل الكبير للترمذي (ص٣٨١)، مسند أبي يعلىٰ (٥٦٤١)، السنن الكبير للبيهقي (٣٣٣٩).

(٤) مسند أحمد (٥٦٨٧)، الأدب المفرد (٨٧٥)، ابن حبان (٥٧١٨)، المعجم الأوسط (٩٧٨).

❖ الحديث الثاني (حديث محمد بن كعب القُرَظي):

الحديث يرويه أبو مَعشر نَجيح بن عبد الرحمن السندي المديني، عن محمد بن كعب القُرَظي، ورواه عن أبي مَعشر: أبان بن عبد العزيز القرشي الأموي، ومالك بن سليمان الهروي، وكلاهما ضعيف، والأول متروك متهم بالكذب[(١)].

وأبو مَعشر السندي ضعيف، لكن نص ابن المديني والفلاس علىٰ أن حديثه عن محمد بن كعب القُرَظي صالح، يعني يُعتبر به، ونص ابن معين، وأحمد، علىٰ أنه يُكْتَب من حديثه عن محمد بن كعب القُرَظي في التفسير، وذكر أبو حاتم مغازي أبي مَعشر، وقال: «كان أحمد بن حنبل يرضاه، ويقول: كان بصيرًا بالمغازي» يعني: يرضاه في الجملة أن يُكْتَب عنه المغازي ونحوها، فإن أحمد -كما عند ابن أبي حاتم وغيره- كان يضعفه ويذكر أنه لا يقيم الإسناد، وذكره ابن البرقي فيمن احتُملت روايته في القصص ولم يكن متين الرواية[(٢)].

ومحمد بن كعب القُرَظي تابعي، ولد سنة ٤٠هـ، وكان والده من سبي قريظة ممن لم يبلغوا، فتُرك ولم يُقتَل[(٣)].

والخلاصة: أن إسناد هذا الأثر ضعيف، لضعف رواته، وهو مرسل أيضًا، إلا أنه يحتمل في أبواب التفسير والمغازي، وهذا الأثر يدخل في التفسير وفي المغازي أيضًا، والله أعلم.

❖ الحديث الثالث (حديث قتادة):

---

(١) تقريب التهذيب (٤١١١)، لسان الميزان (٦/ ٤٤٠).

(٢) من كلام ابن معين-رواية يزيد بن الهيثم (٢٨٥)، الجرح والتعديل (٨/ ٤٩٤)، الكامل (٨/ ٣١١)، تاريخ بغداد (١٥/ ٥٩١)، تهذيب الكمال (٦٣٨٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢١٥)، تقريب التهذيب (٧١٥٠).

(٣) تقريب التهذيب (٢٦٩٧).

الحديث يرويه سعيد بن أبي عروبة، ومعمر، كلاهما عن قتادة، وهو من جملة تفسير قتادة الذي رواه عنه جماعة، ومن أصح طرقه: طريق يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، إلا أن سعيد بن أبي عروبة لم يسمع التفسير من قتادة، وسبقت الإشارة إلىٰ ذلك، وأنه مقبول في باب التفسير وإن كان فيه انقطاع(١).

❖ وفيما يتعلق بسياق هذه الآثار علىٰ سياق واحد بلفظ واحد: الظاهر أنه من صنيع الثعلبي، فهو أول من وقفت عليه أورد الآثار بهذا السياق بنفس المتن الذي ساقه المؤلف تمامًا، ونَسَبَه إلىٰ الأربعة: (ابن عمر، وقتادة، وزيد بن أسلم، ومحمد بن كعب)، بهذا الترتيب، فلما فرغ من ذلك عطف عليها قول قتادة الذي سبق تخريجه ودراسته، والذي قال فيه المنافق: «أيرجو هذا الرجلُ أن يَفتح قصورَ الشام وحصونَها»، فيحتمل أن يكون الثعلبي قصد الأثر الثاني لقتادة حين ذكر قتادة مع الثلاثة الآخرين، لا أن قتادة يحدث بنفس المتن الأول، هذا احتمال، أو أنه وَهِمَ في ذلك.

ومما يؤيد أن المتن الأول لا يُروىٰ عن قتادة: أن الواحدي وهو من أشهر تلاميذ الثعلبي الملازمين له، وقد اعتنىٰ بتفسير الثعلبي وقرأه عليه ورواه عنه، أنه حين جاء إلىٰ تفسير هذه الآية قال: «قال ابن عمر، وزيد بن أسلم، والقُرَظي: قال رجل من المنافقين...»، فحذف قتادة، وساقه بمثل سياق الثعلبي تمامًا، ثم عطف عليه المتن الثاني منسوبًا إلىٰ قتادة كما ذكر الثعلبي(٢).

وعن الثعلبي أخذ ابن تيمية هذه الآثار بهذا السياق، ولما رأىٰ ابن تيمية أن المتن ملفق من مجموع روايتهم أورد جملة: «دخل حديث بعضهم في

---

(١) في دراسة أثر قتادة ضمن الرقم (١١٣).
(٢) تفسير الثعلبي (١٣/ ٤٦٠)، التفسير البسيط للواحدي (١٠/ ٥٣٤).

بعض»، وأخذ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ هذا من ابن تيمية، كما ألمح إليه الشيخ سليمان بن عبد الله[(١)].

والخلاصة مما سبق: أن هذه الآثار صالحة في باب التفسير والسير والمغازي، والآية المذكور في هذه الآثار صريحة فيما استدل به المؤلف، وقد ذكرها المؤلف في صدر الباب، وهذه الآثار عاضدة للاستدلال ومبينة له، والله أعلم.

❖ وفيما يتعلق بالرجل الذي قال هذه المقالة: فقد سبق في التخريج أن في رواية الليث، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم: «أن رجلًا من المنافقين»، ومثله في حديث محمد بن كعب القرظي، وحديث قتادة، وإن اختلفت المقالة المذكورة فيها، وبنحوه أيضًا في حديثِ مجاهد، وسعيد بن جبير، وغيرهما، كلها متفقة علىٰ أن القائل من المنافقين، وسبق في حديث إسماعيل بن داود المِخْرَاقي -وهو حديث منكر- أنه: «عبد الله بن أبي بن سلول»، وجاء عن محمد بن إسحاق أن اسمه: «وديعة بن ثابت»[(٢)]، والمقصود أن أكثر الأحاديث علىٰ أن الرجل كان منافقًا.

وورد أن من ضمن أولئك النفر الذين تكلموا بهذا الكلام: «مَخْشِي بن حُمَير الأشجعي»، وأنه هو الذي عفا الله عنه في قوله: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ﴾ [التَّوْبَةِ: ٦٦]، جاء ذلك في بعض الأحاديث عن كعب بن مالك، وغيره، ونص عليه محمد بن إسحاق في مغازيه[(٣)].



(١) الصارم المسلول (ص٣١)، تيسير العزيز الحميد (٢/ ١٠٧٤).
(٢) تفسير الطبري (١١/ ٥٤٢، ٥٤٥-٥٤٧)، تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٣٠).
(٣) تفسير الطبري (١١/ ٥٤٦)، تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٣١)، الإصابة (٧٨٧٧).



باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى﴾ الآية

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٣١] قال مجاهد: «هذا بعملي وأنا محقوق به».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام الطبري في تفسيره (٢٠/٤٥٨): حدثني محمد بن عمرو قال: ثنا أبو عاصم قال: ثنا **عيسىٰ**، وحدثني الحارث قال: ثنا الحسن قال: ثنا **ورقاء**، جميعًا عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: «﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى﴾ [فُصِّلَت: ٥٠]، أي: بعملي، وأنا محقوق بهذا».

التخريج:

* أخرجه أبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن الهمداني القاضي في تفسير مجاهد (ص٥٨٧)، من طريق **آدم بن أبي إياس**، عن ورقاء بن عمر اليشكري، به بنحوه.

* وأخرجه عبد بن حميد في تفسيره [التوضيح لابن الملقن (٢٣/١٩٧)]، من طريق **سفيان الثوري**، عن عبد الله بن أبي نجيح، به بنحوه.

* وأخرجه عبد بن حميد في تفسيره [التوضيح لابن الملقن (٢٣/١٩٧)]، من طريق **عبد الملك بن جريج**، عن مجاهد، بنحوه.

الدراسة:

هذا الأثر يُروىٰ عن مجاهد من طريقين، من طريق ابن أبي نجيح -وعن ابن أبي نجيح: عيسىٰ بن ميمون الجُرَشي، وورقاء بن عمر، وسفيان الثوري-، ومن طريق ابن جريج.

وسبق الكلام علىٰ تفسير مجاهد من كلا الطريقين، والخلاصة: أن ابن أبي نجيح، وابن جريج، كلاهما لم يسمعا التفسير من مجاهد، وإنما أخذاه عن القاسم بن أبي بَزَّة، عن مجاهد، والقاسم ثقة، وسبق الكلام في قبول تفسير ابن أبي نجيح، عن مجاهد، وأنه معتبر وهو من أصح التفاسير[(١)].

وكتاب «تفسير مجاهد» الذي يرويه أبو القاسم الأصبهاني سبق بيان حاله، وأنه لم يسمعه أبو القاسم الأصبهاني من شيخه الذي يرويه عنه وهو إبراهيم بن الحسين بن ديزيل[(٢)].

وأثر مجاهد هذا علقه البخاري في صحيح عن مجاهد مجزومًا به[(٣)].

والخلاصة: أن أثر مجاهد مقبول في التفسير، وهو من جملة تفسيره الذي رواه عنه ابن أبي نجيح، وابن جريج، وغيرهما، والله أعلم.



---

(١) سبق تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد في دراسة الطريق الرابع من الأثر رقم (٩٧)، ورقم (١١٠)، ورقم (١١٤)، وتفسير ابن جريج عن مجاهد في دراسة الأثر رقم (١١٣)، ورقم (١١٤)، وسبق تعيين عيسىٰ بن ميمون الذي يروي عنه أبو عاصم التفسير بأنه الجُرَشي في دراسة الأثر رقم (٩٢).

(٢) في دراسة الأثر رقم (٥٥).

(٣) صحيح البخاري (كتاب التفسير/سورة حم السجدة)، ووقع في بعض روايات البخاري نسبة هذا الأثر لغير مجاهد، والأول أصح وهو رواية أبي ذر والأصيلي، وعليه مشىٰ ابن الملقن في التوضيح (٢٣/١٩٧)، وابن حجر في الفتح (٨/ ٥٦٠)، وينظر: صحيح البخاري «ط: التأصيل» (٦/ ٣٥٢).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

[١٣٢] وقال ابن عباس: «يريد: من عندي».

❖ لم أجد هذا الأثر مسندًا، وأقدم من وقفت عليه ذكر هذا الأثر منسوبًا إلىٰ ابن عباس بغير إسناد: الواحدي المتوفىٰ سنة ٤٦٨هـ، وذكره القرطبي أيضًا(١).



(١) التفسير البسيط للواحدي (١٩/ ٤٧٥)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٨/ ٤٣٥).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٣٣] وقوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القَصَص: ٧٨]، قال قتادة: «علىٰ علم مني بوجوه المكاسب».

نص الأثر وإسناده:

روىٰ عبد الرزاق في تفسيره (٢٦٧٣): عن معمر، عن قتادة في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾، قال: «علىٰ خير عندي».

التخريج:

* أخرجه الطبري في تفسيره (١٨/ ٣٢٥)، من طريق **أبي سفيان محمد بن حميد المَعْمَري**، عن معمر بن راشد، به بمثله.

* وأخرجه الطبري في تفسيره (٢٠/ ٢٢١)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٩/ ٣٠١٢)، من طريق **سعيد بن أبي عروبة**، عن قتادة، بنحوه،

ولفظه: «علىٰ خيرٍ عندي»، زاد عند ابن أبي حاتم: «وعلمٍ عندي».

الدراسة:

هذا الأثر يرويه معمر، وسعيد بن أبي عروبة، كلاهما عن قتادة، ورواه عن سعيد بن عروبة: يزيد بن زريع، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف، وهو من جملة تفسير قتادة الذي رواه عنه جماعة، ومن أصح طرقه: طريق يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، إلا أن سعيد بن أبي عروبة لم يسمع التفسير من قتادة، وسبقت الإشارة إلىٰ ذلك، وأنه مقبول في باب التفسير وإن كان فيه انقطاع[(١)].

وأورد الطبري تفسير قتادة في كلا الآيتين، آية القصص، وآية الزمر وهي التي ليس فيها: ﴿عِندِىٓ﴾، ولم أقف علىٰ أثر آخر لقتادة في الكلام علىٰ هاتين

(١) في دراسة أثر قتادة ضمن الرقم (١١٣)، والأثر رقم (١٣٠).

الآيتين، والظاهر أن ما أورده المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو ما فهمه بعض العلماء من تفسير قتادة، وقد اختُلف في فهم مراد قتادة علىٰ قولين:

الأول: قال الطبري في آية القصص: «علىٰ فضلِ علمٍ عندي، عَلِمَه اللهُ مني، فرَضِي بذلك عني، وفضلني بهذا المال عليكم، لعلمه بفضلي عليكم»، ثم أورد تفسير قتادة علىٰ أنه بنحوٍ مما قال، وقال في آية الزمر: «علىٰ علمٍ من الله بأني له أهلٌ، لشرفي ورضاه بعملي»، ثم أورد تفسير قتادة كذلك، ولفظ أثر قتادة في هذا الموضع: «علىٰ خير عندي»[(١)].

الثاني: قال النحاس في آية الزمر: «وقال قتادة: أي: علىٰ خُبر عندي، قال أبو جعفر: المعنىٰ: إن لي علمًا بالكسب، إما بتجارة أو غيرها، فقد علمتُ أني أُوتَىٰ هذا»، ثم جاء بعده ابن عطية وقال في آية الزمر أيضًا: «يحتمل أن يريد: علىٰ علمٍ مني بوجه المكاسب والتجارات وغير ذلك، قاله قتادة»، ثم أورده ابن القيم كذلك بنحو عبارة ابن عطية، وعبارةُ ابن القيم هي العبارة التي أوردها المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٢)]، فيظهر أنه أخذه من ابن القيم، لمطابقة العبارة، ولما يأتي في الأثرين التاليين.

وكأن التوجيه الثاني مبني علىٰ أن عبارة قتادة: «علىٰ خُبر عندي»، والتوجيه الأول كأنه أقرب من حيث صحة العبارة عن قتادة، والنحاس في آية القصص أورد التوجيه الثاني باعتباره أحد الأقوال من غير أن ينسبه إلىٰ قتادة، ورجح القول الأول من حيث المعنىٰ بأن تمام الآية يدل عليه[(٣)]، والله أعلم.



---

(١) تفسير الطبري (١٨/ ٣٢٥، ٢٠/ ٢٢١).

(٢) معاني القرآن للنحاس (٦/ ١٨٢-١٨٣)، المحرر الوجيز لابن عطية (٤/ ٥٣٦)، شفاء العليل لابن القيم (١/ ١٢٦).

(٣) معاني القرآن للنحاس (٥/ ٢٠١).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

[١٣٤] وقال آخرون: «علىٰ علم من الله أني له أهل».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام ابن أبي حاتم في تفسيره (٩/٣٠١٢): حدثنا عبد الله بن سليمان، ثنا الحسين بن علي، ثنا عامر بن الفرات، ثنا أسباط، عن السُّدِّي، قال: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القَصَص: ٧٨]، «عِلْمُ الله أني أهل لذلك».

التخريج:

* لم أقف عليه عند غير ابن أبي حاتم.

الدراسة:

هذا الأثر يرويه عبد الله بن سليمان وهو ابن أبي داود السجستاني، عن الحسين بن علي بن مهران، عن عامر بن الفرات، عن أسباط بن نصر، عن إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي.

وابن أبي داود ثقة، والحسين بن علي بن مهران وعامر بن الفرات الذهلي مستورا الحال، وأسباط بن نصر صدوق كثير الخطأ[(١)].

والإسناد فيه ضعف، إلا أن ابن أبي حاتم أكثَرَ من رواية تفسير السُّدِّي بهذا الإسناد، وذكر في مقدمة تفسيره أنه تحرىٰ تخريج التفاسير بأصح الأخبار سندًا[(٢)]، مما يدل علىٰ أنه معتبر في باب التفسير.

والخلاصة: أن الأثر مع ضعف إسناده إلا أنه مقبول في باب التفسير.

والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ أبهم قائل هذا الأثر، ولم ينسبه للسدي، وذلك أن جماعة

---

(١) الجرح والتعديل (٣/٥٦)، الثقات (٨/٥٠١)، تاريخ أصبهان (١/٣١٢، ٣٢٩)، لسان الميزان (٤/٤٩٠)، تقريب التهذيب (٣٢٣).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١/١٤).

من المفسرين أبهموا القائل وحكوه بنفس اللفظ الذي أورده المؤلف، ومن أوائلهم: الواحدي في «التفسير البسيط»، فقال: «وقال آخرون: ...» وذكر العبارة نفسها، ووافقه بهذه الصياغة جماعة منهم ابن القيم في «شفاء العليل»[1]، ولعل المؤلف رحمه الله استفاده من ابن القيم، كما سبق في الأثر السابق، وسيأتي في الأثر التالي.

وقول الواحدي: «وقال آخرون» يعني بهم: جماعة من المفسرين علىٰ رأسهم السُّدِّي، ومنهم الطبري والثعلبي شيخ الواحدي، فكلاهما ممن نص علىٰ هذه العبارة «علىٰ علم من الله بأني له أهل»، قالوها تفسيرًا للآية من عندهم دون نسبة لأحد، غير أن الطبري أورد بعد ذلك تفسير قتادة علىٰ أنه بنحوٍ مما قال، كما سبق توجيه الطبري لقول قتادة -وهو الأثر الذي قبل هذا الأثر محل الدراسة-، والله أعلم[2].



(١) التفسير البسيط للواحدي (١٩/ ٣٢٠)، شفاء العليل (١/ ١٢٦).

(٢) تفسير الطبري (٢٠/ ٢٢١)، تفسير الثعلبي (٢٣/ ٧٥).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٣٥] وهذا معنىٰ قول مجاهد: «أوتيته علىٰ شرف».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام الطبري في تفسيره (٢٠/ ٢٢١): حدثني محمد بن عمرو، قال: ثنا أبو عاصم، قال: ثنا **عيسىٰ**، وحدثني الحارث، قال: ثنا الحسن، قال: ثنا **ورقاء**، جميعًا عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قوله: ﴿إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا﴾، قال: «أعطيناه»، وقوله: ﴿أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ﴾ [الزُّمَر: ٤٩]، «أي: علىٰ شرفٍ أعطانيه».

التخريج:

* أخرجه **محمد بن يوسف الفريابي** في تفسيره [كما في تغليق التعليق (٤/ ٢٩٨)، والدر المنثور (١٢/ ٦٧٠)]،

- وأبو القاسم عبد الرحمن بن الحسن الهمداني القاضي في «تفسير مجاهد» (ص٥٧٩-٥٨٠)، من طريق **آدم بن أبي إياس**،

كلاهما (الفريابي، وآدم)، عن ورقاء بن عمر اليشكري، به بمثله.

الدراسة:

هذا الأثر يرويه ابن أبي نجيح، عن مجاهد، ورواه عن ابن أبي نجيح: عيسىٰ بن ميمون الجُرَشي، وورقاء بن عمر، وهو من جملة تفسير ابن أبي نجيح المشهور الذي يرويه عن مجاهد، ورواه عن ابن أبي نجيح جماعة من الثقات، وسبق الكلام علىٰ تفسيره مفصلًا، وخلاصة ذلك: أن تفسير ابن أبي نجيح، عن مجاهد، مقبول في الجملة، مع أن ابن أبي نجيح لم يسمع التفسير من مجاهد، إنما أخذه من كتاب القاسم بن أبي بَزَّة، والقاسم بن أبي بَزَّة ثقة(١).

(١) في دراسة الطريق الرابع من الأثر رقم (٩٧)، والأثر رقم (١١٠)، ورقم (١١٤)، ورقم (١٣١)، =

وكتاب «تفسير مجاهد» الذي يرويه أبو القاسم الأصبهاني سبق بيان حاله، وأنه لم يسمعه أبو القاسم الأصبهاني من شيخه الذي يرويه عنه وهو إبراهيم بن الحسين بن ديزيل[(١)].

وعلق البخاري القول الأول منهما، وهو قول مجاهد: ﴿خَوَّلْنَٰهُ﴾: «أعطيناه»، علقه عن مجاهد مجزومًا به[(٢)].

والخلاصة: أن أثر مجاهد مقبول في التفسير، وهو من جملة تفسيره الذي رواه عنه ابن أبي نجيح وغيره، والله أعلم.

وقول المؤلف ﷺ: «وهذا معنىٰ قول مجاهد»، يعني: أن قول الآخرين -وعلىٰ رأسهم السُّدِّي- الذي سبق قبل هذا الأثر هو موافق لمعنىٰ قول مجاهد هذا.

وكأن المؤلف أخذ هذا من ابن القيم، وسبق أنه استفاد منه الأثرين السابقين، قال ابن القيم في الكلام علىٰ الآيتين: «قال البغوي: علىٰ علم من الله أني له أهل، وقال مقاتل: علىٰ خيرٍ عَلِمه الله عندي، وقال آخرون: علىٰ علم من الله أني له أهل، ومضمون هذا القول: أن الله آتانيه علىٰ علمه بأني أهله، وقال آخرون: بل العلم له نفسه، ومعناه: أوتيته علىٰ علم مني بوجوه المكاسب، قاله قتادة وغيره، وقيل: المعنىٰ: قد علمتُ أني لَمَّا أوتيتُ هذا في الدنيا فلي عند الله منزلة وشرف، وهذا معنىٰ قول مجاهد: "أوتيته علىٰ شرف"»[(٣)].

= وسبق تعيين عيسىٰ بن ميمون الذي يروي عنه أبو عاصم التفسير بأنه الجُرَشي في دراسة الأثر رقم (٩٢).

(١) في دراسة الأثر رقم (٥٥).

(٢) صحيح البخاري (كتاب التفسير/ سورة الزمر)، وذكر السيوطي في الدر المنثور (١٢/ ٦٧٠) عبد بن حميد، وابن المنذر، فيمن أخرجوا الأثر، وجعل القولين في سياق واحد، كأن إسنادهما واحد عندهم جميعًا كما هو عند الطبري.

(٣) تفسير البغوي (٧/ ١٢٤)، شفاء العليل (١/ ١٢٦-١٢٧)، وكلام البغوي مأخوذ من كلام الثعلبي كما سبق ذكره في الأثر السابق.

ويظهر أن القيم أراد حشد ما قيل في الآية ولم يقصد تحرير الأقوال، لأن قول البغوي مطابق لقول الآخرين الذين ذكرهم فيما بعد، والمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لخص ذلك بأن قول مجاهد هو معنىٰ قول السُّدِّي في جماعة آخرين، لكن ظاهر كلام ابن القيم يريد من قوله: «وهذا معنىٰ قول مجاهد» يعني به القول الأخير الذي ذكره: «وقيل: المعنىٰ: قد علمتُ أني لَمَّا أوتيتُ هذا في الدنيا فلي عند الله منزلة وشرف»، والله أعلم.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٣٦] وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن ثلاثةً من بني إسرائيل: أبرص، وأقرع، وأعمىٰ . . .» الحديث، أخرجاه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٣٤٦٤): حدثني محمد، حدثنا عبد الله بن رجاء، أخبرنا همام، عن إسحاق بن عبد الله، قال: أخبرني عبد الرحمن بن أبي عمرة، أن أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حدثه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: **«إن ثلاثة في بني إسرائيل: أبرص، وأقرع، وأعمىٰ، بدا لله عز وجل أن يبتليهم فبعث إليهم ملكًا، فأتىٰ الأبرصَ فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: لونٌ حسنٌ، وجلدٌ حسنٌ، قد قَذِرَني الناس، قال: فمسحه فذهب عنه، فأُعطي لونًا حسنًا وجلدًا حسنًا، فقال: أي المال أحب إليك؟ قال: الإبل** -أو قال: **البقر**، هو شك في ذلك، إن الأبرص والأقرع قال أحدهما: الإبل، وقال الآخر: البقر- **فأُعطي ناقةً عُشَراء فقال: يبارك لك فيها، وأتىٰ الأقرعَ فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: شعرٌ حسنٌ، ويذهب عني هذا، قد قَذِرَني الناس، قال: فمسحه فذهب وأُعطي شعرًا حسنًا، قال: فأي المال أحب إليك؟ قال: البقر، قال: فأعطاه بقرةً حاملًا، وقال: يبارك لك فيها، وأتىٰ الأعمىٰ فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: يرد اللهُ إلي بصري فأبصر به الناس، قال: فمسحه فرد الله إليه بصره، قال: فأي المال أحب إليك؟ قال: الغنم، فأعطاه شاةً والدًا، فأُنْتِجَ هذان ووَلَّدَ هذا، فكان لهذا واد من إبل، ولهذا واد من بقر، ولهذا واد من غنم، ثم إنه أتىٰ الأبرصَ في صورته وهيئته فقال: رجل مسكين، تقطعت بي الحبالُ في سفري، فلا بلاغَ اليومَ إلا بالله ثم بك، أسألك بالذي أعطاك اللون الحسن والجلد الحسن والمال بعيرًا أتبلغ عليه في سفري، فقال له: إن**

الحقوق كثيرة، فقال له: كأني أعرفك، ألم تكن أبرص يَقْذَرُك الناسُ، فقيرًا فأعطاك الله؟ فقال: لقد ورثتُ لكابر عن كابر، فقال: إن كنتَ كاذبًا فصيرك اللهُ إلىٰ ما كنتَ، وأتىٰ الأقرعَ في صورته وهيئته فقال له مثل ما قال لهذا، فرد عليه مثل ما رد عليه هذا، فقال: إن كنتَ كاذبًا فصيرك اللهُ إلىٰ ما كنتَ، وأتىٰ الأعمىٰ في صورته فقال: رجل مسكين وابن سبيل وتقطعت بي الحبال في سفري، فلا بلاغَ اليومَ إلا بالله ثم بك، أسألك بالذي رد عليك بصرك شاةً أتبلغ بها في سفري، فقال: قد كنتُ أعمىٰ فرد الله بصري، وفقيرًا فقد أغناني، فخذ ما شئت، فوالله لا أجهدك اليوم بشيء أخذتَه لله، فقال: أمسك مالك فإنما ابتليتم، فقد رَضي اللهُ عنك وسخط علىٰ صاحبيك».

التخريج:

* أخرجه البخاري (٣٤٦٤، ٦٦٥٣)، من طريق **عمرو بن عاصم الكلابي**،

- ومسلم (٢٩٦٤)، عن **شيبان بن فروخ**،

كلاهما (عمرو بن عاصم، وشيبان بن فروخ)، عن همام بن يحيىٰ، به بنحوه،

ولفظهما: «**أراد الله أن يبتليهم فبعث إليهم ملكًا** . . .» الحديث.

الدراسة:

الحديث متفق عليه.

ومحمد شيخ البخاري هو الذهلي فيما يظهر، فقد رواه مكي بن عبدان، وموسىٰ بن العباس الجويني، كلاهما عن محمد بن يحيىٰ الذهلي به، وجزم أبو نعيم الأصبهاني بأنه الذهلي، وجوزه البَرقاني، وأبو ذر الهروي، وأبو علي الجياني، ولم يذكروا غيره[١].

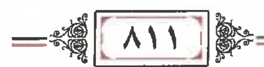
---

(١) تقييد المهمل (٣/١٠٤٥)، مقدمة فتح الباري (ص٢٣٧)، فتح الباري (٦/٥٠١).

ورواه محمد بن إسماعيل الصائغ، عن عبد الله بن رجاء، بنفس اللفظ: «**بدا لله أن يبتليهم**»[(١)]، فالظاهر أن هذا اللفظ من عبد الله بن رجاء رواه بالمعنىٰ، ورواه عمرو بن عاصم، وشيبان بن فروخ، بلفظ: «**أراد الله أن يبتليهم**»، وهو أصح، مع أن عبد الله بن رجاء رُوِي عنه اللفظ الثاني أيضًا[(٢)]، والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ ساق الحديث علىٰ لفظ مسلم، وأشار إلىٰ ذلك الشيخ سليمان بن عبد الله[(٣)]، وليس بينهما كبير اختلاف، والله أعلم.



(١) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٦٩).
(٢) مسند البزار (٨٠٩٧)، تاريخ جرجان (ص٤٦٥-٤٦٦).
(٣) حاشية كتاب التوحيد للشيخ سليمان بن عبد الله (ص١٧٧).



باب قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ الآية

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٣٧] وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الآية قال: «لما تغشاها آدم حملتْ، فأتاهما إبليس . . .» الحديث، رواه ابن أبي حاتم.

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٣٤): حدثنا علي بن الحسين، ثنا محمد بن علي بن حمزة، ثنا حبان، عن عبد الله بن المبارك، عن شَريك، عن خُصَيف، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، في قوله: (فلما آتاهما صالحًا جعلا له شِرْكًا[1] فيما آتاهما) [الأعراف: ١٨٩-١٩٠]: «قال الله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾ آدمُ ﴿حَمَلَتْ﴾ أتاهما إبليس، فقال: إني صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة، لتطيعني أو لأجعلَنَّ لها قرنَي أيِّل فيخرج من بطنك فيشقه، ولأفعلن ولأفعلن -يخوفهما-، سمِّياه عبدَ الحارث، فأبيا أن يطيعاه، فخرج ميتًا، ثم حملت -يعني الثانية- فأتاهما أيضًا فقال: أنا صاحبكما الذي فعلت ما فعلت، لتفعلنّ أو لأفعلنّ ولأفعلنّ -يخوفهما-، فأبيا أن يطيعاه، فخرج ميتًا، ثم حملت

(١) هكذا في مخطوطة تفسير ابن أبي حاتم (مجلد٣: ل٢١٥/ب)، وهي قراءة أهل المدينة، ومكة، وبعض قراء الكوفة، وهي قراءة نافع، وشعبة عن عاصم من السبعة، وستأتي هذه القراءة عن سعيد بن جبير في دراسة طريقه، وعن قتادة في الأثر التالي الذي ذكره المؤلف، تفسير الطبري (١٠/ ٦٣٠)، السبعة لأبي بكر بن مجاهد (ص٢٩٩).

الثالثة، فأتاهما أيضًا فذكر لهما، فأدركهما حبُّ الولد فسمَّيَاه عبد الحارث، فذلك قوله: (جعلا له **شِرْكًا** فيما آتاهما)».

التخريج:

* أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٣١) بنفس الإسناد مختصرًا، مقتصرًا علىٰ أوله.

* وأخرجه سعيد بن منصور في التفسير (٩٧٣)، وابن الجوزي في «المنتظم» (١/ ٢١٩)، وأبو الحسن المعافري في «أخبار حواء» (مخطوط: ل٨/ ب)[1]، من طريق **عَتَّاب بن بَشير الجزري،**

- وأبو الحسن المعافري في «أخبار حواء» (مخطوط: ل٨/ ب)، من طريق **يحيىٰ بن اليمان،**

كلاهما (عتاب، ويحيىٰ بن اليمان)، عن خُصَيف بن عبد الرحمن الجزري، به بنحوه،

زاد عتاب في إسناده مع سعيد بن جبير: مجاهدًا وعكرمة، ثلاثتهم عن ابن عباس[2]،

واختصره يحيىٰ بن اليمان ولفظه: عن ابن عباس: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ قال: «في التسمية».

* وأخرجه الطبري في تفسيره (١٠/ ٦٢٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٣٢)، من طريق **سالم بن أبي حفصة،**

---

(١) هو جزء ضمن أحد عشر جزءًا في تراجم مفرقة أكثرها لِنساء، يرويها أبو الحسن المعافري، عن أبي محمد القاسم بن عساكر، وغيره، عن أبي القاسم بن عساكر مما أودعه في «تاريخ دمشق»، والقدر الذي فيه ترجمة حواء من «تاريخ دمشق» سَقَط فيما سقط من النسخِ المعتَمَدِ عليها في نشرات التاريخ.

(٢) لم يُذكر عكرمة في رواية سعيد بن منصور في أول الإسناد، ولكنه ذُكر في آخره، وهو مذكور في أوله وآخره من رواية الحسن بن موسىٰ الأشيب، عن عتّاب، عند ابن الجوزي وأبي الحسن المعافري.

- والطبري في تفسيره (١٠/ ٦٢٧)، وابن الجوزي في «المنتظم» (١/ ٢١٩)، وأبو الحسن المعافري في «أخبار حواء» (مخطوط: ل٨/ ب)، من طريق **عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزمي**،

- والطبري في تفسيره (١٠/ ٦٢١)، من طريق **عبد الملك بن جريج**،

ثلاثتهم (سالم بن أبي حفصة، وعبد الملك بن أبي سليمان، وابن جريج)، عن سعيد بن جبير موقوفًا عليه، بنحوه، لم يذكروا ابن عباس.

* وأخرجه ابن سعد في الطبقات (١/ ١٨-٢١)، من طريق **أبي صالح باذام**،

- والطبري في تفسيره (١٠/ ٦٢٤)، من طريق **عكرمة مولىٰ ابن عباس**،

- والطبري في تفسيره (١٠/ ٦٢٤)، من طريق **عطية بن سعد العوفي**،

- والطبري في تفسيره (١٠/ ٦٢٤)، من طريق **عبد الملك بن جريج**،

- وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٣٣)، من طريق **مجاهد بن جبر**،

- خمستهم (باذام، وعكرمة، وعطية العوفي، وابن جريج، ومجاهد)، عن ابن عباس، بنحوه،

إلا أنه في رواية مجاهد: عن ابن عباس، عن أبي بن كعب من قوله.

الدراسة:

هذا الأثر يُروىٰ عن ابن عباس من ستة طرق:

❖ الطريق الأول (طريق سعيد بن جبير):

هذا الطريق يرويه: خُصَيف بن عبد الرحمن الجزري، عن سعيد بن جبير، واختُلف فيه عن خُصَيف، وعن سعيد بن جبير:

فأما الاختلاف عن خُصَيف فعلىٰ وجهين:

الأول: خُصَيف، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وهذه رواية: شريك بن عبد الله، ويحيىٰ بن اليمان.

الثاني: خُصَيف، عن سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، عن ابن عباس.

وهذه رواية: عتاب بن بَشير.

والصحيح عن خُصَيف هو الوجه الأول، من غير ذكر مجاهد وعكرمة في الإسناد، ففي رواية عتاب عن خُصَيف بعض المناكير، سئل أحمد: أيما أحب إليك في خُصَيف، عتاب بن بشير، أو مروان بن شجاع؟ فقال: «عتاب بن بشير أحاديثه أحاديث مناكير»، ونحوُه عن أبي زرعة: أن أحاديث عتاب عن خُصَيف فيها مناكير، ويحتمل أن يكون الوجه الثاني صحيحًا، وأن هذا اضطرابٌ من خُصَيف، فعتاب بن بشير كان راوية خُصَيف، قال أحمد: «أحاديث عتاب عن خُصَيف منكرة»، وقال: «وما أرىٰ إلا أنها من قِبَل خُصَيف»، وقال أيضًا عن خُصَيف: «مضطرب الحديث»، وقال: «خُصَيف شديد الاضطراب في المسند»[(١)].

وأما الاختلاف عن سعيد بن جبير فعلىٰ وجهين أيضًا:

الأول: عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وهذه رواية: خُصَيف بن عبد الرحمن الجزري.

الثاني: عن سعيد بن جبير من قوله.

وهذه رواية: سالم بن أبي حفصة، وعبد الملك بن أبي سليمان، وابن جريج.

والوجه الثاني أصح عن سعيد بن جبير، فمن رواته عبد الملك بن أبي سليمان، وهو ثقة سمع سعيد بن جبير، وسالم بن أبي حفصة فيه ضعف

(١) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٣٣١، ٤٩٢٦)، سؤالات البرذعي (٢/ ٣٧٧)، سؤالات الآجري لأبي داود (١٧٩١)، الجرح والتعديل (٧/ ١٣)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٨).

ويُعتبر حديثه، وسمع هذا الأثر من سعيد بن جبير، وأما ابن جريج فمع ثقته لم يلقَ سعيد بن جبير[١].

وأما خُصَيف بن عبد الرحمن الجزري راوي الوجه الأول فتقدم بعض الكلام فيه، وأن فيه ضعفًا واضطرابًا، وقال فيه ابن حبان: «كان يخطئ كثيرًا فيما يروي، وينفرد عن المشاهير بما لا يُتابَع عليه، وهو صدوق في روايته، إلا أن الإنصاف في أمره: قبولُ ما وافق الثقات من الروايات، وتركُ ما لم يتابع عليه، وإن كان له مدخل في الثقات»[٢].

وخلاصة هذا الطريق: أنه صحيح عن سعيد بن جبير موقوفًا عليه، دون ذكر ابن عباس.

❖ وأصح الطرق عن سعيد بن جبير: ما رواه عثمان بن أبي شيبة -وهو عند أبي الحسن المعافري-، عن يعلىٰ بن عبيد، عن عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزمي، قال: قال رجل لسعيد بن جبير: يا أبا عبد الله، أشرك آدم؟ قال: «**معاذ الله أن نقول أشرك آدم**، إنما ذكر الله في كتابه: (فلما آتاهما صالحًا جعلا له **شِرْكًا** فيما آتاهما) [الأعراف: ١٩٠]، لأن حواء لما حملت فأثقلت آتاها إبليس فقال لها: أرأيتِ هذا الذي في بطنك مِنْ أين يخرج؟ أَمِنْ فيك، أم مِنْ منخرك، أم مِنْ أذنيك؟ أرأيتِ إن خرج صحيحًا سويًا لم يضرك أتطيعانني في اسمه؟ قالت: نعم، فلما ولدت قال: سمِّيَاه عبد الحارث، فسمَّيَاه عبد الحارث»، وبنحوه لفظ جرير بن عبد الحميد، ومحمد بن فضيل، عن عبد الملك، وزاد جرير في آخره: «فإنما كان شِرْكُه في الاسم».

وبنحوه لفظ سالم بن أبي حفصة، وابن جريج، عن سعيد بن جبير، وفي

---

(١) العلل لابن المديني (ص٤٤)، التاريخ الكبير (٥/ ٤١٧)، الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٦)، تهذيب التهذيب (١/ ٦٧٥).

(٢) المجروحين (١/ ٢٨٧)، تهذيب الكمال (١٦٩٣).

لفظهما: «فذكرتْ ذلك لآدم ﷺ، فقال: هو صاحبنا الذي قد أخرجنا من الجنة»، وفي لفظ سالم بن أبي حفصة: أن حواء رأته في المنام.

وبذلك يتبين أن الصحيح أن إبليس لم يقل لهم: «إني صاحبكما الذي أخرجتكما من الجنة»، وأن ذلك وَهْمٌ من خُصَيف، وسيأتي في بعض الطرق الأخرىٰ أيضًا مخالفة خُصَيف في هذه اللفظة، وإنما بينت ذلك لأن هذه اللفظة اتُّخِذَت سببًا لنقد القصة من أصلها.

وروىٰ خالد بن عبد الله الطحان، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله تعالىٰ: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، قال: «ما أشرك آدم، إن أولها شكر، وإن آخرها مَثَل»[(١)]، وعطاء بن السائب اختلط في آخر عمره اختلاطًا شديدًا، ونص أحمد علىٰ نكارة روايته عن سعيد بن جبير بعد اختلاطه، وأنه كان يرفع عنه أشياء لم يكن يرفعها، وقال أبو حاتم نحو ذلك، وخالد الطحان ممن سمع منه بعد الاختلاط[(٢)].

والأثر الأول أصح وأثبت عن سعيد بن جبير، وسبق عنه أنه ينفي أن يكون آدم أشرك، مع أنه يفسر الآية بهذه القصة، وسيأتي عن عكرمة نحو ذلك أيضًا.

❖ **الطريق الثاني (طريق أبي صالح باذام):**

وهذا الطريق يرويه هشام بن محمد بن السائب الكلبي، عن أبيه، عن أبي صالح باذام.

ومحمد بن السائب الكلبي، وابنه هشام، متروكان[(٣)]، وهذا الأثر هو

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٣٣) وفيه سقطٌ صوابُه من المخطوطة (مجلد٣: ل٢١٥/ب)، وينظر الدر المنثور (٦/ ٧٠٥).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٣).

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٢٧٠)، لسان الميزان (٨/ ٣٣٨)، تهذيب التهذيب (٣/ ٥٦٩).

ضمن أثر مطول جدًا في قصة آدم، كله عن أبي صالح، عن ابن عباس، وهذا دال علىٰ تركيبه بهذا الإسناد، فهذا الطريق موضوع.

❖ **الطريق الثالث (طريق عكرمة مولىٰ ابن عباس):**

واختُلف عن عكرمة في هذا الحديث علىٰ وجهين:

الأول: عن عكرمة، عن ابن عباس.

وهذه رواية: داود بن الحصين، رواه الطبري، عن محمد بن حميد، عن سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن داود بن الحصين.

الثاني: عن عكرمة، من قوله.

وهذه رواية: الزبير بن الخِرِّيت[(١)].

والصحيح عن عكرمة الوجه الثاني، فإن الزبير بن الخِرِّيت ثقة، سمع من عكرمة، وأما الوجه الأول فقد نص ابن المديني، وأبو داود، علىٰ نكارة حديث داود بن الحصين عن عكرمة[(٢)]، زيادة علىٰ ما في الإسناد إلىٰ داود بن الحصين من إشكالات، منها عنعنة محمد بن إسحاق، وضعف محمد بن حميد الرازي شيخ الطبري، اتهمه أبو حاتم وغيره، وذكر له أبو حاتم قصةً في سرقتِه أحاديثَ عن سلمة بن الفضل[(٣)].

وسبق في الطريق الأول أن عتاب بن بشير رواه عن خُصَيف، عن سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، وأنه خولف في زيادة «مجاهد، وعكرمة» في الإسناد، ولا يصح عن عكرمة من طريق خُصَيف.

(١) ورواه عن الزبير: هارون النحوي، وما قبل هارون النحوي سقط من النسخ، واستظهر محمود شاكر أن الطبري يرويه عن المثنىٰ بن إبراهيم الآملي، عن مسلم بن إبراهيم، عن هارون، فقد روىٰ الطبري بهذا الإسناد غيرَ ما أثر، تفسير الطبري «ت: شاكر» (١٣/ ٣١١)، «ط: هجر» (١٠/ ٦٢٥).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٩)، تقريب التهذيب (٢٠٠٤).

(٣) أسئلة البرذعي (٢/ ٧٤٠)، الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٢)، تقريب التهذيب (٥٨٧١).

وخلاصة هذا الطريق: أن الصحيح فيه أنه عن عكرمة من قوله، وهو صحيح عنه.

ولفظ الزبير بن الخِرِّيت، عن عكرمة قال: «**ما أشرك آدم ولا حواء**، وكان لا يعيش لهما ولد، فأتاهما الشيطان فقال: إن سَرَّكما أن يعيش لكما ولد فسمِّياه عبد الحارث، فهو قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ [الأعراف: ١٩٠]».

❖ الطريق الرابع (طريق عطية العوفي):

وهذا يرويه الطبري عن محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي، عن أبيه سعد بن محمد بن الحسن، عن عمه الحسين بن الحسن بن عطية، عن أبيه الحسن بن عطية، عن أبيه عطية بن سعد العوفي.

وهذا الإسناد يُروىٰ به تفسير عطية العوفي عن ابن عباس، ورجال الإسناد ضعفاء، قال البيهقي: «تفسير عطية العوفي برواية أولاده عنه، وهو إسناد ضعيف»، وذكر ابن رجب عطية العوفي وأولاده في «البيوت الضعفاء»، إلا أنه صالح للاعتبار في باب التفسير، قال ابن عبد الهادي: «هذا الإسناد مشهور، وإن كان في بعض رواته كلام، وقد روىٰ نسخة عن ابن عباس، يرويها ابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما»(١).

وعطية العوفي رماه ابن حجر بـ«التدليس القبيح»، ومستنده -فيما وقفت عليه- قول أحمد: «بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: "قال أبو سعيد"»، وروىٰ أحمد بإسناده إلىٰ الكلبي أنه قال: «كناني عطية أبا سعيد»(٢).

---

(١) معرفة السنن للبيهقي (١٣٠٠٧)، شرح علل الترمذي (٢/ ٧٩١)، تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٥/ ٤٦).

(٢) العلل لأحمد (١٣٠٦، ١٣٠٧)، الكامل (٧/ ٨٤) تقريب التهذيب (٤٦٤٩)، تعريف أهل التقديس (١٢٢).

لكنَّ هذا مختص بتدليس الشيوخ، فقد ذكره الخطيب البغدادي في هذا الباب، وهو خاص أيضًا -بصورة أضيق- بما رواه عطية «عن أبي سعيد» في التفسير، خصصه بذلك ابن رجب، مع أن ابن رجب يشكك أصلًا في هذه الحكاية، فقال بعدما أوردها: «لكنَّ الكلبي لا يُعتَمد علىٰ ما يرويه، وإن صحت هذه الحكاية عن عطية فإنما تقتضي التوقف فيما يحكيه عطية عن أبي سعيد من التفسير خاصة»(١)، وعطية هنا يروي هذا الأثر «عن ابن عباس»، فلا يرد الطعن فيه بتدليس عطية.

وخلاصة هذا الطريق: أنه ضعيف الإسناد، وصالح للاعتبار.

❖ الطريق الخامس (طريق ابن جريج):

وهذا يرويه الحسين بن داود سُنَيد، عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج.

وتقدم الكلام في رواية سُنَيد، عن حجاج بن محمد، وما فيها من كلام بسبب تلقينه إياه، إلا أن تلقينه كان فيما رواه ابن جريج بصيغة صريحة بالانقطاع، فلقنه سُنَيدٌ أن يرويه بالعنعنة(٢)، والأثر هنا منقطع علىٰ كل حال، لأن ابن جريج لم يُدرك ابن عباس(٣)، فلا تؤثر رواية سُنَيد له، فهو صحيح إلىٰ ابن جريج، إلا أنه منقطع عن ابن عباس.

وسبق أن ابن جريج حكىٰ هذه القصة عن سعيد بن جبير وهو لم يلقه، وحكاه هنا عن ابن عباس، وكان ابن جريج من أعلم الناس بعلم ابن عباس وأصحابه كما ذكر ذلك ابن المديني(٤).

---

(١) الكفاية (٢/ ١٥٧)، شرح علل الترمذي (٢/ ٦٩١).
(٢) في دراسة أثر مجاهد برقم (١١٣).
(٣) ولد ابن جريج في حدود سنة ٨٠هـ، وتوفي ابن عباس سنة ٦٨هـ، الطبقات لابن سعد (٨/ ٥٤)، تقريب التهذيب (٣٤٣١، ٤٢٢١).
(٤) علل ابن المديني (ص٤٤، ٤٧).

واللفظ الذي ساقه ابن جريج: عن ابن عباس قال: «لما وُلد له أولُ ولد أتاه إبليس فقال: إني سأنصح لك في شأن ولدك هذا تُسَمِّيه عبدَ الحارث، فقال آدم: أعوذ بالله من طاعتك، قال ابن عباس: وكان اسمه في السماء الحارث، قال آدم: أعوذ بالله من طاعتك، إني أطعتك في أكل الشجرة، فأخرجتني من الجنة، فلن أطيعك، فمات ولده، ثم وُلد له بعد ذلك ولد آخر، فقال: أطعني وإلا مات كما مات الأول، فعصاه، فمات، فقال: لا أزال أقتلهم حتىٰ تُسَمِّيه عبدَ الحارث، فلم يزل به حتىٰ سماه عبد الحارث، فذلك قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ [الأعراف: ١٩٠]، أشركه في طاعته في غير عبادة، ولم يشرك بالله، ولكن أطاعه».

وخلاصة هذا الطريق: أنه صحيح إلىٰ ابن جريج، ومنقطع بين ابن جريج وابن عباس.

❖ **الطريق السادس (طريق مجاهد):**

وهذا يرويه أبو حاتم الرازي، عن أبي الجُمَاهر محمد بن عثمان، عن سعيد بن بشير الواسطي، عن عقبة، عن قتادة، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب من قوله.

ولفظه: «لما حملت حواء أتاها الشيطان، فقال: أتطيعيني ويسلم لك ولدك؟ سمِّيه عبدَ الحارث، فلم تفعل فولدت فمات، ثم حملت، فقال لها مثل ذلك، فلم تفعل، ثم حملت الثالث فجاءها فقال: إن تطيعيني يسلم، وإلا فإنه يكون بهيمة، فهَيَّبَهما فأطاعا».

وروىٰ أحمد بن محمد بن يحيىٰ بن حمزة الحضرمي، عن أبي الجُمَاهر محمد بن عثمان، عن سعيد بن بشير، عن عمران القطان، عن عقبة، عن قتادة، عن أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير، عن سمرة بن جندب،

قال: «سمَّيَاه عبدَ الحارث في قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَآۚ﴾ [الأعراف: ١٩٠]»[(١)]، وأحمد بن محمد بن يحيىٰ بن حمزة متكلم فيه[(٢)].

ولفظ الأثرين مختلف، فكأن كلا الأثرين كانا عند أبي الجُمَاهر، عن سعيد بن بشير، وسيأتي أن الأثر الثاني محفوظ عن أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير من غير طريق قتادة.

وسعيد بن بشير مولىٰ بني نصر ضعيف[(٣)]، وعقبة شيخه في الأثر الأول وشيخ عمران القطان في الأثر الثاني لم يتبين لي من هو، وهناك أكثر من عقبة في هذه الطبقة ذُكِرت له رواية عن قتادة، وكلهم ضعفاء أو مجاهيل، مثل عقبة بن عطية الرِّفَاعي، وعقبة بن عبد الله العنزي، وعقبة بن عبد الله الأصم[(٤)].

ولم يسمع قتادة من مجاهد شيئًا، نص علىٰ ذلك ابن المديني، وأحمد، والبرديجي[(٥)].

ففي إسناده إلىٰ قتادة ضعف، وإلىٰ مجاهد ضعفٌ زائد بالانقطاع.

❖ وقد رُوي هذا الأثر عن قتادة، وعن مجاهد، علىٰ أوجه أخرىٰ:

فأما قتادة فرُوي عنه علىٰ وجهين آخرين غير الوجهين المتقدمين:

الأول: يُروىٰ عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، عن النبي ﷺ، بنحو اللفظ الأول من دراسة الطريق السادس هذا.

---

(١) مسند الشاميين (٢٧٩٣).

(٢) لسان الميزان (١/ ٦٥٠، ٧/ ٥٧٧).

(٣) تقريب التهذيب (٢٢٨٩).

(٤) التاريخ الكبير (٦/ ٤٤٢)، الجرح والتعديل (٦/ ٣١٥)، الضعفاء للعقيلي (٣/ ٣٥٣)، تهذيب الكمال (٣٩٧٩).

(٥) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (١٨٠)، المراسيل لابن أبي حاتم (٦٢٧)، جامع التحصيل (ص٢٥٥).

رواه عنه: عمر بن إبراهيم العبدي، وتفرد به عن قتادة كما أشار لذلك الترمذي، والبزار، وابن عدي، وغيرهم، وهو يروي عن قتادة مناكير[(١)]، وسرقه سليمان الشاذكوني، فرواه عن محمد بن جعفر غُنْدَر، عن شعبة، عن قتادة، به مرفوعًا، وهو منكر من حديث غُنْدَر[(٢)].

وسيأتي أن هذا الأثر صحيح عن سمرة بن جندب موقوفًا عليه من طريق آخر.

والثاني: يُروىٰ عن قتادة من قوله، وهو الأثر التالي الذي ذكره المؤلف وستأتي دراسته، وهو أصح ما روي عن قتادة، وكان يقول فيه: «ذُكِرَ لنا أنه كان لا يعيش لهما ولد . . .».

❖ وأما مجاهد فروي عنه من قوله أيضًا:

فروىٰ عيسىٰ بن ميمون الجُرشي، وورقاء بن عمر، كلاهما عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠]، قال: «كان لا يعيش لآدم وامرأته ولدٌ، فقال لهما الشيطان: إذا وُلد لكما ولد فسمِّيَاه عبدَ الحارث، ففعلا وأطاعاه، فذلك قول الله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ الآية»، وسبقت دراسة تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد، وأنه مقبول عن مجاهد من أصح التفاسير عنه[(٣)].

وسبق في الطريق الأول أن عتاب بن بشير رواه عن خُصَيف، عن

---

(١) الترمذي (٣٠٧٧)، المسند (٢٠١١٧)، البزار (٤٥٨٠)، الطبري (١٠/٦٢٣)، تفسير ابن أبي حاتم (٥/١٦٣١)، الكامل (٦/٨٧).

(٢) الكامل لابن عدي (٤/٣٠٥).

(٣) تفسير الطبري (١٠/٦٢٦)، تفسير مجاهد (ص٣٤٨)، دراسة تفسير ابن أبي نجيح في دراسة الطريق الرابع من الأثر رقم (٩٧)، وسبق تعيين عيسىٰ بن ميمون الذي يروي عنه أبو عاصم التفسير بأنه الجُرَشي في دراسة الأثر رقم (٩٢).

سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة، وأنه خولف في زيادة «مجاهد، وعكرمة» في الإسناد، ولا يصح عن مجاهد من طريق خُصَيف.

وكأنّ هذا الأثر يُروىٰ عن أبي بن كعب من غير هذا الطريق، فقد أورد السيوطي أثرين عن أبي بن كعب بلفظين، الأول منهما مختصر من هذا اللفظ الذي سبق، وزاد في آخره: «فكان ذلك من وحي الشيطان وأمره»، وعزاه لعبد بن حميد، وأبي الشيخ، وعزا الثاني لعبد بن حميد، وأبي الشيخ أيضًا، مع ابن أبي حاتم[(١)] -الذي خرجتُ هذا الأثر من عنده-، وذلك مشعر بوجود طريق آخر عن أبي بن كعب، والله أعلم.

وخلاصة هذا الطريق: أنه مقبول عن مجاهد من قوله، ولم يصح عن مجاهد أنه رواه عن ابن عباس.

❖ وتلخص من الطرق السابق أن هذه القصة صحيحة عن سعيد بن جبير، وعكرمة، ومجاهد، من قولهم، وهؤلاء من خاصة تلاميذ ابن عباس، وسبق أيضًا أنه جاء عن ابن عباس من طريق عطية العوفي وهو إسناد ضعيف، بَيْد أنه معتبر في باب التفسير، وصح كذلك عن ابن جريج أنه حكاه عن ابن عباس، كما حكاه أيضًا عن سعيد بن جبير، وباجتماع هذه الأمور، يظهر لي إمكانية تحسين القصة عن ابن عباس، قال ابن كثير: «تلقىٰ هذا الأثر عن ابن عباس جماعة من أصحابه، كمجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، ومن الطبقة الثانية: قتادة، والسُّدِّي، وغير واحد من السلف، وجماعة من الخلف، ومن المفسرين من المتأخرين جماعات لا يحصون كثرة»[(٢)].

والخلاصة: أن أثر ابن عباس حسنٌ باجتماع عدة أمور، وهي مجيئُه من طريقٍ يُعتبر به في باب التفسير، واجتماع ثلاثة من تلاميذ ابن عباس علىٰ القول

---

(١) الدر المنثور (٦/ ٧٠٠).

(٢) تفسير ابن كثير (٦/ ٤٨٤)، علىٰ أن ابن كثير يذهب إلىٰ خلاف هذا القول، لكنَّ المراد: إثباته عن ابن عباس وأصحابه.

به، وحكاية ابن جريج هذا الأثر عن ابن عباس، وابنُ جريج عالم بأقوال ابن عباس وعلومه كما سبق، والله أعلم.

وقد صَحَّتْ هذه القصة مختصرة عن سمرة بن جندب رضي الله عنه، فروىٰ معتمر بن سليمان التيمي، وإسماعيل بن عُلَيَّة، كلاهما عن سليمان التيمي، عن أبي العلاء يزيد بن عبد الله الشِّخِّير، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: «سمىٰ آدمُ ابنَه عبدَ الحارث»، وإسناده صحيح، ورُوي عن معتمر بن سليمان مرفوعًا، والموقوف عنه أصح[١]، وسبق الكلام علىٰ ما روي عن سمرة بن جندب مرفوعًا في دراسة الطريق السادس.

❖ وفيما يتعلق بالانتقاد الموجه إلىٰ هذه القصة، والطعن عليها بالنكارة، فإن الباعث الأساس لإنكار من أنكر هذه القصة هو تنزيه الأنبياء عن الوقوع في الشرك، وهذا في الحقيقة راجع إلىٰ الإشكال في فهم كلام السلف حول هذه القصة، لأنه سبق أنه صح عن سعيد بن جبير، وعكرمة، وحكاه ابن جريج عن ابن عباس، أن آدم وحواء لم يقعَا في الشرك، وكان سعيد بن جبير يقول: «معاذ الله أن نقول: أشرك آدم»، فلا يصح أن يُحمل كلامهم علىٰ أنهم ينسبون آدم إلىٰ الوقوع في الشرك، لئلا يحملَ كلامُهم علىٰ أمرٍ هم ينصون علىٰ نفيه، فلا بد من تحرير مقصدهم، والبحث عن مرادهم، ودعوىٰ أنه مأخوذ من الإسرائيليات لا يبرر ذلك ولا يُخلِّص من هذا الإشكال، لأن الصحابة والتابعين قد ذكروا القصة تفسيرًا للآية، وحملوا معنىٰ الآية عليها.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام بعدما فسر الآية بهذه القصة: «فهل لأحدٍ يعرف اللهَ ودينَه أن يتوهم عليهما الإشراكَ بالله مع النبوةِ والمكانِ من الله، فقد سمىٰ فعلهما شركًا، وليس هو الشرك بالله»[٢].

---

(١) تفسير الطبري (١٠/ ٦٢٣-٦٢٤)، تفسير ابن كثير (٦/ ٤٨٢).

(٢) الإيمان (ص٨٧-٨٨).

وبناء علىٰ وجه الإنكار هذا عمد بعض العلماء إلىٰ استخراج أوجه أُخَر لنكارة القصة، وهذه الأوجه غالبًا ما تندفع عند جمع الألفاظ والمقارنة بينها، كما سبقت الإشارة إلىٰ ذلك في الطريق الأول عند بيان أحد هذه الأوجه ودفعه، وإذا نُظِرَ في ألفاظ القصة وأُخِذَ القدرُ المشتركُ بينها لم يكن هناك ما يستنكر منها.

وقد حكىٰ الطبري القولين في تفسير الآية، هذا القولَ وقولَ الحسن البصري، ثم رجَّح هذا القول وحكىٰ الإجماع عليه، وبيّن قبل ذلك وبعده أن الشرك في الاسم وليس في العبادة، فقال: «المعني بذلك آدم وحواء، لإجماع الحجة من أهل التأويل علىٰ ذلك»[1]، ولعل هذا علىٰ مذهب الطبري المشهور بعدم اعتبار مخالفة الواحد ناقضًا للإجماع.

وأما معنىٰ كلام أئمة السلف فهو علىٰ وجهين:

الوجه الأول: أنهم يحملون قوله تعالىٰ: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ علىٰ مطلق التشريك في أمر ما، بمعنىٰ أن آدم وحواء أطاعا الشيطان في تسمية ابنهما، فأشركا الشيطان في طاعةٍ لم يكن ينبغي أن يطيعا الشيطان فيها، ومن أصرح ما يدل علىٰ ذلك قول ابن عباس -في رواية ابن جريج عنه-: «أشركه في طاعته في غير عبادة، ولم يشرك بالله، ولكن أطاعه»، وقول قتادة -وسيأتي-: «فكان شركًا في طاعته، ولم يكن شركًا في عبادته»، وهذا ما يُسمىٰ شرك الطاعة.

والوجه الثاني: أن يكون المراد بقوله تعالىٰ: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ هو التعبيد لغير الله في الأسماء، كما سمىٰ آدم ابنه عبد الحارث، فإطلاق لفظ الشرك هو علىٰ التعبيد لغير الله، لا لمجرد الطاعة في هذا الأمر، وعلىٰ هذا الوجه يدل أحد ألفاظ أثر ابن عباس وهو قوله: «﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ في التسمية»، وقول سعيد بن جبير: «إنما كان شركه في الاسم»، وقول قتادة -

(١) تفسير الطبري (١٠/٦٢٩).

وسيأتي-: «فأشركا في الاسم، ولم يشركا في العبادة»، وغير ذلك من الآثار، وهذا الوجه هو مراد المؤلف في تبويب هذا الباب، وكلام السلف محتمل للأمرين، وبعضه إلىٰ الوجه الأول أقرب، وبعضه إلىٰ الوجه الثاني أقرب، والله أعلم.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٣٨] وله بسند صحيح: عن قتادة قال: «شركاء في طاعته، ولم يكن في عبادته».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٣٤): حدثنا محمد بن يحيىٰ، أنبأنا العباس بن الوليد، حدثنا يزيد بن زريع، عن سعيد، عن قتادة: «(فلما آتاهما صالحًا جعلا له **شِرْكًا**[١] فيما آتاهما) [الأعراف: ١٩٠]، فكان شِرْكًا في طاعته، ولم يكن شِرْكًا في عبادته».

التخريج:

* أخرجه الطبري في تفسيره (١٠/ ٦٢٦)، عن **بشر بن معاذ العقدي**، عن يزيد بن زريع، به بمثله وطوّله، ولفظه: «﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾ [الأعراف: ١٩٠]، ذُكِرَ لنا أنه كان لا يعيش لهما ولد، فأتاهما الشيطان، فقال لهما: سمِّياه عبدَ الحارث، وكان من وحي الشيطان وأمره، وكان شركًا في طاعته، ولم يكن شركًا في عبادته».

* وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٩٦٨)، والطبري في تفسيره (١٠/ ٦٢٥)، من طريق معمر بن راشد، عن قتادة، بنحوه، ولفظه: «... فأشركا في الاسم، ولم يشركا في العبادة».

الدراسة:

هذا الأثر يرويه سعيد بن أبي عروبة، ومعمر، كلاهما عن قتادة، ورواه عن سعيد بن عروبة: يزيد بن زريع، وهو من جملة تفسير قتادة الذي رواه عنه جماعة، ومن أصح طرقه: طريق يزيد بن زريع، عن سعيد بن أبي عروبة، عن

---

(١) هكذا في مخطوطة تفسير ابن أبي حاتم (مجلد٣: ل٢١٦/أ)، وسبق في نَصّ الأثر الماضي الكلامُ علىٰ هذه القراءة.

قتادة، إلا أن سعيد بن أبي عروبة لم يسمع التفسير من قتادة، وسبقت الإشارة إلىٰ ذلك، وأنه مقبول في باب التفسير وإن كان فيه انقطاع[١].

فالأثر مقبول عن قتادة، من أصح طرق التفسير إليه، ومضىٰ في الطريق السادس من الأثر السابق الإشارةُ إلىٰ الاختلاف علىٰ قتادة في هذا الحديث، وأن أصح طرقه عنه هذا الوجه.



(١) في دراسة أثر قتادة ضمن الرقم (١١٣)، والأثر رقم (١٣٠)، ورقم (١٣٣).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٣٩/ ١٤٠/ ١٤١] وله بسند صحيح: عن مجاهد في قوله: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، قال: «أشفقا ألّا يكون إنسانًا»، وذكر معناه عن الحسن، وسعيد، وغيرهما[١].

الأثر الأول (أثر مجاهد):

قال الإمام ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٣٣): حدثنا الأشج، حدثنا ابن يمان، عن سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: «أشفقَا ألّا يكونَ إنسانًا».

* لم أقف عليه عند غير ابن أبي حاتم.

الأثر الثاني (أثر الحسن البصري):

قال الإمام ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٣٣):

حدثنا أبي، حدثنا محمد بن عبد الأعلىٰ الصنعاني، حدثنا محمد بن ثور، عن معمر، قال: وقال الحسن: «﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾ قال: غلامًا».

* أخرجه **الطبري** في تفسيره (١٠/ ٦٢٠)، عن محمد بن عبد الأعلىٰ الصنعاني، به بمثله.

* وأخرجه **عبد الرزاق** في تفسيره (٩٨٣)، عن معمر بن راشد، به بنحوه.

الأثر الثالث (أثر سعيد بن جبير):

قال الإمام ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٣٣):

حدثنا محمد بن عمار، حدثنا عبيد الله بن محمد، حدثنا عبد الواحد،

(١) وضعت هذه الآثار في موضع واحد لحال سياق المؤلف، وسأورد إسناد كل واحد منها علىٰ حدة وأخرجه بعده مباشرة.

حدثنا سالم بن أبي حفصة، قال: سمعت سعيد بن جبير في هذه الآية: «﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾ مِثْلَ خَلْقِنا ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾».

* أخرجه الطبري في تفسيره (١٠/ ٦٢١-٦٢٢)، من طريق **عبد الملك بن جريج**، عن سعيد بن جبير، بنحوه، ولفظه: «﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾ شَبَهَنا، مِثْلَنا، ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا﴾ شَبَهَهُما، مِثْلَهُما».

الدراسة:

❖ **الأثر الأول (أثر مجاهد):**

هذا الأثر يرويه عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج، عن يحيىٰ بن اليمان، عن سفيان الثوري، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد.

ويحيىٰ بن اليمان يخطئ علىٰ الثوري، وقال أحمد: «روىٰ من التفسير عن الثوري عجائب»[١].

ويحتمل أن يكون أصل هذا الأثر راجعٌ إلىٰ أثر أبي البختري سعيد بن فيروز الطائي، فقد روىٰ يحيىٰ بن اليمان مرة أخرىٰ عن سفيان الثوري، عن زيد بن جبير الجُشَمي، عن أبي البختري قال: فذكر مثله، ورواه وكيع أيضًا، عن الثوري، عن زيد بن جبير الجُشَمي به بنحوه[٢]، فلعل يحيىٰ بن اليمان أخطأ علىٰ الثوري حين حدث به عنه، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد.

وأما تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد فسبقت دراسته، وأنه من أصح التفاسير عن مجاهد[٣].

والخلاصة: أن هذا الأثر فيه ضعف لأنه من رواية يحيىٰ بن اليمان، عن الثوري، وفي روايته عن الثوري مناكير كثيرة، ونص أحمد علىٰ أن التفسير

---

(١) الجرح والتعديل (٩/ ١٩٩)، تاريخ بغداد (١٦/ ١٨٣-١٨٨)، تهذيب الكمال (٦٩٥٣).
(٢) تفسير الطبري (١٠/ ٦٢٠).
(٣) في دراسة الطريق الرابع من الأثر رقم (٩٧).

الذي يرويه عن الثوري فيه عجائب، ويحتمل أن يكون الصحيح فيه عن الثوري هو أثر أبي البختري، والله أعلم.

❖ **الأثر الثاني (أثر الحسن البصري):**

هذا الأثر يرويه معمر، عن الحسن البصري.

ومعمر بن راشد ثقة ثبت فاضل، لكنه لم يسمع من الحسن البصري ولم يَرَه، كما نص عليه ابن معين وأبو حاتم، ونص معمر علىٰ أنه بدأ طلب الحديث حين مات الحسن، قال أبو حاتم: في الواسطة بين معمر والحسن: «بينهما رجل ويقال: إنه عمرو بن عبيد»، قال عبد الرزاق: «قلت لمعمر: إن الناس يزعمون أن هذه الأحاديث التي عن الحسن، كلها عن عمرو، قال: لا، إنما طلبت الحديث حين مات الحسن، فكنت أين شئتُ وجدتُ شيخًا يحدث عنه»[(١)].

والخلاصة: أن هذا الأثر منقطع عن الحسن.

وهذا الأثر بهذا اللفظ هو ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره -وهو الذي عزا إليه المؤلف- وبمثله أخرجه عبد الرزاق والطبري، وأورده السيوطي في الدر المنثور وعزاه إلىٰ ابن المنذر -سوىٰ مَنْ تَقَدَّم-، ولفظ الأثر عنده: «غلامًا سويًا»[(٢)].

ولعل المؤلف رحمه الله أورد الآثار من الدر المنثور، وبسبب الكلمة الأخيرة في لفظ أثر الحسن البصري حمله علىٰ معنىٰ الآثار الأخرىٰ، وأن المقصود به أن يكون المولود سويًا.

---

(١) سؤالات ابن الجنيد (٥٩٨)، تاريخ ابن أبي خيثمة-الثالث (١/ ٣٢٦)، المراسيل (٨٢٨)، وكلام أبي حاتم ونفيه للسماع نسبه العلائي للإمام أحمد، وظاهر السياق في المراسيل أنه لأبي حاتم، لذلك أعاد أبو زرعة العراقي نسبته لأبي حاتم، جامع التحصيل (ص٢٨٣)، تحفة التحصيل (ص٥١٠).

(٢) الدر المنثور (٦/ ٧٠٤).

لكن الطبري عقد اختلافًا في هذه الآية، وحمل أثر الحسن البصري علىٰ قول من يقول: «أن يكون الحمل غلامًا»، ولم يذكر غير الحسن البصري فيمن يقول به، وحمل الآثار الأخرىٰ علىٰ قول من يقول: «أن يكون المولود بشرًا سويًا مثلهما ولا يكون بهيمة»، والله أعلم.

❖ **الأثر الثالث (أثر سعيد بن جبير):**

هذا الأثر يرويه سالم بن أبي حفصة، وابن جريج، كلاهما عن سعيد بن جبير.

وسبق أن ابن جريج لم يسمع من سعيد بن جبير ولم يره، وأن سالم بن أبي حفصة فيه ضعف، إلا أن هذا الأثر هو ضمن الأثر المطول في قصة آدم وحواء التي سبقت، وهي ثابتة عن سعيد بن جبير كما تقدم، وفي لفظ عبد الملك بن أبي سليمان، عن سعيد بن جبير، في قصة آدم وحواء المتقدمة: أن إبليس قال لحواء: «أريتِ إن خرج صحيحًا سويًا»[(١)]، وهذا شاهد لمعنىٰ الأثر هنا، وهو صحيح عن سعيد بن جبير.

والخلاصة: أن أثر سعيد بن جبير حسن، والله أعلم.



(١) سبق كل ذلك في دراسة الطريق الأول من الأثر رقم (١٣٧).



باب قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ الآية

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٤٢] ذكر ابن أبي حاتم، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ﴿يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾: «يُشركون»[(١)].

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٢٣): حدثنا أبي[(٢)]، حدثنا محمد بن عبد الأعلىٰ، حدثنا محمد بن ثور، عن معمر، عن قتادة، قوله: ﴿يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، قال: «يشركون».

التخريج:

* أخرجه **الطبري** (١٠/ ٥٩٧)، عن محمد بن عبد الأعلىٰ الصنعاني، به بمثله.

* وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٩٦١)، عن معمر بن راشد، به بمثله، وزاد في أوله: «﴿أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ يقول: آياته».

الدراسة:

هذا الأثر يرويه معمر عن قتادة.

---

(١) قال الشيخ سليمان بن عبد الله: «وهذا الأثر لم يروه ابن أبي حاتم عن ابن عباس، إنما رواه عن قتادة، فاعلم ذلك»، تيسير العزيز الحميد (٢/ ١١٢٨)، وهو كذلك، ساق ابن أبي حاتم بعض الآثار عن ابن عباس في أول الآية، بما فيها الأثر التالي عن ابن عباس، ثم ذكر أثر قتادة، فلعل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ وقع له انتقال نظر، وبناء عليه سأُخَرِّج أثر قتادة.

(٢) سقط من المطبوع: «حدثنا أبي»، وهو في المخطوط (ج٣: ل٢١١/أ).

ومعمر ثقة ثبت فاضل، لكن في روايته عن قتادة كلام تقدم، إلا أن هذا الأثر من جملة تفسير قتادة المشهور الذي رواه عنه معمر وغيره، واشتهر معمر برواية تفسير قتادة، وانتقده مالك بسبب روايته تفسير قتادة[(١)].

ولعله إسناد هذا الأثر بذلك يكون حسنًا، لأنه من جملة تفسيرٍ لقتادة يرويه معمر، وهو عن قتادة من قوله، وليس فيه إسناد فوق قتادة، وسبق في الكلام الذي انتقدتْ به رواية معمر عن قتادة، أنه كان صغيرًا حين أخذ عن قتادة، فلم يكن يضبط الأسانيد، قال الذهبي: «ما نزال نَحْتَجُّ بمعمر حتىٰ يَلوح لنا خطؤه بمخالفة من هو أحفظ منه»[(٢)].

والخلاصة: أن هذا الأثر عن قتادة حسن، ووهم المؤلف رحمه الله في نسبته لابن عباس رضي الله عنهما كما سبق عن الشيخ سليمان بن عبد الله، والله أعلم.



---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٠) سبق الكلام علىٰ رواية معمر عن قتادة في دراسة الطريق الثاني من الأثر رقم (٦٩).

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص١٦٦).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٤٣] وعنه: «سَمَّوا اللاتَ من الإله، والعُزَّىٰ من العزيز».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام ابن أبي حاتم (٥/١٦٢٣): أخبرنا محمد بن سعد العوفي -فيما كتب إلي-، حدثني أبي، حدثني عمي الحسين، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس قوله: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، قال: «إلحاد[1] الملحدين: أن دعوا اللاتَ والعُزَّىٰ في أسماء الله ﷻ».

التخريج:

* أخرجه الطبري في تفسيره (١٠/٥٩٧)، عن محمد بن سعد العوفي، به بنحوه، وقال: «إلحاد الملحدين . . .»، ولم يذكر: «العُزَّىٰ».

الدراسة:

هذا الأثر يرويه محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العوفي، عن أبيه سعد بن محمد بن الحسن، عن عمه الحسين بن الحسن بن عطية، عن أبيه الحسن بن عطية، عن أبيه عطية بن سعد العوفي، عن ابن عباس.

وسبق الكلام علىٰ هذا الإسناد، وأنه ضعيف، يُروىٰ به نسخة مشهورة من تفسير ابن عباس، ويعتبر به في باب التفسير[2]، والله أعلم.

وروىٰ ابن جريج، في تفسيره عن مجاهد: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾، قال: «اشتقوا العُزَّىٰ من العزيز، واشتقوا اللاتَ من الله»، وسبق

---

(١) صورتها في المخطوطة (ج٣: ل٢١١/أ): « قال إلحاد الملحدين »، كأنها «الإلحاد»، والكلمة بعدها مجرورة، فلا تستقيم العبارة، ويحتمل أن تكون: «أي: إلحاد».

(٢) سبق في دراسة الطريق الرابع من الأثر رقم (١٣٧).

الكلام في تفسير ابن جريج عن مجاهد، وأنه لم يسمعه منه، إنما أخذه من القاسم بن أبي بَزَّة، والقاسم ثقة، فالأثر مقبول عن مجاهد[(١)].

وساق بعض المفسرين أثر ابن عباس وأثر مجاهد بسياق واحد علىٰ لفظ مجاهد[(٢)]، فلعل المؤلف ﷺ أخذ الأثر من بعض من نقله بهذا السياق.

والخلاصة: أن أثر ابن عباس ضعيف الإسناد، ويقويه في باب التفسير ما جاء عن مجاهد، واللفظ الذي أورده المؤلف أقرب إلىٰ أثر مجاهد، والله أعلم.



(١) تفسير الطبري (١٠/ ٥٩٧)، وسبق الكلام في تفسير ابن جريج عن مجاهد في دراسة الأثر رقم (١١٣).

(٢) تفسير الثعلبي (١٢/ ٦٠٨)، تفسير الماوردي (٢/ ٢٨٢)، وطوّله الثعلبي بصياغةٍ كأنها من عنده، ونقلها عنه: الواحدي، والبغوي، وابن الجوزي، والقرطبي، وغيرهم، التفسير البسيط (٩/ ٤٨٢)، تفسير البغوي (٣/ ٣٠٧)، زاد المسير (٣/ ٢٩٣)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٩/ ٣٩٥).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٤٤] وعن الأعمش: «يُدْخِلون فيها ما ليس منها».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام ابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦٢٣): حدثنا أبو عامر إسماعيل بن عمرو بن سعيد الحمصي السكوني[١]، حدثنا إبراهيم بن العلاء الزبيدي، حدثنا أبو عبد الملك عبد الواحد بن ميسرة القرشي الزيتوني، حدثني مُبَشِّر بن عُبيد القرشي، قال: وقال الأعمش: «يَلْحَدون -بنصب الياء والحاء، من اللحد-»، قال: وسألته عن تفسيرها، فقال: «يُدْخِلون فيها ما ليس منها».

التخريج:

* لم أقف عليه عند غير ابن أبي حاتم.

الدراسة:

هذا الأثر يرويه إسماعيل بن عمرو السكوني، عن إبراهيم بن العلاء الزبيدي، عن عبد الواحد بن ميسرة، عن مُبَشِّر بن عُبيد، عن الأعمش.

❖ وإسماعيل بن عمرو السكوني أبو عامر الحمصي إمام مسجد حمص، قال عنه ابن أبي حاتم: «سمعتُ منه، وهو صدوق»، وروىٰ عنه الطبري، وأبو بكر الإسفراييني، وغيرهم، وكَنَّوه: أبا عامر، وذكره أبو أحمد الحاكم في الرواة عن إبراهيم بن العلاء[٢].

---

(١) وقع في المخطوط (ج٣: ل٢١١/أ): «سعيد بن عمرو» بدل: «إسماعيل بن عمرو»، وهو خطأ، والصحيح إسماعيل، فهو الذي يكنىٰ بأبي عامر، وروىٰ ابن أبي حاتم بهذا الإسناد إلىٰ مُبَشِّر بن عُبيد ثلاثة آثار أخرىٰ، كلها عن أبي عامر إسماعيل بن عمرو السكوني، ووصفه في آخرها أنه إمام مسجد حمص، تفسيره (٢/ ٥٠٦، ٥/ ١٧٢٥، ٩/ ٢٨١٩)، وترجم في الجرح والتعديل (٢/ ١٩٠) لأبي عامر إسماعيل بن عمرو السكوني، ووصفه أيضًا بأنه إمام مسجد حمص.

(٢) الطبري (٨/ ٨٩، ١٥/ ٤٤١)، الجرح والتعديل (٢/ ١٩٠)، الأسامي والكنىٰ لأبي أحمد الحاكم (١/ ١١٢، ٢/ ٢٥٣).

❖ وإبراهيم بن العلاء الزبيدي أبو إسحاق الحمصي يعرف بابن زِبْرِيق، قال أبو حاتم: «صدوق»، وقال أبو داود: «ليس بشيء»[(١)].

ولعل أبا داود قال ذلك فيه بسبب تحديثه بحديث منكر جدًا، وهو حديث: «استعتبوا الخيل فإنها تعتب»، قال محمد بن عوف الحمصي: «رأيتُه علىٰ ظهر كتابه ملحقًا، فأنكرته، وقلت له فيه فتركه، وهذا من عمل ابنه محمد بن إبراهيم، كان يُسَوِّي الأحاديث، فأما أبوه فشيخ غير متهم، لم يكن يفعل من هذا شيئًا»، قال ابن عدي: «حديثه مستقيم، ولم يُرم إلا بهذا الحديث، ويُشبه أن يكون من عمل ابنه كما ذكر ابن عوف»، لخص حاله الذهبي بقوله: «صدوق»[(٢)].

❖ وعبد الواحد بن ميسرة القرشي أبو عبد الملك الزيتوني لم أقف له علىٰ ترجمة، إلا وروده في بعض الأسانيد، وذكره أبو أحمد الحاكم في الرواة عن مُبَشِّر بن عُبيد[(٣)]، ففي حاله جهالة.

❖ ومُبَشِّر بن عُبيد الحمصي أبو بشر القرشي، ويقال: أبو حفص، ضعيف جدًا، واتهمه أحمد وأبو زرعة والدارقطني بالوضع، وقال الجوزجاني: «كان فيما سمعتُ من قُرَّاء القرآن، سمعتُ من حدثنا عن أحمد أنه قال: مُبَشِّر شَغَلَه القرآن عن الحديث»[(٤)].

وإسناد الأثر متصل.

(١) سؤالات الآجري لأبي داود (١٦٨٤)، الجرح والتعديل (٢/ ١٢١).

(٢) الكامل لابن عدي (٧/ ٥٤٧)، الأسامي والكنىٰ لأبي أحمد الحاكم (١/ ٤٠١)، الكاشف (١٨٣) تقريب التهذيب (٢٢٨)، وفيه: «مستقيم الحديث».

(٣) الأسامي والكنىٰ لأبي أحمد الحاكم (٢/ ١٢، ٢٥٢).

(٤) العلل لأحمد (٢٦٣٩، ٢٦٩٦)، أحوال الرجال (ص٢٩١)، سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٢/ ٣٢٢)، الجرح والتعديل (٨/ ٣٤٣)، المجروحين (٣/ ٣٠)، الكامل (٨/ ١٦٣)، سنن الدارقطني (٤٥٧١)، تهذيب الكمال (٥٧٦٩)، تقريب التهذيب (٦٥٠٩).

والخلاصة: أن الأثر عن الأعمش ضعيف، لشدة ضعف مُبَشِّر بن عُبيد، واتهامه بالوضع، إلا أن قول أحمد: «شغله القرآن عن الحديث» ربما يخفف من ضعف روايته لمثل هذه الآثار، لأنها متعلقة بقراءة القرآن، فقد روىٰ أولًا قراءة الأعمش لهذا الحرف، ثم سأله عن معناه، وفي إسناده أيضًا عبد الواحد بن ميسرة، وفي حاله جهالة كما سبق.





باب: لا يُقال: السلامُ على الله

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٤٥] في الصحيح: عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كنا إذا كنا مع النبي ﷺ في الصلاة قلنا: السلامُ علىٰ الله من عباده، السلام علىٰ فلان، فقال النبي ﷺ: «لا تقولوا السلام علىٰ الله، فإن الله هو السلام».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٨٣٥): حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيىٰ، عن الأعمش، حدثني شقيق، عن عبد الله، قال: كنا إذا كنا مع النبي ﷺ في الصلاة قلنا: السلامُ علىٰ الله من عباده، السلام علىٰ فلان وفلان، فقال النبي ﷺ: **«لا تقولوا السلامُ علىٰ الله، فإن اللهَ هو السلام، ولكن قولوا: التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلىٰ عباد الله الصالحين، فإنكم إذا قلتم أصابَ كل عبد في السماء** -أو بين السماء والأرض-، **أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبدُه ورسولُه، ثم يتخيّرُ من الدعاء أعجبَه إليه فيدعو».**

التخريج[١]:

* أخرجه أبو داود (٩٦٨)، عن مسدد بن مسرهد، به بنحوه.

(١) حديث التشهد عن ابن مسعود له عدة مخارج، اقتصرت علىٰ طريق أبي وائل لأنه الذي ورد فيه الشاهد في لفظ المؤلف.

* وأخرجه النسائي (١٢٩٨)، عن **يعقوب بن إبراهيم الدورقي**، **وعمرو بن علي الفلاس**،

- وابن ماجه (٨٩٩)، عن **أبي بكر بن خلاد الباهلي**،

- **وأحمد** (٤١٠١)،

أربعتهم (الدورقي، والفلاس، وابن خلاد، وأحمد)، عن يحيىٰ بن سعيد القطان، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٨٣١)، عن **أبي نعيم الفضل بن دكين**،

- والبخاري (٦٢٣٠)، من طريق **حفص بن غياث**،

- ومسلم (٤٠٢)، وأحمد (٣٦٢٢)، من طريق **أبي معاوية محمد بن خازم**،

- والنسائي (١١٧٠)، من طريق **شعبة بن الحجاج**،

- والنسائي (١٢٧٧)، من طريق **سفيان بن عيينة**،

- والنسائي (١٢٧٩)، من طريق **فضيل بن عياض**،

- والنسائي في الكبرىٰ (١١٥٢٠)، من طريق **عَبْثَر بن القاسم**،

- وابن ماجه (٨٩٩)، من طريق **سفيان الثوري**(١)، **وعبد الله بن نمير**،

تسعتهم (أبو نعيم، وحفص بن غياث، وأبو معاوية، وشعبة، وابن عيينة، وفضيل، وعَبْثَر، والثوري، وابن نمير)، عن الأعمش، به بنحوه،

واقتصروا علىٰ الجملة الثانية: «**إن الله هو السلام**»، ولم يذكروا الجملة الأولىٰ: «**لا تقول السلام علىٰ الله**»، إلا ابن عيينة فقال: «**لا تقولوا هكذا، فإن الله هو السلام**».

---

(١) يوجد طريق الثوري في بعض الروايات عن البخاري، كما أشار لذلك خلف الواسطي، وعزا أبو نعيم هذا الطريق إلىٰ البخاري من غير خلاف، ونص ابن حجر علىٰ أنه لم يقف عليه عند البخاري، تحفة الأشراف مع النكت الظراف (٩٢٤٢، ٩٢٤٥، ٩٢٩٦).

* وأخرجه البخاري (٦٣٢٨)، ومسلم (٤٠٢)، والنسائي (١١٧٠، ١٢٧٧)، وابن ماجه (٨٩٩)، وأحمد (٣٩١٩)، من طريق **منصور بن المعتمر**،

- والبخاري (٧٣٨١)، والنسائي (١١٧٠)، من طريق **المغيرة بن مِقسَم**،

- والبخاري (١٢٠٢)، وابن ماجه (٨٩٩)، من طريق **حصين بن عبد الرحمن**،

- والنسائي (١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠)، وابن ماجه (٨٩٩)، وأحمد (٤٤٢٢)، من طريق **حماد بن أبي سليمان**(١)،

- والنسائي (١١٧٠)، وابن ماجه (٨٩٩)، من طريق **أبي هاشم الرماني يحيىٰ بن دينار**،

خمستهم (منصور، والمغيرة، وحصين، وحماد بن أبي سليمان، وأبو هاشم)، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، به بنحوه،

ورواية حماد بن أبي سليمان -الأولىٰ عند النسائي-: عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود،

واقتصر منصور، والمغيرة، علىٰ الجملة الثانية: «**إن الله هو السلام**»، وذكر حماد بن أبي سليمان الجملتين، ولم يذكر حصين كلا الجملتين موضع الشاهد(٢).

---

(١) الثوري هو أحد الرواة عن حماد، جمع الثوري بين عدد من شيوخه في هذا الحديث، وسبقت الإشارة إلىٰ الخلاف في ثبوت طريقه عند البخاري.

(٢) كما عند البخاري، من طريق عبد العزيز بن عبد الصمد عن حصين، وكذلك عند أبي نعيم في الحلية (٧/ ١٧٩) من طريق شعبة عنه، وجاء عند المحاملي في أماليه-رواية الفارسي (٢٦٥) من طريق ابن إدريس عنه، وفيه الجملتين محل الشاهد، وفي لفظه بعض الاختلاف عن الروايتين السابقتين عن حصين، ولم يسق ابن ماجه لفظه، وما عند البخاري وأبي نعيم أرجح عن حصين.

الدراسة:

الحديث متفق عليه.

❖ وأورد النسائي اختلافًا في رواية حماد بن أبي سليمان، وهذا الاختلاف واقع علىٰ الراوي عنه، وهو هشام الدستوائي:

فرواه الحارث بن عطية، عن هشام الدستوائي، عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، والحارث بن عطية صدوق يهم، ورواه خالد بن الحارث، عن هشام الدستوائي، عن حماد، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، وخالد بن الحارث ثقة ثبت[(١)].

وتابع خالدَ بن الحارث علىٰ ذلك: أبو داود الطيالسي، ووهب بن جرير، وأبو عامر العقدي، والنضر بن شميل، وغيرهم[(٢)]، وهو الصحيح عن هشام الدستوائي.

وقد ساق الحديثَ الحارثُ بن عطية بنفس لفظ حديث حماد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، الذي فيه: «**لا تقولوا السلام علىٰ الله، فإن الله هو السلام**»، وتوبع علىٰ إسناد الحديث -كما سيأتي-، لكن بلفظ مختلف، ليس فيه موضع الشاهد[(٣)].

وأورد الدارقطني احتمالًا أن يكون الحديث عند حماد بن أبي سليمان بإسنادين، عن أبي وائل، وعن إبراهيم، فقال: «ولعل حمادًا أخذه عنهما جميعًا»[(٤)]، وهذا احتمال قريب، فأصل حديث التشهد رواه علىٰ كل وجه من الوجهين جماعة من الرواة عن حماد بن أبي سليمان، كما ذكر ذلك الدارقطني، لكنَّ موضع الشاهد لا يروونه عن حماد بن أبي سليمان إلا من

(١) تقريب التهذيب (١٠٤٢، ١٦٢٩).

(٢) مسند الطيالسي (٢٤٦)، شرح معاني الآثار (١٥٥٦)، مسند الشاشي (٥٠١).

(٣) علل الدارقطني (٧٦٦).

(٤) علل الدارقطني (٧٦٦).

حديث أبي وائل، إلا الحارث بن عطية، فساق حديث إبراهيم بلفظ حديث أبي وائل الذي فيه محل الشاهد.

❖ والجملتان محل الشاهد: «**لا تقولوا السلام علىٰ الله، فإن الله هو السلام**» صحيحتان ثابتتان، رواهما يحيىٰ بن سعيد القطان، عن الأعمش بهذا اللفظ، ورواه ابن عيينة، عن الأعمش، بنحوه أيضًا، كما سبق في التخريج، ورواه أبو عوانة عن الأعمش بنحو رواية ابن عيينة[(١)]، ورواه عامة أصحاب الأعمش مقتصرين علىٰ الجملة الثانية: «**إن الله هو السلام**».

وروىٰ الجملتين عن أبي وائل: حمادُ بن أبي سليمان، ورواه عن أبي وائل مقتصرًا علىٰ الجملة الثانية: منصور بن المعتمر، والمغيرة بن مِقسَم.

ورواه مُحِلّ بن خليفة، عن أبي وائل، ولفظه: قال ﷺ: «**من القائل: السلام علىٰ الله؟ إن الله هو السلام**»[(٢)].

والجملة الثانية «**إن الله هو السلام**» مع سياق الحديث متضمنٌ لمعنىٰ الجملة الأولىٰ، وهو النهي عن قول: السلام علىٰ الله.

❖ وبوب البخاري علىٰ رواية حفص بن غياث، عن الأعمش: «بابٌ: السلام اسمٌ من أسماء الله تعالىٰ»، وفي النص علىٰ ما بوب عليه البخاري عدة أحاديث، أصحها: ما رواه الأعمش، قال: حدثنا زيد بن وهب، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «إن السلام اسم من أسماء الله، وَضَعَه اللهُ في الأرض، فأفشوه بينكم، إن الرجل إذا سَلَّمَ علىٰ القوم فردُّوا عليه، كانت له عليهم فضل درجة، لأنه ذَكَّرَهم السلامَ، وإن لم يُرَدَّ عليه رَدَّ عليه من هو خير منهم وأطيب»، وهو صحيح عن ابن مسعود، وروي عنه مرفوعًا، والموقوف أصح[(٣)]، والله أعلم.

---

(١) شرح معاني الآثار (٢٢٤١).

(٢) الأدب المفرد (٩٩٠).

(٣) الأدب المفرد (١٠٣٩)، مصنف ابن أبي شيبة (٢٦٢٥٩، ٢٦٢٧٠)، مسند البزار (١٧٧٠-١٧٧١)، علل الدارقطني (٧٢٣)، شعب الإيمان (٨٤٠٠-٨٤٠٤)، فتح الباري لابن حجر (١١/ ١٣).

بابُ قول: اللهم اغفر لي إن شئت

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٤٦] في الصحيح: عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقولَنَّ أحدُكم: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، لِيَعْزِم المسألةَ، فإن الله لا مُكْرِه له»، ولمسلم: «ولْيُعَظِّم الرغبةَ، فإنَّ اللهَ لا يتعاظمه شيءٌ أعطاه».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٦٣٣٩): حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: **«لا يقولَنَّ أحدُكم: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت، لِيَعْزِمِ المسألةَ، فإنه لا مُكْرِه له»**.

التخريج:

* أخرجه **أبو داود** (١٤٨٣)، عن عبد الله بن مسلمة القَعْنَبي، به بمثله.

* وأخرجه الترمذي (٣٤٩٧)، من طريق **معن بن عيسىٰ القزاز**، عن مالك بن أنس[١]، به بمثله.

* وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (١٠٣٤٣)، من طريق **سفيان بن عيينة**،

- والنسائي في الكبرىٰ (١٠٣٤٤)، من طريق **سفيان الثوري**،

- وابن ماجه (٣٨٥٤)، من طريق **محمد بن عجلان**،

(١) وهو في موطئه، رواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي (٥٦٨).

ثلاثتهم (ابن عيينة، والثوري، وابن عجلان)، عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٧٤٧٧)، من طريق **همام بن منبه**،

- ومسلم (٢٦٧٩)، من طريق **عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقي**، **وعطاء بن مِينَاء**،

ثلاثتهم (همام، وعبد الرحمن بن يعقوب، وعطاء بن مِينَاء)، عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه،

ولفظ عبد الرحمن بن يعقوب: «**ولكنْ لِيَعْزِمِ المسألةَ، ولْيُعَظِّم الرغبةَ، فإن اللهَ لا يتعاظمه شيءٌ أعطاه**»، وفي لفظ همام، وعطاء بن مِينَاء: «**إنه يفعل ما يشاء، لا مُكْرِه له**».

الدراسة:

الحديث متفق عليه، وقال الترمذي: «هذا حديث حسنٌ صحيح».





باب: لا يقول: عبدي وأَمَتي

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٤٧] في الصحيح: عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يقل أحدكم: أَطعم ربك، وَضِّئ ربك؛ وليَقُل: سيدي ومولاي، ...» الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٢٥٥٢): حدثنا محمد، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن همام بن منبه، أنه سمع أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحدث عن النبي ﷺ أنه قال: **«لا يقل أحدُكم: أَطعم ربك، وَضِّئ ربك، اسق ربك، وليَقُل: سيدي مولاي، ولا يقل أحدُكم: عبدي أَمَتي، وليقل: فتاي وفتاتي وغلامي»**.

التخريج:

* أخرجه مسلم (٢٢٤٩)، عن **محمد بن رافع**[١]، عن عبد الرزاق بن همام[٢]، به بنحوه.

* وأخرجه مسلم (٢٢٤٩)، والنسائي في الكبرىٰ (٩٩٩٩)، من طريق **عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقي**،

- ومسلم (٢٢٤٩)، والنسائي في الكبرىٰ (١٠٠٠٠)، من طريق **أبي صالح السمان ذكوان**،

---

(١) وأورد ابن حجر احتمالًا أن يكون «محمد» شيخ البخاري هو ابن رافع، فبذلك يكون مسلمٌ متابعًا للبخاري عن ابن رافع، وأورد احتمالات أخرىٰ أن يكون الذهلي، أو ابن سلام، فتح الباري (٥/١٧٩).

(٢) وهو في جامع معمر من رواية عبد الرزاق (١٩٨٦٩).

- وأبو داود (٤٩٧٥)، والنسائي في الكبرىٰ (١٠٠٠١)، من طريق **محمد بن سيرين**،

- وأبو داود (٤٩٧٦)، من طريق **أبي يونس سُليم بن جبير مولىٰ أبي هريرة**،

أربعتهم (عبد الرحمن بن يعقوب، وأبو صالح السمان، وابن سيرين، وأبو يونس)، عن أبي هريرة ﷺ بنحوه،

إلا أن أبا يونس أوقفه علىٰ أبي هريرة ولم يرفعه،

ولفظ عبد الرحمن بن يعقوب: «**لا يقولَنَّ أحدُكم: عبدي وأَمَتي، كلكم عبيدُ الله، وكل نسائكم إماءُ الله، ولكن ليَقُل: غلامي وجاريتي، وفتاي وفتاتي**»، اقتصر علىٰ الشق الثاني من لفظ الحديث الأصل،

ولفظ أبي صالح السمان: «**لا يقولَنَّ أحدُكم: عبدي، فكلكم عبيدُ الله، ولكن ليَقُل: فتاي، ولا يقل العبد: ربي، ولكن ليقل: سيدي**» هكذا عند مسلم في إحدىٰ الروايات، وورد الشق الثاني من الحديث عند النسائي وإحدىٰ الروايات عند مسلم بلفظ: «**ولا يقل أحدكم: مولاي، فإن مولاكم الله ﷻ، ولكن ليقل: سيدي**»،

ولفظ ابن سيرين: «**لا يقولَنَّ أحدُكم: عبدي وأَمَتي، ولا يقولَن المملوكُ: ربي وربتي، وليَقُل المالكُ: فتاي وفتاتي، وليَقُل المملوكُ: سيدي وسيدتي، فإنكم المملوكون، والرب اللهُ ﷻ**»،

ولفظ أبي يونس: «لا يقل أحدكم: ربي، وليَقُل: سيدي ومولاي، ولا يقول أحدكم: عبدي، وليَقُل: فتاي وغلامي، كلهم مملوك والرب الله ﷻ»[(١)].

(١) لم يسق أبو داود من لفظه إلا قوله: «وليَقُل: سيدي ومولاي»، وباقي المتن من الجامع لابن وهب «ت: الحمادي» (٩٩٠)، وتهذيب الآثار للطبري-مسند عمر (٧١٠)، ومن طريق ابن وهب أخرجه: أبو داود، والطبري.

الدراسة:

الحديث متفق عليه، واختُلف علىٰ أبي هريرة في رفعه ووقفه، وهو صحيح عن أبي هريرة علىٰ كلا الوجهين، ورواه عن أبي هريرة مرفوعًا أربعة من كبار أصحابه: همام، وأبو صالح السمان، وابن سيرين، وعبد الرحمن بن يعقوب.

ووقع اختلافٌ في طريق أبي صالح السمان، هل اللفظ المنهي عنه: قول العبد لسيده: «**ربي**»، أو قوله: «**مولاي**»، كما سبقت الإشارة إليه في التخريج، وليس هو زيادة من بعض الرواة كما يقوله بعض العلماء(١)، بل هو اختلاف في اللفظ الذي ورد النهي عنه في الحديث.

ورواه عن أبي صالح السمان: الأعمش، والاختلاف واقعٌ علىٰ الأعمش وعلىٰ بعض الرواة عنه، أورد مسلم رواية جرير بن عبد الحميد، وأبي معاوية، ووكيع -فيما رواه عنه أبو سعيد الأشج-، وعند النسائي رواية أبي معاوية، وحاصل الاختلاف علىٰ وجهين:

الوجه الأول: (لا يقل العبد لسيده: ربي):

وهذه رواية: جرير بن عبد الحميد، ووكيع -فيما رواه عنه أحمد-، وعبد الله بن نمير، ويعلىٰ بن عبيد -فيما رواه عنه: أحمد، وعبد الرحيم بن منيب-، والثوري -فيما رواه عنه قبيصة بن عقبة-(٢).

الوجه الثاني: (لا يقل العبد لسيده: مولاي):

وهذه رواية: أبي معاوية، ووكيع -فيما رواه عنه: أبو سعيد الأشج،

---

(١) ذكر ذلك القاضي عياض والقرطبي وابن حجر وغيرهم، وقالوا: حذف الزيادة أصح، فتح الباري (٥/ ١٨٠).

(٢) مصادر الروايات التي لم تذكر في التخريج: مسند أحمد (٩٧٢٩، ١٠٤٣٦)، مستخرج أبي عوانة (٩٤١١)، شرح مشكل الآثار (١٥٦٨) شرح السنة (٣٣٨١).

وإبراهيم بن عبد الله بن أبي الخيبري العبسي-، ويعلىٰ بن عبيد -فيما رواه عنه علي بن حرب-، والثوري -فيما رواه عنه محمد بن يوسف الفريابي-[(١)].

فتبين أنه اختُلف علىٰ وكيع، ويعلىٰ بن عبيد، والثوري.

فأما وكيع فالأصح عنه الوجه الأول؛ لأنه من رواية الإمام أحمد، وهو الثقة الحجة، وكذلك يعلىٰ بن عبيد، فإن الصحيح عنه الوجه الأول، فهو من رواية الإمام أحمد وغيره، وأما الوجه الثاني عن يعلىٰ فرواه عنه علي بن حرب وجمع بينه وبين أبي معاوية علىٰ لفظ واحد، ورواه عن علي بن حرب هكذا: أبو عوانة، والخرائطي، ونص أبو عوانة علىٰ أن هذا لفظ أبي معاوية.

وأما الثوري فالراويان عنه في طبقة واحدة تقريبًا، وكلاهما فيه ضعف عن الثوري، كما أشار إلىٰ ذلك ابن معين، وابن المديني، وغيرهما[(٢)]، وروىٰ الحديث عن الثوري: أبو هانئ إسماعيل بن خليفة الأصبهاني، واقتصر علىٰ الشق الأول من الحديث في لفظ العبد والأمة، ولم يذكر الجملة التي وقع فيها الاختلاف[(٣)]، ولم أقف علىٰ ما أتمكن به من الترجيح في رواية الثوري.

وتلخص من ذلك أن الوجه الأول يرويه عن الأعمش: جرير بن عبد الحميد، ووكيع، وعبد الله بن نمير، ويعلىٰ بن عبيد، وأن الوجه الثاني يرويه: أبو معاوية.

والراجح عن الأعمش هو الوجه الأول، اجتمع عليه أربعة من الثقات، وأما الوجه الثاني فيظهر أن أصله خطأ من أبي معاوية، وأبو معاوية مع تقدمه في الأعمش إلا أن له أخطاء علىٰ الأعمش، قال عبد الرحمن بن مهدي: «أبو معاوية عنده كذا وكذا وهمًا»، يعني في روايته عن الأعمش، وقال أحمد:

---

(١) مصادر الروايات التي لم تذكر في التخريج: نسخة وكيع عن الأعمش (٩)، مستخرج أبي عوانة (٩٤١٢)، مكارم الأخلاق للخرائطي (٥٣٦-٥٣٧)، تاريخ دمشق (٤١/ ٢٣٣).

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٥)، شرح علل الترمذي (٢/ ٥٣٨-٥٤٥).

(٣) طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (٢/ ٣٠٦)، تاريخ أصبهان لأبي نعيم (١/ ١١٠).

«أبو معاوية من أحفظ أصحاب الأعمش،...، مع أن أبا معاوية يخطئ في أحاديث من أحاديث الأعمش»[1].

ولو قُدّر ثبوت الوجه الثاني عن الأعمش فإن الوجه الأول ثابتٌ عنه أيضًا، ويكون هذا اضطرابًا من الأعمش.

ولفظ الوجه الثاني معارض لرواية همام بن منبه وأبي يونس مولىٰ أبي هريرة، إذْ روايتُهما عن أبي هريرة: «**وليَقُل: سيدي مولاي**»، ففيه التوجيه بقول: «**مولاي**»، وهذا ضد ما وقع في رواية أبي معاوية عن الأعمش، في النهي عن ذلك، والحديث واحد عن أبي هريرة، ولا شك أن ما في رواية همام بن منبه وأبي يونس أثبت، وهذا مؤيد لوقوع الإشكال في رواية أبي معاوية عن الأعمش، إما أن يكون خطأً من أبي معاوية، أو اضطرابًا من الأعمش -إن كان محفوظًا عنه-، والله أعلم.



(١) العلل لأحمد-رواية عبد الله (١١٩٦، ١٢٨١، ٢٦٨٠)، شرح علل الترمذي (٢/ ٥٣٣-٥٣٤).



بابٌ: لا يُرَدُّ مَن سأل بالله

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٤٨] عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سأل بالله فأعطوه، . . .» الحديث، رواه أبو داود، والنسائي، بسند صحيح.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (١٦٧٢): حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير، عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: **«من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سأل بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتىٰ تروا أنكم قد كافأتموه»**.

التخريج:

* أخرجه ابن حبان (٣٤٠٨)، عن **الحسن بن سفيان**، عن عثمان بن أبي شيبة، به بمثله.

* وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار-مسند عمر (١٠٨)، عن **محمد بن حميد الرازي، وسفيان بن وكيع**،

- والحاكم (١٥٠٢)، من طريق **زهير بن حرب**،

ثلاثتهم (ابن حميد، وابن وكيع، وزهير بن حرب)، عن جرير بن عبد الحميد، به بنحوه.

* وأخرجه أبو داود (٥١٠٩)، والنسائي (٢٥٦٧)، وأحمد (٥٣٦٥، ٥٧٤٣، ٦١٠٦)، والطيالسي في مسنده (٢٠٠٧)، وعبد بن حميد (٨٠٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٢١٦)، والروياني في مسنده (١٤١٩)، وابن المقرئ في المعجم (٢٨٤-٢٨٥)، وابن منده في التوحيد (٣/٣٦)، والبيهقي (٧٩٦٧)، من طريق **أبي عوانة الوضاح بن عبد الله**،

- وأحمد (١٠٦٥١)، والطبري في تهذيب الآثار-مسند عمر (١٠٦)[1]، والحاكم (١٥٠٦)، من طريق **أبي بكر بن عياش**،

- **ومعمر بن راشد** في جامعه (١٩٦٢٢)،

- والبزار (٩٢٧٢)، والطبري في تهذيب الآثار-مسند عمر (١١١)، من طريق **أبي سلمة المغيرة بن مسلم الخراساني القَسْملي**،

- والبزار [كما في الأحكام الكبرىٰ (٣/١٠٥)]، والحاكم (١٥٠٥)، من طريق **عبد العزيز بن مسلم الخراساني القَسْملي**،

- والطبري في تهذيب الآثار-مسند عمر (١٠٩-١١٠)، وابن حبان (٣٣٧٥، ٣٤٠٩)، من طريق **أبي عبيدة عبد الملك بن معن المسعودي**،

- والطبري في تهذيب الآثار-مسند عمر (١٠٧)، من طريق **إسحاق بن يوسف الأزرق**،

- وابن الأعرابي في المعجم (٣٧٦)، والدارقطني في العلل -تعليقًا- (٢٨٠١)، من طريق **شريك بن عبد الله القاضي**،

- والطبراني في الكبير (١٢/ح١٣٤٦٥)، من طريق **حِبان بن علي العَنَزي**،

- وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٤/٢٣)، وحمزة السهمي في تاريخ جرجان (ص١٨٠)، من طريق **مندل بن علي العَنَزي**،

---

(١) وأخرجه الطبري بعد ذلك (١١٢) بنفس الإسناد تمامًا إلا أنه وقع فيه «ثابت» بدل «الأعمش»، ولم يتحرر لي كونه اختلافًا علىٰ أبي بكر بن عياش في شيخه.

- والدارقطني في العلل -تعليقًا- (٢٨٠١)، عن **موسىٰ بن أعين الجزري**، و**إسماعيل بن زكريا الخُلْقاني**،

- والحاكم (١٥٠٢)، من طريق **عمار بن رُزيق**،

الثلاثة عشر (أبو عوانة، وأبو بكر بن عياش، ومعمر، والمغيرة بن مسلم، وعبد العزيز بن مسلم، وأبو عبيدة بن معن، وإسحاق الأزرق، وشريك، وحبان، ومندل، وموسىٰ بن أعين، وإسماعيل بن زكريا، وعمار بن رُزيق)، عن الأعمش سليمان بن مهران، به بنحوه،

لكن زاد في رواية أبي عوانة -في الموضع الأول عند ابن المقرئ- بين الأعمش، ومجاهد: «عمرو بن عون»، وزاد أبو عبيدة بن معن بينهما: «إبراهيم التيمي»،

وجعله شريك -عند الدارقطني-: عن مجاهد مرسلًا، لم يذكر ابن عمر،

ورواية إسماعيل بن زكريا: عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس،

وقال معمر: عن الأعمش، عن مجاهد أو غيره، عن أبي صالح مرسلًا،

وقال مندل بن علي: عن الأعمش، عن نافع، عن ابن عمر،

وقال أبو بكر بن عياش -عند أحمد والحاكم-: عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة،

وقال المغيرة بن مسلم: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة،

ولفظ أبي عوانة -عند ابن منده- في موضع الشاهد: «**من سألكم بوجه الله فأعطوه**».

* وأخرجه أحمد (٥٧٠٣)، وابن أبي شيبة (١٠٩٠١، ٢٢٤٢٠)، والحسين بن الحسن بن حرب المروزي في البر والصلة (٢٥٥)، والطبراني في الكبير (١٢/ح١٣٥٣٩-١٣٥٤٠)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٤/٢٣)، وحمزة السهمي في تاريخ جرجان (ص١٨٠)، من طريق **ليث بن أبي سليم**،

- والطبراني في الأوسط (٤٠٣١)، والخطيب في المتفق والمفترق (٣/ ١٥١٤)، من طريق **حصين بن عبد الرحمن السلمي**،

- والطبراني في الكبير (١٢/ح١٣٥٣٠)، من طريق **العوام بن حَوشَب**،

ثلاثتهم (ليث بن أبي سليم، وحصين، والعوام بن حَوشَب)، عن مجاهد بن جبر، به بنحوه،

ورواية ليث بن أبي سليم -عند الحسين المروزي-: عن ابن عمر موقوفًا، لم يرفعه،

ورواية ليث -عند أبي الشيخ، وحمزة السهمي-: «عن نافع»، بدل «مجاهد»،

ولفظهم: «**من سأل بالله فأعطوه، ومن استعاذ بالله فأعيذوه، ومن أهدىٰ إليكم كُراعًا فاقبلوه**».

❋ وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل -تعليقًا- (١٣٣٣)، عن أبي زهير البصري ثابت بن زهير، وابن عدي في الكامل (٨/ ٣٦٩)، من طريق الوليد بن عباد، عن عرفطة، كلاهما (أبو زهير، وعرفطة)، عن **نافع مولىٰ ابن عمر**، عن ابن عمر رضي الله عنهما بنحوه،

ولفظ عرفطة في موضع الشاهد: «**ومن سألكم بوجه الله فأعطوه**».

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن ابن عمر رضي الله عنهما من طريقين، من طريق مجاهد، ومن طريق نافع، وفي طريق مجاهد اختلافات متداخلة مع طريق نافع، وسأدرس أولًا طريق مجاهد مع الاختلافات الواردة فيه، ثم أدرس طريق نافع من الطرق المستقلة عن اختلافات طريق مجاهد.

❖ **الطريق الأول (طريق مجاهد):**

ويُروىٰ عن مجاهد من أربعة طرق: من طريق الأعمش، وليث بن

أبي سليم، وحصين بن عبد الرحمن، والعوام بن حَوشَب، واختُلف فيه على الأعمش، وعلى ليث بن أبي سليم:

❖ فأما الاختلاف على الأعمش فيعود إلى تسعة أوجه:

الأول: الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: جرير بن عبد الحميد، وأبي عوانة -فيما رواه الجماعة عنه-، وأبي بكر بن عياش -فيما رواه عنه ثابت بن محمد الزاهد-، وعبد العزيز بن مسلم القَسْملي، وإسحاق الأزرق، وشريك بن عبد الله -فيما رواه عنه يونس بن محمد المؤدب-، وحبان بن علي، وموسى بن أعين، وعمار بن رُزيق.

الثاني: الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: أبي عوانة -فيما رواه يحيى بن النضر، عن أبي داود الطيالسي، عنه-.

الثالث: الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: أبي عبيدة بن معن المسعودي.

الرابع: الأعمش، عن مجاهد، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وهذه رواية: شريك بن عبد الله -فيما علقه الدارقطني عنه-.

الخامس: الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: زكريا بن إسماعيل الخُلْقاني.

السادس: الأعمش، عن مجاهد أو غيره، عن أبي صالح، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وهذه رواية: معمر بن راشد.

السابع: الأعمش، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: مندل بن علي.

الثامن: الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: أبي بكر بن عياش -فيما رواه عنه أسود بن عامر شاذان-.

التاسع: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: أبي سلمة المغيرة بن مسلم الخراساني القَسْملي.

وتبين من ذلك أنه اختُلف علىٰ من دون الأعمش:

١- فوقع اختلاف علىٰ أحد الرواة عن أبي عوانة، وهو أبو داود الطيالسي، فرواه عنه يونس بن حبيب علىٰ الوجه الأول، ورواه عنه يحيىٰ بن النضر علىٰ الوجه الثاني (بزيادة عمرو بن عون)، والوجه الأول هو الصحيح عن أبي داود الطيالسي، ورواه علىٰ الوجه الأول عن أبي عوانة غير أبي داود الطيالسي خمسة عشر راويًا، فيهم الثقات الأثبات مثل: مسدد، وعفان، وابن مهدي، وغيرهم[(١)].

٢- واختلف عن أبي بكر بن عياش، فرواه عنه ثابت بن محمد الزاهد علىٰ الوجه الأول، ورواه عنه أسود بن عامر شاذان علىٰ الوجه الثامن، وهما صحيحان عن أبي بكر بن عياش، وكأنه اضطرب في هذا الحديث، وأشار أحمد إلىٰ أن أبا بكر بن عياش يضطرب في أحاديث شيوخه الصغار مثل هشام بن حسان، وأما حديثه عن الكبار مثل أبي حَصين وعاصم بن أبي النجود فهو جيد، ووفاة هشام بن حسان مقاربة لوفاة الأعمش، وأما أبو حَصين وعاصم فوفاتهما قبل هشام والأعمش بعشرين سنة تقريبًا، مما يشير إلىٰ أن الأعمش

(١) رواية يونس بن حبيب عن أبي داود الطيالسي عند ابن المقرئ والبيهقي، وفي مسند الطيالسي أيضًا، فهو من رواية يونس بن حبيب، وفي التخريج مصادر رواية ثمانية من أصحاب أبي عوانة، والباقي في هذه المصادر: نوادر الأصول للحكيم الترمذي (١١٠٥)، فضيلة الشكر للخرائطي (٨٥)، المعجم الكبير (١٢/ح١٣٤٦٥-١٣٤٦٦)، المستدرك (١٥٠٣)، بحر الفوائد للكلاباذي (ص١٦٧)، الأحكام الكبرىٰ للأشبيلي (٣/ ١٠٥).

يدخل في شيوخ أبي بكر بن عياش الصغار، وأشار يعقوب بن شيبة إلىٰ اضطراب حديثه عمومًا، ونص محمد بن عبد الله بن نمير علىٰ ضعف أبي بكر بن عياش في الأعمش، وفي كلام أبي داود إشارة إلىٰ كثرة وهمه في حديث الأعمش، وفي كلام العقيلي إشارة إلىٰ وهمه في حديث الكوفيين عمومًا[(١)].

ومما سبق يتبين أن الوجه الثامن خطأ علىٰ الأعمش، ناشئ عن اضطراب أبي بكر بن عياش، وقد أدخله أبو بكر بن عياش مع حديث آخر فقال في لفظه: «**من سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ولو أُهدي إلي كُراع لقَبِلْتُ، ولو دُعيتُ إلىٰ كُراع لأَجبت**»، والأعمش يروي الجزء الثاني من هذا الحديث عن أبي حازم، عن أبي هريرة، مرفوعًا: «**لو أُهدي إليّ كُراع لقَبِلْتُ** ...»، رواه عن الأعمش هكذا: الثوري وشعبة وأبو معاوية وغيرهم، قال الدارقطني عن الحديث الأخير: «ورواه أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، وزاد فيه ألفاظًا، وهي قوله: «**من سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه**»، وهذه الألفاظ إنما تعرف عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر»[(٢)].

٣- واختُلف عن شريك، فرواه عنه يونس بن محمد علىٰ الوجه الأول، وهو صحيح عن شريك، وحكىٰ الدارقطني عنه الوجه الرابع، ولم أقف علىٰ من رواه عن شريك، فإن كان محفوظًا عنه فيحتمل أن يكون تقصيرًا من شريك أو ممن دونه.

فتحصل من ذلك أن الوجه الثاني والرابع والثامن سقطت من الاختلاف

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ١٧٢)، الضعفاء للعقيلي «ت: السرساوي» (٣/ ١٩٣)، الكامل (٥/ ٤١)، تاريخ بغداد (١٦/ ٥٤٩-٥٥١)، المنتخب من علل الخلال (ص١٨١-١٨٢)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٩٧).

(٢) صحيح البخاري (٢٥٦٨)، العلل (٢٢١٢).

علىٰ الأعمش، وصَفَا منها ستةُ أوجه: الأول، والثالث، والخامس، والسادس، والسابع، والتاسع.

والصحيح عن الأعمش هو الوجه الأول، فهو من رواية جماعة من الثقات، فيهم جرير بن عبد الحميد، وأبو عوانة، وعبد العزيز بن مسلم، وإسحاق الأزرق، وموسىٰ بن أعين، وعمار بن رُزيق، قال الدارقطني بعد حكاية الاختلاف علىٰ الأعمش: «**الصحيح: عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر**»، وأشار إلىٰ ذلك البزار والحاكم[(١)]، إلا أن الحاكم صحح وجهًا آخر عن الأعمش سيأتي ذكره.

فأما الوجه الثالث فقد تفرد به أبو عبيدة بن معن المسعودي، وهو ثقة، وراه عنه ابنه: محمد بن أبي عبيدة بن معن، وقد صحح هذا الوجه ابن حبان، وجعله مبينًا للواسطة في الوجه الأول، وحمل الوجه الأول علىٰ التقصير، إلا أن هذا بعيد جدًا، خصوصًا مع تفرد محمد بن أبي عبيدة بهذا الحديث، وقد قال عنه ابن عدي: «لابن أبي عبيدة، عن أبيه، عن الأعمش، غرائب وإفرادات»[(٢)]، فهذا الوجه وهم من محمد بن أبي عبيدة، وذكر الحاكم -حين ساق الوجه الأول- أنه لا يصح تعليله (أي: الوجه الأول) بحديث محمد بن أبي عبيدة بن معن، عن أبيه، عن الأعمش، وهذه إشارة منه إلىٰ تحميل محمد بن أبي عبيدة عهدة الخطأ.

وأما الوجه الخامس فلم أقف عليه إلا عند الدارقطني معلقًا، ولم أقف علىٰ من رواه عن إسماعيل بن زكريا، وقد علقه الدارقطني عنه بصيغة التمريض فقال: «ورُوي عن إسماعيل بن زكريا»، وهذا يشير إلىٰ الشك في ثبوته عنه، وعلىٰ كل حال فهذا الوجه منكر عن الأعمش.

---

(١) البزار (٩٢٧٢)، العلل (٢٨٠١)، المستدرك (١٥٠٢-١٥٠٥).

(٢) الكامل (٧/ ٤٧١).

وأما الوجه السادس فرواه معمر، وهو ضعيف في الأعمش، أشار إلىٰ ذلك ابن معين، وأحمد، والأثرم، والدارقطني، وغيرهم، ونص معمر علىٰ أن الصحيفة التي فيها أحاديثه عن الأعمش سقطت منه، فكان يحدث من حفظه علىٰ التَّذَكُّر[(١)].

وأما الوجه السابع فقد تفرد به مندل بن علي، وهو ضعيف، وتفرد به عنه وضاح بن يحيىٰ النهشلي، كما نص عليه الدارقطني، ونص علىٰ أن هذا الوجه وهمٌ علىٰ الأعمش[(٢)].

وأما الوجه التاسع فقد تفرد به المغيرة بن مسلم القَسْملي كما نص علىٰ ذلك البزار، وأشار إلىٰ وهمه علىٰ الأعمش في هذا الوجه، وذكر له البزار وهمًا آخر علىٰ الأعمش[(٣)].

وقد صحح الحاكم الوجه الثامن عن الأعمش، وجعل للأعمش في هذا الحديث إسنادين، وقال: «نحن علىٰ أصلنا في قبول الزيادات من الثقات في الأسانيد والمتون»، وسبق أن الوجه الثامن يرويه أبو بكر بن عياش، وقد اضطرب فيه عن الأعمش، ولو أنه لم يضطرب لم يصح هذا الوجه عن الأعمش أيضًا؛ لأن القرائن السابقة تشير بوضوح إلىٰ أن أبا بكر بن عياش أخطأ في هذا الوجه، من مخالفة الجماعة الثقات، ومن إدخال متن حديث علىٰ متن حديث آخر، والله أعلم.

❖ ووقع اختلاف علىٰ ليث بن أبي سليم يعود إلىٰ ثلاثة أوجه:

الأول: ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

---

(١) المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٩)، شرح علل الترمذي (٢/ ٥٣٦)، معرفة أصحاب الأعمش (ص١١٠)، وسبقت الإشارة إلىٰ شيء من ذلك (ص٥١٢-٥١٣).

(٢) العلل (٢٨٠١)، أطراف الغرائب والأفراد (٣٢٨٩)، تقريب التهذيب (٦٩٣١).

(٣) البزار (٩٢٧٣).

وهذه رواية: أبي بكر بن عياش، وعلي بن مسهر، وسعيد بن زيد بن درهم أخي حماد بن زيد، وعبد الوارث بن سعيد.

الثاني: ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عمر موقوفًا.

وهذه رواية: إسماعيل بن إبراهيم ابن عُلَيَّة.

الثالث: ليث بن أبي سليم، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: مندل بن علي العَنَزي.

والصحيح عن ليث بن أبي سليم هو الوجه الأول، فهو من رواية الجماعة الثقات، وأما الوجه الثاني فالظاهر أنه تقصير من إسماعيل بن عُلَيَّة، علىٰ عادة أهل البصرة خصوصًا تلاميذ أيوب السختياني وعبد الله بن عون، إضافة إلىٰ أن إسماعيل بن عُلَيَّة سمع من ليث بن أبي سليم وهو صغير(١).

وأما الوجه الثالث فقد تفرد به مندل بن علي، ونص الدارقطني علىٰ أن هذا الوجه وهمٌ علىٰ ليث بن أبي سليم(٢).

فتلخص من ذلك: أن الأعمش وليث بن أبي سليم يرويانه عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وكذلك رواية حصين بن عبد الرحمن، والعوام بن حَوشَب.

❖ والأعمش سليمان بن مهران سبقت ترجمته وأنه ثقة حافظ لكنه يدلس(٣)، وهو مكثر من التدليس عن مجاهد، وأكثرُ الأئمة علىٰ أن ما سمعه الأعمش عن مجاهد لا يجاوز العشرة، أشار إلىٰ ذلك -علىٰ تفاوت بينهم في تحديد المقدار-: هشيم، ويحيىٰ القطان، ووكيع، وابن مهدي، وابن معين، وابن المديني، ويعقوب بن شيبة، وأبو حاتم، وغيرهم، فالأصل في حديث

---

(١) العلل لأحمد-رواية عبد الله (١٥٧٤)، الثقات الذين تعمّدوا وقف المرفوع، د. علي الصياح (ص٣٨).

(٢) العلل (٢٨٠١).

(٣) في دراسة الأثر رقم (١٦)، تقريب التهذيب (٢٦٣٠).

الأعمش عن مجاهد أنه مدلِّس، إلا ما صَرَّح فيه بالسماع، قال ابن معين في تقرير ذلك: «الأعمش سمع من مجاهد، وكل شيء يروي عنه لم يسمع إنما مرسلة مدلَّسة»، يعني: كل شيء يرويه الأعمش لا يصرح فيها بالسماع فهو مدلَّس، وقال ابن المديني: «لا يثبت منها إلا ما قال: سمعت»، وقال أبو حاتم: «الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلَّس»(١).

ولم أقف علىٰ تصريح الأعمش بسماع هذا الحديث من مجاهد، ولا علىٰ رواية لأحد تلاميذ الأعمش ممن يعتنون بسماعه، مثل شعبة، وحفص بن غياث، ويحيىٰ القطان.

وبين الأعمش ومجاهد في الأحاديث المدلَّسة عدد من الوسائط، نص ابن المديني علىٰ أبي يحيىٰ القتات، وحكيم بن جبير، ونحوهم، وأشار أحمد إلىٰ ليث بن أبي سليم، وقد سئل الأعمش في غير ما حديث يرويه عن مجاهد، فصَرَّح بأنه أخذه عن ليث بن أبي سليم(٢).

وبما أن ليث بن أبي سليم قد روىٰ هذا الحديث، فالظاهر أن الأعمش أخذه عن ليث بن أبي سليم ودلسه، والله أعلم.

❖ وليث بن أبي سليم صدوق في نفسه، سيئ الحفظ مضطرب الحديث، سمع من مجاهد(٣).

❖ وطريق حصين بن عبد الرحمن يرويه: عبد الرحمن بن سلمة الرازي

---

(١) تاريخ الدوري عن ابن معين (١٥٧٠)، من كلام ابن معين-رواية ابن الهيثم (٥٩)، العلل الكبير (ص٣٨٨)، مقدمة الجرح والتعديل (ص٢٢٤، ٢٢٧، ٢٤١)، علل ابن أبي حاتم (٢١١٩)، الكامل (٢/ ٥٢٠)، شرح علل الترمذي (٢/ ٧٤٤)، إكمال تهذيب الكمال (٦/ ٩٢).

(٢) العلل لأحمد (٣٦٤)، الجعديات (٨١٤)، ضعفاء العقيلي (٣/ ٢٤٠)، الكامل (٧/ ٢٣٦)، إكمال التهذيب (٦/ ٩٢).

(٣) سبقت ترجمته في دراسة الأثر رقم (٢١)، وسماعه من مجاهد في الأثر رقم (٩١).

كاتب سلمة بن الفضل، عن سلمة بن الفضل الرازي، عن أبي جعفر الرازي عيسىٰ بن أبي عيسىٰ، عن حصين.

وقد تفرد به أبو جعفر الرازي، وتفرد به عنه سلمة بن الفضل، كما نص عليه الطبراني، وعبد الرحمن بن سلمة، وسلمة بن الفضل، وأبو جعفر الرازي، كلهم فيهم ضعف[(١)]، ومع هذا التفرد والضعف لا يثبت الحديث عن حصين بن عبد الرحمن.

❖ وطريق العوام بن حَوشَب يرويه: محمد بن سليمان مُطَيَّن، عن عثمان بن أبي شيبة، عن أبيه محمد بن إبراهيم أبي شيبة العبسي، عن العوام.

وهذا الإسناد إلىٰ العوام بن حَوشَب ظاهره الصحة، والعوام بن حَوشَب ثقة ثبت، سمع من مجاهد[(٢)]، فحديثه يُرْغَب به، خصوصًا مع مقارنته بليث بن أبي سليم، ولم أقف علىٰ طريق العوام بغير هذا الإسناد عند الطبراني، فهذه المعطيات تبعث الريبة والشك في ثبوت هذا الطريق عن العوام بن حَوشَب، خصوصًا مع ما سبق عن عثمان بن أبي شيبة أنه يروي هذا الحديث عن جرير، عن الأعمش، فاحتمال الخطأ وارد.

ومما يثير الريبة أيضًا: تشابهُ لفظِ ليث بن أبي سليم -من رواية الجماعة عنه-، ولفظِ العوام بن حَوشَب، فلفظهما: «**من سأل بالله فأعطوه، ومن استعاذ بالله فأعيذوه، ومن أهدىٰ لكم كُراعًا فاقبلوه**»، وهذا التشابه مع الجملة الأخيرة يُقِيْمُ احتمالَ كونِ مخرج الحديث واحدًا.

إلا أن الدارقطني حين حكىٰ الاختلاف عن الأعمش، قال -بعدما رجح الوجه الصحيح عن الأعمش-: «وكذلك رواه ليث بن أبي سليم، والعوام بن حَوشَب، عن مجاهد، عن ابن عمر»[(٣)]، وهذا يشعر بأن الدارقطني يثبته عن العوام بن حَوشَب.

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/٧٦، ٤/٥٠٣)، وعبد الرحمن بن سلمة في حاله جهالة.
(٢) صحيح البخاري (٤٨٠٦)، تقريب التهذيب (٥٢٤٦).
(٣) العلل (٢٨٠١).

ومجاهد تابعي ثقة إمام، وروايته وسماعه من ابن عمر مشهور في الصحيحين وغيرهما[(١)].

وخلاصة هذا الطريق: أن الحديث يرويه عن مجاهد مباشرة ليث بن أبي سليم، والعوام بن حَوشَب، وهو حسن الإسناد إلىٰ مجاهد، مع كون العوام بن حَوشَب ثقة ثبت، إلا أن الإسناد إلىٰ العوام سبق أن فيه بعض الإشكال يعكر علىٰ تصحيحه، وأما الأعمش فالذي يظهر أنه أخذه عن ليث بن أبي سليم ودلسه، والله أعلم.

❖ الطريق الثاني (طريق نافع مولىٰ ابن عمر):

وهذا يُروىٰ من طريقين:

الأول: يرويه أبو زهير ثابت بن زهير البصري، عن نافع، وثابت بن زهير منكر الحديث جدًا[(٢)]، قال أبو حاتم عن هذا الحديث: «هذا حديث منكر».

الثاني: يرويه إسماعيل بن عياش، عن الوليد بن عباد، عن عرفطة، عن نافع، وأشار ابن عدي إلىٰ جهالة الوليد بن عباد، وجهالة شيخه عرفطة أيضًا، وقال عن الوليد بن عباد: «ليس بمستقيم الحديث»[(٣)]، ولفظ هذا الطريق: «**من سألكم بوجه الله فأعطوه**»، وهو ضعيف جدًا.

وخلاصة هذا الطريق: أنه لا يصح عن نافع من كلا الطريقين، والحديث عن نافع منكر.

والخلاصة: أن الحديث حسن الإسناد عن ابن عمر من طريق مجاهد، ورواه عن مجاهدٍ ليثُ بن أبي سليم والعوامُ بن حَوشَب، والله أعلم.

---

(١) صحيح البخاري (٧٢، ١٧٧٥، ٤٣٠٩، ٥٤٤٨)، مسلم (١٢٥٥، ٢٨١١)، التاريخ الكبير (٧/ ٤١١-٤١٢)، وسبقت ترجمته في دراسة الأثر رقم (٩١).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٤٥٢)، لسان الميزان (٢/ ٣٨٥-٣٨٦).

(٣) الكامل «ت: السرساوي» (١٠/ ٢٨٤-٢٨٦).

❖ ووقع اختلاف علىٰ أبي عوانة في محل الشاهد من الحديث، فرواه عنه يحيىٰ بن حماد بلفظ: «**من سألكم بوجه الله فأعطوه**»، ورواه الجماعة عنه بلفظ: «**من سألكم بالله فأعطوه**»، وهم قرابة خمسة عشر راويًا، فلا شك أن روايتهم هي الوجه الصحيح عن أبي عوانة[(١)].

❖ **ومما رُوي في هذا الباب:**

ما رواه خالد بن الحارث، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي نَهيك، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «**من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سألكم بوجه الله فأعطوه**»، هكذا رواه عن خالد بن الحارث: نصر بن علي، وعلي بن المديني، وإسماعيل بن بشر بن منصور السُّلَيمي، ويحيىٰ بن حبيب بن عربي، وعبيد الله بن عمر القواريري -في رواية: عبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبي يعلىٰ، وأبي القاسم البغوي-، ورواه أبو داود، عن عبيد الله بن عمر القواريري بلفظ: «**من سألكم بالله فأعطوه**»[(٢)]، والوجه الأول أرجح.

وقد تفرد بهذا الحديث من هذا الوجه: سعيد بن أبي عروبة، كما أشار إلىٰ ذلك الدارقطني، قال البخاري: «سعيد بن أبي عروبة يُسْنِدُ هذا الحديث عن قتادة، وغيرُه يقول خلافَ هذا ولا يُسْنِدُه»[(٣)]، وكأنه يعني: أن غيره يرسل الحديث، ولا يذكر ابن عباس في إسناده.

---

(١) سبقت إحالة رواياتهم إلىٰ مصادرها عند ذكر الاختلاف علىٰ أبي عوانة في صدر الدراسة، ووقع اختلاف آخر علىٰ أبي عوانة في لفظه، فرواه عنه قتيبة بن سعيد، وسريج بن النعمان، وعبد الله بن عاصم الحِمّاني، وقالوا: «**ومن استجار بالله فأجيروه**» بدل: «**ومن دعاكم فأجيبوه**»، وخالفهم عامة أصحاب أبي عوانة فرووه بلفظ: «**ومن دعاكم فأجيبوه**»، وهو أصح.

(٢) سنن أبي داود (٥١٠٨)، مسند أحمد (٢٢٤٨)، السنة لعبد الله بن أحمد (١١٤٢) وتصحف فيه «سعيد» إلىٰ «شعبة»، مسند أبي يعلىٰ (٢٥٣٦)، التوحيد لابن خزيمة (١/ ٣١)، الأسماء والصفات للبيهقي (٦٥٩)، تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٥٦).

(٣) العلل الكبير للترمذي (ص٣٦٧)، أطراف الغرائب والأفراد (٢٨٩٧).

وروىٰ الوليد بن سلمة الطبري، عن يزيد بن قيس الكندي، عن عبادة بن نُسَي، عن عبد الرحمن بن غَنْم الأشعري، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**من سألكم بالله فأعطوه، وإن شئتم فدعوه**»، وهو حديث موضوع، الوليد بن سلمة رُمِي بالكذب(١).

وروىٰ صدقة بن عبد الله السَّمِين، عن محمد بن راشد المكحولي، عن أبي أمية عبد الكريم بن أبي المخارق، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه بريدة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**من استعاذ بالله ﷻ فأعيذوه، ومن سأل بوجه الله فأعطوه**»، والحديث منكر عن ابن بريدة، صدقة بن عبد الله وعبد الكريم بن أبي المخارق ضعيفان جدًا(٢).

وهناك عدد من الأحاديث الواردة في إعطاء من سأل بالله:

مثل حديث: «**شر الناس الذي يُسألُ بالله ولا يُعطي به**»(٣).

وحديث: «**ثلاثة يحبهم الله ﷻ، وثلاثة يبغضهم الله ﷻ، أما الذين يحبهم الله ﷻ: فرجل أتىٰ قومًا فسألهم بالله ﷻ، ولم يسألهم بقرابة بينه وبينهم، فمنعوه، فتخلفه رجل بأعقابهم فأعطاه سرًا، لا يعلم بعطيته إلا الله ﷻ والذي أعطاه، ...**»، وفي رواية: «**فسألهم بوجه الله**»، وفي رواية: «**فأتاهم**

(١) نوادر الأصول للحكيم الترمذي (١١٠٧)، الجرح والتعديل (٩/٦)، لسان الميزان (٨/٣٨٣).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٤٦٤)، تهذيب التهذيب (٢/٢٠٦، ٦٠٣).

(٣) واختلف في ضبطه، هل هو هكذا، أو: «يَسأل بالله» بالفتح، ويحتاج ضبطه إلىٰ تحرير وتتبع، وكأن الضبط الأول أرجح، لأن بعض الروايات ليس فيها: «به» آخر الجملة، ووقع في إسناده اختلاف في طبقات متعددة، وفي ذكر وجه الشاهد وحذفه، ينظر: الترمذي (١٦٥٢)، النسائي (٢٥٦٩)، أحمد (٢١١٦، ٢٩٢٧، ٢٩٥٨، ٩١٤٢، ١٠٧٧٩)، موطأ مالك (١٢٨٦)، الطيالسي (٢٧٨٣)، سعيد بن منصور (٢٤٣٤)، التاريخ الكبير (١/٣٦٢-٣٦٣)، الجهاد لابن أبي عاصم (١٥٢-١٥٣)، مشكل الآثار (٥٥٣٩-٥٥٤٢)، ابن حبان (٦٠٤-٦٠٥)، المعجم الكبير (١٠/ح١٠٧٦٨)، المخلّصيات (٢٦٣٤)، شعب الإيمان (٣٢٦١)، الأحاديث المختارة (١١/ح٢٦٢).

رجلٌ يسألهم بقرابة بينهم وبينه فبخلوا عنه»، والرواية الأخيرة مناقضة للروايتين قبلها، وهي تُخْرِجِ الحديثَ عن هذا الباب[(١)].

وسيأتي في الباب التالي غيرُها من الأحاديث، مما هو ألصق بباب «السؤال بوجه الله»، والله أعلم.



(١) يرويه منصور بن المعتمر، عن رِبعي بن حِرَاش، عن زيد بن ظَبْيان، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، هكذا رواه عن منصور: شعبة، وشيبان، وجرير، والثوري -في بعض الروايات عنه-، وهو الصحيح عن منصور، قال الترمذي: «حديث صحيح»، واللفظ المذكور هو لفظ شعبة، ورواية «**فسألهم بوجه الله**» هي لفظ شيبان وجرير، ورواية: «**يسألهم بقرابة بينهم وبينه**» إحدىٰ الروايات عن الثوري، ولفظ شعبة أرجح، ولم أقف علىٰ سماع زيد بن ظَبْيان من أبي ذر فيحتاج إلىٰ تحرير، وخولف في ذكر هذه الخصلة عن أبي ذر، من طريق يرويه أبو العلاء بن الشِّخِّير، واختلف عليه في شيخه الراوي عن أبي ذر هل هو: مطرف بن عبد الله، أو ابن الأحمسي، والثاني أرجح، ينظر: الترمذي (٢٥٦٨)، النسائي (٢٥٧٠)، أحمد (٢١٣٤٠، ٢١٣٥٥-٢١٣٥٧، ٢١٥٣٠)، مصنف ابن أبي شيبة (١٩٧٠١، ٢٧١٤٤)، علل الترمذي الكبير (ص٣٣٧)، البزار (٤٠٢٨)، مختصر قيام الليل لمحمد بن نصر (ص١٩٣)، ابن خزيمة (٢٤٥٦)، ابن حبان (٣٣٥٠)، علل الدارقطني (٦٩٦، ١١٠٣).



بابٌ: لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٤٩] عن جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة»، رواه أبو داود.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (١٦٧١): حدثنا أبو العباس القِلَّوْري، حدثنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي، عن سليمان بن معاذ التميمي[١]، حدثنا ابن المنكدر، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة**».

التخريج:

* أخرجه البيهقي (٧٩٦٦)، من طريق **أبي بكر بن داسه**،

- والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١/٣٥٣)، من طريق **أبي علي اللؤلؤي**،

كلاهما (ابن داسه، واللؤلؤي)، عن أبي داود، به بمثله.

* وأخرجه ابن عدي في الكامل (٤/٢٤١)، عن **أبي عروبة الحَرَّاني الحسين بن أبي معشر**،

- وابن منده في الرد علىٰ الجهمية (ص٩٨)، من طريق **أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني**،

- والبيهقي في الأسماء والصفات (٦٦١)، من طريق **إبراهيم بن محمد**

(١) اختلفت نسخ سنن أبي داود في نسبته بين «التميمي» و«التيمي»، ينظر طبعة التأصيل (١٦٦٥)، وأخرجه الخطيب من طريق اللؤلؤي -كما سيأتي- ونص علىٰ أنه عنده: «التيمي».

بن خلف ابن أبي حمزة،

- والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٥٣)، من طريق **محمد بن جرير الطبري،**

- والضياء المقدسي في صفة الجنة «الثالث» (٤٩)، من طريق **أبي بكر أحمد بن عمرو البزار،**

- والمزي في تهذيب الكمال (٣٤/ ٢١)، من طريق **سعيد بن عبد الله بن سعيد المِهْرَاني،**

ستتهم (أبو عروبة الحَرَّاني، وأحمد بن عمرو الشيباني، وابن أبي حمزة، والطبري، والبزار، والمهراني)، عن أبي العباس أحمد بن عمرو بن العباس القِلَّوْري العصفري البصري، به بنحوه،

وفي رواية أبي عروبة الحَرَّاني: «سليمان بن قَرْم» بدل «سليمان بن معاذ».

* وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣٢٥٩)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٥٢-٣٥٣)، من طريق **محمد بن عبد الله بن عمار،**

عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي، به بنحوه.

الدراسة:

الحديث يرويه يعقوب بن إسحاق الحضرمي، عن سليمان بن معاذ، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رضي الله عنه، ورواه عن يعقوب اثنان: أبو العباس القِلَّوْري، ومحمد بن عبد الله بن عمار.

❖ ويعقوب بن إسحاق الحضرمي أبو محمد المقرئ النحوي، صدوق، توفي سنة ٢٠٥هـ[(١)].

---

(١) تقريب التهذيب (٧٨٦٧).

❖ وقد وقع اختلاف في هذا الحديث على أحد الراويين عن يعقوب بن إسحاق -وهو أبو العباس أحمد بن عمرو القِلَّوْري- في تسمية شيخ يعقوب، فسماه أكثر أصحاب أبي العباس القِلَّوْري: سليمان بن معاذ، وسماه أبو عروبة الحراني: سليمان بن قَرْم، ورواه عن أبي عروبة الحراني: ابن عدي، وأدخله في ترجمة سليمان بن قَرْم، مع أنه عقد ترجمة مستقلة لسليمان بن معاذ، فإما أن يكون أبو عروبة الحراني هو الذي سماه سليمان بن قَرْم، أو أنه من أبي العباس القِلَّوْري، كان يسميه تارة هكذا وتارة هكذا.

وحمل ابن القطان الفاسي الاختلافَ على أنه من يعقوب بن إسحاق نفسه، فقال: «الرجل المذكور هو سليمان بن قَرْم بن معاذ، يقول فيه يعقوب بن إسحاق تارة: سليمان بن قَرْم، وتارة سليمان بن معاذ»[(١)]، وفيه بعد، خصوصًا أن محمد بن عبد الله بن عمار رواه عن يعقوب وسماه: سليمان بن معاذ.

وسليمان بن معاذ الضبي، اختَلَف الرواة في نَسَبِه، هل هو التميمي أو التَّيْمي، وتَيْم تجتمع مع ضبة، بخلاف تميم[(٢)]، فالأقرب أنه التَّيْمي.

❖ **واختلف الأئمة في سليمان بن معاذ الضبي** هل هو سليمان بن قَرْم الضبي أو غيره؟ قال الخطيب البغدادي: «وموضع الشبهة في أمر هذين الرجلين أنهما في طبقة واحدة، وأنهما ضَبِّيَّان»، والأصل في ذلك أنهما راويان؛ لاختلاف اسم والدَيهما، وهذا كثير في الرواة، أن يشترك راويان في الاسم والنسبة والطبقة[(٣)]، وفي «المتفق والمفترق» أشياء كثيرة من هذا النوع وأبلغ منه.

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٥٢٤).
(٢) إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٣٩٢).
(٣) مثل إبراهيم النخعي اثنان يرويان عن علقمة، والأسود بن يزيد، وعبد الرحمن بن يزيد.

ولم أقف على رواة عن سليمان بن معاذ إلا راويين: الأول أبو داود الطيالسي، وهو الذي أكْثَرَ من الرواية عن سليمان بن معاذ، والثاني يعقوب بن إسحاق، ولم أرَ له روايةً عنه إلا هذا الحديث محل الدراسة، وسبق أنه اختُلف عليه في تسميته، وأما سليمان بن قَرْم فالرواة عنه كثر.

واشتركا في الرواية عن عدد من الشيوخ، منهم: عاصم بن أبي النجود، ومنصور بن المعتمر، وأبو إسحاق السبيعي، وعطاء بن السائب، والأعمش[(١)]، إضافة إلى أبي يحيىٰ القتات، وأشعث بن أبي الشعثاء، وسماك بن حرب، وسيأتي عن الشيوخ الثلاثةِ الأواخرِ شيءٌ من مروياتهم.

فمَنْ ذهب إلى أن سليمان بن معاذ وسليمان بن قَرْم اثنان فقد بقي على الأصل، **ومِنْ هؤلاء -ممن فرق بينهما في الترجمة-**: البخاري، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، والحاكم، والدارقطني -في رواية-، والخطيب البغدادي، إلا أن الأخيرَين أشارا إلى مَن جَمَعَهما وردَّا قولَه[(٢)].

وتبعهم بعض من جاء بعدهم، مثل ابن القطان الفاسي، ومال إلى ذلك المعلمي، وقد أطال الخطيب في الكلام على التفرقة بينهما، وحاصل كلام مَن فرق بينهما هو البقاء على الأصل، وأشار الدارقطني -في قول آخر له سيأتي- إلى أن التفريق كان متابعة لأبي داود الطيالسي، يعني: جريًا على ظاهر

---

(١) مرويات ابن معاذ: مسند الطيالسي (٧٠٦)، (١٥٠١)، صحيح مسلم (١٤٨٠)، الكبرىٰ للنسائي (٣١٥٤)، تاريخ دمشق (٤٣/ ٣٩٢)، مرويات ابن قرم: مصنف ابن أبي شيبة (٣٢٧٧٩)، المعجم الكبير (١٨/ح٥٩٦)، (٤/ح٣٥١٤)، كشف الأستار (١٨٥٧)، صحيح مسلم (٢٦٤١)، علل الدارقطني (٢/ ٢٧٤).

(٢) التاريخ الكبير (٤/ ٣٣، ٣٩)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ١٣٦)، المجروحين (١/ ٣٣٢-٣٣٣)، الكامل (٤/ ٢٣٨، ٢٦٦)، «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» للحاكم (ص١٢٦)، «الأوهام في مدخل الحاكم» لعبد الغني بن سعيد (ص١٠٥)، موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٤٩-٣٥٤).

روايته، قال الدارقطني: «وقد تبع أبا داود علىٰ ذلك البخاريُّ فجعلهما رجلين، وعقد ترجمتين لهما»[(١)].

ويستثنىٰ ممن سبق: ابن عدي، وابن القطان الفاسي، فإنهما جعلا راويَ هذا الحديث محل الدراسة هو سليمان بن قَرْم، من أجل رواية ابن عدي، عن أبي عروبة الحراني، وفيها تسميته: «سليمان بن قَرْم» -كما سبق-، فأما ابن عدي فجعله سليمان بن قَرْم لأنه جاء في روايته هكذا، وكأنه لم يقع له من رواية أخرىٰ تسميته «سليمان بن معاذ»، وأما ابن القطان الفاسي فلفّق بين القولين، فجعل الراوي الذي يُدعىٰ سليمان بن قَرْم مرةً، وسليمان بن معاذ مرة أخرىٰ، هو الذي روىٰ عنه يعقوب بن إسحاق هذا الحديث، فأما الذي يروي عنه أبو داود الطيالسي فراو آخر.

وذهب إلىٰ أنهما راو واحد: ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والبزار، وابن عقدة، والطبراني، والدارقطني -في أكثر من رواية-، وعبد الغني بن سعيد، وتبعهم عامة من جاء بعدهم[(٢)].

والصحيح عن الدارقطني أنه يجعلهما راويًا واحدًا، لأن أكثر الروايات عنه هكذا، كما في كتابين له، وأورد له ابن سيد الناس قولًا سبق نقله بأن البخاري تبع أبا داود الطيالسي، وقوله هذا ليس في هذين الكتابين، فلعله في موضع ثالث، وأما القول الأول فقد أسنده عنه الخطيب، ولعله كان في أول الأمر قبل أن يتحرر له ما يدل علىٰ أنهما رجل واحد.

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٥٢٣)، النفح الشذي لابن سيد الناس (١/ ٣٩٨)، تعليق المعلمي علىٰ الموضح (١/ ٣٥٣).

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٦)، «أسماء التابعين ومن بعدهم عند البخاري ومسلم» للدارقطني (٢/ ٩٧)، تعليقات الدارقطني علىٰ المجروحين (ص١١٢)، «الأوهام في مدخل الحاكم» لعبد الغني بن سعيد (ص١٠٥)، موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٥٠-٣٥٤)، بيان الوهم والإيهام (٥/ ٥٢٣)، النفح الشذي (١/ ٣٩٨)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٥).

وأراد الخطيب أن يقيم اختلافًا عن ابن معين في هذه المسألة، بناء علىٰ قول ابن معين في سليمان بن معاذ: «هو بصري» والمعروف في ابن قَرْم أنه كوفي، فجعل الخطيبُ هذا قولًا مقابلَ قول ابن معين: «سليمان بن معاذ الضبي هو سليمان بن قَرْم»، والقول الأول عن ابن معين -في نظري- لا يقوىٰ علىٰ مقابلة القول الثاني في هذه المسألة، خصوصًا أن كلا القولين من رواية واحدة، وهي رواية الحسين بن حبان، ذكر القول الأول في موضوع، والثاني في موضع آخر[(١)].

وقول من قال: هما راو واحد، لا يكفي فيه اشتراكها في الاسم الأول والنِّسْبة والطبقة، وليس هذا هو غاية ما لديهم، كما يوهمه ظاهر كلام الخطيب المذكور في صدر المسألة، بل الظاهر أنه قد قامت عندهم قرائن تدل علىٰ اتحادهما، وأنهما راو واحد، ومن أهم القرائن أن يأتي حديثٌ يُروىٰ عنهما جميعًا، قال المعلمي: «إذا كان الأمر علىٰ ما يُشعر به صنيع الخطيب أنه لم يأت عن سليمان بن معاذ خبرٌ قد أتىٰ عن سليمان بن قَرْم فهما اثنان حتمًا»[(٢)]، والمعلمي مع ميله إلىٰ تفريقهما قد علق القول بالتفريق علىٰ انعدام هذه القرينة المؤثرة.

وقد وقفت علىٰ ثلاثة أحاديث يرويها سليمان بن معاذ -من رواية أبي داود الطيالسي-، ويرويها سليمانُ بن قَرْم -من رواية غير أبي داود الطيالسي-، اثنان منهما فيهما صفة خاصة تؤكد أنهما راو واحد:

الأول: ما رواه أبو داود الطيالسي، عن سليمان بن معاذ، عن أبي يحيىٰ القتات، عن مجاهد، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**مفتاح الصلاة الوضوء، ومفتاح الجنة الصلاة**»[(٣)].

---

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٥٠).

(٢) تعليق المعلمي علىٰ الموضح (١/ ٣٥٣).

(٣) مسند الطيالسي (١٨٩٩)، موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٥٢).

ورواه حسين بن محمد المروزي، ويحيىٰ بن حسان التِّنِّيسي، وعبد الصمد بن النعمان، ثلاثتهم عن سليمان بن قَرْم، عن أبي يحيىٰ القتات، به بمثله، ونص الطبراني وابن عدي علىٰ أن سليمان بن قَرْم تفرد به(١).

الثاني: ما رواه أبو داود الطيالسي، عن سليمان بن معاذ، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن حبة العرني، عن عائشة ﵂ قالت: «نهىٰ رسول الله ﷺ عن الدُّبَّاء، والحَنْتَم، والنقير، والمُزَفَّت»(٢)، ورواه حسين بن محمد المروزي، عن سليمان بن قَرْم، عن أشعث، به بنحوه(٣).

وخالفه أصحاب أشعث، فرواه شيبان، وأبو عوانة، وعمرو بن أبي قيس، عن أشعث، عن عبد الله بن معقل المحاربي، عن عائشة ﵂ بنحوه، قال الدارقطني: «خالفهم سليمان بن معاذ، فرواه عن أشعث، عن حبة العرني، عن عائشة، والأول أصح»(٤).

الثالث: ما رواه أبو داود الطيالسي، عن سليمان بن معاذ، عن سماك بن حرب، عن حنش، عن علي بن أبي طالب ﵁، قال: لما بعثني رسول الله ﷺ إلىٰ اليمن قلت: تبعثني وأنا حديث السن لا علم لي بكثير من القضاء؟ فقال: «**إذا أتاك الخصمان فلا تقض للأول حتىٰ تسمع ما يقول الآخر، فإنك إذا سمعت ما يقول الآخر عرفت كيف تقضي، إن الله ﷻ سيثبت لسانك ويهدي قلبك**»، ورواه علي بن هاشم، عن سليمان بن قَرْم، عن سماك، به بنحوه(٥).

---

(١) الترمذي (٤)، أحمد (١٤٦٦٢)، تعظيم قدر الصلاة (١٧٥)، المعجم الصغير (٥٩٦)، الكامل (٣/ ٢٤١)، موجبات الجنة لابن الفاخر (٧).

(٢) معاني الآثار (٦٥٠١)، وعزاه العيني إلىٰ مسند أبي داود الطيالسي، نخب الأفكار (١٦/ ١٣٤).

(٣) مسند أحمد (٢٤٨١٤).

(٤) مسند أحمد (٢٤٥٠٧، ٢٤٦٧١، ٢٤٩٢٢)، علل الدارقطني (٣٧٢٤).

(٥) مسند الطيالسي (١٢٧)، مشكل الآثار (٤٨)، أخبار القضاة لأبي بكر بن خلف وكيع (١/ ٨٦).

وهذه الأحاديث تدل علىٰ أن سليمان بن معاذ وسليمان بن قَرْم رجل واحد، وفي الحديثين الأولَين مزيد تأكيد علىٰ ذلك، فالحديث الأول انفرد سليمان بأصله، والحديث الثاني خالف الجماعةَ في إسناده، وفي كل منهما يُروىٰ الحديث عن ابن قَرْم وابن معاذ بنفس الصفة.

قال أبو حاتم: «سليمان بن قَرْم الضبي، وهو ابن قَرْم بن معاذ، . . . نَسَبَه أبو داود إلىٰ جده كي لا يُفطن له»، واستبعد ذلك الخطيب البغدادي، لأن يعقوب بن إسحاق قد حدث عن سليمان بن معاذ، قال: «أفترىٰ يعقوب أيضًا قصد ألّا يُفطَن له»، لكن المقصود من كلام أبي حاتم أن أبا داود أكثر عن سليمان بن قَرْم، وفي كل مرة يسميه سليمان بن معاذ، لم يقتصر علىٰ فعل ذلك مرة واحدة، بخلاف يعقوب بن إسحاق، حيث لم يشتهر عنه هذا.

علىٰ أن ابن عقدة والدارقطني قد وصفا هذا الصنيع بأنه خطأ من أبي داود، كأنهما يعنيان أنه لم يقصد ذلك[1].

❖ ومما وقع فيه الاشتباه في هذه المسألة: أن بعض العلماء اشتبه عليه سليمان بن قَرْم بسليمان بن أرقم، وظن أن الذي يسمىٰ سليمان بن معاذ هو سليمان بن أرقم، وسبب الاشتباه أمران: الأول تشابه «قَرْم» مع «أرقم»، والثاني أن سليمان بن أرقم يكنىٰ أبا معاذ، فلذلك ربما دخل في هذه المسألة الكلامُ علىٰ سليمان بن أرقم وهمًا.

ومن ذلك أن ابن عساكر ترجم لسليمان بن أَرْقَم، وحكىٰ القول عن أبي زرعة وابن خزيمة بأن سليمان بن معاذ وسليمان بن أَرْقَم واحد، فأما أبو زرعة فقد أسنده إلىٰ البرذعي في سؤالاته لأبي زرعة، والذي ذكره الخطيب بإسناده إلىٰ البرذعي في سؤالاته لأبي زرعة: أنه قال ذلك في سليمان بن قَرْم لا سليمان بن أَرْقَم، والنص الذي ذكراه عن أبي زرعة متطابق، مما يدل علىٰ

(١) تعليقات الدارقطني علىٰ المجروحين (ص١١٢)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٥).

أن ابن عساكر وهم في ذلك، وأما ابن خزيمة فلم أقف علىٰ كلامه عند غير ابن عساكر، ويحتمل أن يكون الوهم من ابن عساكر أيضًا[(١)]، والله أعلم.

وخلاصة المسألة: أن سليمان بن معاذ وسليمان بن قَرْم راوٍ واحدٌ، إما أن معاذًا اسم جده، أو أن بعض الرواة أخطأ في نسبه، وهو غير سليمان بن أرقم.

وقد وثقه أحمد بقوله: «لا أرىٰ به بأسًا» والبزارُ بنحو ذلك، وقال أحمد: «لكنه كان يفرط في التشيع»، وقال ابن المديني: «لم يكن بالقوي، وهو صالح»، وضعفه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والعقيلي، وابن حبان، وغيرهم، قال ابن حجر: «سيئ الحفظ يتشيع»[(٢)]، ولعل أعلىٰ أحواله أن يكون سَيِّئ الحفظ، فبعض من ضَعَّفَه وَصَفَه بأشد من ذلك.

وتفرد سليمان بن قَرْم بهذا الحديث، وتفرد به عنه يعقوب بن إسحاق، كما أشار إلىٰ ذلك ابن عدي، وابن شاهين[(٣)].

ولا يحتمل من سليمان بن قَرْم -مع ما سبق من حاله وسوء حفظه- أن يتفرد بمثل هذا الحديث عن محمد بن المنكدر، فإن أصحابه كثر، وفيهم أئمة كبار، مثل: أيوب السختياني، وهشام بن عروة، وأبو حازم سلمة بن دينار، ومالك، وابن جريج، والثوري، وشعبة، ومعمر، وابن عيينة، وغيرهم، بل إن

---

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٥٠)، تاريخ دمشق «ط: مجمع اللغة بدمشق» (٢٦/ ٤٤٣-٤٤٤)، والوهم بينهما وارد، فقد وهم بعضهم وهمًا آخر بين الراويين في حكاية أقوال النقاد فيهما، فقال الذهبي: «وهم بعض الحفاظ، ودخلت عليه ترجمة في ترجمة»، تاريخ الإسلام (٤/ ٣٩٨، ٤٠٠).

(٢) تاريخ الدوري عن ابن معين (١٧٣٢، ٢٠١١)، تاريخ الدارمي عن ابن معين (٤٠٥)، مسند البزار (١٧٠٧)، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٤٧)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ١٣٦)، الجرح والتعديل (٤/ ١٣٦)، المجروحين (١/ ٣٣٢-٣٣٣)، الكامل (٤/ ٢٣٨، ٢٦٦)، تهذيب الكمال (١٢/ ٥١-٥٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٥).

(٣) الكامل (٤/ ٢٤١)، تهذيب الكمال (٣٤/ ٢١).

إسناد «ابن المنكدر، عن جابر» جادة مشهورة يسلكها بعض الضعفاء، قال أحمد: «أهل المدينة إذا كان الحديث غلطًا، يقولون: ابن المنكدر، عن جابر»، يريد بذلك كثرة تعلق الضعفاء بهذا الإسناد، وإن كان ضعفاءُ أهل المدينة أكثر سلوكًا لهذه الجادة، قال ابن رجب: «لما اشتهرتْ رواية ابن المنكدر عن جابر، صار كل ضعيف وسيئ الحفظ إذا روىٰ حديثًا عن ابن المنكدر، يجعله: عن جابر، عن النبي ﷺ»(١).

والخلاصة: أن الحديث ضعيف، لتفرد سليمان بن قَرْم به، وهو ممن لا يحتمل تفرده عن مثل ابن المنكدر في كثرة أصحابه وشهرة حديثه.

❖ وجاء في المعنىٰ العام لهذا الحديث -وهو النهي عن السؤال بوجه الله- حديث آخر، وهو ما رواه أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وعبد العزيز بن عمران بن مِقْلاص، وأصبغ بن الفرج، ثلاثتهم عن عبد الله بن وهب، عن عبد الله بن عياش بن عباس القِتْباني، عن أبيه، عن أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري، عن أبيه أبي موسىٰ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: **«ملعون مَنْ سأل بوجه الله، وملعون من سُئل بوجه الله ثم مَنَع سائلَه ما لم يسأله هُجرًا»**(٢).

ورواه يونس بن عبد الأعلىٰ، وعبد العزيز بن عمران بن مِقْلاص، عن عبد الله بن وهب، عن عبد الله بن عياش بن عباس القِتْباني، عن عبد الله بن الأسود، عن أبي معقل بن أبي مسلم، عن أبي عبيد مولىٰ رفاعة بن رافع، عن النبي ﷺ فذكر الحديث بنحوه، قال أبو زرعة: «أبو عبيد هذا ليست له صحبة»(٣)، فهذا الوجه مرسل.

(١) شرح علل الترمذي (٢/٥٠٢-٥٠٣).

(٢) مسند الروياني (٤٩٥)، الدعاء للطبراني (٢١١٢)، الإبانة لابن بطة (٧/ح١٩٤)، و«الهُجْر»: الأمر القبيح.

(٣) الكنىٰ والأسماء للدولابي (٢٦٢)، الجرح والتعديل (٩/٤٠٥، ٤٤٨)، المعجم الكبير (٢٢/ح٩٤٣).

وعبد الله بن عياش تقدم أنه صدوق يغلط[١]، لكنه اضطرب في هذا الحديث، فرواه مرةً علىٰ الوجه الأول، ومرةً علىٰ الوجه الثاني، فالحديث ضعيف، وسيأتي تضعيف ابن منده له.

❖ **وجاءت أحاديث تدل علىٰ جواز المسألة بوجه الله بغير سؤال الجنة،** وهذه الأحاديث علىٰ نوعين، أن تكون المسألة لله ﷻ، أو تكون المسألة لغير الله:

الأول: **أن تكون المسألة لله ﷻ بوجهه الكريم،** وهذا النوع قد وردت فيه أحاديث عديدة، من أصحها: ما رواه البخاري في صحيحه، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قال رسول الله ﷺ: «**أعوذ بوجهك**»، قال: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾، قال: «**أعوذ بوجهك**»، ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥]، قال رسول الله ﷺ: «**هذا أهون -أو هذا أيسر-**»[٢]، والاستعاذة بوجه الله سؤالٌ بوجه الله، كما سيأتي عن ابن منده.

ومنها ما رواه ابن مهدي، عن ابن المبارك، عن حيوة بن شريح، عن عقبة بن مسلم التجيبي المصري، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه كان إذا دخل المسجد قال: «**أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم، فإذا قال ذلك قال الشيطان: حُفظ مني سائر اليوم**»[٣]، وإسناده حسن.

الثاني: **أن تكون المسألة لغير الله بوجه الله ﷻ،** وهذا النوع وردت فيه عدة أحاديث، تقدم في الباب السابق بعض منها، إلا أنه وقع في أسانيدها وفي محل الشاهد من ألفاظها اختلافٌ تقدمت الإشارة إليه.

---

(١) في دراسة الحديث رقم (٣٠).

(٢) صحيح البخاري (٤٦٢٨، ٧٣١٣، ٧٤٠٦).

(٣) سنن أبي داود (٤٦٦).

ومنها ما رواه بهز بن حكيم بن معاوية بن حَيْدَة، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، والله ما أتيتُك حتىٰ حلفتُ أكثرَ من عدد أولاء -وضرب إحدىٰ يديه علىٰ الأخرىٰ- ألّا آتيَك، ولا آتيَ دينَك، وإني قد جئتُ امْرَأً لا أعقلُ شيئًا إلا ما عَلَّمَني اللهُ ورسولُه، وإني أسألك بوجه الله بم بعثك ربنا إلينا؟ قال: «**بالإسلام**»، فذكر حديثًا طويلًا، هكذا رواه عن بهز: معتمر بن سليمان -في رواية-، ويحيىٰ القطان، وابن عُلَيَّة، ويزيد بن زريع، والنضر بن شميل، وعبد الله بن بكر السهمي، ومروان بن معاوية، وعلي بن عاصم، وغيرهم[(١)].

ورواه معمر بن راشد، ومعتمر بن سليمان -في رواية-، عن بهز بن حكيم، به بلفظ: «أسألك بالله، بم بعثك ربك إلينا؟»[(٢)]، والصحيح عن بهز بن حكيم هي الرواية الأولىٰ، إلا أن بهز بن حكيم خولف في هذه اللفظة.

فرواه أبو قزعة سويد بن حُجَير الباهلي، عن حكيم بن معاوية بن حيدة، عن أبيه بنحوه، ولفظه: «فأنشدك الله، ما الذي بعثك الله به؟»[(٣)]، ورواه سفيان بن حسين، عن داود الوارق، عن سعيد بن حكيم -أخو بهز بن حكيم-، عن أبيه، عن جده، ولفظه: «بالله الذي أرسلك، أهو أرسلك بما تقول؟»[(٤)]، ولعل هذه الرواية هي الراجحة عن حكيم بن معاوية، فإن أبا قزعة

---

(١) الكبرىٰ للنسائي (٢٢٢٧)، مسند أحمد (٢٠٠٣٧، ٢٠٠٤٣)، الزهد لابن المبارك «زيادات الحسين» (٩٨٧)، تعظيم قدر الصلاة (٤٠١)، مسند الروياني (٩١٨)، مشكل الآثار (٤١٦٠)، المخلصيات (٣٠٠١)، المستدرك (٨٧٧٤)، أمالي ابن بشران (٦٢٤)، الاستيعاب (١/ ٣٦٥).

(٢) جامع معمر (٢٠١١٥)، مسند الروياني (٩١٧).

(٣) الكبرىٰ للنسائي (١١٣٦٧)، مسند أحمد (٢٠٠١١، ٢٠٠٢٢)، تعظيم قدر الصلاة (٤٠٣، ٤٠٤)، مشكل الآثار (٤١٦١).

(٤) وتفرد به سفيان بن حسين، وداود مختلف في تعيينه، الكبرىٰ للنسائي (٩١٠٦)، المعجم الأوسط (١٦٥٨)، أطراف الغرائب والأفراد (٤٣٣٩)، موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٩٠).

ثقة لم يُختلف فيه، بخلاف بهز بن حكيم فهو مختلف فيه[١]، وقد توبع أبو قزعة علىٰ روايته بإسناد فيه غرابة كما سبق.

وخلاصة هذه الأحاديث:

أن أصح أحاديث **النوع الأول** هو حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه في صحيح البخاري، وهو مقدم علىٰ أحاديث المنع التي قيدت الجواز بسؤال الجنة فقط مثل حديث الباب: «لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة»، فإن حديثَ الباب إذا حُمِل علىٰ عمومه فهو شاملٌ لهذا النوع، فعمومه يمنع أن يُسأل اللهُ بوجهه إلا الجنة، ومن المعلوم أن سؤال الجنة لا يكون إلا لله ﷻ.

وأما أحاديث **النوع الثاني** فإن أحاديث الجواز -مع ما فيها من كلام- مقدمةٌ علىٰ الأحاديث التي منعت من ذلك منعًا مطلقًا في مسألة غير الله، مثل حديث «**ملعون من سأل بوجه الله**».

قال ابن منده: «ومنها حديث: «**ملعون من سأل بوجه الله**»، ولا يثبت من جهة الرواة والله أعلم، وذلك أنه ثبت عن النبي ﷺ أنه سأل بوجه الله، واستعاذ بوجه الله»[٢].

وهذا من حيث الاستدلال بظواهر أحاديث المنع علىٰ التحريم المطلق، أما الاستدلال بأحاديث المنع علىٰ تنزيه السؤال بوجه الله إلا علىٰ الأمور العظيمة، مثل سؤال الجنة، والمغفرة والرحمة، والوقاية من النار، والعصمة من الفتنة والعذاب، ونحو ذلك، فالاستدلال بها علىٰ ذلك لا إشكال فيه، وقد بوب أبو داود علىٰ حديث الباب: «باب كراهية المسألة بوجه الله تعالىٰ»، وتَشْتَدّ الكراهةُ إذا كانت المسألة للمخلوقين علىٰ غير الأمور العظيمة، وهي تدل علىٰ إلحاف شديد في المسألة، ومما يدل علىٰ ذلك:

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٢٥١، ٢/ ١٣٢).
(٢) الرد علىٰ الجهمية لابن منده (ص٩٨).

ما رواه حماد بن مسعدة، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع: أنه كان لا يسأله أحدٌ بوجه الله إلا أعطاه، وكان يكرهها ويقول: «هي الإلحاف»(١).

وروىٰ صفوان بن عيسىٰ، عن يزيد بن أبي عبيد، قال: كان سلمة بن الأكوع إذا سُئل بوجه الله أَفّف ويقول: «من لم يُعْطِ بوجه الله فبماذا يعطي؟ وكان يقول: هي مسألة الإلحاف»(٢)، وهذه الآثار صحيحة عن سلمة رضي الله عنه.

وصح عن عطاء بن أبي رباح: «أنه كره أن يُسأل بوجه الله أو بالقرآن لشيء من أمر الدنيا»، وفي رواية عنه قال: «بلغنا أنه يُكره أن يُسأل اللهُ تعالىٰ شيئًا من الدنيا بوجهه»(٣).

وصح عن طاوس أيضًا: «أنه كان يكره أن يَسألَ الإنسانُ بوجه الله»(٤)، والله أعلم.



(١) الطبقات لابن سعد (٥/ ٢١٢)، مصنف ابن أبي شيبة (١٠٩٠٠).
(٢) الطبقات لابن سعد (٥/ ٢١٢).
(٣) مصنف ابن أبي شيبة (١٠٨٩٩)، الأسماء والصفات للبيهقي (٦٦٢).
(٤) الطبقات لابن سعد (٨/ ٩٩)، الأسماء والصفات للبيهقي (٦٦٢)، ويحتمل الأثر ضبطًا آخر بضم ياء: «يُسأل»، ويختلف معناه قليلًا.



بابُ ما جاءَ في اللو

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٥٠] في الصحيح: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «احرص علىٰ ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجَز، ...» الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٢٦٦٤): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وابن نمير، قالا: حدثنا عبد الله بن إدريس، عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيىٰ بن حَبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«المؤمن القوي خيرٌ وأحب إلىٰ الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص علىٰ ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجَز، وإن أصابك شيءٌ فلا تقل: لو أني فعلتُ كان كذا وكذا، ولكن قل: قَدَرُ الله وما شاء فعل(١)، فإن "لو" تفتح عمل الشيطان».**

التخريج:

* أخرجه **ابن ماجه** (٧٩)، عن أبي بكر بن شيبة، به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (١٠٣٨٦)، عن **أبي كريب محمد بن العلاء**،

- وابن ماجه (٧٩)، عن **علي بن محمد الطنافسي**،

(١) هكذا ضُبطت العبارة في طبعة دار الطباعة العامرة (٨/٥٦)، وطبعة التأصيل (٢٧٥٦)، وأشارت الطبعتان إلىٰ أن في بعض النسخ: «**قَدَّرُ اللهِ وما شاء الله فعل**»، قال الشيخ علي القاري: «"قدر الله" بتشديد الدال، ويجوز تخفيفها، أي: قل قَدَّرُ اللهِ كذا وكذا، أي: وقع ذلك بمقتضىٰ قضائه وعلىٰ وفق قدره»، مرقاة المفاتيح (حديث ٥٢٩٨).

كلاهما (أبو كريب، والطنافسي)، عن عبد الله بن إدريس، به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (١٠٣٨٢)، وابن ماجه (٤١٦٨)، والحميدي (١١٤٧)، من طريق سفيان بن عيينة، والنسائي في الكبرىٰ (١٠٣٨٣)، من طريق الفضيل بن سليمان، وفي الكبرىٰ (١٠٣٨٤)، من طريق عبد الله بن المبارك، ثلاثتهم عن **محمد بن عجلان**،

- والنسائي في الكبرىٰ (١٠٣٨٥)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٣/٦)، من طريق **عبد الله بن المبارك**،

كلاهما (ابن عجلان، وابن المبارك)، عن ربيعة بن عثمان، به بنحوه،

ولم يذكرا «محمد بن يحيىٰ بن حَبان» في الإسناد، جعلاه: عن ربيعة، عن الأعرج،

ورواية ابن عيينة -عند النسائي وابن ماجه-: عن ابن عجلان، عن الأعرج، ليس فيها «ربيعة» أيضًا، و-عند الحميدي- بدل ربيعة: «رجل من آل أبي ربيعة»،

ورواية الفضيل بن سليمان: عن ابن عجلان، عن أبي الزناد، عن الأعرج.

الدراسة:

هذا الحديث يرويه ربيعة بن عثمان التيمي المدني، واختلف عنه وعمن دونه، وهو محمد بن عجلان:

فأما محمد بن عجلان فاختلف عنه علىٰ أربعة أوجه:

الأول: ابن عجلان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وهذه رواية: ابن عيينة -في رواية عنه-.

الثاني: ابن عجلان، عن رجل من آل ربيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وهذه رواية: ابن عيينة -في رواية عنه-.

الثالث: ابن عجلان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وهذه رواية: الفضيل بن سليمان.

الرابع: ابن عجلان، عن ربيعة بن عثمان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وهذه رواية: ابن المبارك.

فاختُلف علىٰ ابن عيينة علىٰ الوجهين الأول والثاني، وكلاهما ثابتٌ عنه، فالأول يرويه عنه جماعة، والثاني يرويه عنه الحميدي وهو من خاصة أصحابه، فكأن ابن عيينة لم يضبط الحديث.

والوجه الثالث أعله النسائي بعدما أخرجه بقوله: «الفضيل بن سليمان ليس بالقوي».

فالراجح عن ابن عجلان هو الوجه الرابع، وهو من رواية ابن المبارك، وهو إمام ثقة ثبت.

❖ واختلف عن ربيعة بن عثمان علىٰ وجهين:

الأول: ربيعة، عن محمد بن يحيىٰ بن حَبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

وهذه رواية: عبد الله بن إدريس.

الثاني: ربيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة، (ليس فيه ابن حَبان).

وهذه رواية: ابن عجلان، وابن المبارك.

وابن المبارك يروي الحديث عن ابن عجلان، عن ربيعة، ويرويه عن ربيعة أيضًا، سمعه منهما، قال ابن المبارك: «سمعتُه من ربيعة، وحفظي له من محمد»، وقال: «وقد سمعتُه من ربيعة فلم أتقنه»، فابن المبارك لم يتقن الحديث عن ربيعة، واعتمد علىٰ رواية ابن عجلان كما نص علىٰ ذلك، فلا تعتبر روايته متابعة لابن عجلان.

والصحيح عن ربيعة هو الوجه الأول، وعبد الله بن إدريس مقدم علىٰ محمد بن عجلان، فإنه متفق علىٰ ثقته وإتقانه، بخلاف ابن عجلان، وقد أتقن

الحديث بذكر الزيادة في إسناده، قال الدارقطني بعد حكاية الاختلاف: «ورواه عبد الله بن إدريس، فضبط إسناده وجوّده، رواه عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيىٰ بن حَبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وهو الصحيح»، وأشار إلىٰ نحو ذلك الطحاوي[1]، **وتقدم أن مسلمًا صحح هذا الوجه فأخرجه في صحيحه**، والله أعلم.



(١) مشكل الآثار (٢٥٩-٢٦٢)، علل الدارقطني (٢٠٢١).

بابُ النهي عن سب الريح

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٥١] عن أُبَيّ بن كعب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «لا تَسُبُّوا الريح، فإذا رأيتم ما تكرهون ...» الحديث، صححه الترمذي.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام الترمذي (٢٢٥٢): حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد البصري قال: حدثنا محمد بن فضيل قال: حدثنا الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ذَرّ، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزىٰ، عن أبيه، عن أُبَيّ بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تَسُبُّوا الريح، فإذا رأيتم ما تكرهون فقولوا: اللهم إنا نسألك من خير هذه الريح، وخير ما فيها، وخير ما أُمِرَت به، ونعوذ بك من شر هذه الريح، وشر ما فيها، وشر ما أُمِرَت به»**.

التخريج:

* أخرجه **النسائي** في الكبرىٰ (١٠٧٠٤)،

- وابن السني في عمل اليوم والليلة (٢٩٨)، عن **محمد بن علي بن بحر أبي بكر البزاز**،

- وأبو الفضل الزهري في حديثه (١٠٤)، عن **الحسن بن محمد بن شعبة**،

ثلاثتهم (النسائي، وابن بحر، والحسن بن محمد)، عن إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، به بنحوه،

ولم يذكر ابنُ بحر «ذر بن عبد الله» في الإسناد، جعله: «عن حبيب، عن سعيد»[١].

* وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (١٠٧٠٤)، من طريق **عياش بن الوليد الرَّقَّام**،

- وابن أبي الدنيا في المطر والرعد والبرق والريح (١٢٨)، وعبد الله في زوائد المسند (٢١١٣٩)، عن **محمد بن يزيد الكوفي أبي هشام الرِّفَاعي**،

- والطحاوي في مشكل الآثار (٩١٨)، من طريق **علي بن المديني**،

- وأبو الشيخ في العظمة (٤/ ١٣١٢)، من طريق **سفيان بن وكيع**،

أربعتهم (عياش الرقام، وأبو هشام الرِّفَاعي، وابن المديني، وابن وكيع)، عن محمد بن فضيل بن غَزْوان، به بنحوه،

وزاد أبو هشام الرِّفَاعي، وابن وكيع: «**لا تَسُبُّوا الريح**، فإنها من رَوْح الله ﷻ».

* وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (١٠٧٠٣)، وعبد الله في زوائد المسند (٢١١٣٨)، عن أبي موسىٰ محمد بن المثنىٰ، وابنُ أبي شيبة (٢٩٨٢٩)، ومن طريقه البخاري في الأدب المفرد (٧١٩)، كلاهما (محمد بن المثنىٰ، وابن أبي شيبة)، عن **أسباط بن محمد القرشي**،

- والنسائي في الكبرىٰ (١٠٧٠٦)، وعبد الله بن السنة (١١٩٦)، من طريق **جرير بن عبد الحميد**،

- والنسائي في الكبرىٰ (١٠٧٠٥)، من طريق **أبي عوانة الوضاح بن عبد الله**[٢]،

---

(١) كذا وقع في «عمل اليوم والليلة»، واستظهرت بخمس نسخ خطية سبق وصفها في تخريج حديث (٧٨)، كلها متفقة علىٰ هذا السقط.

(٢) سقط من نسخ الكبرىٰ: «ذر»، وهو مثبت عن النسائي في الأحاديث المختارة (٣/ح١٢٢٥)، وتحفة الأشراف (٥٥).

- وأبو بكر غلام الخلال في السنة (٢٦)، من طريق **سفيان الثوري**،

أربعتهم (أسباط بن محمد، وجرير، وأبو عوانة، والثوري)، عن سليمان الأعمش، به بنحوه،

ولم يرفعه أسباط بن محمد -في رواية ابن أبي شيبة-، وجرير، وأبو عوانة، والثوري، جعلوه موقوفًا علىٰ أُبَيّ بن كعب،

ولم يذكر الثوري «حبيب بن أبي ثابت» في الإسناد، جعله: «عن الأعمش، عن ذر»،

ولم يذكر أسباط بن محمد «ذر بن عبد الله» في الإسناد، جعله: «عن حبيب، عن سعيد»،

وزاد جرير، وأبو عوانة، والثوري: «إن الريح من نَفَس الرحمن ﷻ».

* وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (١٠٧٠٧)، من طريق سهل بن حماد، وفيها (١٠٧٠٨)، من طريق محمد بن أبي عدي، وفيها (١٠٧٠٩)، من طريق النضر بن شميل، وعبدُ بن حميد (١٦٧)، من طريق مسلم بن إبراهيم، وصالح بن الإمام أحمد في مسائله (٥٩٦)، من طريق يحيىٰ بن سعيد القطان[1]، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٨٦٣)، من طريق عبد الملك بن إبراهيم الجُدّي، ستتهم (سهل، وابن أبي عدي، وابن شميل، ومسلم بن إبراهيم،

(١) جاء في النسخة الخطية الوحيدة لمسائل صالح (ورقة ٥٨): «يحيىٰ بن سعيد قال: حدثنا سعيد، قال: حدثني حبيب بن أبي ثابت»، والظاهر أن «سعيد» تصحيف من «شعبة»، وهو تصحيف مشهور، إذْ لم أجد أحدًا اسمه سعيد يصلح أن يفسر به هاهنا، وأقرب احتمال في تفسيره أن يُفسَّر بابن أبي عروبة، غير أني لم أجد من أشار إلىٰ أن لابن أبي عروبة رواية عن حبيب بن أبي ثابت، ثم إن الرواية إسنادًا ومتنًا قريبةٌ جدًا من رواية أصحاب شعبة، عن شعبة، فالظاهر أنه هو المراد، وجزم الألباني أن الرواية هنا لشعبة من غير إشارة إلىٰ التصحيف، وأحال إلىٰ نفس النسخة الخطية، «السلسلة الصحيحة» (٦/ ٦٠١)، وقد أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق «ت: نشأت المصري» (١٢٧٥) عن صالح بن الإمام أحمد، إلا أنه أسقط شيخ يحيىٰ بن سعيد من الإسناد، وجعله هكذا: «يحيىٰ بن سعيد، حدثني حبيب بن أبي ثابت»، واستظهرتُ بأربع نسخ خطية جيدة، كلها متفقة علىٰ هذا السقط، ويحيىٰ بن سعيد وُلِد بعد وفاة حبيب بن أبي ثابت بسنة.

والقطان، وعبد الملك)، عن **شعبة بن الحجاج**، عن حبيب بن أبي ثابت، به بنحوه،

إلا أن عبد الملك جعله: عن شعبة، عن سلمة بن كُهَيل، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزىٰ، به، أخرج الحديث عن مدار حبيب بن أبي ثابت،

ولم يرفعه ابن أبي عدي، وابن شميل، والقطان، وعبد الملك، جعلوه عن أُبَيّ بن كعب موقوفًا،

وزاد سهل، ومسلم بن إبراهيم: «هاجت ريح فسبها رجل، فقال رسول الله ﷺ . . .»، وقال ابن شميل، وعبد الملك: «هاجت الريح علىٰ عهد أُبَيّ، فسبها رجل، فقال أُبَيّ . . .»،

وزاد مسلم بن إبراهيم: «**فإنها مأمورة**».

الدراسة:

الحديث يرويه حبيب بن أبي ثابت، واختلف عنه وعن الراويين عنه -وهما: الأعمش، وشعبة- في رفع الحديث ووقفه، ووقع علىٰ كل من الأعمش وشعبة اختلافٌ آخر في إسناد الحديث، وسأبد بالاختلاف عن شعبة؛ لأن أحد الوجهين عنه خارج مدار حبيب بن أبي ثابت.

❖ فاختُلف عن شعبة في شيخه علىٰ وجهين:

الأول: شعبة، عن حبيب، عن ذر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزىٰ، عن أبيه، عن أبيّ.

وهذه رواية: سهل بن حماد، وابن أبي عدي، وابن شميل، ومسلم بن إبراهيم، ويحيىٰ القطان.

الثاني: شعبة، عن سلمة بن كُهَيل، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزىٰ، عن أبيه، عن أبيّ.

وهذه رواية: عبد الملك بن إبراهيم الجُدِّي.

والصحيح عن شعبة هو الوجه الأول، فهو من رواية الجماعة الثقات من أصحاب شعبة، وأما الوجه الثاني فراويه عبد الملك صدوق، وله بعض الأوهام علىٰ شعبة، قال الساجي: «يروي حديثًا عن شعبة لم يُتابع عليه»[(١)]، فهو وهم من عبد الملك أو ممن دونه.

❖ واختُلف عن الأعمش **في تسمية شيخه**، هل هو (حبيب بن أبي ثابت، عن ذر)، أو (يرويه عن ذر بدون واسطة)، فالوجه الأول رواية الجماعة عن الأعمش، والوجه الثاني رواية الثوري عن الأعمش، والوجه الأول صحيح عن الأعمش، وأما الثاني فيحتمل أن يكون وقع سقط في نسخة «السنة» لغلام الخلال، فإن كان محفوظًا عن الثوري فقد دلّسه الأعمش بإسقاط حبيب، والأعمش يروي عن ذر بن عبد الله، وعلىٰ كل حال **فالوجه الأول هو الصحيح**.

❖ واختلف عن الأعمش أيضًا **في ذكر «ذر بن عبد الله»** في الإسناد وحذفه علىٰ وجهين:

الأول: (إثبات ذر بن عبد الله في الإسناد).

وهذه رواية: جرير بن عبد الحميد، وأبي عوانة، ومحمد بن فضيل -فيما رواه عنه: عياش الرقام، وأبو هشام الرِّفَاعي، وابن المديني، وسفيان بن وكيع، وإسحاق بن إبراهيم بن الشهيد في رواية: الترمذي، والنسائي، والحسن بن محمد بن شعبة عنه-.

الثاني: (حذف ذر بن عبد الله من الإسناد).

وهذه رواية: أسباط بن محمد القرشي، ومحمد بن فضيل -فيما رواه محمد بن علي بن بحر، عن إسحاق بن إبراهيم بن الشهيد، عنه-.

فتبين أنه اختُلف عن أحد الرواة عن محمد بن فضيل، وهو إسحاق بن إبراهيم بن الشهيد، والصحيح عنه هو الوجه الأول، فهو من رواية الجماعة

(١) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٠٢)، تقريب التهذيب (٤١٩١).

الثقات: الترمذي، والنسائي، والحسن بن محمد بن شعبة، وأما الوجه الثاني ففيه وهم بإسقاط «ذر»، إما من ابن بحر، أو من ابن السني الراوي عنه، أو ممن دونه من أحد رواة كتابه «عمل اليوم والليلة».

فتلخص الاختلاف عن الأعمش أن الوجه الأول يرويه عنه: جرير بن عبد الحميد، وأبو عوانة، ومحمد بن فضيل، والوجه الثاني يرويه عنه: أسباط بن محمد.

والصحيح عن الأعمش هو الوجه الأول، فهو من رواية الجماعة الثقات، وتابعهم عليه الثوري -مع ما في روايته من إسقاط حبيب بن أبي ثابت-، والوجه الثاني وهم من أسباط بن محمد، ورواه عنه علىٰ هذا الوهم ثقتان: محمد بن المثنىٰ، وابن أبي شيبة، وتقدم الكلام في أسباط بن محمد، وأن فيه بعض الضعف[1].

والوجه الصحيح عن الأعمش تابعه عليه شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت.

❖ **واختُلف عن حبيب بن أبي ثابت في رفع الحديث ووقفه علىٰ وجهين:**

الوجه الأول: المرفوع.

وهذه رواية: الأعمش -فيما رواه عنه: محمد بن فضيل، وأسباط بن محمد في رواية محمد بن المثنىٰ عنه-، وشعبة -فيما رواه عنه: سهل بن حماد، ومسلم بن إبراهيم-.

الوجه الثاني: الموقوف.

وهذه رواية: الأعمش -فيما رواه عنه: جرير بن عبد الحميد، وأبو عوانة، والثوري، وأسباط بن محمد في رواية ابن أبي شيبة عنه-، وشعبة -فيما رواه عنه: ابن أبي عدي، والنضر بن شميل، ويحيىٰ القطان، وعبد الملك بن إبراهيم الجُدِّي-.

---

(١) في دراسة الحديث رقم (١٢١).

فتبين أنه اختلف عن الأعمش، وعن أحد الرواة عنه، وهو أسباط بن محمد، والراويان عن أسباط ثقتان، فإما أن يكون اختلافًا من أسباط نفسه، مرة يحدث به هكذا ومرة هكذا، أو أن ابن أبي شيبة أوقفه لمعرفته بمخالفة أسباط في ذلك، فالرفع عن أسباط صحيح، قال الدارقطني حين ذكر رواية محمد بن فضيل للوجه المرفوع: «تابعه أسباط بن محمد»، وسيأتي كلام الدارقطني.

والصحيح عن الأعمش هو الوجه الثاني، فهو من رواية الثقات من أصحاب الأعمش، وفيهم الثوري من أوثق أصحاب الأعمش، وجريرٌ وأبو عوانة أوثق من محمدِ بن فضيل وأسباطِ بن محمد[(١)]، ولم يتابعهما أحد علىٰ رفعه عن الأعمش، قال الدارقطني: «غريب من حديث الأعمش، ... لم يروه عنه بهذا الإسناد غير محمد بن فضيل، وتابعه أسباط بن محمد»[(٢)]، وهو يعني بذلك المرفوع، وسيأتي ترجيح النسائي للوجه الموقوف بوجه عام.

واختلف عن شعبة، والصحيح عنه هو الوجه الموقوف، فهو من رواية أربعة من أصحابه، وفيهم المقدم في شعبة وهو يحيىٰ القطان[(٣)].

فتلخص من ذلك كله: أن الصواب عن الأعمش وشعبة هو الوجه الموقوف.

وقال الترمذي حين ساق الوجه المرفوع: «حديث حسنٌ صحيح»، ونقل المؤلف تصحيحه، وساق النسائي الاختلاف علىٰ الأعمش، وشعبة، ونقل عنه الطحاوي بعض هذه الأوجه، ثم نقل عنه أنه قال بعدما أورد الوجه الموقوف

(١) معرفة أصحاب الأعمش (ص٢٠، ٤٢، ١٠٧، ١١٦).
(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٦١٢).
(٣) معرفة أصحاب شعبة (ص١٣٤، ١٥٢، ١٧٠).

عن شعبة: «وهو الصواب»[١]، فالوجه الموقوف هو الأرجح بناء علىٰ ما سبق من قرائن الترجيح.

❖ وحبيب بن أبي ثابت سبقت ترجمته وأنه ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس[٢]، وصرح بالسماع من ذر بن عبد الله في رواية شعبة.

❖ وذر بن عبد الله الهمداني الـمُرْهِبي ثقة عابد، سمع من سعيد بن عبد الرحمن بن أبزىٰ[٣].

❖ وسعيد بن عبد الرحمن بن أبزىٰ ثقة، سمع من أبيه عبد الرحمن بن أبزىٰ[٤].

❖ وعبد الرحمن بن أبزىٰ، مولىٰ نافع بن عبد الحارث الخزاعي، وقد استعمله نافعٌ علىٰ أهل مكة حين خرج إلىٰ عمر، فقال له عمر: «من استعملتَ علىٰ أهل الوادي؟ فقال نافع: ابنَ أبزىٰ، قال: ومن ابن أبزىٰ؟ قال: مولىٰ من موالينا، قال: فاستخلفتَ عليهم مولىٰ؟ قال: إنه قارئ لكتاب الله ﷻ، وإنه عالم بالفرائض، قال عمر: أما إن نبيكم ﷺ قد قال: **إن الله يرفع بهذا الكتاب أقوامًا، ويضع به آخرين**»[٥]، وعبد الرحمن بن أبزىٰ صحابي صغير، وقد سمع من أُبَيّ بن كعب[٦].

والخلاصة: أن الصحيح في هذا الحديث وقفُه علىٰ أُبَيّ بن كعب، وهو صحيح عن أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه موقوفًا عليه من قوله.

---

(١) مشكل الآثار (٩١٨).

(٢) في دراسة الحديث رقم (٧٨).

(٣) العلل لأحمد-رواية عبد الله (١٢٠٨)، صحيح البخاري (٣٣٨)، التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٤/ ٤٩٢)، تقريب التهذيب (١٨٤٩).

(٤) صحيح البخاري (٣٣٨)، مسلم (٣٦٨)، مسند إسحاق بن راهويه (١٣٣٤)، تقريب التهذيب (٢٣٥٩).

(٥) صحيح مسلم (٨١٧).

(٦) سنن النسائي (٥٧٥٤)، التاريخ الكبير (٢/ ٣٩-٤٠)، الإصابة (٢٠٩٧)، تقريب التهذيب (٣٨١٨).

❖ وسبق في التخريج أن في رواية جرير وأبي عوانة، عن الأعمش: «لا تسبوا الريح، فإنها من نَفَس الرحمن ﷻ»، والنَّفَس: كل شيء يفرَّج به عن مكروب، ومعنىٰ ذلك: أن الريح من تنفيس الله ﷻ وتفريجه لعباده، فالاشتقاق اللغوي للنَّفَس من التنفيس مثلَ اشتقاق الفَرَج من التفريج[١]، وقد ورد تفسيره في روايات الحديث الأخرىٰ، فتقدم في التخريج الإشارة إلىٰ أن في بعض الروايات عن محمد بن فضيل، عن الأعمش: «**لا تسبوا الريح، فإنها من رَوْح الله ﷻ**».

وسبق أيضًا في إحدىٰ الروايات عن شعبة بيانٌ لسبب آخر للنهي، ففيها: «فإنها مأمورة».

❖ وروىٰ معمر، والأوزاعي، وزياد بن سعد، ويونس بن يزيد، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وغيرهم، عن الزهري، عن ثابت بن قيس الزُّرَقي، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أخذت الناسَ ريحٌ بطريق مكة، وعمر بن الخطاب حاج، فاشتدت عليهم، فقال عمر لمن حوله: من يُحدِّثنا عن الريح، فلم يرجعوا إليه شيئًا، قال: فبلغني الذي سأل عنه عمر من ذلك، فاستحثثتُ راحلتي حتىٰ أدركتُه، فقلت: يا أمير المؤمنين، أُخبرتُ أنك سألت عن الريح، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الريح من رَوْح الله، تأتي بالرحمة، وتأتي بالعذاب، فإذا رأيتموها فلا تسبوها، وسلوا الله خيرها، واستعيذوا به من شرها**»[٢]،

(١) غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٩١)، تهذيب اللغة للأزهري (١٣/ ٩)، مقاييس اللغة (٥/ ٤٦٠)، إبطال التأويلات (١/ ٢٤٩-٢٥٤)، بيان تلبيس الجهمية (٦/ ١٧٠)، مجموع فتاوىٰ ابن تيمية (٦/ ٣٩٨).

(٢) وقد وقع فيه اختلاف علىٰ الزهري، وهذا هو الوجه الراجح عنه، أبو داود (٥٠٩٧)، الكبرىٰ للنسائي (١٠٦٩٩-١٠٧٠٢)، ابن ماجه (٣٧٢٧)، مسند أحمد (٧٤١٣، ٧٦٣١، ٩٢٩٩، ٩٦٢٩، ١٠٧١٤)، الأدب المفرد (٧٢٠، ٩٠٦)، مشكل الآثار (٩١٩-٩٢٤)، علل الدارقطني (١٣٣، ١٥٦٤)، تحفة الأشراف (١٣٢٢٣).

وإسناده صحيح، وفيه أن من علل النهي عن سب الريح: أنها تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب.

وروىٰ منصور بن المعتمر، عن مجاهد، قال: هاجت ريح فسَبُّوها، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: «**لا تَسُبُّوها**، فإنها تجيء بالرحمة، وتجيء بالعذاب، ولكن قولوا: اللهم اجعلها رحمة، ولا تجعلها عذابًا»[1]، وإسناده صحيح عن ابن عباس، وهو موقوف.

وأما ما ورد من الدعاء إذا هاجت الريح: ففي صحيح مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ إذا عصفت الريح قال: «**اللهم إني أسألك خيرها، وخير ما فيها، وخير ما أُرْسِلتْ به، وأعوذ بك من شرها، وشر ما فيها، وشر ما أُرْسِلتْ به**»[2]، والله أعلم



(١) مصنف ابن أبي شيبة (٢٩٨٣٠)، المطر والرعد والبرق والريح لابن أبي الدنيا (١٤٧)، مكارم الأخلاق للخرائطي «ت: نشأت المصري» (١٢٧٣، ١٢٧٦).

(٢) صحيح مسلم (٨٩٩).

بابُ ما جاء في منكري القَدَر

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٥٢] وقال ابن عمر رضي الله عنهما: والذي نفسُ ابن عمر بيده، لو كان لأحدهم مثل أُحد ذهبًا، ثم أنفقه في سبيل الله، ما قَبِلَه اللهُ منه حتىٰ يؤمن بالقدر، ثم استدل بقول النبي ﷺ: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»، رواه مسلم.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٨): حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري، حدثنا أبي، حدثنا كَهْمَس، عن ابن بريدة، عن يحيىٰ بن يعمر، قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحِمْيَري حاجَّيْن أو معتمرَيْن، فقلنا: لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوُفِّقَ لنا عبدُ الله بن عمر بن الخطاب داخلًا المسجد، فاكْتَنَفتُه أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننتُ أن صاحبي سَيَكِلُ الكلامَ إليّ، فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قِبَلَنا ناسٌ يقرؤون القرآن، ويتَقَفَّرون العلم -وذكر من شأنهم-، وأنهم يزعمون أن لا قَدَر، وأن الأمر أُنُف[١]، قال: «فإذا لقيتَ أولئك فأخبرهم أني بريءٌ منهم،

(١) «يَتَقَفَّرون العلم» أي: يتتبعونه ويجمعونه، «الأمر أُنُف»: أي: مستأنف، لم يسبق به قدر ولا علم من الله تعالىٰ، غريب الحديث للخطابي (٢/ ٣٩٤)، شرح صحيح مسلم للنووي «ت: السرساوي» (٢/ ٣٢-٣٣).

وأنهم بُرَآءُ مني، والذي يحلف به عبدُ الله بن عمر، لو أن لأحدهم مثل أُحد ذهبًا فأنفقه ما قَبلَ اللهُ منه حتىٰ يؤمن بالقدر» ثم قال: حدثني أبي عمر بن الخطاب قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يُرىٰ عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتىٰ جلس إلىٰ النبي ﷺ، فأسند ركبتيه إلىٰ ركبتيه، ووضع كفيه علىٰ فخذيه، وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «**الإسلام أن تشهدَ أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسولُ الله ﷺ، وتقيمَ الصلاة، وتؤتيَ الزكاة، وتصومَ رمضان، وتحجَ البيت إن استطعت إليه سبيلًا**»، قال: صدقت، قال: فعجبنا له، يسألُه ويصدقُه، قال: فأخبرني عن الإيمان، قال: «**أن تؤمنَ بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمنَ بالقَدَر خيره وشره**»، قال: صدقت، قال: فأخبرني عن الإحسان . . . ، (فذكر تمام الحديث).

التخريج:

* أخرجه **أبو داود** (٤٦٩٥)، عن عبيد الله بن معاذ، به بنحوه.

* وأخرجه الترمذي (٢٦١٠)، عن **محمد بن المثنىٰ**، عن معاذ بن معاذ العنبري، به بنحوه.

* وأخرجه مسلم (٨)، والترمذي (٢٦١٠)، وابن ماجه (٦٣)، من طريق **وكيع بن الجراح**،

- والترمذي (٢٦١٠)، من طريق **عبد الله بن المبارك**،
- والنسائي (٤٩٩٠)، من طريق **النضر بن شميل**،

ثلاثتهم (وكيع، وابن المبارك، وابن شميل)، عن كَهْمَس بن الحسن، به بنحوه.

* وأخرجه مسلم (٨)، وأبو داود (٤٦٩٦)، من طريق **عثمان بن غياث**،

- ومسلم (٨)، من طريق **مطر الوراق**،

كلاهما (عثمان، ومطر)، عن عبد الله بن بريدة، به بنحوه.

* وأخرجه مسلم (٨)، من طريق **سليمان التيمي**،

- وأبو داود (٤٦٩٧)، من طريق **سليمان بن بريدة**،

كلاهما (التيمي، وسليمان بن بريدة)، عن يحيىٰ بن يعمر، به بنحوه.

الدراسة:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٥٣] وعن عبادة بن الصامت أنه قال لابنه: يا بني، إنك لن تجد طعم الإيمان حتىٰ تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول ما خلق الله القلمَ، فقال له: اكتب، فقال: رب، وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتىٰ تقوم الساعة»، يا بني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مات علىٰ غير هذا فليس مني» (. . . . .)[(١)]، وفي رواية لأحمد: «إن أول ما خلق اللهُ تعالىٰ القلمَ، ثم قال له: اكتب، فجرىٰ في تلك الساعة بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة»، وفي رواية لابن وهب: قال رسول الله ﷺ: «فمن لم يؤمن بالقدر خيرِه وشرِه أحرقه الله بالنار».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٤٧٠٠): حدثنا جعفر بن مسافر الهذلي، حدثنا يحيىٰ بن حسان، حدثنا الوليد بن رباح، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي حفصة، قال: قال عبادة بن الصامت لابنه: يا بني، إنك لن تجد طعم حقيقة الإيمان حتىٰ تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إن أول ما خلق اللهُ القلمَ، فقال له: اكتب، قال: رب وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتىٰ تقوم الساعة»**، يا بني إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«من مات علىٰ غير هذا فليس مني»**.

(١) قال الشيخ سليمان بن عبد الله: «بيض المصنِّف في آخر الحديث ليعزوه، وقد رواه أبو داود وهذا لفظه»، تيسير العزيز الحميد (٢/ ١٢٢٥).

التخريج:

* أخرجه البيهقي (٢٠٩١٤)، من طريق **أبي بكر بن داسه**،

- والضياء المقدسي في المختارة (٨/ ٢٧٤)، من طريق **أبي علي اللؤلؤي**،

كلاهما (ابن داسه، واللؤلؤي)، عن أبي داود، به بمثله.

* وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٥٩)، عن **عمرو بن أبي الطاهر بن السرح المصري**، عن جعفر بن مسافر التِّنِّيسي الهذلي، به بمثله.

* وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/ ٢٤٨)، وابن مردويه في تفسيره (ل١٠٦/ أ)، من طريق أبي بكر البزار، عن **الحسن بن عبد العزيز الجَرَوي**، عن يحيىٰ بن حسان التِّنِّيسي، به بنحوه،

وقال: «أبو حفص» بدل «أبي حفصة».

* وأخرجه حرب الكرماني في مسائله «النكاح إلىٰ آخر الكتاب» (٣/ ١٠٤٠)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٢)، وأبو عروبة في الأوائل (٣)، والطبراني في مسند الشاميين (٥٨)[1]، وابن مردويه في تفسيره (ل١٠٦/ أ)، والخطيب البغدادي في المؤتنف (١/ ٣٧١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق «ط: المجمع» (٢١/ ٥٨٨)، من طريق **مروان بن محمد الطاطري**، عن رباح بن الوليد الذِّمَاري، به بنحوه،

فخالف يحيىٰ بن حسان في اسم شيخهما،

وقال في إسناده مكان «أبي حفصة»: «أبو يزيد الأردني»، وعند الخطيب وابن عساكر: «أبو يزيد الأزدي»، وعند ابن أبي عاصم: «أبو عبد العزيز الأردني»،

(١) نقل إسناده: الضياء في المختارة (٨/ ٣٦٣)، وابن كثير في جامع المسانيد والسنن (٥٨٦٩)، وفي المصدرين تقويم للإسناد، حيث وقع عندهما: «أبو يزيد الأردني»، بخلاف المطبوع: «أبو يزيد الأزدي»

واقتصر -عند الجميع ما عدا الخطيب- علىٰ الجزء الأول من المرفوع دون قوله: «**من مات علىٰ غير هذا فليس مني**»، واقتصر عند الخطيب علىٰ الموقوف في أول الحديث.

* وأخرجه الترمذي (٢١٥٥، ٣٣١٩)، والبخاري في التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٧/ ١٠٥)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٤)، وجعفر الفريابي في القدر (٤٢٥)، والآجري في الشريعة (٤٣٩)، من طريق عطاء بن أبي رباح،

وأحمد (٢٢٧٠٧)، وابن وهب في القدر (٢٧)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٣)، من طريق عبد الله بن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب،

وأحمد (٢٢٧٠٥)، وابن أبي شيبة (٣٧٠٧٢)، والبخاري في التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٢/ ١٧٤، ٧/ ١٠٥)، والبزار (٢٦٨٧)، وجعفر الفريابي في القدر (٧٣)، وابن أبي زَمَنِين في أصول السنة (٥٧)، من طريق عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت،

وابن أبي عاصم في السنة (١١١)، والشاشي في مسنده (١١٩٣)، والطبراني في الأوسط (٦٣١٨)، وفي مسند الشاميين (١٦٠٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨/ ٣٩١، ٥٢/ ٣٩٢)، من طريق سليمان بن حبيب المحاربي،

وابن مردويه في تفسيره (ل١٠٦/أ)، من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي، عن أبي معاوية الأنصاري،

خمستهم (عطاء، ويزيد بن أبي حبيب، وعبادة بن الوليد، وسليمان بن حبيب، وأبو معاوية الأنصاري)، عن **الوليد بن عبادة بن الصامت**،

إلا رواية يزيد بن أبي حبيب -عند ابن وهب- جعله: عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبادة بن الصامت، حذف الوليد بن عبادة،

- وابن وهب في القدر (٢٦)، عن عمر بن محمد العمري، عن **سليمان الأعمش**،

- والآجري في الشريعة (١٨١، ٣٤٧)، والبيهقي في القضاء والقدر (٢٠٩)، من طريق **محمد بن عبادة بن الصامت**،

- والطبراني في الكبير [كما في جامع المسانيد والسنن لابن كثير (٥٧٥٩)]، من طريق **عبد الله بن عبادة بن الصامت**،

- وابن مردويه في تفسيره (ل٣٢/أ)، من طريق بشير بن طلحة الخشني، عن **أبيه طلحة الخشني**،

خمستهم (الوليد بن عبادة، والأعمش، ومحمد بن عبادة، وعبد الله بن عبادة، وطلحة الخشني)، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه بنحوه،

ولفظ الوليد بن عبادة -في رواية عطاء، ويزيد بن أبي حبيب، وعبادة بن الوليد-: دعاني أبي فقال لي: يا بني، اتق الله، واعلم أنك لن تتقي الله حتىٰ تؤمن بالله وتؤمن بالقدر كله خيره وشره، قلت: يا أبتاه، وكيف لي أن أعلم ما خير القدر من شره؟ قال: تعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك، فإن متَّ علىٰ غير هذا دخلتَ النار، ثم ذكر الحديث المرفوع في **خَلْقِ القلم**،

ولفظ الوليد بن عبادة -في رواية سليمان بن حبيب-: «**القدر علىٰ هذا، من مات علىٰ غير هذا أدخله الله النار**» فذكر اللفظ الأخير مرفوعًا، ولم يذكر خلق القلم،

وفي لفظ الوليد بن عبادة -في رواية عبادة بن الوليد-: «**فجرىٰ في تلك الساعة بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة**»، وهي رواية أحمد التي ذكرها المؤلف، ولفظه في رواية عطاء، وأبي معاوية الأنصاري: «**إلىٰ الأبد**»، وفي رواية يزيد بن أبي حبيب: «**إلىٰ أن تقوم الساعة**»، وزاد أبو معاوية الأنصاري: «**فجرىٰ القلم بعلم الله**»،

ولفظ الأعمش في آخره: قال رسول الله ﷺ: «**فمن لم يؤمن بالقدر خيره وشره أحرقه الله ﷻ بالنار**»، وهذه رواية ابن وهب التي ذكرها المؤلف، ولفظ محمد بن عبادة، وعبد الله بن عبادة، بنحو لفظ الوليد بن عبادة -من رواية عبادة بن الوليد-، غير أنهما نسَبَا القصة لأنفسهما مع عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

الدراسة:

هذا الحديث يُروىٰ عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه من ستة طرق:

❖ **الطريق الأول (طريق أبي حفصة):**

وهذا الطريق يرويه الوليد بن رباح أو رباح بن الوليد -علىٰ اختلاف في اسمه كما سيأتي-، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي حفصة، وفيه اختلاف سيأتي.

ورواه يحيىٰ بن حسان التنيسي، ومروان بن محمد الطاطري، واختلفا في اسم شيخهما -في هذا الحديث وفي أحاديث أخرىٰ-، فقال يحيىٰ بن حسان: الوليد بن رباح، وقال مروان بن محمد: رباح بن الوليد، **والصحيح ما قاله مروان بن محمد**، نص علىٰ ذلك أبو داود، والخطيب البغدادي، وابن ماكولا، وابن عساكر، وغيرهم، ونقل أبو داود عن مروان بن محمد قوله: إن يحيىٰ بن حسان وهم في اسمه[(١)].

❖ ووقع اختلاف عن رباح بن الوليد وعمن دونه في اسم الراوي عن عبادة بن الصامت، وحاصل الاختلاف علىٰ وجهين رئيسين:

الأول: أبو حفصة، عن عبادة بن الصامت.

---

(١) سنن أبي داود (٢٥٢٢، ٤٩٠٥)، الجرح والتعديل (٣/ ٤٨٩)، المؤتنف للخطيب (١/ ٣٧٢)، الإكمال لابن ماكولا (٤/ ١١)، تاريخ دمشق «ط: مجمع اللغة» (٢١/ ٥٨٨)، تهذيب الكمال (١٨٤٧)، إكمال التهذيب (٤/ ٣٢٢).

وهذه رواية: يحيىٰ بن حسان -فيما رواه عنه جعفر بن مسافر-، ورواه البزار، عن الحسن بن عبد العزيز الجَرَوي، عن يحيىٰ بن حسان فقال: أبو حفص، ورواه عن البزار: أبو بكر محمد بن إسحاق المقرئ الأصبهاني، ورواه عنه: ابن مردويه، وأبو نعيم، فيحتمل أن يكون ذلك من البزار، فقد سبق في ترجمته أنه يُحتمل منه مثل هذا[١]، والله أعلم.

الثاني: أبو يزيد، عن عبادة بن الصامت.

وهذه رواية: مروان بن محمد الطاطري فيما رواه عنه: سلمة بن شبيب، والعباس بن الوليد بن صبح، وأبو الأزهر أحمد بن الأزهر بن منيع، ومحمود بن خالد الدمشقي -في رواية حرب الكرماني، وعمرو بن أبي الطاهر، وإسحاق بن إبراهيم الأنماطي-.

وخالفهم ابن أبي عاصم، فرواه عن محمود بن خالد، عن مروان بن محمد، وقال: أبو عبد العزيز، والصواب قول الجماعة.

وأكثرهم علىٰ نسبته: الأردني، وبعضهم يقول: الأزدي.

وكلا الراويين عن رباح بن الوليد من الثقات، فلعل هذا اضطراب من رباح بن الوليد وهو صدوق[٢]، وإن رُجح أحد الوجهين فالوجه الثاني الذي يرويه مروان بن محمد أقوىٰ، لأنَّ وَهْمَ يحيىٰ بن حسان في اسم شيخه -كما تقدم- فيه إشارة إلىٰ عدم إتقان حديثه، والله أعلم.

وبناء علىٰ رجحان صحة الوجه الثاني فإن أبا يزيد هذا مجهول، عقد له الطبراني ترجمة في «مسند الشاميين» ولم يذكر له إلا هذا الحديث[٣].

---

(١) في دراسة الحديث رقم (٥٢).

(٢) الكاشف (١٥١٨)، تقريب التهذيب (١٨٨٦).

(٣) مسند الشاميين (٥٨)، الأحاديث المختارة (٨/ ٣٦٣)، جامع المسانيد والسنن لابن كثير (٥٨٦٩)، وقال الذهبي عن الوجه الأول: «أبو حفصة مجهول»، المهذب في اختصار السنن الكبير (١٦١٠٩).

وخلاصة هذا الطريق: أنه لا يصح عن عبادة، ففي إسناده اضطراب ومجاهيل، والله أعلم.

❖ **الطريق الثاني (الوليد بن عبادة بن الصامت):**

وهذا يرويه عن الوليد بن عبادة بن الصامت خمسة: عطاء بن أبي رباح، ويزيد بن أبي حبيب، وعبادة بن الوليد بن عبادة، وسليمان بن حبيب المحاربي، وأبو معاوية الأنصاري، ولكل طريق إشكالات خاصة به، فسأفرد كلَّ واحد منها بالدراسة:

١- **طريق عطاء بن أبي رباح**، ويرويه عن عطاء: عبد الواحد بن سُلَيم، وعبد الله بن السائب.

فأما **عبد الواحد بن سُلَيم** فقد رواه عنه جماعة من الثقات، منهم: أبو داود الطيالسي -عند الترمذي-، وعلي بن الجعد -عند البخاري-، وعباد بن العوام، وسعيد بن سليمان، وعاصم بن علي، وهاشم بن القاسم، وغيرهم[(١)]، وعبد الواحد بن سُلَيم ضعيف جدًا، قال أحمد: «حديثه حديث منكر، أحاديثه موضوعة»، وضعفه ابن معين، والنسائي، وغيرهم، وقال العقيلي: «مجهول في النقل، وحديثه غير محفوظ، ولا يتابع عليه» ثم ذكر له حديثًا عن عطاء[(٢)]، وأنكر البخاري عليه هذا الحديث بعينه، فحين أخرجه في التاريخ الكبير قال عقب ذلك: «عبد الواحد بن سُلَيم فيه نظر».

وأما **عبد الله بن السائب** فقد تفرد برواية طريقه: محمد بن مُصَفَّىٰ بن بهلول، عن بقية بن الوليد، عن معاوية بن سعيد، عن عبد الله بن السائب، ورواه عن محمد بن مصفىٰ: ابن أبي عاصم، وجعفر الفريابي، وعن الفريابي:

---

(١) تفسير الطبري (٢٣/ ١٤٥)، مسند الشاشي (١١٩٢)، الإبانة لابن بطة (٤/ ٥١)، الأحاديث المختارة (٨/ ٣٥١).

(٢) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٥٤٣٣)، الضعفاء للعقيلي (٣/ ٥٣)، تهذيب الكمال (٣٥٨٦).

الآجري، وفي الإسناد تصريح معاوية بالسماع من عبد الله بن السائب، وفي رواية الفريابي تصريح بقية بالسماع من معاوية بن سعيد.

وتفرُّدُ بقية بن الوليد بهذا الإسناد يُعد مشكلًا، وهو كثيرًا ما يُغرب بأسانيد ظاهرها الصحة، لكثرة تدليسه، وكان ربما دلس عن الضعفاء فيرويه عنه بعض تلاميذه بالسماع، كما أشار إلىٰ ذلك أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وذكَرَا أن بعض تلاميذه لا يميزون سماعات بقية(١)، إضافة إلىٰ أن محمد بن مُصَفَّىٰ بن بهلول -الراوي عن بقية- رماه أبو زرعة الدمشقي بتدليس التسوية(٢)، فلعل هذا الحديث مما دُلِّس عن بعض الضعفاء.

ويقوي ذلك اشتهار طريق عطاء بن أبي رباح من رواية عبد الواحد بن سُلَيم -مع أنه ضعيف-، واستنكار الأئمة لهذا الطريق علىٰ عبد الواحد -كما تقدم عن البخاري- يشير إلىٰ تفرده به، قال الترمذي بعدما أخرج الحديث من طريق عبد الواحد بن سليم عن عطاء: «هذا حديث غريب من هذا الوجه»، وهذا التفرد يعتبر علة لرواية بقية بن الوليد.

وخلاصة ذلك: أنه لا يصح عن عطاء بن أبي رباح.

٢- **طريق يزيد بن أبي حبيب**، وهذا يرويه عبد الله بن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، واختُلف عن ابن لهيعة علىٰ وجهين:

الأول: ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن عبادة.

وهذه رواية: موسىٰ بن داود الضبي، ومروان بن محمد الطاطري.

الثاني: ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبادة بن الصامت (بدون ذكر الوليد).

وهذه رواية: عبد الله بن وهب.

---

(١) علل ابن أبي حاتم (١١٥١، ١٨٧١، ٢٣٩٠، ٢٥١٦).

(٢) المجروحين لابن حبان (١/ ٩٤).

وكلا الوجهين ثابتان عن ابن لهيعة، وهذا من ضعفه واضطرابه، إلا أن الوجه الثاني -من حيث واقع الرواية- أصح، لأنه من رواية ابن وهب، وكان ممن يتتبع أصول ابن لهيعة[١].

فالأصح في رواية يزيد بن أبي حبيب أنها منقطعة، ليس فيها الوليد بن عبادة، وهي مع ذلك ضعيفة لضعف ابن لهيعة.

٣- **طريق عبادة بن الوليد بن عبادة**، وهذا يرويه: معاوية بن صالح، عن أيوب الحمصي -واختلف في اسمه-، عن عبادة بن الوليد بن عبادة.

ورواه عن معاوية بن صالح جماعة، واختُلف عليه في اسم شيخه:

فقال الليث بن سعد، وعبد الله بن صالح كاتب الليث، وعبد الله بن وهب: أيوب بن زياد.

وقال زيد بن الحباب -في أصح الروايات عنه-: أيوب أبو زيد الحمصي.

وقال بشر بن السري: زياد أبو أيوب[٢].

وقال معن بن عيسىٰ القزاز: أبو زيد الحمصي.

ورواية الجماعة -ما عدا بشر بن السري- متفقة، فهو أيوب بن زياد أبو زيد الحمصي، هكذا اعتمد البخاري ترجمته -وساق الاختلاف في اسمه-، وكذلك اعتمده ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة، وكذلك مَنْ جاء بعدهم، غير أن ابن أبي حاتم كناه: «أبا زياد»[٣]، والله أعلم.

---

(١) سبقت ترجمة ابن لهيعة في دراسة الحديث رقم (٥، ١٥، ٢٩)، وينظر: الجرح والتعديل (٥/١٤٧).

(٢) هكذا عند البخاري في التاريخ الكبير -كما في التخريج-، وتصحفت روايته في مطبوعات «الكنىٰ» للدولابي، وجاء على الصواب في إحدىٰ النسخ الخطية كما في تحقيق: د. سليمان عسيري «رسالة دكتوراه» (٢/٧٥٩).

(٣) التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٢/١٧٤)، الجرح والتعديل (٢/٢٤٧) الثقات (٦/٥٨)، الأسامي والكنىٰ لأبي أحمد الحاكم (٣/٣٠٥).

❖ ومعاوية بن صالح الحضرمي الحمصي، وثقه ابن مهدي، وابن معين -في رواية-، وأحمد، وأبو زرعة، والترمذي، والنسائي، وغيرهم، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، حسن الحديث، يُكتب حديث ولا يُحتج به»، وقال يعقوب بن شيبة: «قد حمل الناس عنه، ومنهم من يرىٰ أنه وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف، ومنهم من يضعفه»، وقال ابن عمار الموصلي: «الناس يروون عنه، وزعموا أنه لم يكن يدري أيّ شيء الحديث»، وضعفه يحيىٰ بن سعيد القطان، وأبو إسحاق الفزاري، وابن معين -في رواية-، أخرج له الجماعة إلا البخاري، فلم يُخَرِّج له شيئًا في صحيحه.

وأشار بعض الأئمة إلىٰ كثرة غرائبه وتفرداته، فمن ذلك قول حميد بن زنجويه: «قلت لعلي بن المديني: إنك تطلب الغرائب، فائت عبد الله بن صالح واكتب كتاب معاوية بن صالح، تستفد مِئَتي حديث»، وقال ابن عدي: «وهو عندي صدوق، إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات»، لخص حاله ابن حجر بقوله: «صدوق له أوهام»(١).

❖ وأيوب بن زياد أبو زيد الحمصي، ترجم له البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا، إلا ما كان من ابن حبان حين أدخله في كتابه «الثقات»، وقال فيه ابن خزيمة: «لست أعرف أبا زيد الحمصي بعدالة ولا جرح»، وقال فيه ابن القطان الفاسي: «لا تُعرف حاله»، ولم يذكر البخاري ولا أبو زرعة راويًا عنه غير معاوية بن صالح، وزاد أبو حاتم راويان له غير معاوية(٢).

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٢)، الكامل (٨/ ١٤٥)، تهذيب الكمال (٦٠٥٨)، تقريب التهذيب (٦٨١٠).

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٤١٤)، الجرح والتعديل (٢/ ٢٤٧)، الثقات (٦/ ٥٨)، الأسامي والكنىٰ لأبي أحمد الحاكم (٣/ ٣٠٥)، بيان الوهم والإيهام (٣/ ٦١٠)، صفات رب العالمين لابن المحب (٢٣٢٤).

فزاد أبو حاتم فيمن روىٰ عن أيوب بن زياد: زيد بن أبي أنيسة، وأصل ذلك أن البخاري ترجم لأيوب الشامي وذكر أنه يروي عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن عنبسة، عن أم حبيبة، ويروي عنه زيد بن أبي أنيسة، وحديثه هذا رواه النسائي، وترجم له صاحب الكمال، وتبعه المزي وغيره، وقال عنه الذهبي: «لا يُعرَف»، فجعله أبو حاتم هو نفسه أيوب بن زياد الحمصي، حيث جمعهما في ترجمة واحدة[(١)]، ولم أقف علىٰ شيء يدل علىٰ أن أيوب هذا هو نفسه أيوب بن زياد، بل جاء في طرق حديث أيوب هذا «أيوب» مهملًا، أو بزيادة «رجل من أهل الشام».

وزاد أبو حاتم أيضًا فيمن روىٰ عن أيوب بن زياد: يزيد بن سنان الرُّهَاوي، والظاهر أن ذلك مما رواه ابنه محمد بن يزيد بن سنان، عن أبيه أبي فروة يزيد بن سنان الرُّهَاوي، عن أيوب بن زياد، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، عن ثوبان مولىٰ رسول الله ﷺ، بدليل أن أبا حاتم زاد في شيوخ أيوب بن زياد: خالد بن معدان، والإشكال في هذا أن محمد بن يزيد بن سنان وأباه ضعيفان، ومحمد يروي عن أبيه مناكير كما قال البخاري[(٢)]، فالذي يظهر أنه لا تصح روايته عن أيوب بن زياد.

فتلخص مما سبق: أن أيوب بن زياد الحمصي مستور الحال، لم يوثقه أحد، وكأنه لم يرو عنه غير معاوية بن صالح، وسيأتي ما قيل من تحسين ابن المديني لحديثه.

❖ وعبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت ثقة، سمع من أبيه، وحديثه عنه في الصحيحين[(٣)].

(١) التاريخ الكبير (١/ ٤١٨)، سنن النسائي (١٨١٣)، الجرح والتعديل (٢/ ٢٤٧)، الكمال (٣/ ٣٦٣)، تهذيب الكمال (٦٣٣)، ميزان الاعتدال (١/ ٢٨١)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٩-٢١٠).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٢٤٧)، فوائد أبي عبد الله بن مروان (١٤)، تاريخ دمشق (٢٧/ ٤٠٤)، تهذيب التهذيب (٣/ ٧٣٤).

(٣) صحيح البخاري (٧١٩٩)، مسلم (١٧٠٩)، التاريخ الكبير (٦/ ٩٤)، تقريب التهذيب (٣١٧٨).

وفي أسانيد هذا الحديث سماع معاوية بن صالح من أيوب بن زياد، وسماع أيوب بن زياد من عبادة بن الوليد.

ونقل عبد الحق الأشبيلي عن ابن المديني أنه قال عن هذا الإسناد: «هذا من حديث أهل الشام، وإسناده حسن»[(١)]، والحسن في اصطلاح الأئمة لا يلزم منه الحسن الاصطلاحي بمعنىٰ تصحيح الحديث، بل ربما قُصد به الغرابة، وربما قُصِد به الحُسْن اللغوي إذا أُطْلِق علىٰ الحديث خاصةً دون الإسناد، لكن ابن المديني هاهنا وصف الإسناد بأنه حسن، فهو دائر بين المعنيين الأولين، أي: التصحيح، أو الغرابة.

وابن المديني وُجد له غير ما حديثٍ وإسنادٍ يصفه بأنه حسن، وينص مع ذلك علىٰ جهالة أحد رواته، ولا تكون له إلا هذه العلة -فيما يظهر-[(٢)]، فالذي يظهر لي أن أقرب ما يمكن أن يفسَّر كلام ابن المديني به هاهنا: أنه يعني بذلك الغرابةَ التي لم تشتد، مع خلوه من الضعف الظاهر، من علة، أو انقطاع، أو نكارة إسناد، أو نكارة متن.

ففي هذا الإسناد: تفرُّدُ معاوية بن صالح، عن أيوب بن زياد، عن عبادة بن الوليد، وهو متصل، وأيوب بن زياد مستور الحال كما تقدم، ففي الإسناد ضعف لجهالة حال أيوب بن زياد، إضافة إلىٰ ما قيل في معاوية بن صالح كما سبق، وأنه صدوق له أوهام، وصاحب غرائب، والله أعلم.

٤- **طريق سليمان بن حبيب المحاربي**، وهذا يرويه الوليد بن مسلم، عن عثمان بن أبي العاتكة، عن سليمان بن حبيب، ورواه عن الوليد هكذا جماعة، منهم: عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، وداود بن رُشيد، ومهدي بن جعفر،

---

(١) الأحكام الوسطىٰ (٤/٣٠٧)، بيان الوهم والإيهام (٣/ ٦١٠).

(٢) ينظر: الحديث الحسن د. خالد الدريس (١/١٣٩، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٤، ٢/ ٩٨٥)، والمؤلف يذهب إلىٰ أن ابن المديني يريد بتحسين إسناد هذا الحديث أنه في حكم المقبول، وأنه لا يتشدد في حديثِ مَنْ كان فيه شيء من الجهالة، إذا لم يتضمن ضعفًا غيرَه من انقطاع أو نكارة أو نحو ذلك.

وعبد الوهاب بن نجدة الحوطي، وعلي بن سهل الرملي، وخالفهم مَسْلَمة بن عبد الله القيسراني، فرواه عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عثمان بن أبي العاتكة، فزاد الأوزاعي، قال ابن عساكر: «كذا في هذا الحديث، والوليد يروي عن عثمان بن أبي العاتكة نفسه كثيرًا، فالله أعلم»، والصحيح رواية الجماعة، ورواية دحيم -عند الفريابي وعنه الآجري- فيه تصريح الوليد بالسماع من عثمان.

❖ والوليد بن مسلم ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية[(١)].

❖ وعثمان بن أبي العاتكة أبو حفص الدمشقي قاص دمشق، قال عنه دحيم وأبو حاتم والعجلي: «لا بأس به»، زاد أبو حاتم: «بَلِيَّتُه من كَثْرة روايته عن علي بن يزيد، فأما ما رَوىٰ عن غير علي بن يزيد فهو مقاربٌ يكتب حديثه»، وقال أبو داود: «صالح»، وضعفه أبو مسهر عبد الأعلىٰ بن مسهر الدمشقي، وابن معين، وإسحاق بن سيار النصيبي، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، والعقيلي، وابن عدي، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم».

لخص حاله ابن حجر بقوله: «صدوق، ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الأَلهاني»، وقد أبان أبو حاتم أن كثرة روايته عن علي بن يزيد هي التي ضعفت حديثه، أي: كَثُرت المناكير في حديثه بسبب بذلك، وهو بريء من نكارتها، وبنحو ذلك أشار دحيم أيضًا، علىٰ أن عثمان بن أبيِ العاتكة كان قاص أهل الشام، والقصاص عادة يكثر منهم الوهم والخطأ في الحديث والأسانيد، لذلك قال أبو مسهر أيضًا في عموم حال عثمان بن أبي العاتكة: «كان قاصًا، فإن كان وَهْمٌ فهو منه»، وسئل عنه أحمد فقال: «هذا رجل قاص»[(٢)].

(١) تقريب التهذيب (٧٥٠٦).

(٢) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٣١٠١)، الجرح والتعديل (٦/١٦٣)، علل ابن أبي حاتم (٢٤٠٣)، =

وأنكر عليه العقيلي حديثًا يرويه عن سليمان بن حبيب المحاربي -وهو شيخه في الحديث محل الدراسة-، عن أبي أمامة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله ﷻ يجلس يوم القيامة علىٰ القنطرة الوسطىٰ بين الجنة والنار**»، قال العقيلي: «وذكر حديثًا طويلًا لا يتابَع عليه».

وهذا الحديث يرويه إبراهيم بن يوسف الهِسِنْجَاني، عن هشام بن عمار، عن صدقة بن خالد، عن عثمان بن أبي العاتكة، هكذا رواه العقيلي، عن إبراهيم بن يوسف، وخالفه أبو أحمد العسال، فرواه عن إبراهيم بن يوسف موقوفًا.

ورواه أبو حاتم الرازي، وجعفر الفريابي، وغيرهما، عن هشام بن عمار موقوفًا أيضًا، إلا أن أبا حاتم الرازي طوّله، وفي آخره: «ثم نزع النبي ﷺ بهذه الآية»، ففيه إشارة إلىٰ الرفع، إضافةً إلىٰ أن في أول الحديث: قال سليمان بن حبيب: نزلنا حمص قافلين من الروم فإذا بعبد الله بن أبي زكريا ومكحول، فانطلقنا إلىٰ أبي أمامة، فإذا هو شيخ هرم، فلما تكلم إذا رجل يبلغ حاجته ويزيد، فقال: «إن هذا المجلس من بلاغ الله إياكم، ثم قال: إن رسول الله ﷺ قد بَلَّغ ما أُرْسَل به، وأنتم فبَلِّغوا ما تسمعون منا»، ثم ذكر الحديث[1]، ولهذا السبب -فيما يظهر- ساقه العقيلي مرفوعًا من أوله.

ورواه الوليد بن مسلم، عن عثمان بن أبي العاتكة موقوفًا، ولفظه:

= الكامل (٦/ ٢٨٠)، تاريخ دمشق (٣٨/ ٣٩١-٣٩٧)، تهذيب الكمال (٣٨٢٧)، تقريب التهذيب (٤٥١٥)، ووهم ابن القطان الفاسي ومن بعده الذهبي، فنَسَبا قول أبي حاتم إلىٰ الإمام أحمد، بيان الوهم والإيهام (٤/ ١٤٤)، ميزان الاعتدال (٣/ ٤٦).

(١) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٢١)، تفسير ابن أبي حاتم (٩/ ٣٠٣٩)، العلو للذهبي (ص١١٦)، مختصر الصواعق (٣/ ١٢٠١)، صفات رب العالمين لابن المحب (٩٦٨)، وروىٰ أوله البخاري، عن هشام: أفعال العباد (ص٧٣١).

«يضع الله عرشه علىٰ القنطرة الرابعة، ثم يقول: وعزتي لا يَجُوزني اليوم ظلم»[(١)].

وتابعه علىٰ أصله كلثوم بن زياد -كاتب سليمان بن حبيب وخليفته علىٰ قضاء دمشق-، عن سليمان بن حبيب، به بنحوه موقوفًا مطولًا، وفيه جُمَلٌ مرفوعة، ولم يذكر فيه الجلوس علىٰ القنطرة، وفي آخره قول أبي أمامة: «أما والله لقد فُتحت الفتوحُ بسيوف ما حِلْيَتها الذهب والفضة، ولكن حِلْيَتها العَلَابِيُّ والآنُكُ والحديد»[(٢)].

والجملة الأخيرة أخرجها البخاري في صحيحه من طريق الأوزاعي، عن سليمان بن حبيب، به بنحوه، وروىٰ بعض ألفاظ الحديث أيضًا الأوزاعي وغيره، عن سليمان بن حبيب[(٣)].

وأصل قصة قدوم سليمان بن حبيب وابن أبي زكريا ومكحول علىٰ أبي أمامة وردت من طرق أخرىٰ[(٤)]، فيظهر أن عثمان بن أبي العاتكة لا يُنْكر عليه إلا التفرد ببعض ألفاظه.

ومما تفرد به عن شيخه سليمان بن حبيب: ما رواه الوليد بن مسلم، عن عثمان بن أبي العاتكة، عن سليمان بن حبيب، عن أبي هريرة ﵁، عن النبي ﷺ قال: «**إذا وقعت الملاحم خرج بَعثٌ من دمشق من الموالي، هم أكرم العرب فرسًا، وأجوده سلاحًا، يؤيد الله بهم الدين**»[(٥)]، وهو متصل

---

(١) الطبقات لابن سعد (٩/ ٤١٥)، شرف أصحاب الحديث للخطيب (ص٩٦)، المقلق لابن الجوزي (ص٩٨).

(٢) التاريخ الكبير (٧/ ٢٢٨)، المعجم الكبير (٨/ ح٧٤٩٣)، تاريخ داريا لعبد الجبار الخولاني (ص٣٩-٤٢).

(٣) صحيح البخاري (٢٩٠٩)، سنن أبي داود (٢٤٩٤)، ابن ماجه (٢٨٠٧)، الجامع لابن وهب «ت: أبو الخير» (٥٢٢)، الأدب المفرد (١٠٩٤)، علل ابن أبي حاتم (٩٢٧).

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٢٣٨-٢٣٩، ٣٢٧)، المتفق والمفترق (٣/ ٢٠٩٩)، تاريخ دمشق (٢٤/ ٦٧-٦٨).

(٥) ابن ماجه (٤٠٩٠)، المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٩١)، تاريخ دمشق (١/ ٢٧٠-٢٧٢)، ووقع في «فضائل=

الإسناد إلىٰ سليمان بن حبيب، ولم أقف علىٰ ما يدل علىٰ سماع سليمان بن حبيب من أبي هريرة، وراوي هذا الحديث الوليد بن مسلم، وهو ممن يدلس تدليس التسوية، فيحتمل أن تكون نكارة الحديث من هذا الانقطاع، بين سليمان بن حبيب وأبي هريرة.

❖ وسليمان بن حبيب المحاربي ثقة، قاضي دمشق، ويقال له قاضي الخلفاء، فقد كان قاضيًا علىٰ دمشق لعمر بن عبد العزيز والخلفاء مِنْ بعده، حتىٰ توفي سنة ١٢٦هـ[(١)].

❖ ونص الطبراني علىٰ أن الوليد بن مسلم تفرد به عن عثمان بن أبي العاتكة، غير أن الوليد كثير الحديث، ويُحتمل منه مثل هذا التفرد، قال ابن المديني: «ما رأيت من الشاميين مثله، وقد أغرب الوليد أحاديث صحيحة لم يشركه فيها أحد»[(٢)].

وقد سمع الوليد بن مسلم هذا الحديث من عثمان بن أبي العاتكة، وسمعه عثمان من سليمان بن حبيب، ولم أقف علىٰ سماع لسليمان بن حبيب من الوليد بن عبادة، لا في هذا الحديث، ولا في غيره، ففيه انقطاع في هذه الطبقة.

٥- **طريق أبي معاوية الأنصاري**، وهذا يرويه يحيىٰ بن زكريا بن أبي زائدة، عن محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي المعروف بالمُحْرِم، عن أبي معاوية الأنصاري.

= الشام» لأبي الحسن الربعي (١١٣) «عن سليمان بن حبيب أن أبا هريرة حدّثه»، وهو خطأ، صوابه «حدّث» كما في تاريخ دمشق.

(١) تاريخ دمشق (٢٢/ ٢٠٥-٢١٣)، تقريب التهذيب (٢٥٥٩).

(٢) تاريخ دمشق (٦٣/ ٢٨٦).

ومحمد بن عبد الله الليثي المعروف بالمُحْرِم متروك، متهم بالكذب[(١)]، وأبو معاوية شيخه لا يعرف، وروىٰ عنه حديثًا آخر فقال عنه البزار: «وأبو معاوية هذا الذي روىٰ عنه محمد بن عبد الله بن عبيد فلم أسمع أحدًا يسميه»[(٢)]، فلا يُعتبر بهذا الطريق.

وخلاصة طريق الوليد بن عبادة: أنه رُوِيَ عنه من خمسة طريق، ثلاثة منها لا تصح ولا تصلح للاعتبار، طريق عطاء بن أبي رباح، وطريق يزيد بن أبي حبيب، وطريق أبي معاوية.

ويبقىٰ طريق عبادة بن الوليد بن عبادة، وإسناده متصل وفيه ضعف كما تقدم، وطريق سليمان بن حبيب وفيه انقطاع بين سليمان بن حبيب والوليد بن عبادة، والطبقة التي وقع فيها الانقطاع في الطريق الثاني هي نفس الطبقة التي وقع فيها الضعف بسبب الجهالة، فيحتمل أن يعود هذا الطريق الثاني إلىٰ الطريق الأول، غير أن سليمان بن حبيب -كما تقدم- كان قاضي دمشق لعمر بن عبد العزيز والخلفاء مِنْ بعده، فيظهر أن حديث الوليد بن عبادة كان معروفًا في الشام في ذلك الوقت.

والوليد بن عبادة بن الصامت ثقة من كبار التابعين، ولد في آخر زمن النبي ﷺ، وسمع من أبيه، توفي بعد السبعين، وقيل بعد الثمانين في خلافة عبد الملك بن مروان[(٣)].

❖ الطريق الثالث (سليمان الأعمش):

وهذا يرويه ابن وهب، عن عمر بن محمد، عن الأعمش، وهو صحيح

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ١٤٢، ٢٤٨)، الجرح والتعديل (٧/ ٣٠٠، ٨/ ١٩)، الكامل (٧/ ٣٢٢، ٤٤٩)، موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٢٨-٣١)، لسان الميزان (٧/ ٢٢٧-٢٢٩، ٤٠٤-٤٠٥).

(٢) الجهاد لابن أبي عاصم (١١٦)، مسند البزار (٣٣٨).

(٣) تهذيب الكمال (٦٧١١)، إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٢٣٧)، تقريب التهذيب (٧٤٨٠).

عن الأعمش، إلا أنه معضل، بين الأعمش وعبادة ﷺ أكثر من راو، فلا عبرة بهذا الطريق.

❖ **الطريق الرابع (محمد بن عبادة بن الصامت):**

وهذا يرويه إسحاق بن سليمان الرازي، عن معاوية بن يحيىٰ الصدفي، عن ابن شهاب الزهري، عن محمد بن عبادة بن الصامت.

ومعاوية بن يحيىٰ الصدفي ضعيف، ورواية إسحاق بن سليمان عنه منكرة، كما أشار لذلك البخاري، وأبو حاتم، وابن خراش، وابن حبان، والدارقطني، إضافة إلىٰ نكارة روايته عن الزهري، وقد أورد له ابن عدي مناكير كثيرة من روايته عن الزهري، وجاء عنه أنه اشترىٰ كتابًا من السوق فيه أحاديث الزهري، فجعل يرويه عن الزهري[(١)]، فهذا الطريق لا عبرة به.

❖ **الطريق الخامس (عبد الله بن عبادة بن الصامت):**

وهذا يرويه الطبراني، عن حميد بن خالد الراسبي، عن أنس بن محمد الجزري، عن عبد الله بن بكر السهمي، عن عبد الرحمن بن بديل العقيلي، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن عبد الله بن عبادة بن الصامت.

وهذا الإسناد غريب، وحميد بن خالد الظاهر أنه هو محمد بن خالد بن يزيد الراسبي شيخ الطبراني، ومحمد بن خالد وأنس بن محمد لم أجد لهما ترجمة، ولم أجد لعبد الله بن بكر السهمي رواية عن عبد الرحمن بن بديل، ولا لعبد الرحمن بن بديل عن أبي رواد، وتفردُ الطبراني بهذا الإسناد في «معجمه الكبير» يشير إلىٰ نكارته، فهذا الطريق لا عبرة به.

---

(١) الضعفاء للبخاري «ت: العماري» (٣٦٧)، الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٣)، المجروحين (٣/ ٣-٥)، الكامل (٨/ ١٣٨)، تهذيب الكمال (٦٠٦٨)، إكمال تهذيب الكمال (١١/ ٢٧٧)، تقريب التهذيب (٦٨٢٠).

❖ الطريق السادس (طلحة الخشني):

وهذا يرويه أبو الأحوص محمد بن الهيثم قاضي عُكْبَرا، عن أبي توبة الربيع بن نافع، عن بشير بن طلحة الخشني الشامي، عن أبيه.

وأبو الأحوص محمد بن الهيثم ثقة حافظ، وأبو توبة ثقة حجة[(١)].

وبشير بن طلحة الخشني الشامي وثقه أبو داود، وقال عنه أحمد: «ليس به بأس»[(٢)].

وأبوه مجهول، لم أقف له علىٰ ترجمة ولا رواية غير هذه الرواية، وكأن روايته هذه أو نحوها هي التي قصدها ابن أبي حاتم حين قال في ترجمة بشير بن طلحة: «وروىٰ عن أبيه، عن عبادة بن الصامت»[(٣)]، فهذا الطريق صحيح إلىٰ بشير بن طلحة، ولكن أباه مجهول، وليس فيه سماع أبيه من عبادة بن الصامت.

والخلاصة: أن جميع الطرق عن عبادة بن الصامت فيها ضعف، وأمثلها طريق الوليد بن عبادة -من رواية ابنه عبادة بن الوليد، وكذلك من رواية سليمان بن حبيب-، ويليه طريق بشير بن طلحة، عن أبيه، وطريق إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي يزيد الأردني -علىٰ ما في هذا الطريق من اضطراب تقدم-.

والإشكال في هذه الطرق أن فيها انقطاعًا وجهالة فيما دون عبادة بن الصامت، فلا تصلح أن تكون عاضدة لطريق الوليد بن عبادة، لاحتمال أن تكون عائدة إليه في محل الضعف الذي في طريقه، إلا أن هذه الطرق تُشْعِر باشتهار حديث عبادة بن الصامت في الشام في زمن متقدم، **وهو بهذا يرتفع إلىٰ درجة الضعيف المحتمل**، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) تقريب التهذيب (١٩١٢، ٦٤٠٧).

(٢) العلل لأحمد-رواية عبد الله (٤٣١٥)، سؤالات الآجري لأبي داود (١٦١١)، لسان الميزان (٢/ ٣٢٣)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣/ ٥٣).

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧٥).

❖ وسبق في التخريج متن هذا الحديث من أصح طرقه -وهو طريق عبادة بن الوليد بن عبادة، عن أبيه الوليد بن عبادة-، وفيه أن قوله: «إن مت علىٰ غير هذا دخلتَ النار» موقوف علىٰ عبادة، وأن المرفوع فقط هو قصة خلق القلم، وفي هذا الطريق: «**فجرىٰ في تلك الساعة بما هو كائن إلىٰ يوم القيامة**»، وهي رواية أحمد التي ذكرها المؤلف ﷺ، والله أعلم.

❖ **ومما ورد في معنىٰ الحديث المرفوع**: ما رواه الأعمشُ -من رواية شعبة، والثوري، وأبي معاوية، ووكيع، وغيرهم-، والحكمُ بن عتيبة، عن أبي ظَبْيان، عن ابن عباس ﷺ قال: «إن أول ما خلق الله ﷻ القلم، فقال له: اكتب، فقال: يا رب، وما أكتب؟ قال: اكتب القدر، فجرىٰ بما هو كائن إلىٰ قيام الساعة»[(١)]، وهو صحيح عن ابن عباس موقوفًا.

ورواه شعبة، عن أبي هاشم الرماني، عن مجاهد، عن ابن عباس ﷺ، بنحوه، وإسناده صحيح، ورواه الثوري، عن أبي هاشم، به وزاد في أوله: «إن الله تعالىٰ كان علىٰ عرشه قبل أن يخلق شيئًا، فكان أول ما خلق الله القلم . . .»[(٢)].

ورواه عمر بن حبيب المكي، عن القاسم بن أبي بَزَّة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وتفرد برفعه، وخالفه هشام الدستوائي، فرواه عن القاسم بن أبي بَزَّة، عن عروة بن عامر، عن ابن عباس موقوفًا، وهو الصواب، وإسناده صحيح، رواه عن الدستوائي: يحيىٰ القطان، وابن عُلَيَّة[(٣)].

وقد احتج بعض الأئمة كالإمام أحمد، ومحمد بن سليمان لوين، بأثر ابن عباس هذا علىٰ أن كلام الله ﷻ غير مخلوق، بدليل أن كلام الله ﷻ كان

---

(١) تفسير سعيد بن منصور «مع الحاشية» (٢٢٦٤-٢٢٦٥)، السنة للخلال (١٨٨٩-١٨٩٧).
(٢) القدر للفريابي (٧٨-٨١)، تاريخ الطبري (١/ ٣٤-٣٥).
(٣) السنة لابن أبي عاصم (١٠٨)، السنة لعبد الله (٨٥٤، ٨٩٨)، تفسير الطبري (٢٠/٥٤٦)، القضاء والقدر للبيهقي (١٠).

قبل الخلق، لأن الله ﷻ خلق القلم بـ (كن)، والقلم هو أول المخلوقات، فكأن في هذا الاحتجاج إشارةٌ إلىٰ أن القلم هو أول المخلوقات مطلقًا، لكن يُعكِّر عليه ما سبق من زيادة الثوري في أول هذا الأثر: «إن الله تعالىٰ كان علىٰ عرشه قبل أن يخلق شيئًا، فكان أول ما خلق الله القلم ...»، وممن احتج بهذا الاحتجاج: عثمان بن سعيد الدارمي، والدارمي يُصرح بأن أول المخلوقات العرش[(١)]، والله تعالىٰ أعلم.



(١) الرد علىٰ الجهمية للدارمي (٤٦، ٢٤٩-٢٥٠)، السنة للخلال (١٨٨٢-١٨٨٩)، فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٤٣) وفيه نقل عن الإمام أحمد من كتاب الرد علىٰ الجهمية لابن أبي حاتم، وينظر: بغية المرتاد (ص٣٠٢).

قال المؤلف رحمه الله:

[١٥٤] وفي «المسند» و«السنن»: عن ابن الدَّيْلَمي قال: أتيت أبي بن كعب فقلتُ: في نفسي شيء من القدر، فحَدِّثْني بشيء لعل اللهَ يذهبه من قلبي، فقال: «لو أنفقتَ مثل أحد ذهبًا ما قَبِلَه اللهُ منك حتىٰ تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت علىٰ غير هذا لكنتَ من أهل النار»، قال: فأتيت عبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وزيد بن ثابت، فكلهم حَدَّثَني بمثل ذلك عن النبي ﷺ، حديث صحيح، رواه الحاكم في صحيحه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٤٦٩٩): حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن أبي سنان، عن وهب بن خالد الحمصي، عن ابن الدَّيْلَمي، قال: أتيت أبي بن كعب، فقلت له: وقع في نفسي شيءٌ من القدر، فحَدِّثْني بشيء لعل اللهَ أن يذهبَه من قلبي، قال: «لو أن اللهَ عذبَ أهل سماواته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رَحمهم كانت رحمتُه خيرًا لهم من أعمالهم، ولو أنفقتَ مثل أحد ذهبًا في سبيل الله ما قَبِلَه اللهُ منك حتىٰ تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت علىٰ غير هذا لدخلتَ النار»، قال: ثم أتيت عبد الله بن مسعود فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت حذيفة بن اليمان فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت زيد بن ثابت فحَدَّثَني عن النبي ﷺ مثل ذلك.

التخريج:

* أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٧٩)، من طريق أبي بكر بن داسه، عن أبي داود، به بمثله.

* وأخرجه **معاذ بن المثنىٰ** في زياداته علىٰ مسند مسدد [كما في إتحاف الخيرة (١٨٦)]،

- وابن حبان (٧٢٧)، عن **أبي خليفة الفضل بن الحباب**،

- والبيهقي في القضاء والقدر (٢٠٠)، من طريق **محمد بن إسحاق الصغاني**،

ثلاثتهم (معاذ بن المثنىٰ، وأبو خليفة، والصغاني)، عن محمد بن كثير العبدي، به بنحوه.

* وأخرجه أحمد (٢١٥٨٩)، عن **يحيىٰ بن سعيد القطان**،

- وعبد بن حميد (٢٤٧)، عن **عبد الرزاق بن همام**،

- وأبو جعفر بن البختري في أماليه (١٨٥)، واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (١٢٣٢)، من طريق **عبيد الله بن موسىٰ**،

- والخطيب البغدادي في تالي تلخيص المتشابه (١/ ٣٣٣)، من طريق **أبي حذيفة موسىٰ بن مسعود النهدي**،

أربعتهم (القطان، وعبد الرزاق، وعبيد الله بن موسىٰ، وأبو حذيفة النهدي)، عن سفيان الثوري[(١)]، به بنحوه،

ولفظ عبد الرزاق: «ولو مت علىٰ غير هذا لمت علىٰ غير الفطرة التي فُطر عليها محمد ﷺ».

* وأخرجه ابن ماجه (٧٧)، وأحمد (٢١٦١١)، وعبد الله في السنة (٨٤٣)، وأبو طاهر المخلِّص في المخلِّصيات (٢٠٥١)، والبيهقي (٢٠٩١٣)، من طريق **إسحاق بن سليمان الرازي**،

- وأحمد (٢١٦٥٣)، عن **قُرَّان بن تمام الأسدي**،

- وأبو داود الطيالسي (٦١٩)، عن **سهل بن سليمان**،

(١) وهو في جامع الثوري كما نص علىٰ ذلك البيهقي، الاعتقاد للبيهقي (ص١٤٩).

- وابن خزيمة [كما في «صفات رب العالمين» لابن المحب (٢٥٢٢)]، من طريق **بكر بن وائل اللَّقِيطي**،

- والبيهقي في القضاء والقدر (١٩٩)، من طريق **الحسين بن الوليد النيسابوري**،

خمستهم (إسحاق بن سليمان، وقُرّان، وسهل بن سليمان، وبكر بن وائل، والحسين بن الوليد)، عن أبي سنان سعيد بن سنان الشيباني الرازي، به بنحوه،

إلا أن سهل بن سليمان وبكر بن وائل حذفا «وهب بن خالد» من الإسناد،

وزاد بكر بن وائل في إسناده بعد ابن الدَّيْلَمي: عن أبيه أنه أتىٰ . . .، فجعل القصة لأبيه، ولم يذكر أبيّ بن كعب،

وساق إسحاق بن سليمان لفظ زيد بن ثابت المرفوع تامًّا بمثل لفظ أبي بن كعب،

وخالف بكر بن وائل في لفظ الحديث، فساقه بلفظ: «إنه سيكون في آخر هذه الأمة قوم يزعمون أن الخير والشر في أيديهم، من شاء منهم عمل خيرًا، ومن شاء منهم عمل شرًا، أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»، وزاد في آخره في حديث زيد بن ثابت المرفوع: «**مجوس هذه الأمة**» كررها ثلاث مرات.

* وأخرجه جعفر الفريابي في القدر (١٩٢-١٩٣)، وابن خزيمة [كما في «صفات رب العالمين» لابن المحب (٢٢٧١، ٢٢٧٧)]، والطبراني في مسند الشاميين (١٩٦٢)، وابن بطة في الإبانة الكبرىٰ (٤/ ٥٠، ٤/ ١٤٤)، والبيهقي في القضاء والقدر (٣٥٦-٣٥٧)، من طريق **كثير بن مرة الحضرمي أبي شجرة الحمصي**، عن عبد الله بن فيروز الدَّيْلَمي، به بنحوه،

إلا أنه ذكر سعد بن أبي وقاص بدل حذيفة، وقَدَّمه في أول القصة.

الدراسة:

الحديث يُروىٰ عن عبد الله بن الدَّيْلَمي من طريقين:

❖ **الأول (طريق وهب بن خالد الحمصي):**

وهذا يرويه أبو سنان سعيد بن سنان الشيباني الرازي، ورواه عن أبي سنان ستة: سفيان الثوري، وإسحاق بن سليمان الرازي، وقُرَّان بن تمام، وسهل بن سليمان، وبكر بن وائل اللقيطي، والحسين بن الوليد.

واختُلف عن أبي سنان سعيد بن سنان **في ذكر وهب بن خالد وحذفه**، فرواه عنه الجماعة بذكر وهب بن خالد، ورواه عنه سهل بن سليمان وبكر بن وائل بحذفه، **والصحيح عنه الوجه الأول**، وجاء في مسند أبي داود الطيالسي -بعد رواية الوجه الثاني عن سهل بن سليمان (بحذف وهب بن خالد)-: «هكذا قال أبو داود، والناس يروونه عن سعيد بن سنان، عن وهب بن خالد، عن ابن الدَّيْلَمي»[١].

وسهل بن سليمان لم أجد له ترجمة، والراوي عنه أبو داود الطيالسي، وأبو داود الطيالسي يروي عن شيخه سعيد بن سنان، ويحتمل أن المراد به: إسحاق بن سليمان، وأنه وقع في اسمه وهم وتصحيف، لأن أبا داود الطيالسي روىٰ عنه الحديث مقتصرًا علىٰ حديث زيد بن ثابت المرفوع، والذي اشتهر عنه أنه يروي المرفوع ويسوق لفظه هو إسحاق بن سليمان.

وكذلك لم أجد ترجمةً لبكر بن وائل اللَّقِيطي، وفي سياق الإسناد ما يدل علىٰ جهالته، إذ قال الراوي عنه -وهو أحمد بن سعيد الدارمي-: «حدثنا بكر بن وائل اللَّقِيطي، ودلني عليه يحيىٰ بن حماد، وكان جارًا لهم»، فكأنه ليس بالمشهور.

---

(١) وسياق الكلام يدل علىٰ أنه من كلام مَن دون أبي داود الطيالسي، غير أن البوصيري جعل هذا الكلام من كلام أبي داود نفسه مع حذف كلمة «هكذا» من أوله، والأول أظهر، مسند الطيالسي (٦١٩)، إتحاف الخيرة (١٨٦).

واختُلف عن أبي سنان سعيد بن سنان أيضًا **في صاحب القصة ولفظ حديثه**، هل هو عبد الله بن الدَّيْلَمي، أو أبوه فيروز الدَّيْلَمي، فرواه عنه الجماعة علىٰ الوجه الأول، ورواه عنه بكر بن وائل اللَّقِيطي علىٰ الوجه الثاني، وساقه بلفظ مخالف -تقدم في التخريج-، والصحيح هو الوجه الأول إسنادًا ومتنًا، وبكر بن وائل اللَّقِيطي فيه جهالة كما تقدم.

❖ وأبو سنان سعيد بن سنان الشيباني، وثقه ابن معين، وابن عمار الموصلي، وأبو داود، وأبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، والدارقطني، وقال عنه أحمد: «كان رجلًا صالحًا، ولم يكن يقيم الحديث»، وقال: «ليس بقوي في الحديث»، واستنكر عليه ابن عدي بعض الأحاديث ثم قال: «وأبو سنان هذا له غير ما ذكرت من الحديث أحاديث غرائب وأفراد، وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب والوضع، لا إسنادًا ولا متنًا، ولعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء، ورواياته تُحتَمل وتقبل»، لخص حاله ابن حجر بقوله: «صدوق له أوهام»[(١)].

ويقال له: أبو سنان الأصغر أو الصغير، تمييزًا عن أبي سنان الأكبر أو الكبير، وهو ضرار بن مرة وهو شيباني أيضًا، وهناك راو آخر اسمه سعيد بن سنان الحمصي أبو مهدي، سيأتي في الطريق الثاني[(٢)].

❖ ووهب بن خالد الحمصي، جاء نَسَبُه هكذا في عامة روايات هذا الحديث، ونَسَبَه ابنُ أبي شيبة، عن إسحاق بن سليمان: «الحميري»، ورواية الجماعة عن إسحاق بن سليمان -وفيهم الإمام أحمد وغيره-: «الحمصي»[(٣)].

---

(١) العلل لأحمد-رواية عبد الله (١٢٢٢)، المعرفة والتاريخ (٣/ ٨٣)، الضعفاء للعقيلي (٢/ ١٠٧)، الجرح والتعديل (٤/ ٢٧)، الكامل (٤/ ٤٠٣-٤٠٥)، علل الدارقطني (٦٩٧)، الثقات لابن شاهين (٤٢٩)، تهذيب الكمال (٢٢٩٤)، تقريب التهذيب (٢٣٤٥).

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/ ٨٣)، الجرح والتعديل (٤/ ٢٨)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (٣/ ١٢١٢)، المتفق والمفترق (١/ ٣٥٤).

(٣) سبقت رواية الجماعة في التخريج، ورواية ابن أبي شيبة في السنة لابن أبي عاصم (٢٤٥)، والقدر للفريابي (١٩١)، والمعجم الكبير (٥/ ح٤٩٤٠).

وهناك راو اسمه وهب بن خالد أبو خالد، يروي عن أم حبيبة بنت العرباض بن سارية، وأبي الأسود، وغيرهما، روىٰ عنه أبو عاصم النبيل، وفرق البخاري بينهما في الترجمة، وتبعه ابن أبي حاتم، وابن حبان، وغيرهما، إلا أن في ترجمة البخاري ما يشير إلىٰ أنهما راو واحد، إذْ ذكر أبا سنان في الرواة عن كلا الراويين، وقد نص علىٰ أنهما راو واحد: ابن المديني، وابن معين، والإمام أحمد، وأبو داود، وعبد الله بن أحمد، والخطيب البغدادي، وغيرهم، واعتمده المزي ومن تبعه[(١)].

وقد وثقه أبو داود، والعجلي، ولخص حاله الذهبي وابن حجر بقولهما: «ثقة»، ووهب بن خالد قليل الحديث فيما يظهر، وتكلم فيه ابن رجب من هذه الجهة في هذا الحديث بخصوصه كما سيأتي، فقال في وهب بن خالد: «ليس بذاك المشهور في العلم»[(٢)]، فهو وإن كان ثقة في الجملة إلا أن عدم اشتهاره بالعلم ربما أوجب التوقف في بعض ما يتفرد به.

وقد سمع هذا الحديث الثوري وغيره من أبي سنان، وسمعه أبو سنان من وهب بن خالد -كما في رواية يحيىٰ القطان عن الثوري، ورواية الحسين بن الوليد-، ولم أقف علىٰ سماع وهب بن خالد من عبد الله بن الدَّيْلَمي، لا في هذا الحديث ولا في غيره.

❖ وعبد الله بن فيروز الدَّيْلَمي ثقة من كبار التابعين، وذكره بعضهم في

---

(١) وأشار المعلمي في حاشية الموضح إلىٰ أن البخاري فَرَّق بينهما علىٰ الاحتمال، لأنه أورد أبا سنان في كلتا الترجمتين، العلل لأحمد-رواية عبد الله (٣٤٠٨)، مسند أحمد (١٧١٥٤)، التاريخ الكبير (٨/ ١٦٥)، سؤالات الآجري (١٦٩٦)، الجرح والتعديل (٩/٢٤)، الثقات (٧/ ٥٥٦-٥٥٧)، موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ١٨١-١٨٤)، تهذيب الكمال (٦٧٥٥).

(٢) سؤالات الآجري (١٦٩٦)، الكاشف (٦١٠٧)، جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٥)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٠)، تقريب التهذيب (٧٥٢٤).

الصحابة، سكن بيت المقدس، وأبوه فيروز ﷺ صحابي، وهو الذي قتل الأسود العنسي الكذاب[(١)].

وخلاصة هذا الطريق: أنه منقطع بين وهب بن خالد وعبد الله بن الدَّيْلَمي، وفي حال أبي سنان سعيد بن سنان ووهب بن خالد ما يوجب التوقف في بعض ما ينفردون به.

❖ **الطريق الثاني (طريق كثير بن مرة)**:

وهذا الطريق يرويه أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث، عن معاوية بن صالح، ويرويه بشر بن بكر التنيسي، عن أبي مهدي سعيد بن سنان الحمصي، كلاهما (معاوية، وأبو مهدي)، عن أبي الزاهرية حُدَير بن كريب، عن أبي شجرة كثير بن مرة.

❖ فأما الأول فرواه عن أبي صالح جماعة، منهم: ميمون بن الأصبغ النصيبي، وإسحاق بن سيار النصيبي، وبكر بن سهل، وإبراهيم بن الحسين الكسائي، وأبو حاتم الرازي، وأحمد بن منصور الرمادي، ومحمد بن يحيىٰ الذهلي.

وأبو صالح عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث وثقه ابن معين، وضعفه ابن المديني، والإمام أحمد، وصالح بن محمد البغدادي جزرة، وأحمد بن صالح المصري، والنسائي، والعقيلي، وابن حبان، وقال ابن عدي: «مستقيم الحديث، إلا أنه يقع في حديثه في أسانيده ومتونه غلط، ولا يتعمد الكذب»، لخص حاله ابن حجر بقوله: «صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة»، وقوله «ثبت في كتابه» هذا بناء علىٰ كلام ابن معين فيه، فقد ذكر أنه ضابط لكتابه، غير أن أحد وجوه تضعيفه ما ذكره ابن خزيمة: أن جارًا لأبي صالح كان يكتب أحاديث بخطٍ يشبه خط

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/٤٠٣-٤٠٤)، تقريب التهذيب (٣٥٥٨).

أبي صالح، ويُدخلها في وسط كتب أبي صالح، فيظنها أبو صالح من حديثه فيحدث بها، وهذا قدح في ضبط الكتاب[(١)].

وتقدم في الحديث السابق أن حميد بن زنجويه قال: «قلت لعلي بن المديني: إنك تطلب الغرائب، فائت عبد الله بن صالح واكتب كتاب معاوية بن صالح تستفد مِئَتي حديث»[(٢)]، وهذا يدل علىٰ كثرة الغرائب عند أبي صالح عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح، سواء كان ذلك من أبي صالح، أو من معاوية بن صالح.

ومعاوية بن صالح تقدمت ترجمته، وأنه صدوق له أوهام وغرائب[(٣)].

❖ وأما الثاني فبشر بن بكر التنيسي ثقة.

وسعيد بن سنان الحمصي أبو مهدي ضعيف الحديث جدًا، خصوصًا عن أبي الزاهرية، فقد نص البخاري وأبو حاتم وابن عدي وغيرهم علىٰ نكارة روايته عن أبي الزاهرية، وهو مكثر عنه، قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، يروي عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بنحو من ثلاثين حديثًا أحاديثَ منكرة»[(٤)].

وأبو الزاهرية حُدَير بن كُريب الشامي، ثقة[(٥)].

وكثير بن مرة أبو شجرة الحضرمي، ثقة[(٦)].

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٦٧)، الجرح والتعديل (٥/ ٨٦)، المجروحين (٢/ ٤٠)، الكامل (٥/ ٣٤٢)، تهذيب الكمال (٣٣٣٦)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣٩٤)، تقريب التهذيب (٣٤٠٩).

(٢) سبق في طريق «عبادة بن الوليد بن عبادة» تحت الطريق الثاني من الحديث (١٥٣).

(٣) سبق في طريق «عبادة بن الوليد بن عبادة» تحت الطريق الثاني من الحديث (١٥٣).

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٢٨)، الكامل (٤/ ٣٩٩-٤٠٣)، تهذيب الكمال (٢٢٩٥)، تقريب التهذيب (٢٣٤٦).

(٥) الكاشف (٩٥٨)، تحرير تقريب التهذيب (١١٥٣).

(٦) تقريب التهذيب (٥٦٦٦).

وأبو الزاهرية له سماع من كثير بن مرة[١]، ولم أقف علىٰ سماع لكثير بن مرة من عبد الله بن الدَّيْلَمي، وهو في طبقته.

فتلخص من ذلك أن الحديث يُروىٰ عن أبي الزاهرية من طريقين، أما الأول فتفرد به أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث عن معاوية بن صالح -فيما وقفت عليه من طرق هذا الحديث-، ولا يحتمل منه هذا التفرد، لكثرة وهمه في الأسانيد، ومعاوية بن صالح يروي عدة أحاديث عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة[٢]، فخطأ أبي صالح فيه محتمل، فالظاهر أنه لا يصح عن معاوية بن صالح.

وأما الثاني فهو منكر، لما تقدم من حال أبي مهدي سعيد بن سنان الحمصي، ونكارة حديثه عن أبي الزاهرية.

وخلاصة هذا الطريق: أن فيه نكارة، وعلىٰ فرض صحته ففيه انقطاع بين كثير بن مرة وعبد الله بن الدَّيْلَمي.

ولا يمكن تقوية طريق وهب بن خالد بطريق كثير بن مرة، لأن الثاني إن كان منكرًا فلا يَعضُد ولا يُعضَد، وإن كان محفوظًا فهو منقطع في نفس الطبقة التي وقع فيها انقطاع في الطريق الأول.

وقد ضعف ابن رجب هذا الحديث بوهب بن خالد، فقال: «وفي هذا الحديث نظر، ووهب بن خالد ليس بذلك المشهور بالعلم»[٣]، وسبق أنه قليل الحديث، فربما أوجب ذلك التوقف في بعض ما يتفرد به، إضافة إلىٰ حال أبي سنان سعيد بن سنان وأن له أوهامًا، والانقطاع الواقع بين وهب بن خالد وعبد الله بن الدَّيْلَمي.

---

(١) سنن النسائي (٩٢٣).

(٢) مسند أحمد (٥٧٢٤، ٢١٧٢٠، ٢٢٤٦٩، ٢٢٤٧٤، ٢٧٥٣٠).

(٣) جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٥).

والخلاصة: أن الحديث ضعيف للانقطاع بين وهب بن خالد وبين عبد الله بن الدَّيْلَمي، ولما تقدم في حال أبي سنان سعيد بن سنان ووهب بن خالد، مما يوجب التوقف في بعض ما ينفردون به.

والمؤلف ﷺ عزا الحديث إلىٰ مستدرك الحاكم، ولم أقف عليه في مستدركه، ولا عزاه إليه ابن حجر في «إتحاف المهرة»، بل اقتصر علىٰ عزوه لأحمد وابن حبان، وساقه المؤلف عن ابن مسعود، وحذيفة، وزيد بن ثابت، مرفوعًا عنهم كلهم، ولم أقف عليه من هذا الوجه، بل جميع الطرق التي وقفت عليها مقتصرة علىٰ رفع حديث زيد بن ثابت، ووقف حديث ابن مسعود وحذيفة، ولعل المؤلف تبع في ذلك كله ابن القيم في «شفاء العليل»، حيث ساقه بهذا السياق عن الصحابة الثلاثة مرفوعًا، وعزاه للحاكم[(١)].

❖ وقد رُوي نحو هذا الحديث مع قصته عن أبي الأسود الدؤلي، أنه أتىٰ عمران بن حصين، ثم أتىٰ أبي بن كعب، وابن مسعود، فذكر نحوه موقوفًا، رُوي عن أبي الأسود من عدة طرق:

من طريق هشام بن سعد -وفيه ضعف-، عن **سعيد بن أبي هلال**، ومن طريق **سعيد بن عبد الرحمن بن يزيد بن رُقَيش الأسدي**، ومن طريق **عمر بن عبد الله المدني مولىٰ غُفرة بنت رباح** -وهو ضعيف كثير الإرسال-، ومن طريق أبي إسحاق الفزاري، عن يحيىٰ بن أبي أنيسة -وهو ضعيف-، عن **يزيد بن أبي حبيب**، أربعتهم (سعيد بن أبي هلال، وسعيد بن عبد الرحمن، وعمر مولىٰ غُفرة، ويزيد بن أبي حبيب)، عن أبي الأسود الدؤلي، ورَفَعَه سعيد بن عبد الرحمن عن الصحابة الثلاثة[(٢)]، ولم أقف علىٰ سماع أحد من هؤلاء الأربعة من أبي الأسود الدؤلي، وأبو الأسود متقدم الوفاة.

---

(١) شفاء العليل (١/ ٣٦٨)، مفتاح دار السعادة (١/ ٢١)، وذكره ابن القيم علىٰ الصواب في طريق الهجرتين (١/ ١٦٤)، إتحاف المهرة (١٢٥، ٤٨٦٢).

(٢) القدر للفريابي (١٥١)، القدر لابن خزيمة [كما في «صفات رب العالمين» لابن المحب (٢٢٧٦)]،=

ولا يصح من هذه الطرق شيء، إما لضعف رواتها، أو للانقطاع فيما دون أبي الأسود.

وهي قصة شبيهة جدًا بقصة ابن الدَّيْلَمي، غير أن مخرج حديث ابن الدَّيْلَمي مستقل، لذلك أفردته بالتخريج والدراسة، ولم أجد بينه وبين حديث أبي الأسود اشتراكًا في الأسانيد حتىٰ أعتبرهما حديثًا واحدًا، إلا أن بينهما شبهًا يحتمل أن يرجعا إلىٰ أصل واحد، إذ يبعد أن تتكرر نفس القصة بنفس السياق مع راويين بهذه الصورة، وكلا الحديثين من أحاديث أهل الشام، وتقدم في ترجمة وهب بن خالد الحمصي أن البخاري ذكر في شيوخه أبا الأسود، ولم يتحرر لي من هو أبو الأسود، ولم أجد روايته التي يقصدها البخاري، فإن كان هو أبو الأسود الدؤلي فربما كان هذا احتمالًا لمنشأ الوهم في الحديث، والله أعلم.

❖ وأبو الأسود الدؤلي له قصة صحيحة مع عمران بن حصين في مسألة القدر، إذ روىٰ مسلم في «صحيحه» من طريق يحيىٰ بن يعمر، عن أبي الأسود الدؤلي، قال: قال لي عمران بن الحصين: أرأيت ما يعمل الناس اليومَ ويكدحون فيه، أشيء قُضي عليهم ومضىٰ عليهم من قدر ما سبق؟ أو فيما يُستَقبلون به مما أتاهم به نبيهم، وثبتت الحجة عليهم؟ فقلت: بل شيء قُضي عليهم، ومضىٰ عليهم، قال فقال: أفلا يكون ظلمًا؟ قال: ففزعتُ من ذلك فزعًا شديدًا، وقلت: كل شيء خَلْقُ الله وملكُ يده، فلا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون، فقال لي: يرحمك الله، إني لم أُرد بما سألتك إلا لأَحْزُر عقلك، إن رجلين من مزينة أتيا رسول الله ﷺ فقالا: يا رسول الله، أرأيتَ ما يعمل الناس اليومَ ويكدحون فيه، أشيء قُضي عليهم ومضىٰ فيهم من قدر قد سبق،

= المعجم الكبير (١٨/ح٥٥٦)، الإبانة لابن بطة (٤/ ٥٠، ١٤٥)، شرح أصول أهل السنة للالكائي (١٢٣٩)، القضاء والقدر للبيهقي (٤٨٣).

أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم، وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: «**لا، بل شيء قُضي عليهم ومضىٰ فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله ﷻ**: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٧-٨]»[١]، والله أعلم.



(١) صحيح مسلم (٢٦٥٠).



بابُ ما جاء في المصورين

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٥٥] عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تعالىٰ: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا ذَرة، أو ليخلقوا حَبة، أو ليخلقوا شعيرة»، أخرجاه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٧٥٥٩): حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا ابن فضيل، عن عُمَارة، عن أبي زرعة، سمع أبا هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، فليَخلقوا ذَرة، أو ليَخلقوا حَبةً أو شعيرة**».

التخريج:

* أخرجه **مسلم** (٢١١١)، عن أبي كريب محمد بن العلاء، به بنحوه، وزاد في أوله: عن أبي زرعة، قال: دخلت مع أبي هريرة في دار مروان فرأىٰ فيها تصاوير، فقال: ... فذكر الحديث.

* وأخرجه مسلم (٢١١١)، عن **أبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير**،

- **وأحمد** (٧١٦٦)،

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وابن نمير، وأحمد)، عن محمد بن فضيل بن غَزْوان، به بنحوه، وذكروا قصة أبي هريرة في أوله، ولفظ أحمد: «فرأىٰ فيها تصاوير، **وهي تُبْنَىٰ**».

* وأخرجه البخاري (٥٩٥٣)، من طريق **عبد الواحد بن زياد**،

- ومسلم (٢١١١)، من طريق **جرير بن عبد الحميد**،

كلاهما (عبد الواحد، وجرير)، عن عُمارة بن القعقاع بن شبرمة الضبي، به بنحوه، وذكرا قصة أبي هريرة في أوله، ولفظهما: «فرأىٰ مُصَوِّرًا يُصَوِّر».

الدراسة:

الحديث متفق عليه.



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٥٦] ولهما عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، أن رسول الله ﷺ قال: «أشد الناس عذابًا يوم القيامة الذين يُضاهون بخلق الله».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٥٩٥٤): حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، قال: سمعت عبد الرحمن بن القاسم -وما بالمدينة يومئذ أفضل منه- قال: سمعت أبي، قال: سمعت عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: قدم رسول الله ﷺ من سفر، وقد سَتَرتُ بقِرَام لي علىٰ سَهْوةٍ(١) لي فيها تماثيل، فلما رآه رسول الله ﷺ هَتَكَه وقال: «**أشدُّ الناس عذابًا يوم القيامة الذين يُضَاهون بخلق الله**»، قالت: فجعلناه وسادة أو وسادتين.

التخريج:

* أخرجه مسلم (٢١٠٧)، عن **أبي بكر بن أبي شيبة**، و**أبي خيثمة زهير بن حرب**،

- والنسائي (٥٣٥٦)، عن **قتيبة بن سعيد**،

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وأبو خيثمة، وقتيبة)، عن سفيان بن عيينة، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٢٤٧٩)، من طريق **عبيد الله بن عمر**،

- ومسلم (٢١٠٧)، والنسائي (٧٦١، ٥٣٥٤)، من طريق **شعبة بن الحجاج**،

- ومسلم (٢١٠٧)، والنسائي (٥٣٥٥)، من طريق **بكير بن عبد الله بن الأشج**،

---

(١) «القِرَام»: الستر الرقيق، و«السَّهْوة»: بيت صغير منحدر في الأرض، غريب الحديث لأبي عبيد (١/١٧٩، ٢٧٣).

- ومسلم (٢١٠٧)، من طريق **سفيان الثوري**،
- وابن ماجه (٣٦٥٣)، من طريق **أسامة بن زيد الليثي**،
- وأحمد (٢٤٥٣٦)، من طريق **الأوزاعي**،
- وأحمد (٢٥٨٣٩)، من طريق **حماد بن سلمة**،

سبعتهم (عبيد الله، وشعبة، وبكير، والثوري، وأسامة بن زيد، والأوزاعي، وحماد)، عن عبد الرحمن بن القاسم، به بنحوه،

وجميعهم -ما عدا الأوزاعي وحمادًا- لم يذكروا موضع الشاهد، اقتصروا علىٰ القصة مختصرة.

* وأخرجه البخاري (٢١٠٥، ٣٢٢٤، ٥١٨١، ٥٩٥٧، ٥٩٦١، ٧٥٥٧)، ومسلم (٢١٠٧)، والنسائي (٥٣٦٢)، وابن ماجه (٢١٥١)، من طريق **نافع مولىٰ ابن عمر**،

- والبخاري (٦١٠٩)، ومسلم (٢١٠٧)، والنسائي (٥٣٥٧)، وأحمد (٢٤٠٨١، ٢٤٥٥٦، ٢٥٦٣١)، من طريق **محمد بن شهاب الزهري**،
- ومسلم (٢١٠٧)، والنسائي (٥٣٥٥)، من طريق **ربيعة بن عطاء بن يعقوب مولىٰ ابن سباع**،
- والنسائي (٥٣٦٣)، من طريق **سماك بن حرب**،

أربعتهم (نافع، وابن شهاب، وربيعة، وسماك)، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر، به بنحوه،

إلا أن سماكًا وَقَفَه علىٰ عائشة ولم يرفعه،

وخالف نافعٌ في سياق قصة الحديث، ولفظه: عن عائشة أنها اشترت نُمْرُقَةً فيها تصاوير، فلما رآها رسول الله ﷺ قام علىٰ الباب فلم يدخله، فعرفتُ في وجهه الكراهية، فقلتُ: يا رسول الله، أتوب إلىٰ الله وإلىٰ رسوله ﷺ، ماذا أذنبت؟ فقال رسول الله ﷺ: «**ما بال هذه النُّمرُقة؟**» قلت: اشتريتها لك لتقعد عليها وتوسدها، فقال رسول الله ﷺ: «**إن أصحاب هذه**

الصور يُعَذَّبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم، وإن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه الصورة»،

ولفظ ابن شهاب وسماك: «**إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة الذين يُشبهون بخلق الله**»، وسياق الزهري لقصة الحديث قريب من سياق عبد الرحمن بن القاسم، ولم يذكر سماك القصة، واقتصر ربيعة بن عطاء علىٰ القصة، ولم يذكر موضع الشاهد.

* وأخرجه البخاري (٥٩٥٥)، ومسلم (٢١٠٧)، والنسائي (٥٣٥٢)، من طريق **عروة بن الزبير**،

- ومسلم (٢١٠٦-٢١٠٧)، وأبو داود (٤١٥٣)، من طريق **زيد بن خالد الجهني** رضي الله عنه،

- ومسلم (٢١٠٧)، والترمذي (٢٤٦٨)، والنسائي (٥٣٥٣)، من طريق **سعد بن هشام**،

ثلاثتهم (عروة، وزيد بن خالد، وسعد بن هشام)، عن عائشة رضي الله عنها بنحوه،

ولم يذكروا جميعًا موضع الشاهد، اقتصروا علىٰ القصة، وزاد زيد بن خالد الجهني عن عائشة: قال النبي ﷺ: «**إن الله لم يأمرنا أن نكسوَ الحجارة والطين**»، وزاد سعد بن هشام عن عائشة: قال النبي ﷺ «**حولي هذا، فإني كلما دخلتُ فرأيتُه ذكرتُ الدنيا**».

الدراسة:

الحديث متفق عليه.

وقد جاء موضع الشاهد من رواية عبد الرحمن بن القاسم -فيما رواه عنه: ابن عيينة، والأوزاعي، وحماد بن سلمة-، ومن رواية الزهري، وأسامة بن زيد، ثلاثتهم (عبد الرحمن بن القاسم، والزهري، وأسامة زيد)، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة.

وبنحوه لفظ نافع مولىٰ ابن عمر، عن القاسم -كما تقدم-.

وعند نافع حديث آخر بنفس لفظ هذا الحديث، يرويه عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وهو متفق عليه[(١)].

ووقع في الحديث شيء من الاختلاف في أسانيده وفي رفعه ووقفه، ساق الدارقطني شيئًا منها في العلل ثم قال: «ورفعه صحيح عن القاسم، رواه نافع مولىٰ ابن عمر، والزهري، وصالح بن كيسان، ومسلم بن أبي مريم، وربيعة بن عطاء، عن القاسم، عن عائشة، مرفوعًا»[(٢)].

وألفاظ الحديث تحتاج لدراسة مستقلة مستوعبة لتحرير الاختلاف الواقع في ألفاظه، وفي قصة الحديث، وسبق أن الدارقطني جعله حديثًا واحدًا في عرضه للاختلاف، وكذلك صنع الحميدي في «الجمع بين الصحيحين»[(٣)]، والله أعلم.

وجاء في «الصحيحين» من حديث عبد الله بن مسعود، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**إن أشد الناس عذابًا عند الله يوم القيامة المصورون**»[(٤)].



---

(١) صحيح البخاري (٥٩٥١)، صحيح مسلم (٢١٠٨).

(٢) علل الدارقطني (٣٥٧٦)، يُنظر مع المستدرك في ملحق الكتاب (٩/ ٤٧٣).

(٣) الجمع بين الصحيحين (٤/ ٢٢-٢٥)، ونحو ذلك صنع البيهقي في السنن الكبير (١٤٦٦٨-١٤٦٧٤).

(٤) البخاري (٥٩٥٠)، مسلم (٢١٠٩)، وفيهما: أن مسروقًا رأىٰ تماثيل في إحدىٰ الدور، فذكر الحديث عن عبد الله بن مسعود.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٥٧] ولهما عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «كل مُصَوِّر في النار، يُجْعَل له بكل صورة صَوَّرها نفسٌ يعذب بها في جهنم»، ولهما عنه مرفوعًا: «من صَوَّر صورة في الدنيا كُلِّف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٥٩٦٣): حدثنا عياش بن الوليد، حدثنا عبد الأعلىٰ، حدثنا سعيد، قال: سمعت النضر بن أنس بن مالك، يحدث قتادة قال: كنت عند ابن عباس وهم يسألونه، ولا يذكر النبيَّ ﷺ، حتىٰ سُئل فقال: سمعت محمدًا ﷺ يقول: «**مَنْ صَوَّر صورة في الدنيا كُلِّف يوم القيامة أن يَنفُخ فيها الروح، وليس بنافخ**».

التخريج:

* أخرجه مسلم (٢١١٠)، من طريق **علي بن مسهر**،
- والنسائي (٥٣٥٨)، طريق **خالد بن الحارث**،

كلاهما (علي بن مسهر، وخالد بن الحارث)، عن سعيد بن أبي عروبة، به بنحوه،

ولفظهما: «حتىٰ سأله رجل فقال: إني رجل أُصَوِّر هذه الصور، فقال له ابن عباس: ادنه، فدنا الرجل»، فذكر الحديث.

* وأخرجه مسلم (٢١١٠)، من طريق **قتادة بن دعامة**، عن النضر بن أنس بن مالك، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٢٢٢٥)، ومسلم (٢١١٠)، وأحمد (٢٨١٠، ٣٣٩٤)، من طريق **سعيد بن أبي الحسن**،

- والبخاري (٧٠٤٢)، وأبو داود (٥٠٢٤)، والترمذي (١٧٥١)، والنسائي (٥٣٥٩)، وابن ماجه (٣٩١٦)، من طريق **عكرمة**،

كلاهما (سعيد بن أبي الحسن، وعكرمة)، عن ابن عباس رضي الله عنهما بنحوه،

ولفظ سعيد بن أبي الحسن -عند البخاري والموضع الثاني عند أحمد-: **«من صَوَّر صورة فإن الله مُعَذِّبُه حتىٰ ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ فيها أبدًا»** قال: فربا الرجل رَبوةً شديدة، واصفر وجهه، فقال ابن عباس: «ويحك، إن أبيت إلا أن تصنع، فعليك بهذا الشجر، وكل شيء ليس فيه روح»،

ولفظ سعيد بن أبي الحسن -عند مسلم والموضع الأول عند أحمد-: **«كل مُصَوِّرٍ في النار، يَجْعَل له بكل صورة صَوَّرها نفسًا فتعذبه في جهنم»**، وقال ابن عباس: «إن كنت لا بد فاعلًا، فاصنع الشجر وما لا نفس له»، وهو اللفظ الذي أورده المؤلف أولًا.

ولم يذكر عكرمة قصة الحديث، وزاد فيه: **«ومن تحلم بحُلم لم يره كُلِّف أن يعقد بين شعيرتين ولن يفعل، ومن استمع إلىٰ حديث قوم وهم له كارهون أو يفرون منه صُب في أذنه الآنُكُ يوم القيامة»**.

الدراسة:

الحديث متفق عليه.

وقد ساق البخاري -بعدما أخرج طريق عكرمة- اختلافًا في إسناده علىٰ عكرمة، فرواه بعضهم عن عكرمة، عن ابن عباس، ورواه بعضهم عن عكرمة، عن أبي هريرة، وكأن البخاري يصحح هذين الوجهين عن عكرمة، وقد ساق الدارقطني هذا الاختلاف ثم قال: «والقولان محفوظان»، واختلف عن عكرمة أيضًا في رفعه ووقفه في كلا الوجهين السابقين، والظاهر صحة الوجهين أيضًا عن ابن عباس، والوقف تقصير[1].

(١) علل الدارقطني (٢١٦٤).

ووقع اختلاف في لفظ الحديث علىٰ سعيد بن أبي الحسن -وهو أخو الحسن البصري-، فرواه عنه عوف بن أبي جميلة بلفظ: «**من صَوَّر صورة فإن الله مُعَذِّبُه حتىٰ ينفخ فيها الروح، وليس بنافخ فيها أبدًا**»، ورواه عنه يحيىٰ بن أبي إسحاق الحضرمي بلفظ: «**كل مُصَوِّرٍ في النار، يَجْعَل له بكل صورة صَوَّرها نفسًا فتعذبه في جهنم**»، والراجح هو اللفظ الأول، لموافقته لرواية النضر بن أنس، وعكرمة، عن ابن عباس، وأما لفظ يحيىٰ بن أبي إسحاق، عن سعيد بن أبي الحسن فهو رواية بالمعنىٰ.

وفي حديث يحيىٰ بن أبي إسحاق والنضر بن أنس قصة الرجل الذي سأل ابن عباس عن التصوير، فقال له ابن عباس: «ادن مني»، وهذا يؤكد أنهما حديث واحد، وعلىٰ هذا جرىٰ الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» فاعتبر الجميع حديثًا واحدًا(١).

وقد عزا المؤلف ﷺ اللفظ الأول للبخاري ومسلم، ولعله تابع بعض العلماء ممن عزا كلا اللفظين إلىٰ الصحيحين، مثل صنيع النووي في «رياض الصالحين»(٢)، فإنه ساق اللفظين بنحو سياقِ المؤلف وترتيبِه وعزاهما إلىٰ الصحيحين، ولعلهم قصدوا أصل الطريق، وإلا فاللفظ الأول انفرد به مسلم كما تقدم، ثم إن ظاهر سياق المؤلف أنه يعتبر اللفظين حديثين مستقلين، وهو ظاهر سياق النووي أيضًا، لكن تقدم ما يدل علىٰ أنه حديث واحد، والله أعلم.



(١) الجمع بين الصحيحين (٢/ ٧٠-٧١).
(٢) رياض الصالحين (١٦٨٠-١٦٨١).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٥٨] ولمسلم عن أبي الهَيّاج قال: قال لي علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «ألا أبعثك علىٰ ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ ألّا تَدَعَ صورةً إلا طمستَها، ولا قبرًا مُشْرِفًا إلا سَوَّيْتَه»

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٩٦٩): حدثنا يحيىٰ بن يحيىٰ، وأبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، قال يحيىٰ: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي وائل، عن أبي الهَيّاج الأسدي، قال: قال لي علي بن أبي طالب: «ألا أبعثك علىٰ ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ ألّا تَدَعَ تمثالًا إلا طمستَه، ولا قبرًا مُشْرِفًا إلا سَوَّيْتَه».

التخريج:

* أخرجه مسلم (٩٦٩)، والنسائي (٢٠٣١)، من طريق **يحيىٰ بن سعيد القطان**،

- وأبو داود (٣٢١٨)، عن **محمد بن كثير العبدي**،
- والترمذي (١٠٤٩)، من طريق **عبد الرحمن بن مهدي**،

ثلاثتهم (القطان، ومحمد بن كثير، وابن مهدي)، عن سفيان الثوري، به بنحوه،

ولفظ القطان: «ولا صورةً إلا طمستَها»، بدل «تمثالًا»، وهو اللفظ الذي أورده المؤلف.

الدراسة:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه.

واختُلف في لفظ الحديث، هل هو بلفظ: «تمثال»، أو «صورة»، فروىٰ الأولَ أكثرُ أصحاب الثوري، منهم: وكيع، ومحمد بن كثير، وابن مهدي،

وعبد الرزاق، وخالد بن الحارث، وابن المبارك، وأبو أحمد الزبيري، وروىٰ اللفظ الثاني عن الثوري: يحيىٰ القطان، وأبو نعيم الفضل بن دكين[١]، والأول أصح، والثاني رواية بالمعنىٰ، والله أعلم.



(١) مصنف عبد الرزاق (٦٤٨٧)، علل الدارقطني (حديث ٤٩٤، ٢/ ١١١-١١٧).

بابُ ما جاء في كثرة الحَلِف

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

[١٥٩] عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحَلِف مَنفَقةٌ للسلعة، مَمحَقةٌ للكسب»، أخرجاه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٢٠٨٧): حدثنا يحيىٰ بن بكير، حدثنا الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، قال ابن المسيب: إن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الحَلِف مُنَفِّقَةٌ للسلعة، مُمَحِّقَةٌ**(١) **للبركة**».

التخريج:

* أخرجه مسلم (١٦٠٦)، وأبو داود (٣٣٣٥)، والنسائي (٤٤٦١)، من طريق **عبد الله بن وهب**،

- ومسلم (١٦٠٦)، من طريق **أبي صفوان الأموي عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم**،

- وأبو داود (٣٣٣٥)، من طريق **عنبسة بن خالد بن يزيد الأيلي ابن أخي يونس بن يزيد**،

ثلاثتهم (ابن وهب، وأبو صفوان الأموي، وعنبسة)، عن يونس بن يزيد الأيلي، به بنحوه،

(١) وفي بعض روايات الصحيح: «مَنْفَقَةٌ ... مَمْحَقَةٌ»، وهو الذي اعتمده ابن حجر، وهناك أوجه أخرىٰ لضبط الكلمتين، فتح الباري (٤/ ٣١٥).

ولفظ ابن وهب -عند مسلم- وأبي صفوان: «**ممحقة للربح**»، وعند أبي داود والنسائي: «**ممحقة للكسب**».

الدراسة:

الحديث متفق عليه، واختُلف في آخر كلمة من الحديث، هل هي «**البركة**»، أو «**الربح**»، أو «**الكسب**»[(١)]، وهي روايات بالمعنىٰ، ومؤداها واحد، ويظهر رجحان رواية «**الربح**»، لاعتضادها برواية عُقيل بن خالد، عن الزهري[(٢)]، والله أعلم.



(١) فتح الباري (٤/٣١٦).

(٢) علل الدارقطني (١٧٠١).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٦٠] وعن سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم: أُشَيمطٌ زان، وعائلٌ مستكبر، ورجل جعل اللهَ بضاعتَه، لا يشتري إلا بيمينه، ولا يبيع إلا بيمينه»، رواه الطبراني بسند صحيح.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام الطبراني في المعجم الصغير (٨٢١): حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي أبو جعفر، حدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي، حدثنا حفص بن غياث، عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي قال: قال رسول الله ﷺ: **«ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم: أُشَيمطٌ زان، وعائلٌ مستكبر، ورجل جعل اللهَ له بضاعة، فلا يبيع إلا بيمينه، ولا يشتري إلا بيمينه»**.

التخريج:

* أخرجه الطبراني في الكبير (٦/ح٦١١١)، والأوسط (٥٥٧٧)، بنفس الإسناد.

* وأخرجه ابن نقطة في التقييد (١/ ٦٠)، من طريق **أبي بكر بن رِيْذَة**، عن الطبراني، به بنحوه.

* وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٥١١)، من طريق **أبي الحسن محمد بن الحسن السراج**، عن محمد بن عبد الله الحضرمي مُطَيَّن، به بنحوه.

* وأخرجه أبو علي بن الصواف في فوائده (مخطوط: ل١٦٧/أ)، وابن منده في التوحيد (٣/ ٦٦)[1]، من طريق **محمد بن عثمان بن أبي شيبة**، عن سعيد بن عمرو الأشعثي، به بنحوه.

---

(١) جاء في المطبوع: «عبثر» مكان: «حفص»، وهو تصحيف.

* وأخرجه البزار (٢٥٢٩)، من طريق **مِنْجَاب بن الحارث**، عن حفص بن غياث به بنحوه،

وقال في الثالثة: «**الإمام الكاذب**»، مكان موضع الشاهد.

* وأخرجه ابن شاهين في فوائده (٦)، من طريق **عبد الواحد بن زياد**، عن عاصم بن سليمان الأحول، به بنحوه، موقوفًا علىٰ سلمان رضي الله عنه، وفي لفظه: «ورجل اتّخذ اللهَ حِلْفًا».

الدراسة:

الحديث يرويه عاصم بن سليمان الأحول، عن أبي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي، واختلف عن عاصم الأحول في رفع الحديث ووقفه علىٰ وجهين:

الوجه الأول: المرفوع:

وهذه رواية: حفص بن غياث، ورواه عن حفص بن غياث: سعيد بن عمرو الأشعثي، ومنجاب بن الحارث التميمي.

والوجه الثاني: الموقوف:

وهذه رواية: عبد الواحد بن زياد.

وحفص بن غياث راوي الوجه الأول ثقة، وعبد الواحد بن زياد راوي الوجه الثاني ثقة أيضًا، وقال ابن معين: «حفص أثبت من عبد الواحد بن زياد»[1]، وهذا تفضيل في الجملة، وتقدم أن حفص بن غياث كان يَهم إذا حدث من حفظه، وذكر ابن معين أن كل ما حدث به حفص ببغداد والكوفة فهو من حفظه[2]، والذي روىٰ عنه هذا الحديث كلاهما من أهل الكوفة، وقد نص الطبراني والدارقطني علىٰ تفرد حفص بن غياث بهذا الحديث عن عاصم

---

(١) تاريخ الدوري عن ابن معين (١٧٩٥)، تقريب التهذيب (١٤٣٩، ٤٢٦٨).

(٢) في دراسة الأثر رقم (٣١).

الأحول[١]، أي: تفرد برفعه، قيد الدارقطني التفرد بالرفع، ولعله إشارة إلىٰ من رواه موقوفًا، والرفع فيه سلوك للجادة، **فالراجح عن عاصم الأحول هو الوجه الثاني**.

وعاصم بن سليمان الأحول سبقت ترجمته وأنه ثقة، وأنه سمع من أبي عثمان النهدي[٢].

وأبو عثمان النهدي سبقت ترجمته، وهو عبد الرحمن بن مُلّ -ويقال: بكسر الميم-، وهو ثقة ثبت مخضرم، من كبار التابعين[٣]، سمع من سلمان الفارسي رضي الله عنه[٤].

والخلاصة: أن الصواب في هذا الحديث وقفُه علىٰ سلمان الفارسي رضي الله عنه، وهو صحيح عنه موقوفًا.

وقد ورد في معنىٰ الشاهد من الحديث -إلا أنه مقيد بالحَلِف الكاذب-: ما رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم: المسبل، والمنان، والمُنفق سلعته بالحَلِف الكاذب**»[٥].

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**ثلاث لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم**: ...» وذكر منهم: «**ورجلٌ بايع رجلًا بسلعة بعد العصر، فحلف له بالله لَأَخَذَها بكذا وكذا، فصَدَّقَه، وهو علىٰ غير ذلك**»[٦].

---

(١) ذكره الطبراني في الأوسط والصغير -وسبقا في التخريج-، أطراف الغرائب والأفراد (٢٢٥٥).

(٢) سبق في دراسة الأثر رقم (١٦)، وسماعه من أبي عثمان النهدي في دراسة الطريق الثاني من الحديث رقم (٥٦).

(٣) سبق في دراسة الطريق الثاني من الحديث رقم (٥٦).

(٤) صحيح البخاري (٣٩٤٧)، مسند أحمد (١١٧٣٦).

(٥) صحيح مسلم (١٠٦).

(٦) صحيح البخاري (٢٣٥٨، ٢٣٦٩، ٧٢١٢، ٧٤٤٦)، صحيح مسلم (١٠٨).

ومما يشهد لبقية حديث سلمان: ما رواه مسلم في صحيحه أيضًا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولا ينظر إليهم، ولهم عذاب أليم: شيخ زان، وملك كذاب، وعائل مستكبر**»[1]، والله أعلم.



(١) صحيح مسلم (١٠٧).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

[١٦١] وفي الصحيح: عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ...» الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٣٦٥٠): حدثني إسحاق، حدثنا النضر، أخبرنا شعبة، عن أبي جمرة، سمعت زَهْدَم بن مُضَرِّب، سمعت عمران بن حصين رضي الله عنهما يقول: قال رسول الله ﷺ: «**خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم** -قال عمران: فلا أدري أَذَكَر بعدَ قرنِه قرنين أو ثلاثًا-، **ثم إن بعدَكم قومًا يشهدون ولا يُستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يَفُون، ويظهر فيهم السمن**».

التخريج:

* أخرجه البخاري (٦٤٢٨)، ومسلم (٢٥٣٥)، من طريق **محمد بن جعفر غُنْدَر**،

- والبخاري (٦٦٩٥)، ومسلم (٢٥٣٥)، من طريق **يحيىٰ بن سعيد القطان**،

- البخاري (٢٦٥١)، عن **آدم بن أبي إياس**،

- ومسلم (٢٥٣٥)، من طريق **بهز بن أسد**، **وشَبَابة بن سَوَّار**،

- والنسائي (٣٨٠٩)، من طريق **خالد بن الحارث**،

ستتهم (غُنْدَر، والقطان، وآدم، وبهز، وشَبَابة، وخالد)، عن شعبة بن الحجاج، به بنحوه.

* وأخرجه أبو داود (٤٦٥٧)، والترمذي (٢٢٢٢)، من طريق **زرارة بن أوفىٰ**،

- والترمذي (٢٢٢١، ٢٣٠٢)، من طريق **هلال بن يساف**،

كلاهما (زرارة، وهلال)، عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، بنحوه.

الدراسة:

الحديث متفق عليه.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٦٢] وفيه عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قومٌ تسبق شهادةُ أحدهم يمينَه، ويمينُه شهادتَه»، قال إبراهيم: كانوا يضربوننا علىٰ الشهادة والعهد ونحن صغار.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٣٦٥١): حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ قال: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قومٌ تسبق شهادةُ أحدهم يمينَه، ويمينُه شهادتَه**»، قال إبراهيم: وكانوا يضربوننا علىٰ الشهادة والعهد ونحن صغار.

التخريج:

* أخرجه البخاري (٢٦٥٢)، بنفس الإسناد.

* وأخرجه مسلم (٢٥٣٣)، من طريق **عبد الرحمن بن مهدي**،

- والنسائي في الكبرىٰ (٥٩٨٨)، من طريق **يحيىٰ بن سعيد القطان**،

كلاهما (ابن مهدي، والقطان)، عن سفيان الثوري، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري (٦٦٥٨)، من طريق **شيبان بن عبد الرحمن**،

- ومسلم (٢٥٣٣)، والنسائي في الكبرىٰ (٥٩٨٧)، وابن ماجه (٢٣٦٢)، من طريق **جرير بن عبد الحميد**،

- ومسلم (٢٥٣٣)، والنسائي في الكبرىٰ (٥٩٨٨)، من طريق **شعبة بن الحجاج**،

- ومسلم (٢٥٣٣)، من طريق **أبي الأحوص سلام بن سُليم**،

أربعتهم (شيبان، وجرير، وشعبة، وأبو الأحوص)، عن منصور بن المعتمر، به بنحوه،

وفي لفظ شيبان وجرير في أول الحديث: سئل النبي ﷺ: أي الناس خير؟ فذكر الحديث.

* وأخرجه البخاري (٦٤٢٩)، والترمذي (٣٨٥٩)، والنسائي في الكبرىٰ (٥٩٨٨)، من طريق **سليمان الأعمش**،

- ومسلم (٢٥٣٣)، والنسائي في الكبرىٰ (٥٩٨٨)، من طريق **عبد الله بن عون**،

كلاهما (الأعمش، وابن عون)، عن إبراهيم النخعي، به بنحوه،

ولفظ ابن عون: «**ثم الذين يلونهم** -فلا أدري في الثالثة أو في الرابعة قال: - **ثم يتخلف من بعدهم خلف** . . .».

الدراسة:

الحديث متفق عليه.



بابُ ما جاء في ذمة الله وذمة رسوله

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٦٣] وعن بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسول الله ﷺ إذا أَمَّرَ أميرًا علىٰ جيش أو سرية أوصاه بتقوىٰ الله ومَن معه من المسلمين خيرًا، ... الحديث، رواه مسلم.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (١٧٣١): حدثني عبد الله بن هاشم، حدثني عبد الرحمن -يعني ابن مهدي-، حدثنا سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا أَمَّرَ أميرًا علىٰ جيش أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوىٰ الله، ومن معه من المسلمين خيرًا، ثم قال: «**اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تَغُلُّوا، ولا تغدروا، ولا تَمْثُلُوا، ولا تقتلوا وليدًا، وإذا لقيتَ عدوك من المشركين فادعهم إلىٰ ثلاث خصال** -أو خلال-، **فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم، وكُفَّ عنهم، ثم ادعهم إلىٰ الإسلام، فإن أجابوك، فاقبل منهم، وكُفَّ عنهم، ثم ادعهم إلىٰ التحول من دارهم إلىٰ دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما علىٰ المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري علىٰ المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيءٌ إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم، وكُفَّ عنهم، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم، وإذا حاصرتَ أهلَ حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمةَ الله وذمةَ نبيه فلا تجعل لهم ذمةَ الله ولا ذمةَ نبيه، ولكن**

اجعل لهم ذمتَك وذمةَ أصحابك، فإنكم أن تُخفروا ذممكم وذممَ أصحابكم أهونُ من أن تُخفروا ذمةَ الله وذمةَ رسوله، وإذا حاصرتَ أهل حصن فأرادوك أن تُنْزِلَهم علىٰ حكم الله فلا تُنْزِلْهم علىٰ حكم الله، ولكن أنزلهم علىٰ حكمك، فإنك لا تدري أتصيبُ حكمَ الله فيهم أم لا».

التخريج:

* أخرجه الترمذي (١٤٠٨، ١٦١٧)، عن **محمد بن بشار بُنْدار**، عن عبد الرحمن بن مهدي، به بنحوه.

* وأخرجه مسلم (١٧٣١)، وأبو داود (٢٦١٢)، من طريق **وكيع بن الجراح**،

- ومسلم (١٧٣١)، من طريق **يحيىٰ بن آدم**،
- وأبو داود (٢٦١٣)، من طريق **أبي إسحاق الفزاري**،
- والترمذي (١٦١٧)، من طريق **أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري**،
- والنسائي في الكبرىٰ (٨٧٢١)، من طريق **إسحاق بن يوسف الأزرق**،
- وابن ماجه (٢٨٥٨)، من طريق **محمد بن يوسف الفريابي**،

ستتهم (وكيع، ويحيىٰ بن آدم، والفزاري، وأبو أحمد، وإسحاق الأزرق، والفريابي)، عن سفيان الثوري، به بنحوه،

وفي لفظ إسحاق الأزرق والفريابي: «فاجعل لهم ذمتك وذمة أبيك وذمة أصحابك».

* وأخرجه مسلم (١٧٣١)، والنسائي في الكبرىٰ (٨٦٢٧، ٨٧٣١)، من طريق **شعبة بن الحجاج**،

- والنسائي في الكبرىٰ (٨٥٣٢)، من طريق **إدريس بن يزيد الأودي**،

كلاهما (شعبة، وإدريس)، عن علقمة بن مرثد، به بنحوه،

وفي لفظهما: «فاجعل لهم ذمتك وذمة أبيك وذمة أصحابك».

الدراسة:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه.







بابُ ما جاء في الإقسام على الله

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٦٤] عن جندب بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «قال رجل: والله لا يغفرُ اللهُ لفلان، فقال الله ﷻ: من ذا الذي يَتَأَلَّىٰ عليَّ ألّا أغفرَ لفلان؟ إني قد غفرت له، وأحبطت عملك»، رواه مسلم.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٢٦٢١): حدثنا سويد بن سعيد، عن معتمر بن سليمان، عن أبيه، حدثنا أبو عمران الجوني، عن جندب، أن رسول الله ﷺ حَدَّث: **«أن رجلًا قال: والله لا يغفر الله لفلان، وإن الله تعالىٰ قال: من ذا الذي يَتَأَلَّىٰ عليَّ ألّا أغفرَ لفلان، فإني قد غفرت لفلان، وأحبطت عملك»**، أو كما قال.

التخريج:

* انفرد به مسلم عن أصحاب الكتب الستة.

الدراسة:

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٦٥] وفي حديث أبي هريرة: أن القائل رجل عابد، قال أبو هريرة: «تكلم بكلمة أَوْبَقت دنياه وآخرته».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٤٩٠١): حدثنا محمد بن الصباح بن سفيان، أخبرنا علي بن ثابت، عن عكرمة بن عمار، قال: حدثني ضَمْضَمْ بن جَوْس، قال: قال أبو هريرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كان رجلان في بني إسرائيل متواخيين، فكان أحدهما يذنب، والآخر مجتهد في العبادة، فكان لا يزال المجتهد يرىٰ الآخر علىٰ الذنب فيقول: أقصر، فوجده يومًا علىٰ ذنب فقال له: أقصر، فقال: خَلِّني وربي، أبُعثتَ علي رقيبًا؟! فقال: والله لا يغفر الله لك**، -أو: لا يدخلك الله الجنة-، **فقَبَضَ أرواحَهما، فاجتمعا عند رب العالمين، فقال لهذا المجتهد: أكنتَ بي عالمًا، أو كنت علىٰ ما في يدي قادرًا؟ وقال للمذنب: اذهب فادخل الجنة برحمتي، وقال للآخر: اذهبوا به إلىٰ النار**»، قال أبو هريرة: والذي نفسي بيده لَتَكَلَّمَ بكلمةٍ أوبقت دنياه وآخرته.

التخريج:

* أخرجه أحمد (٨٢٩٢)، عن **أبي عامر العقدي عبد الملك بن عمرو**،

- وأحمد (٨٧٤٩)، عن **عبد الصمد بن عبد الوارث**،

- و**عبد الله بن المبارك** في الزهد (٩٠٠)، ومن طريقه: البغوي في شرح السنة (٤١٨٨)،

- وابن أبي الدنيا في حسن الظن بالله (٤٥)، من طريق **غسان بن عبيد**،

- والبزار (٩٤١٨)، المزي في تهذيب الكمال (١٣/٣٢٦)، من طريق **أبي حذيفة موسىٰ بن مسعود النهدي**،

- وابن حبان (٥٧١٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦٢٦٢)، من طريق **أبي الوليد الطيالسي**،

ستتهم (أبو عامر، وعبد الصمد، وابن المبارك، وغسان، وأبو حذيفة، وأبو الوليد)، عن عكرمة بن عمار، به بنحوه،

ورفع أبو عامر العقدي وغسان بن عبيد وأبو حذيفة وأبو الوليد -عند ابن حبان- الجملة الأخيرة: «**والذي نفسي بيده . . .**»،

وعندهم في أول الحديث -علىٰ اختلاف في ألفاظهم-: عن ضَمْضَمْ بن جَوْس قال: دخلت مسجد الرسول ﷺ، فإذا أنا بشيخٍ مُضَفِّرٍ رأسُه، بَرَّاقِ الثنايا، معه رجل أَدْعَج، جميل الوجه، شاب، فقال الشيخ: يا يمامي تعال، لا تقولَنَّ لرجل أبدًا: لا يغفر الله لك، والله لا يدخلك الله الجنة أبدًا، قلت: ومن أنت يرحمك الله؟ قال: أنا أبو هريرة، قلت: إن هذه لكلمة يقولها أحدنا لبعض أهله أو لخادمه إذا غضب عليها، قال: فلا تقلها، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكر الحديث.

الدراسة:

الحديث يرويه عكرمة بن عمار، عن ضَمْضَمْ بن جَوْس، عن أبي هريرة ﷺ، ورواه عن عكرمة جماعة.

واختُلف عن عكرمة بن عمار في رفع آخر جملة من الحديث ووقفها، وهي جملة: «**والذي نفسي بيده لَتكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته**».

فرواه عنه موقوفًا: علي بن ثابت، وابن المبارك، وأبو الوليد الطيالسي -في رواية-.

ورواه عنه مرفوعًا: أبو عامر العقدي، وغسان بن عبيد، وأبو حذيفة النهدي، وأبو الوليد الطيالسي -في رواية-.

وأبو الوليد الطيالسي عنه روايتان، الرواية المرفوعة ليس فيها تصريح

بالرفع إلا كونها متصلة بالحديث المرفوع من غير فصل، فتكون الرواية الموقوفة هي المتحررة عن أبي الوليد الطيالسي.

وأما مَن رفع الجملة الأخيرة غير أبي الوليد الطيالسي فصرحوا برفع هذه الجملة بخصوصها.

وأصح الوجهين هو وقف الجملة الأخيرة علىٰ أبي هريرة، فمِن رواتها: ابن المبارك، وأبو الوليد الطيالسي، وهما أثبت من روىٰ الحديث عن عكرمة بن عمار.

❖ وعكرمة بن عمار اليمامي خلاصة أمره: أنه مضطرب الحديث عن يحيىٰ بن أبي كثير -كما نص علىٰ ذلك جماعة من الأئمة- وكان كثير الرواية عنه، وحسن الحديث عن إياس بن سلمة بن الأكوع، وما سوىٰ ذلك هو صدوق من حيث الأصل، إلا أن يتبين في حديثه نكارة، وأطلق جماعة من العلماء توثيقه، مثل: ابن معين، وابن المديني، وأحمد، وابن عمار الموصلي، وأحمد بن صالح المصري، ويعقوب بن شيبة، وأبو داود، والنسائي، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم، قال ابن المديني: «كان عند أصحابنا ثقةً ثبتًا» مع إشارته إلىٰ ضعفه عن يحيىٰ بن أبي كثير، وقال أحمد: «هو في غير يحيىٰ ثبت»، وذكر أن شعبة روىٰ عنه أحاديث، إشارة من أحمد إلىٰ توثيقه، وقد روىٰ عنه أيضًا: يحيىٰ القطان، وابن مهدي، وهؤلاء ممن ينتقون الشيوخ، قال أبو حاتم في تلخيص حاله: «كان صدوقًا، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، وفي حديثه عن يحيىٰ بن أبي كثير بعض الأغاليط»، لخص حاله ابن حجر بقوله: «صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير اضطراب»، توفي سنة ١٥٩هـ[1].

---

(١) مسند يعقوب بن شيبة (ص٥١)، مسائل حرب «ت: فايز حابس» (٣/ ١٣٠٩)، الجرح والتعديل (٧/ ١٠)، الكامل (٦/ ٤٧٨)، تاريخ بغداد (١٤/ ١٨٥)، تهذيب الكمال (٤٠٠٨)، تقريب التهذيب (٤٧٠٦).

❖ وضَمْضَمْ بن جَوْس الهِفَّاني اليمامي، ثقة، سمع أبا هريرة، وسمع منه عكرمة بن عمار[١].

وقد سمع هذا الحديث عكرمة بن عمار من ضَمْضَمْ بن جَوس، وسمعه ضَمْضَمْ من أبي هريرة.

فالذي يظهر لي أن الحديث حسن، وأن تفرد عكرمة بن عمار عن شيوخ اليمامة مقبول إذا لم يتضمن حديثه ما يُستنكر، ذلك أن بعض هؤلاء الشيوخ الثقات ليس لهم رواة كثر، فغير مستنكر أن يتفرد عنهم عكرمة بن عمار وهو يمامي أيضًا، وقد قَبِل بعض الأئمة -كابن المديني، ويعقوب بن شيبة، ومسلم، والترمذي- بعض أفراد عكرمة بن عمار عن هؤلاء الشيوخ، مثل أبي كثير السُّحَيمي اليمامي، وأبي زُمَيل سماك الحنفي اليمامي[٢]، ومثلهم أيضًا ضَمْضَمْ بن جَوْس، بل هو أقلهم في التلاميذ، إذْ لم يُذكر له راويًا إلا عكرمة بن عمار ويحيىٰ بن أبي كثير، ومحمد بن جابر اليمامي -علىٰ ضعف فيه-، والله أعلم.

ويقوي ثبوت الحديث: أن معناه رُوي مختصرًا عن أبي هريرة من وجه آخر، وهذا يشير إلىٰ ثبوت أصل الحديث عن أبي هريرة، فروىٰ بُسر بن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «من قال لأخيه: لا يغفر الله لك، قيل له: بل لك لا يغفر»، وروي من هذا الوجه مرفوعًا، والأظهر أنه موقوف علىٰ أبي هريرة من هذا الوجه[٣].

والخلاصة: أن حديث أبي هريرة رضي الله عنه محل الدراسة حديث حسن.

---

(١) التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٥/ ٥٩٢)، تقريب التهذيب (٣٠٠٨).

(٢) صحيح مسلم (٣١، ١١٤، ١٧٦٣، ٢٤٩١، ٢٥٠١)، الترمذي (٣٠٨١)، مسند عمر بن الخطاب ليعقوب بن شيبة (ص٥١-٥٦).

(٣) الزهد لابن المبارك (٩٠١)، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة [إتحاف الخيرة (٦٢٣٠)].

ويشهد للجملة الموقوفة التي قالها أبو هريرة رضي الله عنه في آخر الحديث: ما ذكره المؤلف رحمه الله في مسائل الباب، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله، لا يُلقي لها بالًا، يرفعه الله بها درجات، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله، لا يُلقي لها بالًا، يهوي بها في جهنم**»، متفق عليه(١).

ولعل المؤلف استفاد حديثَي الباب من ابن القيم في كتابه «الداء والدواء»، حيث ساق ابن القيم الحديثين بنحو سياق المؤلف، وعزا الحديث الأول ولم يعزُ الحديث الثاني(٢)، والله أعلم.



---

(١) صحيح البخاري (٦٤٧٧، ٦٤٧٨)، صحيح مسلم (٢٩٨٨).

(٢) الداء والدواء (ص٣٦٧).



بابٌ: لا يُستشفع بالله على خلقه

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٦٦] عن جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء أعرابي إلىٰ النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، نهكت الأنفس، وجاع العيال، وهلكت الأموال، فاستسق لنا ربك، فإنا نستشفع بالله عليك، وبك علىٰ الله، فقال النبي ﷺ: «سبحان الله، سبحان الله» فما زال يسبح حتىٰ عُرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: «ويحك! أتدري ما الله؟ إن شأن الله أعظم من ذلك، إنه لا يُستشفع بالله علىٰ أحد»، وذكر الحديث، رواه أبو داود.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٤٧٢٦): حدثنا عبد الأعلىٰ بن حماد، ومحمد بن المثنىٰ، ومحمد بن بشار، وأحمد بن سعيد الرِّبَاطي، قالوا: حدثنا وهب بن جرير، -قال أحمد: كتبناه من نسخته- وهذا لفظه، قال: حدثنا أبي، قال: سمعت محمد بن إسحاق، يحدث عن يعقوب بن عتبة، عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده، قال: أتىٰ رسولَ الله ﷺ أعرابي، فقال: يا رسول الله، جَهدت الأنفس، وضاعت العيال، ونهكت الأموال، وهلكت الأنعام، فاستسق الله لنا، فإنا نستشفع بك علىٰ الله، ونستشفع بالله عليك، قال رسول الله ﷺ: «**ويحك! أتدري ما تقول؟**» وسَبَّح رسولُ الله ﷺ، فما زال يسبح حتىٰ عُرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: «**ويحك! إنه لا يُستشفع بالله علىٰ أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك، ويحك أتدري**

ما الله، إن عرشَه علىٰ سماواته لَهكذا -وقال بأصابعه مثل القُبَّة عليه-، **وإنه لَيَئِطُّ به أطيطَ الرَّحْلِ بالراكب»**، قال ابن بشار في حديثه: «**إن اللهَ فوق عرشه، وعرشُه فوق سماواته**» وساق الحديث، وقال عبد الأعلىٰ وابن المثنىٰ وابن بشار: عن يعقوب بن عتبة، وجبير بن محمد بن جبير، عن أبيه، عن جده.

التخريج[1]:

* أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٨٨٤)، من طريق **أبي بكر بن داسه**،

- وابن قدامة في إثبات صفة العلو (١٦)، من طريق **أبي علي اللؤلؤي**، كلاهما عن أبي داود، به بنحوه.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٣/ ٢٥)، والبزار (٣٤٣١)، عن **محمد بن بشار بُنْدار**،

- والبخاري في التاريخ الكبير (٣/ ٢٥)، عن **عبد الله بن محمد الجعفي**، و**علي بن المديني**،

- وابن أبي خيثمة في التاريخ-الثاني (٢/ ٦٨٤)، عن **يحيىٰ بن معين**،

- وابن أبي عاصم في السنة (٥٧٥)، والبزار (٣٤٣١)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٥٤)، من طريق **أبي موسىٰ محمد بن المثنىٰ**،

- وابن أبي عاصم في السنة (٥٧٥)، والبزار (٣٤٣١)، عن **عبد الأعلىٰ بن حماد**،

- وابن أبي عاصم في السنة (٥٧٦)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٥٧٠)، واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٦٥٦)، والبيهقي في

(١) جعلتُ المتابعات عن شيوخ أبي داود الأربعة ضمن المتابعات علىٰ شيخهم وهب بن جرير، من غير إبرازٍ للراوي عنهم، لئلا يطول التخريج.

الأسماء والصفات (٨٨٣)، من طريق **أبي الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري**،

- والبزار (٣٤٣٢)، عن **سلمة بن شبيب النيسابوري**،
- والبزار (٣٤٣٢)، عن **محمد بن علي بن الوضاح البصري**،
- والدارقطني في الصفات (٣٨)، من طريق **محمد بن يزيد الواسطي أخي كَرْخويه**،
- والدارقطني في العلل -تعليقًا- (٣٣٢٠)، عن **إبراهيم بن عرعرة**،

الأحد عشر (ابن بشار، والجعفي، وابن المديني، وابن معين، وابن المثنىٰ، وعبد الأعلىٰ، وأبو الأزهر، وسلمة بن شبيب، ومحمد بن علي، ومحمد بن يزيد، وإبراهيم بن عرعرة)، عن وهب بن جرير، به بنحوه،

إلا أن ابن بشار وعبد الأعلىٰ وابن المثنىٰ قالوا في إسناده: «عن يعقوب بن عتبة، وجبير بن محمد بن جبير»،

ولفظ أبي الأزهر موافق لِلَّفْظِ الذي أورده المؤلف.

* وأخرجه الآجري في الشريعة (٦٧٧)، والدارقطني في العلل -تعليقًا- (٣٣٢٠)، من طريق **حفص بن عبد الرحمن بن عمر بن فروخ البلخي**، عن محمد بن إسحاق بن يسار، به بنحوه، وقال: «عن يعقوب بن عتبة، عن جبير بن محمد بن جبير».

الدراسة:

الحديث يرويه محمد بن إسحاق، وروي عن محمد بن إسحاق من طريقين: من طريق وهب بن جرير بن حازم، عن أبيه، عن ابن إسحاق، ومن طريق حفص بن عبد الرحمن، عن ابن إسحاق.

ووقع اختلاف عن وهب بن جرير **في شيخ ابن إسحاق** علىٰ وجهين:

الأول: ابن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه.

وهذه رواية: أحمد بن سعيد الرِّبَاطي، وعبد الله بن محمد الجعفي، وابن المديني، وابن معين، وأبي الأزهر، وسلمة بن شبيب، ومحمد بن علي بن الوضاح، ومحمد بن يزيد الواسطي أخي كَرخويه، وإبراهيم بن عرعرة.

الثاني: ابن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، وجبير بن محمد بن جبير بن مطعم، كلاهما (يعقوب، وجبير بن محمد)، عن محمد بن جبير بن مطعم.

وهذه رواية: محمد بن بشار بُنْدار، وأبي موسىٰ محمد بن المثنىٰ، وعبد الأعلىٰ بن حماد[(١)].

وكلا الوجهين صحيحان عن وهب بن جرير، لأن رواتهما من الثقات الأثبات، إلا أن الوجه الثاني وَهمٌ من وهب بن جرير نفسه، وهو خطأٌ علىٰ أبيه جرير بن حازم، حَدَّث به وهبُ بن جرير مرةً علىٰ الخطأ، واشترك هؤلاء الثلاثة في سماعه منه هذه المرة، قال أبو داود -بعد تخريج الحديث-: «وكان سماع عبد الأعلىٰ، وابن المثنىٰ، وابن بشار، من نسخة واحدة فيما بلغني»، وقال البزار: «اتفقوا كلهم علىٰ هذا الإسناد، لأن نسخة وهب بن جرير، عن أبيه، عن ابن إسحاق، كانت لعبد الأعلىٰ بن حماد، فكان في كتابه هكذا، ونسخ أبو موسىٰ وبُنْدار من كتاب عبد الأعلىٰ، فوقع في كتبهم هكذا»، يعني كان هذا الوهم في نسخة عبد الأعلىٰ، أما أصل وهب بن جرير ففيه الحديث علىٰ الصواب، إذ نص أحمد بن سعيد الرِّبَاطي -كما في رواية أبي داود عنه في الإسناد الأصل- أنه كتب الحديث من نسخة وهب بن جرير.

فالصواب في هذه الرواية هو الوجه الأول، نص علىٰ ذلك أبو داود، والبزار، والدارقطني، وغيرهم، قال أبو داود: «ورواه جماعة عن ابن إسحاق

---

(١) هذا هو الصحيح عنهم، ووقع علىٰ بعضهم اختلاف، بعضه راجع إلىٰ حمل حديثهم علىٰ حديث غيرهم، كما فعل الروياني في روايته عن محمد بن بشار، وبعض الإشكال راجع إلىٰ تصحيفات النسخ وسقوط حرف «الواو» من هذا الوجه، ينظر في رواية الروياني: صفات رب العالمين لابن المحب (١).

كما قال أحمد أيضًا» يعني أحمد بن سعيد الرِّبَاطي، أي: أن أصحاب الوجه الأول توبعوا علىٰ ابن إسحاق، وممن رواه عن ابن إسحاق هكذا: حفص بن عبد الرحمن بن عمر، كما تقدم في التخريج.

❖ ومحمد بن إسحاق بن يسار مولىٰ قيس بن مخرمة القرشي، مختلف في حاله، ونص جماعة كابن معين، وأحمد، علىٰ أنه يؤخذ عنه مثل المغازي، ولا يُحتج به في الفرائض والسنن والحلال والحرام، وقال أحمد: «هو كثير التدليس جدًّا»، وقال محمد بن عبد الله بن نمير: «إذا حدَّث عمن سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، وإنما أُتي من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة»، وقال ابن حبان: «وإنما أُتي ما أُتي لأنه كان يدلِّس علىٰ الضعفاء، فوقع المناكير في روايته من قبل أولئك»، قال ابن حجر: «مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم»[(١)].

وأشار ابن المديني إلىٰ نكارة حديثين لابن إسحاق، ثم قال: «والباقين يقول: "ذكر فلان" ولكن هذا فيه "حدثنا"»[(٢)]، يريد أن أكثر المناكير في حديث ابن إسحاق لا يتحملها هو، وإنما عهدتها علىٰ مَن أسقطهم بتدليسه، وهذا مشعر بكثرة المناكير في رواياته إذا لم يصرح بالسماع.

وقال أيوب بن إسحاق بن سافري: «سألت أحمد بن حنبل، فقلت: يا أبا عبد الله، ابن إسحاق إذا تفرد بحديث تقبلُه؟ قال: لا والله، إني رأيته

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٥، ٢٨)، الجرح والتعديل (٧/ ١٩٤)، الثقات (٧/ ٣٨٣)، تاريخ بغداد (٢/ ٢٤، ٢٩)، تهذيب الكمال (٥٠٥٧)، جامع التحصيل (ص٢٦١-٢٦١)، شرح علل الترمذي (١/ ١٢٦)، تعريف أهل التقديس (١٢٥)، وأطال د. أحمد معبد في ترجمته، واستوعب ما قيل فيه وما أجيب عنه، تعليقه علىٰ النفح الشذي (٢/ ٦٩٩-٧٩١)، وتدليس ابن إسحاق من بحث د. أحمد معبد في (٢/ ٧٤٩-٧٥٨).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٨)، تاريخ بغداد (٢/ ٢٨)، وأضاف د. أحمد معبد حديثين آخرين لابن إسحاق أعلهما ابن المديني، ينظر: علل ابن المديني (ص٨٢، ٩٧)، النفح الشذي مع تعليق د. أحمد معبد (٢/ ٧٧٢-٧٧٣).

يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا»[١]، وهذه علة فيما يتفرد به ابن إسحاق.

❖ ويعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس الثقفي ثقة[٢]، لم أقف علىٰ سماع له من جبير بن محمد.

❖ وجبير بن محمد بن جبير بن مطعم، لم أقف علىٰ من وثقه غير ذكر ابن حبان له في الثقات، وليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث الواحد، الذي انفرد به أبو داود عن بقية أصحاب الكتب الستة، وأخرج البخاري هذا الحديث في ترجمة جبير بن محمد من «التاريخ الكبير»، لخص حاله ابن حجر بقوله: «مقبول»[٣]، وهو دون ذلك فيما يظهر، فيقال فيه: مستور الحال، إذ في حاله جهالة، ولم أقف علىٰ سماع له من أبيه.

❖ ومحمد بن جبير بن مطعم، ثقة، سماعه من أبيه جبير بن مطعم رضي الله عنه في الصحيحين وغيرهما[٤].

وقد تفرد بهذا الحديث محمد بن إسحاق كما نص عليه البيهقي، وابن عساكر[٥]، وليس في طرق هذا الحديث تصريح محمد بن إسحاق بالسماع من يعقوب بن عتبة، وتقدم أن محمد بن إسحاق كثير التدليس جدًا، وهو مكثر عن التدليس عن الضعفاء والمجاهيل، فالحديث -بناءً علىٰ ما سبق- ضعيف بتدليس ابن إسحاق، وقد نقد البزار والبيهقي الحديث بذلك، قال

(١) ثم ذكر أيوب بن إسحاق أن ابن المديني كان يثني علىٰ ابن إسحاق، تاريخ بغداد (٢/ ٣٠).

(٢) تقريب التهذيب (٧٨٧٩).

(٣) التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٣/ ٢٤-٢٥)، الجرح والتعديل (٢/ ٥١٣)، الثقات لابن حبان (٦/ ١٤٨)، تهذيب الكمال (٩٠٣)، تقريب التهذيب (٩١٠).

(٤) البخاري (٢٨٢١، ٥٩٨٤، ٧٣٦٠)، مسلم (٢٣٨٦، ٢٥٥٦)، تهذيب الكمال (٥١١٣)، التقريب (٥٨١٧).

(٥) الأسماء والصفات (٨٨٤)، مختصر سنن أبي داود للمنذري (٣/ ٢٨٤)، كشف المناهج والتناقيح للمناوي (٥/ ١١٣).

البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروىٰ عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه، ولم يقل فيه محمد بن إسحاق حدثني يعقوب بن عتبة».

إضافة إلىٰ علل أخرىٰ في الحديث، مثل جهالة حال جبير بن محمد بن جبير، والانقطاع الواقع في أكثر من طبقة كما تقدم.

قال الذهبي في استنكار هذا الحديث: «هذا حديث غريب جدًا فرد، وابن إسحاق حجة في المغازي إذا أسند، وله مناكير وعجائب، فالله أعلم»(١).

والخلاصة: أن الحديث ضعيف، لتدليس ابن إسحاق، وهو كثير التدليس عن الضعفاء والمجاهيل.

وتقدم في التخريج أن المؤلف ﷺ لم يسق لفظ أبي داود مع أنه عزاه له، وإنما ساق لفظ أبي الأزهر النيسابوري، عن وهب بن جرير، ولعل المؤلف اعتمد علىٰ مصدر وسيط، والله أعلم.

❖ وقد ورد في معنىٰ الشاهد حديثٌ مرسل، رواه عبد الله بن محمد بن عمر بن حاطب الجمحي، عن أبي وَجزة يزيد بن عبيد السلمي السعدي قال: لما قفل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك أتاه وفد بني فزارة، فقالوا: يا رسول الله، ادع ربك أن يغنينا، واشفع لنا إلىٰ ربك، وليشفع ربك إليك، فقال رسول الله ﷺ: «**سبحان الله! ويلك، هذا أنا شفعت إلىٰ ربي، فمن ذا الذي يشفع ربنا إليه؟ لا إله إلا الله العظيم، وسع كرسيه السماوات والأرض، فهي تَئِطُّ من عظمته وجلاله كما يَئِطُّ الرَّحْلُ الجديد**»، وهو مرسل، أبو وَجزة تابعي مشهور(٢)، ولعله أصح إسنادًا من حديث جبير بن مطعم.

---

(١) العلو للذهبي «ت: البراك» (١/ ٤١٣).

(٢) الطبقات لابن سعد (١/ ٢٥٧)، العظمة لأبي الشيخ (٢/ ٦٣٨)، دلائل النبوة للبيهقي (٦/ ١٤٣)، الإصابة (٩٤٨٩).

والشاهد من الحديث الذي ذكره المؤلف: النهي عن الاستشفاع بالله علىٰ أحد من خلقه، وهذا النهي من باب تعظيم الله ﷻ، لأن معنىٰ الشفاعة يتضمن غالبًا أن يكون الشافع أقل منزلة من المشفوع عنده، فالمعنىٰ الذي استدل به المؤلف صحيح تعضده عمومات الشريعة الدالة علىٰ تعظيم الله ﷻ، وإذا كان الأمر كذلك فلا حرج من إيراد الحديث الدال علىٰ المعنىٰ الصحيح وإن كان في إسناده ضعف، إذا عُلم ما في هذا الحديث من الضعف، إضافة إلىٰ أن المعنىٰ المقصود قد ورد فيه الحديثُ المرسلُ السابق أيضًا، والله أعلم.





بابُ ما جاء في حماية النبي ﷺ حمى التوحيد وسده طرق الشرك

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٦٧] عن عبد الله بن الشِّخِّير رضي الله عنه قال: انطلقتُ في وفد بني عامر إلىٰ رسول الله ﷺ فقلنا: أنت سيدنا، . . . الحديث، رواه أبو داود بسند جيد.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٤٨٠٦): حدثنا مسدد، حدثنا بشر -يعني ابن المفضل-، حدثنا أبو مسلمة سعيد بن يزيد، عن أبي نَضْرة، عن مُطَرِّف، قال: قال أبي: انطلقتُ في وفد بني عامر إلىٰ رسول الله ﷺ، فقلنا: أنت سيدنا، فقال: «**السَّيِّدُ الله** تبارك وتعالى» قلنا: وأفضلنا فضلًا، وأعظمنا طَولًا، فقال: «**قولوا بقولكم**، -أو بعض قولكم-، **ولا يَسْتَجْرِيَنَّكم**(١) **الشيطان**».

التخريج:

* أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٣٣)، من طريق **ابن داسه**، عن أبي داود، به بنحوه.

* وأخرجه **البخاري** في الأدب المفرد (٢١١)،

- والضياء في المختارة (٩/٤٦٨)، من طريق **معاذ بن المثنىٰ**،

(١) قال ابن قتيبة: «هو من الجَرِيّ، والجَرِيّ: الوكيل، يقول: جَرَيتُ جَرِيًّا واستجريتُ جَرِيًّا، أي: اتخذتُ وكيلًا»، غريب الحديث لابن قتيبة (١/٣٣٠)، تهذيب اللغة للأزهري (١١/١٧٢)، الغريبين لأبي عبيد الهروي (١/٣٣٧).

كلاهما (البخاري، وابن المثنىٰ)، عن مسدد، به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (١٠٠٠٥)، عن **حميد بن مسعدة**،

عن بشر بن المفضل، به بنحوه.

* وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ٧١)، من طريق **يزيد بن زريع**،

عن أبي مسلمة سعيد بن يزيد، به بنحوه، وجعله عن مُطَرِّف مرسلًا: قال: انطلق أبي إلىٰ النبي ﷺ . . .، فذكر الحديث بنحوه، وعنده بالشك أيضًا: «**بقولكم** -أو بعض قولكم-».

* وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (١٠٠٠٣)، وأحمد (١٦٣٠٧، ١٦٣١٦)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٦٣)، من طريق **قتادة**،

- والنسائي في الكبرىٰ (١٠٠٠٤)، وأحمد (١٦٣١١)، والبيهقي في المدخل إلىٰ السنن (١٦٤٤)، من طريق **غيلان بن جرير**،

كلاهما (قتادة، وغيلان)، عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير، به بنحوه، ولفظ قتادة: جاء رجل إلىٰ النبي ﷺ فقال: أنت سيد قريش، فذكر الحديث،

ولفظ غيلان بنحو لفظ أبي نَضْرة العبدي، إلا أنه لم يذكر: «**السيد الله**»، ولفظ قتادة: «**ليقل أحدكم بقوله**»، ولفظ غيلان: «**قولوا بقولكم**»، وليس فيهما شك.

الدراسة:

الحديث يرويه مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير، عن أبيه عبد الله بن الشِّخِّير رضي الله عنه، ورواه عن مُطَرِّف ثلاثة: أبو نَضْرة العبدي، وقتادة، وغيلان بن جرير.

١- فأما أبو نَضْرة العبدي فرواه عنه: أبو مسلمة سعيد بن يزيد، واختلف عنه علىٰ وجهين: موصولًا ومرسلًا، الأول يرويه بشر بن المفضل، والثاني يرويه يزيد بن زريع، وكلاهما ثقة ثبت(١)، والوجهان صحيحان عن أبي مسلمة سعيد بن يزيد، والإرسال تقصير بالحديث.

وأبو مسلمة سعيد بن يزيد الأزدي البصري ثقة، سمع من أبي نَضْرة العبدي(٢).

وأبو نَضْرة المنذر بن مالك العبدي البصري ثقة(٣)، لم أقف علىٰ سماع له من مُطَرِّف بن عبد الله، وقد أدركه إدراكه بينًا، حيث سمع أبو نَضْرة من جماعة من الصحابة، كأبي سعيد، وابن عباس، وجابر، وابن عمر، وغيرهم، وأدرك يوم الجمل(٤)، فسماعه من مُطَرِّف قريب.

٢- وأما قتادة فرواه عنه: شعبة وهمام، وهو صحيح عن قتادة، وفي رواية شعبة تصريح قتادة بالسماع من مُطَرِّف بن عبد الله.

٣- وأما غيلان بن جرير فرواه عنه: مهدي بن ميمون الأزدي المِعْوَلي البصري، وهو ثقة(٥)، سمع من غيلان بن جرير هذا الحديث، وأصل سماعه منه مشهور كما سيأتي، ورواه عن مهدي بن ميمون جماعة.

وغيلان بن جرير الأزدي المعْوَلي البصري ثقة، سمع من مُطَرِّف بن عبد الله، وإسناد مهدي بن ميمون، عن غيلان بن جرير، عن مُطَرِّف بن عبد الله، أخرج به البخاري ومسلم حديثًا(٦).

---

(١) تقريب التهذيب (٧١٠، ٧٧٦٤).

(٢) صحيح مسلم (١٨٥، ٢٩١٥)، التاريخ الكبير (٣/ ٥٢٠)، تقريب التهذيب (٢٤٣٢).

(٣) تقريب التهذيب (٦٩٣٨).

(٤) صحيح مسلم (٧٥٤، ١٢١٧، ١٢٤٩، ١٥٩٤)، التاريخ الكبير (٧/ ٣٥٥).

(٥) تقريب التهذيب (٦٩٨١)، واختُلف في ضبط ميم المعولي بالفتح أو بالكسر، تبصير المنتبه (٤/ ١٣٧٩).

(٦) البخاري (١٩٨٣)، مسلم (١١٦١)، تقريب التهذيب (٥٤٠٤).

ومُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير العامري البصري، تابعي مشهور ثقة عابد فاضل، توفي سنة ٩٥هـ، سمع من أبيه عبد الله بن الشِّخِّير رضي الله عنه[(١)].

وعبد الله بن الشِّخِّير العامري رضي الله عنه صحابي، قدم مع وفد قومه بني عامر على النبي ﷺ[(٢)].

والخلاصة: أن الحديث صحيح، وجملة «**السيد الله**»، ثابتة في الحديث من طريقين.

والصحيح في الحديث: «**قولوا بقولكم**» من غير شك، كما هو لفظ غيلان بن جرير، وبنحوه لفظ قتادة، والشك إما من أبي مسلمة سعيد بن يزيد، أو من شيخه أبي نَضْرة.

❖ وروى مسلم بن إبراهيم، عن الأسود بن شيبان، عن أبي بكر بن ثمامة بن النعمان الراسبي، عن أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير قال: وَفَدَ أبي في وَفْدِ بني عامر على رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، أنت سيدنا، وذو الطول علينا، قال: «**مه مه، قولوا بقولكم، ولا يَسْتَجْرِيَنّكم الشيطان، السيد الله، السيد الله، السيد الله**»[(٣)]، أبو بكر بن ثمامة لم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، والحديث مرسل، أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير تابعي، أصغر من أخيه مُطَرِّف بعشر سنين، ويروي عن أخيه مُطَرِّف كثيرًا، فلعله -إن صح الحديث عنه- أخذه عن أخيه مُطَرِّف.

وفي مرسل أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير إشكالان، الأول: أن سهل بن بكار روى الحديث عن الأسود بن شيبان بإسناده، وجعله عن أبي العلاء قال: وفدتُ في بني عامر، فذكر الحديث[(٤)]، والصواب حديث

---

(١) التاريخ الكبير (٥/ ٣١)، تقريب التهذيب (٦٧٥١).

(٢) صحيح مسلم (٢٩٥٨)، الجرح والتعديل (٥/ ٧٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٥٢)، تقريب التهذيب (٣٤٠٢).

(٣) الطبقات لابن سعد (٩/ ٣٤)، دلائل النبوة للبيهقي (٥/ ٣١٨).

(٤) معرفة الصحابة لأبي نعيم (٥/ ٢٩٧٧)، الإصابة (١٠٤٥٣)، وذكره بعضهم في الصحابة لأجل ذلك.

مسلم بن إبراهيم السابق، والثاني: أن ابن منده وأبا نعيم علّقا هذا الحديث عن الأسود بن شيبان، فقالا فيه: «عن أبي العلاء، عن أبيه»(١)، والظاهر أنهما يقصدان أنه يحكي قصة أبيه، وإلا فهو وهم، والصحيح المرسل.

❖ وهنا تنبيه آخر، وهو أن ابن أبي عاصم ساق في «الآحاد والمثاني» حديثَ مُطَرِّفٍ محلَ الدراسة -من طرقه الثلاث-، عن أبيه، ثم قال بعد ذلك: «حدثنا عبد الواحد بن غياث، حدثنا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن هانئ بن عبد الله بن الشِّخِّير، عن أبيه رضي الله عنه قال: أتيت رسول الله ﷺ وهو يأكل، فذكر الحديث»، هكذا قال، وظاهره يوحي بأن مراده الحديث الذي قبله، وهو الحديث محل الدراسة.

ولكنّ هذا غير مقصود، بل المقصود حديث آخر: وهو ما رواه سهل بن بكّار، عن أبي عوانة، عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية، عن هانئ بن عبد الله بن الشِّخِّير، عن أبيه قال: كنت مسافرًا، فأتيت النبي ﷺ وأنا صائم وهو يأكل، فقال: «**هلم**»، فقلت: إني صائم، فقال رسول الله ﷺ: «**تعال، ألم تعلم ما وَضَعَ اللهُ عن المسافر؟**»، قلت: وما وضع عن المسافر؟ قال: «**الصوم، ونصف الصلاة**»، ووقع فيه اختلاف، فرواه قتيبة بن سعيد، وأبو داود الطيالسي، عن أبي عوانة، وزادا بعد هانئ بن عبد الله بن الشِّخِّير: «عن رجل من بلحريش»(٢).

والمقصود أنه حديث آخر، وإحالة ابن أبي عاصم بقوله: «فذكر الحديث» إحالة إلىٰ الحديث المشهور، لا إلىٰ الحديث السابق، وسبق نظير ذلك عن أبي الشيخ الأصبهاني(٣)، والله أعلم.



(١) التوحيد لابن منده (٢/ ١٣٢)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣/ ١٦٨٥).
(٢) سنن النسائي (٢٢٧٩-٢٢٨١)، التاريخ الكبير (٨/ ٣٢١).
(٣) في آخر دراسة الحديث رقم (٦٢).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٦٨] وعن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: أن ناسًا قالوا: يا رسول الله، يا خيرنا وابن خيرنا، وسيدنا وابن سيدنا، فقال: «يا أيها الناس، قولوا بقولكم، ...» الحديث، رواه النسائي بسند جيد.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام النسائي في السنن الكبرىٰ (١٠٠٠٧): أخبرنا أبو بكر بن نافع قال: حدثنا بهز قال: حدثنا حماد بن سلمة قال: حدثنا ثابت، عن أنس: أن ناسًا قالوا لرسول الله ﷺ: يا خيرنا وابن خيرنا، ويا سيدنا وابن سيدنا، فقال رسول الله ﷺ: «**يا أيها الناس، عليكم بقولكم، ولا يستهوينكم الشيطان، إني لا أريد أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلنيها الله تعالىٰ، أنا محمد بن عبد الله، عبده ورسوله**».

التخريج:

* أخرجه ابن منده في التوحيد (٢/ ١٣٣)، عن **محمد بن سعد الباوَرْدِي**، و**حمزة بن محمد الكناني**، كلاهما عن النسائي، به بنحوه، إلىٰ قوله: «**ولا يستهوينكم الشيطان**».

* وأخرجه النسائي في الكبرىٰ (١٠٠٠٦)، من طريق **العلاء بن عبد الجبار**،

- وأحمد (١٢٥٥١، ١٣٥٣٠)، وعبد بن حميد (١٣٣٧)، عن **حسن بن موسىٰ الأشيب**،

- وأحمد (١٣٥٢٩)، عن **مؤمَّل بن إسماعيل**،

- وأحمد (١٣٥٣٠، ١٣٥٩٦)، عن **عفان بن مسلم**،

- وعبد بن حميد (١٣٠٩)، عن **حجاج بن منهال**،

- والبخاري في التاريخ الأوسط (١/ ٢٦٤)، عن **أبي سلمة موسىٰ بن إسماعيل التبوذكي**،

- وابن حبان (٦٢٤٠)، من طريق **هُدْبة بن خالد**،

- والبيهقي في دلائل النبوة (٥/ ٤٩٨)، من طريق **آدم بن أبي إياس**،

ثمانيتهم (العلاء بن عبد الجبار، وحسن بن موسىٰ، ومؤمَّل، وعفان، وحجاج، وموسىٰ بن إسماعيل، وهُدْبة، وآدم)، عن حماد بن سلمة به بنحوه،

وقرن العلاء بن عبد الجبار وموسىٰ بن إسماعيل مع ثابت: «حميدًا»،

وجعله مؤمَّل: عن حميد، بدل ثابت.

الدراسة:

الحديث يرويه حماد بن سلمة، واختلف عنه علىٰ ثلاثة أوجه:

الأول: حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه.

وهذه رواية: بهز بن أسد، وحسن بن موسىٰ الأشيب، وعفان، وحجاج بن منهال، وهُدْبة بن خالد، وآدم بن أبي إياس.

الثاني: حماد بن سلمة، عن ثابت، وحميد، عن أنس رضي الله عنه.

وهذه رواية: العلاء بن عبد الجبار، وموسىٰ بن إسماعيل التبوذكي.

الثالث: حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس رضي الله عنه.

وهذه رواية: مؤمَّل بن إسماعيل.

والوجه الأول صحيح عن حماد بن سلمة، لأنه من رواية الجماعة الثقات الأثبات من أصحاب حماد، وفيهم عفان، وهو من أثبت أصحاب حماد بن سلمة(١).

والوجه الثاني صحيح أيضًا فيما يظهر لي، فهو من رواية ثقتين من أصحاب حماد، والتبوذكي من رفعاء أصحاب حماد، وحماد بن سلمة سبق أنه

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٥١٧).

ربما اضطرب في حديثه، وأنه تُكُلِّم في روايته إذا جمع بين شيوخه، فيسوق حديثهم سياقًا واحدًا وهم يختلفون، ونص بعضهم علىٰ أنه يقع له ذلك في جمعه لتلاميذ أنس، عن أنس[(١)]، كما وقع في هذا الحديث، فالمقصود أن هذا الوجه وإن ثبت عن حماد ففيه ضعف عن حميد، لحال حماد إذا جمع بين شيوخه.

والوجه الثالث ضعيف، مؤمَّل بن إسماعيل صدوق سيئ الحفظ[(٢)]، ويشير إلىٰ نكارته عن حماد: أن الإمام أحمد حين أخرج هذا الوجه عن مؤمَّل بن إسماعيل عطف عليه الوجه الأول -من رواية حسن بن موسىٰ وعفان- وأحال لفظَه علىٰ ما قبله، ثم رجع إلىٰ أحاديث مؤمَّل، مع أنه أخرجه الوجه الأول -من رواية شيخيه- في موضع آخر علىٰ التمام، فإدخاله لحديث حسن بن موسىٰ وعفان في ثنايا حديث مؤمَّل فيه إشارة إلىٰ إعلال هذا الوجه.

وخلاصة ذلك أن الصواب في هذا الحديث هو الوجه الأول.

وحماد بن سلمة ثقة وله أوهام، إلا أنه أثبت الناس في ثابت البُنَاني، نص علىٰ تقديمه في ثابت جماعة من الأئمة، وحكىٰ مسلم الإجماع عليه[(٣)]، فحديثه عن ثابت صحيح.

وثابت بن أسلم البُنَاني ثقة عابد، سماعه من أنس مشهور في الصحيحين وغيرهما[(٤)].

والخلاصة: أن الحديث صحيح.

(١) دراسة الحديث رقم (٦٢)، والحديث رقم (١٠١)، وينظر: شرح علل الترمذي (٢/ ٦٢١، ٦٧٥).
(٢) تقريب التهذيب (٧٠٧٨).
(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٤٩٩-٥٠٠، ٦٢١).
(٤) البخاري (١٣٠٢، ٢٨٢٨، ٤٦٦٣، ٦٠٣٨)، مسلم (٦٤٠، ١٣٦٥، ٢٨٤٨)، تقريب التهذيب (٨١٨).

وقد جوّد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ إسناد هذا الحديث، والحديث الذي قبله، وإسنادهما صحيح كما تقدم، وكأن المؤلف تابع ابن مفلح في عبارته بوصف هذين الإسنادين بالجودة دون الصحة[١]، وساقهما ابن مفلح بنحو سياق المؤلف، والله أعلم.

والظاهر أن القصة في حديث أنس هي نفس القصة في حديث عبد الله بن الشِّخِّير، فكأن الناس المبهمين في حديث أنس هم عبد الله بن الشِّخِّير وقومه، كما استظهر ذلك ابن حجر[٢].

❖ وروىٰ يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن يحيىٰ بن حَبان، أنه بلغه: أن رسول الله ﷺ قال: «**قولوا بقولكم، ولا يَسْتَجْرِينّكم الشيطان، فإن تشقيق الكلام من الشيطان**»[٣]، وهذا مرسل، وفيه بيان سبب النهي في الحديث وعلّته، وهو التكلف في الكلام، قال ابن قتيبة علىٰ حديث عبد الله بن الشِّخِّير: «يقول: تكلموا بما يحضركم من القول، ولا تتنطعوا ولا تسجعوا كأنما تنطقون علىٰ لسان الشيطان»[٤]، فهذا وجهٌ في معنىٰ النهي في الحديث.

وقد بوّب أبو داود علىٰ حديث عبد الله بن الشِّخِّير: «باب كراهية التمادح»، وهذا وجه ثانٍ، ويدخل فيه توجيه من حَمَل الحديث علىٰ تواضع النبي ﷺ.

وأشار الخطابي إلىٰ وجه ثالث لمعنىٰ النهي، فقال: «وإنما أَنكر هذا القولَ منهم لأنه من تحية أهل الجاهلية، كانوا يحيون بذلك ملوكهم، ويثنون به

---

(١) الآداب الشرعية (٣/٣٤٨-٣٤٩).

(٢) إتحاف المهرة (٥٨٥).

(٣) الجامع لابن وهب «ت: أبو الخير» (٣٤٠)، وسبقت الإشارة إلىٰ الزيادة في الحديث المتفق عليه: «إن من البيان سحر»، وهي زيادة: «وتشقيق الكلام من الشيطان»، تفرد بها زهير بن محمد، ينظر: دراسة الحديث رقم (١٢٨).

(٤) غريب الحديث لابن قتيبة (١/٣٣٠)، تهذيب اللغة للأزهري (١١/١٧٢)، الغريبين لأبي عبيد الهروي (١/٣٣٧).

علىٰ رؤسائهم، فقال لهم: قولوا بقولكم، أي: بقول أهل دينكم وملتكم، يأمرهم بأن يثنوا عليه بالدين، وأن يخاطبوه بالنبي والرسول، كما ذكره الله في كتابه، وعلىٰ ما جرت به عادة قومه وأصحابه»، قال أبو موسىٰ المديني: «وهذا كما قال أبو سفيان للعباس رضي الله عنهما: "لقد أصبح ملك ابن أخيك عظيمًا، قال: ليس بملك، ولكنه نبوة"»[1]، والله أعلم.



(١) غريب الحديث (٤١٦/١)، المجموع المغيث لأبي موسىٰ المديني (١٤٦/٢-١٤٧)، وينظر في قول أبي سفيان: سيرة ابن هشام (٤٠٤/٢)، الطبقات لابن سعد (١٢٦/٢)، شرح معاني الآثار (٥٤٥٠).

باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ الآية

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٦٩] عن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «جاء حَبْر من الأحبار إلىٰ رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، إنا نَجِدُ أن الله يجعل السماوات علىٰ إصبع، والأَرَضين علىٰ إصبع، والشجر علىٰ إصبع، والماء علىٰ إصبع، والثرىٰ علىٰ إصبع، وسائر الخلق علىٰ إصبع، فيقول: أنا الملك، فضحك النبي ﷺ حتىٰ بَدَت نواجذه تصديقًا لقول الحَبْر، ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الزُّمَر: ٦٧]، الآية»، وفي رواية لمسلم: «والجبال والشجر علىٰ إصبع، ثم يهزهن فيقول: أنا الملك، أنا الله»، وفي رواية للبخاري: «يجعل السماوات علىٰ إصبع، والماء والثرىٰ علىٰ إصبع، وسائر الخلق علىٰ إصبع»، أخرجاه.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام البخاري (٤٨١١): حدثنا آدم، حدثنا شيبان، عن منصور، عن إبراهيم، عن عَبيدة، عن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «جاء حَبْر من الأحبار إلىٰ رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، إنا نَجِدُ أن الله يجعل السموات علىٰ إصبع، والأَرَضين علىٰ إصبع، والشجر علىٰ إصبع، والماء والثرىٰ علىٰ إصبع[(١)]،

(١) وفي بعض نسخ البخاري: «والماء علىٰ إصبع، والثرىٰ علىٰ إصبع»، كما في لفظ المؤلف، ينظر: إرشاد الساري (٧/ ٣٢٠).

وسائر الخلائق على إصبع، فيقول: أنا الملك، فضحك النبي ﷺ حتى بَدَتْ نواجذُه تصديقًا لقول الحَبْر، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾».

التخريج:

* أخرجه البخاري (٧٤١٤)، ومسلم (٢٧٨٦)، والترمذي (٣٢٣٨)، والنسائي في الكبرى (٧٦٤٠، ١١٣٨٧)، من طريق **فضيل بن عياض،**

- والبخاري (٧٥١٣)، ومسلم (٢٧٨٦)، والنسائي في الكبرى (٧٦٨٩، ١١٣٨٦)، من طريق **جرير بن عبد الحميد،**

- والبخاري (٧٤١٤)، والترمذي (٣٢٣٨)، والنسائي في الكبرى (١١٣٨٧)، من طريق **سفيان الثوري،**

- والنسائي في الكبرى (٧٦٤٠)، من طريق **سفيان بن عيينة،**

أربعتهم (فضيل، وجرير، والثوري، وابن عيينة)، عن منصور بن المعتمر، به بنحوه،

وقال فضيل -عند النسائي في الموضع الأول- وابنُ عيينة: «عن علقمة» بدل: عَبيدة،

ولفظ فضيل وجرير: «ثم يهزهن ثم يقول: أنا الملك أنا الملك»، ورواية فضيل هي الرواية التي عزاها المؤلف لمسلم[(١)]، وهي عند البخاري أيضًا،

ولفظ فضيل وجرير: «تعجبًا وتصديقًا لقوله»،

ولم يذكر جرير: «والشجر على إصبع»، وقال الثوري: «والجبال على إصبع»، بدل: «والماء والثرى».

(١) وأورد البغوي رواية فضيل بن عياض من طريق مسلم في صحيحه واختصر لفظه بنفس القدر الذي أورده المؤلف: «والجبال والشجر على إصبع، وقال: ثم يهزهن، فيقول: أنا الملك، أنا الله»، شرح السنة (٤٣٠٤).

* وأخرجه البخاري (٧٤١٥)، ومسلم (٢٧٨٦)، من طريق حفص بن غياث، والبخاري (٧٤١٤)، والترمذي (٣٢٣٨)، والنسائي في الكبرىٰ (١١٣٨٧)، من طريق سفيان الثوري، والبخاري (٧٤٥١)، من طريق أبي عوانة، ومسلم (٢٧٨٦)، والنسائي في الكبرىٰ (١١٣٨٨)، من طريق عيسىٰ بن يونس، ومسلم (٢٧٨٦)، من طريق أبي معاوية، خمستهم عن **الأعمش**، عن إبراهيم النخعي، به بنحوه،

وقال الأعمش -في رواية الجميع عنه إلا الثوري-: «عن علقمة» بدل: عَبيدة.

الدراسة:

الحديث يرويه إبراهيم النخعي، واختُلف عنه كما سيأتي، ورواه عن إبراهيم النخعي: منصور بن المعتمر، والأعمش، ووقع علىٰ كل واحد منهما اختلاف:

❖ فأما منصور فحاصل الاختلاف عليه في الكتب الستة وما هو مهم خارجها علىٰ وجهين:

الأول: منصور، عن إبراهيم، عن عَبيدة السلماني، عن ابن مسعود.

وهذه رواية: شيبان بن عبد الرحمن، وفضيل بن عياض -في رواية يحيىٰ القطان، وأحمد بن عبد الله بن يونس-، وجرير، والثوري.

الثاني: منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود.

وهذه رواية: فضيل بن عياض وابن عيينة في رواية عبد الرزاق عنهما.

والصحيح عن منصور هو الوجه الأول، كما رواه الجماعة الثقات الأثبات، وأما الثاني فهو وهم من عبد الرزاق علىٰ شيخيه، والظاهر أن عبد الرزاق كان يضطرب فيه، فرواه مرة هكذا، ورواه مرةً فقال: «همام بن الحارث» بدل «علقمة»، وقال مرة: «عن رجل»[1].

(١) تفسير عبد الرزاق (٣٣٠٨)، علل الدارقطني (٨٠٥).

❖ واختُلف عن الأعمش علىٰ وجهين:

الأول: الأعمش، عن إبراهيم، عن عَبيدة السلماني، عن ابن مسعود.

وهذه رواية: الثوري.

الثاني: الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود.

وهذه رواية: حفص بن غياث، وأبي عوانة، وعيسىٰ بن يونس، وأبي معاوية.

والصحيح عن الأعمش هو الوجه الثاني، كما رواه الجماعة، وأما الوجه الأول فقد رواه الثوري وقرن منصور بالأعمش، فحمل رواية الأعمش علىٰ رواية منصور، والبخاري أشار إلىٰ هذه العلة، فحين أخرج حديث الثوري أخرج بعده مباشرة حديث حفص بن غياث، عن الأعمش (الوجه الثاني)، كأنه أراد بيان أن الثوري حمل حديث الأعمش علىٰ حديث منصور، وكذلك صنع النسائي، وصرح -بعد إخراج حديث الثوري- أن الثوري خولف في حديثه عن الأعمش، إلا أن ابن خزيمة حمل الوهم فيه علىٰ يحيىٰ القطان الراوي عن الثوري[(١)]، والأول أقرب.

❖ واختُلف عن إبراهيم النخعي في شيخه:

فرواه منصور بن المعتمر، عن إبراهيم، عن عَبيدة، ورواه الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، وكلا الراويين عن إبراهيم من أثبت أصحاب إبراهيم[(٢)]، فكلاهما صحيحان عن إبراهيم، وأخرج البخاري ومسلم الوجهين جميعًا تصحيحًا لهما، وإبراهيم يُحتمل منه هذا، قال ابن خزيمة بعدما صحح الوجهين: «غير مستنكر لإبراهيم النخعي -مع علمه وطول مجالسته أصحاب ابن مسعود- أن يروي خبرًا عن جماعة من أصحاب ابن مسعود، عنه»[(٣)].

---

(١) التوحيد لابن خزيمة (١/ ١٨٣).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٢٦).

(٣) التوحيد لابن خزيمة (١/ ١٨٣) وكأن الدارقطني يرجح قول منصور، حيث قال بعدما ذكر الاختلاف: «حديث عَبيدة أثبت»، علل الدارقطني (٨٠٥).



والخلاصة: أن الحديث متفق عليه من طريقين عن ابن مسعود، والله أعلم.

والرواية التي أوردها المؤلف وعزاها لمسلم سبق في التخريج أنها عند مسلم بلفظ قريب، وهي عند البخاري أيضًا بنحو ذلك، ولعل المؤلف أخذ لفظ هذه الرواية من البغوي، لأن البغوي -كما سبق في الحاشية- عزاها لمسلم بنفس لفظ المؤلف، واقتصر علىٰ نفس ما اقتصر عليه المؤلف.

وأما الرواية الأخيرة التي عزاها للبخاري فهي نفس الرواية المثبتة في الأصل، وهي رواية شيبان بن عبد الرحمن عند البخاري، وأما اللفظ الأول الذي أورده المؤلف أولًا فسبقت الإشارة إلىٰ أنه نفس رواية شيبان هذه، لكنه في بعض نسخ البخاري.

وتبين في التخريج أن لفظة «تصديقًا» يرويها عن منصور: شيبان، وفضيل بن عياض، وجرير، وزاد فضيل وجرير: «تعجبًا»، **فهذه الألفاظ ثابتة في الحديث من طريق منصور**، ومنصور من أثبت الرواة عن إبراهيم كما سبق.

والذي قرأ الآية هو النبي ﷺ، كما جاء ذلك صريحًا في رواية شيبان -في الأصل-، ورواية جرير، وجاء في رواية فضيل والثوري وابن عيينة: إبهام القارئ، إلا أنه معطوف علىٰ قول النبي ﷺ، وسياقات العطف تجعل الإضمار في مقامِ إظهارِ أن القارئ هو النبي ﷺ.

والحديث يحتاج إلىٰ بحث مستقل لتتبع ألفاظه وبيان الاختلاف فيها ومعالجته، مع كون هذا الاختلاف لا يؤثر في الحديث، إلا أنه ربما يُستدل ببعض ألفاظه وجُمَله علىٰ بعض المسائل، فيُحتاج إلىٰ تحريرها أولًا، والله أعلم.



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٧٠] ولمسلم عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: «يطوي الله السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنىٰ، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين السبع[1]، ثم يأخذهن بشماله، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟».

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام مسلم (٢٧٨٨): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو أسامة، عن عمر بن حمزة، عن سالم بن عبد الله، أخبرني عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: **«يطوي الله ﷻ السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنىٰ، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين بشماله، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟»**.

التخريج:

* أخرجه **عبد بن حميد** (٧٤٢)، عن ابن أبي شيبة، به بمثله.

* وأخرجه أبو داود (٤٧٣٢)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/٤٥٦)، من طريق **أبي كريب محمد بن العلاء**،

- وأبو داود (٤٧٣٢)، عن **عثمان بن أبي شيبة**،

- والبزار (٦١٠٥)، والطبري في تفسيره (٢٠/٢٥١)، عن **إبراهيم بن سعيد الجوهري**،

- وأبو يعلىٰ (٥٥٥٨)، عن **الحسن بن حماد الكوفي سجادة**،

---

(١) لفظ «السبع» لم أقف عليه في مصادر الحديث.

- وأبو عوانة في مستخرجه (١٢٢١٧)، عن **أبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن الحسن الجعفي**،

- والعقيلي في الضعفاء (٣/ ١٥٤)، من طريق **الحسن بن سهل الحناط**،

- وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٤٥٦)، من طريق **شعيب بن أيوب الواسطي**،

سبعتهم (أبو كريب، وعثمان بن أبي شيبة، والجوهري، والحسن بن حماد، وأبو بكر الجعفي، والحسن بن سهل، وشعيب بن أيوب)، عن أبي أسامة حماد بن أسامة، به بنحوه،

وحذف أبو كريب -عند أبي الشيخ- وعثمان بن أبي شيبة وشعيب بن أيوب: «**بشماله**»، وقال أبو كريب -عند أبي داود- والجوهري -عند البزار- مكانها: «**بيده الأخرىٰ**»،

ولم يذكر أبو بكر الجعفي طي الأرض، وزاد فيه: «... بيمينه، **وكلتا يديه يمين**»،

وذكر الحسن بن حماد قبله: عن عمر بن حمزة قال: سمعت عكرمة يقول: «كلتا يدي الله يمينان، فيطوي السماوات فيأخذهن بيده، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ قال: ثم يأخذ الأرضين بيده الأخرىٰ، ويقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟»، قال عمر: فحدثتُ بهذا الحديث سالم بن عبد الله، فقال سالم: أخبرنا عبد الله بن عمر ... فذكر الحديث، وذكر فيه «**بشماله**».

* وأخرجه البخاري (٧٤١٢)، والطبراني في الكبير (١٢/ ح١٣٣٩٨)، عن أبي بكر البزار، والطبراني في الأوسط (١٣٣١)، عن أبي بكر أحمد بن محمد بن صدقة، واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٧٠٢)، من طريق علي بن العباس بن الوليد المَقَانعي، وأبو نعيم الحداد في جامع الصحيحين (٢٤٣٦)، من طريق محمد بن أحمد المُقَدَّمي، خمستهم عن مُقَدَّم بن محمد

بن يحيىٰ، عن عمه القاسم بن يحيىٰ المُقَدَّمي، عن عبيد الله بن عمر، عن **نافع**،

- ومسلم (٢٧٨٨)، والنسائي في الكبرىٰ (٧٦٤٢، ٧٦٦٢)، وابن ماجه (١٩٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٧٣٨-٧٣٩)، من طريق أبي حازم سلمة بن دينار، والنسائي في الكبرىٰ (٧٦٤٨، ٧٦٤٩)، وأحمد (٥٤١٤، ٥٦٠٨)، من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، كلاهما عن **عبيد الله بن مقسم**،

كلاهما (نافع، وعبيد الله بن مقسم)، عن ابن عمر رضي الله عنهما بنحوه،

ولفظ نافع اختُلف فيه عن مُقَدَّم، فقال البخاري: «**إن الله يقبض يوم القيامة الأرض، وتكون السموات بيمينه، ثم يقول: أنا الملك**»، وقال البزار ومحمد بن أحمد المُقَدَّمي: «**يقبض الأرض بيده** -أحسبه قال: **الأخرىٰ**-»، وقال أبو بكر بن صدقة والمَقَانعي: «**يقبض الأرض بشماله**»،

ولم يذكر عبيد الله بن مقسم الشمال، ولفظه -في رواية أبي حازم-: قال ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ وهو علىٰ المنبر يقول: «**يأخذ الجبار سماواته وأرضه بيده**[١] -وقبض يده فجعل يقبضها ويبسطها-، **ثم يقول: أنا الجبار، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟**»، قال: ويميل رسولُ الله ﷺ عن يمينه وعن يساره، حتىٰ نظرتُ إلىٰ المنبر يتحرك من أسفل شيء منه، حتىٰ إني لأقول: أساقط هو برسول الله ﷺ؟

ولفظ عبيد الله بن مقسم -في رواية إسحاق-: أن رسول الله ﷺ قرأ ذات يوم علىٰ المنبر هذه الآية: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ

(١) هذه رواية عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه أبي حازم، كما عند مسلم والنسائي وابن ماجه والبيهقي، ورواه يعقوب بن عبد الرحمن، عن أبي حازم بلفظ: «بيديْه»، عند مسلم والنسائي والبيهقي، وبيّن مسلم والبيهقي اختلافهما، يُنظر: نسخة ابن خير الأشبيلي من صحيح مسلم (ورقة: ٤٠٢)، الجمع بين الصحيحين للحميدي (١٢٨٦)، ولم يتحرر هذا الاختلاف في بعض نسخ صحيح مسلم.

جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزُّمَر: ٦٧]، وجعل رسول الله ﷺ يقول بيده هكذا -يقبض يده ويبسطها-، فذكر الحديث بنحو اللفظ الذي قبله.

الدراسة:

الحديث يُروىٰ في الكتب الستة عن ابن عمر من ثلاثة طرق:

❖ **الأول (طريق سالم):**

وهذا يرويه أبو أسامة حماد بن أسامة، عن عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر، عن سالم بن عبد الله، ورواه عن أبي أسامة جماعة، سبق منهم في التخريج ثمانية.

ووقع اختلاف علىٰ أبي أسامة في لفظ الشمال من متن الحديث، ووقع هذا الاختلاف علىٰ بعض الرواة عنه، فرواه عن أبي أسامة بلفظ الشمال: أبو بكر بن أبي شيبة، والجوهري -في رواية الطبري-، والحسن بن حماد سجادة، والحسن بن سهل.

وهؤلاء الرواة ثقات، وهذا يدل علىٰ ثبوت هذا اللفظ عن أبي أسامة، وأبو أسامة حماد بن أسامة ثقة ثبت(١)، فهو صحيح أيضًا عن عمر بن حمزة.

وأما من رواه عن أبي أسامة بحذف هذا اللفظ أو بإبداله بـ «الأخرىٰ» أو بحذف الجزء الأخير من الحديث، فلعله تَصَرُّفٌ ممن دونه، لاستغرابهم هذا اللفظ أو استنكارهم له أو غير ذلك، ولهذا كثر التصرف في هذا اللفظ، ووقعت بعض الاختلافات النازلة التي تدل علىٰ هذا التصرف.

ومن ذلك أن ابن أبي شيبة رواه عنه مسلم وعبد بن حميد بلفظ الشمال كما سبق، ورواه عنه بلفظ الشمال أيضًا: إبراهيم بن إسحاق الحربي، وموسىٰ بن إسحاق الأنصاري، وعبيد بن غنام(٢)، ورواه عنه أبو زرعة الرازي،

---

(١) تقريب التهذيب (١٤٩٥).

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي (٧٠٦)، جامع الصحيحين لأبي نعيم الحداد (٤٢٣٨).

وابن أبي عاصم، مختصرًا، اقتصروا علىٰ الجزء الأول من الحديث دون ذكر طيّ الأرض(١).

ورواه أبو بكر الجعفي عن أبي أسامة مقتصرًا علىٰ الجزء الأول أيضًا إلا أنه زاد فيه: «**وكلتا يديه يمين**»(٢)، ولم يذكرها سائر الرواة عن أبي أسامة، ويظهر أنها دخلت عليه من حديث عمر بن حمزة، عن عكرمة، الذي كان يسوقه عمر بن حمزة قبل حديثه هذا -كما تقدم-، وفيه: قال عكرمة: «**كلتا يدي الله يمينان**».

وهذه الرواية لعمر بن حمزة، عن عكرمة، مما يؤكد ثبوت لفظ «الشمال» عن عمر بن حمزة، لأنه كان يسوق حديث عكرمة بنحو حديثه عن سالم، إلا أن في أوله: «كلتا يدي الله يمينان»، وفيه: «ثم يأخذ الأرضين بيده الأخرىٰ»، ثم قال عمر بن حمزة: فحدثتُ بهذا الحديث سالم بن عبد الله فقال سالم: ...، فساق الحديث بلفظ الشمال، كأنه يريد بيان مخالفة عكرمة في هذا اللفظ، هكذا رواه الحسن بن حماد سجادة، عن أبي أسامة، كما سبق في التخريج، زاد فيه قصة عكرمة، وأصل قصة عكرمة رويت عن ابن أبي شيبة، والجوهري، عن أبي أسامة، من غير بيان لفظ حديث عكرمة(٣).

والخلاصة أن الحديث بلفظ الشمال ثابت عن عمر بن حمزة.

❖ وهو عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أخرج له مسلم أحاديث يسيرة، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «كان ممن يُخطئ»، وضعفه ابن معين، وأحمد، وأبو زرعة، والنسائي، والعقيلي، وغيرهم، قال أحمد: «أحاديثه أحاديث مناكير»، لخص حاله ابن حجر بقوله: «ضعيف»(٤).

---

(١) السنة لابن أبي عاصم (٥٤٧)، تفسير ابن أبي حاتم (٨/ ٢٦٨٣).
(٢) وهذه الجملة صحيحة من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، أخرجه مسلم (١٨٢٧).
(٣) مسند البزار (٦١٠٥) التوحيد لابن منده (٣/ ٩٧).
(٤) الضعفاء للعقيلي (٣/ ١٥٣)، الجرح والتعديل (٦/ ١٠٤)، الثقات (٧/ ١٦٨)، تهذيب الكمال (٤٢٢١)، تقريب التهذيب (٤٩١٨).

وقد أورد العقيلي هذا الحديث فيما استُنكر علىٰ عمر بن حمزة، ونص علىٰ انتقاد لفظ الشمال فيه، فقال بعدما أخرج الحديث بتمامه: «وهذا الكلام يروىٰ بغير هذا الإسناد بإسناد أصلح من هذا، ولا يُقال فيه: "**يأخذهن بشماله**"»، وكذلك البيهقي، انتقد لفظ الشمال في حديث عمر بن حمزة هذا[١].

وسيأتي بعد الطريق الثالث الكلام علىٰ لفظ الشمال ونقده عمومًا، في حديث عمر بن حمزة وغيره.

وقد علق البخاري هذا الطريق عن عمر بن حمزة، ولم يسق لفظه، وسيأتي في الطريق الثاني أنه قصد أصل الحديث عن ابن عمر، لا يريد لفظ الشمال.

وخلاصة هذا الطريق: أن عمر بن حمزة ضعيف، فما تفرد به يُتوقف فيه، وأن أصل حديث ابن عمر في قبض السماوات والأرض له طرق تقويه كما سيأتي.

❖ **الطريق الثاني (طريق نافع):**

وهذا الطريق يرويه مُقَدَّم بن محمد بن يحيىٰ، عن عمه القاسم بن يحيىٰ المقدَّمي، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع.

واختُلف علىٰ مُقَدَّم في لفظة من الحديث كما سبق في التخريج، فرواه البخاري عنه وقال: «**إن الله يقبض يوم القيامة الأرض، وتكون السموات بيمينه، ثم يقول: أنا الملك**»، ورواه عنه البزار ومحمد بن أحمد المُقَدَّمي بلفظ: «**يقبض الأرض بيده** -أحسبه قال: **الأخرىٰ**-»، ورواه عنه أبو بكر بن صدقة والمَقَانعي بلفظ: «**يقبض الأرض بشماله**».

ومُقَدَّم بن محمد بن يحيىٰ صدوق ربما وهم[٢]، وقد تفرد بهذا الحديث

---

(١) الضعفاء للعقيلي «ت: السرساوي» (٤/٢٣٧-٢٣٨)، الأسماء والصفات (٧٠٦).

(٢) تقريب التهذيب (٦٩٢٠).

عن عمه القاسم بن يحيىٰ، وتفرد به القاسم عن عبيد الله بن عمر، كما نص علىٰ ذلك الطبراني.

والرواة عن مُقَدَّم بن محمد كلهم ثقات، وممن روىٰ عنه لفظ الشمال: أبو بكر بن صدقة، وهو من المتقنين المتثبتين[(١)]، ومَن رواه بلفظ: «أحسبه قال: الأخرىٰ» إما أنه تردُّدٌ وشكٌّ من مُقَدَّم بن محمد أو ممن دونه، أو أن الراويَين تصرفا فيها، واللفظ المتشكك يقوي أن مُقَدَّم بن محمد قد وصف اليد الأخرىٰ بوصفٍ معين مع كونه مشكوكًا في تعيينه، خلافًا لرواية البخاري التي لم يُذكر فيها أيُّ وصف، ومَنْ رواه بلفظ الشمال قد عَيَّن هذا الوصف، فهو ثابت عن مقدَّم بن محمد.

وحديث مُقَدَّم بن محمد أخرجه البخاري في صحيحه، وعلق علىٰ إثره طرقًا عن ابن عمر تُشير إلىٰ ثبوت أصل الحديث عن ابن عمر، فهذه الطرق تدفع شيئًا من نكارة هذا التفرد، إلا أن البخاري حذف لفظ الشمال من حديث مُقَدَّم بن محمد مع أنه ثابت فيه، **والظاهر أنَّ هذه إشارة من البخاري لنكارة هذه اللفظة في هذا الحديث**، علىٰ أن أحد الطرق التي علقها لتقوية أصل الحديث: طريقُ عمر بن حمزة السابق، وفيه لفظ الشمال كما مضىٰ، لكنّ البخاري لم يسق لفظه، بل أحاله علىٰ لفظ مُقَدَّم بن محمد، فهو يقصد أصل الحديث عن ابن عمر.

وعلق البخاري أيضًا: عن سعيد بن داود الزَّنْبَري، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بنحوه، ولم يسق متنه، ووصله الدارقطني، واللالكائي، ولفظه مثل لفظ مُقَدَّم بن محمد الذي ساقه البخاري، وليس فيه لفظ الشمال[(٢)].

وخلاصة هذا الطريق: أن أصل حديث ابن عمر في قبض السماوات

(١) تاريخ بغداد (٦/١٨٦).

(٢) شرح اعتقاد أهل السنة (٧٠١)، تغليق التعليق (٥/٣٤٢)، فتح الباري (١٣/٣٩٦).

والأرض صحيح أخرجه البخاري في صحيحه، واستنكر البخاري فيه لفظ الشمال فحذفها، والله أعلم.

❖ **الطريق الثالث (طريق عبيد الله بن مقسم):**

وهذا يروي أبو حازم سلمة بن دينار، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، كلاهما عن عبيد الله بن مقسم.

ووقع علىٰ أبي حازم وعلىٰ من دونه اختلاف في إسناد هذا الحديث، أصح أوجه هذا الاختلاف ما اختاره مسلم فأودعه في صحيحه[(١)].

وأخرج مسلم طريق أبي حازم وذكر اختلافًا علىٰ أبي حازم في لفظه، فرواه عنه ابنه عبد العزيز بلفظ: «يأخذ سماواته وأرضه **بيده**»، ورواه عنه يعقوب بن عبد الرحمن بلفظ: «**بيديه**»، ووقع في هذا الطريق وغيره اختلافات نازلة، ودخل معها تصحيفات النسخ والطبعات، فتحتاج توسعًا في تتبعها وتقصيها.

وأما لفظ إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة فهو مختلف، إذ اقتصر لفظه في موضع الإشكال علىٰ سياق الآية: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزُّمَر: ٦٧]، وتفرَّدَ حمادُ بن سلمة بهذا الطريق عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، نص علىٰ ذلك حمزة الكناني والدارقطني[(٢)].

وخلاصة هذا الطريق: أنه صحيح عن ابن عمر، أخرجه عنه مسلم في صحيحه، وأشار إلىٰ الاختلاف في لفظه هل هو: «**بيده**» أو «**بيديه**».

وتلخص مما سبق: أن أصل الحديث عن ابن عمر صحيح، أخرجه البخاري من طريق، وأخرجه مسلم من أكثر من طريق، وهو ثابت عن ابن عمر بمجموع طرقه، كما يشير إلىٰ ذلك صنيع البخاري، إذْ علق بعض الطرق التي

(١) علل الدارقطني (٢٨٣٢)، حلية الأولياء (٣/ ٢٧٧).

(٢) جزء البطاقة للكتاني (١)، أطراف الغرائب والأفراد (٣١٠٠).

ليست علىٰ شرطه تقويةً لأصل الحديث، إلا أن لفظ الشمال فيه نكارة، وفيه مخالفة أيضًا، حيث يُعارِض ما جاء في إحدىٰ الروايتين عن عبد العزيز بن حازم، عن أبيه، عن عبيد الله بن مقسم، وفيه: «**يأخذ سماواته وأرضه بيده**»، ففيه أن قبض السماوات والأرض يكون بيد واحدة، والحديث واحد، فلا بد من تخطئة الرواة، إما هذا أو هذا، فمن صحّح لفظ الشمال دفعًا لتخطئة الرواة لا بد أن يقع في تخطئة رواة آخرين ممن رووا نحو اللفظ السابق.

❖ ومما يُنتقد به لفظ الشمال الوارد في طريق عمر بن حمزة وغيره في هذا الباب: أن هذا اللفظ جاء في سياق كلام النبي ﷺ عن قبض الله ﷻ وجل للسماوات والأرض، فيُحتاج إلىٰ تحرير مسألة القبض من خلال جمع الأحاديث والآثار الواردة فيها، وسيأتي في آخر أثر ابن عباس التالي بيان طرف من أطراف هذه المسألة في تفسير السلف لآية الزمر والقبض الوارد فيها.

ومن أقوىٰ الأحاديث في هذه المسألة: الحديث السابق في أول الباب، وهو حديث ابن مسعود في الصحيحين، وفيه إشارة إلىٰ أن القبض يكون بيد واحدة، وهذا معارض لحديث عمر بن حمزة في أن قبض السماوات يكون بيد، وقبض الأرض يكون بيد، ولا شك أن حديث ابن مسعود ونحوه مقدم.

والخلاصة: أن حديث ابن عمر صحيح، إلا أن لفظ الشمال فيه نكارة ومخالفة للأحاديث الصحيحة في قبض السماوات والأرض، ويظهر أن البخاري قصد حذف هذا اللفظ من أحد طرق الحديث، والله أعلم.

ومما ورد في هذا الباب: حديث أبي هريرة ﵁، عن النبي ﷺ قال: «**يقبض الله الأرض يوم القيامة، ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض**»، متفق عليه[(١)].



---

(١) البخاري (٤٨١٢، ٦٥١٩، ٧٣٨٢)، مسلم (٢٧٨٧).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

[١٧١] وروي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «ما السموات السبع والأرضون السبع في كف الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام عبد الله بن أحمد في السنة (١٠٩٠): حدثني أبي، حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «ما السماوات السبع والأرضون السبع وما فيهما في يد الله عَزَّ وَجَلَّ إلا كخردلة في يد أحدكم».

التخريج:

* أخرجه الطبري في تفسيره (٢٠/٢٤٦)، عن **محمد بن بشار بُنْدار**، عن معاذ بن هشام، به بنحوه، ولم يذكر: «وما فيهما».

* وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره [كما في تفسير ابن كثير (٩/٤٥٤)]، وأبو الشيخ في العظمة (٢/٤٤٥)، من طريق محمد بن سلمة الحَرَّاني، عن أبي الواصل، عن **أبي المليح الأزدي**،

- والحكيم الترمذي في الرد علىٰ المعطلة (١٣٧)، من طريق محمد بن سلمة الحَرَّاني، عن **محمد بن عبيد الله العَرْزمي الفزاري**،

كلاهما (أبو المليح، والعَرْزمي)، عن أبي الجوزاء، به بنحوه،

ولفظ أبي المليح: «يطوي الله عَزَّ وَجَلَّ السماوات السبع بما فيهن من الخلائق، والأرضين بما فيهن من الخلائق، يطوي كلَّ ذلك بيمينه، فلا يُرىٰ من عند الإبهام شيء، ولا يُرىٰ من عند الخنصر شيء، فيكون ذلك كلُّه في كفه بمنزلة خردلة»،

ولفظ العَرْزمي بنحو لفظ أبي المليح مختصرًا، وجعله تفسيرًا لقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ [الزُّمَر: ٦٧].

الدراسة:

هذا الأثر يُروىٰ عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس، من ثلاثة طرق:

❖ **الطريق الأول (طريق عمرو بن مالك):**

وهذا يرويه معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن عمرو بن مالك النُّكْري.

ومعاذ بن هشام صدوق، وأبوه هشام الدستوائي ثقة ثبت[(١)].

وعمرو بن مالك النُّكْري أبو مالك، وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يُعتَبر حديثه من غير رواية ابنه عنه»، وقال فيه ابن عدي: «يحدث عن أبي الجوزاء هذا، عن ابن عباس، قدر عشرة أحاديث غير محفوظة»، ومع كلامه هذا لم يترجم له ابن عدي ترجمة مستقلة، وإنما ذكره في ترجمة أبي الجوزاء من أجل كلام البخاري في حديثٍ لأبي الجوزاء -كما سيأتي-، وذكر ابن حجر أن البخاري يُضعفه -وسيأتي تحرير ذلك-، وقد سمع من أبي الجوزاء[(٢)].

ومما أُنكر علىٰ عمرو بن مالك النُّكْري حديثُه في صلاة التسبيح، وهو حديث يرويه عن أبي الجوزاء، واختُلف عليه في إسناده، أومأ الإمام أحمد إلىٰ ضعف عمرو بن مالك في كلامه علىٰ هذا الحديث[(٣)].

ولعمرو بن مالك النُّكْري ابنٌ اسمه يحيىٰ، كثير الرواية عن أبيه، ضعفه عامة النقاد، وقال فيه ابن حبان: «كان منكر الرواية عن أبيه، ويحتمل أن يكون السبب في ذلك منه أو من أبيه أو منهما معًا، ولا نستحل أن نطلق

---

(١) تقريب التهذيب (٦٧٨٩، ٧٣٤٩).

(٢) سؤالات ابن الجنيد (٧١٠)، التاريخ الكبير (٦/ ٣٧١)، الثقات (٧/ ٢٢٨)، مشاهير علماء الأمصار (١٢٢٣)، الكامل (٢/ ١٠٨).

(٣) مسائل الإمام أحمد-رواية عبد الله (ص٨٩)، زاد المسافر لغلام الخلال (٢/ ٢٣٢-٢٣٣)، مجالس أمالي الأذكار لابن حجر (ص٥٢، ٨٣-٨٤).

الجرح علىٰ مسلم قبل الاتضاح، بل الواجب تنكب كل رواية يرويها عن أبيه، فيكون هو وأبوه جميعًا متروكين»، وترجم له ابن عدي، وذكر له مناكير يرويها عن أبيه، عن أبي الجوزاء[(١)]، فربما كانت هذه المناكير هي مقصد ابن عدي في كلامه السابق في عمرو بن مالك، وسيأتي أيضًا أنه وقع في رواية غير ابنه عنه بعض المناكير.

وقال البخاري في ترجمة أبي الجوزاء: «قال لنا مسدد: عن جعفر بن سليمان، عن عمرو بن مالك النُّكْري، عن أبي الجوزاء قال: أقمت مع ابن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة، ليس من القرآن آية إلا سألتهم عنها، قال محمد: في إسناده نظر»، وساق العقيلي عبارة البخاري بسياق مختلف، فأسند عنه أن قال: «أبو الجوزاء بصري، سمع عبد الله بن عمرو، روىٰ عنه عمران بن مسلم، في إسناده نظر»[(٢)].

فاختلف العلماء في توجيه كلام البخاري، فحمله العقيلي علىٰ أبي الجوزاء نفسه، وأن البخاري قصد بذلك حديثه في صلاة التسبيح، وساق العقيلي حديث صلاة التسبيح من طريق عمران بن مسلم، عن أبي الجوزاء، عن عبد الله بن عمرو.

ودفع ابن عدي أن يكون المقصود تضعيف أبي الجوزاء، وحمله علىٰ أن البخاري يعني أن أبا الجوزاء لا يصح له سماعٌ من مثلِ عائشة، وأنه يَستنكر الأسانيد التي فيها تصريح بالسماع من بعض الصحابة، لا أنه ضعيف عند البخاري[(٣)].

---

(١) المجروحين (٣/ ١١٤)، الكامل (٩/ ٣٧)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٧٩).

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ١٦)، الضعفاء للعقيلي «ت: السرساوي» (١/ ٤٦٥)، وعمران بن مسلم هذا قال فيه البخاري: «منكر الحديث»، الضعفاء للبخاري «ت: العماري» (٢٨٤)، الضعفاء للعقيلي «ت: السرساوي» (٤/ ٤٧٨).

(٣) الكامل (٢/ ١٠٧-١٠٨).

وتوجيه ابن عدي صحيح، فقد تقدم أن البخاري أخرج في صحيحه لأبي الجوزاء[(١)]، فدل علىٰ أنه ثقة عنده.

فإذا تحرر هذا فإن تحميل عهدة النكارة في كلام البخاري وقع فيه إشكال أيضًا، فأشار مغلطاي إلىٰ أن ذلك بسبب ضعف بعض الرواة، مثل عمرو بن مالك النُّكْري وجعفر بن سليمان، ثم جاء ابن حجر بعده فجزم بقوله: «والنُّكْري ضعيف عنده» يعني: عند البخاري، وكلام ابن حجر ليس بظاهر، بل الظاهر أن النكارة متجهة إلىٰ جعفر بن سليمان، لأن هذا الأثر رواه حماد بن زيد، عن عمرو بن مالك النُّكْري، عن أبي الجوزاء قال: «جاورت ابن عباس اثنتي عشرة سنة في داره، وما من القرآن آية إلا وقد سألته عنها، وكان رسولي يختلف إلىٰ أم المؤمنين غدوة وعشية»[(٢)].

والبخاري له كلام في جعفر بن سليمان الضُّبَعي، فقد قال فيه: «يخالف في بعض حديثه»[(٣)]، فالأقرب أن استنكار البخاري له من قِبَل جعفر بن سليمان، وتقدم أن جعفر بن سليمان خُولف فيه.

فتبين مما سبق أن حديث عمرو بن مالك النُّكْري وقع فيه بعض المناكير، وقدرٌ من هذه المناكير بسبب بعض الرواة عنه مثل ابنه يحيىٰ وغيره، فأما إذا روىٰ عنه ثقة فالظاهر أن حاله قريب مما لخصه ابن حجر بقوله: «صدوق له أوهام»، وأطلق عليه الذهبي التوثيق، وتوفي سنة ١٢٩هـ[(٤)].

وهناك راوٍ آخر اسمه عمرو بن مالك الراسبي في طبقة متأخرة عن هذا الراوي، وتقدمت ترجمته وأنه ضعيف، اتهم بالكذب، توفي بعد سنة ٢٤٠هـ،

---

(١) في دراسة الأثر رقم (٤٩).

(٢) الطبقات (٩/ ٢٢٣)، العلل لأحمد-رواية عبد الله (١٤٣٠)، حلية الأولياء (٣/ ٧٩)، غرر الفوائد المجموعة للعطار (ص٣٦٢-٣٦٦)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ٢٩٣)، تهذيب التهذيب (١/ ١٩٤).

(٣) التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٢/ ٦٨٤).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٢٨٨)، تقريب التهذيب (٥١٣٩).

وسماه جماعة من الأئمة ممن روىٰ عنه وممن ترجم له: النُّكْري، فمِن ثَمّ وقع اشتباه بينه وبين الراوي الأول(١).

❖ وأبو الجوزاء أوس بن عبد الله الرَّبَعي، ثقة، أخرج له الجماعة، توفي سنة ٨٣هـ، سمع من ابن عباس(٢).

❖ **الطريق الثاني (طريق أبي المليح الأزدي):**

وهذا يرويه محمد بن سلمة الحَرَّاني، عن أبي الواصل عبد الحميد بن واصل، عن أبي المليح الأزدي، ورواه عن محمد بن مسلمة اثنان: محمد بن أحمد بن الحجاج الرَّقّي الصيدلاني، والمعافىٰ بن سليمان الحَرَّاني.

ومحمد بن سلمة الحَرَّاني الباهلي ثقة، أخرج له الجماعة إلا البخاري، توفي سنة ١٩١هـ(٣).

❖ وأبو الواصل عبد الحميد بن واصل الباهلي البصري، ذكره ابن حبان في الثقات، وترجم له البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وهو يروي عن أنس رضي الله عنه، وروىٰ عنه جماعة، منهم: عبد الكريم الجزري -وهو متقدم-، وشعبة(٤)، وشعبة ممن ينتقىٰ الرجال، فروايته تُقوي حال المروي عنه إذا لم يُؤثر فيه جرح(٥).

وهناك راو اسمه عبد الحميد، يروي عن أنس رضي الله عنه، ويروي عنه شعبة، وهو عبد الحميد صاحب الزيادي، يقال له: عبد الحميد بن دينار، ويقال له: عبد الحميد بن كُرْدِيْد، وقد فرق البخاري بين ابن دينار وبين ابن كُرْدِيْد في

(١) تفسير الطبري (١٩/ ٨٠)، تهذيب الآثار-مسند علي (٢٠٦، ٢١٣)، الكامل (٦/ ٢٥٨)، تقدمت ترجمته في دراسة الحديث رقم (٣٤).

(٢) البخاري (٤٨٥٩)، مسند أحمد (١١٤٤٧، ١١٤٧٩)، التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٢/ ٣٠٧).

(٣) تقريب التهذيب (٥٩٥٩).

(٤) التاريخ الكبير (٦/ ٤٥)، الكنىٰ والأسماء للدولابي (٣/ ١١١٨)، الجرح والتعديل (٦/ ١٨)، الثقات (٥/ ١٢٦).

(٥) تقدمت هذه المسألة في دراسة الأثر رقم (٥٥).

الترجمة وهو يراهما واحدًا، فقد ذكر في ترجمة كل واحد منهما أنه الزيادي، وأخرج في صحيحه لهما وفيه وصف الترجمتين بصاحب الزيادي، فالخلاصة أن صاحب الزيادي هو ابن دينار وابن كُرْدِيْد، وهو ثقة أخرج له البخاري ومسلم[(١)].

وقد فرق عامة من ترجم لعبد الحميد بن واصل وعبد الحميد صاحب الزيادي بينهما، إلا عمرو بن علي الفلاس، فقد نص علىٰ اتحادهما بقوله: «عبد الحميد صاحب الزيادي، هو عبد الحميد بن واصل، روىٰ عن مسلم بن عمار، ومسلم بن عمار رجل من بني حريش»، يشير إلىٰ الأثر الذي يرويه شعبة -فيما رواه عنه غُنْدَر، وروح بن عبادة-، عن عبد الحميد بن واصل، عن مسلم بن عمار الحَرَشي، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقرأ: ﴿فَقَدۡ كَذَّبَ ٱلۡكَافِرُونَ فَسَوۡفَ يَكُونُ لِزَامَۢا﴾ [الفرقان: ٧٧][(٢)].

ويظهر أن الذي حدا بالفلاس إلىٰ أن يجعلهما واحدًا -زيادة علىٰ ما بينهما من اشتباه- أن معاذ بن معاذ روىٰ أثر ابن عباس السابق عن شعبة، عن عبد الحميد صاحب الزيادي، عن مسلم بن عمار، به بنحوه، غير أن ابن معين أنكر هذا وقال: «أخطأ، إنما هو عبد الحميد بن واصل»[(٣)]، وهذا يدل علىٰ أن ابن معين يُفرق بينهما، وهو المعتمد.

❖ وأبو المليح الأزدي لم يتحرر لي من هو، ولم أقف له علىٰ رواية أخرىٰ، ولا علىٰ راو يمكن أن يفسر به، فالظاهر أنه مجهول.

❖ **الطريق الثالث (طريق العرزمي):**

وهذا يرويه محمد بن سلمة الحَرَّاني أيضًا، عن محمد بن عبيد الله

(١) صحيح البخاري (٦١٦، ٦٦٨، ٩٠١، ٤٦٤٨، ٤٦٤٩)، العلل لأحمد-رواية عبد الله (٣٤٣)، التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٧/ ٥١، ٥٥)، قبول الأخبار للبلخي (ص٢٨٦).

(٢) التاريخ للفلاس (ص٣٦٧)، تفسير إسحاق البستي «رسالة دكتوراة» (ص٥٢٧)، تفسير الطبري (١٧/ ٥٣٨)، تفسير الثعلبي (١٩/ ٥١٩)، وينظر: التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٨/ ٥٠٣).

(٣) قبول الأخبار للبلخي (ص٢٨٦).

العَرْزَمي، ورواه عن محمد بن سلمة: الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحَرَّاني، وهو ثقة[١].

ومحمد بن سلمة الحَرَّاني يروي الطريق الثاني كما تقدم وهو ثقة، فالظاهر أن عنده الحديثين معًا.

وشيخ محمد بن سلمة ورد في الإسناد هكذا: «الفزاري»، ومحمد بن سلمة يروي أحاديث عن محمد بن عبيد الله العَرْزَمي ويقتصر علىٰ تسميته «الفزاري»، قال ابن عدي: «ومحمد بن سلمة الحَرَّاني في عامة ما يروي عن محمد بن عبيد الله العَرْزَمي يقول: "عن الفزاري"، فيكني عنه ولا يسميه لضعفه»، ونص علىٰ ذلك الإمام أحمد في أحد الأحاديث[٢].

ومحمد بن عبيد الله العَرْزَمي الفزاري الكوفي متروك، توفي سنة ١٥٥هـ تقريبًا وعمره ٧٨ سنة[٣]، وعلىٰ عمره هذا يكون مولده في حدود سنة ٨٠هـ أو قبلها بقليل، وأبو الجوزاء توفي سنة ٨٣هـ كما تقدم، فيكون صغيرًا جدًا عن أن يدرك أبا الجوزاء إدراكًا واقعيًا، فلا عبرة بهذا الطريق.

وتلخص مما سبق: أن أصح الطرق عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس، هو طريق عمرو بن مالك النُّكْري، وأن فيه مقالًا، لكن الطريق الثاني عن أبي الجوزاء يقويه، مع كون الراوي عن أبي الجوزاء مجهولًا، لكنه في طبقة متقدمة نسبيًا، وبين اللفظين اختلاف -كما تقدم في التخريج-، مما يشير إلىٰ أن مخرج الطريق الثاني غير طريق عمرو بن مالك النُّكْري، والله أعلم.

❖ وقد تضمن أثر ابن عباس ثلاثة أمور:

الأول: قبض الله ﷻ للسماوات والأرض، وهذا يدل عليه القرآن صراحة، كما في آية الزمر التي ترجم بها المؤلف في هذا الباب.

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٢)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٨٣)، تقريب التهذيب (١٢٢٠).

(٢) مسائل أحمد-رواية أبي داود (١٩٠٠)، المعجم الكبير (٨/ح٧٨٦٣)، الكامل (١/ ٨٤، ٧/ ٢٤٧)، سنن الدارقطني (٢٢٤٠).

(٣) تهذيب الكمال (٥٤٣٤)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٢٦٤)، تقريب التهذيب (٦١٤٨).

الثاني: صغر حجم السماوات والأرض في جانب عظمة الله ﷻ، وقد روىٰ يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي، عن عمار الدُّهْني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إن الكرسي الذي وسع السماوات والأرض لموضع القدمين، وما يقدر قدر العرش إلا الذي خلقه، وإن السماوات في خلق الرحمن ﷻ مثل قبة في صحراء»[(١)]، وهو صحيح عن ابن عباس، وروىٰ الشطرَ الأولَ منه سفيانُ الثوري وغيره، عن عمار الدُّهْني، وقد سئل أبو زرعة الرازي عن حديث ابن عباس: «الكرسي موضع القدمين» فقال: «صحيح»[(٢)].

الثالث: أن قبض السماوات والأرض يكون بيد واحدة، وهذا المعنىٰ قد صح عن ابن عباس من وجه آخر، فروىٰ الثوري، عن عمار الدُّهْني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزُّمَر: ٦٧] قال: «السماوات والأرض قبضة واحدة»[(٣)]، وروي عنه أيضًا من طريق طلق بن حبيب، وعطية العوفي، والضحاك، كلهم عن ابن عباس أنه يقول في تفسير هذه الآية: «الأرض والسماوات كلها بيمينه»[(٤)].

وهذا قول أكثر المفسرين، أسنده الطبري عن جماعة من المفسرين، وصدّر به تفسير الآية، ثم قال: «وقال آخرون: بل السموات في يمينه، والأرضون في شماله»، ولم يُسنده عن أحد، وإنما ساق فيه بعض الأحاديث التي فيها: «بشماله»، أو «بيديه» وسبق بعضها في الحديث الماضي[(٥)].

---

(١) السنة لعبد الله (٥٩٠، ١٠٩١)، العظمة لأبي الشيخ (٢/ ٥٥٢).

(٢) التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٤٨-٢٤٩)، السنة لعبد الله (١٠٢٠-١٠٢١)، العظمة لأبي الشيخ (٢/ ٥٨٢)، التوحيد لابن منده (٣/ ٣٠٩).

(٣) الجزء الثاني من حديث يحيىٰ بن معين-رواية المروزي (٦٧)، العظمة لأبي الشيخ (٢/ ٤٤٤).

(٤) نقض الدارمي علىٰ المريسي (ص٢٦٦-٢٦٧)، تفسير الطبري (٢٠/ ٢٤٦).

(٥) تفسير الطبري (٢٠/ ٢٤٦-٢٥١)، موسوعة التفسير المأثور (١٩/ ٢٨٢).

والخلاصة: أن أثر ابن عباس حسن بمجموع طرقه والقرائن العاضدة له، والله أعلم.



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٧٢/١٧٣] وقال ابن جرير: حدثني يونس، أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد: حدثني أبي قال: قال رسول الله ﷺ: «ما السماوات السبع . . .» الحديث، وقال: قال أبو ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما الكرسي . . .» الحديث.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام الطبري في تفسيره (٤/٥٣٩): حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥]، قال ابن زيد: فحدثني أبي قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما السماوات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة ألقيت في تُرْس**»، قال: وقال أبو ذر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض**».

التخريج:

❖ **الحديث الأول (حديث زيد بن أسلم** «ما السماوات السبع في الكرسي . . .»):

* أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٢/٥٨٧)، من طريق **أصبغ بن الفرج**، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، به بمثله.

❖ **الحديث الثاني (حديث أبي ذر** «ما الكرسي في العرش . . .»):

* أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٢/٥٨٧)، من طريق **أصبع بن الفرج**، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[1]، بمثله، وزاد في آخره: «**والكرسي موضع القدمين**».

---

(١) جاء في هذا الطريق بيان أن الراوي عن أبي ذر هو: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

* وأخرجه ابن أبي عمر العدني في مسنده [كما في المطالب العالية (٣٤٤١)]، من طريق يزيد بن رومان، **عمن أخبره**،

- ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش (٥٨)، وابن بطة في الإبانة (٧/ ١٨١)، من طريق إسماعيل بن مسلم، وابن حبان (٣٦١)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٦٤٨)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٦٦-١٦٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٢)، من طريق يحيىٰ بن يحيىٰ الغساني، وابن مردويه في تفسيره [كما في تفسير ابن كثير (٢/ ٤٤٣)]، من طريق القاسم بن محمد الثقفي، والخِلَعي في الخِلَعيات (٥٧٥)، من طريق محمد بن القاسم، أربعتهم عن **أبي إدريس الخولاني**،

- والحكيم الترمذي في الرد علىٰ المعطلة (١٦٧)، من طريق عبد العزيز بن خالد، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٦٣٥)، من طريق إسماعيل بن عياش، كلاهما عن أشعث بن عبد الله التميمي، عن **عبد العزيز بن عمر - شك إسماعيل: أو عمران-**، زاد عبد العزيز بن خالد: عن رجل من أهل الشام،

- وابن حبان في المجروحين (٣/ ١٢٩)، وابن عدي في الكامل (٩/ ١٠٦-١٠٧)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٧٠)، والحاكم (٤١٦٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٦١)، من طريق **عبيد بن عمير**،

أربعتهم (شيخ يزيد بن رومان، وأبو إدريس الخولاني، وشيخ عبد العزيز بن عمر، وعبيد بن عمير)، عن أبي ذر رضي الله عنه، بنحوه،

وروايتهم جميعًا- إلا شيخ عبد العزيز- ضمن حديثٍ مطولٍ جدًا في وصية النبي ﷺ لأبي ذر،

وزادوا كلهم قبل لفظ الشاهد في حديث أبي ذر: «**ما السماوات السبع في الكرسي إلا كحلقة في أرض فلاة**».

الدراسة:

❖ **الحديث الأول (حديث زيد بن أسلم):**

الحديث يرويه عبد الله بن وهب، وأصبغ بن الفرج، كلاهما عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو صحيح إلىٰ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف، وأبوه زيد بن أسلم تابعي من طبقة أوساط التابعين[(١)].

والخلاصة: أن هذا الحديث ضعيف وهو مرسل أيضًا.

❖ **الحديث الثاني (حديث أبي ذر):**

هذا الحديث يُروىٰ عن أبي ذر من خمسة طرق:

❖ **الطريق الأول (طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم):**

وهذا الطريق يرويه عبد الله بن وهب، وأصبغ بن الفرج، كلاهما عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وتقدم أن هذا الطريق صحيح إلىٰ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، لكن عبد الرحمن نفسه ضعيف، ولم يدرك أبا ذر، بل إن عامة شيوخ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم لم يُدركوا أبا ذر، فهذا الطريق معضل.

❖ **الطريق الثاني (طريق شيخ يزيد بن رومان):**

وهذا الطريق يرويه ابن أبي عمر العدني، عن هشام بن سليمان المخزومي، عن إسماعيل بن رافع أبي رافع المدني، عن يزيد بن رومان، عمَّن حَدَّثه، عن أبي ذر.

وهشام بن سليمان فيه ضعف، وإسماعيل بن رافع ضعيف[(٢)]، وشيخ يزيد بن رومان مجهول، ولا يُعرف سماعه من أبي ذر.

---

(١) تقريب التهذيب (٢١٢٩، ٣٨٩٠).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ٢٧١-٢٧٢)، تقريب التهذيب (٤٤٦).

فهذا الطريق ضعيف، لضعف بعض رواته وجهالة بعضهم.

❖ **الطريق الثالث (طريق أبي إدريس الخولاني):**

وهذا يُروىٰ عن أبي إدريس الخولاني من أربعة طرق:

١- طريق إسماعيل بن مسلم، وهذا يرويه أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن أحمد بن علي الأسدي، عن المختار بن غسان، عن إسماعيل بن مسلم.

وشيخ ابن أبي شيبة لم يتحرر لي من هو، والمختار بن غسان العبدي الكوفي مستور الحال، ذكره أبو نعيم الفضل بن دكين ممن كان فيه تشيع من الكوفيين(١).

وإسماعيل بن مسلم في تعيينه احتمال، إذ في طبقة شيوخ المختار بن غسان عدد من الرواة ممن يسمىٰ إسماعيل بن مسلم(٢)، أقربهم هو إسماعيل بن مسلم السَّكُوني الذي يُقال له: إسماعيل بن أبي زياد، لأن المختار بن غسان روىٰ حديثًا عن إسماعيل بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، والذي يروي عن ابن جريج هو السَّكُوني، وهو متهم بالوضع(٣).

ثم إن حديث ابن عباس المشار إليه الذي يرويه المختار بن غسان، عن إسماعيل، عن ابن جريج، حديثٌ شديد النكارة، وقد اتُّهِم به راوٍ وَضَّاع، وهو عمرو بن جُمَيع، يرويه عن ابن جريج(٤)، فكأن السَّكوني سرقه منه،

---

(١) مسائل محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه (٨٤)، تهذيب الكمال (٥٨٢٦)، تحرير تقريب التهذيب (٦٥٢٣).

(٢) المتفق والمفترق مع حاشية المحقق (١/ ٣٧٢، ٣٧٦-٣٨٦).

(٣) المعجم لابن الأعرابي (١٠٢٠)، الكامل لابن عدي (١/ ٥١٠-٥١١)، موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٤٠٧)، تهذيب الكمال (٤٤٦)، إكمال تهذيب الكمال (٢/ ١٧٣)، تقريب التهذيب (٤٥٠).

(٤) المعجم لابن الأعرابي (١٠٢٠)، المعجم الأوسط (٧٠٩٦)، الكامل لابن عدي (٦/ ١٩٨)، أطراف الغرائب والأفراد (٢٦٨٩).

فيظهر من حال السَّكُوني أنه هو الأقرب لرواية مثل الحديث محل الدراسة عن أبي إدريس الخولاني، لأنه متهم بالوضع أيضًا.

٢- طريق يحيىٰ بن يحيىٰ الغساني، وهذا يرويه إبراهيم بن هشام بن يحيىٰ بن يحيىٰ الغساني، عن أبيه، عن جده، وإبراهيم بن هشام متهم بالكذب[(١)].

٣- طريق القاسم بن محمد الثقفي، وهذا يرويه عبد الله بن وهيب الغزي، عن محمد بن المتوكل بن أبي السري العسقلاني، عن محمد بن عبد الله التميمي، عن القاسم بن محمد الثقفي.

والقاسم بن محمد الثقفي رَوىٰ عنه أصلَ هذا الحديث مطولًا من غير ذكر موضع الشاهد: عليُّ بن سليمان -وأخرج ابن ماجه جزءًا من حديثه[(٢)]-، وأبو زرعة يحيىٰ بن أبي عمرو السَّيْباني الفلسطيني[(٣)]، وأبو سليمان الفلسطيني -وذكر الذهبي أنه هو علي بن سليمان السابق[(٤)]-.

وأشار البخاري إلىٰ رواية أبي سليمان الفلسطيني، وقال: «عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر، حديث طويل **منكر** في قصة الأنبياء»، وعامة الطرق عن أبي ذر فيها قصة الأنبياء وعددهم، فهي داخلة في نقد البخاري، واقتبس ابن عبد البر عبارة البخاري، وساقها في الكلام علىٰ أبي سليمان الفلسطيني[(٥)].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٤٢-١٤٣)، لسان الميزان (١/ ٣٨١، ٨/ ٤٤٤).

(٢) سنن ابن ماجه (٤٢١٨)، تاريخ الطبري (١/ ١٥٠-١٥١)، تاريخ دمشق (٨/ ٢٠٨).

(٣) الترغيب والترهيب لابن شاهين (٢٦٣)، فوائد تمام (١١٣٨).

(٤) حيث ذكر أن الماضي بن محمد روىٰ عنه هذا الحديث، والماضي رواه عن علي بن سليمان، واستظهر ذلك الألباني، مكارم الأخلاق للخرائطي (١٦، ٤٨)، ميزان الاعتدال (٥/ ٢٥٠)، سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٩١٠).

(٥) الأسامي والكنىٰ لأبي أحمد الحاكم (٤/ ٨٤)، الاستغناء لابن عبد البر (٣/ ١٥٥٧)، ميزان الاعتدال (٥/ ٢٥٠).

قال ابن حجر في كل من علي بن سليمان والقاسم بن محمد: «مجهول»[١]، وكذلك محمد عبد الله التميمي لم أجد من ترجمه، فرواة هذا الطريق مجاهيل.

٤- طريق محمد بن القاسم، وهذا يرويه أبو الدرداء هاشم بن محمد بن يزيد بن يعلىٰ الأنصاري، عن عمرو بن بكر السكسكي، عن محمد بن القاسم، والسكسكي متروك[٢].

وخلاصة ذلك: أن جميع الطرق عن أبي إدريس الخولاني لا تصح عنه.

❖ **الطريق الرابع (طريق شيخ عبد العزيز بن عمر):**

وهذا الطريق يرويه أشعث بن عبد الله التميمي، واختلف عنه:

فرواه عنه عبد العزيز بن خالد فقال: أشعث، عن عبد العزيز بن عمر، عن رجل من أهل الشام، عن أبي ذر.

ورواه عنه إسماعيل بن عياش فقال: أشعث، عن عبد العزيز بن عمر -أو عمران-، عن أبي ذر، فأسقط الواسطة، ونَصّ في الإسناد علىٰ أن هذا الشك من إسماعيل بن عياش.

والأول هو الصحيح، ولعل إسماعيل لم يتقن الحديث، لأنه كان يشك في اسم الراوي، وعبد العزيز بن عمر -كما سيأتي- لم يدرك أبا ذر، فلا بد من وجود واسطة.

وعبد العزيز بن خالد لم يتحرر لي من هو، ويحتمل أن يكون عبد العزيز بن خالد الترمذي، والراوي عنه في هذا الحديث فيه جهالة أيضًا، وهو جد الحكيم الترمذي لأمه، وإسماعيل بن عياش العَنسي الحمصي قال عنه ابن حجر: «صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخْلِّط في غيرهم»[٣].

---

(١) تقريب التهذيب (٤٧٧٤، ٥٥٢٩).

(٢) تهذيب الكمال (٣/٢٥٨)، تقريب التهذيب (٥٠٢٨).

(٣) تقريب التهذيب (٤٧٧).

❖ وأشعث بن عبد الله التميمي لم أقف علىٰ من روىٰ عنه غير إسماعيل بن عياش، وعبد العزيز بن خالد، وسيأتي أن ابن أبي حاتم ترجم له فلم يذكر له شيخًا ولا راويًا إلا ما جاء في هذا الإسناد، ففي حاله جهالة.

❖ وعبد العزيز بن عمر، شك إسماعيل بن عياش في اسمه فقال: -أو عمران-، إلا أن ابن أبي حاتم حين ترجم لأشعث بن عبد الله التميمي قال عنه: «روىٰ عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، روىٰ عنه إسماعيل بن عياش»[(١)]، ففسر ابن أبي حاتم الراوي هنا بأنه ابن عمر بن عبد العزيز.

وعبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان ثقة، توفي في حدود ١٥٠هـ[(٢)]، وتوفي أبو ذر ﵁ سنة ٣٢هـ، فلم يُدركه عمر بن عبد العزيز فضلًا عن ابنه عبد العزيز، وشيخُه في هذا الحديث مبهم.

وخلاصة هذا الطريق: أنه ضعيف بسبب جهالة أشعث التميمي، وجهالة شيخ عبد العزيز بن عمر.

❖ **الطريق الخامس (طريق عبيد بن عمير):**

وهذا الطريق يرويه يحيىٰ بن سعيد السعدي العبشمي الشهيد، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، ورواه عن يحيىٰ جماعة.

ويحيىٰ بن سعيد السعدي الكوفي ويقال البصري، منكر الحديث، يروي عن ابن جريج مناكير، وذكر ابن عدي أن الأصح في اسمه: يحيىٰ بن سعد[(٣)].

وقد أخرج ابن حبان حديثه هذا ثم قال: «وليس من حديث ابن جريج، ولا عطاء، ولا عبيد بن عمير»، وأخرجه ابن عدي ثم قال: «وهذا حديث منكر من هذا الطريق، عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر،

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٢٧٤).
(٢) الكاشف (٣٤٠٤).
(٣) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٤٠٤)، المجروحين (٣/ ١٢٩)، الكامل (٩/ ١٠٦)، لسان الميزان (٨/ ٤٤٣).

وهذا الحديث ليس له من الطرق إلا من رواية أبي إدريس الخولاني، والقاسم بن محمد، عن أبي ذر، والثالث حديث ابن جريج، وهذا أنكر الروايات، ويحيىٰ بن سعد هذا يعرف بهذا الحديث»، وفي كلام ابن عدي إشارة إلىٰ نكارة الطرق كلها عن أبي ذر، وأشدها نكارة هو ما رواه يحيىٰ بن سعيد -أو سعد- العَبْشَمي الشهيد.

وتقدم في الطريق الثالث (طريق أبي إدريس الخولاني) في رواية القاسم بن محمد: **أن البخاري نقد حديث أبي ذر الطويل نقدًا كليًّا**، وأنه قال عنه: «حديثٌ طويل **منكر** في قصة الأنبياء»، وأن عامة الطرق عن أبي ذر السابقة تتضمن قصة الأنبياء، قال ابن رجب: «وقد روي من وجوه متعددة عن أبي ذر، وكلها لا تخلو من مقال»[(١)].

والخلاصة: أن جميع الطرق عن أبي ذر لا تصح، وجميعها تتضمن ضعفًا شديدًا فيما دون أبي ذر، إما من جهة ضعف الرواة أو من جهة الانقطاع، فلا يتقوىٰ بعضها ببعض، إضافة إلىٰ نكارة الحديث بسياقه المطول الذي ورد في عامة طرقه.

ومن أصح ما جاء في معنىٰ هذين الحديثين: ما رواه ليث بن أبي سليم، والأعمش، كلاهما عن مجاهد أنه قال: «ما السماوات والأرض في الكرسي إلا بمنزلة حلقة ملقاة في أرض فلاة»، وفي رواية: «ما السماوات والأرض عند العرش»، وفي رواية: «ما موضع كرسيه من العرش»[(٢)]، واللفظ الأول أصح، والظاهر أن الأعمش دلسه عن ليث[(٣)]، والأثر مقبول في الجملة عن مجاهد، والله أعلم.

---

(١) فتح الباري لابن رجب (٢/ ٣٦١).

(٢) تفسير سعيد بن منصور (٤٢٥)، السنة لعبد الله بن أحمد (٤٥٦)، تفسير ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٢٠)، العرش لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة (٤٥، ٥٩)، العظمة لأبي الشيخ (٢/ ٥٨٥، ٦٣٢، ٦٣٣)، صفات رب العالمين لابن المحب (٩٠٦-٩٠٨).

(٣) سبقت الإشارة إلىٰ تدليس الأعمش عن ليث فيما يرويه عن مجاهد، في دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (٤٨).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٧٤] وعن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «بين السماء الدنيا والتي تليها خَمْسُمئة عام، وبين كل سماء خَمْسُمئة عام، وبين السماء السابعة والكرسي خَمْسُمئة عام، وبين الكرسي والماء خَمْسُمئة عام، والعرش فوق الماء، والله فوق العرش، لا يخفىٰ عليه شيء من أعمالكم»، أخرجه ابن مهدي، عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زِرّ، عن عبد الله، ورواه بنحوه المسعودي، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله، قاله الحافظ الذهبي رحمه الله تعالىٰ، قال: «وله طرق».

نص الأثر وإسناده:

قال الإمام البيهقي في الأسماء والصفات (٨٥١): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا هارون بن سليمان، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زِرّ، عن عبد الله -يعني ابن مسعود- رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «بين السماء الدنيا والتي تليها خَمْسُمئة عام، وبين كل سماء خَمْسُمئة عام، وبين السماء السابعة وبين الكرسي خَمْسُمئة عام، وبين الكرسي وبين الماء خَمْسُمئة عام، والكرسي فوق الماء(١)، والله عَزَّ وَجَلَّ فوق الكرسي، ويعلم ما أنتم عليه».

---

(١) هكذا وقع عند البيهقي، وكأنه وهمٌ من أحد الرواة النازلين، فجميع الرواة عن حماد -كما في التخريج- قالوا: «والعرش علىٰ الماء، والله فوق العرش»، **كما في لفظ المؤلف، والظاهر أن ذلك إصلاحٌ من المؤلف للرواية**، لأن سياقه مأخوذ عن الذهبي، والذهبي يرويه عن البيهقي، وكلا المصدرين فيه اللفظة المشكلة، وقد استشكل البيهقي هذه اللفظة فقال: «أظنه أراد: وبين السماء السابعة وبين الماء خمسمئة عام»، لأن ظاهر الأثر -قبل اللفظة المشكلة- أن الكرسي دون الماء، وبينهما خمسمئة عام، فكيف يكون فوقه، فأراد البيهقي إصلاحه بما سبق.

التخريج:

* أخرجه الذهبي في العلو (١/ ٤١٧)، من طريق **أبي عبد الله محمد بن الفضل الفُرَاوي**، عن البيهقي، به بنحوه.

* وأخرجه الدرامي في الرد علىٰ الجهمية (٨١)، عن **أبي سلمة موسىٰ بن إسماعيل التبوذكي**،

- وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٣٩)، من طريق **يزيد بن هارون**،

- وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٢)، وابن أبي زَمَنِين في السنة (٣٩)، من طريق **أسد بن موسىٰ**،

- والدينوري في المجالسة (٦/ ٤٠٦)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٦٨٨)، من طريق **حجاج بن منهال**،

- والطبراني في الكبير (٩/ ح٨٩٨٧)، من طريق **هُدْبة بن خالد**،

- وأبو الليث السمرقندي في تفسيره (١/ ٢٢٣)، من طريق **أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي**،

- وأبو الفرج الثقفي في فوائده (مخطوط: ١٣٢)، من طريق **حسن بن موسىٰ الأشيب**،

سبعتهم (التبوذكي، ويزيد بن هارون، وأسد، وحجاج، وهُدْبة، وأبو مطيع، والأشيب)، عن حماد بن سلمة، به بنحوه،

والجملة الثانية عند التبوذكي وحجاج والأشيب: «وبين كل سماءين»، وعند يزيد بن هارون: «وما بين السماء والأرض مسيرة خَمسمئة عام»،

وقالوا كلُّهم في آخره: «والعرش علىٰ الماء، والله تعالىٰ فوق العرش، ...»، كما في لفظ المؤلف.

* وأخرجه ابن خزيمة في التوحيد (٢/ ٨٨٥)، من طريق روح بن عبادة، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٦٥)، وأبو أحمد الحاكم [كما في بيان تلبيس

الجهمية (١/ ١٣٢)]، من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، وأبو الشيخ في العظمة (٣/ ١٠٤٧)، من طريق يزيد بن هارون، والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٥٢)، من طريق يونس بن بكير، أربعتهم عن **عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي**،

- والطبري في تفسيره (٢٣/ ٧٨)، من طريق **أبي بكر بن عياش**،
- وابن مردويه في تفسيره (ل٥٤/ ب)، من طريق **عمرو بن أبي قيس**[(١)]،
- واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٦٥٩)، من طريق **الحسن بن أبي جعفر**،
- وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٣٩)، من طريق **حماد بن زيد**،
- والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٤٧)، من طريق **حفص بن سليمان المقرئ**،

ستتهم (المسعودي، وأبو بكر بن عياش، وعمرو بن أبي قيس، والحسن بن أبي جعفر، وحماد بن زيد، وحفص بن سليمان)، عن عاصم بن أبي النجود، به بنحوه،

وقال المسعودي -في رواية يونس بن بكير-، وحفص بن سليمان: «عن أبي وائل» مكان زر بن حبيش، وقَرَنَهما المسعودي جميعًا -في رواية يزيد بن هارون-،

واقتصر حماد بن زيد علىٰ آخر الحديث: «الله فوق العرش، لا يخفىٰ عليه شيء من أعمالكم»،

وقال المسعودي وأبو بكر بن عياش وحفص بن سليمان: «وبُصْر كل سماء -يعني غِلَظها- خَمْسُمئة عام»[(٢)]،

---

(١) تصحف في المخطوط «عاصم» مدار الحديث إلىٰ: «قاسم».

(٢) تحرفت في بعض المصادر «بُصْر» إلىٰ «نضد»، قال ابن قتيبة: «البُصْر: الجانب والحرف، يريد: غِلَظ السماء»، غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٢٢٧).

وزاد المسعودي وعمرو بن أبي قيس وحفص بن سليمان في أوله: «ما بين السماء والأرض مسيرة خمسمئة عام».

* وأخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في تاريخه [كما في صفات رب العالمين لابن المحب (٣٢٦)]، من طريق زائدة بن قدامة، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٣)، والطبراني في الكبير (٩/ ح٨٩٨٦)، من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم بن أبي النجود، -زاد حماد: عن المسيب بن رافع-، عن **وائل بن ربيعة** -وعلقه عنه ابن سعد في الطبقات (٨/ ٣٢٣)-، عن ابن مسعود رضي الله عنه بنحوه مختصرًا.

ولفظه عند محمد بن عثمان بن أبي شيبة: «ما بين كل أرض إلى الأخرى مسيرة خمسمئة عام، وبُصْرُ[1] كل أرض مسيرة خمسمئة عام»، وعند ابن خزيمة: «بُصْر[2] كل سماء مسيرة خمسمئة عام»، ولفظه عند الطبراني: «ما بين السماء والأرض مسيرة خمسمئة عام»، ولفظه عند ابن سعد: «بُصْرُ كل سماء وأرض خمسمئة عام».

الدراسة:

الحديث يرويه عاصم بن أبي النجود، واختُلف عنه في إسناده على خمسة أوجه:

الأول: عاصم، عن زر بن حبيش، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وهذه رواية: حماد بن سلمة، والمسعودي -فيما رواه عنه: روح بن عبادة، وهاشم بن القاسم-، وأبي بكر بن عياش، وعمرو بن أبي قيس، والحسن بن أبي جعفر، وحماد بن زيد.

الثاني: عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(١) أثبتها المحقق: «عرض»، وتصويبها من المخطوط مع إهمال الباء (ل٣٠/أ).

(٢) كذا في النسختين الخطيتين اللتين اعتمد عليهما المحقق في هذا الموضع، وظنه المحقق تصحيفًا فأثبت مكانه: «بين».

وهذه رواية: المسعودي -فيما رواه عنه يونس بن بكير-، وحفص بن سليمان.

الثالث: عاصم، عن زر بن حبيش، وأبي وائل، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وهذه رواية: المسعودي -فيما رواه عنه يزيد بن هارون-.

الرابع: عاصم، عن وائل بن ربيعة، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وهذه رواية: زائدة بن قدامة.

الخامس: عاصم، عن المسيب بن رافع، عن وائل بن ربيعة، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وهذه رواية: حماد بن سلمة.

فوقع اختلاف علىٰ من دون عاصم بن أبي النجود -وهو المسعودي- علىٰ الأوجه الثلاثة الأولىٰ، وكلها صحيحة عنه، وعند المسعودي في هذه الحديث إشكالان: الأول من جهة شيخه، وهو ما نص عليه ابن معين وابن المديني من أن المسعودي كان يغلط فيما يرويه عن عاصم، والإشكال الثاني من جهة تلاميذه، وهو أن المسعودي اختلط في آخر عمره، ومن روىٰ عنه ببغداد فهو بعد الاختلاط، وممن روىٰ عنه بعد الاختلاط: هاشم بن القاسم، ويزيد بن هارون[(١)]، ولم يتميز حديث يونس بن بكير عنه علىٰ قِلَّته، فيُحمل علىٰ ما بعد الاختلاط.

فسقط الوجه الثالث عن عاصم، وبقي من رواة الوجه الثاني: حفص بن سليمان، وهو متروك الحديث مع إمامته في القراءة[(٢)]، فلا يصح هذا الوجه عن عاصم، وقد زاد حفص بن سليمان في حديثه زيادة تفرد بها، وهي قوله: «والله فوق العرش وبكل مكان»، وهي زيادة منكرة لم يذكرها غيره.

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٢٥١)، تاريخ بغداد (١١/ ٤٨٤، ٤٨٥)، وتقدم الكلام علىٰ اختلاط المسعودي في دراسة الطريق الثالث من الأثر رقم (٦٩).

(٢) تقريب التهذيب (١٤١٤).

فبقي من ذلك الوجه الأول والرابع والخامس، وكلها صحيحة عن عاصم، فالوجه الأول من رواية الجماعة، والوجه الرابع من رواية زائدة بن قدامة وسبق أنه ثقة ثبت[١]، والوجه الخامس من رواية حماد بن سلمة وهو ممن روىٰ الوجه الأول، فدل ذلك علىٰ حفظه للوجهين، خصوصًا أن في الوجه الخامس وعورة تُشعِر بضبطه له، وممن روىٰ الوجهين عن حماد بن سلمة: يزيد بن هارون، وهُدْبة بن خالد.

والوجه الرابع والخامس بينهما قدر مشترك في كون الحديث من رواية وائل بن ربيعة، عن ابن مسعود، فيُقوي أحدهما الآخر من هذه الجهة.

وتقدم أن عاصم بن أبي النجود يضطرب فيما يرويه عن زر بن حبيش وأبي وائل، قال حماد بن سلمة: «كان عاصم يحدثنا بالحديث بالغداة عن زر، وبالعشي عن أبي وائل»[٢].

فالذي يظهر من ذلك أن الوجه الأول مما اضطرب فيه عاصمٌ وسلك فيه جادةً مشهورة، وأن الوجه الرابع فيه إرسال، إذ وجود الواسطة مرجَّحٌ غالبًا علىٰ إسقاطها، ما لم تظهر قرينة تفيد أن إثبات الواسطة وهم، والظاهر أن عاصمًا ربما ذكر الواسطة، وربما أسقطها، فقد ورد له غير حديث صنع فيه نحو هذا، يرويه عن المسيب بن رافع، عن وائل بن ربيعة، عن ابن مسعود، ربما ذكر المسيب بن رافع، وربما أسقطه[٣].

---

(١) سبق في دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (٤٦).

(٢) سبق في دراسة الطريق الأول من الحديث رقم (٤٦)، والطريق الثاني من الأثر رقم (٩٧).

(٣) الحديث الأول أسقط الواسطة في رواية الثوري، وذكرها في رواية شريك: تفسير القرآن لابن وهب (١/ح٣٠٥)، مصنف عبد الرزاق (١٥٣٩٥)، تفسير سعيد بن منصور (١٤٩١)، تفسير الطبري (١٦/٥٣٦)، الأوسط لابن المنذر (٧/ح٦٦٨٩)، شعب الإيمان (٤٥٢١)، التمهيد (٥/٧٣) وفي إسناده تصحيف صوابه في الحاشية بناء علىٰ ما في النسخ الخطية، الحديث الثاني والاختلاف في الواسطة علىٰ من دون عاصم: مصنف ابن أبي شيبة (٣٥٧١٩)، المعجم الكبير (٩/ ح ٨٥٧٠).

والراجح هو الوجه الخامس، لأن فيه وعورة تدل علىٰ الضبط، من جهة الرواة ومن جهة النزول، وتقدم أن الوجه الرابع يقوي هذا الوجه للقدر المشترك بينهما في كون الحديث من رواية وائل بن ربيعة، فهذا الوجه أرجح الأوجه من حيث واقع الرواية، إلا أنه يبقىٰ فيه إشكال الاضطراب، لأنه مداره عاصم بن أبي النجود وقع له شيء من الاضطراب في إسناده.

❖ والمسيب بن رافع الأسدي الكاهلي، ثقة، روىٰ له الجماعة(١)، ولم أقف علىٰ سماع له من وائل بن ربيعة.

❖ ووائل بن ربيعة وثقه العجلي وقال: «من أصحاب عبد الله»، وذكره ابن حبان في الثقات، وأورده مسلم في الوحدان وقال: «لم يرو عنه إلا شمر بن عطية»، والظاهر أن ذلك لاقتصار البخاري علىٰ إيراد أثر في ترجمته يرويه عنه شمر بن عطية، وذكر ابن سعد وابن أبي حاتم المسيب بن رافع فيمن روىٰ عنه(٢)، وسبق أن لعاصم بن أبي النجود أحاديث يرويهما عن وائل بن ربيعة، ولكن الصحيح أن بينهما المسيب بن رافع.

فالذي يظهر أن وائل بن ربيعة صالح الحديث في الجملة، وهو قليل الحديث، وله سماع من عبد الله بن مسعود(٣).

❖ وتقدم أن المؤلف ساق الأثر وذكر طرفًا من أسانيده، وقال: «أخرجه ابن مهدي»، يعني: أن ابن مهدي رواه، لا أن ابن مهدي أخرجه في كتاب له، لأن المؤلف أخذ ذلك عن الذهبي كما أشار إليه في آخر الكلام، والذهبي ذكر ذلك في كتاب «العلو»، وساق أسانيده والاختلاف فيه بنحو ما ذكر المؤلف،

---

(١) تقريب التهذيب (٦٧٢٠).

(٢) الطبقات لابن سعد (٨/ ٣٢٣)، التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (١٠/ ٥٥-٥٦)، المنفردات والوحدان لمسلم (ص٢١٢)، الثقات للعجلي (١٩٣٣)، الجرح والتعديل (٩/ ٤٣)، الثقات لابن حبان (٥/ ٤٩٥).

(٣) تفسير القرآن لابن وهب (١/ ح٣٠٥)، الأوسط لابن المنذر (٧/ ح٦٦٨٩)، التمهيد (٥/ ٧٣).

وأخرج طريق ابن مهدي من طريق البيهقي في كتاب «الأسماء والصفات»، كما تقدم ذلك كله في التخريج.

والخلاصة: أن الحديث فيه ضعف، لما فيه من اضطراب عاصم بن أبي النجود، ولعدم العلم بسماع المسيب بن رافع من وائل بن ربيعة.

وأصح متونه ما جاء من طريق وائل بن ربيعة، ومتنه مفرَّق علىٰ رواياته: «ما بين كل أرض إلىٰ الأخرىٰ مسيرة خمسمئة عام»، «وبُصْرُ كل سماء وأرض خمسمئة عام»، «وما بين السماء والأرض مسيرة خمسمئة عام»، وما زاد علىٰ هذا المتن فهو أضعف، وسبق في آخر التخريج أن معنىٰ «بُصْر»: جانب الشيء وحرفه، يعني: غِلَظه.

وتقدم في التخريج أن حماد بن زيد روىٰ الوجه الأول عن عاصم مقتصرًا علىٰ آخره، في علو الله ﷻ علىٰ العرش وإحاطةِ علمِه بخلقه، فربما كان هذا حديثًا آخر لعاصمٍ يرويه بهذا الإسناد.

وقد روىٰ هذا الحديث عامة من ألف في السنة والعقيدة، كما سبق في التخريج بعضهم، منهم الدرامي، وعبد الله ابن الإمام أحمد، وابن خزيمة، وابن المنذر، وأبو أحمد العسال، والطبراني، وأبو الشيخ، وابن أبي زَمَنِين، واللالكائي، وأبو عمر الطلمنكي، والبيهقي، وابن عبد البر[(١)]، وله شواهد يأتي ذكرها في الحديث التالي، وعامة من يورده يسوقه في معرض الكلام علىٰ علو الله ﷻ واستوائه علىٰ عرشه، وعظمته المتجلية في عظمة بعض مخلوقاته، وهذه المسائل لا إشكال في إيراد مثل هذه الأحاديث فيها، وهو الغرض الأساس من إيراد المؤلف ﷺ له في هذا الباب، والله أعلم.



(١) العلو للذهبي «ت: البراك» (١/٦١٦-٦١٧).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[١٧٥] وعن العباس بن عبد المطلب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «هل تدرون كم بين السماء والأرض؟» قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «بينهما مسيرة خمسمئة سنة، ومن كل سماء إلىٰ سماء مسيرة خمسمئة سنة، وكثف كل سماء مسيرة خمسمئة سنة، وبين السماء السابعة والعرش بحر بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، والله تعالىٰ فوق ذلك، وليس يخفىٰ عليه شيء من أعمال بني آدم»، أخرجه أبو داود وغيره.

نص الحديث وإسناده:

قال الإمام أبو داود (٤٧٢٣): حدثنا محمد بن الصباح البزاز، حدثنا الوليد بن أبي ثور، عن سماك، عن عبد الله بن عَميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب، قال: كنت في البطحاء في عصابة فيهم رسول الله ﷺ، فمرت بهم سحابة، فنظر إليها، فقال: **«ما تسمون هذه؟»** قالوا: السحاب، قال: **«والمزن»**، قالوا: والمزن، قال: **«والعنان»**، قالوا: والعنان، -قال أبو داود: لم أتقن العنان جيدًا-، قال: **«هل تدرون ما بُعد ما بين السماء والأرض؟»** قالوا: لا ندري، قال: **«إن بُعد ما بينهما إما واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة، ثم السماء فوقها كذلك،** -حتىٰ عد سبع سماوات-، **ثم فوق السابعة بحرٌ، بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلىٰ سماء، ثم فوق ذلك ثمانية أوعال، بين أَظْلَافِهم ورُكَبِهم مثل ما بين سماء إلىٰ سماء، ثم علىٰ ظهورهم العرش، ما بين أسفله وأعلاه مثل ما بين سماء إلىٰ سماء، ثم الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فوق ذلك»**.

التخريج:

* أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٨٤٧)، من طريق **أبي بكر بن**

داسه،

- وابن قدامة في إثبات صفة العلو (١٥)، من طريق **أبي علي اللؤلؤي**،

كلاهما (ابن داسه واللؤلؤي)، عن أبي داود، به بنحوه.

* وأخرجه ابن ماجه (١٩٣)، عن **محمد بن يحيىٰ الذهلي**،

- و**عثمان بن سعيد الدارمي** في الرد علىٰ الجهمية (٧٢)،

- وأبو بكر بن أبي الدنيا في المطر والرعد والبرق والريح (٢)،

- و**عبد الله بن الإمام أحمد** في زوائد المسند (١٧٧١)،

- والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٨٤)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٠)، من طريق **محمد بن إسماعيل الصائغ**،

- واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٦٥١)، من طريق **جابر بن كُردي**،

ستتهم (الذهلي، وعثمان الدرامي، وابن أبي الدنيا، وعبد الله بن أحمد، والصائغ، وجابر بن كُردي)، عن محمد بن الصباح البزاز الدولابي، به بنحوه.

* وأخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد المسند (١٧٧١)، عن **محمد بن بكار بن الريان**،

- والبزار (١٣١٠)، عن **عباد بن يعقوب الرَّوَاجِني**،

- ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش (٩)، من طريق **فروة بن أبي المَغْراء**، و**أبي صهيب النضر بن سعيد**،

- وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٢٩٥، ٢٩٨)، من طريق **محمد بن سليمان لُوَين**، و**الوليد بن صالح النخاس**،

ستتهم (محمد بن بكار، وعباد، وفروة، وأبو صهيب، ولُوَين، والوليد بن صالح)، عن الوليد بن عبد الله بن أبي ثور، به بنحوه.

* وأخرجه أبو داود (٤٧٢٤)، والترمذي (٣٣٢٠)، من طريق **عمرو بن أبي قيس الرازي**،

- وأبو داود (٤٧٢٥)، والآجري في الشريعة (٦٦٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٤٧)، من طريق **إبراهيم بن طهمان**،

- والترمذي -تعليقًا- (٣٣٢٠)، وأبو يعلىٰ (٦٧١٢)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٥١)، والحاكم (٣٨٤٨)، من طريق شريك بن عبد الله القاضي،

- وأحمد (١٧٧٠)، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش (٩)، من طريق **شعيب بن خالد البجلي**،

- والروياني في مسنده (١٣٣٠)، وابن مردويه في تفسيره (ل١٠٩/ ب)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (١/ ٤٢٦)، من طريق **عمرو بن ثابت ابن أبي المقدام الكوفي**،

- وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٦٩)، وابن مردويه في تفسيره (ل٥٤/ أ)، من طريق **أبي خالد الدالاني يزيد بن عبد الرحمن**،

- وابن منده في التوحيد -تعليقًا- (١/ ١١٥)، عن **عنبسة بن سعيد بن الضُّرَيس**،

سبعتهم (عمرو بن أبي قيس، وإبراهيم بن طهمان، وشريك، وشعيب بن خالد، وعمرو بن ثابت، وأبو خالد الدالاني، وعنبسة)، عن سماك بن حرب، به بنحوه،

ولم يذكر شعيب بن خالد: «الأحنف» في الإسناد،

ووقفه شريك علىٰ العباس رضي الله عنه،

ورواية أبي خالد الدالاني -عند أبي الشيخ-: عن الأحنف بن قيس، عن النبي ﷺ مرسلًا،

واقتصر شريك وعمرو بن ثابت علىٰ ذكر الأوعال، وقال فيه شريك: «بين أَظْلَافِهِم ورُكَبِهِم مسيرة ثلاث وستين سنة»، وقال عمرو بن ثابت: «**مسيرة خمسمئة عام**»،

ولفظ شعيب بن خالد: «**بينهما مسيرة خمسمئة سنة، ومن كل سماء إلىٰ سماء مسيرة خمسمئة سنة، وكثف كل سماء مسيرة خمسمئة سنة**»، وزاد في آخره: «**وليس يخفىٰ عليه شيء من أعمال بني آدم**»، كما أورده المؤلف.

الدراسة:

الحديث يرويه سماك بن حرب، واختُلف عنه علىٰ أربعة أوجه:

الأول: سماك، عن عبد الله بن عَميرة، عن الأحنف، عن العباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وهذه رواية: الوليد بن عبد الله بن أبي ثور، وعمرو بن أبي قيس، وإبراهيم بن طهمان، وعمرو بن ثابت، وأبي خالد الدالاني -في رواية-، وعنبسة بن سعيد.

الثاني: سماك، عن عبد الله بن عَميرة، عن العباس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ (ليس فيه الأحنف).

وهذه رواية: شعيب بن خالد.

الثالث: سماك، عن عبد الله بن عَميرة، عن الأحنف، عن العباس رضي الله عنه (موقوفًا).

وهذه رواية: شريك بن عبد الله القاضي.

الرابع: سماك، عن عبد الله بن عَميرة، عن الأحنف، عن النبي ﷺ (مرسلًا).

وهذه رواية: أبي خالد الدالاني -في رواية-.

فتبين أن وقع اختلاف في رواية أبي خالد الدالاني، وهو اختلاف نازل وقع علىٰ موسىٰ يوسف بن موسىٰ القطان، عن عبد المؤمن بن علي، عن عبد السلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني.

فرواه عن موسىٰ بن يوسف علىٰ الوجه الأول: محمد بن أحمد بن محمد الأسواري -عند ابن مردويه-، ورواه عنه علىٰ الوجه الرابع: الوليد بن

أبان بن بُونَه -عند أبي الشيخ-، وكلاهما ثقة، غير أن الوجه الرابع لم يسق أبو الشيخ متنه، إنما أحاله علىٰ متن قبله مروي بالوجه الأول، ويحتمل أن يكون سقط من إسناده «العباس»، والوجه الأول أصح، ذلك أن ابن مردويه ساق متنه وفيه: «عن الأحنف بن قيس، عن العباس بن عبد المطلب قال: سأحدثكم حديثًا ولا أحدثكم إلا حقًا، بينا نحن عند رسول الله ﷺ ببطحاء مكة . . .» فساق الحديث، وهذا السياق يؤكد ثبوت ذكر العباس في هذا الإسناد.

والوجه الثاني تفرد به يحيىٰ بن العلاء البجلي، عن عمه شعيب بن خالد، نص علىٰ ذلك الدارقطني، وذكر أن المشهور في هذا الحديث بذكر الأحنف، ويحيىٰ بن العلاء رُمي بالوضع(١).

والوجه الأول هو أصح الأوجه عن سماك، لأنه من رواية الجماعة، وفيهم من هو ثقة مثل: إبراهيم بن طهمان، وعنبسة بن سعيد، ومَنَ هو صدوق في الجملة وهم: عمرو بن أبي قيس، وأبو خالد الدالاني(٢).

وأما الوجه الثاني فراويه شريك بن عبد الله صدوق في الجملة(٣)، وسيأتي في دراسة حال سماك بن حرب أنه يحتمل منه هذا الاختلاف، لسوء حفظه واختلاطه، وأن شريك ممن روىٰ عنه بعد الاختلاط.

❖ وسماك بن حرب الكوفي صدوق في نفسه، وثقه جماعة من الأئمة، منهم: ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وتوثيقهم محمول علىٰ أنه كان ثقة في نفسه، لكنَّ ضبطَه فيه شيء، فحين سئل ابن معين بعدما وثقه: ما الذي عيب عليه؟ قال: «أسند أحاديث لم يسندها غيره»، وقال النسائي: «ليس به بأس، وفي حديثه شيء».

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٤١٣٢)، تقريب التهذيب (٧٦٦٨).

(٢) تقريب التهذيب (١٩١، ٥١٣٦، ٥٢٣٥، ٨١٣٢).

(٣) تقريب التهذيب (٢٨٠٢).

وأشار جماعة من الأئمة إلىٰ أن في حفظه وضبطه شيئًا، فضعفه الثوري، وشعبة وذكر أنه كان يُلقَّن، وابن المبارك، وصالح بن محمد البغدادي جزرة، وقال أحمد: «مضطرب الحديث»، وقال ابن عمار: «يقولون: إنه كان يغلط، ويختلفون في حديثه»، وقال ابن خراش: «في حديثه لِيْن»، وقال الدارقطني: «سيئ الحفظ»[(١)].

إضافة إلىٰ أنه اختلط في آخر عمره، فازداد الاضطراب في حديثه، وممن ذُكِر أنه سمع منه قديمًا: الثوري، وشعبة، وأبو الأحوص، قال الدارقطني: «وما كان عن شريك بن عبد الله، وحفص بن جُمَيع، ونظرائهم، ففي بعضها نكارة»[(٢)]، وليس في رواة الحديث محل الدراسة مَنْ ذُكِر أنه سمع منه قديمًا، أو أن روايته عنه مستقيمة.

وخلاصة حال سماك بن حرب: أن في حفظه شيئًا، وأنه ربما اضطراب في حديثه، خصوصًا بعد الاختلاط، ولا يُحتمل منه التفرد بالحديث، قال النسائي: «سماك بن حرب ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث، لأنه كان يقبل التلقين»[(٣)].

❖ وعبد الله بن عَميرة لم يرو عنه غير سماك بن حرب، نص علىٰ ذلك مسلم والبزار، وقد روىٰ سماك بن حرب عن ثلاثة كلهم يقال لهم: عبد الله بن عَميرة، أحدهم الراوي عن الأحنف بن قيس، والثاني يروي عن عمر، والثالث يروي عن حذيفة، فَرَّقهم البخاري وابن أبي حاتم في ثلاثة تراجم، وجعلهم يعقوب بن شيبة وابن حبان رجلًا واحدًا[(٤)].

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٢/ ١٧٨)، الجرح والتعديل (٤/ ٢٧٩)، الكامل (٤/ ٥٤١)، علل الدارقطني (٣٠٧٢)، تاريخ بغداد (١٠/ ٢٩٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ١١٤).

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني (١٧١)، تهذيب التهذيب (٢/ ١١٤).

(٣) السنن الكبرىٰ للنسائي (٣٢٩٥)، تحفة الأشراف (٦١٠٤)، وينظر: سنن النسائي (٥٦٧٧).

(٤) التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٦/ ١٩٧)، الوحدان (ص١٤٤)، البزار (١٣١٠)، الجرح والتعديل (٥/ ١٢٤)، الثقات لابن حبان (٥/ ٤٢)، تهذيب الكمال (٣٤٦٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٩٧).

وسواء كانوا ثلاثة أو واحدًا فقد انفرد بالرواية عنهم سماك بن حرب، قال يعقوب بن شيبة: «قلت ليحيىٰ بن معين: متىٰ يكون الرجل معروفًا؟ إذا روىٰ عنه كم؟ قال: إذا روىٰ عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول، قلت: فإذا روىٰ عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء يروون عن مجهولين»، وذكر ابن المديني حديثًا فقال: «إسناده مجهول، والمجهول من إسناده سيار بن المعرور، لم يرو عنه غير سماك بن حرب»[(١)].

وتلخص من ذلك أن عبد الله بن عَميرة في حاله جهالة، ونص البخاري علىٰ أنه لا يُعلم له سماع من الأحنف[(٢)].

وقد تفرد بهذا الحديث عبد الله بن عَميرة عن الأحنف بن قيس، ولا يحتمل تفرده لما في حاله من الجهالة، ولعدم سماعه من الأحنف.

وأدخل العقيلي عبد الله بن عَميرة في الضعفاء، وذكر كلام البخاري في عدم سماعه من الأحنف، ثم بين أن البخاري يعني به هذا الحديث محل الدراسة.

❖ وفيما يتعلق بمتن الحديث: تقدم في التخريج أنه اختُلف علىٰ سماك بن حرب في تقدير المسافة بين السماء والأرض، فرواه عن سماك: الوليد بن عبد الله بن أبي ثور، وعمرو بن أبي قيس، وإبراهيم بن طهمان، وقالوا: «**واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة**»، وقال شريك نحوه.

ورواه عنه: شعيب بن خالد وعمرو بن ثابت وقالا: «**خمسمئة سنة**»، وعمرو بن ثابت ضعيف، ولفظه مختصر كما تقدم، وتقدم أيضًا -في دراسة الاختلاف- أن الراويَ عن شعيبٍ ابنَ أخيه يحيىٰ بن العلاء متهمٌ بالوضع، وأن الوجه الذي يرويه منكر، وزاد في آخره: «**وليس يخفىٰ عليه شيء من**

(١) علل ابن المديني (ص٩٣)، شرح علل الترمذي (١/ ٨٣).

(٢) التاريخ الكبير «ت: الدباسي» (٦/ ١٩٧)، تحرير تقريب التهذيب (٣٥١٤).

أعمال بني آدم»، ويظهر أنه أخذ ألفاظ الحديث من حديث آخر، إما من حديث ابن مسعود السابق أو من غيره، فاللفظ الأول أصح ألفاظ الحديث.

والخلاصة: أن الحديث ضعيف، لاحتوائه علىٰ علل متعددة، منها: تفرد سماك بن حرب به وهو ممن لا يقبل تفرده، وفيه شيء من الاضطراب، ولجهالة عبد الله بن عَميرة، وللانقطاع بين عبد الله بن عَميرة والأحنف بن قيس، وأن أصح ألفاظ الحديث في تقدير المسافة ما جاء بلفظ: «واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة»، والله أعلم.

وتقدم أن المؤلف ﷺ أورد لفظَ الحديثِ وتقديرُ المسافة فيه: «خمسمئة سنة»، وعزاه لأبي داود، وسبق في التخريج أن أبا داود إنما أخرج اللفظ الآخر، وطرق اللفظين مختلفة كما تقدم، فالظاهر أن المؤلف اعتمد علىٰ مصدر وسيط في عزو الحديث.

❖ وورد في تقدير المسافة بين السماء والأرض أربعة أحاديث أخرىٰ:

الأول: ما رواه شيبان بن عبد الرحمن، والحكم بن عبد الملك، وسعيد بن بشير، وأبو جعفر الرازي -في رواية الدَّشْتَكي-، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بنحو حديث العباس، وفيه: «**مسيرة خمسمئة سنة**»، وليس فيه ذكر الأوعال، وفي آخره: «**والذي نفس محمد بيده لو أنكم دَلَّيْتُم بحبل إلىٰ الأرض السفلىٰ لهبط علىٰ الله، ثم قرأ**: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾»، واستغربه الترمذي، وذكر أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة[(١)].

ورواه سلمة بن الفضل، عن أبي جعفر الرازي، عن قتادة، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس، عن النبي ﷺ مقتصرًا علىٰ آخره: «**لو أنكم دَلَّيْتُم** ...»، وهو وهم، سلمة بن الفضل كثير الخطأ[(٢)]، وقد دخل له هذا الحديث في حديث العباس محل الدراسة.

(١) الترمذي (٣٢٩٨)، أحمد (٨٨٢٨)، مسند الشاميين (٢٦٦٥)، العظمة لأبي الشيخ (٢/ ٥٦٠-٥٦٤).
(٢) المعجم الأوسط (٤١٠٧)، تقريب التهذيب (٢٥١٨).

ورواه سعيد بن أبي عروبة، ومعمر، عن قتادة، عن النبي ﷺ مرسلًا[(١)]، وهذا أصح، سعيد بن أبي عروبة أوثق أصحاب قتادة ممن رووا هذا الحديث[(٢)].

وروىٰ أسد بن موسىٰ، سمع الربيع بن عبد الله البصري، سمع الحسن البصري، عن النبي ﷺ قال: «**مسيرة ما بين هذه الأرض إلىٰ سماء الدنيا خمسمئة عام، ومسيرة ما بين هذه السماء الدنيا إلىٰ السماء الثانية مسيرة خمسمئة عام، فكذلك إلىٰ السماء السابعة إلىٰ العرش كما بين سماءين**»[(٣)]، وإسناده صحيح إلىٰ الحسن، وهو مرسل أيضًا.

الثاني: ما رواه مُحَاضِر بن مُوَرِّع، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي نصر، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، بنحو حديث أبي هريرة السابق، وأبو نصر في تعيينه تردد، قال البزار بعدما أشار إلىٰ غرابة الحديث: «وأبو نصر هذا أحسبه حميد بن هلال، ولم يسمع من أبي ذر»، ورواه عن الأعمش: أبو معاوية، وحذف عمرو بن مرة من إسناده[(٤)]، ويظهر أن الأعمش دلسه.

وتقدم أن عمرو بن مرة من شيوخ الأعمش الصغار -فيما يظهر-، ولم يكن الأعمش يضبط عنهم كما قال ابن المديني، واستنكر هذا الحديث الذهبي وابن كثير وغيرهما[(٥)].

---

(١) تفسير عبد الرزاق (٣٢٤١)، تفسير الطبري (٢٢/ ٣٨٥، ٢٣/ ٨٠)، تفسير الثعلبي (٢٦/ ١٨-١٩).

(٢) ورواه عن ابن أبي عروبة: يزيد بن زريع، وروح بن عبادة، وسبق الكلام علىٰ تقديم ابن أبي عروبة في أصحاب قتادة، وعلىٰ صحة رواية يزيد بن زريع عن ابن أبي عروبة، في دراسة الأثر رقم (٧٤، ٧٥).

(٣) أصول السنة لابن أبي زَمَنِين (٣٥).

(٤) مسائل حرب «ت: فايز حابس» (٣/ ١١٠٩)، مسند البزار (٤٠٧٥)، العرش لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة (١٧)، العظمة لأبي الشيخ (٢/ ٥٥٧-٥٦٠)، الأسماء والصفات للبيهقي (٨٥٠).

(٥) تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٤٨)، العلو (١/ ٨٤١)، تفسير ابن كثير (١٣/ ٤٠٥)، سبق في الطريق الأول الحديث رقم (١٨).

الثالث: ما رواه عمرو بن الحارث، وابن لهيعة، عن دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٤]، **ارتفاعها كما بين السماء والأرض، وإن ما بين السماء والأرض لمسيرة خمسمئة سنة**»، وتقدم الكلام علىٰ ضعف دَرّاج، وأنه يروي بهذا الإسناد أحاديث مناكير(١)، وهذا منها.

الرابع: ما رواه دَرّاج أبو السمح أيضًا، عن عيسىٰ بن هلال الصدفي، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «**لو أن رصاصة مثل هذه** -وأشار إلىٰ مثل جمجمة- **أُرسلت من السماء إلىٰ الأرض، وهي مسيرة خمسمئة سنة، لبلغت الأرض قبل الليل** ...»، ودَرَّاج ضعيف كما سبق، قال ابن رجب: «غريب، وفي رفعه نظر»(٢).

❖ ومما جاء في هذا المعنىٰ موقوفًا: ما رواه نوح بن يزيد المؤدب، عن عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر، عن أبيه، عن ابن عباس ﷺ قال: «غِلَظ كل أرض خمسمئة عام، وبين كل أرض إلىٰ أرض خمسمئة عام، فذلك سبعة آلاف عام، وغِلَظ كل سماء خمسمئة عام، وبين السماء إلىٰ السماء خمسمئة عام، فذلك أربعة عشر ألف عام، وبين السماء السابعة وبين العرش مسيرة ستة وثلاثين ألف عام، فذلك قوله تعالىٰ: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]»، وهو ضعيف جدًا، عبد الوهاب بن مجاهد مجمع علىٰ تركه، ولم يسمع من أبيه(٣).

ورویٰ أبو الأحوص، عن أبي الحارث يحيىٰ بن عبد الله الجابر، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ قال: «﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ

---

(١) الترمذي (٢٥٤٠، ٣٢٩٤)، أحمد (١١٧١٩)، ابن حبان (٧٤٠٥)، والكلام علىٰ إسناد دَرّاج في الحديث رقم (٥).

(٢) الترمذي (٢٥٨٨)، مسند أحمد (٦٨٥٦)، مجموع رسائل ابن رجب (٤/ ٢٢٥).

(٣) تفسير ابن كثير (١٤/ ١٢٧)، تهذيب التهذيب (٢/ ٦٤٠).

إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ﴾ [السَّجْدَة: ٥]، من أيامكم هذه، ومسيرة ما بين السماء إلىٰ الأرض خمسمئة عام»، ويحيىٰ الجابر فيه ضعف، ولم أقف علىٰ سماع له من عكرمة[(١)].

وروىٰ عمر بن معروف، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد قال: «﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾، من منتهىٰ أمره من أسفل الأرضين، إلىٰ منتهىٰ أمره من فوق السموات مقدار خمسين ألف سنة، و﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السَّجْدَة: ٥]، يعني بذلك: نزول الأمر من السماء إلىٰ الأرض ومن الأرض إلىٰ السماء في يوم واحد، فذلك مقداره ألف سنة، لأن ما بين السماء إلىٰ الأرض مسيرة خمسمئة عام»[(٢)].

وصح عن قتادة وغيره أنه فسر آية السجدة ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ أنه مقدار المسير، خمسمئة سنة في النزول، وخمسمئة سنة في الصعود، وفسر الإمام أحمد الآية بذلك في «الرد علىٰ الجهمية والزنادقة»، ورجح الطبري هذا القول، وذكر أقوالًا أخرىٰ في تفسير الآية[(٣)].

وأما آية المعارج ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾، فصح عن قتادة أنه يفسر الآية بيوم القيامة، وهذا أصح التفاسير عن مجاهد أيضًا، وورد نحوه عن ابن عباس، وعكرمة، وغيرهم، والصحيح عن ابن عباس أنه توقف عن تفسير هذين اليومين، وصح عن سعيد بن المسيب التوقف أيضًا[(٤)].

وجاء تحديد المسافة بين السماء والأرض بنحو ما سبق عن كعب الأحبار من قوله، والأسانيد إليه ضعيفة[(٥)].

---

(١) تفسير الطبري (١٨/ ٥٩٣)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٦٨)، تقريب التهذيب (٧٦٣١).
(٢) تفسير الطبري (٢٣/ ٢٥١-٢٥٢)، تفسير ابن كثير (١٤/ ١٢٦-١٢٧).
(٣) الرد علىٰ الجهمية والزنادقة (ص٧٠)، تفسير الطبري (١٨/ ٥٩٢-٥٩٦).
(٤) تفسير عبد الرزاق (٢٢٩٨)، تفسير الطبري (٢٣/ ٢٥٢-٢٥٤).
(٥) تفسير الطبري (٢٠/ ٤٦٧)، تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٤٩٢)، العظمة لأبي الشيخ (٢/ ٧١٢-٧١٤).

وخلاصة هذه الأحاديث والآثار: أن الأحاديث والآثار الواردة في تحديد المسافة بين السماء والأرض فيها ضعف، وأصحها مرسل الحسن ومرسل قتادة، وما جاء في تفسير آية السجدة.

وأكثر الآثار علىٰ أن تحديد المسافة: «**خمسمئة عام**»، وهذا يخالف حديث العباس محل الدراسة في كون المسافة «**واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة**»، وجمع بينهما البيهقي وغيره بأن هذا يختلف باختلاف السير[1]، وفيه بعد، لأن الفائدة من التحديد في الحديث أن يكون تحديدًا تُعرف به المسافة، وهو السير المعتاد، وأما إذا كان تحديدًا مُبهمًا فلا يُستفاد منه -حينئذٍ- معرفةُ المسافة التي إنما سيقت بعض الأحاديث من أجل بيانها، والله أعلم.

والحمد لله، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

---

(١) الأسماء والصفات (٨٤٩).

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، أهل الثناء والمجد، أحقّ ما قال العبد، له الفضل والمنة والحمد.

وبعد: فقد أنعم الله ﷻ علي بإتمام هذا الكتاب، ونِعَمُ الله لا تحصىٰ، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده لا شريك له، فلا فضل إلا منه، ولا حمد إلا له، ولا حول ولا قوة إلا به، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله تعالىٰ وأتوب إليه.

وأختم البحث بنتائج وتوصيات:

❖ **فأما النتائج فمن أهمها:**

١- اعتمد المؤلف منهج الاختصار في سياقه للأحاديث من جهات متعددة، في إسناده ومتنه، وعزوه، والحكم عليه، وكل ذلك بسبب طبيعة وضع الكتاب، وأن المقصود به المشروع الإصلاحي.

٢- لم يقصد المؤلف إلىٰ ترتيب معين للأحاديث داخل الباب الواحد، وإنما جعل لكل باب ترتيبًا يخصّه.

٣- احتوىٰ الكتاب علىٰ (١٧٥) حديثًا وأثرًا، الأحاديث المرفوعة منها (١٢٨) حديثًا، منها (٦٣) حديثًا في الصحيحين أو في أحدهما.

والآثار: (٤٧) أثرًا، منها (٣) آثار موقوفة في صحيح البخاري، و(٤٤) أثرًا خارج الصحيحين، (٢٢) منها موقوفة، و(٢٢) مقطوعة.

٤- يحكم المؤلف علىٰ كثير من الأحاديث، إما بنقلٍ عن أحدٍ من العلماء، أو بحكم من المؤلف نفسه، وأكثرُ الأحكام في تصحيح الأحاديث، وفيه أحكام في تضعيفها، علىٰ ما هو مبين بالتفصيل في دراسة منهج المؤلف في الحكم علىٰ الحديث.

٥- اعتمد المؤلف في أكثر الكتاب علىٰ أحاديث الصحيحين، إذْ اقتصر في عشرين بابًا من أبواب الكتاب علىٰ أحاديث الصحيحين، ويجمع في كثير من الأبواب الباقية بين أحاديث الصحيحين وغيرها.

٦- تبين من خلال دراسة منهج المؤلف في ذكر الحديث الضعيف: أن المؤلف لم يقصد الاقتصار علىٰ الأحاديث الصحيحة، وإنما يذكرها ويذكر غيرها مما يرىٰ صلاحيته للاحتجاج.

٧- لا يلزم من ضعف الحديث عدم الاحتجاج به، بل عامة العلماء عندهم قدرٌ من الاحتجاج بالحديث الضعيف بضوابط وشروط معينة، ويُنظر لكل حديث نظرًا خاصًا به.

٨- اعتمد المؤلف كثيرًا علىٰ مصادر وسيطة مذكورة في دراسة منهج المؤلف، ومُبَيَّنٌ هناك أن المؤلف لا يقصد -ضرورةً- بالعزو لمصدرٍ معينٍ أنه أخذ الحديث من ذلك المصدر بعينه، علىٰ ما جرت بذلك عادة كثير من العلماء.

٩- تبين من خلال دراسة الأحاديث: أن عامة الأحاديث والآثار إما صحيحة وحسنة، أو ضعيفة صالحة للاحتجاج أو الاستشهاد علىٰ المسائل العامة -علىٰ ما هو مبين في منهج المؤلف في ذكر الحديث الضعيف-، وذُكِر بعد دراسة كثيرٍ من الأحاديثِ والآثارِ المضعَّفةِ الشواهدَ والأصولَ التي تدل علىٰ ما بوَّب عليه المؤلف.

❖ **ومن أهم التوصيات:**

١- العناية بأدلة كتاب التوحيد، وجمع الأحاديث والآثار التي تدل علىٰ أفراد المسائل المتعلقة بالكتاب.

٢- الاهتمام بتحرير دلالات الأحاديث الضعيفة، وبحث صلاحيتها للاحتجاج علىٰ مسائل الكتاب، وذلك بجمع شواهدها وقرائنها وما ورد في بابها مما يؤيدها أو يعارضها.

٣- بحث بعض المسائل التي أشرت في الدراسة إلىٰ أنها تحتاج إلىٰ جمع وتحرير، ومنها:

أ- الصور العلاجية وغيرها التي أطلق عليها السلف مسمىٰ «النُّشْرَة».

ب- الأحاديث والآثار الواردة فيمن لم يُعْطِ من سأل بالله.

ج- الأحاديث والآثار الواردة في السؤال بوجه الله.

د- الأحاديث والآثار الواردة في قبض السماوات والأرض، وتحرير ذلك هل يكون بيد واحدة أو بيدين.

هـ- الأحاديث والآثار الواردة في المسافة بين السماء والأرض.

وقد تتبعت بعضها، لكنها تحتاج إلىٰ بحوث خاصة مستوعبةٍ، تتتبع أطرافها وألفاظها وتُحَرِّر ذلك.

٤- مرّت أثناء الدراسة أحاديث تتضمن اختلافًا طويلًا في ألفاظها، فتحتاج إلىٰ دراسة تستوعب طرقها وألفاظها، ومنها علىٰ سبيل المثال:

أ- حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال: «كنت رِدْف النبي صلى الله عليه وسلم علىٰ حمار»، ورقمه (٢)، وفي ألفاظه اختلاف يحتاج إلىٰ تتبع وتحرير.

ب- حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «**من شهد أن لا إله إلا الله**» الحديث، ورقمه (٣)، وفي ألفاظه وقصة الحديث اختلاف يحتاج إلىٰ تتبع وتحرير.

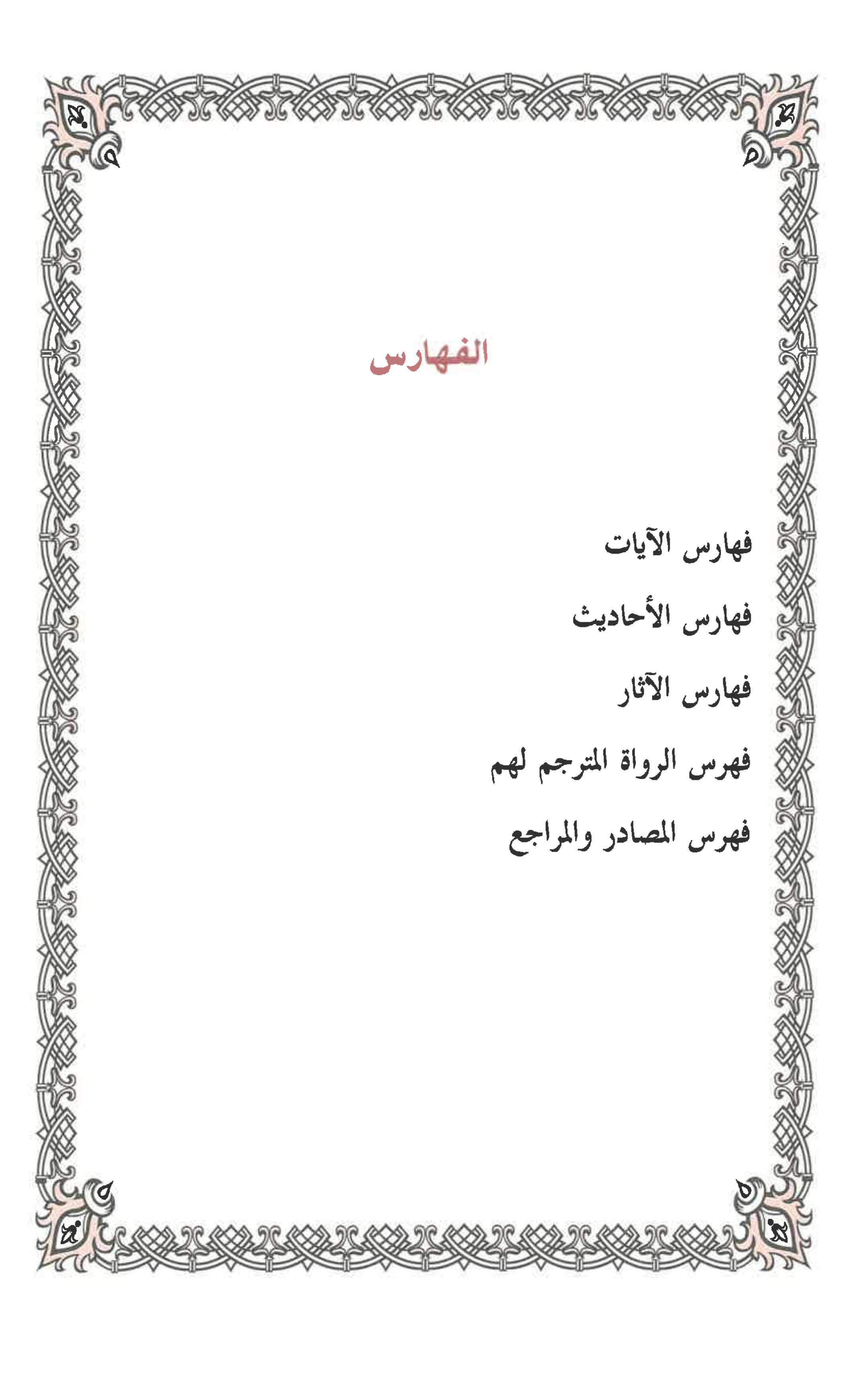
ج- حديث عائشة في التصاوير ورقمه (١٥٦)، فقد أُشير في الدراسة إلىٰ اختلاف وقع في ألفاظ هذا الحديث وقصته، وله طرق كثيرة تحتاج إلىٰ تتبع واستقصاء.

د- حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «جاء حَبر من الأحبار إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ...»، ورقمه (١٦٩)، وقد أُشير في الدراسة إلىٰ اختلافٍ وقع في ألفاظه، يحتاج إلىٰ تحرير.

وجميع هذه الاختلافات المشار إليها لا تؤثر علىٰ صحة الأحاديث، إنما يُراد تحرير ألفاظها الصحيحة من أجل الاستدلال ببعض حروفها وجملها.

والحمد لله، وصلىٰ الله وسلم علىٰ رسوله، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

تم بحمد الله



الفهارس

فهارس الآيات

فهارس الأحاديث

فهارس الآثار

فهرس الرواة المترجم لهم

فهرس المصادر والمراجع



فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (تبويب)	٢٢	٧٠٤
﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	١٠٢	٤٦٠
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ (تبويب)	١٦٥	٥٦٠
﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾	١٦٦	٥٧٠
﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥	٣١٠
﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾	٢١٧	٦٦٦
﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾	٢٥٥	١٠٠٣
سورة آل عمران		
﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ آمَنَّا بِهِ﴾	٧	٦٩١، ٦٩٣
﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾	٣١	٧٠٧
﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾	١٢٨	٢٢٥، ٢٢٧
﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾	١٧٣	٦٠٨
﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ (تبويب)	١٧٥	٥٧٤
سورة النساء		
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ (تبويب)	٦٠	٦٧٦، ٦٨١، ٦٨٦
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾	٦٥	٦٦٦

الآية	رقمها	الصفحة

سورة الأنعام

﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾	١٥١-١٥٣	٦٧

سورة المائدة

﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (تبويب)	٢٣	٦٠٨
﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾	٧٢	٦١٠

سورة الأنعام

﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾	٦٥	٨٧٨

سورة الأعراف

﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ (تبويب)	٩٩	٦٠٩، ٦١٠، ٦١٤
﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾	١٣٨	١٨٩
﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ (تبويب)	١٨٠	٨٣٣، ٨٣٥
﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ . . . ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ (تبويب)	١٨٩-١٩٠	٨١١، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٨، ٨٢٠، ٨٢٢، ٨٢٧
﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا﴾ (تبويب)	١٩١-١٩٢	٢٢٥

سورة التوبة

﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ﴾	٣٠	٧٣٢
﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا﴾	٣١	٦٦٧، ٦٧٤، ٦٧٥
﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾	٦٥-٦٦	٧٨٨-٧٩٠، ٧٩٧
﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾	١١١	٢٩٥
﴿مَا كَانَ لِلنَّبِىِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾	١١٣	٢٤٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة يوسف		
﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾	٨٧	٦١٠، ٦١٥
﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾	١٠٦	١٤٢، ٧٠٦، ٧٤٦
سورة الرعد		
﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِۚ﴾	٣٠	٦٩٤
سورة الحجر		
﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾	٥٦	٦١٥
سورة النحل		
﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ﴾	١٦	٥٤٤
﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾	٨٠-٨٣	٧٠٠
﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ (تبويب)	٨٣	٦٩٨، ٧٠٠، ٧٠١
سورة الإسراء		
﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَۖ﴾	١١٠	٦٩٦
سورة طه		
﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾	٦٩	٣٥٨
سورة النور		
﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	٦٣	٦٦٦
سورة الفرقان		
﴿فقد كَذَّب الكافرون فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾	٧٧	٩٩٩
سورة الشعراء		
﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾	٢١٤	٢٣١

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النمل		
﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾	٦٥	٤٦٠
سورة القصص		
﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ (تبويب)	٥٦	٢٤٥
﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِيٓ﴾	٧٨	٨٠١، ٨٠٣
سورة العنكبوت		
﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾	٦٥	٧٠٢
سورة السجدة		
﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	٥	١٠٢٨
سورة سبأ		
﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ﴾، وهي في مصحف ابن مسعود: (تبينت الإنس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين)	١٤	٥٤٥
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ (تبويب)	٢٣	٢٣٤، ٢٣٦
سورة الزمر		
﴿إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾	٤٩	٨٠٥
﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ (تبويب)	٦٧	٩٨٠، ٩٨٧، ٩٢٢، ٩٩٤، ١٠٠١
سورة فصلت		
﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾ (تبويب)	٥٠	٧٩٨
سورة الشورىٰ		
﴿وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ﴾	٣٧	٦١٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الزخرف		
﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾	٦٧	٥٦٤
سورة النجم		
﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾	١٩	٢٩٨، ٣٠٠
سورة الواقعة		
﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾	٣٤	١٠٢٨
﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ حتى ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾	٧٥-٨٢	٥٥٩
سورة الحديد		
﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾	٣	١٠٢٦
سورة المجادلة		
﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾	٢٢	٥٦٤
سورة التغابن		
﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾	١١	٦٢٧، ٦٣٠
سورة المعارج		
﴿فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	٤	١٠٢٨، ١٠٢٩
سورة نوح		
﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾	٢٣	٢٤٧
سورة الشمس		
﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾	٧-٨	٩٣١





فهرس الأحاديث(١)

الحديث	الراوي	الصفحة
أتىٰ رسولَ الله ﷺ أعرابي، فقال: يا رسول الله . . .	جبير بن مطعم	٩٦٢
أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب = أنه سمع النبيَّ ﷺ	-	٦٦٧
أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله . . .	معاوية بن حيدة	٨٧٩
اثنتان في الناس هما بهم كُفرٌ: . . .	أبو هريرة	٦٣١
اجتنبوا السبع الموبقات . . .	أبو هريرة	٣٥٥
احرص علىٰ ما ينفعك . . .	أبو هريرة	٨٨٢
آخر ما تكلم به النبي ﷺ: أن أخرجوا يهود الحجاز . . .	أبو عبيدة بن الجراح	٢٨٥
أَخْنَعُ اسم عند الله . . .	أبو هريرة	٧٧٨
إذا أحب الله قومًا ابتلاهم	أنس	٦٤٥
إذا أخذتم الساحر فاقتلوه، ثم قرأ: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾	جندب	٣٥٨
إذا أراد اللهُ ﷻ أن يُوحيَ بالأمر: تكلَّمَ بالوحي . . .	النواس بن سمعان	٢٣٦
إذا أراد اللهُ بعبده الخيرَ عجّل له العقوبة في الدنيا . . .	أنس	٦٣٤
إذا قضىٰ اللهُ الأمرَ في السماء . . .	أبو هريرة	٢٣٤
أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: . . .	أبو مالك الأشعري	٥٥٤
استعتبوا الخيل فإنها تعتب	أبو أمامة	٨٣٨
أشد الناس عذابًا يوم القيامة الذين يُضاهون بخلق الله	عائشة	٩٣٤
أُعطيتُ خَمسًا لم يُعطَهن أحدٌ من الأنبياء قبلي . . .	جابر	٢٧٤
أفضلُ الأعمال: الحب في الله، والبغض في الله	أبو ذر	٥٦٨
ألا أبعثك علىٰ ما بعثني عليه رسول الله ﷺ . . .	علي بن أبي طالب	٩٤١

(١) ميّزت بالخط العريض أحاديثَ كتاب التوحيد وآثارَه.

ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي . . .	أبو سعيد الخدري	٦٤٩
ألا أُنبئُكُم ما العَضهُ؟ هي النميمة القَالَةُ بين الناس	ابن مسعود	٤١٧
إن أخوفَ ما أخاف عليكم الشرك الأصغر . . .	محمود بن لبيد	١٠٦
إن أشد الناس عذابًا عند الله يوم القيامة المصورون	ابن مسعود	٩٣٧
إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة . . .	ابن عمر	٩٣٧
أن أعرابيًا أتىٰ النبي ﷺ فسأله، فقرأ عليه رسول الله ﷺ:		
﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۢ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا﴾ . . . (مرسل)	مجاهد	٧٠٠
إن الرُّقىٰ، وَالتمائم، وَالتِّوَلة شرك	ابن مسعود	١٤٩
إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله . . .	أبو هريرة	٩٦١
إن العِيَافة، والطَّرْق، والطِّيَرة من الجبت	قبيصة بن مخارق	٣٨٧
إن الله ﷻ إذا أراد بعبد خيرًا عجل له عقوبة ذنبه . . .	أبو تميمة الهُجَيمي	٦٤٠
إن الله إذا أحب قومًا ابتلاهم (مرسل)	الحسن البصري	٦٤٥
إن الله أوحىٰ إلىٰ نبي من أنبياء بني إسرائيل: . . . (حديث طويل)،		
وفيه: ليس مني من تَطَيّر أو تُطُيّر له . . .	علي بن أبي طالب	٤٧٢
إن اللهَ زَوَىٰ لي الأرضَ، فرأيتُ مشارقها ومغاربها . . .	ثوبان	٣٣٧
إن الله هو الحَكَم = أنه لما وفد إلىٰ رسول الله ﷺ	-	٧٨١
أن النبي ﷺ أبصر علىٰ عضد رجل حلقة . . .	عمران بن حصين	١٢٧
أن أم سلمة ذَكَرَت لرسول الله ﷺ كنيسةً . . .	عائشة	٢٦٩
إن أول الناس يُقضَىٰ يوم القيامة عليه: . . .	أبو هريرة	٦٥٣
إن أول ما خلق الله القلمَ . . .	عبادة	٨٩٩
إن أول ما خلق الله القلمَ . . .	ابن عباس	٩١٨
إن بين يدي الساعة لأيامًا ينزل فيها الجهل . . .	ابن مسعود، وأبو موسىٰ الأشعري	٢٨١
إن ثلاثةً من بني إسرائيل: أبرص، وأقرع، وأعمىٰ . . .	أبو هريرة	٨٠٨
أن رجلًا أتىٰ النبي ﷺ فكلمه في بعض الأمر . . .	ابن عباس	٧٥٧
أن رجلًا قال: والله لا يغفر الله لفلان . . .	جندب بن عبد الله	٩٥٦
أن رجلًا لقي امرأة كانت بغيًا في الجاهلية . . . (مرسل)	الحسن البصري	٦٣٨
أن رجلين ترافعا إلىٰ النبي ﷺ، فقضىٰ بينهما، فلم يرضَ أحدهما بقضاء النبي ﷺ،		
فذهبا إلىٰ عمر رضي الله عنه، . . . (مراسيل)	مكحول، وأبو الأسود، وضمرة بن حبيب	٦٨٥

إن رجلين من مزينة أتيا رسول الله ﷺ . . .	عمران بن حصين	٩٣٠
أن رسول الله ﷺ سئل عن الكبائر؟ . . .	ابن عباس	٦٠٩
أن رسول الله ﷺ عاد رجلًا من المسلمين قد صار مثل الفَرْخ . . .	أنس	٦٤١
أن رسول الله ﷺ كان يومًا في الحجر يدعو يقول: يا رحمان . . .	ابن عباس	٦٩٦
أن رسول الله ﷺ لما خرج إلىٰ حُنَين مَرّ بشجرة للمشركين يقال لها: ذاتُ أَنْوَاط . . .	أبو واقد الليثي	١٨٩
إن عظَم الجزاء مع عظَم البلاء . . .	أنس	٦٤٣
أن عمر كان يحلف بأبيه، فقال النبي ﷺ: إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم . . .	ابن عمر	٧٢٢، ٧٤٨
أن لا يَبقَين في رَقَبَة بَعير قلَادَةٌ من وَتَر . . .	أبو بشير الأنصاري	١٤٧
إن من البيان سحرًا	عمار بن ياسر	٤١٨
إن من البيان لسحرًا	عبد الله بن عمر	٤١٨، ٧٩٣
إن من الشعر حكمة وإن من البيان سحرًا	ابن مسعود	٢٨٠
إن من شرار الناس مَن تُدركه الساعةُ وهم أحياء . . .	ابن مسعود	٢٧٦
إن من ضَعْف اليقين أن تُرضي الناسَ بسَخَط الله . . .	أبو سعيد الخدري	٥٧٤
أن ناسًا قالوا لرسول الله ﷺ: يا خيرنا وابن خيرنا . . .	أنس	٩٧٥
أن يهوديًا أتىٰ النبي ﷺ، فقال: إنكم تشركون . . .	قُتَيلة بنت صيفي	٧٥٦، ٧٣٥
انطلقتُ في وفد بني عامر إلىٰ رسول الله ﷺ . . .	عبد الله بن الشِّخِّير	٩٧٠
إنك ستأتي قومًا من أهل الكتاب . . .	ابن عباس	١٢١
إنما الطيرة ما أمضاك . . . = خرجت مع رسول الله ﷺ	-	٥٣٧
إنما الطيرة ما ردك أو أمضاك	أبو أمامة	٥٤٢
أنه رأىٰ رجلًا خارجًا من المسجد بعد الأذان فقال: أمَّا هذا فقد عصىٰ أبا القاسم ﷺ (من كلام أبي هريرة)	أبو هريرة	٤٥٩
أنه سمع النبيَّ ﷺ يقرأ هذه الآية: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ . . .	عدي بن حاتم	٦٦٧
أنه سمع رسولَ الله ﷺ إذا رفع رأسَه من الركوع من الركعة الآخرة من الفجر يقول: اللهُم العَن فُلَانًا . . .	ابن عمر	٢٢٧

أنه لما وَفَدَ إلىٰ رسول الله ﷺ مع قومه سمعهم يَكْنُونَه بأبي الحكم، فدعاه رسول الله ﷺ، . . .	أبو شريح هانئ بن يزيد الحارثي	٧٨١
إنه ليس من عبد إلا ستدخل قلبه طِيَرة، فإذا أحس ذلك فليقل: أنا عبد الله، ما شاء الله . . . (مرسل)	عبد الرحمن بن سابط الجُمَحي	٥١٦
إنها من عمل الشيطان (في النُّشْرَة)	أنس	٤٨٣
إنها من عمل الشيطان (في النُّشْرَة) مرسل	الحسن البصري	٤٨٣
إني أَبرَأُ إلىٰ الله أن يكون لي منكم خليلٌ . . .	جندب بن عبد الله	٢٧٣
أوثق عرىٰ الإيمان: الحب في الله والبغض في الله	البراء بن عازب	٥٦٧
إياكم والغُلُو في الدين = هات اِلقُط لي	-	٢٥٦
الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته . . .	عمر بن الخطاب	٨٩٦
أيها الناس، اتقوا هذا الشرك، فإنه أخفىٰ . . .	أبو موسىٰ الأشعري	٧٠٦
بينما نبي الله ﷺ جالس وأصحابه إذ أتىٰ عليهم سحاب	أبو هريرة	١٠٢٦
تحاجَّت الجنة والنار . . .	أبو هريرة	٦٩٠ حاشية
تحملت حمالةً فأتيتُ النبي ﷺ أسأله . . .	قبيصة بن مخارق	٤٠٢
تشقيق الكلام من الشيطان	ابن عمر	٧٩٣
تَعس عبد الدينار، وعبد الدرهم . . .	أبو هريرة	٦٥٥
تَمَتَّعَ النبيُّ ﷺ	ابن عباس	٦٥٨
ثلاث لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم . . .	أبو هريرة	٩٤٧
ثلاثٌ من كُنّ فيه وَجَدَ حلاوةَ الإيمان: . . .	أنس	٥٦١
ثلاثة لا يدخلون الجنة: مُدمِنُ خمر، وقاطعُ رحم . . .	أبو موسىٰ الأشعري	٥٥٠
ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكيهم . . .	سلمان	٩٤٥
ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكيهم . . .	أبو هريرة	٩٤٨
ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم . . .	أبو ذر	٩٤٧
ثلاثة يحبهم الله ﷻ، وثلاثة يبغضهم الله ﷻ . . .	أبو ذر	٨٦٦
جاء أعرابي = أتىٰ رسولَ الله ﷺ أعرابي	-	-
جاء حَبر من الأحبار إلىٰ رسول الله ﷺ . . .	ابن مسعود	٩٨٠
جاء رجل إلىٰ النبي ﷺ كان عليه نَذرٌ أن يَنحَر علىٰ بوانة . . . (مرسل)	عمرو بن شعيب	٢٠٨

جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلىٰ النبي ﷺ وائل بن حُجْر ٧٥٤
جاء يهودي إلىٰ النبي ﷺ، فقال: نِعْم الأمة أمتك لولا أنهم يعدلون . . .
ابن مسعود ٧٤٥
الجنة أقرب إلىٰ أحدكم من شِرَاك نعله، والنار مثل ذلك ابن مسعود ٢٠١
جندبٌ، وما جندب، يضرب ضربةً يفرق بها بين الحق والباطل (مراسيل) ٣٧٤
حد الساحر ضَربُهُ بالسيف جندب ٣٥٦
حسبنا الله ونعم الوكيل . . . وقالها محمد ﷺ حين قالوا:
﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾ ابن عباس ٦٠٨
الحَلِف مُنَفِّقَةٌ للسلعة، مُمَحِقةٌ للبركة أبو هريرة ٩٤٣
حيثما كنتم فصلوا علي فإن صلاتكم تبلغني الحسن بن علي بن أبي طالب ٣٣٣
خرجت مع رسول الله ﷺ يومًا فبَرِحَ ظبيٌ . . . الفضل بن العباس ٥٣٧
خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم . . . ابن مسعود ٩٥١
خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم . . . عمران ٩٤٩
دخل النبي ﷺ مسجد قباء ليصلي فيه . . . صهيب ٧٩٣
دخلت علىٰ رسول الله ﷺ وهو يوعك . . . ابن مسعود ٦٤٦
ذاك شيء يجدونه في صدورهم، فلا يصدنهم (في التطير) معاوية بن الحكم ٥٤٢
ذُكِرَت الطِّيَرة عند النبي ﷺ فقال: أحسنها الفأل . . . عروة بن عامر ٥١٠
ذُكرت الطِّيَرة عند رسول الله ﷺ فقال: من أصابه من ذلك شيء ولا بد . . .
بريدة بن الحصيب ٥٣٦
رأىٰ رسول الله ﷺ علىٰ بعض أصحابه خاتمًا من نحاس،
فقال: ما هذا الخاتم؟ . . . أبو أمامة ١٣٣
رأىٰ رسول الله ﷺ علىٰ بعض أصحابه خاتمًا من نحاس،
فقال: ما هذا الخاتم؟ . . . ثوبان ١٣٢
رأىٰ عيسىٰ بن مريم عليه السلام رجلًا يسرق . . . أبو هريرة ٧٥٥
رأيت النبي ﷺ يُصلي محلولًا أزراره ابن عمر ٧٩٣
رأيت رسول الله ﷺ رمىٰ جمرة العقبة من بطن الوادي يوم النحر، ثم انصرف
وتبعته امرأة من خثعم، ومعها صبي لها، به بلاء لا يتكلم أم جندب ٤٨٦

رأيت رسولَ الله ﷺ بمكة، وهو علىٰ ناقته . . .	ميمونة بنت كَرْدَم	٢٠٩
رأيتُ كأني أتيتُ علىٰ نفر من اليهود، قلتُ: إنكم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: عزير ابن الله . . . (القائل الطفيل) فذكر قصة مجيئه للنبي ﷺ	الطفيل بن عبد الله بن سَخْبَرة	٧٦٤
الريح من رَوْح الله، تأتي بالرحمة، وتأتي بالعذاب . . .	أبو هريرة	٨٩٤
سُحِر النبيُّ ﷺ . . .	عائشة	حاشية ٤٩٠
سئل رسول الله ﷺ عن النُّشْرَة فقال: . . .	جابر	٤٧٩
شُج النبيُّ ﷺ يومَ أحد وكُسرت رَبَاعيَتُه . . .	أنس	٢٢٥
شر الناس الذي يسأل بالله ولا يُعطي به	ابن عباس	٨٦٦
الشرك أخفىٰ في أمتي من دبيب النمل . . .	ابن عباس	٧٠٥
الشرك أخفىٰ من دبيب النمل . . .	عائشة	٧٠٧
الشرك أخفىٰ من دبيب النمل . . .	أبو بكر	٧٠٦
صلوا في بيوتكم، لا تتخذوها قبورًا . . .	الحسن بن علي بن أبي طالب	٣٣٣
صلىٰ لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية . . .	زيد بن خالد الجهني	٥٥٧
الطِّيَرة شرك، الطِّيَرة شرك . . .	ابن مسعود	٥١٧
عُرِضت عليّ الأمم، فرأيت النبي ومعه الرهيط . . .	ابن عباس	٩٨
فأستأذن علىٰ ربي، فيُؤذَن لي، ويُلهمُني مَحَامدَ . . .	أنس	٢٤٢
فتُبرئكم يهودُ في أيمان خمسين منهم (حديث القسامة)	سهل بن أبي حثمة	٧٥٤
قال أبو بكر: قوموا نَستَغيث برسول الله ﷺ . . .	عبادة بن الصامت	٢٢٠
قال الله سبحانه وتعالىٰ: أنا أَغنَىٰ الشركاء عن الشرك . . .	أبو هريرة	٦٤٨
قال الله ﷻ: يؤذيني ابنُ آدم، يَسب الدهر . . .	أبو هريرة	٧٧٦
قال الله تعالىٰ: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي . . .	أبو هريرة	٩٣٢
قال بعضهم: لقد صدق نوء كذا = مُطر الناس	–	٥٥٩
قال رجل في غزوة تبوك: ما رأينا مثل قُرائنا هؤلاء . . .	(عدة أحاديث)	٧٨٨
قال رجل: والله لا يغفر الله لفلان = أن رجلًا قال	–	٩٥٦
قال موسىٰ: يا رب، علّمني شيئًا أذكرك به . . .	أبو سعيد الخدري	٨٥
قال الله ﷻ: يا ابن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني . . .	أنس	٩٢

قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله ﷻ: ...	أبو هريرة	٢٣١
قدم رسول الله ﷺ من سفر = أشد الناس عذابًا	-	-
قولوا بقولكم، ولا يَسْتَجْرِينّكم الشيطان،		
فإن تشقيق الكلام من الشيطان (مرسل)	محمد بن يحيىٰ بن حَبان	٩٧٨
كان أبو بردة الأسلمي كاهنًا يقضي بين اليهود، فتنافر إليه ناس		
ممن أسلم من اليهود، فأنزل الله تعالىٰ: ...	ابن عباس	٦٨٦
كان إذا دخل المسجد قال: أعوذ بالله العظيم ...	عبد الله بن عمرو	٨٧٨
كان النبي ﷺ إذا عصفت الريح قال: ...	عائشة	٨٩٥
كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة،		
فدعا اليهودي المنافقَ إلىٰ النبي ﷺ ... (مرسل)	الشعبي	٦٨١
كان رجلان في بني إسرائيل متواخيين ...	أبو هريرة	٩٥٧
كان رسول الله ﷺ يكره عشر خلال: -فذكرها وذكر منها-:		
والرقىٰ إلا بالمعوذات، وعَقد التمائم	ابن مسعود	١٦٥
كان رسول الله ﷺ إذا أَمّرَ أميرًا علىٰ جيش ...	بريدة	٩٥٣
كانت امرأة أسرها العدو ...، فقال ﷺ: بئسما جَزَيتيها،		
لا نذرَ لابن آدم فيما لا يملك ...	عمران بن حصين	٢٠٥، ٢١٦
كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ...	أبو هريرة	٤٣٣
كثف الأرض مسيرة خمس مئة عام ...	أبو ذر	١٠٢٧
كل مصور في النار = من صور صورة	-	-
كن في الدنيا كأنك غريب ...	ابن عمر	٥٦٣، ٥٦٥
كنا إذا كنا مع النبي ﷺ في الصلاة قلنا: السلامُ ...	ابن مسعود	٨٤٠
كنا نتناوب رسول الله ﷺ = ألا أخبركم بما هو أخوف	-	-
كنا نعد الشرك الأصغر علىٰ عهد رسول الله ﷺ الرياء	شداد بن أوس	١١٦، ٦٥٣
كنت رِدْف النبي ﷺ علىٰ حمار يقال له عُفَير ...	معاذ بن جبل	٧٢
كنت في البطحاء في عصابة فيهم رسول الله ﷺ ...	العباس	١٠١٩
كنت مسافرًا، فأتيت النبي ﷺ وأنا صائم ...	عبد الله بن الشِّخِّير	٩٧٤
لا تأتوا النساء في أدبارهن	أبو هريرة	٤٣٧

لا تتخذوا بيتي عيدًا . . . (مرسل)	الحسن بن الحسن	٣٣١
لا تتخذوا قبري عيدًا . . .	أبو هريرة	٢٩٧
لا تتخذوا قبري عيدًا، ولا بيوتكم قبورًا . . .	علي بن أبي طالب	٣٢٤
لا تجعل قبري وثنًا . . .	عمر بن الخطاب	٢٩٥
لا تجعلوا بيوتكم قبورًا، ولا تجعلوا قبري عيدًا . . .	أبو هريرة	٣١٨
لا تحلفوا بآبائكم، من حَلَف بالله فليَصْدُق . . .	ابن عمر	٧٤٧
لا ترضِيَنّ أحدًا بسخط الله . . .	ابن مسعود	٥٧٧
لا تسبوا الريح . . .	أبي بن كعب	٨٨٦
لا تُسَموا أبناءكم وإخوانكم: الحَكَمَ ولا أبا الحَكَم . . .	أبو سعيد الخدري	٧٨٦
لا تُطرُوني، كما أَطْرَت النصارىٰ ابنَ مريم . . .	عمر بن الخطاب	٢٥٤
لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان . . .	حذيفة	٧٣٣
لا تقوم الساعةُ إلا علىٰ شرار الناس	ابن مسعود	٢٨٣
لا طائر إلا طائرك	أبو هريرة	٥٣٥
لا عدوىٰ، ولا صَفَر، ولا غُول	جابر	٥٠٧
لا عدوىٰ، ولا طِيَرة، ولا هامَةَ، ولا صَفَرَ	أبو هريرة	٥٠٥
لا عدوىٰ، ولا طِيَرة، ويعجبني الفأل . . .	أنس	٥٠٩
لا نذرَ في معصية، وكفّارتُه كفّارةُ يمين	عائشة	٢١٦
لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة	جابر	٨٦٨
لا يقل أحدكم: أَطعم ربك . . .	أبو هريرة	٨٤٧
لا يقولن أحدُكم: اللهم اغفر لي إن شئت . . .	أبو هريرة	٨٤٥
لا يُورِدَنّ مُمرِضٌ علىٰ مُصِحّ	أبو هريرة	٥٠٨
لا يؤمن أحدُكم حتىٰ أكونَ أحب إليه . . .	أنس	٥٦٠
لا يؤمن أحدُكم حتىٰ يكون هواه تَبَعًا لما جئتُ به	عبد الله بن عمرو	٦٧٦
لأُعطينّ هذه الراية غدًا رجلًا يفتح الله علىٰ يديه . . .	سهل بن سعد	١٢٤
لتَتّبِعُنّ سَنَنَ مَن كان قَبلكم . . .	أبو سعيد الخدري	٣٣٥
لعن اللهُ من لعن والدَه، ولعن الله من ذبح لغير الله . . .	علي بن أبي طالب	١٩٣
لَعَنَ رسولُ الله ﷺ زائرات القبور . . .	ابن عباس	٣٠٢

لُعن زوّارات القبور (مرسل)	عكرمة	٣١٧
لقد ظننتُ يا أبا هريرة ألّا يسألَني عن هذا الحديث أحدٌ أول منك . . . أسعد الناس بشفاعتي . . .	أبو هريرة	٢٤٤
لما بعثني رسول الله ﷺ إلىٰ اليمن . . .	علي بن أبي طالب	٨٧٤
لما حضرتْ أبا طالب الوفاةُ، جاءَه رسولُ الله ﷺ . . .	المسيب بن حزن	٢٤٥
لما حملت حواء طاف بها إبليس . . .	سمرة بن جندب	٨٢١
لما سمعت قريشٌ رسولَ الله ﷺ يذكر الرحمنَ أنكروا ذلك فأنزل الله ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾	(عدة أحاديث)	٦٩٤
لما قفل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك . . . (مرسل)	أبو وَجزة السعدي	٩٦٨
لما نَزَلَ برسول الله ﷺ طَفِقَ يطرَحُ خَميصةً له علىٰ وجهه . . .	عائشة، وعبد الله بن عباس	٢٧١
لما نزلت هذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ﴾	جابر	٨٧٨
اللهم إني أعوذ بك أن يُتخذ قبري وثنًا، ومنبري عيدًا (مرسل)	سعيد بن أبي سعيد مولىٰ المهري	٢٩٦
اللهم لا تجعل قبري وثنًا يُعبَد . . . (مرسل)	عطاء بن يسار	٢٨٧
اللهم لا تجعل قبري وثنًا . . .	أبو هريرة	٢٩٤
لو أن اللهَ عذبَ أهل سماواته وأهل أرضه . . .	زيد بن ثابت	٩٢٠
لو أن رصاصة مثل هذه . . .	عبد الله بن عمرو	١٠٢٨
لو أنكم دليتم بحبل إلىٰ الأرض السفلىٰ . . .	العباس	١٠٢٦
لو أُهدي إليّ كُراع لقبلت . . .	ابن عمر	٨٥٨
ليس منا من تَسَحّر أو تُسُحّر له . . .	ابن عباس	٤٦٨
ليس منا من تَطَيّر أو تُطُيّر له . . .	عمران	٤٦٢
ليس منا من ضرب الخُدودَ . . .	ابن مسعود	٦٣٢
ليس منا من لم يَتَغَنَّ بالقرآن	ابن عباس	٤٠٧
ليس منا من لم يَتَغَنَّ بالقرآن	سعد بن أبي وقاص	٤٠٧
ليسوا بشيء (في الكهّان)	عائشة	٤٦٠
ما السماوات السبع في الكرسي . . . (مرسل)	زيد بن أسلم	١٠٠٣

ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد . . .	أبو ذر	١٠٠٣
مسيرة ما بين هذه الأرض إلىٰ سماء الدنيا . . . (مرسل)	الحسن البصري	١٠٢٧
مُطر الناس علىٰ عهد النبي ﷺ . . .	ابن عباس	٥٥٩
مفتاح الصلاة الوضوء، ومفتاح الجنة الصلاة	جابر	٨٧٣
ملعون من سأل بوجه الله . . .	أبو موسىٰ الأشعري	٨٧٧
ملعون من سأل بوجه الله . . . (مرسل)	أبو عبيد مولىٰ رفاعة	٨٧٧
من أتىٰ عَرّافًا فسأله عن شيء، لم تقبل له صلاةٌ . . .	بعض أزواج النبي ﷺ	٤٢٠
من أتىٰ كاهنًا فصدقه بما يقول فقد كفر . . .	أبو هريرة	٤٢٥
من أحب في الله، وأبغض في الله . . .	أبو هريرة	٥٦٧
من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سأل بالله فأعطوه . . .	ابن عمر	٨٥٢
من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سأل بوجه الله فأعطوه	بريدة	٨٦٦
من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سألكم بوجه الله فأعطوه	ابن عباس	٨٦٥
من اقتَبَسَ علمًا من النجوم . . .	ابن عباس	٤٠٤
من التمس رضا الله بسَخَط الناس . . .	عائشة	٥٧٩
من تَعلّق تميمةً فلا أتمّ اللهُ له . . .	عقبة بن عامر	١٣٤
مَن تَعلّق شيئًا وُكلَ إليه	عبد الله بن عُكَيم	١٦٧
من حلف بغير الله -فقال فيه قولًا شديدًا-	ابن عمر	٧٢٣
من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك	ابن عمر	٧٠٩
مَن حَلَفَ بملّةٍ سوىٰ ملة الإسلام كاذبًا . . .	ثابت بن الضحاك	٢٠٥
من رّدتْه الطِّيَرة من حاجة فقد أشرك . . .	عبد الله بن عمرو	٥٢٦
من سألكم بالله فأعطوه، وإن شئتم فدعوه	معاذ بن جبل	٨٦٦
من سَحر أو سُحر له حَرّم اللهُ عليه الرفيق الأعلىٰ وفي الجنة سعة . . .	المسور بن عبد الله الوَعلاني	٤٧٢
من سمّع سمّع اللهُ به، ومن يرائي يرائي اللهُ به	جندب بن عبد الله	٦٥٣
من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . . .	عبادة بن الصامت	٧٨
من صلىٰ وهو يرائي فقد أشرك . . .	شداد بن أوس	١١٧
من صور صورة في الدنيا كُلِّف يوم القيامة . . .	ابن عباس	٩٣٨

مَن عَقَدَ عُقدةً ثم نَفَثَ فيها فقد سَحَرَ . . .	أبو هريرة	٤١١
من علّق التمائم وعَقَد الرُّقَىٰ . . . (مرسل)	عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ	١٦٨، ١٧٠
من قال لأخيه: لا يغفر الله لك . . .	أبو هريرة	٩٦٠
من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله . . .	طارق بن أشيم	١٢٦
من لقي الله لا يشرك به شيئًا دخل الجنة . . .	جابر	١١٩
من لم يأت الدعوة فقد عصىٰ الله ورسوله ﷺ	أبو هريرة	٤٥٩
من مات وهو يدعو من دون الله ندًا دخل النار	ابن مسعود	١١٨
مَن نَذَرَ أن يُطيعَ اللهَ فَلْيُطِعْه . . .	عائشة	٢١٥
من نزع يدًا من طاعة . . .	ابن عمر	٧٩٣
مَن نَزَلَ مَنزلًا ثم قال: أعوذ بكلمات الله التامات . . .	خولة بنت حكيم	٢١٧
من يُرد الله به خيرًا يُصب منه	أبو هريرة	٦٤٦
المؤمن القوي خيرٌ = احرص علىٰ ما ينفعك	-	٨٨٢
نَذَرَ رجلٌ علىٰ عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلًا ببُوَانَة . . .	ثابت بن الضحاك	٢٠٢
نزلت في رجلين اختصما، فقال أحدهما: نترافع إلىٰ النبي ﷺ . . . (في قوله تعالىٰ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾)	ابن عباس	٦٨٤
نهىٰ رسول الله ﷺ عن الدُّبّاء . . .	عائشة	٨٧٤
هات، اِلْقُط لي، فلَقَطتُ له حَصَيَات . . .	ابن عباس(١)	٢٥٦
هل تدرون كم بين السماء والأرض = كنت في البطحاء	-	-
هَلَكَ المُتنطِّعون	ابن مسعود	٢٦٨
وَفَدَ أبي في وَفْدِ بني عامر علىٰ رسول الله ﷺ . . . (مرسل)	أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير	٩٧٣
﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ ارتفاعها كما بين السماء والأرض . . .	أبو سعيد الخدري	١٠٢٨
يا رسول الله، أي الناس أشد بلاءً؟ قال: الأنبياء، . . .	سعد بن أبي وقاص	٦٤٦

(١) بُيّن في الدراسة أن الابن هنا مبهم، وليس علمًا علىٰ عبد الله بن عباس، وهو متردد بين ثلاثة أبناء للعباس: الفضل، وعبد الله، وعبيد الله.

يا رسول الله، دُلَني علىٰ عمل يُدخلني الجنة فقال ﷺ:

إن من موجبات المغفرة . . .	أبو شريح هانئ بن يزيد الحارثي	٧٨٦
يا رسول الله قد أنكرت بصري . . .	عتبان بن مالك	٨١
يا رويفع، لعل الحياة ستطول بك بعدي . . .	رويفع	١٧٢
يا نعايا العرب، إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء . . .	عبد الله بن زيد	١١٥
يطوي الله ﷻ السماوات يوم القيامة . . .	ابن عمر	٩٨٥
يقبض الله الأرض يوم القيامة . . .	أبو هريرة	٩٩٣
يقول الله تعالىٰ: ابن آدم، إنك ما دعوتني ورجوتني . . .	أبو ذر	٩٦-٩٧



فهرس الآثار

الأثر	صاحب الأثر	الصفحة
أتيت أبي بن كعب فقلتُ: في نفسي شيء من القدر . . .	ابن الديلمي	٩٢٠
أَحِبَّ لله، وأَبغِض لله، وعادِ في الله، ووال في الله . . .	ابن عباس	٥٦٣
أخذت الناسَ ريحٌ بطريق مكة، وعمر بن الخطاب حاج . . .	أبو هريرة	٨٩٤
إذا أنا مت فلا تضربوا علىٰ قبري فسطاطًا	أبو هريرة	٣٢٣
أُراهم سيهلكون = يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء	–	–
الأرض والسماوات كلها بيمينه	ابن عباس	١٠٠١
أشفَقَا ألّا يكون إنسانًا (في قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا﴾)	مجاهد	٨٢٩
أفضلُ الأعمال: الحب في الله، والبغض في الله	مجاهد	٥٦٨
أكبر الكبائر: الإشراك بالله، والأمن من مكر الله . . .	ابن مسعود	٦١٦
أكبر الكبائر: الشرك بالله، والقنوط من رحمة الله . . .	سفيان بن عيينة	٦١٥
إلحاد الملحدين: أن دعوا اللاتَ والعُزىٰ = سَمَّوا اللاتَ	–	–
إن أحدكم ليشرك حتىٰ يشرك بكلبه . . .	ابن عباس	٧٠٦
أن اقتلوا كل ساحر وساحرة	عمر بن الخطاب	٣٧٥
إن آل عبد الله لأغنياء عن الشرك	ابن مسعود	١٥٠، ١٥٩
إن السلام اسم من أسماء الله، وَضَعَه اللهُ في الأرض . . .	ابن مسعود	٨٤٤
إن الكرسي الذي وسع السماوات والأرض لموضع القدمين . . .	ابن عباس	١٠٠١
إن الله تعالىٰ كان علىٰ عرشه قبل أن يخلق شيئًا . . .	ابن عباس	٩١٨
إن أول ما خلق الله ﷻ القلم . . .	ابن عباس	٩١٨
أن جاريةً لحفصة سَحَرَتْها، ووجدوا سحرها، واعترفت . . .	ابن عمر	٣٧٩
أن حفصةَ زوجَ النبي ﷺ قَتَلَت جاريةً لها سَحَرتها . . .	محمد بن عبد الرحمن أنه بلغه	٣٨٤
أن سعيد بن جبير رأىٰ إنسانًا يَطُوف بالبيت . . .	محمد بن سُوقَة	١٨٤

أن سعيدَ بن جبير كان يكتب لابنه المَعَاذَة	فضيل بن عمرو	١٨٤
أن عائشة أعتقت جاريةً لها عن دبر منها، ثم إن عائشة مرضت بعد ذلك . . .	عمرة بنت عبد الرحمن	حاشية ٣٨٤، ٤٩٧
أن عمر لما كان بالمَخْمَص من عُسفان استبق الناس . . .	ابن الزبير	٧٣٢
إن قومًا يَحسبون "أبا جاد"، = ما أرىٰ من فعل ذلك	-	-
إن لأبي جاد حديثًا عجبًا: أما أبو جاد فأبىٰ آدمُ الطاعةَ . . .	ابن عباس	٤٧٧
الأنداد هو الشرك، أخفىٰ من دبيب النمل . . .	ابن عباس	٧٠٤
إنما ذاك في النفقة = قلت للبراء: الرجل يحمل علىٰ المشركين	-	-
إنما هلك بنو إسرائيل حين اتبعوا آثار أنبيائهم (القائل: عمر بن الخطاب ﷺ) = خرجنا مع عمر في حجة حجها . . .	-	٢٩٥
أنه رأىٰ في يد رجل حلقة من صفر، قال: فقال: ما هذه؟	عمران بن حصين	١٣٢
أنه سُئل عن قوله تعالىٰ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، أكانوا يعبدونهم؟ . . .	حذيفة	٦٧٤
أنه كان ربما طَعِم عنده، ثم دعا بنبيذ له (يعني ابن مسعود)	علقمة	حاشية ١٦١
أنه كان يكره أن يَسألَ الإنسانُ بوجه الله	طاوس	٨٨١
أنه كره أن يُسأل بوجه الله	عطاء بن أبي رباح	٨٨١
إنها أينما وُضعت من الإنسان فإن موضعها شرك (في التمائم)	عقبة بن عامر	١٤١
أوتيته علىٰ شرف (في قوله تعالىٰ ﴿أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾)	مجاهد	٨٠٥
أوحىٰ الله ﷻ إلىٰ نبي من الأنبياء . . . (حديث طويل) وفيه: إنه ليس مني من سَحَر أو سُحر له . . .	عمرو بن قيس المُلائي	٤٧٣
أوحىٰ الله ﷻ إلىٰ نبي من الأنبياء . . . (حديث طويل) وفيه: ليس مني من تكَهّن أو تُكُهّن له، أو سَحَر أو سُحر له . . .	الربيع بن أنس	٤٧٣
أي عرىٰ الإيمان أوثق؟ . . .	ابن عباس	٥٦٨
أيسرك أن تلقىٰ صحيفة من محمد ﷺ عليها خاتمه؟	الرَّبيع بن خُثَيم	٧٠
بُصْر كل سماء مسيرة خمسمئة عام . . .	ابن مسعود	١٠١٤
بين السماء الدنيا والتي تليها خمسمئة عام . . .	ابن مسعود	١٠١١
ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة: . . .	سلمان	٩٤٥-٩٤٧

جاء إليه نفر فقالوا: قد جالست أصحاب محمد ﷺ		
فحدثنا عن الوحي . . .	علقمة	٧١
الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان	عمر بن الخطاب	٣٤٥
حدثوا الناس بما يعرفون، أتُحبون أن يُكَذَّب اللهُ ورسولُه	علي	٦٨٨
خرجنا مع عمر في حجة حجها . . .	المعرور بن سويد	٢٩٥
خلق الله هذه النجوم لثلاث: . . .	قتادة	٥٤٤
دخل حذيفةُ علىٰ مريض فرأىٰ في عضده سيرًا فقطعه . . .	حذيفة	١٤٢
دخل رجل الجنةَ في ذُبَاب، ودخل النارَ رجلٌ في ذُبَاب . . .	سلمان الفارسي	١٩٦
رآني الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عند القبر . . .	سهيل بن أبي سهل	٣٣١
رأيتُ الذي يلعب بين يدي الوليد بن عقبة، فيُري أنه يقطعُ رأسَ رجل ثم يعيده،		
فقام إليه جندب بن كعب . . .	أبو عثمان النهدي	٣٦٠، ٣٦٥
رُب ناظرٍ في النجوم = ما أرىٰ من فعل ذلك	-	-
الرَّوْح والفرج في اليقين والرضا . . .	ابن مسعود	٥٧٧
سألتُ سعيد بن المسيب عن النُّشْرَة فلم يَرَ بها بأسًا	قتادة	٤٨٧
سألت عطاء بن أبي رباح عن النُّشْرَة فكره نُشْرَة الأطباء . . .	ابن جريج	٤٨٥
السماوات والأرض قبضة واحدة	ابن عباس	١٠٠١
سَمَّوا اللاتَ من الإله والعُزىٰ من العزيز	ابن عباس	٨٣٥
سمىٰ آدمُ ابنَه عبدَ الحارث (في قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا﴾)	سمرة بن جندب	٨٢١، ٨٢٤
سئل ابن عمر عن متعة الحج فأمر بها، فقيل له: إنك تخالف أباك، فقال:		
إن عمر لم يقل الذي تقولون . . .	سالم بن عبد الله بن عمر	٦٦٥
سئل عن النُّشَرِ؟ فقال: سحر = لا يحل السحر إلا ساحر	-	-
الشرك أخفىٰ من دبيب النمل	ابن مسعود	٧٠٧
شرك طاعة، قول الرجل: لولا الله وفلان . . . (في قوله تعالىٰ:		
﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾)	أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين	٧٤٦
شركاء في طاعته . . . (في قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا﴾)	قتادة	٨٢٧
صارت الأوثانُ التي كانت في قوم نوح في العرب بعدُ . . .	ابن عباس	٢٤٧
علىٰ علم من الله . . . (في قوله تعالىٰ ﴿أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾)	السُّدِّي	٨٠٣

علىٰ علم مني . . . (في قوله تعالىٰ ﴿أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ﴾)	قتادة	٨٠١
غلامًا (في قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا﴾)	الحسن البصري	٨٢٩
غِلَظ كل أرض خمسمئة عام	ابن عباس	١٠٢٨
في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة من منتهىٰ أمره . . .	مجاهد	١٠٢٩
قال الله: ليس من عبادي من سَحَر أو سُحر له . . .	كعب الأحبار	٤٧٣
قال موسىٰ: يا رب دلني علىٰ عمل إذا عَمِلتُه كان شكرًا لك . . .	كعب الأحبار	٨٩
قدمت البصرة وبها عمران بن حصين . . .	أبو الأسود الدؤلي	٩٢٩
قلت للبراء: الرجل يحمل علىٰ المشركين، أهو ممن ألقىٰ بيده إلىٰ التهلكة؟ قال: لا، . . . إنما ذاك في النفقة.	أبو إسحاق السبيعي	٣١١
كان إذا سُئل بوجه الله أقّف ويقول: من لم يُعْطِ بوجه الله . . .	سلمة بن الأكوع	٨٨١
كان إذا نعق الغراب قال: لا طير إلا طيرك . . .	ابن عباس	٥٣٦
كان اللاتُ رجلًا يَلُت سَويقَ الحاج	ابن عباس	٣٠٠
كان عبد الله (ابن مسعود) يأمر بداره فتُكنس . . .	أم ولد لابن مسعود	١٦٢
كان في جهينة واحد، وفي أسلم واحد، وفي كل حي واحد، وهي كُهّان ينزل عليها الشيطان (في الطواغيت)	جابر	٣٤٩
كان لا يسأله أحدٌ بوجه الله إلا أعطاه . . .	سلمة بن الأكوع	٨٨١
كان لا يعيش لآدم وامرأته ولدٌ . . .	مجاهد	٨٢٢
كان يقرأ: فقد كَذّب الكافرون ﴿فَسَوۡفَ يَكُونُ لِزَامَۢا﴾	ابن عباس	٩٩٩
كان يقول عند الطِّيَرة: ما شاء الله، لا قوة إلا بالله . . .	ابن عباس	٥١٦
كان يكره أن يقول الرجل: أعوذ بالله وبك . . .	إبراهيم النخعي	٧٤٣
كان يَلت السويق لهم، فمات، فعكفوا علىٰ قبره، فعَبَدوه	مجاهد	٢٩٨
كانوا يكرهون التمائم كلها، من القرآن وغير القرآن	إبراهيم النخعي	١٨٦
الكبائر ثلاث: أن تأمن من مكر الله . . .	محمد بن كعب	٦١٤
كتبتْ عائشةُ إلىٰ معاوية: أما بعد: فاتق الله . . .	عائشة	٥٨٣، ٦٠٥
الكرسي موضع القدمين	ابن عباس	١٠٠١
كَره أن يتعلّم الرجلُ منازلَ القمر	قتادة	٥٤٧
كنت أَنتَبِذُ لعبد الله في جرة خضراء . . . (تعني ابن مسعود)	سيرين أم أبي عبيدة	١٦٢

لا بأس بالنُّشْرَة العربية التي لا تضر إذا وُطئت	الشعبي	٤٨٥
لا بأس بذلك إذا اضطُرّ إليه (إطلاق المُؤخَّذ والمسحور)	عطاء الخراساني	٤٩٢
لا بأس به، إنما يريدون به الإصلاح = سألت سعيد بن المسيب -		٤٨٧
لا تسبوا الريح . . .	أبي بن كعب	٨٨٨-٨٨٩
لا تُسَموا الحَكَم، ولا أبا الحَكَم، فإن الله هو الحَكَم	عمر بن الخطاب	٧٨٧
لا تقوم الساعةُ إلا علىٰ شرار الناس . . .	ابن مسعود	٢٨٤
لا رقية إلا من عين أو حُمَة	بريدة	٩٨
لا يحل السحر إلا ساحر	الحسن البصري	٥٠٠
لأن أحلف بالله فأَحْنَث وأُكَفِّر . . .	ابن عباس	٧٣٢
لأن أحلفَ بالله كاذبًا . . .	ابن مسعود	٧٢٦
لم يُرخص في تعليم منازل القمر	سفيان بن عيينة	٥٤٧
لما تغشاها آدم حملت فأتاهما إبليس . . .	ابن عباس	٨١١
ليس بالنُّشْرَة التي يُجمَع فيها من الشجر أو الطيب ويغتسل به الإنسان بأس		
	يحيىٰ بن سعيد الأنصاري	٤٨٥
ليس من عبادي من سَحَر أو سُحر له، أو تَكَهّن أو تُكُهّن له . . .		
(قال في أوله: قرأت في بعض الكتب)	وهب بن منبه	٤٧٤
ما أرىٰ مَن فعل ذلك له عند الله من خلاق (في قومٍ يكتبون "أباجاد")		
	ابن عباس	٤٧٥
ما أشرك آدم . . .	ابن عباس	٨١٦
ما السماوات والأرض في الكرسي . . .	مجاهد	١٠١٠
ما السموات السبع والأرضون السبع . . .	ابن عباس	٩٩٤
ما فرق من هؤلاء، يَجِدُّون عند محكمه . . .	ابن عباس	٦٩٠
ما كنا نكرَهُها إلا شيئًا جاءنا من قِبَلكم (المَعَاذة)	عطاء	١٨٤
مثل خَلقنا (في قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا﴾)	سعيد بن جبير	٨٣٠
معاذ الله أن نقول أشرك آدم . . .	سعيد بن جبير	٨١٥
من أتىٰ عَرّافًا أو ساحرًا أو كاهنًا فسأله فصدقه . . .	ابن مسعود	٤٣٩
من أحب في الله = أَحِبَّ لله	ابن عباس	٥٦٣

من أحب في الله، وأبغض في الله، وأعطىٰ في الله، ومنع لله . . .		
	كعب الأحبار	٥٦٦
من أرضىٰ اللهَ بسخط الناس كفاه اللهُ الناسَ . . .	عائشة	٥٨١
من اليقين ألّا ترضي الناس بسخط الله . . .	ابن مسعود	٥٧٧
من ردته الطِيَرة فقد قارف الشرك	فضالة بن عبيد	٥٢٩، ٥٣٤
من سرّه أن ينظر إلىٰ الصحيفة التي عليها خاتم محمد ﷺ . .	ابن مسعود	٦٧
من قال لأخيه: لا يغفر الله لك، قيل له: بل لك لا يغفر	أبو هريرة	٩٦٠
من قطع تميمةً عن إنسان كان كعدل رقبة	سعيد بن جبير	١٨٢
المَوَدّة (في قوله تعالىٰ: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾)	ابن عباس	٥٧٠
نزلت في النفقة، يعني قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[1]	حذيفة	٣١١
النفقة في سبيل الله (في قوله ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾)[2]	ابن عباس	٣١٠
هاجت ريح فسبوها، فقال ابن عباس: لا تسبوها، . . .	مجاهد	٨٩٥
هذا بعملي . . . (في قوله تعالىٰ ﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى﴾)	مجاهد	٧٩٨
هو الرجل تُصيبُه المصيبة . . . (في قوله تعالىٰ: ﴿يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾)	علقمة	٦٢٧
هو قول الرجل: هذا مالي = هي المساكن والأنعام	-	٦٩٨
هو كقولهم: كانت الريحُ طيبة . . .	بعض السلف	٧٠٢
هي المساكن والأنعام وما يُرزقون منها . . . (في قوله تعالىٰ:		
﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾)	مجاهد	٦٩٨
والذي نفسُ ابن عمر بيده، لو كان لأحدهم مثل أُحد . . .	ابن عمر	٨٩٦
يا بني، إنك لن تجد طعم الإيمان حتىٰ تعلم أن ما أصابك . . .	عبادة	٨٩٩
يا نعايا العرب، إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء . . .	شداد بن أوس	١١٥
يُدْخِلون فيها ما ليس منها (في قوله: ﴿يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾)	الأعمش	٨٣٧
يريد: من عندي (في قوله تعالىٰ ﴿لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِى﴾)	ابن عباس	٨٠٠
يشركون (في قوله: ﴿يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾)	قتادة	٨٣٣

(١) بُيّن في الدراسة أن له حكم المسند، وأن الأئمة أدخلوه في مسانيدهم.

(٢) بُيّن في الدراسة أن له حكم المسند، وأن الأئمة أدخلوه في مسانيدهم.

يقولون: لولا فلان . . .	عون بن عبد الله	٧٠١
يهد قلبَه لليقين . . . (في قوله تعالىٰ: ﴿يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾)	ابن عباس	٦٣٠
يوشك أن تَنزل عليكم حجارةٌ من السماء . . .	ابن عباس	٦٥٨





فهرس الرواة المترجم لهم

الراوي	الصفحة
أبان بن أبي عيّاش	٩٧، ٤١٣
أبان بن عبد العزيز القرشي الأموي	٧٩٥
إبراهيم بن إسحاق الحربي	٣٩٢
إبراهيم بن إسماعيل بن يحيىٰ بن سلمة بن كُهَيل	٤٥٦
إبراهيم بن العلاء الزبيدي أبو إسحاق الحمصي ابن زبريق	٨٣٨
إبراهيم بن سليمان ابن حَزازة النهمي أبو إسحاق	٦٠٤
إبراهيم بن عقيل بن معقل بن منبه	٣٥٠
إبراهيم بن مرزوق	٧١٦
إبراهيم بن ميسرة الطائفي	٤٧٧
إبراهيم بن هشام بن يحيىٰ بن يحيىٰ الغساني	١٠٠٧
إبراهيم بن يزيد النخعي، وروايته عن ابن مسعود	١٥٨
الأَجْلَح بن عبد الله الكندي أبو حُجَيّة	٧٦٠
أحمد بن الحسين بن محمد بن سهل أبو الفتح ابن الحمصي	٥٧٥
أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر البزار	٣٢٧، ٧١٦
أحمد بن محمد بن صدقة أبو بكر	٩٩١
أحمد بن محمد بن يحيىٰ بن حمزة الحضرمي	٨٢١
أحمد بن مهران بن خالد الأصبهاني أبو جعفر	٤٣٢
الأحوص بن حكيم	١٣٣
أسامة بن زيد الليثي	٥٣١

أسامة بن زيد الليثي، وروايته عن نافع ٢٣٠
أسباط بن محمد الكوفي ٧٥٠
أسباط بن نصر ٨٠٣
إسحاق بن الربيع العطار أبو حمزة ٤١٣
إسحاق بن سليمان الرازي، وروايته عن معاوية بن يحيىٰ ٩١٦
إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ٦٧٠
إسرائيل بن يونس السبيعي ١٦٠
إسماعيل بن إبراهيم ابن عُلَيَّة ٤٦٥
إسماعيل بن إبراهيم التيمي أبو يحيىٰ الأحول ٧٤٣
إسماعيل بن أبي أويس ٣٢٨
إسماعيل بن أبي زياد = إسماعيل بن مسلم السَّكُوني .... ـ
إسماعيل بن إسحاق القاضي ٣٢٨
إسماعيل بن خليفة العبسي أبو إسرائيل المُلَائي ١٦٠
إسماعيل بن داود المِخْرَاقي ٧٩٢
إسماعيل بن رافع أبي رافع المدني ١٠٠٥
إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل بن منبه ٣٥٠
إسماعيل بن عمرو السَّكُوني أبو عامر الحمصي ٨٣٧
إسماعيل بن عياش الحمصي .... ٢٤٩، ١٠٠٨
إسماعيل بن مسلم السَّكُوني ١٠٠٦
إسماعيل بن مسلم المكي .... ٣٦١، ٦٣٩
إسماعيل بن يحيىٰ بن سلمة بن كُهَيل ٤٥٦
أشعث بن سعيد أبو الربيع السمان ٣٠٧
أشعث بن عبد الملك الحُمراني أبو هانئ ٣٦٤
أشعث بن عبد الله التميمي ١٠٠٩
أصرم بن حوشب ٥٥١

أوس بن بشر المَعَافري المصري ٥٣٢
أوس بن عبد الله الربَعي أبو الجوزاء ٩٩٨
أيوب بن زياد أبو زيد الحمصي .... ٩٠٧، ٩٠٨
أيوب بن مدرك الحنفي ٦٨٦
باذام أبو صالح مولىٰ أم هانئ، وسماعه من ابن عباس ٣٠٦-٣١٤
بشر بن المفضل ٩٧٢
بشر بن بكر التنيسي ٩٢٧
بشير بن طلحة الخشني الشامي ٩١٧
بقية بن الوليد ٩٠٦
بكر بن وائل اللقيطي ٩٢٣
بهز بن أسد ٥٣٦
ثابت بن أسلم البُنَاني ٩٧٧
ثابت بن زهير البصري أبو زهير ٨٦٤
ثابت بن محمد الكناني الزاهد ٤٤٥
جابر الجعفي ٧٣٧
جبير بن محمد بن جبير بن مطعم ٩٦٧
الجراح بن مخلد ٩٤
جرير بن حازم الأزدي أبي النضر البصري ٤١٥
جرير بن عبد الحميد ١٩٧
جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ٣٢٩
جعفر بن الزبير الشامي ٥٤٣
جعفر بن سليمان الضُّبَعي .... ٢٦١، ٩٩٧
الجُلَاح أبو كثير الأموي المصري ٥٣٢
جندب بن كعب الأزدي الغامدي ٣٧١
جويبر بن سعيد ٦٩٦

حاتم بن الليث البغدادي أبو الفضل الجوهري ٣٢٨

الحارث بن عبيد ٢٠٧

الحارث بن عطية ٨٤٣

الحارث بن يزيد الحضرمي ٢٢٣

حارثة بن مُضرِّب العبدي الكوفي ٣٦٨

حَبة بن جُوَين العرني ٤٥٧

حبيب بن أبي ثابت الكوفي ٥١٣

حجاج بن محمد الأعور .... ٣٥٠، ٦٦١

حُدَير بن كُريب الشامي أبو الزاهرية ٩٢٧

حسان بن عباد البصري .... ٧٠٦ حاشية

حسان بن فائد العبسي ٣٤٧

الحسن بن أبي جعفر الجُفري ٣٠٧

الحسن بن أبي جعفر الجُفري، وروايته عن محمد بن جُحادة .... ٣٠٧، ٥٣٦

الحسن بن أبي الحسن يسار البصري .... ١٣٠، ٣٦٤

الحسن بن دينار ٣٠٧

الحسن بن عمارة ٢٧٩

الحسين بن الحسن المروزي ٥٩٤

الحسين بن داود لقبه سُنَيد، وروايته عن حجاج بن محمد ٦٩٥

الحسين بن علي بن مهران ٨٠٣

الحسين بن قيس الرحبي لقبه حَنَش ٥٦٨

حصين بن جندب الجنبي أبو ظَبْيان ١٤٤

حصين بن عبد الرحمن ١٠٣

الحصين بن محمد الأنصاري السالمي ٨٣

حضرمي شيخٌ لسليمان التيمي ٦٨٣

حفصٌ أبو الحويرث من ولد عثمان بن أبي العاص ٢١١

حفص بن سليمان المقرئ ١٠١٥
حفص بن غياث النخعي الكوفي ١٨٢
الحكم بن عتيبة ١٥٨
الحكم بن عطية العَيشي ٥٠٠
حكيم الأثرم ٤٢٩
حماد بن أسامة أبو أسامة ٩٨٨
حماد بن خالد الخياط ٥٣٧
حماد بن زيد ٣٤١
حماد بن زيد مقارنة بحماد بن سلمة ٦٢١
حماد بن سلمة .... ٣٩٥، ٦٢١، ٩٧٦-٩٧٧
حميد بن أبي زينب ٣٣٣
حنظلة بن أبي سفيان ٢٢٩
حيان بن عمير ٣٩٨
حيان بن مرثد ٢٠٠
حيان شيخٌ لعوف بن أبي جميلة (بحث في تعيينه) ٣٩١-٤٠١
حيوة بن شريح .... ١٣٦، ١٧٦-١٧٧
خالد العبد ويقال: العبدي .... ٣٦٣، ٦٧٣
خالد بن الحارث ٨٤٣
خالد بن عبيد المعافري ١٣٦
خالد بن الحذاء، وروايته عن أبي عثمان النهدي ٣٦٥
خالد بن يزيد الجُمَحي المصري ٥٣٣
خالد بن يزيد العُمَري المكي ٤٧٧
خصيف بن عبد الرحمن الجزري، ورواية عتاب بن بَشير عنه .... ٨١٤، ٨١٥
خلاس بن عمرو الهَجَري ٤٣٤
داود بن أبي هند ٦٨٢

داود بن الحصين، وروايته عن عكرمة ٨١٧
داود بن رُشَيد البغدادي أبو الفضل الخوارزمي ٢٠٣
داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي ٦٩
دخين بن عامر الحَجَري ١٣٩
دراج بن سمعان أبو السمح ٨٨
ذر بن عبد الله الهمداني ٨٩٣
ذكوان أبو صالح السمان ٣٠٦
رباح بن الوليد ٩٠٣
رِبعي بن حِرَاش العبسي ٧٧١
رُبَيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري ٦٥٢
الربيع بن نافع أبو توبة ٩١٧
رجل من كندة شيخ لسعد بن عُبيدة ٧٢١
رشدين بن سعد ٤٤٤
رُفَيع بن مهران الرياحي أبو العالية ٢٦٤
روح بن عبادة القيسي ٣٩٨
روح بن غُطَيف بن أبي سفيان الثقفي ٦٧١
رويفع بن ثابت بن السكن الأنصاري ١٨٠
زائدة بن أبي الرُّقَاد ٩٥
زائدة بن قدامة ٢٧٧
زُبَيد بن الحارث اليامي ٥٦٨
الزبير بن الخِرِّيت ٨١٧
زر بن حبيش الأسدي الكوفي ٥٢٠
زكريا بن أبي زائدة ٦٠٠-٦٠٢
زكريا بن زرارة ٧٤٦
زَمعة بن صالح الجَنَدي اليماني ٤٦٩

زهير بن محمد التميمي ٧٩٤
زياد بن أبي زياد الجصاص ٦٣٩
زياد بن الحصين بن قيس الحنظلي الرياحي ٢٦٤
زياد بن أيوب البغدادي ٧٥٩
زياد بن عبد الله النُّميري ٩٦
زيد بن أسلم ٢٩٣
زيد بن أسلم، وروايته عن ابن عمر وسماعه منه ٧٩٢
زيد بن الحباب أبو الحسين العكلي ٣٢٩
زيد بن وهب الجهني ١٤٥
سارة بنت مقسم ٢١٠
سالم بن أبي حفصة .... حاشية ٧٠، ٨١٤
السري بن إسماعيل الهمداني الكوفي ١٦٣
سريج بن النعمان ٢٦٠
سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة ١١٤
سعد بن سنان -ويقال: سنان بن سعد- الكندي المصري ٦٣٥
سعد بن عبد الحميد بن جعفر ٧٥٩
سعد بن عُبيدة السلمي الكوفي أبو حمزة ٧٢١
سعيد بن أبي سعيد المقبري ٣٢١
سعيد بن أبي سعيد مولىٰ المهري ٣٣٢
سعيد بن أبي عروبة ٥٠٢
سعيد بن أبي عروبة، وروايته لتفسير قتادة ٦٩٤
سعيد بن أبي هلال الليثي ٥٣٣
سعيد بن بشير مولىٰ بني نصر ٨٢١
سعيد بن خداش السمرقندي ١١١
سعيد بن سنان الحمصي أبو مهدي .... ٩٢٤، ٩٢٧

سعيد بن سنان الشيباني أبو سنان ٩٢٤
سعيد بن عامر الضبعي ٤٥٦
سعيد بن عبد الرحمن بن أبزىٰ ٨٩٣
سعيد بن عبيد الهُنائي البصري ٩٥
سعيد بن كثير بن عفير المصري ٢٢٢
سعيد بن يزيد الأزدي البصري أبو مسلمة ٩٧٢
سفيان بن سعيد الثوري ١٨٧
سلمة بن الفضل الرازي ٨٦٣
سلمة بن وَهرام اليماني ٤٧٠
سليمان بن أبي داود الحَرَّاني ٧٨٧
سليمان بن أبي سليمان الشيباني أبو إسحاق ٤٥٢
سليمان بن أرقم .... ٣٦٣، ٨٧٥
سليمان بن حبيب المحاربي ٩١٤
سليمان بن حرب ٢٥٩
سليمان بن طرخان التيمي ٦٦٣
سليمان بن عمرو العتواري أبو الهيثم ٨٩
سليمان بن قَرْم = سليمان بن معاذ .... -
سليمان بن معاذ الضبي، وهل هو سليمان بن قَرْم؟ ٨٧٠-٨٧٥
سليمان بن مهران الأعمش ١٤٤
سليمان بن مهران الأعمش، وروايته عن شيوخه الصغار، منهم حبيب بن أبي ثابت .... ١٥٤، ٥١٤
سليمان بن مهران الأعمش، وروايته عن مجاهد ٨٦١
سليمان بن ميسرة الأحمسي ١٩٨
سماك بن حرب الكوفي ١٠٢٣
سنان بن أبي سنان الدؤلي ١٩٢

سنان بن سعد = سعد بن سنان .... –
سُنَيد = الحسين بن داود .... –
سويد اليمامي ٥٥٦
سويد بن نصر المروزي ٥٩٤
سهل بن عبد ربه السندي ٥٩٤
سهيل بن أبي سهل ٣٣٢
سيرين أم أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود ١٦١
شَبِيب بن بِشر البَجَلي ٦١٠ ٧٠٥
شريح بن هانئ بن يزيد الحارثي ٧٨٥
شريك بن عبد الله النخعي .... ١٧٠، ٦٦٠، ٧١٣
شعيب بن إسحاق الدمشقي ٢٠٣
شقيق بن سلمة الأسدي أبو وائل ٢٧٨
شيبان بن أمية القِتْباني ١٧٩
شِيَيم بن بيتان القِتْباني ١٧٩
صالح بن رستم أبو عامر الخزاز ١٣٠
صدقة بن عبد الله السَّمِين ٨٦٦
الضحاك بن مخلد أبو عاصم النبيل ٥٧٠
ضرار بن مرة الشيباني أبو سنان ٩٢٤
ضَمْضَمْ بن جَوْس الهِفَّاني اليمامي ٩٦٠
طارق بن شهاب البجلي ١٩٩
طريف بن مجالد الهُجَيمي أبو تميمة ٤٣٠
الطفيل بن عبد الله بن سَخْبَرة الأزدي أخي عائشة لأمها ٧٧١
طلحة الخشني الشامي ٩١٧
طلحة بن عمرو الحضرمي ٥١٦
عاصم بن أبي النجود –واسم أبي النجود: بَهْدَلَة– الكوفي .... ٢٧٧، ٦٢١

عاصم بن سليمان الأحول ١٤٤
عاصم بن عمر بن قتادة ١١٢
عامر بن الفرات ٨٠٣
عامر بن واثلة أبو الطفيل ٦٢٠
عباد بن صهيب البصري .... حاشية ٧٠٥
عَبّاد بن منصور ٣٤١
عباد بن ميسرة المنقري ٤١٣
عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت ٩٠٩
عباس بن بكار الضبي ٤٢٩
عباس بن ذَرِيح ٦٠٢
عبد الأعلىٰ بن أعين ٧٠٧
عبد الأعلىٰ بن عامر الثعلبي ٤٧٢
عبد الحميد بن جعفر ٢٠٨
عبد الحميد بن دينار صاحب الزيادي وهو ابن كُرْدِيْد ٩٩٨
عبد الحميد بن واصل الباهلي أبو الواصل ٩٩٨
عبد الرحمن بن أبزىٰ ٨٩٣
عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري ٦٥٢
عبد الرحمن بن البَيْلَماني ٥٣١
عبد الرحمن بن حرملة ١٦٥
عبد الرحمن بن زياد بن أَنعُم الأفريقي ٤٧٢
عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ١٠٠٥
عبد الرحمن بن سلمة الرازي ٨٦٣
عبد الرحمن بن عبد الله البصري أبو سعيد مولىٰ بني هاشم ٩٥
عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي .... ١٦١، ٤٥١، ١٠١٥
عبد الرحمن بن محمد العرزمي ٦٤٠

عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي البصري كُرْبُزَان ٤٢١
عبد الرحمن بن مُل أبو عثمان النهدي ٣٦٦
عبد الرزاق بن همام الصنعاني .... ٣٨١، ٤٨١-٤٨٢
عبد الرزاق بن همام الصنعاني، وروايته عن معمر ٦٩١
عبد السلام بن حرب المُلائي ٦٧٠
عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان ١٠٠٩
عبد العزيز بن مسلم القَسْملي ٤٥٤
عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية ٨٦٦
عبد الله بن أبي مليكة ٥٩٣
عبد الله بن أبي نَجيح ١٥٧
عبد الله بن أبي نَجيح، وتفسيره الذي يرويه عن مجاهد ٦٢٢-٦٢٥
عبد الله بن الشِّخِّير ٩٧٣
عبد الله بن بشر الرقي، وروايته عن الأعمش ١٥٣
عبد الله بن بكر السهمي ٤٠٨
عبد الله بن حسين الأزدي البصري أبو حَريز ٥٥٢
عبد الله بن خراش بن حوشب ٧١٤
عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان ١٥٧
عبد الله بن سعيد الأشج أبو سعيد ٤٤٦
عبد الله بن سليمان أبي داود السجستاني ٨٠٣
عبد الله بن شبيب الربعي ١١٠
عبد الله بن صالح المصري أبو صالح ٩٢٦
عبد الله بن طاوس بن كيسان ٤٧٧
عبد الله بن عباس ٢٦٥
عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي ٢١٢
عبد الله بن عبد الوهاب الحَجَبي ٥٨٨

عبد الله بن عروة بن الزبير ٥٩٨
عبد الله بن عُكيم أبو معبد الجهني ١٧١
عبد الله بن عمرو الهمداني أبو إسحاق السبيعي ٣٤٦
عبد الله بن عَميرة ١٠٢٤
عبد الله بن عياش بن عباس القِتْباني .... ١٧٦، ٥٣٠، ٨٧٨
عبد الله بن فيروز الدَّيْلَمي ٩٢٥
عبد الله بن لهيعة .... ٨٨، ١٣٦، ١٧٥-١٧٧، ٢٢٢
عبد الله بن لهيعة، ورواية ابن وهب عنه .... ٢٢٢، ٥٢٨
عبد الله بن لهيعة، وروايته عن عمرو بن شعيب ٢٠٧
عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم المصري ٣٩٦
عبد الله بن محمد بن سنان السعدي البصري الروحي ٣٩٦
عبد الله بن نافع الصائغ ٣١٩
عبد الله بن نافع مولىٰ ابن عمر ٣٣٣
عبد الله بن وهب .... ٨٧، ١٧٧
عبد الله بن هشام الدستوائي ٣٢٣
عبد الله بن يزيد بن مقسم ٢١٠
عبد الله بن يسار الجهني ٧٣٧
عبد الملك بن إبراهيم الجُدِّي ٨٩٠
عبد الملك بن أبي سليمان ٨١٤
عبد الملك بن جريج .... ٢٠٨، ٣٥٠
عبد الملك بن جريج، وروايته عن صفوان بن سليم ٢٩٦
عبد الملك بن جريج، وروايته لتفسير مجاهد ٦٩٥
عبد الملك بن حسين أبو مالك النخعي .... حاشية ٤٠٧
عبد الملك بن عبد العزيز أبو نصر التمار ٤٥٤
عبد الملك بن عمرو أبو عامر العقدي .... ٢١١، ٤٦٩

عبد الملك بن عمير اللخمي .... ٢٣٣، ٧٧٠
عبد المنعم بن إدريس بن سنان .... حاشية ٤٧٤
عبد الواحد بن سُلَيم ٩٠٥
عبد الواحد بن ميسرة القرشي أبو عبد الملك الزيتوني ٨٣٨
عبد الوهاب بن الورد ويقال له وهيب بن الورد ٥٩٩
عبيد الله بن الأخنس النخعي الخزاز أبو مالك ٤٠٦
عبيد الله بن عباس ٢٦٦
عبيد الله بن محمد بن إسحاق البزاز ابن حَبَابَة ٥٨٨
عبيد بن القاسم ٧٤٥
عبيد الله بن عمر العمري ٣٨٢
عبيد الله بن موسىٰ العبسي ٤٣٢
عتاب بن بَشير، وروايته عن خصيف عبد الرحمن الجزري ٨١٤
عثمان بن أبي العاتكة أبو حفص الدمشقي ٩١١
عثمان بن أبي شيبة ٤٤٦
عثمان بن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ٥٩١
عرفطة شيخ للوليد بن عباد ٨٦٤
عروة بن عامر المكي القرشي وقيل: الجهني ٥١٤
عزرة بن الحارث الشيباني .... حاشية ١٤٤
عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي ١٤٣
عطاء بن أبي رباح ٥٧٢
عطاء بن السائب ٨١٦
عطاء بن يسار ٢٩٣
عطية بن سعد العوفي ٨١٨
عفان بن مسلم ٣٠٥
عفير بن معدان ١٣٣

عقبة بن سنان بن عقبة بن سنان الهَدَادي ٤٦٤
عقبة بن عبد الله الرِّفَاعي الأصم .... ٩٦، ٨٢١
عقبة بن عبد الله العنزي ٨٢١
عقبة بن عطية الرِّفَاعي ٨٢١
عقيل بن معقل بن منبه .... ٣٥٠، ٤٨٢
عكرمة بن عمار اليمامي ٩٥٩
العلاء بن المسيب بن رافع الكاهلي ١٥٤
علي بن أبي طلحة، وتفسيره عن ابن عباس ٦١٢
علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ٣٣٠
علي بن سليمان ١٠٠٧
علي بن ظَبْيان الكوفي قاضي بغداد ٦٤١
علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ٣٢٩
علي بن محمد بن مروان السُّدِّي ٥٧٦
عُلَي بن رباح بن قَصير اللخمي المصري ٢٢٣
عمر بن إبراهيم العبدي ٨٢٢
عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب .... ٢٢٩، ٩٨٩
عمر بن راشد اليمامي، وروايته عن يحيىٰ بن أبي كثير ٥٥٥
عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ٣٣٠
عمر بن محمد بن صُهبان الأسلمي ٢٨٨
عمران بن عبد الرحمن بن شراحيل بن حسنة ٥٢٩-٥٣٠
عمرو بن أبي عمرو ١١٤
عمرو بن أبي قيس الرازي ٥١٩
عمرو بن الحارث المصري ٨٧
عمرو بن الحارث بن أبي ضرار بن المصطلق الخزاعي ١٥٥
عمرو بن الحصين العُقيلي الكلابي ٥٣٨-٥٣٩

عمرو بن الضحاكِ أبي عاصم النبيل ٧٠٥
عمرو بن بكر السكسكي ١٠٠٨
عمرو بن جُمَيع ١٠٠٦
عمرو بن عاصم الكلابي ٣٠٥
عمرو بن عبد الغفار الفُقَيمي ٦٦١
عمرو بن قيس المُلَائي ١٦١
عمرو بن مالك الراسبي .... ١٣٠، ٢٣٨، ٩٩٧
عمرو بن مالك النُّكْري أبو مالك ٩٩٥
عمرو بن مرة الجملي ١٥٤
العوام بن حَوشَب ٨٦٣
عوف بن أبي جميلة الأعرابي .... ٢٦٣، ٤٣٣-٤٣٤
عوف بن الحارث بن الطفيل بن سَخْبَرة ٧٧٢
عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود .... ٥٩٨، ٧٠٢
عياش بن عباس بن جابر القِتْباني ١٧٩
عيسىٰ بن إبراهيم البِّرَكي ٤٥٤
عيسىٰ بن أبي عيسىٰ أبو جعفر الرازي ٨٦٣
عيسىٰ بن عاصم الأسدي الكوفي ٥٢٠
عيسىٰ بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ ١٦٩
عيسىٰ بن مسلم أبو داود الطُهَوي ٤٧٢
عيسىٰ بن ميمون بن دايَة الجُرَشي المكي ٥٧١
غُطَيف بن أعيَن الجزري ٦٧٠
غيلان بن جرير الأزدي ٩٧٢
فرات بن السائب ٤٧٨
الفضل بن عباس ٢٦٤
الفضل بن محمد العطار الأنطاكي ٢٣٨

فضيل بن عمرو الفُقَيمي .... ١٥٤، ٤٥٥
الفضيل بن ميسرة أبو معاذ العقيلي ٥٥١
القاسم بن محمد الثقفي ١٠٠٧
القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ٥٩٣
قبيصة بن مخارق ٤٠١
قتادة بن دِعَامة السدُوسي ٤٥١
قتادة بن دِعَامة السدُوسي، وروايته عن الحسن البصري ٥٠٣
قُتَيلة بنت صيفي الجهنية ٧٤١
قطبة بن العلاء بن المنهال ٥٩٨
قطن بن قبيصة بن مخارق ٤٠١
قيس بن الحارث المَذْحِجي ٨٠
قيس بن الربيع الأسدي ٢٧٩
قيس بن حفص الدارمي ٥٨٨
قيس بن سعد المكي أبو عبد الملك ٥٧٢
قيس بن مسلم الجَدَلي ١٩٩
كثير بن زيد الأسلمي المدني ٦٥١
كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني ٤٣٥
كثير بن مرة أبو شجرة الحضرمي ٩٢٧
كَرْدَم بن سفيان ٢١٣
كردوس التغلبي شيخ سليمان التيمي ٧٠٨
ليث بن أبي سليم ١٨٢
مالك بن سليمان الهروي ٧٩٥
المبارك بن فضالة ١٣٠
مُبَشِّر بن عُبيد الحمصي ٨٣٨
المثنىٰ بن الصباح ٢٠٧

مجاهد بن جبر المكي .... ٥٦٦، ٦٢٦
مُحَاضِر بن المُوَرِّع الكوفي ١٩٨
محمد بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي أبو بكر ابن زبريق ٨٣٨
محمد بن أبي بكر المُقدَّمي ٢٦٠
محمد بن أبي عبيدة بن معن ٨٥٩
محمد بن أحمد بن المؤمل أبو عبيد الصيرفي ٣٢٧
محمد بن أحمد بن سعيد الرازي أبو جعفر ١١١
محمد بن إسحاق بن يسار ٩٦٦
محمد بن الحسن بن الزبير ٥٣٦
محمد بن ثور الصنعاني ٦٩١
محمد بن جبير بن مطعم ٩٦٧
محمد بن جُحَادة الأودي ٣٠٧
محمد بن جعفر غُنْدَر، وروايته عن شعبة ٥٨٩
محمد بن حميد الرازي ٨١٧
محمد بن خازم أبو معاوية الضرير، وروايته عن غير الأعمش ٤٥٢
محمد بن زياد الطحان ٤٧٨
محمد بن السائب الكلبي، وروايته عن أبي صالح باذام .... ٦٨٤، ٨١٦
محمد بن سلمة الحَرَّاني الباهلي ٩٩٨
محمد بن سلمة الكوفي صاحب الأعمش ١٥٣
محمد بن سليمان بن أبي داود الحَرَّاني ٢٨٨
محمد بن سنان القزاز ٧٠٥
محمد بن طلحة بن مصرف ٣٠٧
محمد بن عبد الرحمن الطفاوي ١٣٠
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب ٣٢١
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ ١٦٩

محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي المعروف بالمُحْرِم ٩١٥
محمد بن عبد الله بن عُلَاثة العقيلي ٥٣٧
محمد بن عبيد الله العرزمي الفزاري ١٠٠٠
محمد بن عجلان، وروايته عن نافع .... ٢٣٠، ٧٥٠
محمد بن عمر الواقدي .... ٦٧٢، ٦٧٣
محمد بن فضيل بن غَزْوان الضبي ٦٨
محمد بن كثير الصنعاني، وروايته عن معمر ٤٥٠
محمد بن كعب القُرَظي ٧٩٥
محمد الكندي يروي عن علي بن أبي طالب ٧٢١
محمد بن مروان السُّدِّي يُعرف بالسُّدِّي الصغير ٥٧٦
محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي ٣٥٠
محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي ١٩٢
محمد بن مصفىٰ بن بهلول ٩٠٦
محمد بن معاوية العَتَكي ٧٢٩
محمد بن ميمون أبو حمزة السكري ٧٣٧-٧٣٨
محمد بن الهيثم أبو الأحوص قاضي عُكْبَرا ٩١٧
محمد بن يحيىٰ الذهلي، وروايته عن عبد الرزاق ٤٨١
محمد بن يزيد الواسطي ٦٥١
محمود بن لبيد ١١٢
مخارق بن خليفة الأحمسي ١٩٩
المختار بن غسان العبدي الكوفي ١٠٠٦
مروان بن معاوية الفزاري ٢١١
مِسْعَر بن كِدَام الهلالي .... ٧٣٠، ٧٣٦
مسلم بن صُبيح أبو الضحىٰ ١٦٣
مسلمة العدل ٥٤٠

مسلمة بن عبد الله الجهني ٥٤٠
المسيب بن رافع الأسدي الكاهلي ١٠١٧
مشرح بن هاعان ١٣٨
مصعب بن سعد بن أبي وقاص ٦٧١
مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير ٩٧٣
معاذ بن هشام الدستوائي ٩٩٥
معاويةُ بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله ٢٣٣
معاوية بن صالح الحضرمي الحمصي ٩٠٨
معاوية بن مُعتِّب الهذلي ٤٣٥
معاوية بن يحيىٰ الصدفي ٩١٦
معبد بن خالد الجَدَلي ٧٣٧
معتمر بن سليمان التيمي ٦٦٣
المعلىٰ بن هلال الطحان الكوفي ٦٧١
معمر بن راشد، وروايته عن أيوب .... ٣٤١، ٣٨٢
معمر بن راشد، وروايته عن الأعمش .... ٥١٢، ٨٦٠
معمر بن راشد، وروايته عن قتادة ٤٥٠
المغيرة بن سقلاب الحَرَّاني الجَزَري ٦٠٣
مغيرة بن مِقسَم الضبي الكوفي ١٨٦
مُفَضّل بن صالح الأسدي ٤٤٧
المفضل بن فضالة القِتْباني ١٧٥
مقاتل بن سليمان، وتفسيره ٦٨٥
المقدام بن شريح بن هانئ بن يزيد الحارثي ٧٨٤
مقدَّم بن محمد بن يحيىٰ ٩٩٠
منجاب بن الحارث التميمي ١٧٠
مندل بن علي العَنَزي ٨٦٠

المنذر بن مالك العبدي أبو نَضْرة ٩٧٢
منصور بن المعتمر السلمي .... ١٨٨، ٧١٨
منصور بن زاذان ١٣٠
المنهال بن عمرو الأسدي ١٦١
موسىٰ بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي ٣٩٥
موسىٰ بن المساور الضبي ٥٤٨
موسىٰ بن بلال الكوفي ٥٧٦
مهدي بن ميمون الأزدي ٩٧٢
ميسرة بن حبيب النهدي ١٦٠
ميمونة بنت كَرْدَم بن سفيان ٢٠٨
نَجيح بن عبد الرحمن أبو مَعشر السندي المديني ٧٩٥
النضر بن سلمة شاذان ٧٩٢
النضر بن عبد الجبار أبو الأسود .... ٨٨، ١٣٦
نعيم بن حماد الخزاعي .... ٢٣٨، ٦٧٩
هارون بن إسحاق الهمداني ٤٤٦
هارون بن سليمان الخزاز ٦٥١
هانئ بن يزيد الحارثي ٧٨٥
هُبَيرة بن يَريم الشِّبَامي ٤٤٧
هشام بن حسان عن الحسن ٩١
هشام بن سعد المدني ٧٩١
هشام بن سليمان المخزومي ١٠٠٥
هشام بن عروة، وروايته في العراق ٥٩٥
هشام بن لاحق المدائني ٦٤١
هشيم بن بشير الواسطي ١٨٦
هشيم بن بشير، وروايته عن يونس بن عبيد ١٢٩

الهِقْل بن زياد السكسكي ٢٠٤
هوذة بن خليفة ٣٩٨
الهيثم بن جميل الأنطاكي ٤٧٦
واصل بن عبد الرحمن أبو حُرّة عن الحسن ١٣٠
واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ٥٩٣
وائل بن ربيعة ١٠١٧
وَبَرة بن عبد الرحمن المُسْلي ٧٣٠
الوضاح بن عبد الله اليَشْكُري أبو عوانة وروايته عن قتادة ٥٤٨
الوليد بن الوليد العنسي ويقال له: الوليد بن موسى ١٤٠
الوليد بن رباح = رباح بن الوليد .... ـ
الوليد بن سلمة الطبري ٨٦٦
الوليد بن عباد ٨٦٤
الوليد بن عبادة بن الصامت ٩١٥
الوليد بن عبد الله بن أبي مغيث ٤٠٩
الوليد بن مسلم .... ٩١١، ٩١٤
الوليد بن مسلم (إذا حدّث بغير الشام) ٢٤٠
وهب بن خالد الحمصي ٩٢٤
وهب بن منبه ٤٨٢
وهيب بن الورد = عبد الوهاب بن الورد .... ـ
يحيىٰ بن الجزار العُرني الكوفي ١٥٤
يحيىٰ بن العلاء البجلي ١٠٢٣
يحيىٰ بن اليمان، وروايته عن الثوري ٨٣٠
يحيىٰ بن أيوب الغافقي ٥٩٦
يحيىٰ بن سعيد -ويقال: ابن سعد- السعدي ١٠٠٩
يحيىٰ بن سلمة بن كُهَيل ٤٥٦

يحيىٰ بن عبد الحميد الحِمّاني ٤٤٦
يحيىٰ بن عبد الله بن الضحاك البَابْلُتّي ابن امرأة الأوزاعي ٤٤٩
يحيىٰ بن عبيد الله بن عبد الله بن موهب القرشي ٤٠٨
يحيىٰ بن كثير البصري أبو النضر .... ٢٠٧، ٧٠٧
يحيىٰ عمرو بن مالك النُّكْري ٩٩٥
يزيد بن أبي حبيب ٦٥٣
يزيد بن أبي زياد ١٤٥
يزيد بن أبي منصور ١٣٨
يزيد بن الأصم ٧٦٢
يزيد بن المقدام بن شريح بن هانئ بن يزيد الحارثي ٧٨٣
يزيد بن زريع، وروايته عن سعيد بن أبي عروبة .... ٥٠٢، ٦٩٤
يزيد بن عطاء ٧١٨
يعقوب بن إسحاق الحضرمي .... ٤٥٤، ٨٦٩
يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس الثقفي ٩٦٧
يعلىٰ بن عَبّاد الكلابي ٣٠٦
يوسف بن أسباط ٤٤٥
يوسف بن ماهك المكي ٤٠٩
يوسف بن يزيد أبو معشر البرّاء ٤٠٧
يونس بن عبيد ١٣٠
أبو أسامة = حماد بن أسامة .... -
أبو إسحاق السبيعي = عبد الله بن عمرو الهمداني .... -
أبو بردة بن أبي موسىٰ الأشعري ٥٥٣
أبو بكر بن صدقة = أحمد بن محمد .... -
أبو بكر بن عبد الله بن أبي سبرة ٦٧٢
أبو بكر بن عياش ٨٥٧

أبو تميمة = طريف بن مجالد .... ـ
أبو توبة = الربيع بن نافع .... ـ
أبو جعفر الرازي = عيسىٰ بن أبي عيسىٰ .... ـ
أبو الجوزاء = أوس بن عبد الله الربَعي .... ـ
أبو حَريز = عبد الله بن حسين الأزدي .... ـ
أبو حمزة السكري = محمد بن ميمون .... ـ
أبو حمزة العطار = إسحاق بن الربيع .... ـ
أبو خراش الحميري ويقال الهذلي ٥٣٠
أبو داود الطُّهَوي = عيسىٰ بن مسلم .... ـ
أبو الربيع السمان = أشعث بن سعيد .... ـ
أبو الزاهرية = حُدَير بن كُريب .... ـ
أبو الزبير المكي = محمد بن مسلم بن تدرس .... ـ
أبو سعيد الشامي ١٤٠
أبو سعيد مولىٰ بني هاشم = عبد الرحمن بن عبد الله .... ـ
أبو سليمان الفلسطيني ١٠٠٧
أبو سنان الأصغر = سعيد بن سنان .... ـ
أبو سنان الأكبر = ضرار بن مرة .... ـ
أبو صالح = عبد الله بن صالح .... ـ
أبو صالح السمان = ذكوان .... ـ
أبو صالح مولىٰ أم هانئ = باذام .... ـ
أبو الطفيل = عامر بن واثلة .... ـ
أبو عاصم النبيل = الضحاك بن مخلد .... ـ
أبو العالية = رفيع بن مهران .... ـ
أبو عامر الخزاز = صالح بن رستم .... ـ
أبو عامر العقدي = عبد الملك بن عمرو .... ـ

أبو عثمان النهدي = عبد الرحمن بن مُل .... ـ
أبو علي الكاهلي ٧٠٦
أبو عوانة = الوضاح بن عبد الله .... ـ
أبو معاذ الصائغ ٣٦٢
أبو معاوية الأنصاري شيخٌ لمحمد بن عبد الله الليثي الـمُحْرِم ٩١٥
أبو مَعشر السندي = نَجيح بن عبد الرحمن .... ـ
أبو المليح الأزدي ٩٩٩
أبو نَضْرة = المنذر بن مالك .... ـ
أبو الواصل = عبد الحميد بن واصل .... ـ
أبو واقد الليثي ١٩٢
أبو وائل = شقيق بن سلمة .... ـ
أبو يزيد الأردني ٩٠٤
أم ناجية بن كعب ١٦٤
ابن أخي زينب الثقفية امرأة عبد الله ١٥٤
ابن حَزازة = إبراهيم بن سليمان .... ـ
ابن شهاب الزهري = محمد بن مسلم .... ـ



فهرس المصادر والمراجع

١- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للجُوْرقاني، تحقيق: عبد الرحمن الفَرِيْوَائي، نشر: إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية، نارس، الهند، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣هـ.

٢- الإبانة الكبرىٰ، لابن بَطَّة العكبري، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض (جزء ١-٢ طبعة ثانية ١٤١٥هـ)، (جزء ٣-٤ طبعة أولىٰ ١٤١٥هـ)، (جزء ٥ طبعة ثانية ١٤١٨هـ)، (جزء ٦ طبعة أولىٰ ١٤١٥هـ)، جزء (٧ طبعة أولىٰ ١٤١٨هـ)، (جزء ٨-٩ طبعة أولىٰ ١٤٢٦هـ).

٣- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، للقاضي أبي يعلىٰ الفراء الحنبلي، تحقيق: محمد بن حمد النجدي، نشر: دار إيلاف الدولية، الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ.

٤- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، نشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

٥- إتحاف الزائر وإطراف المقيم للسائر، لأبي اليُمن عبد الصمد بن عبد الوهاب بن عساكر، تحقيق: د. مصطفىٰ عمار منلا، نشر: مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ.

٦- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: زهير الناصر وآخرين، نشر: مركز خدمة السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.

٧- الاتصال والانقطاع، تأليف: د. إبراهيم اللاحم، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ.

٨- آثار المعلمي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٤هـ.

٩- الآثار، لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: خالد العواد، نشر: دار النوادر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩هـ.

١٠- إثبات صفة العلو، لابن قدامة، تحقيق: د. أحمد بن عطية الغامدي، نشر: مؤسسة علوم القرآن، دمشق، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ.

١١- الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، للسخاوي، تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، نشر: دار الراية، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

١٢- الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، تحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة، نشر: دار الراية، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١١هـ.

١٣- أحاديث أبي الحسين الكلابي، لأبي الحسين عبد الوهاب بن الحسن الكلابي الدمشقي، مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم.

١٤- أحاديث أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبي الشيخ الأصبهاني، انتقاء: أبي بكر بن مردويه، تحقيق: بدر البدر، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.

أحاديث الأربعين = (جزء فيه أحاديث الأربعين).

١٥- الأحاديث التي ذكر ابن أبي خيثمة فيها اختلافًا في «التاريخ الكبير» السفر الثاني، تأليف: محمد بن عبد الله السريّع، (رسالة ماجستير)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم، ١٤٣٥هـ.

١٦- الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، نشر: دار خضر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ.

١٧- الأحكام الصغرىٰ «الأحكام الشرعية الصغرىٰ الصحيحة»، لعبد الحق الأشبيلي، تحقيق: أم محمد بن أحمد الهليس، نشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ.

١٨- أحكام القرآن، لإسماعيل بن إسحاق القاضي، تحقيق: عامر حسن صبري، نشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ.

١٩- أحكام القرآن، للجصاص، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٠- أحكام القرآن، للجصاص، مخطوط، (نسختان)، نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٤٧تفسير)، ونسخة محفوظة بمكتبة نور عثمانية (١٠٧)، تركيا.

٢١- الأحكام الكبرىٰ، لعبد الحق الأشبيلي، تحقيق: حسين عكاشة، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٢٢- الأحكام الوسطىٰ من حديث النبي ﷺ، لعبد الحق الأشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ.

٢٣- أحوال الرجال، للجوزجاني، تحقيق عبد العليم البستوي، نشر: حديث أكاديمي، باكستان، الطبعة الأولىٰ ١٤١١هـ.

٢٤- إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، نشر: دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٢٥- أخبار القضاة لأبي بكر بن خلف وكيع، تحقيق: عبد العزيز المراغي، نشر: المكتبة التجارية الكبرىٰ، مصر الطبعة الأولىٰ ١٣٦٦هـ، تصوير: عالم الكتب، بيروت.

٢٦- أخبار حواء، لأبي الحسن المعافري، جزء ضمن مجموعة أجزاء في التراجم للمؤلف، مفهرسة بعنوان (تراجم نساء شهيرات)، مخطوط، محفوظ في مكتبة تشستربتي.

٢٧- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله الفاكهي، تحقيق: د. عبد الملك بن دهيش، نشر: دار خضر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

٢٨- أخلاق النبي ﷺ وآدابه، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: د. صالح الونيان، نشر: دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٢٩- الإخنائية (الرد علىٰ الإخنائي)، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: أحمد بن مونس العنزي، نشر: دار الخراز، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

٣٠- الإخوان، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ.

٣١- الآداب الشرعية، لابن مفلح، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيّام، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ.

٣٢- آداب المعلمين، لسحنون بن سعيد، تحقيق: عادل آل حمدان، نشر: دار اللؤلؤة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٥هـ.

٣٣- الآداب، للبيهقي، تحقيق: أبي عبد الله السعيد المندوه، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٣٤- الأدب المفرد، للبخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٣٥- الأذكار، للنووي، تحقيق: محيي الدين مستو، نشر: دار ابن كثير، دمشق، مكتبة دار التراث، المدينة النبوية، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ.

٣٦- الأربعون الصغرىٰ، للبيهقي، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٣٧- الأربعون حديثًا من المساواة مستخرج عن ثقات الرواة، لابن عساكر، تحقيق: طه بو سريح، بدون ناشر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.

الأربعون للحسن بن سفيان = كتاب الأربعين.

الأربعون للطائي = كتاب الأربعين في إرشاد السائرين إلىٰ منازل المتقين.

٣٨- الأربعون، لابن المقرئ، (مطبوع ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية)، تحقيق: محمد زياد عمر تكلة، نشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ.

٣٩- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، نشر: المطبعة الكبرىٰ الأميرية، مصر، الطبعة السابعة ١٣٢٣هـ.

٤٠- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلىٰ الخليلي، تحقيق: د. محمد سعيد عمر، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ.

٤١- الأسامي والكنىٰ، لأبي أحمد الحاكم، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، نشر: دار الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦هـ.

٤٢- الأسامي والكنىٰ، للإمام أحمد، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، نشر: مكتبة دار الأقصىٰ، الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

٤٣- أسباب النزول، للواحدي، تحقيق: عصام الحميدان، نشر: دار الإصلاح، الدمام، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

٤٤- استدراكات علىٰ تاريخ التراث العربي، تأليف: مجموعة من المختصين، نشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ (المجلد الثاني: قسم التفسير وعلوم القرآن، إعداد: د. حكمت بشير ياسين).

٤٥- الاستذكار، لابن عبد البر، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار قتيبة، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٤هـ.

٤٦- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنىٰ، لابن عبد البر، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة، نشر: دار ابن تيمية للنشر، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ.

٤٧- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق: علي البجاوي، نشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٤٨- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.

أسماء التابعين ومن بعدهم عند البخاري ومسلم = ذكر أسماء التابعين.

٤٩- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. عز الدين السيد، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ.

٥٠- الأسماء والصفات، للبيهقي، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، نشر: مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ.

٥١- أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي، مطبوع ضمن كتاب: (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية)، لسعدي الهاشمي، نشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ.

٥٢- الإشراف علىٰ الجمع بين النكت الظراف وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لابن فهد المكي، مخطوط، نسخة محفوظة في مكتبة فيض الله برقم (٢٨٢)، تركيا.

٥٣- الإشراف علىٰ مذاهب العلماء، لابن المنذر، تحقيق: أبي حماد صغير أحمد الأنصاري، نشر: مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

٥٤- الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: مركز هجر للبحوث، نشر: مركز هجر للبحوث، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩هـ.

٥٥- الأصل، لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: د. محمد بوينوكالن، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٣هـ.

٥٦- أصول السنة، لابن أبي زَمَنِين، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.

٥٧- إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية، تأليف: د. حاتم بن عارف العوني، نشر: دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٥٨- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي، نشر: دار عطاءات العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٤١هـ.

٥٩- أطراف الصحيحين، لخلف بن محمد الواسطي، (من الجزء الحادي عشر إلىٰ الجزء الحادي والعشرين)، مخطوط، نسخة محفوظ بالمكتبة الظاهرية برقم (١١٦٣).

٦٠- أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، لابن طاهر المقدسي، تحقيق: جابر السريع، نشر: دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

أطراف الموطأ = الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ.

٦١- أطراف مسند الإمام أحمد (إطراف المسنِد المعتلي بأطراف المسند الحنبلي)، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: زهير الناصر، نشر: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.

٦٢- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ، للحازمي، نشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.

٦٣- الاعتقاد والهداية إلىٰ سبيل الرشاد، للبيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠١هـ.

٦٤- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، نشر: دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.

٦٥- أعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي ومحمد عزير شمس، نشر: دار عطاءات العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٤٠هـ.

٦٦- الإعلام بفضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ، لمحمد بن عبد الرحمن النميري، تحقيق: حسين محمد شكري، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٩م.

٦٧- إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، لابن القيم، تحقيق: محمد عزير شمس، نشر: دار عطاءات العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٤٠هـ.

٦٨- الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد القرشي الأصبهاني، تحقيق: إحسان عباس، وغيره، نشر: دار صادر، الطبعة الثالثة ١٤٢٩هـ.

٦٩- الأفراد، للدارقطني، (الجزء الثاني، والثالث، والثالث والثمانين)، تحقيق: جابر السريّع، نشر: دار التدمرية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٧٠- اقتضاء الصراط المستقيم، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، نشر: دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

٧١- الإقناع، لابن المنذر، تحقيق: عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

إكمال الإكمال لابن نقطة = تكملة الإكمال.

٧٢- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، تحقيق: د. يحيىٰ إسماعيل، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ.

٧٣- إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، تحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم، نشر: الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٧٤- الإكمال في ذكر من رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال، للحسيني، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ.

٧٥- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ والألقاب، لابن ماكولا، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، تصوير: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٧٦- الإلزامات والتتبع، للدارقطني، تحقيق: مقبل الوادعي، نشر: دار الخلفاء، الكويت (بدون طبعة وتاريخ).

٧٧- الأم، للإمام الشافعي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، نشر: دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠١م.

٧٨- أمالي ابن السماك «الجزء الثاني منه»، لأبي عمرو عثمان بن أحمد الدقاق المعروف بابن السماك، مخطوط، ضمن مجموع رقم [٨٩] من مجاميع المدرسة العمرية في المكتبة الظاهرية.

٧٩- أمالي ابن بشران، لأبي القاسم عبد الملك بن بشران، نشر: دار الوطن، الرياض، (الجزء الأول) تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ، (الجزء الثاني) تحقيق: أحمد سليمان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

٨٠- أمالي أبي بكر الذكواني المعدل، لأبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الذكواني المعدل، مخطوط، ضمن مجموع رقم [٦٣] من مجاميع المدرسة العمرية في المكتبة الظاهرية.

٨١- أمالي أبي جعفر ابن البختري، (ضمن مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٨٢- أمالي الباغندي، لأبي بكر محمد بن سليمان الباغندي، تحقيق: أشرف صلاح علي، نشر: مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

٨٣- الأمالي الخميسية، للشجري، ترتيب: القاضي العبشمي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٨٤- أمالي المحاملي، لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المَحاملي، رواية ابن مهدي الفارسي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر: دار النوادر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ.

٨٥- أمالي المحاملي، لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المَحاملي، رواية ابن يحيىٰ البيع، تحقيق: إبراهيم القيسي، نشر: دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٨٦- أمالي المخلدي (الفوائد المنتخبة من أصول مسموعات المخلدي)، لأبي محمد الحسن بن أحمد المخلدي، مخطوط، ضمن مجموع رقم [مجاميع ٨٤] من مجاميع المدرسة العمرية في المكتبة الظاهرية.

٨٧- الأمالي المطلقة لابن حجر، تحقيق: حمدي السلفي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ.

٨٨- الأمالي في آثار الصحابة، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، نشر: مكتبة القرآن، القاهرة.

٨٩- أمالي محمد بن إبراهيم الجرجاني، (كتاب فيه عدة مجالس من أمالي الجرجاني)، مخطوط، نسخة محفوظة في مكتبة: خليفة بن ارحمة بن جهام آل مشرف.

٩٠- الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، تحقيق: سعد بن عبد الله الحميّد، نشر: دار المحقق للنشر والتوزيع.

٩١- إمتاع الأسماع بما للنبي ﷺ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، للمقريزي، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

٩٢- أمثال الحديث لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، نشر: الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٩٣- الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: سيد بن رجب، نشر: دار الهدي النبوي، المنصورة، ودار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٩٤- الأموال، لحميد بن زنجويه، تحقيق: شاكر ذيب فياض، نشر: مركز الملك فيصل، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

٩٥- الإنابة إلىٰ معرفة المختلف فيهم من الصحابة، لمغلطاي، تحقيق: مجموعة من البحاثين في قسم التحقيق بدار الحرمين، نشر: مكتبة الرشد، الرياض.

٩٦- الإنباه علىٰ قبائل الرواة، لابن عبد البر، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ.

٩٧- أنساب الأشراف، للبلاذري، تحقيق: د. سهيل زكار ود. رياض زركلي، نشر: دار الفكر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

٩٨- الأنساب، للسمعاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي وغيره، نشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٢هـ.

٩٩- أنشاب الكثب في أنساب الكتب، للسيوطي، (فهرست مرويات السيوطي)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، نشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤٤٠هـ.

١٠٠- الأوائل، لأبي عروبة الحراني، تحقيق: مشعل بن باني المطيري، نشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ.

١٠١- الأوائل، لأبي هلال العسكري، تحقيق: د. محمد السيد الوكيل، نشر: دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية، طنطا، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

١٠٢- الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار الفلاح، الطبعة الثانية ١٤٣١هـ.

١٠٣-الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله الحاكم، لعبد الغني بن سعيد الأزدي، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، نشر: مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ.

١٠٤-الآيات البينات في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات، لابن دحية الكلبي الأندلسي، تحقيق: جمال عزون، نشر: مكتبة العمرين العلمية، الشارقة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

١٠٥-الإيثار بمعرفة رواة الآثار، لابن حجر، تحقيق: سيد كسروي حسن، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ.

١٠٦-الإيماء إلىٰ أطراف أحاديث كتاب الموطأ، لأبي العباس الداني، تحقيق: رضا بو شامة وعبد الباري عبد الحميد، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ.

١٠٧-الإيمان، لابن أبي عمر العدني، تحقيق: حمد بن حمدي الجابري الحربي، نشر: الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ.

١٠٨-الإيمان، لابن منده، تحقيق: علي الفقيهي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

١٠٩-الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ.

١١٠-بحر الفوائد (المشهور بمعاني الأخبار)، للكلاباذي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

١١١-بدائع الفوائد، لابن القيم، تحقيق: د. علي العمران، نشر: دار عطاءات العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٤٠هـ.

١١٢-البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع، للشوكاني، نشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

١١٣-البدر المنير، لابن الملقن، تحقيق: مصطفىٰ أبو الغيظ وغيره، نشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

١١٤- البدع، لابن وضاح القرطبي، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، نشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.

١١٥- البر والصلة، للحسين بن الحسن المروزي عن ابن المبارك وغيره، تحقيق: د. محمد سعيد بخاري، نشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ.

١١٦- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للهيثمي، تحقيق: د. حسين الباكري، نشر: الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ.

١١٧- بغية الراغب المتمني في ختم النسائي، للسخاوي، تحقيق: د. عبد العزيز العبد اللطيف، نشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.

١١٨- بغية الطلب في تاريخ حلب، لكمال الدين ابن العديم، تحقيق: د. سهيل زكار، نشر: دار الفكر، بيروت.

١١٩- بغية المرتاد، لابن تيمية، تحقيق: د. موسىٰ الدويش، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ.

١٢٠- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لابن القطان الفاسي، تحقيق: د. الحسين سعيد، نشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

١٢١- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: مجموعة من الباحثين (رسائل علمية)، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ.

١٢٢- بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه، لابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

١٢٣- البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب، للمقريزي، تحقيق: إبراهيم رمزي، نشر: مطبعة المعارف، مصر، ١٣٣٤هـ.

١٢٤-البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد بن رشد الجد، تحقيق: د. محمد حجي وآخرين، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

١٢٥-التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة ممن لهم رواية في الكتب الستة، تأليف: مبارك الهاجري، نشر: مؤسسة الريان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ، (من حرف الألف إلىٰ حرف الزاي-رسالة ماجستير)، (من حرف السين إلىٰ حرب العين-رسالة دكتوراه).

١٢٦-تاريخ ابن أبي خيثمة (التاريخ الكبير)، لابن أبي خيثمة، السفر الثاني والثالث، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، نشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ، و(قطعة من الكوفيين)، تحقيق: محمد السريّع، نشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٥هـ.

١٢٧-تاريخ ابن غنام، لحسين بن غنام، تحقيق: سليمان الخراشي، نشر: دار الثلوثية، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٣١هـ.

١٢٨-تاريخ أبي زرعة الدمشقي، تحقيق: شكر الله قوجاني، من مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

١٢٩-تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر: الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ.

١٣٠-تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ.

١٣١-تاريخ أصبهان (ذكر أخبار أصبهان)، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.

١٣٢-تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق: د. بشار عواد، نشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٣م.

١٣٣-التاريخ الأوسط، للبخاري، تحقيق: تيسير أبو حميد ويحيىٰ الثمالي، نشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ.

١٣٤- تاريخ الدارمي عن ابن معين، تحقيق: أحمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة.

١٣٥- تاريخ الدوري، عن ابن معين، تحقيق: د. أحمد نور سيف (ضمن كتاب: يحيىٰ بن معين وكتابه التاريخ)، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٩هـ.

١٣٦- تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر: دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ.

١٣٧- التاريخ الكبير، للبخاري، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، وتحقيق: محمد الدباسي ومركز شذا للبحوث، نشر: الناشر المتميز، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٤٠هـ (ويُنصّ علىٰ النشرة الأخيرة إذا أُحيل عليها).

١٣٨- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢هـ.

١٣٩- تاريخ جرجان، لحمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر: دائرة المعارف العثمانية ١٣٧٠هـ.

تاريخ حلب = بغية الطلب في تاريخ حلب.

١٤٠- تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: د. أكرم العمري، نشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

١٤١- تاريخ داريا، لعبد الجبار الخولاني، تحقيّ: سعيد الأفغاني، نشر: مطبعة البرقي بدمشق، من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٦٩هـ.

١٤٢- تاريخ دمشق، تحقيق: عمر العمروي، نشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ، وأجزاء مفرّقة من طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق: مجموعة من المحققين، (ويُنصّ علىٰ النشرة الأخيرة إذا أُحيل عليها).

١٤٣- تاريخ واسط، لأسلم بن سهل الواسطي المعروف بـ «بَحْشَل»، تحقيق: كوركيس عواد، نشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

١٤٤- التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، لمحمد بن أحمد المقدَّمي، تحقيق: محمد اللحيدان، نشر: دار الكتاب والسنة، باكستان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.

١٤٥- التاريخ، لعمرو بن علي الفلاس، تحقيق: د. محمد الطبراني، نشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٦هـ.

١٤٦- تالي تلخيص المتشابه، للخطيب البغدادي، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، وأحمد الشقيرات، نشر: دار الصميعي، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

١٤٧- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر، تحقيق: محمد علي النجار وعلي البجاوي، نشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ١٣٨٣هـ.

١٤٨- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، للزيلعي الحنفي، نشر: مطبعة بولاق، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٣١٣-١٣١٥هـ.

١٤٩- تحرير تقريب التهذيب، تأليف: د. بشار عواد وشعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

١٥٠- تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع، نشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ.

١٥١- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر: دار الفكر، بيروت.

١٥٢- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، والدار القيمة، الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

١٥٣- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لولي الدين أبي زرعة العراقي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب وآخرين، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

١٥٤- تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، لعلاء الدين العطار، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، نشر: دار الصميعي، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.

١٥٥- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، للزيلعي، تحقيق: سلطان الطبيشي، نشر: دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.

١٥٦- التدوين في أخبار قزوين، للرافعي، تحقيق: عزيز الله العطاردي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

١٥٧- تذكرة الحفاظ، للذهبي، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٥٨- التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة، للحسيني، تحقيق: رفعت عبد المطلب، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

١٥٩- تذهيب تقريب التهذيب، لطارق بن عوض الله بن محمد، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٣١هـ.

١٦٠- التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال، تحقيق: مجموعة من طلاب وطالبات مرحلة الماجستير بإشراف: د. علي بن عبد الله الصياح، نشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ.

١٦١- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

١٦٢- ترتيب علل الترمذي الكبير، ترتيب: أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، نشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ.

١٦٣- الترغيب في فضائل الأعمال، لابن شاهين، تحقيق: صالح الوعيل، نشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.

١٦٤- الترغيب والترهيب، لقوّام السنة الأصبهاني، تحقيق: أيمن شعبان، نشر: دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.

١٦٥- الترغيب والترهيب، للمنذري، تحقيق: مصطفىٰ عمارة، نشر: مكتبة مصطفة البابي الحلبي، مصر، تصوير: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ.

١٦٦-تسمية الإخوة الذين رُوي عنهم الحديث، لأبي داود السجستاني، مخطوط، نسخة محفوظة في المكتبة الظاهرية ضمن مجموع رقم (١٢٩).
١٦٧-تسمية ما انتهىٰ إلينا من الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين عاليًا، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: د. عبد الله بن يوسف الجديع، نشر: مطابع الرشيد، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ.
١٦٨-تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما، للحاكم، تحقيق: كمال الحوت، نشر: دار الجنان، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ.
١٦٩-تسمية من روي عنه من أولاد العشرة، لعلي بن المديني، تحقيق: د. علي محمد جماز، نشر: دار القلم، الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ.
١٧٠-تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه، تحقيق: محمد بدوي المختون، نشر: المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٥هـ.
١٧١-تصحيفات المحدثين، للعسكري، تحقيق: محمود ميرة، نشر: المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ.
١٧٢-تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ.
١٧٣-التعديل والتجريح، للباجي، تحقيق: د. أبي لبابة حسين، نشر: دار اللواء، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.
١٧٤-تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر، تحقيق: د. عاصم القريوتي، نشر: مكتبة المنار، عمّان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣هـ.
١٧٥-تعظيم قدر الصلاة، للمروزي، تحقيق: عبد الرحمن الفَرِيْوَائي، نشر: مكتبة الدار، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.
١٧٦-تعليقات الدارقطني علىٰ المجروحين لابن حبان، تحقيق: خليل العربي، نشر: دار الفاروق الحديثة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.

١٧٧- تغليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي، نشر: المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمّان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٧٨- تغليق التعليق، لابن حجر، مخطوط، نسخة بخط السخاوي محفوظة بمكتبة مراد ملا برقم (٣٦٥)، تركيا.

١٧٩- تفسير ابن أبي حاتم، (المجلد الرابع)، مخطوط، من النسخة المحفوظة في المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية برقم (٥٠تفسير)، وهي مرفوعة على النت.

١٨٠- تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد الطيب، نشر: مكتبة الباز، مكة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

١٨١- تفسير ابن المنذر، تحقيق: د. سعد بن عبد الله السعد، نشر: دار المآثر، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

١٨٢- تفسير ابن مردويه «التفسير المسند»، (من آخر سورة ق، إلى سورة الناس)، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه، مخطوط، نسخة محفوظة بمكتبة برلين برقم (١٤٨٣).

١٨٣- تفسير إسحاق البستي القاضي «من الكهف حتى الشعراء»، تحقيق: عوض العمري (رسالة دكتوراة)، كلية القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ١٤١٣هـ.

١٨٤- التفسير البسيط، للواحدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين (رسائل علمية)، نشر: عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٣٠هـ.

١٨٥- تفسير البغوي (معالم التنزيل)، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد النمر وعثمان ضميرية وسليمان الحرش، نشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ.

تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن.

١٨٦- تفسير السمرقندي (المسمى: بحر العلوم)، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

١٨٧- تفسير القرآن العزيز، لابن أبي زَمَنِين، تحقيق: حسين بن عكاشة ومحمد مصطفىٰ الكنز، نشر: الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ.

١٨٨- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: مؤسسة قرطبة ومكتبة أولاد الشيخ، مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ.

١٨٩- تفسير القرآن من الجامع، لابن وهب، تحقيق: ميكلوش موراني، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٣م.

١٩٠- تفسير القرآن، لابن جريج، رواية الحسن بن محمد الصباح عن حجاج بن محمد، تحقيق: د. عبد الرحمن قائد، نشر: دار الكمال المتحدة، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٤٠هـ.

١٩١- تفسير سعيد بن منصور، (ضمن سنن سعيد بن منصور)، [أول التفسير: الأجزاء ١-٥] تحقيق: د. سعيد الحميد، نشر: دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ، [تكملة التفسير ٦-٨] تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د. سعيد الحميد، ود. خالد الجريسي، نشر: دار الألوكة، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٣هـ.

١٩٢- تفسير عبد الرزاق، تحقيق: د. محمود محمد عبده، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ.

تفسير عبد بن حميد = قطعة من تفسير عبد بن حميد.

١٩٣- تفسير مجاهد، لأبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن القاضي الهمداني، تحقيق: محمد عبد السلام أبو النيل، نشر: دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.

١٩٤- تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، نشر: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ.

١٩٥- تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق وترقيم: أبي الأشبال الباكستاني، نشر: دار العاصمة، الرياض.

١٩٦-التقصي لما في الموطأ من حديث النبي ﷺ، لابن عبد البر، تحقيق: فيصل العلي والطاهر الأزهر خذيري، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٣هـ.

١٩٧-تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الجياني، تحقيق: علي العمران، ومحمد عزير، نشر: دار عالم الفوائد، مكة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ.

١٩٨-التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني المعروف بابن نقطة، نشر: دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣هـ.

١٩٩-التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، للعراقي، (ضمن مقدمة ابن الصلاح ونكت ابن حجر)، تحقيق: طارق عوض الله، نشر: دار ابن عفان، الطبعة الثالثة ١٤٣٦هـ.

٢٠٠-تكملة الإكمال، لابن نقطة الحنبلي البغدادي، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، نشر: مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨-١٤١٨هـ.

٢٠١-التكميل في الجرح والتعديل، لابن كثير، تحقيق: شادي آل نعمان، نشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات، صنعاء، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٢هـ.

٢٠٢-تلخيص الاستغاثة، (الرد علىٰ البكري)، لابن تيمية، تحقيق: محمد علي عجال، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

٢٠٣-التلخيص الحبير (التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور)، لابن حجر، تحقيق: د. محمد الثاني بن عمر موسىٰ، نشر: دار أضواء السلف، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٢٠٤-تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم، للخطيب البغدادي، تحقيق: سكينة الشهابي، نشر: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٩٨٥م.

٢٠٥-تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، لابن الجوزي، نشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.



٢٠٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تحقيق: جماعة من المحققين، نشر: وزارة الأوقاف، المغرب، ١٣٨٧هـ، وتحقيق: د. بشار عواد وآخرون، نشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٩هـ، (ويُنصّ علىٰ النشرة الأخيرة إذا أُحيل عليها).

٢٠٧- تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم، لابن البرقي، تحقيق: عامر حسن صبري، نشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولىٰ ١٤٣١هـ.

٢٠٨- التمييز، لمسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد مصطفىٰ الأعظمي، نشر: وزارة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٢٠٩- تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين، لأبي الليث السمرقندي، تحقيق: يوسف بديوي، نشر: دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ.

٢١٠- التنبيهات المستنبطة علىٰ الكتب المدونة والمختلطة، للقاضي عياض، تحقيق: د. محمد الوثيق ود. عبد النعيم حميتي، نشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٢هـ.

٢١١- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لابن عبد الهادي، تحقيق: سامي جاد الله وعبد العزيز الخباني، نشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٢١٢- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي، تحقيق: علي العمران، ومحمد أجمل الإصلاحي، ومحمد عزير شمس، نشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٤هـ.

٢١٣- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، للسيوطي، نشر: مطبعة دار إحياء الكتب العربية (عيسىٰ الحلبي).

٢١٤- تهذيب الآثار، للطبري، تحقيق: محمود شاكر، نشر: مطبعة المدني، القاهرة.

٢١٥- تهذيب الأجوبة، لابن حامد الحنبلي، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٢١٦- تهذيب الأسماء واللغات، تحقيق: لجنة من العلماء، نشر: إدارة الطباعة المنيرية، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٧- تهذيب التهذيب، لابن حجر، تحقيق: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، نشر: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ.

٢١٨- تهذيب الكمال، للمزي، تحقيق: بشار عواد، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٠هـ.

٢١٩- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر: الدار المصرية للتأليف والنشر، دار القومية العربية للطباعة، مصر، ١٣٨٤هـ.

٢٢٠- التوبة، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، نشر: مكتبة القرآن مصر.

٢٢١- التوحيد لله ﷻ، لعبد الغني المقدسي، تحقيق: مصعب الحايك، نشر: دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ.

٢٢٢- التوحيد، لابن خزيمة، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة السادسة ١٤١٨هـ.

٢٢٣- التوحيد، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق: د. علي بن محمد ناصر الفقيهي، نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، المجلد الأول ١٤٠٥هـ، المجلد الثاني ١٤٠٩هـ، المجلد الثالث ١٤١٣هـ.

٢٢٤- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن، تحقيق: دار الفلاح، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩هـ.

٢٢٥- التوكل، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ.

٢٢٦- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: أسامة العتيبي، نشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٢٢٧-الثاني والثالث من حديث أبي العباس الأصم، (ضمن مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار)، تحقيق: نبيل جرار، نشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

٢٢٨-الثقات (معرفة الثقات)، للعجلي، ترتيب: نور الدين الهيثمي وتقي الدين السبكي، تحقيق: عبد العليم البستوي، نشر: مكتبة الدار، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ.

٢٢٩-الثقات الذين تعمّدوا وقف المرفوع أو إرسال الموصول، تأليف: د. علي بن عبد الله الصياح، نشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٠هـ.

الثقات لابن شاهين = تاريخ أسماء الثقات.

٢٣٠-الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قطلوبغا، تحقيق: شادي آل نعمان، نشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات، صنعاء، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٢هـ.

٢٣١-جامع الآثار في السير ومولد المختار، لابن ناصر الدين، تحقيق: نشأت كمال، نشر: دار الفلاح، مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤٣١هـ.

٢٣٢-جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط وبشير عيون، نشر: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان الطبعة الأولىٰ ١٣٨٩هـ.

٢٣٣-جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر: دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٢٣٤-جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، تحقيق: حمدي السلفي، نشر: دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٢٣٥-جامع الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، نشر: مكتبة ومطبعة مصطفىٰ الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.

٢٣٦-جامع الترمذي، مخطوط، نسخة الكروخي، محفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس رقم (٧٠٩).

٢٣٧-جامع الصحيحين، لأبي نعيم الحداد الأصبهاني، تحقيق: لجنة من المحققين بإشراف/ نور الدين طالب، نشر: دار النوادر، الطبعة الأولىٰ ١٤٣١هـ.

٢٣٨-جامع العلوم والحكم، لابن رجب، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٣٩-جامع المسانيد، لابن الجوزي، تحقيق: د. علي البواب، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ.

٢٤٠-جامع المسانيد، لابن كثير، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، نشر: دار خضر للطباعة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ، وتحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ، (ويُنَصّ علىٰ النشرة الأخيرة إذا أُحيل عليها).

٢٤١-جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، نشر: دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.

٢٤٢-الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٤٣-الجامع لابن وهب، تحقيق: مصطفىٰ أبو الخير، نشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ، وتحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد، نشر: دار الوفاء، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ، وتحقيق: محمد عبد الله الحمّادي، نشر: جمعية دار البر، دبي، الطبعة الثانية ١٤٤١هـ.

٢٤٤-الجامع لابن وهب، مخطوط، نسخة مدينة أدفو بالصعيد في مصر، محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٢١٢٣حديث).

٢٤٥-الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: د. عبد الله التركي ومجموعة من المحققين، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ.

٢٤٦-الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.

٢٤٧-الجامع لعلوم الإمام أحمد، إعداد مجموعة من الباحثين بدار الفلاح بإشراف: خالد الرباط، نشر: دار الفلاح، مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٠هـ.

٢٤٨-الجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة الأعلام أولي الفضل والأحلام، لأبي موسىٰ الرعيني الأندلسي، تحقيق: مصطفىٰ باحو، نشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٠هـ.

٢٤٩-جامع معمر، (ملحق في آخر مصنف عبد الرزاق يبدأ من ١٠/ ٣٧٩، حديث رقم١٩٤١٩)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المجلس العلمي، باكستان، توزيع المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٥٠-الجرح والتعديل، تأليف: د. إبراهيم اللاحم، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ.

٢٥١-الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولىٰ ١٣٧١هـ.

٢٥٢-الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مخطوطات، (أربع نسخ)، نسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية بمصر، برقم (٩٠١٢مصطلح)، ونسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٨٩١)، ونسخة محفوظة بمكتبة مراد ملا برقم (١٤٢٧)، تركيا، ونسخة محفوظة بمكتبة كوبريلي برقم (٢٧٨)، تركيا.

٢٥٣-جزء ابن فيل، لأبي طاهر الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فيل البالسي، تحقيق: موسىٰ إسماعيل البسيط، نشر: مطبعة مسودي، القدس، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ.

٢٥٤-جزء أبي أحمد البخاري (ضمن مصنفات ابن الحمامي)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، نشر: دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

٢٥٥-جزء البطاقة، لحمزة الكناني، تحقيق: عبد الرزاق البدر، نشر: مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٢٥٦-الجزء الثاني من حديث يحيىٰ بن معين، رواية أبي بكر المروزي، تحقيق: خالد السبيت، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ.

٢٥٧-الجزء الخامس من الأحاديث المعللة، لعلي بن المديني، تحقيق: خالد بن محمد السباعي، نشر: دار الحديث الكتانية، ١٤٣٧هـ.

٢٥٨-جزء فيه أحاديث الأربعين، لأبي منصور معمر بن أحمد الأصبهاني، مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم.

٢٥٩-جزء فيه طرق حديث إن لله تسعة وتسعين اسمًا، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ.

٢٦٠-جزء فيه من أحاديث أيوب السختياني، لإسماعيل بن إسحاق القاضي، تحقيق: د. سليمان العريني، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

جزء فيه من روىٰ عن النبي ﷺ من الصحابة في الكبائر = الكبائر، للبرديجي.

٢٦١-الجعديات (حديث علي بن الجعد) لأبي القاسم البغوي، تحقيق: عامر حيدر، نشر: مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦٢-جلاء الأفهام، لابن القيم، تحقيق: زائد النشيري، نشر: دار عطاءات العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٤٠هـ.

٢٦٣-الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، لأبي الفرج المعافىٰ بن زكريا الجَريري النهرواني، تحقيق: د. محمد مرسي الخولي ود. إحسان عباس، نشر: دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ.

٢٦٤-الجمع بين الصحيحين، لعبدالحق الإشبيلي، تحقيق: حمد الغماس، نشر: دار المحقق، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ.

٢٦٥-الجمع بين الصحيحين، للحميدي، تحقيق: د. علي حسين البواب، نشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.

٢٦٦-جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، نشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٩٨٧م.

٢٦٧-جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، تحقيق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣هـ.
٢٦٨-الجهاد، لابن أبي عاصم، تحقيق: مساعد الحميد، نشر: دار القلم، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ.
٢٦٩-الجيم، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ.
٢٧٠-حاشية السندي علىٰ ابن ماجه، نشر: دار الجيل، بيروت.
٢٧١-حاشية كتاب التوحيد للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: د. خالد بن إبراهيم الدبيان، نشر: دارة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٦هـ.
٢٧٢-حجة الوداع، لابن حزم، تحقيق: أبي صهيب الكرمي، نشر: بيت الأفكار، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.
٢٧٣-الحجة في بيان المحجة، لقوّام السنة الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، نشر: دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.
٢٧٤-حجية قول الصحابي عند السلف، تأليف: ترحيب بن ربيعان الدوسري، نشر: دار المنهاج، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ.
٢٧٥-حديث ابن مخلد البزاز عن شيوخه، (ضمن مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية، وهذا الجزء الرابع منها)، تحقيق: نبيل جرار، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.
٢٧٦-حديث أبي الحسن مشرق بن عبد الله الحنيفي، مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم.
حديث أبي الشيخ الأصبهاني = أحاديث أبي محمد عبد الله بن محمد بن حيان.
٢٧٧-حديث أبي الطاهر الذهلي «الجزء الثالث والعشرون من الحديث أبي الطاهر الذهلي»، انتقاء الدارقطني، تحقيق: حمدي السلفي، نشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

٢٧٨-حديث أبي الفضل الزهري، رواية الحسن الجوهري، تحقيق: د. حسن بن محمد البلوط، نشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٢٧٩-حديث أبي بكر بن حيان الأزدي الموصلي، مخطوط، ضمن مجموع رقم [٢٤] من مجاميع المدرسة العمرية في المكتبة الظاهرية.

٢٨٠-حديث أبي بكر بن نجيح البزاز (الجزء الثاني)، لأبي بكر محمد بن العباس بن نجيح البزاز، مخطوط، ضمن مجموع: [مجاميع ٦٧] من مجاميع المدرسة العمرية في المكتبة الظاهرية.

٢٨١-حديث أبي سعيد الأشج، تحقيق: إسماعيل الجزائري، نشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٢٨٢-حديث الحجامة للصائم، للبزار، تحقيق: محمد السريّع، نشر: مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٩هـ.

٢٨٣-الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية، تأليف: د. خالد الدريس، نشر: دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ.

٢٨٤-حديث السرّاج، لأبي العباس السرّاج، تخريج: زاهر بن طاهر الشحامي، تحقيق: حسين عكاشة، نشر: الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

٢٨٥-حديث زيد بن أبي أنيسة «الجزء الخامس منه»، لأبي عمر هلال بن العلاء الرَّقّي، مخطوط، ضمن مجموع رقم [مجاميع ٢٠] من مجاميع المدرسة العمرية في المكتبة الظاهرية.

٢٨٦-حديث علي بن حُجْر عن إسماعيل بن جعفر، تحقيق: عمر السفياني، نشر: مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٢٨٧-حديث لوين محمد بن سليمان، رواية أبي علي الحسن بن محمد بن دَكّة، مخطوط، ضمن مجموع رقم [٢٦] من مجاميع المدرسة العمرية في المكتبة الظاهرية.

٢٨٨-حديث محمد بن يحيىٰ الذهلي، مخطوط، نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية.

٢٨٩- حديث مصعب بن عبد الله الزبيري، رواية أبي القاسم البغوي، تحقيق: صالح عثمان اللحام، نشر: الدار العثمانية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ.

٢٩٠- حديث نصر بن إبراهيم المقدسي عن شيوخه في فضل العلم وغيره من المواعظ البليغة، لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي، مخطوط، ضمن مجموع [١١٠] من مجاميع المدرسة العمرية في المكتبة الظاهرية.

٢٩١- حسن الظن بالله ﷻ، لابن أبي الدنيا، تحقيق: مخلص محمد، نشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٢٩٢- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، نشر: مطبعة السعادة، تصوير: دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ.

٢٩٣- حلية الأولياء، لأبي نعيم، «الجزء الخامس»، مخطوط، نسخة محفوظة بمكتبة الفاتح رقم (٤٣٣٣)، وهي ثمانية أجزاء ملفقة من أكثر من نسخة بأرقام (٤٣٢٩-٤٣٣٦).

٢٩٤- الخصائص الكبرىٰ، للسيوطي، تحقيق: محمد خليل هراس، نشر: دار الكتب الحديثة، مصر.

٢٩٥- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، للنووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٢٩٦- الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، للبيهقي، تحقيق: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، نشر: الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٦هـ.

٢٩٧- الخِلَعيات (الفوائد المنتقاة الحسان)، للقاضي أبي الحسن علي بن الحسن الخِلَعي، تحقيق: صالح اللحام، نشر: الدار العثمانية للنشر، مؤسسة الريان، الطبعة الأولىٰ ١٤٣١هـ.

٢٩٨- خلق أفعال العباد، للبخاري، تحقيق: فهيد الفهيد، نشر: دار السنة، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٣٥هـ.

٢٩٩- الداء والدواء، لابن القيم، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، نشر: دار عطاءات العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٤٠هـ.

٣٠٠-الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، تحقيق: د. عبد الله التركي، نشر: مركز هجر للبحوث والدراسات، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ.

٣٠١-الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد، للشوكاني، نشر: دار ابن خزيمة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.

٣٠٢-الدرر السنية في الأجوبة النجدية، لعلماء نجد، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة السادسة ١٤١٧هـ.

٣٠٣-الدعاء، للطبراني، تحقيق: محمد سعيد البخاري، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ.

٣٠٤-الدعوات الكبير، للبيهقي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، نشر: غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولىٰ للنسخة الكاملة ١٤٢٩هـ.

٣٠٥-دلائل النبوة، للبيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٥هـ.

٣٠٦-الدِّيَات، لأبي بكر ابن أبي عاصم، تحقيق: عبد المنعم زكريا، نشر: دار الصميعي، الرياض ١٤٢٤هـ.

٣٠٧-ديوان الضعفاء، للذهبي، تحقيق: حماد الأنصاري، نشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ.

٣٠٨-ديوان الضعفاء، للذهبي، مخطوط، نسخة فيض الله المحفوظة برقم (٤٩٥)، تركيا.

٣٠٩-الذب عن مذهب مالك، لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: د. محمد العلمي، نشر: مركز الدراسات والأبحاث، الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٢هـ.

٣١٠-الذرية الطاهرة، للدولابي، تحقيق: سعد المبارك الحسن، نشر: الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ.

٣١١-ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، للدارقطني، تحقيق: بوران الضناوي وكمال الحوت، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

٣١٢-ذم الرياء في الأعمال، للحسن بن إسماعيل الضَّرَّاب، تحقيق: د. محمد با كريم محمد با عبد الله، نشر: دار البخاري للنشر والتوزيع، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ.

٣١٣-ذم الكلام، لأبي إسماعيل الهروي، تحقيق: عبد الرحمن الشبل، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٣١٤-ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦هـ.

٣١٥-الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق: نور الدين عتر، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٥هـ.

٣١٦-الرد علىٰ الجهمية، لابن منده، تحقيق: د. علي الفقيهي، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

٣١٧-الرد علىٰ الجهمية، للدارمي، تحقيق: بدر البدر، نشر: دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.

٣١٨-الرد علىٰ المعطلة، للحكيم الترمذي، تحقيق: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، نشر: شركة الروضة للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٩هـ.

٣١٩-رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة في وصف سننه، تحقيق: محمد الصباغ، نشر: دار العربية، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ.

٣٢٠-رسالة البيهقي إلىٰ أبي محمد الجويني، تحقيق: فراس بن خليل مشعان، نشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٣٢١-الرسالة، للإمام الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، نشر: مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولىٰ ١٣٥٧هـ.

٣٢٢-الرضا عن الله بقضائه والتسليم لأمره، لابن أبي الدنيا، تحقيق: ضياء الحسن السلفي، نشر: الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.

٣٢٣-رفع الاشتباه عن معنىٰ العبادة والإله، تحقيق: عثمان بن معلم محمود بن شيخ علي، نشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٤هـ.

٣٢٤-رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر، تحقيق: علي محمد عمر، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٣٢٥-الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٣٢٦-الرواة المختلف في صحبته ممن لهم رواية في الكتب الستة، للدكتور: كمال الجزائري، نشر: عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٣٢٧-رياض الصالحين، للنووي، تحقيق: ماهر الفحل، نشر: دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٣٢٨-رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، لأبي بكر عبد الله بن محمد المالكي، تحقيق: بشير البكوش، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

٣٢٩-زاد المسافر في الفقه علىٰ مذهب الإمام أحمد، لأبي بكر عبد العزيز غلام الخلال، تحقيق: أبي جنة الحنبلي مصطفىٰ القبّاني، نشر: دار الأوراق الثقافية، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٧هـ.

٣٣٠-زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ.

٣٣١-زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

٣٣٢-الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٣٣٣-الزهد الكبير، للبيهقي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٣٣٤-الزهد للإمام أحمد، رواية صالح، مخطوط، ضمن مجموع رقم [١٠] من مجاميع المدرسة العمرية في المكتبة الظاهرية، وهو آخر المجموع.

٣٣٥- الزهد للإمام أحمد، رواية عبد الله، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

٣٣٦- الزهد للإمام أحمد، رواية عبد الله، مخطوط، نسخة محفوظة في مكتبة: بديع الدين السندي، باكستان، وهي نسخة متأخرة.

٣٣٧- الزهد للإمام أحمد، رواية عبد الله، مخطوط، نسخة محفوظة في مكتبة: خليفة بن ارحمة بن جهام آل مشرف، منسوخة سنة (١١٠٨هـ)، وناسخها: الصالحي من غوطة دمشق.

٣٣٨- الزهد والرقائق، لابن المبارك، رواية الحسين المروزي، ورواية نعيم بن حماد، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣٩- الزهد، لأبي داود السجستاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، نشر: دار المشكاة، حلوان، مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ (ترقيم المطبوع هو المعتمد).

٣٤٠- الزهد، لأسد بن موسىٰ، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، نشر: مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ.

٣٤١- الزهد، للمعافىٰ بن عمران، تحقيق: د. عامر حسن صبري، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

٣٤٢- الزهد، لهناد بن السري، تحقيق: عبد الرحمن الفَرِيْوَائي، نشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

٣٤٣- الزهد، لوكيع بن الجراح، تحقيق: عبد الرحمن الفَرِيْوَائي، نشر: مكتبة الدار، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ.

زهر الفردوس = الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس.

٣٤٤- الزواجر عن اقتراف الكبائر، لابن حجر الهيتمي، تصحيح: محمد الصباغ، نشر: المطبعة الخديوية ببولاق، مصر، ١٢٨٤هـ.

٣٤٥- السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، نشر: دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

سنن الترمذي = جامع الترمذي.

٣٤٦-السحب الوابلة علىٰ ضرائح الحنابلة، لابن حميد النجدي، تحقيق: بكر أبو زيد وعبد الرحمن العثيمين، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ.

٣٤٧-سَفَط المُلَح وزَوح التَّرَح، لسعد الله بن نصر بن سعيد بن الدجاجي الحنبلي، تحقيق: خالد أحمد السويدي، نشر: مؤسسة بين النهرين للإنتاج الفني والثقافي، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ.

٣٤٨-سلسلة الأحاديث الصحيحة، للشيخ الألباني، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥-١٤٢٢هـ.

٣٤٩-سلسلة الأحاديث الضعيفة، للشيخ الألباني، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢-١٤٢٥هـ.

٣٥٠-سلوك طريق السلف في ذكر مشايخ عبد الحق بن خلف (ومعه ستة أجزاء أخرىٰ منها جزء لابن بشران)، تحقيق: حمزة الجزائري، نشر: الدار الأثرية، عمّان، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٠هـ.

٣٥١-السنة، لابن أبي عاصم، تحقيق: الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٠هـ.

٣٥٢-السنة، لأبي بكر الخلال، تحقيق: عطية الزهراني، نشر: دار الراية، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.

٣٥٣-السنة، لأبي بكر عبد العزيز غلام الخلال، (جزء من السنة)، تحقيق: أبي جنة الحنبلي مصطفىٰ القبّاني، نشر: دار الأوراق الثقافية، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٧هـ.

٣٥٤-السنة، لمحمد بن نصر المروزي، تعليق: سالم أحمد السلفي، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٣٥٥-سنن ابن ماجه، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: مطبعة دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسىٰ الحلبي)، القاهرة.

٣٥٦-سنن أبي داود، تحقيق وترقيم: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: المكتبة العصرية، وتحقيق: عادل محمد وعماد الدين بن عباس، نشر: دار التأصيل، مصر، ١٤٣٦هـ (ويُنصّ علىٰ النشرة الأخيرة إذا أُحيل عليها).

٣٥٧-سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ.

٣٥٨-سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، نشر: دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٣٥٩-السنن الصغرىٰ، للنسائي، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ترقيم: عبد الفتاح أبو غدة، تصوير: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٣٦٠-السنن الكبرىٰ، للنسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، بإشراف: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ.

٣٦١-السنن الكبير، للبيهقي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، نشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٢هـ.

٣٦٢-السنن المأثورة، للشافعي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

٣٦٣-سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣هـ.

٣٦٤-السنن والأحكام عن المصطفىٰ عليه أفضل الصلاة والسلام، لضياء الدين المقدسي، تحقيق: حسين عكاشة، نشر: دار ماجد عسيري، السعودية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

٣٦٥-سؤالات ابن الجنيد ليحيىٰ بن معين، تحقيق: أحمد نور سيف، نشر: مكتبة الدار، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٣٦٦-سؤالات أبي داود للإمام أحمد، تحقيق: زياد منصور، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.

٣٦٧-سؤالات الآجري لأبي داود، تحقيق: عبد العليم البستوي، نشر: دار الاستقامة، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٣٦٨-سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، نشر: كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ.

٣٦٩-سؤالات الحاكم للدارقطني، تحقيق: موفق عبد القادر، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ.

٣٧٠-سؤالات السجزي للحاكم، تحقيق: موفق عبد القادر، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٣٧١-سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد ود. خالد الجريسي، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ.

٣٧٢-سؤالات حمزة السهمي للدارقطني، تحقيق: موفق عبد القادر، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ.

٣٧٣-سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبد القادر، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ.

٣٧٤-سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.

٣٧٥-السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق: مصطفىٰ السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، نشر: مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ.

٣٧٦-الشجرة المباركة في أنساب الطالبية، للفخر الرازي، تحقيق: مهدي الرجائي، نشر: مكتبة المرعشي النجفي العامة، مطبعة سيد الشهداء، قم، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ.

٣٧٧-شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد الغامدي، نشر: دار طيبة، الطبعة الثامنة ١٤٢٣هـ.

٣٧٨-شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ.

٣٧٩-شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٣٨٠-شرح الشفا، للملا علي القاري، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ.

٣٨١-شرح سنن ابن ماجه، لمغلطاي، تحقيق: كامل عويضة، نشر: مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، مكة، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ.

٣٨٢-شرح سنن أبي داود، لابن رسلان، تحقيق: مجموعة من الباحثين بدار الفلاح، نشر: دار الفلاح، الفيوم، مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤٤٠هـ.

٣٨٣-شرح صحيح البخاري، لابن بطال، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ.

٣٨٤-شرح صحيح مسلم، للنووي، نشر: المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٧هـ، تصوير: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ، وتحقيق: د. مازن السرساوي، نشر: دار المنهاج القويم، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٤١هـ (ويُنَصّ علىٰ النشرة الأخيرة إذا أُحيل عليها).

٣٨٥-شرح علل الترمذي، لابن رجب، تحقيق: د. نور الدين عتر، نشر: دار السلام، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٣٧هـ.

٣٨٦-شرح مشكاة المصابيح، للطيبي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، نشر: مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، مكة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

٣٨٧-شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.

٣٨٨-شرح معاني الآثار، للطحاوي، تحقيق محمد النجار ومحمد سيد جاد الحق، بترقيم: يوسف المرعشلي، نشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.

٣٨٩-شرح نزهة النظر، تأليف: د. إبراهيم بن عبدالله اللاحم، نشر: مركز إحسان لدراسات السنة، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٩هـ.

٣٩٠-الشرح والإبانة علىٰ أصول السنة والديانة (الإبانة الصغرىٰ)، لابن بطة، تحقيق: عادل آل حمدان، نشر: دار الأمر الأول، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٣٣هـ.

٣٩١-شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد سعيد خطيب أوغلي، نشر: كلية الإلهيات، جامعة أنقرة.

٣٩٢-شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ.

٣٩٣-شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكة والتعليل، لابن القيم، تحقيق: زاهر بلفقيه، نشر: دار عطاءات العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٤١هـ.

٣٩٤-الشيخ محمد بن عبد الوهاب حياته وفكره، تأليف: د. عبد الله بن صالح العثيمين، نشر: دار العلوم، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ.

٣٩٥-الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه، لأحمد آل أبو طامي، تقديم وتصحيح: الشيخ عبد العزيز بن باز، نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الثانية.

٣٩٦-الصارم المسلول علىٰ شاتم الرسول، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: الحرس الوطني السعودي، ١٤٠٣هـ.

٣٩٧-الصارم المنكي في الرد علىٰ السبكي، لابن عبد الهادي، تحقيق: عقيل المقطري اليماني، نشر: مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.

٣٩٨-صحيح ابن حبان، ترتيب: علاء الدين بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٣٩٩-صحيح البخاري، (الطبعة السلطانية)، تحقيق: جماعة من العلماء، نشر: المطبعة الأميرية الكبرىٰ ببولاق، ١٣١١هـ، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، تصوير: دار طوق النجاة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٤٠٠-صحيح البخاري، مخطوط، نسخة متفرقة الأوراق ضمن الدشت في دار

الكتب المصرية، من رواية الحسين بن محمد بن الحسن الخلال عن الكشّاني، ورواية الحسين بن عثمان بن أحمد الشيرازي عن الكشميهني، كلاهما (الكشاني والكشميهني)، عن الفربري، منسوخة في القرن الخامس الهجري، أفاد ذلك: الباحث محمد محمود شعبان، ورفع النسخة علىٰ حسابه في تويتر:
https://twitter.com/Mohammad_MS_19/status/1474729658063237120?s=20&t=w3qH0b5EPFncHJoYAGD5cw

٤٠١- صحيح البخاري، مخطوط، نسخة محفوظة في مكتبة أحمد الثالث برقم (٢٤٠)، تركيا، وهي نسخة نفيسة جميلة مذهبة، من رواية أبي ذر، منسوخة سنة ٥٩٠هـ، مرفوعة علىٰ برنامج «موسوعة صحيح البخاري» التابع لدار عطاءات العلم.

٤٠٢- صحيح البخاري، مخطوط، نسخة محفوظة في مكتبة بشير آغا برقم (١٦٢)، تركيا، وهي مرفوعة علىٰ برنامج «موسوعة صحيح البخاري» التابع لدار عطاءات العلم.

٤٠٣- صحيح البخاري، مخطوط، نسخة محفوظة في مكتبة كوبريلي برقم (٣٦٢)، تركيا، وهي النسخة الخامسة من نسخ النويري لليونينية، وتعتبر أحد الفروع المتقنة لليونينية، وهي مرفوعة علىٰ برنامج «موسوعة صحيح البخاري» التابع لدار عطاءات العلم، وفي موقعهم تعريف مطول بالنسخة.

٤٠٤- صحيح البخاري، مخطوط، نسخة محفوظة في مكتبة ولي الدين برقم (١٠٤٢)، تركيا، وهي النسخة الأولىٰ من نسخ النويري لليونينية، وتعتبر أحد الفروع المتقنة للنسخة اليونينية، وهي مرفوعة علىٰ برنامج «موسوعة صحيح البخاري» التابع لدار عطاءات العلم.

٤٠٥- صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء الكتب العربية (عيسىٰ الحلبي)، توزيع: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٤٠٦- صحيح مسلم، مخطوط، نسخة ابن خير الأشبيلي، محفوظة بمكتبة كلية القرويين، فاس، المغرب، ثم انتقلت إلىٰ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية محفوظة برقم (٧٧٨٢).

٤٠٧- صفات رب العالمين، لابن المحب الصامت، تحقيق: عمار تمالت، نشر: دار الخزانة، الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤٤٢هـ.

٤٠٨- صفات رب العالمين، لابن المحب الصامت، مخطوط، نسخة المؤلف بخطه، محفوظة بالمكتبة الظاهرية برقم (٣٧٩٣).

٤٠٩- صفة الجنة «الجزء الثالث»، للضياء المقدسي، تحقيق: محمد بن تركي التركي، نشر: جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٢هـ.

٤١٠- صفة النفاق ونعت المنافقين، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عامر حسن صبري، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٤١١- صفوة التصوف، لابن طاهر المقدسي، نسخة المكتبة الخليلية بالهند، محفوظة برقم (٤٥٠فقه)، ومرفوعة علىٰ النت، «منسوخة سنة ٥٩٨هـ»، ونسخة أخرىٰ، قديمة أيضًا «منسوخة في أول القرن السابع» مرفوعة علىٰ النت، لم أتحقق من مكان حفظ أصلها.

٤١٢- الصلاة علىٰ النبي ﷺ، لابن أبي عاصم، تحقيق: حمدي السلفي، نشر: دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.

٤١٣- الصلاة، لأبي نعيم الفضل بن دكين، تحقيق: صلاح بن عايض الشلاحي، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

٤١٤- الصمت وآداب اللسان، لابن أبي الدنيا، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.

٤١٥- الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة، لابن القيم، تحقيق: حسين بن عكاشة، نشر: دار عطاءات العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٤٢هـ.

الضعفاء لابن شاهين = تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين.

٤١٦- الضعفاء للعقيلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ، وتحقيق: د. مازن السرساوي، نشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولىٰ من الإصدار الجديد ١٤٣٧هـ (ويُنصّ علىٰ النشرة الأخيرة إذا أُحيل عليها).

٤١٧- الضعفاء للعقيلي، مخطوط، نسخة محفوظة بالزاوية العثمانية بمدينة طَوْلَقة، التابعة لولاية بِسْكَرة من صحراء الجزائر.

٤١٨- الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

٤١٩- الضعفاء والمتروكون، للبخاري، تحقيق: د. سالم العمّاري، نشر: مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٤١هـ.

٤٢٠- الضعفاء والمتروكون، للدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ.

٤٢١- الضعفاء والمتروكون، للنسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

٤٢٢- الضعفاء، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: فاروق حمادة، نشر: دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ.

٤٢٣- طب النبي ﷺ، للمستغفري، تحقيق: د. أحمد فارس السلوم، نشره المؤلف، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٧هـ.

٤٢٤- الطب علىٰ مذهب الإمام أحمد، للقاضي أبي يعلىٰ الفراء، تحقيق: أبي جنة الحنبلي مصطفىٰ بن محمد القبّاني، نشر: دار الأوراق الثقافية، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٨هـ.

٤٢٥- طبقات الأسماء المفردة، للبرديجي، تحقيق: سكينة الشهابي، نشر: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٩٨٧م.

٤٢٦- طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلىٰ، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين.

٤٢٧- طبقات الرواة عن الإمام الحسن البصري رحمه الله جمعًا ودراسة، إعداد: مريم بنت أحمد الزهراني، (رسالة دكتوراة)، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرىٰ، ١٤٣٤هـ.
٤٢٨- الطبقات الصغير، لابن سعد، تحقيق: د. بشار عواد ومحمد زاهد جول، نشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٩م.
٤٢٩- طبقات الصوفية، لأبي عبد الرحمن السلمي، تحقيق: نور الدين شريبه، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.
٤٣٠- الطبقات الكبير، لابن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ.
٤٣١- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
طبقات المدلسين لابن حجر = تعريف أهل التقديس.
٤٣٢- طبقات علماء إفريقية، لأبي العرب التميمي، نشر: دار الكتاب اللبناني، بيروت.
٤٣٣- الطبقات، لحميد بن زنجويه، تحقيق: د. محمد الطبراني، نشر: مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٩هـ.
٤٣٤- الطبقات، لخليفة بن خياط، تحقيق: د. أكرم العمري، نشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
٤٣٥- الطبقات، للإمام مسلم، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، نشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١١هـ.
٤٣٦- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن القيم، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، نشر: دار عطاءات العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٤٠هـ.
٤٣٧- الطهور، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: مشهور حسن سلمان، نشر: مكتبة الصحابة، جدة، ومكتبة التابعين، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.

٤٣٨-الطيوريات، انتخاب السِّلَفي من مرويات أبي الحسين الطيوري، تحقيق: دسمان يحيىٰ معالي وعباس صخر الحسن، نشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

٤٣٩-الطيوريات، انتخاب السِّلَفي من مرويات أبي الحسين الطيوري، مخطوط، نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية برقم (١١٢٠).

٤٤٠-العجاب في بيان الأسباب، لابن حجر، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، نشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٤٤١-العدة في أصول الفقه، لأبي يعلىٰ الفراء، تحقيق: د. أحمد بن علي سير المباركي، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ.

٤٤٢-العرش وما روي فيه، لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة، تحقيق: محمد بن خليفة التميمي، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٤٤٣-العظمة، لأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: رضا الله المباركفوري، نشر: دار العاصمة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٤٤٤-العقوبات، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، نشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ.

٤٤٥-علل الحديث، لابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميّد ود. خالد الجريسي، نشر: مطابع الحميضي، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ.

٤٤٦-علل الحديث، لعمرو بن علي الفلاس، تحقيق: د. محمد الطبراني، نشر: مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٨هـ.

العلل الكبير للترمذي = ترتيب العلل الكبير.

٤٤٧-العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، نشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٩هـ.

٤٤٨-العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، تحقيق: محمد صالح الدباسي، نشر: مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٣٣هـ.

٤٤٩-العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، رواية ابنه عبدالله، تحقيق: وصي الله عباس، نشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.

٤٥٠-العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، رواية المروذي وغيره، تحقيق: وصي الله عباس، نشر: الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٤٥١-العلل، لابن المديني، تحقيق: محمد مصطفىٰ الأعظمي، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

العلم = كتاب العلم لآدم بن أبي إياس.

٤٥٢-علماء نجد خلال ثمانية قرون، تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن البسام، نشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.

٤٥٣-العلو للعلي الغفار، للذهبي، تحقيق: د. عبد الله بن صالح البراك، نشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

٤٥٤-علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، نشر: دار الفكر، سوريا، الطبعة ١٤٠٦هـ.

٤٥٥-عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، تحقيق: جماعة من العلماء، نشر: إدارة الطباعة المنيرية.

٤٥٦-عمدة الكُتّاب، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، نشر: دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

٤٥٧-عمل اليوم والليلة، لابن السني، تحقيق: د. عبد الرحمن كوثر البرني، نشر: شركة الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٤٥٨-عمل اليوم والليلة، لابن السني، مخطوطات، (خمس نسخ)، نسخة مكتبة الدولة في برلين بألمانيا، ونسخة تشستربيتي، ونسخة مكتبة بديع الدين السندي، ونسخة دار الكتب المصرية، ونسخة مكتبة روضة الحديث بالهند برقم (٢١٥).

٤٥٩- العمل بالحديث الضعيف عند الإمام الشافعي من خلال كتابه الأم، تأليف: إيمان مصطفىٰ عصفورة، (رسالة دكتوراة)، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٤٠هـ.

٤٦٠- عناية العلماء بكتاب التوحيد، تأليف: عبد الإله الشايع، نشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٤٦١- عنوان المجد في تاريخ نجد، لعثمان بن عبد الله بن بشر، تحقيق: د. محمد الشثري، الطبعة الثالثة ١٤٣٣هـ.

٤٦٢- العوالي، لأبي الشيخ الأصبهاني، (مطبوع مع كتاب «ذكر الأقران» لأبي الشيخ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

٤٦٣- عوالي مسلم، لابن حجر، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٤٦٤- العين، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، نشر: دار ومكتبة الهلال.

٤٦٥- عيون الأخبار، لابن قتيبة، تحقيق: يوسف علي طويل، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

٤٦٦- الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس (المسمىٰ زهر الفردوس)، لابن حجر، تحقيق: مجموعة من الباحثين (رسائل جامعية)، نشر: جمعية دار البر، دبي، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٩هـ.

٤٦٧- الغرباء، للآجري، تحقيق: بدر البدر، نشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣هـ.

٤٦٨- غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد المقطوعة، لرشيد الدين العطار، تحقيق: سعد الحميّد، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ.

٤٦٩- غريب الحديث، لإبراهيم الحربي، تحقيق: د. سليمان العايد، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ.

٤٧٠- غريب الحديث، لابن قتيبة، تحقيق: عبد الله الجبوري، نشر: مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٧هـ.

٤٧١- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: حسين محمد شرف ومراجعة مجموعة من الأساتذة، نشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤-١٤١٥هـ.

٤٧٢- غريب الحديث، للخطابي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ.

٤٧٣- غريب القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٤٧٤- الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد الهروي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، نشر: مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ.

٤٧٥- غنية الملتمس إيضاح الملتبس، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. يحيىٰ البكري الشهري، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٤٧٦- الغيلانيات، لأبي بكر الشافعي، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، نشر: دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧ هـ.

٤٧٧- فتاوىٰ السبكي، نشر: دار المعرفة، بيروت.

٤٧٨- فتاوىٰ النووي (المسمىٰ المسائل المنثورة)، ترتيب تلميذه علاء الدين ابن العطار، تحقيق: محمد الحجّار، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة السادسة ١٤١٧هـ.

٤٧٩- فتح الباب في الكنىٰ والألقاب، لابن منده، تحقيق: نظر الفاريابي، نشر: مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

٤٨٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، نشر: المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

٤٨١- فتح الباري لابن رجب،لرحمن العميريال تحقيق: طارق عوض الله، نشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الإصدار الثاني، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٠هـ.

٤٨٢- الفتح المبين بشرح الأربعين، لابن حجر الهيتمي، تحقيق: أحمد جاسم المحمد وقصي الحلاق وأنور الداغستاني، نشر: دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٤٨٣- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، تحقيق: د. عبد الكريم الخضير ود. محمد آل فهيد، نشر: مكتبة المنهاج، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٣٣هـ.

٤٨٤- فتوح مصر والمغرب، لعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، تحقيق: د. علي محمد عمر، نشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ.

٤٨٥- الفتوحات الربانية علىٰ الأذكار النواوية، لابن علان الشافعي المكي، نشر: جمعية النشر والتأليف الأزهرية.

٤٨٦- الفخري في أنساب الطالبيين، لعزيز الدين أبي طالب المروزي الأزورقاني، تحقيق: مهدي الرجائي، نشر: مكتبة المرعشي النجفي العامة، مطبعة سيد الشهداء، قم، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ.

٤٨٧- الفروسية المحمدية، لابن القيم، تحقيق: زائد النشيري، نشر: دار عطاءات العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٤٠هـ.

٤٨٨- الفروع، لابن مفلح، تحقيق: د. عبد الله التركي، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ.

٤٨٩- فضائل الشام ودمشق، لأبي الحسن الربعي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، نشر: المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٩٥٠م.

٤٩٠- فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: مروان العطية وغيره، نشر: دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.

٤٩١-فضائل المدينة، لأبي سعيد الجندي، تحقيق: محمد مطيع الحافظ وعزوة بدير، نشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ.

٤٩٢-فضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ، لإسماعيل بن إسحاق القاضي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٧هـ.

٤٩٣-فضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ، لإسماعيل بن إسحاق القاضي، مخطوط، نسخة محفوظة بمكتبة كوبريلي برقم (٤٢٨)، تركيا.

٤٩٤-فضل علم السلف علىٰ علم الخلف، لابن رجب، (ضمن مجموع رسائل ابن رجب)، تحقيق: طلعت بن فؤاد الحلواني، نشر: الفاروق الحدية، القاهرة، ١٤٢٤هـ.

٤٩٥-فضيلة الشكر لله علىٰ نعمته، للخرائطي، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، نشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ.

٤٩٦-الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، تحقيق: عادل العزازي، نشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

٤٩٧-فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٩م.

٤٩٨-الفهرست، لأبي جعفر الطوسي شيخ الطائفة الإمامية، تحقيق: محمد صادق آل بحر العلوم، نشر: المكتبة المرتضوية ومطبعتها، النجف، العراق.

٤٩٩-فوائد ابن أخي ميمي الدقاق، لمحمد بن عبد الله بن الحسين البغدادي المعروف بابن أخي ميمي، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، نشر: دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ.

٥٠٠-فوائد ابن دحيم، لأبي جعفر محمد بن علي بن دحيم الشيباني، مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم.

٥٠١-فوائد ابن شاهين، (ضمن مجموع مصنفات ابن شاهين)، تحقيق: بدر البدر، نشر: دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.

٥٠٢- فوائد أبي الفرج الثقفي، لأبي الفرج مسعود بن الحسن الثقفي الأصبهاني، مخطوط نشر في برنامج المكتبة الشاملة.

٥٠٣- فوائد أبي القاسم الحرفي، رواية الثقفي، (ضمن مجموع أبي القاسم الحرفي)، تحقيق: حمزة الجزائري، نشر: الدار الأثرية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٥٠٤- فوائد أبي علي محمد بن أحمد الصواف «الجزء الثالث منه»، مخطوط، ضمن مجموع رقم [١٠٥] من مجاميع المدرسة العمرية في المكتبة الظاهرية.

٥٠٥- فوائد الحاج، لأبي عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري «الجزء الرابع منه»، مخطوط، ضمن مجموع رقم [٦٣] من مجاميع المدرسة العمرية في المكتبة الظاهرية.

٥٠٦- فوائد الحسين الجمال، لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجمال، مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم.

٥٠٧- فوائد الحِنّائي، تخريج: النخشبي، تحقيق: خالد أبو النجا، نشر: دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٥٠٨- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٠٩- فوائد تمام، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٥١٠- فوائد جعفر الخلدي، (ضمن مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٣١هـ.

٥١١- فوائد منتقاة من حديث أبي شعيب الحراني، للحسن بن علي الجوهري، مخطوط، ضمن مجموع رقم [٦١] من مجاميع المدرسة العمرية في المكتبة الظاهرية.

٥١٢- الفوائد، لابن خلاد النصيبي، انتقاء: الدارقطني، تحقيق: محمود بن إسماعيل آل سدن، نشر: مكتبة العلوم والحكم، مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٨هـ.

٥١٣-الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي، لأبي الحسن لعلي بن عمر بن شاذان الحربي السكري، تحقيق: تيسير أبو حميد، نشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

٥١٤-فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبد الرؤوف المناوي، تحقيق: نخبة من العلماء، نشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.

٥١٥-القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمكتب مؤسسة الرسالة، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة ١٤٢٦هـ.

٥١٦-قبول الأخبار ومعرفة الرجال، لأبي القاسم البلخي الكعبي، تحقيق: حسين خانصو، نشر: دار الفتح، عمّان، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٩هـ.

٥١٧-القدر وما ورد في ذلك من الآثار، لابن وهب، تحقيق: د. عبد العزيز العثيم، نشر: دار السلطان، مكة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

٥١٨-القدر، لجعفر الفريابي، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، نشر: أضواء السلف، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٥١٩-القضاء والقدر، للبيهقي، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، نشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ.

٥٢٠-قطعة من تفسير عبد بن حميد، تحقيق: مخلف العرف، نشر: دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

٥٢١-القند في ذكر علماء سمرقند، للنسفي، تحقيق: يوسف الهادي، نشر: آينه ميراث (مرآة التراث)، طهران، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ، وتحقيق: نظر الفاريابي، نشر: مكتبة الكوثر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ (ويُنَصّ علىٰ النشرة الأخيرة إذا أُحيل عليها).

٥٢٢-القند في ذكر علماء سمرقند، للنسفي، مخطوط، محفوظ في مكتبة طرخان برقم (٧٠)، ضمن المكتبة السليمانية في تركيا.

٥٢٣-قوت القلوب، لأبي طالب المكي، تحقيق: محمود إبراهيم الرضواني، نشر: مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٥٢٤- قول الصحابي وحجية العمل به، تأليف: أنس القهوجي (رسالة ماجستير)، نشر: دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٣هـ.

٥٢٥- القول المفيد علىٰ كتاب التوحيد، لابن عثيمين، نشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.

٥٢٦- القول في علم النجوم للخطيب البغدادي «منتَخب الكتاب»، تحقيق: د. يوسف السعيد، نشر: دار أطلس، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

٥٢٧- الكاشف، للذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد نمر الخطيب، نشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ.

٥٢٨- الكافي، لأبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد الحاكم الشهيد، مخطوط، نسخة مكتبة عاطف أفندي، محفوظ برقم: ١٠٠٥-١٠٠٧.

٥٢٩- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق: عادل عبد الموجود وغيره، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٥٣٠- الكبائر لمحمد بن عبد الوهاب «ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب»، تحقيق: إسماعيل الأنصاري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٥٣١- الكبائر، للبرديجي، تحقيق: د. محمد التركي، نشر: دار أطلس الخضراء، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ.

٥٣٢- الكبائر، للذهبي، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، نشر: مكتبة الفرقان، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.

٥٣٣- كتاب الأربعين في إرشاد السائرين إلىٰ منازل المتقين (الأربعون الطائية)، لأبي الفتوح محمد بن علي الطائي، تحقيق: علي حسين البواب، نشر: مكتبة المعارف، الرياض الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

٥٣٤- كتاب الأربعين، للحسن بن سفيان النسوي، تحقيق: محمد ناصر العجمي، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ (ترقيم المطبوع هو المعتمد).

٥٣٥-كتاب التوحيد الذي هو حق الله علىٰ العبيد، محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: د. دغش بن شبيب العجمي، نشر: مكتبة أهل الأثر، الطبعة الخامسة ١٤٣٥هـ.

٥٣٦-كتاب العلم والحلم، لآدم بن أبي إياس، تحقيق: عامر حسن صبري، نشر: المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، البحرين، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٥هـ.

كتاب المحاربة من الموطأ لابن وهب = الموطأ لابن وهب.

٥٣٧-كتاب المحن، لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي، تحقيق: د. يحيىٰ الجبوري، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٧هـ.

٥٣٨-كتاب أهل الملل والردة والزنادقة من كتاب الجامع، لأبي بكر الخلال، تحقيق: د. إبراهيم بن حمد بن سلطان، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ.

٥٣٩-كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٩هـ.

٥٤٠-كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام، تأليف: د. ماهر الفحل، نشر: دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ.

٥٤١-كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، لصدر الدين محمد بن إبراهيم المناوي، تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، نشر: الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

٥٤٢-الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق الثعلبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين (رسائل جامعية)، نشر: دار التفسير، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٦هـ.

٥٤٣-الكفاية في علم الراوية، للخطيب البغدادي، تحقيق: ماهر الفحل، نشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الثالثة ١٤٤١هـ.

٥٤٤-الكمال في أسماء الرجال، لعبد الغني المقدسي، تحقيق: شادي بن محمد آل نعمان، نشر: الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، شركة غراس، الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٧هـ.

٥٤٥- كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين، للمحلي، تحقيق: محمود صالح الحديدي، نشر: دار المنهاج، جدة، الطبعة الثانية ١٤٣٤هـ.

٥٤٦- الكنىٰ والأسماء، للإمام مسلم، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ.

٥٤٧- الكنىٰ والأسماء، للدولابي، تحقيق: سليمان عسيري، (رسالة دكتوراة)، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرىٰ، ١٤٢٤هـ.

٥٤٨- الكنىٰ والأسماء، للدولابي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، نشر: دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ.

٥٤٩- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لابن الكيال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، نشر: دار المأمون، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٠١هـ.

٥٥٠- اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي النعماني، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ.

٥٥١- لسان العرب، لابن منظور، نشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

٥٥٢- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ.

٥٥٣- لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، لابن رجب، تحقيق: ياسين محمد السواس، نشر: دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٢٠هـ.

٥٥٤- مئة حديث من حديث الجزء لأبي عبد الله القطان، رواية أبي الفتح هلال بن محمد الحفار، تحقيق: حسن بن أبكر بن يحيىٰ بن خضي، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ١٤٢٥هـ.

٥٥٥- المبسوط للسرخسي، تحقيق: مجموعة من العلماء، نشر: مطبعة السعادة ١٣٢٤هـ، تصوير: دار المعرفة، بيروت.

٥٥٦-المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد صادق الحامدي، نشر: دار القادري للطباعة والنشر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

٥٥٧-مجالس أمالي الأذكار في صلاة التسبيح، لابن حجر، تحقيق: كيلاني محمد خليفة، نشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ.

٥٥٨-المجالسة وجواهر العلم، للدينوري، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، نشر: جمعية التربية الإسلامية، البحرين، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ.

٥٥٩-المجروحين، لابن حبان، تحقيق: محمود زايد، نشر: دار الوعي، حلب، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٦هـ.

٥٦٠-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، نشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ.

٥٦١-مجموع الفتاوىٰ، لابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ.

٥٦٢-المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسىٰ المديني، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، دار المدني، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦-١٤٠٨هـ.

٥٦٣-المجموع شرح المهذب، للنووي، تحقيق: لجنة من العلماء، نشر: إدارة الطباعة المنيرية، تصوير: دار الفكر.

المحاربة من الموطأ لابن وهب = الموطأ لابن وهب.

٥٦٤-محاسن الاصطلاح، للبلقيني، (مطبوع مع مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: د. عائشة بنت الشاطئ، نشر: دار المعارف، مصر.

٥٦٥-المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، نشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

٥٦٦-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٥٦٧-المحرر في الحديث، لابن عبد الهادي، تحقيق: يوسف المرعشلي وغيره، نشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ.

٥٦٨-المحكم في نقط الحروف للداني، تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ إعادة طبع الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٥٦٩-المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ.

٥٧٠-المحلىٰ، لابن حزم الظاهري، الأجزاء (١-٦) تحقيق: أحمد شاكر، الجز (٧) تحقيق: عبد الرحمن الجزيري، الأجزاء (٨-١١) تحقيق: محمد منير، نشر: المطبعة المنيرية، ١٣٤٨هـ.

٥٧١-المحنة للإمام أحمد، رواية صالح، تحقيق: أبي جنة الحنبلي مصطفىٰ بن محمد القَبَّاني، نشر: دار أروقة للدراسات والنشر، عمّان، الطبعة الأولىٰ ١٤٤١هـ.

٥٧٢-المخارج في الحيل، لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: جوزيف شاخت، نشر في ليبسك سنة ١٩٣٠م.

مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي علىٰ جامع الترمذي.

٥٧٣-مختصر الحجة علىٰ تارك المحجة بنصر بن إبراهيم المقدسي، اختصار: محمد بن محمد الهرير الحلبي (كما ذكره محققٌ آخر للكتاب وهو د. عبد الرحمن الحجي)، تحقيق: د. محمد إبراهيم محمد هارون، نشر: دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

٥٧٤-مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، اختصره: محمد بن الموصلي، تحقيق: د. الحسن العلوي، نشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

٥٧٥-مختصر زوائد البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، لابن حجر، تحقيق: صبري عبد الخالق أبو ذر، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٥٧٦-مختصر سنن أبي داود، للمنذري، تحقيق: محمد صبحي حلاق، نشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٣١هـ.

٥٧٧-مختصر صحيح مسلم، للمنذري، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة السادسة ١٤٠٧هـ.

٥٧٨-المخزون في علم الحديث، لأبي الفتح الأزدي، تحقيق: محمد إقبال السلفي، نشر: الدار العلمية، دلهي، الهند، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٥٧٩-المُخلِّصيات، لأبي طاهر المُخلِّص، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩هـ.

٥٨٠-المداوي لعلل الجامع الصغير، لأحمد بن الصديق الغماري، نشر: دار الكتبي، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٦م.

٥٨١-المدخل إلىٰ الصحيح، لأبي عبد الله الحاكم، تحقيق: د. ربيع المدخلي، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ.

٥٨٢-المدخل إلىٰ علم السنن، للبيهقي، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار اليسر، القاهرة، دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٧هـ.

٥٨٣-المدونة، لسحنون بن سعيد، نشر: مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٣هـ.

٥٨٤-مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار الرسالة العالمية، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٤هـ.

٥٨٥-المراسيل، لابن أبي حاتم، تحقيق: شكر الله قوجاني، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٥٨٦-المراسيل، لأبي داود السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٥٨٧-المرض والكفارات، لابن أبي الدنيا، تحقيق: عبد الوكيل الندوي، نشر: الدار السلفية، بومباي، الطبعة الأولىٰ ١٤١١هـ.

٥٨٨- المرفوع حكمًا دراسة تأصيلية تطبيقية، تأليف: د. عمار الصياصنة، نشر: دار اللباب، اسطنبول، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٩هـ.

٥٨٩- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي القاري، نشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ.

٥٩٠- مساوئ الأخلاق، للخرائطي، تحقيق: مصطفىٰ الشلبي، نشر: مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٥٩١- مسائل أحمد، رواية ابنه صالح، تحقيق: د. فضل الرحمن دين محمد، نشر: الدار العلمية، دلهي، الهند، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٥٩٢- مسائل أحمد، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: زهير الشاوش، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠١هـ.

٥٩٣- مسائل أحمد، رواية أبي داود السجستاني، تحقيق: طارق عوض الله، نشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

٥٩٤- مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، رواية إسحاق بن منصور الكوسج، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

٥٩٥- مسائل حرب الكرماني، (الطهارة والصلاة)، تحقيق: محمد السريّع، نشر: مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٤هـ، و(جزء من الطهارة)، تحقيق: عامر بهجت، الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ١٤٣٣هـ (رسالة دكتوراة)، و(من كتاب النكاح إلىٰ نهاية الكتاب)، تحقيق: فايز حابس، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ (رسالة دكتوراة).

٥٩٦- مسائل محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه، تحقيق: عامر حسن صبري، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

٥٩٧- مستخرج أبي عوانة علىٰ صحيح مسلم، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٥هـ.

٥٩٨- مستخرج الطوسي على جامع الترمذي (مختصر الأحكام)، لأبي علي الطوسي، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، (المجلدات: ١-٤) نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ، (المجلدات: ٥-٧) نشر: دار المؤيد، جدة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ.

٥٩٩- المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

٦٠٠- المستخرج من كتب الناس للتذكرة، لأبي القاسم بن منده، تحقيق: د. عامر حسن صبري، نشر: وزارة العدل والشؤون الإسلامية، البحرين.

٦٠١- المستدرك على الصحيحين، للحاكم، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١١هـ، وتحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، نشر: دار التأصيل، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٥هـ (ويُنَصّ علىٰ النشرة الأخيرة إذا أُحيل عليها).

٦٠٢- مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لأحمد بن علي بن سعيد المروزي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ.

٦٠٣- مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، نشر: هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ.

مسند أبي عوانة = مستخرج أبي عوانة.

٦٠٤- مسند أبي هريرة، لأبي إسحاق العسكري السمسار، تحقيق: عامر حسن صبري، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٦٠٥- مسند أبي يعلىٰ الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، نشر: دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٤هـ.

٦٠٦- مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، نشر: مكتبة الإيمان، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٦٠٧- مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦-١٤٢١هـ.

٦٠٨- مسند البزار، الأجزاء (١-٩) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، والأجزاء (١٠-١٧) تحقيق: عادل سعد، والجزء (١٨) تحقيق: صبري عبد الخالق، نشر: مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ومكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩-١٤٣٠هـ.

٦٠٩- مسند الحارث بن أبي أسامة، تحقيق: د. مسعود الأعظمي، نشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولىٰ ١٤٤١هـ.

٦١٠- مسند الحميدي، تحقيق: حسن سليم أسد، نشر: دار السقا، دمشق، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٦م.

٦١١- مسند الروياني، تحقيق: أيمن علي، نشر: مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ.

٦١٢- مسند السرّاج، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، نشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ.

٦١٣- مسند الشاميين، للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ.

٦١٤- مسند الشهاب، للقضاعي، تحقيق: حمدي السلفي، نشر: دار هجر، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٦١٥- مسند الفاروق، لابن كثير، تحقيق: إمام بن علي بن إمام، نشر: دار الفلاح، مصر الطبعة: الأولىٰ ١٤٣٠هـ.

٦١٦- مسند المشايخ عن رسول الله ﷺ، للحارث بن أبي أسامة، تحقيق: إيهاب إسماعيل ومحمود إسماعيل، نشر: مكتبة العلوم والحكم، مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٥هـ.

٦١٧- مسند الموطأ، للجوهري، تحقيق: لطفي الصغير وطه بو سريح، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٧م.

٦١٨- مسند الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.

٦١٩-مسند عبد الله بن المبارك، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ.

مسند عبد بن حميد = المنتخب من مسند عبد بن حميد.

٦٢٠-مسند عمر بن الخطاب ﷺ، لأبي بكر النجاد، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.

٦٢١-مسند عمر بن الخطاب ﷺ، ليعقوب بن شيبة، تحقيق: كمال الحوت، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ.

٦٢٢-مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار، للقاضي عياض، نشر: المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.

٦٢٣-مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، تحقيق: م. فلايشهمر، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م.

٦٢٤-مشاهير علماء نجد وغيرهم، تأليف: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، طبع علىٰ نفقة المؤلف بإشراف دار اليمامة، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ.

مشكل الآثار = شرح مشكل الآثار للطحاوي.

٦٢٥-مشيخة ابن طهمان، تحقيق: محمد طاهر مالك، نشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ، (وللدكتور: رياض الطائي مقالة في نقد تسمية هذا الكتاب، وخلص إلىٰ أن الكتاب أجزاء من «نسخة إبراهيم بن طهمان» يرويها: أحمد بن حفص بن عبد الله النيسابوري، عن أبيه، عن إبراهيم بن طهمان).

٦٢٦-المشيخة البغدادية، لأبي طاهر السِّلَفي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، نشر: دار الرسالة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٢هـ.

٦٢٧-مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: محمد بن عبد الله السريّع، نشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولىٰ ١٤٣١هـ.

٦٢٨-المصنف، لعبد الرزاق، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر: المجلس العلمي، الهند، باكستان، توزيع المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٦٢٩-المصنَّف، لابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، نشر: شركة دار القبلة، جدة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ.

٦٣٠-المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر، طبع بعناية: سعد الشثري، نشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩-١٤٢٠هـ.

٦٣١-مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار، لابن قرقول، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٣هـ.

٦٣٢-المطر والرعد والبرق والريح، لابن أبي الدنيا، تحقيق: طارق العمودي، نشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

معالم التنزيل = تفسير البغوي.

٦٣٣-معالم السنن (شرح سنن أبي داود)، للخطابي، تحقيق: محمد راغب الطباخ، نشر: المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولىٰ ١٣٥١-١٣٥٢هـ.

معاني الآثار = شرح معاني الآثار للطحاوي.

٦٣٤-معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، نشر: مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٦٣٥-معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح الشلبي، نشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

٦٣٦-معجم ابن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، نشر: دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٦٣٧-معجم ابن المقرئ، تحقيق: عادل سعد، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ (ترقيم المطبوع هو المعتمد).

٦٣٨-معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، لابن الأبار، نشر: مكتبة الثقافة الدينية، مصر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

٦٣٩-معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٣م.

٦٤٠-المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، نشر: دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٦٤١-معجم البلدان، لياقوت الحموي، نشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

٦٤٢-معجم الشيوخ، لابن جُميع الصيداوي، تحقيق: د. عمر تدمري، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ.

٦٤٣-معجم الصحابة، لابن قانع، تحقيق: صلاح المصراتي، نشر: مكتبة الغرباء، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٦٤٤-معجم الصحابة، لأبي القاسم البغوي، تحقيق: محمد عوض المنقوش وإبراهيم إسماعيل القاضي، نشر: مبرة الآل والأصحاب، الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٢هـ.

٦٤٥-المعجم الصغير، للطبراني، تحقيق: محمد شكور أمرير، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، عمان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ.

٦٤٦-المعجم الكبير للطبراني (الجزء الثالث)، مخطوط، نسخة المكتبة الظاهرية، محفوظ برقم: (٢٨٣حديث).

٦٤٧-المعجم الكبير للطبراني (المجلد الثاني)، مخطوط، نسخة مكتبة فيض الله، محفوظ برقم: (٥٤٦)، تركيا.

٦٤٨-المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، نشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ، و(المجلد ١٣) تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد الحميّد ود. خالد الجريسي (ويُنصّ علىٰ النشرة الأخيرة إذا أُحيل عليها).

٦٤٩-المعجم المفهرس، لابن حجر، تحقيق: محمود شكور المياديني، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٦٥٠-المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، للإسماعيلي، تحقيق: زياد منصور، نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ.

٦٥١-المعجم، لعبد الخالق الحنفي، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ.

٦٥٢-معرفة أصحاب الأعمش، تأليف: د. محمد التركي، نشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

٦٥٣-معرفة أصحاب أيوب السختياني، تأليف: د. علي بن عبد الله الصياح، نشر: عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

٦٥٤-معرفة أصحاب شعبة، تأليف: د. محمد التركي، نشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

٦٥٥-معرفة الرجال، لابن معين، رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، ومحمد مطيع، وعزوة بدير، نشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥هـ.

٦٥٦-معرفة السنن والآثار، للبيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، نشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، دار قتيبة، دمشق، دار الوعي، حلب، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٦٥٧-معرفة الصحابة، لابن منده، تحقيق: عامر حسن صبري، نشر: جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٦٥٨-معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل العزازي، نشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٦٥٩-معرفة علوم الحديث، للحاكم، تحقيق: د. أحمد فارس السلوم، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٣١هـ.

٦٦٠-المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د. أكرم العمري، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

٦٦١-المغني شرح مختصر الخرقي، لابن قدامة، تحقيق: د. عبد الله التركي، نشر: دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ.

٦٦٢-المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، للعراقي، تحقيق: أشرف عبد المقصود، نشر: مكتبة طبرية، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.

٦٦٣-مفاتيح العلوم، للخوارزمي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.

٦٦٤-مفتاح دار السعادة، لابن القيم، تحقيق: د. عبد الرحمن قائد، نشر: دار عطاءات العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٤٠هـ.

٦٦٥-المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

٦٦٦-مقارنة المرويات، تأليف: د. إبراهيم اللاحم، نشر: مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٣هـ.

٦٦٧-المقاصد الحسنة، تحقيق: محمد عثمان الخشت، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ.

٦٦٨-المقامات، لعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: عبد الله المطوع، نشر: دارة الملك عبد العزيز، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ.

مقدمة ابن الصلاح = علوم الحديث لابن الصلاح.

٦٦٩-المقلق، لابن الجوزي، تحقيق: مجدي فتحي السيد، نشر: دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة الأولىٰ ١٤١١هـ.

٦٧٠-مكارم الأخلاق، للخرائطي، تحقيق: أيمن البحيري، نشر: دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ، وتحقيق: نشأت المصري، نشر: مركز مجمع البحرين للتحقيق والبحث العلمي، الطبعة الأولىٰ ١٤٤٢هـ (ويُنَصّ علىٰ النشرة الأخيرة إذا أُحيل عليها).

٦٧١- من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، لابن زريق الحنبلي، تحقيق: حسين بن عكاشة، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٦٧٢- من حديث سفيان الثوري، رواية محمد بن يوسف الفريابي عن الثوري، تحقيق: د. عامر حسن صبري، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٥هـ.

٦٧٣- من كلام يحيىٰ بن معين في الرجال، رواية أبي خالد يزيد بن الهيثم الدقاق، تحقيق: أحمد نور سيف، نشر: دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.

٦٧٤- من وافق اسمه كنية أبيه، لأبي الفتح الأزدي، (مطبوع مع كتاب من وافق اسمه اسم أبيه) تحقيق: د. باسم الجوابرة، نشر: مركز المخطوطات والتراث، الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٦٧٥- المنتخب من علل الخلال، لابن قدامة المقدسي، تحقيق: طارق عوض الله، نشر: دار الراية، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ.

٦٧٦- المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود محمد خليل الصعيدي، نشر: مكتبة السنة، عالم الكتب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٦٧٧- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء ومصطفىٰ عبد القادر عطاء، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

٦٧٨- المنتقىٰ من مسموعات مرو، لضياء الدين المقدسي، مخطوط في المكتبة الظاهرية برقم (عام ١١٣٥/ حديث٣٤٤).

٦٧٩- المنتقىٰ، لابن الجارود، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، نشر: مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٦٨٠-المنَجَّد في اللغة، لعلي بن الحسن الهُنائي الأزدي الملقب بـ «كراع النمل»، تحقيق: د. أحمد مختار عمر ود. ضاحي عبد الباق، نشر: عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.(كتب المحققان تحت عنوانه: أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي).

٦٨١-المنفردات والوحدان، للإمام مسلم، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري والسعيد بن بسيوني زغلول، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ.

٦٨٢-المنهاج في شعب الإيمان، للحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، نشر: دار الفكر، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٩هـ.

٦٨٣-منهج الإمام أحمد في بناء الحكم الفقهي علىٰ الحديث الضعيف، تأليف: د. عبد الرحمن العامر (رسالة دكتوراة)، نشر: دار التحبير، من إصدارات: الجمعية الفقهية السعودية، الطبعة الأولىٰ ١٤٤٠هـ.

٦٨٤-منهج الإمام أحمد فيما ضعفه من الحديث واستدل به: دراسة حديثية، تأليف: محمد بن صالح الشيبان، (رسالة ماجستير)، كلية الشريعة، جامعة القصيم، ١٤٣٩-١٤٤٠هـ.

٦٨٥-منهج النقد في علوم الحديث، تأليف: د. نور الدين عتر، نشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.

٦٨٦-المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي، اختصره الذهبي، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، نشر: دار الوطن للنشر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٦٨٧-المِهْرَوانيات (الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب)، لأبي القاسم يوسف بن محمد المِهْرَواني، تخريج: الخطيب البغدادي، تحقيق: د. سعود الجربوعي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ.

٦٨٨-موارد الظمآن إلىٰ زوائد ابن حبان، للهيثمي، تحقيق: حسين سليم أسد وعبده علي الكوشك، نشر: دار الثقافة العربية، دمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤١١-١٤١٢هـ.

٦٨٩-المؤتلف والمختلف، للدارقطني، تحقيق: موفق عبد القادر، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ.

٦٩٠-المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف، للخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عاصم الشوامي، نشر: المكتبة العمرية، دار الذخائر، القاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٤١هـ.

٦٩١-موجبات الجنة، لابن الفاخر، تحقيق: ناصر الدمياطي، نشر: مكتبة عباد الرحمن، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ.

٦٩٢-موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: أبي المعاطي النوري وأحمد عبد الرزاق ومحمود خليل، نشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ.

٦٩٣-موسوعة التفسير المأثور، إعداد: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية، بإشراف: د. مساعد بن سليمان الطيار ود. نوح بن يحيىٰ الشهري، نشر: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٩هـ.

٦٩٤-موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، نشر: دائرة المعارف العثمانية ١٣٧٨هـ، تصوير: دار الفكر الإسلامي ١٤٠٥هـ.

٦٩٥-الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، نشر: المكتبة السلفية، المدينة النبوية، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٦-١٣٨٨هـ.

٦٩٦-الموطأ لابن وهب (كتاب المحاربة من الموطأ)، تحقيق: ميكلوش موراني، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٢م.

٦٩٧-الموطأ، للإمام مالك، رواية ابن وهب وابن القاسم، جمع: ابن جوصا الدمشقي، تحقيق: د. بشار عواد ومحمد الأزهري، نشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ ٢٠٢٠م.

٦٩٨-الموطأ، للإمام مالك، رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: بشار معروف، ومحمود خليل، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٦٩٩-الموطأ، للإمام مالك، رواية سويد بن سعيد الحدثاني، تحقيق: عبد المجيد تركي، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٤م.

٧٠٠-الموطأ، للإمام مالك، رواية عبد الله بن مسلمة القعنبي، تحقيق: عمر بن أحمد آل عباس، نشر: جمعية دار البر، دبي، الطبعة الأولىٰ ١٤٤١هـ.

٧٠١-الموطأ، للإمام مالك، رواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر: المكتبة العلمية، الطبعة الثانية.

٧٠٢-الموطأ، للإمام مالك، رواية يحيىٰ بن بكير، تحقيق: د. بشار عواد ومحمد الأزهري، نشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولىٰ ٢٠٢٠م.

٧٠٣-الموطأ، للإمام مالك، رواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي، تحقيق: بشار معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ (وإليها العزو عند الإطلاق).

٧٠٤-الموقظة في مصطلح الحديث، للذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

٧٠٥-ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: مؤسسة الرسالة العالمية، دمشق، الطبعة الأول، ١٤٣٠هـ.

٧٠٦-الناسخ والمنسوخ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم اللاحم، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٧٠٧-نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، للعيني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩هـ.

٧٠٨-نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب، تأليف: حسن بن محمد الوائلي الصنعاني، نشر: دار ابن الجوزي، للنشر والتوزيع، الدمام، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ.

٧٠٩-نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين، لابن حجر، تحقيق: طارق محمد العمودي، نشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.

٧١٠-نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لابن حجر، تحقيق: د. عبد الله الرحيلي، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ.

٧١١-نسخة وكيع عن الأعمش، تحقيق: عبد الرحمن الفَرِيْوَائي، نشر: الدار السلفية، الكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٧١٢-نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عناية: محمد عوامة، نشر: دار القبلة، جدة، مؤسسة الريان، بيروت.

٧١٣-النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لابن سيد الناس، تحقيق وتعليق: د. أحمد معبد عبد الكريم، نشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٩هـ.

٧١٤-نقض الدارمي علىٰ المريسي، تحقيق: رشيد الألمعي، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٧١٥-النكت الظراف، لابن حجر، (مطبوع مع تحفة الأشراف)، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، والدار القيمة، الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٧١٦-النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي، تحقيق ماهر الفحل، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ.

٧١٧-النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (ضمن مقدمة ابن الصلاح ونكت العراقي)، تحقيق: طارق عوض الله، نشر: دار ابن عفان، الطبعة الثالثة ١٤٣٦هـ.

٧١٨-نهاية المراد من كلام خير العباد «كتاب العلم»، لعبد الغني المقدسي، مخطوط، ضمن مجموع رقم [١٠٨] من مجاميع المدرسة العمرية في المكتبة الظاهرية.

٧١٩-النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، نشر: المكتبة الإسلامية.

٧٢٠-نوادر الأصول، للحكيم الترمذي، (النسخة المسندة)، تحقيق: توفيق محمد تكلة، نشر: دار النوادر، الطبعة الأولىٰ ١٤٣١هـ.

٧٢١-النوادر والزيادات علىٰ ما في المدونة من غيرها من الأمهات، لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٩م.

٧٢٢-الهداية الىٰ بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: مجموعة من الباحثين (رسائل علمية)، بإشراف: د. الشاهد البوشيخي، نشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩هـ.

الوحدان = المنفردان والوحدان.

٧٢٣-الوسيط في التفسير، للواحدي، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٥هـ.

٧٢٤-الوقوف علىٰ الموقوف، لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي، تحقيق: أم عبد الله بنت محروس العسلي، نشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ.

٧٢٥-اليقين، لابن أبي الدنيا، تحقيق: ياسين محمد السواس، نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢٣هـ (ترقيم المطبوع هو المعتمد).





فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
تمهيد	١٧
المبحث الأول: ترجمة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله	١٩
المطلب الأول: حياته الشخصية	١٩
المطلب الثاني: حياته العلمية	٢٠
المطلب الثالث: مكانته العلمية وآثاره	٢٣
المبحث الثاني: التعريف بكتاب التوحيد	٢٧
المطلب الأول: عنوانه ونسبته إلىٰ المؤلف	٢٧
المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه	٢٨
المطلب الثالث: موضوعه ومحتواه	٢٩
الفصل الأول: دراسة المنهج الحديثي للمؤلف رحمه الله	٣١
المبحث الأول: منهجه في سياق الحديث	٣٣
المطلب الأول منهجه في سياق الحديث الواحد:	٣٣
المطلب الثاني منهجه في سياق جملةٍ من الأحاديث داخل الباب الواحد:	٣٥
المطلب الثالث عِدّة أحاديث الكتاب:	٣٧
المبحث الثاني: منهجه في الحكم علىٰ الحديث	٣٩
المبحث الثالث: منهجه في ذكر الحديث الضعيف	٤٣
المبحث الرابع: موارد المؤلف في الكتاب	٥٧
الفصل الثاني: تخريج أحاديثِ الكتابِ وآثارِه ودراستُها	٦٥

الموضوع	الصفحة

كتاب التوحيد ٦٧
[١] قال ابن مسعود ﵁: من أراد أن ينظر إلىٰ وصية محمد ﷺ ٦٧
[٢] وعن معاذ بن جبل ﵁ قال: كنت رديف النبي ﷺ علىٰ حمار ٧٢
باب فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب ٧٨
[٣] عن عبادة بن الصامت ﵁: مرفوعًا: من شهد أن لا إله إلا الله ٧٨
[٤] ولهما في حديث عتبان: فإن الله حرم علىٰ النار ٨١
[٥] وعن أبي سعيد الخدري ﵁ مرفوعًا: قال موسىٰ: يا رب، علّمني شيئًا ٨٥
[٦] وللترمذي: عن أنس ﵁: سمعت رسول الله ﷺ يقول: قال الله ٩٢
باب من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حساب ولا عذاب ٩٨
[٧] عن حصين بن عبد الرحمن قال: كنت عند سعيد بن جبير ٩٨
باب الخوف من الشرك ١٠٦
[٨] وفي الحديث: أخوف ما أخاف عليكم: الشرك الأصغر ١٠٦
[٩] وعن ابن مسعود ﵁ مرفوعًا: من مات وهو يدعو لله ندًا ١١٨
[١٠] ولمسلم من حديث جابر ﵁ مرفوعًا: من لقي الله لا يشرك به شيئًا ١١٩
باب الدعاء إلىٰ شهادة أن لا إله إلا الله ١٢١
[١١] عن ابن عباس ﵄ أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذًا إلىٰ اليمن ١٢١
[١٢] ولهما عن سهل بن سعد ﵁ أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: ١٢٤
باب تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله ١٢٦
[١٣] وفي الصحيح: عن النبي ﷺ أنه قال: من قال: لا إله إلا الله ١٢٦
بابٌ: من الشرك لُبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه ١٢٧
[١٤] عن عمران بن حصين ﵁، أن النبي ﷺ رأىٰ رجلًا في يده حلقةٌ ١٢٧
[١٥] وله عن عقبة بن عامر ﵁ مرفوعًا: من تعلّق تميمةً ١٣٤
[١٦] ولابن أبي حاتم عن حذيفة ﵁ أنه رأىٰ رجلًا في يده خيط ١٤٢

الموضوع	الصفحة

بابُ ما جاء في الرقىٰ والتمائم ١٤٧
[١٧] في الصحيح: عن أبي بَشير الأنصاري رضي الله عنه ١٤٧
[١٨] وعن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: إن الرقىٰ والتمائم والتِّوَلة ١٤٩
[١٩] وعن عبد الله بن عُكيم مرفوعًا: من تعلق شيئًا ١٦٧
[٢٠] وروىٰ الإمام أحمد عن رُوَيفع قال: ١٧٢
[٢١] وعن سعيد بن جبير قال: من قطع تميمةً ١٨٢
[٢٢] وله عن إبراهيم قال: كانوا يكرهون التمائم كلها ١٨٦
باب من تبرّك بشجرة أو حجر ونحوهما ١٨٩
[٢٣] عن أبي واقد الليثي قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلىٰ حنين ١٨٩
باب ما جاء في الذبح لغير الله ١٩٣
[٢٤] عن علي رضي الله عنه قال: حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربع كلمات ١٩٣
[٢٥] وعن طارق بن شهاب ١٩٦
بابٌ: لا يُذبَح لله بمكانٍ يُذبَحُ فيه لغير الله ٢٠٢
[٢٦] عن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه قال: نَذَرَ رجلٌ أن يَنحَر إبلًا ببُوَانَة ٢٠٢
بابٌ: من الشرك النذرُ لغير الله ٢١٥
[٢٧] وفي الصحيح: عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: مَن نَذَرَ أن يطيع الله ٢١٥
بابٌ: من الشرك الاستعَاذةُ بغير الله ٢١٧
[٢٨] وعن خولة بنت حكيم رضي الله عنها ٢١٧
بابٌ: من الشِّرك أن يستغيثَ بغير الله أو يَدعُوَ غيرَه ٢٢٠
[٢٩] وروىٰ الطبراني بإسناده: أنه كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ٢٢٠
بابُ قول الله تعالىٰ: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ الآية ٢٢٥
[٣٠] وفي الصحيح: عن أنس رضي الله عنه قال: شُجَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم ٢٢٥
[٣١] وفيه: عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولُ إذا رَفَعَ رأسَه ٢٢٧

الموضوع	الصفحة
[٣٢] وفيه: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قام رسولُ الله ﷺ حين أُنزلَ عليه	٢٣١
باب قول الله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ﴾	٢٣٤
[٣٣] في الصحيح: عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعًا: إذا قضىٰ اللهُ الأمرَ	٢٣٤
[٣٤] وعن النواس بن سمعان رضي الله عنه مرفوعًا: إذا أراد الله تعالىٰ أن يوحي	٢٣٦
باب الشفاعة	٢٤٢
[٣٥] وأخبر النبي ﷺ أنه يأتي فيسجدُ لربه ويحمدُه	٢٤٢
[٣٦] وقال له أبو هريرة -أي: للنبي ﷺ-: من أسعدُ الناس بشفاعتك؟	٢٤٤
باب قول الله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾ الآية	٢٤٥
[٣٧] في الصحيح: عن ابن المسيب، عن أبيه قال: لما حضرتْ أبا طالب	٢٤٥
بابُ ما جاء في أن سببَ كُفرِ بني آدم وتَركِهم دينَهم هو الغلوُ في الصالحين	٢٤٧
[٣٨] في الصحيح: عن ابن عباس رضي الله عنهما في قول الله تعالىٰ: ﴿وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا﴾	٢٤٧
[٣٩] وعن عمر أن رسول الله ﷺ قال: لا تطروني	٢٥٤
[٤٠] قال رسول الله ﷺ: إياكم والغلو	٢٥٦
[٤١] ولمسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: هلك المتنطعون	٢٦٨
بابُ ما جاء من التغليظ فيمن عَبَدَ اللهَ عندَ قبر رجل صالح فكيف إذا عبده؟!	٢٦٩
[٤٢] في الصحيح: عن عائشة رضي الله عنها أن أم سلمة ذكرت	٢٦٩
[٤٣] ولهما عنها قالت: لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة	٢٧١
[٤٤] ولمسلم عن جندب: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس	٢٧٣
[٤٥] قال ﷺ: جُعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا	٢٧٤
[٤٦] عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: إن من شرار الناس من تُدركهم	٢٧٦
بابُ ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين يُصيرُها أوثانًا تُعبَد من دون الله	٢٨٧
[٤٧] روىٰ مالك: أن رسول الله ﷺ قال: اللهم لا تجعل قبري وثنًا	٢٨٧
[٤٨] عن مجاهد، ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ﴾ قال: كان يَلُتّ لهم السويق	٢٩٨

الموضوع	الصفحة

[٤٩] وقال أبو الجوزاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما: كان يَلُتّ السويق للحاج ٣٠٠
[٥٠] وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لعن رسولُ الله ﷺ زائرات القبور ٣٠٢
بابُ ما جاء في حماية المصطفىٰ ﷺ جَنابَ التوحيد ٣١٨
[٥١] عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: لا تجعلوا بيوتكم قبورًا، ولا تجعلوا قبري عيدًا .. ٣١٨
[٥٢] وعن علي بن الحسين رضي الله عنه: أنه رأىٰ رجلًا يجيء إلىٰ فرجة ٣٢٤
باب ما جاء أن بعضَ هذه الأمة يَعبدُ الأوثان ٣٣٥
[٥٣] عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعًا: لَتَتَّبِعُنّ سَنَنَ من كان قبلكم ٣٣٥
[٥٤] ولمسلم عن ثوبان رضي الله عنه مرفوعًا: إن الله زَوَىٰ لي الأرض ٣٣٧
بابُ ما جاء في السحر ٣٤٥
[٥٥] قال عمر رضي الله عنه: الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان ٣٤٥
[٥٦] وقال جابر: الطواغيت: كُهّان كان يَنزل عليهم الشيطان ٣٤٩
[٥٧] عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: اجتنبوا السبع الموبقات ٣٥٥
[٥٨] وعن جندب مرفوعًا: حد الساحر ضَربُهُ بالسيف ٣٥٦
[٥٩] وفي صحيح البخاري: كتب عمر: أن اقتلوا كل ساحر ٣٧٥
[٦٠] وصح عن حفصة رضي الله عنها: أنها أمرت بقَتل جارية لها سَحَرتها ٣٧٩
[٦١] وكذلك صح عن جندب ٣٨٦
بابُ بيان شيء من أنواع السحر ٣٨٧
[٦٢] قطن بن قبيصة، عن أبيه مرفوعًا: إن العِيَافة والطَّرْق والطِّيَرة ٣٨٧
[٦٣] وعن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: من اقتَبَس شُعبةً من النجوم ٤٠٤
[٦٤] وللنسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: مَن عَقَدَ عُقدةً ٤١١
[٦٥] وعن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: ألا هل أُنَبِّئُكم ما العَضهُ؟ ٤١٧
[٦٦] ولهما عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: إن من البَيَان لسحرًا ٤١٨
بابُ ما جاء في الكُهان ونحوهم ٤٢٠

الموضوع	الصفحة

[٦٧] عن بعض أزواج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ قال: من أتىٰ عَرّافًا ٤٢٠
[٦٨] وعن أبي هريرة ﵁ مرفوعًا: من أتىٰ كاهنًا فصدقه ٤٢٥
[٦٩] ولأبي يعلىٰ بسند جيد: عن ابن مسعود مثلُه موقوفًا ٤٣٩
[٧٠] وعن عمران بن حصين ﵁ مرفوعًا: ليس منا من تَطَيّر ٤٦٢
[٧١] ورواه الطبراني بإسناد حسن من حديث ابن عباس ٤٦٨
[٧٢] وقال ابن عباس ﵄ -في قوم يكتبون «أبا جاد» ٤٧٥
باب ما جاء في النُّشْرَة ٤٧٩
[٧٣] عن جابر ﵁ أن رسول الله ﷺ سُئل عن النُّشْرَة ٤٧٩
[٧٤] وفي البخاري: عن قتادة، قلت لابن المسيب: رجل به طِبّ ٤٨٧
[٧٥] وروي عن الحسن أنه قال: لا يحل السحر إلا ساحر ٥٠٠
باب ما جاء في التطيّر ٥٠٥
[٧٦] عن أبي هريرة ﵁ مرفوعًا: لا عدوىٰ، ولا طِيَرة ٥٠٥
[٧٧] ولهما عن أنس مرفوعًا: لا عدوىٰ، ولا طِيَرة، ويعجبني الفأل ٥٠٩
[٧٨] وعن عقبة بن عامر ﵁ قال: ذُكِرَت الطِّيَرة عند رسول الله ﷺ ٥١٠
[٧٩] وعن ابن مسعود مرفوعًا: الطِّيَرة شرك، الطِّيَرة شرك ٥١٧
[٨٠] ولأحمد من حديث ابن عمرو: من ردّتْه الطِّيَرة ٥٢٦
[٨١] وله من حيث الفضل بن العباس ﵄: إنما الطيرة ما أمضاك ٥٣٧
باب ما جاء في التنجيم ٥٤٤
[٨٢] قال البخاري في صحيحه: قال قتادة: خلق الله هذه النجوم ٥٤٤
[٨٣/ ٨٤] وكره قتادةُ تَعلّمَ منازل القمر، ولم يرخص ابن عيينة فيه ٥٤٧
[٨٥] وعن أبي موسىٰ مرفوعًا: ثلاثةٌ لا يدخلون الجنة: مُدمِنُ الخمر ٥٥٠
باب ما جاء في الاستسقاء بالأنواء ٥٥٤
[٨٦] وعن أبي مالك الأشعري ﵁ مرفوعًا: أربع في أمتي ٥٥٤

الموضوع	الصفحة

[٨٧] ولهما عن زيد بن خالد رضي الله عنه قال: صلىٰ لنا رسول الله ﷺ ٥٥٧
[٨٨] ولهما من حديث ابن عباس بمعناه، وفيه: قال بعضهم ٥٥٩
باب قول الله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ ٥٦٠
[٨٩] عن أنس مرفوعًا: لا يؤمن أحدُكم حتىٰ أكونَ أحب إليه ٥٦٠
[٩٠] ولهما عنه مرفوعًا: ثلاثٌ من كُنّ فيه وَجَدَ حلاوةَ الإيمان ٥٦١
[٩١] وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: من أحب في الله، وأبغض في الله ٥٦٣
[٩٢] وقال ابن عباس في قوله: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ ٥٧٠
باب قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ ٥٧٤
[٩٣] عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعًا: إن من ضَعف اليقين ٥٧٤
[٩٤] وعن عائشة رضي الله عنها، مرفوعًا: من التمس رضا الله بسَخَط الناس ٥٧٩
باب قول الله تعالىٰ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ٦٠٨
[٩٥] عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "حسبنا الله ونعم الوكيل" قالها إبراهيم ٦٠٨
باب قول الله تعالىٰ ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ ٦٠٩
[٩٦] عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ سئل عن الكبائر؟ ٦٠٩
[٩٧] وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: أكبر الكبائر: ٦١٦
باب: من الإيمان بالله الصبر علىٰ أقدار الله ٦٢٧
[٩٨] ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ قال علقمة: هو الرجل تُصيبُه المصيبةُ ٦٢٧
[٩٩] وعن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعًا: اثنتان في الناس هما بهم كُفرٌ: ٦٣١
[١٠٠] ولهما عن ابن مسعود مرفوعًا: ليس منا من ضرب الخُدودَ ٦٣٢
[١٠١] وعن أنس رضي الله عنه مرفوعًا: إذا أراد اللهُ بعبده الخيرَ ٦٣٤
[١٠٢] وقال ﷺ: إن عظَم الجزاء مع عظَم البلاء ٦٤٣
باب ما جاء في الرياء ٦٤٨
[١٠٣] وعن أبي هريرة مرفوعًا: قال الله تعالىٰ: أنا أغنَىٰ الشركاء ٦٤٨

الموضوع | الصفحة

[١٠٤] وعن أبي سعيد مرفوعًا: ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي ٦٤٩
بابٌ: من الشرك إرادةُ الإنسان بعمله الدنيا ٦٥٥
[١٠٥] في الصحيح: عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: تعس عبد الدينار ٦٥٥
باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله فقد اتخذهم أربابًا ٦٥٨
[١٠٦] وقال ابن عباس: يوشك أن تَنزل عليكم حجارةٌ ٦٥٨
[١٠٧] عن عدي بن حاتم رضي الله عنه، أنه سمع النبي ﷺ يقرأ هذه الآية: ٦٦٧
باب قول الله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ ٦٧٦
[١٠٨] عن ابن عمرو رضي الله عنهما مرفوعًا: لا يؤمن أحدُكم حتىٰ يكون هواه ٦٧٦
[١٠٩] وقال الشعبي: كان بين رجل من المنافقين ورجل من اليهود خصومة ٦٨١
[١١٠] وقيل: نزلت في رجلين اختصما، فقال أحدهما: نترافع إلىٰ النبي ﷺ ٦٨٤
باب من جحد شيئًا من الأسماء والصفات ٦٨٨
[١١١] وفي صحيح البخاري: قال علي رضي الله عنه: حدثوا الناسَ بما يعرفون ٦٨٨
[١١٢] عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه رأىٰ رجلًا انتفض لما سمع حديثًا ٦٩٠
[١١٣] ولما سمعت قريشٌ رسولَ الله ﷺ يذكر الرحمنَ أنكروا ذلك ٦٩٤
باب قول الله تعالىٰ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ الآية ٦٩٨
[١١٤] قال مجاهد ما معناه: هو قول الرجل: هذا مالي ورثته عن آبائي ٦٩٨
[١١٥] وقال عون بن عبد الله: يقولون: لولا فلان لم يكن كذا ٧٠١
باب قول الله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٧٠٤
[١١٦] قال ابن عباس في الآية: الأنداد: هو الشرك، أخفىٰ من دبيب النمل ٧٠٤
[١١٧] وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعًا: من حلف بغير الله ٧٠٩
[١١٨] وقال ابن مسعود: لأن أحلفَ بالله كاذبًا ٦٢٧
[١١٩] وعن حذيفة رضي الله عنه، مرفوعًا: لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان ٧٣٣
[١٢٠] وجاء عن إبراهيم النخعي: أنه يكره أن يقول الرجل: أعوذ بالله وبك ٧٤٣

الموضوع الصفحة

باب ما جاء فيمن لم يقنع بالحلف الله ٧٤٧
[١٢١] عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: لا تحلفوا بآبائكم، من حَلَفَ بالله فليَصْدُق ٧٤٧
بابُ قول: ما شاء الله وشئت ٧٥٦
[١٢٢] عن قُتَيلة: أن يهوديًا أتى النبي ﷺ، فقال: إنكم تشركون ٧٥٦
[١٢٣] وله عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رجلًا قال للنبي ﷺ ما شاء الله وشئتَ ٧٥٧
[١٢٤] ولابن ماجه، عن الطفيل أخي عائشة لأمها، قال: رأيتُ كأني ٧٦٤
بابٌ: مَن سَب الدهرَ فقد آذىٰ الله ٧٧٦
[١٢٥] في الصحيح: عن أبي هريرة مرفوعًا: قال الله تعالىٰ: يؤذيني ابنُ آدم ٧٧٦
بابُ التسمي بقاضي القضاة ونحوه ٧٧٨
[١٢٦] في الصحيح: عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: إن أَخْنَعَ اسم عند الله ٧٧٨
بابُ احترام أسماء الله تعالىٰ وتغيير الاسم لأجل ذلك ٧٨١
[١٢٧] عن أبي شريح، أنه كان يُكنَىٰ أبا الحكم ٧٨١
بابُ من هَزَلَ بشيء فيه ذكرُ الله أو القران أو الرسول ٧٨٨
[١٢٨/١٢٩/١٣٠] عن ابن عمر، ومحمد بن كعب، وزيد بن أسلم، وقتادة ٧٨٨
باب ما جاء في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ﴾ ٧٩٨
[١٣١] قال مجاهد: هذا بعملي وأنا محقوق به ٧٩٨
[١٣٢] وقال ابن عباس: يريد: من عندي ٨٠٠
[١٣٣] وقوله: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ قال قتادة: علىٰ علم مني ٨٠١
[١٣٤] وقال آخرون: علىٰ علم من الله أني له أهل ٨٠٣
[١٣٥] وهذا معنىٰ قول مجاهد: أوتيته علىٰ شرف ٨٠٥
[١٣٦] وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «إن ثلاثةً من بني إسرائيل: ٨٠٨
باب قول الله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ الآية ٨١١
[١٣٧] وعن ابن عباس رضي الله عنهما في الآية قال: لما تغشاها آدم حملت ٨١١

الموضوع	الصفحة

[١٣٨] وله بسند صحيح: عن قتادة قال: شركاء في طاعته ولم يكن في عبادته ٨٢٧
[١٣٩/١٤٠/١٤١] وله بسند صحيح: عن مجاهد في قوله: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾، قال: أشفقَا ألّا يكون إنسانًا، وذكر معناه عن الحسن، وسعيد، وغيرهما ٨٢٩
باب قول الله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ الآية ٨٣٣
[١٤٢] عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾: يُشركون ٨٣٣
[١٤٣] وعنه: سَمَّوا اللاتَ من الإله، والعُزىٰ من العزيز ٨٣٥
[١٤٤] وعن الأعمش: يُدْخِلون فيها ما ليس منها ٨٣٧
بابٌ: لا يُقال: السلامُ علىٰ الله ٨٤٠
[١٤٥] عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: كنا إذا كنا مع النبي ﷺ في الصلاة قلنا: ٨٤٠
بابُ قول: اللهم اغفر لي إن شئت ٨٤٥
[١٤٦] عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: لا يقولن أحدُكم: اللهم اغفر لي إن شئت ٨٤٥
بابٌ: لا يقول: عبدي وأَمَتي ٨٤٧
[١٤٧] عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: لا يقل أحدكم: أَطعم ربك ٨٤٧
بابٌ: لا يُرَدُّ مَن سأل بالله ٨٥٢
[١٤٨] عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: من استعاذ بالله فأعيذوه ٨٥٢
بابٌ: لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة ٨٦٨
[١٤٩] عن جابر رضي الله عنه مرفوعًا: لا يُسأل بوجه الله إلا الجنة ٨٦٨
بابُ ما جاءَ في اللو ٨٨٢
[١٥٠] عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: احرص علىٰ ما ينفعك ٨٨٢
بابُ النهي عن سب الريح ٨٨٦
[١٥١] عن أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه مرفوعًا: لا تسبوا الريح ٨٨٦
بابُ ما جاء في منكري القَدَر ٨٩٢
[١٥٢] وقال ابن عمر رضي الله عنهما: والذي نفسُ ابن عمر بيده ٨٩٢

الموضوع	الصفحة
[١٥٣] وعن عبادة بن الصامت أنه قال لابنه: يا بني	٨٩٩
[١٥٤] عن ابن الدَّيْلَمي قال: أتيت أبي بن كعب	٩٢٠
بابُ ما جاء في المصورين	٩٣٢
[١٥٥] عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: قال الله تعالىٰ: ومن أظلم	٩٣٢
[١٥٦] ولهما عن عائشة ﷺ مرفوعًا: أشد الناس عذابًا يوم القيامة	٩٣٤
[١٥٧] ولهما عن ابن عباس ﷺ مرفوعًا: كل مصور في النار	٩٣٨
[١٥٨] ولمسلم عن أبي الهَيّاج قال: قال لي علي ﷺ: ألا أبعثك	٩٤١
بابُ ما جاء في كثرة الحَلِف	٩٤٣
[١٥٩] عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا: الحَلِف مَنفَقَةٌ للسلعة	٩٤٣
[١٦٠] وعن سلمان ﷺ، مرفوعًا: ثلاثة لا يكلمهم الله	٩٤٥
[١٦١] عن عمران بن حصين ﷺ مرفوعًا: خير أمتي قرني	٩٤٩
[١٦٢] وفيه عن ابن مسعود ﷺ، مرفوعًا: خير الناس قرني	٩٥١
بابُ ما جاء في ذمة الله وذمة رسوله	٩٥٣
[١٦٣] وعن بريدة ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا أَمَّرَ أميرًا علىٰ جيش	٩٥٣
بابُ ما جاء في الإقسام علىٰ الله	٩٥٦
[١٦٤] عن جندب بن عبد الله ﷺ مرفوعًا: قال رجل: والله لا يغفرُ اللهُ لفلان ..	٩٥٦
[١٦٥] وفي حديث أبي هريرة: أن القائل رجل عابد	٩٥٧
بابٌ: لا يُستشفع بالله علىٰ خلقه	٩٦٢
[١٦٦] عن جبير بن مطعم ﷺ قال: جاء أعرابي إلىٰ النبي ﷺ	٩٦٢
بابُ ما جاء في حماية النبي ﷺ حمىٰ التوحيد وسده طرق الشرك	٩٧٠
[١٦٧] عن عبد الله بن الشِّخِّير ﷺ قال: انطلقتُ في وفد بني عامر	٩٧٠
[١٦٨] وعن أنس ﷺ: أن ناسًا قالوا: يا رسول الله، يا خيرنا وابن خيرنا	٩٧٥
بابُ ما جاء في قول الله تعالىٰ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ الآية	٩٨٠

الموضوع	الصفحة

[١٦٩] عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: جاء حَبر من الأحبار ٩٨٠
[١٧٠] ولمسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: يطوي الله السماوات يوم القيامة ٩٨٥
[١٧١] وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ما السموات السبع ٩٩٤
[١٧٢/١٧٣] قال زيد بن أسلم: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما السماوات السبع . . . وقال:
قال أبو ذر رضي الله عنه: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما الكرسي في العرش ١٠٠٣
[١٧٤] وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: بين السماء الدنيا والتي تليها خَمسمئة عام ١٠١١
[١٧٥] وعن العباس رضي الله عنه مرفوعًا: هل تدرون كم بين السماء والأرض؟ ١٠١٩
خاتمة ١٠٣١
فهرس الآيات ١٠٣٧
فهرس الأحاديث ١٠٤٢
فهرس الآثار ١٠٥٤
فهرس الرواة المترجم لهم ١٠٦١
فهرس المصادر والمراجع ١٠٨٥
فهرس الموضوعات ١١٥٥

